

تفسير المالكة المالكة

وبيان الاجتكام العاركة فتها

تَألِيفُ

صافي بن عبد السلام أحصد البديسوي عبد الغني بن نصير عبد الفتاح الالفي مجدي بن عطية حمودة بدر بين رجب أشرف الكسردي محمد بن عبد الجواد

إشراف

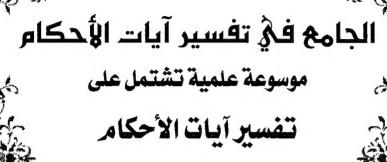
أي اسْحَاق بَحْدِي بن عَطِيَّة حَمُّودَة

-1 - · · · · · · · · · · · · · · · ·

المكتب العلمي لتحقيق التراث







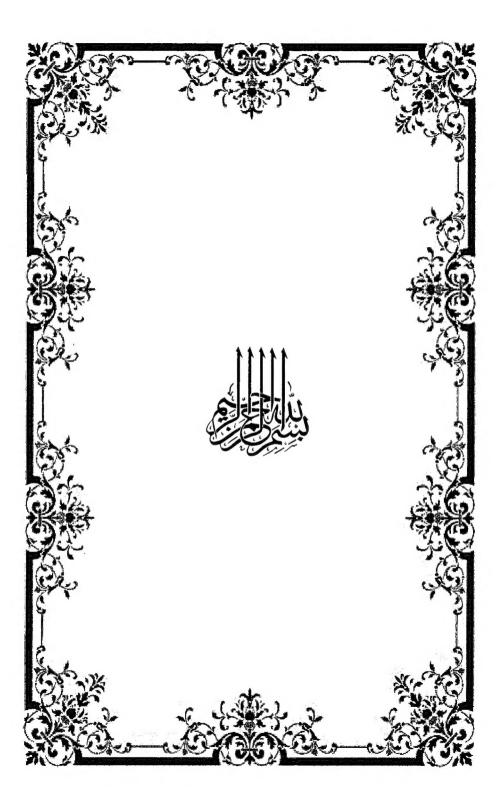
وبيان الأحكام الواردة فيها

تأليف

مجدي بن عطية حمودة صافي بن عبد السلام بـــدربــن رجـب أحــمــد البديـوي أشــرف الــكــردي عبد الغني بن نصير محمد بن عبد الجواد عبد الفتاح الألفي إشراف

أبي إسحاق مجدي بن عظية حمودة ت/١٠٠٢٠٥٧٢٣٩

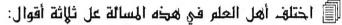
المجلد الثالث



مسألة: الهلال لليلة التي رؤي فيها

عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري قال :خرجنا للعمرة فلما نزلنا ببطن نخلة قال: تراءينا الهلال فقال بعض القوم: هو ابن ثلاث، وقال بعض القوم: هو ابن ثلاث ليلتين. قال: فلقينا ابن عباس فقلنا: إنا رأينا الهلال فقال بعض القوم: هو ابن ثلاث وقال بعض القوم: هو ابن ليلتين؟ فقال: أي ليلة رأيتموه؟ قال: فقلنا: ليلة كذا وكذا، فقال: إن رسول الله ﷺ قال: «إن الله مده للرؤية» فهو لليلة رأيتموه (١٠).

الهلال يرى في بلد ولا يرى في آخر (مسألة اختلاف المطالع)



القول الأول: عليهم أن يصوموا إذ ليس رؤية الجميع شرطًا في وجوب الصيام، وفرض الله تعالى على جميعهم واحد.

وهو قول جمهور أهل العلم من الحنفية (٢) ومالك في رواية عنه (٣) ووجه عند الشافعية (٤)، والحنابلة (٥).

القول الثاني: لا يلزمهم صيامه حتى يروه؛ لأن الطوالع والغوارب قد تختلف لاختلاف البلدان، وكل قوم خوطبوا بمطلعهم ومغربهم فلكل قوم رؤيتهم.

⁽۱) صحيح: أخرجه مسلم (۱۰۸۸) وأحمد (۳۰۲۱)، (۳۲۰۸)، (۳۵۱۵) وابن خزيمة (۱۹۱۹) وابن خزيمة (۱۹۱۹) وابن أبي شيبة (۱۹۲۰) والدارقطني (۲/ ۱۹۲، ۱۷۱) وابن الجعد في مسنده (۲۰۸۹) والطبراني في الكبير (۱۲/ ۱۲۸۷) وحلية الأولياء (٤/ ۳۸٦) كلهم من طريق عمرو بن مرة عن أبي البختري بألفاظ متقاربة.

⁽۲) حاشية رد المختار على الدر المختار (۲/ ۳۹۳)، (۲/ ۲۱۹) وفتح القدير (۳۱۳/۲) وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق (۱/ ۳۱۳).

⁽٣) بداية المجتهد (١/ ٣٩٧) والاستذكار (٣/ ٢٨٢) والتمهيد (١٤/ ٥٦).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٢) والحاوي الكبير (٣/ ٤٠٩).

⁽٥) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١٢٨) ط/ ابن تيمية، والمغني (٤/ ٣٢٨) والإنصاف (٣/ ٣٩٣) الروض المربع شرح زاد المستنقع (٢٢٦) ط/ الرسالة.

وبه قال: ابن عباس وعكرمة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وإليه ذهب ابن المبارك وإسحاق بن راهويه وطائفة (١٠).

القول الثالث: إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها لزم أهلهما الصوم برؤية الهلال في إحداهما وإن كان بينهما بعد فلكل أهل بلد رؤيتهم (٢). القول الأول: عليهم أن يصوموا إذ ليس رؤية الجميع شرطًا في وجوب الصيام،

و فرض الله تعالى على جميعهم أن يصوموا إد نيس رويه الجميع شرطا في وجوب الصيام. و فرض الله تعالى على جميعهم واحد.

كرادلة القول الأول:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمُّهُ ﴾ [البقرة:١٨٥].

وبقول النبي ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاَثِينَ»(٣).

فإذا رآه أهل بلد ولم يره أهل بلد آخر فوجب على الجميع الصوم؛ إذ ليس رؤية الجميع شرطًا في وجوب الصيام، وفرض الله تعالى على جميعهم واحد. قال الشوكاني: وهذا لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد بل هو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين، فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم؛ لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ما لزمهم (3).

وبقول النبي ﷺ: «صومكم يوم تصومون، وفطركم يوم تفطرون، وأضحاكم يوم تضحون» (٥).

⁽۱) التمهيد لابن عبد البر (۱۶/ ۳۵٦) والمجموع شرح المهذب (۱۸۳/٦) والمغني (٤/ ٣٢٨) وعون المعبود (٦/ ٣٢٥) ومعالم السنن للخطابي (٢/ ٩٨).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٢٨) والحاوي الكبير (٣/ ٤٠٩) والمجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٠٩) ومسلم (١٠٨١).

⁽٤) نيل الأوطار (٣/ ٣٢٥).

⁽٥) أخرجه أبو داود (٢٣٢٤) والدارقطني (٢١٧٨) والبيهقي (٣/٣١٧)، (٥/ ١٧٥) والبزار (٨٨١٠) وتقدم الكلام عليه.

قال شيخ الاسلام: فإذا شهد شاهد ليلة الثلاثين من شعبان أنه رآه بمكان من الأمكنة قريب أو بعيد وجب الصوم، وكذلك إذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة إلى الغروب فعليهم إمساك ما بقى سواء كان من إقليم أو إقليمين والاعتبار ببلوغ العلم بالرؤية في وقت يفيد (۱).

كر أقوال أهل العلم:

الأحناف: 🕸 قول الأحناف

قال ابن الهمام: وإذا ثبت في مصر لزم سائر الناس فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب في ظاهر المذهب (٢).

قال ابن عابدين: قال في اللباب: ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم برؤية أهل المغرب أهل المشرق وإذا ثبت في مصر لزم سائر الناس في ظاهر الرواية (٣).

اللالكية: 🕸 قول المالكية

قال ابن عبد البر: وفيه قول آخر روي عن الليث بن سعد والشافعي وأحمد بن حنبل قالوا: إذا ثبت عند الناس أن أهل بلد رأوه فعليهم قضاء ما أفطروا وهو قول مالك فيها روي لابن القاسم (٤٠).

قال ابن رشد: وإذا قلنا: إن الرؤية تثبت بالخبر في حق من لم يره، فهل يتعدى ذلك من بلد إلى بلد؟ – أعني: هل يجب على أهل بلد ما إذا لم يروه أن يأخذوا في ذلك برؤية بلد آخر أم لكل بلد رؤية؟ – فيه خلاف، فأما مالك فإن ابن القاسم والمصريين رووا عنه أنه إذا ثبت عند أهل بلد أن أهل بلد آخر رأوا الهلال أن عليهم قضاء ذلك اليوم الذي أفطروه وصامه غيرهم، وبه قال الشافعي وأحمد (٥٠).

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۵/ ۱۰۳).

⁽٢) شرح فتح القدير (٢/ ٣١٣).

⁽٣) حاشية رد المختار (٢/ ٦١٩).

⁽٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤/ ٣٥٦).

⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٩٧).

قول الشافعية:

قال الماوردي: فلو رآه أهل البلد، ولم يره أهل بلد آخر، فقد اختلف أصحابنا في أهل ذلك البلد الذين لم يروه على ثلاثة أوجه أحدهما: أن عليهم أن يصوموا إذ ليس رؤية الجميع شرطًا في وجوب الصيام، وفرض الله تعالى على جميعهم واحد (١١).

الحنابلة:

قال أبو داود: سمعت أحمد، سئل عن حديث كريب، تذهب إليه؟ يعني: حديث محمد بن أبي حرملة، عن كريب: قدمت - يعني: من الشام - فسألني ابن عباس...؟ قال: لا، يعنى لا أذهب إليه.

قال أحمد: «إذا استبان لهم أنهم رأوه في بلدة، يعني: قبل اليوم الذي صاموا قضي، يعني ذلك اليوم». يعني: هذا الحديث (٢).

قال المرداوي: قوله: (وإذا رأى الهلال أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم). لا خلاف في لزوم الصوم على من رآه، وأما من لم يره: فإن كانت المطالع متفقة لزمهم الصوم أيضًا، وإن اختلفت المطالع، فالصحيح من المذهب: لزوم الصوم أيضًا (٣).

قال ابن قدامة: وإذا رأى الهلال أهل بلد لزم جميع البلاد الصوم، قول الليث وبعض أصحاب الشافعي (٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فالصواب في هذا والله أعلم ما دل عليه قوله: «صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون» فإذا شهد شاهد ليلة الثلاثين من شعبان أنه رآه بمكان من الأمكنة قريب أو بعيد وجب الصوم، وكذلك إذا شهد بالرؤية نهار تلك الليلة إلى الغروب فعليهم إمساك ما بقى سواء كان من إقليم أو إقليمين، والاعتبار ببلوغ العلم بالرؤية في وقت يفيد فأما إذا

⁽١) الحاوى الكبير (٣/ ٤٠٩).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٢٨).

⁽٣) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف (٣/ ٢٧٣).

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٢٨).

بلغتهم الرؤية بعد غروب الشمس فالمستقبل يجب صومه بكل حال(١).

قال البغوي: قال ابن المنذر: قال أكثر الفقهاء: إذا ثبت بخبر الناس أن أهل بلد من البلدان قد رأوه قبلهم فعليهم قضاء ما أفطروا، وهو قول مالك والشافعي، وأحمد، وأصحاب الرأي رحمهم الله(٢).

قال الشوكاني: وأما كونه إذا رآه أهل بلد لزم سائر البلاد الموافقة فوجهه الأحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته والإفطار لرؤيته وهي خطاب لجميع الأمة، فمن رآه منهم في أي مكان كان ذلك رؤية لجميعهم.

وأما استدلال من استدل بحديث كريب عند مسلم وغيره... فغير صحيح؛ لأنه لم يصرح ابن عباس بأن النبي على أمرهم بأن لا يعملوا برؤية غيرهم من أهل الأقطار، بل أراد ابن عباس أنه أمرهم بإكمال الثلاثين أو يروه ظنًا منه أن المراد بالرؤية رؤية أهل المحل، وهذا خطأ في الاستدلال أوقع الناس في الخبط والخلط حتى تفرقوا في ذلك على ثمانية مذاهب (٣).

وقال الشوكاني أيضًا: والذي ينبغي اعتماده هو ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية واختاره المهدي منهم أو حكاه القرطبي عن شيوخه؛ أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف الإجماع، قال: لأنهم قد أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيها بعد من البلدان كخراسان والأندلس وذلك لأن الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجماعة (٤).

القول الثاني: لا يلزمهم صيامه حتى يروه؛ لأن الطوالع والغوارب قد تختلف الاختلاف البلدان، وكل قوم خوطبوا بمطلعهم ومغربهم فلكل قوم رؤيتهم.

وبه قال: ابن عباس وعكرمة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله، وإليه ذهب

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲٥/ ۲۰۳).

⁽٢) شرح السنة ـ للإمام البغوي (٦/ ٢٤٦).

⁽٣) الدراري المضية شرح الدرر البهية (٢/ ١٧٢).

⁽٤) نيل الأوطار (٣/ ٣٢٦).

ابن المبارك و إسحاق بن راهويه وطائفة (١).

كرادلة القول الثانى:

كر أقوال أهل العلم:

قال الترمذي بعد ذكره لحديث كريب: «والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم أن لكل أهل بلد رؤيتهم»(٣).

قال الماوردي: والوجه الثالث: إن كانوا من إقليم واحد لزمهم أن يصوموا، وإن كانوا من إقليمين لم يلزمهم؛ لما روي أن ثوبان قدم المدينة من الشام فأخبرهم برؤية الهلال قبل المدينة بليلة، فقال ابن عباس: لا يلزمنا لهم شامهم ولنا حجازنا. فأجرى على الحجاز حكمًا واحدًا، وإن اختلفت بلاده، وفرق بينه وبين الشام (٢٠).

قال ابن عبد البر: واختلف العلماء في الحكم إذا رأى الهلال أهل بلد دون غيره

⁽۱) التمهيد لابن عبد البر (۱۶/ ٣٥٦) والمجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٣) والمغني (٤/ ٣٢٨) وعون المعبود (٦/ ٣٢٥) ومعالم السنن للخطابي (٢/ ٩٨).

⁽۲) صحيح: أخرجه مسلم (۱۰۸۷) وأبو داود (۲۳۳۲) والترمذي (۲۹۳) والنسائي (۲۱۱۱) وأبو داود (۲۳۳۲) والدارقطني (۲۱۱۱) وأحمد (۲۷۸۹) والدارقطني (۲/۱۷۱) والبيهقي (٤/ ۲۰۱).

⁽٣) الترمذي (٦٩٣).

⁽٤) الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٩).

من البلدان؛ فروي عن ابن عباس وعكرمة والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله أنهم قالوا: لكل أهل بلد رؤيتهم، وبه قال إسحاق بن راهويه، وحجة من قال هذا القول... وذكر حديث كريب مع ابن عباس.

قال أبو عمر: إلى القول الأول أذهب؛ لأن فيه أثرًا مرفوعًا وهو حديث حسن تلزم به الحجة وهو قول صاحب كبير لا مخالف له من الصحابة وقول طائفة من فقهاء التابعين، ومع هذا إن النظر يدل عليه عندي؛ لأن الناس لا يكلفون علم ما غاب عنهم في غير أعواما بغير ما كان بالأندلس ثم ثبت ذلك بزمان عند أهل الأندلس أو عند بعضهم أو عند رجل واحد منهم، أكان يجب عليه قضاء ذلك وهو قد صام برؤية وأفطر برؤية أو بكهال ثلاثين يومًا كها أمر؟ ومن عمل بها يجب عليه عما أمر به فقد قضى الله عنه، وقول ابن عباس عندي صحيح في هذا الباب والله الموفق للصواب (۱).

قال ابن رشد: وروى المدنيون عن مالك أن الرؤية لا تلزم بالخبر عند غير أهل البلد الذي وقعت فيه الرؤية، إلا أن يكون الإمام يحمل الناس على ذلك، وبه قال ابن الماجشون والمغيرة من أصحاب مالك(٢).

القول الثالث: إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها لزم أهلهما الصوم برؤية الهلال في إحداهما وإن كان بينهما بعد فلكل أهل بلد رؤيتهم (٣).

قال الكاساني: وليس على أهل البلد الآخر قضاؤه لما ذكرنا أن الشهر قد يكون ثلاثين وقد يكون تسعة وعشرين، هذا إذا كانت المسافة بين البلدين قريبة لا تختلف فيها المطالع، فأما إذا كانت بعيدة فلا يلزم أحد البلدين حكم الآخر؛ لأن مطالع البلاد عند المسافة الفاحشة تختلف فيعتبر في أهل كل بلد مطالع بلدهم دون البلد

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤/ ٣٥٦).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٩٧).

⁽٣) المغني (٤/ ٣٢٨) و الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٩) والمجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٢).

الآخر^(۱).

قال ابن قدامة: وقال بعضهم: إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها؛ كبغداد والبصرة لزم أهلهما الصوم برؤية الهلال في إحداهما وإن كان بينهما بعد كالعراق والحجاز والشام فلكل أهل بلد رؤيتهم (٢).

قال ابن رشد: وأجمعوا أنه لا يراعى ذلك في البلدان النائية كالأندلس والحجاز^(٣).

قال ابن حجر: لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه، وقال: أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيها بعد من البلاد كخراسان والأندلس^(٤) لكن حكاية الإجماع هنا فيها نظر فقد قال الشوكاني: والذي ينبغي اعتهاده هو ما ذهب إليه المالكية وجماعة من الزيدية واختاره المهدي منهم أو حكاه القرطبي عن شيوخه؛ أنه إذا رآه أهل بلد لزم أهل البلاد كلها ولا يلتفت إلى ما قاله ابن عبد البر من أن هذا القول خلاف الإجماع، قال: لأنهم قد أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيها بعد من البلدان كخراسان والأندلس وذلك لأن الإجماع لا يتم والمخالف مثل هؤلاء الجهاعة (٥).

قال النووي: (المسألة الثالثة) إذا رأوا الهلال في رمضان في بلد ولم يروه في غيره فإن تقارب البلدان فحكمها حكم بلد واحد ويلزم أهل البلد الآخر الصوم بلا خلاف، وإن تباعدا فوجهان مشهوران في الطريقتين أصحها لا يجب الصوم على أهل البلد الأخرى، وبهذا قطع المصنف والشيخ أبو حامد والبندنيجي وآخرون وصححه العبدري والرافعي والأكثرون (٢).

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٣).

⁽٢) المغني.

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٩٧).

⁽٤) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٢٣).

⁽٥) نيل الأوطار (٣/ ٣٢٦).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٢).

الاعتماد على الحساب الفلكي في رؤية هلال رمضان

ذهب جماهير أهل العلم بل نقل الإجماع على عدم جواز العمل بالحسابات الفلكية في رؤية هلال رمضان، وذهبت قلة من العلماء على جواز العمل بالحسابات الفلكية.

كروالأدلة على عدم جواز العمل بالحسابات الفلكية من كتاب الله:

قال تعالى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۚ قُلْ هِى مَوَقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۚ وَأَتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبُوَابِهَا ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمُ تُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة:١٨٩].

وجه الشاهد: أن الله جعلها مواقيت لصوم المسلمين، وإفطارهم، ولحجهم، ومناسكهم، وعدة نسائهم، وحل ديونهم. وهذ مروي عن عدد من السلف كها ذكره الطبري عند تفسير هذه الآية وقول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمُهُ ﴾ الشَّهْرَ فَلْيَصُمُهُ السِّهْرَ فَلْيَصُمُهُ السِّهِ البقرة: ١٨٥].

كروالأدلة على عدم جواز العمل بالحسابات الفلكية من السنة:

عَنِ ابْنَ عُمَرَ ﴿ عَنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ ، قَالَ: ﴿ إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا – وَعَقَدَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّالِثَةِ – وَالشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا» وَهَكَذَا» وَهَكَذَا، وَهَكَذَا» وَهَكَذَا، وَهَكَذَا» وَهَكَذَا،

عن عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: ﴿إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ » (٢).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ اللهِ ، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ أَوْ قَالَ: قَالَ أَبُو القَاسِم عَلَيْهُ: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ ، فَإِنْ غُبِّي عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاَثِينَ »(٣).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩١٣) ومسلم (١٠٨٠).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٠٠) ومسلم (١٠٨٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٠٩) ومسلم (١٠٨١).

ففي هذه الأحاديث علق الصوم والفطر على أمرين لا ثالث لهما: الأول رؤية الهلال في قوله: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ الْهُلال في قوله: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ الْهُلُوا لِرُؤْيَتِهِ» وكذلك في قوله: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا» والأمر الثاني إن لم نره أن نكمل العدة ثلاثين يومًا كما في قوله: «فَإِنْ غُبِّي عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاَيْنَ» فلم يرشد عند العجز عن الرؤية إلى الحسابات الفلكية إنها أرشد إلى إكمال عدة شعبان ثلاثين.

كراقوال أهل العلم الذين نقلوا الإجماع:

قال ابن رشد: وأما النظر من أمرها فيها زاد على ذلك مما يتوصل به إلى معرفة نقصان الشهور من كهالها دون رؤية أهلتها فذلك مكروه؛ لأنه من الاشتغال بها لا يعني؛ إذ لا يجوز لأحد أن يعمل في صومه وفطره على ذلك فيستغني به عن النظر إلى الأهلة بإجماع من العلماء، فقد قال رسول الله عليه في رمضان: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»(۱).

قال القرافي: قال سند: فلو كان الإمام يرى الحساب فأثبت الهلال به لم يتبع لإجماع السلف على خلافه (٢).

قال ابن الحاجب: ولا يلتفت إلى حساب المنجمين اتفاقًا، وإن ركن إليه بعض البغداديين (٣).

قال شيخ الإسلام: ولا ريب أنه ثبت بالسنة الصحيحة واتفاق الصحابة أنه لا يجوز الاعتماد على حساب النجوم كما ثبت عنه في الصحيحين أنه قال: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته». والمعتمد على الحساب في الهلال كما أنه ضال في الشريعة مبتدع في الدين فهو مخطئ في العقل وعلم الحساب؛ فإن العلماء بالهيئة يعرفون أن الرؤية لا تنضبط بأمر حسابي وإنها غاية الحساب منهم

⁽١) المقدمات المهدات (٣/ ٤١٤).

⁽٢) الذخيرة للقرافي (٢/ ٤٩٣).

⁽٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٨٧).

إذا عدل أن يعرف كم بين الهلال والشمس من درجة وقت الغروب مثلًا(١).

وقال شيخ الإسلام أيضًا: وأما من ادعى ما يخالف الكتاب والسنة فهو مبطل في ذلك وإن زعم أن معه دليلًا حسابيًا؛ وهذا كثير فيمن ينظر في الفلك وأحواله؛ كدعوى جماعة من الجهال أنه يغلب وقت طلوع الهلال لمعرفة وقت ظهوره بعد استسراره بمعرفة بعده عن الشمس بعد مفارقتها وقت الغروب، وضبطهم قوس الرؤية وهو الخط المعروض مستديرًا - قطعة من دائرة - وقت الاستهلال؛ فإن هذه دعوى باطلة اتفق علماء الشريعة الأعلام على تحريم العمل بذلك في الهلال، واتفق أهل الحساب العقلاء على أن معرفة ظهور الهلال لا يضبط بالحساب ضبطًا تامًّا قط(٢).

وقال شيخ الإسلام أيضًا: فإنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن العمل في رؤية هلال الصوم أو الحج أو العدة أو الإيلاء أو غير ذلك من الأحكام المعلقة بالهلال بخبر الحاسب أنه يرى أو لا يرى لا يجوز، والنصوص المستفيضة عن النبي بذلك كثيرة، وقد أجمع المسلمون عليه ولا يعرف فيه خلاف قديم أصلا ولا خلاف حديث؛ إلا أن بعض المتأخرين من المتفقهة الحادثين بعد المائة الثالثة زعم أنه إذا غم الهلال جاز للحاسب أن يعمل في حق نفسه بالحساب فإن كان الحساب فهو على الرؤية صام وإلا فلا. وهذا القول وإن كان مقيدًا بالإغمام ومختصًا بالحاسب فهو شاذ مسبوق بالإجماع على خلافه (٣).

قال ابن حجر: وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم، قال الباجي: وإجماع السلف الصالح حجة عليهم، وقال ابن بزيزة: وهو مذهب باطل فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنها حدس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب مع أنه لو ارتبط

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۰ ۲۰۷).

⁽۲) مجموع الفتاوي (٦/ ٥٨٩).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٥/ ١٣٢).

الأمر بها لضاق إذ لا يعرفها إلا القليل(١١).

كالقائلون بجواز العمل بالحساب الفلكي:

قال النووي: واختلف العلماء في معنى قوله ﷺ: «فإن غم عليكم فأقدروا له» فقال أحمد بن حنبل وطائفة قليلة: معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب وأوجب هؤلاء صيام ليلة الغيم، وقال مطرف بن عبد الله وأبو العباس بن سريج وابن قتيبة وآخرون: معناه قدروه بحساب المنازل(٢).

قال ابن الحاجب: ولا يلتفت إلى حساب المنجمين اتفاقًا، وإن ركن إليه بعض البغداديين، قال في التوضيح: قوله: وإن ركن إليه بعض البغداديين، يشير به إلى ما روي عن ابن سريج وغيره من الشافعية، وهو مذهب مطرف بن عبد الله بن الشخير ومن كبار التابعين ابن بزيزة، وهي رواية شاذة في المذهب، رواها بعض البغداديين عن مالك، انتهى (٣).

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَعَلَمَتِّ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ [النحل:١٦].

وأجيب عن ذلك بها قاله الماوردي: وأما تعلق أصحاب النجوم بقوله تعالى: ﴿وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴾ فالمراد به دلائل القبلة، ومسالك السابلة في البر والبحر بدليل قوله تعالى: ﴿يَسُّئَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ﴾ [القرة:١٨٩](١).

قال الحافظ ابن حجر في شرح حديث: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لاَ نَكْتُبُ وَلاَ نَحْسُبُ»:

والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضًا إلا النزر اليسير فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية؛ لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك، بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلًا ويوضحه قوله في الحديث

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٢٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٧٩).

⁽٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٣٨٧).

⁽٤) الحاوي الكبير (٣/ ٤٠٨).

الماضي: «فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» ولم يقل فسلوا أهل الحساب والحكمة فيه كون العدد عند الإغهاء يستوي فيه المكلفون فيرتفع الاختلاف والنزاع عنهم، وقد ذهب قوم إلى الرجوع إلى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم، قال الباجي: وإجماع السلف الصالح حجة عليهم، وقال ابن بزيزة: وهو مذهب باطل فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنها حدس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب مع أنه لو ارتبط الأمر بها لضاق إذ لا يعرفها إلا القليل (۱).

قال ابن عبد البر:...يمكن أن يكون ما قاله هذا القائل على التقريب؛ لأن أهل التعديل والامتحان ينكرون أن يكون هذا حقيقة؛ ولذا لم يكن حقيقة وكانت الحقيقة عندهم فيها لم توقف الشريعة عليه ولا وردت به سنة وجب العدول عنه إلى ما سن لنا وهدينا له.

وفيها ذكر هذا القائل من الضيق والتنازع والاضطراب ما لا يليق أن يتعلق به أولو الألباب وهو مذهب تركه العلماء قديمًا وحديثًا للأحاديث الثابتة عن النبي يهي الشهر: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأتموا ثلاثين» ولم يتعلق أحد من فقهاء المسلمين - فيما علمت - باعتبار المنازل في ذلك وإنها هو شيء روي عن مطرف بن الشخير وليس بصحيح عنه والله أعلم، ولو صح ما وجب اتباعه عليه لشذوذه ولمخالفة الحجة له، وقد تأول بعض فقهاء البصرة في معنى قوله في الحديث: «فاقدروا له» نحو ذلك والقول فيه واحد، وقال ابن قتيبة في قوله: «فاقدروا له» أي فقدروا السير والمنازل وهو قول قد ذكرنا شذوذه ومخالفة أهل العلم له وليس هذا من شأن ابن قتيبة ولا هو ممن يعرج عليه في هذا الباب، وقد حكي عن الشافعي أنه قال: من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر ثم تبين له من جهة النجوم قال الهلال الليلة وغم عليه جاز له أن يعتقد الصيام ويبيته ويجزئه، والصحيح عنه في كتبه وعند أصحابه أنه لا يصح اعتقاد رمضان إلا برؤية أو شهادة عادلة لقوله ﷺ:

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٢٧).

(صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين يومًا(

قال النووي: قال الجمهور: ومن قال بتقدير تحت السحاب فهو منابذ لصريح باقي الروايات وقوله مردود، ومن قال بحساب المنازل فقوله مردود بقوله ﷺ في الصحيحين: «إنا أمة أمية لا نحسب ولا نكتب الشهر هكذا وهكذا...» الحديث.

قالوا: ولأن الناس لو كلفوا بذلك ضاق عليهم لأنه لا يعرف الحساب إلا أفراد من الناس في البلدان الكبار فالصواب ما قاله الجمهور وما سواه فاسد مردود بصرائح الأحاديث السابقة.

قال ابن قدامة: وكذلك إن بنى على قول المنجمين وأهل الحساب فوافق الصواب لم يصح صومه وإن كثرت إصابتهم؛ لأنه ليس بدليل شرعي يجوز البناء عليه ولا العمل به فكان وجوده كعدمه، قال النبي ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، وفي رواية: «لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه» (٢).

□ الراجح: هو القول الأول بأن الصوم والفطر يكون برؤية الهلال؛ للنصوص التي ذكرت في ذلك وإجماع أهل العلم على أن العمل يكون برؤية الهلال ولا يكون بالحسابات الفلكية، والله أعلم.

مسألة: لوشرع في الصوم في بلد ثم سافر إلى بلد بعيد لم يروا فيه الهلال حين رآه أهل البلد الأول

قال النووي: فإن قلنا: لكل بلد حكم نفسه فوجهان أصحهما: يلزمه الصوم معهم؛ لأنه صار منهم والثاني: يفطر لأنه التزم حكم الأول.

وإن قلنا: تعم الرؤية كل البلاد لزم أهل البلد الثاني موافقته في الفطر إن ثبت عندهم رؤية البلد الأول بقوله أو بغيره وعليهم قضاء اليوم الأول، وإن لم يثبت

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤/ ٣٥٢).

⁽٢) الشرح الكبير على متن المقنع (٣/ ٢٦).

عندهم لزمه هو الفطر كما لو رأى هلال شوال وحده ويفطر سرًّا ا(١).

قال العمراني: وإن رأى رجل الهلال في أول رمضان ليلة الجمعة في بلد، فصام ثم سافر إلى بلد بعيد في أثناء الشهر، وأهل ذلك البلد رأوا الهلال ليلة السبت... قال المسعودي في الإبانة: فحكمه حكم أهل البلد الذي انتقل إليه، وليس له أن يفطر قبلهم؛ لما روي أن ابن عباس أمر كريبًا أن لا يفطر إلا بإفطار أهل المدينة (٢).

قال ابن مفلح: قال في الرعاية تفريعًا على المذهب واختياره: لو سافر من بلد الرؤية ليلة الجمعة إلى بلد الرؤية ليلة السبت فبعد وتم شهره ولم يروا الهلال صام معهم وعلى المذهب يفطر، فإن شهد به وقبل قوله أفطروا معه على المذهب، وإن سافر إلى بلد الرؤية ليلة السبت وبعد أفطر معهم وقضى يومًا على المذهب ولم يفطر على الثاني.

ولو عيد ببلد بمقتضى الرؤية ليلة الجمعة في أوله وسارت به سفينة أو غيرها سريعًا في يومه إلى بلد الرؤية في أول ليلة السبت وبعد أمسك معهم بقية يومه لا على المذهب. كذا قال وما ذكره على المذهب واضح وعلى اختياره فيه نظر؛ لأنه في الأولى اعتبر حكم المنتقل إليه لأنه صار من جملتهم، وفي الثانية اعتبر حكم المتنقل المنتقل منه لأنه التزم حكمه، والأصح للشافعية اعتبار ما انتقل إليه والثاني ما انتقل منه، قال صاحب المحرر: فيها إذا أفطر على المذهب وليكن خفية (٣).

قال الشيخ ابن عثيمين: مسألة: لو صام برؤية بلد، ثم سافر لبلد آخر قد صاموا بعدهم بيوم، وأتم هو ثلاثين يومًا ولم ير الهلال في تلك البلد التي سافر إليها، فهل يفطر، أو يصوم معهم؟

الصحيح أنه يصوم معهم، ولو صام واحدًا وثلاثين يومًا، وربها يقاس ذلك على ما لو سافر إلى بلد يتأخر غروب الشمس فيه، فإنه يفطر حسب غروب الشمس في

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٣).

⁽٢) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٤٨٠).

⁽٣) الفروع، وتصحيح الفروع (٤/ ١٥٥-٤١٦).

تلك البلد التي سافر إليها. وقيل - وهو المذهب: إنه يفطر سرَّا؛ لأنه إذا رئي في بلد لزم الناس كلهم حكم الصوم والفطر (١).

حكم صيام يوم الشك

کرما هو يوم الشك؟

قال النووي: قال أصحابنا: يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا وقع في ألسنة الناس إنه رئى ولم يقل عدل: إنه رآه، أو قاله وقلنا: لا تقبل شهادة الواحد أو قاله عدد من النساء أو الصبيان أو العبيد أو الفساق وهذا الحد لا خلاف فيه عند أصحابنا، قالوا: فأما إذا لم يتحدث برؤيته أحد فليس بيوم شك سواء كانت السهاء مصحية أو أطبق الغيم هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور.

وحكى الرافعي وجهًا عن أبي محمد البافي - بالموحدة وبالفاء - إن كانت السهاء مصحية ولم ير الهلال فهو شك، وحكى أيضًا وجهًا آخر عن أبي طاهر الزيادي من أصحابنا أن يوم الشك ما تردد بين الجائزين من غير ترجيح فإن شهد عبد أو صبي أو امرأة فقد ترجح أحد الجانبين فليس بشك؛ ولو كان في السهاء قطع سحاب يمكن رؤية الهلال من خلالها ويمكن أن يخفى تحتها ولم يتحدث برؤيته فوجهان: قال الشيخ أبو محمد: هو يوم شك، وقال غيره: ليس بيوم شك وهو الأصح. وقال إمام الحرمين: إن كان ببلد يستقل أهله بطلب الهلال فليس بشك وإن كانوا في سفر ولم تبعد رؤية أهل القرى فيحتمل جعله يوم شك. هذا كلامه (٢).

🗐 اختلف أهل العلم في حكم صيام يوم الشلئ على أقوال:

القول الأول: لا يجوز صوم يوم الشك.

حكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعلي وابن عباس وابن مسعود وابن عبار (٣) وحذيفة وأنس وأبي هريرة وأبي وائل وعكرمة وابن المسيب والشعبي

⁽١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/ ٣١٨).

⁽Y) Haraes (7/797-898).

 ⁽٣) هكذا في المطبوع ولعلها خطأ والصواب عمار.

والنخعي وابن جريج والأوزاعي. قال: وقال مالك: سمعت أهل العلم ينهون عنه. هذا كلام ابن المنذر، وممن قال به أيضًا عثمان بن عفان وداود الظاهري، قال ابن المنذر: وبه أقول وهو رواية عن أحمد (١).

القول الثاني: يصام على أنه من رمضان وكانت عائشة تقول: لأن أصوم يومًا من شعبان أحب إلى من أن أفطر يومًا من رمضان.

وروي هذا عن علي أيضًا، قال العبدري: ولا يصح عنه.

القول الثالث: إن صام الإمام صاموا وإن أفطر أفطروا.

وبه قال الحسن وابن سيرين وهو رواية عن أحمد.

القول الرابع: إن كانت السهاء مصحية لم يجز صومه وإن كانت مغيمة وجب صومه من رمضان.

وبه قال ابن عمر وأحمد بن حنبل.

القول الخامس: يصام يوم الشك بنية التطوع، قال الكاساني: وأما صوم يوم الشك بنية التطوع فلا يكره عندنا(٢).

القول الأول: لا يجوز صيام يوم الشك:

كرادلة القول الأول:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى اللَّهِ عَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ ﴿ أَوْ قَالَ: قَالَ أَبُو القَاسِم عَلَيْهُ: «صُومُوا لِرُوْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُوْيَتِهِ، فَإِنْ غُبِّي عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلاَثِينَ » (٣).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ ﴿ اللهِ عَلَىٰ اللهِ عَلَيْهِ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: ﴿ لاَ تَصُومُوا حَتَّى تَرُوهُ مَا اللهِ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ ﴾ (١٠).

⁽¹⁾ ILAAQ3 (7/ 292).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٠٩) ومسلم (١٠٨١).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٠٦) ومسلم (١٠٨٠).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ ﴿ مَا اللهُ وَلَهُ اللهُ وَ اللهِ اللهِ اللهَ اللهُ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلاَ يَصُولُ اللهُ وَلِيلًا اللهِ اللهُ وَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثَلاَثِينَ » (١).

عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَهَّارِ بْنِ يَاسِرِ فَأْتِيَ بِشَاةٍ مَصْلِيَّة، فَقَالَ: كُلُوا، فَتَنَحَّى بَعْضُ القَوْم، فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ عَهَّارٌ: مَنْ صَامَ اليَوْمَ الَّذِي يَشُكُّ فِيهِ النَّاسُ فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِم عَلِيَةٍ (٢).

(١) أخرجه البخاري (١٩٠٧) ومسلم (١٠٨٠).

(٢) حسن: أخرجه أبو داود (٢٣٣٤) والترمذي (٢٨٦) والنسائي في المجتبى (٢١٨٨) والكبرى (٢٠٩٩) وابن ماجه (١٦٤٥) وابن خزيمة (١٩١٤) وابن حبان (٣٥٨٥)، (٣٥٩٦) والدارمي (٢٠٠٩) وأبو يعلى (١٦٤٤) والدارقطني (٢١٥٠) والبزار (١٣٩٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٩١) والبغوي في شرح السنة (١٧٢٣) والحاكم (١/٤٢٤) وعنه البيهقي شرح معاني الآثار (٢١٤٦) والبغوي في شرح السنة (١٧٢٣) والحاكم (١/٤٢٤) وعنه البيهقي زفر به.

وذكره البخاري معلقًا تحت باب (قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الهِلاَلَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا») قال: وَقَالَ صِلَةُ، عَنْ عَمَّارٍ: «مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِم ﷺ».

وأخرجه أبو سعيد الأشج في جزء حديثي له (٦٥) قال: ثنا أبو خالد الأحمر عن عمرو بن قيس عن أبي إسحاق قال: حدثت عن صلة بن زفر العبسي...فذكره، وفي هذا الإسناد قال أبو إسحاق: حُدثت عن صلة فكأنه يوجد واسطة بين أبي إسحاق وبين صلة لا سيها وأبو إسحاق مدلس ولم يصرح بالتحديث.

قال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق: وللحديث مع ذلك علة خفية ذكر الترمذي في العلل أن بعض الرواة قال فيه: عن أبي إسحاق قال: حدثت عن صلة... فذكره. انظر تغليق التعليق (٣/).

لكن ورد الحديث من طريق آخر غير طريق أبي إسحاق، أخرجه عبد الرزاق (٧٣١٨) عن الثوري، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن رجل قال: كنا عند عمار بن ياسر... فذكره. وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٥) عن عبد العزيز بن عبد الصمد العمي، عن منصور، عن ربعي، أن عمار بن ياسر وناسًا معه أتوهم... فذكره فلم يذكر واسطة بين ربعي وعمار كما ذكر الثوري والثوري من أثبت الناس في منصور فروايته تقدم على غيره عند الاختلاف ولعل الرجل المبهم في

طريق الثوري هو صلة بن زفر، وعلى كُلِّ فالحديث يحسن بهذه الطرق، والله أعلم.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَىٰهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لاَ يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمِ أَوْ يَوْمَنْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلُ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ، فَلْيَصُمْ ذَلِكَ اليَوْمَ»(١).

عن حسين بن الحارث الجدلي، عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، أنه خطب الناس في اليوم الذي يشك فيه، فقال: ألا إني جالست أصحاب رسول الله عَلَيْهُ، وساءلتهم، وإنهم حدثوني أن رسول الله عَلَيْهُ قال: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، وانسكوا لها فإن غم عليكم فأكملوا ثلاثين، فإن شهد شاهدان فصوموا، وأفطروا»(٢).

عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن صيام ستة أيام قبل رمضان بيوم، والأضحى، والفطر، وثلاثة أيام التشريق (٣).

عن عبد الله بن سعيد، عن جده، عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن تعجيل صوم يوم قبل الرؤية (٤).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩١٤) ومسلم (١٠٨٢).

⁽٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٢/ ٣٢١) ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٢٥٢) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والدارقطني (٢١٩٣) من طريق يزيد بن هارون، كلاهما (يحيى ويزيد) عن الحجاج بن أرطأة عن حسين بن الحارث الجدلي، عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب به، والحجاج بن أرطأة ضعيف وأخرجه النسائي في المجتبى (٢١١٦) والكبرى (٢٤٣٧) عن إبراهيم بن يعقوب، قال: حدثنا سعيد بن شبيب أبو عثمان، وكان شيخًا صالحًا بطرسوس، قال: أنبأنا ابن أبي زائدة، عن حسين بن الحارث الجدلي، عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب به، ولم يذكر حجاج بن أرطأة. قال المزي في تهذيب الكهال (١٢/ ١٢٣): والصواب ذكره.

⁽٣) ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٠)، (٧٨٥٥) والبيهقي (٢٠٨/٤) من طريق الثوري، عن أبي عباد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به مرفوعًا، قال البيهقي: أبو عباد هو عبد الله بن سعيد المقبري غير قوي. وعبد الله بن سعيد متروك الحديث، وأخرجه الدارقطني (٢١٥١) عن محمد بن عمرو بن البختري، ثنا أحمد بن الخليل، ثنا الواقدي، ثنا داود بن خالد بن دينار، ومحمد بن مسلم، عن المقبري، عن أبي هريرة به، والواقدي هو محمد بن عمر الواقدي متروك الحديث.

⁽٤) ضعيف جدًّا: أخرجه ابن ماجه (١٦٤٦) عن أبي بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا حفص بن غياث، عن عبد الله بن سعيد، عن جده، عن أبي هريرة به، وعبد الله بن سعيد متروك الحديث.

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن حفص عن مجالد عن عامر قال: كان علي وعمر ينهيان عن صوم يوم الذي يشك فيه من رمضان (١).

عَن عَبْدِ الله بْنِ عُكَيْم، قَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَهُ يَقُولُ إِذَا دَخَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ: أَلَا إِنَّ هَذَا كَتَبَ الله عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، وَلَمْ يَكْتُبْ عَلَيْكُمْ قِيَامَهُ، فَمَنْ قَامَ مِنْكُمْ فَإِنَّمَا مِنْ نُوَافِلِ الْخَيْرِ الَّتِي قَالَ الله عَلَيْكُمْ وَمَنْ لَا فَلْيَنَمْ عَلَى فِرَاشِهِ، وَلْيَتَّقِ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقُولُ: أَصُومُ إِنْ صَامَ أَوْ قَامَ فَلْيَجْعَلْ ذَلِكَ لله، يَقُولَ: أَصُومُ إِنْ صَامَ أَوْ قَامَ فَلْيَجْعَلْ ذَلِكَ لله، يَقُولَ: أَصُومُ إِنْ صَامَ فَلَانٌ، مَنْ صَامَ أَوْ قَامَ فَلْيَجْعَلْ ذَلِكَ لله، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ فَقَالَ: أَلَا لَا يَتَقَدَّمِ الشَّهْرَ مِنْكُمْ أَحَدُ، أَلَا لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرُوهُ، ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ أَغْمِي عَلَيْكُمْ فَأَيَّتُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ، وَأَقِلُوا اللَّغُو فِي مَسَاجِدِ صَلَاةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلَاةَ، أَلَا وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوُهُ اللَّيْلَ وَلِيَعْلَمُ أَحَدُكُمْ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلَاةَ، أَلَا وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوُهُ اللَّيْلَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوُهُ اللَّيْلَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوُهُ اللَّيْلَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ اللَّيْلَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ اللَّيْلَ مَنْ عَلَى الظَّرُابِ (٢٠).

عن علي أنه كان يخطب إذا حضر رمضان فيقول: ألا لا تقدموا الشهر إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتم الهلال فأفطروا فإن غم عليكم فأتموا العدة، قال: كان يقول ذلك بعد صلاة العصر وبعد صلاة الفجر (٣).

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٢) والبيهقي (٤/ ٢٠٩) من طريق مجالد، عن عامر به.

ومجالد ضعيف وروايته عن عمر مرسلة، قال العلائي في جامع التحصيل (٢٠٤)....روى عن على الله على الله على الله المخاري – وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء كها تقدم – وعن طائفة كثيرة من الصحابة لقيهم وأرسل عن عمر...

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٢٠٨/٤) وابن أبي الدنيا في فضائل رمضان (٣١) وابن كثير في مسند الفاروق (٢١/٢٦) من طرق عن هلال بن أبي حميد عن عبد الله بن عكيم.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٤٨) من طريق الثوري، عن عبد الله بن خلاد، عن عبد الله بن عكيم الجهني به.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٢٢)، والبيهقي في الكبرى (٢٠٩/٤)، وشعب الإيهان (٣٣٧٢)، وفضائل الأوقات (٦٠) من طريق هشيم، عن مجالد، عن الشعبي عن علي به ____

عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه قال: قال عبد الله: لأن أفطر يوما من رمضان ثم أقضيه أحب إلى من أن أزيد فيه ما ليس فيه (١).

عن عمرو بن دينار أنه سمع محمد بن حنين يقول: كان ابن عباس ينكر أن يتقدم في صيام رمضان إذا لم يروا الهلال هلال شهر رمضان، ويقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا لم تروا الهلال فأكملوا ثلاثين يومًا»(٢).

=

ومجالد بن سعيد ضعيف.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٣). وأخرجه البيهقي في السنن (٢٠٩/٤) من طريق وكيع، عن أبي الضريس به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٩٤٤٩) من طريق أبي الضريس به.

وأبو الضريس عقبة بن عهار، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٤١)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ٣١٥) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٤٩٩).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٤٩): رواه الطبراني في الكبير. وعتبة وأبوه لم أجد من ذكرهما. (٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٢٠٩٧)، ومن طريقه ابن الجارود (٣٧٥) عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن حنين به.

وأخرجه الشافعي كما في السنن المأثورة للشافعي (٣٤١)، ومن طريقه الطحاوي في مشكل الآثار (٣٧٦٤) وأخرجه أحمد (١٩٣١)، والحميدي (٣٧٦٥)، والنسائي في الكبرى (٢٤٤٦)، والمجتبى (٢١٢٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٧٦٥) كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينارعن محمد بن حنين به.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٠٧) وفضائل الأوقات (١٣٣) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٩٨) ومعاني الآثار (٢٥٣٩)، (٢٥٣٠) من طريق زكريا بن إسحاق عن عمرو ابن دينار عن محمد بن محمد بن جبير به.

وأخرجه أحمد (٣٤٧٤) والدارمي (١٧٢٨)، وأبو يعلى (٢٣٨٨) من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو عن محمد بن جبير به.

فذكروا محمد بن جبير بدلًا من محمد بن حنين، والصحيح أنه ابن حنين.

قال الطحاوي في روايته (٣٧٦٤): عن عمرو بن دينار، سمع محمد بن جبير أو ابن حنين، قال أبو جعفر: والصحيح ابن حنين.

عن وكيع عن سفيان عن عبد العزيز بن حكيم قال: سمعت ابن عمر يقول: لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه (١).

عن وكيع عن مهدي بن ميمون عن ابن سيرين قال: أصبحنا يومًا بالبصرة ولسنا ندري على ما نحن فيه من صومنا في اليوم الذي يشك فيه، فأتينا أنس بن مالك فإذا هو قد أخذ خزيرة كان يأخذها قبل أن يغدو ثم غدوا، ثم أتيت أبا السوار العدوي فدعا بغدائه ثم تغدى ثم أتيت مسلم بن يسار فوجدته مفطرًا (٢).

عن وكيع عن مسعر عن امرأة منهم يقال لها حفصة، عن بنت أو أخت لحذيفة قالت: كان حذيفة ينهى عن صوم يوم الذي يشك فيه (٣).

عن حفص وعلي بن مسهر عن الشيباني عن الشعبي قال: قال الضحاك بن

وقال الخطيب في تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٤٢٠): محمد بن حنين، ومحمد بن جبير. أما الأول بالحاء وبنونين فهو: محمد بن حنين مولى العباس بن عبد المطلب، سمع عبد الله بن عباس، روى عنه عمرو بن دينار المكي. ثم ذكر له هذا الحديث.

ومحمد بن حنين لم يرو عنه غير عمرو بن دينار ولم أقف على من وثقه، وقال الحافظ: مقبول.

(۱) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٤)، و البيهقي في السنن (٢٠٩/٤) من طريق عبدالعزيز بن حكيم به. ثم قال بعده: ورواه الثوري عن عبد العزيز قال: رأيت ابن عمر يأمر رجلًا يفطر في اليوم الذي يشك فيه.

وفي إسناده عبد العزيز بن حكيم، وثقه أبو داود وابن معين وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. فحديثه يحسن والله أعلم.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٧).

(٣) إسناده لين: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٠) وفي إسناده أخت حذيفة واسمها خولة أو فاطمة، صحابية وتروي عنها امرأة ربعي، ولعلها هي التي في هذا الإسناد، قال الحافظ: مقبولة.

وأخرجه أيضًا برقم (٩٥٨٦) قال: قال عبد الله بن إدريس عن الشيباني عن مولاة لسلمة بنت حذيفة قالت... فذكره.

ومولاة سلمة بنت حذيفة الذي وجدته في اسمها في الطبقات لابن سعد والثقات لابن حبان أنها أم سلمة بنت حذيفة، ولم يذكر فيها جرحًا ولا تعديلًا، فالله أعلم. قيس: لو صمت السنة كلها ما صمت اليوم الذي يشك فيه من رمضان(١٠).

عن سهاك عن عكرمة قال: رأيته أمر رجلًا بعد الظهر فأفطر، وقال: «من صام هذا اليوم فقد عصى رسول الله ﷺ (٣).

عن ابن جريج قال: أخبرني مزاحم قال: خطب عمر بن عبد العزيز في خلافته، فقال: «انظروا هلال رمضان، فإن رأيتموه فصوموا، وإن لم تروه فاستكملوا ثلاثين يومًا» قال: وأصبح الناس منهم الصائم، والمفطر، ولم يروا الهلال، فجاءهم الخبر بأن قد رئي الهلال قال: فكلم الناس عمر، وبعث الأحراس في العسكر: «من كان أصبح صائمًا فليتم صيامه، فقد وفق له، ومن كان أصبح مفطرًا، ولم يذق شيئًا فليتم بقية يومه، ومن كان طعم شيئًا فليتم ما بقي من يومه، وليقض بعده يومًا مكانه، فإني

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٥).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٨١٦)، وابن سعد في الطبقات (٦/ ٧٩) والطحاوي في مشكل الآثار (٣٣٩) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ٣٧٣) (٢/ ٣٢٥) وأبو الشيخ في طبقات المحدثين (٢/ ٢٢٨) من طريق يحيى بن عبد الله التميمي عن حبال بن رفيدة، عن مسروق، عن عائشة به.

يحيى بن عبد الله بن الحارث التميمي فيه ضعف.

وحبال بن رفيدة قال الذهبي في الميزان: لا يعرف.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٦) وعبد الرزاق (٧٣١٩) من طريق الثوري، عن سياك، عن عكرمة به، ورواية سياك عن عكرمة فيها اضطراب.

قد لعقت اليوم لعقًا من عسل فأنا صائم ما بقي من يومي، ثم أبدله بعد»(١).

عن جعفر بن سليهان قال: أخبرني حبيب بن الشهيد قال: سمعت محمد بن سيرين يقول: «لأن أفطر يومًا من رمضان لا أعتمده أحب إلى من أن أصوم اليوم الذي يشك فيه من شعبان»(٢).

عن الشعبي، قال: «ما من يوم أصومه أبغض إلى من يوم يختلف الناس فيه» (٣).

وعن الشعبي أنه قال: لو صُمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه فيقال: من شعبان، ويقال: من رمضان؛ وذلك أن النصارى فُرض عليهم شهر رمضان كها فرض علينا فحوَّلوه إلى الفصل؛ وذلك أنهم كانوا ربها صاموه في القيظ يعدون ثلاثين يومًا، ثم جاء بعدهم قرن فأخذوا بالثقة من أنفسهم، فصاموا قبل الثلاثين يومًا وبعدها يومًا. ثم لم يزل الآخر يُستن سنة القرن الذي قبله حتى صارت إلى خسين، فذلك قوله: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ السِّيامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ [البقرة: ١٨٣] (٤).

عن إبراهيم؛ أنه قال: ما من يوم أبغض إلي أن أصومه من اليوم الذي يشك فيه من رمضان (٥٠).

عن سعيد بن جبير، «أنه كان يكره أن يصوم اليوم الذي يختلف فيه من

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢١) عن ابن جريج به، ومزاحم مقبول ولم يتابع.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٩).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٩) عن وكيع، عن إسهاعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به، وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٧) عن ابن فضيل، عن بيان، عن الشعبي به.

⁽٤) أخرَجه الفراء في معاني القرآن (١/ ١١١) ومن طريقه الطبري (٣/ ١٥٣) عن يحيى بن زياد، عن محمد بن أبان القرشي، عن أبي أمية الطنافسي مع إبهام الواسطة بين الفراء والطبري (قال الطبري: حدثت عن يحيى بن زياد) وفي إسناده أبو عبيد الطنافسي لم أستطع تحديده ومحمد بن أبان القرشي فيه بعض الكلام.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٩) عن ابن فضيل، عن العلاء بن المسيب، عن إبراهيم به.

رمضان»^(۱).

كراقوال أهل العلم:

قال الكاساني: ومنها صوم يوم الشك بنية رمضان، أو بنية مترددة، أما بنية رمضان فلقول النبي على «لا يصام اليوم الذي يشك فيه من رمضان إلا تطوعًا» وعن عمر وعثمان وعلي هله أنهم كانوا ينهون عن صوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان ولأنه يريد أن يزيد في رمضان.

وقد روي عن ابن مسعود رفيه أنه قال: لأن أفطر يومًا من رمضان ثم أقضيه أحب إلى أن أزيد فيه ما ليس منه (٢).

قول الإمام مالك؛ أنه سمع أهل العلم ينهون عن أن يصام اليوم الذي يشك فيه من شعبان - إذا نوى به صيام رمضان - ويرون أن على من صامه، على غير رؤية، ثم جاء الثبت أنه من رمضان؛ أن عليه قضاءه ولا يرون بصيامه تطوعا بأسا.

قال يحيى: قال مالك: وهذا الأمر عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم بلدنا(٣).

قال ابن رشد: وأما يوم الشك، فإن جمهور العلماء على النهي عن صيام يوم الشك على أنه من رمضان؛ لظواهر الأحاديث التي يوجب مفهومها تعلق الصوم بالرؤية أو بإكمال العد إلا ما حكيناه عن ابن عمر (٤).

قال الشافعي: وإذا أصبح الرجل يوم الشك من رمضان وقد بيت الصوم من الليل على أنه من رمضان فهذه نية كاملة تؤدي عنه ذلك اليوم إن كان من شهر رمضان وإن لم يكن من شهر رمضان أفطر. قال الربيع: قال الشافعي في موضع

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٤) عن أبي داود، عن شعبة، عن أبي المعلى، عن سعيد بن جبير به.

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٨).

⁽٣) موطأ مالك، ت الأعظمي (٣/ ٤٤٣).

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٤).

آخر: لا يجزيه لأنه صام على الشك^(١).

قال النووي: فقال أصحابنا: لا يصح صوم يوم الشك عن رمضان بلا خلاف لما ذكره المصنف فإن صامه عن قضاء أو نذر أو كفارة أجزأه (٢).

قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: إذا صام شعبان كله؟ قال: لا بأس أن يصوم اليوم الذي يشك فيه إذا لم ينو أنه من رمضان (٣).

القول الثاني: يصام على أنه من رمضان:

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لأَنْ أَصُومَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَى مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ (٤).

عن إبراهيم بن العلاء الزبيدي من كتابه ثنا الوليد بن مسلم ثنا عبد الله بن العلاء عن أبي الأزهر المغيرة بن فروة قال: قام معاوية في الناس بدير مسحل الذي على باب حمص فقال: يا أيها الناس إنا قد رأينا الهلال يوم كذا وكذا وأنا متقدم بالصيام فمن أحب أن يفعله فليفعله. قال: فقام إليه مالك بن هبيرة السبئي فقال: يا معاوية أشيء سمعته من رسول الله عليه أم شيء من رأيك؟ قال: سمعت رسول الله عليه يقول: «صوموا الشهر وسره» (٥).

⁽١) الأم للشافعي (٨/ ٣٣٩).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٩٢).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٨٠).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد كها في مسائل الفضل بن زياد القطان والبيهقي في الكبرى (٢١١/٤) والخطيب البغدادي في الرد على القاضي أبي يعلى من طريق معاوية بن صالح عن أبي مريم عن أبي هريرة هذه قال: لأن أتعجل في صوم رمضان بيوم أحب إليَّ من أن أتأخر، لأني إذا تعجلت لم يفتني، وإذا تأخرت فاتني.

وهذا اللفظ لأحمد، وإسناده جيد، رجاله ثقات، وأبو مريم الأنصاري ثقة قليل الرواية. [من التحجيل في تخريج ما لم يخرج في إرواء الغليل].

⁽٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٢٩)، ومن طريقه البيهقي (٨٢٢٤) والطبراني في المعجم الكبير (٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٧٩٥)، ومن طريق الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الله بن العلاء، عن

عَنْ مُحُمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ أَي مُوسَى قَالَ: أَرْسَلَنِي مُدْرِكُ أَوِ ابْنُ مُدْرِكِ إِلَى عَائِشَةً أَسْأَهُمَا عَنْ أَشْيَاءَ، قَالَ: فَقُلْتُ: فَقَلْتُ: فَقُلْتُ: فَقُلْتُ: فَقُلْتُ: فَقُلْتُ: فَقُلْتُ: فَقُلْتُ: فَقُلْتُ: فَقَالُوا: هَيْهَاتَ. فَقُلْتُ: لَا فَعَلْكَ أَيّهَا النّبِي وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ لَا فَيَا كَيْفَ أَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا؟ فَقَالَ: قُل: السّلامُ عَلَيْكَ أَيّهَا النّبِي وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ السّلامُ عَلَيْكَ أَيهُا فَقَالَتْ: أَخُو عَازِبِ نِعْمَ أَهْلُ السّلامُ عَلَيْكُ أَيهُا فَقَالَتْ: أَخُو عَازِبِ نِعْمَ أَهْلُ الله عَلَيْ السّلامُ عَلَيْ أَيْمَا لَتُهُ اللهُ عَلَيْكُ أَيهُا فَقَالَتْ: أَدُو عَازِبِ نِعْمَ أَهْلُ اللهُ عَلَيْ السّلامُ عَلَيْ أَيْمُ اللهُ عَلَيْهِ فَقَالَتْ: أَدُو عَازِبِ نِعْمَ أَهْلُ اللهُ عَلَيْهُ فَقَالَتْ: أَدُو عَازِبِ نِعْمَ أَهْلُ اللهُ عَلَيْهِ فَقَالَتْ: أَدُو مَالِ فَقَالَتْ: لَمْ كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ وَاصَلَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ فَقَالَ: «لَوْ وَاحْلُو اللّهُ عَلَيْهُ فَقَالَ: «لَوْ وَاحْلُو اللهُ عَلَيْهُ فَقَالَ: «لَوْ وَاحْلُ رَدُتُ». فَقِيلَ وَأَسْتُ مِثْلُكُمْ إِنِّ أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِي لَيْفُ فَعَلُ ذَاكَ؟ أَوْ شَيْئًا نَحْوَهُ قَالَ: «إِنِّ لَسْتُ مِثْلُكُمْ إِنِّ أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِي

وَسَأَلْتُهَا عَنِ الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ فَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَعَثَ رَجُلاً عَلَى الصَّدَقَةِ قَالَتْ: فَجَاءَتْهُ عِنْدَ الظُّهْرِ فَصَلَّى رَسُولُ الله ﷺ الظُّهْرَ وَشُغِلَ فِي قِسْمَتِهِ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ ثُمَّ صَلاَّهَا. وَقَالَتْ: عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ فَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ لاَ يَدَعُهُ فَإِنْ مَرضَ قَرَأً وَهُو قَاعِدٌ وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّ أَحَدَكُمْ يَقُولُ: بِحَسْبِي أَنْ أُقِيمَ مَا كُتِبَ لِي. وَأَنَّى لَهُ ذَلِكَ، وَسَأَلْتُهَا عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُخْتَلَفُ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَتْ: لأَنْ أُصُومَ وَأَنَّى لَهُ ذَلِكَ، وَسَأَلْتُهَا عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُخْتَلَفُ فِيهِ مِنْ رَمَضَانَ فَقَالَتْ: لأَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُ إِلَى مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ. قَالَ: فَخَرَجْتُ فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمْرَ وَأَبًا هُرَيْرَةَ فَكُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَالَ: أَزْوَاجُ النّبِي ﷺ أَعْلَمُ بِذَاكَ مِنَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ وَالَا هُرَيْرَةَ فَكُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَالَ: أَزْوَاجُ النّبِي عَلَيْ أَعْلَمُ بِذَاكَ مِنَا الْنَالَ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَالُهُ مِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمُ اللهُ مَلْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الل

أبي الأزهر المغيرة بن فروة به.

وأبو الأزهر مقبول ولم يتابع.

قال الجوزقاني في الأباطيل (٢/ ١٢٣): هذا حديث لا يرجع منه إلى الصحة، وهو مضطرب الإسناد والمتن ليس لإسناده قوام، ولا لمتنه نظام، وأبو الأزهر هذا ثقة إلا أن في حديثه بعض النكارة.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه الإمام أحمد في المسند (٦/ ١٢٥)، وقال عبد الله ابن الإمام أحمد بعده: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: يَزِيدُ بْنُ خُمَيْرِ صَالِحُ الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبِي: عَبَّدُ اللهِ بْنُ أَبِي مُوسَى هُوَ خَطَّأُ، أَخْطَأَ فِيهِ شُعْبَةُ هُوَ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي قَيْسٍ.

عن أبي عبد الله بن فنجويه الدينوري بالدامغان ثنا عبيد الله بن محمد بن شنبة ثنا محمد – يعني: الحضرمي – ثنا عثمان ثنا يحيى بن ضريس ثنا هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسهاء والله الله كانت تصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان (۱).

عن يزيد، عن عاصم، عن أبي عثمان أنه كان يصوم يوم الذي يشك فيه من رمضان (٢).

القول الثالث: إن صام الإمام صاموا وإن أفطر أفطروا:

وبه قال الحسن وابن سيرين وهو رواية عن أحمد.

قال جعفر: وأخبرني أسماء بن عبيد قال: أتينا محمد بن سيرين في اليوم الذي يشك فيه فقلنا: كيف نصنع؟ فقال لغلامه: اذهب فانظر أصام الأمير أم لا - قال: والأمير يومئذ عدي بن أرطاة - فرجع إليه، فقال: وجدته مفطرًا قال: فدعا محمد بغدائه فتغدى فتغدينا معه (٣).

عن يزيد بن هارون، عن عاصم، عن أبي عثمان، قال: قال عمر: ليتق أحدكم أن

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

وعبد الله بن أبي قيس أبو الأسود النصري الشامي الحمصي، ويقال: عبد الله بن قيس، ويقال: ابن أبي موسى، والأول أصح.

قال ابن حجر: ثقة.

وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ومن طريقه ابن الجوزي في درء اللوم (٥٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٢١١) وفي المعرفة (٦/ ٢٣٤) من طريق يزيد بن مُحَمَّر به.

⁽۱) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي في الكبرى (٢١١/٤)، و أخرجه الإمام أحمد كما في مسائل الفضل بن زياد، وسعيد بن منصور في سننه، ومن طريقه ابن الجوزي في درء اللوم (٥٦)، [من التحجيل في تخريج ما لم يخرج في إرواء الغليل]. يحيي بن الضريس ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٢٨٢)، وابن أبي حاتم في الثقات (٩/ ٢٥٢) وقال: ربها أخطأ.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٦٠١).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٩).

يصوم يومًا من شعبان، أو يفطر يومًا من رمضان، فإن تقدم قبل الناس، فليفطر إذا أفطر الناس (١).

عن أبي الأحوص، عن مغيرة، عن إبراهيم، والشعبي، أنها قالا: لا تصم إلا مع جماعة الناس (٢).

عن وكيع، عن أبي العيزار، قال: أتيت إبراهيم في اليوم الذي يشك فيه، فقال: لعلك صائم، لا تصم إلا مع الجماعة (٣).

عن ابن فضيل، عن مطرف، عن عامر، في اليوم الذي يقول الناس: إنه من رمضان، قال: فقال: لا تصومن إلا مع الإمام، فإنها كانت أول الفرقة في مثل هذا (٤٠). وقال الحسن وابن سيرين: إن صام الإمام صاموا وإن أفطر أفطروا (٥٠).

قال أبو الفضل: وسألته عن يوم الشك فقال: الشك على جهتين: يوم غيم فهو الذي يصبح الناس فيه صيامًا ويوم صحو لا يرى فذلك يصبح الناس مفطرين، كان ابن عمر إذا حال دون منظره شيء أصبح صائمًا.

وبعث الحكم بن أيوب وكان على البصرة إلى أنس أني صائم فصام أنس وقال: هذا يكمل لي أحدًا وثلاثين. وقد صامت أسهاء وعائشة ومعاوية وجماعة من التابعين يوم الشك (٦).

قال ابن قدامة: وقد روى حنبل عن أحمد: لا يصوم إلا في جماعة الناس. وروي نحوه عن الحسن وابن سيرين؛ لأنه يوم محكوم به من شعبان، فأشبه التاسع والعشرين (٧).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٦٠٠).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٨٨).

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٨).

⁽٥) لم أقف على قولهما مسندًا.

⁽٦) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣/ ٣٠٣).

⁽٧) المغنى (٤/٦٦٤).

وقال أبو بكر الشاشي: قال أحمد: إن كانت السهاء مصحية كره صومه وإن كانت متغيمة وجب صومه من رمضان. وروي عنه أيضًا أنه إن صام الإمام صام الناس وإن أفطر الإمام أفطروا، وهو قول الحسن البصري(١).

القول الرابع: إن كانت السهاء مصحية لم يجز صومه وإن كانت مغيمة وجب صومه من رمضان:

وبه قال: ابن عمر وأحمد بن حنبل.

عن معمر، عن أيوب، عن ابن عمر، «أنه كان إذا كان سحاب أصبح صائهًا، وإذا لم يكن سحاب أصبح مفطرًا» (٢). عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه مثله.

عن وكيع، عن داود بن قيس، قال: قلت للقاسم: أتكره صوم آخر يوم شعبان الذي يلى رمضان؟ قال: لا، إلا أن يغمى الهلال(٣).

عن داود بن قيس قال: سألت القاسم بن محمد عن صيام اليوم الذي يشك فيه من رمضان، فلا يصمه (٤٠).

قال أبو داود: «وسألت أحمد في عقب شعبان ليلة الثلاثين منها بعد المغرب عن الصوم؟ فنظر إلى السهاء، فقال: إذا قتر ولطخ يصبح صيام. فسمعته من الغد سئل، فقال: نحن صيام، فقيل له: إن أفطر الناس؟ فقال: لا، نحن صيام، أي: لا نفطر وإن أفطر الناس. وسمعته قال: أنا أذهب إلى حديث ابن عمر: إن حال دون منظره سحاب أو قتر أصبح صائمًا، فقال له: رجل أصبح – يعني: ابن عمر – صائمًا ينتظر الأخبار، قال: لا، يعني أن ابن عمر كان يتم صيامه، ولم يكن يفطر إذا أزمع على

⁽١) حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء (٣/ ١٤٨).

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٣) عن معمر، عن أيوب، عن ابن عمر به، ورواية معمر عن أيوب متكلم فيها وأيوب لم يدرك ابن عمر فيكون الحديث منقطعًا لكن أخرجه عبد الرزاق بعده (٧٣٢٤) عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه مثله، وهذ إسناد صحيح.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٩٢).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٢٦).

الصوم من الليل، فأفطر الناس يومئذ، وأتممنا مع أحمد صيامنا»(١).

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: يوم الشك على وجهين: فأما الذي لا يصام، فإذا لم يحل دون منظره سحاب أو قتر، فأما إذا حال دون منظره سحاب أو قتر يصام (٢).

قال أبو الفضل: وَسَأَلته عَن يَوْم الشَّك فَقَالَ: الشَّك على جِهَتَيْنِ: يَوْم غيم فَهُوَ الَّذِي يصبح النَّاس فيهِ صيامًا وَيَوْم صحو لَا يرى فَذَلِك يصبح النَّاس مفطرين؛ كَانَ ابْن عمر إِذا حَال دون منظره شَيْء أصبح صَائِمًا (٣).

قال ابن قدامة: مسألة: قال: (وإن حال دون منظره غيم أو قتر وجب صيامه، وقد أجزأ إذا كان من شهر رمضان) اختلفت الرواية عن أحمد كتلفه في هذه المسألة، فروي عنه مثل ما نقل الخرقي، اختارها أكثر شيوخ أصحابنا، وهو مذهب عمر، وابنه، وعمرو بن العاص، وأبي هريرة، وأنس، ومعاوية، وعائشة وأسهاء بنتي أبي بكر، وبه قال بكر بن عبد الله، وأبو عثمان النهدي، وابن أبي مريم، ومطرف، وميمون بن مهران، وطاوس، ومجاهد (٤).

القول الخامس: يصام يوم الشك بنية التطوع:

قال الكاساني: وأما صوم يوم الشك بنية التطوع: فلا يكره عندنا(٥).

واستدلوا بهذا الحديث: قال عيش: «لا يصام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان إلا تطوعًا»(١٠).

⁽١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٢٧).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٢٧).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣/ ٢٠٢).

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٣٠).

⁽٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٨).

⁽٦) ذكره الزيلعيّ في نصب الراية (٢/ ٤٤٠) وقال بعدما ذكره: غريب جدًّا. ولم أقف عليه مسندًا. وقال الحافظ ابن حجر في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»: لم أجده بهذا اللفظ.

عن القاسم أبي عبد الرحمن، أنه سمع معاوية بن أبي سفيان على المنبر يقول: كان رسول الله ﷺ يقول على المنبر، قبل شهر رمضان: «الصيام يوم كذا وكذا، ونحن متقدمون، فمن شاء فليتقدم، ومن شاء فليتأخر»(١).

(۱) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (۱٦٤٧) والطبراني في الكبير (۱۹/ ۸۸۰) من طريق مروان بن محمد الطاطري، ثنا الهيثم بن حميد، عن العلاء بن الحارث، ثنا القاسم أبو عبد الرحمن هو الشامي متكلم فيه، وقيل: لم يسمع من معاوية، قال العلائي في جامع التحصيل (۲۵۳): وقال بعضهم: لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة الباهلي.

قال الجوزقاني في الأباطيل (٢/ ١١٩) هذا حديث منكر، والقاسم هذا شامي، كان يزعم أنه لقي أربعين بدريًّا، روى عنه أهل الشام، كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات.

قال جعفر بن أبان: سمعت أحمد بن حنبل ذكر القاسم الشامي، فقال: منكر الحديث، ما رئي البلاء إلا من قبل القاسم.

قال الجوزقاني: وقد روي هذا الحديث عن العلاء بن الحارث بن يزيد المري فخالف فيه الهيثم بن حميد أخبرنا أبو علي الحداد، إذنًا، قال: حدثنا أبو نعيم الحافظ، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن حدان، قال: حدثنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا صفوان بن صالح، حدثني الوليد بن مسلم، أخبرني خالد بن زيد المري، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، أن معاوية كان إذا حضر شهر رمضان، قال: إنا رأينا هلال شعبان يوم كذا وكذا، ونحن متقدمون فمن أحب أن يتقدم فعل، ثم يقول معاوية: هكذا كان رسول الله علي كان إذا حضر رمضان قال كها قلت.

هذا حديث باطل، ومكحول ثقة ثبت، وهو كثير الإرسال عن الصحابة، ولا يعلم بإرسال مكحول عن الصحابة إلا المتبحرون... وقد قيل: إنه سمع أنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع، وأبا ثعلبة الخشني، فسهاعه من هؤلاء الثلاثة صحيح ثابت متصل، ولا يصح له سهاع من أحد من الصحابة غير هؤلاء الثلاثة، وإن ذلك يخفى إلا على الحفاظ. قال ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٣٩): هذا حديث لا يصح عن رسول الله ومكحول لم يسمع معاوية، وما صح أنه سمع من صحابي سوى ثلاثة: أنس وواثلة وأبو ثعلبة الخشني وأما خالد بن يزيد فقال أحمد: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وفي الصحيح: «لا تقدموا الشهر بيوم أو يومين». وأخرج أبو داود (٢٣٢٩)والطبراني في المعجم الكبير (١٩/١٩٩) ومسند

قال مالك: إنه سمع أهل العلم ينهون عن أن يصام اليوم الذي يشك فيه... ولا يرون بصيامه تطوعًا بأسًا.

قال يحيى: قال مالك: وهذا الأمر عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا(١).

قال الذهبي: إذا حال دون منظره غيم أو قتر ليلة ثلاثين من شعبان، فعن أحمد ثلاث روايات: يجب صوم ثلاثين بنية من رمضان. وهذا مذهب عمر، وعلي، وابن عمر، ومعاوية، وعمرو بن العاص، وأنس، وأبي هريرة، وعائشة، وأسماء، وطاوس، ومجاهد، وسالم، وبكر بن عبد الله، ومطرف، وميمون بن مهران. فعلى هذا لا يجوز أن يسمى يوم شك، بل هو من رمضان، من طريق الحكم، وهو ظاهر ما نقله مهنا، وبه قال الخلال وأكثر أصحابنا والثاني بل هو يوم شك، نقله المروذي عن أحمد؛ فعلى هذا يرجح جانب التعبد وإن كان شكًا.

فإذا قيل: فما يوم الشك؟ قلنا: قال أحمد: يوم الشك؛ أن يتقاعد الناس عن طلب

الشاميين (٧٩٥) والبيهقي (٤/ ٢١٠) من طريق الْوَلِيد بْن مُسْلِم، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهَّ بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي الْأَزْهَرِ الْمُغِيرَةِ بْنِ فَرْوَةَ، قَالَ: قَامَ مُعَاوِيَةُ فِي النَّاسِ بِدَيْرِ مِسْحَلِ الَّذِي عَلَى بَابِ حِمْصَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا قَدْ رَأَيْنَا الْحِلَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا، وَأَنَا مُتَقَدَّمٌ، فَمَنْ أَحَبُّ أَنْ يَفْعَلَهُ فَلْيَقْعَلْهُ، قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ مَالِكُ بْنُ هُبَيْرَةَ السَّبَيِّيُ، فَقَالَ: يَا مُعَاوِيَةُ، أَشَيْءٌ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَيِي أَمْ شَيْءٌ مِنْ رَأْيِكَ، قَالَ: عَلَى اللهَ عَيْقَ أَمْ شَيْءٌ مِنْ رَأْيِكَ، قَالَ: عَلَى اللهَ عَيْقَ إِلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ عَلَى اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

قال الجوزقاني في الأباطَيل (٢/ ١٢٣): هذا حديث لا يرجع منه إلى الصحة، وهو مضطرب الإسناد والمتن ليس لإسناده قوام، ولا لمتنه نظام، وأبو الأزهر هذا ثقة إلا أن في حديثه بعض النكارة.

قال البيهقي (٤/ ٢١١): وحدثنا أبو داود حدثنا أحمد بن عبد الواحد حدثنا أبو مسهر قال: كان سعيد بن عبد العزيز يقول: سره: أوله. قال الشيخ: ورواه غيره عن الأوزاعي أنه قال: سره: آخره. وهو الصحيح وأراد به اليوم أو اليومين اللذين يستتر فيهما القمر قبل يوم الشك أو أراد به صيام آخر الشهر مع يوم الشك إذا وافق ذلك عادته في صوم آخر كل شهر. وقيل: أراد بسره وسطه. وسر كل شيء جوفه. فعلى هذا أراد أيام البيض، والله أعلم.

(١) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٤٤٣).

الهلال، أو يشهد برؤيته من لا يقبل.

الرواية الثانية؛ لا يجوز صيامه من رمضان، ولا نفلًا، بل يجوز قضاء وكفارة ونذرًا، ونفلًا يوافق عادة. وهذا قول الشافعي.

الثالثة؛ أن المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والفطر.

وبه يقول الحسن وابن سيرين. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يجوز صومه بأنه من رمضان، ويجوز صومه في سوى ذلك(١).

□ الراجع: القول الأول وهو عدم جواز صيام يوم الشك.

كمناقشة بعض الأقوال الأخرى:

قال البيهقي: ورواية أبي هريرة عن النبي عَلَيْ في النهي عن تقدم الشهر بصوم إلا أن يوافق صومًا كان يصومه أصح من هذا، قال البيهقي: وأما قول علي في في ذلك فإنها قاله عند شهادة رجل على رؤية الهلال فلا حجة فيه، قال: وأما مذهب ابن عمر في ذلك فقد روينا عنه أنه قال: لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه. وفي رواية عن عبد العزيز بن حكيم الحضرمي قال: رأيت ابن عمر يأمر رجلًا يفطر في اليوم الذي يشك فيه. قال: ورواية يزيد بن هارون تدل علي أن مذهب عائشة في في اليوم الذي يشك فيه. قال: ورواية يزيد بن هارون تدل علي أن مذهب عائشة في ذلك كمذهب ابن عمر في الصوم إذا غم الشهر دون أن يكون صحوًا. قال البيهقي: ومتابعة السنة الثابتة وما عليه أكثر الصحابة وعوام أهل المدينة أولى بنا وهو منع صوم يوم الشك. هذا كلام البيهقي (٢).

⁽١) تنقيح التحقيق للذهبي (١/ ٣٦٦).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٩٤ - ٢٩٥).

النية

ه معنى النية لغة: النية، مخففة، ومعناها القصد لبلد غير البلد الذي أنت فيه مقيم (١).

ه معنى النية شرعًا: هو اعتقاد القلب فعل شيء، وعزمه عليه، من غير تردد، فمتى خطر بقلبه في الليل أن غدًا من رمضان، وأنه صائم فيه، فقد نوى (٢).

حكم النية لصيام رمضان

قال النووي: قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى: لا يصح صوم رمضان ولا غيره من الصيام الواجب والمندوب إلا بالنية. وهذا لا خلاف فيه عندنا فلا يصح صوم في حال من الأحوال إلا بنية لما ذكره المصنف ومحل النية القلب ولا يشترط نطق اللسان بلا خلاف (٣).

قال ابن قدامة: لا يصح صوم إلا بنية، إجماعًا، فرضًا كان أو تطوعًا، لأنه عبادة محضة، فافتقر إلى النية، كالصلاة (٤٠).

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن من نوى الصيام كل ليلة من الصيام شهر رمضان، فصام: أن صومه تام (٥).

واستدلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَالِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البّنة: ٥].

وبقول النبي ﷺ: «إنها الأعمال بالنيات، وإنها لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»(٦).

⁽۱) لسان العرب (۱۵/ ۳٤۸).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٣٧).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٦).

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٣٣).

⁽٥) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٨).

⁽٦) أخرجه البخاري (١).

كرصفة النية:

قال النووي: صفة النية الكاملة المجزئة بلا خلاف أن يقصد بقلبه صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى، فأما الصوم فلا بد منه وكذا رمضان لا بد من تعيينه (۱).

قال ابن قدامة: ويجب تعيين النية في كل صوم واجب، وهو أن يعتقد أنه يصوم غدًا من رمضان، أو من قضائه، أو من كفارته، أو نذره (٢).

وسئل شيخ الاسلام ابن تيمية عن إمام جماعة بمسجد مذهبه حنفي ذكر لجماعته أن عنده كتابًا فيه أن الصيام في شهر رمضان إذا لم ينو بالصيام قبل عشاء الآخرة أو بعدها أو وقت السحور وإلا فها له في صيامه أجر: فهل هذا صحيح؟ أم لا؟

فأجاب: الحمد لله، على كل مسلم يعتقد أن الصوم واجب عليه وهو يريد أن يصوم شهر رمضان النية فإذا كان يعلم أن غدًا من رمضان فلا بد أن ينوي الصوم فإن النية محلها القلب وكل من علم ما يريد فلا بد أن ينويه. والتكلم بالنية ليس واجبًا بإجماع المسلمين فعامة المسلمين إنها يصومون بالنية وصومهم صحيح بلا نزاع بين العلهاء، والله أعلم (٣).

كروقت النية:

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: لا يصح الصوم إلا بالنية من الليل.

وبه قال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف^(٤).

القول الثاني: يجزئ صيام رمضان وكل صوم متعين بنية من النهار، وبه قال أبو

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٠).

⁽٢) المغني (٤/ ٣٣٨).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٥/ ٢١٤).

⁽٤) انظر المغنى (٤/ ٣٣٣) والمجموع (٦/ ٢٠٧).

حنيفة^(١).

القول الأول: لا يصح الصوم إلا بالنية من الليل:

كرادلة هذا القول:

عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة زوج النبي على أن رسول الله على قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له» (٢٠).

(۱) انظر المغني (٤/ ٣٣٣) والمجموع (٦/ ٢٠٧) وشرح معاني الآثار (٢/ ٥٧) ومختصر اختلاف العلماء (٢/ ٩) والبناية شرح الهداية (٤/ ٤).

(٢) اختلف في رفعه ووقفه: أخرجه أبو داود (٢٥٤) وابن خزيمة (١٩٣٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٤) والدارقطني في السنن (٢ / ١٧٢) والبيهقي (٤ / ٢٠٢) كلهم من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة، ويحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة عن النبي سلي الله عن عبد الله عن عبد الله عن عبد الله عن الله عن حفصة عن النبي الله عن الله عن

وأخرجه الترمذي (٧٣٠) والنسائي (٢٣٣٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٥) والبيهقي في السنن (٢/ ٢٠٤)، (٤ / ٢٢١) من طريق يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ.

وأخرجه أحمد (٦/ ٢٨٧) من طريق حسن بن موسى عن ابن لهيعة عن عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن حفصة مرفوعًا (بدون ذكر ابن عمر).

وأخرجه النسائي (٢٣٣٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٤) كلاهما من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي

وأخرجه النسائي (٢٣٣١) والدارمي (١٦٩٨) كلاهما من طريق سعيد بن شرحبيل عن الليث عن يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم عن أبيه عن حفصة، مرفوعًا. (بدون ذكر الزهرى).

وأخرجه الطبراني (٢٣ / ٣٣٧) من طريق عبد الله بن عبد الحكم عن الليث بن سعد ويحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ.

أخرجه البيهقي (٤ / ٢١٣) من طريق ابن بكير ثنا الليث بن سعد وابن وهب عن يحيى بن أيوب عن عبى بن أيوب عن عبد الله بن أبيه عن حفصة عن رسول الله عن عبد الله بن أبيه عن حفصة عن رسول الله عن عبد الله بن أبيه عن حفصة عن رسول الله عن عبد الله بن أبيه بكر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة عن رسول الله بن عبد الله بن أبيه بن أبيه بكر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه بن أبيه بكر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة عن رسول الله بن عبد الله بن أبيه بن أبي

وأخرجه ابن ماجه (١٧٠٠) من طريق خالد بن مخلد القطواني عن إسحاق بن حازم عن عبد الله ابن أبي بكر بن حزم عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة عن النبي ﷺ (بدون ذكر ابن شهاب).

وخالد بن مخلد متكلم فيه.

وقد تابع عبد الله بن أبي بكر على الرفع ابن جريج.

فرواه النسائي (٢٣٣٤) والبيهقي (٤ / ٢٠٢) كلاهما من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن حفصة مرفوعًا.

وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ليس بشيء في الزهري. وقال قريش بن أنس، عن ابن جريج: لم أسمع من الزهري شيئًا إنها أعطاني جزءًا فكتبته، و أجاز له الروايات الموقوفة.

وأخرجه النسائي (٢٣٣٥) من طريق معتمر عن عبيد الله عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله عن حفصة أنها كانت تقول... فذكره.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٦) عن معمر عن الزهري عن سالم عن حفصة به (بدون ذكر ابن عمر).

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٥) من طريق عبد الرزاق إلا إنه زاد فيه ذكر ابن عمر.

وأخرجه الطحاوي أيضًا (٢/ ٥٥) من طريق روح عن صالح بن أبي الأخضر عن ابن شهاب حدثه عن سالم عن أبيه بذلك ولم يذكر حفصة ويشخ ولم يرفعه (وصالح بن أبي الأخضر ضعيف).

وأخرجه البيهقي (٤ / ٢٠٢) من طريق ابن بكير ثنا مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر.

وأخرجه مالك في الموطأ (باب من أجمع الصيام قبل الفجر) عن ابن شهاب عن عائشة وحفصة. وأخرجه مالك في الموطأ (باب من أجمع الصيام قبل الفجر) عن نافع عن ابن عمر، من قوله (ولم يذكر حفصة) وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢٦٥٢) من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، قوله أيضًا.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٧) عن ابن جريج وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن حفصة به.

ورواه الزهري عن حمزة واختلف عنه.

فرواه ابن عيينة عن الزهري عن حمزة عن حفصة به.

رواه عن ابن عيينة ابن أبي شيبة في مصنفه (٩٢٠٥) وأحمد بن حرب وإسحاق بن إبراهيم أخرجه النسائي (٢٣٣٩) و(٢٣٤٠).

ورواه ابن عيينة عن الزهري عن حمزة عن أبيه عن حفصة.

رواه عن ابن عيينة روح والحسن بن عرفة كها عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٥) والدارقطني (٢/ ١٧٢).

وتابعه يونس ومعمر عن الزهري عن حزة عن أبيه عن حفصة.

ورواه ابن عيينة ومعمر مقرونين عن الزهري عن حمزة عن أبيه عن حفصة.

أقوال أهل العلم:

قال أبو عبد الرحمن النسائي: والصواب عندنا موقوف ولم يصح رفعه والله أعلم؛ لأن يحيى بن أيوب ليس بذاك القوي وحديث بن جريج عن الزهري غير محفوظ والله أعلم أرسله مالك.

قال الترمذي في العلل الكبير: سألت محمدًا قلت: حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي على قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له». فقال: عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي على خطأ وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف، ويحيى بن أيوب صدوق.

وقال أبو عيسى بعدما روى الحديث: حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وقد روي عن نافع عن ابن عمر، قوله، وهو أصح.

قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أبي عَن حدِيثٍ؛ رواهُ معنُ القزَّازُ، عن إسحاق بنِ حازِم، عن عَبد الله ابنِ أبي بكرٍ، عن سالمٍ، عن أبيهِ، عن حفصة، عنِ النبِّيِّ ﷺ، قال: «لا صِيام لمِن لم ينو مِن اللّيلِ». ورواهُ يحيى بنُ أَيُّوب، عن عَبدِ اللهِ بنِ أبي بكرٍ، عنِ الزُّهرِيِّ، عن سالمٍ، عن أبيهِ، عن حفصة، عنِ النَّه بنِ أبي بكرٍ، عنِ النَّه عِن عن سالمٍ، عن أبيهِ، عن حفصة، عنِ النَّه بن أبيهٍ.

قُلتُ لأبِي: أَيُّهُما أَصحُّ؟ قال: لاَ أَدرِي، لأنَّ عَبد الله بن أبِي بكرٍ قد أدرك سالِمًا وروى عنهُ، ولا أدرِي هذا الحدِيث مِمّا سمِع مِن سالمٍ، أو سمِعهُ مِن الزُّهرِيِّ عن سالمٍ.

وقد رُوِي عنِ الزُّهرِيِّ، عن حمزة بنُِّ عَبدِ اللهِ بنِ عُمر، عَن حفصة، قُولُها غيرُ مرفُوعٍ، وهذا عِندِي أشبهُ، واللهُ أعلمُ.

قَالَ أَبُو دَاوُد: لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ. (التلخيص الحبير).

كر أقوال أهل العلم:

قال ابن رشد: وأما اختلافهم في وقت النية: فإن مالكًا رأى أنه لا يجزئ الصيام إلا بنية قبل الفجر(١٠).

قال النووي: ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح إلا بالنية من الليل وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف، وقال أبو حنيفة: يصح بنية قبل الزوال، قال: وكذا النذر المعين ووافقنا على صوم القضاء والكفارة أنهما لا يصحان إلا بنية من الليل^(٢).

قال ابن قدامة: إن كان فرضًا كصيام رمضان في أدائه أو قضائه، والنذر والكفارة، اشترط أن ينويه من الليل عند إمامنا ومالك والشافعي (٣).

القول الثاني: يجزئ صيام رمضان وكل صوم متعين بنية من النهار: ﴿ وَكُلُّ صُومُ مُتَّعِينَ بِنَيَّةُ مِن النهار:

كرادلة هذا القول:

عن سلمة بن الأكوع ﷺ: أن النبي ﷺ بعث رجلًا ينادي في الناس يوم عاشوراء: «إن من أكل فليتم أو فليصم، ومن لم يأكل فلا يأكل»(٤).

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ

قال ابن التركهاني في الجوهر النقي: وقد اضطرب إسناده اضطرابًا شديدًا والذين وقفوه أجل وأكثر من ابن أبي بكر، ولهذا قال الترمذي: وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح. حاشية سنن البيهقي (٤ / ٢٠٢).

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٤/ ١٤٢): واختلف في رفعه ووقفه ورجح الترمذي والنسائي الموقوف بعد أن أطنب النسائي في تخريج طرقه، وحكى الترمذي في العلل عن البخاري ترجيح وقفه وعمل بظاهر الإسناد جماعة من الأئمة فصححوا الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم.

- (١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠٤).
 - (٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٧).
 - (٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٣٣).
- (٤) أخرجه البخاري (١٩٢٤) ومسلم (١١٣٥).

شَيْءٌ؟» فَقُلْنَا: لَا، قَالَ: «فَإِنِّي إِذَنْ صَائِمٌ» ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله، أُهْدِيَ لَنَا حَيْسٌ فَقَالَ: «أَرِينِيهِ، فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» فَأَكَلَ (١).

قال الطحاوي: وقد روي عن رسول الله عليه أيضًا أنه أمر الناس يوم عاشوراء بعدما أصبحوا أن يصوموا، وهو حينئذ عليهم صومه فرض، كما صار صوم رمضان من بعد ذلك على الناس فرضًا، ورويت عنه في ذلك آثار سنذكرها في باب صوم يوم عاشوراء... فلما جاءت هذه الآثار عن رسول الله عليه على ما ذكرنا، لم يجز أن يجعل بعضها مخالفًا لبعض، فتتنافى، ويدفع بعضها بعضًا، ما وجدنا السبيل إلى تصحيحها، وتخريج وجهها، فكان حديث عائشة ويشك الذي ذكرناه عنها في هذا الباب، في صوم التطوع، فكذلك وجهه عندنا.

وكان ما روي في عاشوراء في الصوم المفروض في اليوم الذي بعينه. فكذلك حكم الصوم المفروض في ذلك اليوم جائز أن يعقد له النية بعد طلوع الفجر. ومن ذلك شهر رمضان فهو فرض في أيام بعينها كيوم عاشوراء إذا كان فرضا في يوم بعينه فكما كان يوم عاشوراء يجزئ من نوى صومه بعدما أصبح، فكذلك شهر رمضان يجزئ من نوى صوم يوم منه كذلك ".

لكن أجيب عن ذلك: بأن صوم عاشوراء كان نفلًا والشرع فرق بين النفل وبين الفريضة.

قال ابن حجر: وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبًا والذي يترجح من أقوال العلماء أنه لم يكن فرضًا وعلى تقدير أنه كان فرضًا فقد نسخ بلا ريب^(٣).

قال ابن قدامة: فأما صوم عاشوراء، فلم يثبت وجوبه؛ فإن معاوية بن أبي سفيان على عاشوراء عام حج على المنبر يقول: يا أهل المدينة أين علماؤكم؟ سمعت

⁽١) أخرجه مسلم (١١٥٤).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ٥٧).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٤٢).

رسول الله عليه عليه يقول هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر (١).

كم أثار الصحابة والتابعين:

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٢).

(١) أخرجه البخاري (٢٠٠٣).

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٣) من طريق ليث عن طاوس عن ابن عباس قال الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. [وليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف].

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٦) من طريق الوليد بن أبي ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا صام الرجل تطوعًا فليفطر متى شاء.

والوليد بن أبي ثور ضعفه جماعة من العلماء.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب، وقال سعيد البرديجي عن أبي زرعة: منكر الحديث يهم كثيرًا.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي ذر: في حديثه وهاء عن أبيه شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال يعقوب بن سفيان والنسائي وصالح بن محمد: سألنا محمد بن الصباح عنه فقال: جاء إلى هشيم فأكرمه فكتبنا عنه.

وقال يعقوب الدورقي عن الوليد بن صالح: سألت شريكًا عنه فزكاه.

وقال العقيلي: يحدث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها.

سئل أبو زرعة عن الوليد بن أبي ثور فقال: في حديثه وهي.

وسئل أحمد عن الوليد بن أبي ثور فقال: ضعيف الحديث.

وقال النسائي: الوليد بن أبي ثور ضعيف.

ورواية سهاك عن عكرمة فيها اضطراب، قال أحمد بن عبد الله العجلى: سهاك بن حرب بكري جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربها وصل الشيء عن ابن عباس، وربها قال: قال رسول الله ﷺ وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سهاك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة.

لكن هذا الأثر أيضًا في صيام النوافل.

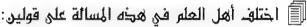
كراقوال أهل العلم:

قال الطحاوي: قال أصحابنا إلا زفر: لا يجوز صيام رمضان إلا بنية لكل يوم ويجوز أن ينويه قبل الزوال وإن لم ينوه من الليل(١).

قال بدر الدين العيني: والواجب ضربان: منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان والنذر المعين فيجوز الصوم بنية من الليل، وإن لم ينو حتى أصبح أجزأته النية ما بينه وبين الزوال^(٢).

□ الراجح: هو قول الجمهور يجب تبييت النية من الليل في صيام رمضان.

مسألة: هل تكفي نية واحدة لجميع الشهر أم لكل يوم نية؟



القول الأول: لابد من النية لكل يوم.

وبهذا قال أبو حنيفة، والشافعي، وابن المنذر ورواية عن الإمام أحمد.

القول الثاني: تجزئ نية واحدة لجميع الشهر وهذا مذهب مالك، وإسحاق والرواية الأخرى عن الإمام أحمد.

القول الأول: لابد من النية لكل يوم:

قال الكاساني: ويشترط لكل يوم من رمضان نية على حدة عند عامة العلماء (٣).

قال النووي: وتجب النية لكل يوم؛ لأن صوم كل يوم عبادة منفردة يدخل وقتها بطلوع الفجر ويخرج وقتها بغروب الشمس لا يفسد بفساد ما قبله ولا بفساد ما

قال يعقوب: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين.

⁽١) مختصر اختلاف العلماء (٢/ ٩).

⁽٢) البناية شرح الهداية (٤/٤).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٥).

بعده فلم يكفه نية واحدة كالصلوات(١).

قال ابن قدامة: ولنا أنه صوم واجب، فوجب أن ينوي كل يوم من ليلته، كالقضاء؛ ولأن هذه الأيام عبادات لا يفسد بعضها بفساد بعض، ويتخللها ما ينافيها، فأشبهت القضاء، وبهذا فارقت اليوم الأول، وعلى قياس رمضان إذا نذر صوم شهر بعينه، فيخرج فيه مثل ما ذكرناه في رمضان (٢).

القول الثاني: تجزئ نية واحدة لجميع الشهر:

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴿ البقرة: ١٨٥] والشهر اسم لزمان واحد فكان الصوم من أوله إلى آخره عبادة واحدة كالصلاة والحج، فيتأدى بنية واحدة ".

قال ابن رشد: ورمضان كله كيوم واحد إذ لا يتخلله وقت فطر يصح صومه، فتجزئ فيه نية واحدة في أوله، ويكون حكم النية باقيًا مستصحبًا لا يحتاج إلى تجديد النية عند كل يوم؛ كالصلاة التي يلزمه إحضار النية لها عند أولها، ولا يلزمه تجديدها عند كل ركن من أركانها(٤٠).

قال إسحاق بن منصور: والصوم إذا دخل رمضان بنيّة صومه أجزأه وإن لم يجدد النية عند كل يوم؛ لأنه على نيته ما لم يغيرها، فلو غير ذلك يومًا واحدًا فنواها تطوعًا لم يجزه من رمضان، وكان كالمفطر فيه عليه الكفارة؛ لأنه لم يصم يومًا من رمضان تعمدًا، وإنها الكفارات في العمد (٥٠).

قال ابن قدامة: وعن أحمد أنه تجزئه نية واحدة لجميع الشهر، إذا نوى صوم جميعه. وهذا مذهب مالك، وإسحاق؛ لأنه نوى في زمن يصلح جنسه لنية الصوم،

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٨).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٣٧).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٥) والذخيرة للقرافي (٢/ ٤٩٩).

⁽٤) المقدمات المهدات (١/ ٢٤٦).

⁽٥) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٢/ ٤٢٣).

فجاز، كما لو نوى كل يوم في ليلته^(١).

□ الراجع: هو قول الجمهور أن لكل يوم نية مستقلة أما قياسهم على الحج والصلاة فلا يصح؛ لأن بترك ركن من أركان الحج بطل الحج وكذلك الصلاة، أما في الصيام فكل يوم عبادة مستقلة يدخل وقتها بطلوع الفجر ويخرج وقتها بغروب الشمس لا يفسد بفساد ما قبله ولا بفساد ما بعده فلم يكفه نية واحدة كالصلوات والله اعلم.

مسألة: تعيين النية

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: يجب تعيين النية في صيام رمضان.

وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وداود والجمهور.

واستدل الجمهور بحديث عُمَرَ بْنِ الحَطَّابِ ﴿ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: ﴿ إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئَ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الله وَرَسُولِهِ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ (٢).

قال النووي: مذهبنا أن صوم رمضان وغيره من الصوم الواجب لا يصح إلا بتعيين النية، وفي اشتراط نية الفريضة وجهان أصحها: لا يشترط وبه قال أبو علي بن أبي هريرة، والثاني: يشترط قاله أبو اسحاق المروزي. وبوجوب التعيين قال مالك وأحمد وإسحاق وداود والجمهور وأوجب هؤلاء الأربعة نية الفرضية (٣).

قال ابن رشد: وأما اختلافهم في تعيين النية المجزية في ذلك، فإن مالكًا قال: لا بد في ذلك من تعيين صوم رمضان، ولا يكفيه اعتقاد الصوم مطلقًا ولا اعتقاد صوم

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٣٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (١)، (٦٦٨٩) ومسلم (١٩٠٧).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٢٠٨/٦).

معين غير صوم رمضان^(۱).

قال ابن قدامة: ويجب تعيين النية لكل صوم يوم واجب، وهو أن يعتقد أنه صائم غدًا من رمضان، أو من كفارته أو من نذره (٢).

قال شيخ الإسلام: وأصل هذه المسألة أن تعيين النية لشهر رمضان: هل هو واجب؟ فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد. أحدها: أنه لا يجزئه إلا أن ينوي رمضان فإن صام بنية مطلقة أو معلقة أو بنية النفل أو النذر لم يجزئه ذلك كالمشهور من مذهب الشافعي وأحمد في إحدى الروايات. والثاني: يجزئه مطلقًا كمذهب أبي حنيفة. والثالث: أنه يجزئه بنية مطلقة لا بنية تعيين غير رمضان، وهذه الرواية الثالثة عن أحمد وهي اختيار الخرقي وأبي البركات.

وتحقيق هذه المسألة: أن النية تتبع العلم فإن علم أن غدًا من رمضان فلا بد من التعيين في هذه الصورة، فإن نوى نفلًا أو صومًا مطلقًا لم يجزئه؛ لأن الله أمره أن يقصد أداء الواجب عليه وهو شهر رمضان الذي علم وجوبه فإذا لم يفعل الواجب لم تبرأ ذمته، وأما إذا كان لا يعلم أن غدًا من شهر رمضان فهنا لا يجب عليه التعيين ومن أوجب التعيين مع عدم العلم فقد أوجب الجمع بين الضدين، فإذا قيل: إنه يجوز صومه وصام في هذه الصورة بنية مطلقة أو معلقة أجزأه (٣).

القول الثاني: لا يجب تعيين النية لصيام رمضان ويجزئه أن ينوي الصوم مطلقًا.

وهو قول أبي حنيفة.

واحتج أبو حنيفة بالقياس على الحج.

قال النووي: وقال أبو حنيفة: لا يجب تعيين النية في صوم رمضان فلو نوى فيه صومًا واجبًا أو صومًا مطلقًا أو تطوعًا وقع عن رمضان إن كان مقيمًا وكذا صوم النذر المتعين في زمان معين، قال: فلو كان مسافرًا ونوى فرضًا آخر وقع عن ذلك

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/٣٠٣).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٣٨).

⁽٣) مجموع الفتاوي (٢٥/ ١٠٠).

الفرض وإن نوى تطوعًا فهل يقع تطوعًا كما نوى أم يقع عن رمضان؟ فيه روايتان (١٠).

قال الكاساني: أما الجواز عن رمضان؛ فلأن صوم رمضان لا يعتبر فيه تعيين النية؛ لكون الزمان متعينًا له فوقع عنه (٢).

قال سراج الدين، أبو حفص الحئفي: مسألة: مذهب أبي حنيفة وأصحابه الله في أن صوم رمضان يتأدى بمطلق النية وبنية النفل وبنية واجب آخر، ومذهب الشافعي كَنْلَتْهُ لا يتأدى إلا بتعيين النية أنه من رمضان.

حجة أبي حنيفة ﷺ أن الفرض يتعين في هذا الوقت وغيره غير مشروع فيه؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا انسلخ شعبان فلا صوم إلا صوم رمضان» فلا يحتاج إلى التعيين فيصاب بمطلق النية ومع الخطأ في الوصف لوجود أهل النية (٣).

□ والراجح: قول الجمهور أنه لابد من تعيين النية لصيام رمضان ولا يجزئ إطلاق نية الصيام؛ لقول النبي ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنَّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى».

مسألة: من أصبح في رمضان بلا نية فجامع قبل الزوال

قال النووي: قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور: لا كفارة عليه لكن يأثم، وقال أبو يوسف: عليه الكفارة، قال: ولو جامع بعد الزوال فلا كفارة والأكل عنده كالجهاع في هذا، قال: لأن صومه قبل الزوال مراعى حتى لو نواه صح عنده فإذا أكل أو جامع فقد أسقط المراعاة فكأنه أفسد الصوم، بخلاف ما بعد الزوال فإنه لا يصح نية رمضان فيه بالإجماع. ودليلنا أن الكفارة تجب لإفساد الصوم بالجهاع وهذا ليس بصائم (3).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٢٠٨/٦).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٨٧).

⁽٣) الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة (ص: ٦٣).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٠٨).

مسألة: متى تكون النية في صوم التطوع

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسائة على قولين:

القول الأول: أن النية من النهار في صوم التطوع تجزئ ويصح الصوم.

وهو قول: أبي حنيفة والشافعي وأحمد، وروي ذلك عن أبي الدرداء، وأبي طلحة وابن مسعود، وحذيفة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والنخعي، وأصحاب الرأي(١).

القول الثاني: لا يجوز إنشاء النية من النهار بل لابد من تبييت النية من الليل كصيام الفريضة.

وهو قول: مالك وداود الظاهري(٢).

كر أدلة القول الأول:

عن عَائِشَة بِنْت طَلْحَة، عَنْ عَائِشَة أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ اللهُ عَائِشَة أُمِّ اللهُ مَا عِنْدَنَا عَائِشَة بَهُ هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ » قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ؟ » قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله عَيْكَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله عَيْكَ فَا فَدَيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا وَرُرٌ - قَالَتْ: فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ الله عَيْكَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا وَرُرٌ - قَالَتْ: فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ الله عَيْكَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا وَرُرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: «مَا هُو؟» قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: «هَاتِيهِ » فَحُرْتُ مِ الله فَوَانَ بَهُ فَاكَ: «هَاتِيهِ » فَحُرْتُ مِ مَا ثِمًا » فَالَ: «هَاتِيهِ » فَحُرْتُ بِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» (٣).

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: «إِنَّ مَنْ أَكُلَ فَلْأَيْتُمَّ أَوْ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلاَ يَأْكُلْ »(٤).

وجه الاستدلال من حديث سلمة: إن كان صوم عاشوراء نفلًا فهو نص، وإن

⁽١) المغني (٤/ ٣٤٠).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٤٠).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٥٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٢٤) ومسلم (١١٣٥).

كان فرضًا فجواز الفرض بنية من النهار يدل على جواز النفل بطريق الأولى (١١).

كرآثار الصحابة:

عن ابن جريج قال: أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن رجلًا أتى على بن أبي طالب فقال: أصبحت ولا أريد الصيام، فقال: أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار فإن انتصف النهار فليس لك أن تفطر (٢).

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه كان يأتي أهله حتى ينتصف النهار ويسألهم فيقول: هل من غداء؟ فنجده أو لا نجده فيقول: لا، غير هذا اليوم. فيصومه وقد أصبح مفطرًا (٣).

⁽١) المبسوط للسرخسي (٣/ ٨٥).

⁽٢) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٢) وفي إسناده انقطاع بين محمد بن على بن الحسين وبين علي ابن أبي طالب فروايته عنه مرسلة، قال العلائي في جامع التحصيل (٢٦٦/١): محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في أبو جعفر الباقر أرسل عن جديه الحسن والحسين وجده الأعلى علي في، وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٩) وابن أبي شيبة (٩١٧٦) من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب بألفاظ متقاربة، وفي إسناده الحارث وهو ابن عبد الله الأعور وهو ضعيف.

⁽٣) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٦).

وأخرجه الشافعي في مسنده (٣٨٥) من طريق ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء مباشرة بدون ذكر أم الدرداء.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٤) من طريق معمر عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني، وأخرجه أيضًا عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة كلاهما (أبو إدريس وأبو قلابة) عن أم الدرداء أن أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء فإن لم يكن قال: إنا صائمون.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٠٢) والبيهقي (٤/٤٠٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٥٠) وابن سعد في الطبقات (٤/٣٥٤) كلهم من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أم الدرداء قالت: كان أبو الدرداء يغدو أحيانًا فيجيء فيسأل الغداء فربها لم يوافقه عندنا فيقول: إني إذن صائم.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٥) وابن ابي شيبة (٩١٩٩) كلاهما من طريق ليث عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء.

عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، أن ابن عباس قال: «الصوم كالصدقة، أردت أن تصوم فبدا لك، وأردت أن تصدق فبدا لك»(١).

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٢).

[وليث هو ابن أبي سليم وشهر بن حوشب ضعيفان].

ويشهد له ما أخرجه الطحاوي (٢/٥٧) حدثنا بن مرزوق قال: ثنا وهب قال: ثنا شعبة قال: سمعت أبا الفيض قال: سمعت عبد الله بن سيار الدمشقي قال: ساوم أبو الدرداء رجلًا بفرس فحلف الرجل أن لا يبيعه، فلما مضى قال: تعال إني أكره أن أؤثمك إني لم أعد اليوم مريضًا ولم أطعم مسكينًا ولم أصل الضحى ولكني بقية يومى صائم.

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٨) عن معمر عن الزهري به.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٣) من طريق ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. [وليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف].

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٦) من طريق الوليد بن أبي ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا صام الرجل تطوعًا فليفطر متى شاء.

والوليد بن أبي ثور ضعفه جماعة من العلماء.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب، وقال سعيد البرديجي عن أبي زرعة: منكر الحديث يهم كثيرًا.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي ذر: في حديثه وهاء عن أبيه شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال يعقوب بن سفيان والنسائي وصالح بن محمد: سألنا محمد بن الصباح عنه، فقال: جاء إلى هشيم فأكرمه فكتبنا عنه.

وقال يعقوب الدورقي عن الوليد بن صالح: سألت شريكًا عنه فزكاه.

وقال العقيلي: يحدث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها.

سئل أبو زرعة عن الوليد بن أبي ثور فقال: في حديثه وهيً.

وسئل أحمد عن الوليد بن أبي ثور فقال: ضعيف الحديث.

وقال النسائي: الوليد بن أبي ثور ضعيف.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ حَتَّى يُظْهِرَ ثُمَّ يَقُولُ: وَالله لَقَدْ أَصْبَحْتُ وَمَا أُرِيدُ الصَّوْمَ وَمَا أَكْبُ وَمَا أَكْبُ وَمَا أَكْبُ وَمَا أَكْبُ وَمَا أَكْبُ مَنْذُ الْيَوْمِ وَلاَّصُومَنَّ يَوْمِي هَذَا (١٠).

عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: أحدكم بأحد النظرين ما لم يأكل أو يشرب (٢٠).

عن معتمر بن سليان عن حميد عن أنس قال: من حدث نفسه بالصيام فهو

=

ورواية ساك عن عكرمة فيها اضطراب، قال أحمد بن عبد الله العجلي: ساك بن حرب بكري جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربها وصل الشيء عن ابن عباس، وربها قال: قال رسول الله ﷺ. وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية ساك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، قال يعقوب: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، و هو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبين.

(١) إسناده حسن: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار(٢/٥٦) من طريق ابن أبي داود، عن الوحاظيّ، عن سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة به.

وابن أبي داود الظاهر أنه عبد الله بن أبي داود. وأكثر أهل العلم على توثيقه وعمرو بن أبي عمرو متكلم فيه:

قال يحيى بن معين: ضعيف. وقال النسائي: ليس بالقوي.

قال أحمد بن حنبل، ليس به بأس.

وقال أبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وقال الذهبي: حديثه حسن منحط عن الرتبة العلياء من الصحيح.

وقال الساجي: صدوق إلا أنه يهم.

(٢) صحيح: أُخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٧) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود.

وأخرجه البيهقي (٤ / ٢٠٤) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله – هو ابن مسعود – به.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٤) عن ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد قال: سمعت رجلًا يقول: قال ابن مسعود: أنت بالخيار إلى نصف النهار. وفي إسناده رجل مبهم.

بالخيار ما لم يتكلم حتى يمتد النهار(١).

عن ابن فضيل عن أبي مالك عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر قال: الرجل بالخيار ما لم يطعم إلى نصف النهار، فإن بدا له أن يطعم طعم وإن بدا له أن يجعله صومًا كان صائمًا^(٢).

عن حميد عن أنس أن أبا طلحة كان يأتي أهله فيقول: هل عندكم من غداء؟ فإن قالوا: لا، قال: فإني صائم. زاد الثقفي: وإن كان عندهم أفطر ٣٠).

(١) ورد مرفوعًا وموقوفًا: فأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أبي عبيدة عن أنس بن مالك مر فوعًا.

وأخرجه أبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (٢٧٨) وابن حبان في المجروحين (٢/ ١٩٧) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥/ ٢٥٢) من طرق عن عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس مرفوعًا [بدون ذكر أبي عبيدة].

وعون بن عهارة ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٥) عن معتمر بن سليمان عن حميد عن أنس موقوفًا.

وفي إسناده حميد الطويل عن أنس وحميد كثير التدليس عن أنس.

قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٠٨٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٤) والبيهقي (٢٧٧/٤) من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار.

(٣) حسن بمجموع طرقه: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٠) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩/١٩) كلاهما من طريق حميد عن أنس. وحميد الطويل كثير التدليس عن أنس قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

وتابع حميدًا قتادة.

فرواه عبد الرزاق (٧٧٧٧) عن عثمان عن سعيد عن قتادة به. وعثمان هو ابن مطر ضعيف. وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٧) عن على بن شيبة قال: ثنا روح قال: ثنا سعيد عن قتادة عن أنس به.

عن سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن أن حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام (١١).

عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ أنه كان يأتي أهله بعد الزوال فيقول: عندكم غداء؟ فيعتذرون إليه فيقول: إني صائم بقية يومي، فيقال له: تصوم آخر النهار؟ فيقول: من لم يصم آخره لم يصم أوله (٢).

عن ابن جريج قال: أخبرني عبيد الله بن مهران، أن أبا هريرة، وأبا طلحة كانا

وعلى بن شيبة قد ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وصاحب مغاني الأخيار والذهبي في تاريخ الإسلام ولم يذكروا فيه جرحًا وتعديلًا.

وأخرجه البيهقي (٤ / ٤٠٤) من طريق سهل بن عمار عن روح عن شعبة وقتادة عن أنس.

وسهل بن عمار ترجم له الحافظ في لسان الميزان فقال: سهل بن عمار النيسابوري: عن يزيد بن هارون وغيره متهم كذبه الحاكم.

وقال أبو إسحاق الفقيه: كذب والله سهل على ابن نافع.

وعن إبراهيم السعدي قال: إن سهل بن عمار يتقرب إليَّ بالكذب يقول: كتبت معك عند يزيد بن هارون والله ما سمع معي عنه. اهـ.

(۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٤) وأورده من طريقه ابن حزم في المحلى (٦ / ١٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٠) والشافعي في الأم (٧ / ٢٠٠) ومن طريقه البيهقي في السنن (٤ / ٢٠٤) ومعرفة السنن والآثار (٢٥٧٥) كلهم من طريق سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي أن حذيفة...

وأخرجه الدارقطني (١٤٣/٤) من طريق سفيان عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبدالرحمن السلمي عن حذيفة به. (بدون ذكر طلحة).

وتابع الأعمش على ذكر طلحة إسهاعيل بن حماد بن أبي سليهان كها عند الدارقطني (٤/ ١٤٤). وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٠) عن الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة قال: قال حذيفة: من بدا له الصيام بعد ما تزول الشمس فليصم. [بدون ذكر أبو عبد الرحمن السلمي]. وانظر علل الدارقطني (٤/ ١٦٥).

(٢) منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠١) عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ به، والعلاء بن الحارث لم يدرك معاذًا فالعلاء بن الحارث ولد سنة (٦٦) ومعاذ مات سنة (١٨).

يصبحان مفطرين، فيقولان: هل من طعام؟ فيجدانه أو لا يجدانه، فيتهان ذلك اليوم(١).

كرآثار التابعين:

عن جرير، عن مغيرة، قال: قلت لإبراهيم: الرجل في صيام التطوع بالخيار ما بينه وبين نصف النهار؟ قال: نعم (٢).

عن جرير، عن ليث، عن مجاهد، قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا جاوز ذلك فإنها له بقدر ما بقى من النهار (٣).

عن معتمر، عن يونس، عن الحسن، في الصوم؛ يتخير ما لم يصبح صائمًا، فإذا أصبح صائمًا صام (٤).

عن الشعبي؛ في الرجل يريد الصوم؟ قال: هو بالخيار إلى نصف النهار(٥).

عن معمر، عن عطاء الخراساني قال: كنت أصوم يومًا، وأفطر يومًا، فكنت في سفر فكان يوم فطري، فسرنا فلم ننزل حتى كان بعد نصف النهار أو حين الصلاة. قال: قلت: لأصومن هذا اليوم، فصمت، فذكرت ذلك لابن المسيب، فقال: «أصبت» (1).

كرأقوال أهل العلم:

قال السرخسي: وتجوز نية صوم التطوع قبل انتصاف النهار... ولنا قوله على: «المتطوع بالخيار ما لم تزل الشمس» يعني المريد للصوم، وعن عائشة على: أن النبي كان إذا أصبح دخل على نسائه وقال: «هل عندكن شيء؟» فإن قلن: لا، قال:

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨١) ولم أقف على ترجمة عبيد الله بن مهران.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٨).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٩) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٠).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٢) عن ابن فضيل، عن الشيباني، عن الشعبي به.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٣).

"إني صائم" وفي حديث عاشوراء أن النبي ﷺ قال: "ومن لم يأكل فليصم" فإن كان صوم عاشوراء نفلًا فهو نص، وإن كان فرضًا فجواز الفرض بنية من النهار يدل على جواز النفل بطريق الأولى(١).

قال الشافعي: والذي يتطوع بالصوم ما لم يأكل ولم يشرب، وإن أصبح يجزيه الصوم (٢).

قال في المجموع: وأما صوم التطوع فإنه يجوز بنية قبل الزوال، وقال المزني: لا يجوز الا بنية من الليل كالفرض، والدليل علي جوازه ما روت عائشة والمناسخ عليه قال: «أصبح اليوم عندكم شيء تطعمون» فقالت: لا. فقال: «إني إذًا صائم»، ويخالف الفرض لأن النفل أخف من الفرض، والدليل عليه أنه يجوز ترك الصيام واستقبال القبلة في النفل مع القدرة ولا يجوز في الفرض.

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن صوم التطوع يجوز بنية من النهار، عند إمامنا، وأبي حنيفة، والشافعي. وروي ذلك عن أبي الدرداء، وأبي طلحة وابن مسعود، وحذيفة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والنخعي، وأصحاب الرأي(٤).

القول الثاني: لا يجوز إنشاء النية من النهار بل لا بد من تبييت النية من الليل كصيام الفريضة، وهو قول مالك وداود الظاهري.

كر أدلة القول الثاني:

عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ»(٥).

المبسوط للسرخسي (٣/ ٨٥).

⁽٢) الأم للشافعي (٣/ ٢٥٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب.

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٤٠).

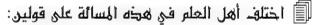
⁽٥) اختلف في رفعه ووقفه: أخرجه أبو داود (٢٤٥٤) وابن خزيمة (١٩٣٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٤) والدارقطني في السنن (٢/ ١٧٢) والبيهقي (٤/ ٢٠٢) وتقدم الكلام

قال ابن رشد: وأما اختلافهم في وقت النية: فإن مالكًا رأى أنه لا يجزئ الصيام إلا بنية قبل الفجر، وذلك في جميع أنواع الصوم. وقال الشافعي: تجزئ النية بعد الفجر في النافلة ولا تجزئ في الفروض. وقال أبو حنيفة: تجزئ النية بعد الفجر في الصيام المتعلق وجوبه بوقت معين مثل رمضان ونذر أيام محدودة، وكذلك في النافلة، ولا يجزئ في الواجب في الذمة (١).

لكن يجاب عن هذا الحديث بأنه لا يصح مرفوعًا والصواب فيه الوقف وحديث عائشة أصح منه وهو مرفوع، وهو أن النبي ﷺ قال لعائشة ﴿ عَنْ عَائِشَةُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ ﴾ قَالَ: «فَإِنِّي صَائِمٌ ﴾ فأنشأ نية الصيام من النهار وهذا دليل صحيح صريح.

□ الراجع: هو ما ذهب إليه الجمهور وهو جواز إنشاء النية من النهار في صيام التطوع؛ لفعل النبي ﷺ ذلك ولأن ذلك أيضًا عمل أكثر الصحابة ﷺ.

مسألة: هل يجوز إنشاء النية من النهار بعد الزوال؟



القول الأول: لا تجزئه النية بعد الزوال.

وهذا مذهب أبي حنيفة، والمشهور من قولي الشافعي.

القول الثاني: في أي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده.

وهو ظاهر كلام أحمد، والخرقي(٢).

🕸 القول الأول: لا تجزئه النية بعد الزوال.

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر

عليه.

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠٤).

⁽٢) المغني (٤/ ٣٤١).

الغداء(١).

قال السرخسي: ولو نوى التطوع بعد انتصاف النهار لم يكن صائبًا عندنا... ولنا ما بينا أن الصوم ترك الغداء في وقته على قصد التقرب فإن العشاء باق في حق الصائم والمفطر جميعًا، ووقت الغداء ما قبل الزوال دون ما بعده فإذا لم ينو قبل الزوال لم يكن تركه الغداء على قصد التقرب فلا يكون صومًا (٢).

قال النووي: وهل تصح بنية بعد الزوال؟ فيه قولان أصحها باتفاق الأصحاب وهو نصه في معظم كتبه الجديدة وفي القديم: لا يصح^(٣).

القول الثاني: في أي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده. وهو ظاهر كلام أحمد، والخرقي.

عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ أنه كان يأتي أهله بعد الزوال فيقول: عندكم غداء؟ فيعتذرون إليه فيقول: إني صائم بقية يومي، فيقال له: تصوم آخر النهار؟! فيقول: من لم يصم آخره لم يصم أوله (٤٠).

عن ابن جريج قال: أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن رجلًا أتى على بن أبي طالب فقال: أصبحت ولا أريد الصيام، فقال: أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار فإن انتصف النهار فليس لك أن تفطر (٥).

عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: أحدكم بأحد النظرين ما لم يأكل أو

⁽١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس وتقدم ذكر طرقه.

⁽Y) Humed (T/ 0A).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٩).

⁽٤) منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠١) عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ به، والعلاء بن الحارث لم يدرك معاذًا فالعلاء بن الحارث ولد سنة (٦٦) ومعاذ مات سنة (١٨).

⁽٥) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٢) وتقدم الكلام عليه قريبًا.

بشرب^(۱).

عن سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن، أن حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام (٢).

عن معمر، عن عطاء الخراساني قال: كنت أصوم يومًا، وأفطر يومًا، فكنت في سفر فكان يوم فطري، فسرنا فلم ننزل حتى كان بعد نصف النهار أو حين الصلاة. قال: قلت: لأصومن هذا اليوم فصمت، فذكرت ذلك لابن المسيب، فقال: «أصبت» (٣).

عن جرير، عن ليث، عن مجاهد، قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا جاوز ذلك فإنها له بقدر ما بقي من النهار (٤).

قال ابن قدامة: وأي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده. هذا ظاهر كلام أحمد، والخرقي، وهو ظاهر قول ابن مسعود فإنه قال: أحدكم بأخير النظرين، ما لم يأكل أو يشرب. وقال رجل لسعيد بن المسيب: إني لم آكل إلى الظهر، أو إلى العصر، أفأصوم بقية يومي؟ قال: نعم (٥).

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٧) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود به.

⁽٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٤) وأورده من طريقه ابن حزم في المحلى (٦ / ١٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار(٢ / ٥٠) والشافعي في الأم (٧ / ٢٠٠) ومن طريقه البيهقي في السنن (٤ / ٢٠٤) ومعرفة السنن والآثار (٢٥٧٥) وتقدم الكلام عليه.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٣).

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٩) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٤١).

مسألة: صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه من شرع في صيام التطوع ثم أراد أن يفطر هل يلزمه القضاء أم لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسائة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع، استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه فلا قضاء عليه.

وبهذا قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وسفيان الثوري وأحمد والشافعي وإسحاق(١).

القول الثاني: يلزمه الإتمام فإن خرج بلا عذر لزمه القضاء وإن خرج بعذر فلا قضاء.

وهو قول مالك وأبي ثور(٢).

القول الثالث: يلزمه الإتمام فإن خرج منها لعذر لزمه القضاء ولا إثم، وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الإثم.

وهو قول أبي حنيفة^(٣).

القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه فلا قضاء عليه.

كرادلة القول الأول:

عن عَائِشَة بِنْت طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ اللهُ عَائِشَة فَالَ لِي رَسُولُ الله عَلَيْ وَاللهُ عَلَيْ وَاللهُ عَلَيْ وَاللهُ عَلْدُكُمْ شَيْءٌ؟ » قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ، قَالَ: ﴿ فَإِنِّي صَائِمٌ ﴾ قَالَتْ: فَخَرَجَ رَسُولُ الله عَلَيْ فَأُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا زَوْرٌ - قَالَتْ: فَلَمَّ رَسُولُ الله عَلَيْهُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ أَوْرٌ - قَالَتْ: فَلَمَّ رَسُولُ الله عَلَيْهُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩) والمغنى لابن قدامة (٤/ ٤١٠).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٣) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

جَاءَنَا زَوْرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: «مَا هُوَ؟» قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: «هَاتِيهِ» فَجِئْتُ بِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» (١٠).

عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: آخَى النَّبِيُّ عَلَيْ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً، فَقَالَ لَمَّا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ قَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ؟ وَالدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ؟ وَالدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ؟ قَالَ: فَإِنِّ صَائِمٌ، قَالَ: مَا أَنَا بِآكِلِ حَتَّى تَأْكُلَ، قَالَ: فَأَكَلَ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، قَالَ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، قَالَ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، قَالَ: نَمْ، فَلَمَا لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَامَ، ثَلَى ذَيْ مَ حَقَّهُ، فَأَتَى النَّبِيَ عَيْكِمْ، فَذَكَو ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِي عَيْكِمْ، فَأَتَى النَّبِي عَيْكِمْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِي عَيْكِمْ وَلَكَ لَهُ مَلْكُونَ وَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِي عَيْكِمْ وَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ وَلَكَ لَهُ عَلَى اللَّهُ وَلَكُولُ وَلَا لَوْ الْمَالَى الْمُولِكَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَالَى الْمُولُكَ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْمَلِ عَلَى اللَّهُ الْمَالَى اللَّهُ الْمُؤْمِلُ وَلَا لَكُو اللَّهُ الْمُؤْمِلُ وَلَى الْمُؤْمِلُ وَلَيْ لَالْمُ عَلَى الْمُؤْمُ وَلَوْلَ الْمُؤْمِلُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمِلُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْمِلُ وَلَيْكُولُ وَلَا لَكُولُولُ وَلَيْكُولُ وَالْمُؤْمِلُ وَلَا اللَّهُ وَلَالَ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمِلُ وَلَا الْمُؤْمُ وَالْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمُ وَلَا اللَّ

عَنْ جُوَيْرِيَةً بِنْتِ الحَارِثِ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتِ أَمْسِ؟»، قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «تُريدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «تُريدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «قُريدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «فَأَفْطِرِي» (٣).

عَنْ أُمِّ هَانِيَ قَالَتْ: كُنْتُ قَاعِدَةً عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَأْتِيَ بِشَرَابِ فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبْتُ مِنْهُ، قَالَ: «وَمَا ذَاكِ؟»، قَالَتْ: كُنْتُ فَاسْتَغْفِرْ لِي، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكِ؟»، قَالَتْ: كُنْتُ كُنْتُ مَعْفِرْ لِي، فَقَالَ: «فَلَا يَضُرُّكِ». صَائِمَةً، فَأَفْطَرْتُ، فَقَالَ: «فَلَا يَضُرُّكِ».

وفي لفظ آخر: عَنْ أُمِّ هَانِئِ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ الله ﷺ فَدَعَوْتُ لَهُ بِشَرَابِ فَشَرِبَ، أُوْ قَالَتْ: دَعَا بِشَرَابِ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبُتُ فَدَعُوْتُ لَهُ بِشَرَابِ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبُتُ وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَرُدَّ سُؤْرَكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله وَقُلْتُ: «إِنْ كَانَ قَضَاءَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَصُومِي يَوْمًا مَكَانَهُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوَّعًا فَإِنْ شَئْتِ

⁽١) أخرجه مسلم (١١٥٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٦٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٨٦).

فَاقْضِي، وَإِنْ شَئْتِ فَلَا تَقْضِي ^(١).

(١) ضعيف: رواه سماك بن حرب، واختلف عنه:

فأخرجه الترمذي (٧٣١) وابن أبي شيبة (٩١٩١) والنسائي في الكبرى (٣٢٩٢) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٥٣) من طريق أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن ابن أم هانئ، عن أم هانئ به. وتابع أبا الأحوص أبو عوانة أخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٩٠) والدارقطني (٢٢٢٣) والبيهقي (٤/ ٢٧٦) والطبراني في الكبير (٢٢٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٥)، (٣٤٧٦)، (٣٤٧٧) كلهم من طرق عن أبي عوانة ثنا سماك بن حرب، عن ابن أم هانئ أنه سمعه منها، أن النبي عَلَيْهُ أَتِي بشراب...الحديث.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٤/ ٩٩٢) من طريق يحيى الحماني، ثنا قيس بن الربيع، عن سماك بن حرب، عن ابن أم هانئ، عن أم هانئ به.

وخالفهما حماد بن سلمة فأخرجه الطيالسي (١٧٢١) والنسائي في الكبرى (٣٢٩١) والدارمي (١٧٧٦) والدارقطني (٢٢٢٧) والبيهقي (٢٧٨/٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٣)، (٣٤٧٣)، (٣٤٧٣) والطبراني في الكبير (٢٤/ ٩٩٠) كلهم من طرق عن سماك بن حرب، عن هارون بن أم هانئ، عن أم هانئ بنت أبي طالب، قالت: دخل علي رسول الله ﷺ فدعوت له بشراب...فذكره.

وخالفهم إسرائيل كما عند أحمد (٦/ ٣٤٢) فرواه عن سماك بن حرب، عن رجل، عن أم هانئ، قالت: لما كان يوم فتح مكة، جاءت فاطمة حتى قعدت عن يساره، وجاءت أم هانئ، فقعدت عن يمينه، وجاءت الوليدة بشراب، فتناوله النبي ﷺ، فشرب، ثم ناوله أم هانئ عن يمينه، فقالت: لقد كنت صائمة... نحوه.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٩٣) عن أحمد بن عثمان قال: حدثنا عمرو، عن أسباط، عن سماك بن حرب، عن رجل، عن يحيى بن جعدة، عن أم هانئ بنحوه.

وأخرجه الدارقطني (٢٢٢٦) من طريق عباد بن يعقوب، ثنا الوليد بن أبي ثور، عن سهاك بن حرب، عن يحيى بن جعدة، عن جدته أم هانئ به، ثم قال الدارقطني مثل قول أبي عوانة: قوله: (يحيى بن جعدة) وهم من الوليد وهو ضعيف.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٨) عن سليهان بن شعيب، قال: ثنا أسد، قال: ثنا قيس بن الربيع، عن سهاك بن حرب، عن الرجل من آل جعدة بن هبيرة، عن جدته أم هانئ به.

UL____

وأخرجه أحمد (٦/٤٢٤) والنسائي في الكبرى (٣٢٩٤)، (٣٢٩٥) والدارقطني (٢٢٢٨)، (٣٢٩٥) والبيهقي (٢٢٢٨) وإسحاق بن راهويه (٢١٣٣) من طريق حاتم بن أبي صغيرة، عن سماك بن حرب، عن أبي صالح مولى أم هانئ، عن أم هانئ به.

قال الدارقطني بعد ذكره هذا الحديث: اختلف عن سماك فيه، وإنها سمعه سماك من ابن أم هانئ، عن أبي صالح، عن أم هانئ، والله أعلم.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٦٩١) من طريق عبد الملك بن عبد ربه عن ابن السهاك بن حرب عن أبيه عن جعدة بن هبيرة عن جدته أم هانئ بنت أبي طالب به.

وأخرجه الترمذي (٧٣٢) وأحمد (٣٤١/٦) والنسائي في الكبرى (٣٢٨٨)، (٣٢٨٩) والنسائي في الكبرى (٣٢٨٨)، (٣٢٨٩) والدارقطني (٢٢٢٤) والبيهقي (٤/ ٢٧٦) من طريق أبي داود الطيالسي، قال: حدثنا شعبة، عن جعدة، عن أم هانئ به. قال شعبة: فقلت: سمعته من أم هانئ؟ قال: لا، حدثناه أهلنا، وأبو صالح عن أم هانئ. قال شعبة: وكنت أسمع سماكًا يقول: حدثني ابنا جعدة، فلقيت أفضلهما فحدثني بهذا الحديث.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: لم يسمعه جعدة من أم هانع.

وأخرجه الطبراني (٢٤/ ٩٩٦) عن علي بن عبد العزيز، ثنا داود بن عمرو الضبي، ثنا عبد الرحمن بن مهدي، ثنا ثابت بن يزيد، عن هلال بن خباب، عن يحيى بن جعدة، عن أم هانئ به.

وأخرجه أبو داود (٢٤٥٦) والدارمي (١٧٧٧) وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢١٣٢) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطبراني في الكبير (٢٤/ ١٠٣٥) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن أم هانئ قالت: لما كان يوم فتح مكة جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله ﷺ وأم هانئ عن يمينه...

أقوال أهل العلم في الحديث:

قال الترمذي: «وحديث أم هانئ في إسناده مقال».

قال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا الحديث مضطرب... وأما حديث أم هانئ فقد اختلف على سهاك بن حرب فيه، وسهاك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث؛ لأنه كان يقبل التلقين. انظر السنن الكبرى للنسائي تحت حديث (٣٢٩٥).

قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٧٣٥): وقال عبد الحق بعد أن رواه من طريق النسائي، عن حماد بن سلمة، عن سماك به: هذا أحسن أسانيد هذا الحديث، وإن كان لا يحتج به.

قال ابن القطان: هو كها ذكر إلا أن العلة لم يبينها وهي الجهل بهارون بن أم هانئ أو ابن ابنة أم هانئ فكل ذلك قيل فيه، وهو لا يعرف أصلًا. انظر بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٣٤).

عن أبي سعيد الخدري أنه قال: صنعت لرسول الله ﷺ طعامًا فأتاني هو وأصحابه، فلم وضع الطعام قال رجل من القوم: إني صائم، فقال رسول الله ﷺ: «دعاكم أخوكم وتكلف لكم» ثم قال له: «أفطر وصم مكانه يومًا إن شئت»(١).

عن أنس بن مالك أن النبي على قال: «الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار»(٢).

وقال المنذري في «مختصر السنن»: في إسناده مقال ولا يثبت. قال: وفي إسناده اختلاف كثير أشار إليه النسائي.

قلت: وحاصل الاختلاف فيه أنه اختلف على سهاك؛ فتارة رواه عن أبي صالح باذان، وهو ضعيف كها مر في الجنائز، وتارة عن جعدة وهو مجهول. قال البخاري في «تاريخه» (٢٣١٦): جعدة من ولد أم هانئ عن أبي صالح عن أم هانئ، روى عنه شعبة، لا يعرف إلا بحديث فيه نظ.

وقال النسائي: لم يسمعه جعدة من أم هانئ وتارة عن هارون، وهو مجهول الحال كما قاله ابن القطان.

(۱) ضعيف: أخرجه الطيالسي (۲۳۱۷) ومن طريقه البيهقي، والدارقطني (۲۲۳۹) من طريق حماد ابن خالد، كلاهما من طريق محمد بن أبي حميد الأنْصَارِيّ عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الزرقي، عن أبي سعيد به، وأخرجه الطبراني في الأوسط (۳۲٤٠) من طريق عطاف بن خالد المخزومي قال: نا حماد بن أبي حميد قال: حدثني محمد بن المنكدر، عن أبي سعيد الخدري به، وحماد بن حميد هو محمد بن حميد الأنصاري وهو ضعيف، وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٩) وأبو عبد الرحمن السلمي في آداب الصحبة (١٦٣) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، ثنا أبو أويس، عن محمد بن المنكدر، عن أبي سعيد الخدري به، وإسماعيل بن أبي أويس ضعيف.

وأخرجه الدارقطني (٢٢٤١) عن محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، ثنا علي بن سعيد الرازي، ثنا عمرو بن خلف بن إسحاق بن مرسال الخثعمي، ثنا أبي، ثنا عمي إسماعيل بن مرسال، ثنا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله بنحوه.

على بن سعيد الرازي متكلم فيه، قال الدَّارَقُطْنِيِّ: ليس بذاك، تفرد بأشياء. ولم أقف على ترجمة عمرو بن خلف بن إسحاق بن مرسال ولا ترجمة أبيه ولا ترجمة عمه.

(٢) ورد مرفوعًا وموقوفًا: فأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعًا.

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن إسهاعيل بن أمية، أن عمر بن الخطاب قال لأصحابه يومًا: ما ترون علي؟ فإني أصبحت اليوم صائمًا، فرأيت جارية لي فوقعت عليها، فقال علي: صمت تطوعًا، فأتيت حلالًا لا أرى عليك شيئًا»(١).

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٢).

وأخرجه أبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (٢٧٨) وابن حبان في المجروحين (٢/ ١٩٧) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٢/١٥) من طرق عن عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس مرفوعًا [بدون ذكر أبي عبيدة].

وعون بن عمارة ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٥) وابن الأعرابي في معجمه (١٤٧٦) كلاهما من طريق حميد الطويل عن أنس موقوفًا.

وفي إسناده حميد الطويل عن أنس وحميد كثير التدليس عن أنس.

قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة حدثنا جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي عليه مثله، وعون بن عمارة ضعيف كما تقدم.

(١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٢) عن معمر، عن إسهاعيل بن أمية، عن عمر بن الخطاب به، وإسهاعيل بن أمية من الذين عاصروا صغار التابعين لم يدرك زمن عمر بن الخطاب.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٣) من طريق ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. [وليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف].

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٦) من طريق الوليد بن أبي ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا صام الرجل تطوعًا فليفطر متى شاء.

والوليد بن أبي ثور ضعفه جماعة من العلماء.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

عن ابن فضيل عن أبي مالك عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر قال: الرجل بالخيار ما لم يطعم إلى نصف النهار، فإن بدا له أن يجعله صومًا كان صائبًا (١٠).

عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار قال: كان ابن عباس لا يرى بإفطار التطوع بأسًا (٢).

عن إسرائيل، عن سماك بن حرب عن عكرمة، عن ابن عباس قال: من أصبح صائرًا تطوعًا إن شاء صام، وإن شاء أفطر، وليس عليه قضاء (٣).

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب، وقال سعيد البرديجي عن أبي زرعة: منكر الحديث يهم كثيرًا. وقال ابن أبي حاتم عن أبي ذر: في حديثه وهاء عن أبيه شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال يعقوب بن سفيان والنسائي وصالح بن محمد: سألنا محمد بن الصباح عنه، فقال: جاء إلى هشيم فأكرمه فكتبنا عنه.

وقال يعقوب الدورقي عن الوليد بن صالح: سألت شريكًا عنه فزكاه.

وقال العقيلي: يحدث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها.

سئل أبو زرعة عن الوليد بن أبي ثور فقال: في حديثه وهيً.

وسئل أحمد عن الوليد بن أبي ثور فقال: ضعيف الحديث.

وقال النسائي: الوليد بن أبي ثور ضعيف.

ورواية سماك عن عكرمة فيها اضطراب، قال أحمد بن عبد الله العجلي: سماك بن حرب بكري جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربها وصل الشيء عن ابن عباس، وربها قال: قال رسول الله على وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، قال يعقوب: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتشنن.

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٠٨٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٤) والبيهقي (٢٧٧/٤) من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٩).

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٠) ورواية سماك عن عكرمة مضطربة.

عن معمر، عن أيوب، عن سعيد بن أبي الحسن قال: دخلت على ابن عباس أول النهار فوجدته صائمًا، ثم دخلت عليه آخر النهار فوجدته مفطرًا، فقلت: ما شأنك؟ فقال: رأيت جارية لي فأعجبتني، فوقعت عليها، أما إني أزيدك أخرى: إنها قد أصابت فاحشة فحصناها(١).

عن ابن جریج قال: أخبرني عطاء، أن ابن عباس كان لا يرى به بأسًا أن يفطر إنسان التطوع، ويضرب لذلك أمثالًا؛ رجل طاف سبعًا فقطع ولم يوفه فله ما احتسب، أو صلى ركعة ولم يصل أخرى قبلها فله ما احتسب، أو يذهب بهال يتصدق به، ويتصدق ببعضه، وأمسك بعضه (٢).

عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله كان لا يرى بإفطار التطوع بأسًا (٣).

عن ابن جريج قال: سأل سليهان بن موسى عطاء، فقال: أكان يقال: ليفطر الرجل في غير شهر رمضان لضيفه؟ قال: «نعم»(٤).

عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود قال: «إذا أصبحت وأنت تنوي الصيام فأنت بأحد النظرين إن شئت صمت وإن شئت أفطرت» (٥).

عن إبراهيم بن مزاحم، ثنا سريع بن نبهان، قال: سمعت أبا ذر يقول: سمعت

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٣)، (١٢٨١٠) ورواية معمر عن أيوب فيها بعض الكلام.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٧٧).

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧١) وأبو الزبير مدلس ولم يصرح بالتحديث عن جابر.

⁽٤) إسناده حسن: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٩٥).

⁽٥) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٧) والبيهقي واللفظ له (٢/ ٢٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود.

وأخرجه البيهقي (٤ / ٤ · ٢) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله – هو ابن مسعود به.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٤) عن ابن عيينة عن إسهاعيل بن أبي خالد قال: سمعت رجلًا يقول: قال ابن مسعود: أنت بالخيار إلى نصف النهار. وفي إسناده رجل مبهم.

خليلي أبا القاسم عِيَالِينَ يقول: «الصائم في التطوع بالخيار إلى نصف النهار»(١).

كراقوال أهل العلم:

قال ابن رشد: وأما حكم الإفطار في التطوع: فإنهم أجمعوا على أنه ليس على من دخل في صيام تطوع فقطعه لعذر قضاء (٢).

قلت: في نقل الإجماع نظر؛ فإن أبا حنيفة يوجب القضاء سواء أفطر بعذر أو بغير عذر لكنه يفرق بين الإثم وعدمه، فعنده أن من أفطر في صوم التطوع بغير عذر عليه إثم ولزمه القضاء ومن أفطر بعذر لزمه القضاء وليس عليه إثم كما سيأتي في القول الثالث.

قال النووي: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب البقاء فيهما وأن الخروج منهما بلا عذر ليس بحرام ولا يجب قضاؤهما، وبهذا قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وسفيان الثوري وأحمد وإسحاق (٣).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه فلا قضاء عليه، روي عن ابن عمر وابن عباس أنها أصبحا صائمين، ثم أفطرا، وقال ابن عمر: لا بأس به، ما لم يكن نذرًا أو قضاء رمضان، وقال ابن عباس: إذا صام الرجل تطوعًا، ثم شاء أن يقطعه قطعه، وإذا دخل في صلاة تطوعًا، ثم شاء أن يقطعها قطعها. وقال ابن مسعود: متى أصبحت تريد الصوم، فأنت على أخير النظرين، إن شئت صمت وإن شئت أفطرت.

⁽۱) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي (٢٧٨/٤) عن أبي عبد الله الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم البزاز ببغداد، ثنا محمد بن الفرج الأزرق، ثنا يحيى بن غيلان، ثنا إبراهيم بن مزاحم، ثنا سريع بن نبهان به.

قال البيهقي: إبراهيم بن مزاحم وسريع بن نبهان مجهولان.

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩).

هذا مذهب أحمد، والثوري، والشافعي، وإسحاق(١).

القول الثاني: يلزمه الإتمام فإن خرج بلا عذر لزمه القضاء وإن خرج بعذر فلا قضاء، وهو قول مالك وأبي ثور (٢).

كرادلة هذا القول:

عن معمر، عن الزهري قال: أصبحت عائشة وحفصة صائمتين، فأهدي لهما طعام فأعجبهما فأفطرتا، فلما دخل النبي ﷺ عليهما بادرتها حفصة - وكانت بنت أبيها - فسألت النبي ﷺ فأمرهما أن تصوما يومًا مكانه (٣).

فرواه سفيان بن حسين كها عند أحمد (٦/ ١٤١)، (٦/ ٢٣٧) والنسائي في الكبرى (٣٢٧٩). وصالح بن أبي الأخضر كها عند النسائي في الكبرى (٣٢٧٩)، (٣٢٨٠) وإسحاق بن راهويه (٦٦٠) والبيهقي (٤/ ٢٨٠).

وجعفر بن برقان كما عند الترمذي (٧٣٥) وأحمد (٦/ ٢٦٣) والنسائي في الكبرى (٣٢٧٨) وأبو يعلى وإسحاق بن راهويه (٦٥٨) والبغوي (١٨١٤) والبيهقي (٤/ ٢٨٠).

وعبد الله بن عمر العمري كما عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٨١) وإسماعيل بن عقبة كما عند النسائي في الكبرى (٣٢٨١) من طريق يحيى بن أيوب عنه، كلهم (سفيان بن حسين وصالح بن أبي الأخضر وجعفر بن برقان وعبد الله بن عمر العمري وإسماعيل بن عقبة) رووه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به.

لكن كل هذه الطرق لا تخلو من مقال؛ فسفيان بن حسين ضعيف في روايته عن الزهري، وكذلك جعفر بن برقان ضعيف ومضطرب في حديث الزهري، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف، وكذلك عبد الله بن عمر العمري ضعيف، أما إسهاعيل فهو ابن إبراهيم بن عقبة ثقة لكن الراوي عنه يحيى بن أبوب الغافقي متكلم فيه بالضعف أيضًا؛ قال يحيى بن أبوب: وسمعت صالح بن كيسان بمثله، وجدته عندي في موضع آخر حدثني صالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد مثله، وهذا أيضًا خطأ.

وخالف هؤلاء جماعة منهم معمر بن راشد كها عند عبد الرزاق (۷۷۹۰) والنسائي في الكبرى (۳۲۸۳) وإسحاق بن راهويه (۲۰۹).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ١٠).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٣) ضعيف: اختلف فيه على الزهري:

وسفيان بن عيينة كما عند البيهقي(٤/ ٢٨٠) ويحيى بن سعيد كما عند البيهقي أيضًا (٤/ ٢٨١) ومالك بن أنس كما في الموطأ (١٠٨٤) والسنن الكبرى للنسائي (٣٢٨٥) وشرح معاني الآثار للطحاوي (٣٤٨٢) وعبيد الله بن عمر كما عند النسائي في الكبرى (٣٢٨٤) ويونس بن يزيد وعبد الله بن عمر كما عند البيهقي (٤/ ٢٧٩) كلهم رووه عن الزهري عن عائشة مرسلًا بدون ذكر عروة بن الزبير.

قال النسائي: وأما حديث الزهري الذي أسنده جعفر بن برقان، وسفيان بن حسين فليسا بالقويين في الزهري خاصة، وقد خالفها مالك، وعبيد الله بن عمر، وسفيان بن عيينة، وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين ومن جعفر بن برقان. انظر السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

قال أبو عبد الرحمن النسائي أيضًا: «الصواب ما روى ابن عيينة عن الزهري، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف في الزهري، وفي غير الزهري، وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان ليسا بالقويين في الزهري، ولا بأس بهما في غير الزهري» انظر السنن الكبرى (٣/ ٣٦٢).

وقال أبو عيسى الترمذي: سألت محمد بن إسهاعيل البخاري عن هذا الحديث، فقال: لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة، وكذلك قال محمد بن يحيى الذهلي، واحتج بحكاية ابن جريج وسفيان بن عيينة وبإرسال الحديث عن الزهري من الأئمة، وقد روي عن جريج بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، وجرير بن حازم وإن كان من الثقات فهو واهم فيه وقد خطأه في ذلك أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلًا. انظر السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٨٠) والعلل الكبير للترمذي حديث (٣٠٢). وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٩١) وإسحاق بن راهويه (٨٨٥) والبيهقي (٤/ ٢٨٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧٤٨) من طريق قال: قلت لابن شهاب: أحدثك عروة بن الزبير عن عائشة عن رسول الله على خلافة سليان بن عبد الملك من ناس عن بعض من يسأل عائشة أنها قالت: كنت أنا وحفصة صائمتين فقرب إلينا طعام فابتدرنا فأكلناه، فدخل النبي عن قبادرتني قالت كنت أبنها فقال رسول الله على المناه المنه المنه المنه عن عروة أبه قال رسول الله عن على عائشة أنها عليه حفصة وكانت ابنة أبيها فقال رسول الله على التناه المناه المنه على عائشة أبها عليه حفصة وكانت ابنة أبيها فقال رسول الله عن القطري «اقضيا يوما آخر».

وأخرجه أبو داود (٢٤٥٧) والطبراني في الأوسط (٦٣٢١) والبيهقي (٤/ ٢٨١) من طريق ابن الهاد قال: حدثني زميل مولى عروة عن عروة بن الزبير عن عائشة بنحوه.

وزميل هو ابن عباس مجهول.

قال البخاري: ولا يعرف لزميل سماع من عروة، ولا ليزيد سماع من زميل، ولا تقوم به الحجة. انظر التاريخ الكبير (٣/ ٤٥٠). وقال النسائي: أما حديث عروة فزميل ليس بالمشهور. انظر السنن الكبرى (π / π). وأخرجه النسائي في الكبرى (π / π) وابن حبان (π 0 الأورابي في معجمه (π 1 (π 1) والطبراني في الأوسط (π 1) والطحاوي في شرح معاني الآثار (π 1) كلهم من طريق عبدالله بن وهب، عن جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة به. قال أبو عبد الرحن: هما جميعًا خطأ أرسله معمر. قال البيهقي: وقد روي عن جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، وجرير بن حازم وإن كان من الثقات فهو واهم فيه وقد خطأه في نلك أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلًا. انظر السنن الكبرى للبيهقي (π 1 / π 2) وقال أحمد بن منصور الرمادي: قلت لعلي بن المديني: يا أبا الحسن تحفظ عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين... فقال لي: من روى هذا ؟! قلت: ابن وهب عن جرير بن حازم، عن يحيى ابن سعيد، قال: فضحك فقال: مثلك يقول مثل هذا ؛ حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن الزهرى أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين، وروي من وجه آخر عن عروة عن عائشة.

قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبى عبد الله: يعنى أحمد بن حنبل: تحفظه عن يحيى عن عمرة عن عائشة: أصبحت أنا وحفصة صائمتين... فأنكره وقال: من رواه؟ قلت: جرير بن حازم، فقال: جرير كان يحدث بالتوهم. انظر السنن الكبرى للبيهقى (٤/ ٢٨١).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٣٩٢) عن محمد بن أبان، ثنا محمد بن عبادة الواسطي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، نا هشام بن عبد الله بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا هشام بن عكرمة، تفرد به يعقوب بن محمد الزهري.

وفي إسناده هشام بن عبد الله بن عكرمة قال ابن حبان: ينفرد بها لا أصل له من حديث هشام، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، و يعقوب بن محمد الزهري وهو واهي الحديث.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٨٨) عن سلامة بن ناهض المقدسي، ثنا عبد الله بن هاني بن عبد الرحمن بن أبي عبلة، عن عقبة بن وساج، عن عبد الرحمن بن أبي عبلة، عن عقبة بن وساج، عن عبدالرحمن بن مطرف، أن عائشة وحفصة زوجي النبي ﷺ صامتا في يوم شديد...الحديث. وسلامة بن ناهض قال ابن حجر في لسان الميزان: حدث عنه الدارقطني في غرائب مالك بواسطة وضعفه، وقيل: اسمه سلامة، وذكره مسلمة بن قاسم في الصلة فنسبه لجده وقال: مجهول، وهو كذلك في المعجم للطبراني.

عن عطاء، عن ابن عباس قال: إذا أصبح أحدكم صائرًا فبدا له أن يفطر فليصم يومًا مكانه - أو قال مكانه يومًا - شك مسعر (١١).

عن عبد الكريم أبي أمية، عن الحسن، وإبراهيم، قالا: إن بيَّت الصيام من الليل، ثم أفطر فعليه القضاء. قال: وقال إبراهيم: لا يفطر إلا عن عذر (٢).

عن إبراهيم قال: «إذا حدث الرجل نفسه بالصيام من الليل، ثم أصبح صائمًا، فإن له أجر الليل وأجر النهار، فإن أفطر فعليه القضاء»(٣).

كراقوال أهل العلم:

قال في المدونة في الذي يصوم متطوعًا ويفطر من غير علة: قلت: أرأيت مَنْ أصبح صائمًا متطوعًا، فأفطر متعمدًا أيكون عليه القضاء في قول مالك؟ قال: نعم (١٠).

قال ابن رشد: وأما حكم الإفطار في التطوع: فإنهم أجمعوا على أنه ليس على من دخل في صيام تطوع فقطعه لعذر قضاء.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٨٧) والطبراني في المعجم الكبير (١١/١٢٠١) عن علي بن عثمان قال: حدثنا المعافى بن سليمان قال: حدثنا خطاب بن القاسم، عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ دخل على حفصة وعائشة وهما صائمتان... الحديث، قال أبو عبدالرحمن: هذا الحديث منكر وخصيف ضعيف في الحديث وخطاب لا علم لي به، والصواب حديث معمر ومالك وعبيد الله.

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٤/ ٢٨١) عن أبي زكريا بن أبي إسحاق، أنبأ أبو عبد الله بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب، أنبأ جعفر بن عون، أنبأ مسعر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عباس، به.

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٩) عن إبراهيم بن عمر، عن عبد الكريم أبي أمية، عن الحسن، وإبراهيم به، وعبد الكريم هو ابن أبي المخارق ضعيف.

⁽٣) إسناده حسن: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٨) عن الثوري، عن حماد، عن إبراهيم به، وحماد هو ابن أبي سليهان صدوق له أوهام.

⁽٤) المدونة (١/ ٣٠٥).

واختلفوا إذا قطعه لغير عذر عامدًا، فأوجب مالك وأبو حنيفة عليه القضاء، وقال الشافعي وجماعة: ليس عليه قضاء.

والسبب في اختلافهم: اختلاف الآثار في ذلك، وذلك أن مالكًا روى أن حفصة وعائشة زوجي النبي – عليه الصلاة والسلام – أصبحتا صائمتين متطوعتين، فأهدي لهم طعام فأفطرتا عليه، فقال رسول الله ﷺ: «اقضيا يومًا مكانه».

وعارض هذا حديث أم هانئ قالت: «لما كان يوم الفتح – فتح مكة – جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله على وأم هانئ عن يمينه، قالت: فجاءت الوليدة بإناء فيه شراب، فناولته فشرب منه، ثم ناول أم هانئ، فشربت منه، قالت: يا رسول الله لقد أفطرت وكنت صائمة (١)...

القول الثالث: يلزمه الإتمام فإن خرج منها لعذر لزمه القضاء ولا إثم، وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الإثم. وهو قول أبي حنيفة (٢).

كرادلة هذا القول:

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تُبْطِلُواْ أَعْمَلَكُمْ ﴾ [ممد:٣٣].

وجه الاستدلال: من شرع في الصوم في وقته ونوى الإمساك لله تعالى انعقد فعله صومًا شرعيًّا فيجب عليه الإتمام ويحرم عليه الإفطار، سواء كان في صوم الفرض أو في التطوع؛ لأنه إبطال العمل لله تعالى وأنه منهي عنه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُواْ أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد:٣٣] (٣).

واستدلوا كذلك بحديث طَلْحَةَ بْن عُبَيْدِ الله، يَقُولُ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرَ الرَّأْسِ، يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ وَلاَ يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلاَم، فَقَالَ رَسُولُ الله عَيَّاتِهِ: «خُسُ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْم وَاللَّيْلَةِ». هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلاَم، فَقَالَ رَسُولُ الله عَيَّاتِهِ: «خُسُ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْم وَاللَّيْلَةِ». فَقَالَ: هلاً، إلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ رَسُولُ الله عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لاَ، إلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ ذَوْصِيامُ

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

⁽٣) تحفة الفقهاء للسمرقندي (١/ ٣٥١).

رَمَضَانَ». قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لاَ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ الزَّكَاة، قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لاَ، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللهُ لاَ أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلاَ أَنْقُصُ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ» (١).

وجه الاستدلال: قالوا: وهذا الاستثناء متصل فمقتضاه وجوب التطوع بمجرد الشروع فيه. قالوا: ولا يصح حملكم على أنه استثناء منقطع بمعنى أنه يقدر لكن لك أن تطوع؛ لأن الأصل في الاستثناء الاتصال فلا تقبل دعوى الانقطاع فيه بغير دليل (٢).

واحتجوا أيضًا بالقياس على حج التطوع وعمرته فإنها يلزمان بالشروع بالإجماع^(٣).

لكن يجاب عن هذا بأجوبة:

أما عن احتجاجهم بحديث طلحة فهو أن معناه لكن لك أن تطوع، ويكون الاستثناء منقطعًا وهو إن كان خلاف الأصل لكن يتعين تأويله؛ ليجمع بينه وبين الأحاديث التي ذكرناها.

وأما القياس على الحج والعمرة فالفرق أن الحج لا يخرج منه الإفساد لتأكد الدخول فيه بخلاف الصوم (٤).

كراقوال أهل العلم:

قال الطحاوي: فالصلاة والصوم أيضًا في النظر كذلك ليس لمن دخل فيهما الخروج منهما وإبطالهما إلا من عذر، وإن خرج منهما قبل إتمامه إياهما بعذر أو بغير عذر فعليه قضاؤهما فهذا هو النظر في هذا الباب، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله وقد روي مثل ذلك أيضًا عن غير واحد من أصحاب رسول الله

⁽١) أخرجه البخاري (٤٦) ومسلم (١١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) المصدر السابق.

□ الراجع: القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه، فلا قضاء عليه.

مسألة: على من يجب الصيام؟

يجب الصيام على كل مسلم بالغ عاقل مقيم صحيح خالٍ من الموانع.

قال ابن قدمة: يجب صيام رمضان على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الصوم ويؤمر به الصبي إذا أطاقه (٢).

قال النووي: ويتحتم وجوب ذلك علي كل مسلم بالغ عاقل طاهر قادر مقيم (٣).

- □ الشرط الأول: الإسلام، فلا يجب الصوم على الكافر في حق أحكام الدنيا بلا خلاف حتى لا يخاطب بالقضاء بعد الإسلام (٤٠).
- □ الشرط الثاني: البلوغ، فلا يجب صوم رمضان على الصبي وإن كان عاقلًا حتى لا يلزمه القضاء بعد البلوغ لقول النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يمتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ».

علامات البلوغ في حق الغلام والجارية:

قال الزركشي: البلوغ يحصل في حق الغلام والجارية بالاحتلام، وهو خروج المني الدافق بلذة، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَالُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَغُذِنُواْ ﴾ [النور:٥٩]. وقول النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة، عن الصبي حتى يحتلم» (٥٠).

وبنبات الشعر الخشن حول ذكر الرجل، وفرج المرأة، وحول الفرجين إن كان

⁽١) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

⁽٢) عمدة الفقه (ص: ٤١).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٤).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٧).

⁽٥) سيأتي تخريجه قريبًا.

خنثى؛ لأن النبي على الله الله الله الله الله عن مؤتزرهم، فمن أنبت فهو من المقاتلة، ومن لم وسبي ذراريهم، وأمر بأن يكشف عن مؤتزرهم، فمن أنبت فهو من المقاتلة، ومن لم ينبت ألحق بالذرية، وقال له النبي على الله حكمت بحكم الله من فوق سبعة أرقعة».

وعن عمر الله الله كتب إلى عامله: أن لا تأخذ الجزية إلا ممن جرت عليه الموسى (١).

وفي مسند الشافعي الله أن عمر بن عبد العزيز أخبر بذلك، فكتب إلى عامله: أن لا تفرضوا إلا لمن بلغ خس عشرة سنة.

وتزيد الجارية بالحيض لقول النبي على الله علاة حائض إلا بخمار».

وأما الحمل فهو دليل إنزالها، فيحكم ببلوغها إذا ولدت منذ ستة أشهر؛ لأنه اليقين، إذ الولد إنها يخلق من مائهها، قال كان ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۞ خُلِقَ مِن مَّاءِ دَافِقِ ۞ يَخُرُجُ مِنْ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآبِبِ﴾ [الطارق:٥-٧] (٣).

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٤٠٣٣٠)، (٣٣٣٠٨) عن عبد الرحيم بن سليمان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن أسلم مولى عمر أن عمر كتب إلى عماله: لا تضربوا الجزية على النساء والصبيان، ولا تضربوها إلا على من جرت عليه الموسى، ويختم في أعناقهم، وجعل جزيتهم على رؤوسهم: على أهل الورق أربعين درهمًا، ومع ذلك أرزاق المسلمين، وعلى أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الشام منهم مُدَّي حنطة وثلاثة أقساط زيت، وعلى أهل مصر إردب حنطة وكسوة وعسل - لا يحفظ نافع كم ذلك - وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعًا حنطة، قال: قال عبيد الله: وذكر كسوة لا أحفظها. وعبد الرزاق (١٠٠٩٠)، (١٠٠٩٦)، (١٩٢٦٧)

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٦٦٤) ومسلم (١٨٦٨).

⁽٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٤/ ٩٣).

- □ الشرط الثالث: العقل، فالمجنون لا يلزمه الصوم في الحال بالإجماع للحديث وللإجماع (١).
- الشرط الرابع: الإقامة، فلا يجب على المسافر حال سفره وإنها يجب عليه عدة من أيام أخر لقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾
 [البقرة:١٨٤].
- □ الشرط الخامس: القدرة، فيجب على الصحيح القادر على الصيام أما المريض الذي لا يقدر على الصيام فيجب عليه عدة من أيام أخر لقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةُ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة:١٨٤].
- □ الشرط السادس: أن يكون خاليًا من الموانع، وهذا خاص بالنساء، فالحائض لا يلزمها الصوم، والنفساء لا يلزمها الصوم؛ لقول النبي ﷺ مقررًا ذلك: «أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم» فلا يلزمها إجماعًا ولا يصح منها إجماعًا، ويلزمها قضاؤه إجماعًا، فهذه ثلاثة إجماعات، والنفساء كالحائض في هذا(٢).

مسألة :هل يجب الصوم على الكافر؟

قال النووي: قال أصحابنا: لا يطالب الكافر الأصلي بفعل الصوم في حال كفره بلا خلاف وإذا أسلم لا يجب عليه قضاؤه بلا خلاف، ولو صام في كفره لم يصح بلا خلاف سواء أسلم بعد ذلك أم لا بخلاف ما إذا تصدق في كفره ثم أسلم فإن الصحيح أنه يثاب عليه... وأما المرتد فهو مكلف به في حال ردته وإذا أسلم لزمه قضاؤه بلا خلاف كها ذكره ولا نطالبه بفعله في حال ردته ".

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٤).

⁽1) الشرح الممتع على زاد المستقنع (1/ 17).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٤).

إذا أسلم الكافر في أثناء النهارهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه؟

قال في المدونة: قلت: أرأيت اليوم الذي أسلم؟ فقال: قال مالك: أحب إلي أن يقضيه ولست أرى عليه قضاءه واجبًا (١٠).

قال النووى: هل يجب عليه قضاء ذلك؟ فيه وجهان:

أحدهما: يجب؛ لأنه أدرك جزءًا من وقت الفرض ولا يمكن فعل ذلك الجزء من الصوم إلا بيوم فوجب أن يقضيه بيوم...

والثاني: لا يجب وهو المنصوص في البويطي؛ لأنه لم يدرك من الوقت ما يمكن الصوم فيه لأن الليل يدركه قبل التهام فلم يلزمه كمن أدرك من أول وقت الصلاة قدر ركعة ثم جن^(٢).

قال ابن قدامة: فأما اليوم الذي أسلم فيه، فإنه يلزمه إمساكه ويقضيه، هذا المنصوص عن أحمد وبه قال الماجشون، وإسحاق. وقال مالك، وأبو ثور وابن المنذر: لا قضاء عليه؛ لأنه لم يدرك في زمن العبادة ما يمكنه التلبس بها فيه، فأشبه ما لو أسلم بعد خروج اليوم، وقد روي ذلك عن أحمد. ولنا أنه أدرك جزءًا من وقت العبادة فلزمته، كما لو أدرك جزءًا من وقت الصلاة (٣).

مسألة: إذا أسلم الكافر هل يجب عليه قضاء ما مضى من الشهر؟

قال في المدونة: وقال مالك: من أسلم في رمضان فليس عليه قضاء ما مضى منه وليصم ما بقى (٤).

قال ابن قدامة: وأما قضاء ما مضى من الشهر قبل إسلامه، فلا يجب. وبهذا قال الشعبي، وقتادة، ومالك، والأوزاعي، والشافعي، وأبو ثور، وأصحاب الرأي.

⁽١) المدونة (١/ ٢٨١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٧).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٤١٤).

⁽٤) المدونة (١/ ٢٨١).

وقال عطاء: عليه قضاؤه. وعن الحسن كالمذهبين. ولنا، أن ما مضى عبادة خرجت في حال كفره، فلم يلزمه قضاؤه، كالرمضان الماضي (١).

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿قُل لِلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرُ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدُ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنفال:٣٨].

وبحديث ابن شهاسة المهري، قال: حضرنا عمرو بن العاص، وهو في سياقة الموت، يبكي طويلًا، وحوَّل وجهه إلى الجدار...فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيت النبي عَلَيْق، فقلت: ابسط يمينك فلأبايعك، فبسط يمينه، قال: فقبضت يدي، قال: «ما لك يا عمرو؟» قال: قلت: أردت أن أشترط، قال: «تشترط بهاذا؟» قلت: أن يغفر لي، قال: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله؟ وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها؟ وأن الحج يهدم ما كان قبلها؟

أما ما بقي من الشهر: قال ابن قدامة: أما صوم ما يستقبله من بقية شهره فلا خلاف فيه (٣).

مسألة: متى يؤمر الصبي بالصيام؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على أقوال:

القول الأول: يؤمر بالصيام إذا أطاقه.

وممن قال بهذا القول عطاء، والحسن، وابن سيرين، والزهري، وقتادة، والشافعي (٤).

القول الثاني: وقال الأوزاعي: إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعًا، لا يخور فيهن ولا يضعف، حمل صوم شهر رمضان (٥).

⁽١) المغني (٤/ ١١٤).

⁽٢) أخرجه مسلم (١٢١).

⁽٣) المغنى (٤/ ١٤).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٤/ ١٣).

⁽٥) المصدر السابق.

- القول الثالث: وقال إسحاق: إذا بلغ ثنتي عشرة أحب أن يكلف الصوم للعادة. واعتباره بالعشر أولى؛ لأن النبي على أمر بالضرب على الصلاة عندها، واعتبار الصوم بالصلاة أحسن لقرب إحداهما من الأخرى، واجتماعهما في أنهما عبادتان بدنيتان من أركان الإسلام، إلا أن الصوم أشق فاعتبرت له الطاقة، لأنه قد يطيق الصلاة من لا يطيقه (۱).
- القول الرابع: قال مالك: إذا حاضت الجارية واحتلم الغلام، قال: ولا يشبه الصيام في هذا الصلاة (٢).
 - □ والراجح: أنه إذا أطاق الصيام فإنه يؤمر به ليتعود عليه.

مسألة: إذا آفاق المجنون في أثناء شهر رمضان هل يلزمه قضاء ما مضى من الشهر؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على أقوال:

القول الأول: لا يلزمه قضاء ما مضى من الشهر.

وبهذا قال أبو ثور، والشافعي في الجديد (٣).

قال النووي: المجنون لا يلزمه الصوم في الحال بالإجماع للحديث وللإجماع، وإذا أفاق لا يلزمه قضاء ما فاته في الجنون سواء قل أو كثر وسواء أفاق بعد رمضان أو في أثنائه هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع المصنف والجمهور... قال: ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الفقهاء أنه لا يلزمه القضاء وحكاه صاحب البيان عن ابن سريج ثم قال: وقيل: لا يصح عنه (٤).

قال المرداوي: والصحيح من المذهب: أن المجنون لا يلزمه القضاء سواء فات

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤١٣/٤).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٧٨).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ١٥).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٦٥).

الشهر كله بالجنون أو بعضه وعليه الأصحاب. وعنه: يلزم القضاء مطلقًا. وعنه: إن أفاق في الشهر قضى وإن أفاق بعده لم يقض لعظم مشقته (١).

القول الثاني: يقضى، وإن مضى عليه سنون.

وهو قول مالك وعن أحمد مثله، وهو قول الشافعي في القديم (٢).

قال ابن القاسم: وسألت مالكًا عن المعتوه يصيبه الجنون فيقيم في ذلك السنين أو الأشهر ثم يبرأ بعلاج أو بغيره؟ قال: يقضي الصيام ولا يقضي الصلاة.

قلت لابن القاسم: فإن كان من حين بلغ مطبقًا جنونًا ثم أفاق بعد دهر أيقضي الصيام أيضًا في قول مالك؟

قال: لم أسأله عن هذا بعينه وهو رأيي أن يقضيه (٣).

القول الثالث: إن جن جميع الشهر فلا قضاء عليه، وإن أفاق في أثنائه قضى ما مضى؛ لأن الجنون لا ينافي الصوم بدليل ما لو جن في أثناء الصوم لم يفسد، فإذا وجد في بعض الشهر وجب القضاء، كالإغماء.

وهو قول أبي حنيفة (٤).

قال الكاساني: وأما المجنون جنونًا مستوعبًا بأن جن قبل دخول شهر رمضان وأفاق بعد مضيه فلا قضاء عليه عند عامة العلماء، وعند مالك يقضي.

وجه القياس: أن القضاء هو تسليم مثل الواجب ولا وجوب على المجنون لأن الوجوب بالخطاب ولا خطاب عليه لانعدام القدرتين، ولهذا لم يجب القضاء في الجنون المستوعب شهرًا^(٥).

⁽١) الإنصاف (٣/ ٢٠٨).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٥٤).

⁽٣) المدونة (١/ ١٨٥).

⁽٤) المغني لابن قدامة (٤/ ٢٥).

⁽٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٨).

مسألة: إذا أفاق المجنون في أثناء شهر رمضان وجب عليه صيام ما بقي من الشهر بلا خلاف

قال ابن قدامة: فأما المجنون إذا أفاق في أثناء الشهر، فعليه صوم ما بقي من الأيام، بغير خلاف^(۱).

مسألة: إذا أفاق المجنون بعد مضي الشهر ماذا عليه

قال الكاساني: وأما المجنون جنونًا مستوعبًا؛ بأن جن قبل دخول شهر رمضان وأفاق بعد مضيه فلا قضاء عليه عند عامة العلماء، وعند مالك يقضي (٢).

قال الماوردي: فأما المجنون إذا أفاق، فله حالان، أحدهما: أن يفيق بعد مضي زمان رمضان، فمذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الفقهاء لا يلزمه القضاء (٣).

مسألة: إذا أسلم الكافر وأفاق المجنون وبلغ الصبي في أثناء النهار هل يمسك باقي اليوم؟

🗐 اختلف أهل العلم في هده المسالة على أقوال:

القول الأول: يلزمهم الإمساك في بقية اليوم.

قال ابن قدامة: فأما من يباح له الفطر في أول النهار ظاهرًا وباطنًا، كالحائض والنفساء والمسافر، والصبي، والمجنون، والكافر، والمريض، إذا زالت أعذارهم في أثناء النهار، فطهرت الحائض والنفساء، وأقام المسافر، وبلغ الصبي، وأفاق المجنون، وأسلم الكافر، وصح المريض المفطر، ففيهم روايتان؛ إحداهما، يلزمهم الإمساك في بقية اليوم. وهو قول أبي حنيفة، والثوري، والأوزاعي، والحسن بن صالح، والعنبري؛ لأنه معنى لو وجد قبل الفجر أوجب الصيام، فإذا طرأ بعد الفجر أوجب الإمساك، كقيام البينة بالرؤية.

⁽١) المغنى (٤/ ١٥٥).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٨٨).

⁽٣) الحاوى الكبير (٣/ ٤٦٣).

القول الثاني: لا يلزمهم الإمساك.

وهو قول مالك، والشافعي. وروي ذلك عن جابر بن زيد (١١).

وروي عن ابن مسعود أنه قال: من أكل أول النهار فليأكل آخره (٢).

ولأنه أبيح له فطر أول النهار ظاهرًا وباطنًا، فإذا أفطر كان له أن يستديمه إلى آخر النهار، كما لو دام العذر.

قال في حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ...من زال عذره المبيح أي: الذي يبيح له الفطر مع العلم برمضان؛ كصبي بلغ بعد الفجر، ومريض صح ومسافر قدم

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٣٥)، (٩١٣٧) من طريق وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين قال: قال عبد الله: من أكل أول النهار فليأكل آخره.

وإسناده منقطع؛ محمد بن سيرين لم يدرك ابن مسعود.

قال الهيشمي في مجمع الزوائد: ابن سيرين لم يسمع من ابن مسعود.

قال محمد ابن سيرين: كان أصحاب ابن مسعود خمسة الذين يؤخذ عنهم أدركت منهم أربعة وفاتني الحارث ولم أره. قال: وكان يفضل عليهم وكان أخسهم شريح ويختلف في هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل علقمة ومسروق وعبيدة... انظر التاريخ الكبير (٨/ ٣٥) والتاريخ الصغير (١/ ١٤٩) وتاريخ دمشق (٥// ٤١١).

عن هشام قال: شهدت ابن سيرين وعنده أبو معشر قال: فذكر أبو معشر نبيذ الجر، قال: وقال: كان ابن مسعود لا يرى به بأسًا، قال: فرفع ابن سيرين رأسه فقال: أيها الرجال قد لقينا أصحاب ابن مسعود فأنكروا ما تقول، مرتين أو ثلاثة. انظر العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٣/ ٤٦). ثم إن محمد ابن سيرين ولد سنة ٣٣ وعبد الله بن مسعود مات سنة ٣٣ ففي هذا دليل على أنه لم يدرك ابن مسعود.

⁽۱) قال ابن عبد البر في التمهيد (۲۲/ ۵۳): وروى الثوري عن أبي عبيد عن جابر بن زيد أنه قدم من سفر في شهر رمضان فوجد المرأة قد اغتسلت من حيضتها فجامعها. وإسناده منقطع أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال ابن معين: لم يسمع منه بل هو عن رجل عنه. وسئل عن أبي عبيدة مَنْ هو؟ فقال: شيخ. انظر جامع التحصيل (٣١٣).

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢٧٦) ومن طريقه البيهقي (٤/ ٢١٦) وفي إسناده يحيى بن الجزار وهو صدوق.

نهارًا وحائض أو نفساء طهرتا نهارًا، ومجنون أفاق ومضطر لفطر عن عطش أو جوع؛ فلا يندب له الإمساك بقية اليوم(١).

مسألة: إذا طهرت الحائض وقدم المسافر وصح المريض في أثناء النهار هل يلزمهم الإمساك بقية النهار؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: لهم أن يأكلوا ولا يلزمهم الإمساك.

وهو قول مالك والشافعي وأصحابها وهو قول ابن علية وداود (٢).

قال في حاشية الصاوي على الشرح الصغير: ...من زال عذره المبيح أي: الذي يبيح له الفطر مع العلم برمضان؛ كصبي بلغ بعد الفجر ومريض صح ومسافر قدم نهارًا، وحائض أو نفساء طهرتا نهارًا، ومجنون أفاق ومضطر لفطر عن عطش أو جوع؛ فلا يندب له الإمساك بقية اليوم (٣).

قال في مغني المحتاج: والحائض والنفساء إذا طهرتا في أثناء النهار لا يلزمهما الإمساك على الصحيح (١٠).

قال الماوردي: مسألة: قال الشافعي ﷺ: «وإن قدم رجل من سفر نهارًا مفطرًا كان له أن يأكل حيث لا يراه أحد، وإن كانت امرأته حائضًا فطهرت كان له أن يجامعها، ولو ترك ذلك كان أحب إلى»(٥).

القول الثاني: يلزمهم الإمساك بقية اليوم وعليهم القضاء وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.

⁽١) حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٣/ ٢٤٦).

⁽٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٢/ ٥٣).

⁽٣) حاشية الصاوي على الشرح الصغير (٣/ ٢٤٦).

⁽٤) مغنى المحتاج (١/ ٤٣٨).

⁽٥) الحاوي في فقه الشافعي (٣/ ٤٤٧).

قال الكاساني: أما وجوب الإمساك تشبهًا بالصائمين فكل من كان له عذر في صوم رمضان في أول النهار مانع من الوجوب أو مبيح للفطر، ثم زال عذره وصار بحال لو كان عليه في أول النهار لوجب عليه الصوم ولا يباح له الفطر؛ كالصبي إذا بلغ في بعض النهار وأسلم الكافر وأفاق المجنون وطهرت الحائض وقدم المسافر مع قيام الأهلية - يجب عليه إمساك بقية اليوم (١).

قال الماوردي: وقال أبو حنيفة: عليه أن يمسك بقية يومه؛ تعلقًا بها روي أن رسول الله ﷺ بعث إلى أهل العوالي في يوم عاشوراء فقال: «من أكل فليمسك، ومن لم يأكل فليصم» فأمرهم بالإمساك مع تقدم الفطر (٢).

□ الراجح: أنهم لا يلزمهم الإمساك بقية اليوم؛ لأن هذا لا يعد صومًا وهو سيقضي اليوم فلا يؤمر بتعذيب نفسه، والله أعلم.

مسألة: من نوى الصيام من الليل فأغمي عليه قبل طلوع الفجر فلم يفق حتى غربت الشمس هل يجزئه صيام ذلك اليوم؟

🗐 اختلف أهل العلم في هده المسالة على قولين:

القول الأول: لا يصح صومه.

وهو قول: مالك (٣) والشافعي (٤) وأحمد (٥) وهو قول الليث (١).

كرادلة هذا القول:

قال ابن قدامة: ولنا أن الصوم هو الإمساك مع النية؛ قال النبي عليه الله الله عمل ابن آدم له إلا الصيام، فإنه لي، وأنا أجزي به، يدع طعامه وشرابه من

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٢).

⁽٢) الحاوي في فقه الشافعي (٣/ ٤٤٧).

⁽٣) المدونة (١/ ٢٧٧).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٥) المغنى (٤/ ٣٤٣).

⁽٦) مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٢/١٧).

أجلي»(١) متفق عليه. فأضاف ترك الطعام والشراب إليه، وإذا كان مغمى عليه، فلا يضاف الإمساك إليه، فلم يجزئه؛ ولأن النية أحد ركني الصوم، فلا تجزئ وحدها، كالإمساك وحده، أما النوم فإنه عادة، ولا يزيل الإحساس بالكلية، ومتى نبه انتبه، والإغماء عارض يزيل العقل، فأشبه الجنون(٢).

قال الشيرازي: والدليل على أن الصوم لا يصح أن الصوم نية وترك، ثم لو انفرد الترك عن النية لم يصح فإذا انفردت النية عن الترك لم يصح "".

قال في المدونة: قلت: فإن أصبح في رمضان ينوي الصوم ثم أغمي عليه قبل طلوع الشمس فلم يفق إلا عند غروب الشمس أيجزئه صومه في قول مالك أم لا؟ فقال: قال مالك: لا يجزئه؛ لأنه أغمي عليه أكثر النهار(٤).

قال الشيرازي: إذا نوى الصوم من الليل ثم أغمي عليه جميع النهار لم يصح صومه وعليه القضاء^(٥).

قال النووي: لو نوى من الليل ثم أغمي عليه جميع النهار لم يصح صومه على المذهب (٦).

قال الخرقي: ومن نوى من الليل فأغمي عليه قبل طلوع الفجر، فلم يفق حتى غربت الشمس، لم يجزه صيام ذلك اليوم، قال ابن قدامة: وجملة ذلك أنه متى أغمي عليه جميع النهار، فلم يفق في شيء منه، لم يصح صومه، في قول إمامنا والشافعي (٧).

🕸 القول الثاني: يصح صومه.

⁽١) أخرجه البخاري (١٨٩٤) ومسلم (١١٥١).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٤٣).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٤) المدونة (١/ ٢٧٧).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٩).

⁽٧) المغنى (٤/ ٣٤٣).

وهو قول أبي حنيفة (١) والمزني من الشافعية (١).

قال السرخسي: رجل أغمي عليه في شهر رمضان حين غربت الشمس فلم يفق إلا بعد الغد فليس عليه قضاء اليوم الأول؛ لأنه لما غربت الشمس وهو مفيق فقد صح منه نية صوم الغد^(٣).

قال ابن قدامة: وقال أبو حنيفة: يصح؛ لأن النية قد صحت، وزوال الاستشعار بعد ذلك لا يمنع صحة الصوم كالنوم (٤٠).

وقال المزني: يصح صومه كها لو نوى الصوم ثم نام جميع النهار (٥).

استدلوا بالقياس على النائم لأن النية قد صحت، وزوال الاستشعار بعد ذلك لا يمنع صحة الصوم، كالنوم (٦).

لكن يجاب عن هذا بأن الفرق بينه وبين الإغهاء أن النائم ثابت العقل لأنه إذا نبه انتبه والمغمى عليه بخلافة، ولأن النائم كالمستيقظ ولهذا ولايته ثابتة علي ماله بخلاف المغمى عليه (٧).

□ الراجح: قول الجمهور وهو عدم صحة الصوم لأن المغمى عليه فاقد العقل كالمجنون.

⁽١) المبسوط للسرخسي (٣/ ٧٠).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٣) المبسوط للسرخسي (٣/ ٧٠).

⁽٤) المغني (٤/ ٣٤٣).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٦) المغنى (٤/ ٣٤٣).

⁽٧) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

مسألة: من أغمي عليه بعض النهار وأفاق في بعضه هل يصح صومه؟

قال ابن قدامة: ومتى أفاق المغمى عليه في جزء من النهار، صح صومه، سواء كان في أوله أو آخره. وقال الشافعي، في أحد قوليه: تعتبر الإفاقة في أول النهار، ليحصل حكم النية في أوله. ولنا أن الإفاقة حصلت في جزء من النهار، فأجزأ، كما لو وجدت في أوله، وما ذكروه لا يصح؛ فإن النية قد حصلت من الليل، فيستغنى عن ذكرها في النهار، كما لو نام أو غفل عن الصوم، ولو كانت النية إنما تحصل بالإفاقة في النهار، لما صح منه صوم الفرض بالإفاقة؛ لأنه لا يجزئ بنية من النهار(١).

مبطلات الصيام

الأكل والشرب عامدًا يفطر:

ودليل ذلك من الكتاب والسنة والإجماع:

كرالأدلة من القرآن:

قال تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَآشُرَبُواْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسُودِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ّثُمَّ أَتِمُواْ ٱلصَّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ وَلَا تُبَشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِى ٱلْمَسَاجِدِ يَلْكَ حُدُودُ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُوا ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَتِهِ عَلِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [البقرة:١٨٧].

قال ابن قدامة: مَدَّ الأكل والشرب إلى تبين الفجر، ثم أمر بالصيام عنهما(٢).

كرالأدلة من السنة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مُنَاقَهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهَ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ

⁽١) المغنى (٤/ ٣٤٤).

⁽٢) المغني (٤/ ٣٤٩).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٨٩٤) ومسلم (١١٥١).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ طَهِمْ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لله حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ»(١).

كالإجماع:

قال الخرقي: ومن أكل أو شرب، أو احتجم، أو استعط، ... وهو ذاكر لصومه، فعليه القضاء بلا كفارة، إذا كان صومًا واجبًا (٢٠).

قال ابن قدامة: في هذه المسألة فصول: أحدها، أنه يفطر بالأكل والشرب بالإجماع، وبدلالة الكتاب والسنة، ...وأجمع العلماء على الفطر بالأكل والشرب بها يتغذى به، فأما ما لا يتغذى به، فعامة أهل العلم على أن الفطر يحصل به (٣).

قال النووي: فقال أصحابنا: أجمعت الأمة على تحريم الطعام والشراب على الصائم وهو مقصود الصوم ودليله الآية الكريمة والإجماع وممن نقل الإجماع فيه ابن المنذر^(٤).

قال ابن عبد البر: وقد أجمع العلماء على أن من استيقن الصباح لم يجز له الأكل ولا الشرب (°).

قال الكاساني: ولو أكره على الأكل أو الشرب فأكل أو شرب بنفسه مكرهًا وهو ذاكر لصومه فسد صومه بلا خلاف عندنا^(٦)، فإذا كان الذي يأكل ويشرب مكرهًا وهو وهو ذاكر لصومه يفسد صومه بلا خلاف فالذي يأكل ويشرب مختارًا وهو ذاكر لصومه من باب أولى.

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٠٣).

⁽٢) المغني (٤/ ٣٤٩).

⁽٣) المغنى (٤/ ٣٤٩ – ٣٥٠).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٧).

⁽٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠/ ٦٣).

⁽٦) بدائع الصنائع (٢/ ٩١).

حكم الأكل والشرب ناسيا هل يفطر أم لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

- القول الأول: فذهب جمهور العلماء أبو حنيفة (١) والشافعي (٢) وأحمد (٣) والحسن ابن حي والثوري وابن أبي ذئب والأوزاعي وأبو ثور (١) إلى أن صيامه صحيح ولا قضاء عليه.
 - القول الثاني: من أكل أو شرب ناسيًا في نهار رمضان يفسد صومه وعليه القضاء. وهو قول مالك (٥) وربيعة والليث بن سعد وابن علية (٢).

كرادلة القول الأول:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكلِفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَثْ وَعَلَيْهَا مَا استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكلِفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا كَسَبَتْ وَكَا تَعُمِلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ وَ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى ا

وسبب نزول هذه الآيات ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: لما نزلت على رسول الله ﷺ: هويرة ما في السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضُ وَإِن تُبدُواْ مَا فِي السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضُ وَإِن تُبدُواْ مَا فِي النَّهُ عَلَىٰ كُلِّ النَّهُ عَلَىٰ كُلِّ النَّهُ عَلَىٰ كُلِّ الله عَلَىٰ الله على الركب، فقالوا: أي رسول الله، كلفنا من الأعمال ما نطيق، الله عليه الله على الركب، فقالوا: أي رسول الله، كلفنا من الأعمال ما نطيق، الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، قال

⁽١) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير (ص: ١٣٩).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٨).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٧).

⁽٤) الاستذكار (٣/ ٩٤٩).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٧٧).

⁽٦) الاستذكار (٣/ ٣٤٨).

رسول الله ﷺ: «أتريدون أن تقولوا كها قال أهل الكتابين من قبلكم: سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير».

قالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، فلما اقترأها القوم، ذلت بها ألسنتهم، فأنزل الله في إثرها: ﴿ اَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ وَالمُؤْمِنُونَ كُلُّ السنتهم، فأنزل الله في إثرها: ﴿ وَاللهِ عَلَيْهِ عَن رَّسُلِهِ عَن رَّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعُنَا عَامَنَ بِاللّهِ وَمَلْتِ كَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَهِ لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحَدِ مِن رَّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعُنَا غُفُرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ المُصِيرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فلما فعلوا ذلك نسخها الله تعالى، فأنزل الله عَفْرَانَكَ وَبَنَا وَإِلَيْكَ اللّهُ تَعْمَلُ اللّهُ وَسُعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا السَّتَ عَلَيْهَا مَا السَّتَ وَعَلَيْهَا مَا السَّتَ وَعَلَيْهَا مَا اللهُ تَعْمِلُ عَلَيْنَا إِللّهِ وَبَنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِلْمَ وَالْعَنَا وَالبَوْرَةَ وَكَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْنَا إِللّهُ وَالبَوْرَةَ وَلَا تَعْمِلُ عَلَيْنَا إِللّهُ وَالبَوْرَةَ وَلَا تَعْمِلُ عَلَيْنَا إِللّهُ وَالبَوْرَةَ وَلَا تَعْمِلُ عَلَيْنَا وَالْمَوْلُولُ اللهُ عَلَيْنَا وَلَا تَعْمِلُ عَلَيْنَا وَاللّهُ وَاللّهُ لَنَا وَاللّهُ وَلَا تَعْمُلُكُ أَلْ وَاللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَيْنَا وَاللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلِهُ اللّهُ وَلَوْلُولُ اللّهُ وَلِمُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلَا عَلَى الللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلِلْكُ وَلّهُ عَلَى اللّهُ وَلّهُ وَلّهُ اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ وَلّهُ الللللّهُ وَلِمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَعَلّمُهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا عَلَى اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللللللللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

عن أبي هريرة ولله عن النبي عَلَيْة قال: «إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه فإنها أطعمه الله وسقاه»(٢).

عن أبي هريرة: أن رسول الله على قال: «من أفطر في شهر رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه و لا كفارة» (٣).

⁽١) أخرجه مسلم (١٢٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، (٦٦٦٩) ومسلم (١١٥٥).

⁽٣) أخرجه ابن خزيمة (١٩٩٠) وابن حبان (٣٥٢١) والدارقطني (٢٢٤٣) والحاكم (١/ ٤٣٠) والحاكم (٢٠٠١) والحبراني في الأوسط (٥٣٥٢) كلهم من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ومحمد بن عمرو يحسن حديثه لكن ابن عدي أعل الحديث.

قال ابن عدي: وهذا غريب المتن والإسناد فغربة متنه حيث قال: «فلا قضاء عليه ولا كفارة»، وغربة الإسناد من حديث محمد بن عمرو عن أبي سملة عن أبي هريرة ولم أر لابن مرزوق هذا أنكر من هذين الحديثين وهو لين وأبوه محمد بن مرزوق ثقة. انظر الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٩١).

عن أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم إسحاق، أنها كانت عند رسول الله عليه فأتي بقصعة من ثريد فأكلت معه ومعه ذو اليدين فناولها رسول الله ﷺ عرقًا فقال: «يا أم إسحاق أصيبي من هذا»، فذكرتُ أني كنت صائمة فرددت يدي لا أقدمها ولا أؤخرها، فقال النبي ﷺ: «ما لك؟» قالت: كنت صائمة فنسيت، فقال ذو اليدين: الآن بعدما شبعت! فقال النبي عَيَيْة: «أتمي صومك فإنها هو رزق ساقه الله إليك»(١). كرآثار الصحابة والتابعين:

معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: من أكل ناسيًا أو شرب ناسيًا فليس عليه بأس إن الله أطعمه وسقاه (٢). وكان قتادة يقوله.

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة لا تخلو من مقال.

فأخرجه الدارقطني أيضًا (٢٢٤٢) عن عبيد الله بن عبد الصمد بن المهتدي بالله، ثنا أحمد بن خليد الكندي، ثنا محمد بن عيسى بن الطباع، ثنا ابن علية، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله عليه: «إذا أكل الصائم ناسيًا أو شرب ناسيًا فإنها هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه». وأخرجه الدارقطني (٢٢٤٧)، (٢٢٤٨) من طريق مندل، وياسين بن معاذ الكوفي كلاهما عن عبد الله بن سعيد، عن جده، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله عِيلَيْق: «من أكل أو شرب ناسيًا فإنها هو رزق رزقه الله إياه فليتم على صومه ولا قضاء عليه» ومندل ضعيف وياسين بن معاذ متروك الحديث، وعبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري متروك الحديث.

وأخرجه الدارقطني (٢٢٤٤) من طريق عمار بن مطر، ثنا مبارك بن فضالة، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "من أكل في رمضان ناسيًا أو شرب ناسيًا فلا قضاء عليه، وليتم صومه فإن الله أطعمه وسقاه». وعهار بن مطر متروك الحديث. وأخرجه أيضًا (٢٢٤٦) من طريق نصر بن طريف، عن قتادة، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من أكل أو شرب ناسيًا فليمض في صومه ولا قضاء عليه». نصر بن طريف متروك.

(١) ضعيف: أخرجه أحمد (٦/ ٣٦٧) والطبراني (٢٥/ ٤١١) وعبد بن حميد (١٥٩٠) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٣٠٦) من طريق بشار بن عبد الملك قال: حدثتني جدتي أم حكيم ابنة دينار مولاة أم إسحاق، عن أم إسحاق به. وبشار بن عبد الملك ضعيف وأم حكيم مجهولة وحديث أبي هريرة السابق يشهد له.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٢) ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار(٢٦١٥<u>)</u>

عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن إنسانًا جاء أبا هريرة فقال: أصبحت صائمًا فنسيت فطعمت وشربت، قال: لا بأس الله أطعمك وسقاك. قال: ثم دخلت على إنسان آخر فنسيت فطعمت وشربت، قال: لا بأس الله أطعمك وسقاك. قال: ثم دخلت على إنسان آخر فنسيت وطعمت. فقال أبو هريرة: أنت إنسان لم تعود الصيام (۱).

من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة به. ورواية معمر عن أيوب فيها ضعف.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهما مستقيم فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئًا. انظر تهذيب التهذيب، التعديل والتجريح.

وورد هذا الأثر مرفوعًا عند البخاري(٦٢٩٢) وأبي داود (٢٣٩٨) وغيرهما.

(١) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٨) عن ابن جريج عن عمرو بن دينار به.

وعمرو بن دينار لم يسمع من أبي هريرة، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سئل أبو زرعة: هل سمع عمرو بن دينار من أبي هريرة؟ قال: لا، لم يسمع منه. انظر الجرح والتعديل (٦/ ٢٣١).

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٧ / ٣٧٦) من طريق أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان عن أبيه قال: جاء رجل إلى أبي هريرة فقال: إني أصبحت صائعًا فأكلت، قال: ذاك طعامًا أطعمكه الله. قال: وقال: واقعت أهلي، قال: يا بن أخي أنت لم تعود الصيام. وأخرجه ابن عساكر أيضًا (٦٧ / ٣٧٦) والمطالب العالية (١٠٧٥) والإشراف لابن أبي الدنيا (٢١٨) من طريق محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة أن رجلًا قال له: إني أصبحت صائعًا فجئت أبي فوجدت عنده خبزًا ولحمًا فأكلت حتى شبعت ونسيت أبي صائم، فقال أبو هريرة: الله فجئت أبي فوجدت عنده نقحة أطعمك. قال: ثم خرجت حتى جئت – وقال ابن النقور: أتيت – فلانًا فوجدت عنده لقحة تحلب – وقال ابن النقور: من لبنها حتى رويت، قال: الله سقاك. قال: ثم رجعت إلى أهلي فَقِلْتُ – وقال المزرفي: فنمت – فلم استيقظت دعوت بهاء فشربته، فقال: أنت يا أخى لم تعود الصيام.

كان داود بن قيس يجلس إلى ابن عجلان يتحفظ عنه، ويقول: إنها اختلطت على ابن عجلان يعني في حديث سعيد المقرى. عن ابن جريج عن عطاء قال: إن طعم إنسان ناسيًا فليتم صومه ولا يقضيه فإن الله أطعمه وسقاه (١).

عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: يتم صومه ولا يقضي، الله أطعمه وسقاه (٢).

كراقوال أهل العلم:

قال أبو حنيفة ، في رجل أكل ناسيًا أو شرب أو جامع: فلا شيء عليه وإن فعل ذلك متعمدًا فعليه القضاء والكفارة (٣).

قال النووي: إذا أكل أو شرب أو تقاياً أو استعط أو جامع أو فعل غير ذلك من منافيات الصوم ناسيًا لم يفطر عندنا، سواء قل ذلك أم كثر هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وغيرهم... ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر بشيء من المنافيات ناسيًا للصوم، وبه قال الحسن البصري ومجاهد وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور وداود وابن المنذر وغيرهم (٤).

قال أبو داود: قلت لأحمد: الصائم إذا أكل ناسيًا عليه القضاء؟ قال: لا، وسأله غيري، وقال له: في رمضان؟ فقال مثله (٥٠).

قال الخرقي: ومن أكل أو شرب أو احتجم أو... أي ذلك فعل عامدًا وهو ذاكر

وقال يحيى القطان، عن ابن عجلان: كان سعيد المقبري يحدث عن أبي هريرة، وعن أبيه عن أبي هريرة، وعن أبيه عن أبي هريرة، فاختلطت عليه فجعلها كلها عن أبي هريرة.

ولما ذكر ابن حبان في كتاب الثقات هذه القصة قال: ليس هذا بوهن يوهن الإنسان به، لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة، وربها قال ابن عجلان: عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، فهذا مما حمل عنه قديمًا قبل اختلاط صحيفته فلا يجب الاحتجاج إلا بها يروي عنه الثقات.

- (١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٣).
- (٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٤).
- (٣) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير (ص: ١٣٩).
 - (٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٨).
- (٥) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (١٣٣).

لصومه فعليه القضاء بلا كفارة إذا كان صومًا واجبًا، وإن فعل ذلك ناسيًا لم يقابل فهو على صومه ولا قضاء عليه (١).

قال ابن قدامة: وجملته أن جميع ما ذكره الخرقي في هذه المسألة لا يفطر الصائم بفعله ناسيًا، وروي عن علي الله شيء على من أكل ناسيًا، وهو قول أبي هريرة، وابن عمر، وعطاء، وطاوس، وابن أبي ذئب، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، وأبي حنيفة، وإسحاق.

وقال ربيعة، ومالك: يفطر؛ لأن ما لا يصح الصوم مع شيء من جنسه عمدًا، لا يجوز مع سهوه، كالجهاع، وترك النية، ولنا: ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله على الله على الله على أو شرب ناسيًا، فليتم صومه، فإنها أطعمه الله وسقاه». متفق عليه وفي لفظ: «من أكل أو شرب ناسيا، فلا يفطر، فإنها هو رزق رزقه الله».

ولأنها عبادة ذات تحليل وتحريم، فكان في محظوراتها ما يختلف عمده وسهوه، كالصلاة والحج. وأما النية فليس تركها فعلًا، ولأنها شرط، والشروط لا تسقط بالسهو، بخلاف المبطلات، والجماع حكمه أغلظ ويمكن التحرز عنه (٢).

القول الثاني: من أكل أو شرب ناسيًا في نهار رمضان يفسد صومه وعليه القضاء وهو قول مالك (٣) وربيعة والليث بن سعد وابن علية (٤).

قال في المدونة فيمن أكل في رمضان ناسيًا: قلت: أرأيت من أكل أو شرب أو جامع امرأته في رمضان ناسيًا، أعليه القضاء في قول مالك؟ قال: نعم ولا كفارة عليه (٥).

واستدلوا بالقياس على الصلاة لكن هذا قياس مع النص فلا يعول عليه.

⁽١) مختصر الخرقي (٤٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٧).

⁽٣) المدونة (١/ ٧٧٧).

⁽٤) الاستذكار (٣/ ٣٤٨).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٧٧).

فالراجح: هو قول الجمهور أن من نسي فأكل أو شرب في نهار رمضان فصيامه صحيح ولا قضاء عليه ولا كفارة.

مسألة: إذا أكل أو شرب أو جامع ناسيًا فظن أن ذلك يفسد عليه صومه فأكل وشرب وجامع متعمدًا لذلك ماذا عليه؟

قال محمد بن الحسن: وإن أكل ناسيًا أو شرب ناسيًا أو جامع ناسيًا أو ذرعه القيء أو قاء ناسيًا فظن أن ذلك يفطره فأكل بعد ذلك فعليه القضاء بلا كفارة (١).

قال الكاساني: ولو أكل أو شرب أو جامع ناسيًا أو ذرعه القيء فظن أن ذلك يفطر فأكل بعد ذلك متعمدًا، فعليه القضاء ولا كفارة عليه؛ لأن الشبهة ههنا استندت إلى ما هو دليل في الظاهر لوجود المضاد للصوم في الظاهر وهو الأكل والشرب والجهاع حتى قال مالك بفساد الصوم بالأكل ناسيًا، وقال أبو حنيفة: لولا قول الناس لقلت له يقضي (٢).

قال في المدونة: قلت: أرأيت من أكل أو شرب أو جامع امرأته في رمضان ناسيًا فظن أن ذلك يفسد عليه صومه، فأفطر متعمدًا لهذا الظن بعدما أكل ناسيًا أيكون عليه الكفارة في قول مالك؟

قال ابن القاسم: لا كفارة عليه وعليه القضاء، وذلك أني سمعت مالكًا وسئل عن امرأة رأت الطهر ليلًا في رمضان فلم تغتسل حتى أصبحت، فظنت أن من لم يغتسل قبل طلوع الفجر فلا صوم له فأكلت؟ فقال: ليس عليها إلا القضاء. قال: وسمعت مالكًا وسأله رجل عن رجل كان في سفر فدخل إلى أهله ليلًا فظن أنه من لم يدخل في نهار قبل أن يمسي أنه لا يجزئه صومه وأن له أن يفطر فأفطر؟ فقال مالك: عليه القضاء ولا كفارة عليه (٣).

⁽١) الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني (٢/ ٣١٢).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٠) والمبسوط للشيباني (٢/ ٢١١).

⁽٣) المدونة (١/ ٢٧٧).

مسألة: إذا أكل أو شرب أو جامع ظانًا غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فبان خلافه

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

- القول الأول: أن عليه قضاء يوم مكانه، هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم وبه قال ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان وعطاء وسعيد بن جبير ومجاهد والزهري والثوري، كذا حكاه ابن المنذر عنهم، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو ثور والجمهور (١).
- القول الثاني: صومه صحيح ولا قضاء عليه، وحكي ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصري ومجاهد وبه قال إسحاق بن راهويه وداود (٢).

كرادلة القول الأول:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَكُلُواْ وَاَشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجُرِِّ ثُمَّ أَتِمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة:١٨٧].

وهذا قد أكل في النهار فبطل صومه.

عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ ﴿ قَالَتْ: ﴿ أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَيْمٍ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ﴾ قَيلَ لِحِشَامٍ: فَأُمِرُوا بِالقَضَاءِ ؟ قَالَ: لاَ بُدَّ مِنْ قَضَاءٍ ٣٠٠.

عن الثوري قال: حدثني زياد بن علاقة عن بشر بن قيس قال: كنا عند عمر بن الخطاب في رمضان والسماء مغيمة؛ فأتي بسويق وطلعت الشمس فقال: من أفطر فليقض يومًا مكانه (٤).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤) والمغنى (٤/ ٣٨٩).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤) والمغني (٤/ ٣٨٩).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٥٩).

⁽٤) صحيح بمجموع طرقه: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٩٤). وأخرجه البيهقي (٤ / ٢١٧) من طريق إسرائيل عن - زياد يعني بن علاقة - عن بشر بن قيس - عن عمر بن الخطاب الله الله - قال: كنت

عن سعيد بن قطن عن أبيه قال: كان عند معاوية في رمضان فأفطروا ثم طلعت الشمس فأمرهم أن يقضوا(١).

عنده عشية في رمضان وكان يوم غيم، فظن أن الشمس قد غابت فشرب عمر وسقاني، ثم نظروا إليها على سفح الجبل فقال عمر: لا نبالي والله نقضي يومًا مكانه. وقال: وكذلك رواه الوليد بن أبي ثور عن زياد وفي تظاهر هذه الروايات عن عمر بن الخطاب شخص في القضاء دليل على خطأ رواية زيد بن وهب في ترك القضاء.

وأخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦٧) قال: حَدَّثَنَا الحجاج، حَدَّثَنَا حماد عن الحجاج عن زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك قَال: كانوا مع عُمَر بن الخطاب، فافطروا يوم غيم، فكشف السحاب فإذا الشمس على الجبال، فقال عُمَر: لا نبالي نقضي يومًا آخر.

قال أبو يُوسُف (يعقوب بن سفيان): وهذا خطأ من حجاج، ومما يستدل على ضعف الحجاج هذا ونحوه من الرواية؛ لأن الحفاظ قالوا: عن بشر بن قيس وقد روى زياد عن قطبة شيئًا غير هذا، فجعل الحجاج الاثنين شيئًا واحدًا، ووجد هذا أخف عليه. وأخرجه عبد الرزاق (٧٣٩٣) وابن أبي شيبة (٩١٣٨، ٩١٣٩) والبيهقي (٢١٧/٤) ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ أبي شيبة (٧٦٦/٣) من طرق عن جبلة بن سحيم قال: سمعت علي بن حنظلة يحدث عن أبيه قال: كنا عند عمر بن الخطاب في شهر رمضان فجيء بجفنة، فقال المؤذن: يا هؤلاء إن الشمس طالعة، فقال عمر: أعاذنا الله - أو أغنانا الله - من شرك إنا لم نرسلك راعيًا للشمس ولكنا أرسلناك داعيًا للصلاة، يا هؤلاء من كان أفطر فإن قضاء يوم يسير ومن لم يكن أفطر فليتم صيامه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٤٩) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦٨) عن ابن عيينة عن زيد ابن أسلم عن أخيه عن أبيه: أفطر عمر في شهر رمضان فقيل له: قد طلعت الشمس، فقال: خطب يسير قد كنا جاهدين. وأخرجه عبد الرزاق (٧٣٩٢) عن ابن جريج قال: حدثني زيد بن أسلم عن أبيه قال: أفطر الناس في شهر رمضان في يوم مغيم ثم نظر ناظر فإذا الشمس، فقال عمر بن الخطاب: الخطب يسير وقد اجتهدنا نقضي يومًا. «بدون ذكر أخيه»، وأخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات) والشافعي في مسنده (٢٦٨) والبيهقي الموطأ (باب ما جاء في عمر (بدون ذكر أبيه).

(۱) ضعيف: أخرجه أبن أبي شيبة (٩١٤٦) عن أبي داود عن حماد بن سلمة عن سعيد بن قطن به، وفي إسناده سعيد بن قطن قال الحافظ في لسان الميزان: مجهول وبعضهم مشاه روى عنه حماد بن

عن يوسف بن محمد بن يزيد بن صيفي بن صهيب صاحب النبي على ثنا شعيب بن عمرو بن سليم الأنصاري وكان أتى عليه مائة وخمس عشرة سنة قال: أفطرنا مع صهيب الخير أنا وأبي في شهر رمضان في يوم غيم وطش، فبينا نحن نتعشى إذ طلعت الشمس فقال صهيب: طعمة الله أتموا صيامكم إلى الليل واقضوا يومًا مكانه (۱).

عن مكحول قال: سئل أبو سعيد الخدري عن رجل تسحر وهو يرى أن عليه ليلًا وقد طلع الفجر؟ قال: إن كان شهر رمضان صامه وقضى يومًا مكانه وإن كان من غير شهر رمضان فليأكل من آخره فقد أكل من أوله(٢).

عن ابن سیرین، عن یحیی بن الجزار، قال: سئل ابن مسعود عن رجل تسحر وهو یری أن علیه لیلًا، وقد طلع الفجر، قال: من أكل من أول النهار فلیأكل آخره (۳).

سلمة. وقال البخاري: روى عبد الصمد بن عبد الله بن حبيب عن سعيد بن قطن عن أنس حديثًا منكرًا.

وقال أبو حاتم: شيخ.

(١) ضعيف: أخرجه البيهقي (٤ / ٢١٧ – ٢١٨) والبخاري في التاريخ الكبير (٢٥٦٧) من طريق يوسف بن محمد عن شعيب بن عمرو بن سليم الأنصاري به.

وفي إسناده شعيب بن عمرو بن سليم لم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولم يرو عنه إلا راوٍ واحد. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال فيه الحافظ: مقبول.

ثم إنه لم يتابع في هذه الرواية من أحد.

(٢) منقطع: أخرجه البيهقي (٢ / ٢١٦) عن سعيد ثنا عمر بن عبد الواحد - من أهل دمشق - عن النعمان بن المنذر الغساني عن مكحول به.

قال أبو حاتم: سألت أبا مسهر هل سمع مكحول من أحد من أصحاب النبي رها على عال: ما صح عندي إلا أنس بن مالك. انظر جامع التحصيل (٢٨٥).

(٣) إسناده حسن: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢٧٦) عن هشيم، قال: نا خالد، ومنصور، عن ابن سيرين، عن يحيى بن الجزار به، وأخرجه من طريقه البيهقي (٢١٦/٤) وفي إسناده يحيى ابن الجزار وهو صدوق. عن سعيد بن جبير، قال: إذا أكل بعد طلوع الفجر مضى على صيامه، وقضى يومًا مكانه (١).

عن ابن عون؛ أن محمدًا تسحر وهو يرى أن عليه ليلًا، ثم استبان له أنه تسحر بعد ما أصبح، فقال: أما أنا اليوم فمفطر (٢).

عن مجاهد، قال: يقضي؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة:١٨٧] (٣).

عن ابن جريج، عن عطاء، قال: قلت: أفطرت في يوم مغيم في شهر رمضان، وأنا أحسبه الليل، ثم بدت الشمس، أفأقضي ذلك اليوم قط، ولا أكفر؟ قال:

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٣٥)، (٩١٣٧) من طريق وكيع عن ابن عون عن ابن سيرين قال: قال عبد الله: من أكل أول النهار فليأكل آخره.

وإسناده منقطع؛ محمد بن سيرين لم يدرك ابن مسعود.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ابن سيرين لم يسمع من ابن مسعود.

قال محمد ابن سيرين: كان أصحاب ابن مسعود خسة الذين يؤخذ عنهم أدركت منهم أربعة وفاتني الحارث ولم أره. قال: وكان يفضل عليهم وكان أخسهم شريح ويختلف في هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل علقمة ومسروق وعبيدة... انظر التاريخ الكبير (٨/ ٣٥) والتاريخ الصغير (١/ ١٤٩) وتاريخ دمشق (٥/ ٢١١).

عن هشام قال: شهدت ابن سيرين وعنده أبو معشر قال: فذكر أبو معشر نبيذ الجر، قال: وقال: كان ابن مسعود لا يرى به بأسًا قال: فرفع ابن سيرين رأسه فقال: أيها الرجال قد لقينا أصحاب ابن مسعود فأنكروا ما تقول، مرتين أو ثلاثة. انظر العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٣/ ٤٦).

ثم إن محمد ابن سيرين ولد سنة ٣٣ وعبد الله بن مسعود مات سنة ٣٣ ففي هذا دليل على أنه لم يدرك ابن مسعود.

- (۱) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣٤) عن وكيع، عن سفيان، عن حصين، عن سعيد ابن جبير به.
 - (٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣١) عن إسهاعيل ابن علية، عن ابن عون به.
 - (٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٤٢) عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد به.

عم (۱).

عن أبي إسحاق، قال: غزوت مع زياد بن النضر أرض الروم، قال: فأهللنا رمضان فصام الناس وفيهم أصحاب عبد الله؛ عامر بن سعد، وسميع، وأبو عبد الله، وأبو معمر، وأبو مسافع فأفطر الناس يومًا والسياء متغيمة، ونحن بين جبلين؛ الحارث والحويرث، ولم أفطر أنا حتى تبدى الليل، ثم إن الشمس خرجت فأبصرناها على الجبل، فقال زياد: أما هذا اليوم فسوف نقضيه، ولم نتعمد فطره (٢).

كراقوال أهل العلم:

قال الكاساني: ولو تسحر على ظن أن الفجر لم يطلع فإذا هو طالع أو أفطر على ظن أن الشمس قد غربت فإذا هي لم تغرب فعليه القضاء ولا كفارة؛ لأنه لم يفطر متعمدًا بل خاطئًا؛ ألا ترى أنه لا إثم عليه (٣).

قال ابن عبد البر: فإن ظن أن الشمس قد غربت بغيم أو بغيره فأفطر ثم ظهرت الشمس فعليه القضاء، ولو أفطر وهو شاك في غروبها كفى مع القضاء إلا أن يكون الأغلب عليها غروبها (٤).

قال في المغني: وإن أكل يظن أن الفجر لم يطلع، وقد كان طلع، أو أفطر يظن أن الشمس قد غابت، ولم تغب، فعليه القضاء هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم... ولنا أنه أكل مختارًا، ذاكرًا للصوم، فأفطر، كما لو أكل يوم الشك، ولأنه جهل بوقت الصيام، فلم يعذر به، كالجهل بأول رمضان، ولأنه يمكن التحرز منه، فأشبه أكل العامد، وفارق الناسي، فإنه لا يمكن التحرز منه.

⁽١) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٤٧) عن محمد بن بكر، عن ابن جريج، عن عطاء به، ومحمد بن بكر هو البرساني صدوق قد يخطئ.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٤٨) عن أبي أسامة، حدثنا زكريا، عن أبي إسحاق به، وسماع زكريا بن أبي زائدة من أبي إسحاق بأخرة وأبو إسحاق السبيعي اختلط بأخرة.

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٠).

⁽٤) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٣٥٠).

⁽٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٨٩).

قال النووي: إذا أكل أو شرب أو جامع ظانًا غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فبان خلافه فقد ذكرنا أن عليه القضاء، وبه قال ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان وعطاء وسعيد بن جبير ومجاهد والزهري والثوري كذا حكاه ابن المنذر عنهم، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو ثور صومه صحيح ولا قضاء وحكي ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصري ومجاهد (١).

القول الثاني: صومه صحيح و لا قضاء عليه، وحكي ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصري ومجاهد، وبه قال إسحاق بن راهويه وداود (٢).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الله وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْحُطأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»^(٣).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤) والمغنى (٤/ ٣٨٩).

⁽٣) أخرجه ابن حبان (٧٢١٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٦٤٩) والدارقطني (٤٣٥١) والدارقطني (٤٣٥١) والحاكم (٢/ ١٩) والبيهقي (٧/ ٣٥٦)، (١٠/ ٦٠) من طريق الربيع بن سليمان المرادي حدثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس به.

ورواه الوليد بن مسلم واختلف عنه، فرواه مرة عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس به، ومرة عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس به، ومرة عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر، ومرة عن مالك عن نافع عن ابن عمر به، فأخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) والطبراني في الأوسط (٨٢٧٣) من طريق محمد بن المصفى الحمصي، حدثنا الوليد بن مسلم قال: حدثنا الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس به، ولم يذكر فيه عبيد بن عمير قال في الزوائد: إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع. والظاهر أنه منقطع بدليل زيادة عبيد بن نمير في الطريق الثاني وليس ببعيد أن يكون السقط من جهة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس.

وأعله أبو حاتم بالانقطاع بين الأوزاعي وعطاء، قال أبن أبي حاتم في العلل (١٢٩٦): وقال أبي: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء؛ إنه سمعه من رجل لم يسمه، أتوهم أنه عبد الله بن عامر، أو إسهاعيل بن مسلم، ولا يصح هذا الحديث، ولا يثبت إسناده. وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨٢٧٥) عن موسى بن جمهور، نا محمد بن مصفى، ثنا الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي على مثله.

عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب قال: بينها نحن جلوس في مسجد المدينة في رمضان والسهاء متغيمة فرأينا أن الشمس قد غابت وأنا قد أمسينا، فأخرجت لنا عساس من لبن من بيت حفصة فشرب عمر وشربنا فلم نلبث أن ذهب السحاب وبدت الشمس فجعل بعضنا يقول لبعض: نقضي يومنا هذا، فسمع ذلك عمر فقال: والله لا نقضيه وما تجانفنا لإثم (۱).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨٢٧٦) والبيهقي (٧/٣٥٧) من طريق محمد بن مصفى، ثنا الوليد، عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر، عن النبي وأخرجه الطبراني ضعيف والوليد هو ابن مسلم كثير التدليس والتسوية ولم يصرح بالتحديث، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨٢٧٥) عن موسى بن جمهور، نا محمد بن مصفى، ثنا الوليد بن مسلم، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي وقي مثله. قال الإمام أحمد في العلل ومعرفة الرجال (١٣٤٠) عن حديث رواه محمد بن مصفى الشامي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس أن رسول الله وقي قال: «إن الله تجاوز لأمتي عها استكرهوا عليه وعن الخطأ والنسيان». وعن الوليد عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثله؟ فأنكره جدًّا وقال: ليس يروى فيه إلا عن الحسن عن النبي وقي قال أبو حاتم بعد ذكره لهذه الطرق في العلل (١٢٩٦): هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١/ ١١٧٤) عن علي بن عبد العزيز، ثنا معلى بن مهدي الموصلي، ثنا مسلم بن خالد الزنجي، حدثني سعيد – هو العلاف – عن ابن عباس به، وهذا إسناد ضعيف؛ مسلم بن خالد ضعيف وسعيد العلاف قال أبو زرعة: لين الحديث لا أظنه سمع من ابن عباس. انظر لسان الميزان (٤/ ٨٧) وأخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣) عن إبراهيم بن محمد ابن يوسف الفريابي قال: حدثنا أيوب بن سويد قال: حدثنا أبو بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله عنه الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه وهذا إسناد ضعيف جدًّا أبو بكر الهذلي متروك الحديث وشهر بن حوشب ضعيف.

(١) معلول: أخرجه البيهقي (٤ / ٢١٧) وابن أبي شيبة (٩١٤٣) كلاهما من طريق الأعمش عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب عن عمر به.

وقال البيهقي: كذا رواه شيبان ورواه حفص بن غياث وأبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب، وكان يعقوب بن سفيان الفارسي يحمل على زيد بن وهب بهذه الرواية المخالفة للروايات

عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد؛ فيمن تسحر وهو يرى أن عليه ليلًا، فبان أنه تسحر وقد طلع الفجر؟ فليتم صيامه(١).

عن شعبة، قال: سألت الحكم عن الرجل يتسحر وهو يرى أن عليه ليلًا؟ قال: يتم صومه (٢).

عن عمرو بن هرم، عن جابر بن زيد، قال: يتم صومه^(٣).

عن أشعث، قال: كان الحسن يقول فيمن أفطر وهو يرى أن الشمس قد غابت، ثم استبان له أنها لم تغب، قال: كان يقول: أجزأ عنه (٤٠).

عن الحسن؛ في رجل تسحر وهو يرى أن عليه ليلًا، قال: يتم صومه (٥).

وسئل شيخ الإسلام عن رجل وطئ امرأته وقت طلوع الفجر معتقدًا بقاء الليل ثم تبين أن الفجر قد طلع فما يجب عليه?

.

المتقدمة ويعدها مما خولف فيه، وزيد ثقة إلا أن الخطأ غير مأمون والله يعصمنا من الزلل والخطايا بمنه وسعة رحمته. انتهى.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٣٩٥) وابن أبي شيبة (٩١٤٥) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٧٦٥) كلهم من طريق الأعمش عن زيد بن وهب قال: أفطر الناس في زمان عمر قال: فرأيت عساسًا أخرجت من بيت حفصة فشربوا في رمضان ثم طلعت الشمس من سحاب فكأن ذلك شق على الناس وقالوا: نقضي هذا اليوم، فقال عمر: ولم؟ فوالله ما تجانفنا لإثم.

وفي (تاريخ ابن معين للدوري) قال: سمعت يحيى يقول في حديث الأعمش عن زيد بن وهب قال: أي عمر بعساس...: أدخل بينها جرير الضبي رجلًا قال: عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب، قلت ليحيى: يروي المسيب بن رافع عن زيد بن وهب؟ قال: نعم.

- (١) أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣٢) عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد به.
- (٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣٦) عن سهل بن يوسف، عن شعبة به.
- (٣) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣٣) عن أبي داود، عن حبيب، عن عمرو بن هرم، عن جابر بن زيد به، حبيب بن أبي حبيب صدوق يخطئ.
 - (٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٤٤) عن معاذ بن معاذ، عن أشعث به.
 - (٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٣٥) عن سهل بن يوسف عن عمرو، عن الحسن به.

فأجاب: الحمد لله، هذه المسألة فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم:

أحدها: أن عليه القضاء والكفارة وهو المشهور من مذهب أحمد.

والثاني: أن عليه القضاء وهو قول ثان في مذهب أحمد وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك.

والثالث: لا قضاء عليه ولا كفارة. وهذا قول طوائف من السلف؛ كسعيد بن جبير ومجاهد والحسن وإسحاق وداود وأصحابه والخلف، وهؤلاء يقولون: من أكل معتقدًا طلوع الفجر ثم تبين له أنه لم يطلع. فلا قضاء عليه. وهذا القول أصح الأقوال وأشبهها بأصول الشريعة ودلالة الكتاب والسنة وهو قياس أصول أحمد وغيره؛ فإن الله رفع المؤاخذة عن الناسي والمخطئ وهذا مخطئ وقد أباح الله الأكل والوطء حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، واستحب تأخير السحور ومن فعل ما ندب إليه وأبيح له لم يفرط فهذا أولى بالعذر من الناسي، والله أعلم (۱).

مسألة: من شك في طلوع الفجر هل له أن يطعم؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: إن أكل شاكًا في طلوع الفجر، ولم يتبين الأمر، فليس عليه قضاء، وله الأكل حتى يتيقن طلوع الفجر. نص عليه أحمد. وهذا قول ابن عباس، وعطاء،

 ⁽١) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٦٣).

والأوزاعي، والشافعي، وأصحاب الرأي. وروي معنى ذلك عن أبي بكر الصديق، وابن عمر هي (١).

القول الثاني: يجب القضاء؛ لأن الأصل بقاء الصوم في ذمته، فلا يسقط بالشك وهو قول مالك^(٢).

كم أدلة القول الأول:

قوله تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسُودِ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسُودِ مِنَ ٱلْخَيْطُ ٱلْصِيامَ إِلَى ٱلَّيْلَ ﴾ [البقرة:١٨٧].

قال ابن قدامة: مد الأكل إلى غاية التبين، وقد يكون شاكًا قبل التبين، فلو لزمه القضاء لحرم عليه الأكل^(٣).

عَنْ سَالَمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلاَّلا يُؤَذِّنُ بِلَيْلِ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»، ثُمَّ قَالَ: وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى، لاَ يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ (3).

قال ابن قدامة: ولأن الأصل بقاء الليل، فيكون زمان الشك منه ما لم يعلم يقين زواله، بخلاف غروب الشمس، فإن الأصل بقاء النهار، فبني عليه (٥).

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن مسلم بن صبيح قال: قال رجل لابن عباس: أرأيت إذا شككت في الفجر وأنا أريد الصيام؟ قال: كُلْ ما شككت حتى لا تشك (٢).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٩٠).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) أخرجه البخاري (٦١٧) ومسلم (١٠٩٢).

⁽٥) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٩٠).

⁽٦) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٦٨) وابن أبي شيبة (٩١٥٠، ٩١٥٠) والبيهقي (٢٢١/٤) كلهم من طريق أبي الضحى أَنَّ رَجُلاً قَالَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَتَى أَدَعُ السَّحُورَ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: إِذَا

عن وهب بن نافع عن عكرمة مولى ابن عباس قال: اسقني يا غلام، قال: أصبحت فقلت: كلا، فقال ابن عباس: شك لعمر الله اسقنى، فشرب(١).

عن ابن جريج عن عطاء قال: قال ابن عباس: أحل الله لك الشراب ما شككت

شَكَكْتَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسِ: كُلْ مَا شَكَكْتَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ.

وفي العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (٢٢٤٣): حدثني أبي قال: حدثنا هشيم عن التيمي عن أبي الضحى والحسن بن عبيد الله عن أبي الضحى أن رجلًا جاء إلى ابن عباس فقال: إني تسحرت فإذا شككت أمسكت، فقال له ابن عباس: كل ما شككت حتى لا تشك.

سمعت أبي يقول: لم يسمعه هشيم من التيمي ولا من الحسن بن عبيد الله شيئًا. يعني: لم يسمع منه هشيم شيئًا. انتهى.

وأخرجه عبد الرزاق أيضًا (٧٣٦٧) قال: أخبرنا ابن جريج عن عطاء قال: قال ابن عباس: أحل الله لك الشراب ما شككت حتى لا تشك.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٦). حدثنا وكيع عن طلحة عن عطاء عن ابن عباس قال لغلامين له وهو في دار أم هانئ في شهر رمضان وهو يتسحر، فقال أحدهما: قد طلع الفجر وقال الآخر: لم يطلع، قال: اسقياني. وإسناده ضعيف جدًّا فيه طلحة بن عمرو، قال ابن حجر: متروك.

(۱) إسناده ضعيف: وأخرجه عبد الرزاق (٧٣٦٦). عن وهب بن نافع عن عكرمة مولى ابن عباس به.

وفي إسناده وهب بن نافع، وهو عم عبد الرزاق، مجهول الحال، لم أقف على أحد روى عنه غيره، ولا عن أحد روى عنه غيره، ولا عن أحد روى هو عنه غير عكرمة، انظر: التاريخ الكبير (٨/ ١٦٤، ١٧٠)، والثقات (٧/ ٥٥٦)، والجرح والتعديل (٩/ ٢٤).

وأخرج عبد الرزاق (٧٣٧٠) عن ابن التيمي عن أبيه عن حيان بن عمير قال: سئل ابن عباس عن الرجل يسمع الأذان وعليه ليل، قال: فليأكل، قيل: وإنه سمع مؤذنًا آخر؟ قال: شهد أحدهما لصاحبه. وهو صحيح ابن التيمي، هو معتمر بن سليان بن طرخان التيمي.

وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٢١) من طريق محمد بن عبد الوهاب ثنا يعلى بن عبيد ثنا سفيان عن حبيب بن أبي ثابت قال: أرسل ابن عباس رجلين ينظران إلى الفجر، فقال أحدهما: أصبحت وقال الآخر: لا. قال: اختلفتها أرنى شرابي.

وفي إسناده يعلى بن عبيد عن سفيان ويعلى ثقة إلا أن في روايته عن سفيان لين. قال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين: ضعيف في سفيان، ثقة في غيره.

حتى لا تشك^(١).

عن حيان بن عمير قال: سئل ابن عباس عن الرجل يسمع الأذان وعليه ليل، قال: فليأكل، قيل: وإنه سمع مؤذنًا آخر، قال: شهد أحدهما لصاحبه (٢).

عن عطاء، عن ابن عباس، قال لغلامين له، وهو في دار أم هانئ في شهر رمضان وهو يتسحر، فقال أحدهما: قد طلع الفجر، وقال الآخر: لم يطلع، قال: اسقياني (٣).

عن أبي أسامة عن عبد الله بن الوليد قال: حدثنا عون بن عبد الله قال: دخل رجلان على أبي بكر وهو يتسحر، فقال أحدهما: قد طلع الفجر، وقال الآخر: لم يطلع بعد. قال أبو بكر: كُلْ قد اختلفا(٤٠).

عن وكيع عن عمارة بن زاذان عن مكحول قال: رأيت ابن عمر أخذ دلوًا من زمزم، فقال لرجلين: أطلع الفجر؟ فقال أحدهما: لا، وقال الآخر: نعم، قال: فشرب^(٥).

عن وكيع عن الفضل بن دلهم عن الحسن قال: قال عمر: إذا شك الرجلان في الفجر فليأكلا حتى يستيقنا(٢).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٦٧).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٠) عن ابن التيمي عن أبيه عن حيان بن عمير به.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٦) عن وكيع، عن طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس به، في إسناده طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي متروك الحديث.

⁽٤) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥١)، وأخرَجه أيضًا ابن أبي شيبة (٩١٥٢) من طريق وكيع عن عبد الله بن الوليد به.

وفي إسناده عون بن عبد الله الظاهر أنه لم يسمع من أبي بكر. وانظر: جامع التحصيل (ص٢٤٩).

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٣). وابن حزم في المحلى (٨/ ١٢٧).

وفي إسناده عمارة بن زاذان، قال الحافظ ابن حجر: صدوق كثير الخطأ.

⁽٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٩).

وفي إسناده الحسن، وهو البصري لم يسمع من عمر.

والفضل بن دلهم، قال الحافظ ابن حجر: لين ورمي بالاعتزال.

عن معمر عن أبان عن أنس عن أبي بكر الصديق قال: إذا نظر رجلان إلى الفجر فشك أحدهما فليأكلا حتى يتبين لهما(١).

عن علي بن الأقمر، عن إبراهيم، قال: كل حتى تراه معترضًا (٢). عن خالد، عن عكرمة، قال: كل حتى تراه مثل شق الطيلسان (٣).

عن أبي داود الطيالسي، عن يزيد بن زيد، قال: سمعت الحسن وقال له رجل: أتسحر وأمتري في الصبح؟ فقال: كل ما امتريت، إنه والله ليس بالصبح خفاء (٤).

عن وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن أبي جعفر، قال: كل حتى يتبين لك الفجر (٥).

عن إسرائيل أبي موسى عن الحسن قال: قال رجل: يا رسول الله أذن المؤذن والإناء على يدي وأنا أريد الصوم؟ قال: «اشرب»(٦).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أتكره أن أشرب وأنا في البيت لا أدري لعلي قد أصبحت؟ قال: لا بأس بذلك هو شك(٧).

⁽١) إسناده ضعيف جدًّا: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٦٥).

وفي إسناده أبان، وهو أبان بن أبي عياش، قال الحافظ ابن حجر: متروك.

⁽٢) رجاله ثقات: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٤) عن وكيع، عن سفيان، عن علي بن الأقمر به، ويبقى النظر في سماع علي بن الأقمر من إبراهيم النخعي فلم يُذكر إبراهيم النخعي في مشايخ علي ابن الأقمر ولم يُذكر علي بن الأقمر في الرواة عن إبراهيم النخعي.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٥) عن الثقفي، عن خالد به.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٨) ويزيد بن زيد لم أقف له على ترجمة.

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٥٧) وفي إسناده جابر هو الجعفي ضعيف.

⁽٦) إسناده صحيح إلى الحسن: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٦٩) عن ابن عيينة عن إسرائيل أبي موسى عن الحسن به، ويبقى النظر في الرجل الذي روى عنه الحسن هل هو ممن سمع منه الحسن أم أنه أرسله عنه.

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧١).

كراقوال أهل العلم:

قال الكاساني: ولو شك في طلوع الفجر فالمستحب له أن لا يأكل، هكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: إذا شك في الفجر فأحب إلى أن يدع الأكل؛ لأنه يحتمل أن الفجر قد طلع فيكون الأكل إفسادًا للصوم فيتحرز عنه (١).

قال النووي: ولو شك في طلوع الفجر جاز له الأكل والشرب والجماع وغيرها بلا خلاف حتى يتحقق الفجر للآية الكريمة: ﴿حَقَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ ﴾ [البقرة:١٨٧] وقال أيضًا: وقد اتفق أصحابنا على جواز الأكل للشاك في طلوع الفجر وصرحوا بذلك فممن صرح به الماوردي والدارمي والبندنيجي وخلائق لا يحصون، وأما قول الغزالي في الوسيط: لا يجوز الأكل هجومًا في أول النهار، وقول المتولي في مسألة السحور: لا يجوز للشاك في طلوع الفجر أن يتسحر، فلعلها أرادا بقولهما لا يجوز أنه ليس مباحًا مستوي الطرفين بل الأولى تركه، فإن أراد به تحريم الأكل على الشاك في طلوع الفجر فهو غلط مخالف للقرآن ولابن عباس ولجميع الأكل على الشاك في طلوع الفجر فهو غلط مخالف للقرآن ولابن عباس ولجميع الأصحاب بل لجماهير العلماء، ولا نعرف أحدًا من العلماء قال بتحريمه إلا مالكًا فإنه حرمه وأوجب القضاء على من أكل شاكًا في الفجر (٢).

قال ابن قدامة: وإن أكل شاكًا في طلوع الفجر، ولم يتبين الأمر، فليس عليه قضاء، وله الأكل حتى يتيقن طلوع الفجر (٣).

القول الثاني: يجب القضاء؛ لأن الأصل بقاء الصوم في ذمته، فلا يسقط بالشك وهو قول مالك(٤).

قال ابن عبد البر: ولو أفطر وهو شاك في غروبها كفى مع القضاء إلا أن يكون الأغلب عليها غروبها، ومن شك في طلوع الفجر لزمه عند مالك الكف عن الأكل

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٥).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١١).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٩٠).

⁽٤) المصدر السابق.

فإن أكل مع شكه فعليه القضاء كالناسي سواء، لم يختلف في ذلك قوله، ومن أهل العلم بالمدينة وغيرها من لا يرى عليه في ذلك شيئًا حتى يتبين له طلوع الفجر.

ومن تسحر في قضاء رمضان في الفجر أو بعده وهو يظنه ليلًا ثم علم لم يلزمه عند مالك صوم ذلك اليوم وأفطره وقضى يومه الذي كان عليه لا غير، ولو شك في طلوع الفجر فالمستحب له أن لا يأكل، هكذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: إذا شك في الفجر فأحب إلي أن يدع الأكل لأنه يحتمل أن الفجر قد طلع فيكون الأكل إفسادًا للصوم فيتحرز عنه (۱).

مسألة: القيء هل يفطر الصائم أم لا؟ أهل العلم يفرقون بين صورتين الصورة الأولى: من ذرعه القيء الصورة الثانية: من استقاء عامدًا

الصورة الأولى من ذرعه القيء: ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من ذرعه القيء فليس بمفطر، إلا ربيعة فإنه قال: مفطر، وجمهورهم أيضًا على أن من استقاء فقاء فإنه مفطر إلا طاوسًا (٢).

كر أدلة هذا القول:

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من ذرعه القيء فلا قضاء عليه، ومن استقاء فعليه القضاء» (٣٠).

⁽١) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٣٥١).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ١٠٤).

⁽٣) معلول: أخرجه أبو داود (٢٣٨٠) والترمذي (٢٢٠)وأحمد (٢/ ٤٩٨) وابن خزيمة (١٩٦٠) وابن حبان (٣٥١) والدارمي (١٧٠٠) والنسائي في الكبرى (٣١١٧) والبغوي (١٧٥٥) والدارقطني والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٦٨٠) وابن الجارود في المنتقى (٣٨٥) والدارقطني (٢٢٧٣) والبيهقي (٤/ ٢١٩) والحاكم (١/ ٤٢٦) كلهم من طريق عيسى بن يونس، عن هشام ابن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي على به وتابع عيسى حفص بن غياث فأخرجه ابن ماجه (١٦٧٦) والحاكم (١/ ٤٢٥) من طريق حفص بن غياث ثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة هي قال رسول الله على به .

عن أبي سعيد، قال رسول الله ﷺ: «ثلاث لا يفطرن الصائم: القيء، والحجامة، والاحتلام»(١).

وهذا الإسناد إن كان ظاهره الصحة إلا أن أهل العلم لم يصححوا الحديث بل أعلوه؛ قال البخاري: ما أراه محفوظًا. وقد روى يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم: أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم. انظر العلل الكبير للترمذي (ص: ١١٥) وذكر الحديث في التاريخ الكبير (١/ ٩٢) ثم قال: ولم يصح وإنها يروى هذا عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال: ثنا معاوية قال: ثنا يحيى عن عمر بن حكم بن ثوبان سمع أبا هريرة قال: إذا قاء أحدكم فلا يفطر فإنها يخرج ولا يولج.

قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٤١٠): وقال أبو داود: وبعض الحفاظ لا يراه محفوظا، وأنكره أحمد، وقال في رواية: ليس من ذا شيء، قال الخطابي: يريد أنه غير محفوظ، وقال مهنا عن أحمد: حدث به عيسى وليس هو في كتابه غلط فيه وليس هو من حديثه. قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريب، لا نعرفه من حديث هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبى عليه الله من حديث عيسى بن يونس».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٠) وأبو يعلى (٦٦٠٤) والدارقطني (٢٢٧٥)و(٢٢٧٦) من طريق عبد الله بن سعيد، عن جده، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به، وعبد الله بن سعيد هو ابن أبي سعيد المقبري وهو متروك الحديث.

(۱) ضعيف: أخرجه الترمذي (۷۱۹) وأبو يعلى (۱۰۳۹) وعبد بن حميد (۹۵۷) والبيهقي (٤/ ٢٢٠)، (٤/ ٢٦٤) وأبو نعيم في الحلية (٨/ ٣٥٧) والطبراني في الأوسط (٤٨٠) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الحدري عن النبي به وفي طريق الطبراني زاد هشام بن سعد مع عبد الرحمن بن زيد كلاهما عن زيد به وعبد الرحمن ابن زيد ضعيف.

وتابع عبد الرحمن بن زيد أخواه أسامة بن زيد بن أسلم وعبد الله بن زيد بن أسلم عن زيد بن أسلم به كما في علل الدارقطني (١١/ ٢٦٧).

قال ابن أبي حاتم في العلل (٦٩٨): وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم... قالا: هذا خطأ؛ رواه سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم، عن رجل من أصحابه، عن رجل من أصحاب النبي عَلَيْقٍ، عن النبي عَلَيْقٍ؛ وهذا الصحيح.

وسألت أبي وأبا زرعة مرة أخرى عن هذا الحديث؟ فقال أبي: هذا أشبه بالصواب، والله تعالى أعلم. وقال أبو زرعة: هذا أصح.

كرآثار الصحابة والتابعين:

عَنْ نَافِعِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنِ اسْتَقَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ (١).

عن هشيم عن الحجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: من تقيأ فعليه القضاء وإن ذرعه القيء فلا قضاء عليه (٢).

وأخرجه الدارقطني في السنن (٢٢٦٩) وفي العلل (١١/ ٢٦٧) من طريق هشام بن سعد، ثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ.

قال الترمذي: «حديث أبي سعيد الخدري حديث غير محفوظ» وأخرجه ابن خزيمة (١٩٧٧) من طريق هشام بن سعد، ثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار مرسلًا، وأخرجه ابن أبي شببة (٩٤٠٨) من طريق هشام بن سعد كلاهما عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار مرسلًا، قال ابن خزيمة: سمعت محمد بن يحيى يقول: «هذا الخبر غير محفوظ عن أبي سعيد، ولا عن عطاء بن يسار، والمحفوظ عندنا: حديث سفيان ومعمر» ورواه الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن من حدثه، أن النبي على مرسلًا كها في علل الدارقطني طريق سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم، عن من حدثه، أن النبي على مرجل من أصحاب النبي على طريق سفيان الثوري، عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي على بن المارة عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي على الدارهمن بن عيسى بن ساسان السوسي، قال: حدثنا محمد بن عبد العزيز الرملي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن عيسى بن ساسان السوسي، قال: حدثنا محمد بن عبد العزيز الرملي، قال: حدثنا عباس عن عن النبي على ترجمة وسليان بن حيان قال أبو أحمد بن عدى: له أحاديث صالحة، وإنها أي من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل عباس معن: صدوق وليس بحجة. قال ابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٢٢٤): وفي اللب عن ابن عباس عند البزار وهو معلول.

(١) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (باب: ما جاء في قضاء رمضان والكفارات).

وأخرجه عبد الرزاق (٧٥٥١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:١٥٨) والبيهقي في السنن الكبرى (٤:٢١٩)، ومعرفة السنن والآثار(٢٦٠٨) كلهم من طريق مالك.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٧٩) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧٥٥٣) وفي إسناده الحارث الأعور ضعيفٍ

عن إسحاق بن إبراهيم ثنا عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال: إذا ذرع الصائم القيء وهو لا يريده فلا قضاء عليه وإذا استقاء فعليه القضاء.

قال عيسى: زعم أهل البصرة أن هشامًا أوهم فيه فموضع الخلاف ها هنا(١).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٧٨ - ٩٢٨٩) والبيهقي (٢١٩) كلهم من طريق الحارث.

ولفظ البيهقي: عن الحارث عن علي الله قال: إذا أكّل الرجل ناسيًا وهو صائم فإنها هو رزق رزقه الله إياه؛ وإذا تقيأ وهو صائم فعليه القضاء وإذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء.

(١) أخرجه الدارمي في السنن (١٧٢٩) هكذا موقوفًا.

وأخرجه أبو داود (۲۳۸۰) والترمذي (۷۲۰) وابن ماجه (۱۲۲۱) والنسائي في السنن الكبرى (۲۳۸۰) ومسند أحمد (۱۰٤٦۳) والبخاري في التاريخ الكبير (۱/۹۱)، وابن خزيمة (۱۹۲۰، وابن حبان (۲۰۱۸) والحاكم (۱/ ۹۸۰ - رقم ۱۹۵۷) ط – العلمية، والطحاوي في شرح معاني الآثار (۲/۹۲) والدارقطني (۲/۱۸۱) والبيهقي (۱۸۶۲) وابن الجارود في المنتقى (۳۸۵) كلهم من طريق عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعًا.

وأخرجه ابن ماجه (١٦٧٦) والبيهقي (٢١٩/٤) والحاكم (١/ ٥٨٩- رقم ١٥٥٦) من طريق حفص بن غياث عن هشام بن حسان به.

قال أبو داود: نخاف ألا يكون محفوظًا. قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ليس من ذا شيء والصحيح في هذا: مالك عن نافع عن ابن عمر.

وقال الترمذي عقب روايته للحديث: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلا من حديث عيسى بن يونس، وقال محمد: لا أراه محفوظًا.

قال أبو عيسى: وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي على ولا يصح إسناده، وقد روي عن أبي الدرداء وثوبان وفضالة بن عبيد أن النبي على قاء فأفطر، وإنها معنى هذا أن النبي على كان صائها متطوعًا فقاء فضعف فأفطر لذلك، هكذا روي في بعض الحديث مفسرًا، والعمل عند أهل العلم على حديث أبي هريرة عن النبي على أن الصائم إذا ذرعه القيء فلا قضاء عليه وإذا استقاء عمدًا فليقض، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. وفي التاريخ الكبير (١/ ٩١): قال أبو عبد الله: ولم يصح وإنها يروى هذا عن عبد الله بن سعيد عن

01____

أبيه عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال: ثنا معاوية قال: ثنا يحيى عن عمر بن حكم ابن ثوبان سمع أبا هريرة قال: إذا قاء أحدكم فلا يفطر فإنها يخرج ولا يولج.

قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤/ ١٧٥): وعبد الله ضعيف جدًّا ورواه الدارمي من طريق عيسى بن يونس ونقل عن عيسى أنه قال: زعم أهل البصرة أن هشامًا وهم فيه، وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ليس من ذا شيء. ورواه أصحاب السنن الأربعة والحاكم من طريق عيسى ابن يونس به، وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلا من رواية عيسى بن يونس عن هشام، وسألت محمدًا عنه، فقال: لا أراه محفوظًا. انتهى.

وقد أخرجه بن ماجه والحاكم من طريق حفص بن غياث أيضًا عن هشام قال... وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة ولا يصح إسناده ولكن العمل عليه عند أهل العلم.

وقال العقيلي في الضعفاء (٤/ ٣٣٥–٣٣٥): ثنا عبد الله بن محمد بن نصر الرملي ثنا هارون بن سعيد ثنا خالد بن نزار عن القاسم بن مبرور عن يونس بن يزيد عن عباد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «من ذرعه القيء في شهر رمضان فلا يفطر ومن تقيأ أفطر».

ثناه عبدان ثنا هارون بن سعيد ثنا خالد بن نزار عن القاسم بن مبرور قال: قال عباد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي على مثله، ثنا القاسم بن حبيش بن سليمان بن برد ثنا هارون بن سعيد ثنا خالد بن نزار قال: قال عباد عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي على مثله.

وقال عباد عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وعن الحسن عن النبي ﷺ مثله، قال الشيخ: وهذا الحديث قد اضطرب فيه أيضًا عباد.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٠) وأبو يعلى (٦٦٠٤) والدارقطني (٢/ ١٨٤)، (٢/ ١٨٥) من طريق عبد الله بن سعيد هو المقبري متروك الحديث.

وعزاه الزيلعي في نصب الراية (٢ /٣٢٧) للنسائي فقال: ورواه النسائي من حديث الأوزاعي عن أبي هريرة موقوفًا.

عن الثوري عن وائل بن داود عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود قال: إنها الوضوء مما خرج والصوم مما دخل وليس مما خرج (١).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: استقاء في رمضان؟ قال: «يقضي ذلك اليوم، ويكفر بها قال رسول الله ﷺ، فإن كان ناسيًا أو جاهلًا» (٢).

عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: «من استقاء فقد أفطر، وعليه القضاء،

وإسناده حسن فيه عمر بن الحكم بن ثوبان صدوق، وقد اختلف في هذا الحديث على الرفع والوقف قال البخاري في التاريخ الكبير (١:٩١) وقال لي مسدد: حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي رسي قال: «من استقاء فعليه القضاء»، قال أبو عبدالله: ولم يصح وإنها يروى هذا عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال: ثنا معاوية قال: ثنا يحيى عن عمر بن حكم بن ثوبان سمع أبا هريرة قال: إذا قاء أحدكم فلا يفطر فإنها يخرج ولا يولج.

(۱) مرسل: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (۲۰۸) ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢٥١- ٩٢٣٧) إبراهيم بن يزيد النخعي لم يلق ابن مسعود وهو كثير الإرسال، قال ابن حجر كِنَتْهُ في فتح الباري (٤:١٧٥): وإبراهيم لم يلق ابن مسعود وإنها أخذ عن كبار أصحابه، قال أحمد بن عبد الله العجلي: لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي عَنَيْ وقد أدرك منهم جماعة، ورأى عائشة رؤيًا، عن شعبة عن سليهان الأعمش، قال: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبد الله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله. وقال ابن المديني: لم يلق النخعي أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقلت له: فعائشة؟ قال: هذا لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم وهو ضعيف. وقال أبو حاتم: لم يلق أحدًا من الصحابة إلا عائشة، ولم يسمع منها، وأدرك أنسًا، ولم يسمع منه.

وقال الحافظ أبو سعيد العلائي: هو مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححوا مراسيله، وخص البيهقي ذلك بها أرسله عن ابن مسعود.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩٤٦٠) من طريق عبد الرزاق، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عباس وسيأتي في باب الحجامة للصائم.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٤٩).

ومن ذرعه قيء فلا قضاء عليه»(١).

عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه قال: «إن قئت أو استقأت سهوًا لم تفطر»(٢).

عن الحسن، وابن سيرين قالا: إذا ذرع الصائم القيء فلا يفطر، وإذا تقيأ أفطر (٣).

عن عبدة بن سليمان، عن عبد الملك، عن عطاء في الصائم يقيء، قال: إن كان استقاء فعليه أن يقضي، وإن كان ذرعه فليس عليه أن يقضي (١٤).

عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: إذا ذرعه القيء فلا إعادة عليه، وإن تهوع فعليه الإعادة (٥).

عن القاسم بن محمد، قال: الصائم إذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء، وإن قاء متعمدًا فعليه القضاء (٦).

عن محمد بن عبيد، عن يعقوب بن قيس، قال: سألت سعيد بن جبير عن الرجل يسبقه القيء وهو صائم، أيقضي ذلك اليوم؟ قال: لا(٧).

عن إبراهيم، عن علقمة، قال: إذا تقيأ الرجل وهو صائم فعليه القضاء، وإن

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٥٥٥١) وابن أبي شيبة (٩٢٧٩) نحوه.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٥٢).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨١) عن أزهر السهان، عن ابن عون، عن الحسن، وابن سيرين به.

⁽٤) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٢)، وعبد الملك بن أبي سليمان صدوق.

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٣) عن غندر، عن شعبة، عن مغيرة، عن إبراهيم به، ومغيرة هو ابن مقسم كان يدلس ولا سيها عن إبراهيم.

⁽٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٤) عن عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن سلمة، عن حبان السلمي، عن القاسم بن محمد به، وحبان السلمي لم أستطع تمييزه.

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٥).

ذرعه القيء فليس عليه القضاء^(١).

عن عبد الرحيم بن سليمان، عن ليث، عن مجاهد، مثله (٢٠).

عن ابن فضيل، عن مطرف، قال: سئل عامر عن الصائم يقيء؟ قال: إذا فجأه القيء فلا يقضي، وإن كان تقيأ عمدًا فقد أفطر (٣).

عن هشيم، عن حصين، عن عكرمة، قال: الإفطار مما دخل، وليس مما خرج^(١).

قال ابن رشد: وأما القيء: فإن جمهور الفقهاء على أن من ذرعه القيء فليس بمفطر، إلا ربيعة فإنه قال: مفطر، وجمهورهم أيضًا على أن من استقاء فقاء فإنه مفطر إلا طاوسًا (٥).

قال مالك: إن ذرعه القيء في رمضان فلا شيء عليه، وإن استقاء فعليه القضاء^(١).

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أنه لا شيء على الصائم إذا ذرعه القيء، وانفرد الحسن البصري، فقال: عليه. ووافق في أُخرى(٧).

قال النووي: قال: وأما من ذرعه القيء فقال علي وابن عمر وزيد بن أرقم ومالك والثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي: لا يبطل صومه، قال: وهذا قول كل من يحفظ عنه العلم وبه أقول (٨).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٨) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة به.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٩٠).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٩٤).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٩٣).

⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠١).

⁽٦) المدونة (١/ ٢٧١).

⁽٧) الإجماع لابن المنذر (٤٨).

⁽٨) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٣ - ٢٢٤).

قال ابن قدامة: ومن ذرعه فلا شيء عليه؛ وهذا قول عامة أهل العلم. قال الخطابي: لا أعلم بين أهل العلم فيه اختلافًا (١).

قال البغوي: والعمل عند أهل العلم على حديث أبي هريرة، قال: «من استقاء عمدًا، فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء، فلا قضاء عليه»، لم يختلفوا في هذا^(٢).

قال ابن بطال: وأجمع الفقهاء أن من ذرعه القيء فلا قضاء عليه (٣).

الصورة الثانية: من استقاء عامدًا:

وذهب جماهير أهل العلم - بل قد حكى بعضهم الإجماع في هذه الصورة - إلى أن من تعمد القيء فإنه يبطل صومه وعليه القضاء.

كرادلة هذا القول:

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من ذرعه القيء فلا قضاء عليه، ومن استقاء فعليه القضاء»(٤).

عن أبي الدرداء أخبره أن النبي عَلِيَّةٍ قاء فأفطر، قال: فلقيت ثوبان، فقال: أنا صببت لرسول الله عَلِيَّةٍ وضوءه (٥).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٨).

⁽٢) شرح السنة للبغوي (٦/ ٢٩٥).

⁽٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٨٠).

⁽٤) معلول: وتقدم تخريجه.

⁽٥) سنده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٨٣)، والترمذي (٨٧)، والنسائي في الكبرى (٣١٠٧-٣١٥)، وأحمد (٥/ ١٩٥٥، ٦/ ٤٤٩)، وابن خزيمة (١٩٥٨، ١٩٥٩) وغيرهم منهم حسين المعلم وهشام الدستوائي وغيرهما من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن يعيش بن الوليد عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء به، وسنده صحيح.

ورواه معمر عن يحيى عن يعيش عن خالد بن معدان به، وأسقط الأوزاعي وقال فيه: استقاء النبي فأفطر فأتي بهاء فتوضأ، قال الترمذي: وحديث معمر خطأ، قلت: وذلك أن رواية معمر عن البصرين فيها مقال.

عن الفضل بن دكين عن إسرائيل عن جابر عن طلحة عن الضحاك عن ابن عباس قال: إذا تقيأ الصائم فقد أفطر (١).

عن أسباط بن محمد، عن مطرف، عن عامر إذا تقيأ متعمدًا فقد أفطر (٢). عن الضحاك، عن ابن عباس، قال: إذا تقيأ الصائم فقد أفطر (٣).

وقال بعضهم: عن يعيش عن أبيه عن معدان، والراجح إسقاطه كها قاله أحمد في العلل (٥٣٥)، وابن خزيمة (١٩٥٧) والحاكم (١٥٥٣) وقيل لأحمد: قد اضطربوا في هذا الحديث؟ فقال: حسين المعلم يجوده. ومثله قال البخاري.

قال الترمذي في العلل الكبير (ص: ٥١): سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: جود حسين المعلم هذا الحديث، قال أبو عيسى: وحديث معمر خطأ.

وانظر لزامًا التلخيص الحبير ونصب الراية؛ فقد نقلا تصحيح عدد من أهل العلم لهذا الحديث. وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٩١)، والطحاوي في المعاني (٣١٥٨) وغيرهما من طريق بلج بن عبدالله عن أبي شيبة المهري عن أبي الدرداء به، وبلج وشيخه مجهولان وقال البخاري: إسناده لا يعرف. (تعجيل المنفعة).

(١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩٢٨٧).

في إسناده جابر وهو ابن يزيد الجعفي ضعيف، وفيه انقطاع أيضًا؛ الضحاك بن مزاحم لم يلق ابن عباس، قال العلائي في جامع التحصيل (ص٩٩): كان شعبة ينكر أن يكون لقي ابن عباس. وروي عن يونس بن عبيد أنه قال: ما رأى ابن عباس قط.

وعن عبد الملك بن ميسرة: أنه لم يلقه إنها لقي سعيد بن جبير بالري فأخذ عنه التفسير.

وروى شعبة أيضًا عن مشاش أنه قال: سألت الضحاك: لقيت ابن عباس؟ قال: لا.

وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل: الضحاك لقي ابن عباس؟ قال: ما علمت، قيل: فممن سمع التفسير؟ قال: يقولون: سمعه من سعيد بن جبير.

وقال أبو زرعة: الضحاك عن علي الله مرسل ولم يسمع من ابن عمر شيئًا ولا من ابن عباس. وقال ابن حبان: أما رواياته عن أبي هريرة وابن عباس وجميع من روى عنهم ففي ذلك كله نظر وإنها اشتهر بالتفسير.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٦).

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٨٧)عن الفضل بن دكين، عن إسرائيل، عن جابر،
 عن طلحة، عن الضحاك، عن ابن عباس به، وجابر هو الجعفي ضعيف.

عن معمر، عن الزهري، وعن حفص، عن الحسن، قالا: «من استقاء فقد أفطر، وعلبه القضاء»(١).

كر أقوال أهل العلم:

قال ابن قدامة: معنى استقاء: تقيأ مستدعيًا للقيء. وذرعه: خروج من غير اختيار منه، فمن استقاء فعليه القضاء؛ لأن صومه يفسد به. ومن ذرعه فلا شيء عليه؛ وهذا قول عامة أهل العلم. قال الخطابي: لا أعلم بين أهل العلم فيه اختلافًا(۲).

قال ابن رشد: وجمهورهم أيضًا على أن من استقاء فقاء فإنه مفطر إلا طاوسًا (٣). وقال ابن المنذر: وأجمعوا على إبطال صوم من استقاء عامدًا (٤).

قال البغوي: والعمل عند أهل العلم على حديث أبي هريرة، قال: «من استقاء عمدًا فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء فلا قضاء عليه»، لم يختلفوا في هذا^(ه).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأما من تدبر أصول الشرع ومقاصده فإنه رأى الشارع لما أمر بالصوم أمر فيه بالاعتدال حتى كره الوصال، وأمر بتعجيل الفطر وتأخير السحور وجعل أعدل الصيام وأفضله صيام داود، وكان من العدل أن لا يخرج من الإنسان ما هو قيام قوته؛ فالقيء يخرج الغذاء والاستمناء يخرج المني والحيض يخرج الدم وبهذه الأمور قوام البدن، لكن فرق بين ما يمكن الاحتراز منه والحيض يخرج القيء وكذا دم وما لا يمكن فالاحتلام لا يمكن الاحتراز منه وكذلك من ذرعه القيء وكذا دم الاستحاضة فإنه ليس له وقت معين بخلاف دم الحيض فإن له وقتًا معينًا، فالمحتجم أخرج دمه وكذلك المفتصد بخلاف من خرج دمه بغير اختياره كالمجروح فإن هذا

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٥٥٠).

⁽٢) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٨).

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٥٤).

⁽٤) الإجماع لابن المنذر (٤٨).

⁽٥) شرح السنة للبغوي (٦/ ٢٩٥).

لا يمكن الاحتراز منه، فكانت الحجامة من جنس القيء والاستمناء والحيض وكان خروج دم الجرح من جنس الاستحاضة والاحتلام وذرع القيء، فقد تناسبت الشريعة وتشابهت ولم تخرج عن القياس (١).

لكن حدث بعض النزاع في هذه الصورة، واختلف العلماء فيمن استقاء بعد إجماعهم على أن من ذرعه القيء فلا شيء عليه؛ فقال مالك والثوري وأبو حنيفة وصاحباه والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق: من استقاء عامدًا فعليه القضاء قال أبو عمر على هذا جمهور العلماء فيمن استقاء أنه ليس عليه إلا القضاء، روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين وهو قول ابن شهاب (٢).

قال ابن قدامة: وحكي عن ابن مسعود وابن عباس أن القيء لا يفطر (٣).

ولم أقف على إسناد لأثر ابن مسعود وابن عباس ﷺ ولعله يحمل على من لم يتعمد.

وقال الحافظ ابن حجر: ونقل ابن المنذر الإجماع على بطلان الصوم بتعمد القيء، لكن نقل ابن بطال عن ابن عباس وابن مسعود: لا يفطر مطلقًا، وهي إحدى الروايتين عن مالك(٤).

قال الصنعاني: والحديث دليل على أنه لا يفطر بالقيء الغالب؛ لقوله: «فلا قضاء عليه»؛ إذ عدم القضاء فرع الصحة وعلى أنه يفطر من طلب القيء واستجلبه وظاهره وإن لم يخرج له قيء لأمره بالقضاء، ونقل ابن المنذر الإجماع على أن تعمد القيء يفطر.

قلت: ولكنه روي عن ابن عباس ومالك وربيعة والهادي أن القيء لا يفطر مطلقًا إلا إذا رجع منه شيء فإنه يفطر، وحجتهم ما أخرجه الترمذي والبيهقي

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۰/ ۵۲۸).

⁽٢) الاستذكار (٣/ ٣٤٧).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٨).

⁽٤) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٧٤).

بإسناد ضعيف: «ثلاث لا يفطرن القيء والحجامة والاحتلام» ويجاب عنه بحمله على من ذرعه القيء؛ جمعًا بين الأدلة وحملًا للعام على الخاص، على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه سندًا فالعمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية (١٠). كر أدلة هذا القول:

عن أبي سعيد، قال رسول الله ﷺ: «ثلاث لا يفطرن الصائم: القيء، والحجامة، والاحتلام»(٢).

قال الصنعاني: ويجاب عنه بحمله على من ذرعه القيء؛ جمعًا بين الأدلة وحملًا للعام على الخاص، على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه سندًا فالعمل به أولى وإن عارضته البراءة الأصلية (٣).

قال البخاري: وَقَالَ لِي يَحْيَى بْنُ صَالِح: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّام، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ الحَكَم بْنِ ثَوْبَانَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ فَ اللَّهَٰ: «إِذَا قَاءَ فَلاَ يُفْطِرُ إِنَّهَا يُخْرِجُ وَلاَ يُولِجُ»، وَيُذْكُرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّهُ يُفْطِرُ» وَالأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعِكْرِمَةُ: «الصَّوْمُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا خَرَج» (٤).

قال ابن حجر: قلت: ويمكن الجمع بين قول أبي هريرة: «إذا قاء لا يفطر» وبين قوله: «إنه يفطر» عا فصل في حديثه هذا المرفوع فيحتمل قوله قاء أنه تعمد القيء واستدعى به (٥).

عن أبي ظبيان، عن ابن عباس في الحجامة للصائم، قال: الفطر مما دخل، وليس مما يخرج (٦).

⁽١) سيل السلام (٢/ ١٦١).

⁽٢) ضعيف: وتقدم تخريجه.

⁽٣) سبل السلام (٢/ ١٦١).

⁽٤) صحيح البخاري (٣/ ٣٣).

⁽٥) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٧٥).

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤١١) عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، به.

وهذا الأثر ليس صريحًا في أن من استقاء عمدًا لا يفطر فهو أولًا ورد في الحجامة، ثم هو منتقض فهناك ما يخرج وهو ناقض للصيام فالمني مثلًا إذا خرج بجهاع فهو موجب للقضاء، والكفارة وإذا خرج باستمناء فهو موجب للقضاء، وكذلك دم الحيض فهو مما يخرج ومع ذلك يبطل به الصيام ويجب القضاء.

والراجح: أن من تعمد القيء فإن صومه يبطل وعليه القضاء.

مسألة: إذا ابتلع شيئًا صلبًا أو ما لا يؤكل في العادة هل يبطل صومه؟

قال النووي: إذا ابتلع الصائم ما لا يؤكل في العادة؛ كدرهم ودينار أو تراب أو حصاة أو حشيشًا أو نارًا أو حديدًا أو خيطًا أو غير ذلك أفطر بلا خلاف عندنا، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف، وحكى أصحابنا عن أبي طلحة الأنصاري الصحابي هذه والحسن بن صالح وبعض أصحاب مالك أنه لا يفطر بذلك (١).

قال ابن قدامة: فلو ابتلع حصاة أو نواة أو فستقة بقشرها، فلا كفارة عليه. واحتجوا بأنه أفطر بأعلا ما في الباب من جنسه، فوجبت عليه الكفارة كالمجامع. ولنا أنه أفطر بغير جماع، فلم توجب الكفارة، كبلع الحصاة أو التراب(٢).

والصواب: ما ذهب إليه الجمهور من أن من ابتلع شيئًا فوصل إلى جوفه ولو كان شيئًا لا يؤكل عادة فإنه يفطر وعليه القضاء.

مسألة: هل بلع الريق يفطر الصائم؟

قال النووي: ابتلاع الريق لا يفطر بالإجماع إذا كان على العادة؛ لأنه يعسر الاحتراز منه قال أصحابنا: وإنها لا يفطر بثلاثة شروط أحدها أن يتمحض الريق فلو اختلط بغيره وتغير لونه أفطر بابتلاعه سواء كان المغير طاهرًا؛ كمن فتل خيطًا مصبوغًا تغير به ريقه أو نجسًا؛ كمن دميت لثته أو انقلعت سنه أو تنجس فمه بغير

⁽١) المجموع شرح المهذب.

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٦).

ذلك فإنه يفطر بلا خلاف؛ لأن المعفو عنه هو الريق للحاجة وهذا أجنبي غير الريق (١).

قال ابن قدامة: وما لا يمكن التحرز منه، كابتلاع الريق لا يفطره، لأن اتقاء ذلك يشق، فأشبه غبار الطريق، وغربلة الدقيق، فإن جمعه ثم ابتلعه قصدًا لم يفطره؛ لأنه يصل إلى جوفه من معدته أشبه ما إذا لم يجمعه. وفيه وجه آخر، أنه يفطره؛ لأنه أمكنه التحرز منه، أشبه ما لو قصد ابتلاع غبار الطريق. والأول أصح (٢).

قال ابن حزم: وأما الريق فقل أو كثر فلا خلاف في أن تعمد ابتلاعه لا ينقض الصوم وبالله تعالى التوفيق (٣).

مسألة: لو ابتلع شيئًا يسيرًا جدًّا كحبة سمسم أو غيرها أو ابتلع شيئًا مما يبقى في الفم بعد الأكل أو بين أسنانه متعمدًا هل يبطل صومه؟

فأما إن كان يسيرًا يشق التحرز منه فهذا لا يفطر به.

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن لا شيء على الصائم فيها يزدرده (^(۱) مما يجري مع الريق مما بين أسنانه، فيها لا يقدر على الامتناع منه ^(۵).

وأما إن كان كثيرًا يمكن لفظه ويمكن التحرز منه، فقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

🕸 القول الأول: أن صومه يبطل، وهو قول أكثر أهل العلم:

⁽١) المجموع شرح المهذب.

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٥٤).

⁽٣) المحلي (٦/ ١٧٧).

⁽٤) أي: يبتلعه قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٣٥٣): وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «فَجَعَلَ مالكُ بْنُ سِنانٍ يَمْلَجُ الدَّمَ بِفِيهِ مِنْ وَجه رَسول الله ﷺ، ثُمَّ ازْدَرَدَه ۗ أَيْ: مَصَّه ثُمَّ ابْتَلَعَه. وانظر لسان العرب (٢/ ٣٦٩).

⁽٥) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٨).

قال الشافعي: نفطره بها بين أسنانه، إذا كان يقدر على طرحه(١).

قال النووي: لو ابتلع شيئًا يسيرًا جدًّا كحبة سمسم أو خردل ونحوهما أفطر بلا خلاف عندنا وبه قال جمهور العلماء، وقال المتولي: يفطر عندنا ولا يفطر عند أبي حنيفة كما قال في الباقى في خلل الأسنان (٢).

قال ابن قدامة: ومن أصبح بين أسنانه طعام؛ لم يخل من حالين: أحدهما؛ أن يكون يسيرًا لا يمكن الفظه، فازدرده، فإنه لا يفطر به؛ لأنه لا يمكن التحرز منه، فأشبه الريق، قال ابن المنذر: أجمع على ذلك أهل العلم. الثاني، أن يكون كثيرًا يمكن لفظه، فإن لَفَظَه فلا شيء عليه، وإن ازدرده عامدًا فسد صومه في قول أكثر أهل العلم. وقال أبو حنيفة: لا يفطر؛ لأنه لا بد له أن يبقى بين أسنانه شيء مما يأكله، فلا يمكن التحرز منه، فأشبه ما يجري به الريق. ولنا أنه بلع طعامًا يمكنه لفظه باختياره، ذاكرًا لصومه، فأفطر به (٣).

قال ابن حزم: وإنها الحق الواضح فإن كل ما سمي أكلًا أي شيء كان فتعمده يبطل الصوم، وأما الريق فقل أو كثر فلا خلاف في أن تعمد ابتلاعه لا ينقض الصوم وبالله تعانى التوفيق (٤٠).

القول الثاني: أن صومه صحيح ولا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة ومالك.

قال ابن القاسم: قلت: أرأيت الصائم يدخل حلقه الذباب أو الشيء يكون بين أسنانه مثل فلقة الحبة أو نحوها فيبتلعه مع ريقه؟ قال مالك: لا شيء عليه (٥).

قال الشيباني: قلت: أرأيت الصائم يدخل الذباب جوفه أو الشيء من الطعام يكون بين أسنانه فيدخل جوفه هل يفطره ذلك وقد دخل جوفه وهو ذاكر لصومه

⁽١) الأم للشافعي.

⁽٢) المجموع شرح المهذب.

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٠).

⁽٤) المحلي (٦/ ١٧٧).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٧١).

وهو كاره؟ قال: لا يفطره ذلك وهو على صومه؛ لأنه ليس بطعام ولأنه مغلوب(١).

والصواب والله أعلم: القول الأول بأن من تعمد ابتلاع طعام يسير يمكنه لفظه ولا يشق التحرز منه فإن صومه باطل.

مسألة: هل ابتلاع النخامة يبطل الصوم؟

🗐 اختلف أهل العلم في هده المسالة على قولين:

فمنهم من ألحقها بالطعام والشراب فحكم بأنها تفطر ومنهم من ألحقها بالريق فقال: إنها لا تفطر.

قال ابن قدامة: وإن ابتلع النخامة ففيها روايتان، إحداهما، يفطر. قال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: إذا تنخم، ثم ازدرده، فقد أفطر؛ لأن النخامة من الرأس تنزل، والريق من الفم. ولو تنخع من جوفه، ثم ازدرده، أفطر. وهذا مذهب الشافعي؛ لأنه أمكن التحرز منها، أشبه الدم، ولأنها من غير الفم، أشبه القيء. والرواية الثانية، لا يفطر. قال في رواية المروذي: ليس عليك قضاء إذا ابتلعت النخامة وأنت صائم؛ لأنه معتاد في الفم، غير واصل من خارج، أشبه الريق (٢).

قال النووي: قال أصحابنا: النخامة إن لم تحصل في حد الظاهر من الفم لم تضر بالاتفاق، فإن حصلت فيه بانصبابها من الدماغ في الثقبة النافدة منه إلى أقصى الفم فوق الحلقوم نُظِرَ إن لم يقدر على صرفها ومجها حتى نزلت إلى الجوف لم تضر، وإن ردها إلى فضاء الفم أو ارتدت إليه ثم ابتلعها أفطر على المذهب وبه قطع الجمهور، وحكى صاحب العدة والبيان وجهًا أنه لا يفطر لأن جنسها معفو عنه. وهذا شاذ مرود، وإن قدر على قطعها من مجراها ومجها فتركها حتى جرت بنفسها فوجهان حكاهما إمام الحرمين وغيره:

أحدهما: يفطر لتقصيره، قال الرافعي: وهذا هو الأوفق لكلام الأصحاب.

⁽١) الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني (٢/ ٢٣٩) وانظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (١/ ٢٤٢).

⁽٢) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٥٥).

والثاني: لا يفطر؛ لأنه لم يفعل شيئًا وإنها ترك الدفع فلم يفطر كما لو وصل الغبار إلى جوفه مع إمكان إطباق فيه ولم يطبقه فإنه لا يفطر، قال الشيخ أبو عمر وابن الصلاح: ولعل هذا الوجه أقرب. قال: ولم أجد ذكرًا لأصحها والله تعالى أعلم (١).

قال النفراوي: البلغم يخرج من الصدر إلى طرف اللسان ويبلعه لا قضاء عليه ولو تمكن من طرحه، ومثله النخامة ولو وصلت إلى طرف اللسان وتعمد ابتلاعها لا قضاء عليه في شيء من ذلك، خلافًا لخليل في إيجابه القضاء على من تمكن من طرحه، ومما لا قضاء فيه بالأولى الريق يتعمد جمعه في فيه ويبلعه على أحد قولين وأظنه الراجح (٢).

سئل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين كَثَلَثهُ: ما حكم بلع الصائم البلغم أو النخامة؟

فأجاب فضيلته بقوله: البلغم أو النخامة إذا لم تصل إلى الفم فإنها لا تفطر، قولًا واحدًا في المذهب، فإن وصلت إلى الفم ثم ابتلعها ففيه قولان لأهل العلم:

منهم من قال: إنها تفطر، إلحاقًا لها بالأكل والشرب.

ومنهم من قال: لا تفطر، إلحاقًا لها بالريق، فإن الريق لا يبطل به الصوم، حتى لو جمع ريقه وبلعه، فإن صومه لا يفسد.

وإذا اختلف العلماء فالمرجع الكتاب والسنة، وإذا شككنا في هذا الأمر هل يفسد العبادة أو لا يفسدها؟ فالأصل عدم الإفساد وبناء على ذلك يكون بلع النخامة لا يفطر.

والمهم أن يدع الإنسان النخامة ولا يحاول أن يجذبها إلى فمه من أسفل حلقه، ولكن إذا خرجت إلى الفم فليخرجها، سواء كان صائمًا أم غير صائم. أما التفطير فيحتاج إلى دليل يكون حجة للإنسان أمام الله الله الساد الصوم (٣).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٣).

⁽٢) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٣٠٩).

⁽٣) مجموع فتاوي ورسائل العثيمين (١٩/ ٥٥٥).

حكم التداوي بالحقن

قال النووي: الحقنة ذكرنا أنها مفطرة عندنا، ونقله ابن المنذر عن عطاء والثوري وأبي حنيفة وأحمد وإسحاق، وحكاة العبدري وسائر أصحابنا أيضًا عن مالك ونقله المتولى عن عامة العلماء (١١).

قال السرخسي: والحقنة تفطر الصائم لوصول المفطر إلى باطنه (٢).

قال في المدونة: قلت: فلو أن رجلًا احتقن في رمضان؟ فقال: كرهه مالك ورأى أن عليه في ذلك القضاء.

قال ابن القاسم: ولا كفارة عليه وقد بلغني ذلك عن مالك.

قلت: أرأيت من احتقن في رمضان أو في صيام واجب عليه أن يكون عليه القضاء والكفارة في قول مالك؟ قال: قال مالك: عليه القضاء، قال ابن القاسم: ولا كفارة عليه.

قلت: أفكان مالك يكره الحقنة للصائمة؟ قال: نعم... قال مالك: وإن احتقن بشيء يصل إلى جوفه فأرى عليه القضاء، قال ابن القاسم: ولا كفارة عليه (٣).

قال النووي: وأما الحقنة فتفطر على المذهب وبه قطع المصنف والجمهور... فعلى المذهب قال أصحابنا، سواء كانت الحقنة قليلة أو كثيرة وسواء وصلت إلى المعدة أم لا فهي مفطرة بكل حال عندنا(٤٠).

قال الماوردي: فأما إذا احتقن بالدواء فقد أفطر، قليلًا كان ذلك أو كثيرًا أو سواء وصل إلى المعدة أم لا (٥٠).

قال إسحاق بن منصور: قلت: الحقنة للصائم وغير الصائم تكرهها؟ قال: أما

⁽١) المجموع شرح المهذب.

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٣/ ٦٧).

⁽٣) المدونة (١/ ٢٦٩).

⁽٤) المجموع شرح المهذب.

⁽٥) الحاوى الكبير (٣/ ٤٥٦).

للمضطر فلا بأس بها، وأما الصائم إذا كان في رمضان فقد أفطر(١١).

قال المرداوي: قوله: أو احتقن أو داوى الجائفة بها يصل إلى جوفه فسد صومه وهذا المذهب وعليه الأصحاب واختار الشيخ تقي الدين عدم الإفطار بمداواة جائفة ومأمومة وبحقنة (٢).

القول الثاني: وذهب إلى جوازها الحسن بن صالح وداود وكرهها مجاهد والشعبي وقال بعضهم: لا بأس بالاحتقان حال الضرورة، وهو قول النخعي (٣).

قال شيخ الإسلام: وأما الكحل والحقنة وما يقطر في إحليله ومداواة المأمومة والجائفة فهذا بما تنازع فيه أهل العلم، فمنهم من لم يفطر بشيء من ذلك ومنهم من فطر بالجميع لا بالتقطير ومنهم من لم يفطر بالجميع لا بالتقطير ومنهم من لم يفطر بالكحل ولا بالتقطير ويفطر بها سوى ذلك. والأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك؛ فإن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام، فلو كانت هذه الأمور مما حرمها الله ورسوله في الصيام ويفسد الصوم بها لكان هذا مما يجب على الرسول بيانه، ولو ذكر ذلك لعلمه الصحابة وبلغوه الأمة كها بلغوا سائر شرعه، فلما لم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي علي في ذلك لا حديثًا صحيحًا ولا ضعيفًا ولا مسئدًا ولا مرسلًا – علم أنه لم يذكر شيئًا من ذلك (٤).

🗐 فتاوى أهل العلم المعاصرين:

🕸 فتاوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز تَعَلَّتُهُ:

س: ما حكم من حقن حقنة في الوريد والعضل أثناء النهار بشهر رمضان وهو صائم وأكمل صومه، هل فسد صومه ووجب قضاؤه أم لا؟

ج: صومه صحيح؛ لأن الحقنة في الوريد ليست من جنس الأكل والشرب،

⁽١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه (٣/ ١٢١٢).

⁽٢) الإنصاف (٣/ ٢١٢).

 ⁽٣) البناية شرح الهداية (٤/ ٦٣) والحاوي الكبير (٣/ ٤٥٦).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٢٥/ ٢٣٣).

وهكذا الحقنة في العضل من باب أولى، لكن لو قضى من باب الاحتياط كان أحسن. وتأخيرها إلى الليل إذا دعت الحاجة إليها يكون أولى وأحوط؛ خروجًا من الخلاف في ذلك. وفق الله الجميع (١).

س: قرأت في بعض الكتب الفقهية ومنها كتاب (فقه السنة) لمؤلفه الشيخ سيد سابق أن الإبر المغذية وغيرها التي لا تدخل عن طريق الجوف أو الفم ليست مفطرة، وأعلم أن هناك رأيًا لبعض الفقهاء يقضي بغير ذلك، فها الرأي المعروف لدى جمهور العلماء؟ جزاكم الله خيرًا.

ج: الصواب أن الإبر المغذية تفطر الصائم إذا تعمد استعمالها، أما الإبر العادية فلا تفطر الصائم، والله ولي التوفيق (٢).

س: ما حكم استعمال الإبر التي في الوريد والإبر التي في العضل، وما الفرق بينهما وذلك للصائم؟

ج: الصحيح أنهما لا تفطران، وإنها التي تفطر هي إبر التغذية خاصة، وهكذا أخذ الدم للتحليل لا يفطر به الصائم؛ لأنه ليس مثل الحجامة، أما الحجامة فيفطر بها الحاجم والمحجوم في أصح أقوال العلماء؛ لقول النبي على «أفطر الحاجم والمحجوم» (٣).

س: إذا حصل للإنسان ألم في أسنانه، وراجع الطبيب، وعمل له تنظيفًا أو حشوًا أو خلع أحد أسنانه، فهل يؤثر ذلك على صيامه؟ ولو أن الطبيب أعطاه إبرة لتخدير سنه، فهل لذلك أثر على الصيام؟

ج: ليس لما ذكر في السؤال أثر في صحة الصيام، بل ذلك معفو عنه، وعليه أن يتحفظ من ابتلاع شيء من الدواء أو الدم، وهكذا الإبرة المذكورة لا أثر لها في صحة الصوم؛ لكونها ليست في معنى الأكل والشرب. والأصل صحة الصوم

⁽۱) مجموع فتاوی ابن باز (۱۵/ ۲۵۷).

⁽۲) مجموع فتاوی ابن باز (۱۵/ ۲۵۷).

⁽٣) مجموع فتاوي ابن باز (١٥/ ٢٥٨).

وسلامته^(۱).

قال الشيخ ابن العثيمين: قوله: «أو احتقن» الاحتقان هو إدخال الأدوية عن طريق الدبر، وهو معروف، ولا يزال يعمل، فإذا احتقن فإنه يفطر بذلك؛ لأن العلة وصول الشيء إلى الجوف، والحقنة تصل إلى الجوف، أي: تصل إلى شيء مجوف في الإنسان، فتصل إلى الأمعاء فتكون مفطرة، فإذا وصل إلى الجوف شيء عن طريق الفم، أو الأنف، أو أي منفذ كان، فإنه يكون مفطرًا، وهذا هو المشهور من مذهب الإمام أحمد، وعليه أكثر أهل العلم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كَالله: لا فطر بالحقنة؛ لأنه لا يطلق عليها اسم الأكل والشرب لا لغة ولا عرفًا، وليس هناك دليل في الكتاب والسنة أن مناط الحكم وصول الشيء إلى الجوف، ولو كان لقلنا: كل ما وصل إلى الجوف من أي منفذ كان فإنه مفطر، لكن الكتاب والسنة دلا على شيء معين وهو الأكل والشرب.

وقال بعض العلماء المعاصرين: إن الحقنة إذا وصلت إلى الأمعاء فإن البدن يمتصها عن طريق الأمعاء الدقيقة، وإذا امتصها انتفع منها، فكان ما يصل إلى هذه الأمعاء الدقيقة كالذي يصل إلى المعدة من حيث التغذي به، وهذا من حيث المعنى قد يكون قويًا، لكن قد يقول قائل: إن العلة في تفطير الصائم بالأكل والشرب ليست مجرد التغذية، وإنها هي التغذية مع التلذذ بالأكل والشرب، فتكون العلة مركبة من جزأين: أحدهما: الأكل والشرب. الثاني: التلذذ بالأكل والشرب؛ لأن التلذذ بالأكل والشرب عما تطلبه النفوس، والدليل على هذا أن المريض إذا غذي بالإبر لمدة يومين أو ثلاثة، تجده في أشد ما يكون شوقًا إلى الطعام والشراب مع أنه متغذً.

فإن قيل: ينتقض قولكم إن العلة مركبة من جزأين... إلى آخره أن السعوط مفطر مع أنه لا يحصل به تلذذ بالأكل والشرب.

فالجواب: أن الأنف منفذ معتاد لتغذية الجسم، فألحق بها كان عن طريق الفم.

⁽١) مجموع فتاوي ابن باز (١٥/ ٢٥٩).

وبناء على هذا نقول: إن الحقنة لا تفطر مطلقًا، ولو كان الجسم يتغذى بها عن طريق الأمعاء الدقيقة.

فيكون القول الراجح في هذه المسألة قول شيخ الإسلام ابن تيمية مطلقًا، ولا التفات إلى ما قاله بعض المعاصرين.

ومن الحقن المعروفة الآن ما يوضع في الدبر عند شدة الحمى، ومنها أيضًا ما يدخل في الدبر من أجل العلم بحرارة المريض وما أشبه ذلك، فكل هذا لا يفطر.

🕸 فتاوى سماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين تعمله:

سئل فضيلة الشيخ تخلّله: ما حكم الحقن الشرجية التي يحقن بها المريض وهو صائم؟

فأجاب فضيلته بقوله: الحقن الشرجية التي يحقن بها المرضى في الدبر ضد الإمساك اختلف فيها أهل العلم:

فذهب بعضهم إلى أنها مفطرة، بناء على أن كل ما يصل إلى الجوف فهو مفطر.

وقال بعضهم: إنها ليست مفطرة، وممن قال بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية كَلَشُهُ وعلل ذلك بأن هذا ليس أكلًا ولا شربًا، ولا بمعنى الأكل والشرب، والذي أرى أن ينظر إلى رأي الأطباء في ذلك فإذا قالوا: إن هذا كالأكل والشرب وجب إلحاقه به وصار مفطرًا، وإذا قالوا: إنه لا يعطي الجسم ما يعطيه الأكل والشرب فإنه لا يكون مفطرًا (٢).

سئل فضيلة الشيخ كتلفه: الحقنة في العضل أو الوريد أو الإبر المغذية هل تفسد

⁽١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/ ٣٦٨).

⁽٢) مجموع فتاوي ورسائل ابن عثيمين (١٩/ ١٤٩).

الصوم؟

فأجاب فضيلته بقوله: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، جوابنا على هذا أن نقول: الصائم إذا احتقن بالإبر في وريده، أو في عضلاته فإن صومه لا يفسد بذلك؛ لأن هذا ليس بأكل ولا شرب، ولا بمعنى الأكل والشرب، والله تبارك وتعالى يقول للنبي على الأكل والشرب، والله تبارك وتعالى يقول للنبي على الأكل فكل شيء يحتاج الكتئب تبئيناً لِكُلِّ شَيْءِ وَهُدَى وَرَحْمَةً وَبُشُرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ السحاد، الله على أن المسلمين الشرع لابد أن يبينه، ولم يأت الناس إليه لاسيما في عباداتهم العظيمة كالصوم فإن الشرع لابد أن يبينه، ولم يأت عن رسول الله على فظ عام يدل على أن الصائم يفطر بكل ما يدخل إلى جوفه من أي طريق، وإنها جاء بالفطر بالأكل والشرب.

وعلى هذا فالإبر في العضلات، أو في العرق لا تفطر حتى لو أحس بطعمها في حلقه، وإنها قال كثير من أهل العلم بأن الإبر المغذية التي يستغنى بها عن الطعام والشراب تفطر الصائم؛ لأنها بمعنى الأكل والشرب، وهي التي إذا استعملها المرء لم يحتج معها إلى الطعام والشراب، والشرع حكيم لا يفرق بين شيئين متماثلين بالمعنى، وعلى هذا إذا ركب للإنسان حقن مغذية تغنيه عن الطعام والشراب فإنه يكون بذلك كالأكل والشرب، ولا يصح له الصوم، والغالب أن مثل هذه الحقن لا يحتاج إليها إلا إنسان مريض يباح له الفطر، ولكننا نقول ذلك من أجل تبيين الحكم.

على أنه لقائل أن يقول: إن هذه الحقن أيضًا لا تفطر؛ لأنه لا يحصل بها ما يحصل بالأكل والشرب من التلذذ والشهوة، والتغذية الكاملة وملء المعدة، ولهذا تجد الذي يتغذى بها يكون معه شوق كبير إلى الأكل والشرب، ويرى أنه لم يستغن بها عن الأكل والشرب، ولا ندري فلعل الشرع عندما منع الأكل والشرب للصائم لا لأنه يتغذى به فقط، بل لأنه يتغذى به وينال به شهوته.

لكن يرد على هذا أن النبي عليه قال في الوضوء: «بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائمًا» ولهذا نرى أنه لا يستعمل مثل هذه الحقن وهو صائم إلا في حال مرض يبيح

له الفطر، وحينئذ يفطر ويستعملها ويقضي الصوم الواجب، والله الموفق(١٠).

سئل فضيلة الشيخ يَخَلَفُهُ: هل الإبر والحقن العلاجية في نهار رمضان تؤثر على الصيام؟

فأجاب فضيلته بقوله: الإبر العلاجية قسمان:

أحدهما: ما يقصد به التغذية ويستغنى به عن الأكل والشرب، لأنها بمعناه، فتكون مفطرة؛ لأن نصوص الشرع إذا وجد المعنى الذي تشتمل عليه صورة من الصور حكم على هذه الصورة بحكم ذلك النص.

القسم الثاني: الإبر التي لا تغذي أي: لا يستغنى بها عن الأكل والشرب، فهذه لا تفطر؛ لأنه لا ينالها النص لفظًا ولا معنى، فهي ليست أكلًا ولا شرابًا، ولا بمعنى الأكل ولا الشرب، والأصل صحة الصيام حتى يثبت ما يفسده بمقتضى الدليل الشرعى (٢).

ثانيا: الجماع

🗐 من مبطلات الصيام الجهاع عمدًا في نهار رمضان.

ودليل ذلك من الكتاب والسنة والإجماع:

كرأما من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَ إِلَى نِسَآبِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمُ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمُ لِبَاسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ فَأَكَنَ بَاسُ لَهُنَّ عَلِمَ ٱللَّيْطُ ٱللَّبْيَضُ مِنَ بَشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلنَّيْلِ وَلَا تُبَشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِي ٱلْفَيْطِ ٱلْأَسْوِدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلنَّيْلِ وَلَا تُبَشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِي ٱلْفَيْحِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ عَايَتِهِ عَلِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَقُونَ ﴾ المُسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ عَايَتِهِ عَلِينَاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَقُونَ ﴾ [البقرة:١٨٥].

⁽۱) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (۱۹/ ۱۵۷).

⁽٢) كتب ورسائل للعثيمين (٢٣٣/ ٢١).

كروأما من السنة:

عنَّ أَي هُرَيْرَةَ عَلَيْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَى امْرَأَقِ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ يَا رَسُولَ الله هَلَكْتُ. قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَقِ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْةِ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»، قَالَ: لاَ، فَقَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ إطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا». قَالَ: لاَ، قَالَ: هُمُكُثُ النَّبِيُّ عَلَيْةٍ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتِي النَّبِيُّ عَلَيْهُ بِعَرَقٍ فِيهَا عَرُّ – وَالْعَرَقُ المِكْتُلُ – قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا، قَالَ: «خُذْهَا، فَتَصَدَّقُ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَى أَفْقَرَ مِنْ أَهْلِ مَا يَيْنَ لاَبَتَيْهَا – يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ – أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ مِنْ يَكِيدُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِمُهُ أَهْلَكَ» (١٠).

كروأما الإجماع:

قال النووي: أجمعت الأمة على تحريم الجماع في القبل والدبر على الصائم، وعلى أن الجماع يبطل صومه للآيات الكريمة التي ذكرها المصنف والأحاديث الصحيحة؛ ولأنه مناف للصوم فأبطله كالأكل، وسواء أنزل أم لا فيبطل صومه في الحالين بالإجماع لعموم الآية والأحاديث ولحصول المنافي، ولو لاط برجل أو صبي أو أولج في قبل بهيمة أو دبرها بطل صومه بلا خلاف عندنا سواء أنزل أم لا(٢).

قال ابن قدامة: لا نعلم بين أهل العلم خلافًا في أن من جامع في الفرج فأنزل أو لم ينزل، أو دون الفرج فأنزل أنه يفسد صومه إذا كان عامدًا، وقد دلت الأخبار الصحيحة على ذلك^(٣).

قال الرافعي: الجماع وهو مبطل للصوم بالإجماع (١٠).

قال البغوي: أجمعت الأمة على أن من جامع متعمدًا في نهار رمضان يفسد

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٣٦) ومسلم (١١١١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٦).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٢).

⁽٤) فتح العزيز بشرح الوجيز = الشرح الكبير للرافعي (٦/ ٣٥٠).

صومه، وعليه القضاء، ويعزر على سوء صنيعه... وذهب عامة أهل العلم إلى أن عليه الكفارة إذا أفسد صومه بالجماع على ما ورد في الحديث^(۱).

مسائل تتعلق بالجماع في صوم رمضان

مسألة القبلة للصائم

اختلفوا في القبلة للصائم، فمنهم من أجازها، ومنهم من كرهها للشاب وأجازها للشيخ، ومنهم من كرهها على الإطلاق(٢).

القول الأول: من رخص في القبلة للصائم:

وهو قول عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وعائشة ، وبه قال عطاء والشعبي والحسن البصري، وهو قول أحمد وإسحاق وداود، واختاره ابن عبد البر^(٣).

كرادلة القول الأول:

عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطاب، قال: هششت إلى المرأة فقبلتها وأنا صائم، قال: فقال رسول الله ﷺ: «أرأيت لو تمضمضت بهاء وأنت صائم؟» قال: قلت: لا بأس، قال: «ففيم؟»(٤).

⁽١) شرح السنة للبغوي (٦/ ٢٨٤).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠٠).

⁽٣) البناية شرح الهداية (٤/ ٤٤).

⁽٤) صحيح بشواهده: أخرجه أبو داود (٢٣٨٥) وأحمد (١/ ٢١)، (١/ ٥٢)، والنسائي في الكبرى (٢٩٤٥)، وابن أبي شيبة (٩٤٩٨)، وعبد بن حميد (٢١)، والدارمي (١٧٦٥) والبزار (٢٣٦)، وابن خزيمة (١٩٩٩)، والطحاوي (٣٣٦٤)، وابن حبان (٣٥٤٤)، والحاكم (١/ ٤٣١) والبيهقي (٢١٨٤) من طرق عن الليث بن سعد حدثنا بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الملك بن سعيد الأنصاري، عن جابر بن عبد الله عن عمر بن الخطاب به.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: «وهذا حديث منكر، وبكير مأمون، وعبد الملك بن سعيد رواه عنه غير واحد، ولا ندرى ممن هذا».

عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن حزم عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، أن عاتكة بنت زيد قبلت عمر بن الخطاب وهو صائم فلم ينهها. قال: وأظنه قال: وهو يريد أن يخرج إلى الصلاة (١٠).

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ كَانَا يُرَخِّصَانِ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِم^(٢).

=

لكن للحديث شواهد؛ فحديث عائشة عند مسلم (١١٠٦) وحديث أم سلمة عند البخاري (٣٢٢)، (١٩٢٩) وحديث حفصة عند مسلم (١١٠٧) وفيهم نفس المعنى أن النبي على كان يقبل وهو صائم.

(۱) رجاله ثقات: أخرجه عبد الرزاق (۷٤۲۹) وأخرجه ابن أبي شيبة (۹۰۰۰) بنفس إسناد عبدالرزاق إلا أنه قال: عبد الله بن عبيد الله بن عمر بدلًا من عبد الله بن عبد الله وابن سعد في الطبقات (۱۰:۲۵۳) وذكره ابن حزم في المحلى (۲/۲۱) إلا أنه قال: ومن طريق عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر بن الخطاب... وأخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم) ومن طريقه ابن سعد في الطبقات (۱۰ /۲۵۳) عن يحيى بن سعيد أن عاتكة... مرسلًا.

لم تذكر عاتكة فيمن روى عنها عبد الله بن عبد الله، ولم يذكر عبد الله في الرواة عنها وسماعه منها محتمل، ولم أقف على من نفى السماع ولا من أثبته.

(٢) منقطع: أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم) وأخرج عبد الرزاق في المصنف (٧٤٢١) عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم قال: قيل لأبي هريرة: تقبل وأنت صائم؟ قال: نعم وأكفحها. يعني: يفتح فاه إلى فيها. قال: قيل لسعد بن مالك: تقبل وأنت صائم؟ قال: نعم وآخذ بمتاعها. وهو منقطع أيضًا.

زيد بن أسلم لم يسمع من أبي هريرة ولا سعد بن أبي وقاص.

قال يحيى بن معين: لم يسمع من أبي هريرة.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد: زيد بن أسلم عن جابر مرسل...وعن أبي هريرة... وبينه وبين أبي هريرة عطاء بن يسار.

وقال الترمذي: لا نعرف له سماعًا من أبي هريرة، وقال أبو زرعة: لم يسمع من سعد.

وأخرج ابن أبي شيبة (٩٤٩٠) عن ابن علية عن حبيب بن شهاب عن أبيه عن أبي هريرة قال: سئل عن القبلة للصائم فقال: لا بأس إني أحب أن أرف شفتيها وأنا صائم. حبيب بن شهاب

عن ابن جريج عن عطاء قال: سمعت ابن عباس يُسأل عن القبلة للصائم فقال: لا بأس بها إن انتهى إليها. فقيل له: أفيقبض على ساقها؟ قال: أيضًا أعفوا الصائم لا يقبض على ساقها(١).

وثقه ابن معين، وقال أحمد: ليس به بأس، ونقل ابن خلفون عن التمييز للنسائي توثيقه. وشهاب العنبري ذكر له الحافظ أثرًا في الإصابة (٣٩٤١) واستدل به على أن له صحبة.

وإسهاعيل ابن علية لم يذكر في تلاميذ حبيب بن شهاب ولم يذكر حبيبًا في مشايخ ابن علية.

وأخرج عبد الرزاق (٧٤٠٦) عن ابن جريج عن زيد بن أسلم عن سعيد المقبري أن رجلًا سأل أبا هريرة فقال: رجل قبل امرأته وهو صائم أأفطر؟ قال: لا، قال: فغيرها؟ قال: فأعرض أبو هريرة.

رجاله ثقات إلا أن فيه عنعنة ابن جريج وهو مدلس.

قوله: فغيرها المقصود بها امرأة غير زوجته. قال أبو محمد بن حزم في المحلى (٦:٢١٢) وسئل عن تقبيل غير امرأته؟! فأعرض بوجهه يعني أبا هريرة ﷺ.

وأخرج ابن أبي شيبة (٩٤٨٦) عن وكيع عن عبد الله بن مبشر عن زيد بن أبي عتاب قال: سئل سعد عن القبلة للصائم فقال: إني لأخذته منها وأنا صائم إسناده صحيح وعبد الله بن مبشر جليس ابن أبي ذئب وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات.

(١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤١٣) وابن أبى شيبة (٩٤٩٢) والبيهقي في السنن الكبرى (١) صحيح: أخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. ولفظ ابن أبي شيبة: سئل عن القبلة للصائم فقال: لا بأس بها.

وفيه عنعنة ابن جريج لكنه متابع في الأثر الذي بعده.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٤١٤)عن عمر بن حبيب أنه سمع عطاء يقول: سمعت ابن عباس يقول... مثل حديث ابن جريج وهذا إسناد صحيح.

وأخرج عبد الرزاق أيضًا (٧٤١٥) وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ١١١) عن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد قال:سمعت ابن عباس يقول: لا بأس بها إذا لم يكن معها غيرها، يعني: القبلة. وإسناده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٣) عن حفص عن عاصم عن مورق قال: سألت ابن عباس عن القبلة للصائم فرخص فيها. حفص هو ابن غياث وعاصم هو ابن سليهان الأحول وإسناده

عن عمرو بن ميمون – هو الأودي – قال: سألنا عائشة عن الرجل يقبل وهو صائم (١).

(١) صحيح: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٩٣) عن ربيع المؤذن قال: ثنا أسد قال: ثنا شيبان أبو معاوية عن زياد بن علاقة عن عمرو بن ميمون هو الأودى به، وهذا إسناد حسن لأجل أسد بن موسى فإنه صدوق وأصل الحديث في صحيح مسلم (١١٠٦) وغيره من نفس الطريق وقدمنا رواية الطحاوي لأن فيها أنهم سألوا عائشة ففيه بيان رأيها لا مجرد رواية. وقد ورد هذا الأثر من طرق كثيرة عن عائشة بألفاظ متقاربة. البخاري (١٨٢٦)، (١٨٢٧)، ومسلم (١١٠٦) وأبو داود (٢٣٨٢)، (٢٣٨٤)، (٢٣٨٦)، والترمذي (٧٢٩) وأحمد في أكثر من عشرين موضعًا أولها (٢٤١١٠) والدارمي (٦٣٤)، (١٧٢٢)، (١٧٢٣) وابن حبان (٣٥٣٧)، (٣٥٣٩)، (٣٥٤٠)، (٣٥٤١)، (٣٥٤٥)، (٣٥٤٥)، (٣٥٤٧) والشافعي في المسند (٤٧٥) والدارقطني في السنن (١/ ١٤١، ١٤٢)، (٢/ ١٨١) والطيالسي (١٣٩١)، (١٣٩٩)، (١٤٧٦)، (١٥٢٢)، (١٥٣٤)، (١٥٧٨)، (١٥٨٨) والطبراني في الأوسط (٩٣)، (١٧٠١)، (۱۷۸۰)، (۱۷۸۰)، (۲۶۸۳)، (۸۸۰۸)، (۸۲۳۷)، (۲۸۲۸)، (۲۲۲۸)، (۲۲۷۸) وأبو يعلى (٤٤٢٨)، (٤٦٩٦)، (٤٧١٤)، (٤٧١٥)، (٤٧٣٤) وعبد الرزاق (٧٤٠٨)، (٧٤٣١)، (٧٤٤١) وابن أبي شيبة (٩٤٨٢)، (٩٤٨٣)، (٩٤٨٤)، (٩٤٩٧) والبيهقي (٤ / ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤) والنسائي في الكبرى (٣٠٥١ إلى ٣٠٦٧)، (٣٠٨١)، (٣٠٨٥ إلى ٣١٠٩) وشرح معاني الآثار (۲ / ۹۱، ۹۲، ۹۳) وإسحاق بن راهويه (۹۰۱)، (۹۳۷)، (۱۰۲۱)، (۱۰۲۱)، (۱۰۹۶)، (۱۰۹۰)، (۱۰۹۳)، (۱۰۲۲)، (۱۰۹۷) وعبد بن حمید (۱۰۰۱) والحمیدي (١٩٦)، (١٩٧)، (١٩٨) ومسند ابن الجعد (٢٢٩٧)، (٢٩٥١) والمنتقى لابن الجارود (٣٩١). وأخرج عبد الرزاق (٧٤٣٩) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن مسروق قال: سألت عائشة ما يحل للرجل من امرأته صائبًا؟ قالت: كل شيء إلا الجماع. وذكره ابن حزم في المحلى (٦/ 117).

وفي الإسناد معمر عن أيوب. قال ابن أبى خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا.

وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (٤ / ١٤٩).

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى (١:٣١٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣:٣٨) بسند صحيح كلاهما من طريق شعيب بن الليث بن سعد أخبرك أبوك عن بكير عن أبي مرة مولى عقيل

عن عائشة قالت: كان النبي عَلَيْ يقبل في شهر الصوم (١٠).

عن عائشة ويضل الله عليه الله عليه الله عليه عن عائشة وهو صائم. ثم تضحك (٢).

عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ لا يمتنع من وجهي وأنا صائمة (٣).

ابن أبي طالب عن حكيم بن عقال أنه قال: سألت عائشة أم المؤمنين ما يحرم علي من امرأتي وأنا صائم؟ قالت: فرجها، قال: فقلت: ما يحرم علي من امرأتي إذا حاضت؟ قالت: فرجها.

ولفظ الطحاوي مقتصر على: ما يحرم علي من امرأتي إذا حاضت؟ قالت: فرجها. ليس فيه ذكر الصوم.

وأخرج مالك في الموطأ (باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم) وعبد الرزاق (٧٤١١) والطحاوي في شرح معانى الآثار (٢/ ٩٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٥ / ٢٥٢) كلهم من طريق مالك عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ الله، أَنَّ عَائِشَةَ بِنْتَ طَلْحَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ زَوْج النَّبِيِّ عَلَيْهَا زَوْجُهَا هُنَالِكَ وَهُوَ عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكُو عَائِشَةَ زَوْج النَّبِيِّ وَهُو صَائِمٌ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَدْنُو مِنْ أَهْلِكَ فَتُقَبِّلُهَا وَتُلاعِبَهَا؟ فَقَالَ: الصِّدِيقِ وَهُو صَائِمٌ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَدْنُو مِنْ أَهْلِكَ فَتُقَبِّلُهَا وَتُلاعِبَهَا؟ فَقَالَ: الصَّدِيقِ وَهُو صَائِمٌ، فَقَالَتْ نَعَمْ. وأبو النضر هو سالم بن أبي أمية لم يذكر في الرواة عن عائشة بنت طلحة ولم تذكر عائشة في مشايخه، وأبو النضر وإن كان يرسل إلا أن احتيال سياعه منها قوي لأنه سمع أنس بن مالك وأنس مات قبلها.

فائدة: لم يذكر لأبي النضر رواية عن عائشة بنت طلحة إلا في هذا الحديث.

(١) أخرجه مسلم (١١٠٦).

(۲) أخرجه مسلم (۱۱۰۶).

(٣) رواه عامر الشعبي، واختلف عنه فأخرجه أحمد (١٠١/١) من طريق أبي عوانة والنسائي في الكبرى (٣٠٦٦) من طريق الحسن بن محمد بن عبيدة وأبو حنيفة في مسنده (١/١٥٦) كلهم من طريق مطرف بن طريف عن عامر الشعبي عن مسروق عن عائشة مرفوعًا.

واختلف على أبي حنيفة؛ فرواه أبو يحيى الحهاني، عن أبي حنيفة، عن الهيثم - يعني الصيرفي - عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، وخالفه على بن سعيد، فرواه عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة كها في علل الدارقطني (١٥/ ١٣٧).

ورواه زكريا بن أبي زائدة، واختلف عنه؛ فأخرجه أحمد (١٦٢/٦)، (٢١٣/٦) والنسائي في الكبرى (٣٠٦٤)، (٩٠٨٤) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، قال: أخبرني أبي، عن صالح

عن شتير بن شكل، عن حفصة ﴿ فَالْتَ: «كَانَ رَسُولَ اللهُ ﷺ يقبل وهو صائم» (١).

عن عبد الله بن فروخ، عن أم سلمة قالت: كان النبي ﷺ يقبلني وأنا صائمة، وهو صائم (٢٠).

عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة قالت: كان النبي ﷺ يقبلها وهو صائم (٣).

عن محمد بن بشر قال: حدثنا مسعر قال: حدثنا سعيد بن مردانبه عن أبي كثير

الأسدي، عن الشعبي، عن محمد بن الأشعث بن قيس، عن عائشة به، وتابعه القاسم بن الحكم العرني فأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٨٤) عن حمد بن سلام نا القاسم العرني عن زكريا، أخبرني صالح بن أبي صالح عن عامر قال: حدثني محمد بن الأشعث عن عائشة به.

وخالفهما وكيع؛ فأخرجه أحمد (٦/ ١٦٢)، (٢١٣/٦) والنسائي في الكبرى (٣٠٦٥) وابن أبي شيبة (٩٤٩٧) من طريق وكيع، عن زكريا، عن العباس بن ذريح، عن الشعبي، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة به.

قال الدارقطني في العلل (١٥/ ١٣٧): ورواه داود بن رشيد، عن عمر بن حفص بن عمر بن ثابت بن أبي سعيد الأنصاري، عن زكريا، عن صالح، عن محمد بن الأشعث، عن عائشة، ولم يذكر بينها عامرًا الشعبي.

ويشبه أن يكون القولان صحيحين عن الشعبي، عن مسروق، وعن محمد بن الأشعث، عن عائشة، والله أعلم.

وأخرجه النسائي (١٦٥٢) وفي الكبرى (٣٠٧٦)، (١٣٦١) والطيالسي (١٤٩٤) من طريق عمر ابن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة به. وهذا الإسناد صحيح.

(١) أخرجه مسلم (١١٠٧).

(۲) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٨٩) وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٨٤٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٧٣) والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ١٥٤) من طريق طلحة بن يحيى، عن عبد الله بن فروخ، عن أم سلمة به، وعبد الله بن فروخ صدوق وطلحة بن يحيى متكلم فيه لكن يحسن حديثه.

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٢)، (١٩٢٩).

عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت له: لو دنوت لو قبلت. وكان تزوج في رمضان (١).

عن الشيباني، قال: سألت عكرمة، والشعبي عن القبلة والمباشرة للصائم؟ فرخصا فيهما(٢).

عن الشيباني، قال: سألت سعيد بن جبير عن القبلة للصائم؟ فقال: لا بأس بها، وإنها لبريد سوء (٣).

عن الوليد بن عبد الله بن جميع، قال: سألت أبا سلمة عن القبلة للصائم؟ فقال: إني لأقبل الكلبية وأنا صائم(٤).

عن مسروق؛ في القبلة للصائم، فقال: ما أبالي قبلتها، أو قبلت يدي(٥).

عن جرير بن عبد الحميد عن قابوس عن أبيه عن علي قال: لا بأس بالقبلة للصائم (٦).

عن أبي المتوكل عن أبي سعيد أنه سئل عن القبلة للصائم؟ فقال: لا بأس بها ما لم

⁽١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٩) وفي اسناده أبو كثير مولى أم سلمة وهو مقبول كما قال الحافظ ولم يتابع، وسعيد بن مردانبة لم يوثقه إلا ابن حبان.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٤) عن عباد بن العوام، عن الشيباني به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٥) عن علي بن مسهر، عن الشيباني به.

⁽٤) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٩٦) عن وكيع، عن الوليد بن عبد الله بن جميع به، والوليد صدوق يهم.

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٤٩٢)، (٤٩٠١) عن حميد بن عبد الرحمن، عن حسن بن صالح، عن أبيه، عن الشعبي، عن مسلم بن حيان، عن مسروق به، ومسلم بن حيان لم أقف له على أحد وثقه غير ابن حبان ذكره في الثقات وذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

 ⁽٦) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٨٥) وفي إسناده قابوس بن أبي ظبيان وقد ضعفه جماعة من
 العلماء منهم يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وأبو حاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم وقال
 الحافظ ابن حجر: فيه لين.

يَعْدُ ذلك(١).

كراقوال أهل العلم:

قال الشافعي: ونقول: لا بأس أن يقبل الصائم (٢).

قال إسحاق بن منصور: قلت: الصائم يقبل أو يباشر؟ قال: أما المباشرة شديدة، والقبلة أهون. قال إسحاق: كما قال، إلا أنهما مباحان جميعًا (٣).

قال ابن قدامة: إذا قبل فأمنى أو أمذى، ولا يخلو المقبل من ثلاثة أحوال؛ أحدها، أن لا ينزل، فلا يفسد صومه بذلك، لا نعلم فيه خلافًا(٤).

🕸 القول الثاني: من منع من القبلة للصائم.

وهو قول ابن مسعود وابن عمر ﷺ، وغيرهما.

كرادلة هذا القول:

عن ميمونة مولاة النبي ﷺ؛ أن النبي ﷺ سئل عن رجل قبل امرأته وهما صائبان، فقال رسول الله ﷺ: «أفطرا جميعًا معا»(٥).

عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب كان ينهى عن قبلة الصائم فقيل له: إن رسول الله عليه كان يقبل وهو صائم؟! فقال: ومن ذا له من الحفظ والعصمة ما لرسول الله عليه المفظ والعصمة ما لرسول الله عليه المفلق المفلق

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٨٧) عن ابن مبارك عن خالد الحذاء عن أبي المتوكل عن أبي سعيد به.

⁽٢) الأم للشافعي (٨/ ٥٠٧).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٣/ ١٢٤٠) (٣/ ١٢٤١).

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٦٠).

⁽٥) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٩) والدارقطني (٢٢٧٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣٥٧) كلهم من طريق عن الفضل بن دكين، قال: حدثنا إسرائيل، عن زيد بن جبير، عن أبي يزيد الضبي، عن ميمونة به، وأبو يزيد الضبي مجهول ولفظ ابن أبي شيبة: سئل عن صائم قبل؟ فقال: أفطر.

⁽٦) رجاله ثقات: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٠٦) وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢: ٦٦٣) من طريق

الزهري به مثله. وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٠٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٨٨) من طريق الزهري بلفظ: «أن عمر نهى عن القبلة للصائم» وفي ساع ابن المسيب من عمر خلاف مشهور.

قال عباس الدورى: سمعت يحيى بن معين يقول: سعيد بن المسيب قد رأى عمر وكان صغيرًا. قلت ليحيى: يقول: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر؟ قال يحيى: ابن ثهان سنين يحفظ شيئًا؟ وقال أبو طالب: قلت لأحمد بن حنبل: سعيد بن المسيب؟ فقال: ومن مثل سعيد بن المسيب، ثقة من أهل الخير، قلت: سعيد عن عمر حجة؟ قال: هو عندنا حجة قد رأى عمر وسمع منه، وإذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟

وقال محمد بن أبى ركين، عن ابن وهب: سمعت مالكًا وسئل عن سعيد بن المسيب قيل: أدرك عمر؟ قال: لا، ولكنه ولد في زمان عمر، فلما كبر أكب على المسألة عن شأنه وأمره حتى كأنه رآه. قال مالك: بلغني أن عبد الله بن عمر كان يرسل إلى ابن المسيب يسأله عن بعض شأن عمر وأمره. وقال الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد: إن ابن المسيب كان يسمى راوية عمر بن الخطاب ؛ لأنه كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته.

قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٤ / ٨٧): وقد وقع لى حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسهاعه من عمر، قرأته على خديجة بنت سلطان أنبأكم القاسم بن مظفر شفاهًا، عن عبد العزيز بن دلف أن علي بن المبارك بن نغوبا أخبرهم: أخبرنا أبو نعيم محمد بن أبي البركات الجهازي، أخبرنا أحمد بن المظفر بن يزداد، أخبرنا الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عثهان السقاء، حدثنا ابن خليفة، حدثنا مسدد في مسنده، عن ابن أبي عدي، حدثنا داود وهو ابن أبي هند، عن سعيد بن المسيب، قال: سمعت عمر بن الخطاب على هذا المنبر يقول: عسى أن يكون بعدي أقوام يكذبون بالرجم، يقولون: لا نجده في كتاب الله، لولا أن أزيد في كتاب الله ما ليس فيه لكتبت إنه حق، قد رجم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ورجم أبو بكر، ورجمت. هذا الإسناد على شرط مسلم.

وعلى كل سعيد من كبار التابعين ومراسيله من أصح المراسيل فإن ثبت سهاعه من عمر فالحمد لله وإلا فلعله أخذه عن بعض الصحابة عن عمر، والله أعلم.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٢: ٦٦٢) عن النضر عن صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عروة عن عائشة بلفظ: أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال: لا يقبلن أحدكم وهو صائم فإنه ليس لأحد منكم من الحفظ والعصمة ما لرسول الله ﷺ. وفي إسناده صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيف.

عن ابن عمر، قال: قال عمر: رأيت رسول الله عَلَيْ في المنام، فرأيته لا ينظرني، فقلت: يا رسول الله، ما شأني؟ فقال: ألست الذي تقبل وأنت صائم؟ قال: فوالذي بعثك بالحق، لا أقبل بعدها وأنا صائم(١).

عن داود بن أبي عاصم سمع سعيد بن المسيب أن عمر خرج على أصحابه فقال: ماترون في شيء صنعت اليوم أصبحت صائرًا فمرت بي جارية فأعجبتني فأصبت منها، فعظم القوم عليه ما صنع وعلي رضي الله تعالى عنه ساكت، فقال: ما تقول؟ قال: أتيت حلالًا ويوم مكان يوم. قال: أنت خيرهم فتيا(٢).

وأخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٨٨) حَدَّثَنَا ابْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ زَاذَانَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: لأَنْ أَعَضَ عَلَى جَمْرَةٍ أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ أَنْ أُقَبِّلَ وَأَنَا صَائِمٌ. وإسناده حسن، فيه زاذان الكندي صدوق كثير الإرسال وله رواية عن عمر وقيل: إنه شهد خطبة عمر بالجابية.

وابن مرزوق وهو إبراهيم بن مرزوق بن دينار صدوق أيضًا وباقي رجال الإسناد ثقات.

وأُخرج ابن أبي شيبة (٢٥ ٩٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٨٨) والبيهقي في السنن (٤: ٢٣٧) وأبو نعيم في حلية الأولياء (١: ٥٥) كلهم من طريق عمر بن حمزة قال: أخبرني سالم عن ابن عمر قال: قال عمر: رأيت رسول الله على المنام فرأيته لا ينظر إلي فقلت: يا رسول الله ما شأني؟ فقال: ألست الذي تقبل وأنت صائم؟ قال: فوالذي بعثك بالحق لا أقبل بعدها وأنا صائم. وعمر بن حمزة ضعيف.

(١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٦)، (٣١١٤٤) عن أبي أسامة، عن عمر بن حمزة، قال: أخبرني سالم، عن ابن عمر به، وعمر بن حمزة ضعيف.

(٢) إسناده حسن: أخرجه الدارقطني في السنن (٣: ١٤٧) عن إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات ثنا محمد بن عبد الله المخرمي ثنا يحيى بن سعيد عن سيف بن سليهان قال: سمعت قيس بن سعد حدثنى داود بن أبي عاصم سمع سعيد بن المسيب... فذكره.

فيه إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات قال فيه الدارقطني: صدوق.

وفي سماع سعيد بن المسيب من عمر خلاف مشهور وسبق بيانه في القول الثاني.

تنبيه: هذا الحديث الظاهر أنه في الجماع إلا أن الدارقطني أورده في باب القبلة للصائم فلذلك أوردته هاهنا.

ينظر هذا الحديث هل المقصود الجماع أم القبلة (أورده الدارقطني في باب القبلة للصائم).

عن أبي حيان التيمي عن أبيه قال: سأل عمر بن الخطاب على بن أبي طالب عن قبلة الصائم فقال على: يتقي الله ولا يعود. فقال عمر: إن كانت هذه لقريبة من هذه (١).

عن أبي أسامة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان يكره القبلة للصائم $\binom{(\Upsilon)}{}$.

(١) أخرجه الطحاوي شرح معاني الآثار (٢: ٩٥) عن محمد بن خزيمة عن هشام بن إسهاعيل الدمشقي العطار عن مروان بن معاوية عن أبي حيان التيمي عن أبيه به.

فيه سعيد بن حيان التيمي لم يوثقه إلا العجلي وابن حبان قال الحافظ: وثقه العجلي. وقال الذهبي: ثقة.

وسعيد بن حيان لم أقف له على رواية عن عمر إلا هذه الرواية المذكورة ولم يذكر أحد ممن ترجم له – فيها اطلعت عليه – أن له رواية عن عمر فأخشى أن تكون هذه الرواية مرسله.

وأخرج عبد الرزاق (٧٤٢٨) عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمر بن سعيد قال:قال علي في القبلة للصائم ما أربه إلى خلوف فيها؟!

وعمر بن سعيد قال ابن حجر عنه في التهذيب: يروي المقاطيع وقال البخاري في التاريخ: روى عنه أبو إسحاق الهمداني منقطع في الكوفيين.

وأخرج ابن أبي شيبة (٩٥٠٣) عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عبيد بن عمرو قال رجل لعلي: أيقبل الرجل وهو صائم؟ فقال علي: وما أربك إلى خلوف فم امرأتك؟!

وعبيد بن عمرو هو أبو المغيرة الخارفي قال ابن أبي حاتم: روى عن علي وروى عنه أبو إسحاق الهمداني وقال الحافظ ابن حجر: مجهول.

تنبيه: قال الأعظمي في تحقيق مصنف عبد الرزاق في التعليق على عمر بن سعيد: كذا في «ص» و «ز» وذكره ابن أبي حاتم وقال: روى عن على وعنه أبو إسحاق ورواه في «ش» عن أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن عبيد بن عمرو وقال رجل لعلي فذكره، وما في «ش» عندي وهم من بعض الرواة أو سهو من النساخ. اهـ.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٥).

عَنْ نَافِعِ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْهَى عَنِ الْقُبْلَةِ وَالْبُاشَرَةِ لِلصَّائِمِ (١).

عن الثوري عن منصور عن هلال بن يساف عن الهزهاز عن ابن مسعود في الرجل يقبل وهو صائم قال: يقضى يومًا مكانه (٢).

قال سفيان: ولا يؤخذ بهذا.

عن يزيد بن هارون عن حجاج عن أبي معشر عن إبراهيم عن عبد الله أنه سئل عن القبلة للصائم، فقال: ما تصنع بخلوف فيها؟! (٣).

(١) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم) ومن طريقه عبدالرزاق في المصنف (٧٤٢٣) بلفظ كان ينهى عن القبلة للصائم. وأخرجه عبد الرزاق أيضًا (٧٤٢٤) عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بمثله. وعبد الله بن عمر هو العمري وهو ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٥) عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر بلفظ: كان يكره القبلة للصائم.

وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا (٩٥٠٦) عن حفص عن عاصم عن مورق قال: سألت ابن عمر عن القبلة للصائم؟ فنهى عنها. وأخرجه عبد الرزاق (٧٤٢٥) عن الثوري عن عمران بن مسلم عن زاذان قال: سئل ابن عمر أيقبل الرجل وهو صائم؟ قال: أفلا يقبل جمرة. ورواه ابن أبي شيبة (٩٥٠٥) عن وكيع عن سفيان بنحوه.

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٧٤٢٦) وابن أبي شيبة (٩٥٠٤) بلفظ: أن رجلاً لقي ابن مسعود وهو بالتهارين فسأله عن صائم قبل؟ فقال: أفطر.

والطحاوي في شرح معانى الآثار (٢:٨٨) عن ابن مرزوق عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن منصور عن هلال به. البيهقي (٤/ ٢٣٤) وعلق فقال: وهذا عندنا فيه إذا قبل فأنزل. والطبراني في المعجم الكبير (٩٥٧٢) من طريق عبد الرزاق ووقع عنده الهرمزان بدلاً من الهزهاز. وفي إسناده الهزهاز ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في ترجمة هانئ بن الهزهاز قال: روى عن عبد الله بن مسعود وروى عنه هلال بن يساف سمعت أبي يقول ذلك. ولم يذكر فيه جرحًا ولا

قال مسلم في المنفردات والوحدان (٩٢٨): وهاني وكان يسمى الهزهاز سأل ابن مسعود عن القبلة للصائم.

(٣) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٤) إبراهيم النخعي لم يدرك عبد الله بن مسعود.

عن ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس: قال سئل عن القبلة للصائم؟ فقال: هي دليل إلى غيرها والاعتزال أكيس (١).

عن شبابة عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير قال: رأيت أصحاب رسول الله ﷺ وهم ينهون عن القبلة للصائم (٢٠).

عن مغيرة، عن إبراهيم؛ أنه كان يكره أن يقبل الرجل امرأته وهو صائم (٣).

عن سليهان الأعمش، قال: قلت لإبراهيم النخعي: أسند لي عن عبد الله بن مسعود، فقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، و إذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله.

قال أحمد بن عبد الله العجلي: لم يحدث عن أحد من أصحاب النبي ﷺ وقد أدرك منهم جماعة. وقال ابن المديني: لم يلق النخعي أحدًا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

(١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤١٦) وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٥ / ١١١).

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٨) وأحمد (٢٣٦٦٩) في شرح معاني الآثار (٢/ ٩٥) كلهم من طريق الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير إلا أن الطحاوي قال: عن ثعلبة بن صعير العذري.

وثعلبة بن صعير قال عنه الحافظ: مختلف في صحبته، وقال الذهبي: له صحبة.

وعبد الله بن ثعلبة بن صعير قال الحافظ: له رؤية، ولم يثبت له سماعًا وقال الذهبي: له صحبة إن شاء الله.

وعلى كل فهذا خلاف لا يضر لأنه يحكي عن الصحابة.

ولفظ أحمد: (عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير العذري، وكان رسول الله ﷺ قد مسح على وجهه وأدرك أصحاب رسول الله ﷺ قال: كانوا ينهوني عن القبلة تخوفا ان أتقرب لأكثر منها، ثم المسلمون اليوم ينهون عنها ويقول قائله إن رسول الله ﷺ كان له من حفظ الله ما ليس لأحد). ولفظ الطحاوى بنحو هذا.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٤١٧) من طريق: معمر عن الزهري قال: حدثني من سمع أصحاب النبي يتناهون عن القبلة للصائم ويقولون ربها تداعون إلى أكبر منها.

وذكره ابن حزم في المحلى (٦:٢١٠) عن الزهري عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير. ولم يذكر ابن حزم إسنادًا له إلى الزهري.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٠٧) عن أبي الأحوص، عن مغيرة، عن إبراهيم به، ومغيرة هو ابني

عن الشيباني، قال: سألت ابن مغفل، فكرهها(١).

عن ابن سيرين، عن شريح، قال: سئل عن القبلة للصائم؟ فقال: يتقي الله ولا يعود(٢).

عن ابن علية، عن داود، عن سعيد بن المسيب؛ أنه قال في القبلة للصائم: ينقص صيامه، ولا يفطر بها^(٢).

عن محمد بن فضيل، عن ابن شبرمة، عن الشعبي، قال: القبلة تنقض الوضوء، وتجرح الصوم (١٠).

عن وكيع، عن مسعر، عن حبيب، قال: سألت أبا قلابة عن القبلة للصائم؟ قال: لا تقبل وأنت صائم (٥).

عن محمد ابن الحنفية، قال: إنها الصوم من الشهوة، والقبلة من الشهوة (١٠).

عن تعلبة بن عبد الله بن أبي صعير، قال: رأيت أصحاب رسول الله ﷺ وهم ينهون عن القبلة للصائم (٧).

=

مقسم الضبي ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولاسيها عن إبراهيم.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٠٨) عن عباد بن العوام، عن الشيباني به.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٠٩) عن حفص، عن عاصم (ح) وجرير، ووكيع، عن ابن عون، كلاهما عن ابن سيرين به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٠).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٢).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٣).

⁽٦) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٧) عن معاوية بن هشام، قال: حدثنا سفيان، عن سالم ابن أبي حفصة، عن أبي يعلى، عن محمد ابن الحنفية به. ومعاوية بن هشام صدوق له أوهام.

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١٨) عن شبابة، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن تعلية بن عبد الله بن أبي صعير به.

عن مسروق؛ أنه سئل عن القبلة للصائم؟ فقال: الليل قريب(١١).

عن أيوب السختياني، قال: كنت مع محمد ابن سيرين في السوق فجاءه رجل، فقال: إني رأيت في المنام كأني آكل الخبيص وأنا في الصلاة فقال ابن سيرين: الخبيص حلو لين، وأكله في الصلاة لا ينبغي، ولكن لعلك تقبل وأنت صائم، قال: نعم. قال: فلا تفعل (٢).

القول الثالث: التفريق بين من يملك نفسه من غيره.

وهو قول ابن عباس ﴿ وقول أبي حنيفة ﷺ وأصحابه وسفيان الثوري والشافعي رَحِمَهُمُ الله (٢٠).

كرادلة هذا القول:

عن عبد الله بن عمرو بن العاصي، قال: كنا عند النبي ﷺ، فجاء شاب فقال: يا رسول الله، أقبل وأنا صائم؟ قال: «لا»، فجاء شيخ فقال: أقبل وأنا صائم؟ قال: «نعم» قال: فنظر بعضنا إلى بعض، فقال رسول الله ﷺ: «قد علمت لم نظر بعضكم إلى بعض، إن الشيخ يملك نفسه» (٤٠).

عن عائشة ﴿ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ وَهُو صَائِم وَكَانَ أَمَلَكُكُم لإربه (٥٠).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٠) عن شبابة، قال: حدثنا شعبة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن مسروق به.

⁽٢) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٤٤٤) عن أبي محمد عبد الله بن يحيى السكري، أنا إسهاعيل الصفار، نا عباس، نا مسلم الخواص، أنا ابن عيينة، عن أيوب السختياني به، ومسلم الخواص لم أقف له على ترجمة.

⁽٣) البناية شرح الهداية (٤/ ٤٤).

⁽٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٢/ ١٨٥)، (٢/ ٢٢٠) والطبراني في الكبير (١٣٧/١٣) من طريق عبدالله بن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن قيصر التجيبي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص به، وعبد الله بن لهيعة ضعيف.

⁽٥) أخرجه البخاري (١٨٢٦) ومسلم (١١٠٦) والترمذي (٧٢٩) والنسائي في الكبرى (٣٠٨٥<u>)</u>

عَنْ مَسْرُوقِ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَائِشَةَ ﴿ قَالَتْ: رُبُّهَا قَبَّلَنِي رَسُولُ الله وَبَاشَرَنِي وَهُوَ صَائِمٌ، وَأَمَّا أَنْتُمْ فَلاَ بَأْسَ بِهِ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ الضَّعِيفِ (١٠).

عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنَ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ فَأَرْخَصَ فِيهَا لِلشَّيْخِ وَكَرِهَهَا لِلشَّابِّ(٢).

عن رجل من أهل المدينة عن يونس بن سيف عن ابن المسيب عن عمر، مثل

وابن ماجه (١٦٨٧).

(١) ضعيف: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٩٣/٢) عن أبي بِشْرِ الرَّقِّيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُجَاعٌ عَنْ حُرِيْثِ بْنِ عَمْرِو عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ به، وحريث بن عمرو هو ابن أبي مطر ضعيف.

(٢) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم) ومن طريقه أخرجه الشافعي في مسنده (٤٧٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٩٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٢).

وأخرجه عبد الرزاق (٧٤١٨) قال: أخبرنا معمر عن عاصم بن سليمان عن أبي مجلز قال: جاء رجل إلى ابن عباس - شيخ - يسأله عن القبلة وهو صائم فرخص له فجاءه شاب فنهاه. وإسناده صحيح.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٤٥٧) من طريق علي بن عبد العزيز حدثنا أبو نعيم حدثنا فضيل بن مرزوق عن عطية، قَالَ: سَأَلَ شَابُّ ابْنَ عَبَّاسٍ: أَيْقَبَّلُ وَهُوَ صَائِمٌ؟ قَالَ: لا، ثُمَّ جَاءَ شَيْخٌ، فَقَالَ: أَيْقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَقُلْتَ: لا، شَمْخُ، فَقَالَ: اللهَّابُ: سَأَلْتُكَ أُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَقُلْتَ: نَعَمْ، فَكَيْفَ يَحِلُّ لِهِنَا مَا يَحُرُمُ عَلَيَّ وَنَحْنُ عَلَى دِينٍ وَاحِدٍ؟! وَسَأَلَكَ هَذَا أَيْقَبُلُ وَهُو صَائِمٌ، فَقُلْتَ: نَعَمْ، فَكَيْفَ يَحِلُّ لِهِنَا مَا يَحُرُمُ عَلَيَّ وَنَحْنُ عَلَى دِينٍ وَاحِدٍ؟! فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ عُرُوقَ الْحُصْيِتِيْنِ مُعَلَّقَةٌ بِالأَنْفِ، فَإِذَا شَمَّ الأَنْفُ يَتَحَرَّكُ الذَّكُرُ، وَإِذَا تَحَرَّكُ الذَّكُرُ دَعَا إِلَى مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ ذَاكَ، وَالشَّيْخُ أَمْلَكُ لإِرَبِهِ. وَذَاكَ بَعْدَمَا ذَهَبَ بَصَرُ عَبْدِ الله، وَخَلْفَهُ الْرَأَةُ، فَقِيلَ: يَا بْنَ عَبَّاسٍ، إِنَّ خَلْفَكَ امْرَأَةٌ، قَالَ:أُفَّ لَكَ مِنْ جَلِيسٍ قَوْمٍ. ومن طريقه أخرجه ابن امْرَأَةٌ، فَقِيلَ: يَا بْنَ عَبَّاسٍ، إِنَّ خَلْفَكَ امْرَأَةٌ، قَالَ:أُفَّ لَكَ مِنْ جَلِيسٍ قَوْمٍ. ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (١١١٥) مختصرًا وفي إسناده عطية العوفي وهو ضعيف.

وأخرج البيهقي في السنن الكبرى (٤:٢٣٢) بإسناد صحيح من طريق مسعر عن حبيب عن مجاهد عن ابن عباس المذكور ههنا مجاهد عن ابن عباس (بمثل حديث أبي هريرة ولفظه بنحو حديث ابن عباس المذكور ههنا وسيأتي).

قول ابن عباس(١).

عن ابن عمر: أنه سئل عن القبلة للصائم؟ فأرخص فيها للشيخ وكرهها للشاب (٢).

عن ابن أبي سلمة عن أبيه قال: سأل شيخ أبا هريرة عن القبلة وهو صائم؟

(١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٢٠) وفي إسناده شيخ عبد الرزاق مبهم لم يسم، ويونس بن يوسف مقبول وفي سماع سعيد بن المسيب من عمر خلاف كما تقدم.

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٨٩) عن محمد بن خزيمة قال: ثنا حجاج قال: ثنا حماد عن أبي حمزة عن مورق عن ابن عمر به، وفي إسناده أبو حمزة ولم أقف له على ترجمة.

وأخرج البيهقي (٢٣٢) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب ثنا يحيى بن أبي طالب أنبأ عبدالوهاب بن عطاء أنبأ محمد بن عمرو عن يحيى بن عبد الرحمن: أن فتى سأل ابن عمر عن القبلة وهو صائم، فقال: لا فقال شيخ عنده: لم تحرج الناس وتضيق عليهم والله ما بذلك بأس ك قال ابن عمر: أما أنت فقبل فليس عند استك خير.

وفي إسناده عبد الوهاب بن عطاء وحاله لا يتحمل التفرد.

قال زكريا بن يحيى الساجي: صدوق ليس بالقوي عندهم، خرج إلى بغداد من البصرة، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وهو يحتمل، وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه؟ فقال: يكتب حديثه، محله الصدق.

قلت: هو أحب إليك، أو أبو زيد النحوي في ابن أبي عروبة؟ فقال: عبد الوهاب، وليس عندهم بقوى الحديث وقال سعيد بن عمرو البرذعي: قيل لأبي زرعة وأنا شاهد: فالخفاف؟ قال: هو أصلح منه قليلاً ـ يعنى: من علي بن عاصم.

قال الميموني، عن أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث، وقال البخاري: يكتب حديثه. قيل له: يحتج به؟ قال: أرجو، إلا أنه كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير.

وقال النسائي: ليس به بأس وكذا قال ابن عدي، وقال الحسن بن سفيان: ثقة وقال البزار: ليس بقوي، وقد احتمل أهل العلم حديثه.

قال ابن سعد: كان صدوقا إن شاء الله تعالى ليس بكذاب، ولكن ليس هو ممن يُتكل عليه وقال ابن شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: عبد الوهاب بن عطاء، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: مات ببغداد سنة أربع ومئتين في المحرم.

وقال الدارقطني: ثقة.

فرخص له ونهي عنها شابًا^(١).

عن شبابة، عن هشام بن الغاز، قال: سمعت مكحولاً، وأتاه رجل شاب، فقال: إني أقبل في شهر رمضان وأنا صائم، فقال: يا بني، أما أنا فأفعل ذلك، وأما أنت فلا تفعله (٢).

كر أقوال أهل العلم:

قال السرخسي: ويقبل الصائم ويباشر إذا كان يأمن على نفسه ما سوى ذلك، فمن رخص فيها فلما روي من حديث عائشة وأم سلمة: «أن النبي – عليه الصلاة والسلام – كان يقبل وهو صائم» (٣). ومن كرهها فلما يدعو إليه من الوقاع (١٤).

(١) أخرجه البيهقي (٤:٢٣٢) عن أبي زكريا بن أبي إسحاق أنبأ أبو عبد الله محمد بن يعقوب ثنا محمد بن عبد الوهاب أنبأ جعفر بن عون أنبأ مسعر عن ابن أبي سلمة عن أبيه به، في إسناده عمر ابن أبي سلمة وهو إلى الضعف أقرب.

وقال إسحاق بن الهياج، عن أبي قدامة: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: شعبة أدرك عمر بن أبي سلمة، ولم يحمل عنه؟ قال: أحاديثه واهية.

وقال على ابن المديني، عن يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف عمر بن أبي سلمة.

وقال المزي: ذكره محمد بن سعد في الطبقة الرابعة من أهل المدينة، قال: ولم تسم لنا أمه، وكان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه.

وقال أبو الحسن بن البراء، عن على بن المديني: تركه شعبة، وليس بذاك.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال مرة أخرى: ضعيف الحديث. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: ليس بقوى في الحديث.

وقال النسائي: ليس بالقوي وقال أبو بكر بن خزيمة: لا يحتج بحديثه.

قال البخاري في التاريخ: صدوق إلا أنه يخالف في بعض حديثه.

وقال الدوري: سألت ابن معين عن حديث من حديثه فقال: صحيح. وسألته عن آخر فاستحسنه. وحكى ابن أبي خيثمة أن ابن معين ضعفه. رواه هشيم عنه.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥١١).

(٣) تقدم تخريجهما.

(٤) المبسوط للسرخسي (٣/ ٥٨).

قال الشافعي: ومن حركت القبلة شهوته كرهتها له وإن فعلها لم ينقض صومه، ومن لم تحرك شهوته فلا بأس له بالقبلة، وملك النفس في الحالين عنها أفضل؛ لأنه منع شهوة يرجى من الله تعالى ثوابها(١).

قال النووي: تكره القبلة على من حركت شهوته وهو صائم ولا تكره لغيره لكن الأولى تركها، ولا فرق بين الشيخ والشاب في ذلك فالاعتبار بتحريك الشهوة وخوف الإنزال فإن حركت شهوة شاب أو شيخ قوي كرهت وإن لم تحركها لشيخ أو شاب ضعيف لم تكره، والأولى تركها وسواء قبل الخد أو الفم أو غيرهما وهكذا المباشرة باليد والمعانقة لهما حكم القبلة (٢).

قال أبو داود: سمعت أحمد، سئل عن القبلة للصائم؟ قال: إذا كان لا يخاف أن يأتي منه شيء، فإنه ربها كان شابًا فأمنى.

وسمعته مرة، قيل له يقبل الصائم؟ قال: إذا كان شابًّا لا (٣).

قال أبو الفضل: قلت: مَا تَقول فِي الصَّائِم يقبِّل امْرَأَته فِي رَمَضَان؟قَالَ: إِن كَانَ شَابًّا فخاف أَن يجرح صَوْمه فَلَا يفعل فَإِن فعل عَامِدًا أَعَاد صَوْمه وَلَا كَفَّارَة عَلَيْهِ^(٤).

قال ابن قدامة: إذا ثبت هذا، فإن المقبل إذا كان ذا شهوة مفرطة، بحيث يغلب على ظنه أنه إذا قبل أنزل، لم تحل له القبلة؛ لأنها مفسدة لصومه، فحرمت، كالأكل. وإن كان ذا شهوة، لكنه لا يغلب على ظنه ذلك، كره له التقبيل؛ لأنه يعرض صومه للفطر، ولا يأمن عليه الفساد^(٥).

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ١٠٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٣١).

⁽٤) مسائل الإمام أحمد رواية أبي الفضل صالح (٢/ ١٥١).

⁽٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٠).

مسألة: حكم المباشرة للصائم؟

🗐 اختلف أهل العلم في مسائة المباشرة للصائم على أقوال:

فمن أهل العلم من أباحها مطلقًا، ومنهم من كرهها مطلقًا، ومنهم من فصل في المسألة بين الشاب وبين الشيخ الكبير وبين من يملك نفسه وبين من لا يملك.

القول الأول: جواز المباشرة للصائم.

كرادلة القول الأول:

عن عائشة ﴿ عَالَمُ قَالَتَ: كَانَ رَسُولَ اللهُ ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم ولكنه أملككم لإربه (١).

عن أبي قلابة عن مسروق قال: سألت عائشة: ما يحل للرجل من امرأته صائكًا؟ قالت: كل شيء إلا الجهاع^(٢).

عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله،أن عائشة بنت طلحة بن عبيد الله أخبرته أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق وهو صائم في رمضان، فقالت له عائشة أم المؤمنين: ما يمنعك أن تدنو من أهلك فتقبلها وتلاعبها؟ فقال: أقبلها وأنا صائم؟! قالت: نعم (٣).

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۸۲٦) ومسلم (۱۱۰٦) واللفظ له، والترمذي (۷۲۸ – ۷۲۹) وابن ماجه (۱٦۸۷) وأحمد (۲٤۱۷٦) وابن أبي شيبة (٩٤٨٤) والبيهقي (٤/ ٢٢٩–٢٣٠).

⁽٢) أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٩) عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن مسروق به، وذكره ابن حزم في المحلي (٦/ ٢١١) بسند عبد الرزاق.

وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاوس فإن حديثه عنهم مستقيم، فأما أهل الكوفة وأهل البصرة فلا.

وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (٤ /١٤٩) [وقد تقدم الكلام عليه في باب القبلة للصائم].

⁽٣) أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم) وعبد الرزاق (٧٤١١) والطحاوي في شرح معانى الآثار (٢/ ٩٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٩ / ٢٥٢) كلهم من طريق مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة بنت طلحة بن عبيد الله به.

عن زكريا عن الشعبي عن أبي ميسرة عن ابن مسعود قال: كان يباشر امرأته بنصف النهار وهو صائم (١).

عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن سالم الأوسي قال: قال رجل لسعد: يا أبا إسحاق أتباشر وأنت صائم، قال: نعم، وآخذ بجهازها؟ (٢).

عن عكرمة عن ابن عباس قال: أن أعرابيًّا أتاه فسأله، فرخص له في القبلة والمباشرة ووضع اليد ما لم يَعْدُهُ إلى غيره (٣).

عن حنظلة بن سبرة بن المسيب بن نجبة الفزاري عن عمته جمانة بنت المسيب وكانت عند حذيفة بن اليهان فكان إذا صلى الفجر في رمضان (١٤) دخل معها في لحافها فيوليها ظهره ليستدفئ بقربها ولا يقبل عليها.

وأبو النضر هو سالم بن أبى أمية لم يذكر في الرواة عن عائشة بنت طلحة ولم تذكر عائشة في مشايخه وأبو النضر وإن كان يرسل إلا أن احتمال سماعه منها قوى لأنه سمع أنس بن مالك وأنس مات قبلها.

فائدة: لم يذكر لأبي النضر رواية عن عائشة بنت طلحة إلا في هذا الحديث.

(۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٣) وعبد الرازق (٧٤٤٢) والبيهقي (٤/ ٢٣٤) والطبراني في الكبير (٩٥٧٣) كلهم من طريق زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن أبي ميسرة عن ابن مسعود.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٩٠) من طريق أبي نعيم قال: ثما إسرائيل عن طارق بن حكيم بن جابر. وطارق هو ابن عبد الرحمن البجلي وهو صدوق له أوهام.

(٢) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٩٥) كلاهما من طريق الأوزاعي قال: حدثني يحيى بن أبي كثير عن سالم الدوسي عن سعد بن أبي وقاص، وسأله رجل: أتباشر وأنت صائم؟ فقال: نعم. وفي إسناده سالم الدوسي وهو صدوق.

(٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٤) عن حفص عن داود عن عكرمة عن ابن عباس به.

(٤) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٣٠) عن ابن فضيل عن عمر بن ذر قال: أخبرنا حنظلة بن سبرة بن سبرة بن المسيب بن نجبة الفزاري عن عمته جمانة بنت المسيب به، وفي إسناده حنظلة بن سبرة بن المسيب ذكره البخاري في التاريخ الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

عن عكرمة قال: كان سعد بن مالك يفرك قبلها بيده وهو صائم (١).

عن الشيباني قال: سألت عكرمة والشعبي عن المباشرة فرخصا فيها، وسألت ابن مغفل فكرهها(٢).

عن معمر قال: أخبرنا من سمع عكرمة يقول في المباشرة للصائم: لا بأس به إنها هي كالكسرة شمها.قال: أحل الله أن يأخذ بيدها، وبأدنى جسدها، ولا يأخذ بأقصاه (٢).

عن معمر، عن عبد الكريم الجزري، عن ابن المسيب: أنه ينقص من صومه الذي يلمس أو يجرد، ولك أن تأخذ بيدها، وبأدنى جسدها، وتترك أقصاه (١٠).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: يباشرها مفضيًا بالنهار، قال: «لم يبطل صومه، ولكن يبدل يومًا مكان ذلك اليوم، ولا يفطر، قلت: باشرها مفضيًا حتى أصبح قال: لا بأس بذلك إن كان مستدفئًا، أو غير مستدفئ لم يخرج منه شيء. ثم قال بعد ذلك: إن كان مع الفجر فلا(٥).

كر أقوال أهل العلم:

قال إسحاق بن منصور: قلت: الصائم يقبل أو يباشر؟ قال: أما المباشرة شديدة، والقبلة أهون. قال إسحاق كما قال، إلا أنهما مباحان جميعًا(٦).

قال في المدونة: وسألت مالكًا عن المباشرة يباشر الرجل امرأته في رمضان فيجد

⁽١) صحيح: أخرجه عبد الرازق (٧٤٤٤) عن الثوري عن عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة به.

⁽٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٦) وأخرجه أيضًا (٩٥٠٨) عن الشيباني قال: سألت ابن مغفل فكرهها، وأخرجه أيضًا (٩٤٩٤) عن الشيباني قال: سألت عكرمة والشعبي عن المباشرة فرخصا فيها.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٥) وفي إسناده جهالة الراوي عن عكرمة لا يعرف من هو.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٣).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٦).

⁽٦) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٣/ ١٢٤٠) (٣/ ١٢٤١).

اللذة؟ فقال: إن أنزل الماء الدافق فعليه القضاء والكفارة، وإن أمذى فعليه القضاء ولا كفارة عليه، وإن أنعظ وحرك ذلك منه لذة وإن لم يمذِ رأيت عليه القضاء، وإن كان لم ينزل ذلك منه منيًّا أو لم يحرك ذلك منه لذة ولم ينعظ فلا أرى عليه شيئًا (١).

القول الثاني: تكره المباشرة للصائم.

قالوا: لأن عند المباشرة لا يؤمن على ما سوى ذلك وأنها تدعو إلى ما هو أشد منها فتكره لذلك.

كر آثار الصحابة والتابعين التي وردت بذلك:

عن مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم $\binom{(Y)}{2}$.

عن عبد الكريم أبي أمية قال: رأيت الحسن لقي أبا رافع - قال: إني لبينهما - قال: فقال له الحسن: الصائم يقبل ويباشر؟ قال أبو رافع: لا يقبل ولا يباشر (٣).

عن عطاء قال: قيل لابن عباس: المباشرة؟ قال: أعفوا صومكم (٤).

عن ابن جريج عن عطاء قال: سمعت ابن عباس يسأل عن القبلة للصائم؟ فقال: لا بأس بها إن انتهى إليها. فقيل له: أفيقبض على ساقها؟ قال: أيضًا؟! أعفوا

⁽١) المدونة (١/ ٢٦٩).

⁽٢) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم) وعبد الرزاق في المصنف (٧٤٢٣) من طريق مالك بلفظ كان ينهى عن القبلة للصائم. وأخرجه عبد الرزاق أيضًا (٧٤٢٤) عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بمثله. وعبد الله بن عمر هو العمري وهو ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٩) والبيهقي (٤/ ٢٣٢) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر: أنه كان يكره القبلة والمباشرة للصائم. [وسيأتي الكلام على هذا الحديث في باب القبلة للصائم].

⁽٣) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٤٠) عن ابن عيينة عن عبد الكريم أبي أمية به، وفي إسناده عبد الكريم بن أبي المخارق واسمه قيس، ويقال: طارق المعلم، أبو أمية البصري وهو ضعيف.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٨) عن حفص عن عبد الملك عن عطاء به، ورجاله ثقات.

الصائم لا يقبض على ساقها^(١).

عن الشيباني قال: سألت عكرمة والشعبي عن المباشرة فرخصا فيها، وسألت ابن مغفل فكرهها(٢).

عن معمر، عن الزهري قال: ينهي عن لمس الصائم وتجريده (٣).

عن معمر، عن عبد الكريم الجزري، عن ابن المسيب: أنه ينقص من صومه الذي يلمس أو يجرد، ولك أن تأخذ بيدها، وبأدنى جسدها، وتترك أقصاه (١٠).

عن معمر، عن علقمة بن أبي علقمة قال: سألت ابن المسيب عن الرجل يباشر وهو صائم قال: يتوب، عشر مرات (٥).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: باشرها في النهارجزلتها العليا، قال: لا يفعل، قلت: يباشرها بالنهار بينهما ثوب، قال: أما شيء يتعمده من ذلك فلا(٦).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: قبض على قبلها مفضيًا قال: لا يفعل، فإن فعل

(١) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤١٣) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٣٢:٤) بنفس لفظ عبد الرزاق، وابن أبى شيبة (٩٤٩٢) من طريق ابن جريج أيضًا، ولكن بلفظ: سئل عن القبلة للصائم فقال: لا بأس بها. وفي هذا الإسناد عنعنة ابن جريج وهو مدلس.

وأخرجه عبد الرزاق عن عمر بن حبيب أنه سمع عطاء يقول: سمعت ابن عباس يقول: مثل حديث ابن جريج وهذا إسناد صحيح وأخرجه عبد الرزاق أيضا (٧٤١٥) عن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد قال:سمعت ابن عباس يقول: لا بأس بها إذا لم يكن معها غيرها، يعني القبلة، وإسناده صحيح.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٦) وأخرجه أيضًا (٩٥٠٨) عن الشيباني قال: سألت ابن مغفل فكرهها.

وأخرجه أيضا (٩٤٩٤) عن الشيباني قال: سألت عكرمة والشعبي عن المباشرة فرخصا فيها.

- (٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٢).
- (٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٣).
- (٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٤).
- (٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٣٧).

فلا يبدل يوما مكان ذلك اليوم^(١).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أيجس، ويمس ما تحت الثوب؟ قال: لا، قلت: في افوق الثوب؟ قال: ما أحب ذلك(٢).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أرأيت إن كشف وفتش، وجلس بين رجليها، ثم نزع فلم يأت منه الماء الدافق؟ قال: لم يبطل صومه، ولكن يبدل يومًا مكان ذلك اليوم، ولا يفطره (٣).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: فأراد أن يقضي حاجته دون فرجها، ثم نزع، ولم يأت منه الماء الدافق قال: لم يبطل صومه، ولكن يقضي يومًا مكان ذلك اليوم، ولا يفطره (٤٠).

عن ابن جريج، عن عطاء قال: إذا لاعب الرجل أهله، وهو صائم حتى يأتي منه الدافق فعليه الزكاة قال: قلت لعطاء: أرأيت ما حرك ذكر الصائم في شهر رمضان، وخرج مع تحريكه مذي؟ قال: ليس عليه في ذلك ما لم يكن مباشرة، أو شيء يقارب ذلك.

كر أقوال أهل العلم:

قال الكاساني: وروي عن أبي حنيفة أنه كره المباشرة، ووجه هذه الرواية أن عند المباشرة لا يؤمن على ما سوى ذلك ظاهرًا وغالبًا بخلاف القبلة (٢).

قال علاء الدّين السَّمرقَنْدِي: وَأَمَا الْمُبَاشرَة فَمكروهة على رَوَايَة الْحُسن؛ لِأَن الْمُبَاشرَة تَدْعُو إِلَى مَا سواهَا بِخِلَاف الْقَبْلَة وَهُوَ الْأَصَحِ(٧).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٤٥).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٤٦).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٤٧).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٤٨).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٥١).

⁽٦) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٧).

⁽٧) تحفة الفقهاء (١/ ٣٦٨).

قال الشافعي: إن تلذذ بامرأته حتى ينزل أفسد صومه وكان عليه قضاؤه وما تلذذ به دون ذلك كرهته ولا يفسد، والله أعلم (١).

قال ابن قدامة: فأما إن كان ممن لا تحرك القبلة شهوته، كالشيخ الهرم، ففيه روايتان؛ إحداهما، لا يكره له ذلك، والثانية، يكره؛ لأنه لا يأمن حدوث الشهوة، ولأن الصوم عبادة تمنع الوطء، فاستوى في القبلة فيها من تحرك شهوته، وغيره، كالإحرام. فأما اللمس لغير شهوة، كلمس يدها ليعرف مرضها، فليس بمكروه بحال؛ لأن ذلك لا يكره في الإحرام، فلا يكره في الصيام، كلمس ثوبها (٢).

القول الثالث: يمنع الشاب ومن لا يملك نفسه وتباح للشيخ ومن يملك نفسه.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الْمُبَاشَرَةِ لِلصَّائِم، فَرَخَّصَ لَهُ، وَأَتَاهُ آخَرُ، فَسَأَلُهُ، فَنَهَاهُ، فَإِذَا الَّذِي رَخَّصَ لَهُ شَيْخُ، وَالَّذِي نَهَاهُ شَابُّ (٣٠).

عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا بأس للشيخ أن يباشر. يعني: وهو صائم (١٤).

عن مجالد عن وبرة قال:جاء رجل إلى ابن عمر فقال: أباشر امرأي وأنا صائم؟ فقال: لا، ثم جاءه آخر فقال: أباشر امرأي وأنا صائم؟ قال: نعم، فقيل له: يا أبا عبدالرحمن قلت لهذا: نعم وقلت لهذا: لا؟! فقال: إن هذا شيخ وهذا شاب(٥).

قال ابن حزم: ومن طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير أن رجلاً قال لابن عباس: إني تزوجت ابنة عم لي جميلة فبنيت بها في رمضان فهل لي بأبي أنت وأمي إلى

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ١١٠).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٦٢).

⁽٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٨٧) ومن طريقه البيهقي (٢ ٢٣١) من طريق أبي أحمد الزبيري، أخبرنا إسرائيل، عن أبي العنبس، عن الأغر، عن أبي هريرة به، وأبو العنبس هو الكوفي العدوي، اسمه الحارث بن عبيد بن كعب، مقبول ولم يتابع.

⁽٤) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٥) عن وكيع عن أبي مكين عن عكرمة عن ابن عباس به. وفي إسناده أبو مكين نوح بن ربيعة الأنصاري وهو صدوق.

⁽٥) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٧) عن عبدة بن سليهان عن مجالد عن وبرة به، وفي إسناده مجالد وهو ابن سعيد وهو ضعيف.

قبلتها من سبيل؟ فقال له ابن عباس: هل تملك نفسك؟ قال: نعم، قال: قبل، قال: فبأبي أنت وأمي هل إلى مباشرتها من سبيل؟قال: هل تملك نفسك؟قال: نعم، قال: فباشرها، قال: فهل لي إلى أن أضرب بيدي على فرجها من سبيل؟ قال: وهل تملك نفسك؟ قال: نعم، قال: اضرب.

وهذه أصح طريق عن ابن عباس(١).

قال ابن قدامة: إذا ثبت هذا، فإن المقبل إذا كان ذا شهوة مفرطة، بحيث يغلب على ظنه أنه إذا قبل أنزل، لم تحل له القبلة؛ لأنها مفسدة لصومه، فحرمت، كالأكل. وإن كان ذا شهوة، لكنه لا يغلب على ظنه ذلك، كره له التقبيل؛ لأنه يعرض صومه للفطر، ولا يأمن عليه الفساد(٢).

قال الكاساني: ولا بأس للصائم أن يقبل ويباشر إذا أمن على نفسه ما سوى ذلك (٣).

□ والراجح: أن من كان يملك نفسه فيجوز له المباشرة ومن خشي على نفسه أن يقع في الجماع المحرم فلا يجوز له المباشرة، والله أعلم. هذا كله إذا لم يحدث إنزال أو خروج للمني.

مسألة: إذا باشر أو قبَّل فأمنى ماذا عليه؟

آ اتفق أهل العلم على أن من باشر امرأته فأمنى فسد صومه واختلفوا في الكفارة على قولين:

القول الأول: فقال مالك وأبو ثور ورواية عن أحمد: عليه القضاء والكفارة، وحكي هذا عن عطاء والحسن وابن المبارك وإسحاق؛ لأنه أفطر بجهاع، فأوجب الكفارة كالجهاع في الفرج(٤).

⁽١) المحل (٦/ ٢١٠).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٠).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٦).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٥) والمغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٢).

القول الثاني: لا كفارة عليه، وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة والرواية الثانية عن أحمد؛ لأنه أفطر بغير جماع تام، فأشبه القبلة، ولأن الأصل عدم وجوب الكفارة، ولا نص في وجوبها ولا إجماع ولا قياس، ولا يصح القياس على الجماع في الفرج؛ لأنه أبلغ، بدليل أنه يوجبها من غير إنزال، ويجب به الحد إذا كان محرمًا، ويتعلق به اثنا عشر حكمًا، ولأن العلة في الأصل الجماع بدون الإنزال، والجماع هاهنا غير موجب، فلم يصح اعتباره به (۱).

قال ابن القاسم: وسألت مالكًا عن المباشرة يباشر الرجل امرأته في رمضان فيجد اللذة؟ فقال: إن أنزل الماء الدافق فعليه القضاء والكفارة، وإن أمذى فعليه القضاء ولا كفارة عليه، وإن أنعظ وحرك ذلك منه لذة وإن لم يمذِ رأيت عليه القضاء، وإن كان لم ينزل ذلك منه منيًّا أو لم يحرك ذلك منه لذة ولم ينعظ فلا أرى عليه شيئًا (٢).

قال ابن قدامة: الحال الثاني، أن يمني فيفطر بغير خلاف نعلمه؛ لما ذكرناه من إيهاء الخبرين، ولأنه إنزال بمباشرة، فأشبه الإنزال بالجهاع دون الفرج^(٣).

قال الشافعي: إن تلذذ بامرأته حتى ينزل أفسد صومه وكان عليه قضاؤه، وما تلذذ به دون ذلك كرهته و لا يفسد، والله أعلم (٤).

قال الماوردي: أما إن وطئ دون الفرج أو قبل أو باشر فلم ينزل فهو على صومه لا قضاء عليه ولا كفارة، وإن أنزل فقد أفطر، ولزمه القضاء إجماعًا، ولا كفارة عليه عندنا، وعند أبي حنيفة وقال مالك وأبو ثور: عليه الكفارة؛ لأنه إنزال عن مباشرة، فوجب أن تتعلق به الكفارة كالوطء في الفرج (٥).

⁽١) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٣ – ٣٧٤) المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (١/ ٢٣٠).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٦٩).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٠).

⁽٤) الأم للشافعي (٣/ ٢٥٥).

⁽٥) الحاوي الكبير (٣/ ٤٣٥).

قال النووي في المباشرة: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا كفارة فيها سواء فسد صومه بالإنزال أم لا وبه قال أبو حنيفة (١).

والصواب: أن من قبل أو باشر فأمنى فعليه القضاء فقط دون الكفارة، أما الكفارة فتكون بالجماع في الفرج أما من باشر فأنزل أو قبل فأنزل فعليه القضاء فقط ولا يستوي مع من جامع في الكفارة كما أنه لم يستو معه في الفعل، والله أعلم.

مسألة: إذا قبّل أو باشر فأمدى هل عليه القضاء

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: ليس عليه شيء وصومه صحيح وهو قول الشافعي وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري والشعبي والأوزاعي وأبي حنيفة وأبي ثور (٢).

قال في المبسوط للشيباني: قلت: فإن لمس حتى يمذي؟ قال: لا قضاء عليه ولا كفارة؛ لأن المذي ليس بشيء (٣).

قال النووي: لو قبل امرأة وتلذذ فأمذى ولم يمن لم يفطر عندنا بلا خلاف، وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري والشعبي والأوزاعي وأبي حنيفة وأبي ثور. قال: وبه أقول(٤).

قال ابن رشد: وأما ما عدا المأكول والمشروب من المفطرات فكلهم يقولون: إن من قبل فأمنى فقد أفطر وإن أمذى فلم يفطر إلا مالكًا (٥).

القول الثاني: أن من باشر أو قبل فأمذى فسد صومه ويجب عليه القضاء وهذا قول المالكية والحنابلة.

قال سحنون: وروى ابن وهب وأشهب، عن مالك في رجل قبل امرأته في

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٥).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٧).

⁽٣) الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني (٢/ ٢٣٨).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٧).

⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٠٠٠).

رمضان أو غمزها أو باشرها حتى أمذى في رمضان، قال: أرى أن يصوم يومًا مكانه، وإن لم يمذ فلا أرى عليه شيئًا (١).

قال أبو داود: سمعت أحمد، سئل عن الصائم يقبل فيمذي؟ قال: يقضي يوما مكانه (٢).

قال المرداوي: فائدة: لو أمذى بالمباشرة دون الفرج أفطر أيضًا على الصحيح من المذهب نص عليه وعليه أكثر الأصحاب^(٣).

وقال ابن قدامة: إذا قبل فأمنى أو أمذى، ولا يخلو المقبل من ثلاثة أحوال... الحال الثالث، أن يمذي فيفطر عند إمامنا ومالك(٤٠).

□ الراجح: أن من قبل أو باشر فصيامه صحيح؛ لأن قياس المذي على المني لا يصح لوجود فرق بينهما فالمني يوجب الغسل والمذي لا يوجب الغسل منه فهو كالبول، والمذي ليس فيه قضاء للشهوة أما المني ففيه قضاء لبعض شهوته فيفسد به الصوم.

ثالثًا: الحيض والنفاس

🗐 الحيض والنفاس من نواقض الصوم بالنص والإجماع:

أما النص: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَ اللهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَ اللهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَ اللهِ عَنْ أَقُصَانِ دِينِهَا» (٥٠). وَلَمْ تَصُمْ؟» قُلْنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا» (٥٠).

عَنْ مُعَاذَةَ، قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلْةَ؟ فَقَالَتْ: أَحَرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأُلُ. قَالَتْ: كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ(٢).

⁽١) المدونة (١/ ٢٦٨).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٣٢).

⁽٣) الإنصاف للمرداوي (٣/ ٣١٥).

⁽٤) المغني لابن قدامة (٣/ ١٢٧).

⁽٥) أخرجه البخاري (٣٠٤)، (١٩٥١).

⁽٦) أخرجه البخاري (٣٢١) ومسلم (٣٣٥) واللفظ له.

كراما الإجماع فقد نقله عدد من أهل العلم:

قال النووي: لو حاضت في بعض النهار أو ارتد بطل صومهما بلا خلاف وعليهما القضاء وكذلك لو نفست بطل صومها بلا خلاف، ولو ولدت ولم تر دمًا أصلاً ففي بطلان صومها خلاف مبني على وجوب الغسل بخروج الولد وحده (١١).

قال ابن قدامة: أجمع أهل العلم على أن الحائض والنفساء لا يحل لهما الصوم، وأنهما يفطران رمضان، ويقضيان، وأنهما إذا صامتا لم يجزئهما الصوم، وقد قالت عائشة: «كنا نحيض على عهد رسول الله على فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة». متفق عليه. والأمر إنها هو للنبي على وقال أبو سعيد: قال النبي السي الصلاة». متفق عليه والأمر إنها هو للنبي المناب وقال أبو سعيد: قال النبي الله المناب إحداكن إذا حاضت لم تصل ولم تصم، فذلك من نقصان دينها». رواه البخاري. والحائض والنفساء سواء؛ لأن دم النفاس هو دم الحيض، وحكمه حكمه، ومتى وجد الحيض في جزء من النهار فسد صوم ذلك اليوم، سواء وجد في أوله أو في آخره، ومتى نوت الحائض الصوم، وأمسكت، مع علمها بتحريم ذلك، أقت، ولم يجزئها (٢).

قال الماوردي: وهذا صحيح لا اختلاف بين الفقهاء أن الحائض لا صوم عليها ولا زمان حيضها بل لا يجوز لها، ومتى طرأ الحيض على الصوم أبطله (٣).

قال النووي: أما حكم المسألة فأجمعت الأمة على تحريم الصوم على الحائض والنفساء وعلى أنه لا يصح صومها كما قدمنا نقله عن ابن جرير وكذا نقل الإجماع غيره، قال إمام الحرمين: وكون الصوم لا يصح منها لا يدرك معناه فإن الطهارة ليست مشروطة فيها.

وأجمعت الأمة أيضًا على وجوب قضاء صوم رمضان عليها نقل الإجماع فيه الترمذي وابن المنذر وابن جرير وأصحابنا وغيرهم، والمذهب الصحيح الذي قطع

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦)).

⁽٢) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٩٧).

⁽٣) الحاوي الكبير (٣/ ٤٤٣).

به الجمهور أن القضاء يجب بأمر جديد(١١).

قال ابن عبد البر: وأجمع العلماء على أن الحائض لا تصلي ولا تصوم ما دام حيضها يجسها.

وأجمعوا أيضًا على أنها لا تقضي الصلاة وتقضي الصوم (٢).

رابعًا: من نوى الفطر

قال الشيرازي: ومن دخل في الصوم ونوى الخروج منه بطل صومه؛ لأن النية شرط في جميعه فإذا قطعها في أثنائه بقي الباقي بغير نية فبطل، وإذا بطل البعض بطل الجميع لأنه لا ينفرد بعضه عن بعض (٦).

قال الخرقي: ومن نوى الإفطار فقد أفطر. قال ابن قدامة: هذا الظاهر من المذهب. وهو قول الشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي، إلا أن أصحاب الرأي قالوا: إن عاد فنوى قبل أن ينتصف النهار أجزأه، بناء على أصلهم أن الصوم يجزئ بنية من النهار... ولنا أنها عبادة من شرطها النية، ففسدت بنية الخروج منها، كالصلاة، ولأن الأصل اعتبار النية في جميع أجزاء العبادة، ولكن لما شق اعتبار حقيقتها اعتبر بقاء حكمها، وهو أن لا ينوي قطعها فإذا نواه زالت حقيقة وحكمًا، ففسد الصوم لزوال شرطه (٤).

قال سحنون: قلت: أرأيت لو أن رجلاً أصبح ونيته الإفطار في رمضان ولم يأكل ولم يشرب حتى غابت الشمس، أو مضى أكثر النهار أعليه القضاء والكفارة؟ فقال: نعم، قلت: وهذا قول مالك؟ فقال: نعم (٥).

وذهب الأحناف إلى أن من نوى الفطر لا يفطر حتى يأكل أو يشرب؛ لأن هذا

⁽١) المجموع شرح المهذب (٢/ ٣٥٤).

⁽٢) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ١٨٥).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٢٠٣١).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٠).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٨٦).

حديث نفس والنبي ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمُ يَتَكَلَّمُوا، أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ»(۱).

قال السرخسي: إذا أصبح ناويًا للصوم ثم نوى الفطر لا يبطل به صومه عندنا^(۲).

قال الشلبي: وفي جوامع الفقه والمرغيناني: إذا نوى الإفطار بعد شروعه في الصوم لم يكن ذلك فطرًا حتى يأكل، وكذا لو نوى الرجوع لا يكون رجوعًا (٣).

والصواب: أنه عبادة من شرطها النية، ففسدت بنية الخروج منها، كالصلاة، ولأن الأصل اعتبار النية في جميع أجزاء العبادة، ولكن لما شق اعتبار حقيقتها اعتبر بقاء حكمها، وهو أن لا ينوي قطعها فإذا نواه زالت حقيقة وحكمًا ففسد الصوم، والله أعلم.

خامسًا: الردة

قال ابن قدامة: لا نعلم بين أهل العلم خلافًا في أن من ارتد عن الإسلام في أثناء الصوم، أنه يفسد صومه، وعليه قضاء ذلك اليوم، إذا عاد إلى الإسلام، سواء أسلم في أثناء اليوم، أو بعد انقضائه، وسواء كانت ردته باعتقاده ما يكفر به، أو شكه فيها يكفر بالشك فيه، أو بالنطق بكلمة الكفر، مستهزئًا أو غير مستهزئ، قال الله تعالى: ﴿ وَلَينِ سَأَلْتَهُم لَيَقُولُنَ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلُ أَبِاللّهِ وَءَايَتِهِ وَرَسُولِهِ عَلَيْتُم لَيُقُولُنَ إِنَّمَا كُنّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلُ أَبِاللّهِ وَءَايَتِهِ وَرَسُولِهِ عَلَيْتُم لَيْتُولُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُم التوبة: ٢٥]. وذلك لأن الصوم عبادة من شرطها النية، فأبطلتها الردة، كالصلاة والحج، ولأنه عبادة محضة، فنافاها الكفر، كالصلاة ألى كالصلاة ألى المعاها الكفر، كالصلاة ألى المعاها الكفر، كالصلاة ألى المعاها الكفر، كالصلاة ألى العبد المناها المنية ألي المناها المناه المنية ألى المناها المنه ألى المنه المنه ألى المنه ألى المنه المنه ألى ألى المنه ألى المنه

⁽١) أخرجه البخاري (٦٦٦٤) ومسلم (١٢٧).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٣/ ١٥٥).

⁽٣) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي (١/ ٣١٦).

⁽٤) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٦٩).

قال الخرقي: ومن ارتد عن الإسلام فقد أفطر (١).

قال الزركشي: لأن الصوم عبادة محضة، فنافاها الكفر كالصلاة، مع أن أبا محمد قال: لا أعلم في هذا خلافًا، والله أعلم (٢).

قال في مواهب الجليل: لا كفارة على من ارتد في نهار رمضان. ذكره في المعونة. وفي العمدة مختصرة المعونة: والردة مبطلة، ولا يلزم قضاء ما أفطره فيها إذا أسلم كالكافر الأصلى، انتهى (٣).

مسألة: ما حكم الحجامة للصائم؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن الحجامة تفطر الحاجم والمحجوم، وهو قول علي بن أبي طالب وأبي هريرة وعائشة والحسن البصري وابن سيرين وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر وابن خزيمة. قال الخطابي: قال أحمد وإسحاق: يفطر الحاجم والمحجوم وعليها القضاء دون الكفارة. وقال عطاء: يلزم المحتجم في رمضان القضاء والكفارة⁽³⁾.

القول الثاني: لا يفطر بها لا الحاجم ولا المحجوم. وبه قال ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبو سعيد الخدري وأم سلمة وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والشعبي والنخعي ومالك والثوري وأبو حنيفة وداود وغيرهم. قال صاحب الحاوي: وبه قال أكثر الصحابة وأكثر الفقهاء (٥).

⁽١) مختصر الخرقي (٤٩).

⁽٢) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٥٨٩).

⁽٣) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٤٣٤).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٥٢) والمغني لابن قدامة (٤/ ٣٥٠).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٦/٢٥٢).

كرادلة القول الأول:

استدلوا بقول النبي علي «أفطر الحاجم والمحجوم»(١).

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن الحسن عن علي قال: أفطر الحاجم والمحجوم (٢).

(۱) صحيح: أخرجه أبو داود (۲۳٦٧) وابن ماجه (۱٦٨٠) وأحمد (١٩٨٣)، (١٩٨٥) وابن حبان والنسائي في الكبرى (٣١٢٥) والطيالسي (١٠٨١) وابن خزيمة (١٩٦٣)، (١٩٨٣) وابن حبان (٣٥٣١) والدارمي (١٧٧٢) وعبد الرزاق (٢٥٢١) كلهم من طرق عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو قلابة، عن أبي أسهاء - يعني الرحبي -، عن ثوبان، عن النبي على به وللحديث طرق أخرى غير التي ذكرت وله شواهد منها حديث شداد بن أوس وقد حدث فيه اختلافًا كثيرًا لكن صحح عدد من أهل العلم كلا الحديثين.

قال الترمذي في العلل الكبير (ص: ١٢٢): وسألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح من حديث شداد بن أوس وثوبان. فقلت له: كيف بها فيه من الاضطراب؟ فقال: كلاهما عندي صحيح ؛ لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابة، عن أبي أسهاء، عن ثوبان. وعن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس، روى الحديثين جميعًا، قال أبو عيسى: وهكذا ذكروا عن علي بن المديني أنه قال: حديث شداد بن أوس وثوبان صحيحان. قال العقيلي كَانَهُ: حديث شداد بن أوس صحيح في هذا الباب. الضعفاء الكبير للعقيلي (٤/ ٣٥٦).

قال عبد الله: سمعت أبي يقول: هذا من أصح حديث يروى عن النبي ﷺ في افطار الحاجم والمحجوم ؛ لأن شيبان جمع الحديثين جميعًا. يعني حديث ثوبان وحديث شداد بن أوس. قال: قلت لأبي إن شيبان لم يسند حديث شداد يعني ترك من إسناده رجلاً قال أبي: هو وإن لم يسنده فقد صحح الحديثين حين جمعها.

قال ابن خزيمة: سمعت العباس بن عبد العظيم العنبري يقول: سمعت على بن عبد الله يقول: لا أعلم في: «أفطر الحاجم والمحجوم» حديثًا أصح من ذا. صحيح ابن خزيمة (١٩٦٤).

قال علي بن المديني: حديث شداد بن أوس عن رسول الله على أنه رأى رجلا يحتجم في رمضان رواه عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي الأشعث، ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسهاء عن ثوبان، ولا أرى الحديثين إلا صحيحين، فقد يمكن أن يكون سمعه منهها جميعًا. انظر المستدرك للحاكم (١/ ٤٢٨).

(٢) منقطع: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧٥٢٤) عن معمر عن قتادة عن الحسن به.

عن أبي إسحاق قال قال علي ﷺ: لا تقض رمضان في ذي الحجة ولا تصم يوم الجمعة أظنه منفردا ولا تحتجم وأنت صائم (١).

الحسن البصري لم يسمع من على بن أبي طالب.

قال الحافظ في تهذيب التهذيب (٢ / ٢٦٦)

سئل أبو زرعة: هل سمع الحسن أحدا من البدريين؟ قال: رآهم رؤية، رأى عثمان

وعليًّا. قيل: هل سمع منهم حديثًا؟ قال: لا، رأى عليًّا بالمدينة ، وخرج علي إلى الكوفة والبصرة، ولم يلقه الحسن بعد ذلك، وقال الحسن: رأيت الزبير يبايع عليًّا.

وقال على ابن المديني: لم ير عليًّا إلا أن كان بالمدينة وهو غلام.

وقال الترمذي: لا يعرف له سماع من علي.

قال شعبة: سمعت قتادة يقول: ما شافه الحسن أحدًا من البدريين.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢١٢٤) عن همام وسعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن به، وسعيد بن بشير ضعيف وهمام هو ابن يحيى بن دينار قال الحافظ عنه: ثقة ربها وهم.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٩٧) من طريق مطر عن الحسن به.

ومطرهو ابن طهمان الوراق صدوق كثير الخطأ.

(۱) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي (٤/ ٢٨٥) أخبرنا أبو طاهر الفقيه أنبأ أبو عثمان البصري أنبأ محمد بن عبد الوهاب أنبأ يعلى بن عبيد ثنا سفيان عن أبي إسحاق قال: قال علي ﷺ: لا تقض رمضان في ذي الحجة ولا تصم يوم الجمعة أظنه منفردًا ولا تحتجم وأنت صائم. وإسناده ضعيف.

وقد اختلف في هذا الحديث على الرفع والوقف ورجح الدارقطني الوقف. أنظر علل الدارقطني (٣/ ١٧٥).

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٩٠٦) عن ابن ناصر قال: أخبرنا أبو غالب الباقلاني قال: أنا أبو بكر البرقاني قال: نا الدارقطني قال: روى مؤمل عن إسرائيل بن يونس عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الله بن مرة عن الحارث عن علي عن النبي على قال: نا لا تقض رمضان في عشر ذي الحجة ولا تعمدن صوم يوم الجمعة ولا تحتجم وأنت صائم ولا تدخل الحمام وأنت صائم وروى محمد بن كثير عن أجلح عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعًا. ورواه الثوري عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي من كلامه. والحارث هو الأعور ضعيف.

قال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة قال أفطر الحاجم والمستحجم (١).

(۱) ضعيف (معلول) ورد عن أبي هريرة مرفوعًا وموقوفًا: فرواه أبو عمرو محمد بن ميسرة بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا، وهو عند النسائي في السنن الكبرى (٣١٧٦) ورواه عبد الله بن بشر وهو عند النسائي في السنن الكبرى (٣١٧٦) وابن ماجه (١٦٧٩) وقال البوصيري في الزوائد: إسناد حديث أبي هريرة منقطع. قال أبو حاتم: عبد الله بن بشر لم يثبت سهاعه من الأعمش وإنها يقول: كتب إلي أبو بكر بن عياش عن الأعمش: ورواه شريك وهو في لسان الميزان (٣٤٤) وقال العقيلي في الضعفاء (١٣١٠): وليس يعرف هذا الحديث من حديث شريك. ورواه شعبة وأبو عوانة مقرونان. ذكره الدارقطني في العلل (١٠٠: ١٧٢) وقال: ولا يصح عنها.

كلهم (عبد الله بن بشر، وشريك، وشعبة وأبو عوانة مقرونان) عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة به مرفوعًا. وخالفهم إبراهيم بن طهمان فرواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، ولم يرفعه وهو عند الدرقطني في العلل (١٠: ١٧٢) وقال الدارقطني وهو أشبهها بالصواب وقال: البخاري في التاريخ الكبير (٢١٢٤) وقال لنا عبد الله حدثني الليث حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي أمية البصري عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قوله. ورواه يونس بن عبيد عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعا وهو في مسند أحمد (٢١٣٤) وابن أبي شيبة (٩٣٩٥) وأبي يعلى (٦٢٣٦) وهو منقطع فالحسن لم يسمع من أبي هريرة ورواه رباح بن أبي معروف عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعا كما في السنن الكبرى للنسائي (٣١٨٠).

ورواه حجاج عن شعبة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن رجل عن أبي هريرة موقوفًا، وهو في السنن الكبرى للنسائي (٣١٨٦) وذكر الدارقطني في العلل (١٠: ١٧٢) أنه روي عن عمرو بن دينار أيضًا مرفوعًا وقال البخاري في التاريخ الكبير (٢١٢٤) بعد ذكر الحديث من طريق عمرو ابن دينار: رفعه بعضهم ولا يصح، ورواه يزيد وعبد الله عن عبد الملك بن أبي سليان عن عطاء عن أبي هريرة موقوفًا، وهو في سنن النسائي الكبرى (٣١٨٧)، (٣١٨٨) ورواه خالد بن عبد الله عن عبد الملك عن عطاء قوله، وهو عند النسائي في الكبرى (٣١٨٨).

ورواه الحسن بن الربيع كما عند الطبراني في الأوسط (٥٠٢١) وداود بن عبد الرحمن كما في مسند أي يعلى (٦٣٦٥) ولمجمد بن عبد الله الأنصاري (البيهقي ٤: ٢٦٦) وابن علية كما في مصنف ابن أبي شيبة (٩٣٩٦) كلهم عن ابن جريج مرفوعًا ورواه ابن أبي حسين وعبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعًا كما في علل الدارقطني (١١:١٠٦) ورواه النضر وحجاج جميعًا

عن محمد بن أبي عدي عن حميد عن بكر عن أبي العالية قال دخلت على أبي موسى وهو أمير البصرة ممسيا فوجدته يأكل تمرا وكامخا وقد احتجم فقلت له ألا تحتجم بنهار فقال أتأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم (١).

عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة قوله.وقال أبو عبد الرحمن النسائي في السنن الكبرى (٣١٨٣ –٣١٨٤): عطاء لم يسمعه من أبي هريرة، وموقوفًا كها في سنن النسائي الكبرى (٣١٨٥) وفيه: (عن عطاء سمعت أبا هريرة يقول...) فذكره. وقال النسائي عقبه: والصواب رواية حجاج عن ابن جريج تابعه عمرو بن دينار إياه على ذلك. قال النسائي.

(٣١٨٦): أخبرني إبراهيم بن الحسن عن حجاج قال: حدثني شعبة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن رجل عن أبي هريرة قال: أفطر الحاجم والمحجوم.

سئل أبوحاتم عَن هذا الحديث فقَالَ: هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا يُرْوَى عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ آخَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ موقوفًا.

قال الدارقطني في العلل (١١:١٠٧): والقول قول من وقفه على أبي هريرة لأنهم أثبات حفاظ وأن من رفعه ليسوا بمنزلتهم بالاتفاق.

قال العقيلي في الضعفاء:

حديث أبي هريرة في هذا الباب معلول فيه اختلاف وأصلح الأحاديث في هذا الباب حديث شداد بن أوس. انتهى. وحديث شداد بن أوس الذي أشار إليه العقيلي عند أبي داود (٢٣٦٩) وابن ماجه (١٦٨١) وأحمد في المسند (٥/ ٢٨٣) عن شداد بن أوس، أن رسول الله ﷺ أتى على رجل بالبقيع وهو يحتجم وهو آخذ بيدي لثمان عشرة خلت من رمضان، فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم».

(۱) صحيح روي هذا الحديث عن أبي موسى على الرفع والوقف: فأخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٩٩) والنسائي في السنن الكبرى (٣١٤) كلاهما من طريق حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي العالية عن أبي موسى مقتصرًا على هذه الفقرة: دخلت على أبي موسى وهو أمير البصرة محسيًا فوجدته يأكل تمرًا وكامخًا وقد احتجم، فقلت له: ألا تحتجم بنهار؟ فقال: أتأمرني أن أهريق دمي وأنا صائم. وأخرجه أيضًا النسائي في السنن الكبرى (٣٢١٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن قتادة عن بكر بن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى بنحوه. وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢١٣) من طريق عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن بعض أصحابه عن أبي بريدة بلفظ: قال النبي ﷺ: "أفطر الحاجم والمحجوم"؟ وأخرجه النسائي في السنن عن أبي بريدة بلفظ: قال النبي شيئة: "أفطر الحاجم والمحجوم"؟ وأخرجه النسائي في السنن

عن الحسن بن موسى عن شيبان عن ليث عن عطاء عن عائشة قالت: أفطر الحاجم والمحجوم (١).

عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أرأيت إن استحجم إنسان في رمضان يقضي يومًا مكان ذلك اليوم؟ قال: نعم قد أفطر، ويكفر بها قال النبي ﷺ. قلت: أرأيت أن إنسانًا حجم ساقه؟ قال: حسبه سواء قد أفطر (٢).

الكبرى (٣٢٠٨) والبيهقي (٤:٢٦٦) من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن مطر الوراق عن بكر ابن عبد الله عن أبي رافع عن أبي موسى.

وأخرجه أيضًا النسائي في السنن الكبرى (٣٢١٢) من طريق حفص عن سعيد بن أبي عروبة عن مالك عن أبي بريدة عن أبي موسى، وأخرجه كذلك النسائي (٣٢١١) من طريق سعيد بن عامر عن سعيد عن صاحب له عن عبد الله بن بريدة عن أبي موسى، كلهم (عبد الله بن بريدة وأبو رافع وأبو بريدة) بلفظ: (دخلت على أبي موسى ليلاً وهو يحتجم، فقلت: ألا كان هذا نهارًا قال: أهريق دمي وأنا صائم وقد سمعت رسول الله على يقول: «أفطر الحاجم». قال الدارقطني: والصواب من هذا قول من ذكر فعل أبي موسى دون الحديث المرفوع.

تنبيه في السنن الكبرى للنسائي طبعة دار الكتب العلمية في طريق عبد الأعلى وطريق حفص ذكروا الراوي (عن أبي موسى أبا بريدة ولم أجد له ترجمة) وفي طبعة الرسالة ذكر أن اسم الراوي (ابن بريدة) وفي تعليق الدارقطني والبيهقي على الحديث ذكروا أنه (أبو بردة) فالله أعلم بالصواب.

(١) ضعيف: ورد عن عائشة ﴿ الله على مرفوعًا وموقوفًا.

فرواه أحمد في مسنده (٦:١٥٧)، (٦:٢٥٦) والنسائي في السنن الكبرى (٣١٩٠)، (٣١٩١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:٩٩) والطبراني في الأوسط (٥٠٢٠) كلهم من طرق عن ليث بن أبي سليم عن عطاء عن عائشة عن النبي ﷺ.

ورواه ابن أبي شيبة (٩٤٠٢) والنسائي في السنن الكبرى (٣١٩٢) (٣١٩٢) من طرق عن ليث عن عطاء عن عائشة، ورواه النسائي (٣١٩٢) عن إبراهيم بن يعقوب قال: حدثنا الحسن بن موسى قال: حدثنا شيبان عن ليث عن عطاء عن عائشة، قال: وحدثنا شيبان عن ليث عن عبدالله بن عبيد بن عمير عن عياض بن عروة عن عائشة، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٣٤).

عن ابن جريج، عن عطاء قال: إن احتجم ناسيًا، أو جاهلاً، فليس عليه فضاء (١).

عن غندر، عن شعبة، عن أبي بشر، عن طلق بن حبيب، قال: أفطر الحاجم والمحجوم (٢).

عن أبي الضحي، عن مسروق، قال: لا يحتجم الصائم (٣).

كرأقوال أهل العلم:

قال أبو داود: سألت أحمد عمن احتجم في رمضان؟ قال: يقضي يومًا مكانه.

وقال أيضًا: سألت أحمد عن الحجامة للصائم؟ قال: في رمضان لا يعجبني، قلت: فإن احتجم؟ قال: يقضي يومًا مكانه، قلت لأحمد: الحجام إذا حجم في رمضان أيقضي يومًا مكانه؟ قال: نعم (٤).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: صح عندي حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» من حديث ثوبان وشداد بن أوس وأقول به (٥).

🧇 القول الثاني: الحجامة لا يفطر بها لا الحاجم ولا المحجوم.

كرادلة القول الثانى:

استدلوا بحديث ابن عباس على قال: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ عَلَيْةٌ وَهُوَ صَائِمٌ»(١).

عن أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا خالد ابن مخلد نا عبد الله بن المثنى البناني عن أنس بن مالك قال: أول ما كرهت الحجامة

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٥٤٥).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٠٠).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٠١)، (٩٤٠٣) من طريقين عن أبي الضحى عن مسروق به.

⁽٤) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٣٠).

⁽٥) عون المعبود وحاشية ابن القيم (٦/ ٣٥٥).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٩٣٩)، (٥٦٩٤).

للصائم: أن جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم فمر به النبي عَلَيْ فقال: «أفطر هذان» ثم رخص النبي عَلَيْ بعد في الحجامة للصائم وكان أنس يحتجم وهو صائم (۱).

(١) أخرجه الدارقطني (٢:١٨٢) والبيهقي (٢٢٦٨) وقال: قال علي بن عمر الدارقطني: كلهم ثقات ولا أعلم له علة. قال الشيخ: وحديث أبي سعيد الخدري بلفظ الترخيص يدل على هذا فإن الأغلب أن الترخيص يكون بعد النهى، والله أعلم.

قال صاحب التنقيح: هذا حديث منكر لا يصح الاحتجاج به ؛ لأنه شاذ الإسناد والمتن وكيف يكون هذا الحديث صحيحًا سالمًا من الشذوذ والعلة ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة ولا هو في المصنفات المشهورة ولا في السنن المأثورة ولا في المسانيد المعروفة، وهم يحتاجون إليه أشد احتياج ولا نعرف أحدًا رواه في الدنيا إلا الدارقطني رواه عن البغوي عن عثمان بن أبي شيبة حدثنا خالد بن نخلد به، وكل من رواه بعد الدارقطني إنها رواه من طريقه ولو كان معروفًا لرواه الناس في كتبهم وخصوصا الأمهات كمسند أحمد و مصنف ابن أبي شيبة و معجم الطبراني وغيرهم، ثم إن خالد بن مخلد القطواني وعبد الله بن المثنى وإن كانا من رجال الصحيح فقد تكلم فيها غير واحد من الأئمة قال أحمد بن حنبل في خالد: له أحاديث مناكير، وقال ابن سعد: منكر الحديث مفرط التشيع.

وقال السعدي: كان معلنًا بسوء مذهبه ومشاه ابن عدي فقال: هو عندي إن شاء الله لا بأس به، وأما ابن المثنى فقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن عبد الله بن المثنى الأنصاري فقال: لا أخرج حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربها أخطأ، وقال الساجي: فيه ضعف لم يكن صاحب حديث، وقال الموصلي: روى مناكير وذكره العقيلي في «الضعفاء» وقال: لا يتابع على أكثر حديثه ثم قال: حدثنا الحسين الدارع حدثنا أبو داود سمعت أبا سلمة يقول: حدثنا عبد الله بن المثنى وكان ضعيفًا منكر الحديث، وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه فإنهم يدعون من حديثه ما تفرد به وينتقون ما وافق فيه الثقات وقامت شواهده عندهم.

وأيضًا فقد خالف عبد الله بن المثنى في رواية هذا الحديث عن ثابت أمير المؤمنين في الحديث شعبة ابن الحجاج فرواه بخلافه كها هو في صحيح البخاري ثم لو سُلِّمَ صحة هذا الحديث لم يكن فيه حجة ؛ لأن جعفر بن أبي طالب الله قتل في غزوة مؤتة وهي قبل الفتح وحديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» كان عام الفتح بعد قتل جعفر بن أبي طالب.انتهى كلام صاحب التنقيح.

وقال الحافظ في الفتح (٤:١٧٨): ورواته كلهم من رجال البخاري الا أن في المتن ما ينكر ؛ لأن

كلهم ثقات ولا أعلم له علة.

عن أبي سعيد، قال رسول الله ﷺ: «ثلاث لا يفطرن الصائم: القيء، والحجامة، والاحتلام»(١).

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، حدثني رجل من أصحاب النبي عَلَيْهُ، أن رسول الله عَلَيْهُ نهى عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمها إبقاء على أصحابه، فقيل له: يا رسول الله، إنك تواصل إلى السحر، فقال: «إني أواصل إلى السحر، وربي يطعمني ويسقيني»(٢).

عن أبي سعيد الخدري: أن النبي عَلَيْةً رخص في الحجامة للصائم (٣).

فيه أن ذلك كان في الفتح وجعفر كان قتل قبل ذلك.

(١) ضعيف: وتقدم تخريجه في مسألة القيء.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٧٤) وأحمد (٤/ ٣١٤) وابن أبي شيبة (٩٤٢٠)، ٩٦٨٣ وعبد الرزاق (٧٥٣٥) من طريق سفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن عابس، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ.

(٣) اختلف فيه على الرفع والوقف: فرواه سفيان الثوري واختلف عنه، فأخرجه النسائي في الكبرى (٣) اختلف فيه على الرفع والوقف: فرواه سفيان (٤/ ٢٦٤) والدارقطني (٤/ ٢٦٤) من طرق عن إسحاق بن يوسف الأزرق، عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري مرفوعًا.

وقال الطبراني في الأوسط: لم يروه عن سفيان إلا إسحاق الأزرق.

وخالف إسحاق عبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي فرواه عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري موقوفًا كما عند الدارقطني (٢٢٦٣) والبيهقي (٤/ ٢٦٤).

وقال أبو الوليد الباجي في التعديل والتجريح: كان إسحاق الأزرق حافظاً ولكنه كان كثير الخطأ عن سفيان) اهـ. وتابع عبد الله بن المبارك سفيان الثوري على الوقف أخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٢٩) من طريق حبان، قال: أخبرنا عبد الله بن المبارك، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن فرواه أبي سعيد الخدري، قال: «لا بأس بالحجامة للصائم» تابع حبان نعيم بن حماد

فرواه عن ابن المبارك، عن خالد الحذاء، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري قال: «لا بأس بالحجامة للصائم» كما عند ابن خزيمة (١٩٨١).

وخالفهما الحسن بن عيسى بن ماسرجس فرواه عن ابن المبارك، قال: أخبرنا خالد الحذاء، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، أنه كان لا يرى بالحجامة للصائم بأسًا كما عند النسائي في الكبرى (٣٢٣٠)

ورواه قتادة موقوفًا أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤١٥) والنسائي في السنن الكبرى (٣٢٣١) وابن خزيمة (١٩٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٢٩) والبيهقي (٤/ ٢٦٤) من طريق شعبة، عن قتادة، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري قال: «إنها كرهت الحجامة للصائم مخافة الضعف». من قول أبي سعيد لم يرفعه وألفاظهم كلهم متقاربة.

ورواه حميد الطويل واختلف عنه فأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٢٤) وابن خزيمة (١٩٦٧) والدارقطني (٢٢٦٨) والبيهقي (٤/ ٢٦٤) والطبراني في الأوسط (٢٧٢٥) من طريق المعتمر بن سليهان، عن حميد الطويل، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد مرفوعا.

وخالف المعتمر حماد بن سلمة وأبو خالد سليهان بن حيان وإسهاعيل بن علية.

فرواه حماد بن سلمة كما عند ابن خزيمة (١٩٨٠) وأبو خالد الأحمر كما عند ابن أبي شيبة (٩٤١٤) وإسماعيل بن علية كما عند الترمذي في العلل الكبير (١٢٦) كلهم عن حميد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدرى من قوله لم يرفعه.

قال ابن خزيمة: إنها هو من قول أبي سعيد الخدري، لا عن النبي ﷺ، أدرج في الخبر لعل المعتمر حدث بهذا حفظًا فأدرج هذه الكلمة في خبر النبي ﷺ، أو قال: قال أبو سعيد: ورخص في الحجامة للصائم، فلم يضبط عنه: قال أبو سعيد، فأدرج هذا القول في الخبر.

أقوال أهل العلم في الحديث:

قال الدرقطني: في العلل (١١:٣٤٧): والذين رفعوه ثقات وقد زادوا، وزيادة الثقة مقبولة، والله أعلم.

قال الترمذي في العلل الكبير: سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: حديث إسحاق الأزرق عن سفيان هو خطأ. قال أبو عيسى: وحديث أبي المتوكل عن أبي سعيد موقوفًا هكذا روى قتادة وغير واحد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد قوله.

قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه معتمر بن سليمان، عن حميد الطويل، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ كان يرخص في الحجامة والمباشرة للصائم؟

فقال: هذا خطأ؛ إنها هو عن أبي سعيد، قوله. رواه قتادة، وجماعة من الحفاظ، عن حميد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، قوله. قلت: إن إسحاق الأزرق رواه عن الثوري، عن حميد، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ. قال: وهم إسحاق في الحديث قلت: قد تابعه معتمر

كر آثار الصحابة والتابعين:

عن محمد بن خزيمة قال: ثنا حجاج قال: ثنا حماد قال: أنا داود عن الشعبي أن الحسن بن على احتجم وهو صائم (١).

عبد الرزاق عن الثوري عن إبراهيم بن مهاجر وجابر وإسماعيل كلهم يحدث عن الشعبي قال: احتجم حسين بن علي بن أبي طالب وهو صائم (٢).

عن معمر عن الزهري أن سعد بن أبي وقاص وعائشة كانا لا يريان به بأسًا وكانا يحتجان وهما صائمان (٣).

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَا يَحْتَجِهَانِ وَهُمَا صَائِهَانِ (١٠).

قال: وهم فيه أيضًا معتمر انظر علل الحديث لابن أبي حاتم (٦٧٦).

قال أبو بكر بن خزيمة: فخبر قتادة وخبر أبي يحيى عن حميد والضحاك بن عثمان دالان على أن أبا سعيد لم يحك عن النبي على الرخصة في الحجامة للصائم؛ إذ غير جائز أن يروي أبو سعيد أن النبي على رخص في الحجامة للصائم ويقول: كانوا يكرهون ذاك محافة الضعف؛ إذ ما قد أباحه علم أباحه مطلقًا لا استثناء ولا شريطة فمباح لجميع الخلق غير جائز أن يقال: أباح النبي على الحجامة للصائم وهو مكروه محافة الضعف ولم يستثن النبي على في إباحتها من يأمن الضعف دون من يخافه، فإن صح عن أبي سعيد أن النبي على رخص في الحجامة للصائم كان مؤدى هذا القول أن أبا سعيد قال: كره للصائم ما رخص النبي على له فيها!! وغير جائز أن يتأول هذا على أصحاب رسول الله على أن يرووا عن النبي على رخصة في الشيء ويكرهونه.

(١) صحيح: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢: ١٠١).

(٢) ظاهره الصحة: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٤٤) في إسناده جابر الجعفي وإبراهيم بن مهاجر وهما ضعيفان وإسهاعيل ثقة، وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤١٧) من طريق مروان بن معاوية عن أبي أسامة عن الشعبى به.

(تنبيه) في هذا الأثر والذي قبله ذكر احتجام الحسن والحسين من رواية الشعبي عنهما، فهل هو محفوظ عنهما جميعًا أم تصحف اسم أحدهما في بعض الكتب، فالله أعلم.

(٣) مرسل: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٤٠).

(٤) ضعيف: مرسل: أخرجه مالك في الموطأ (باب ما جاء في حجامة الصائم) وقال ابن عبد البر في

عن معمر عن خلاد بن عبد الرحمن عن شقيق بن ثور أحسبه عن أبيه، قال: سألت أبا هريرة عن الصائم يحتجم؟ قال: يقولون أفطر الحاجم والمحجوم ولو احتجمت ما باليت. أبو هريرة القائل(١).

عن الثوري عن يونس بن عبد الله الجرمي عن دينار قال: حجمت زيد بن أرقم وهو صائم (٢).

عن معمر والثوري عن زيد بن أسلم عن رجل من أصحابه عن رجل من أصحاب النبي عليه قال: لا يفطر من قاء ولا من احتجم ولا من احتلم (٣).

الاستذكار في التعليق على الحديث: وأما سعد فإن حديثه في الموطأ منقطع).

(١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٢٧) والبخاري في التاريخ الكبير (٢١٢٤).

وفي إسناده ثور بن عفير قال الحافظ عنه في التقريب: مقبول. ولم يتابعه أحد.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٤٣) وابن أبي شيبة (٩٤١٦) من طريق يعلى بن عبيد عن يونس بن عبد الله الجرمي عن دينار به، في إسناده دينار وهو مجهول. وذكر ابن حجر الحديث في لسان الميزان في ترجمة دينار وقال: كذا ذكره ابن أبي حاتم ولم يزد، وقال صاحب الحافل: قال دينار الحجام: حجمت زيد بن أرقم لا يصح قاله الموصلي، والظاهر أن صاحب كتاب الحافل المذكور هو (ابن الرومية) له ترجمة في طبقات الحفاظ.

(٣) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٥٣٨) وفي إسناده رجل مبهم.

وقد اختلف على سفيان، فرواه عنه محمد بن كثير وهو عند البيهقي (٢٢٠٠) وعبد الرحمن بن مهدي وأبو عاصم ومحمد بن يوسف عند ابن خزيمة (١٩٧٣)، (١٩٧٤)، (١٩٧٥)، عنه به مرفوعا.

قال أبو بكر بن خزيمة: فلو كان هذا الخبر عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري لباح الثوري بذكرهما ولم يسكت عن اسميهما يقول: عن صاحب له عن رجل؟؟ وإنها يقال في الأخبار: عن صاحب له وعن رجل إذا كان غير مشهور.

وأخرجه البيهقي (٢:٢٦٤) وابن خزيمة (١٩٧٢) كلاهما من طرق عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي سعيد عن النبي ﷺ. وعبدالرحمن بن زيد ضعيف.

قال أبو بكر بن خزيمة (١٩٧٢): وهذا الإسناد غلط ليس فيه عطاء بن يسار ولا أبو سعيد وعبدالرحمن بن زيد ليس هو ممن يحتج أهل التثبيت بحديثه، لسوء حفظه للأسانيد وهو رجل

قال: وذكره معمر عن النبي ﷺ.

عن وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس في الحجامة للصائم قال الفطر مما دخل وليس مما يخرج(١).

أبو أسامة عن الأحوص بن حكيم عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير أن معاذًا احتجم وهو صائم (٢).

عن ابن إدريس عن الشيباني عن أبان بن صالح عن مسلم بن سعيد قال: سئل ابن مسعود عن الحجامة للصائم؟ فقال: لا بأس بها^(١).

عن عبدان بن أحمد ثنا زيد بن الحريش عن ابن عينة عن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا بأس بالحجامة للصائم إنها كره من أجل الضعف(٤).

عن محمد بن حاتم قال: أنبأ حبان قال: أنبأ عبد الله عن الحسن بن يحيى عن الضحاك عن ابن عباس: أنه لم يكن يرى بالحجامة للصائم بأسًا^(٥).

عن شعبة قال: سمعت ثابتًا البناني يسأل أنس بن مالك رهون اكنتم تكرهون

صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظ الأسانيد.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٥٣٩) وابن خزيمة (١٩٧٦) من طريق ابن أبي سبرة عن زيد بن أسلم عن عطاء عن بعض أصحاب النبي عن النبي على النبي عن النبي الله عن بعض أصحاب النبي عن النبي النبي عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي عن النبي ا

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤١١) والبيهقي (١:١١٦)، (٢٢٦١).

(٢) ضعيف: اختلف فيه على الأحوص بن حكيم على الرفع والوقف: فرواه عنه أبو أسامة على الوقف كما عند ابن أبي شيبة (٩٤٢٢).

ورواه عيسى بن يونس على الرفع كما عند الطبراني في الكبير (١٨٠: ٢٠).

والأحوص بن حكيم ضعيف.

(٣) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٠٩) وفي إسناده مسلم بن سعيد أبو سعيد لم يوثقه إلا ابن حيان.

- (٤) ضعيف: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١٦٩٩) وفي إسناده زيد بن الحريش ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربها أخطأ، ولم أجد من وثقه غيره وقال ابن القطان: مجهول الحال.
- (٥) ضعيف: أخرجه النسائي في الكبرى (٣١٩٧) وفي إسناده الحسن بن يحيى وهو مقبول ولم يتابع.

الحجامة للصائم؟ قال: لا، إلا من أجل الضعف(١).

عن يحيى بن سليمان قال: ثنا ابن وهب أخبرنا مخرمة عن أبيه عن أم علقمة: كنا نحتجم عند عائشة ونحن صيام وبنو أخي عائشة فلا تنهاهم (٢).

عن الثوري عن فرات عن قيس عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها كانت تحتجم وهي صائمة (٣).

عن وكيع عن سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أصحاب محمد عليه قالوا: إنها نهى رسول الله عليه عن الحجامة للصائم والوصال في الصيام إبقاءً على أصحابه (١٠).

عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: ما كانوا يكرهون الحجامة للصائم إلا من أجل الضعف (٥).

عن فهد قال: ثنا محمد بن سعيد قال أنا شريك عن جابر عن أبي جعفر وسالم عن سعيد ومغيرة عن إبراهيم وليث عن مجاهد عن ابن عباس على قال: إنها كرهت الحجامة للصائم مخافة الضعف(1).

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۸۳۸) والبيهقي (۲:۲٦۳) والطحاوي في شرح معاني الآثار (۲:۱۰۰) ومسند علي بن الجعد (١٤٦٦) وأخرجه بلفظ قريب عن أنس وأبو داود (٢٣٧٥) وابن أبي شيبة (٤٤١٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:١٠٠).

 ⁽٢) ضعيف: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢:١٨٠) وفي إسناده أم علقمة وهي مقبولة ولم
 تتابع.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٥٤٢) وابن أبي شيبة (٩٤٢٧) من طريق الثوري عن فرات عن قيس عن أم سلمة، وفي إسناده قيس مولى أم سلمة لم أقف له على ترجمة.

⁽٤) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٩٤٢٠) وعبد الرزاق (٧٥٣٥) وأحمد في مسنده (٣١٤)، ٣١٥) و(٣٦٣، ٣٦٤).

⁽٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧٥٢٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:١٠١) من طريق يزيد بن سنان عن يحيي القطان عن الأعمش عن إبراهيم بلفظ: إنها كرهت من أجل الضعف.

⁽٦) ضعيف: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢:١٠٠) في إسناده جابر الجعفي وهيو

فدلت هذه الآثار على أن المكروه من أجله الحجامة في الصيام هو الضعف الذي يصيب الصائم فيفطر من أجله بالأكل والشرب، وقد روي نحو من هذا المعنى عن أبي العالية.

كراقوال أهل العلم:

قال الكاساني: ولا تكره الحجامة للصائم: لما روي عن ابن عباس عند «أن رسول الله على الله الله على الله ع

وقال مالك: إنها كره الحجامة للصائم لموضع التعزير، ولو احتجم رجل فسلم لم يكن عليه شيء (٢).

قال النووي: أما حكم المسألة فقال الشافعي والأصحاب: تجوز الحجامة للصائم ولا تفطره ولكن الأولى تركها هذا هو المنصوص وبه قطع الجمهور (٣).

قال ابن بطال: وأما الحجامة للصائم: فجمهور الصحابة والتابعين والفقهاء على أنه لا تفطره (٤٠).

قال الحافظ ابن حجر: وأما الحجامة فالجمهور أيضًا على عدم الفطر بها مطلقا وعن علي وعطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور: يفطر الحاجم والمحجوم وأوجبوا عليهما القضاء (٥).

كمناقشة أدلة القول الأول:

قال ابن القيم: وأجاب المرخصون عن أحاديث الفطر بأجوبة أحدها: القدح

ضعیف.

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٧).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٧٠).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/٢٥٢).

⁽٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٨١).

⁽٥) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٧٤).

فيها تعليلها، الثاني: دعوى النسخ فيها، الثالث: أن الفطر فيها لم يكن لأجل الحجامة بل لأجل الغيبة وذكر الحاجم والمحجوم للتعريف لا للتعليل.

الرابع: تأويلها على معنى أنه قد تعرض لأن يفطر لما يلحقه من الضعف فأفطر بمعنى يفطر، الخامس: أنه على حقيقته وأنها قد أفطرا حقيقة ومرور النبي بها كان مساء في وقت الفطر فأخبر أنها قد أفطرا ودخلا في وقت الفطر يعني: فليصنعا ما أحبا، السادس: أن هذا تغليظ ودعاء عليها لا أنه خبر عن حكم شرعي بفطرهما، السابع: أن إفطارهما بمعنى إبطال ثواب صومها كها جاء: خمس يفطرون الصائم الكذب والغيبة والنميمة والنظرة السوء واليمين الكاذبة، وكها جاء: الحدث حدثان حدث اللسان وهو أشدهما، الثامن: أنه لو قدر تعارض الأخبار جملة لكان الأخذ بأحاديث الرخصة أولى؛ تأيدها بالقياس وشواهد أصول الشريعة لها إذ الفطر إنها قياسه أن يكون بها يدخل الجوف لا بالخارج منه كالفصاد والتشريط ونحوه (۱).

وقال النووي: وأما حديث «أفطر الحاجم والمحجوم» فأجاب أصحابنا عنه بأجوبة (أحدها) جواب الشافعي ذكره في الأم وفيه اختلاف وتابعه عليه الخطابي والبيهقي وسائر أصحابنا وهو أنه منسوخ بحديث ابن عباس وغيره مما ذكرنا، ودليل النسخ أن الشافعي والبيهقي روياه بإسنادهما الصحيح عن شداد بن أوس قال: «كنا مع النبي على زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي: «أفطر الحاجم والمحجوم» وقد ثبت في صحيح البخاري في حديث بن عباس أن النبي على «احتجم وهو محرم صائم» قال الشافعي: وابن عباس إنها صحب النبي على محرمًا في حجة الوادع سنة عشرة من المحجرة ولم يصحبه محرمًا قبل ذلك وكان الفتح سنة ثمان بلا شك فحديث ابن عباس بعد حديث شداد بسنتين وزيادة. قال: فحديث ابن عباس ناسخ. قال البيهقي: ويدل علي النسح أيضًا قوله في حديث أنس السابق في قصة جعفر: ثم رخص النبي ويدل علي النسح أيضًا قوله في حديث أنس السابق في قصة جعفر: ثم رخص النبي بعد في الحجامة. وهو حديث صحيح كها سبق. قال: وحديث أبي سعيد الخدري

⁽١) عون المعبود وحاشية ابن القيم (٦/ ٣٥٣).

السابق أيضًا فيه لفظ الترخيص وغالب ما يستعمل الترخيص بعد النهي.

(الجواب الثاني) أجاب به الشافعي أيضًا أن حديث ابن عباس أصح ويعضده أيضًا القياس فوجب تقديمه.

(الجواب الثالث) جواب الشافعي أيضا والخطابي وأصحابنا أن المراد بأفطر الحاجم والمحجوم أنهما كانا يغتابان في صومهما وروى البيهقي ذلك في بعض طرق حديث ثوبان: قال الشافعي: وعلى هذا التأويل يكون المراد بإفطارهما أنه ذهب أجرهما كما قال بعض الصحابة لمن تكلم في حال الخطبة: لا جمعة لك، أي: ليس لك أجرها وإلا فهي صحيحة مجزئة عنه.

(الجواب الرابع) ذكره الخطابي أن معناه تعرضا للفطر أما المحجوم فلضعفه بخروج الدم فربها لحقه مشقة فعجز عن الصوم فأفطر بسببها، وأما الحاجم فقد يصل جوفه شيء من الدم أو غيره إذا ضم شفتيه على قصب الملازم كها يقال للمتعرض للهلاك: هلك فلان وإن كان باقيًا سالًا وكقوله على الله الله الله على تعرض للذبح بغير سكين.

(الخامس) ذكره الخطابي أيضًا أنه مر بهما قريب المغرب فقال: أفطرا أي: حان فطرهما كما يقال أمسى الرجل إذا دخل في وقت المساء أو قاربه.

(السادس) أنه تغليظ ودعاء عليهم الارتكابهما ما يعرضهما لفساد صومهما.

واعلم أن أبا بكر بن خزيمة اعترض على الاستدلال بحديث ابن عباس فروى عنه الحاكم أبو عبد الله في المستدرك أنه قال: ثبتت الأحاديث عن النبي على أنه قال: «أفطر الحاجم والمحجوم» فقال بعض من خالفنا في هذه المسألة وقال: لا يفطر لحديث ابن عباس أن النبي على «أحتجم وهو محرم صائم» ولا حجة له في هذا لأن النبي على إنها احتجم وهو محرم صائم في السفر؛ لأنه لم يكن قط محرمًا مقيمًا ببلده. والمسافر إذا نوى الصوم له الفطر بالأكل والشرب والحجامة وغيرها فلا يلزم من حجامته أنها لا تفطر فاحتجم وصار مفطرًا وذلك جائز. هذا كلام ابن خزيمة وحكاه الخطابي في معالم السنن ثم قال: وهذا تأويل باطل لأنه قال: احتجم وهو

صائم فأثبت له الصيام مع الحجامة ولو بطل صومه بها لقال: أفطر بالحجامة كها يقال: أفطر الصائم بأكل الخبز ولا يقال: أكله وهو صائم. قلت: ولأن السابق إلى الفهم من قول ابن عباس: «احتجم وهو صائم» الإخبار بأن الحجامة لا تبطل الصوم ويؤيده باقى الأحاديث المذكورة، والله أعلم.

مسألة التبرع بالدم في نهار رمضان

هذه المسألة من المسائل النازلة فيرجع فيها لعلماء العصر الكبار، ومن العلماء الكبار الذين تكلموا في هذه المسألة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز كتلته وسماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين كتلته.

كرفتاوى العلماء في مسألة التبرع بالدم للصائم:

الشيخ عبد العزيز بن باز تَعَلَّمُهُ:

ما الحكم إذا خرج من الصائم دم كالرعاف ونحوه، وهل يجوز للصائم التبرع بدمه أو سحب شيء منه للتحليل؟

ج: خروج الدم من الصائم كالرعاف والاستحاضة ونحوهما لا يفسد الصوم، وإنها يفسد الصوم الحيض والنفاس والحجامة، ولا حرج على الصائم في تحليل الدم عند الحاجة إلى ذلك، ولا يفسد الصوم بذلك، أما التبرع بالدم فالأحوط تأجيله إلى ما بعد الإفطار، لأنه في الغالب يكون كثيرًا، فيشبه الحجامة. والله ولي التوفيق (١).

الشيخ محمد بن صالح العثيمين كَوَلَمْهُ:

التبرع بالدم هل يفطر الصائم، وإذا أخذ شيء من الدم لغرض التشخيص؟ فأجاب فضيلته بقوله: إذا أخذ الإنسان شيئامن الدم قليلاً لا يؤثر في بدنه ضعفًا فإنه لا يفطر بذلك، سواء أخذه للتحليل، أو لتشخيص المرض، أو أخذه للتبرع به لشخص يحتاج إليه.

أما إذا أخذ من الدم كمية كبيرة يلحق البدن بها ضعف فإنه يفطر بذلك، قياسًا

⁽۱) مجموع فتاوی ابن باز (۱۵/ ۲۷۳).

على الحجامة التي ثبتت السنة بأنها مفطرة للصائم.

وبناء على ذلك فإنه لا يجوز للإنسان أن يتبرع بهذه الكمية من الدم وهو صائم صومًا واجبًا، إلا أن يكون هناك ضرورة فإنه في هذا الحال يتبرع به لدفع الضرورة، ويكون مفطرًا يأكل ويشرب بقية يومه، ويقضى بدل هذا اليوم.

وذكرت هذا التفصيل وإن كان السؤال يختص بنهار رمضان، وبناء على ذلك فإنه إذا كان صائبًا في نهار رمضان فإنه لا يجوز أن يتبرع بدم كميته كثيرة، بحيث يلحق بدنه منها ضعف إلا عند الضرورة فإنه يتبرع بذلك(١).

الأحكام المتعلقة بالقضاء في الصيام

هل على من أكل ناسيا أو متعمدا قضاء؟

أولا: من أكل أو شرب ناسيًا: ذهب جمهور العلماء أبو حنيفة (٢) والشافعي (٣) وأحد (٤) والحسن بن حي والثوري وابن أبي ذئب والأوزاعي وأبو ثور (٥) إلى أن صيامه صحيح ولا قضاء عليه.

وذهب مالك^(١) وربيعة والليث بن سعد وابن علية^(٧) إلى أن صومه يفسد وأن عليه القضاء.

□ والراجع: هو قول الجمهور أن من نسي فأكل أو شرب في نهار رمضان فصيامه صحيح ولا قضاء عليه ولا كفارة، وقد تقدم بحث هذه المسألة بعنوان (حكم الأكل والشرب ناسيًا هل يفطر أم لا؟) فلتراجع بتوسع هناك.

⁽١) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١٩/ ٢٥٠).

⁽٢) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير (ص: ١٣٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٨).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٧).

⁽٥) الاستذكار (٣/ ٣٤٩).

⁽٦) المدونة (١/ ٢٧٧).

⁽٧) الاستذكار (٣/ ٣٤٨).

ا ثانيا من أكل أو شرب متعمدًا:

قال الخرقي: ومن أكل أو شرب، أو احتجم، أو استعط... وهو ذاكر لصومه، فعليه القضاء بلا كفارة، إذا كان صومًا واجبًا (١٠).

قال ابن قدامة: أنه متى أفطر بشيء من ذلك فعليه القضاء، لا نعلم في ذلك خلافًا؛ لأن الصوم كان ثابتًا في الذمة، فلا تبرأ منه إلا بأدائه، ولم يؤده، فبقي على ما كان عليه؛ ولا كفارة في شيء مما ذكرناه، في ظاهر المذهب(٢).

قال السرخسي: وكذلك إن أكل أو شرب متعمدًا فعليه القضاء والكفارة عندنا وعند الشافعي تَعَلِّلَهُ لا كفارة عليه (٣).

قال الماوردي: مسألة: قال الشافعي ﷺ: وإن أكل عامدًا في صوم رمضان فعليه القضاء والعقوبة ولا كفارة إلا بالجهاع في شهر رمضان، قال الماوردي: وهذا كها قال: لا كفارة على الآكل عامدًا في رمضان، وقال مالك: عليه الكفارة بكل حال.

وقال أبو حنيفة: إن أفطر بجنس ما يقع به الاغتذاء غالبًا لزمته الكفارة، وإن أفطر بها لا يقع به الاغتذاء كجوزة أو حصاة لزمه القضاء ولا كفارة (٤).

قال الماوردي:...وهذا صحيح إذا ابتلع طعامًا أو شرابًا، أو ما ليس بطعام، ولا شراب كدرهم أو حصاة، أو جوزة أو لوزة، فقد أفطر بهذا كله ووجب عليه القضاء، إذا كان عامدًا ذاكرًا لصومه (٥).

قال ابن رشد: وأما المسألة الأولى: وهي هل تجب الكفارة بالإفطار بالأكل والشرب متعمدا؟ فإن مالكًا وأصحابه وأبا حنيفة وأصحابه والثوري وجماعة ذهبوا إلى أن من أفطر متعمدًا بأكل أو شرب أن عليه القضاء والكفارة المذكورة في هذا

⁽١) المغنى (٤/ ٣٤٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٦٥).

⁽٣) المبسوط للسرخسي (٣/ ٧٣).

⁽٤) الحاوي الكبير (٣/ ٤٣٤).

⁽٥) الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٦).

الحديث. وذهب الشافعي وأحمد وأهل الظاهر إلى أن الكفارة إنها تلزم في الإفطار من الجماع فقط(١).

والصواب أن من أكل أو شرب متعمدًا فعليه القضاء دون الكفارة.

مسألة: إذا خافت الحامل والمرضع على أنفسهما أو على أنفسهما وولديهما عليهما القضاء

يجوز للحامل والمرضع الفطر سواء خافتا على أنفسهما أو على أنفسهما وولديهما وهذا لا خلاف فيه بين أهل العلم.

قال النووي: قال أصحابنا: الحامل والمرضع إن خافتا من الصوم على أنفسهما أفطرتا وقضتا ولا فدية عليهما كالمريض وهذا كله لا خلاف فيه، وإن خافتا على أنفسهما وولديهما فكذلك بلا خلاف صرح به الدارمي والسرخسي وغيرهما(٢).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن الحامل والمرضع، إذا خافتا على أنفسها فلهما الفطر، وعليهما القضاء فحسب، لا نعلم فيه بين أهل العلم اختلافًا؛ لأنهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه (٣).

وإذا خافت الحامل والمرضع على ولديهما فقط أفطرتا وقضتا بلا خلاف.

قال النووي: وإن خافتا على ولديها لا على أنفسهما أفطرتا وقضتا بلا خلاف(١).

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤١٤).

⁽Y) المجموع (T/ 17V).

⁽٣) المغنى (٤/ ٣٩٤).

⁽٤) المجموع (٦/ ١٧٧).

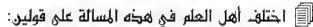
مسألة: من أغمي عليه جميع النهار هل يقضي يومًا مكانه؟

قال الشيرازي: إذا نوى الصوم من الليل ثم أغمي عليه جميع النهار لم يصح صومه وعليه القضاء(١).

قال مالك: إن كان أغمي عليه من أول النهار إلى الليل، رأيت أن يقضي يومًا مكانه (٢).

وهذا الذي عليه جمهور العلماء، وقد تقدم بحث هذه المسألة بعنوان (من نوى الصيام من الليل فأغمي عليه قبل طلوع الفجر فلم يفق حتى غربت الشمس هل يجزئه صيام ذلك اليوم؟) فلتراجع.

مسألة: من أخر قضاء رمضان حتى أدركه رمضان الآخر



القول الأول: أن عليه قضاء رمضان الماضي ويلزمه عن كل يوم فدية وهي مُدُّ من طعام.

قال النووي: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يلزمه صوم رمضان الحاضر ثم يقضي الأول ويلزمه عن كل يوم فدية وهي مد من طعام، وبهذا قال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء ابن أبي رباح والقاسم بن محمد والزهري والأوزاعي ومالك والثوري وأحمد وإسحاق، إلا أن الثوري قال: الفدية مدان عن كل يوم (٣).

القول الثاني: أن عليه قضاء ما مضى من رمضان ولا إطعام عليه، وبه قال الحسن البصري وإبراهيم النخعي وطاوس وأبو حنيفة والمزني وداود وحماد بن أبي سليان (٤).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٤٨).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٧٦).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٦٦).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٦٦) والمحلى (٦/ ٢٦١).

كرادلة القول الأول:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمُ يَقْضِهِ، فَإِنَّهُ لَا شَيْءٌ لَمُ يُتَقَبَّلُ مِنْهُ، وَمَنْ صَامَ تَطُقُّعًا وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمُ يَقْضِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُتَقَبَّلُ مِنْهُ حَتَّى يَصُومَهُ (١).

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ ﴿ عَلَى اللَّهُ عَلَى الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ »، قَالَ يَحْيَى: الشُّغْلُ مِنَ النَّبِيِّ أَوْ بِالنَّبِيِّ وَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ »، قَالَ يَحْيَى: الشُّغْلُ مِنَ النَّبِيّ أَوْ بِالنَّبِيّ مَنْ النَّبِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّلَهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّل

عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فِي رَجُلٍ مَرِضَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ صَحَّ وَلَمْ يَصُمْ حَتَّى

(۱) ضعيف: أخرجه أحمد (٢/ ٣٥٢) والطبراني في الأوسط (٣٢٨٤) من طريق ابن لهيعة، حدثنا أبو الأسود، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة به، وعبد الله بن لهيعة سييء الحفظ قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة واختلف فيه على ابن لهيعة.

وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن لهيعة، فاختلف على ابن لهيعة:

رواه عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة، عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي أبي الأسود، فقال: عن عبد الله بن أبي رافع مولى أم سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من أدركه شهر رمضان وعليه من رمضان شيء لم يقضه، لم يتقبل منه، ومن صام متطوعاً وعليه من رمضان شيء لم يقضه، لم يتقبل منه».

ورواه عبد الله بن عبد الحكم، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، وعمرو بن خالد الحراني، وأبو صالح كاتب الليث، والنضر بن عبد الجبار، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ....إلا عمرو بن خالد؛ فإنه أوقفه، ولم يرفعه، ورفع الباقون الحديث إلى النبي ﷺ.

ورواه ابن المبارك، فقال: أخبرنا عبد الله بن عقبة - نسب ابن لهيعة إلى جده؛ لأن ابن لهيعة هو: عبد الله بن لهيعة بن عقبة - عن أبي الأسود، عن عبد الله، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولم ينسب عبد الله.

فقال أبو زرعة: الصحيح: عبد الله بن رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ انظر علل الحديث لابن أبي حاتم (٧٦٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٥٠) ومسلم (١١٤٦).

أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرُ، قَالَ: «يَصُومُ الَّذِي أَدْرَكَهُ وَيُطْعِمُ عَنِ الْأَوَّلِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، فَإِذَا فَرَغَ فِي هَذَا صَامَ الَّذِي فَرَّطَ فِيهِ»(١).

عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِيمَنْ فَرَّطَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّي أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرُ، قَالَ: «يَصُومُ هَذَا مَعَ النَّاسِ وَيَصُومُ الَّذِي فَرَّطَ فِيهِ، وَيُطْعِمُ لِكُلِّ يَوْم مِسْكِينًا»^(٢).

عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَجُلِ أَفْطَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْ مَرَضٍ ثُمَّ صَحَّ وَلَمْ يَصُمْ حَتَّى أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرُ قَالً: «يَصُومُ الَّذِي أَدْرَكَهُ، ثُمَّ يَصُومُ الشَّهْرَ الَّذِي أَفْطَرَ فِيهِ، وَيُطْعِمُ مَكَانَ كُلِّ يَوْم مِسْكِينًا» (٣).

عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «إِنَّ إِنْسَانًا مَرِضَ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ صَحَّ، فَلَمْ يَقْضِهِ حَتَّى أَدْرَكَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ آخَرُ، فَلْيَصُمِ الَّذِي أَحْدَثَ ثُمَّ يَقْضِ الْآخَرَ، وَيُطْعِمْ مَعَ كُلِّ يَوْم مِسْكِينًا»(١٤).

عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ قَالَ: سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ فِي رَمَضَانَ، وَعَلَيْهِ رَمَضَانُ آخَرُ لَمْ يَصُمْهُ، قَالَ: «يَصُومُ هَذَا الَّذِي أَدْرَكَهُ، وَيَصُومُ الَّذِي عَلَيْهِ، وَيُطْعِمُ

(١) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني (٢٣٤٣)، (٢٣٤٦)، (٢٣٤٨) من طرق عن عطاء عن أبي هريرة بألفاظ متقاربة.

(٢) أخرجه الدارقطني (٢٣٤٤) عن إسهاعيل بن محمد الصفار، ثنا الحسن بن الفضل بن السمح، ثنا علي بن زمعة الرازي، ثنا عبد الصمد المقري الرازي، ثنا عمرو بن أبي قيس، عن مطرف، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة به، وقال: إسناد صحيح موقوف، وخالف مطرفًا سفيان ابن عيينة فرواه عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن ابن عباس به، وأخرج عبد الرزاق (٧٦٢٠) عَنْ مَعْمَر، عَنْ أَبِي إسْحَاق، عَنْ مُجَاهِد، عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ: «مَنْ أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ وَهُو مَرِيضٌ، ثُمَّ صَحَّ، فَلَمْ يَقْضِهِ حَتَّى أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ آخَرُ صَامَ الَّذِي أَدْرَكَهُ ثُمَّ صَامَ الْأَوَّل، وَأَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ نِصْفَ صَاع مِنْ قَمْح» قَالَ مَعْمَرٌ: وَلَا أَعْلَمُ كُلَّهُمْ إِلَّا يَقُولُونَ هَذَا فِي هَذَا.

(٣) ضَعَيف: أخَّرجه الدارقطني (٢٣٤٥) عن محمد بن جعفر بن أحمد الصيرفي، ثنا بكر بن محمود ابن مكرم الفزاري، ثنا إبراهيم بن نافع أبو إسحاق الجلاب، ثنا عمر بن موسى بن وجيه، ثنا الحكم، عن مجاهد، عن أبي هريرة به، وعمر بن موسى متروك الحديث وإبراهيم بن نافع منكر الحديث.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٢١).

لِكُلِّ يَوْمِ مِسْكِينًا نِصْفَ صَاعِ»(١).

عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه أنه كان يقول: من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه، وهو قوي على صيامه، حتى جاء رمضان آخر، فإنه يطعم مكان كل يوم مسكينًا. مدًا من حنطة، وعليه مع ذلك القضاء (٢).

القول الثاني: أن عليه قضاء ما مضى من رمضان ولا إطعام عليه.

كرادلة هذا القول:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةُ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَكُ [البقرة:١٨٤].

قال في المحيط البرهاني: واختلف أصحابنا في وقت القضاء، منهم من قال بأن القضاء على الفور، ومنهم من قال بأنه مؤقت بها بين رمضانين، وبه أخذ أبو الحسن الكرخي، والصحيح أنه على التراخي لقوله تعالى: ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنَ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ من غير فصل...قال أصحابنا: إذا أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه، وهو بناءً على ما قلنا: إن القضاء غير مؤقت، فكان رجاء القضاء ثانيًا، ومع رجاء القضاء لا تلزمه الفدية (٣).

قال الكاساني: ولهذا قال أصحابنا: إنه لا يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع، ولو كان الوجوب على الفور لكره له التطوع قبل القضاء لأنه يكون تأخيرًا للواجب عن وقته المضيق، وإنه مكروه، وعلى هذا قال أصحابنا: إنه إذا أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه (٤).

قال ابن حزم: ومن كانت عليه أيام من رمضان فأخر قضاءها عمدًا لعذر لنسيان

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه علي بن الجعد في مسنده (۲۳۵) وعبد الرزاق (۷٦۲۸) والدارمي (۱۵٦) والبيهقي (۲۵۳/۶) من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس به.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١٠٩١) ط/ الأعظمي.

⁽٣) المحيط البرهاني في الفقه النعماني (٢/ ٣٩١).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٤).

حتى جاء رمضان آخر فإنه يصوم رمضان الذي ورد عليه كما أمره الله تعالى فإذا أفطر في أول شوال قضى الأيام التي كانت عليه ولا مزيد ولا إطعام عليه في ذلك وكذلك لو أخرها عدة سنين ولا فرق، إلا إنه قد أساء في تأخيرها عمدا سواء أخرها إلى رمضان أو مقدار ما كان يمكنه قضاؤها من الأيام لقول الله تعالى: ﴿ وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةِ مِن رَبِّكُم ﴾ [آل عمران:١٣٣] فالمسارعة إلى الله المفترضة واجبة وقال الله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِن أَيَّامٍ أُخَر البقرة:١٨٤] وأمر النبي عَلَي المتعمد للقيء والحائض والنفساء بالقضاء ولم يحد الله تعالى ولا رسوله عليه في ذلك وقتًا بعينه فالقضاء واجب عليهم أبدًا حتى يؤدى أبدًا ولم يأت نص قرآن ولا سنة بإيجاب إطعام في ذلك فلا يجوز إلزام ذلك أحدًا؛ لأنه شرع والشرع لا يوجبه في الدين إلا الله تعالى على لسان رسوله عليه فقط وهذا قول أبي حنيفة وأبي سليان، وقال مالك: يطعم مع القضاء عن كل يوم من الرمضان الأول (١٠).

كرالجواب على أدلة الجمهور:

وقال الشافعي: عليه الفدية. كأنه قال بالوجوب على الفور مع رخصة التأخير إلى رمضان آخر. وهذا غير سديد لما ذكرنا أنه لا دلالة في الأمر على تعيين الوقت، فالتعيين يكون تحكما على الدليل، والقول بالفدية باطل لأنها لا تجب خلفًا عن الصوم عند العجز عن تحصيله عجزًا لا ترجى معه القدرة عادة كما في حق الشيخ الفاني، ولم يوجد العجز؛ لأنه قادر على القضاء فلا معنى لإيجاب الفدية (٢).

قال ابن التركماني: قال (باب المفطر من رمضان يؤخر القضاء ما بينه وبين رمضان آخر) ثم ذكر قول عائشة (كان يكون عليَّ الصوم من رمضان فها أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان) قلت: عموم قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنُ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿ يقتضي أن تأخير القضاء ليس بمقيد إلى مجيء رمضان آخر وتأخير عائشة إنها كان لانه عشد

⁽١) المحلي (٦/ ٢٦٠).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٤).

كان يستمتع بها وكان في شعبان يشتغل بالصوم فتشتغل هي بالقضاء وفي غير رمضان تتفرغ لخدمته (۱).

قال ابن عبد البر: وقال أبو حنيفة وأصحابه: يصوم رمضان الثاني ثم يقضي الأول ولا فدية عليه سواء قوي على الصيام أم لا، وهو قول الحسن وإبراهيم النخعي وبه قال داود: ليس على من أوجب الفدية في هذه المسألة حجة من كتاب ولا سنة ولا إجماع، وقال أبو جعفر الطحاوي: قال الله تعالى: ﴿فَعِدَةٌ مِّنُ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ فأوجب القضاء دون غيره فلا يجوز زيادة الطعام (٢).

وهناك قول ثالث: وهو أنه يصوم رمضان الآخر ولا يقضي الأول بصيام لكن يطعم عنه مكان كل يوم مسكينًا مدًا مدًا وهذا القول يروى عن ابن عمر وبه يقول أبو قتادة وعكرمة (٣).

عَن الْحُسَنِ بن الْخُرِّ، عَنْ نَافِع، أَنَّ عَبْدَ الله كَانَ يَقُولُ: «مَنْ أَدْرَكَهُ رَمَضَانُ وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ فَلْيُطْعِمْ مَكَانَ كُلِّ يَوْم مِسْكِينًا مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ» (١٠).

الراجع: أن من أدركه رمضان وعليه أيام من رمضان الماضي أن عليه قضاء ما مضى من رمضان ولا إطعام عليه؛ لأن الله ﷺ قال: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَّ﴾. فذكر القضاء ولم يذكر الإطعام والله تعالى أعلم.

⁽١) الجوهر النقى (٤/ ٢٥٢).

⁽٢) الاستذكار (٣/ ٢٦٦).

⁽٣) المحلي (٦/ ٢٦١).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه الدارقطني (٢٣٤٢) عَنْ إِسْهَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارِ، نا عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، نا يَخْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، نا زُهَيْرٌ، نا الْحُسَنُ بْنُ الْحُرِّ، عَنْ نَافِع به.

مسألة: هل يجوز التطوع بالصيام لن عليه أيام من رمضان؟

مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وجماهير السلف والخلف أن قضاء رمضان في حق من أفطر بعذر كحيض وسفر يجب على التراخي ولا يشترط المبادرة به في أول الإمكان (١).

قال الكاساني: قال أصحابنا: إنه لا يكره لمن عليه قضاء رمضان أن يتطوع، ولو كان الوجوب على الفور لكره له التطوع قبل القضاء لأنه يكون تأخيرًا للواجب عن وقته المضيق، وإنه مكروه، وعلى هذا قال أصحابنا: إنه إذا أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر فلا فدية عليه (٢).

قال بدر الدين العيني: قلت: يجوز التطوع بالصوم ممن عليه صوم رمضان، وبه قال أهل العلم، وقال أحمد: لا يجوز ممن عليه صوم يوم فرض لقوله عليه: «من صام تطوعًا وعليه شيء من رمضان لم يقضه، فإنه لا يقبل منه حتى يصومه» (٣). وفي سنده ابن لهيعة [...] الحال (١٠).

قال ابن قدامة: واختلفت الرواية عن أحمد في جواز التطوع بالصوم ممن عليه صوم فرض، فنقل عنه حنبل أنه قال: لا يجوز له أن يتطوع بالصوم، وعليه صوم من الفرض حتى يقضيه، يبدأ بالفرض، وإن كان عليه نذر صامه، يعني: بعد الفرض. وروى حنبل، عن أحمد بإسناده عن أبي هريرة، أن رسول الله عليه قال: «من صام تطوعًا، وعليه من رمضان شيء لم يقضه فإنه لا يتقبل منه حتى يصومه» ولأنه عبادة يدخل في جبرانها المال، فلم يصح التطوع بها قبل أداء فرضها، كالحج. وروي عن أحمد، أنه يجوز له التطوع؛ لأنها عبادة تتعلق بوقت موسع، فجاز التطوع في وقتها قبل فعلها، كالصلاة يتطوع في أول وقتها، وعليه يخرج الحج ولأن التطوع بالحج قبل فعلها، كالصلاة يتطوع في أول وقتها، وعليه يخرج الحج ولأن التطوع بالحج

⁽١) شرح النووي على مسلم (٨/ ٢٢).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٤).

⁽٣) ضعيف: وتقدم تخريجه قريبًا.

⁽٤) البناية شرح الهداية (٤/ ١٢٠).

يمنع فعل واجبه المتعين، فأشبه صوم التطوع في رمضان، بخلاف مسألتنا، والحديث يرويه ابن لهيعة، وفيه ضعف، وفي سياقه ما هو متروك، فإنه قال في آخره: «ومن أدركه رمضان، وعليه من رمضان شيء لم يتقبل منه»(١).

قال النووي: وقد اتفق العلماء على أن المرأة لا يحل لها صوم التطوع وزوجها حاضر إلا بإذنه؛ لحديث أبي هريرة السابق في صحيح مسلم في كتاب الزكاة وإنها كانت تصومه في شعبان لأن النبي على كان يصوم معظم شعبان فلا حاجة له فيهن حينئذ في النهار ولأنه إذا جاء شعبان يضيق قضاء رمضان فإنه لا يجوز تأخيره عنه، ومذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وجماهير السلف والخلف أن قضاء رمضان في حق من أفطر بعذر كحيض وسفر يجب على التراخي ولا يشترط المبادرة به في أول الإمكان، لكن قالوا: لا يجوز تأخيره عن شعبان الآتي لأنه يؤخره حينئذ إلى به في أول الإمكان، لكن قالوا: لا يجوز تأخيره عن شعبان الآتي لأنه يؤخره حينئذ إلى زمان لا يقبله وهو رمضان الآتي فصار كمن أخره إلى الموت (٢٠).

قال ابن حجر: وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر: لا يصلح حتى يبدأ برمضان. وصله ابن أبي شيبة عنه نحوه، ولفظه لا بأس أن يقضي رمضان في العشر. وظاهر قوله جواز التطوع بالصوم لمن عليه دين من رمضان إلا أن الأولى له أن يصوم الدين أولاً لقوله: لا يصلح، فإنه ظاهر في الإرشاد إلى البداءة بالأهم والآكد، وقد روى عبد الرزاق عن أبي هريرة أن رجلاً قال له: إن على أيامًا من رمضان أفأصوم العشر تطوعًا قال: لا ابدأ بحق الله ثم تطوع ما شئت، وعن عائشة نحوه، وروى ابن المنذر عن علي أنه نهى عن قضاء رمضان في عشر ذي الحجة وإسناده ضعيف. قال: وروي بإسناد صحيح نحوه عن الحسن والزهري وليس مع أحد ضعيف. قال: وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمر أنه كان يستحب ذلك ".

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٤٠١).

⁽۲) شرح النووي على مسلم (۸/ ۲۲).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٨٩).

قال القرطبي: لما قال تعالى: ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ دل ذلك على وجوب القضاء من غير تعيين لزمان؛ لأن اللفظ مسترسل على الأزمان لا يختص ببعضها دون بعض. وفي الصحيحين عن عائشة ﴿ عَلَى قالت: يكون على الصوم من رمضان فها أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان، الشغل من رسول الله، أو برسول الله على وفي رواية: وذلك لمكان رسول الله على وهذا نص وزيادة بيان للآية، وذلك يرد على داود قوله: إنه يجب عليه قضاؤه ثاني شوال (١).

قال ابن رشد: ومن كتاب أوله المحرم يتخذ الخرقة لفرجه مسألة وسئل مالك عن الرجل يكون عليه قضاء رمضان، أيصوم يوم عاشوراء قبل قضاء رمضان؟ قال: ما يعجبني ذلك، وعسى به أن يكون خفيفًا؟ قيل له: أفيصومه في قضاء رمضان؟ قال: لا بأس به. قال محمد بن رشد: قوله: ما يعجبني، وعسى به أن يكون خفيفًا، معناه: أني أكره ذلك كراهية خفيفة، وكراهيته له أن يصومه تطوعًا، يقتضي أن المستحب عنده أن يصومه في قضاء ما عليه من رمضان؛ وقوله بعد ذلك: لا بأس أن يصومه في قضاء رمضان – مخالف لذلك؛ إذ لا يقال في الشيء المستحب فعله: لا بأس أن يفعل، وإنها يقال ذلك في المباح الذي فعله وتركه سواء؛ وفي سهاع ابن وهب، قيل له: أفيصومه في قضاء رمضان؟ قال: لا. معناه: لا ينبغي له أن يفعل ويصومه تطوعًا أحسن.

فهذه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الاختيار أن يصام لقضاء رمضان، والثاني: أن الاختيار أن يصام تطوعا ويؤخر قضاء رمضان، والثالث: أن الأمرين سواء، يفعل الفاعل أيها شاء، وهذا الاختلاف إنها يتصور على القول بأن قضاء رمضان على التراخي، بدليل قول عائشة عنه إن كان ليكون على الصيام من رمضان، فها أستطيع أن أصومه حتى يأتي شعبان، للشغل برسول الله على إذ لو كان القضاء على الفور لما منعها من ذلك الشغل، والواجب على التراخي تعجيله أفضل، فلها كان إن صام يوم عاشوراء

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٢٨٢).

تطوعا، وأخر القضاء، أحرز فضل اليوم، وفاته تعجيل القضاء، وإن صامه للقضاء، أحرز تعجيل القضاء، ووفاته فضل صوم النهار؛ وقع الاختلاف، فوجه القول بأن صومه تطوعًا أحسن هو أن فضيلة صومه قد وردت الآثار عن النبي عليه بنصها، وقدرها، وفضيلة تعجيل القضاء إنها علمت بالنظر والقياس، فذلك فيها معدوم (١).

هل يشترط قضاء رمضان متتابعًا أم يجوز صيامه متفرقًا

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: يجوز قضاء الصيام متفرقًا ويستحب صيامه متتابعا.

وبه قال علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، وابن محيريز، وأبو قلابة ومجاهد، وأهل المدينة، والحسن، وسعيد بن المسيب، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وإليه ذهب مالك، وأبو حنيفة، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد وإسحاق (٢).

🕸 القول الثاني: وجوب التتابع في قضاء رمضان.

وحكي هذا القول عن علي وابن عمر والنخعي والشعبي، وقال داود: يجب، ولا يشترط (٣).

كرادلة القول الأول:

عن محمد بن المنكدر، قال: بلغني أن النبي ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان؟ فقال: «ذاك إليك»، فقال: «أرأيت لو كان على أحدكم دين، فقضى الدرهم والدرهمين، ألم يك قضى؟ والله أحق أن يعفو ويغفر»(٤).

⁽١) البيان والتحصيل (٢/ ٣٢٥).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٨٠٨).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) ضعيف مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٦) ومن طريقه الدارقطني (٢٣٣٣) والبيهقي (٤/ ٢٥٩) من طريق يحيى بن سليم الطائفي، عن موسى بن عقبة، عن محمد بن المنكدر به مرسلاً ويحيى بن سليم ضعيف.

حفص، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، وأبي هريرة قالا: لا بأس بقضاء رمضان متفرقًا(١).

معتمر بن سليهان، عن أبيه، قال: أنبأني بكر، عن أنس، قال: إن شئت فاقض رمضان متتابعًا، وإن شئت متفرقًا^(٢).

عن أيوب، عن أبي قلابة، عن ابن محيريز، أنه قال في قضاء رمضان، قال: أحص العدة، وصم كيف شئت^(٣).

عن معاذ بن جبل؛ أنه سئل عن قضاء رمضان؟ فقال: أحص العدة، وصم كيف شئت(٤).

عن ابن إدريس، عن شعبة، عن عبد الحميد بن رافع بن خديج، عن جدته، أن رافعًا كان يقول: أحص العدة وصم كيف شئت (٥).

عن عطاء، قال: جاءت امرأة إلى ابن عباس تسأله عن قضاء صيام رمضان؟ فقال: أحصي العدة وفرقي، قال: وكان سعيد بن جبير وعكرمة يقو لان ذلك (٢).

عن ليث، عن عطاء، ومجاهد، وطاوس، وسعيد بن جبير قالوا: إن شئت فاقض

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٧) وعبد الرزاق (٧٦٦٤)من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، وأبي هريرة به، ولفظ عبد الرزاق: «فرقه إذا أحصيته».

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٨).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٠) وعبد الرزاق (٧٦٦٨) من طريق أيوب، عن أبي قلابة، عن ابن محيريز به.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١١) عن زيد بن حباب، عن معاوية بن صالح، عن موسى بن يزيد ابن موهب، عن أبيه، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل به، وموسى بن يزيد لم أقف على أحد وثقه، وذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٢) عبد الحميد بن رافع بن خديج ذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.

⁽٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٣) عن معمر بن سليهان الرقي، عن حجاج، عن عطاء به، وحجاج هو ابن أرطأة كثير الخطأ والتدليس.

رمضان متتابعًا، أو متفرقًا(١).

عن عطاء، عن عبيد بن عمير، في قضاء رمضان، قال: «إن شاء فرق»(٢).

عن ابن علية، عن ليث، عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، وطاوس؛ أنهم كانوا لا يرون بأسًا بتفريق قضاء رمضان (٣).

عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن مجاهد؛ في الرجل يكون عليه صوم من رمضان، فيفرق صيامه، أو يصله، قال: إن الله أراد بعباده اليسر، فلينظر أيسر ذلك عليه، إن شاء وصله، وإن شاء فرق(٤٠).

عن عبدة بن سليهان، عن مجالد، عن الشعبي، قال: إن شق عليك أن تقضي متتابعًا، فرق فإنها هي عدة من أيام أخر^(٥).

عن عبد الأعلى، عن داود، عن عكرمة؛ ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَّ ﴾، قال: إن شاء وصل، وإن شاء فرق(١٠).

عن يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية، عن أبيه، عن الحكم، قال: كان لا يرى بقضاء رمضان متقطعًا بأسًا (٧).

عن يزيد بن هارون، عن جويبر، عن الضحاك؛ في قضاء رمضان: إن شئت

⁽۱) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٤) عن ابن إدريس، عن ليث، عن عطاء، ومجاهد، وطاوس، وسعيد بن جبير به، وليث بن أبي سليم ضعيف.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٩) عن وكيع، عن سفيان، عن حبيب بن ثابت، عن عطاء، عن عبيد بن عمير به.

⁽٣) إسناده ضعيف كسابقه: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٥).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٦) وأخرجه عبد الرزاق (٧٦٧٠) عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن مجاهد قال: «إن شئت ففرق إنها هي عدة من أيام أخر».

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٨) مجالد هو ابن سعيد ضعيف.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢١٩).

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٠).

متتابعًا، وإن شئت متفرقًا(١).

عن ابن نمير، عن إسماعيل المكي، عن ربيعة، عن عطاء بن يسار، قال: لا بأس أن يفرق قضاء رمضان (٢).

عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس قال: صم كيف شئت قال؛ الله: ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٣).

عن أبي عامر الهوزني، قال: سمعت أبا عبيدة بن الجراح، وسئل عن قضاء رمضان متفرقًا؟ قال: أحص العدة، وصم كيف شئت (٤).

عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه قال: صم كيف شئت إذا أحصيت صيامه (٥).

عن ابن جريج، عن رجل، عن عكرمة سئل عن قضاء رمضان: أمعًا أم شتى؟ فقال: أي ذلك شاء؛ قال الله: ﴿شَهُرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ [الساء: ٩٢] ولو شاء قال: فمن قضى رمضان فمعًا، ولكن لم يقل فيه شيئًا، ولم يحرمه صالح الناس، فهم تبع للحلال (٢).

عن الثوري، عن رجل من قريش، عن أمه أنها سألت أبا هريرة عن قضاء

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢١) وجويبر متروك الحديث.

 ⁽٢) رجاله ثقات: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٣) ولم أجد ابن نمير في الرواة عن إسماعيل المكي ولا إسماعيل في مشايخ ابن نمير.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٤) وعبد الرزاق (٧٦٦٥) من طريق معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس به.

⁽٤) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٥) ومن طريقه الدارقطني (٢٣١٩) عن زيد بن الحباب، حدثني معاوية بن صالح، حدثنا أزهر بن سعيد، عن أبي عامر الهوزني به، أزهر بن سعيد صدوق تكلموا فيه للنصب.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٦٧).

⁽٦) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٧١) في إسناده رجل مجهول لا يعرف.

رمضان، فقال: لا بأس بأن يفرقه إنها هي عدة من أيام أخر(١).

عن أبي هريرة قال: صم كيف شئت، وأحص العدة (٢).

عن معمر، عن قتادة، عن ابن المسيب قال: «صمه كيف شئت، وأحص العدد(7).

وروى علي بن الجعد، عن زهير، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي أنه كان لا يرى به متفرقًا بأسًا^(١).

قال الكاساني: ولنا ما روي عن جماعة من أصحاب رسول الله عليه بعض علي، وعبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وعائشة وغيرهم المنهم قالوا: إن شاء تابع وإن شاء فرق، غير أن عليًا عليه قال: إنه يتابع لكنه إن فرق جاز. وهذا منه إشارة إلى أن التتابع أفضل ولو كان التتابع شرطًا لما احتمل الخفاء على هؤلاء الصحابة ولما احتمل مخالفتهم إياه في ذلك لو عرفوه (٥٠).

قال في المدونة: قلت: ما قول مالك في كل صيام في القرآن أمتتابعًا أم لا؟ فقال: أما ما كان من صيام الشهور فهو متتابع؛ لأن الله على يقول: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ﴾ [الساء: ٩٢] وما كان من صيام الأيام التي في القرآن مثل قوله في قضاء مضان: ﴿فَعِدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ اللهُ قال: فأحب إلى أن يتابع بين ذلك فإن لم يفعل أجزأه (١).

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٧٢) وشيخ سفيان الثوري مبهم لا يعرف فلا ندري من الرجل من قريش ولا ندري من أمه.

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٧٣) عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن هشام بن يحيى، عن أبي هريرة به، وهشام بن يحيى مستور.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٦٦٢) ورواية معمر عن قتادة فيها ضعف.

⁽٤) إسناده ضعيف: ذكره البيهقي في السنن (٤/ ٢٥٩) الحارث هو ابن عبد الله الأعور ضعيف.

⁽٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٦).

⁽٦) المدونة (١/ ٢٨٠).

قال النووي: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب تتابعه ويجوز تفريقه (١).

قال الخرقي: وقضاء شهر رمضان متفرقًا يجزئ، والمتتابع أحسن (٢).

🕏 القول الثاني: وجوب التتابع في قضاء رمضان.

كرادلة القول الثاني:

عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من كان عليه صوم رمضان، فليسرده، ولا يقطعه» (٣).

عن نافع، عن ابن عمر، قال في قضاء رمضان: يتابع بينه (٤).

عن نافع، عن ابن عمر؛ أنه كان يأمر بقضاء رمضان متتابعًا(٥).

عن علي، قال: من كان عليه صوم من رمضان، فليصمه متصلاً، ولا يفرقه(٦).

(١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٦٧).

(٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٨٠٤).

(٣) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٢٣١٢، ٢٣١٢) ومن طريقه البيهقي (٢٥٩/٤)، والمخلصيات (١٤٧١) من طريق حبان بن هلال، ثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة به، وعبد الرحمن بن إبراهيم القاص متكلم فيه ضعفه الدارقطني وقال النسائي: ليس بالقوي. قال الذهبي: ومن مناكيره: عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا: «من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يقطعه». ميزان الاعتدال (٢/ ٥٤٥).

قال ابن حبان في المجروحين: منكر الحديث يروي ما لا يتابع عليه وليس بمشهور في العدالة فيقبل منه ما انفرد، على أن التنكب عن أخباره أولى عند الاحتجاج.

- (٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٦) عن ابن علية، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر به.
- (٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٧) عن حفص، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر به.
- (٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٨) عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن الحارث عن على به، والحارث هو ابن عبد الله الأعور ضعيف.

عن عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: يواتر قضاء رمضان (١٠). عن أبي أسامة، عن هشام بن عروة، أنه قال: لا يقطعه إذا كان صحيحًا (٢).

عن ابن فضيل، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: كانوا يقولون: قضاء رمضان تناعًا(٣).

عن عبدة، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، قال: يقضيه كهيئته (١).

عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، قال: كان الحسن يحب أن يتابع بين قضاء رمضان (٥).

عن أبي خالد الأحمر، عن داود، عن الشعبي، قال: أحب إلي أن يقضيه كما أفطره (٦٠).

عن محمد بن أبي عدي، عن ابن عون، عن محمد، قال في قضاء رمضان: أحب إلي أن يصومه كما أفطره (٧).

عن ابن علية، عن علي بن الحكم، عن ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث، عن أبي هريرة، قال: يواتره إن شاء (^).

عن وكيع، عن شعبة، عن الحكم، قال: سألته عن قضاء رمضان؟ قال: متتابع أحب إلى (٩٠).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٢٩).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٠).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣١).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٢).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٣) وعبد الرزاق (٧٦٦٣).

⁽٦) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٤) أبو خالد الأحمر صدوق يخطيء.

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٥).

⁽٨) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٦).

⁽٩) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٧).

عن عبدة بن سليهان، عن عبد الملك بن أبي سليهان، عن عطاء، قال: يقضيه متتابعًا أحب إلى، وإن فرق أجزأه (١).

عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، قال في قضاء رمضان: صمه كما أفطرته (٢٠). عن الثوري، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر قال: يقضيه تباعا (٣٠).

عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، وعن داود، عن الشعبي، قالا: تباعًا(١٠). عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن على قال: تباعا(٥).

عن الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب قال: تباعا(١).

عن ابن التيمي، عن أبيه، عن الحسن: كان يستحبه تباعا(٧).

□ والصواب: القول الأول وهو جواز صيامه متفرقًا ويستحب التتابع ولا يجب، والله أعلم.

مسألة: من مات وعليه صيام أيام من رمضان لم يقضها ماذا عليه؟

🗐 في هذه المسألة لابد من التفريق بين صورتين:

الصورة الأولى: من مات وعليه صيام من رمضان ولم يتمكن من القضاء.

الصورة الثانية: من مات وعليه صيام من رمضان وتمكن من القضاء ولم يقض هل يصام عنه أو يطعم عنه؟

⁽١) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٣٩) عبد الملك بن أبي سليهان صدوق له أوهام.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٥٧)، (٧٦٥٧) من طريق الزهري به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٥٨).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٥٩).

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٦٠) الحارث هو ابن عبد الله الأعور ضعيف.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٦١).

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٦٣).

الصورة الأولى: من مات وعليه صيام من رمضان ولم يتمكن من القضاء

قال الشيرازي: ولو كان عليه قضاء شيء من رمضان فلم يصم حتي مات نظرت فإن أخره لعذر اتصل بالموت لم يجب عليه شيء؛ لأنه فرض لم يتمكن من فعله إلي الموت فسقط حكمه كالحج(١).

قال النووي: ذكرنا أن مذهبنا أنه لا شيء عليه ولا يصام عنه ولا يطعم عنه بلا خلاف عندنا، وبه قال أبو حنيفة ومالك والجمهور قال العبدري: وهو قول العلماء كافة إلا طاوسًا وقتادة فقالا: يجب أن يطعم عنه لكل يوم مسكين لأنه عاجز فأشبه الشيخ الهرم.

واحتجو أيضًا بالقياس على الحج كها ذكره المصنف، وفرقوا بينه وبين الشيخ الهرم بأن الشيخ عامر الذمة ومن أهل العبادات بخلاف الميت (٢).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن من مات وعليه صيام من رمضان لم يخل من حالين؛ أحدهما أن يموت قبل إمكان الصيام، إما لضيق الوقت، أو لعذر من مرض أو سفر، أو عجز عن الصوم، فهذا لا شيء عليه في قول أكثر أهل العلم، وحكي عن طاوس وقتادة أنها قالا: يجب الإطعام عنه؛ لأنه صوم واجب سقط بالعجز عنه، فوجب الإطعام عنه، كالشيخ الهرم إذا ترك الصيام لعجزه عنه. ولنا أنه حق لله تعالى وجب بالشرع، مات من يجب عليه قبل إمكان فعله، فسقط إلى غير بدل، كالحج (٣).

قال الخطابي: واتفق عامة أهل العلم على أنه إذا أفطر في المرض أو السفر ثم لم يفرط في القضاء حتى مات فإنه لا شيء عليه ولا يجب الإطعام عنه غير قتادة فإنه

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٦٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٢).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٩٨).

قال: يطعم عنه وقد حكي ذلك أيضًا عن طاوس(١).

الصورة الثانية: من مات وعليه صيام من رمضان وتمكن من القضاء ولم يقض هل يصام عنه أو يطعم عنه؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه الصورة على أقوال منها:

القول الأول: أنه يصام عنه وممن قال بالصيام عنه طاوس والحسن البصري والزهري وقتادة وأبو ثور وداود (٢).

القول الثاني: يطعم عنه لكل يوم مسكين، وهذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن عائشة، وابن عباس، وبه قال مالك، والليث، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، والحسن بن حي، وابن علية، وأبو عبيد، في الصحيح عنهم وبه قال أبو حنيفة (٣).

القول الثالث: يصام عنه صوم النذر ويطعم عن صوم رمضان، وهو قول ابن عباس وأحمد وإسحاق (٤).

كر أدلة القول الأول: أنه يصام عنه ولا يطعم:

عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهِ عَائِشَةً اللَّهِ عَلَيْهِ صِيَامٌ صَالَةُ وَلَيْهُ اللهِ عَنْهُ وَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَنْ عَالِمُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَمْ عَلَيْهِ عَلَيْهِ ع

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ مَا أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ الله ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، فَقَالَ: ﴿ أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنُ أَكُنْتِ تَقْضِينَهُ؟ ﴾ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَيْنُ اللهُ أَحَقُ بِالْقَضَاءِ» (٦٠).

⁽١) معالم السنن (٢/ ١٢٢).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٢).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٩٨) والمجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٢).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٢).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٩٥٢) ومسلم (١١٤٧).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٩٥٣) ومسلم (١١٤٨).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُرَيْدَة، عَنْ أَبِيهِ ﴿ مَا أَبِيهِ ﴿ مَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ ، إِذْ أَتُهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيةٍ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ، قَالَ: فَقَالَ: ﴿ وَجَبَ أَتُهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَىٰ هَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَجُرُكِ، وَرَدَّهَا عَلَيْكِ الْمِرَاثُ ﴾ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا ؟ قَالَ: ﴿ وَمُومِي عَنْهَا ﴾ قَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَحُجَّ قَطُّ، أَفَأَحُجُ عَنْهَا ؟ قَالَ: ﴿ وَجَجِي عَنْهَا ﴾ (١).

قال البيهقي بعد ما ذكر بعض هذه الأحاديث: فثبت بهذه الأحاديث جواز الصوم عن الميت. وكان الشافعي كَنَابُ قال في كتاب القديم: وقد روي في الصوم عن الميت شيء فإن كان ثابتًا صيم عنه كما يحج عنه (٢).

كم أدلة القول الثاني: أنه يطعِم عنه لكل يوم مسكينًا.

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرٍ فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْم مِسْكِينًا» (٣).

⁽١) أخرجه مسلم (١١٤٩).

⁽٢) السنن الكبري للبيهقي (٤/ ٢٥٦).

⁽٣) ضعيف مرفوع: أخرجه الترمذي (٧١٨) وابن ماجه (١٧٥٧) والطبراني في الأوسط (٤٥٣١) وابن خزيمة (٢٠٥٦) والبيهقي (٤/٢٥٤) من طريق عبثر بن القاسم، عن أشعث، عن محمد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي عليه واختلف في محمد الراوي عن نافع هل هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلي أو محمد بن سيرين، فقال الترمذي: ومحمد هو عندي ابن عبد الرحمن بن أبي ليلي وكذلك قال ابن خزيمة.

قال الحافظ ابن حجر: رواه ابن ماجه من هذا الوجه ووقع عنده عن محمد ابن سيرين بدل محمد ابن عبد الرحمن وهو وهم منه أو من شيخه، وقال الدارقطني: المحفوظ وقفه على ابن عمر وتابعه البيهقي على ذلك انظر التلخيص الحبير (٢/ ٤٥٣) وقد ورد التصريح في بعض الطرق أنه محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وخالفه الحسن بن الحر والليث بن سعد فروياه عن نافع موقوفا وهو الصحيح قال الترمذي: «حديث ابن عمر لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، والصحيح عن ابن عمر موقوف قوله» وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٥٤) من طريق إبراهيم بن هاشم البغوي حدثنا عبد الله بن محمد بن أسهاء حدثني جويرية بن أسهاء عن نافع أن عبد الله كان يقول: من أفطر في رمضان أيامًا وهو مريض، ثم مات قبل أن يقضي فليطعم عنه مكان كل يوم أفطره

عَنْ عُبَادَةً بْنِ نُسِي قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ عَلِيَّةٍ: «مَنْ مَرِضَ فِي رَمَضَانَ، فَلَمْ يَزَلْ مَرِيضًا حَتَّى مَاتَ لَمْ يُطْعَمْ عَنْهُ، وَإِنْ صَحَّ فَلَمْ يَقْضِهِ حَتَّى مَاتَ أُطْعِمَ عَنْهُ»(١).

عَنِ ابْنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: ﴿إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ، وَعَلَيْهِ صِيَامُ رَمَضَانَ آخَرَ أُطْعِمَ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْم نِصْفُ صَاعِ مِنْ بُرِّ »(٢).

عَنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، وَنَافِعِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ نَذْرٌ، يَقُولُ: «لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَكِنْ تَصَدَّقُوا عَنْهُ مِنْ مَالِهِ لِلصَّوْمِ، لِكُلِّ يَوْمِ مِسْكِينًا»^(٣).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومَنَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَكِنْ إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا تَصَدَّقْتَ عَنْهُ أَوْ أَهْدَيْتَ»(١).

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «إِذَا مَرِضَ الرَّجُلُ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَصُمْ أُطْعِمَ عَنْهُ وَلَيُّهُ " (٥٠). وَلَمْ يَصُمْ أُطْعِمَ عَنْهُ وَلَيُّهُ " (٥٠).

عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا يَصُومُ

من تلك الأيام مسكينًا مدًّا من حنطة، فإن أدركه رمضان عام قابل قبل أن يصومه فأطاق صوم الذي أدرك فليطعم عما مضى كل يوم مسكينا مدا من حنطة وليصم الذي استقبل. قال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوف على ابن عمر، وقد رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن نافع فأخطأ فيه.

(١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٣٥) عن الأسلمي، عن الحجاج بن أرطاة، عن عبادة بن نسي به، وحجاج بن أرطاة ضعيف والأسلمي هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي متروك.

(٢) إسناده منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٤٤) سليهان التيمي لم يدرك عمر بن الخطاب ١٠٠٠

(٣) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٤/ ٢٥٤) عن أبي زكريا بن أبي إسحاق المزكي، أنبأ أبو عبدالله محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب، أنبأ جعفر بن عون، أنبأ يحيى بن سعيد، عن القاسم، ونافع، أن ابن عمر به.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٦٣٤٦).

(٥) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٤٠١) عن محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن أبي حصين، عن سعيد بن جبير به.

أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ وَلَكِنْ يُطْعِمُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْم مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ»(١).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي امْرَأَةٍ تُوُفِّيتْ، أَوْ رَجُلِّ، وَعَلَيْهِ رَمَضَانُ، وَنَذْرُ شَهْرٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُطْعَمُ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْم مِسْكِينٌ، أَوْ يَصُومُ عَنْهُ وَلِيَّهُ لِنَذْرِهِ» (٢).

عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ الْمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَجُلِ مَاتَ، وَعَلَيْهِ رَمَضَانُ، وَعَلَيْهِ نَذْرُ صِيَامٍ شَهْرٍ آخَرَ قَالَ: (يُطْعَمُ عَنْهُ سِتُّونَ مِسْكِينًا ﴾ (٣).

كر أقوال أهل العلم:

قال الكاساني: فإن برئ المريض أو قدم المسافر وأدرك من الوقت بقدر ما فاته يلزمه قضاء جميع ما أدرك؛ لأنه قدر على القضاء لزوال العذر، فإن لم يصم حتى أدركه الموت فعليه أن يوصي بالفدية وهي أن يطعم عنه لكل يوم مسكينًا؛ لأن القضاء قد وجب عليه ثم عجز عنه بعد وجوبه بتقصير منه فيتحول الوجوب إلى بدله وهو الفدية. والأصل فيه ما روى أبو مالك الأشجعي أن رجلاً سأل رسول الله عنه؟ فقال رسول الله عنه؟ فقال رسول الله عنه؟ فقال رسول الله عنه وقد أطاق الصيام في مرضه ذلك فليقض عنه». والمراد منه القضاء وهو مريض وقد أطاق الصيام في مرضه ذلك فليقض عنه». والمراد منه القضاء بالفدية لا بالصوم. لما روي عن ابن عمر - رضي الله تعالى عنه - موقوفا عليه ومرفوعًا إلى رسول الله عنه قال: «لا يصومن أحد عن أحد ولا يصلين أحد عن

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه النَّسائي في السنن الكبرى (۲۹۳۰) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (۱۷ مرح) والبيهقي (۲۵۲/۶) من طريق يزيد بن زريع قال: حدثنا حجاج الأحول، قال: حدثنا أيوب بن موسى، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس به.

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه البيهقي (٤/ ٢٥٤) من طريق أبي العباس الأصم حدثنا محمد بن إسحاق أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء أخبرنا سعيد عن روح بن القاسم عن علي بن الحكم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٥٠).

أحد» ولأن ما لا يحتمل النيابة حالة الحياة لا يحتمل بعد الموت كالصلاة (١٠).

قال الماوردي: وإن مات بعد إمكان القضاء سقط عنه الصوم أيضًا ووجب في ماله الكفارة عن كل يوم مد من طعام، ولا يجوز لوليه أن يصوم عنه بعد موته، هذا مذهب الشافعي في القديم والجديد، وبه قال مالك وأبو حنيفة وهو إجماع الصحابة (٢).

كر أدلة القول الثالث: أنه يصام عنه صوم النذر ويطعم عن صوم رمضان.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ الأَنْصَارِيُّ رَسُولَ الله ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ، تُوُفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «ا**قْضِهِ عَنْهَا»**(".

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ عَنَّ ، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله ، الله عَنِيْ الله عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ نَذْرٍ ، أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: «أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ فَقَضَيْتِيهِ ، أَكَانَ يُؤَدِّي ذَلِكِ عَنْهَا؟ » قَالَتْ: نَعَمْ ، قَالَ: «فَصُومِي عَنْ أُمِّكِ » (٤٠).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ امْرَأَةً رَكِبَتِ الْبَحْرَ فَنَذَرَتْ إِنْ نَجَّاهَا الله أَنْ تَصُومَ شَهْرًا، فَنَجَّاهَا الله، فَلَمْ تَصُمْ حَتَّى مَاتَتْ، فَجَاءَتِ ابْنَتُهَا أَوْ أُخْتُهَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ: «فَأَمَرَهَا أَنْ تَصُومَ عَنْهَا» (٥٠).

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٠٣) والمبسوط للسرخسي (٣/ ٨٩).

⁽٢) الحاوي الكبير (٣/ ٤٥٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٧٦١)، (٦٩٥٩) ومسلم (١٦٣٨).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٤٨).

⁽٥) صحيح: أخرجه ابن خزيمة (٢٠٥٤) والطيالسي (٢٧٥٢) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٩٤) والطبراني في المعجم الكبير (١٢٣٢٩/١) والبيهقي (٤/ ٢٥٥) كلهم من طريق شعبة، عن سليهان الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به، وهذا إسناد صحيح وأخرجه أبو داود (٣٣٠٨) وأحمد (١/ ٢١٦) والبيهقي (١٠/ ٨٥) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٩٦) كلهم من طريق هشيم بن بشير، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به، وهشيم بن بشير ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، لكنه متابع أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٩٥) عن عمران بن موسى الطائي، قال: حدثنا سليهان بن

717

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي تُوفِّيَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرُ صِيَامٍ، فَتُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لِيَصُمْ عَنْهَا الْوَلِيُّ»(١).

كراقوال أهل العلم:

قال أبو داود: سمعت أحمد، قال: لا يصام عن الميت إلا في النذر، قلت لأحمد: فشهر رمضان؟ قال: يطعم عنه (٢).

قال ابن قدامة: ولنا ما روى ابن ماجه، عن ابن عمر، أن النبي عَلَيْ قال: «من مات وعليه صيام شهر، فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينًا». قال الترمذي: الصحيح عن ابن عمر موقوف (٣).

وعن عائشة أيضًا قالت: يطعم عنه في قضاء رمضان، ولا يصام عنه وعن ابن عباس، أنه سئل عن رجل مات وعليه نذر؟ يصوم شهرًا، وعليه صوم رمضان. قال: أما رمضان فليطعم عنه، وأما النذر، فيصام عنه. رواه الأثرم في السنن. ولأن الصوم لا تدخله النيابة حال الحياة، فكذلك بعد الوفاة، كالصلاة، فأما حديثهم فهو في النذر؛ لأنه قد جاء مصرحًا به في بعض ألفاظه (٤).

□ الراجح والله أعلم: القول الأول أنه يصام عنه لثبوت ذلك عن النبي ﷺ،أما القول بالإطعام فلم أقف على خبر صحيح عن رسول الله ﷺ وإنها الوارد عنه

حرب، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن جعفر بن أبي وحشية، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

⁽۱) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (۲۱۳۳) عن محمد بن يحيى قال: حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا ابن لهيعة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله به، وابن لهيعة هو عبد الله بن لهيعة ضعيف.

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٣٧) ومسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٣/ ١٢١٨).

⁽٣) ضعيف مرفوع والصواب فيه الوقف: وتقدم تخريجه.

⁽٤) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٩٨).

بجواز الإطعام لا يصح والحجة في قول رسول الله على أما القول الثالث فليس فيه منع من صيام رمضان عن الميت غاية ما فيه أنه على سئل عن قضاء النذر عن الميت فأجازه وليس في ذلك منع من قضاء رمضان.

مسائل في الكفارات

مسألة: حكم من جامع امرأته في نهار رمضان عامدًا ذاكرًا؟

من جامع امرأته في نهار رمضان عامدًا ذاكرًا فإن عليه الكفارة المغلظة بالنص والإجماع والكفارة المغلظة هي عتق رقبة، فإن عجز عن العتق فصيام شهرين متتابعين فإن عجز عن الصوم فإطعام ستين مسكينًا.

قال الكاساني: ولا خلاف في وجوب الكفارة على الرجل بالجهاع، والأصل فيه حديث الأعرابي(١).

قال النووي: وتجب الكفارة بالجماع بلا خلاف(٢).

وقال النووي: في الباب حديث أبي هريرة في المجامع امرأته في نهار رمضان، ومذهب العلماء كافة وجوب الكفارة عليه إذا جامع عامدًا جماعًا أفسد به صوم يوم من رمضان (٣).

قال ابن قدامة: المسألة الثانية: أن الكفارة تلزم من جامع في الفرج في رمضان عامدًا، أنزل أو لم ينزل في قول عامة أهل العلم (٤٠).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مَا لَكَ : بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ عَلِيْقِ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله هَلَكْتُ. قَالَ: «هَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: «هَلْ تَجُدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ: «هَلْ تَجُدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٩٨).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٣٥).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٧/ ٢٢٤).

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٧٢).

شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ»، قَالَ: لاَ، فَقَالَ: فَهَلْ تَجِدُ إطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا. قَالَ: لاَ، قَالَ فَهَلْ تَجِدُ إطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا. قَالَ: لاَ، قَالَ: فَمَكَثَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أُتِي النَّبِيُّ عَلَيْهُ بِعَرَقِ فِيهَا مَّرُ - وَالْعَرَقُ الْمِكْتُلُ - قَالَ: «خُذْهَا، فَتَصَدَّقْ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَى أَفْقَرَ مِنْ أَهْلِ - قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟» فَقَالَ: أَنَا، قَالَ: «خُذْهَا، فَتَصَدَّقْ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعلَى أَفْقَر مِنْ أَهْلِ مِنِّي يَا رَسُولَ الله؟ فَوَالله مَا بَيْنَ لاَبَتَيْهَا - يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ - أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ مَنْ يَتِي نَا رَسُولَ الله؟ عَلَيْهُ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ» (١).

مسألة: هل على المرأة كفارة كما على الرجل أم لا؟

🗐 في هذه المسألة لابد من التفريق بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا كانت المرأة مطاوعة لزوجها في هذا الفعل.

الحالة الثانية: إذا كانت المرأة مكرهة على الجماع أو نائمة.

الحالة الأولى: إذا كانت المرأة مطاوعة لزوجها في هذا الفعل

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: يلزمها الكفارة وهو اختيار أبي بكر، وقول مالك، وأبي حنيفة، وأبي ثور، وابن المنذر والشافعي في قول؛ لأنها هتكت صوم رمضان بالجماع، فوجبت عليها الكفارة كالرجل(٢).

القول الثاني: أن المرأة إذا طاوعت زوجها على الجماع ليس عليها كفارة إنها هي كفارة واحدة فقط على الرجل أما المرأة فلا، وهو قول الشافعي وأظهر القولين عنه ونص عليه في الأم وهو قول أحمد وهو المذهب وداود والحسن والأوزاعي (٢٠).

قال ابن رشد: وسبب اختلافهم: معارضة ظاهر الأثر للقياس، وذلك أنه -

⁽۱) أخرجه البخاري (۱۹۳٦)، (۱۹۳۷)، (۲۲۰۰)، (۵۳۸۸)، ومسلم (۱۱۱۱).

⁽۲) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٥)، المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٣٥)، المبسوط للسرخسي (٣/ ٧٣–٧٠)، المدونة (١/ ٢٨٤– ٢٨٥).

⁽٣) الإنصاف للمرداوي (٣/ ٣١٤)، الأم للشافعي (٣/ ٢٥١-٢٥٢)، بداية المجتهد (١/٢١٦)، المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٥).

عليه الصلاة والسلام - لم يأمر المرأة في الحديث بكفارة، والقياس أنها مثل الرجل إذ كان كلاهما مكلفًا (١).

كرادلة القول الأول:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضُهُ، أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ، فَاسْتَفْتَى رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَأَطْعِمْ سِيَامَ شَهْرَيْنِ» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا» (٢).

قال ابن الجوزي: قال أصحابنا: ووجه الاحتجاج أنه علق التكفير بالفطر وليس قولهم هذا بمعتمد فإنهم لا يقولون: إن الكفارة تجب على كل مفطر إنها المراد بالإفطار في هذا الحديث الإفطار بالجماع (٣).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النّبِيِّ عَلَيْهُ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلُ فَقَالَ يَا رَسُولَ الله هَلَكْتُ. قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى اَمْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «هَلْ عَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لاَ، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟ قَالَ: لاَ، فَقَالَ: فَهَلْ عَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: لاَ، قَالَ: مَمْكَثَ النّبِيُّ عَلِيْهُ مَبْنِهُ مُنْ السَّائِلُ؟» فَقَالَ: أَنَا، قَالَ: «خُذْهَا، فَتَصَدَّقُ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَ أَفِي النّبِيُّ عَلِيْهُ بِعَرَقٍ فِيها عَرْ وَالعَرَقُ المِكْتُلُ وَلَكَ أَيِ النّبِيُ عَلِيْهُ بِعَرَقٍ فِيها عَرْ وَالعَرَقُ المِكْتُلُ وَمَلَ اللّهَ عُلَلَ اللّهُ عُلْ اللّهُ عُلْ اللّهُ عُلْ اللّهُ عُلْ اللّهُ عَلَى ذَلِكَ أَيِ النّبِي عَلَيْهِ بِعَرَقٍ فِيها عَرْ وَالعَلَا الرّبُولُ أَيْ الْمُنْ الْمَائِلُ؟» فَقَالَ: أَنَا، قَالَ: «خُذْهَا، فَتَصَدَّقُ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَى أَفْقَر مِنْ أَهْلِ مِنْ اللّهُ عُلْ اللّهُ عُلْ اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه عَلَى اللّه اللّه عَلَى اللّه الللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه الللّه الللّه اللّه اللّه اللّه الللللّه اللّه ال

وجه الاستدلال:

قال الكاساني: ولنا أن النص وإن ورد في الرجل لكنه معلول بمعنى يوجد فيها، وهو إفساد صوم رمضان بإفطار كامل حرام محض متعمدًا فتجب الكفارة عليها

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤١٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٨٢١) ومسلم (١١١١).

⁽٣) التحقيق في مسائل الخلاف (٢/ ٨٣).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٣٦)، (١٩٣٧)، (٢٦٠٠)، (٥٣٦٨)، ومسلم (١١١١).

بدلالة النص، وبه تبين أنه لا سبيل إلى التحمل لأن الكفارة إنها وجبت عليها بفعلها وهو إفساد الصوم، ويجب مع الكفارة القضاء عند عامة العلماء (١).

قال المرغيناني: ولأن السبب جناية الإفساد لا نفس الوقاع وقد شاركته فيها ولا يتحمل؛ لأنها عبادة أو عقوبة ولا يجري فيها التحمل (٢).

وقالوا بأن الكفارة تجب على الرجل لأنه انتهك حرمة الشهر وحرمة الصوم فوجبت عليه الكفارة، والمرأة لما طاوعته في ذلك شاركته في الحكم فتجب عليها الكفارة كما وجبت على الرجل فالعلة واحدة.

قال الخطابي: قلت: وفي أمره الرجل بالكفارة لما كان منه من الجنابة دليل على أن على المرأة كفارة مثلها؛ لأن الشريعة قد سوت بين الناس في الأحكام إلا في مواضع قام عليه دليل التخصيص، وإذا لزمها القضاء لأنها أفطرت بجماع متعمد كما وجب على الرجل وجبت عليها الكفارة لهذه العلة كالرجل سواء وهذا مذهب أكثر العلماء (٣).

القول الثاني: أن المرأة إذا طاوعت زوجها على الجماع ليس عليها كفارة إنها هي كفارة واحدة فقط على الرجل أما المرأة فلا.

كرأدلة القول الثاني:

استدلوا بحديث أبي هريرة في الرجل الذي وقع على امرأته في نهار رمضان قال: «وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ».

وجه الاستدلال: أن النبي ﷺ أمر الرجل بالكفارة ولم يأمر المرأة.

قال القسطلاني في شرحه للحديث: واستدلَّ به على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة؛ إذ لم يؤمر بها هو مع الحاجة إلى البيان ولنقصان صومها بتعرضه للبطلان بعروض الحيض أو نحوه فلم تكمل حرمته حتى تتعلق به الكفارة، ولأنها غرم مالي

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٩٨).

⁽٢) الهداية في شرح بداية المبتدي (١/ ١٢٢).

⁽٣) معالم السنن (٢/ ١١٧).

يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمهر فلا يجب على الموطوءة(١).

وقال الخطابي أيضًا في شرح الحديث: واحتجوا لهذا القول بأن قول الرجل: أصبت أهلي سؤال عن حكمه وحكمها؛ لأن الاصابة معناها أنه واقعها وجامعها، وإذا كان هذا الفعل قد حصل منه ومنها معًا ثم أجاب النبي على عن المسألة فأوجب فيها كفارة واحدة على الرجل ولم يعرض لها بذكر دل أنه لا شيء عليها وأنها مجزئة في الأمرين معًا؛ ألا ترى أنه بعث أنيسًا إلى المرأة التي رميت بالزنا وقال: «إن اعترفت فارجمها» فلم يهمل حكمها لغيبتها عن حضرته فدل هذا على أنه لو رأى عليها كفارة لألزمها ذلك (٢).

لكن أجيب عن هذا الاستدلال: وجواب هذا من عشرة أوجه: أحدها: أنه استدلال بالعدم والعدم لا صيغة له فيستدل به. الثاني: يحتمل أن يكون قد ذكر حكمها، ولم ينقل. الثالث: إنها يجب البيان للسائل عن الحكم اللازم له، وهي فلم تأته، ولا سأله الزوج عن حكمها، فلا يجب البيان. فإن قيل: قد بين ما لم يسأل عنه في حديث العسيف بقوله: "واغديا أنيس على امرأة هذا؛ فإن اعترفت فارجمها".

قلنا: هذا تبرع منه، ثم إن في حديث العسيف ما يوجب حدًّا، والحدود حق لله يلزم الإمام إقامتها، بخلاف الكفارة. الرابع: أن حكمها في الكفارة واحد لا يختلف، بخلاف قصة العسيف؛ فإنها كانت محصنة والعسيف بكر، فحدهما مختلف للخلاف. الخامس: سكوته لا يدل على سقوط الوجوب، كما سكت عن غسلها وعن قضاء اليوم. السادس: يجوز أن يكون سكوته لعارض أو لشغل. السابع: يحتمل أن يكون قد علم أنها لا يلزمها كفارة لمرض أو حيض أو جنون، أو كانت ذمية، أو دون البلوغ. الثامن: أنه على قبل إقراره على نفسه، ولم يقبل قوله عليها، كما في قصة ماعز. التاسع: أنه أمره بالعتق، فذكر فقره وفقرها، فلم يكن في ذكر كفارتها فائدة، لفقرها. العاشر: أنه في بعض الألفاظ: «هلكت وأهلكت» ففيه بينة على أنه

⁽١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٣٧٩ – ٣٨٠).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ١١٧).

أكرهها، والمكرهة لا كفارة عليها(١).

□ الراجع: أن المرأة عليها كفارة حكمها حكم الرجل فالنساء شقائق الرجال إلا ما خص بالدليل، والله أعلم.

الحالة الثانية: إذا كانت المرأة مكرهة على الجماع أو نائمة أو نحوذلك

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أنها إن أكرهت على الجماع فلا كفارة عليها وعليها القضاء فقط، وهذا قول الحسن ونحو ذلك قول الثوري، والأوزاعي وأصحاب الرأي وقال الشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر: إن كان الإكراه بوعيد حتى فعلت وعلى قياس ذلك، إذا وطئها نائمة (٢).

القول الثاني: أن المكرهة عليه القضاء والكفارة أما النائمة فعليها القضاء فقط وهو قول مالك (٣).

كرادلة القول الأول:

نقل بعض أهل العلم الإجماع على عدم الكفارة على المرأة إذا أكرهت على الجماع. قال أبو بكر بن علي الزَّبِيدِيّ: وإن أكرهها هو على الجماع فلا كفارة عليها إجماعًا(٤٠).

والصواب: أن المسألة محفوظ فيها الخلاف ولا يصح فيها إجماع.

وقالوا: لأن الكفارة تجب بالجناية الكاملة وهذه ليست بجناية لأن الإكراه يرفع المأثم والكفارة تجب لرفع المأثم ولا إثم هاهنا، وهذا كله إذا ابتدأ الجماع وقد نوى الصوم ليلاً (٥).

⁽١) التحقيق في مسائل الخلاف (٢/ ٨٣) لابن الجوزي وتنقيح التحقيق للذهبي (١/ ٣٧٣).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٦).

⁽٣) المدونة (١/ ١٨٤).

⁽٤) الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (١/ ١٤٠).

⁽٥) المصدر السابق.

🕸 القول الثاني:

قال سحنون: قلت: فها قول مالك فيمن أكره امرأته في رمضان فجامعها نهارًا ما عليها وماذا عليه في قول مالك؟ قال: عليه القضاء والكفارة وعليه الكفارة أيضًا وعليها أيضًا هي القضاء (١).

وقال ابن عقيل: إن أكرهت حتى مكنت: لزمتها الكفارة، وإن غصبت أو أتيت نائمة فلا كفارة عليها(٢).

قال النووي: فرع: إذا أكرهها على الوطئ وهما صائبان في الحضر فلهها حالان أحدهما: أن يقهرها بربطها أو بغيره ويطأ فلا تفطر هي ويجب عليه كفارة عنه قطعًا والثاني: أن يكرهها حتى تمكنه ففي فطرها قولان سبقا أصحهها لا تفطر فيكون كالحال الأول والثاني تفطر وعليهها الكفارة وتكون الكفارة عليه وحده قطعًا (٣).

والذي يظهر لي والله أعلم أن التي أكرهت على الجماع عليها القضاء؛ لأن الجماع يفسد الصوم وليس عليها الكفارة لأنها غير مختارة ولحديث ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الله وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْحُطَأَ، وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكُرِهُوا عَلَيْهِ» (٤) والله أعلم.

حكم من تكرر منه الجماع في يوم واحد هل عليه كفارة واحدة؟

قال ابن قدامة: وجملته أنه إذا جامع ثانيًا قبل التكفير عن الأول، لم يخل من أن يكون في يوم واحد، أو في يومين، فإن كان في يوم واحد، فكفارة واحدة تجزئه، بغير خلاف بين أهل العلم (٥).

قال ابن رشد: وأجمعوا على أنه من وطئ مرارًا في يوم واحد أنه ليس عليه إلا

⁽١) المدونة (١/ ٢٨٤).

⁽٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٣/ ٣١٣).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٣٩).

⁽٤) تقدم تخريجه.

⁽٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٨٥).

كفارة واحدة^(١).

قال ابن عبد البر: وأجمعوا على أن من وطىء في يوم واحد مرتين أو أكثر أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة (٢).

حكم من جامع ناسيًا أو جاهلاً أو مكرهًا

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على أقوال:

- القول الأول: إذا جامع ناسيًا أو جاهلاً او مكرهًا لا قضاء عليه ولا كفارة، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة ورواية عن الإمام أحمد ورجحها شيخ الإسلام ابن تيمية وهو قول الحسن، ومجاهد، والثوري (٣).
- القول الثاني: عليه القضاء بلا كفارة وهو قول مالك. وهو قول عطاء، وبه قال الأوزاعي، ومالك، والليث بن سعد (٤).
- القول الثالث: عليه القضاء والكفارة وهو المشهور عن أحمد وهو قول ابن الماجشون (٥).

كرادلة القول الأول:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اللّهُ اللّهُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُهُ وَ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتُهُ وَعَلَيْنَا مِن قَبْلِنَا وَلا تُحْمِلُ عَلَيْنَا مِا لا طَاقَةَ لَنَا بِيّمً وَاعْفُ عَنّا وَاعْفِرُ لَنَا وَارْحَمُنَا أَنْتُ مَوْلَئنَا فَانصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤١٨).

⁽٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/ ١٨١).

 ⁽٣) الأم للشافعي (٣/ ٢٥٣)، المبسوط للسرخسي (٣/ ٦٥)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/
 ٤١٥)، المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٤).

⁽٤) المدونة (١/ ٢٧٧)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤١٥)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٢٠٥)، المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٤)، شرح السنة للبغوي (٦/ ٢٩٢).

⁽٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٤)، القوانين الفقهية (ص: ٨٣).

وسبب نزول هذه الآيات ما أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: لما نزلت على رسول الله عَلَيْقِ: ﴿ لِللَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضُ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيَ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخفُوهُ يُحَاسِبُكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرُ ﴾ [البقرة:٢٨٤]، قال: فاشتد ذلك على أصحاب رسول الله عَلَيْهُ، فأتوا

رسول الله على الصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، نطيق، الصلاة والصيام والجهاد والصدقة، وقد أنزلت عليك هذه الآية ولا نطيقها، قال رسول الله على «أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم: سمعنا وعصينا؟ بل قولوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير»، قالوا: سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير»، قالوا: سمعنا فأنزل الله وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير، فلما اقترأها القوم، ذلت بها ألسنتهم، فأنزل الله في إثرها: وأمن الرسول بِما أنزل إليه من ربيه والمؤمنون كُلُ عَامَن بِالله وَمَلتبِكتهِ فَي إثرها: ورسله على الله على

عن أبي هريرة رضي عن النبي عليه قال: «إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه فإنها أطعمه الله وسقاه»(٢).

عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «من أفطر في شهر رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه ولا كفارة» (٣).

⁽١) أخرجه مسلم (١٢٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، (٦٦٦٩) ومسلم (١١٥٥).

⁽٣) أخرجه ابن خزيمة (١٩٩٠) وابن حبان (٣٥٢١) والدارقطني (٢٢٤٣) والحاكم (١/ ٤٣٠) والبيهقي (٢/ ٢٢٤) والطبراني في الأوسط (٥٣٥٢) كلهم من طريق محمد بن عبد الله

وجه الدلالة: نص على الأكل والشرب وقسنا عليهما كل ما يبطل الصوم من الجماع وغيره، فإن فعل ذلك وهو جاهل بتحريمه لم يبطل صومه لأنه يجهل تحريمه فهو كالناسي (١).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الله وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخُطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ»^(٢).

عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: لو وطيء رجل امرأته وهو صائم ناسيًا في رمضان لم يكن عليه فيه شيء (٣).

عن الثوري عن رجل عن الحسن قال: هو بمنزلة من أكل وشرب ناسيًا(١٤).

كرأقوال أهل العلم:

قال أبو حنيفة ﷺ في رجل أكل ناسيًا أو شرب أو جامع: فلا شيء عليه وإن فعل ذلك متعمدًا فعليه القضاء والكفارة(٥).

قال الشافعي: وإن جامع ناسيًا لصومه لم يكفر، وإن جامع على شبهة مثل أن

الأنصاري عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. ومحمد بن عمرو يحسن حديثه لكن ابن عدى أعل الحديث.

قال ابن عدي: وهذا غريب المتن والإسناد فغربة متنه حيث قال: «فلا قضاء عليه ولا كفارة» وغربة الإسناد من حديث محمد بن عمرو عن أبي سملة عن أبي هريرة ولم أر لابن مرزوق هذا أنكر من هذين الحديثين وهو لين وأبوه محمد بن مرزوق ثقة. انظر الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٩١).

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة لا تخلو من مقال.

(١) المهذب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي (١/ ٣٣٥).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٥) عن معمر، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد به، ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد فيها كلام.

- (٤) أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٧) وفي إسناده رجل مبهم لم يسم.
 - (٥) الجامع الصغير وشرحه النافع الكبير (ص: ١٣٩).

يأكل ناسيًا فيحسب أنه قد أفطر فيجامع على هذه الشبهة فلا كفارة عليه في مثل هذا (١).

قال الماوردي: وهذا كما قال: إذا وطئ الصائم ناسيًا في نهاره، أو أكل ناسيًا فهو على صومه، ولا قضاء عليه ولا كفارة (٢).

قال البغوي: فأما إذا جامع ناسيا، فاختلفوا فيه، فقال قوم: لا يجب عليه القضاء، وهو قول مجاهد والحسن، وإليه ذهب الثوري، والشافعي، وإسحاق، وأصحاب الرأي، كما لو أكل ناسيًا. وقال قوم: عليه القضاء، وهو قول عطاء، وبه قال الأوزاعي، ومالك، والليث بن سعد، وقال أحمد: عليه القضاء والكفارة وعامة أهل العلم على أن لا كفارة على غير عامد (٣).

قال شيخ الإسلام: والمجامع الناسي فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره ويذكر ثلاث روايات عنه: أحدهما: لا قضاء عليه ولا كفارة وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والأكثرين. والثانية: عليه القضاء بلا كفارة وهو قول مالك. والثالثة: عليه الأمران وهو المشهور عن أحمد. والأول أظهر كها قد بسط في موضعه فإنه قد ثبت بدلالة الكتاب والسنة أن من فعل محظورًا مخطئًا أو ناسيًا لم يؤاخذه الله بذلك، وحينئذ يكون بمنزلة من لم يفعله فلا يكون عليه إثم ومن لا إثم عليه لم يكن عاصيًا ولا مرتكبًا لما نهي عنه وحينئذ فيكون قد فعل ما أمر به ولم يفعل ما نهي عنه. ومثل هذا لا يبطل عبادته إنها يبطل العبادات إذا لم يفعل ما أمر به أو فعل ما حظر عليه. وطرد هذا أن الحج لا يبطل بفعل شيء من المحظورات لا ناسيًا ولا مخطئًا لا الجاع ولا غيره. وهو أظهر قولي الشافعي (٤٠).

قال النووي: إذا أكل أو شرب أو تقايأ أو استعط أو جامع أو فعل غير ذلك من

⁽١) الأم للشافعي ط دار الوفاء (٣/ ٢٥٣).

⁽٢) الحاوي الكبير (٣/ ٤٣٠).

⁽٣) شرح السنة (٦/ ٢٩٢).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٢٥/ ٢٢٦).

منافيات الصوم ناسيًا لم يفطر عندنا، سواء قل ذلك أم كثر هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع المصنف والجمهور من العراقيين وغيرهم... ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يفطر بشيء من المنافيات ناسيًا للصوم وبه قال الحسن البصري ومجاهد وأبو حنيفة وإسحاق وأبو ثور وداود وابن المنذر وغيرهم (١).

القول الثاني: عليه القضاء بلا كفارة وهو قول مالك وعطاء، وبه قال الأوزاعي، ومالك، والليث بن سعد ورواية عن أحمد (٢).

عن ابن جريج قال: سألت عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسيًا في رمضان، قال: لا ينسى هذا كله، عليه القضاء لم يجعل الله له عذرًا (٣).

قال سحنون: قلت: أرأيت من أكل أو شرب أو جامع امرأته في رمضان ناسيًا، أعليه القضاء في قول مالك؟ قال: نعم، ولا كفارة عليه (٤).

قال ابن عبد البر: ومن أكل أو شرب أو جامع ناسيًا أو مجتهدًا متأولاً في نهار رمضان فليس عليه إلا القضاء وكذلك كل صوم واجب وإن كان متطوعًا فلا شيء عليه (٥).

قاسوا ناسي الصوم على ناسي الصلاة، قال ابن رشد: فمن شبهه بناسي الصلاة أوجب عليه القضاء كوجوبه بالنص على ناسي الصلاة (٢).

قال الزركشي: وعن أحمد رواية أخرى: يجب القضاء ولا تجب الكفارة. نص عليها في رواية أبي طالب، واختارها ابن بطة، ولعله مبني على أن الكفارة ماحية،

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢٨).

⁽۲) المدونة (۱/ ۲۷۷)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (۱/ ٤١٥)، البيان في مذهب الإمام الشافعي (۳/ ۲۹۷)، المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٤)، شرح السنة للبغوي (٦/ ٢٩٢)، شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٦/ ٩٢).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣٧٦).

⁽٤) المدونة (١/ ٢٧٧).

⁽٥) الكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٣٤١).

⁽٦) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤١٥).

ومع النسيان لا إثم يمحي(١).

قالوا بأن الجماع يفسد الصوم فيجب القضاء ولا تجب الكفارة؛ لأن الكفارة تكون إما عقوبة وإما لرفع الإثم ولا عقوبة على الناسي ولا إثم عليه، فلذلك لا تجب عليه الكفارة ويجب عليه القضاء فقط.

القول الثالث: عليه القضاء والكفارة وهو المشهور عن أحمد وهو قول ابن الماجشون (٢).

كرادلة القول الثالث:

استدلوا بحديث الرجل الذي وقع على امرأته فإن النبي على لم يستفصله بين أن يكون ناسيًا أو عامدًا، ولو اختلف الحكم لاستفصله وبينه له بذلك استدل

أحمد تَهَلَثُهُ وما يورد من قول الأعرابي: هلكت. يحتمل أنه قال ذلك لعلمه أن النسيان هنا لا يؤثر (٣).

لكن يجاب عن هذا بأنه قد ورد في الحديث ما يدل على أن الرجل تعمد وهو قوله: (هلكت) وفي رواية (احترقت) فدل على أن الرجل كان عامدًا عالمًا بالتحريم؛ ولأن النسيان لا يوجب الهلاك أو الاحتراق لقول أهل الإيهان: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأُنَا ﴾ قال الله قد فعلت كها تقدم ذكره.

ويجاب أيضًا: أن حالة النسيان بالنسبة إلى الجهاع، ومحاولة مقدماته، وطول زمانه، وعدم اعتباره في كل وقت: مما يبعد جريانه في حالة النسيان، فلا يحتاج إلى الاستفصال بناء على الظاهر، لا سيها وقد قال الأعرابي: «هلكت» فإنه يشعر بتعمده ظاهرا، ومعرفته بالتحريم (3).

وقالوا: ولأن الصوم عبادة تحرم الوطء، فاستوى فيها عمده وسهوه، كالحج،

⁽١) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٥٩٢).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٤)، القوانين الفقهية (ص: ٨٣).

⁽٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٥٩٢)، المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٤).

⁽٤) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (٢/ ١٤).

ولأن إفساد الصوم ووجوب الكفارة حكمان يتعلقان بالجماع، لا تسقطهما الشبهة، فاستوى فيهما العمد والسهو، كسائر أحكامه (١).

□ الراجح: أنه لا قضاء ولا كفارة على من جامع امرأته ناسيًا؛ لأن النسيان والجهل معفو عنهما بدليل قول أهل الإيهان: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذُنَاۤ إِن نَّسِينَاۤ أَوۡ أَخْطَأْنَاۚ ﴾.

إذا أكل وشرب ليجامع

وسئل شيخ الإسلام كتلفه: عن رجل أراد أن يواقع زوجته في شهر رمضان بالنهار فأفطر بالأكل قبل أن يجامع ثم جامع فهل عليه كفارة أم لا؟ وما على الذي يفطر من غير عذر؟

فأجاب: الحمد لله، هذه المسألة فيها قولان للعلماء مشهوران: أحدهما: تجب وهو قول جمهورهم؛ كمالك وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم. والثاني: لا تجب وهو مذهب الشافعي وهذان القولان مبناهما: على أن الكفارة سببها الفطر من الصوم أو من الصوم الصحيح بجماع أو بجماع وغيره على اختلاف المذاهب، فإن أبا حنيفة يعتبر الفطر بأعلا جنسه ومالك يعتبر الفطر مطلقًا فالنزاع بينهما إذا أفطر بابتلاع حصاة أو نواة ونحو ذلك، وعن أحمد رواية أنه إذا أفطر بالحجامة كفّر كغيرها من المفطرات بجنس الوطء فأما الأكل والشرب ونحوهما فلا كفارة في ذلك، ثم تنازعوا هل يشترط الفطر من الصوم الصحيح؟ فالشافعي وغيره يشترط ذلك فلو أكل ثم جامع أو أصبح غير ناو للصوم ثم جامع أو جامع وكفر ثم جامع: لم يكن عليه كفارة؛ لأنه لم يطأ في صوم صحيح. وأحمد في ظاهر مذهبه وغيره يقول: بل عليه كفارة في هذه الصور ونحوها؛ لأنه وجب عليه الإمساك في شهر رمضان فهو صوم فاسد فأشبه الإحرام الفاسد.

وكما أن المحرم بالحج إذا أفسد إحرامه لزمه المضي فيه بالإمساك عن محظوراته فإذا أتى شيئًا منها كان عليه ما عليه من الإحرام الصحيح، وكذلك من وجب عليه صوم شهر رمضان إذا وجب عليه الإمساك فيه وصومه فاسد لأكل أو جماع أو عدم

⁽١) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٥).

نية فقد لزمه الإمساك عن محظورات الصيام، فإذا تناول شيئًا منها كان عليه ما عليه في الصوم الصحيح، وفي كلام الموضعين عليه القضاء، وذلك؛ لأن هتك حرمة الشهر حاصلة في الموضعين؛ بل هي في هذا الموضع أشد؛ لأنه عاص بفطره أو لا فصار عاصيًا مرتين فكانت الكفارة عليه أوكد، ولأنه لو لم تجب الكفارة على مثل هذا لصار ذريعة إلى ألا يكفر أحد فإنه لا يشاء أحد أن يجامع في رمضان إلا أمكنه أن يأكل ثم يجامع بل ذلك أعون له على مقصوده، فيكون قبل الغدا عليه كفارة وإذا تغدى هو وامرأته ثم جامعها فلا كفارة عليه وهذا شنيع في الشريعة لا ترد بمثله، فإنه قد استقر في العقول والأديان أنه كلما عظم الذنب كانت العقوبة أبلغ وكلما قوي الشبه قويت، والكفارة فيها شوب العبادة وشوب العقوبة وشرعت زاجرة وماحية فبكل حال قوة السبب يقتضي قوة المسبب. ثم الفطر بالأكل لم يكن سببًا وماحية فبكل حال ألم يكن سببًا للسبب مستقلاً مو حبيًا للكفارة كما يقوله أبو حنيفة ومالك، فلا أقل أن يكون معينًا للسبب المستقل بل يكون مانعًا من حكمه وهذا بعيد عن أصول الشريعة ثم المجامع كثيرًا ما يفطر قبل الإيلاج فتسقط الكفارة عنه بذلك على هذا القول، وهذا ظاهر البطلان، يفطر قبل الإيلاج فتسقط الكفارة عنه بذلك على هذا القول، وهذا ظاهر البطلان، والله أعلم (۱).

المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل (١/ ٢٣٠) ومن أكل ثم جامع لزمته الكفارة وكذلك كل مفطر وطئ والإمساك يلزمه.

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۵/ ۲۲۰).

مسألة: إذا أكل أو شرب أو جامع ظانًا غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر فبان خلافه (1)

اختلف أهل العلم في هده المسالة على قولين:

- القول الأول: أن عليه قضاء يوم مكانه هذا قول أكثر أهل العلم من الفقهاء وغيرهم، وبه قال ابن عباس ومعاوية بن أبي سفيان وعطاء وسعيد بن جبير ومجاهد والزهري والثوري كذا حكاه ابن المنذر عنهم، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وأبو ثور والجمهور (٢).
- القول الثاني: صومه صحيح ولا قضاء عليه، وحكي ذلك عن عطاء وعروة بن الزبير والحسن البصري ومجاهد، وبه قال إسحاق بن راهويه وداود (٣).
 - □ الراجح: القول الثاني وهو صحة الصيام وأنه لا قضاء عليه إذ أنه لم يفرط؛

ولقول الله تعالى: ﴿ لَا يُكِلِفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَأَ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اللّهُ عَلَيْنَا إِلَا يُحْتَسَبَتُ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأُنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ وَ الْحَتَسَبَتُ رَبَّنَا لَا تُوَاخِذُنَا إِن نَسِينَا أَوْ أَخْطَأُنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ وَكَا الله عَلَيْنَا وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا وَلا تُحْمِلُ اللّهُ عَلَيْنَا وَلا تُحْمِلُ الله عَلَيْنَا وَالْمُ عَلَيْنَا فَانُولُ وَلا تُعْفِرُ لَنَا وَالْمُ عَلَيْنَا فَالْعَبِد غير مَوْلَنَا فَانْصُرُنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَلْفِرِينَ ﴾ [البقرة:٢٨٦] فقال الله عَلَيْنَ قد فعلت: فالعبد غير مؤاخذ بالخطأ وهذا الذي يدل عليه الدليل والله أعلم.

⁽١) المسألة تقدم بحثها بتوسع فلتراجع هناك، لكن أردت الإشارة إلى الخلاف فيها مع ذكر الترجيح فقط لناسبة المسألة للباب.

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤) والمغني (٤/ ٣٨٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٤) والمغني (٤/ ٣٨٩).

مسألة: من طلع عليه الفجر وهو يجامع ماذا عليه؟

أ في هذه المسألة لابد من التفريق بين صورتين:

الصورة الأولى: من طلع عليه الفجر وهو يجامع فنزع في الحال وانتهى. الصورة الثانية: من طلع عليه الفجر وهو يجامع فاستدام في جماعه.

الصورة الأولى: من طلع عليه الفجر وهو يجامع فنزع في الحال

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن صومه صحيح وليس عليه قضاء ولا كفارة وهو قول أبي حنيفة، والشافعي (١).

كرادلة القول الأول:

استدلوا بأثر ابن عمر الذي أخرجه البيهقي: عن الليث بن سعد أن نافعا حدثه أن عبد الله بن عمر كان يقول: لو نودي بالصلاة والرجل على امرأته لم يمنعه ذلك أن يصوم إذا أراد الصيام قام واغتسل ثم أتم صيامه (٢).

وقالوا: لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا ولا يستطيع أن يفعل أكثر مما فعل فلا يلام؛ ولأنه بهذا ترك الجماع فصومه صحيح.

كرأقوال أهل العلم:

قال الشافعي: وإن طلع الفجر وهو مجامع فأخرجه من ساعته أتم صومه؛ لأنه لا يقدر على الخروج من الجماع إلا بهذا، وإن ثبت شيئًا آخر أو حركه لغير إخراج وقد بان له الفجر كَفَر (٣).

(۱) المبسوط (۳/ ۱٤۰) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (۲/ ۹۱) الأم للشافعي (۳/ ۲٤٦) الحاوي الكبير (۳/ ٤١٧) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢١٣).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٢١٩/٤) من طريق أبي العباس هو الأصم حدثنا الربيع بن سليهان حدثنا ابن وهب أخبرني الليث بن سعد أن نافعا حدثه أن عبد الله بن عمر به.

⁽٣) الأم للشافعي (٣/ ٢٤٦).

قال الكاساني: ولو كان يجامع امرأته في النهار ناسيًا لصومه فتذكر فنزع من ساعته، أو كان يجامع في الليل فطلع الفجر وهو مخالط فنزع من ساعته فصومه تام (١).

قال السرخسي: قال: ولو أن رجلاً جامع امرأته ناسيًا في رمضان فتذكر ذلك وهو مخالطها فقام عنها من ساعته، فلا قضاء عليه في الوجهين جميعًا(٢).

القول الثاني: أن عليه القضاء فقط

وهو قول مالك (٣) والمزني وزفر وداود (١٤) ورواية للحنابلة (٥).

وقال مالك: يبطل صومه ولا كفارة عليه؛ لأنه لا يقدر على أكثر مما فعله من ترك الجماع أشبه المكره (٦).

القول الثالث: أنه يجب عليه القضاء والكفارة وهي رواية لابن حامد والقاضي من الحنابلة (٧).

قال ابن قدامة: وأما إن نزع في الحال مع أول طلوع الفجر، فقال ابن حامد والقاضي: عليه الكفارة أيضًا؛ لأن النزع جماع يلتذ به، فتعلق به ما يتعلق بالاستدامة، كالإيلاج (٨).

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٩١).

⁽Y) المبسوط (T/ 12).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٩).

⁽٤) الحاوي الكبير (٣/ ٤١٧) والمجموع (٦/ ٢١٦).

⁽٥) الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ٤٦) والإنصاف للمرداوي (٣/ ٣٢٢).

⁽٦) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٧٩).

⁽٧) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٩) والمبدع في شرح المقنع (٣/ ٣٠) وكشاف القناع (٢/ ٣٢٥) والمحرر في الفقه (١/ والإنصاف للمرداوي (٣/ ٣٢١) والفروع وتصحيح الفروع (٥/ ٤٤) والمحرر في الفقه (١/ ٣٠٠).

⁽٨) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٧٩).

الصورة الثانية: من طلع عليه الفجر وهو يجامع فلم ينزع واستمر:

قال ابن مفلح: فلو جامع ليلاً وطلع عليه الفجر، وهو مجامع، واستدام فعليه القضاء والكفارة، وإن نزع في الحال مع أول طلوعه، وكذلك اختاره ابن حامد والقاضي؛ لأن النزع جماع يلتذ به كالجهاع، واختار أبو حفص عكسه، وقال ابن أبي موسى: يقضى قولاً واحدًا، وفي الكفارة خلاف(١).

قال المرداوي: فائدة: لو طلع الفجر وهو مجامع، فإن استدام فعليه القضاء والكفارة بلا نزاع، وإن لم يستدم، بل نزع في الحال، مع أول طلوع الفجر: فكذلك عند ابن حامد، والقاضي، ونصره ابن عقيل في الفصول، وجزم به في المبهج في موضع من كلامه (٢).

□ الراجح: القول الأول أنه لا قضاء عليه ولا كفارة إذا نزع في الحال مع أول طلوع الفجر؛ إذ أنه لا يستطيع أن يفعل أكثر من هذا والله أعلم.

من جامع في يوم رأى فيه الهلال فرد الحاكم شهادته

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن من رأى الهلال فرد الحاكم شهادته فجامع امرأته فعليه الكفارة،
 وهذا قول جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة.

القول الثاني: أنه لا كفارة عليه وهذا قول عطاء والحسن وابن سيرين وأبو ثور وإسحاق بن راهويه وأصحاب الرأي.

قال النووي: قال أصحابنا: وإذا رأى هلال رمضان وحده ولم يقبل القاضي شهادته فالصوم واجب عليه كها ذكرنا، فلو صام وجامع في ذلك اليوم لزمته الكفارة بلا خلاف لأنه من رمضان في حقه، هذا تفصيل مذهبنا في المسألتين وهذا الذي ذكرناه من لزوم الصوم برؤيته هلال رمضان وحده ووجوب الكفارة لو

⁽١) المبدع في شرح المقنع (٣/ ٣٠) الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ٤٤).

⁽٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (٣/ ٣٢١).

جامع فيه مذهب عامة العلماء، وقال عطاء والحسن وابن سيرين وأبو ثور وإسحاق بن راهويه: لا. وقال أبو حنيفة: يلزمه الصوم ولكن إن جامع فيه فلا كفارة (١).

قال سحنون: قلت: أرأيت من رأى هلال رمضان وحده أيرد الإمام شهادته؟ فقال: نعم. قلت: أفيصوم هذا الذي رأى هلال رمضان وحده إذا رد الإمام شهادته؟ فقال: نعم. قلت: وهذا قول مالك؟ قال: نعم. قلت: فإن أفطر أيكون عليه الكفارة مع القضاء في قول مالك؟ قال: نعم (٢).

قال ابن قدامة: ومن رأى الهلال فردت شهادته لزمه الصوم؛ لقوله على «صوموا لرؤيته» فإن أفطر يومئذ بجهاع فعليه القضاء والكفارة؛ لأنه أفطر يومًا من رمضان بجهاع تام فلزمته كفارة، كها لو قبلت شهادته (۳).

القول الثاني: أنه لا كفارة عليه وهذا قول عطاء والحسن وابن سيرين وأبي ثور وإسحاق بن راهويه وأصحاب الرأي.

قال السرخسي: فإن أفطر بالجاع لم تلزمه الكفارة عندنا... ولنا أنه مفطر بالشبهة؛ لأن الإمام حين رد شهادته فقد حكم بأنه كاذب بدليل شرعي أوجب له الحكم به، ولو كان حكمه هذا حقًا ظاهرًا وباطنًا لكان يباح الفطر له فإذا كان نافذًا ظاهرًا يصير شبهة، وكفارة الفطر عقوبة تدرأ بالشبهات حتى لا يجب على المخطئ، ثم الكفارة إنها وجبت بالفطر في يوم رمضان مطلقا، وهذا اليوم رمضان من وجه شعبان من وجه.

□ الراجح: قول الجمهور أن عليه الكفارة لأن هذا اليوم من رمضان في حقه.

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٨٨ - ١٨٩).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٢٢).

⁽٣) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٤٣٧).

⁽٤) المبسوط للسرخسي (٣/ ٦٤).

مسألة: إذا جامع في يوم ثم كفر ثم جامع في يوم آخر عليه كم كفارة؟

وهي تكرر الكفارة بتكرر الإفطار؛ فإنهم أجمعوا على من وطئ في يوم رمضان ثم كفر ثم وطئ في يوم آخر أن عليه كفارة أخرى(١).

من جامع مرارًا في يوم واحد

وأجمعوا على أنه من وطئ مرارا في يوم واحد أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة (٢).

مسألة: هل تسقط الكفارة عند العجز؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

- القول الأول: أن الكفارة لا تسقط بل تستقر في ذمته حتى يمكن، وهو قول الزهري والرواية الثانية عن أحمد، وهو قياس قول أبي حنيفة، والثوري، وأبي ثور والشافعي في رواية (٣).
- القول الثاني: أن المجامع في نهار رمضان إن عجز عن العتق والصيام والإطعام القول الثاني: أن المجامع في نهار رمضان إن عجز عن الرواية الأخرى (٥) والشافعي في الرواية الأخرى (١) وإحدى الروايتين عن أحمد (١).
 - القول الأول: أن الكفارة لا تسقط بل تستقر في ذمته.

قال النووي: إذا عجز عن جميع خصال الكفارة، فهل تستقر في ذمته؟ قال الأصحاب: الحقوق المالية الواجبة لله تعالى ثلاثة أضرب...وضرب يجب بسبب لا على جهة البدل، ككفارة الجهاع، واليمين، والقتل، والظهار، ففيها قولان أظهرهما:

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤١٨).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٨٥).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٨٥) وبداية المجتهد (١/ ٤١٨).

⁽٥) شرح النووي على مسلم (٧/ ٢٢٤).

⁽٦) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٨٥).

يثبت في الذمة عند العجز، فمتى قدر على إحدى الخصال، لزمته(١).

قال الخطابي: وأحسن ما سمعت فيه قول أبي يعقوب البويطي، وذلك أنه قال: رجل وجبت عليه الرقبة فلم يكن عنده ما يشتري به رقبة فقيل، له: صم فلم يطق الصوم، فقيل له: أطعم ستين مسكينًا فلم يجد ما يطعم، فأمر له النبي على الصدق الميتصدق به فأخبر أنه ليس بالمدينة أحوج منه، وقد قال النبي على المحدقة ما كان عن ظهر غنى فلم ير له أن يتصدق على غيره ويترك عياله، فلما نقص من ذلك بقدر ما أطعم أهله لقوت يومهم صار طعامًا لا يكفي ستين مسكينًا، فسقطت عنه الكفارة في ذلك الوقت فكانت في ذمته إلى أن يجدها وصار كالمفلس يمهل ويؤجل وليس في الحديث أنه قال: لا كفارة عليك (٢).

قال ابن حجر: قال بعضهم: يحتمل أن يكون سبب أمره له بالجلوس انتظار ما يوحى إليه في حقه ويحتمل أنه كان عرف أنه سيؤتى بشيء يعينه به ويحتمل أن يكون أسقط عنه الكفارة بالعجز، وهذا الثالث ليس بقوي لأنها لو سقطت ما عادت عليه حيث أمره بها بعد إعطائه إياه المكتل^(٣).

القول الثاني: أن المجامع في نهار رمضان إن عجز عن العتق والصيام والإطعام والإطعام والإطعام الكفارة عنه.

قال ابن قدامة: وإن عجز عن العتق والصيام والإطعام، سقطت الكفارة عنه، في إحدى الروايتين، بدليل أن الأعرابي لما دفع إليه النبي ﷺ التمر، وأخبره بحاجته إليه، قال: «أطعمه أهلك» ولم يأمره بكفارة أخرى وهذا قول الأوزاعي (٤٠).

□ والراجح أنها لا تسقط عنه بالإعسار بل تبقى في ذمته والله أعلم؛ لأن النبي ﷺ لم يسقطها عنه لما أخبره بأنه معسر بل انتظر حتى أي بطعام فأعانه على أداء الكفارة.

⁽١) روضة الطالبين وعمدة المفتين (٢/ ٣٨٠).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ١١٩).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٦٨).

⁽٤) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٨٥).

مباحات الصيام

١- المضمضة والاستنشاق

🗐 ذكر أهل العلم في هذه المسألة صورًا:

الصورة الأولى: مجرد المضمضة هل تفطر الصائم؟ الجواب: المضمضة لا تفطر الصائم بالنص والإجماع.

عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطاب، قال: هششت يومًا فقبلت وأنا صائم، فأتيت النبي عليه فقلت: صنعت اليوم أمرًا عظيهًا، قبلت وأنا صائم، فقال رسول الله عليه: «أرأيت لو تمضمضت بهاء وأنت صائم؟» قلت: لا بأس بذلك، فقال رسول الله عليه: «ففيم؟»(١).

قال ابن قدامة: ولا يفطر بالمضمضة بغير خلاف، سواء كان في الطهارة أو غيرها (٢).

الصورة الثانية: من تمضمض، أو استنشق في الطهارة، فسبق الماء إلى حلقه من غير قصد ولا إسراف ماذا عليه؟ اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: صومه صحيح ولا شيء عليه.

(٢) المغنى (٤/ ٣٥٦).

قال ابن قدامة: وإن تمضمض، أو استنشق في الطهارة، فسبق الماء إلى حلقه من غير قصد ولا إسراف، فلا شيء عليه. وبه قال الأوزاعي، وإسحاق، والشافعي في

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٨٥) والنسائي في الكبرى (٣٠٣٦) وأحمد (١/٢١،٥٥) وابن أبي شيبة (٩٤٩٨) وابن خزيمة (١٩٩٩) والدارمي (١٧٦٥) وعبد بن حميد في المنتخب (٢١) كلهم من طريق الليث بن سعد، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الملك بن سعيد الأنصاري، عن جابر بن عبد الله، عن عمر بن الخطاب به، لكن قال النسائي: «وهذا حديث منكر، وبكير مأمون، وعبد الملك بن سعيد رواه عنه غير واحد، ولا ندري ممن هذا». وقال الشيخ أحمد شاكر (١/ ١٣٨) من المسند بتحقيقه: وقد نقل تصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم للحديث، قال: «ولا أدري وجه النكارة فيه». ا هـ.

أحد قوليه. وروي ذلك عن ابن عباس (١) قال النووي: وقال الحسن البصري وأحمد وإسحاق وأبو ثور: لا يبطل مطلقًا (٢).

🥸 القول الثاني: يبطل صومه.

قال النووي: قد ذكرنا أنه إن بالغ فالصحيح عندنا بطلان صومه وإلا فلا، وممن قال المنووي: وهو قول أكثر قال ببطلان الصوم مطلقًا مالك وأبو حنيفة والمزني قال الماوردي: وهو قول أكثر الفقهاء (٣).

قال ابن قدامة: وقال مالك، وأبو حنيفة: يفطر؛ لأنه أوصل الماء إلى جوفه ذاكرًا لصومه، فأفطر، كما لو تعمد شربه (٤).

قال سحنون: قلت: أرأيت من تمضمض فسبقه الماء فدخل حلقه أعليه القضاء في قول مالك؟ فقال: إن كان في رمضان أو في صيام واجب عليه فعليه القضاء ولا كفارة عليه، وإن كان في تطوع فلا قضاء عليه (٥).

قال السرخسي: وإذا تمضمض الصائم فسبقه الماء فدخل حلقه فإن لم يكن ذاكرًا لصومه فصومه تام كما لو شرب، وإن كان ذاكرًا لصومه فعليه القضاء عندنا خلافًا للشافعي (٦).

□ الراجح: القول الأول وهو أن من تمضمض أو استنشق فسبق الماء إلى جوفه من غير قصد فصومه صحيح ولا شيء عليه والله أعلم.

⁽١) المغنى (٤/ ٣٥٦).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٣١).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٥٦).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٧١).

⁽٦) المبسوط للسرخسي (٣/ ٦٦).

الاغتسال والتبرد بالماء

قال ابن قدامة: ولا بأس أن يغتسل الصائم (١).

وقال الشيرازي: ويجوز للصائم أن ينزل الماء وينغطس فيه (٢).

قال الخطابي: قد أجمع عامة العلماء على أنه إذا أصبح جنبًا في رمضان فإنه يتم صومه ويجزئه، غير أن إبراهيم النخعي فرق بين أن يكون ذلك منه في الفرض وبين أن يكون في التطوع، فقال: يجزئه في التطوع ويقضي في الفريضة (٣).

قال النووي: أجمع أهل هذه الأمصار على صحة صوم الجنب سواء كان من احتلام أو جماع وبه قال جماهير الصحابة والتابعين (٤).

كرومن الأدلة على ذلك:

ما ورد عن عائشة، وأم سلمة هي «أن رسول الله علي كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله، ثم يغتسل، ويصوم»(٥).

عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن بعض أصحاب النبي على قال: رأيت رسول الله على أمر الناس في سفره عام الفتح بالفطر، وقال: «تقووا لعدوكم»، وصام رسول الله على أبو بكر: قال الذي حدثني: لقد رأيت رسول الله على بالعرج يصب على رأسه الماء، وهو صائم من العطش، أو من الحر(٢).

عن المنذر بن أبي المنذر قال: رأيت ابن عباس رهم يكرع في حياض زمزم وهو

⁽١) المغني (٤/ ٣٥٧)

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٥٠).

⁽٣) معالم السنن (٢/ ١١٥).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٧/ ٢٢٢)

⁽٥) أخرجه البخاري (١٩٢٦) ومسلم (١١٠٩).

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (٢٣٦٥) وأحمد (٥/ ٣٨٠)، (٤٠٨/٥) والنسائي في الكبرى (٢٠١٧) وابن أبي شيبة (٩٣٠٨) والبيهقي (٢٦٣/٤) من طريق سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن بعض أصحاب النبي ﷺ به.

صائم^(۱).

عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن أبي عثمان، قال: رأيت ابن عمر وهو صائم يبل الثوب، ثم يلقيه عليه (٢).

عن أزهر السمان، عن ابن عوب، قال: كان ابن سيرين لا يرى بأسًا أن يبل الثوب، ثم يلقيه على وجهه (٣).

عن يحيى بن سعيد، عن عثمان بن أبي العاص؛ أنه كان يصب عليه الماء، ويروح عنه وهو صائم عشية عرفة، أو يوم عرفة (٤).

عن حفص، عن الحسن بن عبيد الله، قال: رأيت عبد الرحمن بن الأسود ينقع رجليه في الماء وهو صائم (٥).

السواك للصائم

🗐 اختلف أهل العلم في حكم السواهك للصائم على قولين:

القول الأول: جواز استعمال السواك للصائم جميع النهار قال ابن المنذر: ورخص فيه في جميع النهار النخعي وابن سيرين وعروة بن الزبير ومالك وأصحاب الرأي. قال: وروى ذلك عن عمر وابن عباس وعائشة .

واحتج القائلون بأنه لا يكره في جميع النهار بالأحاديث الصحيحة في فضله ولم ينه عنه (٦)

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي (٢٦٣/٤) من طريق محمد بن يعقوب أنبأ محمد بن عبد الوهاب أنبأ جعفر بن عون أنبأ ابن أبي ذئب عن المنذر بن أبي المنذر به، والمنذر بن أبي المنذر قال فيه الحافظ ابن حجر: مقبول.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٠٣) وعبد الله بن أبي عثمان لم أعرفه ولم أقف له على ترجمة.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٠٥).

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٠٦) والإسناد منقطع يحيى بن سعيد لم يدرك عثمان بن أبي العاص.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٠٧).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (١/ ١٥٣) والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٩/ ٥٨).

النفول الثاني: يكره استعمال السواك للصائم بعد الزوال، وهذا القول حكاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وحكاه ابن الصباغ أيضًا عن ابن عمر والأوزاعي ومحمد بن الحسن (١١).

كرادلة القول الأول:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي أَوْ عَلَى النَّاسِ لَأَمَوْ تُهُمْ بِالسِّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلاَةٍ» (٢).

فهذا الحديث نص عام لم يفرق فيه بين الصائم وغيره ولم يستثن منه أحد.

وعَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أُحْصِي يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ "".

عن أبي نهيك الأسدي عن زياد بن حدير قال: ما رأيت أحدًا أدأب سواكًا وهو صائم من عمر، أراه قال بعود قد ذوي قال أبو عبيد: يعني: يبس^(٤).

عن عبد الله بن عمر، عن نافع، أن ابن عمر كان يستاك وهو صائم إذا راح إلى صلاة الظهر (٥).

⁽١) المجموع شرح المهذب (١/ ١٥٣) والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٩/ ٥٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٨٨٧) ومسلم (٢٥٢).

⁽٣) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٣٦٤) والترمذي (٧٢٥) وأحمد (٣/ ٤٤٥) والطيالسي (١٢٤٠) وابن خزيمة (٢٠٠٧) وعبد بن حميد (٣١٨) والحميدي (١٤١) وأبو يعلى (٧١٩٣) من طريق عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه به، وعاصم ضعيف.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٨٥) وابن أبي شيبة (٩٢٤٢)، (٩٢٤٣) والبيهةي (٤/ ٢٧٢) من طريق أبي نهيك الأسدي عن زياد بن حدير به، وأبو نهيك مقبول ولم يتابع، وأخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال (١٩٠٣) من طريق شعبة عن أبي بكير عن زياد عن عمر.

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: وإنها هو أبو نهيك فأخطأ شعبة فيه فقال: أبو بكير.

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٤٨٨) وعبد الله بن عمر هو العمري ضعيف، وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٣)، (٢١٣/٥) من طريق وكيع عن عبد الله بن نافع مولى ابن عمر عن أبيه عن

عن ابن علية عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه لم يكن يرى بأسا بالسواك للصائم (١).

عن نافع، عن ابن عمر؛ أنه كان يستاك إذا أراد أن يدفع إلى الظهر وهو صائم (٢). عن نافع عن ابن عمر قال: لا بأس أن يستاك الصائم بالسواك الرطب

عن وكيع عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي هريرة أنه سئل عن السواك للصائم فقال: أدميت فمي اليوم مرتين (٤).

عن الفضل بن دكين عن عبد الجليل قال: حدثني شهر بن حوشب قال: سئل ابن عباس عن السواك للصائم فقال: نِعْمَ الطهور استك على كل حال (٥).

عن وكيع عن شداد بن أبي طلحة عن امرأة منهم يقال لها كبشة قالت: جئت إلى عائشة فسألت عن السواك للصائم، قالت: هذا سواكي في يدي وأنا صائمة (١٦).

عن عكرمة عن ابن عباس قال: لا بأس بالسواك الأخضر للصائم، قال: لا أعلم إلا أن مسلمة أخبرنيه (٧).

ابن عمر: أنه كان يستاك وهو صائم. وعبد الله بن نافع ضعيف.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤٩) عن حفص، عن عبيد الله، عن نافع به.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٤) عن علي بن الحسن بن شقيق، أخبرنا أبو حمزة عن إبراهيم الصائغ عن نافع به.

(٤) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٤) في إسناده قتادة لم يسمع من أبي هريرة، وفيه أيضًا سعيد ابن بشير وهو ضعيف خاصة في قتادة.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٤٨٦) من طريق معمر عن قتادة بنحوه، ورواية معمر عن قتادة متكلم فيها.

- (٥) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤٥) وفي إسناده شهر بن حوشب وهو ضعيف.
 - (٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤٤) وفي إسناده كبشة ولم أستطع تحديدها.
- (٧) أخرجه عبد الرزاق (٧٤٩٧) عن بعض أصحابه عن الحَكم بن أبان عن عكرمة به، وفيه إبهام

عن ابن المبارك، عن هشام، عن أبيه؛ أنه كان يستاك مرتين، غدوة وعشية وهو صائم (١).

عن جرير، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: لا بأس بالسواك للصائم (٢).

عن غندر، عن شعبة، عن حصين، عن سالم؛ أنه كان لا يرى بأسًا بالسواك للصائم، إلا عند اصفرار الشمس^(٣).

عن أزهر، عن ابن عون، قال: كان محمد يستاك من أول النهار، ويكرهه من آخره (٤).

عن وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، قال: يستاك الصائم أيَّ النهار شاء (٥).

عن بشر بن المفضل، عن علي بن زيد، قال: سئل سعيد بن المسيب عن السواك للصائم؟ فقال: لا بأس به (٦).

عن أبي بكر بن عياش، عن ليث، عن مجاهد، قال: لا بأس بالسواك الرطب للصائم (٧).

عن وكيع، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: لا بأس بالسواك الرطب للصائم (^).

شيخ عبد الرزاق فلا يعرف من هو.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٨٢٥)، (٩٢٤٦).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٠).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤٨).

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٣) وجابر هو الجعفي ضعيف.

⁽٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٦) وعلي بن زيد هو ابن جدعان ضعيف.

⁽٧) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٨)، (٩٢٥٩) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٨) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦١).

عن عبيد بن سهل الغداني، عن عقبة بن أبي جسرة المازني، قال: أتى ابنَ سيرين رجلٌ، فقال: ما ترى في السواك للصائم؟ قال: لا بأس به، قال: إنه جريدة وله طعم، قال: والماء له طعم وأنت تمضمض (١٠).

عن زيد بن الحباب، عن حماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم قال: لا بأس أن يستاك بالعود الرطب وهو صائم (٢).

عن أبي أسامة، عن هشام، عن الحسن؛ أنه كان لا يرى بأسًا بالسواك الرطب وهو صائم (٣).

قال مالك: إنه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره، ولم أسمع أحدًا من أهل العلم يكره ذلك، ولا ينهى عنه (٤).

قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم: لا يرون بالسواك للصائم بأسًا، إلا أن بعض أهل العلم كرهوا السواك للصائم بالعود والرطب، وكرهوا له السواك آخر النهار، ولم ير الشافعي بالسواك بأسًا أول النهار ولا آخره، وكره أحمد، وإسحاق السواك آخر النهار (٥).

كر أدلة القول الثاني:

عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ النَّبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَالَ: «كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطُيْبُ عِنْدَ الله مِنْ رِيحِ المِسْكِ» (١٦).

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٢) وعبيد بن سهل الغداني، وعقبة بن أبي جسرة لم أقف على أحد وثقهها.

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٣) حماد هو ابن أبي سليهان صدوق له أوهام.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٠).

⁽٤) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٤٤٦).

⁽٥) بعد الحديث رقم (٧٢٥).

⁽٦) أخرجه البخاري (٩٢٧) ومسلم (١١٥١).

وجه الاستدلال: قال النووي: واحتجوا بها ذكره المصنف أنه أثر عبادة مشهود له بالطيب فكره إزالته كدم الشهيد، وأجابوا عن أحاديث فضل السواك بأنها عامة مخصوصة والمراد بها غير الصائم آخر النهار، وعن حديث الخوارزمي بأنه ضعيف فإن الخوارزمي ضعيف باتفاقهم، وعن المضمضة بأنها لا تزيل الخلوف بخلاف السواك والله أعلم (۱).

وعَنْ يَزِيدَ بْنِ بِلَالِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «إِذَا صُمْتُمْ فَاسْتَاكُوا بِالْغَدَاةِ وَلَا تَسْتَاكُوا بِالْغَشِيِّ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَائِمٍ تَيَبَّسُ شَفَتَاهُ بِالْعَشِيِّ إِلَّا كَانَتْ نُورًا بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (٢).

عن ابن فضيل، عن خصيف، عن عطاء، قال: استك أول النهار، ولا تستك آخره إذا كنت صائبًا، قلت: لم لا أستاك في آخر النهار؟ قال: إن خلوف الصائم أطيب عند الله من ريح المسك(٣).

عن ابن علية، عن ليث، عن مجاهد؛ أنه كره السواك للصائم بعد الظهر (١٠).

عن ابن أبي غنية، عن أبيه، عن الحكم؛ أنه كان لا يرى بأسًا بالسواك للصائم من أول النهار، وقال: إنها كره له آخر النهار، بعد ما يخلف فوه يستحب أن يرجع في جوفه (٥٠).

عن أبي خالد الأحمر، وابن نمير، عن حجاج، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة؛ أنه كره السواك الرطب للصائم (٢).

⁽١) المجموع شرح المهذب (١/ ١٥٣).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الدارقطني (٢٣٧٢) ومن طريقه البيهقي (٤/ ٢٧٤)، والطبراني في الكبير (٤/ ٣٦٩٦) من طريق كيسان أبي عمر، عن يزيد بن بلال، عن علي به، وفي إسناده كيسان أبو عمر ويزيد بن بلال وكلاهما ضعيف.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٤٧) وخصيف هو ابن عبد الرحمن الجزري ضعيف.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥٢) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٥).

⁽٦) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٧) وحجاج هو ابن أرطاة ضعيف.

عن وكيع، عن سلمة، عن الضحاك؛ أنه كرهه وقال: هو حلو ومر(١١).

عن عبد الوهاب، عن خالد الحذاء، عن الحكم؛ أنه كره السواك الرطب للصائم (٢).

□ والراجح: أن السواك مباح للصائم في أي وقت من النهار الرطب منه واليابس، وليس هناك دليل صحيح يمنع من السواك والله أعلم.

حكم استعمال معجون الأسنان للصائم

سئل فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز كَاللهُ: هل يجوز للصائم أن يستعمل معجون الأسنان وهو صائم في نهار رمضان؟

ج: لا حرج في ذلك مع التحفظ عن ابتلاع شيء منه، كما يشرع استعمال السواك للصائم في أول النهار وآخره، وذهب بعض أهل العلم إلى كراهة السواك بعد الزوال، وهو قول مرجوح، والصواب عدم الكراهة؛ لعموم قول النبي عَلَيْة: «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن عائشة على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» متفق عليه. وهذا يشمل صلاة الظهر والعصر وهما بعد الزوال. والله ولي التوفيق (٣).

سئل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين تحمله: ما حكم استعمال معجون الأسنان للصائم في نهار رمضان؟

فأجاب فضيلته بقوله: استعمال المعجون للصائم لا بأس به إذا لم ينزل إلى معدته، ولكن الأولى عدم استعماله؛ لأن له نفوذًا قويًّا قد ينفذ إلى المعدة والإنسان لا يشعر به، ولهذا قال النبي ﷺ للقيط بن صبرة: «بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائبًا» فالأولى ألا يستعمل الصائم المعجون، والأمر واسع، فإذا أخره حتى أفطر فيكون قد

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٥).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٦٦).

⁽٣) مجموع فتاوي ابن باز (١٥/ ٢٦١).

توقى ما يُخشى أن يكون به فساد الصوم (١).

سئل فضيلة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: هل يجوز للصائم أن يستعمل معجون الأسنان وهو صائم في نهار رمضان؟

ج: يجوز للصائم أن يستعمل معجون الأسنان مع التَّحفُّظ من ذهاب شيء إلى حلقه، حلقه، ويستحب له أن ينظف فمه بالسواك وبغيره مما لا يصل إلى حلقه، كما أنه يتمضمض بالماء للوضوء ولا يبالغ (٢).

تذوق الطعامر

ابن فضيل عن الأعمش عن أبي إسحاق عن مسروق قال: أتيت عائشة أنا ورجل معي وذلك يوم عرفة فدعت لنا بشراب ثم قالت: لولا أني صائمة لذقته.

عن عطاء، عن ابن عباس، قال: لا بأس أن يذوق الحل، أو الشيء ما لم يدخل حلقه وهو صائم (٣).

عن ابن عباس، قال: لا بأس أن يتطاعم الصائم من القدر(١).

عن ليث، عن مجاهد، أو عطاء، قال: لا بأس أن يتطعم الصائم من القدر(٥).

عن عبد الأعلى، عن هشام، عن الحسن؛ أنه كان لا يرى بأسًا أن يتطاعم الصائم العسل والسمن ونحوه، ثم يمجه (٦).

عن أبي بكر الحنفي، عن الضحاك بن عثمان، قال: رأيت عروة بن الزبير صائمًا

⁽۱) مجموع فتاوي ورسائل ابن عثيمين (۱۹/ ۲۶۳).

⁽٢) المنتقى من فتاوى الفوزان (٥١/ ٣٠).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٦٩) عن وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عطاء، عن ابن عباس به، وجابر هو ابن يزيد الجعفي ضعيف رافضي.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٧٠) عن شريك، عن سليهان، عن عكرمة به، وفي إسناده شريك بن عبد الله النخعي ضعيف.

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٦٨) وفي إسناده ليث بن أبي سليم ضعيف.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٧١).

أيام مني، وهو يذوق عسلاً(١).

عن غندر، عن شعبة، قال: سألت الحكم عن الصائم يلحس الأنقاس؟ قال: لا بأس به(٢).

عن مسروق، قال: أتيت عائشة أنا ورجل معي، وذلك يوم عرفة فدعت لنا بشراب، ثم قالت: لولا أني صائمة لذقته (٣).

قال السرخسي: وإذا ذاق الصائم بلسانه شيئًا، ولم يدخل حلقه لم يفطر؛ لأن الفطر بوصول شيء إلى جوفه، ولم يوجد والفم في حكم الظاهر؛ ألا ترى أن الصائم يتمضمض فلا يضره ذلك ويكره له أن يعرض نفسه لشيء من هذا؛ لأنه لا يأمن أن يدخل حلقه بعد ما أدخله فمه فيحوم حول الحمى قال ﷺ: فمن رتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه (٤).

قال سحنون: قلت: أكان مالك يكره أن يذوق الصائم الشيء مثل العسل والملح وما أشبهه وهو صائم ولا يدخله جوفه؟ فقال: نعم لا يذوق شيئًا، قال: ولقد سألته عن الرجل يكون في فيه الجفر فيداويه في رمضان ويمج الدواء؟ فقال: لا يفعل ذلك، ولقد كره مالك للذي يعمل الأوتار أوتار العقب أن يمر ذلك في فيه يمضغه أو يملسه بفيه (٥).

قال النووي: يكره له مضغ الخبز وغيره من غير عذر وكذا ذوق المرق والخل وغيرهما فإن مضغ أو ذاق ولم ينزل إلى جوفه شيء منه لم يفطر، فإن احتاج إلى مضغه لولده أو غيره ولم يحصل الاستغناء عن مضغه لم يكره لأنه موضع ضرورة (٢٠).

⁽١) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٧٢).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٧٣).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣٧٤) عن ابن فضيل، عن الأعمش، عن أبي إسحاق به.

⁽٤) المبسوط للسرخسي (٣/ ٩٣).

⁽٥) المدونة (١/ ٢٧٠).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (٦/٢٥٢).

قال ابن قدامة: قال أحمد: أحب إلي أن يجتنب ذوق الطعام، فإن فعل لم يضره، ولا بأس به. قال ابن عباس: لا بأس أن يذوق الطعام والخل والشيء يريد شراءه. والحسن كان يمضغ الجوز لابن ابنه وهو صائم. ورخص فيه إبراهيم (١) قال ابن عقيل: يكره من غير حاجة، ولا بأس به مع الحاجة، فإن فعل فوجد طعمه في حلقه أفطر، وإلا لم يفطر (٢).

ابتلاع الريق

ابتلاع الريق لا يفطر بالإجماع إذا كان على العادة لأنه يعسر الاحتراز منه (٣).

صيام التطوع

صيام ستة أيام من شوال

🗐 اختلف أهل العلم في صيام الستة أيام من شوال على قولين:

القول الأول: استحباب صيام ستة أيام من شوال بعد صيام رمضان، روي ذلك عن كعب الأحبار، والشعبي، وميمون بن مهران، وبه قال الشافعي وأحمد (٤).

القول الثاني: يكره صيام الستة أيام من شوال بعد صيام رمضان وهو قول مالك وأبي حنيفة (٥).

كرادلة القول الأول:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ مَنْ صَامَ اللهِ عَلَيْهُ عَالَ: «مَنْ صَامَ رَمُولَ اللهِ عَلِيْهِ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَنْبُعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَام الدَّهْرِ» (٦).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٥٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٥٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٢١).

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٤/ ٤٣٨).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٦) بدائع الصنائع (٢/ ٧٨) فتح القدير (٢/ ٣٤٩) نيل الأوطار (٤/ ٢٨٢).

⁽٦) صحيح بشواهده: أخرجه مسلم (١١٦٤) والترمذي (٧٥٩) وابن ماجه (١٧١٦) وأحمد

(۲۲۰۳)، (۲۲۰۹)، (۲۲۰۹۱)، (۲۲۰۹۱) والنسائي في الكبرى (۲۸۷۷)، (۲۸۷۷)، (۲۸۷۷) وابن ابي شيبة (۹۸۱) وعبد الرزاق (۲۹۱۸)، (۲۹۱۹)، (۲۹۲۱) والطيالسي (۹۵۰) وعبد بن حميد (۲۲۸) والشاشي (۱۱٤۲)، وأبو عوانة (۲۹۹۱)، (۲۹۹۷)، (۲۹۹۸)، (۲۹۹۹)، (۲۹۷۹)، (۲۷۹۷)، (۲۷۰۱)، (۲۷۰۱)، (۲۷۰۱)، (۲۷۰۱)، (۲۷۰۱) والطبراني في الكبير(٤/ ۲۹۳، ۳۹۰، ۳۹۰) والأوسط (۲۶۲۱)، (۴۷۹۱)، (۲۸۵۷) وابن الأعرابي في معجمه (۱۵۰۰) والبيهقي في السنن (٤/ ۲۹۲) وشعب الإيهان (۲۸۵۷)، (۳۲۵۷)، (۳۲۵۷)، وفضائل الأوقات (۱۲۰) والطحاوي في شرح مشكل الاثار (۲۳۳۷)، (۲۳۳۷)، (۲۳۲۷)، (۲۳۲۱)، (۲۳۲۷) والبزار (۹۰۹۷) كلهم من طرق عن سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي

وتوبع سعد بن سعيد على الرفع.

أخرجه أبو داود (٢٤٣٣) والحميدي (٣٨٥) والدارمي (١٧٩٥) وابن خزيمة (٢١١٤) وابن حرجه أبو داود (٢٤٣٣) والحميدي (٣٤٥٨) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٤٤) والشاشي (٣٦٣٤) والطبراني في الكبير (٤/ ٣٩١١) كلهم من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن صفوان بن سليم، وسعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت الأنصاري، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ. فقرن مع سعد بن سعيد صفوان بن سليم.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٤٣) من طريق سعيد بن منصور، عن عبد العزيز ابن محمد، عن صفوان بن سليم، وزيد بن أسلم، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، عن النبي على قطرن صفوان بزيد بن أسلم.

وتابعهم على الرفع أيضًا يحيى بن سعيد.

أخرجه النسائي في الكبرى (٢٨٧٩) من طريق صدقة بن خالد، عن عتبة، عن عبد الملك بن أبي بكر، عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ. وفي إسناده عتبة بن أبي حكيم ضعيف.

وأخرجه الحميدي (٣٨٦) من طريق إساعيل بن إبراهيم الصائغ، عن يحيى بن سعيد، عن عمر ابن ثابت، عن أبي أيوب به، وإساعيل بن إبراهيم ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال فقال: قال البخاري: سكتوا عنه. يروي عن سلام بن مسلم، وعن سعيد بن جبير، ولم يسمع من سعيد. هكذا ذكره في الضعفاء؟ ولم أر غيره ذكره.

وخالفهما حفص بن غياث.

عن ثوبان، عن النبي على قال: «من صام رمضان فشهر بعشرة أشهر، وصيام ستة أيام بعد الفطر فذلك تمام صيام السنة»(١).

فأخرجه الطبراني في الكبير (٤/ ٣٩١٢) والأوسط (٤٩٧٩) وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٨٨) من طريق إبراهيم بن يوسف الصيرفي، عن حفص بن غياث، عن يحيى بن سعيد، عن سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، عن النبي عليه الله عليه عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، عن النبي عليه الله عليه الله عليه الله عنه الله عنه الله عليه الله عنه عنه الله عنه

قال الطبراني عقبه: قال حفص: ثم لقيت سعدًا فحدثني به، فيكون بذلك حفص رواه على الوجهين مرة عن يحيى عن سعد ومرة عن سعد بدون واسطة.

ورواه عبد ربه بن سعيد واختلف عليه.

فأخرجه النسائي في الكبرى (٢٨٧٨) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٤٧) من طريق شعبة بن الحجاج، عن عبد ربه بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب الأنصاري موقوفًا.

وخالفه ابن لهيعة فرواه عبد ربه بن سعيد، عن سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب أن النبي ﷺ... وابن لهيعة هو عبد الله بن لهيعة ضعيف.

ومدار الحديث على سعد بن سعيد وهو متكلم فيه قال النسائي: ليس بالقوي. وضعفه أحمد بن حنبل وضعفه ابن معين في رواية عنه. لكن للحديث شواهد لا تخلو من مقال يرتقي بها الحديث إلى الصحة والله أعلم وكذلك يشهد له الحديث الذي بعده.

قال الترمذي عقب الحديث: وفي الباب عن جابر، وأبي هريرة، وثوبان: حديث أبي أيوب حديث حسن صحيح، وقد استحب قوم صيام ستة أيام من شوال بهذا الحديث. قال ابن المبارك: «هو حسن هو مثل صيام ثلاثة أيام من كل شهر». قال ابن المبارك: «ويروى في بعض الحديث ويلحق هذا الصيام برمضان»، «واختار ابن المبارك أن تكون ستة أيام في أول الشهر»، وقد روي عن ابن المبارك أنه قال: «إن صام ستة أيام من شوال متفرقا فهو جائز».

شرح مشكل الآثار (٦/ ١٢١).

قال أبو جعفر: فكان هذا الحديث مما لم يكن بالقوي في قلوبنا لما سعد بن سعيد عليه في الرواية عند أهل الحديث، ومن رغبتهم عنه، حتى وجدناه قد أخذه عنه من قد ذكرنا أخذه إياه عنه من أهل الجلالة في الرواية والثبت فيها؛ فذكرنا حديثه لذلك.

وانظر البدر المنير لابن الملقن (٥/ ٧٥١–٧٥٢) والتلخيص الحبير (٩٣٢) وعلل الدارقطني (١٠٨/٦).

(۱) إسناده صحيح: أخرجه أحمد (۲۲٤۱۲) والنسائي في الكبرى (۲۸۷۳) وابن ماجه (۱۷۱۵) والدارمي (۱۷۹۳) وابن خزيمة (۲۱۱۵) وابن حبان (۳۲۳) والطحاوي

كراقوال أهل العلم:

قال النووي: أما حكم المسألة فقال أصحابنا: يستحب صوم ستة أيام من شوال لهذا الحديث، قالوا: ويستحب أن يصومها متتابعة في أول شوال فإن فرقها أو أخرها عن أول شوال جاز وكان فاعلاً لأصل هذه السنة؛ لعموم الحديث وإطلاقه وهذا لا خلاف فيه عندنا وبه قال أحمد وداود (١).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن صوم ستة أيام من شوال مستحب عند كثير من أهل العلم روي ذلك عن كعب الأحبار، والشعبي، وميمون بن مهران وبه قال الشافعي (٢).

قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن هذه الأيام التي تصام بعد رمضان؟ قال: لا بأس بصيامها إنها قال النبي عَلَيْة: ستة أيام من شوال لا

في شرح مشكل الآثار (٢٣٤٨) والطبراني في الكبير(٢/ ١٤٥١) ومسند الشاميين (٤٨٥) وابن والبيهقي في السنن (٢٩٣/٤) وشعب الإيهان (٣٤٦١) وفضائل الأوقات (١٦١) وابن الأعرابي في معجمه (١٢٢٩) من طرق عن يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي أسهاء الرحبي، عن ثوبان، عن النبي الله عن ثوبان، عن النبي الله بعد بعد الله بعد ا

قال ابن أبي حاتم في العلل (٧٤٤): وسمعت أبي وذكر حديثًا رواه سويد بن عبد العزيز، عن يحيى بن الحارث الذماري، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسهاء الرحبي، عن ثوبان؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه بست من شوال».

قال أبي: هذا وهم شديد قد سمع يحيى بن الحارث الذماري هذا الحديث من أبي أسماء؛ وإنها أراد سويد: ما حدثنا صفوان بن صالح قال: حدثنا مروان الطاطري، عن يحيى بن حمزة، عن يحيى ابن الحارث، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، عن النبي عليه الشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، عن النبي عليه الله المنال الم

وحديث ثوبان الصحيح: يحيى بن الحارث؛ أنه سمع أبا أسهاء الرحبي، عن ثوبان، عن النبي

(١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٦).

(٢) المغنى (٤/ ٤٣٨).

يبالي فرق أو تابع(١).

قال الشوكاني: استدل بأحاديث الباب على استحباب صوم ستة أيام من شوال، وإليه ذهب الشافعي وأحمد وداود وغيرهم، وبه قالت العترة (٢).

القول الثاني: يكره صيام الستة أيام من شوال بعد صيام رمضان وهو قول مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف.

ولم يستدل أصحاب هذا القول بدليل من كتاب الله ولا من سنة رسول الله ﷺ، وإنها قالوا: إن أهل العلم يكرهون ذلك، ويخافون بدعته، وأن يُلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء.

قال الكاساني: ومنها إتباع رمضان بست من شوال كذا قال أبو يوسف: كانوا يكرهون أن يتبعوا رمضان صومًا خوفًا أن يلحق ذلك بالفرضية (٢٠).

قال يحيى: سمعت مالكًا يقول، في صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان: إنه لم ير أحدًا من أهل العلم والفقه يصومها، ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف، وإن أهل العلم يكرهون ذلك، ويخافون بدعته، وأن يلحق برمضان ما ليس منه أهل الجهالة والجفاء لو رأوا في ذلك رخصة عند أهل العلم، ورأوهم يعملون ذلك (٤).

لكن أجيب عن هذا بها قاله النووي.

ودليلنا الحديث الصحيح السابق ولا معارض له وأما قول مالك: لم أر أحدًا يصومها فليس بحجة في الكراهة؛ لأن السنة ثبتت في ذلك بلا معارض فكونه لم ير لا يضر، وقولهم: لأنه قد يخفى ذلك فيعتقد وجوبه ضعيفٌ؛ لأنه لا يخفى ذلك على أحد ويلزم على قوله إنه يكره صوم عرفة وعاشوراء وسائر الصوم المندوب إليه

⁽١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٩٣).

⁽٢) نيل الأوطار (٤/ ٢٨٢).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٨).

⁽٤) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٤٤٧).

وهذا لا يقوله أحد(١).

وقال الشوكاني: وقال أبو حنيفة ومالك: يكره صومها، واستدلا على ذلك بأنه ربها ظُنَّ وجوبها وهو باطل لا يليق بعاقل فضلاً عن عالم نصب مثله في مقابلة السنة الصحيحة الصريحة، وأيضًا يلزم مثل ذلك في سائر أنواع الصوم المرغب فيها ولا قائل به. واستدل مالك على الكراهة بها قال في الموطأ من أنه ما رأى أحدًا من أهل العلم يصومها، ولا يخفى أن الناس إذا تركوا العمل بسنة لم يكن تركهم دليلاً تُردَّ به السنة (٢).

فالصواب: استحباب صيام هذه الأيام لصحة الحديث عن رسول الله عليه بذلك ولا معارض له.

هل تصام متتابعة أم يجوز تفريقها

قال ابن قدامة: إذا ثبت هذا، فلا فرق بين كونها متتابعة أو مفرقة، في أول الشهر أو في آخره؛ لأن الحديث ورد بها مطلقًا من غير تقييد، ولأن فضيلتها لكونها تصير مع الشهر ستة وثلاثين يومًا، والحسنة بعشر أمثالها؛ فيكون ذلك كثلاثهائة وستين يومًا، وهو السنة كلها، فإذا وجد ذلك في كل سنة صار كصيام الدهر كله، وهذا المعنى يحصل مع التفريق. والله أعلم (٣).

قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن هذه الأيام التي تصام بعد رمضان؟ قال: لا بأس بصيامها إنها قال النبي عليه النبي عليه أيام من شوال لا يبالي فرق أو تابع (٤).

قال النووي: قال أصحابنا: والأفضل أن تصام الستة متوالية عقب يوم الفطر فإن فرقها أو أخرها عن أوائل شوال إلى أواخره حصلت فضيلة المتابعة؛ لأنه يصدق

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٦).

⁽٢) نيل الأوطار (٤/ ٢٨٢).

⁽٣) المغنى (٤/ ٤٤٠).

⁽٤) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٩٣).

أنه أتبعه ستًا من شوال.قال العلماء: وإنها كان ذلك كصيام الدهر لأن الحسنة بعشر أمثالها فرمضان بعشرة أشهر والستة بشهرين (١).

هل يجوز تقديم صيام الست من شوال على قضاء رمضان؟

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين كَنَالله: وهنا مسألة ينبغي التنبه لها:

وهي أن الأيام الستة من شوال لا تقدم على قضاء رمضان، فلو قدمت صارت نفلاً مطلقًا، ولم يحصل على ثوابها الذي قال عنه الرسول ره هي «من صام رمضان ثم أتبعه ستًّا من شوال كان كصيام الدهر»؛ وذلك لأن لفظ الحديث: «من صام رمضان» ومن كان عليه قضاء فإنه لا يصدق عليه أنه صام رمضان، وهذا واضح، وقد ظن بعض طلبة العلم أن الخلاف في صحة صوم التطوع قبل القضاء ينطبق على هذا، وليس كذلك، بل هذا لا ينطبق عليه؛ لأن الحديث فيه واضح؛ لأنه لا ستة إلا بعد قضاء رمضان (٢).

صيام العشر الأول من ذي الحجة

عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى الله مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ» يَعْنِي أَيَّامَ الْعَشْرِ، قَالُوا: يَا رَسُولُ الله، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ الله؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ الله، إِلَّا رَجُلُ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ الله؟ قَالَ: «وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ الله، إِلَّا رَجُلُ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ» (٣).

قال الحافظ ابن حجر: واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل واستشكل بتحريم الصوم يوم العيد، وأجيب بأنه محمول على

⁽١) شرح النووي على مسلم (٨/ ٥٦) والمجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٦).

⁽٢) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٦/ ٤٤٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (٩٦٩) وأبو داود (٢٤٣٨) والترمذي (٧٥٧) وابن ماجه (١٧٢٧) واللفظ المذكور لفظ أبي داود ولفظ البخاري: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَلاَ الجِهَادُ، إِلا رَجُلٌ خَرَجَ «مَا العَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ؟» قَالُوا: وَلاَ الجِهَادُ؟ قَالَ: «وَلاَ الجِهَادُ، إِلا رَجُلٌ خَرَجَ يُغْطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ»

الغالب ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت: ما رأيت رسول الله على الله على الله على الله على العشر قط؛ لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يجب أن يعمله خشية أن يفرض على أمته كما رواه الصحيحان من حديث عائشة أيضًا، والذي يظهر أن السبب في امتياز عشر ذي الحجة لمكان اجتماع أمهات العبادة فيه وهي الصلاة والصيام والصدقة والحج ولا يتأتى ذلك في غيره (١).

قال المرداوي: ويستحب صوم عشر ذي الحجة بلا نزاع وأفضله يوم التاسع وهو يوم عرفة ثم يوم الثامن وهو يوم التروية وهذا المذهب وعليه الأصحاب(٢).

قال ابن مفلح: ويستحب صوم عشر ذي الحجة لما روى ابن عباس مرفوعًا قال: «ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه» لأيام العشرة قالوا: يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء» رواه البخاري والمراد به تسعة وإطلاق العشر عليها تغليبًا وآكده التاسع ثم الثامن ووهم بعضهم فعكس وظاهر المحرر أنها سواء (٣).

قال النووي: فليس في صوم هذه التسعة كراهة بل هي مستحبة استحبابًا شديدًا لاسيها التاسع منها وهو يوم عرفة (٤).

قال ابن حزم: مسألة: ونستحب صيام أيام العشر من ذي الحجة قبل النحر... ثم ذكر حديث ابن عباس قال النبي على «ما من أيام أحب إلى الله فيهن العمل أو أفضل فيهن العمل من أيام العشر...» قال أبو محمد هو عشر ذي الحجة والصوم عمل بر فصوم عرفة يدخل في هذا أيضا (٥).

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٤٦٠).

⁽٢) الإنصاف (٣/ ٢٤٤).

⁽٣) المبدع شرح المقنع (٢/ ٤٥٨).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٨/ ٧١).

⁽٥) المحلى (٧/ ١٩).

هل ثبت أن النبي ﷺ صام هذه الأيام؟

وردت بعض الأحاديث في هذه المسألة بعضها يثبت صوم النبي عَلَيْكُ وبعضها ينفى وإليك بيانها:

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَا اللَّهُ عَائِشًا وَ أَيْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ » (١٠).

(۱) أخرجه مسلم (۱۱۷٦) والترمذي (۷۰٦)والنسائي في الكبرى (۲۸۸٥)وأحمد (۲/ ٤٢)وابن أبي شيبة (۹۳۱۱) وابن حبان (۳۲۰۸) وإسحاق بن راهويه (۱۵۰۵) كلهم من طريق أبي معاوية عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة به، وعند أحمد قال: (حدثنا أبو معاوية، ويعلى).

وتوبع أبو معاوية من أبي عوانة كها عند أبي داود (٢٤٣٩) وأبي خالد الأحمر وسفيان الثوري كها عند ابن خزيمة (٢١٠٣) كلهم (أبو عوانة وأبو خالد وسفيان الثوري) عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة به، وخالف الأعمش منصور فرواه عن إبراهيم واختلف عنه فرواه سفيان الثوري كها في مسند الجعد (١٧٤٣) وعبد الرزاق (٨١٢٧) وجرير كها في مسند إسحاق بن راهويه (١٥٠٦) عن منصور، عن إبراهيم قال: «حدثت أن رسول الله ﷺ لم ير صائمًا في العشر قط» مرسلاً.

ورواه أبو الأحوص عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، به متصلاً.

قال الدارقطني في العلل (٧٥/٥٠): فقال: يرويه إبراهيم النخعي، واختلف عنه؛ فرواه الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، ولم يختلف عن الأعمش فيه، حدث به عنه، أبو معاوية، وحفص بن غياث، ويعلى بن عبيد، وزائدة بن قدامة، و... بن سليهان، والقاسم ابن معن، وأبو عوانة واختلف عن الثوري؛ فرواه ابن مهدي، عن الثوري، عن الأعمش، كذلك، وتابعه يزيد بن زريع، واختلف عنه؛ فرواه حميد المروزي، عن يزيد بن زريع، عن الثوري، عن الأعمش، مثل قول عبد الرحمن بن مهدي، وحدث به شيخ من أهل أصبهان، يعرف بعبد الله بن محمد بن النعهان، عن منصور، عن يزيد بن زريع، عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

وتابعه معمر بن سهل الأهوازي، عن أبي أحمد الزبيري، عن الثوري.

والصحيح: عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، قال: حدثت أن رسول الله ﷺ... وكذلك رواه أصحاب منصور، عن منصور مرسلاً منهم فضيل بن عياض، وجرير.

عَنْ هُنَيْدَةَ بْنِ خَالِدٍ الْخُزَاعِيِّ، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ: «أَرْبَعٌ لَمْ يَكُنْ يَدَعُهُنَّ النَّبِيُّ عَنْ هُنَيْدَةَ بْنِ خَالِدٍ الْخُزَاعِيِّ، عَنْ حَفْصَةَ، قَالَتْ: «أَرْبَعٌ لَمْ يَكُنْ يَكُنْ يَدَعُهُنَّ النَّبِيُّ عَيْنِيْهِ: صِيَامُ عَاشُورَاءَ، وَالْعَشْرُ، وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَالرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاقِ» (١٠).

وقال الترمذي: هكذا روى غير واحد عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وروى الثوري، وغيره هذا الحديث، عن منصور، عن إبراهيم، «أن النبي عليه لله له ير صائمًا في العشر»، وروى أبو الأحوص، عن منصور، عن إبراهيم، عن عائشة، ولم يذكر فيه: عن الأسود، وقد اختلفوا على منصور في هذا الحديث، ورواية الأعمش أصح وأوصل إسنادًا» وسمعت محمد ابن أبان يقول: سمعت وكيعًا يقول الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور.

والصواب ما رجحه الترمذي تخلَّفهُ وأن الحديث صحيح متصل.

(۱) ضعيف اختلف في سنده ومتنه: رواه الحربن الصياح واختلف عليه، رواه عنه عمرو بن قيس أخرجه أحمد (٦٤٢٦) والنسائي في الكبرى (٢٧٣٧) وابن حبان (٦٤٢٢) وأبو يعلى (٢٨٣١)، (٢٠٤٨)، (٢٠٤٨) والطبراني في المعجم الكبير (٢٣١/ ٣٥٤)، (٣٩٦/ ٣٩٦) والأوسط (٧٨٣١) من طريق أبي إسحاق الأشجعي عن عمرو بن قيس الملائي، عن الحربن الصياح، عن هنيدة بن خالد الخزاعي، عن حفصة أم المؤمنين بلفظ: «صيام عاشوراء، والعشر، وثلاثة أيام من كل شهر، وركعتين قبل الغداة» وأبو إسحاق الأشجعي مقبول ولم يتابع.

وزهير بن معاوية أخرجه النسائي (٢٤١٥) والكبرى (٢٧٣٦) من طريق خلف بن تميم، عن زهير، عن الحر بن الصياح، قال: سمعت هنيدة الخزاعي، قال: دخلت على أم المؤمنين، سمعتها تقول: «كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام، أول إثنين من الشهر، ثم الخميس، ثم الخميس الذي يليه» (بدون ذكر العشر).

وأبوعوانة فأخرجه أبو داود (٢٤٣٧) وأحمد (٢/ ٢٨٨)، (٢/ ٤٢٣) والنسائي (٢٤١٧)، (٢٤١٨) والكبرى (٢٧٣٨)، (٢٧٣٩) من طرق عن أبي عوانة عن الحر بن الصياح، عن هنيدة ابن خالد، عن امرأته، عن بعض أزواج النبي، على «أن رسول الله على كان يصوم تسعًا من ذي الحجة، ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر، أول إثنين من الشهر وخميسين» بزيادة (امرأته) في الإسناد، وخالفهم شريك فرواه عن الحر بن الصياح، عن ابن عمر: «أن رسول الله على كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، يوم الإثنين من أول الشهر، والحميس الذي يليه، ثم الخميس الذي يليه، ثم الخميس الذي يليه، ثم الخميس الذي يليه، ثم وأبا زرعة عن حديث رواه شريك، عن الحر بن الصياح، عن ابن عمر: أن النبي على كان يصوم من الشهر الإثنين والخميس الذي يليه، ثم إثنين الذي يليه؟

كراقوال أهل العلم في الجمع بين الحديثين:

قال ابن حجر: واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لاندراج الصوم في العمل واستشكل بتحريم الصوم يوم العيد، وأجيب بأنه محمول على الغالب ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت: ما رأيت رسول الله على صائبًا العشر قط؛ لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يجب أن يعمله خشية أن يفرض على أمته (١).

قال النووي: قال العلماء: هذا الحديث مما يوهم كراهة صوم العشر والمراد بالعشر هنا الأيام التسعة من أول ذي الحجة، قالوا: وهذا مما يتأول فليس في صوم هذه التسعة كراهة بل هي مستحبة استحبابًا شديدًا لاسيما التاسع منها وهو يوم عرفة، وقد سبقت الأحاديث في فضله وثبت في صحيح البخاري إن رسول الله على قال: «ما من أيام العمل الصالح فيها أفضل منه في هذه» يعني: العشر الأوائل من ذي الحجة فيتأول قولها: لم يصم العشر أنه لم يصمه لعارض مرض أو سفر أو غيرهما

فقالا: هذا خطأ؛ إنها هو: الحر بن صياح، عن هنيدة بن خالد، عن امرأته، عن أم سلمة، عن النبي رَجِيَةٍ. انظر علل ابن أبي حاتم (٦٧١).

وضعفه الدارقطني بالنسبة للأعمش، فقال في العلل بعد أن ذكر حديثًا للحسن خالفه فيه الأعمش: الحسن ليس بالقوي، ولا يقاس بالأعمش. اهـ. انظر تهذيب التهذيب.

وهنيدة بن خالد مختلف في صحبته قال العلائي: هنيدة بن خالد الخزاعي ذكره الصغاني فيمن اختلف في صحبته ولا وجه لذلك لأنه تابعي يروي عن علي وعائشة هي اهـ. جامع التحصيل (٢٩٥). وكأن هذا هو الراجح فلم أقف له على حديث يصرح فيه بالسماع من النبي على قال ابن حجر في التهذيب: ذكره ابن حبان في الثقات قلت: وذكره في الصحابة وقال له صحبة، وكذا ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب وأخرج له أبو نعيم حديثين عن النبي على لكن ليس فيها تصريح بالسماع.

(١) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٤٦٠).

أو أنها لم تره صائمًا فيه، ولا يلزم من ذلك عدم صيامه في نفس الأمر، ويدل على هذا التأويل حديث هنيدة بن خالد عن امرأته (١).

وقال النووي: وعن هنيدة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي على قالت: كان رسول الله على يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر وأول إثنين من الشهر والخميس. رواه أبو داود ورواه أحمد والنسائي وقالا: وخميسين. وأما حديث عائشة قالت: ما رأيت رسول الله على صائبًا في العشر قط. وفي رواية: لم يصم العشر. رواهما مسلم في صحيحه فقال العلماء: هو متأول على أنها لم تره ولا يلزم منه تركه في نفس الأمر؛ لأنه على كان يكون عندها في يوم من تسعة أيام والباقي عند باقي أمهات المؤمنين رضي الله عنهن أو لعله على كان يصوم بعضه أيام والباقي عند باقي أمهات المؤمنين رضي الله عنهن أو لعله على كان يصوم بعضه غيرهما وبهذا يجمع بين الأحاديث (٢).

قال ابن القيم: وأما صيام عشر ذي الحجة فقد اختلف، فقالت عائشة: «ما رأيته صائرًا في العشر قط»، ذكره مسلم. وقالت حفصة: «أربع لم يكن يدعهن رسول الله على المعشر عاشوراء والعشر، وثلاثة أيام من كل شهر، وركعتا الفجر». ذكره الإمام أحمد يَخلَنه.

وذكر الإمام أحمد عن بعض أزواج النبي على «أنه كان يصوم تسع ذي الحجة، ويصوم عاشوراء، وثلاثة أيام من الشهر، أو الاثنين من الشهر والخميس» وفي لفظ: الخميسين. والمثبت مقدم على النافي إن صح (٣).

قال الطحاوي: فكيف أن يكون للعمل في هذه الأيام من الفضل ما قد ذكره رسول الله ﷺ فيها، ثم يتخلف عن الصوم فيها، وهو من أفضل الأعمال؟ فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله ﷺ أنه قد يجوز أن يكون ﷺ لم يكن يصوم فيها على ما

شرح النووي على مسلم (٨/ ٧١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٨٧).

⁽٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٦٢-٦٣).

قالت عائشة وينه النه كان إذا صام ضعف عن أن يعمل فيها ما هو أعظم منزلة من الصوم، وأفضل منه، من الصلاة، ومن ذكر الله وقراءة القرآن كها قد روي عن عبد الله بن مسعود وينه في ذلك مما كان يختاره لنفسه، كها حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال: حدثنا روح بن عبادة، ووهب بن جرير قالا: حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد: أن عبد الله كان لا يكاد يصوم فإذا صام صام ثلاثة أيام من كل شهر ويقول: "إني إذا صمت ضعفت عن الصلاة والصلاة أحب إلي من الصوم" في كون ما قد ذكرته عائشة وإن كان الصوم فيها له من الفضل ما له مما قد ذكر ليتشاغل فيها بها هو أفضل منه، وإن كان الصوم فيها له من الفضل ما له مما قد ذكر سيا من قدر على جمع الصوم مع غيره من الأعمال التي يتقرب بها إلى الله والله نسواه، والله نسأله التوفيق "أ.

صوم يوم عرفة

يستحب صيام يوم عرفة لغير الحاج لما روى مسلم في صحيحه من حذيث أبي قَتَادَةَ:... «صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ، أَحْتَسِبُ عَلَى الله أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ، وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، أَحْتَسِبُ عَلَى الله أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ»(٣).

وعن أبي حازم، عن سهل بن سعد قال: قال رسول الله علي الله عليه: «من صام يوم عرفة

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (۷۹۰۳) والطبراني في الكبير (۸۷۷۸)، (۸۷۸۵)، (۸۸۷۸)، (۸۸۷۸)، والطبري في تهذيب الآثار (۸۱۳)، (۸۱۴) وابن سعد في الطبقات (۳/ ۱٤۳).

كلهم من طريق أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود به.

وأخرجه الطبراني (٨٧٧٩) من طريق عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن يَزِيدَ عن ابن مسعود به بدون ذكر أبي إسحاق.

وأخرج الطبراني في الكبير (٨٧٧٧) والطبري في تهذيب الآثار (٨١٥) من طريق الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود بنحوه.

⁽٢) شرح مشكل الآثار (٧/ ٤١٨).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٦٢).

غفر له سنتين متتابعتين»(١).

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن أبي حريز أنه سمع سعيد بن جبير يقول: سأل رجل عبد الله بن عمر عن صوم يوم عرفة، قال: كنا ونحن مع رسول الله عليه نعدله بصوم سنة (٢).

(۱) أخرجه ابن أبي شيبة (۹۸۱۰) وعبد بن حميد (٤٦٤) وأبو يعلى (٧٥٤٨) والطبري في تهذيب الآثار (٥٥٨) والطبراني (٦/ ٩٩٣) من طريق معاوية بن هشام، عن أبي حفص الطائفي، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد به.

وأبو حفص الطائفي لم أقف له على ترجمة، ومعاوية بن هشام، صدوق له أوهام.

(۱) ضعيف: أخرجه النسائي في السنن الكبرى (۲۸۲۸) والطحاوي في شرح معاني الآثار (۲۱۲۹) والطبراني في الأوسط (۷۵۱) والطبري في تهذيب الآثار (۸٤٦) كلهم من طريق فضيل بن ميسرة عن أبي حريز عن سعيد بن جبير عن ابن عمر.

وفي إسناده أبو حريز.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: منكر الحديث.

وقال حرب بن إسهاعيل: سئل أحمد بن حنبل عن أبي حريز، فذكر أن يحيى بن سعيد كان يحمل عليه، ولا أراه إلا كها قال.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: سألت يحيى بن معين، فقلت: أبو حريز، من أين هو؟ قال: بصرى ثقة. وقال معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين: ضعيف.

وقال أبو زرعة: ثقة.

وقال أبو حاتم: حسن الحديث، ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه. وقال أبو داود في موضع آخر: ليس حديثه بشيء.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال: صدوق.

وقال أحمد بن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد. وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث. وقال الدارقطني: يعتبر به. وقال سعيد بن أبى مريم: كان صاحب قياس، وليس في الحديث بشيء. وقال النسائي في الكنى: ليس بالقوي. اهـ.

قال أبو عبد الرحمن النسائي في التعقيب على الحديث: (أبو جرير ليس بالقوي واسمه عبد الله بن حسين قاضي سجستان وهذا حديث منكر) وقال ابن عدي بعدما ذكر الحديث: (وهذه الأحاديث عن معتمر عن فضيل عن أبي حريز التي ذكرتها عامتها مما لا يتابع عليه).

عن حميد الطويل قال: ذكر عند الحسن أن صيام عرفة يعدل صيام سنة فقال الحسن: ما أعلم ليوم فضلاً على يوم ولا لليلة على ليلة إلا ليلة القدر فإنها خير من ألف شهر، ولقد رأيت عثمان بن أبي العاص صام يوم عرفة يرش عليه الماء من إداوة معه يتبرد به (١).

وأخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٧٢) حدثنا ابن أبي داود قال: ثنا سهل بن بكار قال: ثنا أبو عوانة قال: ثنا رقبة عن جبلة بن سحيم قال: سمعت ابن عمر على سئل عن صوم يوم الجمعة ويوم عرفة فأمر بصيامهما، وإسناده صحيح.

وفي إسناده ابن أبي داود وهو عبد الله بن سليهان بن الأشعث مختلف فيه وأكثر أهل العلم على توثيقه.

وأخرج علي بن الجعد في مسنده (٢٢٢٣) قال: أنا شريك عن عبد الله بن شريك قال: رأيت ابن عمر عشية عرفة صائمًا فأفطر قبل أن يفيض الناس. وعبد الله بن شريك ضعفه جماعة من العلماء منهم: أبو حاتم، والنسائي وابن حبان في الضعفاء وأبو الفتح الأزدي، وقال: إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى: مختارى كذاب.

وأخرج أحمد في العلل ومعرفة الرجال (١٩٣٨) قال: حدثنا غندر قال حدثنا شعبة قال سمعت يحيى بن أبي إسحاق قال سألت سعيد بن المسيب عن صيام يوم عرفة، فقال: كان ابن عمر يصومه فقلت غير ابن عمر يصومه أخبرني عن نفسك قال: حسبك ابن عمر شيخًا، قال: أبي أخطأ إنها المعروف عن ابن عمر أنه كان لا يصومه قال أبي: حدثناه عبد الأعلى عن يحيى بن أبي إسحاق ويحيى عن شعبة، جميعًا عن يحيى بن أبي إسحاق عن سعيد أن ابن عمر كان لا يصوم يوم عرفة.

(۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٨١٥) والطبراني في الكبير (٨٣٣٣) والطبري (١٠٥٦) والطبري (١٠٥٦) والفاكهي في أخبار مكة (٢٧١٢) كلهم من طريق حميد الطويل عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص. وأخرجه عبد الرزاق (٧٥٠٥) عن معمر عمن سمع الحسن عن عثمان. وفي إسناده رجل مبهم. وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١٠٥٥) من طريق النضر بن شميل عن أشعث ابن عبد الملك عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص.

وقال ابن حزم في المحلى (١٩/٧): روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سهل بن أبي الصلت عن الحسن البصري أنه سئل عن صوم يوم عرفة؟ فقال: صامه عثمان بن عفان في يوم حاريظلل عليه.

عن وكيع عن شعبة عن أبي قيس عن هذيل عن مسروق عن عائشة، أنها كانت تصوم عرفة (١) .

عن ابن جريج عن عطاء عن أبي الخليل عن أبي قتادة قال في صيام يوم عرفة: يكفر سنتين (٢٠).

(۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (۹۸۰۸) والطبري في تهذيب الآثار (۱۰٦۰) كلاهما من طريق وكيع به.

وأخرجه مالك في الموطأ (باب صيام يوم عرفة) والطبري في تهذيب الآثار (١٠٥٨)، (١٠٥٩) من طريق يحيي بن سعيد عن القاسم عن عائشة، أنها كانت تصوم عرفة. قال القاسم: ولقد رأيتها عشية عرفة يدفع الإمام ثم تقف حتى يبيض ما بينها وبين الناس من الأرض ثم تدعو بشراب فتفطر.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٨٠٩) وعلي بن الجعد (٥١٢) والطبري في تهذيب الآثار (١٠٥٤) كلهم من طريق شعبة عن أبي قيس عن هزيل عن مسروق عن عائشة أنها قالت: (ما من السنة يوم أحب إلي أن أصومه من يوم عرفة) وإسناده حسن فيه أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان وهو صدوق. وأخرج ابن أبي شيبة (٩٨١٤) عن ابن فضيل عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد أن عائشة قالت: ان صوم عرفة كفارة نصف سنة. قال: وقال مجاهد: قال فلان: كفارة سنة. وفي إسناده يزيد ابن أبي زياد وهو ضعيف.

وأخرج أحمد في مسنده (٢٤٩٧٠) ثنا عفان قال: ثنا حماد بن سلمة قال: قال: أنا عطاء الخرساني: أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة يوم عرفة وهي صائمة والماء يرش عليها، فقال لها عبد الرحمن: أفطري فقالت أفطر وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن صوم يوم عرفة يكفر العام الذي قبله».

قال المنذري في الترغيب والترهيب: (ورواته ثقات محتج بهم في الصحيح إلا أن عطاء الخراساني لم يسمع من عبد الرحمن بن أبي بكر).

وأخرج ابن أبي شيبة (٩٣٧٤) من طريق مسروق قال: أتيت عائشة أنا ورجل معي وذلك يوم عرفة فدعت لنا بشراب ثم قالت: لولا أني صائمة لذقته. وأخرجه عبد الرزاق (٧٣١٠) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٣٩) والبيهقي (٢٥٢/٤) وابن سعد في الطبقات (٨/ ٢٠٠) كلهم من طرق عن مسروق عن عائشة بنحوه.

(٢) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٢٨) أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة.

كراقوال أهل العلم:

قال النووي: قال الشافعي والأصحاب: يستحب صوم يوم عرفة لغير مَنْ هو بعرفة (١).

قال في مواهب الجليل: يستحب صوم يوم عرفة لغير الحاج، لقوله ﷺ: «يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده» (٢).

قال القسطلاني: وكذا يستحب صوم يوم عرفة لغير الحاج وهو تاسع الحجة؛ لأنه ﷺ سئل عنه فقال: «يكفر السنة الماضية والمستقبلة» (٣).

قال الماوردي: يستحب صيام يوم عرفة لغير الحاج؛ لما روي عنه ﷺ أنه قال: «صيام يوم عرفة كفارة سنتين» وروى أبو قتادة: «كفارة السنة والسنة التي تليها» وفيه تأويلان: أحدهما: إن الله تعالى يغفر له ذنوب سنتين. والثاني: إن الله تعالى يعصمه في هاتين السنتين فلا يعصى فيهما(٤٠).

قال في تحفة الفقهاء: وَأَمَا فِي حق غير الْحَاجِ فَهُوَ مُسْتَحَبُّ لِأَن لَهُ فَضِيلَةً على عَامَة الْأَيَّام^(٥).

.

قال فيه الترمذي: لم يسمع من أبي قتادة الأنصاري شيئًا. (جامع التحصيل). وقال ابن حجر في التهذيب: (وأرسل عن أبي قتادة).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٧).

⁽١) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل (٢/ ٤٠١).

⁽٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٢٢٣).

⁽٣) الحاوي الكبير (٣/ ٤٧٢).

⁽٤) تحفة الفقهاء (١/ ٣٤٣).

صيام يوم عرفة لنكان بعرفة

عَنْ أُمِّ الفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ، أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ، فَشَرِبَهُ.

عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى أَبْنِ عَبَّاسِ عَنَّ مَيْمُونَةَ ﴿ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ بِحِلاَبٍ وَهُوَ وَاقِفٌ فِي المَوْقِفِ فَشَرِبَ مِنْهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ (١).

سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ عَلَيْقَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَحَجَجْتُ مَعَ عُمَرَ فَلَمْ يَصُمْهُ، وَأَنَا لًا أَصُومُهُ وَلَا آمُرُ بِهِ، وَلَا أَنَهْىَ عَنْهُ (٢).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٨٩) ومسلم (١١٢٤).

⁽٢) صحيح: أخرجه الترمذي (٧٥١) وأحمد (٥٠٨٠) والنسائي في الكبرى (٢٨٢٦) من طريق إسهاعيل ابن إبراهيم وسفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن أبيه سئل ابن عمر عن صوم عرفة... فذكره.

ولفظ النسائي: (حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه).

وأخرجه أحمد (٥١١٧) وابن حبان (٣٦٠٤) وابن أبي شيبة (١٣٥٥١) والدارمي (١٧٦٥) وأبو يعلى (٥٩٥٥) كلهم من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه قال: سئل ابن عمر عن صوم عرفه... فذكره.

وأخرجه أحمد (٧٢٦) والنسائي في الكبرى (٢٨٢٧) وعبد الرزاق (٧٨٢٩) والحميدي (٦٨١) والطبري في تهذيب الآثار (٨٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧١ /٧١) كلهم من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه عن رجل: أن رجلاً سأل ابن عمر عن صوم يوم عرفة بالموقف، فقال: خرجنا مع رسول الله عليه فلم يصمه ومع أبي بكر شه فلم يصمه ومع عمر شه فلم يصمه ومع عثمان شه فلم يصمه، وأنا لا أصومه ولا آمرك ولا أنهاك فان شئت فلا تصمه. وبعض الألفاظ أتم من بعض.

وهو ضعيف لإبهام الراوي عن ابن عمر.

عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فِي بَيْتِهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، بِعَرَفَاتٍ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَاتٍ» (١٦).

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١٠٥٠) من طريق ابن وكيع عن أبيه عن سفيان عن إسهاعيل ابن أمية عن رجل عن ابن عمر قال: لم يصم يوم عرفة النبي ﷺ، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان... وهو ضعيف أيضًا كالذي قبله وابن وكيع ضعيف.

وأخرجه أحمد (٥٤١١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٧٢) من طريق سفيان عن إسهاعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر قال لم يصم رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على على الله على اله على الله على الله على ا

وهذا إسناد ضعيف ففي الطريق إلى سفيان مؤمل بن إسهاعيل وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي وكلاهما سيئ الحفظ.

وأخرج عبد الرزاق (٧٨٢٣) عن عبد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان يكره صيام يوم عرفة... وعبد الله بن عمر هو العمري ضعيف.

وأخرج النسائي في الكبرى (٢٨٢٣) والطبري في تهذيب الآثار (١٠٤٨) من طريق شعبة، عن عمرو بن دينار، عن أبي السوداء: أنه سأل ابن عمر عن صوم يوم عرفة فنهاه... وأبو السوداء مقبول.

وأخرج عبد الرزاق (٧٨١٩) قال: أخبرنا معمر عن الزهري عن مولى لابن عباس سياه قال: دخلت على ابن عمر وهو يأكل يوم عرفة، قال: أدن، قال: قلت: إن صائم، قال: أدن، قلت: إن شئت فعلتُ، قال: وتخبر الناس أني أمرتك أن تفطر؟ قال: نعم، قال: فسكت عني فلم يأمرني ولم ينهني.

وأخرج علي بن الجعد (٨٤٧) قال: أنا شعبة عن محمد بن مرة عن محمد بن سعيد قال: رأيت ابن عمر يوم عرفة وهو يأكل. ومحمد بن مرة مقبول.

وأخرج الطبراني في المعجم الكبير (١٣٠٩٠) حدثنا على بن عبد العزيز ثنا مسلم بن إبراهيم (ح) وحدثنا معاذ بن المثنى ثنا مسدد قالا: ثنا الحارث بن عبيد أبو قدامة ثنا هود بن شهاب بن عباد العصري عن أبيه عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر قال: حججت مع النبي على ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان على فكلهم كان لا يصومه – يعنى: يوم عرفة.

(۱) ضعيف: أخرجه أبو داود (۲٤٤٠) وابن ماجه (۱۷۳۲) والنسائي في الكبرى (۲۸٤٣)، (۲۸٤٤) وأحمد (۲/ ۳۰٤) وابن أبي شيبة (۱۳۵۵) وابن خزيمة (۲۱۰۱) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (۲۹٦٦) وشرح معاني الآثار (۳۲۲۳) والطبراني في الأوسط (۲۵۵٦<u>)</u> عَنْ عُقْبَةً بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ وَأَيَّامُ مِنَى أَيَّامُ أَكُلِ وَشُرْبِ (١).

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول: طاف عمر يوم عرفة في منازل الحاج حتى أداه الحر إلى خباء قوم فسقي سويقًا فشرب(٢).

والحاكم (١/ ٤٣٤) والبيهقي (٤/ ٢٨٤) كلهم من طريق حوشب بن عقيل قال: حدثني مهدي العبدي، عن عكرمة، عن أبي هريرة به، ومهدى العبدى مجهول.

(۱) إسناده صحيح: أخرجه أبو داود (۲٤١٩) والترمذي (۷۷۳) والنسائي في المجتبى (۳۰۰۵) والكبرى (۲۸٤۲)، (۲۸۹۱)، (۲۱۹۷) وأحمد (۲۰۲۶) وابن أبي شيبة (۱۳۵۷)، (۱۳۵۷) والكبرى (۱۵۰۰۵) والدارمي (۱۸۰۵) وابن خزيمة (۲۱۰۰) وابن حبان (۳۲۰۳) والروياني (۲۰۰)، (۲۰۳۱) والمحاوي في شرح معاني الآثار (۲۲۳۰)، (۲۲۲۱) وشرح مشكل الآثار (۲۹۲۶) والطبراني في المعجم الكبير (۲۸/۳/۱۸) والأوسط (۲۱۸۵) والحاكم (۲۸۲۱) والبيهقي (۲۸۸۶) كلهم من طرق عن موسى بن علي، عن أبيه، عن عقبة بن عامر به.

(٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨١٨) والنسائي في الكبرى (٢٨٣٢) والطبري في تهذيب الآثار (٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨١٨) وابن حزم في المحلى (٧/ ١٨) كلهم من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر به.

وأخرج ابن أبي شيبة (١٥٣٣٨) والطبري في تهذيب الآثار (٨٧٤) وابن سعد في الطبقات (٩/ ١٢٤) وحديث محمد بن عبد الله الأنصاري (٦٣) كلهم من طريق عمر بن الوليد الشني عن شهاب بن عباد العصري عن أبيه: وقف علينا عمر بعرفة، فقال: لمن هذه الأخبية؟ فقالوا: لعبد القيس. فدعا لهم واستغفر لهم، وقال: لا تصوموا هذا اليوم؛ فإن هذا يوم الحج الأكبر. ولفظ ابن أبي شيبة مختصر.

وتابع عمرَ بن الوليد الشني هودُ بن شهاب بن عباد عن أبيه عن جده عن عمر بنحوه وهو عند البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٣٤).

وشهاب بن عباد ذكره ابن حبان في الثقات وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٣٦١) وكذلك فعل البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٣٣٤) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً وقال عنه الدارقطني: صدوق زائغ، كما في تهذيب التهذيب. وقال عنه الحافظ: مقبول. وهو لم يتابع.

وأخرج الطبري في تهذيب الآثار (٨٧٣) حدثنا ابن المثنى، حدثنا حرمي بن عمارة، حدثنا شعبة، حدثني عمارة - يعني: ابن أبي حفصة - عن عكرمة، قال: كان عمر واقفًا بعرفات وعن يمينه

عن وكيع، عن عمارة بن زاذان، قال: سألت سالًا عن صوم يوم عرفة؟ فقال: لم يصمه عمر، ولا أحد من آل عمر، يا بني (١١).

عن أبي الثورين الجمحي، قال: سألت ابن عمر عن صيام يوم عرفة: فنهاني (٢). عن عبيد بن عمير، أن عمر كان ينهى عن صوم يوم عرفة (٣).

عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير؛ أنه كان إذا أراد أن يفيض دعا

سيد أهل اليمن، فأي بشراب فشرب، ثم ناول سيد أهل اليمن، فقال: إني صائم. فقال: أقسمت عليك لما شربت وسقيت أصحابك.

قال البيهقي في شعب الإيهان (٣/ ٣٩): عكرمة لم يسمع من عمر.

وأخرج ابن أبي شيبة (١٣٥٦٥) والطبري في تهذيب الآثار (٨٧٥) من طريق وكيع عن عهارة بن زاذان قال: سألت سالمًا عن صوم يوم عرفة، قال: لم يصمه عمر ولا أحد من آل عمر يا بني... وعهارة بن زاذان ضعفه كثير من أهل العلم.

(١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٣٥٦٥) والطبري في تهذيب الآثار (٨٧٥) من طريق وكيع عن عمارة بن زاذان...به، وعمارة بن زاذان ضعفه كثير من أهل العلم.

(٢) ضعيف: أخرجه الحميدي (٦٩٩) والمعرفة والتاريخ (٢/ ٢١١) من طريق سفيان، قال: ثنا عمرو، عن أبي النَّوْرين الجمحي والنسائي في الكبرى (٢٨٣٦) عن إسحاق بن منصور الكوسج، مروزي قال: أخبرنا عبد الرحمن، عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن أبي السوداء به. قال ابن أبي حاتم: وسألت أبي عن حديث رواه شعبة، عن عمرو بن دينار، عن أبي السوار؛ قال: سألت ابن عمر عن صوم يوم عرفة فنهاني؟

قال أبي: هذا خطأ؛ رواه ابن عبينة فقال: عن عمرو، عن أبي الثورين، عن ابن عمر؛ وهو الصحيح. قلت لأبي: ممن الخطأ؟ قال: من شعبة.

وقال الدارقطني في المؤتلف والمختلف (١/ ٣٣٥) والصواب: أبو النَّوْرين وهذا مما يعتد به على شُعْبة فيها يهم فيه. وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار(٥٨٨) عن يعقوب بن إبراهيم، حدثنا هشيم، عن الفضل بن عطية، قال: كنت عند عطاء بن أبي رباح، فسأله رجل عن صوم يوم عرفة بعرفات، فقال له شيخ عنده من قريش، يقال له: محمد بن عبد الرحمن: سألت ابن عمر عنه فنهاني ومحمد بن عبد الرحمن الجمحي قال الحافظ فيه مقبول وهو لم يتابع.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢٨٣٧)، (٢٨٤٥) من طريق عمرو بن دينار، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، به.

بإناء، ثم شرب، ثم أفاض (١).

عن ابن عباس، أنه دعا أخاه عبيد الله يوم عرفة إلى طعام، فقال: إني صائم، فقال: إنكم أهل بيت يقتدى بكم رأيت رسول الله ﷺ أتي بحلاب لبن في هذا اليوم فشر ب (٢).

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٣٥٧٠) عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن الزبير به.

(٢) إسناده صحيح: أخرجه النسائي في الكبرى (٢٨٢١).

وأخرج أحمد (١/ ٣٢١)، (١/ ٣٦٧) وأبو يعلى (٢٧٤٤) والبخاري في التاريخ الكبير (١٣٩٤) ولفظه مختصر.

كلهم من طريق ابن جريج عن زكريا بن عمر عن عطاء أن عبد الله بن عباس دعا الفضل يوم عرفة إلى طعام، فقال: إني صائم فقال عبد الله: لا تصم فإن النبي على قرب إليه حلاب فشرب منه هذا اليوم وإن الناس يستنون بكم. وزكريا بن عمر لم يوثقه إلا ابن حبان ذكره في الثقات.

وأخرجه أحمد (١/ ٣٦٧) وعبد الرزاق (٧٨١٧) ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٨/ ٦٩٣) والنسائي في الكبرى (٢٨٣٤)، (٢٨٣٥) كلهم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به بدون ذكر زكريا بن عمر.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٩١٨٦) من طريق أبي قرة قال: ذكر ابن جريج أخبرني ورقاء بن عمر أن عطاء أخبره أن عبد الله بن عباس... الحديث. فذكر ورقاء بن عمر بدلاً من زكريا بن عمر.

وأخرج عبد الرزاق (٧٨٢٠) عن الثوري عن عثمان بن حكيم عن ندبة مولاة لابن عباس قالت: قال ابن عباس يوم عرفة: لا يصحبنا أحد يريد الصيام، فإنه يوم تكبير وأكل وشرب، قال عبد الرزاق: ونهاني الثوري عن صيام يوم التروية ويوم عرفة. ولم أقف لندبة مولاة ابن عباس على ترجمة.

وأخرج أحمد (١/ ٣٤٩) والحميدي (٥١٢) والنسائي في الكبرى (٢٨١٤) والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٧٠١) والفاكهي في أخبار مكة (٢٧١٧) وابن حزم في المحلى (٨/ ٢٥٣) عن سفان.

وأخرج أحمد (٢١٧/١)، (١/ ٣٥٩) والنسائي في الكبرى (٢٨١٥) وابن أبي شيبة (١٣٥٥٥) والطبرى في تهذيب الآثار (٨٦٦) عن ابن علية. عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه، أنه كان لا يصوم يوم عرفة إذا كان مسافرًا بعرفة، وإذا كان مقيمًا في أهله صامه (١).

كر أقوال أهل العلم:

قال الطحاوي: حدثني أبو حريز، أنه سمع سعيد بن جبير يقول: سأل رجل ابن عمر عن عن صوم يوم عرفة، قال: كنا ونحن مع رسول الله على نعدله بصوم سنة. فثبت بهذا الأثر عن رسول الله على الترغيب في صوم يوم عرفة، فدل ذلك أن ما كره من صومه في الآثار الأول هو للعارض الذي ذكرنا من الوقوف بعرفة، لشدة تعبهم، وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، رحمهم الله تعالى (٢).

قال السمرقندي: وَأَمَا صَوْم يَوْم عَرَفَة فِي حَق الْحَاجِ فَإِن كَانَ يُضعفهُ عَن الْوُقُوف بِعَرَفَة ويخل بالدعوات فَإِن المُسْتَحبَّ لَهُ أَن يتْرك الصَّوْم؛ لِأَن صَوْم يَوْم عَرَفَة يُوجد فِي غير هَذِه السَّنة فَأَمَا الْوُقُوف بِعَرَفَة فَيكون فِي حَق عَامَّة النَّاس فِي سنة وَاحِدَة وَأَمَا إِذَا كَانَ لَا يُخَالف الضعْف فَلَا بَأْس بِهِ (٣).

قال ابن عبد البر: وكان مالك والثوري والشافعي يختارون الفطر يوم عرفة

وأخرج عبد الرزاق (٧٨١٦) عن معمر.

وأخرج أحمد (٢٥١٦) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٢٨٣) عن وهيب.

وأخرج الطبري في تهذيب الآثار (٨٦٥) عن عبد الوهاب الثقفي.

كلهم: سفيان، ابن علية، معمر، وهيب، عبد الوهاب الثقفي.

من طُريق أيوب عن سعيد بن جبير قَالَ: أَتَيْتُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ يَأْكُلُ رُمَّانًا بِعَرَفَةَ وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَفْطَرَ بِعَرَفَةَ بَعَثَتْ إِلَيْهِ أُمُّ الْفَضْلِ بِلَبَنٍ فَشَرِبَ... وبعض الألفاظ أتم من بعض. إلا أن في طريق وهيب عند أحمد قال وهيب: عن أيوب عن رجل به.

وفي طريق ابن علية يقول: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: لَا أَدْرِي أَسَمِعْتُهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَمْ نُبَّتُهُ عَنْهُ... وهو صحيح.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٢٥).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ٧٢).

⁽٣) تحفة الفقهاء (١/ ٣٤٣).

بعرفة. قال إسهاعيل عن ابن أبي أويس عن مالك أنه كان يأمر بالفطر يوم عرفة في الحج ويذكر أن رسول الله عليه كان ذلك اليوم مفطرًا.

وقال الشافعي: أحب صوم يوم عرفة لغير الحاج فأما من حج فأحب إلى أن يفطر ليقويه الفطر على الدعاء. قال أبو عمر: قول الشافعي أحسن شيء في هذا الباب، وكان ابن الزبير وعائشة يصومان يوم عرفة وعن عمر بن الخطاب وعثمان بن أبي العاصي مثل ذلك إلا أنه قد جاء عن عمر أنه لم يصم يوم عرفة، وهذا عندي على أنه بعرفة لئلا تتضاد عنه الرواية في ذلك روى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن عبيد بن عمير، أن عمر بن الخطاب لم يصم يوم عرفة، وأما عثمان بن أبي العاصي فكان يصومه ذكر الفاكهي قال حدثنا حسين بن حسن ويعقوب بن حميد قالا: حدثنا المعتمر بن سليمان قال: سمعت حميدًا يحدث عن الحسن قال لقد رأيت عثمان بن أبي العاصي يرش عليه ماء في يوم عرفة وهو صائم. وهذا يحتمل أن يكون بغير عرفة أيضًا.

قال: وحدثنا يعقوب بن حميد: حدثنا الوليد بن مسلم عن ابن جابر عن أبيه عن عطاء قال: صيام يوم عرفة كصيام ألف يوم وهذا أيضا بغير عرفة والله أعلم، وكان إسحاق بن راهويه يميل إلى صومه بعرفة وغير عرفة وقال قتادة لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء، وكان عطاء يقول: أصومه في الشتاء ولا أصومه في الصيف وهذا لئلا يضعفه صومه مع الحر عن الدعاء والله أعلم (١).

قال النووي: وأما الحاج الحاضر في عرفة فقال الشافعي في المختصر والأصحاب: يستحب له فطره لحديث أم الفضل وقال جماعة من أصحابنا: يكره له صومه وممن صرح بكراهته الدارمي والبندنيجي والمحاملي في المجموع والمصنف في التنبيه وآخرون، ونقل الرافعي كراهته عن كثيرين من الأصحاب ولم يذكر الجمهور الكراهة بل قالوا: يستحب فطره كما قاله الشافعي (٢).

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢١/ ١٥٨).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٧٧).

قال ابن قدامة: ولا يستحب لمن بعرفة أن يصوم؛ ليتقوى على الدعاء؛ لما روى ابن عمر قال: «حججت مع النبي ﷺ فلم يصمه، ومع أبي بكر فلم يصمه، ومع عمر فلم يصمه، فأنا لا أصومه ولا آمر به، ولا أنهى عنه»(١).

قال ابن مفلح: ولا يستحب للحاج بعرفة صوم يوم عرفة وفطره أفضل، وكرهه جماعة، لفطره ﷺ بعرفة وهو يخطب الناس(٢).

قال القسطلاني: أما الحاج فلا يستحب له صومه وإن كان قويًا لأنه عليه الصلاة والسلام أفطر حينئذ، وتعقب بأن فعله المجرد لا يدل على نفي الاستحباب؛ إذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ، لكن روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم أن أبا هريرة حدثهم أنه على عن صوم يوم عرفة بعرفة، وقد أخذ بظاهره قوم منهم: يحيى بن سعيد الأنصاري فقال: يجب فطره للحاج والجمهور على استحباب فطره حتى قال عطاء: من أفطر ليتقوَّى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم فصومه له خلاف الأولى (٣).

فالصواب: أن الأفضل لمن كان بعرفة أن يفطر حتى يقوى على الدعاء ولأن النبي على أفطره وخير الهدي هدي محمد على وهو فعل الخلفاء الراشدين المحمد على أما من ليس بعرفة فليصمه ففي صيامه فضل عظيم وتكفير للخطايا والله أعلم.

صيام شهر الله المحرم وصيام عاشوراء

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ هُ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ الله المُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، صَلَّاةُ اللَّيْلِ» (٤٠).

قال ابن رجب: وهذا الحديث صريح في أن أفضل ما تطوع به من الصيام بعد رمضان صوم شهر الله المحرم، وقد يحتمل أن يراد: أنه أفضل شهر تطوع بصيامه

⁽١) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٥٥٠).

⁽٢) الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ٨٨).

⁽٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٤١٦).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٦٣).

كاملاً بعد رمضان (۱).

عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ سَعْدِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: سَأَلَهُ رَجُلُ، فَقَالَ: أَيُّ شَهْرٍ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ قَالَ لَهُ: مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَسْأَلُ عَنْ هَذَا، إِلَّا رَجُلًا سَمِعْتُهُ يَسْأَلُ رَسُولَ الله، أَيُّ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ وَأَنَا قَاعِدٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَيُّ شَهْرِ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ فَصُمُ اللَّحَرَّمَ، فَإِنَّهُ شَهْرُ الله، شَهْرِ رَمَضَانَ فَصُمُ اللَّحَرَّمَ، فَإِنَّهُ شَهْرُ الله، فيهِ يَوْمٌ تَابَ فِيهِ عَلَى قَوْمٍ آخَرِينَ» هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

إشكال والجواب عنه:

وهو أن النبي ﷺ كان يصوم شهر شعبان ولم ينقل أنه كان يصوم المحرم إنها كان يصوم عاشوراء وقوله في آخر سنة: «لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع» يدل على أنه كان لا يصوم التاسع قبل ذلك^(٢).

الجواب: قال ابن رجب: أن التطوع بالصيام نوعان:

أحدهما: التطوع المطلق بالصوم فهذا أفضله المحرم كما أن أفضل التطوع المطلق بالصلاة قيام الليل.

والثاني: ما صيامه تبع لصيام رمضان قبله وبعده فهذا ليس من التطوع المطلق بل صيامه تبع لصيام رمضان وهو ملتحق بصيام رمضان، ولهذا قيل: إن صيام ستة أيام من شهر شوال يلتحق بصيام رمضان ويكتب بذلك لمن صامها مع رمضان صيام الدهر فرضًا، وقد روي أن أسامة بن زيد كان يصوم الأشهر الحرم فأمره النبي عليه بصيام شوال فترك الأشهر الحرم وصام شوالاً وسنذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

فهذا النوع من الصيام ملتحق برمضان وصيامه أفضل التطوع مطلقًا فأما التطوع المطلق فأفضله صيام الأشهر الحرم وقد روي عن النبي على أنه أمر رجلاً أن يصوم الحرم وسنذكره في موضع آخر إن شاء الله تعالى، وأفضل صيام الأشهر الحرم

⁽١) لطائف المعارف لابن رجب (ص: ٣٣).

⁽٢) المصدر السابق.

شهر الله المحرم ويشهد لهذا أنه على قال في هذا الحديث: «وأفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل» ومراده بعد المكتوبة: ولواحقها من سننها الرواتب؛ فإن الرواتب قبل الفرائض وبعدها أفضل من قيام الليل عند جمهور العلماء لالتحاقها بالفرائض وإنها خالف في ذلك بعض الشافعية، فكذلك الصيام قبل رمضان وبعده ملتحق برمضان وصيامه أفضل من صيام الأشهر الحرم وأفضل التطوع المطلق بالصيام صيام المحرم (۱).

وقال النووي: فإن قيل: سيأتي قريبًا في الحديث الآخر أن أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم، فكيف أكثر منه في شعبان دون المحرم؟ فالجواب: لعله لم يعلم فضل المحرم إلا في آخر الحياة قبل التمكن من صومه أو لعله كان يعرض فيه أعذار تمنع من إكثار الصوم فيه كسفر ومرض وغيرهما(٢).

فضل صيام عاشوراء

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «..وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ»^(٣).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ فَضَّلَهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا هَذَا اليَّوْمَ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَهَذَا الشَّهْرَ يَعْنِي: «شَهْرَ رَمَضَانَ» (١٤).

عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَامِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ﴿ مُعَامِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حَجَّ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: كَمْ اللهِ عَلَيْقَ اللهِ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ، فَلْيَصُمْ وَمَنْ «هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكُتْبِ الله عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ، فَلْيَصُمْ وَمَنْ

⁽١) لطائف المعارف لابن رجب (ص: ٣٣).

⁽٢) شرح النووي على مسلم (٨/ ٣٧).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٦٢).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٠٠٦) ومسلم (١١٣٢) ولفظ مسلم: عَنِ ابْنَ عَبَّاسِ ﴿ وَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَقَالَ: «مَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَامَ يَوْمًا يَطْلُبُ فَضْلَهُ عَلَى الْأَيَّامِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ وَلَا شَهْرًا إِلَّا هَذَا الشَّهْرَ». يَعْنِي رَمَضَانَ.

شَاءَ، فَلْيُفْطِرْ »(١).

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء عن أبي الخليل عن قتادة (٢٠) أنه قال في صيام يوم عاشوراء: يكفر السنة (٣٠).

عن شعبة قال: أخبرني أبو إسحاق قال: سمعت الأسود بن يزيد يقول: ما رأيت أحدا أمر بصوم عاشوراء من علي بن أبي طالب وأبى موسى الشادة).

(١) أخرجه البخاري (٢٠٠٣) ومسلم (١١٢٩).

(٢) كذا في الأصل والصواب أبو قتادة فالحديث حديث أبي قتادة ورواية أبو الخليل إنها هي عن أبي قتادة ليست عن قتادة.

(٣) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٣٣) والنسائي في الكبرى (٢٨١٠).

وأخرجه النسائي في الكبري (٢٨٠٨، ٢٨٠٩) عن ابن أبي ليلي عن عطاء به مرفوعًا.

وابن أبي ليلي سيئ الحفظ جدًّا وأبو داود أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة.

وقال فيه الترمذي: لم يسمع من أبي قتادة الأنصاري شيئًا. (جامع التحصيل).

وقال ابن حجر في التهذيب وأرسل عن أبي قتادة.

وأخرجه أحمد (٢٢٥٣٠) من طريق سفيان قال: سمعناه من داود بن شابور عن أبي قزعة عن أبي الخليل عن أبي حرملة عن أبي قتادة قال: صيام عرفة يكفر السنة والتي تليها وصيام عاشوراء يكفر سنة.

أبو حرملة هو حرملة بن إياس وقيل: إياس بن حرملة وهو مقبول.

وقد روي هذا الحديث من طرق عن أبي الخليل عن أبي حرملة عن أبي قتادة مرفوعًا وهو عند النسائي في الكبرى في عدة مواطن أولها (٢٧٩٨).

وروي مرفوعًا أيضًا من طريق سفيان عن منصور عن مجاهد عن أبي حرملة عن أبي قتادة، وهو عند عبد الرزاق (٧٨٣٢) ومن طريقه عبد بن حميد (١٩٤) وأحمد (٢٢٥٨٨) والنسائي في الكبرى (٢٧٩٦)، (٢٧٩٧) والبيهقي في الشعب (٣٧٨١).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٨٠٧) من طريق مهدي بن ميمون عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة مرفوعًا.

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود الطيالسي (١٢١٢) وابن أبي شيبة (٩٤٥٢)، (٩٤٥٣) وعبد الرزاق (٧٨٣٦) ومن طريقه البيهقي في السنن (٤/ ٢٨٦) وفي شعب الإيمان (٣٧٨٤) ومعجم مشايخ الدقاق (٤٢).

عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «تِيبَ عَلَى قَوْمٍ يُونُسَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ»(١).

هل عاشوراء هو العاشر من محرم؟

ذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم.

عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدٍ قَالاَ: عَاشُورَاءُ يَوْمُ الْعَاشِر (٢).

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالْحَسَنِ، وَعَكْرِمَةَ قَالُوا: عَاشُورًاءُ يَوْمُ الْعَاشِرِ^(٣).

عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: يَوْمُ الْعَاشِرِ(١٠).

وأخرجه على بن الجعد في مسنده (٢٥٢٤) وابن عبد البر في التمهيد (٢٢/ ١٥٠) والطبري في تهذيب الآثار (١٠١)، (١٠٣) وفوائد الحديث لأبي ذر الهروي (١٠) كلهم من طريق أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٥٤) من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب أنه كان يأمر بصوم يوم عاشوراء. وفي إسناده الحارث بن عبد الله الأعور وهو ضعيف. وأخرج ابن أبي شيبة (٩٤٦٧) حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني عن أبي بشير قال: سمعت عليًّا يأمر بصوم عاشوراء. وأخرج الباغندي في أماليه (٣٢) من طريق سفيان عن جابر الجعفي، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، قال: كان علي بن أبي طالب على يأمرنا بصوم عاشوراء وجابر الجعفى ضعيف.

(١) ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١١٤٣٤) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الأَشْجِّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ الأَشْقَرِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيع، عَنْ حَجَّاج، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيَّ به.

وفي إسناده حجاج وهو ابن أرطأة، قال فيه الحافظ: صدوق كثير الخطأ والتدليس. وقال أبو حاتم: صدوق يدلس، فإذا قال: حدثنا فهو صالح... وقال الذهبي: أحد الأعلام، على لين فيه.

- (٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٧٦).
- (٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٧٧).
- (٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٧٨).

عَنْ يَزِيدِ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: عَاشُورَاءُ يَوْمُ الْعَاشِرِ (١).

عن معمر عن أيوب عن مسعود بن فلان عن ابن عباس قال: يوم عاشوراء العاشر (٢).

أخبرنا ابن جريج قال أخبرني: عطاء أنه سمع ابن عباس يقول في يوم عاشوراء خالفوا اليهود وصوموا التاسع والعاشر (٣).

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٨١).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٧٨٤١) فيه رواية معمر عن أبوب وهي متكلم فيها ومسعود بن فلان لم أقف له على ترجمة.

(٣) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٣٩) ومن طريقه البيهقي (٤/ ٢٨٧).

والطبري في تهذيب الآثار (١١١١) ولفظه: (أنه كان يصوم اليوم التاسع واليوم العاشر).

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار أيضًا (١١١٠) من طريق ابن عيينة، عن عمرو، سمع عطاء يقول: سمعت ابن عباس يقول: صوموا التاسع والعاشر، وخالفوا اليهود.

وأخرجه الطبري (١١٠٨) من طريق وكيع عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: أنه كان يصوم قبله يومًا وبعده يومًا.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٧/ ٧٨) والبيهقي في شعب الإيهان (٣٧٨٨) من طريق روح بن عبادة عن ابن جربج عن عطاء عن ابن عباس به.

وقد روي هذا الحديث مرفوعًا بلفظ آخر وهو عند ابن خزيمة (٢٠٩٥) والبيهقي في السنن (٤/ ٢٨٧) وفضائل الأوقات (٢٤٣) والطبري في تهذيب الآثار (١٠٩٩).

من طريق ابن أبي ليلى عن داود بن علي عن أبيه عن جده ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا قبله يومًا أو بعده يومًا.

وأخرجه ابن الجعد في مسنده (٢٤١١) من طريق شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس به.

وهو ضعيف لسوء حفظ ابن أبي ليلي.

أخرج الطبري في تهذيب الآثار (١١١١) حدثني سلم بن جنادة السوائي، حدثنا حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: أنه كان يصوم اليوم التاسع واليوم العاشر. وأخرجه أيضًا (١١٠٨) قال: حدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع، وحدثنا ابن وكيع، حدثنا أبي، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: «أنه كان يصوم قبله يومًا وبعده يومًا».

قال النووي: وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم، وممن قال ذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وأحمد وإسحاق وخلائق، وهذا ظاهر الأحاديث ومقتضى اللفظ، وأما تقدير أخذه من الإظهاء فبعيد، ثم ان حديث ابن عباس الثاني يرد عليه لأنه قال أن النبي على كان يصوم عاشوراء فذكروا أن اليهود والنصارى تصومه فقال: إنه في العام المقبل يصوم التاسع، وهذا تصريح بأن الذي كان يصومه ليس هو التاسع فتعين كونه العاشر (۱).

قال ابن قدامة: إذا ثبت هذا فإن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم وهذا قول سعيد بن المسيب، والحسن؛ لما روى ابن عباس، قال: «أمر رسول الله ﷺ بصوم يوم عاشوراء العاشر من المحرم» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

وروي عن ابن عباس، أنه قال: التاسع وروي «أن النبي عَلَيْهِ كان يصوم التاسع» أخرجه مسلم بمعناه.

وروى عنه عطاء، أنه قال: «صوموا التاسع والعاشر، ولا تشبهوا باليهود» إذا ثبت هذا فإنه يستحب صوم التاسع والعاشر لذلك.

نص عليه أحمد وهو قول إسحاق.

قال أحمد: فإن اشتبه عليه أول الشهر صام ثلاثة أيام وإنها يفعل ذلك صوم التاسع والعاشر ليتيقن (٢).

وذهب بعض أهل العلم إلى أن عاشوراء هو التاسع من محرم.

وأخرج ابن أبي شيبة (٩٤٨٠) عن يزيد بن هارون قال: أخبرني ابن أبي ذئب عن شعبة عن ابن عباس أنه كان يصوم يوم عاشوراء في السفر ويوالي بين اليومين مخافة أن يفوته. ومن طريق ابن أبي ذئب أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١١٠٩).

وذكره ابن عبد البر في التمهيد (٧ /٢١٣) وهو ضعيف، ففي إسناده شعبة مولى عبد الله بن عباس وهو ضعيف.

⁽١) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٢).

⁽٢) المغني لابن قدامة (٤/ ٤٤١).

قال ابن حزم: ونستحب صوم يوم عاشوراء وهو التاسع من المحرم وإن صام العاشر بعده فحسن (١).

قال الشوكاني: الأولى أن يقال: إن ابن عباس أرشد السائل له إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه بتعيين يوم عاشوراء أنه اليوم العاشر؛ لأن ذلك عما لا يسأل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه فائدة؛ فابن عباس لما فهم من السائل أن مقصوده تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب عليه بأنه التاسع. وقوله: «نعم» بعد قول السائل: «أهكذا كان النبي على يصوم؟» بمعنى نعم هكذا كان يصوم لو بقي؛ لأنه قد أخبرنا بذلك ولا بد من هذا؛ لأنه على مات قبل صوم التاسع. وتأويل ابن المنير في غاية البعد لأن قوله: «وأصبح يوم» التاسع صائمًا لا يحتمله (٢).

كرواستدلوا بالأحاديث الآتية:

عَنِ الْحَكَم بْنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسِ عَنَى ، وَهُوَ مُتُوسِّدٌ رِدَاءَهُ فِي زَمْزَمَ، فَقُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ الْمُحَرَّمِ فَاعْدُدْ، وَأَصْبِحْ يَوْمَ التَّاسِع صَائِمًا»، قُلْتُ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَصُومُهُ قَالَ: «نَعَمْ» (٣).

⁽١) المحلي (٧/ ١٧).

⁽٢) نيل الأوطار (٤/ ٢٨٧).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٣٣) وأبو داود (٢٤٤٦) والترمذي (٧٥٤) وأحمد (٢١٣٥)، (٢٢١٤)، (٢٢١٤)، (٢٥٤٠) وابن خزيمة (٢٠٩٦)، (٢٠٩٨) وابن خزيمة (٢٠٩٦)، (٢٠٩٨) وابن حبان (٣٦٣٣) وعبد الرزاق (٧٨٤٠) وابن أبي شيبة (٩٤٧١)، (٩٤٧٩) وعبد بن حميد في مسنده (٢٦٣)، (٢٧٠) والطبراني في الكبير (١٢٩٢٥) والبيهةي (٤ / ٢٨٧) كلهم من طريق الحكم بن الأعرج به.

لفظ عبد الرزاق: قال: إذا أصبحت بعد تسع وعشرين ثم أصبح صائمًا فهو يوم عاشوراء، قال يونس: وأخبرني ابن أخي الحكم عنه أنه قال: ذلك اليوم الذي أمر رسول الله على بسيامه. واخرج ابن عبد البر في التمهيد (٧ / ٢١٤) قال: حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال: حدثنا قاسم ابن أصبغ قال حدثنا إبراهيم بن إسحاق النيسابوري قال: حدثنا محمد بن جعفر الوركاني قال: حدثنا سلام بن سالم الطويل عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار وابن عباس أنها قالا: يوم عاشوراء اليوم التاسع ولكن اسمه العاشوراء.

كرلكن أُجيب عنه بالآتي:

قال الطحاوي: يحتمل لأصومن يوم التاسع مع العاشر أي: لئلا أقصد بصومي إلى يوم عاشوراء بعينه، كما يفعل اليهود، ولكن أخلطه بغيره، فأكون قد صمته بخلاف ما تصومه يهود. وقد روي عن ابن عباس ما يدل على هذا المعنى (٢).

قال ابن القيم: وأما الإشكال السادس: وهو قول ابن عباس: اعدد، وأصبح يوم التاسع صائرًا. فمن تأمل مجموع روايات ابن عباس تبين له زوال الإشكال، وسعة علم ابن عباس، فإنه لم يجعل عاشوراء هو اليوم التاسع بل قال للسائل: صم اليوم التاسع، واكتفى بمعرفة السائل أن يوم عاشوراء هو اليوم العاشر الذي يعده الناس كلهم يوم عاشوراء، فأرشد السائل إلى صيام التاسع معه، وأخبر أن رسول الله كله كان يصومه كذلك، فإما أن يكون فعل ذلك هو الأولى، وإما أن يكون حمل فعله على الأمر به، وعزمه عليه في المستقبل، ويدل على ذلك أنه هو الذي روى: «صوموا يوما قبله ويوما بعده»، وهو الذي روى: «أمرنا رسول الله كالم بعنها يوم عاشوراء يوم العاشر». وكل هذه الآثار عنه يصدق بعضها بعضًا ويؤيد بعضها بعضًا.

وفي إسناده زيد العمي وهو ضعيف والراوي عنه سلام بن سالم الطويل متروك.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٤٧٤) قال عبد الوهاب: عن أيوب عن أبي سليمان مولى يحيى بن يعمر قال: سمعت ابن عباس يقول: يوم عاشوراء صبيحته تاسعة ليلة عشر.

وفي إسناده أبو سليمان مولي يحيى بن يعمر وهو مجهول.

⁽١) أخرجه مسلم (١١٣٤).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ٧٨).

فمراتب صومه ثلاثة أكملها: أن يصام قبله يوم وبعده يوم، ويلي ذلك أن يصام التاسع والعاشر وعليه أكثر الأحاديث، ويلي ذلك إفراد العاشر وحده بالصوم.

وأما إفراد التاسع فمن نقص فهم الآثار، وعدم تتبع ألفاظها وطرقها، وهو بعيد من اللغة والشرع، والله الموفق للصواب^(۱).

وقال ابن القيم أيضًا في حاشيتة على سنن أبي داود: والصحيح أن المراد صوم التاسع مع العاشر لا نقل اليوم؛ لما روى أحمد في مسنده من حديث ابن عباس يرفعه إلى النبي ﷺ قال: «خالفوا اليهود صوموا يوما قبله أو يوما بعده» وقال عطاء عن ابن عباس: صوموا التاسع والعاشر وخالفوا اليهود ذكره البيهقي.

وهو يبين أن قول ابن عباس: إذا رأيت هلال المحرم فاعدد فإذا كان يوم التاسع فأصبح صائرًا أنه ليس المراد به أن عاشوراء هو التاسع بل أمره أن يصوم اليوم التاسع قبل عاشوراء.

فإن قيل: ففي آخر الحديث «قيل: كذلك كان يصومه محمد عَلَيْقَ؟ قال: نعم» فدل على أن المراد به نقل الصوم لا صوم يوم قبله.

قيل: قد صرح ابن عباس بأن النبي على قال: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع» فدل على أن الذي كان يصومه هو العاشر. وابن عباس راوي الحديثين معًا فقوله: هكذا كان يصومه محمد أراد به والله أعلم قوله: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع» عزم عليه وأخبر أنه يصومه إن بقي.

قال ابن عباس: هكذا كان يصومه. وصدق رضي هكذا كان يصومه لو بقي فتوافقت الروايات عن ابن عباس وعلم أن المخالفة المشار إليها بترك إفراده بل يصام يوم قبله أو يوم بعده (٢).

⁽١) زاد المعاد في هدى خبر العباد (٢/ ٧٢).

⁽٢) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٧/ ٧٩).

مسألة: هل كان صوم عاشوراء واجبًا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

 القول الأول: أن صيام عاشوراء كان واجبًا ثم نسخ، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد ومذهب المالكية.

القول الثاني: أن صيام عاشوراء كان مستحبًّا ولم يكن واجبًا قط، وهو ظاهر مذهب الشافعي وعليه أكثر أصحابه وهو ظاهر نص الشافعي بل صريح كلامه أنه لم يكن واجبًا قط(١).

كرادلة القول الأول:

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ ﴿ مَا اللَّهِ عَالَ: أَمَرَ النَّبِيُ عَلَيْهِ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ: ﴿ أَنْ أَذُنْ فِي النَّاسِ: أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ النَّاسِ: أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ ﴾ (٢).

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَلَىٰ الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ يَصُومُهُ فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ كَانَ رَمَضَانُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ يَصُومُهُ فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ كَانَ رَمَضَانُ الفَرِيضَةَ، وَتُرِكَ عَاشُورَاءُ، فَكَانَ مَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَصُمْهُ (٣).

عَنِ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ ﴿ مَا أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَأَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ صَامَهُ. وَالْمُسْلِمُونَ قَبْلَ أَنْ يُفْتَرَضَ رَمَضَانُ، فَلَمَّا افْتُرِضَ رَمَضَانُ، قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ اللهُ عَلَيْكِ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ عَلَا عَلَيْكُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُولُو اللهُ عَلَيْكُولُو اللهُ عَلَيْكُولُو اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُواللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُولُو اللهُ عَلَيْكُولُو اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْكُولُو اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَل

عَنِ عَبْدِ الله، قَالَ: دَخَلَ عَلَيْهِ الأَشْعَثُ وَهُوَ يَطْعَمُ فَقَالَ: الْيَوْمُ عَاشُورَاءُ؟ فَقَالَ: «كَانَ يُصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ، فَلَيَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تُرِكَ فَادْنُ فَكُلْ»(٥).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٠ -٢٨١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٠٧) ومسلم (١١٣٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٥٠٤)، (١٥٩٢)، (١٨٩٣)، (٢٠٠١)، (٤٥٠٢) ومسلم (١١٢٥).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٨٩٢)، (٤٥٠١) ومسلم (١١٢٦).

⁽٥) أخرجه البخاري (٤٥٠٣) ومسلم (١١٢٧).

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَ اللهِ عَالَ: «كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَأْمُرُنَا بِصِيَام يَوْم عَاشُورَاءَ، وَيَخُثُنَا عَلَيْهِ، وَيَتَعَاهَدُنَا عِنْدَهُ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ، لَمْ يَأْمُرْنَا، وَلَمْ يَنْهَنَا وَلَمْ يَتَعَاهَدُنَا عِنْدَهُ اللهِ عَنْدَهُ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللهِ عَنْدَهُ اللهِ عَنْدُهُ اللهِ عَنْدَهُ اللهِ عَنْدَهُ اللهِ عَنْدَهُ اللهُ عَنْدُهُ اللهُ عَنْدُهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْدَهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَنْدَهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَالِهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَالَا اللهُ عَلَيْهُ عَلَالَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَالَا عَلَا عَلَا عَلْ

عَنْ أَبِي مُوسَى وَ اللَّهِ عَالَ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَعُدُّهُ اليَهُودُ عِيدًا، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: «فَصُومُوهُ أَنْتُمْ» (٢٠).

قال أصحاب أبي حنيفة: والأمر للوجوب وقوله ﷺ «من شاء صام ومن شاء أفطر» دليل على تخييره مع أنه سنة اليوم فلو لم يكن قبل ذلك واجبًا لم يصح التخيير (٣).

كر أقوال أهل العلم:

قال الطحاوي: ففي هذه الآثار نسخ وجوب صوم يوم عاشوراء، ودليل أن صومه قد رد إلى التطوع بعد أن كان فرضًا(٤).

قال ابن عبد البر: وأما قوله ﷺ: «فمن شاء فليصمه ومن شاء فليفطره» فإن هذه إباحة وردت بعد وجوب، وذلك أن طائفة من العلماء قالوا: إن صوم يوم عاشوراء كان فرضًا ثم نسخ بشهر رمضان (٥٠).

قال ابن رشد: المعنى في هذا الحديث - والله أعلم - أنه كان بعد أن فرض رمضان لأن صومه كان واجبًا قبل أن يفرض صوم رمضان، بدليل ما جاء عن عائشة في حديث الموطأ من قولها: «كان يوم عاشوراء يومًا تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله عليه يصومه في الجاهلية، فلما قدم رسول الله عليه المدينة صامه وأمر بصيامه، فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء، فمن شاء صامه بصيامه، فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترك يوم عاشوراء، فمن شاء صامه

⁽١) أخرجه مسلم (١١٢٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٠٥)، (٣٩٤٢) ومسلم (١١٣١).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٠ - ٢٨١).

⁽٤) شرح معاني الآثار (٢/ ٧٥).

⁽٥) التمهيد (٧/ ٢٠٣) والاستذكار (٣/ ٣٢٧).

كر أدلة القول الثاني:

عَنْ مُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ﴿ مَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حَجَّ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: يَا أَهْلَ اللّهِ عَلَيْتُمْ، وَلَمَا وُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْمُ، يَقُولُ: (هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكْتُبِ الله عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ، فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيُصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيُصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيُصُمْ وَمَنْ

قال البيهقي: «ولم يكتب الله عليكم صيامه». يدل على أنه لم يكن واجبا قط لأن لم للماضي (٣).

قال الشافعي: لا يحتمل قول عائشة: «ترك عاشوراء» بمعنى يصح إلا «ترك إيجاب صومه»، إذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه، فأبان ذلك لهم رسول الله عليه وترك استحباب صومه، وهو أولى الأمرين عندنا به (٤).

⁽١) البيان والتحصيل (١٧/ ٣٢٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٠٣) ومسلم (١١٢٩).

⁽٣) السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي (٤/ ٢٨٩).

⁽٤) معرفة السنن والآثار (٦/ ٣٥٧).

كمناقشة أدلة الشافعية:

قال ابن القيم: فإن قيل: حديث معاوية المتفق على صحته صريح في عدم فرضيته وإنه لم يفرض قط. فالجواب: أن حديث معاوية صريح في نفي استمرار وجوبه، وأنه الآن غير واجب، ولا ينفي وجوبًا متقدمًا منسوخًا، فإنه لا يمتنع أن يقال لما كان واجبًا ونسخ وجوبه: إن الله لم يكتبه علينا.

وجواب ثان: أن غايته أن يكون النفي عامًّا في الزمان الماضي والحاضر، فيخص بأدلة الوجوب في الماضي وترك النفي في استمرار الوجوب.

وجواب ثالث: وهو أنه على إنها نفى أن يكون فرضه ووجوبه مستفادًا من جهة القرآن، ويدل على هذا قوله: "إن الله لم يكتبه علينا" وهذا لا ينفي الوجوب بغير ذلك، فإن الواجب الذي كتبه الله على عباده هو ما أخبرهم بأنه كتبه عليهم كقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾ [البقرة:١٨٣] فأخبر على أن صوم يوم عاشوراء لم يكن داخلاً في هذا المكتوب الذي كتبه الله علينا؛ دفعًا لتوهم من يتوهم أنه داخل فيها كتبه الله علينا، فلا تناقض بين هذا وبين الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخا بهذا الصيام المكتوب. يوضح هذا أن معاوية إنها سمع هذا منه بعد فتح مكة، واستقرار فرض رمضان، ونسخ وجوب عاشوراء به.

والذين شهدوا أمره بصيامه والنداء بذلك، وبالإمساك لمن أكل، شهدوا ذلك قبل فرض رمضان عند مقدمه المدينة، وفرض رمضان كان في السنة الثانية من الهجرة، فتوفي رسول الله على وقد صام تسع رمضانات، فمن شهد الأمر بصيامه شهده قبل نزول فرض رمضان، ومن شهد الإخبار عن عدم فرضه شهده في آخر الأمر بعد فرض رمضان، وإن لم يسلك هذا المسلك تناقضت أحاديث الباب واضطربت (۱).

قال ابن حجر في شرح حديث معاوية بن أبي سفيان على أنه على أنه لم يكن فرضًا قط ولا دلالة فيه؛ لاحتمال أن يريد ولم يكتب الله عليكم صيامه على

⁽١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٦٨).

الدوام كصيام رمضان، وغايته أنه عام خص بالأدلة الدالة على تقدم وجوبه، أو المراد أنه لم يدخل في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن المراد أنه لم يدخل في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى اللَّذِينَ مِن السابق قَبِلِكُمْ ﴾ [البترة:١٨٣] ثم فسره بأنه شهر رمضان، ولا يناقض هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخًا ويؤيد ذلك أن معاوية إنها صحب النبي عَلَيْ من سنة الأولى الفتح والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهدوه في السنة الأولى أوائل العام الثاني، ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجبًا لثبوت الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالإمساك ثم زيادته بأمر الأمهات أن لا يرضعن فيه الأطفال، وبقول ابن مسعود الثابت في مسلم: لما فرض رمضان ترك عاشوراء. مع العلم بأنه ما ترك استحبابه، بل هو باق فدل على أن المتروك وجوبه.

وأما قول بعضهم: المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته على خيث يقول: «لئن عشت لأ صومن التاسع والعاشر» ولترغيبه في صومه وأنه يكفر سنة وأي تأكيد أبلغ من هذا(۱).

صوم الأشهر الحرم

قال النووي: ومن الصوم المستحب صوم الأشهر الحرم وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب وأفضلها المحرم (٢).

عَنْ أَبِي السَّلِيلِ، عَنْ مُجِيبَةَ الْبَاهِلِيَّةِ، عَنْ أَبِيهَا، أَوْ عَمِّهَا، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ الله ﷺ وَثُمَّ انْطَلَقَ فَأَتَاهُ بَعْدَ سَنَةٍ، وَقَدْ تَغَيَّرَتْ حَالُهُ وَهَيْئَتُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَمَا تَعْرِفُنِي، قَالَ: «وَمَنْ أَنْتَ؟» قَالَ: (فَمَا غَيَّرَكَ، وَقَدْ كَامَ الْأَوَّلِ، قَالَ: (فَمَا غَيَّرَكَ، وَقَدْ كُنْتَ حَسَنَ الْهَيْئَةِ؟»، قَالَ: مَا أَكَلْتُ طَعَامًا إِلَّا بِلَيْلٍ مُنْذُ فَارَقْتُكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ كُنْتَ حَسَنَ الْهَيْئَةِ؟»، قَالَ: «صُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ، وَيَوْمًا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ»، قَالَ: رَدْنِي (إِلَيْ اللهُ عَلَيْهُ مَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ»، قَالَ: رَدْنِي

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٢٤٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٣).

فَإِنَّ بِي قُوَّةً، قَالَ: «صُمْ يَوْمَيْنِ»، قَالَ: زِدْنِي، قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، قَالَ: زِدْنِي، قَالَ: «صُمْ مِنَ الْحُرُمِ وَاتْرُكْ»، وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثَةِ فَضَمَّهَا ثُمُّ أَرْسَلَهَا (۱).

عَنْ سَالِم، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَصُومُ أَشْهُرَ الْحُرُم (٢).

عَنِ مَعْمًر، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَكَادُ أَنْ يُفْطِرَ فِي أَشْهُرِ الْذُرُم، وَلَا غَيْرِهَا (٣).

عن خالد بن أبي عثمان، عن أيوب بن عبد الله بن يسار، وسليط أخيه، قالا: كَانَ ابْنُ عُمَرَ بِمَكَّةَ يَصُومُ أَشْهُرَ الْحُرُمُ (٤).

عن ابن علية، عن يونس، عن الحسن، أنه كان يصوم أشهر الحرام (٥٠).

قال ابن رشد: وصيام الأشهر الحرم أفضل من غيرها، وهي أربعة: المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة. وفي الأشهر الحرم أيام هي أفضل من سائرها(٢).

⁽۱) ضعيف: أخرجه أبو داود (۲٤٢٨) وابن ماجه (۱۷٤۱) وأحمد (۲۸/٥) وابن أبي شيبة في مسنده (۷۸۲۸) والنسائي في الكبرى (۲۷۵٦) وعبد بن حميد (٤٠٠) وعبد الرزاق (۷۸٦۸) والبيهقي (٤/ ٢٩١) من طريق سعيد الجريري، عن أبي السليل، عن مجيبة الباهلية، عن أبيها، أو عمها به، ومجيبة الباهلية مجهولة واختلف فيها في هذا الاسناد فقيل: مجيبة عجوز من باهلة وقيل: أبو مجيبة. وقال الذهبي في الميزان: لا يعرف.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرَّجه عبد الرزاق (٧٨٥٦) عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم به.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٧٨٥٧) ورواية معمر عن أيوب فيها كلام لكن يصح بها قبَّله.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣١٦) وسليط مجهول وأيوب إسناد حديثه ليس بحجة قاله الأزدى. انظر لسان الميزان (٢/ ٢٤٧).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٣١٥).

⁽٦) المقدمات المهدات (١/ ٢٤٢).

صوم رجب

لم يصح في فضل صيام شهر رجب حديث عن رسول الله عليه وإنها الوارد في ذلك أحاديث كلها ما بين شديد الضعف أو موضوعة ونحو ذلك.

قال النووي: ولم يثبت في صوم رجب نهي ولا ندب لعينه، ولكن أصل الصوم مندوب إليه وفي سنن أبي داود أن رسول الله على ندب إلى الصوم من الأشهر الحرم ورجب أحدها والله أعلم (١).

قال شيخ الإسلام: وأما صوم رجب بخصوصه فأحاديثه كلها ضعيفة بل موضوعة لا يعتمد أهل العلم على شيء منها، وليست من الضعيف الذي يروى في الفضائل بل عامتها من الموضوعات المكذوبات(٢).

وقال في منهاج السنة: وكذلك الأحاديث المروية في فضل رجب بخصوصه، أو فضل صيامه، أو صيام شيء منه، أو فضل صلاة مخصوصة فيه كالرغائب، كلها كذب مختلق^(٣).

وقال في اقتضاء الصراط المستقيم: ولم يثبت عن النبي عَلَيْقَ في فضل رجب حديث آخر، بل عامة الأحاديث المأثورة فيه عن النبي عَلَيْق كذب، والحديث إذا لم يعلم أنه كذب، فروايته في الفضائل أمر قريب، أما إذا علم كذبه فلا يجوز روايته إلا مع بيان حاله (٤).

قال ابن القيم: وكل حديث في ذكر صوم رجب وصلاة بعض الليالي فيه فهو كذب مفترى (٥).

قال ابن رجب: وأما الصيام فلم يصح في فضل صوم رجب بخصوصه شيء عن

⁽١) شرح النووي على مسلم (٨/ ٣٩).

⁽۲) مجموع الفتاوي (۲۵/ ۲۹۰).

⁽٣) منهاج السنة النبوية (٧/ ٤٣٣).

⁽٤) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ١٣٤).

⁽٥) المنار المنيف في الصحيح والضعيف (ص: ٩٦).

النبي عَلَيْهُ ولا عن أصحابه (١).

قال ابن حجر: لم يرد في فضل شهر رجب، ولا في صيامه، ولا في صيام شيء منه معين، ولا في قيام ليلة مخصوصة فيه حديث صحيح يصلح للحجة، وقد سبقني إلى الجزم بذلك الإمام أبو إسهاعيل الهروي الحافظ، رويناه عنه بإسناد صحيح، وكذلك رويناه عن غيره (٢).

ولا حاجة إلى ذكر الأحاديث هنا ما دام أن أهل العلم حكموا عليها بالضعف لكن وردت بعض الأحاديث والآثار في النهي عن صيام رجب:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ اللَّهِيَّ عَنْ صِيَامٍ رَجَبٍ (٣).

عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَنْهَى عَنْ صِيَامِ رَجَبٍ كُلِّهِ؛ لأَنْ لَا يُتَّخَذَ عِيدًا (١٤).

عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ عَاصِم بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا رَأَى النَّاسَ، وَمَا يُعِدّونَ لِرَجَبٍ، كَرِهَ ذَلِكَ (٥٠).

فهذا هو الحاصل في صيام رجب لم يصح في الصوم فيه حديث وكذلك في النهي عنه لم يصح شيء عن رسول الله على إنها هي بعض الآثار كها تقدم ذكره، ومن رأى استحباب صيام رجب إنها بنى على الأحاديث الضعيفة التي وردت في الباب والله أعلم.

⁽١) لطائف المعارف (ص: ١١٨).

⁽٢) تبيين العجب بها ورد في فضل رجب (ص: ٩).

⁽٣) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (١٧٤٣) والطبراني في الكبير (١٠ ١٠ ٦٨١) والبيهقي في فضائل الأوقات (١٥) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه به، وداود بن عطاء ضعيف وزيد بن عبد الحميد مقبول ولم يتابع وكذلك سليمان ابن على بن عبد الله مقبول.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٨٥٤).

⁽٥) إسناده صحيح: ابن أبي شيبة (٩٨٥٤).

صومر شعبان

وردت بعض الأدلة عن رسول الله ﷺ تفيد استحباب صوم شعبان وإليك بعضها:

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ ﴿ عَنَّ اللَّهِ عَلَيْتُهُ قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يَصُومُ شَهْرًا أَكْثَرَ مِنْ شَعْبَانَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ (١).

ولفظ لمسلم: سَأَلْتُ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ عِيامِ رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَتْ: «كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ أَفْطَرَ، وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ، كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا (٢٪).

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ إِلَّا شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ» (٣).

(٣) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٣١) والنسائي في المجتبى (٢١٥٥)، (٢٥٥٢) والكبرى (٢٩٤٦)، (٢٤٩٦)، (٢٠٧١) وأبو يعلى (٢٦٤٨)، (٢٩٢١)، (٢٠٠١) وأبو يعلى (١٩٤٨) وإسحاق بن راهويه (١٨٤٠)، (١٩٢١)، (١٩٢١) والطيالسي (١٩٤٨) وعلى بن الجعد (١٩١٩) وإسحاق بن راهويه (١٨٤٠)، (١٩٢٩)، (١٩٢٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٩٣١) والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٢٧٥)، (٢٣/ ٢٥٥)، (٢٣/ ٢٥٥) كلهم من طريق منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي سلمة، عن أم سلمة عن النبي روهي، وتوبع سالم بن أبي الجعد من محمد بن إبراهيم التيمي أخرجه أبو داود (٢٣٣١) والنسائي في المجتبى (٢٥٣١) أبي الجعد من محمد بن إبراهيم التيمي أخرجه أبو داود (٢٣٦١) وإسحاق بن راهويه (١٨٣٩) والطبراني (٢١٧١) والكبرى (٢٤٩١)، (٢٦٧٤) وأحمد (٦/ ٢١١) وإسحاق بن راهويه (١٨٣٩) سلمة، عن أم سلمة، عن النبي بي به، وأخرجه النسائي (٢١٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣٣٤) من طريق محمد بن إبراهيم، حدثه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أنه سأل عائشة عن صيام رسول الله بي معاني عن صيام رسول الله بي معاني عن صيام رسول الله بي معاني المعان والطحاوي: "ما كان رسول الله المعان يصوم وكان يصوم في شعبان أو عامة شعبان». ولفظ الطحاوي: "ما كان رسول الله بي يصوم في شهر، ما كان يصوم في شعبان، كان يصومه كله إلا قليلاً، بل كان يصومه كله» وأخرجه يصوم في شهر، ما كان يصوم في شعبان، كان يصومه كله إلا قليلاً، بل كان يصومه كله» وأخرجه يصوم في شهر، ما كان يصوم في شعبان، كان يصومه كله إلا قليلاً، بل كان يصومه كله» وأخرجه يصوم في شهر، ما كان يصوم في شعبان، كان يصومه كله إلا قليلاً، بل كان يصومه كله» وأخرجه يصوم في شهر، ما كان يصوم في شعبان، كان يصومه كله إلا قليلاً، بل كان يصومه كله» وأخرجه يصوم في شعبان أو عامة سعبان المعادي يسلمة بن عربي المعادي والمعادي وأخرجه يصوم في شعبان أو عامة سعبان أو عامة سعبان المعادي يسلمة بن عربي كان يصومه كله» وأخرجه يصوم في شعبان أو عامة سعبان المعادي يسلمة بن عربي كان يصومه كله إلا قليلاً، بل كان يصوم كله وأخرجه المعادي يسلمة بن عربي المعادي والمعادي والم

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٧٠) ومسلم (٧٨٢).

⁽Y) amba (7011).

الجمع بين حديثين ظاهرهما التعارض

كيف يجمع بين حديث عائشة هيئ ، قالت: «كان رسول الله عَلَيْ يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم، فما رأيت رسول الله عَلَيْ استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صيامًا منه في شعبان».

وبين حديث عائشة أيضًا في أن النبي عَيْكَ كان يصوم شعبان كله.

كركلام العلماء في الجمع بينهما:

قال إسحاق بن راهويه: فسره ابن المبارك، قال: يقال: صام شعبان كله، وإن كان يفطر يوما أو يومين مثل ما يقال فلان أحيا الليل كله، وقد نام منه قليلاً (١).

قال أبو عيسى: وروي عن ابن المبارك أنه قال في هذا الحديث: هو جائز في كلام العرب، إذا صام أكثر الشهر أن يقال: صام الشهر كله، ويقال: قام فلان ليله أجمع، ولعله تعشى واشتغل ببعض أمره. قال أبوعيسى: كأن ابن المبارك قد رأى كلا الحديثين متفقين، يقول: إنها معنى هذا الحديث أنه كان يصوم أكثر الشهر (٢).

قال الحافظ ابن حجر: وحاصله أن الرواية الأولى مفسرة للثانية مخصصة لها وأن المراد بالكل الأكثر وهو مجاز قليل الاستعمال (٣).

=

مسلم (١١٥٦) من طريق سفيان بن عيينة، عن ابن أبي لبيد، عن أبي سلمة، قال: سألت عائشة نحو نحو لفظ النسائي، والبخاري (١٩٦٩) من طريق أبي النضر، عن أبي سلمة، عن عائشة بنحو لفظ مسلم.

⁽١) مسند إسحاق بن راهويه (٤/ ٧٦) حديث رقم (١٨٣٩).

⁽٢) سنن الترمذي ط/ شاكر (٣/ ١٠٥) حديث رقم (٧٣٧).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٢١٤).

هل يجوز تخصيص يوم النصف من شعبان؟

وردت بعض الأحاديث في فضل صيام يوم النصف من شعبان لكنها لم تصح؛ فمنها ما ورد عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَقُومُوا لَيْلَهَا وَصُومُوا نَهَارَهَا، فَإِنَّ الله يَنْزِلُ فِيهَا لِغُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: أَلَا مِنْ مُسْتَغْفِر لِي فَأَغْفِرَ لَهُ أَلَا مُسْتَرْزِقٌ فَأَرْزُقَهُ أَلَا مُبْتَلًى فَأَعَافِيهُ أَلَا كَذَا، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجُرُ »(۱).

عَنِ الْحُكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بِن أَبِي طَالَبِ عَلَيْهُ: «رَأَيْتُ رَسُولَ الله عَلَيْهُ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ قَامَ فَصَلَّى أَرْبَعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ثُمَّ جَلَسَ بَعْدَ الْفَرَاغ فَقَرَأَ بِأُمِّ الْقُرْآنِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مرّة وَقل أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ بِأُمِّ الْقُرْآنِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مرّة وَقل أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مرّة وَآيَة الْكُرْسِيِّ مرّة، ﴿لَقَدْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مرّة وَآيَة الْكُرْسِيِّ مرّة، ﴿لَقَدْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مرّة وَآيَة الْكُرْسِيِّ مرّة، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُ ﴾ الآية، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلاتِهِ سَأَلْتُ عَبَّا رَأَيْتُ مِنْ صَنِيعِهِ فَقَالَ: «مَنْ صَنعَ مِثْلَ الَّذِي رَأَيْتُ كَانَ لَهُ كَعِشْرِينَ حِجَّةً مَبْرُورَةً وَكَصِيامِ عِشْرِينَ سَنةً مَقْبُولَةً، فَإِنْ أَصْبَحَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ صَائِمًا كَانَ كَصِيامٍ سِتِينَ سَنةٍ مَاضِيَةً وَسَنةً مُسْتَقَبَلَةً »(٢).

⁽۱) ضعيف جدًا: أخرجه ابن ماجه (۱۳۸۸) والبيهقي في شعب الإيهان (۳٥٤٢) وفضائل الأوقات (۲۶) وابن الجوزي في العلل (۲/ ۷۱) من طريق ابن أبي سبرة، عن إبراهيم بن محمد، عن معاوية بن عبد الله بن جعفر، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب به، وابن أبي سبرة هو أبو بكر ابن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة وهو متهم بالوضع وقال الذهبي: متروك.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢/ ١٠): هذا إسناد فيه ابن أبي سبرة واسمه أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة قال أحمد وابن معين: يضع الحديث.

⁽٢) موضوع: أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ١٣٠) من طريق أبي القاسم عبد الخالق بن على المؤذن حدثنا أبو جعفر محمد بن بسطام القومسي حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن جابر حدثنا أحمد بن عبد الكريم حدثنا خالد الحمصي عن عثمان بن أبي سعيد بن كثير عن محمد بن المهاجر عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن علي بن أبي طالب شهبه. وقال: وهذا موضوع أيضًا وإسناده مظلم وكان واضعه يكتب من الأسماء ما وقع له ويذكر قومًا ما يعرفون، وفي الإسناد محمد بن مهاجر قال ابن حنبل: يضع الحديث.

قال المباركفوري: لم أجد في صوم يوم ليلة النصف من شعبان حديثا مرفوعا صحيحًا وأما حديث على رواه بن ماجه بلفظ: «إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها...» إلخ فقد عرفت أنه ضعيف جدًّا(۱).

فلما لم يصح في صوم يوم النصف من شعبان حديث عن رسول الله عَلَيْ ولا في قيام ليلته فلا يجوز تخصيص يومه بصيام ولا ليلته بقيام.

صيام ثلاثة أيام من كل شهر

عن أبي هريرة ﷺ، قال: «أوصاني خليلي ﷺ بثلاث: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحي، وأن أوتر قبل أن أنام»(٢).

عن أبي الدرداء، قال: أوصاني حبيبي ﷺ بثلاث، لن أدعهن ما عشت: بصيام ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، وبأن لا أنام حتى أوتر^(٣).

عبد الله بن عمرو على قال: أخبر رسول الله على أني أقول: والله لأصومن النهار، ولأقومن الليل ما عشت، فقال له رسول الله على: «أنت الذي تقول والله لأصومن النهار ولأقومن الليل ما عشت؟» قلت: قد قلته، قال: «إنك لا تستطيع ذلك، فصم وأفطر، وقم ونم، وصم من الشهر ثلاثة أيام، فإن الحسنة بعشر أمثالها، وذلك مثل صيام الدهر» فقلت: إني أطيق أفضل من ذلك يا رسول الله، قال: «فصم يومًا وأفطر يومين» قال: قلت: إني أطيق أفضل من ذلك، قال: «فصم يومًا وأفطر يوما، وذلك صيام داود وهو أعدل الصيام» قلت: إني أطيق أفضل منه يا رسول الله، قال: «لا أفضل من ذلك».

عن أبي قتادة: رجل أتى النبي ﷺ، فقال: كيف تصوم؟ فغضب رسول الله ﷺ، فلم رأى عمر ﷺ، غضبه، قال: رضينا بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد نبيًّا، نعوذ

⁽١) تحفة الأحوذي (٣/ ٣٦٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (١١٧٨)، (١٩٨١) ومسلم (٧٢١).

⁽٣) أخرجه مسلم (٧٢٢).

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٤١٨) ومسلم (١١٥٩).

بالله من غضب الله وغضب رسوله، فجعل عمر ولله يردد هذا الكلام حتى سكن غضبه، فقال عمر: يا رسول الله، كيف بمن يصوم الدهر كله؟ قال: «لا صام ولا أفطر» أو قال «لم يصم ولم يفطر» قال: كيف من يصوم يومين ويفطر يومًا؟ قال: «ويطيق ذلك أحد؟» قال: كيف من يصوم يومًا ويفطر يومًا؟ قال: «ذاك صوم داود يهيه» قال: كيف من يصوم يوما ويفطر يومين؟ قال: «وددت أني طوقت ذلك» ثم قال رسول الله عليه: «ثلاث من كل شهر، ورمضان إلى رمضان، فهذا صيام الدهر كله، صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده، وصيام يوم عاشوراء أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده،

ويستحب أن تكون هذه الأيام أيام البيض؛ لما ورد عن رسول الله ﷺ من الترغيب في ذلك فقد وردت بعض الأحاديث عن رسول الله ﷺ منها: عن

عبد الملك بن قتادة بن ملحان، عن أبيه، قال: «كان رسول الله على يأمرنا بصوم أيام الليالي الغر البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة ويقول: «هو كصوم الدهر»، أو «كهيئة صوم الدهر» (٢).

⁽١) أخرجه مسلم (١١٦٢).

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٤٤٩) والنسائي في المجتبى (٢٤٣٢) والكبرى (٢٧٥٢) وأحد (٥/ ٢٧)، (٥/ ٢٨) والطيالسي (١٣٢١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٣١٧) وأحد (والطبراني في الكبير (١٣١٩) والبيهقي (٤/ ٢٩٤) وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٢٧٧) من طريق همام، قال: حدثنا أنس بن سيرين، قال: حدثني عبد الملك بن قتادة بن ملحان، عن أبيه عن رسول الله عليه .

وأخرجه ابن ماجه (١٧٠٧) وأحمد (٥/ ٢٨) وابن أبي شيبة في مسنده (٦٨٠) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٣١٠) والطبراني في الكبير (١٩٤/٤) والبيهقي (٤/ ٢٩٤) من طريق شعبة، عن أنس بن سيرين، عن عبد الملك بن المنهال، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ. وقال البيهقي: وروينا عن يحيى بن معين أنه قال: هذا خطأ إنها هو عبد الملك بن قتادة بن ملحان القيسي.

وقال ابن ماجه: أخطأ شعبة وأصاب همام. وقال الطبراني: هكذا رواه شعبة، عن أنس، عن عبد الملك بن المنهال، عن أبيه، وهم فيه، والصواب حديث همام.

قال عمر ﷺ: من حاضرنا يوم القاحة؟ قال: قال أبو ذر: أنا، أبي رسول الله ﷺ بأرنب فقال الرجل الذي جاء بها: إني رأيتها تدمى، فكان النبي ﷺ لم يأكل، ثم إنه قال: «كلوا» فقال رجل: إني صائم، قال: «وما صومك؟» قال: من كل شهر ثلاثة أيام، قال: «فأين أنت عن البيض الغر ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة» (١).

وعبد الملك بن قتادة قال فيه الحافظ: مقبول، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال على بن المديني: عبد الملك بن قتادة لم يرو عنه غير أنس بن سيرين. فهو إلى الجهالة أقرب ولكن للحديث شواهد يصح بها.

(۱) صحيح بشواهده: رواه موسى بن طلحة واختلف عنه ؛ فرواه عنه محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، كما عند النسائي في المجتبى (۲۳۱۱) والكبرى (٤٨٠٤)، (٢٧٤٦) وأحمد (٥/١٥٠) والحميدي (١٣٦١) وعبد الرزاق (٧٨٧٤) وابن خزيمة (٢١٢٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣١٦) والطبري في تهذيب الآثار (١١٨١) وحكيم بن جبير كما عند النسائي في المجتبى (٢٣١١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٣١٦) والطبري في تهذيب الآثار (١١٨١) وعمرو بن عثمان كما عند النسائي في المجتبى (٢٣١١) والكبرى (٤٨٠٤) وابن خزيمة (٢١٢٧) وبيان بن بشر كما عند النسائي في المجتبى (٢٤١١) والكبرى (٤٨٠٤) قال أبو عبد الرحمن: هذا خطأ ليس من حديث النسائي في المجتبى (٢٤٢١) والكبرى (٢٧٤٥) قال أبو عبد الرحمن: هذا خطأ ليس من حديث بيان، ولعل سفيان، قال: حدثنا اثنان، فسقط الألف فصار بيان. جميعهم عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، عن أبي ذر عن النبي ﷺ.

وتابعهم الحكم بن عتيبة فأخرجه النسائي (٢٤٢٧) أحمد بن عثمان بن حكيم، عن بكر، عن عيسى، عن محمد، عن الحكم، عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، قال: قال أبي به، قال أبو عبد الرحمن بعد ذكره للحديث: «الصواب عن أبي ذر، ويشبه أن يكون وقع من الكتاب ذر، فقيل أبي».

ورواه المسعودي عن حكيم بن جبير، عن موسى بن طلحة، عن ابن الحوتكية، قال: قال: أي عمر ابن الخطاب بطعام فدعا إليه رجلاً، فقال: إني صائم، ثم قال: وأي الصيام تصوم؟ لولا كراهية أن أزيد أو أنقص لحدثتكم بحديث النبي على حين جاءه الأعرابي بالأرنب، ولكن أرسلوا إلى عهار، فلما جاء عهار قال: أشاهد أنت رسول الله على يوم جاءه الأعرابي بالأرنب؟ قال: نعم. كها أخرجه أحمد (١/ ٣١) والطيالسي (٤٤) والمسعودي اختلط والراوي عنه في هذا الحديث أبو النضر والطيالسي وهما ممن روى عنه بعد الاختلاط.

قال النووي:...فكأنه يقول: يستحب أن تكون الأيام الثلاثة من سرة الشهر وهي وسطه، وهذا متفق على استحبابه وهو استحباب كون الثلاثة هي أيام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر (١).

عن أبي إسحاق، عن جرير بن عبد الله، عن النبي عَلَيْهِ قال: «صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر، وأيام البيض صبيحة ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة» (٢).

وخالفهم يحيى بن سام فرواه عن موسى بن طلحة، عن أبي ذر عن النبي بيلة بدون ذكر ابن الحوتكية أخرجه الترمذي (٧٦١) والنسائي (٢٤٢٢)، (٣٤٢٣)، (٢٤٢٤) وأحمد (٥/١٥١)، (١٦٢٥)، (١٦٢٨) وابن حبان (١٦٥٥)، (١٦٢٨) وابن حبان (٣٦٥٥)، (٣٦٥٦) والطبري في تهذيب الآثار (١١٨١) والبزار (٢٠٤١) والطبراني في الأوسط (٣٠٤٧) من طريق يحيى بن سام، عن موسى بن طلحة عن أبي ذر به، ويحيى بن سام مقبول وتابعه يزيد بن أبي زياد فرواه عن موسى بن طلحة، عن أبي ذر قال... أراه رفعه ويزيد بن أبي زياد ضعيف، وتابعه أيضًا عمرو بن عثمان في الرواية الأخرى عنه كها عند الحميدي (١٣٧) عن سفيان، عن عمرو بن عثمان، عن موسى بن طلحة، عن أبي ذر عن النبي على بمثله ولم يذكر فيه ابن الحوتكية والصواب – والله أعلم – إثبات ابن الحوتكية في الإسناد وابن الحوتكية مقبول، وقال الذهبي: لا يعرف.

تفرد عنه موسى بن طلحة.

وأخرجه النسائي (٢٤٢٨)، (٢٤٢٩) من طريق طلحة بن يحيى، عن موسى بن طلحة مرسلاً وطلحة بن يحيى متكلم فيه، وأخرجه النسائي (٤٣١٠) وأحمد (٢/ ٣٣٦)، (٢/ ٣٤٦) وابن حبان (٣٦٥) من طريق أبي عوانة، عن عبد الملك بن عمير، عن موسى بن طلحة، عن أبي هريرة به، قال أبو حاتم ابن حبان: سمع هذا الخبر موسى بن طلحة، عن أبي هريرة، وسمعه من ابن الحوتكية، عن أبي ذر، والطريقان جميعان محفوظان، وعبد الملك بن عمير متكلم فيه، قال أحمد ابن حنبل: عبد الملك بن عمير مضطرب الحديث جدًّا مع قلة روايته. وقال أبو حاتم: ليس بحافظ، وهو صالح الحديث، تغير حفظه قبل موته. قال يحيى بن معين: مخلط. ويشهد له الحديث الذي قبله والذي بعده.

- (١) شرح النووي على مسلم (٨/ ٤٩).
- (٢) صحيح بشواهده: أخرجه النسائي في المجتبي (٢٤٢٠) والكبرى (٢٧٤١) والطبري في تهذيب

صيام يوم وإفطاريوم

وهو أحب الصيام إلى الله وهو صيام نبي الله داود هيش، وقد وردت بعض الأحاديث عن النبي ﷺ ترغب فيه:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص الله الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص الله الله صيام داود، وكان ينام نصف الليل الله صلاة داود المنه، ويصوم يومًا، ويفطر يومًا»(١).

وفي لفظ: قال النبي عَلَيْهُ: «إنك لتصوم الدهر، وتقوم الليل؟»، فقلت: نعم، قال: «إنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين، ونفهت له النفس، لا صام من صام الدهر، صوم ثلاثة أيام صوم الدهر كله»، قلت: فإني أطيق أكثر من ذلك، قال: «فصم صوم

الآثار (٥٣٩)، (٥٤٠) وأبو يعلى (٧٥٠٤) الطبراني في الكبير (٢/ ٢٤٩٩)، (٢٥٠٠) والأوسط (٧٥٠٠) والبيهةي في الشعب (٣٥٧٠) كلهم من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن جرير بن عبد الله البجلي، عن النبي ﷺ. وهذا الإسناد صحيح ليس فيه إلا عنعنة أبي إسحاق وهو مدلس.

وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٤٥٣) من طريق غيلان بن جامع، عن أبي إسحاق، عن جرير به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢/ ٢٣٩١) عن عبدان بن أحمد، ثنا هشام بن عمار، ثنا سعيد بن يحيى اللخمي، عن الحسن البجلي وهو ابن عمارة، عن الحكم بن عتيبة، عن إسماعيل بن جرير، عن جرير بن عبدالله، عن النبي ﷺ.

قال ابن أبي حاتم في العلل (٧٨٥): وسمعت أبا زرعة وذكر حديثًا رواه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عليه فيه:

فروى زيد بن أبي أنيسة، عن أبي إسحاق، عن جرير بن عبد الله، فرواه زيد بن أبي أنيسة مرفوعًا عن النبي ﷺ ورواه المغيرة بن مسلم، عن أبي إسحاق، عن جرير موقوفًا.

فقال أبو زرعة: حديث أبي إسحاق عن جرير مرفوع أصح من موقوف؛ لأن زيد بن أبي أنيسة أحفظ من مغيرة بن مسلم.

والحديث يصح بشواهده.

(١) أخرجه البخاري (١١٣١) ومسلم (١١٥٩).

داود ﷺ، كان يصوم يومًا ويفطر يومًا، ولا يفر إذا لاقي »(١).

الصيام المنهي عنه

صيام العيدين

لا يجوز صيام يومي العيد لورود النهي عن رسول الله ﷺ عن صيامهما، وانعقد الإجماع على تحريم صيام يوم الفطر ويوم الأضحى.

عن أبي عبيد، مولى ابن أزهر: أنه شهد العيد يوم الأضحى مع عمر بن الخطاب، فصلى قبل الخطبة، ثم خطب الناس، فقال: «يا أيها الناس، إن رسول الله على قد خاكم عن صيام هذين العيدين، أما أحدهما فيوم فطركم من صيامكم، وأما الآخر فيوم تأكلون من نسككم»(٢).

وأجمع أهل العلم على حرمة صومها.

قال ابن قدامة: أجمع أهل العلم على أن صوم يومي العيدين منهي عنه، محرم في التطوع والنذر المطلق والقضاء والكفارة(٤).

قال النووي: وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال سواء صامهما عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك^(ه).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٧٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٩٠)، (٥٧١) ومسلم (١١٣٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٩١) ومسلم (١١٣٨).

⁽٤) المغنى (٤/ ٤٢٤).

⁽٥) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٥) ونقل الإجماع ابن حجر في فتح الباري (٤/ ٢٣٤).

صيام أيام التشريق

عن أبي المليح، عن نبيشة الهذلي، قال: قال رسول الله ﷺ: «أيام التشريق أيام أكل وشرب»(١).

عن أبي الزبير، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، أنه حدثه أن رسول الله عليه بعثه وأوس بن الحدثان أيام التشريق، فنادى «أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن وأيام منى أيام أكل وشرب»(٢).

عن يزيد بن الهاد، عن أبي مرة، مولى أم هانئ، أنه دخل مع عبد الله بن عمرو، على أبيه عمرو بن العاص، فقرب إليهما طعامًا، فقال: كل، فقال: إني صائم، فقال عمرو: كل، فهذه الأيام التي كان رسول الله على الله المرنا بإفطارها، وينهانا عن صيامها. قال مالك: وهي أيام التشريق (٣).

عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﴿ عَنْ سَالُم، عن ابن عمر ﴿ قَالاً: «لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن، إلا لمن لم يجد الهدي (٤).

قال الطحاوي: فثبت بها ذكرنا أن أيام التشريق ليس لأحد صومها، في متعة، ولا قران، ولا إحصار، ولا غير ذلك من الكفارات، ولا من التطوع. وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد رحمهم الله (٥).

قال ابن عبد البر: وأما صيام أيام التشريق فلا خلاف بين فقهاء الأمصار فيها

⁽١) أخرجه مسلم (١١٤١).

⁽٢) أخرجه مسلم (١١٤٢).

⁽٣) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١٣٩٥) ومن طريقه أبو داود (٢٤١٨) وأحمد (١٩٧/٤) وابن خزيمة (٢٤١٨) والدارمي(١٨٠٨) كلهم من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي مرة، مولى أم هانئ به.

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٩٧).

⁽٥) شرح معاني الآثار (٢/ ٢٤٨).

علمت أنه لا يجوز لأحد صومها تطوعًا(١١).

قال النووي في شرح حديث نبيشة الهذلي: «أيام التشريق أيام أكل وشرب» وفي رواية: «وذكر الله على وفي رواية: «أيام منى» وفيه دليل لمن قال: لا يصح صومها بحال وهو أظهر القولين في مذهب الشافعي وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر وغيرهما(٢).

قال الخطابي: وقوله: هذه الأيام أيام أكل وشرب فيه دليل على أن صوم أيام التشريق غير جائز؛ لأنه قد وسمها بالأكل والشرب كها وسم يوم العيد بالفطر ثم لم يجز صيامه فكذلك أيام التشريق. وسواء كان ذلك تطوعًا من الصائم أو سيرًا أو صامها الحاج عن التمتع (٣).

قال الخرقي: ولا يصام يوما العيدين ولا أيام التشريق لا عن فرض ولا عن تطوع؛ فإن قصد صيامها كان عاصيًا ولم يجزئه عن الفرض(٤).

قال ابن قدامة: ولا يجوز صيام أيام التشريق؛ لما روى نبيشة الهذلي قال: قال رسول الله ﷺ: «أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله ﷺ: «أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله ﷺ: «أ

استقبال رمضان بصيام يوم أو يومين

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء قال: كنت عند ابن عباس قبل رمضان بيوم أو

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٢/ ١٢٧).

⁽٢) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٧).

⁽٣) معالم السنن (٢/ ٢٣٣).

⁽٤) مختصر الخرقي (ص: ٥١).

⁽٥) الكافي في فقه الإمام أحمد (١/ ٤٥٢).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٩١٤) ومسلم (١٠٨٢).

يومين، فقرب غداؤه، فقال: «أفطروا أيها الصيام لا تواصلوا رمضان شيئا، وافصلوا»(١).

عن ابن جريج، عن عطاء قال: سمعت أبا هريرة يقول: «لا تواصلوا برمضان شيئًا، وافصلوا»(٢).

قال الترمذي: والعمل على هذا عند أهل العلم: كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول شهر رمضان لمعنى رمضان، وإن كان رجل يصوم صومًا فوافق صيامه ذلك فلا بأس به عندهم (٣).

قال ابن عبد البر في شرح حديث أبي هريرة المتقدم: وهو حديث صحيح من جهة النقل وقد قيل: إن ذلك كراهة أن يدخل صيام شعبان برمضان

واستحب ابن عباس وجماعة من السلف - رحمهم الله - أن يفصلوا بين شعبان ورمضان بفطر يوم أو أيام كما كانوا يستحبون أن يفصلوا بين صلاة الفريضة والنافلة بكلام أو قيام أو مشي أو تقدم أو تأخر من المكان (٤).

قال النووي: وفيه التصريح بالنهي عن استقبال رمضان بصوم يوم ويومين لمن لم يصادف عادة له أو يصله بها قبله، فإن لم يصله ولا صادف عادة فهو حرام هذا هو الصحيح في مذهبنا لهذا الحديث (٥).

قال الحافظ ابن حجر: قال العلماء: معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لر مضان (٦).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣١١).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٣١٣).

⁽٣) سنن الترمذي (٣/ ٦٠) حديث رقم (٦٨٤).

⁽٤) الاستذكار (٣/ ٣٧١).

⁽٥) شرح النووي على مسلم (٧/ ١٩٤).

⁽٦) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٢٨).

الصيام المختلف فيه

صيام يوم السبت

عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر السلمي، عن أخته، - وقال يزيد: الصهاء - أن النبي عليه قال: «لا تصوموا يوم السبت إلا في ما افترض عليكم، وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبة، أو عود شجرة فليمضغه» (١).

(۱) رواه ثور بن يزيد واختلف عنه، فرواه عنه الوليد بن مسلم وسفيان بن حبيب كها عن أبي داود (۲۲۱) والترمذي (۲٤۲) وابن ماجه (۱۷۲۱) والطبراني في الكبير (۲۲۸) وقرة بن عبد الرحمن كها عند الطبراني في الكبير (۲۱۹/۱۸) وأصبغ بن يزيد كها عند النسائي في الكبرى (۲۷۷) وأبو عاصم النبيل كها عند أحمد (۲/۳۱) والدارمي (۱۷۹۰) وابن خزيمة (۲۱۲۳) وعبد الملك بن الصباح كها عند النسائي في الكبرى (۲۷۷۷) جميعهم عن ثور بن يزيد، عن خالد ابن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أخته.

وخالفهم عبد الله بن يزيد المقرئ فرواه عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أمه به، كها عند ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤ ١٣) وتمام في فوائده (٢٥٤) وبقية ابن الوليد فرواه عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن عمته الصهاء به، كها عند النسائي في السنن الكبرى (٢٧٧٨) وعيسى بن يونس فرواه عن ثور بن يزيد عن خالد ابن معدان، عن عبد الله بن بسر عن النبي على بدون ذكر واسطة بينه وبين النبي على كها عند النسائي في السنن الكبرى (٢٧٧٤) وابن ماجه (٢٧٢١) وعبد بن حميد في المنتخب (٥٠٨).

وتابع ثورًا على هذه الرواية عامر بن جشيب فرواه النسائي في الكبرى (٢٧٧٩) والطبراني في مسند الشاميين (١٨٥٠) من طريق بقية بن الوليد، قال: حدثني الزبيدي، قال: حدثنا لقهان بن عامر، عن عامر بن جشيب، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن رسول الله على وخالف ثور بن يزيد جماعة منهم داود بن عبيد الله فرواه عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصهاء، عن عائشة، عن النبي على والفضيل بن فضالة فرواه عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن أبيه عن النبي كما عند النسائي في الكبرى (٢٧٨١) من طريق عمران، قال: حدثنا أبو تقي، قال: حدثنا ابن سالم، عن الزبيدي، قال: حدثنا الفضيل به، قال أبو عبد الرحمن: أبو تقي هذا ضعيف ليس بشيء، وإنها أخرجته لعلة الاختلاف.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٧٨٠) وابن أبي عاصم (٣٤١٢) من طريق الربيع بن روح، قال:

حدثنا محمد بن حرب، قال: حدثنا الزبيدي، عن الفضيل بن فضالة، عن عبد الله بن بشر، عن خالته الصهاء به، والفضيل بن فضالة لم أقف على أحد وثقه غير ابن حبان ذكره في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول، وتابعه على هذه الرواية لقهان بن عامر فأخرجه أحمد (١٨٦٨) والطبراني في مسند الشاميين (١٥٩١) من طريق إسهاعيل بن عياش، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن لقهان بن عامر، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصهاء به، وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٧٨٢) من طريق بقية بن الوليد، عن الزبيدي، عن لقهان بن عامر، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، عن خالته الصهاء، عن النبي عليه (فذكر عن عامر، عن أخته).

وخالف خالد بن معدان جماعة منهم حسان بن نوح واختلف عنه.

أخرجه النسائي في الكبرى (٢٧٧٢) وأحمد (١٨٩/٤) وابن حبان (٣٦١٥) والدولابي في الكنى (١٧٩٥) من طريق مبشر بن إسهاعيل عن حسان بن نوح، قال: سمعت عبد الله بن بسر المازني صاحب رسول الله عليه يقول: ترون يدي هذه؟ بايعت بها رسول الله عليه وسمعته يقول... فذكره، وخالفه أبو المغيرة فأخرجه الروياني في مسنده (١٢٥٨) عن سلمة، نا أبو المغيرة، نا حسان ابن نوح قال: سمعت أبا أمامة يقول: سمعت رسول الله عليه... فذكره وحسان بن نوح لم أقف على أحد وثقه غير العجلي وذكره ابن حبان في الثقات، وروي عن أبي أمامة من طريق آخر أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٧٧٢٢) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني الحكم بن موسى، أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ٧٧٢٢) عن عبد الله بن أمامة به، وعبد الله بن دينار هو البهراني ضعيف.

ويحيى بن حسان أخرجه أحمد (٤/ ١٨٩) عن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، قال: حدثنا الوليد ابن مسلم، عن يحيى بن حسان، قال: سمعت عبد الله بن بسر المازني يقول: ترون يدي هذه... فذكره، ورجح الدارقطني في العلل (١٥/ ٣١٢) رواية ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر، فقال: والصحيح عن ابن بسر، عن أخته، وقال بعض أهل العلم من أهل حص: إن أخت عبد الله بن بسر الصهاء اسمها بهيمة.

أقوال أهل العلم في الحديث:

قال ابن القيم: قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن صيام يوم السبت يفرد به، فقال أما صيام يوم السبت يفرد به فقد جاء فيه ذلك الحديث حديث الصهاء يعني: حديث ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن أخته الصهاء عن النبي على: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيها افترض عليكم» قال أبو عبد الله: وكان يحيى بن سعيد يتقيه وأبي أن يحدثني به

وقد كان سمعه من ثور، قال: فسمعته من أبي عاصم.

قال الأثرم: حجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر... فقد فهم الأثرم من كلام أبي عبد الله أنه توقف عن الأخذ بالحديث وأنه رخص في صومه حيث ذكر الحديث الذي يحتج به في الكراهة، وذكر أن الإمام علل حديث يحيى ابن سعيد: وكان يتقيه وأبى أن يحدث به فهذا تضعيف للحديث... وقد ثبت صوم يوم السبت مع غيره بها تقدم من الأحاديث وغيرها كقوله في يوم الجمعة: «إلا أن تصوموا يومًا قبله أو يومًا بعده» فدل على أن الحديث غير محفوظ وأنه شاذ، وقد قال أبو داود: قال مالك: هذا كذب، انظر حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٧/ ٤٨).

قال أبو داود في السنن (٢٤٢٤): حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان، حدثنا الوليد، عن الأوزاعي، قال: ما زلت له كاتمًا حتى رأيته انتشر. يعني: حديث عبد الله بن بسر هذا في صوم يوم السبت، قال أبو داود: قال مالك: هذا كذب.

قال الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٨٠): ففي هذه الآثار المروية في هذا إباحة صوم يوم السبت تطوعًا، وهي أشهر وأظهر في أيدي العلماء من هذا الحديث الشاذ الذي قد خالفها.

وقال أيضًا في شرح معاني الآثار (٢/ ٨١): سئل الزهري عن صوم يوم السبت، فقال: لا بأس به، فقيل له: فقد روي عن النبي ﷺ في كراهته، فقال: ذاك حديث حصي. فلم يعده الزهري حديثًا يقال به، وضعفه.

قال أبو داود بعد ما ذكره: وهذا حديث منسوخ.

قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٧٦٢ – ٧٦٣):

ثم اعلم أن حديث الصهاء أعل بأمور: أحدها: بالاضطراب حيث روي عن عبد الله بن بسر عنها، وعنه عن رسول الله ﷺ، وعن الصهاء عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ، وعن الصهاء عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ. قال النسائي: وهذه أحاديث مضطربة:

ثانيها: أنه حديث كذب، قال أبو داود في سننه، قال مالك: هذا الحديث كذب. وتبعه ابن العربي فقال في القبس: وأما يوم السبت فلم يصح فيه الحديث، ولو صح لكان معناه نخالفة أهل الكتاب.

ثالثها: أنه منسوخ، قاله أبو داود في سننه.

قال شيخ الإسلام....وعلى هذا؛ فيكون الحديث: إما شاذًا غير محفوظ، وإما منسوخًا، وهذه طريقة قدماء أصحاب أحمد الذين صحبوه كالأثرم وأبي داود. انظر اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٥).

قال أبو داود: وهذا حديث منسوخ.

🗐 اختلف أهل العلم في حكم صيام يوم السبت:

فذهب مالك وأحمد كما فهم الأثرم كلامه وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم إلى جواز صيام يوم السبت مفردًا.

وذهب جمهور أهل العلم من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى كراهة إفراد يوم السبت بالصيام.

كرادلة القول الأول:

ذهبوا إلى ضعف الحديث او أنه منسوخ كها تقدم من أقوالهم، وقالوا بأن المعارضات له أقوى منه فاستدلوا ببعض الأحاديث التي تخالف حديث عبد الله بن بسر منها:

عن جويرية بنت الحارث بيض أن النبي على دخل عليها يوم الجمعة وهي صائمة، فقال: «أصمت أمس؟»، قالت: لا، قال: «تريدين أن تصومي غدًا؟» قالت: لا، قال: «فأفطري»(١)، وقال حماد بن الجعد: سمع قتادة، حدثني أبو أيوب، أن جويرية حدثته: فأمرها فأفطرت.

عن أبي هريرة عله، قال: سمعت النبي عَلَيْهُ، يقول: «لا يصومن أحدكم يوم الجمعة، إلا يومًا قبله أو بعده» (٢).

عن أبي قتادة:... قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من كل شهر، ورمضان إلى رمضان، فهذا صيام الدهر كله، صيام يوم عرفة، أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده، وصيام يوم عاشوراء، أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله» (٣).

عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس الثقفي، سمع عبد الله بن عمرو، قال:

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٨٦).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٩٨٥).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٦٢).

قال لي رسول الله ﷺ: «أحب الصيام إلى الله صيام داود، كان يصوم يومًا ويفطر يومًا، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه، وينام سدسه»(١).

عن عبد الملك بن قتادة بن ملحان، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصوم أيام الليالي الغر البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة ويقول: «هو كصوم الدهر»، أو «كهيئة صوم الدهر» (٢٠).

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﴿ مَنْ جَلَّاتُهُ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَام الدَّهْرِ».

قال شيخ الإسلام: وقد اختلف الأصحاب وسائر العلماء فيه: قال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله يسأل عن صيام يوم السبت يفترد به، فقال: أما صيام يوم السبت يفترد به فقد جاء في ذلك الحديث حديث الصهاء يعني حديث ثور عن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر، عن أخته الصهاء، عن النبي عليه «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم» قال أبو عبد الله: وكان يحيى بن سعيد يتقيه وأبى أن يحدثني به، وقد كان سمعه من ثور. قال: فسمعته من أبي عاصم. قال الأثرم: وحجة أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت: أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر (٣).

وذهب جمهور أهل العلم إلى كراهة إفراد صيام يوم السبت وقالوا بأن فيه تشبه باليهود فإن اليهود كانوا يعظمون يوم السبت.

قال الكاساني: ويكره صوم يوم السبت بانفراده، لأنه تشبه باليهود(٤).

⁽١) أخرجه البخاري (٣٤٢٠).

⁽٢) صحيح لشواهده: وسبق تخريجه.

⁽٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٢).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٩)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٢/ ٢٧٨)، تحفة الفقهاء (١/ ٣٤٣).

قال الترمذي: ومعنى كراهته في هذا: أن يخص الرجل يوم السبت بصيام؛ لأن اليهود تعظم يوم السبت (١).

قال البيهقي: وقد مضى في حديث جويرية بنت الحارث ويضي في الباب قبله ما دل على جواز صوم يوم السبت، وكأنه أراد بالنهى، تخصيصه بالصوم على طريق التعظيم له والله أعلم (٢).

قال الطيبي: قالوا: النهي عن الإفراد كها في الجمعة والمقصود مخالفة اليهود فيهها والنهي فيهها للتنزيه عند الجمهور، وما افترض يتناول المكتوب والمنذور وقضاء الفوائت وصوم الكفارة وفي معناه ما وافق سنة مؤكدة كعرفة وعاشوراء أو وافق وردًا.

وزاد ابن الملك: وعشر ذي الحجة أو في خير الصيام صيام داود فإن المنهي عنه شدة الاهتمام والعناية به حتى كأنه يراه واجبًا كما تفعله اليهود.

قلت: فعلى هذا يكون النهي للتحريم وأما على غير هذا الوجه فهو للتنزيه بمجرد المشابهة، قال الطيبي: واتفق الجمهور على أن هذا النهي والنهي عن إفراد الجمعة نهي تنزيه لا تحريم (٢٠).

⁽١) سنن الترمذي (٣/ ١١١) تحت حديث رقم (٧٤٤).

⁽٢) السنن الكبرى للبيهقي وفي ذيله الجوهر النقي (٤/ ٣٠٢).

⁽٣) عون المعبود (٧/ ٤٨).

مسائل تتعلق بصيام التطوع

مسألة: متى تكون النية في صوم التطوع

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن النية من النهار في صوم التطوع تجزئ ويصح الصوم، وهو قول أي حنيفة والشافعي وأحمد وروي ذلك عن أبي الدرداء، وأبي طلحة وابن مسعود، وحذيفة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والنخعي، وأصحاب الرأي (١).

القول الثاني: لا يجوز إنشاء النية من النهار بل لابد من تبييت النية من الليل كصيام الفريضة، وهو قول مالك وداود الظاهري (٢).

كرادلة القول الأول:

عن عَائِشَةٌ بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ عَائِشَةَ وَاللَّهُ مَا عِنْدَنَا عَائِشَةً وَاللَّهُ مَا عِنْدَنَا وَمُولَ الله مَا عِنْدَنَا وَمُولَ الله مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ وَاللَّهُ عَلَيْهُ فَأَهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا وَرُرٌ - قَالَتْ: فَلَلَّ رَجَعَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله عَلَيْهُ فَأَهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا وَرُرٌ - قَالَتْ: فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله الله الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ فَلْتُ : عَيْسٌ قَالَ: «هَا قِيهِ» جَاءَنَا وَوْرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: «هَا هُو؟» قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: «هَاتِيهِ» فَجَاءَنَا وَوْرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: «هَا هُو؟» قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: «هَاتِيهِ» فَجَاءُنَا بِهِ فَأَكُلَ، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» (٣٠).

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: «إِنَّ مَنْ أَكُلَ فَلْأَيْتُمَّ أَوْ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلاَ يَأْكُلْ »(١).

وجه الاستدلال من حديث سلمة: إن كان صوم عاشوراء نفلاً فهو نص، وإن كان فرضًا فجواز الفرض بنية من النهار يدل على جواز النفل بطريق الأولى (٥٠).

⁽١) المغني (٤/ ٣٤٠).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٥٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٢٤) ومسلم (١١٣٥).

⁽٥) المبسوط للسرخسي (٣/ ٨٥).

كرآثار الصحابة:

عن ابن جريج قال: أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن رجلاً أتى على بن أبي طالب فقال أصبحت ولا أريد الصيام، فقال: أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار فإن انتصف النهار فليس لك أن تفطر (١).

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه كان يأتي أهله حتى ينتصف النهار ويسألهم فيقول:هل من غداء؟ فنجده أو لا نجده فيقول: لا، غير هذا اليوم. فيصومه وقد أصبح مفطرًا (٢٠).

(۱) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (۷۷۸۲) في إسناده انقطاع بين محمد بن على بن الحسين وبين علي ابن أبي طالب فروايته عنه مرسلة، قال العلائي في جامع التحصيل (۲٦٦/۱): محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في أبو جعفر الباقر أرسل عن جديه الحسن والحسين وجده الأعلى علي في وأخرجه عبد الرزاق (۷۷۷۹) وابن أبي شيبة (۹۱۷٦) من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي بن أبي طالب بألفاظ متقاربة، وفي إسناده الحارث وهو ابن عبد الله الأعور وهو ضعيف.

(٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٦).

وأخرجه الشافعي في مسنده (٣٨٥) من طريق ابن جريج عن عطاء عن أبي الدرداء مباشرة بدون ذكر أم الدرداء.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٤) من طريق معمر عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني، وأخرجه أيضًا عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة كلاهما (أبو إدريس وأبو قلابة) عن أم الدرداء أن أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء فإن لم يكن قال: إنا صائمون.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٢) والبيهقي (٤/ ٢٠٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٧) وابن سعد في الطبقات (٤ / ٣٥٤) كلهم من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أم الدرداء قالت كان أبو الدرداء يغدو أحيانًا فيجيء فيسأل الغداء فربها لم يوافقه عندنا فيقول: إني إذن صائم.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٥) وابن أبي شيبة (٩١٩٩) كلاهما من طريق ليث عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء.

وليث هو ابن أبي سليم وشهر بن حوشب ضعيفان.

ويشهد له ما أخرجه الطحاوي (٧/٢) حدثنا ابن مرزوق قال: ثنا وهب قال: ثنا شعبة قال سمعت أبا الفيض قال: سمعت عبد الله بن سيار الدمشقي قال: ساوم أبو الدرداء رجلاً بفرس

عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، أن ابن عباس قال: الصوم كالصدقة، أردت أن تصوم فبدا لك، وأردت أن تصدق فبدا لك(١).

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٢).

فحلف الرجل أن لا يبيعه، فلما مضى قال: تعال إنى أكره أن أؤثمك إني لم أعد اليوم مريضًا ولم أطعم مسكينًا ولم أصل الضحى ولكني بقية يومي صائم.

(١) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٨) عن معمر عن الزهري به.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٣) من طريق ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار وليث هو ابن أبي سليم وهو ضعيف.

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٦) من طريق الوليد بن أبي ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا صام الرجل تطوعًا فليفطر متى شاء.

والوليد بن أبي ثور ضعفه جماعة من العلماء.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب، وقال سعيد البرديجي عن أبي زرعة: منكر الحديث يهم كثرًا.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي ذر: في حديثه وهاء عن أبيه شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال يعقوب بن سفيان والنسائي وصالح بن محمد: سألنا محمد بن الصباح عنه فقال: جاء إلى هشيم فأكرمه فكتبنا عنه.

وقال يعقوب الدورقي عن الوليد بن صالح: سألت شريكًا عنه فزكاه.

وقال العقيلي: يحدث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها.

سئل أبو زرعة عن الوليد بن أبي ثور فقال: في حديثه وهي.

وسئل أحمد عن الوليد بن أبي ثور فقال: ضعيف الحديث.

وقال النسائي: الوليد بن أبي ثور ضعيف.

ورواية سماك عن عكرمة فيها اضطراب قال أحمد بن عبد الله العجلي: سماك بن حرب بكري جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربها وصل الشيء عن ابن عباس، وربها قال: قال رسول الله ﷺ. وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال:

عن ابْنِ أَبِي دَاوُد، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوُحَاظِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيُهَانُ بْنُ بِلاَلِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيُهَانُ بْنُ بِلاَلِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي عَمْرِو عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يُصْبِحُ حَتَّى يُظْهِرَ ثُمَّ يَقُولُ: وَالله لَقَدْ أَصْبَحْتُ وَمَا أُرِيدُ الصَّوْمَ وَمَا أَكَلْت مِنْ طَعَامٍ وَلاَ شَرَابٍ مُنْذُ الْيَوْمِ وَلاَصُومَنَّ يَوْمِي هَذَا (۱).

عن أبي الأحوص قال قال عبد الله: أحدكم بأحد النظرين ما لم يأكل أو يشرب (٢).

عن معتمر بن سليهان عن حميد عن أنس قال من حدث نفسه بالصيام فهو بالخيار ما لم يتكلم حتى يمتد النهار (٣).

مضطربة. قال يعقوب: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين.

(١) إسناده حسن: أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) من طريق ابن أبي داود، عن الوحاظي، عن سليهان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة به.

وابن أبي داود الظاهر أنه عبد الله بن أبي داود، وأكثر أهل العلم على توثيقه وعمرو بن أبي عمرو متكلم فيه.

قال يحيى بن معين: ضعيف. وقال النسائي: ليس بالقوي.

قال أحمد بن حنبل، عن أبيه: ليس به بأس.

وقال أبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وقال الذهبي: حديثه حسن منحط عن الرتبة العلياء من الصحيح.

وقال الساجي: صدوق إلا أنه يهم.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٧) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود.

وأخرجه البيهقي (٤ / ٢٠٤) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله هو ابن مسعود به.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٤) عن ابن عيينة عن إسهاعيل بن أبي خالد قال: سمعت رجلاً يقول: قال ابن مسعود: أنت بالخيار إلى نصف النهار. وفي إسناده رجل مبهم.

(٣) ورد مرفوعًا وموقوفًا: فأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة عن حميد الطويل

عن ابن فضيل عن أبي مالك عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر قال: الرجل بالخيار ما لم يطعم إلى نصف النهار، فإن بدا له أن يجعله صومًا كان صائها(١).

عن حميد عن أنس أن أبا طلحة كان يأتي أهله فيقول: هل عندكم من غداء فإن قالوا: لا، قال: فإني صائم. زاد الثقفي: وإن كان عندهم أفطر (٢).

عن أبي عبيدة عن أنس بن مالك مرفوعا.

وأخرجه أبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (٢٧٨) وابن حبان في المجروحين (١٩٧/٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٧/١٥) من طرق عن عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس مرفوعًا بدون ذكر أبي عبيدة.

وعون بن عمارة ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٥) عن معتمر بن سليمان عن حميد عن أنس موقوفًا.

وفي إسناده حميد الطويل عن أنس وحميد كثير التدليس عن أنس.

قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٠٨٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٤) والبيهقي (٢٧٧/٤) من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار.

(٢) حسن بمجموع طرقه: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠٠) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢) حسن بمجموع طرقه: أخرجه ابن أبس، وحميد الطويل كثير التدليس عن أنس قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: ان معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

وتابع حميدًا قتادة.

فرواه عبد الرزاق (٧٧٧٧) عن عثمان عن سعيد عن قتادة به. وعثمان هو ابن مطر ضعيف.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٧) عن علي بن شيبة عن روح عن سعيد عن قتادة عن أنس به.

وعلي بن شيبة قد ترجم له الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وصاحب مغاني الأخيار والذهبي في تاريخ الإسلام ولم يذكروا فيه جرحًا وتعديلاً. عن سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن، أن حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام (١).

عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ أنه كان يأتي أهله بعد الزوال فيقول: عندكم غداء؟ فيعتذرون إليه فيقول: إني صائم بقية يومي فيقال له: تصوم آخر النهار؟! فيقول: من لم يصم آخره لم يصم أوله (٢).

عن ابن جريج قال: أخبرني عبيد الله بن مهران، أن أبا هريرة، وأبا طلحة كانا يصبحان مفطرين، فيقولان: هل من طعام؟ فيجدانه، أو لا يجدانه فيتهان ذلك

وأخرجه البيهقي (٤ / ٢٠٤) من طريق سهل بن عهار عن روح عن شعبة وقتادة – عن أنس. وسهل بن عهار ترجم له الحافظ في لسان الميزان فقال: سهل بن عهار النيسابوري: عن يزيد بن هارون وغيره متهم كذبه الحاكم.

وقال أبو إسحاق الفقيه: كذب والله سهل على ابن نافع.

وعن إبراهيم السعدي قال: أن سهل بن عمار يتقرب إلى بالكذب يقول: كتبت معك عند يزيد بن هارون والله ما سمع معي عنه. اهـ.

(۱) صحيح: أخرجه أبن أبي شيبة (٩١٨٤) وأورده من طريقه ابن حزم في المحلى (٦ / ١٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٠) والشافعي في الأم (٧ / ٢٠٠) ومن طريقه البيهقي في السنن (٤ / ٢٠٤) ومعرفة السنن والآثار (٢٥٧٥) كلهم من طريق سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي أن حذيفة...

وأخرجه الدارقطني (١٤٣/٤) من طريق سفيان عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن حذيفة به. (بدون ذكر طلحة).

وتابع الأعمش على ذكر طلحة إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان كما عند الدارقطني (٤/ ١٤٤). وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٠) عن الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة قال: قال حذيفة: من بدا له الصيام بعد ما تزول الشمس فليصم. بدون ذكر أبي عبد الرحمن السلمي. وانظر علل الدارقطني (٤/ ١٦٥).

(٢) منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠١) عن حماد بن خالد عن معاوية بن ضالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ به، والعلاء بن الحارث لم يدرك معاذًا فالعلاء بن الحارث ولد سنة (٦٦) ومعاذ مات سنة (١٨).

اليوم(١).

کرآثار التابعين:

عن جرير، عن مغيرة، قال: قلت لإبراهيم: الرجل في صيام التطوع بالخيار ما بينه وبين نصف النهار؟ قال: نعم (٢).

عن جرير، عن ليث، عن مجاهد، قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا جاوز ذلك فإنها له بقدر ما بقى من النهار (٣).

عن معتمر، عن يونس، عن الحسن، في الصوم؛ يتخير ما لم يصبح صائبًا، فإذا أصبح صائبًا صام (٤).

عن الشعبي؛ في الرجل يريد الصوم؟ قال: هو بالخيار إلى نصف النهار (٥).

عن معمر، عن عطاء الخراساني قال: كنت أصوم يومًا، وأفطر يومًا، فكنت في سفر فكان يوم فطري، فسرنا فلم ننزل حتى كان بعد نصف النهار، أو حين الصلاة قال: قلت: لأصومن هذا اليوم، فصمت، فذكرت ذلك لابن المسيب، فقال: أصبت (٦).

كراقوال أهل العلم:

قال السرخسي: وتجوز نية صوم التطوع قبل انتصاف النهار... ولنا قوله على المتطوع بالخيار ما لم تزل الشمس يعني المريد للصوم وعن عائشة المنطق الله الشمس المناطق المنطق المنطق

النبي ﷺ كان إذا أصبح دخل على نسائه وقال: «هل عندكن شيء؟» فإن قلن: لا، قال: «إني صائم»، وفي حديث عاشوراء أن النبي ﷺ قال: «ومن لم يأكل فليصم»

⁽١) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨١) ولم أقف على ترجمة عبيد الله بن مهران.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٨).

⁽٣) إسناده ضعيفّ: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٩) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٠).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٢) عن ابن فضيل، عن الشيباني، عن الشعبي به.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٣).

فإن كان صوم عاشوراء نفلاً فهو نص، وإن كان فرضًا فجواز الفرض بنية من النهار يدل على جواز النفل بطريق الأولى (١٠).

قال الشافعي: والذي يتطوع بالصوم ما لم يأكل ولم يشرب، وإن أصبح يجزيه الصوم (٢).

قال في المجموع: وأما صوم التطوع فإنه يجوز بنية قبل الزوال، وقال المزني: لا يجوز إلا بنية من الليل كالفرض، والدليل علي جوازه ماروت عائشة على أن النبي قال: «أصبح اليوم عندكم شيء تطعمون؟ فقالت: لا، فقال: إنى إذا صائم» ويخالف الفرض؛ لأن النفل أخف من الفرض والدليل عليه أنه يجوز ترك الصيام واستقبال القبلة في النفل مع القدرة ولا يجوز في الفرض.

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن صوم التطوع يجوز بنية من النهار، عند إمامنا، وأبي حنيفة، والشافعي. وروي ذلك عن أبي الدرداء، وأبي طلحة وابن مسعود، وحذيفة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، والنخعي، وأصحاب الرأي (٤٠).

القول الثاني: لا يجوز إنشاء النية من النهار بل لابد من تبييت النية من الليل كصيام الفريضة، وهو قول مالك وداود الظاهري.

كرادلة القول الثاني:

عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن حفصة زوج النبي ﷺ أن رسول ﷺ قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»(٥).

⁽١) المبسوط للسرخسي (٣/ ٨٥).

 ⁽٢) الأم للشافعي (٣/ ٢٥٩).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/).

⁽٤) المغنى (٤/ ٣٤٠).

⁽٥) اختلف في رفعه ووقفه: أخرجه أبو داود (٢٤٥٤) وابن خزيمة (١٩٣٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢ / ٥٤) والدارقطني في السنن (٢ / ١٧٢) والبيهقي (٤ / ٢٠٢) وتقدم الكلام علمه.

قال ابن رشد: وأما اختلافهم في وقت النية: فإن مالكًا رأى أنه لا يجزئ الصيام إلا بنية قبل الفجر، وذلك في جميع أنواع الصوم. وقال الشافعي: تجزئ النية بعد الفجر في النافلة ولا تجزئ في الفروض. وقال أبو حنيفة: تجزئ النية بعد الفجر في الصيام المتعلق وجوبه بوقت معين مثل رمضان ونذر أيام محدودة، وكذلك في النافلة، ولا يجزئ في الواجب في الذمة (١).

لكن يجاب عن هذا الحديث بأنه لا يصح مرفوعًا والصواب فيه الوقف، وحديث عائشة أصح منه وهو مرفوع وهو أن النبي ﷺ قال لعائشة ﴿ فَا عَائِشَهُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ ﴾ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ قَالَ: «فَإِنِّي صَائِمٌ » فأنشأ نية الصيام من النهار وهذا دليل صحيح صريح.

□ الراجع: هو ما ذهب إليه الجمهور وهو جواز إنشاء النية من النهار في صيام التطوع؛ لفعل النبي ﷺ ذلك ولأن ذلك أيضًا عمل أكثر الصحابة ﷺ.

مسألة: هل يجوز إنشاء النية من النهار بعد الزوال؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: لا تجزئه النية بعد الزوال. وهذا مذهب أبي حنيفة، والمشهور من قولي الشافعي.

القول الثاني: في أي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده. وهو ظاهر كلام أحمد، والخرقي (٢).

🕸 القول الأول: لا تجزئه النية بعد الزوال.

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٣).

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٠٤).

⁽٢) المغنى (٤/ ٣٤١).

⁽٣) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس وتقدم ذكر طرقه.

قال السرخسي: ولو نوى التطوع بعد انتصاف النهار لم يكن صائبًا عندنا... ولنا ما بينا أن الصوم ترك الغداء في وقته على قصد التقرب فإن العشاء باق في حق الصائم والمفطر جميعًا، ووقت الغداء ما قبل الزوال دون ما بعده فإذا لم ينو قبل الزوال لم يكن تركه الغداء على قصد التقرب فلا يكون صومًا (١).

قال النووي: وهل تصح بنية بعد الزوال فيه قولان أصحها باتفاق الأصحاب وهو نصه في معظم كتبه الجديدة وفي القديم: لا يصح (٢).

القول الثاني: في أي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده. وهو ظاهر كلام أحمد، والخرقي.

عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ، أنه كان يأتي أهله بعد الزوال فيقول: إني صائم بقية يومي فيقال له: تصوم آخر النهار؟ فيقول: من لم يصم آخره لم يصم أوله (٣).

عن ابن جريج قال: أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه أن رجلاً أتى علي ابن أبي طالب فقال: أصبحت ولا أريد الصيام، فقال: أنت بالخيار بينك وبين نصف النهار فإن انتصف النهار فليس لك أن تفطر (٤٠).

عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: أحدكم بأحد النظرين ما لم يأكل أو يشرب (٥).

عن سفيان عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن، أن

⁽١) المبسوط (٣/ ٨٥).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ١٩٩).

⁽٣) منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٢٠١) عن حماد بن خالد عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن معاذ به، والعلاء بن الحارث لم يدرك معاذًا فالعلاء بن الحارث ولد سنة (٦٦) ومعاذ مات سنة (١٨).

⁽٤) منقطع: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٢) وتقدم الكلام عليه قريبًا.

⁽٥) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٧) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود به.

حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام (١).

عن معمر، عن عطاء الخراساني قال: كنت أصوم يومًا، وأفطر يومًا، فكنت في سفر فكان يوم فطري، فسرنا فلم ننزل حتى كان بعد نصف النهار، أو حين الصلاة قال: قلت: لأصومن هذا اليوم فصمت، فذكرت ذلك لابن المسيب، فقال: أصبت (٢).

عن جرير، عن ليث، عن مجاهد، قال: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، فإذا جاوز ذلك فإنها له بقدر ما بقى من النهار (٣).

قال ابن قدامة: وأي وقت من النهار نوى أجزأه سواء في ذلك ما قبل الزوال وبعده. هذا ظاهر كلام أحمد، والخرقي. وهو ظاهر قول ابن مسعود فإنه قال: أحدكم بأخير النظرين، ما لم يأكل أو يشرب. وقال رجل لسعيد بن المسيب: إني لم آكل إلى الظهر، أو إلى العصر، أفأصوم بقية يومي؟ قال: نعم (٤٠).

مسألة: صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه. من شرع في صيام التطوع ثم أراد أن يفطر هل يلزمه القضاء أم لا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه فلا قضاء عليه، وبهذا قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وجابر ابن عبد الله وسفيان الثوري وأحمد والشافعي وإسحاق (٥).

⁽۱) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٨٤) وأورده من طريقه ابن حزم في المحلى (٦ / ١٧١) والطحاوي في شرح معاني الآثار(٢ / ٥٦) والشافعي في الأم (٧ / ٢٠٠) ومن طريقه البيهقي في السنن (٤ / ٢٠٤) ومعرفة السنن والآثار (٢٥٧٥) وتقدم الكلام عليه.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٣).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٩) وليث هو ابن أبي سليم ضعيف.

⁽٤) المغني لابن قدامة (٤/ ٣٤١).

⁽٥) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩) والمغني لابن قدامة (٤/ ٢١٠).

القول الثاني: يلزمه الإتمام فإن خرج بلا عذر لزمه القضاء وإن خرج بعذر فلا قضاء، وهو قول مالك وأبي ثور (١٠).

القول الثالث: يلزمه الإتمام فإن خرج منها لعذر لزمه القضاء ولا إثم وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الإثم وهو قول أبي حنيفة (٢).

القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه، فلا قضاء عليه.

كرادلة القول الأول:

عن عَائِشَة بِنْتِ طَلْحَةَ، عَنْ عَائِشَة أُمِّ اللَّوْمِنِينَ ﴿ اللَّهُ مَنِينَ ﴿ اللهُ عَائِشَة أُمِّ اللهُ عَنْدَنَا يَوْم ﴿ يَا عَائِشَةُ، هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ ﴾ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ وَ قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله عَلَيْهُ فَأُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا رَوْرٌ - قَالَتْ: فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله ، أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا رَوْرٌ - قَالَتْ: فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله ، أُهْدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ - أَوْ جَاءَنَا زَوْرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: ﴿ مَا هُو؟ ﴾ قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: ﴿ هَاتِيهِ ﴾ فَجَاءَنَا زَوْرٌ - وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا، قَالَ: ﴿ مَا هُو؟ ﴾ قُلْتُ: حَيْسٌ، قَالَ: ﴿ هَاتِيهِ ﴾ فَجِئْتُ بِهِ فَأَكُلَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِيًا ﴾ (٣).

عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: آخَى النَّبِيُّ عَلَيْ آبِنُ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً، فَقَالَ لَمَا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ، أَبُو الدَّرْدَاءِ فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ، قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ، قَالَ: مَا أَنَا بِآكِلِ حَتَّى تَأْكُلَ، قَالَ: فَأَكَلَ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، قَالَ: نَمْ، فَلَمَ اللَّيْلِ قَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلَا لَهُ سَلْمَانُ " وَلَا مُقَالَ لَهُ سَلْمَانُ " وَلَا مُؤْلِلَهُ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَاهُ اللَّيْ يَعْفِي اللَّهُ عَلَيْكَ حَقًا، وَلِنَكَ لَكُ لَهُ الْكَالَ لَهُ سَلْمَانُ " وَلَا لَكُ عَلَيْكَ حَقًا، وَلَوْلَ لَهُ اللَّالَ لَهُ سَلْمَانُ " وَلَا لَكَ عَلَيْكَ حَقًا، وَلَوْلَ لَلْهُ اللَّهُ اللَّيْقِيَّةِ: «صَدَقَ سَلْمَانُ " (أَنَّ اللَّيْقِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْمُومُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُ اللَّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْ

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٥٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٩٦٨).

عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الحَارِثِ ﴿ اللَّهِ عَالَمُ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتِ أَمْسِ؟»، قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «تُربيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «تُربيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لاَ، قَالَ: «فَأَفْطِرِي» (١).

عَنْ أُمِّ هَانِيَ قَالَتْ: كُنْتُ قَاعِدَةً عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَأْتِيَ بِشَرَابِ فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبُ مِنْهُ، قَالَتْ: كُنْتُ فَاسْتَغْفِرْ لِي، فَقَالَ: «وَمَا ذَاكِ؟»، قَالَتْ: كُنْتُ صَائِمَةً، فَأَفْطَرْتُ، فَقَالَ: «فَلَا يَضُرُّكِ». صَائِمَةً، فَأَفْطَرْتُ، فَقَالَ: «فَلَا يَضُرُّكِ».

وفي لفظ آخر: عَنْ أُمِّ هَانِيَ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ الله ﷺ فَدَعَوْتُ لَهُ بِشَرَابِ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبُنُ فَدَعَوْتُ لَهُ بِشَرَابِ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبُنُ وَقَلْتُ: دَعَا بِشَرَابِ فَشَرِبَ، ثُمَّ نَاوَلَنِي فَشَرِبُنُ وَقَلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً وَلَكِنِي كَرِهْتُ أَنْ أَرُدَّ سُؤْرَكَ، فَقَالَ رَسُولُ الله وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنِّي كُنْتُ صَائِمَةً وَلَكِنِي يَوْمًا مَكَانَهُ، وَإِنْ كَانَ تَطَوَّعًا فَإِنْ شَئْتِ فَاقْضِي، وَإِنْ كَانَ تَطَوَّعًا فَإِنْ شَئْتِ فَاقْضِي، وَإِنْ شَئْتِ فَلَا تَقْضِي» (٢).

⁽١) أخرجه البخاري (١٩٨٦).

⁽٢) ضعيف: رواه سماك بن حرب واختلف عنه.

فأخرجه الترمذي (٧٣١) وابن أبي شيبة (٩١٩١) والنسائي في الكبرى (٣٢٩٢) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣١٥٣) من طريق أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن ابن أم هانئ، عن أم هانئ به.

وتابع أبا الأحوص أبو عوانة أخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٩٠) والدارقطني (٢٢٢٣) والبيهقي (٢٢٢٣) والطبراني في الكبير (٩٩٣/٢٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٥)، (٣٤٧٦)، (٣٤٧٦) كلهم من طرق عن أبي عوانة ثنا سماك بن حرب، عن ابن أم هانئ أنه سمعه منها، أن النبي علي أتي بشراب...الحديث.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٩٩٢/٢٤) من طريق يحيى الحماني، ثنا قيس بن الربيع، عن سماك بن حرب، عن ابن أم هانئ، عن أم هانئ به.

وخالفهها حماد بن سلمة فأخرجه الطيالسي (١٧٢١) والنسائي في الكبرى (٣٢٩١) والدارمي (١٧٧٦) والدارمي (١٧٧٦) والبيهقي (٢٧٨/٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٣)، (٣٤٧٣)، (٣٤٧٤) والطبراني في الكبير (٢٤/ ٩٩٠) كلهم من طرق عن سهاك بن

حرب، عن هارون بن أم هانئ، عن أم هانئ بنت أبي طالب، قالت: دخل علي رسول الله ﷺ فدعوت له بشر اب...فذكره.

وخالفهم إسرائيل كها عند أحمد (٦/ ٣٤٢) فرواه عن سهاك بن حرب، عن رجل، عن أم هانئ، قالت: لما كان يوم فتح مكة، جاءت فاطمة حتى قعدت عن يساره، وجاءت أم هانئ، فقعدت عن يمينه، وجاءت الوليدة بشراب، فتناوله النبي ﷺ، فشرب، ثم ناوله أم هانئ عن يمينه، فقالت: لقد كنت صائمة... نحوه، وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٩٣) عن أحمد بن عثمان قال: حدثنا عمرو، عن أسباط، عن سهاك بن حرب، عن رجل، عن يحيى بن جعدة، عن أم هانئ منحه ه.

وأخرجه الدارقطني (٢٢٢٦) من طريق عباد بن يعقوب، ثنا الوليد بن أبي ثور، عن سماك بن حرب، عن يحيى بن جعدة، عن جدته أم هانئ به، ثم قال الدارقطني مثل قول أبي عوانة: قوله: يحيى بن جعدة وهم من الوليد وهو ضعيف.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٧٨)عن سليهان بن شعيب، قال: ثنا أسد، قال: ثنا قيس بن الربيع، عن سهاك بن حرب، عن الرجل من آل جعدة بن هبيرة، عن جدته أم هانئ به. وأخرجه أحمد (٢٢٨٥) والنسائي في الكبرى (٣٢٩٤)، (٣٢٩٥) والدارقطني (٢٢٢٨)، (٢٢٩٥) والبيهقي (٤/٢٧٦) وإسحاق بن راهويه (٢١٣٣) من طريق حاتم بن أبي صغيرة، عن سهاك بن حرب، عن أبي صالح مولى أم هانئ، عن أم هانئ به.

قال الدارقطني بعد ذكره هذا الحديث: اختلف عن سياك فيه، وإنها سمعه سياك من ابن أم هانئ، عن أبي صالح، عن أم هانئ، والله أعلم.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٦٩١)من طريق عبد الملك بن عبد ربه عن ابن السماك بن حرب عن أبيه عن جعدة بن هبيرة عن جدته أم هانئ بنت أبي طالب به.

وأخرجه الترمذي (٧٣٢) وأحمد (٣٤١/٦) والنسائي في الكبرى (٣٢٨٨)، (٣٢٨٩) والدارقطني (٢٢٢٨) والبيهقي (٤/ ٢٧٦) من طريق أبي داود الطيالسي، قال: حدثنا شعبة، عن جعدة، عن أم هانئ به، قال شعبة: فقلت: سمعته من أم هانئ؟، قال: لا، حدثناه أهلنا وأبو صالح عن أم هانئ. قال شعبة: وكنت أسمع سماكًا يقول: حدثني ابنا جعدة، فلقيت أفضلهما فحدثني بهذا الحديث.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: لم يسمعه جعدة من أم هانئ.

وأخرجه الطبراني (٢٤/ ٩٩٦) عن علي بن عبد العزيز، ثنا داود بن عمرو الضبي، ثنا عبد الرحمن ابن مهدي، ثنا ثابت بن يزيد، عن هلال بن خباب، عن يحيى بن جعدة، عن أم هانئ به.

عن أبي سعيد الخدري أنه قال: صنعت لرسول الله عَلَيْهِ طعامًا فأتاني هو وأصحابه فلما وضع الطعام، قال رجل من القوم: إني صائم، فقال رسول الله عَلَيْهُ: «دعاكم أخوكم وتكلف لكم» ثم قال له: «أفطر وصم مكانه يومًا إن شئت»(١).

وأخرجه أبو داود (٢٤٥٦) والدارمي (١٧٧٧) وإسحاق بن راهويه في مسنده (٢١٣٢) والبيهقي (٤/ ٢٧٧) والطبراني في الكبير (٢٤/ ١٠٣٥) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن يزيد ابن أبي زياد، عن عبد الله بن الحارث، عن أم هانئ قالت: لما كان يوم فتح مكة جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله عليه وأم هانئ عن يمينه...

أقوال أهل العلم في الحديث:

قال الترمذي: وحديث أم هانئ في إسناده مقال.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا الحديث مضطرب... وأما حديث أم هانئ فقد اختلف على سياك بن حرب فيه، وسياك بن حرب ليس ممن يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث لأنه كان يقبل التلقين. انظر السنن الكبرى للنسائي تحت حديث (٣٢٩٥).

قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٧٣٥) قال عبد الحق بعد أن رواه من طريق النسائي، عن حماد ابن سلمة، عن سماك به: هذا أحسن أسانيد هذا الحديث، وإن كان لا يحتج به.

قال ابن القطان: هو كها ذكر إلا أن العلة لم يبينها وهي الجهل بهارون بن أم هانئ أو ابن ابنة أم هانئ فكل ذلك قيل فيه، وهو لا يعرف أصلاً. انظر بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٣٤).

وقال المنذري في «مختصر السنن»: في إسناده مقال ولا يثبت. قال: وفي إسناده اختلاف كثير أشار إليه النسائي.

قلت: وحاصل الاختلاف فيه أنه اختلف على سهاك، فتارة رواه عن أبي صالح باذان، وهو ضعيف كها مر في الجنائز، وتارة عن جعدة وهو مجهول. قال البخاري في «تاريخه» (٢٣١٦): جعدة من ولد أم هانئ عن أبي صالح عن أم هانئ، روى عنه شعبة، لا يعرف إلا بحديث فيه نظ.

وقال النسائي: لم يسمعه جعدة من أم هانئ وتارة عن هارون، وهو مجهول الحال كها قاله ابن القطان.

(١) ضعيف: أخرجه الطيالسي (٢٣١٧) ومن طريقه البيهقي، والدارقطني (٢٢٣٩) من طريق حماد ابن خالد كلاهما من طريق محمد بن أبي حميد الأنّصَارِيّ عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الزرقي، عن أبي سعيد، به، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٢٤٠) من طريق عطاف بن خالد المخزومي

عن أنس بن مالك أن النبي على قال: «الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار»(١).

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن إسهاعيل بن أمية، أن عمر بن الخطاب قال لأصحابه يومًا: ما ترون علي؛ فإني أصبحت اليوم صائمًا، فرأيت جارية لي فوقعت عليها، فقال علي: صمت

قال: نا حماد بن أبي حميد قال: حدثني محمد بن المنكدر، عن أبي سعيد الخدري به، وحماد بن حميد هو محمد بن حميد الأنصاري وهو ضعيف، وأخرجه البيهقي (٢٧٩/٤) وأبو عبد الرحمن السلمي في آداب الصحبة (١٦٣) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، ثنا أبو أويس، عن محمد بن المنكدر، عن أبي سعيد الخدري به، وإسماعيل بن أبي أويس ضعيف.

وأخرجه الدارقطني (٢٢٤١) عن محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، ثنا علي بن سعيد الرازي، ثنا عمرو بن خلف بن إسحاق بن مرسال الخثعمي، ثنا أبي، ثنا عمي إسماعيل بن مرسال، ثنا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله بنحوه.

على بن سعيد الرازي متكلم فيه قال الدَّارَقُطْنِيّ: ليس بذاك، تفرد بأشياء. ولم أقف على ترجمة عمرو بن خلف بن إسحاق بن مرسال ولا ترجمة أبيه ولا ترجمة عمه.

(١) ورد مرفوعًا وموقوفًا: فأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعا.

وأخرجه أبو بكر القطيعي في جزء الألف دينار (٢٧٨) وابن حبان في المجروحين (٢/ ١٩٧) وابن عبارة عن حميد الطويل عن وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٢/١٥) من طرق عن عون بن عمارة عن حميد الطويل عن أنس مرفوعًا [بدون ذكر أبي عبيدة].

وعون بن عمارة ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٥) وابن الأعرابي في معجمه (١٤٧٦) كلاهما من طريق حميد الطويل عن أنس موقوفًا.

وفي إسناده حميد الطويل عن أنس وحميد كثير التدليس عن أنس.

قال الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين: حميد الطويل صاحب أنس مشهور كثير التدليس عنه حتى قيل: إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة.

وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٧٧) من طريق عون بن عمارة حدثنا جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أصلح عن النبي على الله مثله، وعون بن عمارة ضعيف كما تقدم.

تطوعًا، فأتيت حلالاً لا أرى عليك شيئًا(١).

عن معمر قال: سمعت قتادة يقول عن ابن عباس: الصائم بالخيار ما لم يحضر الغداء (٢).

عن ابن فضيل عن أبي مالك عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر قال: لرجل بالخيار

(١) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٢) عن معمر، عن إسهاعيل بن أمية، عن عمر بن الخطاب به، إسهاعيل بن أمية من الذين عاصروا صغار التابعين لم يدرك زمن عمر بن الخطاب.

(٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٨) وفيه انقطاع فقتادة لم يسمع من ابن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٣) من طريق ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: صائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار. وليث هو ابن أبي أبي سليم وهو ضعيف.

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٧٦) من طريق الوليد بن أبي ثور عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: إذا صام الرجل تطوعًا فليفطر متى شاء.

والوليد بن أبي ثور ضعفه جماعة من العلماء.

وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: كذاب. وقال سعيد البرديجي عن أبي زرعة: منكر الحديث يهم كثيرًا.

وقال ابن أبي حاتم عن أبي ذر: في حديثه وهاء عن أبيه شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال يعقوب بن سفيان والنسائي وصالح بن محمد: سألنا محمد بن الصباح عنه فقال: جاء إلى هشيم فأكرمه فكتبنا عنه.

وقال يعقوب الدورقي عن الوليد بن صالح: سألت شريكًا عنه فزكاه.

وقال العقيلي: يحدث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها.

سئل أبو زرعة عن الوليد بن أبي ثور فقال: في حديثه وهيّ.

وسئل أحمد عن الوليد بن أبي ثور فقال:ضعيف الحديث.

وقال النسائي: الوليد بن أبي ثور ضعيف.

ورواية سماك عن عكرمة فيها اضطراب قال أحمد بن عبد الله العجلي: سماك بن حرب بكري جائز الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربها وصل الشيء عن ابن عباس، وربها قال: قال رسول الله وقال يعقوب بن شيبة: قلت لعلي بن المدينى: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، قال يعقوب: روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين.

ما لم يطعم إلى نصف النهار، إن بدا له أن يطعم طعم وإن بدا له أن يجعله صومًا كان صائرًا().

عن ابن جریج، عن عمرو بن دینار قال: كان ابن عباس لا يرى بإفطار التطوع مأسا^(۲).

عن إسرائيل، عن سماك بن حرب عن عكرمة، عن ابن عباس قال: من أصبح صائرًا تطوعًا إن شاء صام، وإن شاء أفطر، وليس عليه قضاء (٣).

عن معمر، عن أيوب، عن سعيد بن أبي الحسن قال: دخلت على ابن عباس أول النهار فوجدته مفطرًا، فقلت: ما شأنك؟ فقال: رأيت جارية لي فأعجبتني، فوقعت عليها، أما إني أزيدك أخرى إنها قد أصابت فاحشة فحصناها(٤).

عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء، أن ابن عباس كان لا يرى به بأسًا أن يفطر إنسان التطوع، ويضرب لذلك أمثالاً؛ رجل طاف سبعًا فقطع ولم يوفه فله ما احتسب، أو صلى ركعة ولم يصل أخرى قبلها فله ما احتسب، أو يذهب بهال يتصدق به، ويتصدق ببعضه، وأمسك بعضه (٥).

عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله كان لا يرى بإفطار التطوع بأسا^(١).

عن ابن جريج قال: سأل سليهان بن موسى عطاء، فقال: أكان يقال: ليفطر

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٠٨٨).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٤) والبيهقي (٢٧٧/٤) من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن سعد بن عبيدة عن ابن عمر: الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٩).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٠) ورواية سماك عن عكرمة مضطربة.

⁽٤) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧٣)، (١٢٨١٠) ورواية معمر عن أيوب فيها بعض الكلام.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٦٧).

⁽٦) أخرجه عبد الرزاق (٧٧٧١) وأبو الزبير مدلس ولم يصرح بالتحديث عن جابر.

الرجل في غير شهر رمضان لضيفه؟ قال: نعم(١١).

عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود قال: «إذا أصبحت وأنت تنوي الصيام فأنت بأحد النظرين إن شئت صمت وإن شئت أفطرت» $^{(1)}$.

عن إبراهيم بن مزاحم، ثنا سريع بن نبهان، قال: سمعت أبا ذر يقول: سمعت خليلي أبا القاسم علي يقول: «الصائم في التطوع بالخيار إلى نصف النهار»(٣).

كرأقوال أهل العلم:

قال ابن رشد: وأما حكم الإفطار في التطوع: فإنهم أجمعوا على أنه ليس على من دخل في صيام تطوع فقطعه لعذر قضاء (٤).

قلت: في نقل الإجماع نظر؛ فإن أبا حنيفة يوجب القضاء سواء أفطر بعذر أو بغير عذر لكنه يفرق بين الإثم وعدمه؛ فعنده أن من أفطر في صوم التطوع بغير عذر عليه إثم ولزمه القضاء ومن أفطر بعذر لزمه القضاء وليس عليه إثم كما سيأتي في القول الثالث.

قال النووي: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب البقاء فيهما وأن الخروج منهما بلا

⁽١) إسناده حسن: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٩٥).

⁽٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩١٧٧) والبيهقي واللفظ له (٤/ ٢٧٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٥٦) كلاهما من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود.

وأخرجه البيهقي (٤ / ٢٠٤) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله: هو ابن مسعود به.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٤) عن ابن عيينة عن إسهاعيل بن أبي خالد قال: سمعت رجلاً يقول: قال ابن مسعود: أنت بالخيار إلى نصف النهار. وفي إسناده رجل مبهم.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي (٢٧٨/٤) عن أبي عبد الله الحافظ، ثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم البزاز ببغداد، ثنا محمد بن الفرج الأزرق، ثنا يحيى بن غيلان، ثنا إبراهيم بن مزاحم، ثنا سريع بن نبهان به.

قال البيهقي: إبراهيم بن مزاحم وسريع بن نبهان مجهولان.

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

عذر ليس بحرام ولا يجب قضاؤهما، وبهذا قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر وابن عمر وابن عمر وابن عمر وابن عبد الله وسفيان الثوري وأحمد وإسحاق(١).

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن من دخل في صيام تطوع، استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه، فلا قضاء عليه، روي عن ابن عمر، وابن عباس أنها أصبحا صائمين، ثم أفطرا، وقال ابن عمر: لا بأس به، ما لم يكن نذرًا أو قضاء رمضان. وقال ابن عباس: إذا صام الرجل تطوعًا، ثم شاء أن يقطعه قطعه، وإذا دخل في صلاة تطوعًا، ثم شاء أن يقطعها قطعها. وقال ابن مسعود: متى أصبحت تريد الصوم فأنت على أخير النظرين، إن شئت صمت، وإن شئت أفطرت. وهذا مذهب أحمد، والثوري، والشافعي، وإسحاق (٢).

القول الثاني: يلزمه الإتمام فإن خرج بلا عذر لزمه القضاء وإن خرج بعذر فلا قضاء، وهو قول مالك وأبي ثور (٣).

كرادلة هذا القول:

عن معمر، عن الزهري قال: أصبحت عائشة وحفصة صائمتين، فأهدي لهما طعام فأعجبهما فأفطرتا، فلما دخل النبي على عليهما بادرتها حفصة، وكانت بنت أبيها فسألت النبي على فأمرهما أن تصوما يوما مكانه (٤).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ١٠).

⁽٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٤٢٥).

⁽٤) ضعيف: اختلف فيه على الزهري.

فرواه سفيان بن حسين كها عند أحمد (٦/ ١٤١)، (٦/ ٢٣٧) والنسائي في الكبرى (٣٢٧٩). وصالح بن أبي الأخضر كها عند النسائي في الكبرى (٣٢٧٩)، (٣٢٨٠) وإسحاق بن راهويه (٦٦٠) والبيهقي (٤/ ٢٨٠).

وجعفر بن برقان كها عند الترمذي (۷۳٥) وأحمد (٦/ ٢٦٣) والنسائي في الكبرى (٣٢٧٨) وأبو يعلى وإسحاق بن راهويه (٦٥٨) والبغوي (١٨١٤) والبيهقي (٤/ ٢٨٠).

وعبد الله بن عمر العمري كها عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٨١) وإسهاعيل بن عقبة كها عند النسائي في الكبرى (٣٢٨١) من طريق يحيى بن أيوب عنه، كلهم (سفيان بن حسين وصالح بن أبي الأخضر وجعفر بن برقان وعبد الله بن عمر العمري وإسهاعيل بن عقبة) رووه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به، لكن كل هذه الطرق لا تخلو من مقال فسفيان بن حسين ضعيف في روايته عن الزهري، وكذلك جعفر بن برقان ضعيف ومضطرب في حديث الزهري، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف، وكذلك عبد الله بن عمر العمري ضعيف أما إسهاعيل فهو ابن إبراهيم بن عقبة ثقة لكن الراوي عنه يحيى بن أيوب الغافقي متكلم فيه بالضعف أيضًا. قال يحيى ابن أيوب: وسمعت صالح بن كيسان، بمثله وجدته عندي في موضع آخر حدثني صالح بن كيسان، ويحيى بن سعيد مثله وهذا أيضًا خطأ.

وخالف هؤلاء جماعة منهم معمر بن راشد كها عند عبد الرزاق (۷۷۹۰) والنسائي في الكبرى (۳۲۸۳) وإسحاق بن راهويه (۲۸۰) ويحيى بن سعيد كها عند البيهقي (۶/ ۲۸۰) ويحيى بن سعيد كها عند البيهقي أيضًا (۶/ ۲۸۱).

ومالك بن أنس كما في الموطأ (١٠٨٤) والسنن الكبرى للنسائي (٣٢٨٥) وشرح معاني الآثار للطحاوي (٣٤٨١) وعبيد الله بن عمر كما عند النسائي في الكبرى (٣٢٨٤) ويونس بن يزيد وعبد الله بن عمر كما عند البيهقي (٤/ ٢٧٩) كلهم رووه عن الزهري عن عائشة مرسلاً بدون ذكر عروة بن الزبير.

قال النسائي: وأما حديث الزهري الذي أسنده جعفر بن برقان، وسفيان بن حسين فليسا بالقويين في الزهري خاصة، وقد خالفهما مالك، وعبيد الله بن عمر، وسفيان بن عيينة، وهؤلاء أثبت وأحفظ من سفيان بن حسين ومن جعفر بن برقان. انظر السنن الكبرى (٣/ ٣٦٨).

قال أبو عبد الرحمن النسائي أيضًا: الصواب ما روى ابن عيينة، عن الزهري، وصالح بن أبي الأخضر ضعيف في الزهري، وفي غير الزهري، وسفيان بن حسين وجعفر بن برقان ليسا بالقويين في الزهري، ولا بأس بهما في غير الزهري. انظر السنن الكبرى (٣/ ٣٦٢): وقال أبو عيسى الترمذي: سألت محمد بن إسهاعيل البخاري عن هذا الحديث، فقال: لا يصح حديث الزهري عن عروة عن عائشة، وكذلك قال محمد بن يحيى الذهلي واحتج بحكاية ابن جريج وسفيان بن عيينة وبإرسال الحديث عن الزهري من الأئمة، وقد روي عن جريج بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، وجرير بن حازم وإن كان من الثقات فهو واهم فيه وقد خطأه في ذلك أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلاً. انظر السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٠٠٠) والعلل الكبير للترمذي حديث (٢٠٣).

وأخرجه عبد الرزاق (٧٧٩١) وإسحاق بن راهويه (٨٨٥) والبيهقي (٤/ ٢٨٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤٨٤) من طريق قال: قلت لابن شهاب: أحدثك عروة بن الزبير عن عائشة عن رسول الله عليه أنه قال: «من أفطر في تطوع فليقضه؟» قال: لم أسمع من عروة في ذلك شيئ ا ولكني سمعت في خلافة سليان بن عبد الملك من ناس عن بعض من يسأل عائشة أنها قالت: كنت أنا وحفصة صائمتين فقرب إلينا طعام فابتدرنا فأكلناه، فدخل النبي عليه فبادرتني إليه حفصة وكانت ابنة أبيها فقال رسول الله عليه: «اقضيا يوما آخر».

وأخرجه أبو داود (٢٤٥٧) والطبراني في الأوسط (٦٣٢١) والبيهقي (٤/ ٢٨١) من طريق ابن الهاد قال: حدثني زميل مولى عروة عن عروة بن الزبير عن عائشة بنحوه.

وزميل هو ابن عباس مجهول.

قال البخاري: ولا يعرف لزميل سماع من عروة، ولا ليزيد سماع من زميل، ولا تقوم به الحجة. انظر التاريخ الكبير (٣/ ٤٥٠).

وقال النسائي: أما حديث عروة فزميل ليس بالمشهور. انظر السنن الكبري (٣/ ٣٦٨).

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٨٢) وابن حبان (٣٥ ١٧) وابن الأعرابي في معجمه (١٤٦٢) والطبراني في الأوسط (٦٤٣٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٨٦) كلهم من طريق عبدالله بن وهب، عن جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة به قال أبو عبدالرحمن: هما جميعًا خطأ أرسله معمر. قال البيهقي: وقد روي عن جرير بن حازم عن يحيى ابن سعيد عن عمرة عن عائشة، وجرير بن حازم وإن كان من الثقات فهو واهم فيه وقد خطأه في ذلك أحمد بن حنبل وعلي بن المديني، والمحفوظ عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن عائشة مرسلاً. انظر السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٨٠) وقال أحمد بن منصور الرمادي: قلت لعلي بن المديني: يا أبا الحسن تحفظ عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: أصبحت أنا وحفصة صائمتين فقال لي: من روى هذا؟ قلت: ابن وهب عن جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد، قال: فضحك فقال: مثلك يقول مثل هذا؟! حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن الزهري أن عائشة وحفصة أصبحتا صائمتين، وروي من وجه آخر عن عروة عن عائشة.

قال أبو بكر الأثرم: قلت لأبي عبد الله: يعنى - أحمد بن حنبل - تحفظه عن يحيى عن عمرة عن عائشة أصبحت أنا وحفصة صائمتين؟ فأنكره وقال: من رواه؟ قلت: جرير بن حازم، فقال: جرير كان يحدث بالتوهم. انظر السنن الكبرى للبيهقى (٤/ ٢٨١).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٣٩٢) عن محمد بن أبان، ثنا محمد بن عبادة الواسطي، ثنا يعقوب بن محمد الزهري، نا هشام بن عبد الله بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام،

عن عطاء، عن ابن عباس قال: إذا أصبح أحدكم صائمًا فبدا له أن يفطر فليصم يوما مكانه. أو قال: مكانه يومًا شك مسعر (١٠).

عن عبد الكريم أبي أمية، عن الحسن، وإبراهيم، قالا: إن بيت الصيام من الليل، ثم أفطر فعليه القضاء. قال: وقال إبراهيم: لا يفطر إلا عن عذر (٢).

عن إبراهيم قال: إذا حدث الرجل نفسه بالصيام من الليل، ثم أصبح صائمًا، فإن له أجر الليل وأجر النهار، فإن أفطر فعليه القضاء (٣).

عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا هشام بن عكرمة، تفرد به يعقوب بن محمد الزهري

وفي إسناده هشام بن عبد الله بن عكرمة، قال ابن حبان: ينفرد بها لا أصل له من حديث هشام، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد. ويعقوب بن محمد الزهري وهو واهي الحديث.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٨٨) عن سلامة بن ناهض المقدسي، ثنا عبد الله بن هاني بن عبد الرحمن بن أبي عبلة، ثنا أبي، ثنا عمي، إبراهيم بن أبي عبلة، عن عقبة بن وساج، عن عبدالرحمن بن مطرف، أن عائشة وحفصة زوجي النبي على صامتا في يوم شديد...الحديث، وسلامة بن ناهض قال ابن حجر في لسان الميزان: حدث عنه الدارقطني في «غرائب مالك» بواسطة وضعفه. وقيل: اسمه سلامة وذكره مسلمة بن قاسم في الصلة فنسبه لجده وقال: مجهول، وهو كذلك في المعجم للطبراني.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣٢٨٧) والطبراني في المعجم الكبير (١١/٢٧/١١) عن علي بن عثمان قال: حدثنا المعافى بن سليمان قال: حدثنا خطاب بن القاسم، عن خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي عَلَيْ دخل على حفصة وعائشة وهما صائمتان.... الحديث، قال أبو عبدالرحمن: هذا الحديث منكر وخصيف ضعيف في الحديث وخطاب لا علم لي به والصواب حديث معمر ومالك وعبيد الله.

- (١) إسناده صحيح: أخرجه البيهقي (٤/ ٢٨١) عن أبي زكريا بن أبي إسحاق، أنبأ أبو عبد الله بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الوهاب، أنبأ جعفر بن عون، أنبأ مسعر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن ابن عباس به.
- (٢) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٩) عن إبراهيم بن عمر، عن عبد الكريم أبي أمية، عن الحسن، وإبراهيم به، وعبد الكريم هو ابن أبي المخارق ضعيف.
- (٣) إسناده حسن: أخرجه عبد الرزاق (٧٧٨٨) عن الثوري، عن حماد، عن إبراهيم به، وحماد هو

كراقوال أهل العلم:

قال في المدونة في الذي يصوم متطوعًا ويفطر من غير علة: قلت: أرأيت من أصبح صائمًا متطوعًا، فأفطر متعمدًا أيكون عليه القضاء في قول مالك؟ قال: نعم (١).

قال ابن رشد: وأما حكم الإفطار في التطوع: فإنهم أجمعوا على أنه ليس على من دخل في صيام تطوع فقطعه لعذر قضاء.

واختلفوا إذا قطعه لغير عذر عامدًا، فأوجب مالك وأبو حنيفة عليه القضاء، وقال الشافعي وجماعة: ليس عليه قضاء.

والسبب في اختلافهم: اختلاف الآثار في ذلك، وذلك أن مالكًا روى أن حفصة وعائشة زوجي النبي عليه الصلاة والسلام أصبحتا صائمتين متطوعتين، فأهدي لها طعام فأفطرتا عليه، فقال رسول الله ﷺ: اقضيا يوما مكانه.

وعارض هذا حديث أم هانئ قالت: لما كان يوم الفتح - فتح مكة - جاءت فاطمة فجلست عن يسار رسول الله ﷺ وأم هانئ عن يمينه، قالت: فجاءت الوليدة بإناء فيه شراب، فناولته فشرب منه، ثم ناول أم هانئ، فشربت منه، قالت: يا رسول الله لقد أفطرت وكنت صائمة...(٢).

القول الثالث: يلزمه الإتمام فإن خرج منها لعذر لزمه القضاء ولا إثم وإن خرج بغير عذر لزمه القضاء وعليه الإثم، وهو قول أبي حنيفة (٣).

كرادلة هذا القول:

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تُبُطِلُواْ أَعُمَٰلَكُمْ ﴾ [ممد:٣٣].

ابن أبي سليمان صدوق له أوهام.

⁽١) المدونة (١/ ٣٠٥).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٢٥٥).

⁽٣) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

وجه الاستدلال: من شرع في الصوم في وقته ونوى الإمساك لله تعالى انعقد فعله صومًا شرعيًّا فيجب عليه الإتمام ويحرم عليه الإفطار، سواء كان في صوم الفرض أو في التطوع؛ لأنه إبطال العمل لله تعالى وأنه منهي عنه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓا أَعْمَالُكُمْ ﴾ [مد:٣٣](١).

واستدلوا كذلك بحديث طَلْحَة بْنَ عُبَيْدِ الله، يَقُولُ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرَ الرَّأْسِ، يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ وَلاَ يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلاَم، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «خَسْ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْم وَاللَّيْلَةِ». هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الإِسْلاَم، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «خَسْ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْم وَاللَّيْلَةِ». فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لاَ، إلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «وَصِيبَامُ رَمَضَانَ». قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُا؟ قَالَ: «لاَ، إلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ الزَّكَاة، قَالَ: هَلْ عَلَيَ غَيْرُهُا؟ قَالَ: «لاَ، إلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَهُو يَقُولُ: وَالله لاَ أَزِيدُ عَلَى هَذَا وَلاَ أَنْقُصُ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ» (٢٠).

وجه الاستدلال: قالوا: وهذا الاستثناء متصل فمقتضاه وجوب التطوع بمجرد الشروع فيه، قالوا: ولا يصح حملكم على أنه استثناء منقطع بمعنى أنه يقدر لكن لك أن تطوع؛ لأن الأصل في الاستثناء الاتصال فلا تقبل دعوى الانقطاع فيه بغير دليل (٣).

واحتجوا أيضًا بالقياس على حج التطوع وعمرته فإنها يلزمان بالشروع بالإجماع (٤).

كرلكن يجاب عن هذا بأجوبة:

وأما عن احتجاجهم بحديث طلحة فهو أن معناه لكن لك أن تطوع ويكون الاستثناء منقطعًا، وهو إن كان خلاف الأصل لكن يتعين تأويله ليجمع بينه وبين

⁽١) تحفة الفقهاء للسمر قندي (١/ ٣٥١).

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٦) ومسلم (١١).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩).

⁽٤) المصدر السابق.

الأحاديث التي ذكرناها.

وأما القياس على الحج والعمرة فالفرق أن الحج لا يخرج منه الإفساد لتأكد الدخول فيه بخلاف الصوم(١).

كر أقوال أهل العلم:

□ الراجح: القول الأول: أن من دخل في صيام تطوع استحب له إتمامه، ولم يجب، فإن خرج منه فلا قضاء عليه.

الاعتكاف

ه معنى الاعتكاف لغة: قال ابن منظور: والاعتكاف: الاحتباس وعكفوا حول الشيء: استداروا. وقوم عكوف: مقيمون (٣).

قال ابن قدامة: الاعتكاف في اللغة: لزوم الشيء، وحبس النفس عليه، برًّا كان أو غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا هَلَذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيَ أَنتُمْ لَهَا عَكِفُونَ ﴾ [الانبياء:٥٣] وقال: ﴿ يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامِ لَهُمْ ﴾ [الاعراف:١٣٨].

الشرع: الإقامة في المسجد، على صفة نذكرها، وهو قربة وطاعة (١٠).

قال النووي: أصل الاعتكاف في اللغة اللبث والحبس والملازمة، قال الشافعي

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٢٨٩).

⁽٢) شرح معاني الآثار (٢/ ١١١).

⁽٣) لسان العرب (٩/ ٢٥٥).

⁽٤) المغنى (٤/ ٥٥٥).

في سنن حرملة: الاعتكاف لزوم المرء شيئًا وحبس نفسه عليه برًّا كان أو إثمًّا (١).

حكم الاعتكاف

أجمع أهل العلم على أن الاعتكاف سنة ولا يجب إلا إذا نذره الإنسان وأوجبه على نفسه فيجب بالإجماع.

عن أبي هريرة والله عشرة أيام، فلم النبي عَلَيْهُ «يعتكف في كل رمضان عشرة أيام، فلم كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين يومًا»(٢).

قال النووي: فالاعتكاف سنة بالإجماع ولا يجب إلا بالنذر بالإجماع ويستحب الإكثار منه ويستحب ويتأكد استحبابه في العشر الأواخر من شهر رمضان (٣).

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن الاعتكاف لا يجب على الناس فرضًا إلا أن يوجبه المرء على نفسه، فيجب عليه (٤).

قال ابن رشد: والاعتكاف مندوب إليه بالشرع واجب بالنذر، ولا خلاف في ذلك إلا ما روي عن مالك أنه كره الدخول فيه مخافة أن لا يوفي شرطه (٥).

قال ابن قدامة: قال أبو داود: قلت لأحمد كَلَفْه: تعرف في فضل الاعتكاف شيئًا؟ قال: لا، إلا شيئًا ضعيفًا. ولا نعلم بين العلماء خلافا في أنه مسنون(١٠).

قال ابن قدامة: ومما يدل على أنه سنة فعل النبي على ومداومته عليه، تقربًا إلى الله تعالى، وطلبًا لثوابه، واعتكاف أزواجه معه وبعده، ويدل على أنه غير واجب أن أصحابه لم يعتكفوا، ولا أمرهم النبي على به إلا من أراده، وقال عليه: «من أراد أن

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/٣٢٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٤٤).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٢٣).

⁽٤) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٩).

⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/٤٢٧).

⁽٦) المغني (٤/ ٥٥٥–٥٥٦).

يعتكف فليعتكف العشر الأواخر» ولو كان واجبًا لما علقه بالإرادة (١١).

مكان الاعتكاف

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يصح الاعتكاف إلا إذا كان في مسجد جامع تقام فيه الجمع والجهاعات، وهذا قول ابن عباس وروي هذا القول عن علي بن أبي طالب وابن مسعود، وبه قال عروة بن الزبير والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليهان والزهري وأبو جعفر محمد بن علي وهو أحد قولي مالك وهو قول أحمد (٢).

القول الثاني: يجوز الاعتكاف في أي مسجد.

روي عن سعيد بن جبير وأبي قلابة وإبراهيم النخعي وهمام بن الحارث وأبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي الأحوص والشعبي، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والثوري وهو أحد قولي مالك وبه يقول ابن علية وداود والطبري (٣).

القول الثالث: لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة (المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى) روي هذا القول عن حذيفة بن اليهان وسعيد بن المسيب.

القول الأول: لا يصح الاعتكاف إلا إذا كان في مسجد جامع تقام فيه الجمع والجماعات، وهذا قول ابن عباس وروي هذا القول عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وبه قال عروة بن الزبير والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان والزهري وأبو جعفر محمد بن علي وهو أحد قولي مالك وهو قول أحمد (١).

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب قال: «لا اعتكاف إلا في

⁽١) المغنى (٤/ ٥٦).

⁽٢) الاستذكار (٣/ ٣٨٥).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) المصدر السابق.

مسحد حماعة»(١).

عن ابن عباس قال: لا اعتكاف الا في مسجد تجمع فيه الصلوات (٢).

عن قتادة أن ابن عباس والحسن قالا: لا اعتكاف إلا في مسجد تقام فيه الصلاة (٣).

عن عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، قال: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة يجمع فيه (٤).

عن غندر، عن شعبة، قال: سألت الحكم وحمادًا عن الاعتكاف؟ فقالا: لا تعتكف إلا في مسجد يجمعون فيه (٥).

عن وكيع، عن معمر، عن أبي جعفر، قال: لا اعتكاف إلا في مسجد يجمع فيه (٦).

عن وكيع، عن هشام، عن أبيه، قال: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة (٧).

عن معمر، عن رجل، عن الحسن، وعن هشام بن عروة، عن أبيه قال: لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة (^).

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٨٠٠٩) عن الثوري، عن جابر الجعفي، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب به، وجابر الجعفي ضعيف.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في مسائله (٧٣٣) من طريق بهز بن أسد حدثنا همام عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس به.

⁽٣) أخرجه البيهقي (٤/ ٣١٦) عن أبي الحسن بن أبي المعروف الفقيه أخبرنا أبو سعيد: عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب الرازي حدثنا محمد بن أيوب أخبرنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة، أن ابن عباس والحسن به، وعبد الله بن محمد بن عبد الوهاب لم أقف على أحد وثقه.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٦) وعبد الرزاق (٨٠١٧).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٧).

⁽٦) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٨) معمر هو ابن يحيى بن سام بن موسى مقبول.

⁽٧) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٩).

⁽٨) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٨٠١٠) وشيخ معمر مبهم لا يعرف من هو لكن تقدم أثرٍ

عن الثوري، عن علي بن الأقمر، عن شداد بن الأزمع قال: اعتكف رجل في المسجد في خيمة له فحصبه الناس. قال: فأرسلني الرجل إلى عبد الله بن مسعود، فجاء عبد الله فطرد الناس، وحسَّن ذلك (١).

كر أقوال أهل العلم:

قال مالك: والأمر الذي لا اختلاف فيه أنه لا ينكر الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الجمعة، قال: ولا أراه كره الاعتكاف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع إلا كراهية أن يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه إلى الجمعة أو يدعها، قال: فإن كان مسجدًا لا تجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه إتيان الجمعة في مسجد سواه، فإني لا أرى بأسًا في الاعتكاف فيه؛ لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه: ﴿ وَأَنتُمْ عَكِفُونَ فِي ٱلْمَسَاجِدِ البقرة: ١٨٧] فعم الله المساجد كلها ولم يخص منها شيئًا (٢).

قال ابن قدامة:...فذهب أبو عبد الله إلى أن كل مسجد تقام فيه الجماعة يجوز الاعتكاف فيه، ولا يجوز في غيره (٣).

القول الثاني: يجوز الاعتكاف في أي مسجد.

روي عن سعيد بن جبير وأبي قلابة وإبراهيم النخعي وهمام بن الحارث وأبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي الأحوص والشعبي، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة والثوري وهو أحد قولي مالك وبه يقول ابن علية وداود والطبري⁽¹⁾.

كرآثار الصحابة والتابعين:

عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، وعن رجل، عن الحسن كانا

هشام بن عروة، عن أبيه من طريق آخر صحيح.

⁽١) إسناده صحيح إلى شداد: أخرجه عبد الرزاق (٨٠١٥).

⁽٢) المدونة (١/ ٢٩٨).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٦٤).

⁽٤) الاستذكار (٣/ ٣٨٥).

يرخصان في الاعتكاف في مسجد القبائل التي تقام فيها الصلاة (١١).

عن الثوري، عن منصور، عن إبراهيم قال: كان لا يرى بأسا بالاعتكاف في هذه المساجد مساجد القبائل، قال منصور: وكان سعيد بن جبير يعتكف في مسجد قومه (٢).

عن الثوري، عن عمرو بن عامر قال: كان أبو الأحوص يعتكف في مسجد قومه (٣).

كر أقوال أهل العلم:

قال الكاساني: وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه لا يجوز إلا في مسجد تصلى فيه الصلوات كلها(٤).

قال الشافعي: والاعتكاف في المسجد الجامع أحب إلينا، وإن اعتكف في غيره فمن الجمعة إلى الجمعة (٥).

قال النووي: قد ذكرنا أن مذهبنا اشتراط المسجد لصحة الاعتكاف وأنه يصح في كل مسجد وبه قال مالك وداود (٢٠).

القول الثالث: لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة (المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى) روي هذا القول عن حذيفة بن اليان وسعيد بن المسيب.

عن ابن عيينة عن جامع بن أبي راشد قال: سمعت أبا وائل يقول: قال حذيفة لعبد الله: قوم عكوف بين دارك ودار أبي موسى لا تنهاهم؟ فقال له عبد الله: فلعلهم أصابوا وأخطأت وحفظوا ونسيت. فقال حذيفة: لا اعتكاف إلا في هذه المساجد

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٨٠١١) وشيخ أبي سلمة مبهم لا يعرف من هو.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٠١٢).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (١٣).

⁽٤) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٣).

⁽٥) الأم للشافعي ط دار الوفاء (٣/ ٢٦٦).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٢٧).

الثلاثة مسجد المدينة ومسجد مكة ومسجد إيلياء (١).

(١) صحيح موقوفًا: أخرجه عبد الرزاق (٨٠١٦)، وعنه الطبراني في الكبير (٩٣٩٧) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق به.

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٣/ ٤٣٤) من طريق سفيان به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٢) قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن واصل الأحدب عن إبراهيم قال: جاء حذيفة إلى عبد الله فقال: ألا أعجبك من قومك عكوف بين دارك ودار الأشعري – يعني: المسجد – قال عبد الله: ولعلهم أصابوا وأخطأت، فقال حذيفة: أما علمت أنه لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد رسول الله ﷺ، وما أبالي اعتكف فيه أو في سوقكم هذه.

وأخرجه أيضا الطبراني في المعجم الكبير (٩٣٩٤) قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ ابن الْمِنْهَالِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بن سَلَمَةَ، عَنِ الحُجَّاجِ، عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ الْأَعْوَرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، أَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ لابْنِ مَسْعُودٍ: أَلا تَعْجَبْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَ دَارِكَ، وَدَارِ أَبِي مُوسَى يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُعْتَكِفُونَ، فَقَالَ: لَعَلَّهُمْ أَصَابُوا، وَأَخْطَأْتَ».

وأخرَجه أيضًا الطبراني في المعجم الكبير (٩٣٩٥) قال: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بن الْمِنْهَالِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةً، عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ حُذَيْفَةَ قَالَ لاَبْنِ مَسْعُودٍ: أَلا تَعْجَبْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَ دَارِكَ وَدَارِ أَبِي مُوسَى يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُعْتَكِفُونَ، قَالَ: فَلَعَلَّهُمْ أَصَابُوا، وَأَخْطَأْتَ أَوْ حَفِظُوا، وَنَسِيتَ، قَالَ: أَمَّا أَنَا فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ لا اعْتِكَافَ إِلا فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ.

قلت: ومدارها على إبراهيم النخعي وهو لم يسمع من أحد من الصحابة. انظر جامع التحصيل (ص١٤١)، ت (١٣).

وأخرجه مرفوعًا سعيد بن منصور كها في المحلى (٥/ ١٩٥)، والإسهاعيلي في معجم شيوخه (٣٤٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢٠١/٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨٣٥٧)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٨١/١٥) كلهم من طريق سفيان فذكره مرفوعًا. وفي رواية سعيد بن منصور: «أو قال: مسجد الجهاعة».

والرواية الموقوفة أرجح، فقد رواها: عبد الرزاق بن همام الثقة الحافظ في «مصنفه»، وابن أبي عمر العدني الصدوق الحافظ، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي المتفق على توثيقه، كلاهما عند الفاكهي في أخبار مكة.

وأما الرواية المرفوعة فقد رواها جماعة من أصحاب ابن عيينة: هشام بن عمار عند الطحاوي في مشكل الآثار، ومحمد بن الفرج في معجم شيوخ الإسهاعيلي، ولم تصح عنهما، وقد صحت عن

وزاد بعضهم فيه: أو مسجد جماعة.

عن همام، عن قتادة، عن ابن المسيب، قال: لا اعتكاف إلا في مسجد نبي (١).

□ الراجح: القول الأول وهو عدم صحة الاعتكاف إلا إذا كان في مسجد جامع تقام فيه الجمع والجهاعات.

وقت دخول المعتكف

🗐 اختلف أهل العلم في وقت حخول المعتكف على قولين:

القول الأول: أن المعتكف لابد أن يدخل المسجد قبل غروب شمس يوم عشرين من رمضان، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في رواية (٢).

قال النووي: قوله (إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه) احتج به من يقول: يبدأ بالاعتكاف من أول النهار. وبه قال الأوزاعي والثوري والليث في أحد قوليه، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد: يدخل فيه قبل غروب الشمس إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر، وأولوا الحديث على أنه دخل المعتكف وانقطع فيه وتخلى بنفسه بعد صلاته الصبح لا أن ذلك وقت ابتداء الاعتكاف بل كان من قبل المغرب معتكفًا لابثًا في جملة المسجد فلما صلى الصبح انفرد (٣).

قال النووي أيضًا: قال الشافعي والأصحاب: ومن أراد الاقتداء بالنبي ﷺ في

سعيد بن منصور الثقة الحافظ عند ابن حزم في المحلى لكنه شك في لفظ المتن، ومحمود بن آدم المروزي عند البيهقي والذهبي في السير، لكن شيخ البيهقي شك هو في المتن الذي حدثه به. وجزم راويه عند الذهبي بذكر المساجد الثلاثة لكن في إسناد الذهبي إليه مطاعن وعلل. اهد. من «أحاديث ومرويات في الميزان» (٩/٢) لمحمد عمرو عبد اللطيف كَنْلَتُهُ بتصرف. وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني (٦/٧٦) برقم (٢٧٨٦).

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٦٥) وعبد الرزاق (٨٠٠٨).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ١٣٨).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٨/ ٦٨).

اعتكاف العشر الأواخر من رمضان فينبغي أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين منه لكيلا يفوته شيء منه (١).

قال ابن حجر: وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري، وقال الأئمة الأربعة وطائفة: يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن إنها تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح (٢).

قال ابن عبد البر: وأما قولهم في هذا: عن يحيى بن سعيد بإسناده أن رسول الله على الله عند أراد أن يعتكف صلى الصبح ثم دخل في معتكفه، فلا أعلم من فقهاء الأمصار من قال به إلا الأوزاعي، وقد قال به طائفة من التابعين وهو ثابت عن النبي على ذكر الأثرم قال: سمعت أحمد بن حنبل يُسأل عن المعتكف في أي وقت يدخل معتكفه؟ فقال: يدخله قبل غروب الشمس فيكون يبتدئ ليلته، فقيل له: قد روى يحيى ابن سعيد عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين أن النبي على كان يصلي الفجر ثم يدخل معتكفه، فسكت: وروي عن ابن مسعود مثله (٣).

قال ابن قدامة: وإن أحب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان تطوعًا، ففيه روايتان: إحداهما، يدخل قبل غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين؛ لما روي عن أبي سعيد أن رسول الله على كان يعتكف العشر الأوسط من رمضان، حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين، وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه، قال: «من كان اعتكف معي، فليعتكف العشر الأواخر» متفق عليه ولأن العشر بغير هاء عدد الليالي، فإنها عدد المؤنث، قال الله تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرِ ﴾ [الفحر: ٢] وأول الليالي العشر ليلة إحدى وعشرين (٥).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٣٢٣).

⁽٢) فتح الباري (٤/ ٢٧٧).

⁽٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١١/ ١٩٦).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٠٢٧) ومسلم (١١٦٧).

⁽٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٤٨٩).

القول الثاني: وهو أن يدخل المعتكف المسجد بعد صلاة فجر يوم عشرين من رمضان، وهذا قول أحمد في الرواية الأخرى عنه وقول الأوزاعي^(۱) وإسحاق بن راهويه^(۲) وسفيان الثوري والليث بن سعد في أحد قوليه^(۳) وأبو ثور^(٤) وابن المنذر وزفر بن الهذيل وأبو يوسف والقاضي عبد الوهاب والقرطبي^(٥).

كرواستدلوا بحديث عائشة هشخا:

عن عائشة على الفجر، ثم دخل معتكفه وإنه أمر بخبائه فضرب، أراد الاعتكاف في العشر الأواخر من دخل معتكفه وإنه أمر بخبائه فضرب، وأمر غيرها من أزواج النبي على بخبائه فضرب، وأمر غيرها من أزواج النبي على بخبائه فضرب، فلما صلى رسول الله على الفجر، نظر، فإذا الأخبية فقال: «آلبر تردن؟» فأمر بخبائه فقوض، وترك الاعتكاف في شهر رمضان، حتى اعتكف في العشر الأول من شوال (1).

قال الخطابي: فيه من الفقه أن المعتكف يبتدئ اعتكافه أول النهار ويدخل في معتكفه بعد أن يصلي الفجر، وإليه ذهب الأوزاعي وبه قال أبو ثور^(v).

كرتوجيه الجمهور لحديث عائشة هينها:

قال النووي: قوله: (إذا أراد أن يعتكف صلى الفجر ثم دخل معتكفه) احتج به من يقول: يبدأ بالاعتكاف من أول النهار، وبه قال الأوزاعي والثوري والليث في أحد قوليه وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد: يدخل فيه قبل غروب الشمس إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر، وأولوا الحديث على أنه دخل المعتكف

⁽١) معالم السنن (٢/ ١٣٨) وشرح النووي على مسلم (٨/ ٦٨) وفتح الباري (٤/ ٢٧٧).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٤٨٩).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٨/ ٦٨) وفتح الباري (٤/ ٢٧٧).

⁽٤) معالم السنن (٢/ ١٣٨).

⁽٥) تفسير القرطبي (٢/ ٣٣٦).

⁽٦) أخرجه مسلم (١١٧٢).

⁽٧) معالم السنن (٢/ ١٣٨).

وانقطع فيه وتخلى بنفسه بعد صلاته الصبح لا أن ذلك وقت ابتداء الاعتكاف بل كان من قبل المغرب معتكفًا لابثًا في جملة المسجد فلما صلى الصبح انفرد (١١).

قال ابن حجر: وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح، وهو قول الأوزاعي والليث والثوري، وقال الأئمة الأربعة وطائفة: يدخل قبيل غروب الشمس وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ولكن إنها تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح (٢).

□ والراجح والله أعلم: ما ذهب إليه الجمهور وهو أن المعتكف ينبغي أن يدخل المسجد قبل غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين منه لكيلا يفوته شيء منه.

وقت الخروج من المعتكف

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أن المعتكف يخرج من المسجد بعد غروب شمس آخر يوم من رمضان – ليلة العيد – وهو قول أبي حنيفة والشافعي والليث والأوزاعي وابن المنذر وابن حزم (٣).

القول الثاني: أنه يستحب للمعتكف أن يبت ليلة العيد في المعتكف، وهو قول مالك وأحمد وروي عن النخعي، وأبي مجلز، وأبي بكر بن عبد الرحمن، والمطلب بن حنطب، وأبي قلابة (٤).

القول الأول: أن المعتكف يخرج من المسجد بعد غروب شمس آخر يوم من المضان.

قال ابن عبد البر: وكان الشافعي والأوزاعي يقولان: يخرج من اعتكافه إذا

⁽۱) شرح النووي على مسلم (۸/ ٦٨).

⁽٢) فتح الباري (٤/ ٢٧٧).

⁽٣) انظر بداية المجتهد (١/ ٤٣٠) والاستذكار (٣/ ٣٩٥) والحاوي الكبير (٣/ ٤٨٨) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١١،١١٠) والمحلي (٥/ ١٩٨).

⁽٤) المغنى (٤/ ٤٩٠).

غربت الشمس من آخر أيامه، قال الشافعي: إذا أراد أن يعتكف العشر الأواخر دخل قبل الغروب فإذا أهل هلال شوال فقد أتم العشر وهو قول أبي حنيفة وأصحابه (١).

وقال عبد البر: قد أجمعوا في المعتكف في العشر الأول أو الوسط من رمضان أنه يخرج إذا غابت الشمس من آخر يوم من رمضان، وفي إجماعهم على ذلك ما يوهن رواية من روى يخرج من صبيحتها أو في صبيحتها، وإجماعهم على ذلك نقيض ما اختلفوا فيه من الخروج لمن اعتكف العشر الأواخر ويدل على تصويب رواية من روى يخرج فيها من اعتكافه، يعني: بعد الغروب والله أعلم (٢).

قال النووي: ويخرج بعد غروب الشمس ليلة العيد سواء تم الشهر أو نقص والأفضل أن يمكث ليلة العيد في المسجد حتى يصلي فيه صلاة العيد أو يخرج منه إلى المصلى لصلاة العيد إن صلوها في المصلى (٣).

قال الماوردي: مسألة: قال الشافعي ﷺ: ومن أراد أن يعتكف العشر الأواخر دخل فيه قبل الغروب، فإذا أهل شوال فقد أتم العشر. قال الماوردي: وهذا صحيح إذا أراد أن يعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان لنذر أو غيره، دخل فيه قبل غروب الشمس من ليلة إحدى وعشرين وخرج منه بعد غروب الشمس من ليلة شوال، وإنها أمرناه بالدخول فيه قبل الغروب والخروج منه بعد الغروب؛ ليكون مستوفيًا للعشر بكهاله، ولا يمكن استيفاء ذلك إلا بالمجاوزة، كها لا يمكن استيفاء الصيام إلا بمجاوزة الإمساك إلى جزء من الليل (٤).

قال ابن حزم: ويخرج إذا غاب جميع قرص الشمس سواء كان ذلك في رمضان أو غيره (٥).

⁽١) الاستذكار (٣/ ٣٩٥).

⁽٢) الاستذكار (٣/ ٣٩٦).

⁽٣) المجموع شرح المهذب.

 ⁽٤) الحاوى الكبير (٣/ ٤٨٨).

⁽٥) المحلي (٥/ ١٩٨).

القول الثاني: استحباب أن يبيت المعتكف في المسجد.

ک واستدلوا بحدیث أبي سعید الخدري ﷺ:

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال: سألت أبا سعيد الخدري الله على العشر سمعت رسول الله على الله القدر؟ قال: نعم، اعتكفنا مع رسول الله العشر الأوسط من رمضان، قال: فخرجنا صبيحة عشرين، قال: فخطبنا رسول الله على صبيحة عشرين فقال: «إني أريت ليلة القدر، وإني نسيتها، فالتمسوها في العشر الأواخر في وتر، فإني رأيت أني أسجد في ماء وطين، ومن كان اعتكف مع رسول الله على فليرجع»، فرجع الناس إلى المسجد وما نرى في الساء قزعة، قال: فجاءت سحابة، فمطرت، وأقيمت الصلاة، فسجد رسول الله على الطين والماء حتى رأيت أثر الطين في أرنبته وجبهته (۱).

عن أبي قلابة؛ أنه أوتي يوم الفطر في مسجد قومه، واعتكف فيه بجويرية مزينة فأقعدها في حجره، ثم اعتنقها وخرج إلى المصلى كما هو من المسجد (٢).

عن أبي معشر، عن إبراهيم، قال: كانوا يستحبون للمعتكف أن يبيت ليلة الفطر في مسجده، حتى يكون غدوه منه (٣).

عن عمران، عن أبي مجلز، قال: بت ليلة الفطر في المسجد الذي اعتكفت فيه، حتى يكون غدوك إلى مصلاك منه (٤٠).

قال مالك بن أنس: إنه رأى أهل الفضل إذا اعتكفوا العشر الأواخر من رمضان، لا يرجعوا إلى أهاليهم حتى يشهدوا العيد مع الناس. قال مالك: وبلغني ذلك عن أهل الفضل الذين مضوا، وذلك أحسن ما سمعت (٥).

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠١٦)، (٢٠٣٦)، (٢٠٤٠) ومسلم (١١٦٧).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٧٠) عن ابن علية، عن أيوب، عن أبي قلابة به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٧١) عن وكيع، عن سفيان، عن مغيرة، عن أبي معشر، عن إبراهيم به.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٧٢) عن وكيع عن عمران به.

⁽٥) موطأ مالك رواية أبي مصعب الزهري (١/ ٣٣٦) رقم (٨٧٥).

قال ابن عبد البر: والصحيح في تحصيل مذهب مالك أن قيام المعتكف ليلة الفطر في معتكفه، وخروجه منه إلى العيد استحباب وفضل لا إيجاب، وهو الذي ذكر فيه قوله في موطئه بل قد نص عليه وبالله التوفيق(١).

قال النووي: ويستحب أن يمكث في معتكفه بعد هلال شوال حتى يصلي العيد أو يخرج منه إلى المصلى إن صلوها في غيره (٢).

قال ابن قدامة: ومن اعتكف العشر الأواخر من رمضان، استحب أن يبيت ليلة العيد في معتكفه. نص عليه أحمد. وروي عن النخعي، وأبي مجلز، وأبي بكر بن عبد الرحمن، والمطلب بن حنطب، وأبي قلابة، أنهم كانوا يستحبون ذلك (٣).

الراجح والله أعلم: القول الأول وهو الخروج من المسجد بعد غروب شمس
 آخر يوم من رمضان.

حكم خروج المعتكف من المسجد لحاجته

يجوز للمعتكف الخروج من المسجد لحاجته كالغائط والبول.

وكذلك لو احتاج إلى الطعام والشراب إذا لم يكن عنده من يأتيه بهما فله الخروج للإتيان بهما ولا ينتقض اعتكافه بذلك.

قال ابن قدامة: وجملة ذلك أن المعتكف ليس له الخروج من معتكفه، إلا لما لا بد له منه رواه أبو له منه. قالت عائشة هيئ : السنة للمعتكف أن لا يخرج إلا لما لا بد له منه رواه أبو داود. وقالت أيضا: «كان رسول الله عليه إذا اعتكف يدني إلي رأسه فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان (٤). متفق عليه، ولا خلاف في أن له الخروج لما لا بد له، منه قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن للمعتكف أن يخرج من معتكفه

⁽١) الاستذكار (٣/ ٣٩٦).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/؟).

⁽٣) المغنى (٤/ ٤٩٠).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٠٢٩) ومسلم (٢٩٧) واللفظ لمسلم، ولفظ البخاري: وإن كان رسول الله عَيْكُ ليدخل على رأسه وهو في المسجد، فأُرَجِّلُهُ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفًا.

للغائط والبول^(١).

ولأن هذا مما لا بد منه، ولا يمكن فعله في المسجد، فلو بطل الاعتكاف بخروجه إليه لم يصح لأحد الاعتكاف، ولأن النبي ﷺ كان يعتكف، وقد علمنا أنه كان يخرج لقضاء حاجته، والمراد بحاجة الإنسان البول والغائط، كني بذلك عنهما؛ لأن كل إنسان يحتاج إلى فعلهما، وفي معناه الحاجة إلى المأكول والمشروب، إذا لم يكن له من يأتيه به، فله الخروج إليه إذا احتاج إليه، وإن بغته القيء، فله أن يخرج ليتقيأ خارج المسجد، وكل ما لا بد له منه، ولا يمكن فعله في المسجد، فله الخروج إليه، ولا يفسد اعتكافه وهو عليه، ما لم يطل، وكذلك له الخروج إلى ما أوجبه الله تعالى عليه، مثل من يعتكف في مسجد لا جمعة فيه، فيحتاج إلى خروجه ليصلى الجمعة، ويلزمه السعى إليها، فله الخروج إليها، ولا يبطل اعتكافه، وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: لا يعتكف في غير الجامع، إذا كان اعتكافه يتخلله جمعة فإن نذر اعتكافًا متتابعًا، فخرج منه لصلاة الجمعة، بطل اعتكافه، وعليه الاستئناف؛ لأنه أمكنه فرضه بحيث لا يخرج منه، فبطل بالخروج، كالمكفر إذا ابتدأ صوم الشهرين المتتابعين في شعبان أو ذي الحجة. ولنا أنه خرج لواجب، فلم يبطل اعتكافه؛ كالمعتدة تخرج لقضاء العدة، وكالخارج لإنقاذ غريق، أو إطفاء حريق، أو أداء شهادة تعينت عليه، ولأنه إذا نذر أيامًا فيها جمعة، فكأنه استثنى الجمعة بلفظه (٢).

إذا خرج المعتكف من المسجد لغير حاجة

ذهب جمهور العلماء؛ أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وابن حزم إلى أن المعتكف إذا خرج من المسجد لغير حاجة بطل اعتكافه؛ لأن الخروج ينافي الاعتكاف، فأبطله بغير عذر.

قال أبو حنيفة: إذا خرج من المسجد ساعة أو أكثر لغير غائط ولا بول ولا جمعة

⁽١) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٩) قال: وأجمعوا على أن للمعتكف أن يخرج من معتكفه للغائط والبول.

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٥).

فقد أفسد اعتكافه وعليه أن يستقبل الاعتكاف(١١).

قال الكاساني: فإن خرج من المسجد لغير عذر؛ فسد اعتكافه في قول أبي حنيفة وإن كان ساعة، وعند أبي يوسف ومحمد: لا يفسد حتى يخرج أكثر من نصف يوم (٢).

قال الشافعي: وإذا خرج المعتكف لغير حاجة انتقض اعتكافه (٣).

وقال العمراني: وإن خرج المعتكف من المسجد بغير عذر. بطل اعتكافه؛ لأن الخروج ينافي الاعتكاف، فأبطله بغير عذر^(٤).

قال ابن قدامة: فصل: إذا خرج لما له منه بد، بطل اعتكافه وإن قل، وبه قال أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: لا يفسد حتى يكون أكثر من نصف يوم؛ لأن اليسير معفو عنه (٥).

قال ابن حزم: مسألة: ولا يبطل الاعتكاف شيء إلا خروجه عن المسجد لغير حاجة عامدًا ذاكرًا؛ لأنه قد فارق العكوف وتركه (٢).

⁽١) الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني (٢/ ٢٧٨).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٥).

⁽⁷⁾ $| \dot{V} | d = 0$ (777).

⁽٤) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٥٨٥).

⁽٥) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٩).

⁽٦) المحلي (٥/ ٢١٢).

إذا خرج المعتكف من المسجد ناسيًا

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسائة على قولين:

القول الأول: اعتكافه صحيح لم يبطل.

القول الثاني: يبطل اعتكافه إذا خرج ناسًا.

كرواليك أقوالهم:

قال العمراني: وإن خرج المعتكف من المسجد ناسيًا أو مكرهًا.. لم يبطل اعتكافه؛ لقوله ﷺ: «رفع عن أمتى الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»(١).

قال ابن قدامة: وإن خرج ناسيًا، فقال القاضي: لا يفسد اعتكافه؛ لأنه فعل المنهي عنه ناسيًا، فلم تفسد العبادة، كالأكل في الصوم. وقال ابن عقيل: يفسد؛ لأنه ترك للاعتكاف، وهو لزوم للمسجد، وترك الشيء عمده وسهوه سواء، كترك النية في الصوم (٢).

قال السمرقندي: ولهذا إنه إذا خرج من المسجد ناسيا للاعتكاف يفسد اعتكافه فالنسيان لم يجعل عذرا في باب الاعتكاف وفي باب الصوم جعل عذرا بالنص الخاص (٣).

قال ابن حزم: ومن عصى ناسيًا أو خرج ناسيًا أو مكرهًا أو باشر أو جامع ناسيًا أو مكرهًا فالاعتكاف تام لا يكدح كل ذلك فيه شيئًا؛ لأنه لم يعمد إبطال اعتكافه وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»(٤).

الظاهر والله أعلم: أنه لا شيء عليه إذ لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها، ولما قال الله

⁽١) البيان في مذهب الإمام الشافعي (٣/ ٥٩٣).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٧٤).

⁽٣) تحفة الفقهاء (١/ ٣٧٥).

⁽٤) المحلى (٥/ ٢١٢).

تعالى: ﴿ اَمْنَ ٱلرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِهِ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَكَيِكِهِ وَكُنُبِهِ وَرُسُلِهِ وَرُسُلِهِ وَرُسُلِهِ وَرُسُلِهِ وَرَسُلِهِ وَلَيْكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَ الله وَالله وَ الله وَسُعَهَا لَهُ الله وَ الله وَالله وَ الله وَالله وَاله وَالله وَلَا الله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَا

حكم خروج المعتكف من المسجد لعيادة المرضى واتباع الجنائز

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: لا يجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد لعيادة المرضى ولا لاتباع الجنائز.

وهو قول: عطاء، وعزوة، ومجاهد، والزهري، ومالك، والشافعي، وأصحاب الرأي ورواية عن أحمد (٢).

القول الثاني: وهو جواز عيادة المريض واتباع الجنائز للمعتكف.

وهو قول: على الله وبه قال سعيد بن جبير، والنخعي والشعبي والحسن وقتادة وأبو سلمة بن عبد الرحمن وهو رواية عن أحمد.

القول الأول: لا يجوز للمعتكف أن يخرج من المسجد لعيادة المرضى ولا لاتباع الجنائز.

كرآثار الصحابة والتابعين القائلين بهذا القول:

عن عروة، عن عائشة، أنها قالت: السنة على المعتكف: أن لا يعود مريضًا، ولا يشهد جنازة، ولا يمس امرأة، ولا يباشرها، ولا يخرج لحاجة، إلا لما لا بد منه، ولا اعتكاف إلا بق مسجد جامع، قال أبو داود: غير عبد الرحمن

⁽١) أخرجه مسلم (١٢٥).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٤٧٠) والمجموع (٦/ ٣٤٩).

لا يقول فيه: «قالت السنة». قال أبو داود: جعله قول عائشة(١).

عن عبدِ الرحمنِ بن القاسِمِ، عن أبيه، عن عائشة، قال النُّفيليُّ: قالت: كان النبيُّ ﷺ يَمُرُّ بالمريضِ وهو معتكِفٌ، فيمرُّ كها هو ولا يُعرِّج يسألُ عنه. وقال ابنُ عيسى: قالت: إن كان النبيُّ ﷺ يعودُ المريضَ وهو مُعْتكِفُ (٢).

عن عائشة زوج النبي عَلَيْقِ قالت: إن كنت لأدخل البيت للحاجة، والمريض فيه، فها أسأل عنه إلا وأنا مارة، وإن كان رسول الله عَلَيْقِ ليدخل على رأسه وهو في المسجد فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة، إذا كان معتكفًا (٣).

⁽۱) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (۲٤٧٣) عن وهب بن بقية، أخبرنا خالد، عن عبد الرحمن يعني: ابن إسحاق – عن الزهري، عن عروة، عن عائشة به – وأخرجه الدارقطني (٢٣٦٤) (٢٣٦٤) من طريق محمد بن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وعن عروة بن الزبير، عن عائشة أنها أخبرتها أن رسول الله على كان يعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان حتى توفاه الله، ثم اعتكفهن أزواجه من بعده، وأن السنة للمعتكف أن لا يخرج إلا لحاجة الإنسان ولا يتبع جنازة ولا يعود مريضًا ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا اعتكاف إلى آخره ليس من قول النبي وأنه اعتكف أن يصوم عن يقال: إن قوله: وأن السنة للمعتكف إلى آخره ليس من قول النبي وأنه من كلام الزهري، ومن أدرجه في الحديث فقد وهم والله أعلم، وهشام بن سليان لم يذكره وأخرجه البيهقي في الشعب (٢٦٧٦) من طريق عبيد بن شريك، حدثنا يمي، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبي أن النبي كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله، ثم اعتكف أزواجه من بعده، والسنة في المعتكف أن لا يخرج إلا للحاجة التي لا بد منها، ولا يعود مريضًا، ولا يمس امرأة، ولا يباشرها، ولا اعتكاف إلا في مسجد جاعة، والسنة في المعتكف أن يصوم. أخرجاه في الصحيح من حديث الليث دون قوله: والسنة في المعتكف أن يعده، قول عروة، والله من حديث الليث دون قوله: والسنة في المعتكف أن يقد قيل: إنه من قول عروة، والله من حديث الليث دون قوله: والسنة في المعتكف ... إلى آخره، فقد قيل: إنه من قول عروة، والله أعلم.

⁽٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (٢٤٧٢) ومن طريقه البيهقي (٤/ ٣٢١) من طريق عبدِ السلامِ بنِ حَربٍ، أخبرنا الليثُ بن أبي سُلَيم، عن عبدِ الرحمنِ بن القاسِم، عن أبيه عن عائشة به، والليث بن أبي سليم ضعيف وأخرجه مسلم موقوفًا من قول عائشة كها في الحديث الذي بعده.

⁽٣) أخرجه مسلم (٢٩٧).

عن وكيع، عن سفيان، عن ابن جريج، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب (ح) وعن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء قالا: المعتكف لا يشهد جنازة، ولا يعود مريضًا (١).

عن الزهري، قال: لا يخرج المعتكف إلا لحاجة لا بدله منها، من غائط أو بول، ولا يتبع جنازة، ولا يعود مريضًا، ولا يجيب دعوة، ولا يمس امرأة، ولا يباشرها(٢).

عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: المعتكف لا يجيب دعوة، ولا يعود مريضًا ولا يتبع جنازة، ولا اعتكاف إلا بصيام، ولا اعتكاف إلا في مسجد جماعة (٣).

عن وكيع، عن هشام، عن أبيه، قال: لا يجيب دعوة، ولا يعود مريضا، ولا يحضر جنازة (٤).

عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قال: المعتكف لا يتبع جنازة، ولا يعود مريضًا (٥٠).

كرأقوال أهل العلم:

قال مالك: لا يأتي المعتكف حاجة، ولا يخرج لها، ولا يعين أحدًا إلا أن يخرج لحاجة الإنسان. ولو كان خارجا لحاجة أحد، لكان أحق ما يخرج إليه، عيادة

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٥) وعبد الرزاق (٨٠٥٦) من طريق سفيان، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة؛ أنها كانت تمر بالمريض من أهلها وهي معتكفة، فلا تعرض له. وإسناده صحيح.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٦) وأخرجه عبد الرزاق (٨٠٥٣) عن ابن جريج، عن عطاء قال: المعتكف لا يتبع جنازة، ولا يعود مريضًا

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٧) وعبد الرزاق (٨٠٥١)، (٨٠٥٢) من طرق عن الزهري.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٩) وأخرجه عبد الرزاق (٨٠٥٤) من طريق هشام ابن عروة به.

(٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٩).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٨) ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد متكلم فيها.

المريض، والصلاة على الجنائز واتباعها(١١).

وقال مالك أيضًا: ولا يكون المعتكف معتكفًا حتى يجتنب ما يجتنب المعتكف؛ من عيادة المريض، والصلاة على الجنائز، ودخول البيت، إلا لحاجة الإنسان^(٢).

قال الشافعي: ويخرج المعتكف لحاجته إلى البول والغائط إلى بيته إن شاء أو غيره ولا يمكث بعد فراغه من حاجته، ولا بأس أن يسأل عن المريض إذا دخل منزله...قال: ولا يعود المريض ولا يشهد الجنازة إذا كان اعتكافًا واجبًا (٣).

قال في الشرح الكبير: ولا يعود مريضا ولا يشهد جنازة إلا أن يشترطه فيجوز، وعنه: له ذلك من غير شرط، اختلفت الرواية عن الامام أحمد في الخروج لعيادة المريض وشهود الجنازة مع عدم الشرط فروي عنه: ليس له فعله (٤).

قال المرداوي في الإنصاف: قوله: ولا يعود مريضًا ولا يشيع جنازة وكذا كل قربة كزيارة وتحمل شهادة وأدائها وتغسيل ميت وغيره إلا أن يشترط وهذا المذهب في ذلك كله نص عليه، قال في الفروع: اختاره الأصحاب (٥٠).

قال الماوردي: أما عيادة مريض في المسجد أو حضور جنازة في المسجد فلا يمنع منه المعتكف، فأما إن خرج من المسجد لعيادة مريض أو حضور جنازة من غير شرط كان في نيته، لم يَخْلُ حاله من أحد أمرين:

إما أن يكون من ذوي رحمه، وليس له من يقوم بمرضه، أو بدفنه، فهو مأمور بالخروج لأجله، وإذا خرج عاد وبنى على اعتكافه كالعدة التي تخرج المرأة لأجلها ثم ترجع فتبني، وفيه وجه آخر إنه يستأنف.

وإما أن يكون بخلاف ذلك فهو ممنوع من عيادته، وحضور جنازته، فإن خرج

⁽١) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٤٤٩) رقم (١١١٠).

⁽٢) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٤٤٩) رقم (١١١١).

⁽٣) الأم للشافعي ط دار الوفاء (٣/ ٢٦٦).

⁽٤) الشرح الكبير على متن المقنع (٣/ ١٣٧).

⁽٥) الإنصاف (٣/ ٢٦٦).

بطل اعتكافه. ولما روى الزهري عن عروة عن عائشة أنها قالت: قضاء السنة أن لا يعود المعتكف مريضًا، ولا يشهد جنازة، ولا يمس امرأة ولا يباشرها، ولا يخرج إلا فيها له منه بد. وروت عائشة عشي أن رسول الله عليه كان يمر بالمريض فيمر ولا يعرج عليه وكان يسأل عنه (١).

🕸 القول الثاني: وهو جواز عيادة المريض واتباع الجنائز للمعتكف.

وهو قول علي الله وبه قال سعيد بن جبير، والنخعي والشعبي والحسن وقتادة وأبو سلمة بن عبد الرحمن وهو رواية عن أحمد.

عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «المعتكف يتبع الجنازة، ويعود المريض»(٢).

عن أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة، عن علي، قال: إذا اعتكف الرجل فليشهد الجمعة، وليَعُدِ المريض، وليحضر الجنازة، وليأت أهله، وليأمرهم بالحاجة وهو قائم (٣).

عن الشيباني، عن سعيد بن جبير، قال: يشهد الجمعة، ويعود المريض، ويشهد الجنازة، ويخرج إلى الحاجة، ويجيب الإمام، وذلك أن عمرو بن حريث أرسل إليه وهو معتكف فلم يأته، فأرسل إليه فأتاه (٤).

عن هشيم، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: كانوا يحبون للمعتكف أن يشترط هذه الخصال وهي له وإن لم يشترط؛ عيادة المريض، وأن يتبع الجنازة، ويشهد الجمعة (٥).

⁽١) الحاوي الكبير (٣/ ٤٩٥).

⁽٢) ضعيف جدًّا: أخرجه ابن ماجه (١٧٧٧) من طريق الهياج الخراساني قال: حدثنا عنبسة بن عبد الرحمن متروك الرحمن، عن عبد الخالق، عن أنس بن مالك به، وهياج ضعيف وعنبسة بن عبد الرحمن متروك وشيخه عبد الخالق مجهول.

⁽٣) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٤).

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٥)، (٩٧٢٧) وعبد الرزاق (٨٠٥٠) من طريق الشيباني به.

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٨).

عن ابن فضيل، عن مطرف، عن الشعبي، قال: يخرج إلى الغائط، ويعود المريض، ويأتي الجمعة، ويقوم على الباب(١١).

عن وكيع، عن علي بن مبارك، عن يحيى، عن أبي سلمة، قال: المعتكف يعود المريض، ويشهد الجمعة، ويقوم مع الرجل في الطريق يسائله (٢).

عن معمر، عن قتادة، كان يرخص للمعتكف أن يعود المريض، ولا يجلس، وكان يرخص له أن يشيع الجنازة (٣).

عن وكيع، عن يزيد، عن الحسن، قال: يأتي الغائط، ويتبع الجنازة، ويعود المريض (٤).

قال ابن قدامة: وروى عنه الأثرم، ومحمد بن الحكم، أن له أن يعود المريض، ويشهد الجنازة، ويعود إلى معتكفه (٥٠).

والصواب والله أعلم ما ذهب إليه الجمهور وهو عدم جواز عيادة المريض ولا اتباع الجنائز؛ لأن فيه مخالفة لمعنى الاعتكاف وهو اللبث والمكث في المسجد.

هل يشترط الصيام للمعتكف؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: يجوز الاعتكاف بدون الصوم ولا يجب على المعتكف الصوم، وهو قول على بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٩).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣١) وعبد الرزاق (٨٠٥٧) من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن به.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٨٠٥٨) ورواية معمر عن قتادة متكلم فيها.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٣٢).

⁽٥) المغني (٤/ ٤٧٠).

وإسحاق في رواية عنهما وابن علية وداود(١).

القول الثاني: يجب على المعتكف الصوم وأنه لا اعتكاف إلا بصوم، وهو قول ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهري ومالك والليث والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وإسحاق وأحمد في الرواية الأخرى (٢).

القول الأول: يجوز الاعتكاف بدون الصوم ولا يجب على المعتكف الصوم، وهو قول على بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود هذه وبه قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق في رواية عنها وابن علية وداود وابن حزم (٣).

كرادلة القول الأول:

عن عبد الله بن عمر، عن عمر بن الخطاب على أنه قال: يا رسول الله، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، فقال له النبي عَلَيْهُ: «أوف نذرك فاعتكف ليلة» (٤).

قال القسطلاني: ولم يأمره عليه الصلاة والسلام بصوم فدل على أن الصوم ليس بشرط الاعتكاف كما مرَّ (٥).

قال النووي: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في صحة الاعتكاف بغير صوم وفي صحته بالليل كما يصح بالنهار، سواء كانت ليلة واحدة أو بعضها أو أكثر ودليله حديث عمر هذا(٢).

⁽١) التمهيد (١١/ ١٩٩-٢٠٠) والاستذكار (٣/ ٣٩٣) والمغنى لابن قدامة (٤/ ٤٥٩).

⁽٢) معالم السنن (٢/١٣٧) والاستذكار (٣/٣٩٣) والمغني لابن قدامة (٤/٩٥٤) والمحلى (٥/١٨١).

⁽٣) التمهيد (١١/ ١٩٩ - ٢٠٠) والاستذكار (٣/ ٣٩٣) والمغنى لابن قدامة (٤/ ٥٥٩).

⁽٤) أخرجه البخاري (٢٠٤٢) ومسلم (١٦٥٦) وبوب له البخاري: باب من لم ير عليه صومًا إذا اعتكف.

⁽٥) شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٣/ ٤٤٧).

⁽٦) شرح النووي على مسلم (١١/ ١٢٤).

قال ابن بطال: احتج بهذا الحديث من أجاز الاعتكاف بغير صوم... وقالت طائفة: الصوم لا يجب على المعتكف فرضًا؛ لأن الله لم يوجبه في كتابه ولا رسوله، فلا يجب على المعتكف الصوم إلا أن يوجبه نذرًا، فيجب الوفاء بالنذر (١).

عن عائشة وضع الت كان رسول الله وسي يعتكف في كل رمضان، وإذا صلى الغداة دخل مكانه الذي اعتكف فيه، قال: فاستأذنته عائشة أن تعتكف، فأذن لها، فضربت فيه قبة، فسمعت زينب بها، فضربت قبة فضربت فيه أخرى، فلما انصرف رسول الله وسي من الغداة أبصر أربع قباب، فقال: «ما هذا؟»، فأخبر خبرهن، فقال: «ما حملهن على هذا؟ آلبر؟ انزعوها فلا أراها»، فنزعت، فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال(٢).

وفي لفظ مسلم: فأمر بخبائه فقوض، وترك الاعتكاف في شهر رمضان، حتى اعتكف في العشر الأول من شوال.

قال ابن حجر: في رواية الأوزاعي فرجع فلها أن أعتكف، وفي رواية ابن فضيل: فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال، وفي رواية أبي معاوية: فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال، ويجمع بينه وبين رواية ابن فضيل بأن المراد بقوله: آخر العشر من شوال انتهاء اعتكافه، قال الإسهاعيلي: فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم؛ لأن أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام (٣).

كرجواب ابن القيم عن هذا الحديث:

قال ابن القيم: وقد احتج من لا يرى الصوم شرطًا في الاعتكاف لدخول يوم العيد في اعتكافه وهذا لا يدل، فإن الحديث رواه البخاري وقال: حتى اعتكف عشرًا من شوال لم يذكر غيره.

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ١٧٩).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠٤١) ومسلم (١١٧٢).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٢٧٦).

وفي صحيح مسلم: اعتكف في العشر الأول من شوال وهذا لا يقتضي دخول يوم العيد فيه كما يصح أن يقال: صام في العشر الأول من شوال، وفي لفظ له: حتى اعتكف في آخر العشر من شوال وعدم الدلالة في هذا ظاهرة.

وقولها: اعتكف العشر الأول من شوال ليس بنص في دخول يوم العيد في اعتكافه بل الظاهر أنه لم يدخله في اعتكافه؛ لاشتغاله فيه بالخروج إلى المصلى وصلاة العيد وخطبته ورجوعه إلى منزله لفطره في ذلك ذهاب بعض اليوم فلا يقوم بقية اليوم مقام جميعه (١).

عن ابن عباس، أن النبي على قال: «ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه» (٢). رفعه هذا الشيخ وغيره لا يرفعه.

عن عبد العزيز بن محمد، عن أبي سهيل، قال: كان على امرأتي اعتكاف ثلاثة أيام في المسجد الحرام، فسألت عمر بن عبد العزيز، وعنده ابن شهاب، قال: قلت: عليها صيام. قال ابن شهاب: لا يكون اعتكاف إلا بصيام. فقال له عمر بن عبد العزيز: أعن النبي عليه الله عمر عمر؟ قال: لا قال: فعن عمر؟ قال: لا قال: فعن عمر؟ قال: لا قال: فعن عثمان؟ قال: لا قال عمر: ما أرى عليها صيامًا. فخرجت فوجدت فاوسًا وعطاء بن أبي رباح، فسألتها، فقال طاوس: كان ابن عباس للا يرى عليها صياما إلا أن تجعله على نفسها. قال: وقال عطاء: ذلك رأبي (٣).

عن ابن علية، عن ليث، عن الحكم، عن علي، وعبد الله، قالا: المعتكف ليس

⁽١) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (٧/ ٩٨).

⁽٢) ضعيف: أخرجُه الدارقطني (٢٣٥٥) والحاكم (١/ ٤٣٩) والبيهقي (٣١٨/٤) من طريق عبدالله بن محمد بن نصر الرملي حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني حدثنا عبد العزيز بن محمد عن أبي سهيل عم مالك عن طاوس عن ابن عباس به مرفوعًا.

قال ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام: وعبد الله بن محمد بن نصر الرملي هذا لا أعرفه. وقال ابن حجر في الدراية (١/ ٢٨٨): والصواب موقوف.

⁽٣) إسناده حسن: أخرجه الدارمي (١٦٤) من طريق عبد العزيز بن محمد، عن أبي سهيل به، وعبد العزيز بن محمد هو الدراوردي وهو صدوق.

عليه صوم، إلا أن يشترط ذلك على نفسه (١).

عن عبدة بن سليمان، عن سعيد، عن أبي معشر، عن إبراهيم قال: ليس عليه صوم، إلا أن يكون أوجب ذلك على نفسه (٢).

قال ابن حزم: مسألة: وليس الصوم من شروط الاعتكاف لكن إن شاء المعتكف صام وإن شاء لم يصم (٣).

القول الثاني: يجب على المعتكف الصوم وأنه لا اعتكاف إلا بصوم، وهو قول ابن عمر وابن عباس (ئ) وعائشة وعروة بن الزبير والزهري ومالك والليث والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وإسحاق وأحمد في الرواية الأخرى (٥).

كر أدلة القول الثانى:

عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، أن عمر الله جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة، أو يومًا عند الكعبة، فسأل النبي ﷺ فقال: «اعتكف وصم»(١).

(۱) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (۹۷۱٦) الليث هو ابن أبي سليم ضعيف. والحكم هو ابن عتيبة والحكم لم يسمع من علي، ولا من ابن مسعود. انظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (۱/ ۲٦).

(٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢١).

(٣) المحلي (٥/ ١٨١).

(٤) قال ابن عبد البر: واختلف في هذه المسألة عن ابن عباس وروى عنه طاوس: ليس على المعتكف صوم إلا أن يجعله على نفسه. رواه أبو سهيل نافع بن مالك عن طاوس، وروى عنه عطاء ومقسم وأبو فاختة: لا اعتكاف إلا بصوم. وكذلك روى ليث عن طاوس، انظر الاستذكار (٣/ ٣٩٣).

(٥) معالم السنن (٢/ ١٣٧) والاستذكار (٣/ ٣٩٣) والمغني لابن قدامة (٤/ ٤٥٩) وشرح السنة للغوي (٦/ ٣٩٥).

عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن، عن علي قال: لا اعتكاف إلا بصوم (٢٠). عن حاتم بن إسماعيل، عن جعفر، عن أبيه، عن علي، قال: لا اعتكاف إلا صهم (٣٠).

حدثنا حفص، عن ليث، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، وعائشة، قالا: لا اعتكاف إلا بصوم. وقال علي، وابن مسعود: ليس عليه صوم، إلا أن يفرضه هو على نفسه.

عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: لا اعتكاف إلا

قال الدارقطني: سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: هذا حديث منكر ؛ لأن الثقات من أصحاب عمرو بن دينار لم يذكروه، منهم ابن جريج، وابن عيينة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد وغيرهم، وابن بديل ضعيف الحديث.

قال ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٥٧): ولا أعلم ذكر في هذا الإسناد ذكر الصوم مع الاعتكاف إلا من رواية عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار. وسئل الدارقطني عن هذا الحديث في العلل (٢/ ٢٦) فقال: يرويه عبد الله بن بديل المكي وكان ضعيفًا، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر ولم يتابع عليه، ولا يعرف هذا الحديث عن أحد من أصحاب عمرو بن دينار.

(۱) ضعيف: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (۲۸۰۸) والدارقطني (۲۳٦٥) من طريق سعيد ابن بشير، عن الزهري، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب به، وفي إسناد الدارقطني بدون ذكر الزهري وسعيد بن بشير ضعيف، قال الدارقطني في العلل (۲/ ۲۲): وروي هذا الحديث عن سعيد بن بشير، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن عمر نذر أن يعتكف في الجاهلية ويصوم، فقال له النبي ريسية: «أوف بنذرك».

فإن كان سعيد بن بشير ضبط هذا فهو عنه صحيح، إذا كان في عقد نذره الصوم مع الاعتكاف.

(٢) إسناده ضعيف: أخرجه ابن المقرئ في معجمه (٩٥٨) ويحيى عن عبد الله، ثنا يحيى بن طلحة، ثنا أبو بكر، عن الأعمش به، ويحيى بن طلحة ضعيف.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٢).

صوم (۱).

عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن عائشة قالت: من اعتكف فعليه الصوم (٢).

عن ابن علية، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس، قال: الصوم عليه واجب (٣).

عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عمر، وابن عباس، قالا: لا جوار إلا بصيام (١٠).

عن عمرو بن دينار، أن أبا فاختة مولى جعدة بن هبيرة أخبره، عن ابن عباس، أنه قال: يصوم المجاور(٥) يعني: المعتكف(٦).

(۱) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٤) وعبد الرزاق (٨٠٣٦) من طريق ابن أبي ليلى، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ضعيف.

 (٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٥) وعبد الرزاق (٨٠٣٧) من طريق حبيب بن أبي ثابت.

(٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٧).

(٤) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٠٣٣).

(٥) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١١) وعبد الرزاق (٨٠٣٤)، (٨٠٣٥) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢١/ ٣٤٩) والبيهقي (٤/ ٣١٧) من طرق عن عمرو بن دينار عن أبي فاختة، عن ابن عباس قال: «يصوم المجاور، يعنى المعتكف».

قال البيهقي: فحكى لسفيان أن هشيها يقوله عن عمرو عن أبى فاختة أن ابن عباس قال: لا اعتكاف إلا بصوم». فقال سفيان: أخطأ هشيم هو كها قلت لك.

عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عمر، وابن عباس، قالا: «لا جوار إلا بصيام».

(٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١١) وعبد الرزاق (٨٠٣٤)، (٨٠٣٥) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٤٩/١٠) والبيهقي (٣١٧/٤) من طرق عن عمرو بن دينار عن أبي فاختة، عن ابن عباس قال: يصوم المجاور، يعني المعتكف. عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: لا اعتكاف إلا بصوم (١١).

عن أبي الأحوص، عن مغيرة، عن إبراهيم، قال: لم يكن يُرى اعتكافًا إلا بصوم (٢).

عن وكيع، عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، قال: قال على: على المعتكف الصوم، وإن لم يفرضه على نفسه (٣).

عن وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، قال: لا اعتكاف إلا بصوم (١٠).

عن معمر، عن الزهري قال: لا اعتكاف إلا بصوم. قال معمر: وكان الزهري يوجبه عليه نواه أو لم ينوه (٥).

عن ابن جريج، عن ابن شهاب قال: سنة من اعتكف أن يصوم (٦).

□ الراجح: القول الأول وهو عدم وجوب الصوم على المعتكف، وعليه فيجوز للمرأة الحائض والنفساء والمريض الذي لا يقوى على الصيام أن يعتكف في رمضان؛ لأن الصوم ليس شرطًا في صحة الاعتكاف والله أعلم، وكذلك يجوز الاعتكاف في غير رمضان لأن النبى اعتكف عشرة أيام من شوال.

قال البيهقي: فحكى لسفيان أن هشيما يقوله عن عمرو عن أبي فاختة أن ابن عباس قال: لا اعتكاف إلا بصوم فقال سفيان: أخطأ هشيم هو كها قلت لك ؛ عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عمر، وابن عباس، قالا: لا جوار إلا بصيام.

(١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٨) وعبد الرزاق (٨٠٤١) من طريق هشام بن عروة به.

(٢) ر**جاله ثقات**: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧١٩) ويبقى النظر في سماع مغيرة من إبراهيم فإنه كان يدلس ولا سيها عن إبراهيم.

(٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٠).

- (٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٧٢٣) جابر هو الجعفي ضعيف.
 - (٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٠٣٨).
 - (٦) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٨٠٣٩).

أقل الاعتكاف

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسائلة على قولين:

القول الأول: هو أن أقل الاعتكاف يوم، وهو قول أبي حنيفة ومالك في رواية ابن حبيب عنه ورواية عن أحمد.

قال الكاساني: فأما الإمساك عن الأكل والشرب فليس بشرط وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه شرط، واختلاف الرواية فيه مبني على اختلاف الرواية في اعتكاف التطوع أنه مقدر بيوم أو غير مقدر، ذكر محمد في الأصل أنه غير مقدر ويستوي فيه القليل والكثير ولو ساعة. وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه مقدر بيوم، فلما لم يكن مقدرًا على رواية الأصل؛ لم يكن الصوم شرطًا له؛ لأن الصوم مقدر بيوم إذ صوم بعض اليوم ليس بمشروع فلا يصلح شرطًا لما ليس مقدرًا (١).

قال ابن عبد البر: واختلف العلماء في أقل مدة الاعتكاف فروى ابن وهب عن مالك أن أقله عنده ثلاثة أيام، وذكر ابن حبيب أن أقله عنده يوم وليلة (٢).

قال في المدونة في نذر الاعتكاف: قلت: أرأيت الرجل إذا قال: لله علي أن أعتكف يومًا أيكون ذلك يومًا دون ليلته؟ فقال: لا وذلك أن مالكًا قال: أقل الاعتكاف يوم وليلة.قال سحنون: وقاله عبد الله بن عمر وذكره ابن نافع (٣).

قال ابن مفلح: وفي أقله وجهان قال في منتهى الغاية: أحدهما يوم، اختاره أبو الخطاب وفاقًا لرواية عن أبي حنيفة، لأنه أقل ما يتأتى فيه الصوم(٤).

القول الثاني: أن أقل مدة الاعتكاف هو ما يسمى به المرء معتكفًا، وبه قال الشافعي ومحمد بن الحسن ورواية عند الحنابلة وابن حزم.

قال الماوردي: قال الشافعي ﴿ إِنَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّالِي الللللَّا الللللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٠).

⁽۲) الاستذكار (۳/ ۲۰۲).

⁽٣) المدونة (١/ ٢٩٧).

⁽٤) الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ١٤٤) وانظر المغني لابن قدامة (٤/ ٢٦١).

خرج.

قال الماوردي: وهذا صحيح، قد ذكرنا أن الاعتكاف غير مقدر بزمان بل يصح فعله في قليل الزمان وكثيره، فإذا نذر اعتكافًا ولم يذكر قدره، فإذا اعتكف ولو ساعة أجزأه (١).

قال ابن مفلح: وفي أقله وجهان... الثاني أقله ما يقع عليه الاسم إذا وجد» (٢).

قال الكاساني: واختلاف الرواية فيه مبني على اختلاف الرواية في اعتكاف التطوع أنه مقدر بيوم أو غير مقدر، ذكر محمد في الأصل أنه غير مقدر ويستوي فيه القليل والكثير ولو ساعة (٣).

قال ابن حزم: الاعتكاف هو الإقامة في المسجد بنية التقرب إلى الله رهجال ساعة فها فوقها ليلاً أو نهارًا (٤٠).

اعتكاف النساء

عن عائشة، قالت: اعتكفتْ مع رسول الله ﷺ امرأةٌ من أزواجه، فكانت ترى الدم والصفرة والطست تحتها وهي تصلي (٥).

عن عائشة ﴿ فَهُ اللهِ عَلَيْكَ أَن النبي عَلَيْكَ أَن النبي عَلَيْكَ كَان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله، ثم اعتكف أزواجه من بعده (١).

الحاوي الكبير (٣/ ٤٩٠).

⁽٢) الفروع وتصحيح الفروع (٥/ ١٤٤).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٠).

⁽٤) المحلي (٥/ ١٧٩).

⁽٥) أخرجه البخاري (٣١٠)، (٢٠٣٧).

⁽٦) أخرجه البخاري (٢٠٢٦) ومسلم (١١٧٢).

ليلة القدر

قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۞ وَمَا أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ۞ لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۞ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَتِمِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرِ ۞ سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ١-٥]

كرفضل ليلة القدر:

قال ابن كثير: يخبر الله تعالى أنه أنزل القرآن ليلة القدر، وهي الليلة المباركة التي قال الله رَجِّلُا: ﴿إِنَّا أَنزَلُنَهُ فِي لَيُلَةِ مُّبَرَكَةٍ ﴾ [الدحان:٣] وهي ليلة القدر، وهي من شهر رمضان، كما قال تعالى: ﴿شَهُرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيّ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة:١٨٥].

قال ابن عباس وغيره: أنزل الله القرآن جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة من السماء الدنيا، ثم نزل مفصلاً بحسب الوقائع في ثلاث وعشرين سنة على رسول الله ﷺ (١).

قال القرطبي: قوله تعالى: ﴿ لَيْلَةُ ٱلْقَدُرِ خَيْرٌ مِّنَ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ بين فضلها وعظمها، وفضيلة الزمان إنها تكون بكثرة ما يقع فيه من الفضائل، وفي تلك الليلة يقسم الخير الكثير الذي لا يوجد مثله في ألف شهر والله أعلم.

وقال كثير من المفسرين: أي العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر، وقال أبو العالية: ليلة القدر خير من ألف شهر لا تكون في ليلة القدر (٢).

عن أبي هريرة رضي عن النبي رضي الله الله الله القدر إيهانًا واحتسابًا، غفر له ما تقدم من ذنبه (٣). له ما تقدم من ذنبه من ذنبه (٣).

كرتعيين ليلة القدر:

عَنْ عَائِشَةً، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُجَاوِرُ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ

⁽١) تفسير ابن كثير (٨/ ٤٤١).

⁽۲) تفسير القرطبي (۲۰/ ۱۳۱).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٩٠١) ومسلم (٧٦٠).

وَيَقُولُ: «تَّحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ»(١).

عَنْ جَبَلَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ ﴿ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ مُلْتَمِسَهَا فَلْيَلْتَمِسْهَا فِلْيَلْتَمِسْهَا فِلْيَلْتَمِسْهَا فِلْيَلْتَمِسْهَا فِلْيَلْتَمِسْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ » (٢).

عَن سَالِم بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُمَر، أَنَّ أَبَاهُ ﴿ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ ، يَقُولُ لِللهُ اللهُ الل

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ مُنْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ۚ قَالَ: ﴿ أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، ثُمَّ أَيْقَظَنِي بَعْضُ أَهْلِي، فَنُسِيتُهَا فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْغَوَابِرِ » وقَالَ حَرْمَلَةُ: ﴿ فَنَسِيتُهَا » (*) .

عَنْ عُقْبَةَ - وَهُوَ ابْنُ حُرَيْثِ - قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ ﴿ مَهُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ - يَعْنِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ - فَإِنْ ضَعُفَ أَحَدُكُمْ أَوْ عَجَزَ، فَلَا يُعْلَبَنَّ عَلَى السَّبْعِ الْبَوَاقِي » (٥٠).

كرما ورد في أنها في الوتر من العشر الأواخر:

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللهِ عَنْ مَسُولَ الله عَلَيْهِ ، قَالَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي الوِتْرِ مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِر مِنْ رَمَضَانَ».

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُلْتَمِسًا لَيْلَةَ الْقَدْرِ، فَلْيَلْتَمِسُهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وِثْرًا» (٦٠).

عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ﴿ مَا لَا يَأَى رَجُلُ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، فَقَالَ

⁽١) أخرجه البخاري (٢٠٢٠) ومسلم (١١٦٩).

⁽٢) أخرجه مسلم (١١٦٥).

⁽٣) أخرجه مسلم (١١٦٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٦٦).

⁽٥) أخرجه مسلم (١١٦٥).

⁽٦) إسناده حسن: أخرجه أحمد (١/ ٤٣) وابن أبي شيبة (٨٧٦١) من طريق عاصم بن كليب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر به.

النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَاطْلُبُوهَا فِي الْوِتْرِ مِنْهَا»(١).

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ فَيَّهُ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ الْعَشْرَ الَّتِي فِي وَسَطِ الشَّهْرِ، فَإِذَا كَانَ حِينَ يُمْسِي مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً تَمْضِي، وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ رَجَعَ إِلَى مَسْكَنِهِ، وَرَجَعَ مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ، وَأَنّهُ أَقَامَ فِي شَهْرِ جَاورَ فِيهِ اللَّيْلَةَ الَّتِي كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَأَمَرَهُمْ مَا شَاءَ الله، ثُمَّ قَالً: «كُنْتُ أُجَاوِرُ هَذِهِ العَشْرَ الأَوَاخِرَ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي فَلْيَنْبُتْ الْعَشْرَ، ثُمَّ قَدْ بَدَا لِي أَنْ أُجَاوِرَ هَذِهِ العَشْرَ الأَوَاخِرَ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي فَلْيَنْبُتُ فِي مُعْتَكَفِهِ، وَقَدْ أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، ثُمَّ أُنْسِيتُهَا، فَابْتَغُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ، وَابْتَغُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِر، وَابْتُغُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِر، وَابْتُعُوهَا فِي العَشْرِ الأَواخِر، وَابْتُغُوهَا فِي العَشْرِ اللهَ وَالْمَاءُ فِي تَلْكَ اللَّيْتِ عَلَى اللهُ عَلَيْكِ اللّهُ عَلَيْ وَمَاءً فِي مَاءَ وَطِينَ»، فَاسْتَهَلَّتِ السَّاءُ فِي تَلْكَ اللَّيْكِ وَمُنْ مَا اللهُ عَيْقِيْهُ وَالْمَاءُ اللهُ عَيْقِيْهُ وَالْمَاءُ اللهُ عَلَيْ وَمَاءً اللهُ عَلَيْكُ وَلَاللهُ عَلَيْكُ وَلَالُ اللهُ عَلَيْكُ أَلُولُ اللهُ عَلَيْكُ وَالْمُولَ اللهُ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَى وَالْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ وَلَوْ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الْمُعَلِى اللللّهُ عَلَى الللّهُ الْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللللللللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللللللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللللللهُ الللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّه

كرما ورد في أنها في السبع الأواخر:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنَ أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْ أُرُوا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي المَنَامِ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، اللهِ عَلَيْ : «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهَ الأَوَاخِرِ» (٣).

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ هُ عَنِ النَّبِيِّ عَلِيْهِ، قَالَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ» (٤٠).

عَنِ اَبْنِ عُمَرَ ﴿ الْأَوَاخِرِ اللهِ ﷺ: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ - يَعْنِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ - فَإِنْ ضَعُفَ أَحَدُكُمْ أَوْ عَجَزَ، فَلَا يُعْلَبَنَّ عَلَى السَّبْعِ الْبَوَاقِي » (٥).

⁽١) أخرجه مسلم (١١٦٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٠١٨) ومسلم (١١٦٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٠١٥) ومسلم (١١٦٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٦٥) (٢٠٦).

⁽٥) أخرجه مسلم (١١٦٥) (٢٠٩).

كرما ورد في أنها ليلة سبع وعشرين:

عَنْ عَبْدَةً، وَعَاصِم بْنِ أَبِي النَّجُودِ، سَمِعَا زِرَّ بْنَ حُبَيْشٍ يَقُولُ: سَأَلْتُ أُبِيَّ بْنَ كَعْبٍ عَلَيْهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: مَنْ يَقُم الْحُوْلَ يُصِبْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ؟ فَقَالَ يَعْلَفَهُ: أَرَادَ أَنْ لَا يَتَكِلَ النَّاسُ، أَمَا إِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ، وَأَنَّهَا فِي الْعَشْرِ فَقَالَ يَعْلَفْهُ، وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، الْأَوَاخِرِ، وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، ثُمَّ حَلَفَ لَا يَسْتَثْنِي، أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ، فَقُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ تَقُولُ ذَلِكَ يَا أَبَا المُنْذِرِ؟ قَالَ: بِالْعَلَامَةِ، أَوْ بِالْآيَةِ الَّتِي أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ أَنَّهَا تَطْلُعُ يَوْمَئِذٍ، لَا شُعَاعَ لَهَا (١).

عَنْ أُبِيِّ بْنِ كَعْبِ ﴿ مَالَ: قَالَ أُبِيُّ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: وَالله، إِنِّي لَأَعْلَمُهَا، - قَالَ شُعْبَةُ: - ﴿ وَأَكْبَرُ عِلْمِهِ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ بِقِيَامِهَا، هِيَ لَيْلَةُ سَبْعِ وَعِشْرِينَ ﴾ وَإِنَّمَا شَكَّ شُعْبَةُ فِي هَذَا الْحُرْفِ: هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا جِهَا رَسُولُ الله ﷺ وَعِشْرِينَ ﴾ وَإِنَّمَا شَكَّ شُعْبَةُ فِي هَذَا الْحُرْفِ: هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا جِهَا رَسُولُ الله ﷺ قَالَ: وَحَدَّثَنِي جِهَا صَاحِبٌ لِي عَنْهُ (٢).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنَى النَّبِيِّ الرُّؤْيَا أَنَّهَا فِي النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ الرُّؤْيَا أَنَّهَا فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْةٍ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي اللَّيْلَةِ السَّابِعَةِ مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ» (٣). العَشْرِ الأَوَاخِرِ» (٣).

عَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ هُ قَالَ: رَأَى رَجُلٌ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعِ وَعِشْرِينَ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَيْقٍ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، فَاطْلُبُوهَا فِي الْوِتْرِ مِنْهَا» (١٠).

عن ابن إدريس عن الأجلح عن الشعبي عن زر بن حبيش قال: سمعت أبيًّا يقول: ليلة القدر هي سبع وعشرين هي الليلة التي أخبرنا بها رسول الله ﷺ أن الشمس تطلع بيضاء ترقرق (٥).

⁽١) أخرجه مسلم (٧٦٢).

⁽٢) أخرجه مسلم (٧٦٢).

⁽٣) أخرجه البخاري (١١٥٨).

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٦٥).

⁽٥) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٧٧).

عن معاوية بن أبي سفيان قال: ليلة القدر ليلة سبع وعشرين (١).

عَنِ عَاصِم بْنُ كُلَيْبٍ قَالَ: حَدَّثِنِي أَبِي، عَنْ خَالِهِ الْفَلْتَانِ بْنِ عَاصِم الْحُرْمِيِّ قَالَ: كُنَّا قُعُودًا نَنْتَظُرُ النَّبِيَّ عَلَيْهُ فَجَاءَنَا وَفِي وَجْهِهِ الْغَضَبُ حَتَّى جَلَسَ، ثُمَّ رَأَيْنَا وَجْهَهُ يُسْفِرُ فَقَالَ: «إِنَّهُ بُيِّنَتُ لِي لَيْلَةُ الْقَدْرِ فَحَرَجْتُ لِأَبِيِّنَهَا لَكُمْ، فَلَقِيتُ بِسُدَّةِ الْسُجِدِ رُجُلَيْنِ يَتَلَاحَيَانِ -، أَوْ قَالَ: يَقْتَلَانِ - وَمَعَهُمَا الشَّيْطَانُ فَحَجَزْتُ بَيْنَهُمَا فَأَنْسِيتُهَا، وَسَأَشْدُو لَكُمْ مِنْهَا شَدُوا، أَمَّا لَيْلَةُ الْقَدْرِ فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وِثْرًا. قَالَ وَمَا أَعْجَبَكَ مِنْ ذَلِكَ، كَانَ عُمَرُ عَلَى إِذَا دَعَا أَلْ فَعَدَّثُتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ عَلَيْهُ فَقَالَ: وَمَا أَعْجَبَكَ مِنْ ذَلِكَ، كَانَ عُمَرُ عَلَى إِذَا دَعَا الْأَشْيَاخَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ وَقَالَ: لَا تَتَكَلَّمُ حَتَّى يَتَكَلَّمُوا، فَدَعَانَا الْأَشْيَاخَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهُ وَعَانِي مَعَهُمْ، وَقَالَ: لَا تَتَكَلَّمْ حَتَّى يَتَكَلَّمُوا، فَدَعَانَا الْمُشْرِ الْأَوَاخِرِ وِتْرًا»، فَفِي أَي وِتْو تَرُونَهُمَا ؟، فَقَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ: تَاسِعَةٌ، سَابِعَةٌ، فَقَالَ لَو الله عَلْمَ الْمَعْرُ مِنْ الْمَعْرُ مَا الله عَشْرِ الْأَوْلَخِرِ وِتُوا الله عَلَى إِنْ مَالَكَ لَا تَتَكَلَّمُ يَا بْنَ عَبَاسٍ؟ فَقَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ: تَاسِعَةٌ، سَابِعَةٌ، فَقَالَ لَيْ إِلْهَ أَلْهُ الْقَدْرِ مَا قَدْ عَلِمُتُم الْمَعْمُ الْمَعْرُ مَا أَنْ فَيَالًى لَالْهُ الْمُعْرَادِ مُ الْمَعْمُ الْمَعْمُ الْمَالِكَ لَا تَتَكَلَّمْ يَا بْنَ عَبَاسٍ؟

⁽۱) إسناده صحيح: أخرجه الطيالسي (۱۰۵٤) عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن معاوية موقوفًا به وخالف الطيالسي معاذ بن معاذ فرواه عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن معاوية ابن أبي سفيان عن النبي ﷺ، أخرجه أبو داود (۱۳۸٦) وابن حبان (۳۲۸۰) والطحاوي في شرح معاني الآثار (۳/ ۹۶).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩٦٣٠) عن عفان، قال: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن معاوية، قال: ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين.

قال الدارقطني في العلل (٧/ ٦٥) وقد سئل عن حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير، عن معاوية: أن النبي ﷺ قال: «ليلة القدر ليلة أربع وعشرين».

فقال: يرويه معاذ بن معاذ، عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن معاوية مرفوعًا.

وكذلك قال فهد بن سليمان، عن عمرو بن مرزوق، وعباد بن زياد الساجي، عن عثمان بن عمر، عن شعبة، ولا يصح عن شعبة مرفوعًا.

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: قلت لأحمد: يروى عن معاوية عن النبي عِيشِه في ليلة القدر شيء؟ قال: أما في كتاب غندر وغيره من أصحاب شعبة فليس هو مرفوعًا، وبلغنا أن معاذ ابن معاذ رفعه. قلت: نعم قد رفعه معاذ كتبته عن ابنه من أصل كتابه؟ فكأنه لم ينكره. مسائل حرب (٣/ ١٢٦٢).

قُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنْ شِئْتَ تَكَلَّمَتُ، فَقَالَ: مَا دَعَوْتُكَ إِلَّا لِتَتَكَلَّمَ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ اللهُ أَكْثَرُ ذِكْرَ السَّبْعِ، "إِنَّهَا أَقُولُ بِرَأْيِي"، فَقَالَ: عَنْ رَأْيِكَ أَسْأَلُكَ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ الله أَكْثَرَ ذِكْرَ السَّبْعِ، فَذَكَرَ السَّمَوَاتِ سَبْعًا، وَالْأَرْضِينَ سَبْعًا، حَتَّى قَالَ فِيهَا قَالَ: وَمَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضَ سَبْعًا، فَقَالَ: كُلُّ مَا قُلْتَ قَدْ عَرَفْتُهُ غَيْرَ هَذَا، مَا تَعْنِي بِقَوْلِكَ: مَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ سَبْعًا؟ فَقَالَ: ﴿ وَمَ شَقَقُنَا ٱلْأَرْضَ شَقَا ۞ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۞ وَعِنَبَا وَقَضْبَا ۞ وَزَيْتُونَا سَبْعًا؟ فَقَالَ: ﴿ وَمُ مَّ شَقَقُنَا ٱلْأَرْضَ شَقًا ۞ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۞ وَعِنَبَا وَقَضْبَا ۞ وَزَيْتُونَا وَخَلَا ۞ وَحَدَآبِقَ كُلُّ مُلْتَفَّ حَدِيقَةٌ، وَأَبَّا ﴾ [عبس: ٢٦-٣١] فَالْحَدَائِقُ كُلُّ مُلْتَفِّ حَدِيقَةٌ، وَالْأَبُ مَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ مِمَّا لَا يَأْكُلُ النَّاسُ، فَقَالَ عُمَرُ ﴿ فَهَا أَعْبَرُتُهُ أَنْ تَقُولُوا مِثْلَ وَالْمَالَةُ مُنَا الْعَلَامُ الَّذِي لَمُ يَسْتُو شَوى رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ بَهُنْتُكَ أَنْ تَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ فَإِذَا دَعَوْتُكَ تَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ فَإِذَا دَعَوْتُكَ تَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ أَلُكُ وَيَعْتُكُ أَنْ تَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ فَإِذَا دَعَوْتُكَ تَتَكَلَّمُ مَعَهُمْ أَنْ

(١) حسن: أخرجه محمد بن نصر في «قيام رمضان» (٢٥٢) من طريق المغيرة بن سلمة المخزومي، ثنا عبد الواحد بن زياد، ثنا عاصم بن كليب قال: حدثني أبي، عن خاله الفلتان بن عاصم الجرمي به.

وأخرجه أحمد (١/ ١٤) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٦٨٦) من طريق عفان بن مسلم، عن عبد الواحد بن زياد، حدثنا عاصم بن كليب الجرمي، عن أبيه عن عبد الله بن عباس به، ولفظ الطحاوي مطول ولفظ أحمد مختصر.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٦١) وابن خزيمة (٢١٧٣) وأبو يعلى (١٦٨) ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١٩٨١) والحاكم (٤٣٨/١) من طريق ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عمر به مختصرًا ولفظ الحاكم مطول بذكر قصة عبد الله بن عباس مع عمر عند ...

وأُخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٧٦)، (٩٦٢٠) والطبراني في الكبير (٨١/ ٨٥٧)، (٨٥٩/١٨) من طريق عاصم بن كليب، عن أبيه، عن خاله الفلتان بن عاصم، عن رسول الله ﷺ مختصرًا.

وأخرجه البيهقي في السنن (٤/ ٣١٣) وشعب الإيهان (٣٤١٢) من طريق محمد بن فضيل، عن عاصم بن كليب، عن أبيه عن ابن عباس، قال: كنت عند عمر هي...فذكر القصة مطولة، وأخرجه البزار (٣٦٩٨) من طريق محمد بن فضيل، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن خاله الفلتان هي، قال: قال رسول الله عليه: «أريت ليلة القدر ثم أنسيتها، وأريت مسيح الضلالة، فرأيت رجلين يتلاحيان فحجزت بينها فأنسيتها فاطلبوها في العشر الأواخر وترا، فأما مسيح الضلالة فرجل أجلى الجبهة، ممسوح العين اليسرى، عريض النحر كأنه عبد العزى بن قطن»

عن مروان بن معاوية عن قنان بن عبد الله النهمي قال: سألت زِرًّا عن ليلة القدر؟ فقال: كان عمر وحذيفة وناس من أصحاب رسول الله ﷺ لا يشكون فيها

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٨/ ٨٦٠) من طريق صالح بن عمر، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن خاله الفلتان بن عاصم، بهذا اللفظ.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٦٧٩) ومن طريقه البيهقي في السنن (٣١٣/٤) وفضائل الأوقات (١٠٣١) والطبراني في المعجم الكبير (١٠٦١٨/١٠) من طريق معمر، عن قتادة وعاصم، أنها سمعا عكرمة يقول: قال ابن عباس: دعا عمر بن الخطاب أصحاب محمد على فسألهم عن ليلة القدر، فأجمعوا أنها في العشر الأواخر. قال ابن عباس: فقلت لعمر: إني لأعلم - أو إني لأظن - أيُّ ليلة هي. قال عمر: وأي ليلة هي؟ فقلت: سابعة تمضي أو سابعة تبقى من العشر الأواخر. فقال عمر: ومن أين علمت ذلك؟ فقال: خلق الله سبع ساوات وسبع أرضين وسبعة أيام، وإن الدهر يدور في سبع، وخلق الله الإنسان من سبع، ويأكل من سبع، ويسجد على سبع، والطواف بالبيت سبع، ورمي الجهار سبع لأشياء ذكرها. فقال عمر: لقد فطنت لأمر ما فطنا له.

وكان قتادة يزيد على ابن عباس في قوله يأكل من سبع، قال: هو قول الله: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۞ وَعِنَبًا﴾[عبس:٢٧] الآية.

ومعمر بن راشد ضعيف في قتادة، وفي عاصم بن أبي النجود أيضًا:

قال ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩٨/٥٩ - ٣٩٨): قرأنا على أبي عبد الله يحيى بن الحسن، عن أبي تمام علي بن محمد، عن أبي عمر بن حيويه، أنا محمد بن القاسم الكوكبي، نا ابن أبي خيشمة، قال: وسمعت يحيى بن معين يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد.

وقال الدوري: سمعت يحيى يقول: قال معمر: جلست إلى قتادة وأنا صغير. تاريخ الدوري \$/ ١٩٤ وقال الدارقطني في العلل ٢٢١/١٦ معمر سييء الحفظ لحديث قتادة والأعمش. وقال ابن عساكر في تاريخ دمشق [١٩٥/ ٤١٤]: ذكر عبد الغني بن سعيد الحافظ أن سماع معمر من قتادة وثابت البناني فيه ضعف.

وقال ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٩/٤١٤): قرأنا على أبي عبد الله بن البنا، عن أبي تمام الواسطي، عن أبي عمر بن حمويه، أنا الكوكبي، نا ابن أبي خيثمة، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إذا حدثك معمر عن العراقيين فخافه، إلا عن الزهري وابن طاوس، فإن حديثه عنهما مستقيم، وأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئًا، قال: وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وعن هذا الضرب مضطرب كثير الأوهام.

أنها ليلة سبع وعشرين، قال: زر فواصلها(١).

عَنْ خَارِجَةَ بِن زَيْدِ بِن ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يُحْيِي لَيْلَةَ ثَلاثٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَيْلَةَ سَبْع عَشْرَةَ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَخُصُّ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَخُصُّ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ؟ فَقَالَ: إِنَّ فِيهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ وَفِي صَبِيحَتِهَا فُرِّقَ بَيْنَ الْحُقِّ وَالْبَاطِلِ. وَكَانَ فِيهَا يُصْبِحُ مُبْهَجَ الْوَجْهِ (٢).

عَنْ لَاحِقِ بْنِ حُمَيْدٍ، وَعِكْرِمَةً، قَالَا: قَالَ عُمَرُ: مَنْ يَعْلَمُ مَتَى لَيْلَةُ الْقَدْرِ؟ قَالَا: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هِيَ فِي الْعَشْرِ، فِي سَبْعٍ يَمْضِينَ، أَوْ سَبْعٍ يَمْضِينَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

كرما ورد في أنها ليلة ثلاث وعشرين:

عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أُنَيْسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ، قَالَ: «أُرِيتُ لَيْلَةَ اللّه عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أُنَيْسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهُ، قَالَ: فَمُطِرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ الْقَدْرِ، ثُمَّ أُنْسِيتُهَا، وَأَرَانِي صُبْحَهَا أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ» قَالَ: فَمُطِرْنَا لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، فَصَلَّى بِنَا رَسُولُ الله عَلَيْهِ، فَانْصَرَفَ وَإِنَّ أَثْرَ اللّهِ وَالطّينِ عَلَى جَبْهَتِهِ وَأَنْفِهِ. قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ الله بْنُ أُنَيْسٍ يَقُولُ: ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ (''.

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٦٠٧) وقنان بن عبد الله مقبول ولم يتابع.

⁽٢) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني (٥/ ٤٧٣٢) عن عمر بن حفص السدوسي، ثنا أبو بلال الأشعري، ثنا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه به.

وأبو بلال الأشعري قال ابن القطان: لا يعرف البتة ولينه الحاكم أيضًا. وضعفه الدارقطني. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٧٧): رواه الطبراني في الكبير، وفيه أبو بلال الأشعري، وهو ضعيف.

⁽٣) صحيح: أخرجه أحمد (١/ ٢٨١) عن عفان، حدثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا عاصم الأحول، عن لاحق بن حميد.

وأخرجه البخاري (٢٠٢٢) عن عبد الله بن أبي الأسود، حدثنا عبد الواحد، حدثنا عاصم، عن أبي مجلز، وعكرمة، قال ابن عباس على قال رسول الله ﷺ: «هي في العشر الأواخر، هي في تسع يمضين، أو في سبع يبقين».

⁽٤) أخرجه مسلم (١١٦٨).

عن عكرمة عن ابن عباس قال: أتيت في رمضان وأنا صائم فقيل: أن الليلة ليلة القدر قال: فقمت وأنا ناعس فتعلقت ببعض أطناب فسطاط رسول الله على فأتيت النبي على وهو يصلي فنظرت في الليلة فإذا هي ليلة ثلاث وعشرين. قال: وقال ابن عباس: الشيطان يطلع مع الشمس كل يوم إلا ليلة القدر، قال: وذلك أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها(١).

عن الصنابحي قال: سألت بلالاً عن ليلة القدر فقال: ليلة ثلاث وعشرين (٢). عن مطرف عن معاوية قال: ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين (٣).

عن وكيع، قال: أخبرنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة؛ أنها كانت توقظ أهلها ليلة ثلاث وعشرين (٤٠).

عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله بن مَسْعُودٍ: تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ صَبِيحَةً بَدْرٍ، أَوْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ ثَلاثٍ وَعِشْرِينَ (٥٠).

عَنْ خَارِجَةً بِن زَيْدِ بِن ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ يُحْيِي لَيْلَةَ ثَلاثٍ وَعِشْرِينَ مِنْ

⁽١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٥٧) عن أبي الأحوص، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس به، ورواية سماك عن عكرمة مضطربة.

⁽٢) إسناده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٦٠)، (٩٦١٩) عن عبد الأعلى وابن نمير عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن الصنابحي به.

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٩٦٣٠) عن عفان قال: حدثنا شعبة عن قتادة عن مطرف عن معاوية به.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٧٩)، (٩٦٣٣).

⁽٥) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٧٦٩٧) ومن طريقه الطبراني (٩/ ٩٥٧٩) والبيهقي في فضائل الأوقات (٩٨)، وابن أبي شيبة (٨٧٦٢) كلهم من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود به.

ولفظ ابن أبي شيبة: تحروا ليلة القدر لسبع تبقى، تحروها لتسع تبقى، تحروها لإحدى عشرة تبقى صبيحة بدر، فإن الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان إلا صبيحة بدر فإنها تطلع بيضاء ليس لها شعاع.

شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَيْلَةَ سَبْعِ وَعِشْرِينَ وَلَا كَإِحْيَائِهِ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَخُصُّ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ، فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ تَخُصُّ لَيْلَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ؟ فَقَالَ: إِنَّ فِيهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ وَفِي صَبِيحَتِهَا فُرِّقَ بَيْنَ الْحُقِّ وَالْبَاطِلِ. وَكَانَ فِيهَا يُصْبِحُ مُبْهَجَ الْوَجْهِ^(۱).

عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: رأيت ابن عباس يرش على أهله الماء ليلة ثلاث وعشرين (٢).

كم أقوال أهل العلم في تعيين ليلة القدر:

قال الشافعي: وحديث النبي ﷺ يدل على أنها في العشر الأواخر، والذي يشبه أن يكون في ليلة إحدى أو ثلاث وعشرين ولا أحب ترك طلبها فيها كلها (٣).

قال شيخ الإسلام: ليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان هكذا صح عن النبي على أنه قال: «هي في العشر الأواخر من رمضان». وتكون في الوتر منها. لكن الوتر يكون باعتبار الماضي، فتطلب ليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وليلة خس وعشرين، وليلة سبع وعشرين، وليلة تسع وعشرين.

ويكون باعتبار ما بقي، كها قال النبي ﷺ: «لتاسعة تبقى، لسابعة تبقى، لخامسة تبقى، للشهر ثلاثين يكون ذلك ليالي الأشفاع. وتكون الاثنين وعشرين تاسعة تبقى، وليلة أربع وعشرين سابعة تبقى. وهكذا فسره أبو سعيد الخدري في الحديث الصحيح. وهكذا أقام النبي ﷺ في الشهر.

وإن كان الشهر تسعًا وعشرين، كان التاريخ بالباقي، كالتاريخ الماضي.

وإذا كان الأمر هكذا فينبغي أن يتحراها المؤمن في العشر الأواخر جميعه. كما قال النبي ﷺ: «تحروها في العشر الأواخر» وتكون في السبع الأواخر أكثر، وأكثر ما

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه الطبراني (٥/ ٤٧٣٢) وتقدم الكلام عليه قريبًا.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٨٧٨٠) وأخرجه الطبراني (١١/ ١١٢٥٩) من طريق أبي بحر البكراوي، عن ابن جريج، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وأبو بحر هو عبد الرحمن بن عثمان بن أمية ضعيف.

⁽٣) مختصر المزني (٨/ ١٥٦).

تكون ليلة سبع وعشرين كما كان أبي بن كعب يحلف أنها ليلة سبع وعشرين. فقيل له: بأي شيء علمت ذلك؟ فقال بالآية التي أخبرنا رسول الله؛ أخبرنا أن الشمس تطلع صبحة صبيحتها كالطشت، لا شعاع لها(١).

فتح الباري لابن حجر (٤/ ٢٦٠):

(قوله باب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر):

في هذه الترجمة إشارة إلى رجحان كون ليلة القدر منحصرة في رمضان ثم في العشر الأخير منه ثم في أوتاره لا في ليلة منه بعينها، وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الأخبار الواردة فيها، وقد ورد لليلة القدر علامات أكثرها لا تظهر إلا بعد أن تمضي، منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب: أن الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها، وفي رواية لأحمد من حديثه: مثل الطست، ونحوه لأحمد من طريق أبي عون عن ابن مسعود وزاد: صافية. ومن حديث ابن عباس نحوه، ولابن خزيمة من حديثه مرفوعًا: «ليلة القدر طلقة لا حارة ولا باردة تصبح الشمس يومها حراء ضعيفة ». ولأحمد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعًا: «إنها صافية بلجة كأن فيها قمرا ساطعا ساكنة صاحية لا حر فيها ولا برد ولا يحل لكوكب يرمى به فيها». ومن أماراتها أن الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ.

ولابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود أيضًا أن الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان إلا صبيحة ليلة القدر، وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعًا: ليلة القدر ليلة مطر وريح» ولابن خزيمة من حديث جابر مرفوعًا: «في ليلة القدر وهي ليلة طلقة بلجة لا حارة ولا باردة تتضح كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يضئ فجرها». ومن طريق قتادة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة مرفوعًا: «وأن الملائكة تلك الليلة أكثر في الأرض من عدد الحصي» وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داء، ومن طريق الضحاك: يقبل الله التوبة فيها من كل تائب

⁽١) مجموع الفتاوي (٢٥/ ١٨٤ - ٢٨٥) والفتاوي الكبري لابن تيمية (٢/ ٢٧٦).

وتفتح فيها أبواب السهاء وهي من غروب الشمس إلى طلوعها، وذكر الطبري عن قوم أن الأشجار في تلك الليلة تسقط إلى الأرض ثم تعود إلى منابتها وأن كل شيء يسجد فيها.

وروى البيهقي في فضائل الأوقات من طريق الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة أنه سمعه يقول: إن المياه المالحة تعذب تلك الليلة. وروى ابن عبد البر من طريق زهرة بن معبد نحوه.

قال النووي: وأجمع من يعتد به على وجودها ودوامها إلى آخر الدهر؛ للأحاديث الصحيحة المشهورة؛ قال القاضي: واختلفوا في محلها فقال جماعة: هي منتقلة تكون في سنة في ليلة وفي سنة أخرى في ليلة أخرى وهكذا وبهذا يجمع بين الأحاديث، ويقال كل حديث جاء بأحد أوقاتها ولا تعارض فيها. قال: ونحو هذا قول مالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبي ثور وغيرهم قالوا: وإنها تنتقل في العشر الأواخر من رمضان. وقيل: بل في كله، وقيل: إنها معينة فلا تنتقل أبدًا بل هي ليلة معينة في جميع السنين لا تفارقها وعلى هذا قيل في السنة كلها، وهو قول ابن مسعود وأبي حنيفة وصاحبيه. وقيل: بل في شهر رمضان كله وهو قول ابن عمر وجماعة من الصحابة. وقيل: بل في العشر الوسط والأواخر. وقيل: في العشر الأواخر. وقيل: قي العشر الأواخر. وقيل: وعشرين أو سبع وعشرين وهو قول ابن عباس وقيل: تطلب في ليلة سبع عشرة (۱).

قال الماوردي: قال بعض الناس: يجوز أن يكون الله تعالى يجعل في كل عام في ليلة من العشر حتى لا يكون زمانها معروفًا ليقع الجد في طلبها، وترك الاتكال عليها ثقة بأن الله تعالى يجيب الدعاء فيها فيكون الناس على جد وحذر، ولعمري إن لهذا القول وجه (٢).

قال النووي: وجمهور أصحابنا أنها منحصرة في العشر الأواخر من رمضان

شرح النووي على مسلم (٨/ ٥٧).

⁽٢) الحاوي الكبير (٣/ ٤٨٤).

مبهمة علينا ولكنها في ليلة معينة في نفس الأمر لا تنتقل عنها ولا تزال في تلك الليلة إلى يوم القيامة، وكل ليالي العشر الأواخر محتملة لها لكن ليالي الوتر أرجاها وأرجى الوتر عند الشافعي ليلة الحادي والعشرين، ومال الشافعي في موضع إلى ثلاثة وعشرين وقال البندنيجي مذهب الشافعي: أن أرجاها عنده ليلة إحدى وعشرين، وقال في القديم، ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين فهما أرجى لياليها عنده وبعدهما ليلة سبع وعشرين، هذا هو المشهور في المذهب أنها منحصرة في العشر الأواخر من رمضان.

وقال إمامان جليلان من أصحابنا وهما المزني وصاحبه أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة: أنها منتقلة في ليالي العشر تنتقل في بعض السنين إلى ليلة وفي بعضها إلى غيرها جمعًا بين الأحاديث، وهذا هو الظاهر المختار لتعارض الأحاديث الصحيحة في ذلك كما سنوضحه إن شاء الله تعالى ولا طريق إلى الجمع بين الأحاديث إلا بانتقالها(۱).

زكاة الفطر

حكم زكاة الفطر: ذهب جماهير أهل العلم بل نقل إجماع أهل العلم على وجوب زكاة الفطر.

قال ابن المنذر: أجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم، على أن صدقة الفطر فرض (٢).

وقال إسحاق بن راهويه: هو كالإجماع من أهل العلم (٣).

قال البيهقي: وقد أجمع أهل العلم على وجوب زكاة الفطر وإن اختلفوا في تسميتها فرضًا فلا يجوز تركها وبالله التوفيق(٤).

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٤٤٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٨١).

⁽٣) انظر المغني لابن قدامة (٤/ ٢٨١) وشرح النووي على مسلم (٧/ ٥٨).

⁽٤) السنن الكبرى (٤/ ١٥٩).

ككلكن خالف في هذا بعض أهل العلم:

قال النووي: وقال بعض أهل العراق وبعض أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي وداود في آخر أمره: إنها سنة ليست واجبة، قالوا: ومعنى فرض قدر على سبيل الندب. وقال أبو حنيفة: هي واجبة ليست فرضًا بناء على مذهبه في الفرق بين الواجب والفرض، قال القاضي: قال بعضهم: الفطرة منسوخة بالزكاة قلت هذا غلط صريح والصواب أنها فرض واجب(۱).

لذلك قال ابن حجر: فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة، وفي نقل الإجماع مع ذلك نظر؛ لأن إبراهيم ابن علية وأبا بكر بن كيسان الأصم قالا: إن وجوبها نسخ (٢).

واستدل الجمهور بحديث ابن عمر ، قال: فرض رسول الله على زكاة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة (٣).

واستدل من قال بعدم الوجوب أو بالنسخ بحديث قيس بن سعد بن عبادة قال: أمرنا رسول الله على الله الله على الله الله على الله

⁽١) شرح النووي على مسلم (٧/ ٥٨).

⁽٢) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٧ - ٣٦٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٤).

⁽٤) أخرجه النسائي في المجتبى (٢٥٠٧) والكبرى (٢٢٩٨) وابن ماجه (١٨٢٨) وأحمد (٢/٦) وعبد الرزاق (٥٨٠١) وأبو يعلى (١٤٣٤) وابن خزيمة (٢٣٩٤) والحاكم (١/ ٤١٠) والطبراني (٨٨٦ /٨٨) والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١٤٧٦) والبيهقي (١٥٩/١٥) من طريق سلمة بن كهيل، عن القاسم بن مخيمرة، عن أبي عهار الهمداني، عن قيس بن سعد به مرفوعًا. وأخرجه أحمد (٣/ ٤٢١) والنسائي في الكبرى (٢٨٥٤) من طريق سلمة بن كهيل به بلفظ: (أمرنا النبي رهني أن نصوم عاشوراء قبل أن ينزل صيام رمضان، فلها نزل صيام رمضان لم يأمرنا، ولم ينهنا ونحن نفعله) بدون ذكر زكاة الفطر.

كراكن يجاب عن هذا الاستدلال بها قاله ابن حزم:

وهذا الخبر حجة لنا عليهم؛ لأن فيه أمر رسول الله ﷺ بزكاة الفطر فصار أمرًا مفترضًا ثم لم ينه عنه فبقي فرضًا كما كان، وأما يوم عاشوراء فلولا أنه على صح أنه قال بعد ذلك: «من شاء صامه ومن شاء تركه» لكان فرضه باقيًا ولم يأت مثل هذا القول في زكاة الفطر فبطل تعلقهم بهذا الخبر، وقد قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ التَّرَكُوٰةَ ﴾ وقد سمى رسول الله ﷺ زكاة الفطر زكاة فهي داخلة في أمر الله تعالى بها والدلائل على هذا تكثر جدًّا(۱).

كالحكمة من مشروعية زكاة الفطر:

شرعت زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين، لما ورد عن ابن عباس عن قال: فرض رسول الله على وكاة الفطر طهرة للصائم عن اللغو والرفث وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد

وأخرجه النسائي في المجتبى (٢٠٥٦) والكبرى (٢٢٩٧) والطيالسي (١٣٠٧) والبزار (٣٧٤٥) والبراني والطبراني في تهذيب الآثار (٦٣٨) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٢٥٨) والطبراني (٨٨/٨٨) والتاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (١٤٧٣) وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٨٤) من طريق شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن القاسم بن مخيمرة، عن عمرو بن شرحبيل، عن قيس بن سعد، قال: كنا نصوم عاشوراء ونؤدي زكاة الفطر، فلما نزل رمضان ونزلت الزكاة لم نؤمر به ولم ننه عنه، وكنا نفعله.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: أبو عمار اسمه عريب بن حميد، وعمرو بن شرحبيل يكني أبا ميسرة، وسلمة بن كهيل خالف الحكم في إسناده، والحكم أثبت من سلمة بن كهيل.

قال الترمذي: سألت محمدًا عن هذا الحديث وقلت له: حديث الحكم عن القاسم بن مخيمرة، عن عمرو بن شرحبيل، عن قيس بن سعد أصح أو حديث سلمة بن كهيل، عن القاسم، عن أبي عمار، عن قيس بن سعد؟ فقال: لم أسمع أحدًا يقضي في هذا بشيء، إلا أن حديث سلمة بن كهيل أشبه عندي، إلا أن هذا خلاف ما يروى عن النبي على في زكاة الفطر. قال ابن عمر: فرض رسول الله على ذكاة الفطر...

(١) المحلي (٦/ ١١٩).

الصلاة فهي صدقة من الصدقات(١).

قال الخطابي: وقد عللت بأنها طهرة للصائم من الرفث واللغو فهي واجبة على كل صائم غني ذي جدة ويسر أو فقير يجدها فضلا عن قوته إذ كان وجوبها عليه بعلة التطهير، وكل من الصائمين محتاجون إليها، فإذا اشتركوا في العلة اشتركوا في الوجوب (٢).

كرعلى من تجب زكاة الفطر:

تجب زكاة الفطر على الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد من المسلمين:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ مَا عَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ، صَاعًا مِنْ شَعِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ (٣).

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّ رَصُّولَ اللهُ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرِ عَلَى كُلِّ حُرِّ، أَوْ عَبْدٍ ذَكَرِ أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ (١٤).

قال ابن قدامة: زكاة الفطر تجب على كل مسلم، مع الصغير والكبير، والذكورية والأنوثية، في قول أهل العلم عامة، وتجب على اليتيم، ويخرج عنه وليه من ماله، لا نعلم أحدًا خالف في هذا، إلا محمد بن الحسن، قال: ليس في مال الصغير من المسلمين صدقة (٥).

⁽۱) إسناده حسن: أخرجه أبو داود (۱٦٠٩) وابن ماجه (۱۸۲۷) والدارقطني (۲۰۲۷) والحاكم (۱۸۲۷) والحاكم (۱۸۲۷) والبيهقي في السنن (۱۲۰۲) وفضائل الأوقات (۱٤۷) من طريق مروان بن محمد قال: حدثنا أبو يزيد الخولاني، عن سيار بن عبد الرحمن الصدفي، عن عكرمة، عن ابن عباس به، وسيار بن عبد الرحمن الصدفي صدوق وأبو يزيد صدوق كذلك.

⁽٢) معالم السنن (٢/ ٤٧).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٤).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٥٠٤) ومسلم (٩٨٤).

⁽٥) المغني لابن قدامة (٤/ ٢٨٣).

زكاة فطر الزوجة

على من تجب زكاة فطر الزوجة؟ على نفسها أم على زوجها؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسائة على قولين:

القول الأول: أنها تجب على الزوج، وبه قال علي بن أبي طالب وابن عمر ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور (١١).

القول الثاني: ليس على الزوج فطرتها بل تجب عليها، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه والثوري واختاره ابن المنذر (٢٠).

كم أدلة القول الأول: أنها تجب على الزوج وبه قال علي بن أبي طالب وابن عمر ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور:

عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر على الحر والعبد والذكر والأنثى ممن تمونون.

قال ابن التركماني: الحديث الذي فيه: «عن من تمونون «لا يخلو عن ضعف كما بينه البيهقي، وقوله على صحيح البخاري: على الذكر والأنثى من حديث ابن عمر دليل على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج ووجوبها عليها فلا تسقط عنها إلا بدليل، ولأنه يلزمها الإخراج عن عبيدها فلأن يلزمها عن نفسها أولى، ويلزم الشافعي الإخراج عن اجيره ورقيقه الكافر لأنه يمونهما".

قال ابن حزم: وليس على الإنسان أن يخرجها عن أبيه ولا عن أمه ولا عن ولده ولا عن زوجته ولا عن أحد ممن تلزمه نفقته ولا تلزمه إلا عن نفسه ورقيقه فقط(٤).

القول الثاني: ليس على الزوج فطرتها بل تجب عليها، وهو قول أبي حنيفة

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٤٨) والمغنى لابن قدامة (٤/ ٣٠١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٤٨) والمغني لابن قدامة (٤/ ٣٠١).

⁽٣) الجوهر النقي (٤/ ١٦٠).

⁽٤) المحلي (٦/ ١٣٧).

وصاحبيه والثوري واختاره ابن المنذر.

كرادلة هذا القول:

عن ابن عمر هن، قال: فرض رسول الله على ذكاة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة (١).

قال ابن التركماني: الحديث الذي فيه: «عن من تمونون» لا يخلو عن ضعف كما بينه البيهقي وقوله عليه في صحيح البخاري: «على الذكر والأنثى من حديث ابن عمر دليل على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج ووجوبها عليها فلا تسقط عنها الابدليل، ولأنه يلزمها الاخراج عن عبيدها فلأن يلزمها عن نفسها أولى (٢).

قال الحافظ ابن حجر: قوله: «والذكر والأنثى» ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا^(٣).

قال النووي: وقوله: «ذكر أو أنثى» حجة للكوفيين في أنها تجب على الزوجة في نفسها ويلزمها إخراجها من مالها، وعند مالك والشافعي والجمهور: يلزم الزوج فطرة زوجته لأنها تابعة للنفقة، وأجابوا عن الحديث بها سبق في الجواب لداود في فطرة العيد⁽¹⁾.

□ الراجح: قول الجمهور وهو أن فطرة الزوجة على الزوج لأنها تابعة للنفقة.

⁽١) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٦).

⁽٢) الجوهر النقي (٤/ ١٦٠).

⁽٣) فتح الباري - ابن حجر (٣/ ٣٦٩).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٧/ ٥٩).

زكاة فطر المرأة قبل الزواج

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن المرأة قبل أن تنكح تخرج الزكاة لفطر عن نفسها(١).

زكاة فطر الصغير

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن صدقة الفطر تجب في مال الصغير إن كان له مال ولا تجب على والده، وهذا قول أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وأبي ثور وبه قال الشافعي ومالك(٢).

القول الثاني: أنها تجب على الأب مطلقًا وإن كان للصغير مال هو قول الحسن ومحمد بن الحسن وزفر^(٣).

القول الثالث: لا تجب إلا على من صام، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن البصرى(٤).

القول الأول: أن صدقة الفطر تجب في مال الصغير إن كان له مال.

استدل الجمهور بحديث ابْنِ عُمَرَ عَنَى، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله عَلَيْ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرِ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرِ عَلَى العَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأَنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ المُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ (٥).

قال الحافظ ابن حجر: قوله: «والصغير والكبير» ظاهره وجوبها على الصغير لكن المخاطب عنه وليه فوجوبها على هذا في مال الصغير وإلا فعلى من تلزمه نفقته وهذا قول الجمهور⁽¹⁾.

⁽١) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٦).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩) وبداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٨٥).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٠) وبداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٨٥).

⁽٤) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٩).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٤).

⁽٦) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٩).

قال النووي: مسألة: إذا لم يكن للطفل مال ففطرته على أبيه لزم أباه فطرته بالإجماع، نقله ابن المنذر وغيره وإن كان للطفل مال ففطرته فيه (١).

قال ابن رشد: وأما عن من تجب؟ فإنهم اتفقوا على أنها تجب على المرء في نفسه، وأنها زكاة بدن لا زكاة مال، وأنها تجب في ولده الصغار عليه إذا لم يكن لهم مال، وكذلك في عبيده إذا لم يكن لهم مال، واختلفوا فيها سوى ذلك... والجمهور على أنه لا تجب على المرء في أولاده الصغار إذا كان لهم مال زكاة فطر، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك(٢). قال الكاساني: وقال محمد وزفر: لا فطرة عليهها حتى لو أدى الأب أو الوصي من مالهما لا يضمنان عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وعند محمد وزفر يضمنان.

وجه قولهما: إنها عبادة، والعبادات لا تجب على الصبيان والمجانين كالصوم والصلاة والزكاة. ولأبي حنيفة وأبي يوسف أنها ليست بعبادة محضة بل فيها معنى المؤنة فأشبهت العشر (٣).

قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن صدقة الفطر تجب على المرء إذا أمكنه أداؤها عن نفسه، وأولاده الأطفال الذين لا أموال لهم (٤).

القول الثاني: أنها تجب على الأب مطلقا وإن كان للصغير مال.

قال الحافظ ابن حجر: وقال محمد بن الحسن: هي على الأب مطلقًا فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه (٥).

قال ابن رشد: وقال الحسن: هي على الأب وإن أعطاها من مال الابن فهو

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩).

⁽٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٨٥).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٠).

⁽٤) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٦).

⁽٥) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٩).

ضامن^(۱).

🚭 القول الثالث: لا تجب إلا على من صام.

قال الحافظ ابن حجر: وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري: لا تجب إلا على من صام واستدل لهما بحديث ابن عباس مرفوعًا: «صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث» أخرجه أبو داود، وأجيب بأن ذكر التطهير خرج على الغالب كها أنها تجب على من لم يذنب كمتحقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بلحظة (٢).

زكاة فطر الجنين

ذهب جماهير أهل العلم إلى أنه لا تجب على الجنين بل نقل في ذلك الإجماع قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن لا زكاة على الجنين في بطن أمه، وانفرد ابن حنبل فكان يجبه ولا يوجبه (٣).

قال النووي: لا تجب فطرة الجنين لا على أبيه ولا في ماله بلا خلاف عندنا، ولو خرج بعضه قبل غروب الشمس وبعضه بعد غروبها ليلة الفطر لم تجب فطرته؛ لأنه في حكم الجنين ما لم يكمل خروجه منفصلاً وأشار ابن المنذر إلى نقل الإجماع على ما ذكرته فقال: كُلُّ من يُحفظ عنه العلم من علماء الأمصار لا يوجب فطرة عن الجنين. قال: وكان أحمد يستحبه ولا يوجبه قال: ولا يصح عن عثمان خلافه (٤).

قال ابن قدامة: مسألة: قال: ومن أخرج عن الجنين، فحسن، وكان عثمان بن عفان على عفان على عن الجنين.

المذهب: أن الفطرة غير واجبة على الجنين. وهو قول أكثر أهل العلم (٥).

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: يعطى زكاة الفطر عن الحمل إذا تبين (١).

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٨٥).

⁽٢) فتح الباري (٣/ ٣٦٩).

⁽٣) الإجماع لابن المنذر (ص: ٤٦).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/٦٧).

⁽٥) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣١٦).

عن إسماعيل بن إبراهيم، عن حميد، عن بكر: أن عثمان كان يعطي صدقة الفطر عن الحبل (٢).

عن عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن أبي قلابة، قال: كانوا يعطون صدقة الفطر حتى يعطون عن الحبل.

هل يعتبر في صدقة الفطر نصاب؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسائة على قولين:

القول الأول: أن زكاة الفطر تجب على كل من قدر عليها، ولا يشترط فيها النصاب بل من كان عنده فضل عن قوت يومه وليلته وجبت عليه صدقة الفطر، وبهذا قال أبو هريرة وأبو العالية، والشعبي، وعطاء، وابن سيرين، والزهري، ومالك، وابن المبارك، والشافعي، وأبو ثور وأحمد وشيخ الإسلام ابن تيمية (٣).

كرادلة هذا القول:

عن الزهري، عن ابن ثعلبة بن أبي صعير عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «أدوا صاعًا من قمح، أو صاعًا من بر - وشك حماد - عن كل اثنين، صغير أو كبير، ذكر أو أنثى، حر أو مملوك، غني أو فقير، أما غنيكم فيزكيه الله، وأما فقيركم، فيرد عليه أكثر مما يعطي (٤).

⁽١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٧٠).

 ⁽۲) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (۱۰۸٤۰) وأخرجه الإمام أحمد في المسائل رواية ابنه عبد الله عنه (٦٤٤).

⁽٣) المغنى (٤/ ٣٠٧).

⁽٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٦١٩) وأحمد (٥/ ٤٣٢) والدارقطني (٢١٠٥)، (٢١٠٧) والمباري في التاريخ الكبير (٥/ ٣٦) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣١٢٤) ومعاني الآثار (٢/ ٤٥) والبيهقي (١٦٧٤) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦٢٨)، (٢٦٠٣) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٨٦٧) من طريق حماد بن زيد، عن النعمان بن راشد، عن الزهري، قال

مسدد: عن ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير، عن أبيه، وقال سليهان بن داود: عن عبد الله بن ثعلبة، أو ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير، عن أبيه، عن النبي عَلَيْقٍ.

وقد انفرد النعمان بن راشد في هذا الحديث بإيجاب صدقة الفطر على الغني والفقير، فقد رواه دون ذكر الغني والفقير بكر بن وائل، فرواه عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير العذري، عن أبيه، أن رسول الله على قام خطيبًا وأمر بصدقة الفطر عن الصغير والكبير، والحر والعبد صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير، عن كل واحد أو عن كل رأس أو صاع قمح بين اثنين. كما عند ابن خزيمة (٢١٠١) والدارقطني (٢١٠١)، (٢١٠٩) والطبراني (٢/ ١٣٨٩) وابن الأعرابي في معجمه (١١٥١) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٠٢٠) وأخرجه الدارقطني (٢١١١) من طريق المعتمر قال: أنبأني علي بن صالح، عن يحيى بن جرجة، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة ابن أبي صعير، أن رسول الله على بن صالح، عن يحيى بن جرجة، عن الزهري، عن عبد الله بن ثعلبة بر عن كل إنسان، أو صاع مما سواه من الطعام». ويحيى بن جرجه لا يعرف وعلي بن صالح مقبول.

وأخرجه عبد الرزاق (٥٧٨٥) عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن ثعلبة قال: خطب رسول الله ﷺ الناس قبل الفطر بيوم أو يومين...فذكره.

وأخرجه الدارقطني (٢١١٠) من طريق ثنا نعيم، ثنا سفيان، عن الزهري، عن ابن أبي صعير، عن أبي هريرة، رواية أنه قال: زكاة الفطر على الغني والفقير.، ثم قال: أخبرت عن الزهري.

وسفيان هو ابن عيينة ونعيم هو ابن حماد، ونعيم بن حماد متكلم فيه فليس بذاك وقول سفيان أخبرت عن الزهري فالواسطة بين سفيان والزهري مجهولة.

وأخرجه الدارقطني (٢١١٧) والحاكم (١/ ٤١١) من طريق سليهان بن أرقم عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «من كان عنده طعام فليتصدق بصاع من بر أو صاع من شعير أو صاع من تمر أو صاع من دقيق أو صاع من زبيب أو صاع من سلت» وسليهان بن أرقم ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٨) عن هشيم، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، يرفعه؛ أنه سئل عن صدقة الفطر؟ فقال: «عن الصغير، والحبير، والحر، والمملوك، نصف صاع من بر، أو صاع من تمر، أو شعير». هكذا رواه سعيد بن المسيب مرسلا قال الدارقطني في العلل (٧/ ٤٠):

وأصحها: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، مرسلاً.

وقال ابن قدامة: وقال مهنا: ذكرت لأحمد حديث ثعلبة بن أبي صعير في صدقة الفطر نصف صاع

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ، صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكْرِ وَالأَنْشَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ (١).

قال النووي: وفيه دليل للشافعي والجمهور في أنها تجب على من ملك فاضلاً عن قوته وقوت عياله يوم العيد.

عن حفص، عن عاصم، عن الشعبي، وأبي العالية، وابن سيرين قالوا: صدقة الفطر عن الصغير، والكبير، والحر، والعبد، والشاهد، والغائب، والذكر، والأنثى، والغني، والفقير (٢).

قال ابن قدامة: مسألة: قال إذا كان عنده فضل عن قوت يومه وليلته، وجملة ذلك أن صدقة الفطر واجبة على من قدر عليها، ولا يعتبر في وجوبها نصاب. وبهذا قال أبو هريرة وأبو العالية، والشعبي، وعطاء، وابن سيرين، والزهري، ومالك، وابن المبارك، والشافعي، وأبو ثور (٣).

قال النووي: ذكرنا أن مذهبنا أنه يشترط أن يملك فاضلاً عن قوته وقوت من يلزمه نفقته ليلة العيد ويومه، حكاه العبدري عن أبي هريرة وعطاء والشعبي وابن سيرين وأبي العالية والزهري ومالك وابن المبارك وأحمد وأبي ثور⁽¹⁾.

قال ابن رشد: وليس من شرط هذه الزكاة الغنى عند أكثرهم ولا نصاب، بل أن

من بر، فقال: ليس بصحيح، إنها هو مرسل، يرويه معمر وابن جريج، عن الزهري مرسلاً قلت:منْ قِبَلِ من هذا؟ قال: من قبل النعمان بن راشد، ليس هو بقوي في الحديث وضعف حديث ابن أبي صعير. وسألته عن ابن أبي صعير، أمعروف هو؟ قال: من يعرف ابن أبي صعير؟! ليس هو بمعروف. وذكر أحمد وعلي بن المديني ابن أبي صعير فضعفاه جميعًا. انظر المغنى (٤/ ٢٨٧).

⁽١) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٤).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٦٤).

⁽٣) المغنى (٤/ ٣٠٧).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٦/ ٤٤).

تكون فضلاً عن قوته وقوت عياله. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تجب على من تجوز له الصدقة؛ لأنه لا يجتمع أن تجوز له وأن تجب عليه، وذلك بَيِّن والله أعلم (١٠).

قال شيخ الإسلام: ولا يعتبر في زكاة الفطر ملك نصاب، بل تجب على كل من ملك صاعًا فاضلاً عن قوته يوم العيد، وهو مذهب أحمد، ومن عجز عن صدقة الفطر وقت وجوبها عليه ثم أيسر فأداها فقد أحسن (٢).

القول الثاني: لا تجب إلا على من يملك مئتي درهم، أو ما قيمته نصاب فاضل عن مسكنه، وهو قول أبي حنيفة وأصحاب الرأي (٣).

كرادلة هذا القول:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنِّى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ».

وجه الدلالة: قال ابن حجر: وعن الحنفية: لا تجب إلا على من ملك نصابًا ومقتضاه أنها لا تجب على الفقير على قاعدتهم في الفرق بين الغني والفقير، واستدل لهم بحديث أبي هريرة المتقدم: «لا صدقة إلا عن ظهر غني»(٤).

قال الكاساني: وأما الغنى الذي يحرم به أخذ الصدقة وقبولها فهو الذي تجب به صدقة الفطر والأضحية، وهو أن يملك من الأموال التي لا تجب فيها الزكاة ما يفضل عن حاجته وتبلغ قيمة الفاضل مئتي درهم من الثياب والفرش والدور والحوانيت والدواب والخدم زيادة على ما يحتاج إليه، كلَّ ذلك للابتذال والاستعمال لا للتجارة والإسامة، فإذا فضل من ذلك ما يبلغ قيمته مائتي درهم وجب عليه صدقة الفطر والأضحية وحرم عليه أخذ الصدقة (٥).

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/ ٣٨٥).

⁽٢) المستدرك على مجموع الفتاوي (٣/ ١٥٩).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٤٨).

⁽٤) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٩).

⁽٥) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٤٨).

وقال أصحاب الرأي: لا تجب إلا على من يملك مائتي درهم، أو ما قيمته نصاب فاضل عن مسكنه؛ لقول رسول الله ﷺ: «لا صدقة إلا عن ظهر غنى» والفقير لا غنى له فلا تجب عليه، ولأنه تحل له الصدقة، فلا تجب عليه، كمن لا يقدر عليها(١).

قال النووي: وقال أبو حنيفة: لا تجب إلا على من يملك نصابًا من الذهب أو الفضة أو ما قيمته نصاب فاضلا عن مسكنه وأثاثه الذي لا بد منه. قال العبدري: ولا يُحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة قال ابن المنذر: وأجمعوا على أن من لا شيء له فلا فطرة عليه (٢).

قال الشوكاني: فائدة: وقد اختلف في القدر الذي يعتبر ملكه لمن يلزمه الفطرة فقال الهادي والقاسم وأحد قولي المؤيد بالله: إنه يعتبر أن يملك قوت عشرة أيام فاضل عما استثنى للفقير وغير الفطرة لما أخرجه أبو داود في حديث ابن أبي صعير عن أبيه في رواية بزيادة: «غني أو فقير» بعد «حر أو عبد».

ويجاب عن هذا الدليل بأنه وإن أفاد عدم اعتبار الغنى الشرعي فلإ يفيد اعتبار ملك قوت عَشْم.

وقال زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه: إنه يعتبر أن يكون المخرج غنيًا غِنًى شرعيًا واستدل لهم في البحر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنها الصدقة ما كانت عن ظهر غنى» وبالقياس على زكاة المال، ويجاب بأن الحديث لا يفيد المطلوب؛ لأنه بلفظ: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى» كها أخرجه أبو داود ومعارض أيضًا بها أخرجه أبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «أفضل الصدقة جهد المقل» وما أخرجه الطبراني من حديث أبي أمامة مرفوعًا: «أفضل الصدقة سر إلى فقير وجهد من مقل» وفسره في النهاية بقدر ما يحتمل حال قليل المال.

وما أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه واللفظ له والحاكم

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٣٠٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٤٤).

وقال على شرط مسلم من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «سبق درهم مائة ألف درهم» فقال رجل: وكيف ذاك يا رسول الله؟! قال: «رجل له مال كثير أخذ من عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها ورجل ليس له إلا درهمان فأخذ أحدهما فتصدق به فهذا تصدق بنصف ماله...» الحديث.

وأما الاستدلال بالقياس فغير صحيح؛ لأنه قياس مع الفارق إذ وجوب الفطرة متعلق بالأبدان والزكاة بالأموال. وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل وإسحاق والمؤيد بالله في أحد قوليه: إنه يعتبر أن يكون مخرج الفطرة مالكًا لقوت يوم وليلة لما تقدم من أنها طهرة للصائم ولا فرق بين الغني والفقير في ذلك، ويؤيد ذلك ما تقدم من تفسيره صلى الله عليه وآله وسلم من لا يحل له السؤال بمن يملك ما يغديه ويعشيه.

وهذا هو الحق لأن النصوص أطلقت ولم تخص غنيًا ولا فقيرًا، ولا مجال للاجتهاد في تعيين المقدار الذي يعتبر أن يكون مخرج الفطرة مالكًا له، ولا سيها والعلة التي شرعت لها الفطرة موجودة في الغني والفقير وهي التطهرة من اللغو والرفث.

واعتبار كونه واجدًا لقوت يوم وليلة أمر لا بد منه؛ لأن المقصود من شرع الفطرة إغناء الفقراء في ذلك اليوم كما أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن عمر قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زكاة الفطر وقال: «أغنوهم في هذا اليوم» وفي رواية للبيهقي: «أغنوهم عن طواف هذا اليوم» وأخرجه أيضًا ابن سعد في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد، فلو لم يعتبر في حق المخرج ذلك لكان ممن أمرنا بإغنائه في ذلك اليوم لا من المأمورين بإخراج الفطرة وإغناء غيره، وبهذا يندفع ما اعترض به صاحب البحر عن أهل هذه المقالة من أنه يلزمهم إيجاب الفطرة على من لم يملك إلا دون قوت اليوم ولا قائل به (۱).

⁽١) نيل الأوطار (٣/ ٣١٢ – ٣١٣).

الأصناف التي تخرج منها زكاة الفطر

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على أقوال منها ما يلي:

القول الأول: تجب الفطرة من غالب قوت البلد، وبه قال مالك والشافعي وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

القول الثاني: وذهب أحمد إلى أنها صاع من تمر، أو صاع من بر، أو صاع من شعير.

القول الثالث: وذهب ابن حزم أن الذي يخرج هو التمر والشعير ولا يجوز غيرهما.

القول الأول: تجب الفطرة من غالب قوت البلد.

قال في المدونة: قلت: ما الذي تؤدى منه زكاة الفطر في قول مالك؟ قال: القمح والشعير والذرة والسلت والأرز والدخن والزبيب والتمر والأقط. قال: وقال مالك: لا أرى لأهل مصر أن يدفعوا إلا القمح لأن ذلك جل عيشهم، إلا أن يغلو سعرهم فيكون عيشهم الشعير فلا أرى بأسًا أن يدفعوا شعيرًا. قال مالك: وأما ما ندفع نحن بالمدينة فالتمر (١).

قال النووي: مسألة: ذكرنا أن الأصح عندنا وجوب الفطرة من غالب قوت البلد وبه قال مالك^(٢).

قال الماوردي: قال الشافعي ﷺ: وأي قوت كان الأغلب على الرجل أدى منه زكاة الفطر كان حنطة أو ذرة أو عسلاً أو شعيرًا أو تمرًا أو زبيبًا (٣).

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية كَالله: عن زكاة الفطر: هل تخرج تمرًا أو زبيبًا أو برًا أو شعيرًا أو دقيقًا؟ وهل يعطي للأقارب ممن لا تجب نفقته؟ أو يجوز إعطاء القيمة؟

⁽١) المدونة (١/ ٣٩١).

⁽٢) المجموع شرح المهذب.

⁽٣) الحاوى الكبير (٣/ ٣٧٧).

فأجاب: الحمد لله، أما إذا كان أهل البلد يقتاتون أحد هذه الأصناف جاز الإخراج من قوتهم بلا ريب. وهل لهم أن يخرجوا ما يقتاتون من غيرها؟ مثل أن يكونوا يقتاتون الأرز والدخن فهل عليهم أن يخرجوا حنطة أو شعيرًا أو يجزئهم الأرز والدخن والذرة؟ فيه نزاع مشهور.

وهما روايتان عن أحمد: إحداهما لا يخرج إلا المنصوص، والأخرى: يخرج ما يقتاته، وإن لم يكن من هذه الأصناف. وهو قول أكثر العلماء، كالشافعي وغيره.

وأما الدقيق: فيجوز إخراجه في مذهب أبي حنيفة وأحمد دون الشافعي، ويخرجه بالوزن فإن الدقيق يربع إذا طحن.

والقريب الذي يستحقها إذا كانت حاجته مثل حاجة الأجنبي فهو أحق بها منه فإن صدقتك على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة، والله أعلم (١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:...وكذلك لما كان يأكل الرطب والتمر وخبز الشعير، ونحو ذلك من قوت بلده، فهل التأسي به أن يقصد خصوص الرطب والتمر والشعير، حتى يفعل ذلك من يكون في بلاد لا ينبت فيها التمر، ولا يقتاتون الشعير، بل يقتاتون البر أو الرز أو غير ذلك، ومعلوم أن الثاني هو المشروع، والدليل على ذلك أن الصحابة لما فتحوا الأمصار كان كل منهم يأكل من قوت بلده، ويلبس من لباس بلده من غير أن يقصد أقوات المدينة ولباسها، ولو كان هذا الثاني هو

⁽۱) مجموع الفتاوي (۲۵/ ۸۸).

الأفضل في حقهم، لكانوا أولى باختيار الأفضل.

وعلى هذا يبنى نزاع العلماء في صدقة الفطر: إذا لم يكن أهل البلد يقتاتون التمر والشعير؛ لأن والشعير، فهل يخرجون من قوتهم كالبر والرز، أو يخرجون من التمر والشعير؛ لأن النبي على فرض ذلك فإن في الصحيحين عن ابن عمر أنه قال: فرض رسول الله على صدقة الفطر صاعا من تمر، أو صاعا من شعير على كل صغير أو كبير ذكر أو أنثى، حر أو عبد، من المسلمين.

وهذه المسألة فيها قولان للعلماء، وهما روايتان عن أحمد، وأكثر العلماء على أنه يخرج من قوت بلده، وهذا هو الصحيح كما ذكر الله ذلك في الكفارة بقوله: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة:٨٩](١).

قال ابن القيم: فصل صدقة الفطر لا تتعين في أنواع

المثال الرابع: أن النبي على فرض صدقة الفطر صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير أو صاعًا من زبيب أو صاعًا من أقط. وهذه كانت غالب أقواتهم بالمدينة، فأما أهل بلد أو محلة قوتهم غير ذلك فإنها عليهم صاع من قوتهم، كمن قوتهم الذرة والأرز أو التين أو غير ذلك من الحبوب، فإن كان قوتهم من غير الحبوب كاللبن واللحم والسمك أخرجوا فطرتهم من قوتهم كائنًا ما كان، هذا قول جمهور العلماء، وهو الصواب الذي لا يقال بغيره؛ إذ المقصود سد خلة المساكين يوم العيد ومواساتهم من الحبس ما يقتاته أهل بلدهم، وعلى هذا فيجزئ إخراج الدقيق وإن لم يصح فيه الحديث، وأما إخراج الخبز والطعام فإنه وإن كان أنفع للمساكين لقلة المؤنة والكلفة فيه فقد يكون الحب أنفع لهم لطول بقائه وأنه يتأتى منه ما لا يتأتى من الخبز والطعام، ولا سيما إذا كثر الخبز والطعام عند المسكين فإنه يفسد ولا يمكنه حفظه، وقد يقال: لا اعتبار بهذا، فإن المقصود إغناؤهم في ذلك اليوم العظيم عن التعرض للسؤال، كما قال النبي: «أغنوهم في هذا اليوم عن المسألة» وإنها نص على تلك للسؤال، كما قال النبي: «أغنوهم في هذا اليوم عن المسألة» وإنها نص على تلك الأنواع المخرجة؛ لأن القوم لم يكونوا يعتادون اتخاذ الأطعمة يوم العيد، بل كان

⁽١) مجموع الفتاوي (٢٢/ ٣٢٦) والفتاوي الكبرى لابن تيمية (٢/ ١٥٧).

قوتهم يوم العيد كقوتهم سائر السنة (١).

القول الثاني: تخرج صدقة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من بر، أو صاعًا من شعر.

قال أبو داود: سمعت أحمد، سئل عن زكاة الفطر؟ قال: صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير (٢).

قال ابن قدامة: ومن قدر على التمر، أو الزبيب، أو البر، أو الشعير، أو الأقط فأخرج غيره لم يجزه، ظاهر المذهب أنه لا يجوز له العدول عن هذه الأصناف، مع القدرة عليها سواء كان المعدول إليه قوت بلده أو لم يكن (٣).

🕸 القول الثالث: لا يجوز إخراج غير التمر والشعير.

قال ابن حزم: وأجاز قوم أشياء غير ما أمر به رسول الله ﷺ فقال قوم: يجزيء فيها القمح وقال آخرون: والزبيب والأقط، واحتجوا بأشياء منها أنهم قالوا: إنها يخرج كل أحد مما يأكل ومن قوت أهل بلده. فقلنا: هذه دعوى باطلة بلا برهان ثم قد نقضتموها لأنه إنها يأكل الخبز لا الحب فأوجبوا أن يعطي خبزًا؛ لأنه هو أكله وهو قوت أهل بلده، فإن قالوا: هو غير ما جاء به الخبر، قلنا: صدقتم وكذلك ما عدا التمر والشعير.

وقالوا: إنها خص عنه بالذكر التمر والشعير؛ لأنها كانا قوت أهل المدينة، قال أبو محمد: وهذا قول فاحش جدًّا أول ذلك أنه كذب على رسول الله علي مكشوف لأن هذا القائل قوله عليه ما لم يقل وهذا عظيم جدًّا، ويقال له: من أين لك أن رسول الله عليه أراد أن يذكر القمح والزبيب فسكت عنها وقصد إلى التمر والشعير لأنها قوت أهل المدينة؟! وهذا لا يعلمه إلا من أخبره عنه بذلك عن نفسه أو من نزل عليه وحي بذلك، وأيضًا فلو صح لهم ذلك لكان الفرض في ذلك لا يلزم إلا

⁽١) إعلام الموقعين عن رب العالمين (٣/ ١٨).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٢١).

⁽٣) المغنى (٤/ ٢٩١).

أهل المدينة فقط، وأيضًا فإن الله تعالى قد علم وأنذر بذلك، رسوله على أن الله تعالى سيفتح لهم الشام والعراق ومصر وما وراء البحار، فكيف يجوز أن يلبس على أهل هذه البلاد دينهم فيريد منهم أمرًا ولا يذكره لهم ويلزمهم بكلامه ما لا يلزمهم من التمر والشعير (١).

متى تجب زكاة الفطر؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: وهو أن زكاة الفطر تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان، وهو قول الثوري، وإسحاق، ومالك، في إحدى الروايتين عنه، والشافعي، في أحد قوليه وبه قال أحمد (٢٠).

القول الثاني: تجب زكاة الفطر بطلوع فجر يوم العيد، وبه قال الليث، وأبو ثور، وأصحاب الرأي وهو رواية عن مالك، وبه قال الشافعي في القديم وهو قول ابن حزم (٣).

القول الأول: وهو أن زكاة الفطر تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان، وهو قول الثوري، وإسحاق، ومالك، في إحدى الروايتين عنه، والشافعي، في أحد قوليه ويه قال أحمد.

واستدلوا بحديث عُمَرَ بْنِ نَافِع، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﴿ قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرِ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ (٤).

قال الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: واستدل به على أن وقت وجوبها

⁽١) المحلي (٦/ ١١٩).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٩٨) والمجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩) والمحلى (٦/ ١٤٢).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤/ ٢٩٨) والمجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩) والمحلى (٦/ ١٤٢).

⁽٤) أخرجه البخاري (١٥٠٣) ومسلم (٩٨٦).

غروب الشمس ليلة الفطر لأنه وقت الفطر من رمضان(١١).

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيَّ ﴿ مَا عَامِنْ مَوْلُ: ﴿ كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ﴾ (٢).

قال الشوكاني: وقد استدل بقوله: زكاة الفطر على أن وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر؛ لأنه وقت الفطر من رمضان (٣).

قال ابن رشد: وأما متى تجب زكاة الفطر؟ فإنهم اتفقوا على أنها تجب في آخر رمضان لحديث ابن عمر: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان....

واختلفوا في تحديد الوقت: فقال مالك في رواية ابن القاسم عنه: تجب بطلوع الفجر من يوم الفطر، وروى أشهب أنها تجب بغروب الشمس من آخر يوم رمضان، وبالأول قال أبو حنيفة، وبالثاني قال الشافعي (٤).

قال الشافعي: ومن قلت: يجب عليه أن يزكي عنه زكاة الفطر، فإذا ولد له ولد، أو كان أحد في ملكه، أو عياله في شيء من نهار آخر يوم من شهر رمضان فغابت الشمس ليلة هلال شوال وجبت عليه زكاة الفطر عنه، وإن مات من ليلته، وإذا غابت الشمس من ليلة الفطر ثم ولد بينهم، أو صار واحد منهم في عياله لم تجب عليه زكاة الفطر في عامه ذلك عنه، وكان في سقوط زكاة الفطر عنه كالمال يملكه بعد الحول (٥).

قال النووي: تجب الفطرة بغروب الشمس ليلة عيد الفطر على الصحيح عندنا^(١).

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٨).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٠٦) ومسلم (٩٨٥).

⁽٣) نيل الأوطار (٣/ ٣٠٦).

⁽٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد.

⁽٥) الأم للشافعي ط دار الوفاء (٣/ ١٦٤).

⁽٦) المجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩).

قال ابن قدامة: فأما وقت الوجوب فهو وقت غروب الشمس من آخر يوم من رمضان، فإنها تجب بغروب الشمس من آخر شهر رمضان (١١).

القول الثاني: تجب زكاة الفطر بطلوع فجر يوم العيد، وبه قال الليث، وأبو ثور، وأصحاب الرأي وهو رواية عن مالك وبه قال الشافعي في القديم وهو قول ابن حزم.

قال الكاساني: وأما وقت وجوب صدقة الفطر فقد اختلف فيه، قال أصحابنا: هو وقت طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر (٢).

قال ابن حزم: ووقت زكاة الفطر الذي لا تجب قبله وإنها تجب بدخوله لا تجب بخروجه فهو إثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ممتدًّا إلى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم نفسه (٣).

□ والراجح والله أعلم: القول الأول وهو أن زكاة الفطر تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان.

فائدة: قال الماوردي: ووجه القول أنها تجب بطلوع الفجر ما روي عن النبي علم أنه قال: «أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم» فدل على تعلق الوجوب به وأوله طلوع الفجر، وروي عن النبي علم أنه قال: «أدوا زكاة فطركم» وأضاف الأداء إلى الفطر وعلقه به، وإطلاق الفطر إشارة إلى نهار اليوم دون ليله (٤).

كرما الذي يترتب على هذا الخلاف؟

فعلى القول الأول أن زكاة الفطر تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان فمن أسلم قبل غروب الشمس ومن ولد له مولود قبل غروب شمس ذلك اليوم فتجب عليه صدقة الفطر، ومن مات قبل الغروب فلا شيء على أوليائه أما من أسلم بعد

⁽١) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٩٨).

⁽٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٤).

⁽٣) المحلي (٦/ ١٤٢).

⁽٤) الحاوي الكبير (٣/ ٣٦١) بتصرف يسير.

غروب الشمس أو من ولد له مولود فليس عليه زكاة، ومن مات بعد غروب الشمس ليلة الفطر فعليه صدقة الفطر.

أما على القول الثاني وهو أنها تجب بطلوع فجر يوم العيد فمن ولد له مولود أو ملك عبدًا أو نكح امرأة ودخل بها قبل الفجر من يوم الفطر لزمه عندهم زكاة الفطر، وكذلك لو أسلم كافر قبل طلوع الفجر من يوم الفطر لزمه زكاة الفطر وما كان بعد ذلك لم يلزمه (١).

هل يجوز إخراج صدقة الفطر نقودًا؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا يجوز إخراج صدقة الفطر نقودًا، وأنها لا تجزئ إلا طعامًا كما أمر النبي علي أن تخرج طعامًا وبه قال ابن المنذر وابن حزم.

القول الثاني: وهو جواز إخراج زكاة الفطر نقودًا وبه قال الثوري وعمر بن عبد العزيز والحسن وأبو حنيفة.

القول الأول: لا يجوز إخراج صدقة الفطر نقودًا وأنها لا تجزئ إلا طعامًا كما أمر النبي ﷺ أن تخرج طعامًا.

كرادلة القول الأول:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ صَدَقَةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ، وَالحُرِّ وَالمَمْلُوكِ (٢٠).

عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِع، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنَ قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى العَبْدِ وَالحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالأَنْثَى، وَالصَّغِيرِ

⁽١) انظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٧٤) والكافي في فقه أهل المدينة (١/ ٣٢١).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥١٢) ومسلم (٩٨٤).

وَالْكَبِيرِ مِنَ الْسُلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلاَةِ (١).

عَنْ عِيَاضٍ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرَّحِ الْعَامِرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَبِّهُ، يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَبِيبِ(٢). صَاعًا مِنْ تَبِيبِ(٢).

عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، عَنْ كُلِّ صَغِير، وَكَبِير، حُرِّ أَوْ مَمْلُوكٍ، صَاعًا مِنْ طَعَام، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِط، أَوْ صَاعًا مِنْ عَيْر، أَوْ صَاعًا مِنْ يَبِيبِ فَلَمَّ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ يَبِيبِ فَلَمَّ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَكَانَ فِيهَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ: إِنِّي أَرَى أَنَّ مُدَّيْنِ مِنْ سَمْرَاءِ الشَّامِ، تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ غَرْه، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَهَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ ، أَبَدًا مَا عِشْتُ (٣).

عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلِ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «خُذِ الحُبَّ مِنَ الْجُبِّ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَم، وَالْبَعِيرَ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْبَقَرَةَ مِنَ الْبَقَرِ» (١٠).

⁽١) أخرجه البخاري (١٥٠٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٠٦) ومسلم (٩٨٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥٠٨) ومسلم (٩٨٥).

⁽٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٥٩٩)، وابن ماجه (١٨١٤)، والحاكم (١/ ٣٨٨)، والبيهقي في السنن (٤/ ١١٢) ومعرفة السنن (٨٠٨٥) والدارقطني (١٩٢٩) وابن زنجويه (١٥٩٨) من طريق سليهان بن بلال، عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن معاذ بن جبل به مرفوعًا. وعطاء بن يسار لم يسمع من معاذ.

قال الحاكم:هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين إن صح سماع عطاء بن يسار عن معاذ بن جبل فإني لا أتقنه.

وقال البزار: لا نعلم أن عطاء سمع من معاذ.

قال الترمذي في السنن (٢٥٣٠): وعطاء لم يدرك معاذ بن جبل، ومعاذ قديم الموت، مات في خلافة عمر. قال ابن الملقن في البدر المنير (٥/ ٥٣٤): وقال البيهقي في خلافياته: هذا الحديث رواته ثقات. وقال عبد الحق في أحكامه: عطاء بن يسار لم يدرك معاذ بن جبل. قلت: لأن عطاء

كراقوال أهل العلم:

وقال مَالِكٌ: وَلَا يُجْزِئُ الرَّجُلَ أَنْ يُعْطِيَ مَكَانَ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَرْضًا مِنْ الْعُرُوضِ(۱).

قال أبن زنجويه: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي أُويْسٍ، عَنْ مَالِكٍ وَسُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي مَوْضِع لَيْسَ فِيهِ طَعَامٌ، أَيُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ دَرَاهِمَ؟ قَالَ: لَا وَالله، ثُمَّ قَالَ: وَيَكُونُ أَحَدٌ بِمَوْضِع لَيْسَ فِيهِ طَعَامٌ، فَأَيُّ شَيْءٍ يَأْكُلُ؟ فَقِيلَ: إِنَّهُ يُقِيمُ فِي ثُمَّ قَالَ: إِذَا رَجَعَ أَخْرَجَ ذَلِكَ طَعَامًا، وَلَا يُعْطِي غَيْرَ الطَّعَامُ (٢). الطَّعَامُ (٢).

قال النووي: لا تجزئ القيمة في الفطرة عندنا - وبه قال مالك وأحمد وابن المنذر جماعة - إلى مسكين واحد (٣).

وقال أيضًا: ولم يجز عامة الفقهاء إخراج القيمة(٤).

قال الماوردي: قد ذكرنا أن دفع القيم في الزكوات لا يجوز، ولا يجوز إخراج القيمة في زكاة الفطر، فلو أخرج قيمة الصاع دراهم أو دنانير لا يجوز لما مضى، ولأن رسول الله على قدر متفق في أجناس مختلفة، فسوى بين قدرها مع اختلاف أجناسها وقيمها فدل على أن الاعتبار بقدر المنصوص عليه دون قيمته -؛ ولأنه لو جاز اعتبار القيمة فيه لوجب إذا كان قيمة صاع من زبيب ضروع - وهو الزبيب الكبار - أضعاف حنطة، فأخرج من الزبيب نصف صاع قيمته من الحنطة صاع أن لا يجزئه وإن كان بقيمة المنصوص عليه دل على أنه لا يجوز يجزئه فلما أجمعوا على أنه لا يجزئه وإن كان بقيمة المنصوص عليه دل على أنه لا يجوز

ولد سنة تسع عشرة، ومعاذ توفي في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة، وقيل: سنة سبع عشرة. وأما ابن القطان فأعله بشريك بن أبي نمر، وهو من رجال الصحيحين وكفي بهما أسوة.

⁽١) المدونة (١/ ٣٩٢).

⁽٢) الأموال لابن زنجويه (٢٤٥٦).

⁽٣) المجموع شرح المهذب (٦/).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٧/ ٦٠).

إخراج القيمة دون المنصوص عليه (١).

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يكره أن يعطي القيمة في زكاة الفطر يقول: أخشى إن أعطى القيمة ألا يجزئه ذلك (٢).

قال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن الخبز في زكاة الفطر؟ قال: لا، قيل لأحمد، وأنا أسمع: يعطي دراهم؟ قال: أخاف أن لا يجزئه، خلاف سنة رسول الله ﷺ (٣).

قال ابن قدامة: مسألة: قال: ومن أعطى القيمة، لم تجزئه (١٠). قال أبو داود: قيل لأحمد وأنا أسمع: أعطى دراهم - يعني في صدقة الفطر - قال: أخاف أن لا يجزئه خلاف سنة رسول الله على وقال أبو طالب: قال لي أحمد: لا يعطي قيمته، قيل له: قوم يقولون: عمر بن عبد العزيز كان يأخذ بالقيمة؟ قال: يدعون قول رسول الله على ويقولون: قال فلان! قال ابن عمر: فرض رسول الله على وقال الله تعالى: ﴿ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾ وقال قوم يردون السنن: قال فلان، قال فلان! وظاهر مذهبه أنه لا يجزئه إخراج القيمة في شيء من الزكوات (٥).

القول الثاني: وهو جواز إخراج زكاة الفطر نقودًا وبه قال الثوري وعمر بن عبد العزيز والحسن وأبو حنيفة.

عن أبي معشر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر، وقال: «أغنوهم في هذا اليوم»(٦). وقال يوسف: صدقة الفطر.

⁽١) الحاوى الكبير (٣/ ٣٨٣).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٧١).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٢٣).

⁽٤) متن مختصر الخرقي (ص: ٤٨).

⁽٥) المغنى لابن قدامة، تحقيق التركى (٤/ ٢٩٥).

⁽٦) ضعيف: أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢١٣٣)، والبيهقي (٤ / ١٧٥)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» ص (١٣١)، وابن وهب في جامعه (١٩٨) وابن عدي في «الكامل» (٨ / ٣١٩)، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٣٩٧)، وابن حزم في «المحلي» (٦ / ١٢١) كلهم من طريق أبي معشر، عن نافع، عن عبد الله بن عمر به، وأبو معشر هو: نجيح بن عبد الرحمن

وجه الاستدلال:

قال السرخسي: فإن أعطى قيمة الحنطة جاز عندنا؛ لأن المعتبر حصول الغنى وذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالحنطة (١).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ، وَكَبِيرٍ، حُرِّ أَوْ مَمْلُوكِ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ قَلِمٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ ثَبِيبٍ» فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ» فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَكَانَ فِيهَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ: إِنِّي أَرَى أَنَّ مُدَّيْنِ مِنْ سَمْرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ، أَبَدًا مَا عِشْتُ (٢).

عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ مُعَاذٌ: - يَعْنِي ابْنَ جَبَلِ - بِالْيَمَنِ: ائْتُونِي بِخَمِيسٍ أَوْ لَبِيسٍ آَوْ لَبِيسٍ آَوْ لَبِينَةِ الْمُعَانَ الصَّدَقَةِ فَإِنَّهُ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ، وَخَيْرٌ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمِدِينَةِ.

كرآثار بعض التابعين:

عن وكيع، عن قرة، قال: جاءنا كتاب عمر بن عبد العزيز في صدقة الفطر: نصف صاع عن كل إنسان، أو قيمته نصف درهم (٣).

عن وكيع، عن سفيان، عن هشام، عن الحسن، قال: لا بأس أن تعطي الدراهم في صدقة الفطر (٤).

السندي ضعيف أسن واختلط. وانظر العلل للدارقطني حديث رقم (٢٧٧٠) فقد ذكر طرق الحديث والاختلاف الذي فيه.

⁽١) المبسوط للسرخسي (٣/ ١٠٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٠٨) ومسلم (٩٨٥).

⁽٣) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٧٠) وأخرج ابن أبي شيبة (١٠٤٦٩) عن أبي أسامة، عن عوف، قال: سمعت كتاب عمر بن عبد العزيز يُقرأ إلى عدي بالبصرة: يؤخذ من أهل الديوان من أعطياتهم، عن كل إنسان نصف درهم.

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٧١) وفي رواية هشام بن حسان عن الحسن مقال ؛ لأنه كان يرسل

عن أبي أسامة، عن زهير، قال: سمعت أبا إسحاق يقول: أدركتهم وهم يعطون في صدقة رمضان الدراهم بقيمة الطعام^(١).

قال السرخسي: فإن أعطى قيمة الحنطة جاز عندنا؛ لأن المعتبر حصول الغني وذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالحنطة، وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز، وأصل الخلاف في الزكاة وكان أبو بكر الأعمش رحمه الله تعالى يقول: أداء الحنطة أفضل من أداء القيمة؛ لأنه أقرب إلى امتثال الأمر وأبعد عن اختلاف العلماء فكان الاحتياط فيه، وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول: أداء القيمة أفضل؛ لأنه أقرب إلى منفعة الفقير فإنه يشتري به للحال ما يحتاج إليه، والتنصيص على الحنطة والشعير كان؛ لأن البياعات في ذلك الوقت بالمدينة يكون بها فأما في ديارنا البياعات تجري بالنقود، وهي أعز الأموال فالأداء منها أفضل (٢).

قال الكاساني: الزكاة على التيسير، والتيسير في الوجوب من حيث إنه مال لا من حيث إنه العين والصورة، وههنا الواجب في الوقت إراقة الدم شرعًا غير معقول المعنى فيقتصر الوجوب على مورد الشرع، وبخلاف صدقة الفطر أنها تتأدى بالقيمة عندنا؛ لأن الواجب هناك معلول بمعنى الإغناء؛ قال النبي عليه الصلاة والسلام «أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم» والإغناء يحصل بأداء القيمة والله عز شأنه أعلم (٣).

عنه.

قال جرير بن حازم قاعدت الحسن سبع سنين ما رأيت هشامًا عنده، قيل له: قد حدث عن الحسن بأشياء فمن تراه أخذها؟ قال: من حوشب أراه. وقال بن المديني: كان أصحابنا يثبتون حديثه ويحيى ابن سعيد يضعفه ويرون أنه أرسل حديث الحسن عن حوشب. قال إسهاعيل ابن علية: كنا لا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئًا.

⁽١) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٧٢) وزهير هو ابن معاوية قال أبو زرعة: ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط. وقال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: زهير فيها روى عن المشايخ ثبت بخ بخ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأخرة.

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٣/ ١٠٧).

⁽٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٥/ ٦٧).

مسألة: تقديم زكاة الفطر قبل وقت وجوبها هل يجوز ذلك؟

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على أقوال:

القول الثاني: يجوز من أول شهر رمضان؛ لأن سبب الصدقة الصوم والفطر عنه وهو قول الشافعي.

القول الثالث: يجوز تعجيلها من أول الحول؛ لأنها زكاة فأشبهت زكاة المال وهو قول أبي حنيفة.

لكن خالفهم ابن حزم فقال: ولا يجوز تقديمها قبل وقتها أصلاً فإن ذكروا خبر أبي هريرة إذ أمره رسول الله على الله الله الله الله الله الله وثانية وثالثة فلا حجة لهم فيه؛ لأنه لا تخلو تلك اللهالي أن تكون من رمضان أو من شوال ولا يجوز أن تكون من رمضان؛ لأنه ليس ذلك في الخبر ولا يظن برسول الله على أنه حبس صدقة وجب أداؤها عن أهلها، وإن كانت من شوال فلا يمنع من ذلك إذ لم يكمل وجود أهلها وفي تأخيره عليه الصلاة والسلام إعطاءها برهان على أن وقت إخراجها لم يحن بعد، فإن كان ذلك في ليالي رمضان فلم يخرجها على فصح أنه لم يجز تقديمها قبل وقتها ولا يجزيء وإن كانت من ليالي شوال فبلا شك أن أهلها لم يوجدوا فتربص عليه الصلاة والسلام وجودهم فبطل تعلقهم بهذا الخبر(۱).

القول الأول: يجوز تقديم صدقة الفطر قبل العيد بيوم، أو يومين، لا يجوز أكثر من ذلك وهو مروي عن ابن عمر والحسن والزهري وهو قول المالكية (٢).

عن نافع قال: إن كان ابن عمر يبعث صدقة رمضان حين يجلس الذين يقبضونها، وذلك قبل الفطر بيوم أو يومين (٣).

⁽١) المحلي (٦/ ١٤٣).

⁽٢) المدونة (١/ ٣٨٥) والمقدمات الممهدات (١/ ٣٣٥).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٥١١).

عن عبد السلام، عن عمرو بن مساور، عن الحسن، أنه كان لا يرى بأسًا أن يعجل الرجل صدقة الفطر قبل الفطر بيوم أو يومين (١).

عن معمر، عن الزهري قال: لا بأس أن تؤدوا زكاة الفطر قبله بيوم أو يومين أو بعد الفطر بيوم أو يومين قال: وكان يخرجها هو قبل أن يغدو^(٢).

قال سحنون: قلت: متى يستحب مالك إخراج زكاة الفطر؟ فقال: قبل الغدو إلى المصلي قال: فإن أخرجها قبل ذلك بيوم أو يومين لم أر بذلك بأسًا^(٣).

قال ابن رشد: ويستحب لمن وجبت عليه زكاة الفطر أن يؤديها يوم الفطر قبل الغدو إلى المصلى، فإن أخرجها قبل ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة أجزأ على الاختلاف فيمن أخرج زكاته قبل حلول الحول بيسير⁽¹⁾.

قال الحافظ ابن حجر :... ولمالك في الموطأ عن نافع أن ابن عمر كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة، وأخرجه الشافعي عنه وقال: هذا حسن وأنا أستحبه يعنى تعجيلها قبل يوم الفطر. انتهى.

ويدل على ذلك أيضًا ما أخرجه البخاري في الوكالة وغيرها عن أبي هريرة قال: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان... الحديث، وفيه أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر فدل على أنهم كانوا يعجلونها، وعكسه الجوزقي فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل للأمرين (٥).

القول الثاني: يجوز من أول شهر رمضان؛ لأن سبب الصدقة الصوم والفطر عنه وهو قول الشافعي.

⁽۱) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (۱۰۸۹٦) وعمرو بن مساور ويقال (عمر بن مساور) ضعيف.

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه عبد الرزاق (٥٨٤١).

⁽٣) المدونة (١/ ٣٨٥).

⁽٤) المقدمات المهدات (١/ ٣٣٥).

⁽٥) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٧٦).

قال الشيرازي: ويجوز تقديم الفطرة من أول رمضان؛ لأنها تجب بسببين بصوم رمضان والفطر منه، فإذا وجد أحدهما جاز تقديمها على الآخر كزكاة المال بعد ملك النصاب وقبل الحول، ولا يجوز تقديمها على رمضان لأنه تقديم على السببين فهو كإخراج زكاة المال قبل الحول والنصاب(١).

قال النووي في الشرح: قال أصحابنا: يجوز تعجيل زكاة الفطر قبل وجوبها بلا خلاف لما ذكره المصنف، وفي قت التعجيل ثلاثة أوجه والصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور: يجوز في جميع رمضان ولا يجوز قبله، والثاني: يجوز بعد طلوع فجر اليوم الأول من رمضان وبعده إلى آخر الشهر ولا يجوز في الليلة الأولى؛ لأنه لم يشرع في الصوم حكاه المتولي وآخرون، والثالث: يجوز في جميع السنة حكاه البغوي وغيره، واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أن الأفضل أن يخرجها يوم العيد قبل الخروج إلى صلاة العيد".

القول الثالث: يجوز تعجيلها من أول الحول؛ لأنها زكاة فأشبهت زكاة المال وهو قول أبي حنيفة.

قال السرخسي: والصحيح من المذهب عندنا أن تعجيله جائز لسنة ولسنتين؛ لأن السبب متقرر وهو الرأس فهو نظير تعجيل الزكاة بعد كهال النصاب^(٣).

قال الشوكاني في شرح حديث ابن عمر: قوله: (بيوم أو يومين) فيه دليل على جواز تعجيل الفطرة قبل يوم الفطر، وقد جوزه الشافعي من أول رمضان وجوزه الهادي والقاسم وأبو حنيفة وأبو العباس وأبو طالب ولو إلى عامين عن البدن الموجود، وقال الكرخي وأحمد بن حنبل: لا تقدم على وقت وجوبها إلا ما يغتفر كيوم أو يومين، وقال مالك والناصر والحسن بن زياد: لا يجوز التعجيل مطلقًا كالصلاة قبل الوقت، وأجاب عنهم في البحر بأن ردها إلى الزكاة أقرب. وحكى

⁽١) المجموع شرح المهذب (٦/٥٥).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/٥٥).

⁽T) المبسوط (T/ 110).

الإمام يحيى إجماع السلف على جواز التعجيل(١).

حكم تأخير صدقة الفطر إلى ما بعد صلاة العيد

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: أنه لو أخرها بعد صلاة العيد وأداها في يوم العيد بعد الصلاة كانت أداءً ولم يأثم، وإن أخرها عن يوم الفطر أثم ولزمه إخراجها وتكون قضاء، وهذا هو قول جمهور أهل العلم مالك وأبي حنيفة والليث وأحمد (٢).

قال النووي: ومذهبنا أنه لو أخرها عن صلاة الإمام وفعلها في يومه لم يأثم وكانت أداء، وإن أخرها عن يوم الفطر أثم ولزمه إخراجها وتكون قضاء (٣).

قال ابن قدامة: المستحب إخراج صدقة الفطر يوم الفطر قبل الصلاة؛ لأن

النبي على أمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة في حديث ابن عمر، وفي حديث ابن عباس: «من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات» فإن أخرها عن الصلاة ترك الأفضل، لما ذكرنا من السنة، ولأن المقصود منها الإغناء عن الطواف والطلب في هذا اليوم، فمتى أخرها لم يحصل إغناؤهم في جميعه، لاسيا في وقت الصلاة.

ومال إلى هذا القول عطاء، ومالك، وموسى بن وردان، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وقال القاضي: إذا أخرجها في بقية اليوم لم يكن فَعَلَ مكروها؛ لحصول الغناء بها في اليوم (٤).

قال الزركشي: فإن أخرها عن الصلاة ففي بقية اليوم تجوز، وتقع إذًا؛ لحصول الغنى في ذلك اليوم (٥).

⁽١) نيل الأوطار (٣/ ٣٠٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩).

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) المغنى لابن قدامة (٤/ ٢٩٧).

⁽٥) شرح الزركشي على مختصر الخرقي (٢/ ٥٣٦).

واستدلوا بحديث أبي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهُ ﷺ يَوْمَ الفِطُّ يَوْمَ الفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَكَانَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ وَالزَّبِيبُ وَالأَقِطُ وَالتَّمْرُ.

قال ابن بطال: وقول أبي سعيد: كنا نخرج يوم الفطر، هو مجمل يحتمل أن يكون قبل الصلاة، ويحتمل أن يكون بعد الصلاة، وإذا كانت صدقة الفطر لإغناء السُّوَّال عن المسألة ذلك اليوم جاز إخراجها بعد الصلاة؛ لأن ذلك كله يوم الفطر، وفي المدونة: إن أداها بعد الصلاة فواسع (۱).

كرآثار التابعين:

عن أبي أسامة، عن ابن عون، عن ابن سيرين؛ أنه كان يعطي صدقة الفطر بعد الصلاة (٢).

عن أبي أسامة، عن زهير، قال: حدثنا أبو إسحاق، قال: كان أبو ميسرة يطعم بعد ما يصلي (٣).

عن الحكم، قال: كانوا يستحبون إخراجها قبل الصلاة. وقال عامر: إن شاء عجلها، وإن شاء أخرها(٤).

القول الثاني: وهو أن وقتها إثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ممتدًّا إلى أن تبيض الشمس وتحل الصلاة من ذلك اليوم نفسه.

قال ابن حزم: ووقت زكاة الفطر الذي لا تجب قبله وإنها تجب بدخوله لا تجب بخروجه فهو إثر طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر ممتدًّا إلى أن تبيض الشمس وتحل

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٦٦).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٢).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٤) وأبو إسحاق السبيعي اختلط بأخرة وسماع زهير بن معاوية منه بعد الاختلاط.

⁽٤) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣١) عن وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن الحكم به، وجابر هو ابن يزيد الجعفي وهو ضعيف.

الصلاة من ذلك اليوم(١).

واستدل بحديث ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ (٢).

قال ابن حزم: فهذا وقت أدائها بالنص وخروجهم إليها إنها هو لإدراكها، ووقت صلاة الفطر هو جواز الصلاة بابيضاض الشمس يومئذ، فإذا تم الخروج إلى صلاة الفطر بدخولهم في الصلاة فقد خرج وقتها (٣).

قال في عون المعبود: وحمل الشافعي التقيد بقبل صلاة العيد على الاستحباب لصدق اليوم على جميع النهار، وقد رواه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ: كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصلي فإذا انصرف قسمه بينهم، وقال: «أغنوهم عن الطلب» أخرجه سعيد بن منصور ولكن أبو معشر ضعيف وَهِمَ ابنُ العربي في عزو هذه الزيادة لمسلم، وقد استدل بالحديث على كراهة تأخيرها عن الصلاة وحمله ابن حزم على التحريم (3).

واستدل كذلك بحديث: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ الله ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغُو وَالرَّفَثِ، وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ طُهْرَةً لِلصَّائِمِ، مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ رَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ (٥).

قال في عون المعبود: (من أداها قبل الصلاة) أي: قبل صلاة العيد (فهي زكاة

⁽١) المحلي (٦/ ١٤٢).

⁽٢) تقدم تخريجه.

⁽٣) المحلي (٦/ ١٤٢).

⁽٤) عون المعبود (٥/ ٤).

⁽٥) أخرجه أبو داود (١٦٠٩) وابن ماجه (١٨٢٧) والدارقطني (٢٠٦٧) والحاكم (١/٩٠١) والروحة أبو داود (١٦٠٩) من طريق مروان بن محمد قال: حدثنا أبو يزيد الخولاني، عن سيار بن عبدالرحمن الصدفي، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

سيار بن عبد الرحمن الصدفي: صدوق. أبو يزيد الخولاني ذكره أبو أحمد الحاكم فيمن لا يعرف اسمه. ولم أقف على أحد من أهل العلم وثقه.

مقبولة) المراد بالزكاة صدقة الفطر (صدقة من الصدقات) يعني: التي يتصدق بها في سائر الأوقات وأمر القبول فيها موقوف على مشيئة الله تعالى، والظاهر أن من أخرج الفطرة بعد الصلاة كان كمن لم يخرجها باعتبار اشتراكهما في ترك هذه الصدقة الواجبة، وقد ذهب أكثر العلماء إلى أن إخراجها قبل صلاة العيد إنها هو مستحب فقط وجزموا بأنها تجزئ إلى آخر يوم الفطر. والحديث يرد عليهم (۱).

كرالآثار الواردة بهذا القول:

عن الزهري، قال: أمر رسول الله ﷺ بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة (٢). عن نافع، عن ابن عمر؛ أنه كان يخرجها قبل الصلاة (٣).

عن نافع، عن ابن عمر (ح) وعن الحجاج، عن نافع، عن ابن عمر؛ مثله (٤). عن عطاء، عن ابن عباس، قال: إن السنة أن يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة (٥).

عن أبي معشر، عن إبراهيم؛ أنه كان يحب أن يخرج زكاة الفطر قبل أن يخرج إلى الجبانة (٦).

عن عبد الله بن مسلم بن يسار، عن أبيه؛ أنه كان يعطي صدقة الفطر قبل الصلاة (٧).

(١) عون المعبود (٥/٣).

⁽٢) مرسل: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢١) عن وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري به. والزهري من طبقة التابعين لم يدرك زمن النبي ﷺ.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٢) عن وكيع، عن ابن أبي ليلي، عن نافع به، وابن أبي ليلي عن نافع به، وابن أبي ليلي سيء الحفظ جدًّا.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٣) عن ابن نمير، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع به.

⁽٥) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٤) عن عبد الرحيم بن سليمان، عن حجاج، عن عطاء، عن ابن عباس به.

⁽٦) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٥) عن أبي الأحوص، عن مغيرة، عن أبي معشر، عن إبراهيم به، وأبو معشر هو زياد بن كليب التميمي ثقة.

⁽٧) أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٦) عن أبي أسامة، عن ابن عون، عن عبد الله بن مسلم بن يسارٍ،

عن وكيع، عن أفلح، عن القاسم؛ أنه كان يخرجها قبل الصلاة(١١).

عن غسان بن مضر، عن سعيد بن يزيد، قال: كان أبو نضرة يقعد يوم الفطر في مسجد الحي، فيؤتى بزكاته فيقسمها في فقراء الحي، ثم يخرج (٢).

عن يزيد بن هارون، عن جويبر، عن الضحاك، قال: لا يخرج الرجل يوم الفطر إلى المصلى حتى يؤدي صدقة الفطر، وما على أهله (٣).

عن ابن عيينة، عن عمرو، عن عكرمة، قال: قدم زكاتك قبل صلاتك(١).

قال ابن القيم: وكان من هديه على إخراج هذه الصدقة قبل صلاة العيد، وفي السنن عنه: أنه قال: «من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات» وفي «الصحيحين» عن ابن عمر، قال: أمر رسول الله على الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة.

ومقتضى هذين الحديثين أنه لا يجوز تأخيرها عن صلاة العيد، وأنها تفوت بالفراغ من الصلاة، وهذا هو الصواب، فإنه لا معارض لهذين الحديثين ولا ناسخ، ولا إجماع يدفع القول بها، وكان شيخنا يقوي ذلك وينصره، ونظيره ترتيب الأضحية على صلاة الإمام، لا على وقتها، وأن من ذبح قبل صلاة الإمام لم تكن ذبيحته أضحية بل شاة لحم. وهذا أيضًا هو الصواب في المسألة الأخرى، وهذا هدي رسول الله علي في الموضعين (٥).

عن أبيه به، وعبد الله بن مسلم لم أقف على أحد وثقه، ذكره البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكرا فيه شيئًا.

⁽١) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٧).

⁽٢) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٨).

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٢٩) جويبر بن سعيد ضعيف جدًّا.

⁽٤) إسناده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (١٠٤٣٠).

⁽٥) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢ / ٢١).

قال الخطابي: وأما وقت إخراجها فالسنة أن تخرج قبل الصلاة، وهو قول عامة أهل العلم، وقد رخص ابن سيرين والنخعي في إخراجها بعد يوم الفطر. وقال أحمد: أرجو أن لا يكون بذلك بأس. وقال بعض أهل العلم: تأخير إخراجها عن وقتها من يوم الفطر كتأخير إخراج زكاة الأموال عن ميقاتها فمن أخرها كان آثها إلا من عذر (١).

مسألة: تأخير زكاة الفطر بعد يوم العيد وحكم ذلك

قال النووي: وإن أخرها عن يوم الفطر أثم ولزمه إخراجها وتكون قضاء... وحكى ابن المنذر وأصحابنا عن ابن سيرين والنخعي أنه يجوز تأخيرها عن يوم الفطر(٢).

قال ابن قدامة: فإن أخرها عن يوم العيد أثم ولزمه القضاء (٣).

قال ابن بطال: وفي المدونة: إن أداها بعد الصلاة فواسع، وقد رخص قوم في تأخيرها عن يوم الفطر، روي ذلك عن النخعي وابن سيرين، وقال أحمد بن حنبل: أرجو ألا يكون به بأس، وروي عن ابن شهاب أنه لا بأس أن تؤدى زكاة الفطر قبله بيوم أو بيومين أو بعده بيوم أو يومين. وكان يخرجها هو قبل أن يغدو^(۱).

قال الشوكاني: وأما تأخيرها عن يوم العيد فقال ابن رسلان: إنه حرام بالاتفاق؛ لأنها زكاة فوجب أن يكون في تأخيرها إثم كها في إخراج الصلاة عن وقتها (٥).

⁽١) معالم السنن للخطابي (٢/ ٤٧).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٦/ ٦٩).

⁽٣) المغني لابن قدامة (٤ / ٢٩٧).

⁽٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٦٧).

⁽٥) نيل الأوطار (٣/ ٣١١).

مصارف زكاة الفطر

قال ابن قدامة: مسألة: قال: ويعطي صدقة الفطر لمن يجوز أن يعطي صدقة الأموال إنها كانت كذلك؛ لأن صدقة الفطر زكاة، فكان مصرفها مصرف سائر الزكوات، ولأنها صدقة، فتدخل في عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَآءِ وَلَا يَعُوز دَفْعَ إِلَى مَن لا يجوز دَفْع زكاة المال إليه، ولا يجوز دفعها إلى من لا يجوز دفعها إلى وقال أبو يجوز دفعها إلى ذمي، وبهذا قال مالك، والليث، والشافعي، وأبو ثور، وقال أبو حنيفة: يجوز (١).

وسئل شيخ الإسلام عن صدقة الفطر: هل يجب استيعاب الأصناف الثهانية في صرفها إلى شخص واحد؟ وما أقوال العلماء في ذلك؟

فأجاب: الحمد لله، الكلام في هذا الباب في أصلين: أحدهما: في زكاة المال كزكاة الماشية والنقد وعروض التجارة والمعشرات، فهذه فيها قولان للعلماء أحدهما: أنه يجب على كل مزكِّ أن يستوعب بزكاته جميع الأصناف المقدور عليها وأن يعطي من كل صنف ثلاثة، وهذا هو المعروف من مذهب الشافعي وهو رواية عن الإمام أحمد.

الثاني: بل الواجب أن لا يخرج بها عن الأصناف الثهانية ولا يعطي أحدًا فوق كفايته ولا يحابي أحدًا بحيث يعطي واحدًا ويدع مَنْ هو أحق منه أو مثله مع إمكان العدل. وعند هؤلاء إذا دفع زكاة ماله جميعها لواحد من صنف. وهو يستحق ذلك مثل أن يكون غارما عليه ألف درهم لا يجد لها وفاء فيعطيه زكاته كلها وهي ألف درهم أجزأه. وهذا قول جمهور أهل العلم كأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه، وهو المأثور عن الصحابة: كحذيفة بن اليهان وعبد الله بن عباس ويذكر ذلك عن عمر نفسه.

وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي على قال لقبيصة بن مخارق الهلالي: «أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها».

⁽١) المغنى (٤/ ٣١٤).

وفي سنن أبي داود وغيرها أنه قال لسلمة بن صخر البياضي: «اذهب إلى عامل بني زريق فليدفع صدقة قوم لشخص بني زريق فليدفع صدقتهم إليك». ففي هذين الحديثين أنه دفع صدقة قوم لشخص واحد لكن الآمر هو الإمام وفي مثل هذا تنازع.

وفي المسألة بحث من الطرفين لا تحتمله هذه الفتوى. فإن المقصود هو الأصل الثاني: وهو صدقة الفطر فإن هذه الصدقة هل تجري مجرى صدقة الأموال أو صدقة الأبدان كالكفارات؟ على قولين. فمن قال بالأول وكان من قوله وجوب الاستيعاب فيها(١).

قال ابن القيم: وكان من هديه على تخصيص المساكين بهذه الصدقة، ولم يكن يقسمها على الأصناف الثمانية قبضة قبضة، ولا أمر بذلك، ولا فعله أحد من أصحابه، ولا من بعدهم، بل أحد القولين عندنا: إنه لا يجوز إخراجها إلا على المساكين خاصة، وهذا القول أرجح من القول بوجوب قسمتها على الأصناف الثمانية (٢).

مسألة: قال الشافعي ﷺ: «ويقسمها على من تقسم عليه زكاة المال»

قال الماوردي: وهذا كما قال: مصرف زكاة الفطر مصرف زكاة المال في الأصناف المذكورين في كتاب الله تعالى، وقال مالك: على الفقراء خاصة، ويجوز أن يدفعها إلى فقير لقوله ﷺ: «أغنوهم عن الطلب في هذا اليوم» وأشار إلى الفقراء وأمر بإغنائهم وإغناؤهم لا يكون بأقل من صاع^(٣).

قال ابن رشد: وأما لمن تصرف: فأجمعوا على أنه تصرف لفقراء المسلمين لقوله عليه الصلاة والسلام: «أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم». واختلفوا هل تجوز لفقراء الذمة؟ والجمهور على أنها لا تجوز لهم، وقال أبو حنيفة: تجوز لهم.

 ⁽١) مجموع الفتاوي (٢٥/ ٧١).

⁽٢) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/ ٢١).

⁽٣) الحاوي الكبير (٣/ ٣٨٧).

وسبب اختلافهم: هل سبب جوازها هو الفقر فقط، أو الفقر والإسلام معًا؟ فمن قال: الفقر والإسلام لم يجزها للذميين، ومن قال: الفقر فقط أجازها لهم، واشترط قوم في أهل الذمة الذين تجوز لهم أن يكونوا رهبانًا، وأجمع المسلمون على أن زكاة الأموال لا تجوز لأهل الذمة لقوله عليه الصلاة والسلام: «صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم»(١).

نهاية المطلب في دراية المذهب (٣/ ٤٢٢):

ومصرف صدقة الفطر مصرف زكوات الأموال، فلا بد من صرفها إلى الأصناف الثهانية، وذهب أبو سعيد الإصطخري إلى أن الفطرة يُنحى بها نحو الكفارة والإطعام فيها.



⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد.





باب فرض الحج

وقوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ مَّقَامُ إِبْرَهِيمٌ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنَا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيًّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران:٩٧]

المسألة الأولى: قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَثُ بَيِّنَتُ ﴾

ما المقصود بالآيات البينات؟

قال الطبري تختلف: اختلف أهل التأويل في تأويل قوله: ﴿ فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ ﴾، وما تلك الآيات.

🕸 القول الأول: قال بعضهم: مقام إبراهيم والمشعر الحرام.

□ أثر عبد الله بن عباس على الله

عن ابن عباس، قوله: ﴿فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَكُ ﴾ «مقام إبراهيم، والمشعر»(١).

أثر قتادة ومجاهد رحمهما الله:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَقَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ عَالَتُ بَيِّنَتُ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ» (٢).

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري (٦/ ٢٦) وابن أبي حاتم (٣٨٤٤) بسند العوفيين وهو سند تالف.

⁽۲) ضعيف: أخرجه الطبري (٦/ ٢٦) وعبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٠٣) من طريق معمر وابن أبي نجيح، عن قتادة ومجاهد.

القول الثاني: الْآيَاتُ الْبَيَّنَاتُ: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمٌ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران: ١٧] (١٠).

أثر الحسن البصري يَعْلَشُهُ:

فِي قَوْلِهِ: ﴿ فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ ﴾ قَالَ: ﴿ مَّقَامُ إِبْرَهِيمٌ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران:٩٧]

أثر السدي تَعَلَّشُهُ:

عَنِ السُّدِّيِّ، قَوْلُهُ: ﴿ فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَتُ مَّقَامُ إِبْرَهِيمٍ ﴾ [آل عمران:٩٧] أَمَّا الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ فَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [آل عمران:٩٧] أَمَّا الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ فَمَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [آل عمران:٩٧]

القول الثالث: وقال بعضهم: أَثَرَ قَدَمَيْهِ فِي الْقَامِ آيَةٌ بَيِّنَةٌ.

🗖 أثر مجاهد يَخْلَفْهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ ﴾ قَالَ: «قَدَمَاهُ فِي الْمُقَامِ آيَةً بَيِّنَةٌ »، يَقُولُ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ و كَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران:٩٧] (٤٠).

(١) تفسير الطبري (٥/ ٩٩٥).

(٢) صحيح لغيره: أخرجه الطبري (٥٩٩/٥)، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانِ، قَالَ: ثنا أَبُو بَكْرِ الْحُنَفِيُّ، قَالَ: ثنا عَبَّادٌ، عَنِ الْحُسَنِ.

وأخرجه الأزرقي في أخبار مكة (٢/ ٦٤): حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ أَبِي المُهْدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، قَالَ: سَأَلَ حَفْصٌ الْحَسَنَ، وَأَنَا أَسْمَعُ، عَنْ قَوْلِهِ فَ لِلنَّاسِ وَبَعْ لِلنَّاسِ [آل عمران: ٦٦] قَالَ: «هُوَ أَوَّلُ مَسْجِدٍ عُبِدَ الله فِيهِ فِي الْأَرْضِ، فَوْلِهِ فَ لَكَ اللهُ فِيهِ فِي الْأَرْضِ، فَوْلِهِ فَ اللهِ عَلَى اللهُ فِيهِ فِي الْأَرْضِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِهِ، ﴿مَقَامُ إِبْرُهِيمَ فَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ عَالِيّا فِي اللهِ وَلِيهِ إِلَى أَصَابِعِهِ، ﴿مَقَامُ إِبْرُهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ عَالِيّا فَي اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

(٣) أخرجه الطبري (٥/ ٩٩٥): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَن السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

(٤) له طرق عن مجاهد، وفي كلها مقال: أخرجه الطبري (٥/ ٥٩٩) وابن أبي حاتم (٧١١) عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عن مجاهد. ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد فيها مقال.

وأُخَرَجُه الْأَزْرِقِي فِي أخبار مكة (٢/ ٢٩)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي، عَنْ مُسْلِم

قال الطبري كَالله: وأولى الأقوال في تأويل ذلك بالصواب، قول من قال: الآيات البينات منهن مقام إبراهيم، وهو قول قتادة ومجاهد الذي رواه معمر عنها، فيكون الكلام مرادا فيهن «منهن»، فترك ذكره اكتفاء بدلالة الكلام عليها. فإن قال قائل: فهذا المقام من الآيات البينات، فها سائر الآيات التي من أجلها قيل: فايك بيننت من أجلها قيل: فاينت بيننت من أجلها قيل: فاينت بيننت في المجر، ومنهن الحطيم. وأصح القراءتين في ذلك قراءة من قرأ: فيه عَايَئتُ بيننت على الجماع، لإجماع قراء أمصار المسلمين على أن ذلك هو القراءة الصحيحة دون غيرها.

وأما اختلاف أهل التأويل في تأويل: ﴿مَقَامُ إِبْرَهِيمَ ۖ فقد ذكرناه في سورة البقرة، وبينا أولى الأقوال بالصواب فيه هنالك، وأنه عندنا: المقام المعروف به. فتأويل الآية إذًا: إن أول بيت وضع للناس مباركًا وهدى للعالمين، للذي ببكة، فيه علامات من قدرة الله وآثار خليله إبراهيم، منهن أثر قدم خليله إبراهيم عليه الحجر الذي قام عليه (۱).

قال الماوردي تعمّلة: ﴿ فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَتُ مَقَامُ إِبْرَهِيمَ ﴾ [آل عمران: ٩٧] الآية في مقام إبراهيم أثر قدميه، وهو حجر صلد، والآية في غير المقام: أمن الخائف، وهيبة البيت وامتناعه من العلو عليه، وتعجيل العقوبة لمن عتا فيه، وما كان في الجاهلية من أصحاب الفيل (٢).

قال السمعاني تَعْلَشُهُ: ﴿فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَكُ مَّقَامُ إِبْرَهِيمٌ ﴿ آلَ عمران ٩٧٠] قرى : ﴿فِيهِ آيَة بَيِّنَكُ مَقَامُ الْمُعْرُوف: ﴿فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ مَّقَامُ أَيْدَ بَيِّنَكُ مَّقَامُ

ابْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَتُ ﴾ [قَالَ: «أَثُرُ قَدَمَيْهِ فِي الْمُقَام». وهذا سند ضعيف.

وأخرَٰجه الطبري (٥/ ٢٠٠)، قال: حُدِّثْتُ عَنْ عَمَّارٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: (فِيهِ آيَةٌ بَيْنَةٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ). وهذا سند ضعيف كذلك.

⁽١) تفسير الطبري (٥/ ٦٠٠).

⁽٢) تفسير الماوردي (١/ ٤١١).

إِبْرَاهِيمٌ ﴾ [آل عمران:٩٧].

من تِلْكَ الْآيَات: مقَام إِبْرَاهِيم: وَهُوَ الْحُجر الَّذِي فِيهِ أَثْرَ أَصَابِع قدم إِبْرَاهِيم، وَكَانَ قد بَقِي أَثْره فِيهِ، فاندرس من كَثْرَة الْمُسْح بِالْأَيْدِي، وَقيل: مقَام إِبْرَاهِيم: جَمِيع الْحُرم.

وَمن الْآيَات فِي الْبَيْت أَيْضًا: أَن الطير يطير فَلَا يَعْلُو فَوْقه، كَذَا قيل، وَمِنْهَا: أَن الْجَارِحَة إِذَا قصدت صيدًا، فَإِذَا دخل الصَّيْد الحُرم كفت عَنهُ، وَمِنْهَا: أَنه مَا قَصده جَبَّار إِلَّا قصمه الله - تَعَالَى -، وَمِنْهَا: أَن المُطَر إِذَا أَصَابِ الرُّكْنِ الْيَهَانِيّ، (كَانَ الحصب بِالشَّام، وَإِن أَصَاب جَمِيع الحصب بِالشَّام، وَإِن أَصَاب جَمِيع الجوانب أَلَى الجوانب كَانَ الحصب بِالشَّام، وَإِن أَصَاب جَمِيع الجوانب (١).

قال القرطبي تَعَلَّلُهُ: ﴿ فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَتُ ﴾ رَفْعٌ بِالإِبْتِدَاءِ أَوْ بِالصِّفَةِ. وَقَرَأَ أَهْلُ مَكَّةَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُجُاهِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: ﴿ آَيَةٌ بَيِّنَةٌ ﴾ عَلَى التَّوْحِيدِ، يَعْنِي: مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَحْدَهُ. قَالُوا: أَثُرُ قَدَمَيْهِ فِي الْمُقَامِ آيَةٌ بَيِّنَةٌ. وَفَسَّر مُجَاهِدٌ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ بِالْحُرَمِ كُلّهِ، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ مِنْ آيَاتِهِ الصَّفَا، وَالْمُرْوَةَ، وَالرُّكْنَ، وَالْمُقَامَ. وَالْبَاقُونَ بِالجُمْعِ ؛ أَرَادُوا: مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ، وَالْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، والحطيم، وزمزم، والمشاعر كلها.

قال أبو جعفر النَّحَّاسُ: مَنْ قَرَأَ: «آياتُ بَيِّنَاتُ» فَقِرَاءَتُهُ أَبْيَنُ، لِأَنَّ الصَّفَا وَالمُرُوةَ مِنَ الْآيَاتِ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْجَارِح يَطْلُبُ مِنَ الْآيَاتِ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْجَارِح يَطْلُبُ الصَّيْدَ فَإِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ تَرَكَهُ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْغَيْثَ إِذَا كَانَ نَاحِيَةَ الرُّكْنِ الْيَهَانِيِّ كَانَ الْخَصْبُ بِالْيَمَنِ، وَإِذَا كَانَ بِنَاحِيَةِ الشَّامِي كَانَ الخصب بالشَّام، وإذا عَمَّ الْبَيْتَ كَانَ الْخِصْبُ بِالشَّام، وإذا عَمَّ الْبَيْتَ كَانَ الْخِصْبُ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ، وَمِنْهَا: أَنَّ الْجِهَارَ عَلَى مَا يُزَادُ عَلَيْهَا تُرَى عَلَى قَدْرٍ وَاحِدٍ (٢).

* 8 8 8 8 *

⁽١) تفسير السمعاني (١/ ٣٤٢).

⁽٢) تفسير القرطبي (٤/ ١٣٩).

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمُ ﴾ [آل عمران:٩٧]

قال الطبري يَعَلَّفُهُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمَۗ﴾. ﴿ القول الأول: قَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمَ ﴾: هُوَ الحُجُّ كُلُّهُ (١).

🗖 أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمً ﴾ قَالَ: «الحُبُّ كُلُّهُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ»^(۲).

أثر مجاهد تَغَلَّشُهُ:

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِ عَمْ مُصَلَّى ﴾ [البقرة:١٢٥] قَالَ: الْحُبُّ كُلُّهُ ﴾ (٣).

أثر عطاء بن أبي رباح تَخْلَلْلهُ:

عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «الْحَجُّ كُلُّهُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ»(٤).

﴾ القول الثاني: مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ: عَرَفَةُ، وَالْمُزْدَلِفَةُ، وَالْجُمَارُ.

وجه عن عطاء بن أبي رباح تخلفه: عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ: «﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِ عَمَ مُصَلِّحً ﴾ [القرة:١٢٥] قَالَ: لِأَنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ إِمَامًا فَمَقَامُهُ عَرَفَةُ، وَالْجِمَارُ ﴾ (٥).

⁽١) تفسير الطبرى (٢/ ٥٢٥) بتصرف.

⁽٢) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٢٩٢)، والطبري (٢/ ٥٢٥)، وابن أبي حاتم (٣/ ٧١١)، وابن زنجويه في الأموال (١/ ٢٠٧) من طرق، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس. وسنده صحيح.

⁽٣) أخرجه الطبري (٢/ ٥٢٥)، وعبد الرزاق في مصنفه (١/ ٢٩٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٣٣) من طرق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وفيها مقال.

⁽٤) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٢/ ٥٢٥)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ ،عن ابن جريج، عن عطاء. وسنده صحيح.

⁽٥) أخرجه الطبري (٢/ ٥٢٥)، قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: ثَنَا أَبُو عَاصِم، قَالَ: ثَنَا عِيسَى،

وجه عن مجاهد تخلله: عن مجاهد في قَوْلِهِ: ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة:١٢٥] قَالَ: مَقَامُهُ جَمْعٌ، وَعَرَفَةُ، وَمِنَّى، لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا وَقَدْ ذَكَرَ مَكَّةَ » (١٠).

أثر الشعبى كَالله:

لَ الرَّاسَعَبِي الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «نَزَلَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكُونَ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: شَا بِشْرُ بْنُ اللَّفَضَّلِ، قَالَ: ثَنَا بِشْرُ بْنُ اللَّفَضَّلِ، قَالَ: ثَنَا بِشْرُ بْنُ اللَّفَضَّلِ، قَالَ: ثَنَا دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، مِثْلَهُ (٢).

القول الثالث: مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ: الْحُرَمُ.

وجه ثالث عن مجاهد تخلّله: عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الْحَرَمُ كُلَّهُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ»(٣).

القول الرابع: مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ: الحُجَرُ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ حِينَ ارْتَفَعَ بِنَاؤُهُ،
 وَضَعُفَ عَنْ رَفْعِ الْحِجَارَةِ.

□ أثر عبد الله بنَ عباس عُنْكَ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «جَعَلَ إِبْرَاهِيمُ يَبْنِيهِ، وَإِسْمَاعِيلُ يُنَاوِلُهُ الْحَجَارَةَ، وَيَقُولَانِ: ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلُ مِثَا ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [البترة:١٢٧]، فَلَمَّا ارْتَفَعَ الْجُجَارَةِ، قَامَ عَلَى حَجَرٍ، فَهُوَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (البندة:١٢٧). الْبُنْيَانُ وَضَعُفَ الشَّيْخُ عَنْ رَفْعِ الْحِجَارَةِ، قَامَ عَلَى حَجَرٍ، فَهُوَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (١٠).

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ. وهذا سند رجاله ثقات إلا أن الوجه الأول أقوى. وأخرجه سعيد بن منصور في سننه (٣/ ١٠٦٩)، قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: نَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدِ الزَّنْجي، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجيح، عَنْ مُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ. ومسلم بن خالد الزنجي «ضعيف».

(١) أخرجُه الطَّبريَّ (َ٣ُ/ ٥٢٥)، قال: حَدَّثَنَا الحُسَنُ بْنُ يُحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

(٢) سنده صحيح: أخرَجه الطَّبري (٢٦ ٥٢٦)، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: ثَنَا دَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ. وسنده صحيح.

(٣) فيه مقال: أخرجه ابن زنجويه في الأموال (١/ ٢٠٧) والطبري في تفسيره (٢/ ٥٢٦) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وفيه مقال.

(٤) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٢/ ٥٢٧) ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، حَدَّثَنَا سِنَانٌ الْقَزَّازُ، قَالَ:

أثر سعيد بن جبير تَعْلَلْلهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِءَمَ مُصَلَّى ۗ [البقرة:١٢٥] قَالَ: «الحُجَرُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ لَيَّنَهُ الله، قَدْ جَعَلَهُ رَحْمَةً، فَكَانَ يَقُومُ عَلَيْهِ، وَيُنَاوِلُهُ إِسْمَاعِيلُ الحِجَارَةَ، وَلَوْ غَسَلَ رَأْسَهُ – كَمَا يَقُولُونَ – لَاخْتَلَفَ رِجْلَاهُ ۗ (١٠).

القول الخامس: مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ: هُوَ مَقَامُهُ الَّذِي هُوَ فِي الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ.

أثر قتادة بن دعامة السدوسي تخلّله:

عَنْ قَتَادَةَ: ﴿ ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَقَامِ إِبْرَهِ عَمَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة: ١٢٥] إِنَّمَا أُمِرُوا أَنْ يُصَلُّوا عِنْدَهُ، وَلَمْ يُؤْمَرُوا بِمَسْحِهِ، وَلَقَدْ تَكَلَّفَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ شَيْئًا مِمَّا تَكَلَّفَتْهُ الْأُمَمُ قَبْلَهَا، وَلَقَدْ ذَكَرَ لَنَا بَعْضُ مَنْ رَأَى عَقِبَهُ وَأَصَابِعَهُ، فَهَا زَالَتْ هَذِهِ الْأُمَمُ يَمْسَحُونَهُ حَتَّى اخْلَوْلَقَ وَانْمَحَى ﴾ (٢).

🗖 أثر السدي يَخَلَلْهُ:

عن أَسْبَاطُ، عَنِ السُّدِّيِّ: ﴿ ﴿ وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِ عَمَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة: ١٢٥] وَهُوَ الصَّلَاةُ عِنْدَ مَقَامِهِ فِي الحُبِّ وَالْمُقَامُ: هُوَ الْحُبَرُ الَّذِي كَانَتْ زَوْجَةُ إِسْمَاعِيلَ وَضَعَتْهُ الصَّلَاةُ عِنْدَ مَقَامِهِ فِي الْحُبِّ وَالْمُقَامُ: هُوَ الْحُبَرُ الَّذِي كَانَتْ زَوْجَةُ إِسْمَاعِيلَ وَضَعَتْهُ مَّتُ قَدَم إِبْرَاهِيمُ رِجْلَهُ عَلَيْهِ وَهُو رَاكِبٌ، فَعَسَلَتْ شِقَّهُ، ثُمَّ دَفَعَتْهُ مِنْ تَحْتِهِ، وَقَدْ غَابَتْ رِجْلَهُ فِي الْحُجَرِ، فَوَضَعَتْهُ تَحْتَ الشِّقِّ فَغَسَلَتْ شِقَهُ، ثُمَّ دَفَعَتْهُ مِنْ تَحْتِهِ، وَقَدْ غَابَتْ رِجْلَهُ أَيْضًا فِيهِ، فَجَعَلَهَا اللهِ مِنْ شَعَاثِرِهِ، فَقَالَ: ﴿ وَاتَخِذُواْ مِن مَقَامِ إِبْرُهِ مَ مُصَلِّى ﴾ [البقرة: ١٢٥] (٣).

(١) ضعيف: أَخرجه ابن أبي حاتم (١/ ٢٢٦) قال: حَدَّثَنَا أَبِي، ثنا قَبِيصَةُ، ثنا شُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الله ابْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. وفي سنده عبد الله بن مسلم بن هرمز، وهو «ضعيف».

(٢) سَنده حَسن: أخرجه الطبري (٢/ ٥٢٧)، وفي أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٢٩)، قال: حَدَّثَنَا بِشْرُ ابْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: ثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ.

(٣) سنده حسن: أخرجه الطبري (٢/ ٥٢٨)، قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: ثَنَا عَمْرُو، قَالَ: ثَنَا أَسْبَاطُ،

ثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنَفِيُّ، قَالَ: ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ كَثِيرَ بْنَ كَثِيرٍ، يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قال الطبري تختلف: وَأَوْلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِالصَّوَابِ عِنْدَنَا مَا قَالَهُ الْقَائِلُونَ: إِنَّ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ: هُوَ الْمُقَامُ الْمُعْرُوفُ بِهَذَا الإسْمِ، الَّذِي هُوَ فِي المُسْجِدِ الْحُرَامِ؛ لَمَّا رُوِّينَا آنِفًا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ.

وَلِمَا حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ سُلَيْهَانَ، قَالَ: ثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْهَاعِيلَ، قَالَ: ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ اللهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ، قَالَ: «اسْتَلَمَ رَسُولُ الله ﷺ الرُّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا، ثُمَّ تَقَدَّمَ إِلَى مَقَام إِبْرَاهِيمَ، فَقَرَأً: ﴿ وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَام إِبْرَهِهِمَ مُصَلَّى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى المُقَام بِيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ». فَهَذَانِ الْخَبَرَانِ يُنْبِعَانِ أَنَّ الله - تَعَالَى فَجَعَلَ المُقَام بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ». فَهَذَانِ الْخَبَرَانِ يُنْبِعَانِ أَنَّ الله - تَعَالَى فَجَعَلَ المُقَام بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ». فَهَذَانِ الْخَبَرَانِ يُنْبِعَانِ أَنَّ الله - تَعَالَى فَخَرُهُ أَلَى عَنَى بِمَقَام إِبْرَاهِيمَ الَّذِي أَمَرَنَا الله بِالْخَاذِهِ مُصَلَّى هُوَ اللهِ يَعْنِي وَصَفْنَا. وَلَوْ لَمُ يَكُنْ عَلَى صِحَةِ مَا اخْتَرْنَا فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ خَبَرٌ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْ ظَاهِرِهِ اللهُ عَلَى ظَاهِرِهِ اللهُ عَلَى طَلِيهِ مِنَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ الْمُعْرُوفِ دُونَ بَاطِنِهِ مِنَ الْقَوْلِ مَا قُلْنَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ عَمْمُولُ مَعْنَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ اللهُ عَلَى طَاهِرِهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى طَلِيهِ اللهُ عَلَى طَاهِرِهِ الْمُعْرُوفِ دُونَ بَاطِيهِ اللهُ عَلَى طَاهِرِهِ الْمُعْرُوفِ دُونَ بَاطِيهِ اللهُ عَلَى طَاهِرِهِ الْمُعْرُوفِ دُونَ بَاطِيهِ الشَّهُ عَلَى طَاهِرِهِ الْمُعْرُوفِ دُونَ بَاطِيهِ السَّهُ عَلَى طَاهِرِهِ اللهُ عَلَى طَاهُ وَلَاكَ مَا عَلَى طَاهِرِهِ السَّهُ عَلَى طَاهِرِهِ الْمُعْرُوفِ دُونَ بَاطِيهِ السَّهُ السَّالِيهُ السَّهُ عَلَى طَاهِرِهِ الْمُعْرُوفِ دُونَ بَاطِيهِ السَّهُ عَلَى طَاهُ مَا يَدُلُكَ عَلَى خَلَافِ ذَلِكَ عَمَّالَ اللهُ الْعَلَى السَّالِيهُ السَّالِيهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْونِ وَلَاكُ الْمَقَامِ الْمُولِ اللهُ الْعَلَى السَّالَةُ اللهُ الْعَلَى الْمَاءِ الْمَالِي الْمُؤْولِ مَنْ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ عَلَى طَاهُ مَا الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَاءُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْهُ اللهُ ا

قال ابن العربي كَلَّهُ: المُسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمَ ﴾ فيهِ قَوْلانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الْحُجَرُ المُعْهُودُ، وَإِنَّمَا جُعِلَ آيَةً لِلنَّاسِ؛ لِأَنَّهُ جَمَادٌ صَلْدٌ وَقَفَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيمُ، فَأَظْهَرَ الله فِيهِ أَثْرَ قَدَمِهِ آيَةً بَاقِيَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

الثَّانِي: قَالَ ابْنُ عَبَّاسِ (٢): ﴿ مَّقَامُ إِبْرَهِيمَ ﴾ هُوَ الْحُجُّ كُلُّهُ؛ وَهَذَا بَيِّنٌ، فَإِنَّ إِبْرَاهِيمَ قَامَ بِأَمْرِ الله سُبْحَانَهُ، وَنَادَى بِالْحُجِّ عِبَادَ الله، فَجَمَعَ الله الْعِبَادَ عَلَى قَصْدِهِ، وَكَانَتْ شِرْعَةً مِنْ عَهْدِهِ، وَحَجَّةً عَلَى الْعَرَبِ الَّذِينَ اقْتَدَوْا بِهِ مِنْ بَعْدِهِ (٣).

قال السمعاني تخلفه: وَمَعْنَاهُ على القَوْل الصَّحِيح: أَن مَقَام إِبْرَاهِيم هُوَ الْحُجر الَّذِي فِي الْمُسْجِد، يُصَلِّي إِلَيْهِ الْأَئِمَّة، وَذَلِكَ الْحُجر الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ إِبْرَاهِيم عِنْد بِنَاء الْبَيْت، وَبِذَلِك سمى مَقَام إِبْرَاهِيم.

عَنِ السُّدِّيِّ.

⁽١) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٢/ ٥٢٨).

⁽٢) صحيح وقد سبق.

⁽٣) أحكام القرآن (١/ ٣٧٢).

وَقيل: كَانَ أثر أَصَابِع رجله بَيِّنَة فِيهِ، واندرس من كَثْرَة مسح الْأَيْدِي.

وَفِي الْخَبَر: «أَن الرُّكْن وَالْمُقَام ياقوتتان من يَوَاقِيت الْجُنَّة، وَلَوْلَا مَا مسته أَيدي الشُركين، لأضاءا مَا بَين الْمُشرق وَالْمُغْرب».

وَقد روي عَن عمر رضي أنه قَالَ: وَافقنِي رَبِّي فِي ثَلَاث:

قلت لرَسُول الله: لَو اتَّخذت من مقَام إِبْرَاهِيم مصلى، فَنزل قَوْله تَعَالَى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِءَمَ مُصَلَّى ﴾[البقرة:١٢٥]...

وَفِيه قَول آخر: أَنه أَرَادَ بمقام إِبْرَاهِيم: جَمِيع مشَاهد الْحَج، مثل عَرَفَة والمزدلفة، وَسَائِر الْشَاهد(١).

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ و كَانَ عَامِنًا ﴾ [آل عمران:٩٧]

قال الطبري تَعْلَفُهُ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَأْوِيلُهُ الْخَبِرُ عَنْ أَنَّ كُلُّ مَنْ جَرَّ فِي الجُاهِلِيَّةِ جَرِيرَةً، ثُمَّ عَاذ بِالْبَيْتِ لَمْ يَكُنْ بِهَا مَأْخُوذًا (٢٠).

□ أثر الحسن البصري كَاللهُ:

وَعَنْ قَتَادَةَ أَنَّ الْحُسَنَ كَانَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الْحُرَمَ لَا يَمْنَعُ مِنْ خُدُودِ الله، لَوْ أَصَابَ حَدًّا فِي غَيْرِ الْحُرَمِ، فَلَجَأً إِلَى الْحُرَمِ، لَمْ يَمْنَعْهُ ذَلِكَ أَنْ يُقَامَ عَلَيْهِ الْخُدُّ»^(٣).

تفسير السمعاني (١/ ١٣٧).

⁽۲) تفسير الطبرى (٥/ ٦٠١).

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٢٠١) والأزرقي في أخبار مكة (٢/ ١٣٩)، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: كَانَ الْحُسَنُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ الْحُرَمَ لَا يُمْنَعُهُ حَدَّ الله، إِذَا أَصَابَ حَدًّا فِي غَيْرِ الْحُرَمِ، فَلَجًا فِي الْحُرَمِ، فَلَجَا فِي الْحُرَمِ، فَلَ مَا قَالَ الْحُسَنُ. وهذا سند صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٥٥٤)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكُرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَام، عَنِ الْحُسَنِ، وَعَطَاءٍ، قَالَا: ﴿إِذَا أَصَابَ حَدًّا فِي غَيْرِ الْحُرَمِ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى الْحُرَمِ، أُخْرِجَ مِنَ الْحَرَم حَتَّى يُقَامَ عَلَيْهِ».

□ أثر قتادة بن دعامة كَلَلْلهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عران: ٩٧] ﴿ وَهَذَا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ لَوْ جَرَّ كُلَّ جَرِيرَةٍ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ أَلْجُأً إِلَى حَرَمِ الله، لَمْ يُتَنَاوَلْ وَلَمْ يُطْلَبْ، فَأَا إِلَى حَرَمِ الله، لَمْ يُتَنَاوَلْ وَلَمْ يُطْلَبْ، فَأَمَّا فِي الْإِسْلَام، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ حُدُودِ الله، مِنْ سَرَقَ فِيهِ قُطِعَ، وَمَنْ زَنَى فِيهِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْجُدُّ، مَنْ قَتَلَ فِيهِ قُتِلَ » (١).

🗖 أثر مجاهد يَعَلَىٰتُهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْحُرَمَ، قَالَ: "يُؤْخَذُ، فَيُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ، ثُمَّ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ، يَقُولُ: الْقَتْلُ(٢).

أثر الحسن البصري تَعْلَشْهُ:

عَنِ الْحُسَنِ، وَعَطَّاءٍ، فِي الرَّجُلِ يُصِيبُ الْحُدَّ، وَيَلْجَأُ إِلَى الْحُرَمِ: «يُخْرَجُ مِنَ الْحُرَمِ فَيْقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ»(٣).

﴿ الْقُولُ الثاني: إِذَا دَخَلَ الْقَاتِلُ الْحُرَمَ، لَمْ يُجَالَسْ، وَلَمْ يُبَايَعْ، وَلَمْ يُؤُوَ، وَيَأْتِيهِ الَّذِي يَطْلُبُهُ، فَيَقُولُ: يَا فُلَانُ، اتَّقِ الله فِي دَمِ فُلَانٍ، وَاخْرُجْ مِنَ الْمُحَارِمِ، فَإِذَا خَرَجَ أُقِيمَ عَلَيْهِ

⁽۱) صحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٦٠١)، وأخرجه ابن المنذر في تفسيره (١/ ٣٠٤) من طريق سعيد، عن قتادة، وهذا سند حسن. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٠٥) وابن أبي حاتم في تفسيره (٣٨٥١) من طريق معمر، عن قتادة. ورواية معمر عن قتادة فيها مقال.

⁽٢) ضَعيفُ: أخرجه الطبري (٥/ ٦٠٢) وابن أبي شيبة في مصنفه (٥/ ٥٥٤) من طريق عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ رَجُلًا، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ، قَالَ: «يُؤْخَذُ، فَيُخْرَجُ بِهِ مِنَ الْحُرَم، ثُمَّ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ»، يَقُولُ: «الْقَتْلُ».

⁽٣) أخرجه الطبري (٥/ ٢٠٢) من طريق حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَأَبُو السَّائِبِ، قَالَا: ثنا ابْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٥/ ٥٥٤)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحُسَنِ، وَعَطَاءٍ، قَالَا: «إِذَا أَصَابَ حَدًّا فِي غَيْرِ الْحُرَمِ، ثُمَّ جَاءَ إِلَى الْحَرَمِ، أُخْرِجَ مِنَ الْحَرَمِ حَتَّى يُقَامَ عَلَيْهِ». وكلا الطريقين مدارهما على هشام بن حسان، عن الحسن البصري، وفيها مقال، ولكن يشهد لها ما سبق عن الحسن.

لُحُدُّ.

أثر عمر بن الخطاب عليه:

عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: «لَوْ وَجَدْتُ فِيهِ قَاتِلَ الْخَطَّابِ، مَا مَسَسْتُهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ» (١٠).

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ الْحُرَمَ، فَإِنَّهُ لَا يُجَالَسُ، وَلَا يُكَلَّمُ، وَلَا يُؤُوى، وَيُنَاشَدُ حَتَّى يَخُرُجَ، فَيُقَامُ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ، فَأَخِذَ فِي الْحِلِّ، فَأَدْخِلَ الْحُرَمَ، فَأَرَادُوا أَنْ يُقِيمُوا عَلَيْهِ مَا أَصَابَ، أُخْرِجَ مِنَ الْحُرَمِ إِلَى الْحِلِّ، وَإِنْ تُتِلَ فِي الْحُرَمِ إِلَى الْحِلِّ، وَإِنْ تُتِلَ فِي الْحُرَمِ أَوْ سَرَقَ أُقِيمَ عَلَيْهِ فِي الْحُرَمِ» (٢).

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «لَوْ وَجَدْتُ قَاتِلَ عُمَرَ فِي الْحَرَمِ مَا هِجْتُهُ» (٣).

أثر الشعبي نَعَلَلْله:

عَنْ عَامِرٍ، قَالَ: «إِذَا أَصَابَ الْحُدَّ، ثُمَّ هَرَبَ إِلَى الْحُرَمِ، فَقَدْ أَمِنَ، فَإِذَا أَصَابَهُ فِي

(۱) منقطع: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٥٣) والأزرقي في أخبار مكة (١٣٩/٢) وابن المنذر في تفسيره (١/ ٣٠٤) من طريق ابْنِ جُرَيْج، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي حُسَيْنِ يُحَدِّثُ عَنْ عِكْرِمَةَ ابْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ. وهذا سند منقطع؛ عكرمة بن خالد لم يسمع من عمر بن الخطاب، قاله أحمد بن حنبل تَعَلَيْهُ مُحْشِّ انظر: جامع التحصيل (١/ ٢٣٩).

⁽۲) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (۹/ ۳۰٤)، والأزرقي في أخبار مكة (۱۳۹/)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (۹/ ۳۷٦)، والطبري في تفسيره (٥/ ٢٠٤)، وغيرهم من طرق لا تعد، ومن مخارج مختلفة عن ابن عباس ك.

⁽٣) صحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٢٠٤) والطحاوي في مشكل الآثار (٩/ ٣٧٨) من طريق هُشَيْمٌ، قَالَ: ثنا حَجَّاجٌ، عن عطاء، عن ابن عمر. وهذا سند فيه مقال.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٥٣) وفي أخبار مكة للأزرقي (٢/ ١٣٩) عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ قَالَ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «لَوْ وَجَدْتُ فِيهِ قَاتِلَ عُمَرَ مَا نَدَهْتُهُ». وهذا سند رجاله ثقات.ً

اخْرَم أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِي الْحُرَمِ»(١).

أثر مجاهد يَخلَشُهُ:

عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجُاهِدٍ، وَمُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: "إِذَا قَتَلَ فِي الْحَرَمِ، أَوْ أَصَابَ حَدًّا فِي الْحَرَمِ، أَوْ أَصَابَ حَدًّا فِي الْحَرَمِ، أَوْ أَصَابَ حَدًّا فِي الْحَرَمِ، أُقِيمَ عَلَيْهِ فِي الْحَرَمِ، وَإِذَا قَتَلَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ، أَمِنَ "(٢).

□ أثر عطاء بن أبي رباح كَمْلَتْهُ:

عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءِ: وَمَا ﴿ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمر ١٥٠٠]؟ قَالَ: ﴿ يَأْمَنُ فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ دَخَلَهُ ﴾ قَالَ: وَإِنْ أَصَابَ فِيهِ دَمًا ؟ فَقَالَ: ﴿ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ ، فَقُتِلَ فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ دَخَلَهُ ﴾ [البقرة ١٩١١] ، في الحُرَم ، فَقُتِلَ فِيهِ ، قَالَ: ﴿ وَتَلا: ﴿ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَى يُقْتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ [البقرة ١٩١١] ، فَإِنْ كَانَ قَتَلَ فِي غَيْرِهِ ، ثُمَّ دَخَلَهُ ، أَمِنَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ ﴾ فَقَالَ لِي: أَنْكُرَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَتْلَ الْمِن الزُّبَيْرِ سَعْدًا مَوْلَى عُتْبَةً وَأَصْحَامِهِ ﴾ قَالَ: ﴿ تَرَكَهُ فِي الْحِلِّ حَتَّى إِذَا دَخَلَ الْحُرَمَ ، الْمَرْجَهُ مِنْهُ ، فَقَتَلَهُ . قَالَ لَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى: فَعَبْدٌ أَبَقَ ، فَدَخَلَهُ ؟ فَقَالَ: خُذُهُ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَقْتُلُهُ وَ فَقَالَ: خُذُهُ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَقْتُلُهُ ﴾ [البقرة ٤٠٤] اللهُ مُوسَى: فَعَبْدٌ أَبَقَ ، فَدَخَلَهُ ؟ فَقَالَ: خُذُهُ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَأْخُذُهُ إِلَيْقَالَ اللهُ سُلَيْمانُ بْنُ مُوسَى: فَعَبْدٌ أَبَقَ ، فَدَخَلَهُ ؟ فَقَالَ: خُذُهُ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَقْتُلُهُ وَاللَّهُ وَلَا لَهُ سُلَيْمانُ بُنُ مُوسَى: فَعَبْدٌ أَبَقَ ، فَدَخَلَهُ ؟ فَقَالَ: خُذُهُ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَأْخُونُهُ وَلَا لَهُ سُلَيْمانُ مُوسَى الْعَبْدُ أَبْقَ ، فَدَخَلَهُ ؟ فَقَالَ: خُذُهُ ؛ فَإِنَّكَ الْمَائِهُ وَلَا لَلْهُ سُلَيْمانُ مُوسَى الْمَائِمَةُ وَتَوْمَ الْمَائِمَ اللَّهُ مُنْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُوسَى اللَّهُ اللَّهُ عَلْهُ اللَّهُ مِنْهُ اللَّهُ عَلَهُ اللَّهُ الَالَهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

(١) صحيح: أخرجه الطبري (٥/ ٦٠٥)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَأَبُو السَّائِبِ، قَالَا: ثنا ابْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُطَرِّفٌ، عَنْ عَامِرٍ.وسنده صحيح.

وأُخرجه ابن المنذر في تفسيره (١/ ٣٠٦)، قال: حَدَّثَنَا أبو سعد، قَالَ: حَدَّثَنَا عمرو بْن زرارة، قَالَ: أَخْبَرَنَا هشيم، عَنْ مطرف، عَنْ الشعبي.

وأخرجه الطبري (٥/ ٥٠٥)، قال: حَدَّثَنَا أَبْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا مُؤَمَّلُ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَن الشَّعْبِيِّ.

وأُخرجه عَبد الرزاق في مصنفه (٩/ ٣٠٤) عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَمُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبيِّ.

(٢) صَحَيْح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩/ ٣٠٤) عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَمُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ.

(٣) صحيح: أخرجه عَبَّد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٥١) عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ.

🗖 أثر الزهري يَخَلَلْثُهُ:

عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ فِي الْحُرَمِ قُتِلَ فِي الْحُرَمِ، وَمَنْ قُتِلَ فِي الْجِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ فِي الْجُرَمِ، أَخْرِجَ إِلَى الْجِلِّ فَيُقْتَلُ»، قَالَ: «تِلْكَ السُّنَّةُ»(١).

أثر السدي يَعْلَشْهُ:

عن أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ: أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران:٩٧] ﴿ فَلَوْ أَنَ رَجُلًا قَتَلَ رَجُلًا، ثُمَّ أَتَى الْكَعْبَةَ، فَعَاذَ بِهَا، ثُمَّ لَقِيَهُ أَخُو اللَّقْتُولِ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَبِدًا أَنْ يَقْتُلُهُ ﴾ (٢) .

القول الثالث: قالوا: وَمَنْ دَخَلَهُ يَكُنْ آمِنًا مِنَ النَّارِ.

عَنْ يَخْيَى بْنِ جَعْدَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ و كَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران: ١٩] قَالَ: «آمِنًا مِنَ النَّار» (٣).

قال الطبري تعمّلة: وَأَوْلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا بِالصَّوَابِ، قَوْلُ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَمُنْ قَالَ مَعْنَى ذَلِكَ: وَمَنْ دَخَلَهُ مِنْ غَيْرِهِ مِحَنْ جَأَ إِلَيْهِ عَائِذًا بِهِ، كَانَ آمِنًا مَا كَانَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهُ، فَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، إِنْ كَانَ أَصَابَ مَا يَسْتَوْجِبُهُ فِي كَانَ آمِنًا مَا كَانَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ يُخْرَجُ مِنْهُ، فَيُقَامُ عَلَيْهِ فِيهِ. فَتَأْوِيلُ الْآيَةِ إِذًا: فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ عَيْرِهِ، ثُمَّ لَكُنْ آمِنًا مِمَّا اسْتَجَارَ مِنْهُ مَا كَانَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَنْ يُدْخُلُهُ مِنَ النَّاسِ مُسْتَجِيرًا بِهِ يَكُنْ آمِنًا مِمَّا اسْتَجَارَ مِنْهُ مَا كَانَ فِيهِ، حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: وَمَا مَنَعَكَ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَيْهِ فِيهِ؟ قِيلَ: لِإِتِّفَاقِ فِيهِ، حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: وَمَا مَنَعَكَ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَيْهِ فِيهِ؟ قِيلَ: لِإِتِّفَاقِ فِيهِ، حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ وَقِهُ إِنْ قَالَ قَائِلُ: وَمَا مَنَعَكَ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَيْهِ فِيهِ؟ قِيلَ: لِإِتِّفَاقِ فِيهِ، حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ وَقَالَ مَنْ كَانَتْ جَرِيرَتُهُ فِي عَيْرِهِ، ثُمَّ عَاذَ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِجَرِيرَتِهِ فِيهِ؟ قِيلَ: لَاتَفَاقُ مَنْ كَانَتْ جَرِيرَتُهُ فِي غَيْرِهِ، ثُمَّ عَاذَ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِجَرِيرَتِهِ فِيهِ؟ وَيلَاكَ مَنْعُهُ وَيهِ. وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي صِفَةَ إِخْرَاجِهِ مِنْهُ لِأَخْذِهِ بِهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: صَفَةُ ذَلِكَ مَنْعُهُ فِيهِ. وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي صِفَةَ إِخْرَاجِهِ مِنْهُ لِأَخْذِهِ بِهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: صَفَةُ ذَلِكَ مَنْعُهُ لَا يُوتَعَلِيهُ فِيهِ كُولَوْ الْعَلَى الْمُنْتَعَلَى الْهُ الْمُؤْتَ

⁽۱) صحیح: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (۹/ ۳۰۳) من طریق معمر، عن الزهري. وسنده صحیح.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري (٥/ ٦٠٦)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْخُسَيْنِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْخُسَيْنِ، قَالَ: ثنا أَحْمَدُ بْنُ اللَّهُ عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

⁽٣) أخرجُه الطبري (٥/ ٢٠٦) و ابن المنذر في تفسيره (١/ ٣٠٤) عن رُزَيْقُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمُخْزُومِيُّ، قَالَ: ثنا زِيَادُ بْنُ أَبِي عِيَاضٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ.

المُعَانِي الَّتِي يُضْطَرُّ مَعَ مَنْعِهِ وَفَقْدِهِ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ.

قِيلَ: قُلْنَا ذَلِكَ لِإِجْمَاعِ الجُمِيعِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، عَلَى أَنَّ إِخْرَاجَ الْعَائِذِ بِهِ مِنْ جَرِيرَةٍ أَصَابَهَا أَوْ فَاحِشَةٍ أَتَاهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِهِ عُقُوبَةٌ مِنْهُ بِبَعْضِ مَعَانِي الْإِخْرَاجِ لِأَخْذِهِ بِهَا لَزِمَهُ؛ وَاجِبٌ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْإِسْلَامِ مَعَهُ. وَإِنَّهَا اخْتَلَفُوا فِي السَّبَ الَّذِي يُجُوزُ إِخْرَاجُهُ بِهِ مِنْهُ، فَقَالَ بَعْضُهُمُ: السَّبَ الَّذِي يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ بِهِ مِنْهُ تَوْلُ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ مُبَايَعَتَهُ، وَإِطْعَامَهُ، وَسَقْيَهُ، وَإِيَواءَهُ، وَكَلَامَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ المُعَانِي الَّتِي لَا قَرَارَ لِلْعَائِذِ بِهِ فِيهِ مَعَ بَعْضِهَا، فَكَيْفَ مَعَ جَمِيعِهَا؟

وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: بَلْ إِخْرَاجُهُ لِإِقَامَةِ مَا لَزِمَهُ مِنَ الْعُقُوبَةِ وَاجِبٌ بِكُلِّ مَعَانِي الْإِخْرَاجِ. فَلَمَّا كَانَ إِجْمَاعًا مِنَ الجُمِيعِ عَلَى أَنَّ حُكْمَ الله فيمَنْ عَاذَ بِالْبَيْتِ مِنْ حَدَّ أَصَابَهُ أَوْ جَرِيرَةٍ جَرَّهَا؛ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ لِإِقَامَةِ مَا فَرَضَ الله عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِقَامَتُهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَصَابَهُ أَوْ جَرِيرَةٍ جَرَّهَا؛ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ لَإِقَامَةِ مَا فَرَضَ الله عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِقَامَتُهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي السَّبِ الَّذِي يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ بِهِ مِنْهُ، كَانَ اللَّازِمُ لَمُهُ وَلِإِمَامِهِمْ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ حَتَّى يُقِيمُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ الَّذِي لَزِمَهُ خَارِجًا مِنْهُ إِذَا كَانَ بِلَيْ مَعْنَى أَمْكَنَهُمْ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ حَتَّى يُقِيمُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ الَّذِي لَزِمَهُ خَارِجًا مِنْهُ إِذَا كَانَ لِكَا إِلَيْهَا مَنْ لَزِمَهُ خَارِجًا مِنْهُ أَوْا كَانَ اللهَ عَلَيْهِ مِنْ خَارِجِ عَلَى مَا قَدْ بَيَنَا قَبْلُ. وَبَعْدُ، فَإِنَّ الله عَلَيْ لَمْ يَضِعْ حَدًّا مِنْ حُدُودِهِ عَنْ أَجُلِ بُقُعَةٍ وَمَوْضِعِ صَارَ إِلَيْهَا مَنْ لَزِمَهُ ذَلِكَ. وَقَدْ تَظَاهَرَتِ اللهُ عَنْ رَسُولِ الله عَيْقَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ إِنِّي حَرَّمُتُ اللهِ يَنْهُ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةً ﴾. اللهُ عَمْ حَدًا مِنْ رَسُولِ الله عَيْقِ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ إِنِّ حَرَّمْتُ اللهِ يَنَا كُمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةً ﴾.

وَلَا خِلَافَ بَيْنَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ أَنَّ عَائِذًا لَوْ عَاذَ مِنْ عُقُوبَةٍ لَزِمَّتُهُ بَحَرَمِ النَّبِيِّ عَلِيَّةٍ، يُؤَاخُذُ بِالْعُقُوبَةِ فِيهِ. وَلَوْلَا مَا ذَكَرْتُ مِنْ إِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى أَنَّ حَرَمَ إِبْرَاهِيمَ لَا يُقَامُ فِيهِ عَلَى مَنْ عَاذَ بِهِ مِنْ عُقُوبَةٍ لَزِمَتُهُ حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ مَا لَزِمَهُ؛ لَكَانَ أَحَقَّ الْبِقَاعِ أَنْ فِيهِ عَلَى مَنْ عَاذَ بِهِ مِنْ عُقُوبَةٍ لَزِمَتْهُ حَتَّى يُخْرَجَ مِنْهُ مَا لَزِمَهُ؛ لَكَانَ أَحَقَّ الْبِقَاعِ أَنْ

تُؤدَّى فِيهِ فَرَائِضُ الله الَّتِي أَلْزَمْهَا عِبَادَهُ مِنْ قَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ أَعْظَمُ الْبِقَاعِ إِلَى الله كَحَرَمَ الله وَحَرَم رَسُولِهِ ﷺ وَكَرَم الله الإِقَامَةِ الله وَحَرَم رَسُولِهِ ﷺ وَلَكِنَّا أُمِرْنَا بِإِخْرَاجِ مَنْ أُمِرْنَا بِإِخْرَاجِ مَنْ أُمِرْنَا بِإِخْرَاجِهِ مِنْ حَرَم الله لإِقَامَةِ الْحُدِّ لِمَا ذَكُونَا مِنْ فِعْلِ الْأُمَّةِ ذَلِكَ وِرَاثَةً. فَمَعْنَى الْكَلَامِ - إِذْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا الْحُدِّ لِلهَ عَلَى مَا وَصَفْنَا - وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا مَا كَانَ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَمَنْ لَجَاً إِلَيْهِ مِنْ عُقُوبَةٍ لَزِمَتْهُ عَائِدًا بِهِ، فَهُو آمِنُ مَا كَانَ بِهِ حَتَّى يَخْرُجُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ إِلَى الْخُوْفِ بَعْدَ الْخُرُوجِ أَوِ الْإِخْرَاجِ مِنْهُ، فَحِينَئِذٍ هُو غَيْرُ دَاخِلِهِ، وَلا هُوَ فِيهِ (١٠).

قَالَ القرطبي تَغَلَثه: الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ عَامِنَا ﴾ اسْتَدَلَّ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَجَمَاعَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى تَرْكِ إِقَامَةِ الْحُدِّ فِي الْحُرَمِ عَلَى الْمُحْصَنِ وَالسَّارِقِ إِذَا لَجَاً إِلَيْهِ، وَعَضَّدُوا ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ عَامِنَا ﴾ [آل عران: ١٧] كَأَنَّهُ قَالَ: آمِنُوا مَنْ دَخَلَ الْبَيْتَ. وَالصَّحِيحُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِي الْحُرَمِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ المُنسُوخ؛ لِأَنَّ مَنْ وَالْبَيْتِ. وَإِنَّمَا الْجُلَافُ: هَلَ يُقْتَلُ الْبَيْتِ حَقِيقَةً.

وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ فِي الْحُرَمِ قُتِلَ بِهِ، وَلَوْ أَتَى حَدًّا أُقِيدَ مِنْهُ فِيهِ، وَلَوْ حَارَبَ فِيهِ حُورِبَ، وَقُتِلَ مَكَانَهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَنْ جَأَ إِلَى الْحُرَمِ لَا يُقْتَلُ فِيهِ، وَلَا يُتَابَعُ، وَلَا يُورِبَ، وَقُتِلَ مَكَانَهُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: مَنْ جَأَ إِلَى الْحُرَمِ لَا يُقْتَلُ فِيهِ، وَهُو يَقْتُلُهُ بِالْجُوعِ يَزَالُ يُضَيَّقُ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ يَخْرُجَ. فَنَحْنُ نَقْتُلُهُ بِالسَّيْفِ، وَهُو يَقْتُلُهُ بِالْجُوعِ وَالصَّدِ، فَأَيُّ قَتْلِ أَشَدُ مِنْ هَذَا. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿ وَالصَّدِّ، فَأَكِيدٌ لِلْأَمْرِ بِاسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ، وَلا يَكْ مُثَالًا اللهُ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَمَنِ اسْتَعَاذَ بِالْحُرَمِ أَيْ لَيْ لَيْ النَّاسُ، وَمَنِ اسْتَعَاذَ بِالْحُرَمِ أَيْ اللهُ تَعَالَى. قَوْلُهُ تَعَالَى: أَمْنَ أَنْ يُغَارَ عَلَيْهِ. وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي ﴿ الْمُائِدَةِ ﴾ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى. قَوْلُهُ تَعَالَى: هُوا أَيْ مِنْ أَنْ يُغَارَ عَلَيْهِ. وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي ﴿ الْمُائِدَةِ ﴾ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا فِي ﴿ الْمُؤْدِولِ مِنْ مَقَامٍ إِبْرَهِمَ مَصَلِي ﴾ [المقرة: ١٧٥] (٢).

قال الشوكاني تَعَلَّلُهُ: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ رَكَانَ ءَامِنَا ﴾ جُمْلَةٌ مُسْتَأَنْفَةٌ، لِبَيَانِ حُكْم مِنْ أَحْكَامِ الْحُرَمِ، وَهُوَ: أَنَّ مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا. وَبِهِ اسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَنْ لَجَأً إِلَى الْحُرَمِ، وَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ مِنَ الْحُدُودِ، فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، وَهُوَ الْحُرَمِ، وَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ حَدُّ مِنْ الْحُدُودِ، فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، وَهُوَ

⁽١) تفسير الطبري (٥/ ٢٠٦).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ١١١).

قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ تَابَعَهُ، وَخَالَفَهُ الجُّمْهُورُ، فَقَالُوا: تُقَامُ عَلَيْهِ الْخُدُودُ فِي الحُرَم. وَقَدْ قَالَ جَمَاعَةٌ: إِنَّ الْآيَةَ خَبَرٌ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ، أَيْ: وَمَنْ دَخَلَهُ فَأَمِّنُوهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا رَفَتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة:١٩٧] أَيْ: لَا تَرْفُتُوا، وَلَا تَفْسُقُوا، وَلَا تُجْادِلُوا^(١).

قال ابن العربي تَعَلَّلُهُ: المُسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا، وَاسْتَوْجَبَ بِهِ حَدًّا، ثُمَّ لَجُأَ إِلَى الْحُرَمِ عَصَمَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكُانَ ءَامِنَا ﴾ وَاسْتَوْجَبَ بِهِ حَدًّا، ثُمَّ لَجُأَ إِلَى الْحُرَمِ عَصَمَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكُو مِن دَخَلَهُ وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ السَّلَفِ، مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ مِنْ النَّاسِ.

وَكُلُّ مَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ وَهِمَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّهُ خَبَرٌ عَلَى مَنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْنَ قَدْ عَلَى مَضَى، وَلَا يُقْصَدْ بِهَا إِثْبَاتُ حُكْم مُسْتَقْبَلِ. الثَّانِي: أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْنَ قَدْ ذَلِكَ فِيهَا، وَخَبَرُ الله سُبْحَانَهُ لَا يَقَعُ بِخِلافِ خُجْبِرِهِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ فِي الْقَاضِي.

ُ هَذَا وَقَدْ نَاقَضَ أَبُو حَنِيفَةَ، فَقَالَ: إِنَّهُ لَا يُطْعَمُ، وَلَا يُسْقَى، وَلَا يُعَامَلُ، وَلَا يُكَلَّمُ حَتَّى يَخُرُجَ، فَاضْطِرَارُهُ إِلَى الْخُرُوجِ لَيْسَ يَصِحُّ مَعَهُ أَمْنٌ. وَرُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَقَعُ الْقِصَاصُ فِي الْأَطْرَافِ فِي الْحُرَمِ، وَلَا أَمْنَ أَيْضًا مَعَ هَذَا، وَقَدْ مَهَّدْنَاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ (٢).

قال ابن عبد البر تعتلله: وَهَذَا مَوْضِعٌ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، فَأَمَّا مَالِكٌ فَقَالَ: مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ فِي الْحُرَمِ اقْتُصَّ مِنْهُ، وَمَنْ قَتَلَ، وَدَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ يُحِرْهُ، وَلَمْ يَمْنَعِ الْحُرَمُ حَدًّا وَجَبَ. وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَرَوَاهُ ابْنُ سَمَاعَةً عَنْ أَبِي يُحِرْهُ، وَلَمْ يَمْنَعِ الْحُرَمُ حَدًّا وَجَبَ عَلَيْهِ قِصَاصٌ أَوْ حَدُّ، (فَلَاخَلَ الْحُرَمَ)، لَمْ يُقْتَصَّ يُوسُفَ. وقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ قِصَاصٌ أَوْ حَدُّ، (فَلَاخَلَ الْحُرَمَ)، لَمْ يُقْتَصَّ مِنْهُ فِي النَّفْسِ، وَلَا يُحَدُّ فِيهَا يَأْتِي عَلَى النَّفْسِ، وَتُقَامُ الْخُدُودُ عَلَيْهِ فِيهَا دُونَ النَّفْسِ مِمَّا مِنْ وَيَا لَنَّ فَي النَّفْرِ، قَالَ زُفَرُ، قَالَ: وَإِنْ قَتَلَ فِي الْحُرَمِ (أَوْ زَنَى سِوَى ذَلِكَ حَتَّى يَخُرُجَ مِنَ الْحُرَمِ. وَكَذَلِكَ قَالَ زُفَرُ، قَالَ: وَإِنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ (أَوْ زَنَى فِي الْحُرَمِ، وَوَيَ الْحُرَمِ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنِ الْحُسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ إِلَى الْحُرَمِ، وَتُقِلَ فِي الْحُرَمِ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ، عَنِ الْحُسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْمُسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْحُسَنِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ الْمُو رَبَى الْمُولَةِ مَنْ الْحُرَمِ.

⁽١) فتح القدير للشوكاني (١/ ٤١٥).

⁽٢) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٣٧٣).

أَبِي يُوسُفَ ِ قَالَ: يُخْرَجُ مِنَ الْحُرَمِ، فَيُقْتَلُ، وَكَذَلِكَ فِي الرَّجْم. وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ المُسْأَلَةَ، وَبَيَّنَّاهَا، وَأَوْضَحْنَا وَجْهَ الصَّوَابِ فِيهَا فِي كِتَابِ الْأَجْوِبَةِ عَنِّ الْمُسَائِل الْمُسْتَغْرَبَةِ (١).

قال ابن حزم يَعْتَلْهُ: وَهَلْ يُسْتَقَادُ فِي الْحُرَم؟ قَالَ عَلِيٌّ: اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُقَادُ فِي الْحُرَم، كَمَا حَدَّثَنَا حُمَّامٌ، نا ابْنُ مُفَرِّج، نا ابْنُ الْأَعْرَابِيّ، نا الدَّبَرِيُّ، نا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، نا مَعْمَزُّ، عَنْ ابْنِ طَاوُسِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنَّ ابْنِ عِبَّاسِ قَالَ: مَنْ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ فِي الْحَرَمَ، أَوْ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ، فَإِنَّهُ لَا يُجَالَسُ، وَلَا يُكَلَّمُ، وَلَا يُؤذَى، وَيُنَاشَدُ حَتَّى يَخْرُجَ، فَيُقَامَ عَلَيْهِ الْحُدُّ.

وَمَنْ قَتَلَ أَوْ سَرَقَ، فَأَخَذَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ أُدْخِلَ الْحُرَّمَ، فَأَرَادُوا أَنْ يُقِيمُوا عَلَيْهِ مَا أَصَابَ أَخْرَجُوهُ مِنْ الْحُرَم إِلَى الْحِلِّ، فَإِنْ قَتَلُ فِي الْحُرَمِ أَوْ سَرَقَ، أُقِيمَ عَلَيْهِ فِي الْحَرَمِ.

وَعَابَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَلَى ابْنِ الزَّبَيْرِ فِي رَجُلٍ أَخَذَهُ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ أَدْخَلَهُ الْحُرَمَ، ثُمَّ أَخْرَجَهُ إِلَى الْحِلِّ فَقَتَلَهُ.

وَبِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنِي ابْنُ عُمِيَّنَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةً، عَنْ طَاوُسِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِيمَنْ قَتَلَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ أُدْخِلَ الْحُرَمَ، قَالَ: لَلَّا يُجَالَسُ، وَلَا يُكَلَّمُ، وَلَا يُبَايَعُ، وَلَا يُؤْذَى يُؤْتَى إِلَيْهِ، فَيُقَالُ: يَا فُلَانُ، اتَّقِ الله فِي دَم فُلَانٍ؛ أُخْرُجْ مِنْ الْمُحَارِمِ.

نَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْم، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ اللَّهِ بِنِ اللَّهِ عَلَيْنَةً، أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةً - وَكَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا - قَالَ: سَمِعْت طَاوُسًا يَقُولُ: سَمِعْت ابْنَ عَبَّاسِ يَقُولُ: مَنْ أَصَابَ حَدًّا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ يُجَالَسْ، وَلَمْ يُبَايَعْ، وَيَأْتِيه الَّذِي يَطْلُبُهُ ، فَيَقُولُ: أَيْ فُلَانُ اتَّقِ الله فِي دَمِ فُلَانٍ ؛ أُخْرُجْ عَنْ الْمُحَارِمِ، فَإِذَا خَرَجَ أُقِيمَ عَلَيْهِ

وَبِهِ إِلَى إِسْهَاعِيلَ، نَا سُلَيُهَانُ بْنُ حَرْبِ، نَا جَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْن عَبَّاس فِي قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَهِيمٌّ وَمَن دَخَلَهُ وكَانَ ءَامِنَاكُ [آل عمران:٩٧]. قَالَ: إِذَا أُحْدَنَ الرَّجُلُ حَدَثًا، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ، لَمْ يُجَالَسْ، وَلَمْ يُبَايَعْ، وَلَمْ يُطْعَمْ، وَلَمْ

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/ ١٦٩).

يُسْقَ، حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ الْحُرَم، فَيُؤْخَذَ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجِ: سَمِعْت ابْنَ أَبِي حُسَيْنٍ يُحَدِّثُ عَنْ عِكْرِ مَةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَوْ وَجَدْت فِيهِ - يَعْنِي حَرَمَ مَكَّةَ - قَاتِلَ الْخَطَّاب، مَا مَسِسْته حَتَّى يَخُرُجَ مِنْهُ.

قال ابْنُ جُرَيْج: وَحَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَوْ وَجَدْت فِيهِ - يَعْنِي حَرَمَ مَكَّةَ - قَاتِلَ عُمَرَ، مَا نَدَهْته.

وَعَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَوْ وَجَدْت قَاتِلَ أَبِي فِي الْحَرَمِ، مَا عَرَضْته. قال عَطَاءُ: وَالشَّهْرُ الْحُرَامُ كَذَلِكَ مِثْلُ الْحُرَمِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

وقال الزُّهْرِيُّ: مَنْ قَتَلَ فِي الْحُرَمِ قُتِلَ فِي الْخُرَمِ، وَمَنْ قَتَلَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ الْخُرَمِ، وَمَنْ قَتَلَ فِي الْحِلِّ، ثُمَّ دَخَلَ الْخُرَامَ، أُخْرِجَ إِلَى الْحِلِّ، فَقُتِلَ فِي الْحِلِّ، قَالَ الزُّهْرِيُّ: تِلْكَ السُّنَّةُ.

وَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةً، وَأَهْدُ بْنُ حَنْبَل، وَإِسْحَاقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ قَوْمِ خِلَافٌ هَذَا [وَشَيْءٌ يُظَنَّ أَنَّهُ خِلَافُ هَذَا]، وَهُو كَمَا حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَسْعُودٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، نا عَبْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ، نا أَبِي، نا أَشْعَثُ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمُلِكِ -، عَنْ الْحَسَنِ فِي قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عران: ٩٧] قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ فِي الجُمَّاهِ لِيَّةٍ يَقْتُلُ الرَّجُلَ، ثُمَّ يُعَلِّقُ فِي رَقَبَتِهِ الصُّوفَةَ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْحُرَم، فَيَلْقَاهُ ابْنُ المُقْتُولِ أَوْ أَبُوهُ فَلَا يُحَرِّكُهُ.

وَعَنْ قَتَادَةً فِي قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران:٩٧] قَالَ: كَانَ ذَلِكَ فِي اجْمَاهِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَ كَانَ عَامِنَا ﴾ وَلَوْ قُدِرَ عَلَى ذَلِكَ فِي اجْمَاهِ اللهِ قُتِلَ، وَلَوْ قُدِرَ عَلَى اللهُ مِركِينَ فِيهِ قُتِلُوا.

وَعَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ جَرَحَ رَجُلًا فِي الْحَرَمِ: أَنَّهُ يُقَادُ بِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَرَحَ فِي الْحِلِّ أُقِيدَ بِهِ فِي الْحَرَم، وَحَيْثُ وَجِدَ.

وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَّيْهَانَ، وَأَصْحَابُهُمْ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَهَؤُلَاءِ مِنْ الصَّحَابَةِ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَابْنُهُ عَبْدِ الله، وَابْنُ

عَبَّاسٍ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَبُو شُرَيْحٍ - عَلَى مَا نَذْكُرُ بَعْدَ هَذَا، إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى - وَلَا مُخَالِفَ لَمُمْ مِنْ الصَّحَابَةِ ﷺ.

وَمِنْ التَّابِعِينَ: عَطَاءٌ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالزُّهْرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، وَيُخْبِرُ بِذَلِكَ عَنْ عُلَمَائِهِمْ، وَهُمْ التَّابِعُونَ مِنْ أَهْلِ المُدِينَةِ، وَيُخْبِرُ: أَنَّ السُّنَّةَ مَضَتْ بِذَلِكَ، فَهَا تَعَلَّقَ مَنْ تَعَلَّقَ بِخِلَافِ ذَلِكَ إِلَّا بِرِوَايَةٍ عَنْ رَبِيعَةً.

وَأَمَّا قَتَادَةُ، وَالْحَسَنُ، فَلَيْسَ فِي قَوْلِهَمَا خِلَافٌ لَمِنْ ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ إِنَّهَا أَخْبَرَ عَمَّنْ كَانَ فِي الْجُاهِلِيَّةِ، وَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ الْإِسْلَامَ جَاءَ بِخِلَافِ ذَلِكَ إِلَّا بِهِ، وَأَمَّا قَتَادَةُ فَلَمْ يَقُلْ: إِنَّ مَنْ أَصَابَ فِي الْحِلِّ دَمًا أُقِيدَ بِهِ فِي الْحُرَمِ.

فَبَطَلَ تَعَلُّقُهُمْ بِقَتَادَةَ، وَالْحُسَنِ (١).

وقال تَعَلَّلُهُ: وَلَا يَحِلُّ أَنْ يُسْفَكَ فِي حَرَم مَكَّةَ دَمٌ بِقِصَاصٍ أَصْلًا، وَلَا أَنْ يُقَامَ فِيهَا حَدُّ، وَلَا يُسْجَنَ فِيهَا أَحَدُ، فَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أُخْرِجَ عَنْ الْحُرَم، وَأُقِيمَ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ الْحُدُّ لِلَا يُشْفَكَ بِهَا دَمٌ، وَلِقَوْلِ اللهَ تَعَالَى: عَلَيْهِ الْحُدُّ لِلَا ذَكُونَا مِنْ نَهْيِ رَسُولِ الله عِيشِهِ أَنْ يُسْفَكَ بِهَا دَمٌ، وَلِقَوْلِ اللهَ تَعَالَى: هِمَقَامُ إِبْرَهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [ال عمران: ٩٧]، وَهَذَا عُمُومٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يُخَصَّ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَأَمَّا إِخْرَاجُ الْعَاصِي مِنْهُ فَلِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ أَن طَهِرَا بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ وَٱلْعَكِفِينَ وَٱلْعَكِفِينَ وَٱلْعَكِفِينَ وَٱلرَّكَعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [النرة:١٢٥]، فَتَطْهِيرُهُ مِنْ الْعُصَاةِ وَاجِبٌ، وَلَيْسَ هَذَا فِي حَرَمِ اللَّدِينَةِ ؟ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ نَصُّ، وَلَا يُسَمَّى ذَبْحُ الْحَيَوَانِ الْمُتَمَلَّكِ وَلَا الْحِجَامَةُ، وَلَا فَتْحُ الْعَرْقِ: سَفْكَ دَم.

رُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عُييْنَةَ، أَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ - وَكَانَ ثِقَةً مَأْمُونًا - قَالَ: سَمِعْت طَاوُسًا يَقُولُ: مَنْ أَصَابَ حَدًّا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ شَمِعْت طَاوُسًا يَقُولُ: مَنْ أَصَابَ حَدًّا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ يُجَالَسْ وَلَمْ يُبَايَعْ - وَذَكَرَ كَلَامًا - وَفِيهِ: فَإِذَا خَرَجَ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ. وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بُنِ جُبَيْرٍ، وَالْحُكَم بْنِ عُتَيْبَةً، وَهُو قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

⁽١) المحلي بالآثار (١١/ ١٤٣).

ومنْ طَرِيقِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَوْ وَجَدْتُ فِيهِ قَاتِلَ عُمَرَ مَا نَدَهْتُهُ، يَعْنِي: حَرَمَ مَكَّةَ.

وقال ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْ وَجَدْت قَاتِلَ أَبِي فِي الْحَرَمِ، مَا عَرَضْت لَهُ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَمْ يَخُصُّوا مَنْ أَصَابَ حَدًّا فِي الْحَرَمِ مِمَّنْ أَصَابَهُ خَارِجَ الْحَرَمِ، ثُمَّ لِجَأَ إِلَى الْحَرَم. وَفَرَّقَ عَطَاءً، وَمُجَاهِدٌ بَيْنَهُمَا.

وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ خَرَّجَ قَوْمًا مِنْ الْحُرَمِ إِلَى الْحِلِّ فَصَلَبَهُمْ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْهَانَ فِيمَنْ قَتَلَ، ثُمَّ لَجَاً إِلَى الْحَرَمِ؟ قَالَ: يُخْرَجُ مِنْهُ، فَيَقْتَلُ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْحَرَمِ إِلَّا الْقَتْلَ وَحْدَهُ، فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ فِيهِ حَدُّ قَتْلٍ وَلَا قَوْدٍ حَتَّى يَخْرُجَ بِاخْتِيَارِهِ.

وقال أَبُو يُوسُفَ: يُخْرَجُ، فَيُقَامُ عَلَيْهِ حَدُّ الْقَتْلِ.

قال عَلِيُّ: تَقْسِيمُ أَبِي حَنِيفَةَ فَاسِدٌ، وَمَا نَعْلَمُ لَمِنْ أَبَاحَ الْقَتْلَ فِي الْحَرَمِ حَجَّةً أَصْلًا، وَلَا سَلَفًا، إِلَّا الْحُصَيْنَ بْنَ نُمَيْرٍ، وَمَنْ بَعَثَهُ، وَالْحُجَّاجَ، وَمَنْ بَعَثَهُ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَأَمَّا مَنْ تُعُدِّي عَلَيْهِ فِي الْحُرَمِ فَلْيَدْفَعْ عَنْ نَفْسِهِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَاَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ أَوَالْفِتُنَةُ أَشَدُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا شَوَاقَتُلُوهُمْ عَندَ الْمَسْجِدِ الْخُرَامِ حَتَّى يُقَلِتِلُوكُمْ فِيهٍ فَإِن قَلْتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴿ البَرَةَ ١٩١٠] وَبِالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ (١).

قال ابن قدامة تخلفه: (وَمَنْ قَتَلَ، أَوْ أَتَى حَدًّا خَارِجَ الْحُرَم، ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحُرَم، لَمُ يُبَايَعْ، وَلَمْ يُشَارَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ الْحُرَم، فَيُقَامَ عَلَيْهِ الْحُدُّ)، وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ جَنَى جِنَايَةً تُوجِبُ قَتْلًا خَارِجَ الْحُرَمِ، ثُمَّ لَجُأَ إِلَيْهِ، لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ. وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَمُجَاهِدٍ، وَإِسْحَاقَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةً، وَأَصْحَابِهِ.

⁽١) المحلي بالآثار (٥/ ٣٠٠).

وَأَمَّا غَيْرُ الْقَتْلِ مِنْ الْحُدُودِ كُلِّهَا وَالْقِصَاصِ فِيهَا دُونَ النَّفْسِ، فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رِوَايتَانِ:

إحْدَاهُمَا: لَا يُسْتَوْفَى مِنْ الْمُلْتَجِئِ إِلَى الْحُرَمِ فِيهِ. وَالثَّانِيَةُ: يُسْتَوْفَى. وَهُو مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّ الْمُرُويَّ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهَا النَّهْيُ عَنْ الْقَتْلِ بِقَوْلِهِ هِئِدٍ: «فَلَا يُسْفَكُ فِيها دَمُ». وَحُرْمَةُ النَّفْسِ أَعْظَمُ، فَلَا يُقَاسُ غَيْرُهَا عَلَيْهَا؛ وَلِأَنَّ الْحُدَّ بِالجُلْدِ جَرَى جَرْى وَحُرْمَةُ النَّفْسِ أَعْظَمُ، فَلَا يُقَاسُ عَيْرُهَا عَلَيْهَا؛ وَلِأَوْلَى ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُرَقِيِّ، وَهِي التَّاذِيبِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ. وَالْأَوْلَى ظَاهِرُ كَلَامِ الْجُرَقِيِّ، وَهِي ظَاهِرُ المُذْهَبِ، قَالَ أَبُو بَكُرِ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَجَدْتَهَا مُفْرَدَةً لِحِنْبِلِ عَنْ عَمِّهِ، أَنَّ الْحُدُودِ ظَاهِرُ المُذْهَبِ، قَالَ أَبُو بَكُرِ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَجَدْتَهَا مُفْرَدَةً لِحِنْبِلِ عَنْ عَمِّهِ، أَنَّ الْحُدُودِ ظَاهِرُ المُذْهَبِ، قَالَ أَبُو بَكْرِ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَجَدْتَهَا مُفْرَدَةً لِحِنْبِلِ عَنْ عَمِّهِ، أَنَّ الْحُدُودِ كَلَّهَا تُقَامُ فِي الْحُرَمِ، إِلَّا الْقَتْلُ. وَالْعَمَلُ عَلَى أَنَّ كُلَّ جَانٍ دَخَلَ الْحَرَمَ، لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ حَدُّ جَنَيْتِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ. وَإِنْ هَتَكَ حُرْمَةَ الْحُرَمِ بِالْجِنَايَةِ فِيهِ، هُتِكَتْ حُرْمَتُهُ بِإِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَيْهِ فِيهِ. هُتِكَتْ حُرْمَةُ بِإِقَامَةِ الْحُدِّ عَلَيْهِ فِيهِ.

وقال مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ المُنْذِرِ: يُسْتَوْفَى مِنْهُ فِيهِ؛ لِعُمُومِ الْأَمْرِ بِجَلْدِ الزَّانِي، وَقَطْعِ السَّارِقِ، وَاسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَان، وَقَدْ رُويَ عَنْ النَّبِيُّ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «الحُرَمُ لَا يُعِيدُ عَاصِيًا، وَلَا فَارًّا بِخَرْبَةٍ وَلَا دَمٍ». وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ عَنْ النَّبِيِّ إِقَالًا الْبَيْ عَنْ النَّبِيُّ بِقَتْلِ الْبِنِ حَنْظَلِ وَهُوَ مُتَعَلِّقُ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ. حَدِيثُ حَسَنٌ صَحِيخ. وَلِأَنَّهُ حَيَوانُ أَبِيحَ دَمُهُ لِعِصْيَانِهِ، فَأَشْبَهَ الْكَلْبَ الْعَقُورَ.

وَلَنَا قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عبران: ١٧] يعْنِي: الْحُرَمَ، بدليلِ قَوْلِهِ: ﴿ فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَتُ مَقَامُ إِبْرَهِيمَ ﴾ [آل عبران: ١٩]، وَالْحَبَرُ أُرِيدَ بِهِ الْأَمْرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ بِهِ الْخَبَرُ، لَأَفْضَى إِلَى وُقُوعِ الْخَبَرِ خِلَافَ المُخْبَرِ. وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ ﴿ إِنَّ الله حَرَّمَ مَكَةَ وَلَمُ بُكِرِ مُهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِامْرِئُ مُسْلِم يُؤْمِنُ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ يَسْفِكَ فِيهَا وَلَا يَعْضِدَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدُ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ الله عَلَيْهُ، فَقُولُوا: إِنَّ الله كَرُمُ مَلَهُ النَّهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

فَالْحُجَّةُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

" أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ حَرَّمَ سَفْكَ الدَّمِ بِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَتَخْصِيصُ مَكَّةَ بِهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ الْعُمُومَ، فَإِنَّهُ لَوْ أَرَادَ سَفْكَ الدَّمِ الْحُرَامِ، لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ مَكَّةَ، فَلَا يَكُونُ التَّخْصِيصُ مُفِيدًا.

وَالثَّانِي: قَوْلُهُ: «وَإِنَّمَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا». وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّهَا أُحِلَّ لَهُ سَفْكُ دَمِ حَلَالٍ فِي غَيْرِ الْحُرَم، فَحَرَّمَهَا الْحُرَمُ، ثُمَّ أُحِلَّتْ لَهُ سَاعَةً، ثُمَّ عَادَتْ الْحُرْمَةُ، ثُمَّ أُحَلَّ مَفْكُ دَمِ حَلَالٍ فِي غَيْرِ الْحُرَم، فَحَرَّمَهَا الْحُرَمُ، ثُمَّ أُحِلَّ فِيهِ بِقَوْلِهِ: «فَإِنْ أَحَدُ الْحُرْمَةُ، ثُمَّ أَكَدَ هَذَا بِمَنْعِهِ قِياسَ غَيْرِهِ عَلَيْهِ. وَالإِقْتِدَاءُ بِهِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: «فَإِنْ أَحَدُ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ الله عَيْنَةً، فَقُولُوا: إِنَّ الله أَذِنَ لِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ». وَهَذَا يَدْفَعُ مَا احْتَجُوا بِهِ مِنْ قَتْلِ ابْنِ حَنْظَلٍ؛ فَإِنَّهُ مِنْ رُخْصَةِ رَسُولِ الله عَيْنَةُ الَّتِي مَنعَ لَلْنَاسَ أَنْ يَقْتَدُوا بِهِ فِيهَا، وَبَيَّنَ أَنَّهَا لَهُ عَلَى الْخُصُوصِ، وَمَا رَوَوْهُ مِنْ الْحَدِيثِ، فَهُو لَانَاسَ أَنْ يَقْتَدُوا بِهِ فِيهَا، وَبَيَّنَ أَنَّهَا لَهُ عَلَى الْخُصُوصِ، وَمَا رَوَوْهُ مِنْ الْحَدِيثِ، فَهُو لَانَاسَ أَنْ يَقْتَدُوا بِهِ فِيهَا، وَبَيَّنَ أَنَّهَا لَهُ عَلَى الْخُصُوصِ، وَمَا رَوَوْهُ مِنْ الْحَدِيثِ، فَهُو مِنْ عَيْدِ الْأَشْدَقِ يَرُدُ بِهِ قَوْلَ رَسُولِ الله عَيْنِ حِينَ رَوَى لَهُ أَبُو شُرَيْحِ مِنْ سَعِيدِ الْأَشْدَقِ يَرُدُ بِهِ قَوْلَ رَسُولِ الله يَعْقِي حِينَ رَوَى لَهُ أَبُو شُرَيْحِ مَن وَقَوْلُ رَسُولِ الله يَعْقِي حِينَ رَوَى لَهُ أَبُو شُرَيْحِ مَن وَقَوْلُ رَسُولِ الله يَعْقَدُ أَنْ يُتَبَعَ ().

قال أبو الحسن الماوردي تعمّله: فَأَمَّا اسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ وَالْحُدُّودِ فِي الْحُرَمِ فَيَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَّ فِي الْحُرَمِ مِنَ الْقَاتِلِ فِي الْحِلِّ وَالْحُرَم، وَكَذَلِكَ إِقَامَةُ الْحُدُّودِ.

وقال أَبُو حَنِيفَّةَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَّ مِنَ الْقَاتِلِ فِي الْخِلِّ إِذَا لَجَاً إِلَى الْحَرَمِ، وَيُلْجَأُ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ بِالْهُجْرِ وَتَرْكِ الْمُبَايَعَةِ وَالْمُشَارَاةِ مَعَهُ حَتَّى يَخْرُجَ، فَيُقْتَصَّ مِنْهُ فِي الْحِلِّ، اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَوَلَ بَيْتِ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدَى لِلْعَلَمِينَ ۞ فِيهِ ءَائِتُ بَيِّنَتُ مَّقَامُ إِبْرَهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ وكانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران:٩٦، ٩٥].

وقوله تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوُا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنَا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمً ﴾ [العنكبوت: ٦٧] فَوَجَبَ بِهَاتَيْنِ الْآيتَيْنِ أَنْ يَكُونَ دَاخِلُهُ آمِنًا، وَلَيْسَ قَتْلُهُ فِيهِ أَمْنًا.

وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ عَيَّا اللَّهِ اللهِ اللهِ النَّاسِ عَلَى الله: الْقَاتِلُ غَيْرَ قَاتِلِهِ، وَالضَّارِبُ عَيْرَ ضَارِبِهِ، وَالْقَاتِلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ».

وَقَوْلُهُ: «الْقَاتِلُ فِي الْحُرَمِ»: يَعْنِي قَوَدًا وَقِصَاصًا، لِأَنَّ ابْتِدَاءَ الْقَاتِلِ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «الْقَاتِلُ غَيْرُ قَاتِلِهِ» وَلِأَنَّ حُرْمَةَ الْحُرَمِ مُنْتَشِرَةٌ عَنْ حُرْمَةِ الْكَعْبَةِ، فَلَمَّا لَمْ يَجُزُ قَتْلُهُ فِي

⁽١) المغني لابن قدامة (٩/ ١٠٠).

الْكَعْبَةِ لَمْ يَجُزْ قَتْلُهُ فِيهَا انْتَشَرَتْ حُرْمَتُهَا إِلَيْهِ مِنْ جَمِيعِ الْحَرَمِ، وَلِأَنَّ حُرْمَةَ الْآدَمِيِّنَ أَغْلَظُ مِنْ حُرْمَةِ الصَّيْدِ، فَلَيَّا حُرِّمَ قَتْلُ الصيد إذا أَلِجاً إِلَى الْحُرَمِ كَانَ قَتْلُ الْآدَمِيِّ أَشَدَّ تَعْريبًا.

وَدَلِيلُنَا عُمُومُ الظَّوَاهِرِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ فِي الْقِصَاصِ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهَا يَخْصِيصُ الْحِلِّ مِنَ الْحُرَمِ، وَلِأَنَّ كُلَّ قِصَاصٍ جَازَ اسْتِيفَاؤُهُ فِي الْحِلَمِ الْتُوفِي مِنْهُ إِذَا الْمَتِيفَاؤُهُ فِي الْحُرَمِ كَالْقَاتِلِ فِي الْحُرَمِ، وَلِأَنَّ كُلَّ قِصَاصٍ اسْتُوفِي مِنْ جَانِبِهِ فِي الْحُرَمِ اسْتُوفِي مِنْهُ إِذَا الْحَرَمِ كَالْقَطَوَ اللهُ وَافَقَ عَلَيْهَا، وَلِأَنَّ كُلَّ مَوْضِع كَانَ مَحَلَّا لِلهُ لِمُعْلَا إِلَى الْحُرَمِ كَالْأَطْرَافِ، لِأَنَّ أَبًا حَنِيفَةً وَافَقَ عَلَيْهَا، وَلِأَنَّ كُلَّ مَوْضِع كَانَ مَحَلَّا لِلهُ لِمُعْلِقِ اللهُ وَإِنْ جَنَى فِيهِ كَانَ مَكَلًا لَهُ وَإِنْ جَنَى فِي غَيْرِهِ كَالْحِلُّ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَحَلَّ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

وإليك تفصيل ذلك كما ذكره الشنقيطي تتللله: فِي حُكْمِ مَنْ قَتَلَ أَوْ أَصَابَ حَدًّا خَارِجَ الْحَرَمِ، ثُمَّ لَجَاً إِلَى الْحُرَمِ، هَلْ يُسْتَوْفَى مِنْهُ الْحُقِّ فِي الْحَرَمِ، أَوْ لَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَمِ؟ يَخْرُجَ مِنَ الْحَرَم؟

اَعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ المُسْأَلَةَ فِيهَا لِلْعُلَمَاءِ ثَلَاتَهُ مَذَاهِبَ:

الْأُوَّلُ: أَنَّهُ يُسْتَوْفَى مِنْهُ الْحُقُّ قِصَاصًا كَانَ أَوْ حَدًّا، قَتْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

الثَّانِي: أَنَّهُ لَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ حَدُّ وَلَا قِصَاصٌ مَا دَامَ فِي الْحَرَمِ، سَوَاءٌ كَانَ قَتْلًا أَوْ غَيْرَهُ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ يُسْتَوْفَى مِنْهُ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْحُدُودِ إِلَّا الْقَتْلَ، فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ فِي حَدِّ كَالرَّجْمِ، وَلَا فِي قِصَاصٍ، وَالْجِلَافُ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قال ابْنُ قُدَامَةً فِي «المُغْنِيِ»: وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ جَنَى جِنَايَةً تُوجِبُ قَتْلًا خَارِجَ الْحُرَمِ،

⁽١) الحاوي الكبير (١٢/ ٢٢٠).

ثُمَّ لَجَأَ إِلَيْهِ، لَمْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ فِيهِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِ.

وَأَمَّا غَيْرُ الْقَتْلِ مِنَ الْحُدُودِ كُلِّهَا وَالْقَصَّاصِ فِيهَا دُونَ الْنَّفْسِ، فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رِوَايَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: لَا يُسْتَوْفَى مِنَ الْمُلْتَجِيِّ إِلَى الْحُرَم فِيهِ.

وَالثَّانِيَةُ: يُسْتَوْفَى، وَهُو مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةً؛ لِأَنَّ الْمُروِيَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيُ عَنِ الْقَائِيةُ: يُسْتَوْفَى، وَهُو مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةً؛ لِأَنَّ الْمُروِيَّ عَنِ النَّبِيِّ النَّهْسِ أَعْظَمُ، فَلَا الْقَتْلِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَلَا يُسْفَكُ فِيهَا دَمُ»، وَحُرْمَةُ النَّفْسِ أَعْظَمُ، فَلَا يُقَاسُ غَيْرُهَا عَلَيْهَا، وَلِأَنَّ الْحُدَّ بِالجُلْدِ جَرَى نَجُرى التَّأْدِيبِ، فَلَمْ يُمْنَعْ كَتَأْدِيبِ السَّيِّدِ يُقَاسُ غَيْرُهَا عَلَيْهُ مُنَعْ كَتَأْدِيبِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ، وَالْأَوْلَى ظَاهِرُ كَلَام الْخِرَقِيِّ، وَهِيَ ظَاهِرُ اللَّذْهَبِ.

قال أَبُو بَكُر: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ وَجَدْتُهَا مُفْرَدَةً لِجَنْبَلِ عَنْ عَمِّهِ: أَنَّ الْحُدُودَ كُلَّهَا تُقَامُ فِي الْحُرَمِ إِلَّا الْقَتْلَ، وَالْعَمَلَ عَلَى أَنَّ كُلَّ جَانٍ دَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ يُقَمْ عَلَيْهِ حَدُّ جِنَايَتِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَالَ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ النَّذِرِ: يُسْتَوْفَى مِنْهُ فِيهِ لِعُمُومِ يَخْرُجَ مِنْهُ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَالَ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَابْنُ النَّذِرِ: يُسْتَوْفَى مِنْهُ فِيهِ لِعُمُومِ الْأَمْرِ بِجَلْدِ الزَّانِي، وَقَطْعِ السَّارِقِ، وَاسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ. اه عَلَى الْغَرَضِ مِنْهُ.

وقال ابْنُ حَجَرٍ فِي ﴿فَتْحِ الْبَارِيِ»: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُقْتُلُ فِي الْحُرَمِ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ بِاخْتِيَارِهِ، وَلَكِنْ لَا يُجَالِسُ، وَلَا يُكَلِّمُ، وَيُوعَظُ، وَيُذَكَّرُ حَتَّى يَخْرُجَ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: يُخْرَجُ مُضْطَرًّا إِلَى الْحِلِّ، وَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَنْ أَصَابَ حَدًّا، ثُمَّ دَخَلَ الْحُرَمَ، لَمْ يُجَالَسْ، وَلَمْ يُبَايَعْ. وَعَنْ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ إِقَامَةُ الْحُدِّ مُطْلَقًا فِيهَا؛ لِأَنَّ الْعَاصِيَ هَتَكَ حُرْمَةَ نَفْسِهِ، فَأَبْطَلَ مَا جَعَلَ الله لَهُ مِنَ الْأَمْنِ. اه مَحَلُّ الله لَهُ مِنَ الْأَمْنِ. اه مَحَلُّ الله لَهُ مِنَ الْأَمْنِ. اه مَحَلُّ الْغَرَضِ مِنْهُ.

وقال الشَّوْكَانِيُّ فِي «نَيْلِ الْأَوْطَارِ» مُشِيرًا إِلَى إِقَامَةِ الْحُدُّودِ وَاسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ فِي الْحُرَمِ. وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْمُنْذِرِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ عُمُومُ الْأَدِلَّةِ الْقَاضِيَةِ بِاسْتِيفَاءِ الْحُدُودِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ، وَذَهَبَ الجُمْهُورُ مِنَ عُمُومُ الْأَدِلَّةِ الْقَاضِيَةِ بِاسْتِيفَاءِ الْحُدُودِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ، وَذَهَبَ الجُمْهُورُ مِنَ

الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَالْحَنَفِيَّةِ، وَسَائِرِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَأَحْمَدَ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَأَحْمَدَ وَمَنْ وَافَقَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالْعِتْرَةِ: إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْفِكَ بِالْحُرَمِ دَمًا، وَلَا يُقِيمَ بِهِ حَدًّا حَتَّى يَخُرُجَ مِنْهُ مَنْ جَمَّا إِلَيْهِ. اه مَحَلُّ الْعَرَض مِنْهُ.

وَإِذَا عَرَفْتَ مِنْ هَذِهِ النَّقُولِ أَقْوَالَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ، فَهَذِهِ أَدِلَّتُهُمْ وَمُنَاقَشَتُهَا، أَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: يُسْتَوْفَى مِنْهُ كُلُّ حَدٍّ فِي الْحُرَمِ إِنْ لَجَأَ إِلَيْهِ كَمَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَابْنِ المُنْذِرِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ، فَقَدِ اسْتَذَلُّوا بِأَدِلَّةٍ:

مِنْهَا: أَنَّ نُصُوصَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الدَّالَّةَ عَلَى إِقَامَةِ الْحُدُّودِ وَاسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ، لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا تَخْصِيصُ مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَلَا زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ، وَظَاهِرُهَا شُمُولُ الْحُرَم وَغَيْرِهِ، قَالُوا: وَالْعَمَلُ بِظَوَاهِرِ النَّصُوصِ وَاجِبٌ، وَلَا سِيَّا إِذَا كَثُرَتْ.

وَمِنْهَا: أَنَّ اسْتِيفَاءَ الْقِصَاصِ وَإِقَامَةَ الْحُدُّودِ حَقُّ وَاجِبٌ بِتَشْرِيعِ الله عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ عَيَّلِيْهُ، وَفِعْلُ الْوَاجِبِ الَّذِي هُوَ عَيْنُ طَاعَةِ الله فِي الْحُرَمِ لَيْسَ فِيهِ أَيُّ انْتِهَاكٍ لِحُرْمَةِ اللهِ الْحُرَمِ; لِأَنَّ أَحَقَّ الْبِلَادِ بِأَنْ يُطَاعَ فِيهَا الله - بِامْتِثَالِ أَوَامِرِهِ - هِيَ حَرَمُهُ، وَطَاعَةُ الله فِي حَرَمِهِ لَيْسَ فِيهَا انْتِهَاكُ لَهُ كَمَا تَرَى.

وَأَمَّا الَّذِينَ مَنَعُوا الْقَتْلَ فِي الْحُرَمِ دُونَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْحُدُودِ الَّتِي لَا قَتْلَ فِيهَا وَالْقِصَاصَ فِي غَيْرِ النَّفْسِ، فَقَد احْتَجُّوا بِأَنَّ الْحُدِيثَ الصَّحِيحَ الَّذِي هُوَ حَدِيثُ أَبِي شُرَيْحِ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ فِيهِ: «فَلَا يَحِلُّ لِإِمْرِئٍ يُؤْمِنُ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بَا دَمًا الْحُدِيثَ. قَالُوا: تَصْرِيحُهُ عَلَيْهِ بِالنَّهْ يَعَنْ سَفْكِ الدَّم دُونً غَيْرِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَحُدِيثَ. قَالُوا: تَصْرِيحُهُ عَلَيْهِ إِلنَّهْ عَنْ سَفْكِ الدَّم دُونً غَيْرِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَحَدِيثَ. وَلا يُقَاسُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ إِلنَّهُ النَّهُ سَ أَعْظَمُ حُرْمَةً مِمَّا لَا يَسْتَوْجِبُ الْقَتْلَ مِنْ حَدِّ أَوْ قَصَاصٍ فِي غَيْرِ النَّفْسِ، فَيَبْقَى غَيْرُ الْقَتْل دَاخِلًا فِي عُمُومِ النَّصُوصِ المُقْتَضِيةِ لَهُ فِي أَوْ قَصَاصٍ فِي غَيْرِ النَّفْسِ، فَيَبْقَى غَيْرُ الْقَتْل مِنْ تِلْكَ الْعُمُومَ النَّصُوصِ المُقْتَضِيةِ لَهُ فِي كُلً مَكَانٍ وَزَمَانِ، وَيَحْرُبُ خُصُوصُ الْقَتْلِ مِنْ تِلْكَ الْعُمُومَ النَّصُوصِ المُعْرَابُ عَلَى النَّهُ مِنْ عَلَيْ الْعَمُومِ النَّعْمُومَ الْعُمُومَ النَّصُومِ المُعْرَابُ وَزَمَانِ، وَيَحْرُبُ خُصُوصُ الْقَتْلِ مِنْ تِلْكَ الْعُمُومَ النَّعُمُومَ النَّعُمُومَ النَّعُومِ النَّعُمُومَ النَّعُمُومَ النَّعُمُومَ النَّعُمُومَ النَّعُمُومَ النَّعُمُومَ النَّوْمُ الْفُكُومِ وَمَا الْعُمُومَ الْعُمُومَ النَّعُمُ وَمَاتِ بِهِ النَّهُمُ وَاللَّهُ الْعُمُومَ النَّعُومَ اللَّهُ عَلَى الْعُمُومَ النَّهُ الْعُمُومَ اللَّهُ عُولِ الْقَتْلِ وَيُومَ اللَّهُ الْعُمُومَ النَّعُومُ اللَّهُ الْعُمُومَ اللَّهُ عُلْمُ الْعُمُومَ الْمُعْومِ اللَّهُ عَلْمُ اللْعُمُومَ اللَّهُ الْعُمُومَ الْمُعُومُ الْمُعْمَالِقَ الْعُمُومَ اللَّهُ الْمُعْمَلِ اللْعُمُومِ اللْعُمُومَ اللْعُمُومِ اللْعُمُومَ الْمُؤْمُ الْمُومُ الْمُومِ الْعُمُومَ اللْعُمُومَ اللْعُمُومُ الْمُعْمَ اللْعُمُومُ اللَّهُ الْعُمُومُ الْمُؤْمُ الْمُعْرَالُومُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ ال

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: لَوْ وَجَدْتُ قَاتِلَ عُمَرَ فِي الْحُرَمِ، مَا هِجْتُهُ. قَالَ الْمُجْدُ فِي الْمُنْتَقَى: حَكَاهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثْرَمِ.

وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّ الْحُرَمَ لَا يُسْتَوْفَى فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْحُدُّودِ، وَلَا مِنَ الْقِصَاصِ قَتْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، فَقَدِ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾، قَالُوا: وَجُمْلَةُ فَوْمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾، قَالُوا: وَجُمْلَةُ ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾، قَالُوا: وَجُمْلَةُ ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانٌ ءَامِنَا ﴾، قَالُوا: وَجُمْلَةُ ﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ فَكَبُرُ أُرِيدَ بِهِ الْإِنْشَاءُ، فَهُو أَمْرٌ عَامٌ ، يَسْتَوْجِبُ أَمْنَ مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ، وَعَدَمَ التَّعَرُّضِ لَهُ بِسُوءٍ ، وَبِعُمُومِ النَّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَرَمِ.

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِآثَارِ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، كَمَا رُوِي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يُصِيبُ حَدًّا، ثُمَّ يَلْجَأُ إِلَى الحُرَم: يُقَامُ عَلَيْهِ الْحُدُّ، إِذَا خَرَجَ مِنَ الْحُرَم. قَالَ المُجْدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثْرَمِ. وَهَذَا مُلَخَّصُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَدِلَّتِهِمْ فِي هَذِهِ المُنْتَقَى»: حَكَاهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثْرَمِ. وَهَذَا مُلَخَّصُ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَدِلَّتِهِمْ فِي هَذِهِ المُسْأَلَةِ.

قال مُقَيِّدُهُ - عَفَا الله عَنْهُ وَغَفَرَ لَهُ -: الَّذِي يَظْهَرُ - وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ - أَنَّ أَجْرَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ عَلَى الْقِيَاسِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: يُسْتَوْفَى مِنَ اللَّاجِئِ إِلَى الْحُرَمِ كُلُّ حَقِّ وَجَبَهُ الله، عَلَيْهِ شَرْعًا، قَتْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ إِقَامَةَ الْحُدُودِ وَاسْتِيفَاءَ الْقِصَاصِ مِمَّا أَوْجَبَهُ الله، وَفِعْلُ ذَلِكَ طَاعَةٌ، وَتَقَرُّبُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي طَاعَةِ الله، وَامْتِثَالِ أَمْرِهِ انْتِهَاكُ لِحُرْمَةِ وَفِعْلُ ذَلِكَ طَاعَةٌ، وَتَقَرُّبُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي طَاعَةِ الله، وَامْتِثَالِ أَمْرِهِ انْتِهَاكُ لِحُرْمَةِ حَرَمِهِ. وَأَجْرَاهَا عَلَى الْأُصُولِ، وَهُو أَوْلَاهَا، هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَدِلَةِ، وَذَلِكَ بِقَوْلِ مَنْ عَلَى اللهُ عَلَى الْمُولِ عَلَى الْمُولِ عَلَى اللهُ عَلَى الْحُرَمِ عَلَى الْمُعَلِى الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى الْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْمُ اللهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى الْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْمُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَ

مسألة: هل تقام الحدود على الجاني في الحرم؟

كرالأمر الأول: إذا اقترف الجاني في الحرم ذنبا، فإنه يعاقب به بالإجماع.

قال القرطبي تَعْلَلْهُ: وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ فِي الْحُرَمِ قُتِلَ بِهِ، وَلَوْ أَتَى حَدًّا أُقِيدَ مِنْهُ فِيهِ، وَلَوْ أَتَى حَدًّا أُقِيدَ مِنْهُ فِيهِ، وَلَوْ حَارَبَ فِيهِ حُورِبَ، وَقُتِلَ مَكَانَهُ (٢).

قال الطبري تَعْلَللهُ: وَلَا خِلَافَ بَيْنَ جَمِيعِ الْأُمَّةِ أَنَّ عَائِذًا لَوْ عَاذَ مِنْ عُقُوبَةٍ لَزِمَتْهُ

⁽١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٥/ ٤٦٠).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ١١١).

بَحَرَم النَّبِيِّ ﷺ، يُؤَاخَذُ بِالْعُقُوبَةِ فِيهِ (١).

كَ الْأَمْرُ الثاني: مَنْ قَتَلَ أَوْ أَصَابَ حَدًّا خَارِجَ الْحُرَمِ، ثُمَّ لَجَأَ إِلَى الْحُرَمِ هَلْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ الْحُرَمِ، ثُمَّ لَجُأَ إِلَى الْحُرَمِ هَلْ يُسْتَوْفَ مِنْهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْحُرَمِ؟

اختلف أهل العلم في ذلك؛ فذهب جماعة من أهل العلم إلى عدم استيفاء الحق منه في الحرم، ويخرج منه.

دليلهم قوله تعالى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ رِكَانَ ءَامِنَا ﴾ [ال عمران:٩٧].

باب وجوب الحج

وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[آل عمران:٩٧] هذه الآية أصل في وجوب الحج، وهي من جملة استدلالات العلماء على وجوب الحج.

قال ابن قدامة تعمَلَثه: وَالْأَصْلُ فِي وُجُوبِهِ الْكِتَابُ وَالسَّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ؛ أَمَّا الْكِتَابُ، فَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ لَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِيَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ عَبَّاسٍ: وَمِنْ كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ وَالْحِبْ. وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [الغرة:١٩٦].

وَأَمَّا السُّنَةُ، فَقُولُ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِي الْإِسْلَامُ عَلَى خُسْ». وَذَكَرَ فِيهَا الْحَجَّ، وَرَوَى مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ الله عَلَيْكُمْ الحُجَّةِ، فَحُجُوا». فَقَالَ رَجُلْ: أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ الله؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَ: قَالَتُ ثَلَاثًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَوْ قُلْت نَعَمْ لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُمْ». ثُمَّ قَالَ: ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَ هَلَكُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَلَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». فِي انْعُمْرِ أَبْدِيرَةٍ سِوى هَذَيْنِ. وَأَجْعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى وُجُوبِ الْحُجِّ عَلَى المُسْتَطِيعِ فِي الْعُمْرِ أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ سِوى هَذَيْنِ. وَأَجْعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى وُجُوبِ الْحُجِّ عَلَى المُسْتَطِيعِ فِي الْعُمْرِ أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ سِوى هَذَيْنِ. وَأَجْعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى وُجُوبِ الْحُجِّ عَلَى المُسْتَطِيعِ فِي الْعُمْرِ

⁽١) تفسير الطبري (٥/ ٢٠٤).

مَرَّةً وَاحِدَةً(١).

قال البغوي تَعَلَّلُهُ: قَوْلُهُ ﴿ فَاللَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ﴾ [آل عمران:٩٧]، أَيْ: وَللهُ قَرْضُ وَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ (٢).

قال الجصاص وَ الله تَعَالَى: ﴿ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُ الْبَيْتِ مَنِ اَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عران ١٧] قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَذَا ظَاهِرٌ فِي إِيجَابِ فَرْضِ الْحُجِّ عَلَى شَرِيطَةِ وُجُودِ السَّبِيلِ إَلَيْهِ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مِنْ حُكْمِ السَّبِيلِ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَمْكَنَهُ الْوُصُولُ إِلَى الْحَجِّ لَزِمَهُ ذَلِكَ؛ إِذْ كَانَتْ اسْتِطَاعَةُ السَّبِيلِ إلَيْهِ هِيَ إِمْكَانُ الْوُصُولِ إلَيْهِ كَقَوْلِهِ الْحَجِّ لَزِمَهُ ذَلِكَ؛ إِذْ كَانَتْ اسْتِطَاعَةُ السَّبِيلِ إلَيْهِ هِيَ إِمْكَانُ الْوُصُولِ إلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَهَلَ إِلَىٰ مَرَدِّ مِن سَبِيلٍ ﴾ يعنى: من وصول ﴿ هَلَ إِلَىٰ مَرَدِّ مِن سَبِيلٍ ﴾ وقدُ جَعَلَ النَّبِيُ عَلَيْهُ مِنْ شَرْطِ اسْتِطَاعَةِ السَّبِيلِ إلَيْهِ وُجُودُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ (٣).

قال الطبري تَعْلَلْهُ: يعني بذلك جل ثناؤه: وفرض واجب لله على من استطاع من أهل التكليف السبيل إلى حج بيته الحرام الحج إليه (٤٠).

قال ابن بطال تَعَلِّقُهُ: أجمع العلماء على أن على المرء في عمره حجة واحدة، حجة الإسلام إذا كان مستطيعًا (٥).

قال الكاساني تخلله: فَالْحُجُّ فَرِيضَةٌ ثَبَتَتْ فَرْضِيَّتُهُ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَالمُّنَّةِ،

كَا الْكِتَابُ:

فَقُوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٠] في الْآيةِ دَلِيلُ وُجُوبِ الْحَجِّ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ ، وَعَلَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ قِيلَ فِي التَّأْوِيلِ: ٱلْبَيْتِ ﴾ ، وَعَلَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ قِيلَ فِي التَّأْوِيلِ:

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢١٣).

⁽٢) تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٤٧٣).

⁽٣) أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٢/ ٣٠٧).

⁽٤) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٥/ ٢٠٩).

⁽٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ١٨٥).

وَمَنْ كَفَرَ بِوُجُوبِ الْحُجِّ، حَتَّى رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ اللّٰهِ أَنَّهُ قَالَ: أَيْ: وَمَنْ كَفَرَ بِالْحُجِّ، فَلَمْ يَرَ حَجَّهُ بِرًّا، وَلَا تَرْكَهُ مَأْتُهَا، وقَوْله تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿ وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِالْحُجِ ﴾ [الج: ٢٧] أَيْ: أَدْعُ النَّاسَ، وَنَادِهِمْ إِلَى حَجِّ الْبَيْتِ، وَقِيلَ: أَيْ: أَيْ: أَيْدُ النَّاسَ، وَنَادِهِمْ إِلَى حَجِّ الْبَيْتِ، وَقِيلَ: أَيْ: أَيْ: أَعْلِمُ النَّاسَ أَنَّ الله فَرضَ عَلَيْهِمْ الْحُجَّ، دَلِيلُهُ قَوْله تَعَالى: ﴿ يَأْتُوكَ رَجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الح: ٢٧].

كَ وَأَمَّا السُّنَّةُ:

فَقُوْلُهُ ﷺ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا الله، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْم رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».

وَقَوْلُهُ ﷺ: «أُعْبُدُوا رَبَّكُمْ، وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَحُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ، وَأَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ طَيَّبَةً بِهَا أَنْفُسُكُمْ، تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ».

وَرُودِيَ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْنَعَهُ سُلْطَانٌ جَائِرٌ، أَوْ مَرَضٌ حَابِسٌ، أَوْ عَدُقٌ ظَاهِرٌ، فَلْيَمُتْ إِنَّ شَاءَ يَهُودِيَّا، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَانِيًّا، أَوْ مَجُوسِيًّا».

وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله الْحَرَامِ فَلَمْ يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا».

كَ وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ:

فَلِأَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى فَرْضِيَّتِهِ.

ك وَأَمَّا المُّعْقُولُ:

فَهُو أَنَّ الْعِبَادَاتِ وَجَبَتْ لِحَقِّ الْعُبُودِيَّةِ، أَوْ لِحَقِّ شُكْرِ النِّعْمَةِ؛ إِذْ كُلُّ ذَلِكَ لَازِمٌ فِي الْمُعْفُولِ، وَفِي الْحَبِّ إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ، وَشُكْرُ النَّعْمَةِ، أَمَّا إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ؛ فَلِأَنَّ إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ؛ فَلِأَنَّ إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ هُوَ إِظْهَارُ التَّذَلُّلِ لِلْمَعْبُودِ، وَفِي الْحَبِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَاجَّ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ يُظْهِرُ الشَّعَثَ، وَيَرْفُضُ أَسْبَابَ التَّزَيُّنِ، وَالإِرْتِفَاقِ، وَيَتَصَوَّرُ بِصُورَةِ عَبْدِ سَخِطَ عَلَيْهِ الشَّعَثَ، وَيَرْفُضُ أَسْبَابَ التَّزَيُّنِ، وَالإِرْتِفَاقِ، وَيَتَصَوَّرُ بِصُورَةِ عَبْدِ سَخِطَ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ، وَهَرْحَمَتِهِ إِيَّاهُ، وَفِي حَالِ وُقُوفِهِ بِعَرَفَةَ مَوْلَاهُ، فَيَعَرَضُ بِسُوءِ حَالِهِ لِعَطْفِ مَوْلَاهُ، وَهَرْحَمَتِهِ إِيَّاهُ، وَفِي حَالٍ وُقُوفِهِ بِعَرَفَة بِمَنْزِلَةٍ عَبْدٍ عَصَى مَوْلَاهُ فَوَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَضَرًّ عًا حَامِدًا لَهُ مُثْنِيًا عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَّاتِهِ بِمَنْ لَةٍ عَبْدٍ عَصَى مَوْلَاهُ فَوَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَضَرِّعًا حَامِدًا لَهُ مُثْنِيًا عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَّاتِهِ لِهِ عَلَى اللَّهُ مَنْ إِلَا عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَّاتِهِ عَلَى عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَاتِهِ عَلَى اللَّهُ مَنْ إِلَا لَهُ مُثْنِيًا عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَاتِهِ عَلَى اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ عَلَى الْحَالِ لَكُولُولِهُ الْعَلَامُ الْعَلَالَةِ عَلَيْهِ مُسْتَعْفِرًا لِزَلَاتِهِ عَمْ عَلَى الْحَلَاقِ الْعَلَى الْعَلَيْمِ الْمَعْتَصَى مَوْلَاهُ فَوقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَعْمَلًا عَامِدًا لَهُ الْعَلَالَةِ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَامِ الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَامِ الْعَلَقَ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَالَةِ الْعَلْمَ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَامُ الْعَلَى الْعِلَامُ الْعَلَى الْعَل

مُسْتَقِيلًا لِعَثَرَاتِهِ، وَبِالطَّوَافِ حَوْلَ الْبَيْتِ يُلَازِمُ الْمُكَانَ الْمُنْسُوبَ إِلَى رَبِّهِ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ مُعْتَكِفٍ عَلَى بَابٍ مَوْلَاهُ لَائِذٍ بِجَنَابِهِ.

وَأَمَّا شُكْرُ النَّعْمَةِ؛ فَلِأَنَّ الْعِبَادَاتِ بَعْضُهَا بَدَنِيَّةُ، وَبَعْضُهَا مَالِيَّةُ، وَالْحَجُّ عِبَادَةٌ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْبَدَنِ، وَالْمَالِ؛ وَلِحِذَا لَا يَجِبُ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ الْمَالِ وَصِحَّةِ الْبَدَنِ، فَكَانَ فِيهِ ثَقُومُ إِلَّا بِالْبَدَنِ، وَالْمَالِ؛ وَلِحِذَا لَا يَجِبُ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ الْمَالِ وَصِحَّةِ الْبَدَنِ، فَكَانَ فِيهِ شُكْرُ النَّعْمَةِ اللَّهُ مَتَيْنِ، وَشُكْرُ النَّعْمَةِ لَيْسَ إِلَّا اسْتِعْمَاهًا فِي طَاعَةِ المُنْعِمِ، وَشُكْرُ النَّعْمَةِ وَاجِبٌ عَقْلًا، وَشَرْعًا، وَالله أَعْلَمُ (١).

قوله: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧]

هذه الآية تبين شرطًا من شروط وجوب الحج، وهو الاستطاعة.

قال الطبري تَعَلَّلُهُ: واختلف أهل التأويل في تأويل قوله ﷺ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧]، وما السبيل التي يجب مع استطاعتها فرض الحج؟ فقال بعضهم: هي الزاد والراحلة.

قلت: ورد ذلك مرفوعًا من عدة طرق لايسلم منها طريق. والله أعلم.

منها: عن ابن عمر، قال: قام رجل إلى النبي عَلَيْ فقال: مَن الحاجُّ، يا رَسُولَ الله؟ قال: «الشعثُ التفلُ» فقامَ رجلُ آخرُ، فقالَ: أيُّ الحجِّ أفضلُ يا رسولَ الله؟ قالَ: «العَجُّ والثَّجُّ» فقامَ رجلُ آخرُ، فقال: ما السبيلُ، يا رسولَ الله؟ قال: «الزادُ والرَّاحلةُ» (۱۲).

قال الترمذي تتمتنه: والعمل عليه عند أهل العلم: أن الرجل إذا ملك زادًا وراحلة، وجب عليه الحج (٣).

ومنها: عن أنس ﷺ، في قوله ﷺ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۗ قال: قيل: يا

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٨).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الترمذي (٢٩٩٨)، وابن ماجه (٢٨٩٦)، وغيرهم من طرق، عن إبراهيم بن يزيد يزيد، قال: سمعت محمد بن عباد بن جعفر، يحدث عن ابن عمر. وفي سنده إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو «ضعيف».

⁽٣) سنن الترمذي (٣/ ١٦٨).

رسول الله، ما السّبيلُ؟ قال: «الزَّادُ، وَالرَّاحِلَةُ» (١).

ومنها: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ مَا أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «الزَّادُ، وَالرَّاحِلَةُ » يَعْنِي: قَوْلَهُ: ﴿ مَن ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧] (٢).

ومنها: عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله، وَلَمْ يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ الله يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلِلّهِ عَلَى ٱلنّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧]» (٣).

⁽۱) الصحيح فيه الإرسال: أخرجه الحاكم (١٦١٣) ، والدارقطني (٢/ ٢١٦) ، من طريق ابن أبي زائدة، عن ابن أبي عروبة، عن الحسن البصري، عن أنس مرفوعًا. وتوبع ابن ابي عروبة؛ تابعه حماد بن سلمة. إلا أن في السند إليه أبا قتادة عبد الله بن واقد، وهو متروك، فهي متابعة واهية. وأخرجه الطبري في تفسير الآية (٣/ ٣٥٧) بسند صحيح عن كل من حماد بن سلمة على الإرسال، تابعه هشام، ومنصور، ويونس بن عبيد، كما عند أبي شيبة (٧٠٧٥، ١٥٧١٤) ، وابن جرير (٣/ ٣٥٧)، وصوب إرساله الدارقطني، والبيهقي، وابن المنذر.

⁽۲) ضعيف: أخرجه ابن ماجه (۲۸۹۷) من طريق عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً. وفي سنده هشام بن سليان، وهو مضطرب الحديث، محله الصدق، وفيه عمر بن عطاء بن وراز، ضعيف. وروي عن سياك، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً. كها عند الدارقطني (۲/ ۲۱۸). وفي سنده حصين بن مخارق، يضع الحديث. ورواية سياك عن عكرمة مضطربة، وروي عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً كها عند الدارقطني (۲/ ۲۱۸). وفي سنده داود بن الزبرقان، متروك، وكذبه الأزدي. وأخرجه ابن أبي شيبة (۲۰۷۱) من طريق الضحاك، عن ابن عباس موقوقًا، وتابعه علي بن أبي طلحة كها عند الطبري في تفسير الآية والبيهقي (۲۲۲۸)، وكلاهما (الضحاك وعلي بن أبي طلحة) لم يسمع من ابن عباس. وأخرجه ابن أبي شيبة (۱۵۷۱) من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن عمر شخصة قوله. وعطاء لم يدرك عمر شخصة.

⁽٣) ضعيف: أخرجه الترمذي (٨١٢)، والطبري في تفسيره (٥/ ٦١٣) وغيرهما من طريق الحَارِثِ الأعور، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ.

قال الترمذي كَتَلَتْهُ كَتَلَثْهُ (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَهِلَالُ ابْنُ عَبْدِ الله تَجْهُولٌ، وَالحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ».

كالآثار الواردة عن الصحابة والتابعين:

□ أثر عمر بن الخطاب ﷺ:

عن ابن جريج، قال: قال عمر بن الخطاب في : ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل علمون: ٩٧] قال: «الزاد والراحلة» (١٠).

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس، في قوله: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[آل عمران:٩٧] قال: «الزاد والبعير»(٢).

وفي رواية عن ابن عباس، قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[آل عران:٩٧] «والسبيل: أن يصح بدن العبد، ويكون له ثمن زاد وراحلة من غير أن يجحف به»(٣).

□ أثر سعيد بن جبير تَعَلَلْهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عىران:٩٧] قَالَ: «مَنْ وَجَدَ زَادًا وَرَاحِلَةً، فَقَدُّ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُجُّ» (٤٠).

⁽١) معضل: أخرجه الطبري (٥/ ٦١٠) وابن أبي شيبة (١٥٧١٠) من طريق محمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: قال عمر بن الخطاب ﷺ.

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبري (٥/ ٦١٠) من طريق أبي جناب، عن الضحاك، عن ابن عباس.وسنده ضعيف جدًا.

⁽٣) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٠) من طريق معاوية، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس. وسنده منقطع.

وطريق آخر أخرجه الطبري (٥/ ٦١١)، حدثني محمد بن الحسين، قال: ثنا أحمد بن المفضل، قال: ثنا أسباط، عن السدي، عن ابن عباس. وسنده منقطع.

⁽٤) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٤٣٢) والطبري (٥/ ٦١١) من طريق مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْن جُبَيْرِ به.

□ أثر الحسن البصري تَعَلَقهُ:

عَنِ الْحُسَنِ، فِي قُوْلِهِ ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧] «السَّبِيلُ: زَادٌ

🗖 أثر عمرو بن دينار كِغَلَلْهُ:

عن ابن جريج قال: قال عمرو بن دينار: «الزاد والراحلة»(٢).

أثر عطاء تَخْلَلْنَهُ:

عن عطاء يَقُولُ: «السَّبيلُ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»(٣).

القول الثاني: السَّبِيلُ الَّتِي إِذَا اسْتَطَاعَهَا الْمُرْءُ كَانَ عَلَيْهِ الْحُجُّ: الطَّاقَةُ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ، قَالَ: وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ بِاللَّشِي وَبِالرُّكُوبِ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ وُجُودِهِمَا الْعَجْزُ عَنِ الْهُصُولِ إِلَيْهِ، بِامْتِنَاعِ الطَّرِيقِ مِنَ الْعَدُّوِ الْحَائِلِ، وَبَقِيَّةِ اللَّهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَالُوا: فَلَا الْوُصُولِ إِلَيْهِ السَّبِيلَ، وَذَلِكَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ بَيَانَ فِي ذَلِكَ أَبْيَنُ مِنَّا بَيْنَهُ الله عَلَى إِنَّ يَكُونَ مُسْتَطِيعًا إِلَيْهِ السَّبِيلَ، وَذَلِكَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ بَيَانَ فِي ذَلِكَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ بِعَيْرِ مَانِعِ وَلَا حَائِلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ بِالْمَشِي وَحْدَهُ، وَإِنْ أَعْوَزَهُ المُرْكَبُ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْمَشِي وَحْدَهُ، وَإِنْ أَعْوَزَهُ المُرْكَبُ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْمَشِي وَحْدَهُ، وَإِنْ أَعْوَزَهُ الْمُرْكَبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

□ أثر ابن الزبير ﷺ:

عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، قَوْلُهُ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَآ ﴾ [آل عران:٩٧] قَالَ: ﴿ عَلَى قَدْرِ الْقُوَّةِ ﴾ (١٠).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٤٣٣) من طريق هِشَامٍ بن حسان، عن الحسن، وغير هشام قد رواه على الإرسال كما سبق، وهو الصواب.

(٢) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٠) من طريق ابن بشار، قال: ثنا محمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، عن عمرو بن دينار به.

(٣) أخرجه الطبري (٥/ ٦١١) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عُثْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً. وسنده حسن.

(٤) ضَعيف: أخرَجه الطبري في تفسيره (٥/ ٦١٤) قال: حَدَّثَنَا مُحُمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيِّ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ. وفيه رجل مبهم.

أثر الضحاك تعمله:

عَنِ الضَّحَّاكِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ١٧] قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، فَإِنْ كَانَ شَابًا صَحِيحًا لَيْسَ لَهُ مَالُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُوَاجِرَ نَفْسَهُ بِأَكْلِهِ وَعَقِبِهِ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّتَهُ، فَقَالَ لَهُ قَائِلْ: كَلَّفَ الله النَّاسَ أَنْ يَمْشُوا إِلَى الْبَيْتِ؟ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ لِبَعْضِهِمْ مِيرَاتًا بِمَكَّةَ أَكَانَ تَارِكَهُ؟ وَالله لَانْطَلَقَ إِلَيْهِ وَلَوْ حَبُوًا، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُبُّ ﴾ (١).

وجه أخر عن عطاء يَعَلَمُهُ: قال عطاء: «من وجد شيئًا يبلغه فقد وجد سبيلًا»، كما قال الله ﷺ. هُمَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧] (٢).

أثر الشعبي تَعَلَشه:

قال: سئل عامر عن هذه الآية: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ﴾ [آل عمران:٩٧] قال: «السبيل: ما يسره الله» (٣).

القول الثالث: السبيل: الصحة.

أثر عكرمة مولى ابن عباس تَعْلَشهُ:

عن شرحبيل بن شريك المعافري، أنه سمع عكرمة، مولى ابن عباس يقول في هذه الآية: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧] قال:

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري (٥/ ٦١٥) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا جُوَيْبِرٌ، عن الضحاك. وهو متروك.

⁽٢) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٥): حدثنا محمد بن بشار، قال: ثنا محمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: قال عطاء.

⁽٣) أخرَجه الطبري في تفسيره (٥/ ٦١٥) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٢١) من طريق عُمَرُ بْنُ بِشْيرِ ابْنِ قَيْسِ بْنِ هَانِي أَلْيَهُ هَانِي الْمُمْدَانِيُّ، قَالَ: سُئِلَ عَامِرٌ الشَّعْبِيُّ وَأَنَا أَسْمَعُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ وَلِلّهِ عَلَى ابْنِ قَيْسِ بْنِ هَانِي أَلْيَ أَي الْمَمْدَانِيُّ، قَالَ: «السَّبِيلُ مَنْ يَسَّرَ اللهُ لَهُ، وَغِنَى اللهُ لَهُ مَنْ يَسَّرَ اللهُ لَهُ، وَغِنَى اللهُ عَمَّنْ كَفَرَ مِنَ الْعَالَمِينَ، فَإِنَّ الله عَنْهُ غَنِيُّ ». وفي سنده عُمَرُ بْنُ بِشْيرِ، قال أحمد: صالح، وقال الدَارقطني: يعتبر به، وقال ابن معين: «ضعيف».

«السبيل: الصحة»(١).

القول الرابع: قال الطبري كَتَلَهُ: وقال آخرون بها: حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قول الله كَانَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ اللهَ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ اللهَ عَلَى ٱلنَّامِ اللهُ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّامِ وَجُدُ اللهِ وَالْجَملان، والحملان، قال: وإن كان في جسده ما لا يستطيع الحج، فليس عليه الحج، وإن كان له قوة في مال، كما إذا كان صحيح الجسد، ولا يجد مالًا ولا قوة، يقولون: لا يكلف أن يمشي (٢).

قال الطبري تخلفه: وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب، قول من قال بقول ابن الزبير وعطاء، أن ذلك على قدر الطاقة؛ لأن السبيل في كلام العرب: الطريق، فمن كان واجدًا طَرِيقًا إِلَى الحُبِّ لا مَانِعَ لَهُ مِنْ ذَمَانِه، أَوْ عَجْزٍ، أَوْ عَدُوّ، أَوْ قِلَةٍ فَمَن كان واجدًا طَرِيقًا إِلَى الحُبِّ لا مَانِعَ لَهُ مِنْ ذَمَانِه، أَوْ عَجْزٍ، أَوْ عَدُوّ، أَوْ قِلَةٍ مَاءٍ في طَرِيقِه، أَوْ زَادٍ، وَضَعْفِ عَنِ المُشْي، فَعَلَيْهِ فَرْضُ الحُبِّ بِتَعَدُّرِ بَعْضِ هَذِهِ المُعَانِي مَاءٍ في طَرِيقِه، أَوْ زَادٍ، وَضَعْفِ عَنِ المُشْي، فَعَلَيْه فَرْضُ الحُبِّ بِتَعَدُّر بَعْضِ هَذِهِ المُعَانِي اللَّهِ المَّينِ بِذَلِكَ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُطِيقًا الحُبِّ بِتَعَدُّر بَعْضِ هَذِهِ المُعَانِي اللَّه السَّيلَ وَاجِدًا عَنْهُ بِبَعْضِ الْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَوْ بِغَيْر ذَلِكَ هُو الْقُدْرَةُ عَلَيْه، وَمَنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْهُ بِبَعْضِ الْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَوْ بِغَيْر ذَلِكَ هُو الْقُدْرَةُ عَلَيْه، وَمَنْ كَانَ عَاجِزًا عَنْهُ بِبَعْضِ الْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْنَا أَوْ بِغَيْر ذَلِكَ هُو السَّيلِ فَلَا الله عَنْ رَسُولِ الله يَعْفُو الله وَلَكَ بَانَهُ الرَّادُ وَالرَّاجِلَة، فَإِنَّا أَخْبَارُ فِي السَّيلِ السَّيلِ السَّيلِ الله عَمُوم الْإَنْهُ الله وَالله وَ الله الله الله الله السَّيلِ الله السَّيلِ بِعُضُ مُسْتَطِيعِي السَّيلِ الله وَالله وَلَى الله وَالله وَالرَّاحِلَة وَالْوَاحِلَة وَالْعَرْفُولُ الله وَالْعَلَامُ الله وَالْعَلَامُ الله وَالْعَلَامُ الله وَالْعَلَامُ الله وَالْعَلَامُ الله وَالْعَلَا

⁽۱) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٦) قال: حدثنا محمد بن حميد، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، والمثنى بن إبراهيم، قالوا: حدثنا أبو عبد الرحمن المقري، قال: ثنا حيوة بن شريح، وابن لهيعة، قالا: أخبرنا شرحبيل بن شريك المعافري، أنه سمع عكرمة، مولى ابن عباس.

⁽۲) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٥/ 318).

⁽٣) تفسير الطبري (٥/ ٦١٧).

قال الماوردي تخلفه: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِبُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٠] وفي الاستطاعة ثلاثة أقاويل: أحدها: أنها بالمال، وهي الزاد والراحلة، وهو قول الشافعي. والثاني: أنها بالمبدن، وهو قول مالك. والثالث: أنها بالمال والبدن، وهو قول أبي حنيفة (١).

قال القرطبي يَخلَقه: الرابعة: قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: ١٩] «من» في موضع خفض على بدل البعض من الكل، هذا قول أكثر النحويين. وأجاز الكسائي أن يكون «من» في موضع رفع بحج، التقدير أن يحج البيت من. وقيل: هي شرط، و «استطاع» في موضع جزم، والجواب محذوف، أي: من استطاع إليه سبيلاً فعليه الحج.

روى الدارقطني عن ابن عباس قال: قيل: يا رسولَ الله، الحجُّ كُل عامٍ؟ قال: «لا، بل حجةٌ»؟ قيل: فها السبيل؟ قال: «الزادُ والراحلةُ» (٢٠).

ورواه عن أنس، وابن مسعود، وابن عمر، وجابر، وعائشة، وعمرو بن شعيب، عن جده (۳).

وعن على بن أبي طالب على عن النبي عَلَيْ ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] قال: فسئل عن ذلك، فقال النبي عَلَيْهِ: «إن تَجِد ظَهْرَ بَعيرٍ » (٤).

وأخرج حديث ابن عمر أيضًا ابن ماجه في سننه، وأبو عيسى الترمذي في جامعه وقال: حديث حسن، والعمل عليه عند أهل العلم، أن الرجل إذا ملك زادًا وراحلة وجب عليه الحج. وإبراهيم بن يزيد هو الخوزي المكي، وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه. وأخرجاه عن وكيع، والدارقطني عن سفيان بن سعيد

تفسير الماوردي (١/ ٤١١).

⁽٢) ضعيف، وقد سبق.

⁽٣) طرقه كلها ضعيفة.

⁽٤) ضعيف، وقد سبق.

قالوا: حدثنا إبراهيم بن يزيد، عن محمد بن عباد، عن ابن عمر قال: قام رجل إلى النبي على فقال: يا رسولَ الله، ما يوجِبُ الحجَّ؟. قال: «الزادُ والراحلةُ»، قال: يا رسولَ الله، وما رسولَ الله، فها الحاج؟ قال: «الشعث التفل». وقام آخر فقال: يا رسولَ الله، وما الحجُّ؟ قال: «العَجُّ والثَّجُّ». قال وكيع: يعني بالعج: العجيج بالتلبية، والثجَ نحر البدن، لفظ ابن ماجه.

وممن قال إن الزاد والراحلة شرط في وجوب الحج: عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وعبد الله بن عباس، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد. وإليه ذهب الشافعي، والثوري، وأبو حنيفة، وأصحابه، وأحمد، وإسحاق، وعبد العزيز ابن أبي سلمة، وابن حبيب، وذكر عبدوس مثله عن سحنون. قال الشافعي: الاستطاعة وجهان: أحدهما: أن يكون مستطيعًا ببدنه واجدًا من ماله ما يبلغه الحج.

والثاني: أن يكون معضوبًا في بدنه، لا يثبت على مركبه، وهو قادر على من يطيعه إذا أمره أن يحج عنه بأجرة وبغير أجرة، على ما يأتي بيانه. أما المستطيع ببدنه فإنه يلزمه فرض الحج بالكتاب بقوله كلك: ﴿مَنِ ٱستَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:١٩]. وأما المستطيع بالمال فقد لزمه فرض الحج بالسنة بحديث الخثعمية على ما يأتي. وأما المستطيع بنفسه وهو القوي الذي لا تلحقه مشقة غير محتملة، في الركوب على الراحلة، فإن هذا إذا ملك الزاد والراحلة لزمه فرض الحج بنفسه، وإن عدم الزاد والراحلة أو أحدهما سقط عنه فرض الحج، فإن كان قادرًا على المشي مطيقًا له، ووجد الزاد، أو قدر على كسب الزاد في طريقه بصنعة مثل الخرز، والحجامة، أو نحوهما؛ فالمستحب له أن يحج ماشيًا رجلًا كان أو امرأة. قال الشافعي: والرجل أقل عذرًا من المرأة؛ لأنه أقوى. وهذا عندهم على طريق الاستحباب لا على طريق الإيجاب، فأما إن قدر على الزاد بمسألة الناس في الطريق، كرهت له أن يحج؛ لأنه يصير كلًا على الناس.

وقال مالك بن أنس كَنَلَثُهُ: إذا قدر على المشي، ووجد الزاد، فعليه فرض الحج، وإن لم يجد الراحلة، وقدر على المشي، نظر، فإن كان مالكا للزاد، وجب عليه فرض الحج، وإن لم يكن مالكا للزاد، ولكنه يقدر على كسب حاجته منه في الطريق، نظر

أيضًا، فإن كان من أهل المروءات ممن لا يكتسب بنفسه، لا يجب عليه، وإن كان ممن يكتسب كفايته بتجارة أو صناعة، لزمه فرض الحج، وهكذا إن كانت عادته مسألة الناس، لزمه فرض الحج. وكذلك أوجب مالك على المطيق المشي الحج، وإن لم يكن معه زاد وراحلة. وهو قول عبد الله بن الزبير، والشعبى، وعكرمة.

وقال الضحاك: إن كان شابًا قويًا صحيحًا ليس له مال، فعليه أن يؤجر نفسه بأكله أو عقبه حتى يقضي حجه. فقال له مقاتل: كلف الله الناس أن يمشوا إلى البيت؟ فقال: لو أن لأحدهم ميراثًا بمكة أكان تاركه؟! بل ينطلق إليه ولو حبوا، كذلك يجب عليه الحج. واحتج هؤلاء بقوله كلّ : ﴿وَأَذِن فِي ٱلنّاسِ بِٱلْحَتِج يَأْتُوك رِجَالًا ﴾ [الحج:٢٧] أي: مشاة. قالوا: ولأن الحج من عبادات الأبدان من فرائض الأعيان، فوجب ألا يكون الزاد من شروط وجوبها، ولا الراحلة كالصلاة والصيام. قالوا: ولو صح حديث الخوزي: «الزّاد وَالرّاحِلة» لحملناه على عموم الناس والغالب منهم في الأقطار البعيدة. وخروج مطلق الكلام على غالب الأحوال كثير في الشريعة، وفي كلام العرب، وأشعارها.

وقد روى ابن وهب، وابن القاسم، وأشهب، عن مالك: أنه سئل عن هذه الآية، فقال: الناس في ذلك على قدر طاقتهم، ويسرهم، وجلدهم. قال أشهب لمالك: أهو الزاد والراحلة?. قال: لا، والله، ما ذاك إلا على قدر طاقة الناس، وقد يجد الزاد والراحلة، ولا يقدر على السير، وآخر يقدر أن يمشي على رجليه. إذا وجدت الاستطاعة وتوجه فرض الحج يعرض ما يمنع منه كالغريم يمنعه عن الخروج حتى يؤدي الدين، ولا خلاف في ذلك. أو يكون له عيال يجب عليه نفقتهم فلا يلزمه الحج حتى يكون لهم نفقتهم مدة غيبته لذهابه ورجوعه، لأن هذا الإنفاق فرض على الفور، والحج فرض على التراخي، فكان تقديم العيال أولى. وقد قال النبي على الفور، والحج فرض على التراخي، فكان تقديم العيال أولى. وقد قال النبي على المراء إنها أن يضيع من يقوت»(١).

قال ابن رشد تخلله: فَأَمَّا الْمُبَاشَرَةُ فَلَا خِلَافَ عِنْدَهُمْ أَنَّ مِنْ شُرُوطِهَا الإسْتِطَاعَة

⁽١) تفسير القرطبي (٤/ ١٤٦).

بِالْبَدَنِ وَالْمَالِ مَعَ الْأَمْنِ. وَاخْتَلَفُوا فِي تَفْصِيلِ الْاسْتِطَاعَةِ بِالْبَدَنِ وَالْمَالِ: فَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْدُ، - وَهُو قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ -: إِنَّ مِنْ شَرْطِ ذَلِكَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ. وَقَالَ مَالِكُ: مَنِ اسْتَطَاعَ الشَّيْ، فَلَيْسَ وُجُودُ الرَّاحِلَةِ مِنْ شَرْطِ الْوُجُوبِ فِي حَقِّهِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحُجُّ، وَكَذَلِكَ لَيْسَ الزَّادُ عِنْدَهُ مِنْ شَرْطِ الْاسْتِطَاعَةِ، إِذَا كَانَ مِثَنْ يُمْكِنُهُ الإِكْتِسَابُ فِي طَرِيقِهِ، وَلَوْ بِالسُّؤَالِ.

وَالسَّبَ فِي هَذَا الْخِلَافِ مُعَارَضَةُ الْأَثْرِ الْوَارِدِ فِي تَفْسِيرِ الاِسْتِطَاعَةِ لِعُمُومِ لَفْظِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَرَدَ أَثَرٌ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ -: أَنَّهُ سُئِلَ: مَا الاِسْتِطَاعَةُ؟ لَفُظِهَا، وَذَلِكَ عَلَى كُلِّ مُكَلَّف، وَحَلَهُ فَقَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». فَحَمَلَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ مُكَلَّف، وَحَلَهُ مَا لِكُ عَلَى مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ المُشْيَ، وَلَا لَهُ قُوَّةٌ عَلَى الإِكْتِسَابِ فِي طَرِيقِهِ، وَإِنَّا اعْتَقَدَ الشَّافِعِيُّ هَذَا الرَّأْيَ؛ لِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ إِذَا وَرَدَ الْكِتَابُ مُحْمَلًا، فَوَرَدَتِ السُّنَّةُ بِتَفْسِيرِ الشَّافِعِيُّ هَذَا الرَّأْيَ؛ لِأَنْ مِنْ مَذْهَبِهِ إِذَا وَرَدَ الْكِتَابُ مُحْمَلًا، فَوَرَدَتِ السُّنَةُ بِتَفْسِيرِ ذَلِكَ التَّفْسِيرِ.

وَأَمَّا وُجُوبُهُ بِاسْتِطَاعَةِ النِّيَابَةِ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْبَاشَرَةِ: فَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ أَنْ لَا تَلْزَمَهُ النِّيَابَةُ إِذَا اسْتُطِيعَتْ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْبَاشَرَةِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تَلْزَمُ، فَيَلْزَمُ لَا تَلْزَمَهُ النِّيَابَةُ إِذَا الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تَلْزَمُ، فَيَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِهِ الَّذِي عِنْدَهُ مَالُ يَقْدِرُ أَنْ يَحُجَّ بِهِ عَنْهُ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ هُو بِبَدَنِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ عَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ هُو بِبَدَنِهِ أَنْ يُحُجَّ عَنْهُ بَهِ لَهِ وَبَدَنِهِ مِنْ أَخِ أَوْ قَرِيبِ سَقَطَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَهِي غَيْرُهُ بِهَالِهِ، وَإِنْ وُجِدَ مَنْ يُحُجُّ عَنْهُ بِهِ اللّهِ وَبَدَنِهِ مِنْ أَخِ أَوْ قَرِيبِ سَقَطَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَهِي التِي يَعْدِفُونَهَا بِالمُعْضُوب، وَهُو الّذِي لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ (١٠).

قال السمعاني تَعْلَقُهُ: قَوْله - تَعَالَى -: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران:٩٧] قد ذكرنَا معنى الْحَج.

﴿ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] روى الْحُسن مُرْسلًا عَن النَّبِي: أَنه سُئِلَ عَن النَّبِي: أَنه سُئِلَ عَن النَّبِي: أَنه سُئِلَ: عَن الْإِسْتِطَاعَة، فَقَالَ: «الرَّاد وَالرَّاحِلَة»، وروى ابْن عمر: أَنه سُئِلَ: أَي الْحُاج أَفضل؟ فَقَالَ: «العج، والثج». قيل: أَق السَّبِيل؟ فَقَالَ: «الرَّاد وَالرَّاحِلَة».

وقال مَالك: الإسْتِطَاعَة بِقُوَّة الْبدن، فَمَتَى وجد الزَّاد، وقوي على المُشْي لزمَه

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٨٤).

الْحَج. وَالْأَصَح أَن الاِسْتِطَاعَة: هِيَ الْقُدْرَة على مَا يوصله إِلَى الْحَج، فَمِنْهَا: الزَّاد، وَالرَّاحِلَة، وَمِنْهَا: أَمْن الطَّرِيق، وَنَفْقَة الْأَهْل، وَنَحْو ذَلِك (١).

قال البغوي تخلفه: وَالْإِسْتِطَاعَةُ نوعان: أحدهما: أن يكونِ قادرًا مُسْتَطِيعًا بِنَفْسِهِ، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مُسْتَطِيعًا بِنَفْسِهِ عَلَى وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مُسْتَطِيعًا بِغَيْرِهِ، أَمَّا الْإِسْتِطَاعَةُ بِنَفْسِهِ، فأن يَكُونَ قَادِرًا بِنَفْسِهِ عَلَى الذَّهَابِ [بنفسه]، وَوَجَدَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ.

وَتَفْصِيلُهُ: أَنْ يَجِدَ رَاحِلَةً تَصْلُحُ لِمُثلِهِ، وَوَجَدَ الزَّادَ للذهاب والرجوع، فاضلًا عن [نفقته، و] نَفَقَةِ عِيَالِهِ، وَمَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ وَكُسُوَيْهُمْ لِذَهَابِهِ وَرُجُوعِهِ، وَعَنْ دَيْن يَكُونُ عَلَيْهِ، وَوَجَدَ رُفْقَةً يَخْرُجُونَ فِي وَقْتٍ جَرَتْ عَادَةُ أَهْل بَلَدِهِ بِالْخُزُوج فِي ذَلِكً الْوَقْتِ، فَإِنْ خَرَجُوا قَبْلَهُ أَوْ أَخَّرُواْ الْخُزُوجَ إِلَى وَقْتٍ لَا يَصَِلُونَ إِلَّا أَنْ يَقْطَعُوا كُلَّ يَوْم أَكْثَرَ مِنْ مَرْحَلَةٍ؛ لَا يَلْزَمُهُمُ الْخُرُوجُ [َفِي ذَلِكَ الْوَقْتِ]، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الطِّرِيقُ آمِنًا، فَإِنْ كَانَ فِيهِ خَوْفٌ مِنْ عَدُوٍّ مُسْلِّم، أَوْ كَافِرٍ، أَوْ رَصْدِيٍّ يَطْلُبُ شَيْئًا، لَا يَلْزَمُهُ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْمُنَازِلُ [الْمَاْهُولَةُ] مَغْمُورَةً يجِدَ الزَّادَ وَالْمَاءَ، فَإِنْ كَانَ زَمَانُ جُدُوبَةٍ تَفَرَّقَ أَهْلُهَا، أَوْ غَارَتْ مياهها، فلا يلزمه الحج، وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الرَّاحِلَة، لَكِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْمُشْي، أَوْ لَمْ يَجِدِ الزَّادَ، وَلَكِنْ يُمْكِنُّهُ أَنْ يَكْتَسِبَ فِي الطَّرِيق، لَا يَلْزَمُهُ الْحَجُّ، وَيُسْتَحَبُّ لَوْ ۚ فَعَلَ، وَعِنْدَ مالك: يلزمه. [و] أمّا الاستطاعة باَلغير فهي أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ عَاجِزًا بِنَفْسِهِ، بأَنْ كَانَ زَمِنًا أَوْ بِهِ مَرَضٌ غَيْرُ مَوْجُوِّ الزَّوَالِ، لَكِنْ لَهُ مَالُ يُمَكِنْهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ [به مَنْ يَحُجُّجُ عَنْهُ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ]، أَوْ لَمُ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لَكِنْ بَذَلَ لَهُ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنَبِيُّ الطَّاعَةَ فِي أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ، يَلْزَمْهُ أَنْ يَأْمُرَهُ إِذَا كَانَ يَعْتَمِدُ صِدْقَهُ، لِأَنَّ وُجُوبَ الْحُجِّ يَتَعَلَّقُ بالإسْتِطَاعَةِ، وَيُقَالُ فِي الْعُرْفِ: فُلَانٌ مُسْتَطِيعٌ لِبنَاءِ دَارِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّهَا يَفْعَلُهُ بِهَالِهِ وأعوانه (٢).

قال ابن عطية كَتَلَثه: واختلف الناس في حال مستطيع السبيل كيف هي؟ فقال عمر بن الخطاب، وابن عباس، وعطاء، وسعيد بن جبير: هي حال الذي يجد زادًا

تفسير السمعاني (١/ ٣٤٣).

⁽٢) تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٤٧٤).

وراحلة، وروى الطبري عن الحسن من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي: أن رسول الله على قرأ هذه الآية، فقال له رجل: يا رسول الله، ما السبيل؟ قال: «الزاد والراحلة»، وأسند الطبري إلى على بن أبي طالب شخف: أنه قال: قال رسول الله على الله على الله على أن يموت يهوديًا أو نصرانيًا»، وروى «من ملك زادًا وراحلة، فلم يحج، فلا عليه أن يموت يهوديًا أو نصرانيًا»، وروى عبد الرزاق وسفيان، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن ابن عمر قال: قام رجل إلى النبي الميلى، فقال: ما السبيل؟ قال: «الزاد والراحلة».

قال القاضي: وضعّف قوم هذا الحديث؛ لأن إبراهيم بن يزيد الخوزي تكلم فيه ابن معين وغيره، والحديث مستغن عن طريق إبراهيم، وقال بعض البغداديين: هذا الحديث مشير إلى أن الحج لا يجب مشيًا.

قال القاضي: والذي أقول: إن هذا الحديث إنها خرج على الغالب من أحوال الناس، وهو البعد عن مكة واستصعاب المشي على القدم كثيرًا، فأما القريب الدار فلا يدخل في الحديث، لأن القرب أغناه عن زاد وراحلة، وأما الذي يستطيع المشي من الأقطار البعيدة، فالراحلة عنده بالمعنى والقوة التي وهب، وقد ذكره الله تعالى في قوله: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ وكذلك أيضًا معنى الحديث: الزاد والراحلة لمن لم يكن له عذر في بدنه، من مرض أو خوف على أقسامه أو استحقاق بأجرة أو دين، وهو يحاول الأداء ويطمع فيه بتصرفه في مال بين يديه، وأما العديم فله أن يجج إذا تكلف واستطاع.

فمقصد الحديث: أن يتحدد موضع الوجوب على البعيد الدار، وأما المشاة وأصحاب الأعذار فكثير منهم من يتكلف السفر، وإن كان الحج غير واجب عليه، ثم يؤديه ذلك التكلف إلى موضع يجب فيه الحج عليه، وهذه مبالغة في طلب الأجر ونيله إن شاء الله تعالى. وذهبت فرقة من العلماء إلى قوله تعالى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ كلام عام لا يتفسر بزاد وراحلة ولا غير ذلك، بل إذا كان مستطيعًا غير شاق على نفسه، فقد وجب عليه الحج، قال ذلك ابن الزبير والضحاك، وقال الحسن: من وجد شيئًا يبلغه، فقد استطاع إليه سبيلًا، وقال عكرمة: استطاعة السبيل الصحة، وقال ابن عباس: من ملك ثلاثهائة درهم، فهو السبيل إليه، وقال مالك بن

قال القاضي: وهذا أنبل كلام، وجميع ما حكي عن العلماء لا يخالف بعضه بعضًا، الزاد والراحلة على الأغلب من أمر الناس في البعد، وأنهم أصحاء غير مستطيعين للمشي على الأقدام، والاستطاعة - متى تحصلت - عامة في ذلك وغيره، فإذا فرضنا رجلًا مستطيعًا للسفر ماشيًا معتادًا لذلك، وهو ممن يسأل الناس في إقامته ويعيش من خدمتهم وسؤالهم ووجد صحابة، فالحج عليه واجب دون زاد ولا راحلة، وهذه من الأمور التي يتصرف فيها فقه الحال، وكان الشافعي يقول: الاستطاعة على وجهين: بنفسه أولا، فمن منعه مرض أو عذر، وله مال، فعليه أن يجعل من يحج عنه، وهو مستطيع لذلك (۱).

قال ابن كثير تَعْتَلْهُ: وَأَمَّا الإِسْتِطَاعَةُ فَأَقْسَامُ: تَارَةً يَكُونُ الشَّخْصُ مُسْتَطِيعًا بِنَفْسِهِ، وَتَارَةً بِغَيْرِهِ كُمَّا هُو مُقَرَّرُ فِي كُتُبِ الْأَحْكَامِ، قَالَ أَبُو عِيسَى التَّرْمِذِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدُ بْنُ حَيْد، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّدِ بْنِ جَعْفَوٍ كُدِّتُ عَنِ ابْنِ عُمَر عَنَى، قَالَ: قَامَ رَجُلُ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْ فَقَالَ: مَنِ الْحَابُّ، يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «الشَّعِثُ التَّفِلُ»، فَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ: مَا السَّبِيلُ، يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: والشَّعِثُ التَّفِلُ»، فَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ: مَا السَّبِيلُ، يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: والزَّاجُ وَالنَّبِعُ وَالنَّبِعُ ، فَقَامَ آخَرُ، فَقَالَ: مَا السَّبِيلُ، يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: والزَّاجُ وَالرَّاحِلَةُ»، وَهَكَذَا رَوَاهُ أَبْنُ مَاجَهُ مِنْ حَدِيثٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يزيد، وهو الحوزي، وَالزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»، وَهَكَذَا رَوَاهُ أَبْنُ مَاجَهُ مِنْ حَدِيثٍ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يزيد، وهو الحوزي، قَالَ التَّرْمِذِيُّ : وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قِبَلِ اللهِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلُ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلُ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلُ الْمُنَاء وَقَالَ فِي كَتَابِ الحَجْ : هذا حديث حسن. لَا يُشَكَّ أَنَّ هَذَا الْإِنْسَادَ رَجَالُهُ كُلُّهُمْ ثَقَاتَ سُوى الحُوزِي هَذَا، وَقَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْخَدِيثِ، لَكِنْ قَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْخَدِيثِ، لَكِنْ قَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْخَدِيثِ، لَكِنْ قَدْ تَكَلَّمُوا فِيهِ مِنْ أَجْلِ هَذَا اللَّهُ الْمُنَاء وَلِهُ الْعَلَى الْمُؤْمَالُ الْمُؤْمَالُ الْمُؤْمِ الْمُؤَالِ الْمُؤْمِ الْمُؤَالُ الْمُؤْمِ الْمُؤَالُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤَالِ الْمُؤْمِ الْمُؤَالِ الْمُؤْمِ الْمُؤَالُ الْمُؤْمِ الْمُؤَالُ الْمُؤَالُ الْمُؤَالُ الْمُؤْمُ الْمُؤَالُ الْمُؤْمِ الْمُؤَالُ الْمُؤْمُ الْمُؤَالُ الْمُؤْمِ الْمُؤَالُ الْمُؤْمُ الْمُؤَالُ الْمُؤْمِ الْمُؤَالُ الْمُؤْمُ الْمُؤَالُ الْمُؤَالُولُ الْمُؤَالُولُ اللهُ الْمُؤَالُ الْمُؤْمُ الْمُؤَالُ الْمُؤْمُ الْمُؤَالُ الْم

⁽١) تفسير ابن عطية (١/ ٤٧٧).

فَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمِ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الله الْعَامِرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحْمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله الْعَامِرِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عُبْدِ الله بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمْرَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّاتٍ فَقَالَ لَهُ: مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالْمَ عَبْدِ الله بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَرْ بِهِ، وَالراحلة وهكذا رَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدُ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرِ بِهِ، وَالراحلة وهكذا رَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدُ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَرْ بِهِ، وَعَطَاءٍ، وَعَطَاءٍ، وَعَطَاءٍ، وَعَطَاءٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، وَالرَّبِيع بْنِ أَنْسٍ، وَقَتَادَةَ نَحْوُ ذَلِكَ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ طَرْق أَدِي عَبْلِ الله بْنِ عَبَاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَة، كُلُّهَا طرق أخرى مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ، وَعَبْدِ الله بْنِ عَبَاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَة، كُلُّهَا طرق أخرى مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ، وَعَبْدِ الله بْنِ عَبَاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَائِشَة، كُلُّهَا مُونَوْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنْسٍ مَرْدَويْهِ بِجَمْع طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ الله أَعْلَمُ. وَقَدِ الله أَعْدَى الْعَلَامُ كَمَا هُو مَكْرِ بْنُ مَرْدَويْهِ بِجَمْع طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةً عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ أَنْسِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سُئِلَ عن قول الله ﷺ (آل عران:١٩) فَقِيلَ: مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»، ثُمَّ قَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِم، وَلَمْ يُحَرِّجَاهُ.

وقال ابْنُ جَرِير: حَدَّتَنِي يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: قَرَأَ رَسُولُ الله ﷺ ﴿ وَلِلّهِ عَلَى ٱلنّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ١٧] فقالوا: يَا رَسُولَ الله، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ»، وَرَوَاهُ وَكِيعٌ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ بِهِ.

وقال الْإِمَامُ أَخْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَنْبَأَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ إِسْهَاعِيلَ، وَهُو أَبُو إِسْرَائِيلَ الْمُلَائِيُّ، عَنْ فُضَيْل، يَعْنِي: ابْنَ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ - يَعْنِي: الْفَرِيضَةَ - ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لا يَعْرِضُ لَهُ ». وَقَالَ أَحْدُ أَيْضًا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْحُسَنُ بْنُ عَمْرٍ و يَعْنِي عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "من الْفُقَيْمِيُّ، عَنْ مِهْرَانَ بْنِ أَبِي صَفْوَانَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "من أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلُ » وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ مُسَدَّدٍ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ بِهِ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ جُبَيْرِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿مَنِ ٱَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ﴾ قَالَ: مَنْ مَلْكَ ثَلَا ثَبِائَةِ دِرْهَم فَقَدِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَعَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَاهُ أَنَّهُ قَالَ: السَّبِيلُ مَلَكَ ثَلَاثُمَا ثَابُهُ قَالَ: السَّبِيلُ الصِّحَةُ، وَرَوَى وَكِيعُ بْنُ الْجُرَّاحِ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ ـ يَعْنِي: الْكَلْبِيَّ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ الصِّحَةُ، وَرَوَى وَكِيعُ بْنُ الْجُرَّاحِ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ ـ يَعْنِي: الْكَلْبِيَّ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ

مُزَاحِم، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ قال: «الزاد والبعير »(١).

قَالَ الشُوكَانِي تَعَلَّقُهُ: وَقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْإِسْتِطَاعَةِ، مَاذَا هِيَ؟ فَقِيلَ: النَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَحَكَاهُ التَّرْمِذِيُّ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ الْحَتُّ، وَإِلَّ مَالِكُ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا وَثِقَ بِقُوَّتِهِ لَزِمَهُ الْحَجُّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ زَادُ الْعِلْمِ، وَهُو الْحَتُّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ زَادُ وَرَاحِلَةُ، إِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى التَّكَسُّبِ، وَبِهِ قَالَ عَبْدُ الله بْنُ الزُّبَيْرِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَرَاحِلَةُ، إِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى التَّكَسُّبِ، وَبِهِ قَالَ عَبْدُ الله بْنُ الزُّبَيْرِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَعَلَى الصَّحِيطًا، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَاجِرَ وَعِكْرِمَةُ. وَقَالَ الضَّحَاكُ: إِنْ كَانَ شَابًا قَوِيًّا صَحِيطًا، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَاجِرَ وَعِكْرِمَةُ. وَقَالَ الضَّحَاكُ: إِنْ كَانَ شَابًا قَوِيًّا صَحِيطًا، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُؤَاجِرَ وَعَلَى الْمُحْرِيقُ إِلَى الْحَجِّ آمِنَةً، بِحَيْثُ يَأْمَنُ الْحَاجُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ الَّذِي لَا يَجِدُ زَادًا غَيْرَهُ، أَمَّا الطَّرِيقُ إِلَى الْحَجِّ آمِنَةً فَلَا اسْتِطَاعَةَ، لَأَنَّ الله سُبْحَانَهُ يَقُولُ: هُمَ مَا لَهُ شَبْهَةٍ (٢). وَهَا الْخَاجُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ لَمْ مَالِهِ الْمَاعِةُ وَلَا شُبْعَةٍ وَلَا شُبْعَةٍ وَلَا شُبْعَةٍ وَلَا شُبْعَةٍ ١٤ وَلَا شُبْعَةٍ ١٤ وَلَا شُبْعَةٍ ١٤ وَلَا شُبْعَةٍ ١٤ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ لَمْ يَسْتِطُعُ إِلَيْهِ سَبِيلًا بِلَا شَكَّ وَلَا شُبْعَةٍ ١٤ .

قال الشنقيطي تَعْلَقُهُ: وَمَعْنَى الْإِسْتِطَاعَةِ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعْرُوفٌ، وَتَفْسِيرُ الْإِسْتِطَاعَةِ فِي اللَّغَدِ الْعَلَاءُ. الْإِسْتِطَاعَةِ فِي الْآيَةِ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ.

فَالِاسْتِطَاعَةُ فِي مَشْهُورِ مَذْهَبِ مَالِكٍ الَّذِي بِهِ الْفَتْوَى: هِيَ إِمْكَانُ الْوُصُولِ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى مَشَقَّةِ السَّفَرِ الْعَادِيَّةِ مَعَ الْأَمْنِ عَلَى النَّفْسِ وَاللَّالِ، وَلَا يُشْتَرَطُ عِنْدَهُمُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ، بَلْ يَجِبُ الْحَجُّ عِنْدَهُمْ عَلَى الْقَادِرِ عَلَى اللَّشِي، إِنْ كَانَتْ لَهُ صَنْعَةٌ يُحُصِّلُ مِنْهَا قُوتَهُ فِي الطَّرِيقِ؛ كَالْجَمَّالِ، وَالْخَرَّازِ، وَالنَّجَارِ، وَمَنْ أَشْبَهُهُمْ.

وقال الشَّيْخُ الْحُطَّابُ فِي كَلَامِهِ عَلَى قَوْلِ حَلِيلٍ فِي مُخْتَصَرِهِ: وَوَجَبَ بِاسْتِطَاعَةٍ بِإِمْكَانِ الْوُصُولِ بِلَا مَشَقَّةٍ عَظُمَتْ، وَأَمْنِ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ، مَا نَصُّهُ: وَقَالَ مَالِكُ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ، وَفِي سَمَاع أَشْهَبَ لَمَا سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ وَالله، مَا ذَلِكَ إِلَّا طَاقَةُ النَّاسِ، الرَّجُلُ يَجِدُ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةُ؟ قَالَ: لَا، وَالله، مَا ذَلِكَ إِلَّا طَاقَةُ النَّاسِ، الرَّجُلُ يَجِدُ الزَّادَ وَالرَّاحِلَة، وَلَا صِفَةً فِي هَذَا وَالرَّاحِلَة، وَلَا صِفَةً فِي هَذَا أَبِيلًا ﴾، وَزَادَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ: وَرُبَّ صَغِيرٍ أَبِينُ مِنَّا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾، وَزَادَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ: وَرُبَّ صَغِيرٍ أَبِينَ مِنَّا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾، وَزَادَ فِي كِتَابِ مُحَمَّدٍ: وَرُبَّ صَغِيرٍ

⁽١) تفسير ابن كثير ط العلمية (٢/ ٧١).

⁽٢) فتح القدير للشوكاني (١/ ٤١٦).

أَجَلَدُ مِنْ كَبِيرٍ، وَنَقَلَ فِي الْمُقَدِّمَاتِ كَلَامَ مَالِكٍ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: فَمَنْ قَدَرَ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَكَّةَ، إِمَّا رَاجِلًا بِغَيْرِ كَبِيرِ مَشَقَّةٍ، أَوْ رَاكِبًا بِشِرَاءٍ أَوْ كِرَاءٍ، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحُجُّ، وَنَقَلَهُ فِي التَّوْضِيح. انْتَهَى مِنَ الْحُطَّابِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ الْمَالِكِيَّةِ يَشْتَرِطُونَ فِي الصَّنْعَةِ الْمُذْكُورَةِ أَلَّا تَكُونَ مُزْرِيَةً بِهِ(١).

قال ابن بطال كتلشه: واختلفوا فى الاستطاعة، فذهبت طائفة إلى أن من قدر على الوصول إلى البيت ببدنه، فقد لزمه فرض الحج، وإن لم يجد راحلة، وهو بمنزلة من يجد الراحلة، ولا يقدر على المشى، وهو قول ابن الزبير، وعكرمة، والضحاك، وبه قال مالك.

وذهب الحسن البصري، ومجاهد، وسعيد بن جبير إلى أن الاستطاعة: الزاد والراحلة، وبه قال أبو حنيفة، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

قال المهلب: في هذا الحديث أن الاستطاعة لا تكون الزاد والراحلة؛ ألا ترى أن ما اعتذرت به هذه المرأة عن أبيها ليس بزاد ولا راحلة، وإنها كان ضعف جسمه، فثبت أن الاستطاعة شائعة كيفها وقعت، وتمكنت. قال ابن القصار: والاستطاعة في لسان العرب القدرة، فإن جعلناها في كل قادر جاز، سواء قدر ببدنه، أو ببدنه وماله، أو بهاله، إلا أن تقوم دلالة. وإن قلنا: إن حقيقة الاستطاعة أن تكون صفة قائمة في المستطيع كالقدرة، والكلام، والقيام، والقعود، فينبغي أن تكون الاستطاعة صفة فيه تختصه، وهذا لا يكون إلا لمن هو مستطيع ببدنه دون ماله. فإن احتجوا بها روى عن الرسول أنه قال: «السبيل: الزاد والراحلة» فإن ابن معين وغيره قالوا: راوايه إبراهيم الخوزي، وهو ضعيف.

وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة، وليس بمتصل، والآية عامة ليست مجملة، ولا تفتقر إلى بيان، فكأنه تعالى كلف كل مستطيع على أي وجه قدر بهال أو ببدن، والدليل على ذلك قوله على في «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي»، فجعل صحة الجسم مساوية للغنى، فسقط قول من اعتبر الراحلة.

⁽١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤/ ٣٠٥).

وقال إسهاعيل بن إسحاق: لو أن رجلًا كان في موضع يمكنه المشي إلى الحج، وهو لا يملك راحلة، لوجب عليه الحج؛ لأنه مستطيع إليه سبيلًا. وما روي عن السلف في ذلك أن السبيل: الزاد والراحلة، فإنها أرادوا التغليظ على من ملك هذا المقدار، ولم يحج؛ لأنهم ذكروا أقل الأملاك التي يبلغ بها الإنسان إلى الحج. فإن قيل: فإنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة، فوجبت فيها الراحلة، أصله الجهاد، قيل: لا فرق بينهها، وعندنا أن من تعين عليه فرض الجهاد، وهو قادر ببدنه على المشي، فليست الراحلة شرطًا في وجوبه عليه؛ لأنه منكسر بالهجرة (١).

قال ابن عبد البر يَعْلَقُهُ: قال ابن الزُّبَيْرِ: وَالْإِسْتِطَاعَةُ الْقُوَّةُ

وقال عِكْرِمَةُ: الإسْتِطَاعَةُ الصِّحَّةُ

وقال أَشْهَبُ: قِيلَ لِمَالِكِ: الإسْتِطَاعَةُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ؟ قَالَ: لَا، وَالله، وَمَا ذَاكَ إِلَّا عَلَى قَدْرِ طَاقَةِ النَّاسِ فَرُبَّ رَجُلِ يَجِدُ زَادًا وَرَاحِلَةً، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمُسِيرِ، وَآخَرُ يَقْوَى عَلَى قَدْرِ طَاقَةِ النَّاسِ فَرُبَّ رَجُلِ يَجِدُ زَادًا وَرَاحِلَةً، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمُسِيرِ، وَآخَرُ يَقْوَى يَمْشِي عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ الله عَلَى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عدان: ١٧].

قَال أَبُو عُمَرَ: وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الإسْتِطَاعَةَ تَكُونُ فِي الْبَدَنِ وَالْقُدْرَةِ، وَتَكُونُ أَيْضًا بِالْمَالِ لِمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِبَدَنِهِ. وَاسْتَدَلُّوا جِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ.

وَكُمَّنْ قَالَ بِذَٰلِكَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةً، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ.

وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحُطَّابِ، وَعَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَالْحُسَنِ، وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، وَالسُّدِّيِّ، كُلُّهُمْ وَجَمَاعَةٌ سِوَاهُمْ يَقُولُونَ: السَّبِيلُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَرْضَ الْحَجِّ عَلَى الْبَدَنِ وَالْمَالِ.

وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ هِنِهِ، أَنَّهُ قَالَ: «السَّبِيلُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» مِنْ وُجُوهٍ مِنْهَا مُرْسَلَةٌ، وَمِنْهَا ضَعِيفَةٌ.

وَالْإِسْتِطَاعَةُ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ تَكُونُ بَالْمَالِ، وَتَكُونُ بِالْبَدَنِ، وَتَقُولُ الْعَرَبُ: أَنَا

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ١٨٥).

أَسْتَطِيعُ أَنْ أَبْنِيَ دَارِي، يَعْنِي: بِهَالِهِ (١).

كر إليك أقوال الفقهاء في ذلك:

قال السرخسي تَعْلَلْهُ: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] وَفَسَّرَ رَسُولُ الله ﷺ الإسْتِطَاعَةَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ (٢٠).

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَرَضَ الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - الحُجَّ عَلَى كُلِّ حُرٍّ بَالِغِ اسْتَطَاعَ إلَيْهِ سَبِيلًا بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَنْ حَجَّ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي دَهْرِهِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالإِسْتِطَاعَةُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُسْتَطِيعًا بِبَدَنِهِ وَاجِدًا مِنْ مَالِهِ مَا يُبَلِّغُهُ الْحُجَّ بِزَادٍ وَرَاحِلَةٍ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، مَا الإِسْتِطَاعَةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ مَا الْإِسْتِطَاعَةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ وَلَهِ مَا يُبَلِّغُهُ الْحُجَّةِ بِزَادٍ وَرَاحِلَةٍ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، مَا الْإِسْتِطَاعَةُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ وَيَادِ وَرَاحِلَةً اللهِ مَا الْإِسْتِطَاعَةُ؟

قال النووي تَعَلَّقُهُ: فأما غير المستطيع فلا يجب عليه لقوله عَلَىٰ: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ استَطع النان: مستطيع بنفسه، ومستطيع بغيره، والمستطيع بنفسه ينظر المستطيع. والمستطيع اثنان: مستطيع بنفسه، ومستطيع بغيره، والمستطيع بنفسه ينظر فيه فان كَانَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى مَسَافَةٍ تَقصُرُ فِيهَا الصلاة، فهو أن يكون صحيحًا واجدًا للزاد والماء بثمن المثل في المواضع التي جرت العادة أن يكون فيها في ذهابه ورجوعه وواجدًا لراحلة تصلح لمثله بثمن المثل أو بأجرة المثل، وأن يكون الطريق آمنًا من غير خفارة، وأن يكون عليه من الوقت ما يتمكن فيه من السير والأداء. فأما إذا كان مريضًا تلحقه مشقة غير معتادة، فلا يلزمه لمَا رَوَى أَبُو أُمَامَةَ عَلَىٰ وَاللَّمُ وَاللَّمُ وَاللَّمُ اللَّمُ اللَم

قال ابن قدامة يَغْتَلله: فَصْلُ: وَالإِسْتِطَاعَةُ الْمُشْتَرَطَةُ مِلْكُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ. وَبِهِ قَالَ

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٦٥).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٨/ ١٥٨).

⁽٣) مختصر المزني (٨/ ١٥٨).

⁽٤) المجموع شرح المهذب (٧/ ٦٣).

الْحُسَنُ، وَمُجَاهِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. قَالَ التَّرْمِذِيُّ: وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَقَالَ عِكْرِمَةُ: هِيَ الصِّحَّةُ. وَقَالَ الضَّحَّاكُ: إِنْ كَانَ شَابًا فَلْيُوَاجِرْ نَفْسَهُ بِأَكْلِهِ وَعَقِبِهِ، حَتَّى يَقْضِى نُسُكَهُ.

وَعَنْ مَالِكٍ: إِنْ كَانَ يُمْكِنُهُ الْمُشْيُ، وَعَادَتُهُ سُؤَالُ النَّاسِ، لَزِمَهُ الْحُجُّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الإَسْتِطَاعَةُ فِي حَقِّهِ، فَهُوَ كَوَاجِدِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ.

وَلَنَا: أَنَّ النَّبِيَ عَلِيْهُ فَسَّرَ الْإِسْتِطَاعَةَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ، فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِرِهِ، فَرَوَى الدَّارَقُطْنِيّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ جَابِرِ، وَعَبْدِ الله بْنِ عُمْرَ، وَعَبْدِ الله بْنِ عُمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وَأَنسٍ، وَعَائِشَةَ عَنْ: أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ شُئِلَ: مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: «الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيِّ وَقَالَ: مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ الله، مَا وَالرَّاحِلَةُ». وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ قَالَ: هَالرَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ. وَقَالَ: كَدِيثٌ حَسَنٌ، وَرَوَى الله، مَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّنَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ وَلِلّهِ عَلْهُ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [ال عدان: ١٩٤] قالَ رَجُلُ: يَا رَسُولَ الله، مَا السَّبِيلُ؟ وَالرَّاحِلَةُ». وَلِأَنَّهُ عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى الله، مَا السَّبِيلُ؟ وَالرَّاحِلَةُ». وَلِأَنَّهُ عَبْدُهِ الله، عَلَى النَّهُ مَلَ الله، عَلَى النَّالِ فَوَالرَّاحِلَةُ». وَلِأَنَّهُ عَبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ، فَاشْتُرطَ فَوْلُ الله، وَمَنْ لَا يَشُولُ الله، عَلَى اللهُ مَا السَّبِيلُ؟ وَالرَّاحِلَةُ هَاذِهُ وَالرَّاحِلَةُ». وَلِأَنَّهُ عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ، فَاشْتُرطَ فَالْسَالِ اللهُ فَوَالَ دُولَ خُصُومِهَا، كَمَا أَنَّ رُخَصَ السَّفَرِ تَعُمُّ مَنْ يَشُقُ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا يَشُو تَعُمُّ مَنْ يَشُقُ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا يَشُو عَلَيْهِ (١٠).

قال ابن حزم تخلفه: مَسْأَلَةُ: وَاسْتِطَاعَةُ السَّبِيلِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْحَجُّ: إِمَّا صِحَّةُ الْجِسْمِ وَالطَّاقَةُ عَلَى الْمُشِي وَالتَّكَسُّبُ مِنْ عَمَلِ أَوْ تَجَارَةٍ مَا يَبْلُغُ بِهِ إِلَى الْحَجِّ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَوْضِعِ عَيْشِهِ أَوْ أَهْلِهِ، وَإِمَّا مَالُ يُمَكِّنُهُ مِنْ رُكُوبِ الْبَحْرِ أَوْ الْبَرِّ وَالْعَيْشِ مِنْهُ حَتَى يَبْلُغُ مَكَّةً، وَيَرُدَّهُ إِلَى مَوْضِعِ عَيْشِهِ أَوْ أَهْلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحَ الجِسْمِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَبْغُونَ لَهُ مَنْ يُطِيعُهُ، فَيَحُجَّ عَنْهُ، وَيَعْتَمِرَ مَشَقَةَ عَلَيْهِ فِي السَّفَرِ بَرًّا أَوْ بَحْرًا؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَنْ يُطِيعُهُ، فَيَحُجَّ عَنْهُ، وَيَعْتَمِرَ بِأَجْرَةٍ أَوْ بِغَيْرِ أَجْرَةٍ، إِنْ كَانَ هُو لَا يَقْدِرُ عَلَى النَّهُوضِ لَا رَاكِبًا وَلَا رَاجِلًا؛ فَأَيُّ هَذِهِ الْوُجُوهِ أَمْكَنَتُ الْإِنْسَانَ الْمُسْلِمَ الْعَاقِلَ الْبَالِغَ، فَا لَحُجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرْضُ عَلَيْهِ، وَمَنْ الْوُجُوهِ أَمْكَنَتُ الْإِنْسَانَ المُسْلِمَ الْعَاقِلَ الْبَالِغَ، فَا لَحُجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرْضُ عَلَيْهِ، وَمَنْ

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٢١٥).

عَجَزَ عَنْ جَمِيعِهَا فَلَا حَجَّ عَلَيْهِ وَلَا عُمْرَةً.

وقال قَوْمٌ: الإستطاعَةُ: زَادٌ وَرَاحِلَةٌ.

وقال مَالِكُ: الإسْتِطَاعَةُ: قُوَّةُ الجِسْمِ أَوْ الْقُوَّةُ بِالْمَالِ عَلَى الْحُجِّ بِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَرَ وُجُودَ مَنْ يُطِيعُهُ اسْتِطَاعَةً، وَلَا أَوْجَبَ بِذَلِكَ حَجَّا.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْمُقْعَدَ مِنْ رِجْلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَاسِعٌ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الثَّبَاتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَلَا حَجَّ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْأَعْمَى، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ: أَنَّ عَلَيْهِ الْحَجَّ وَعَلَى الْأَعْمَى.

وَرَأَى الشَّافِعِيُّ: أَنَّ الإِسْتِطَاعَةَ إِنَّهَا هِيَ بِهَالٍ يَحُبُّ بِهِ، أَوْ مَنْ يُطِيعُهُ، فَيَحُبُّ عَنْهُ فَقَطْ، وَلَمْ يَرَ قُوَّةَ الْجِسْم وَالْقُدْرَةَ عَلَى الرَّاحِلَةِ اسْتِطَاعَةً.

وَحُجَّةُ مَنْ قَالَ: الَّاسْتِطَاعَةُ: زَادٌ وَرَاحِلَةٌ بِآثَارِ رُوِّينَاهَا:

مِنْهَا: عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرِ الْمُخْزُومِيِّ، عَنْ الْإِسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ: «الزَّادُّ وَالرَّاحِلَةُ؟» عَنْ الْإِسْتِطَاعَةِ، فَقَالَ: «الزَّادُّ وَالرَّاحِلَةُ؟» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ الله، فَهَا الْحَجُّ؟ قَالَ: «الْأَشْعَثُ التَّفِلُ».

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ: أَنَا قَتَادَةُ، وَحُمَيْدٌ عَنْ الْحَسَنِ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ الله، مَا السَّبِيلُ إِلَيْهِ؟ قَالَ: «زَادٌ وَرَاحِلَةٌ».

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ مُسْلِم بْنِ إِبْرَاهِيمَ، نا هِلَالُ بْنُ عَبْدِ الله مَوْلَى رَبِيعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ مُسْلِم الْبَاهِلِيِّ، نا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ الْحَارِثِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِم الْبَاهِلِيِّ، نا أَبُو إِسْحَاقَ الْهُمْدَانِيُّ، عَنْ الْخَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ وَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

وقالوا: لَمَّا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عرن:٩٧] عَلِمْنَا أَنَّهَا اسْتِطَاعَةٌ غَيْرُ الْقُوَّةِ بِالْجِسْمِ } إذْ لَوْ كَانَ تَعَالَى أَرَادَ قُوَّةَ الْجِسْمِ لَمَا احْتَاجَ إِلَى ذِكْرِهَا ؛ لِأَنَّنَا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الله تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا.

وقالوا: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِلَى بَلَدِ لَّمْ تَكُونُواْ بَلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسَّ ﴿ [النحل:٧]،

فَصَحَّ أَنَّ الرِّحْلَةَ شِقُّ الْأَنْفُسِ بِالضَّرُورَةِ، وَلَا يُكَلِّفُنَا الله تَعَالَى ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج:٧٨].

وَذَكَرُوا مَا رُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّهُ قَالَ فِي اسْتِطَاعَةِ السَّبِيلِ إِلَى الْحُجِّ: زَادٌ وَرَاحِلَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: زَادٌ وَبَعِيرٌ، وَمِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ الْحُسَنِ، عَنْ أَنَسٍ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ﴾ [آل عران:٩٧] قَالَ: زَادٌ، وَرَاحِلَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ﴾ [آل عمران: ٧٠] قَالَ: مِلْءُ بَطْنِهِ، وَرَاحِلَةٌ يَرْكَبُهَا. وَهُوَ قَوْلُ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ، وَالْحُسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَمُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَأَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيِّ وَأَحَدُ قَوْلَيُ عَطَاءٍ. السِّخْتِيَانِيِّ وَأَحَدُ قَوْلَيُ عَطَاءٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَادَّعَوْا فِي هَذَا أَنَّهُ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ لَا يُعْرَفُ هُمْ مِنْهُمْ مِنْهُمْ مُنْهُمْ مُنْهُمْ وَكَيْعِ وَغَيْرِهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُحَالِفٌ، وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا أَصْلًا؛ لِأَنْنَا قَدْ رُوِّينَا عَنْ وَكِيعٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ خُالِفٌ مُكَانِهِ كَالْهِ مَنْ مَلَكَ ثَلَاثِهِ وَرُهُم وَجَبَ عَلَيْهِ حُدَيْرٍ، عَنْ النَّزَالِ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ثَلَاثِهِ إِنَّهُ وِرْهَمٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، وَحَرُمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ الْإِمَاءِ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ الْخُرُاسَانِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ فِي الْحَجِّ: سَبِيلُهُ مَنْ وَجَدَلَهُ سِعَةً، وَلَمْ يُحُلِّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ. وَهَذَا هُوَ قَوْلُنَا.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِي، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ﴾ [آل عمران:٩٧] قَالَ: عَلَى قَدْرِ الْقُوَّةِ. وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ عَطَّاءٍ.

قال عَلِيُّ: أَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِأَنَّ الإسْتِطَاعَةَ لَوْ كَانَتْ عَلَى الْعُمُومِ لَمَا كَانَ لِذِكْرِهَا مَعْنَى، فَكَلَامٌ فَاسِدٌ، وَاعْتِرَاضٌ عَلَى الله تَعَالَى، وَإِخْرَاجٌ لِلْقُرْآنِ عَنْ ظَاهِرِهِ بِلَا بُرْهَانٍ.

ثُمَّ لَوْ صَحَّ هَذَا لَكَانَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَوْجَبَ الْحَجَّ عَلَى مَنْ لَا

يَسْتَطِيعُهُ بِجِسْمِهِ، وَلَا بِهَالِهِ - إِذَا وَجَدَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ - كَمَا نَذْكُرُ بَعْدَ هَذَا ـ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى ـ؛ فَكَانَ ذَلِكَ دَاخِلًا فِي الإسْتِطَاعَةِ بِبَيَانِ رَسُولِ الله ﷺ.

وَأَمَّا قَوْهُمْ: إِنَّ الرِّحْلَةَ مِنْ شِقِّ الْأَنْفُسِ وَاخْرَجِ، وَالله تَعَالَى لَا يُكَلِّفُ ذَلِكَ عِبَادَهُ، فَصَحِيحٌ، وَلَمْ نَقُلْ نَحْنُ: إِنَّ مَنْ كَانَتْ الرِّحْلَةُ تَشْقُ عَلَيْهِ – وَعَلَيْهِ فِيهَا حَرَجٌ – أَنَّ الْحُجَّ يَلْزَمُهُ، بَلْ الْحُجُّ عَمَّنْ هَذِهِ صِفَتُهُ سَاقِطٌ كَمَا قَالُوا؛ وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ مَنْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ المُشْيَى الْمُشْيَ الْمُشْيَ الْمُثَنِّ اللَّهُ عَمَّنْ هَذِهِ صِفَتُهُ سَاقِطٌ كَمَا قَالُوا؛ وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ مَنْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ المُشْيَى المُشْيَى الْمُشْيَ الْمُشْيَ الْمُثَلِّ الْمُثَلِّ الْمُثَلِّ الْمُثَلِّ الْمُثَلِّ الْمُثَلِّ الْمُؤْمِنَ الْأَخْبَارُ الَّتِي ذَكُرُوا: فَإِنَّ فِي أَحَدِهَا إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَزِيدَ، وَهُو سَاقِطٌ مُطْرَحٌ؛ وَفِي الثَّانِي الْحُارِثُ الْأَعْوَرُ، وَهُو مَذْكُورٌ بِالْكَذِب، وَحَدِيثُ الْمُنونِ مُرْسَلُ، مُطْرَحٌ؛ وَفِي الثَّانِي الْحُارِثُ الْأَعْوَرُ، وَهُو مَذْكُورٌ بِالْكَذِب، وَحَدِيثُ الْمُلكِكِينِ مُرْسَلُ الْحُسَنِ؛ فَإِمَّهُمْ ادَّعَوْا أَنَّهُ كَانَ لَا يُرْسِلُ وَلَا مُؤْمِلُ الْمُسْلِ، وَالشَّافِعِيُّ وَلُ اللَّهُ كَانَ لَا يُرْسِلُ الْحُسَنِ؛ فَإِنَّهُمُ الْحَعْرُ وَلَا أَنْهُ كَانَ لَا يُرْسِلُ الْحُسَنِ؛ فَإِنَّهُمُ الْعُوا هَهُنَا أَحْسَنَ مَرَاسِيلِ الْحُسَنِ. وَالشَّافِعِيُّونَ لَا يَقُولُونَ إِلَّا بِالمُسْنَدِ الصَّحِيحِ وَأَخَذُوا هَهُنَا بِالسَّاقِطِ، وَالمُنْ اللَّا يَسُلُ الْمُسْنِ الْمُسْنِدِ الصَّحِيحِ وَأَخَذُوا هَهُنَا بِالسَّاقِطِ، وَالْمُولُ وَالْمُولِ.

وَأَمَّا الرِّوَايَاتُ فِي ذَلِكَ عَنْ الصَّحَابَةِ ﴿ فَوَاهِيَةٌ كُلُّهَا؛ لِأَنَّهَا إِمَّا مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ الْخُرَاسَانِيِّ مُرْسَلَةٌ، وَإِمَّا مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ، وَإِمَّا مِنْ طَرِيقِ رَجُلٍ لَمْ يُسَمَّ، وَأَحْسَنُهَا النُّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْهُ فِي الثَّلَاثِمِائَةِ دِرْهَمٍ، اللَّوَايَةُ الْأُخْرَى عَنْهُ فِي الثَّلَاثِمِائَةِ دِرْهَمٍ، إلَّا أَنَّ هَذَا مِمَّا خَالَفَ فِيهِ المُالِكِيُّونَ جُمْهُورَ الْعُلَمَاءِ، وَهُمْ يُعَظِّمُونَ ذَلِكَ.

وَاخْنَفِيُّونَ يُبْطِلُونَ السُّنَنَ الصِّحَاحَ، كَنَفْيِ الزَّانِي، وَحَدِيثِ: «لَا ثُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا اللَّمَّتَانِ»، وَحَدِيثِ رَضَاع سَالِم، وَغَيْرِهَا؛ لِزَعْمِهِمْ أَنَّهَا زَائِدَةٌ عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ، أَوْ ثُحَالِفَةٌ لَهُ، وَأَخَذُوا هَهُنَا بِأَخْبَارٍ سَاقِطَةٍ لَا يَجِلُّ الْأَخْذُ بِهَا مُخَصِّصَةٌ لِلْقُرْآنِ ثُحَالِفَةٌ لَهُ، ثُمَّ خَالَفُوهَا مَعَ ذَلِكَ فِي تَخْصِيصِهِمْ المُقْعَدِ.

وَأَطْرَفُ شَيْءِ احْتِجَاجُهُمْ فِي تَخْصِيصِ الْمُقْعَدِ بِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجُ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجُ ۗ [الور: ٦١]، وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَعْرَجَ يَلْزَمُهُ الْحَبُّ، إِذَا وَجَدَ زَادًا وَرَاحِلَةً، وَقَدَرَ عَلَى الرُّكُوبِ، وَكَذَلِكَ الْأَعْمَى؛ فَخَالَفُوا مَا فِي الْآيَةِ، وَحَكَمُوا بِهَا فِيهَا لَيْسَ فِيهَا مِنْهُ شَيْءٌ؟ قَالَ عَلِيٌّ: فَلَمَّا بَطَلَ كُلُّ مَا

شَغَبُوا بِهِ وَجَبَ طَلَبُ الْبُرُهَانِ مِنْ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، فَوَجَدْنَا الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ مَنِ السَّطَاعَةِ بِهَالٍ أَوْ هَنِ السَّطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧]، فَكَانَ هَذَا عُمُومًا لِكُلِّ اسْتِطَاعَةٍ بِهَالٍ أَوْ جِسْم، هَذَا الَّذِي يُوجِبُهُ لَفْظُ الْآيَةِ ضَرُورَةً، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُخْصَّ مِنْ ذَلِكَ مُقْعَدٌ، وَلَا أَعْرَجُ، إِذَا كَانُوا مُسْتَطِيعِينَ الرُّكُوبَ، وَمَعَهُمْ سِعَةٌ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ الْحُرجِ الَّذِي أَسْقَطَهُ الله تَعَالَى عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا حَرَجَ فِيهِ عَلَيْهِمْ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي الجِهَادِ، وَهُوَ الَّذِي يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الشَّدِّ وَالتَّحَفُّظِ وَالجُرْيِ، وَكُلُّ ذَلِكَ حَرَجٌ ظَاهِرٌ عَلَى الْأَعْرَجِ وَالْأَعْمَى؛ وَأَمَّا الحُجُّ فَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَصْلًا.

وَبَقِيَ مَنْ لَا مَالَ لَهُ وَلَا قُوَّةَ جِسْم إِلَّا أَنَّهُ يَجِدُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِلَا أُجْرَةٍ أَوْ بِأُجْرَةٍ يَقْدِرُ عَلَيْهَا؛ فَوَجَدْنَا اللَّغَةَ الَّتِي بِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَبِهَا خَاطَبَنَا الله تَعَالَى فِي كُلِّ مَا أَلْزَمَنَا إِيَّاهُ، لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِهَا فِي أَنَّهُ يُقَالُ: الْخَلِيفَةُ مُسْتَطِيعٌ لِفَتْح بَلَدِ كَذَا، وَلِنَصْبِ المُنْجَنِيقِ عَلَيْهِ - وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا مُثْبَتًا -؛ لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ لِذَلِكَ بِأَمْرِهِ وَطَاعَةِ النَّاسِ لَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ دَاخِلًا فِي نَصِّ الْآيةِ.

وَوَجَدْنَا مِنْ السَّنَنِ: مَا حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحِ، نَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٌّ بْنُ الْوَهَّابِ بْنُ عِيسَى، نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد، نَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا مُسْلِمُ بْنُ الحُجَّاجِ، نَا عَلِيُّ بْنُ يَسَارٍ، خَشْرَم، عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ ابْنِ شِهَاب، نَا سُلَيْهَانُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمَ قَالَّتْ: يَا رَسُولَ الله عَيْكَ، فَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله عَيْكَ، إِنَّ أَمْرَأَةً مِنْ خَثْعَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله عَيْكَ، إِنَّ أَبِي شَيْخُ كَبِيرٌ عَلَيْهِ فَرِيضَةُ الله تَعَالَى فِي الْحَجِّ، وَهُو لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِه، فَقَالَ هَا النَّبِيُ عَلَيْهِ : «حُجِي عَنْهُ».

وَرُوِّينَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْخَثْعَمِيَّةَ قَالَتْ لِرَسُولِ الله: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

وِنَا عَبْدُ اللهُ بْنُ رَبِيعٍ، نَا عَبْدُ اللهُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمَانَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، نَا عَلِيُّ بْنُ

ُ رُوِّينَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الزَّبَيْرِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وَهَذِهِ أَخْبَارٌ مُتَظَاهِرَةٌ مُتَظَاهِرَةٌ مُتَظَاهِرَةٌ مِنْ الصَّحَابَةِ ﷺ: الْفَضْلُ، وَعَبْدُ الله، وَعُبَيْدُ الله مُتَوَاتِرَةٌ مِنْ الْعُطَّيْلِيُّ. بُنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِّبِ، وَابْنُ الزَّبَيْرِ، وَأَبُو رَزِينِ الْعُقَيْلِيُّ.

فَبَيَّنَ فِيَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ قَطُّ صَحِيحًا، فَإِنَّ فَرِيضَةَ الْحُجِّ لَا زِمَةُ لَهُ، إِذَا وَجَدَ مَنْ يَحُبُّ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ عَنْهُ اللهُ تَعَالَى أَدْرَكَتْهُ، وَجَدَ مَنْ يَخُرُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى أَي وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبَاتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ»، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى أَي وَهُو شَيْخٌ مَنْهُ إِنَا وَجَدَا مَنْ يُخَبُّ عَنْهُ إِنَ وَيُنْهُ إِنَّ الْفَرْضَ بَاقٍ عَلَى هَذَيْنِ، إِذَا وَجَدَا مَنْ يُخُبُّ عَنْهُ إِنَّ الْفَرْضَ بَاقٍ عَلَى هَذَيْنِ، إِذَا وَجَدَا مَنْ يُخُبُّ عَنْهُ إِنَّ الْفَرْضَ بَاقٍ عَلَى هَذَيْنِ، إِذَا وَجَدَا مَنْ يُخْبُّ عَنْهُ إِنَّ الْفَرْضَ بَاقٍ عَلَى هَذَيْنِ، إِذَا وَجَدَا مَنْ يَخُبُّ

وقال الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ. وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي رَزِينٍ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ رَاحِلَةٌ، وَلَا فِي حَدِيثِ عُبَيْدِ الله بْنِ الْعَبَّاسِ أَيْضًا؛ فَهَذِهِ زِيَادَةٌ فَاسِدَةٌ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا جَاءَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ فِي شَيْحِ كَبِيرٍ، وَعَجُوزٍ كَبِيرَةٍ، فَمِنْ أَيْنَ تَعَدَّيْتُمْ مَا فِيهَا إِلَى كُلِّ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُرَكَةَ بِزَمَانَةً، أَوْ مَرَضٍ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْخًا كَبِيرًا؟ تُعَدَّيْتُمْ مَا فِيهَا إِلَى كُلِّ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُرَكَةَ بِزَمَانَةً، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مَنْ غَلَبَهُ قُلْنَا: لَيْسَ كُلُّ شَيْخٍ كَبِيرِ تَكُونُ هَذِهِ صِفَتَهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مَنْ غَلَبَهُ الضَّعْفُ، فَإِنَّمَا أَمَرَ عَلِيشَ لِلشَّيْخِ الضَّعْفُ، فَإِنَّمَا عَلَى الدَّابَّةِ، وَلَيْسَ لِلشَّيْخِ الضَّعْفُ، فَإِنَّمَا أَمَرَ عَلِيشَ لِلشَيْخِ هُنَالِكَ مَعْنَى أَصْلًا.

وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْخِ حَدٌّ مَحْدُودٌ إِذَا بَلَغَهُ المُّرْءُ سُمِّيَ: شَيْخًا، وَلَمْ يُسَمَّ: شَيْخًا،

حَتَّى يَبْلُغُهُ؛ وَدِينُ الله تَعَالَى لَا يُتَسَامَحُ فِيهِ، وَلَا يُؤْخَذُ بِالظَّنُونِ الْكَاذِبَةِ المُفْتَرَاةِ الشَّيْخِ فِي ذَلِكَ حُكْمٌ لَبَيَّنَ رَسُولُ الله ﷺ وَلَوْ كَانَ لِلشَّيْخِ فِي ذَلِكَ حُكْمٌ لَبَيَّنَ رَسُولُ الله ﷺ وَكَنَّهُ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا أَثْبَتَ ذَلِكَ فِيمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الثَّبَاتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا المُشْيَ إِلَى الْحَجِّ؛ فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْخِ فِي ذَلِكَ حُكْمٌ أَصْلًا، وَإِنَّا عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا المُشْيَ إِلَى الْحَجِّ؛ فَصَحَّ أَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْخِ فِي ذَلِكَ حُكْمٌ أَصْلًا، وَإِنَّا الْحُكْمُ لِلْعَجْزِ عَنْ الرُّكُوبِ وَالمُشْيَى فَقَطْ - وَبِالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ -، فَكَانَ هَذَا اسْتِطَاعَةً لِلسَّبِيلِ مُضَافَةً إِلَى الْقُوّةِ بِالْجِسْمِ وَبِالله لَاللَّانِ (۱).

مسالة: قُوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال عران ١٧٠]

قال الطبري يَخْلَتْهُ: الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْحَلَمِينَ ﴾ [آل عبران ١٧٠] يَعْنِي بِذَلِكَ جَلَّ ثناؤُهُ: وَمَنْ جَحَدَ مَا أَلْزَمَهُ الله مِنْ فَرْضِ حَجِّ بَيْتِهِ، فَأَنْكَرَهُ وَكَفَرَ بِهِ، فَإِنَّ الله غَنِيُّ عَنْهُ، وَعَنْ حَجَّهِ وَعَمَلِهِ، وَعَنْ سَائِرِ خَلْقِهِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ (٢).

أثر عبدالله بن عباس ﷺ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمُجَالِدِ، قَالَ: سَمِعْتُ مِقْسَمًا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾ قَالَ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْضِ عَلَيْهِ»(٣).

🗖 أثر عبد الله بن مسعود عليه:

قال: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلتَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] قَالَ: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ فَلَمْ يُؤْمِنْ بِهِ، فَهُوَ الْكَافِرُ » (٤٠).

⁽١) المحلى بالآثار (٥/ ٢٧).

⁽۲) تفسير الطبرى (٥/ ٦١٨).

⁽٣) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٨) كَمَا: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، عَنِ الحُنجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةً، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي المُجَالِدِ، قَالَ: سَمِعْتُ مِقْسَمًا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وفي سنده الحجاج، وهو إلى الضعف أقرب.

⁽٤) أخرجه ابن المنذر (١/ ٣١٠) قال: حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُخَاهِدُ الله. وفي سنده جهالة هُشَيْمٌ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله. وفي سنده جهالة

□ أثر الحسن البصري تَعَلَقْهُ:

عَنِ الْحَسَنِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمراد: ٩٧] قَالَ: ﴿ كُفْرُهُ: الْجُحُودِيَّةُ، وَالزَّهَادَةُ فِيهِ ﴾ (١).

وفي وجه عن الحسن فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عَدان ١٠٠] قَالَ: «مَنْ أَنْكَرَهُ، وَلَا يَرَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَقًّا، فَذَلِكَ كُفْرٌ » (٢).

وعنه فِي قَوْلِ الله ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَانُهِ وَاجِبًا ﴾ (٣).

أثر الضحاك تخلّلة:

عَنْ عَطَاءٍ، وَجُوَيْبِرٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عدان:٩٧] قَالَ: «مَنْ جَحَدَ الْحُجَّ، وَكَفَرَ بِهِ» (٤).

أثر عطاء بن أبي رباح تَعْمَلْنهُ:

عن عطاء: قَالَ: "مَنْ جَحَدَ بِهِ"(٥).

=

وإنقطاع.

(١) صحيح لغيره: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤٠٥) من طريق معمر، عن الحسن. وهو لم يسمع منه، ولكن له طرق عن الحسن تأتي تباعًا.

(٢) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٩) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: ثنا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ عَبَّادٍ، عَنِ الحُسَنِ. وفي الإشراف في منازل الأشراف لابن أبي الدنيا (ص: ٣١٨) قال: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الحِّسَنِ.

(٣) أخرجه الطبري (٥/ ٦٢٠) قال: حَدَّثَنِيَ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا يَعْلَى بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: ثنا خَالِدٌ، عَنْ هِشَامِ بْن ،حَسَّانَ عن الحسن.

(٤) ضَعيف: أخرجه الطبري (٥/ ٦١٩) من طريق يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْحُجَّاجُ به. وسنده ضعيف.

(٥) أُخرجه الطبري (٥/ ٦١٩) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةً، عَنْ عَطَاءٍ. وحجاج هذا «ضعيف».

🗖 أثر عمران القطان كَفَلَتْهُ.

عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ، يَقُولُ: «مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْحَجَّ لَيْسَ عَلَيْهِ» (١٠).

القول الثاني: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن حَفَرَ ﴾ قَالَ: «هُوَ أَنَّ مَنْ حَجَّ لَمْ يَرَهُ بِرًّا، وَإِنْ
 قَعَدَ لَمْ يَرَهُ مَأْثُمًا».

ورد في ذلك خبر مرفوع عنه ﷺ:

عن أَبِي دَاوُدَ نُفَيْعِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّه غَنِيٌّ غَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ [ال عمران: ٩٧] فَقَامَ رَجُلُ مِنْ هُذَيْل، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، مَنْ تَرَكَهُ كَفَرَ؟ قَالَ: «مَنْ تَرَكَهُ، وَلَا يَخَافُ عُقُوبَتَهُ، وَمَنْ حَجَّ، وَلَا يَخَافُ عُقُوبَتَهُ، وَمَنْ حَجَّ، وَلَا يَرْجُو ثَوَابَهُ، فَهُو ذَاكَ ﴾ .

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عدان:٩٧] يَقُولُ: «مَنْ كَفَرَ بِالْحُجِّ، فَلَمْ يَرَ حَجَّهُ بِرًّا، وَلَا تَرْكَهُ مَأْثُمًا » (٣).

أثر مجاهد تَعْلَشْهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ قَالَ: «هُوَ أَنَّ مَنْ حَجَّ لَمْ يَرَهُ بِرًّا، وَإِنْ قَعَدَ لَمْ يَرَهُ مِأْثَمًا ﴾ (أَنَّ مَنْ حَجَّ لَمْ يَرَهُ بِرًّا، وَإِنْ قَعَدَ لَمْ يَرَهُ مَأْثَمًا ﴾ (الله عَنْ الله عَنْ عَنْ عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ الله عَنِهِ عَنْ الله عَنْ عَنْ الله عَ

(١) أخرجه الطبري (٥/ ٦١٩) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ. وسنده صحيح.

(٢) ضعيف جدًا: أخرجه الطبري (٥/ ٦٢٠) من طريق أُحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: ثنا مَطَرٌ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ نُفَيْع. وفيه نفيع، وهو متروك.

(٣) فيه مقال: أخرجه الطَّبري (٥/ ٦٢١) من طريق المُُثنَّى، قَالَ: ثنا عَبْدُ اللهُ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: ثني مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وفي سنده عبد الله بن صالح، فيه مقال، وعلي بن أبي طلحة لم يسمع التفسير من ابن عباس.

(٤) حسن لطرقه: أخرجه عبد الرزاق (١/ ٤٠٦) والطبري في تفسيره (٥/ ٦١٩) من طريق مَعْمَرٌ،

أثر ابن حيان كِتَلَشْهُ:

فِي قول الله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ إِلَى قوله: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ [آل عراه: ٧٠] يقول: ﴿ مَن أَهْلِ الأديان كلهم ﴿ وَلَمْ يَا اللّهُ عَلَيْهِ حَقًا، مِنْ أَهْلِ الأديان كلهم ﴿ فَإِنَّ ٱللّهَ غَنِيً عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عراه: ١٧] وكفرت اليهود، والنصارى، وسائر أَهْل الأديان بالحج، وآمن بِهِ المسلمون، ولم يكفروا بِهِ ﴾ (١).

﴿ القول الثالث: قالوا: قَالَ: مَنْ كَفَرَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فإن الله غني عنه.

ورد في ذلك خبر مرفوع ولكنه ضعيف جدًا.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي قَوْلِ الله: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾ [ال عداد: ٧٠] قَالَ: ﴿ وَمَن كَفَرَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [ال

🗖 أثر مجاهد يَخلَلْلهُ:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْخَلْمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧]، مَا هَذَا الْكُفْرُ؟ قَالَ: مَنْ كَفَرَ بِالله وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» (٣).

عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وابن أِبي نجيحٍ لم يسمع مجاهد.

وأُخَرجَه الطبريُّ (٥/ ٢٢٠) : حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا ابْنُ عُلَيَّةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: ثني عَبْدُ الله بْنُ مُسْلِم، عَنْ مُجَاهِدٍ به.

وأُخرَّجه الطبريَ (٥/ ٦٢٠) وفيُّ أخبار مكة للفاكهي (١/ ٣٧٤) من طريق ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: هُوَ مَا إِنْ حَجَّ لَمْ يَرَهُ بِرًّا، وَإِنْ قَعَدَ لَمْ يَرَهُ مَأْتُيًا.

⁽١) أخرجه ابن المنذرَ (١/ ٣١٠) قال: حَدَّثَنَا زُكَرِيَّا، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاق، قَالَ: حدثت عَنْ ابْن حيان. وفي سنده جهالة.

⁽٢) ضعيف جدًّا: أخرجه الطبري (٥/ ٦٢٢) و ابن أبي حاتم (٣/ ٧١٤) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: ثنا أَبُو حُذَيْفَةَ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الخوزي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ عن ابن عمر. وفي سنده إبراهيم الخوزي، متروك.

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري (٥/ ٦٢١) و ابن أبي حاتم (٣/ ٧١٥) و تفسير سفيان الثوري (ص: ٧٩) من طرق، عن منصور، عن مجاهد به.

أثر الشعبي تَعْلَلْثُهُ:

عن أَبِي هَانِي، قَالَ: سُئِلَ عَامِرٌ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَمَن كَفَرَ ﴾ قَالَ: «مَنْ كَفَرَ مِنَ الْخَلْقِ، فَإِنَّ الله غَنِيُّ عَنْهُ ﴾ (١).

القول الرابع: كُفْرُهُ بِهِ: تَرْكُهُ إِيَّاهُ حَتَّى يَمُوتَ.

عن السدي عَلَيْهُ كَنَيْهُ ﴿ أُمَّا مَنْ كَفَرَ فَمَنْ وَجَدَ مَا يَحُجُّ بِهِ، ثُمَّ لَا يَحُجُّ، فَهُوَ كَافِرٌ (٢٠).

وثم أقوال أخرى.

فِي قَوْلِ الله ﷺ الْمَاكِ ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَامِ دِينَا ﴾ [آل عران: ٨٥] فَقَالَتِ الْمِلَلُ: نَحْنُ مُسْلِمُونَ، فَأَنْزَلَ الله ﷺ وَوَلِلّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن صَفْرَ فَإِنَّ ٱللّهَ غَنِيًّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران: ٩٧] ﴿ فَحَجَّ الْمُؤْمِنُونَ، وَقَعَدَ الْكُفَّارُ ﴾ (٣).

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد كَمُلَلَّهُ:

عن ابن زيد في قَوْلِهِ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران: ١٩] فَقَرَأُ حَتَى بَلَغَ: ﴿ مَنِ اللَّهِ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران: ٩] ، فَقَرَأُ حَتَى بَلَغَ: ﴿ مَنِ السَّمَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا وَمَن كَفَرَ جَلَهِ اللَّهَ عَنِي ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران: ٩] قَالَ: «مَنْ كَفَرَ جَلَهِ الْآياتِ » ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِي اللَّهَ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران: ١٧] لَيْسَ كَمَا يَقُولُونَ: إِذَا لَمْ يَحُجَّ، وَكَانَ غَنِيًّا، وَكَانَتْ لَهُ قُوتً وَ فَقَلُ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران: ١٩] لَيْسَ كَمَا يَقُولُونَ: إِذَا لَمْ يَحُجَّ، وَكَانَ غَنِيًّا، وَكَانَتْ لَهُ قُوتً فَقَالُ الله عَلَى الله عَلَ

⁽١) أخرجه الطبري (٥/ ٦٢٢) من طريق أَحْمَدُ بْنُ حَازِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: ثنا أَبُو هَانِيٍ، قَالَ: سُئِلَ عَامِرٌ.

⁽٢) أخرجه الطبري (٥/ ٦٢٤) من طريق أسباط، عن السدي. وسنده حسن.

⁽٣) أخرجه الطبري (٥/ ٦٢٢) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده حَسن.

⁽٤) صَحَيْحٍ: أَخْرِجُهُ الطَّبِرِي (٥/ ٦٢٣) مَّن طريق يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، قَالَ: قَالَ ابْنُ

قال الطبري كَنْلَهُ: وَأَوْلَى التَّأُويلاتِ بِالصَّوَابِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَعْنَى وَمِّنَ حَجَهِ وَمَن حَفَرَ يَعْقُبُ قَوْلَهُ: ﴿ وَمَن حَفَرَ ﴾ يَعْقُبُ قَوْلَهُ: ﴿ وَمَن عَلَى النّاسِ حِبُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] بِأَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنِ اللّهُ كَافِر بِالْحَبِّ الْمَيْتِ مَنِ اللّهُ كَافِرٌ، وَإِنَّ الْكُفْرَ أَصْلُهُ الْجُحُودُ، وَمَنْ كَانَ لَهُ جَاحِدًا وَلِفَرْضِهِ مُنْكِرًا، فَلَا شَكَ إِنْ حَجَّ لَمْ يَرْجُ بِحَجِّهِ بِرًّا، وَإِنْ تَرَكَهُ، فَلَمْ يَحُجَّ، لَمْ يَرَهُ مَأْتُهَا، فَهَذِهِ التَّا وَيِلَاتُ وَإِنِ اخْتَلَفَتِ الْعِبَارَاتُ بِهَا فَمُتَقَارِبَاتُ المُعَانِي (١٠).

قال الزجاج تَعَلَّلُهُ: وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال

قيل فيه غير قول: قال بعضهم: من كفر: من قال: إن الحج غير مفترض.

وقال بعضهم: من أمكنه الحج، فأخره إلى أن يموت، وهو قادر عليه، فقد كفر. وقيل: إنها إنها قيلت لليهود؛ لأنهم قالوا: إن القصد إلى مكة غير واجب في حج أو صلاة.

فأما الأول فمجمع عليه؛ ليسِ بين الأمة اختلاف في أن من قال: إن الحج غير واجب على من قدر عليه كافر^(٢).

قال الواحدي يَعْمَلِثهُ: وقوله: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عداد: ١٩] قال ابن عباس والحسن وعطاء: جحد فرض الحج، وزعم أنه ليس بواجب عليه.

وهذا قول جماعة من المفسرين.

قال الضحاك: لما نزلت آية الحج جمع رسول الله على أهل الأديان كلهم،

زَيْدٍ.

ريدٍ.

⁽١) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٥/ ٦٢٣).

⁽٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٤٧).

فخطبهم، فقال: «إن الله كتب عليكم الحج فحجوا» فآمن به المسلمون، وكفر الباقون، فأنزل الله تعالى قوله: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال عمران:٩٧].

قال القرطبي تَخَلَقُهُ: التَّاسِعَةُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ الْعَلَمِينَ ﴾ [ال عران ١٠] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: المُعْنَى: وَمَنْ كَفَرَ بِفَرْضِ الْحُجِّ، وَلَمْ يَرَهُ وَاجِبًا. وَقَالَ الْحُسَنُ الْبَصْرِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ مَنْ تَرَكَ الْحُجَّ، وَهُو قَادِرٌ عَلَيْهِ، فَهُو كَافِرٌ. وَرَوَى التَّرْمِذِيُّ عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَوَى التَّرْمِذِيُّ عَنِ الله عَنْ الله عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَ انِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله، وَلَمْ يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَ انِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله، وَلَمْ يَحْجَ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَ انِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله، وَلَمْ يَحْجَ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَ انِيًّا، وَذَلِكَ أَنَّ الله يَقُولُ فِي كِتَابِهِ ﴿ وَلِيلَةٍ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنِ السَّتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عران ١٩٠]». قَلُ أَبُو عِيسَى: (هَذَا حَدِيثُ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالُ، وَهِ إِلْهُ بَعْهُولُ، وَالْحَارِثُ يُضَعَّفُ). وَرُويَ نَحْوَهُ عَنْ أَبِي أَمَامَةً وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ اللهُ عَهُولُ، وَالْحَارِثُ يُضَعَفُ). وَرُويَ نَحْوَهُ عَنْ أَبِي أَمَامَةً وَعُمَرَ بْنِ

وَعَنْ عَبْدِ خَيْرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَهِ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْكُمُ الْحَجَّ عَلَى مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَمَنْ لَمْ خُطْبَتِهِ: «يَا أَيُّمَا النَّاسُ، إِنَّ الله فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ عَلَى مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلْيَمُتْ عَلَى أَيِّ حَالٍ شَاءَ ؛ إِنْ شَاءَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا أَوْ بَحُوسِيًّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ عَدْرٌ مِنْ مَرَضِ أَوْ سُلْطَانٍ جَائِرٍ، أَلَّا نَصِيبَ لَهُ فِي شَفَاعَتِي وَلَا وُرُودِ حَوْضِي». وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ يُبَلِّغُهُ الحُجَّ، فَلَمْ يَحُجُّ، أَوْ عِنْدَهُ مَالٌ يُبَلِّغُهُ الحُجَّ، فَلَمْ يَحُجَّ، أَوْ عِنْدَهُ مَالٌ يَبَلِّغُهُ الْحُجَّ، فَلَمْ يَحُجَّ، أَوْ عِنْدَهُ مَالٌ يُبَلِّغُهُ الْحُجَّ، فَلَمْ يَحُجَّ، أَوْ عِنْدَهُ مَالٌ يَبَلِّغُهُ الْحُجَّ، فَلَمْ يَحُجَّ، أَوْ عِنْدَهُ مَالٌ يَبَلِّغُهُ الْحُجَّ، فَلَمْ يَحُجَّ، أَوْ عِنْدَهُ مَالٌ يَبَلِّغُهُ الْحُجَّ، فَلَمْ يَكُجَّ مَنَ أَنْ عَنْ عَنْ عَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِلَ أَنْ الْمُوتُ الرَّحْعَةَ». فَقِيلَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، إِنَّا كُنَّا مَلْ مَعْ الزَّكَاةُ مِ لَكَ الْمُوتُ اللَّذِينَ عَامَنُوا لَا تُلْهِكُمْ مَالًا يَلْكُولُ اللهَ عَلَى الْكُولِ اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِ لَوْلًا أَخْرَتَنِي إِلَى الْمَالُونِ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِ لَوْلًا أَخْرَتَنِي إِلَى الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِ لَوْلًا أَخْرَتَنِي إِلَى الْلَانِقُونَ اللهَ عَلَى الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِ لَوْلًا أَخْرَتَنِي إِلَى الْمَالُولُ الْمُؤْتُ فَيَقُولَ رَبِ لَوْلًا أَخْرَتَنِي إِلَى الْمُؤْتُ فَيَقُولَ رَبِ لَوْلًا أَخْرَتَى إِلَى اللْعَلَى اللهُ الْمُؤْتُ فَيْعُولُ وَبِ لَوْلًا أَخْرَتَنِي إِلَى اللهَ عَلَى اللهَ الْمَوْتُ فَيَقُولُ وَبِ لَوْلًا أَخْرَا اللهُ عَلَى اللهَ الْمُؤْتُ فَيْعُولُ وَاللّهُ الْمُؤْتُ فَي الْمُؤْتُ فَي اللّهُ الْمُؤْتُ فَا الللّهُ الْمُؤْتُ فَا اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

قَالَ الْحُسَنُ بْنُ صَالِحٍ فِي تَفْسِيرِهِ: فَأُزْكِي وَأَحُجُّ. وَعَنِ النَّبِيِّ عَيْكَةٍ أَنَّ رَجُلًا سأله

⁽١) التفسير الوسيط للواحدي (١/ ٤٧٠).

عَنِ الْآيَةِ، فَقَالَ: «مَنْ حَجَّ لَا يَرْجُو ثَوَابًا، أَوْ جَلَسَ لَا يَخَافُ عِقَابًا، فَقَدْ كَفَرَ بِهِ». وَرَوَى قَتَادَةُ، عَنِ الْحُسَنِ، قَالَ: قَالَ عُمَرُ عَلَيْهِ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبْعَثَ رِجَالًا إِلَى الْأَمْصَارِ، فَيَنْظُرُونَ إِلَى مَنْ كَانَ لَهُ مَالُ، وَلَمْ يَحُجَّ، فَيَضْرِبُونَ عَلَيْهِ الْجِزْيَةَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَر فَإِنَ ٱللَّه غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [ال عدره: ٧٧].

قال ابن كثير تَخَلَفُهُ: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٍّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عراه: ٩٧] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ: أَيْ: وَمَنْ جَحَد فَرِيضَةَ الْحُجِّ، فَقَدْ كَفَرَ، وَالله غَنِيُّ عَنْهُ.

وقال سَعيد بْنُ مَنْصُورِ: عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ عِكْرِمة قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسُلَمِ دِينَا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عران: ٨] قَالَتِ الْيَهُودُ: فَنَحْنُ مُسْلِمُونَ. قَالَ الله، عَلَى: فاخْصْمُهُمْ، فَحَجَّهُمْ، يَعْنِي: فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: ﴿إِنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَى الْمُسلِمِينَ حَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاع إِلَيْه سَبِيلًا » فَقَالُوا: لَمْ يُكْتَبُ عَلَيْنَا، وأَبُوا أَنْ يَحُجُّوا. قَالَ الله: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عران: ١٥].

وَرَوَى ابْنُ أَبِي نَجيح، عَنْ مُجَاهِدٍ، نَحْوَه.

وقال أَبُو بَكُرِ بْنُ مَرْدَوَيْهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الله ابْنِ مَسْعُودٍ، أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وشَاذ بْنُ فَيَّاضٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا هِلَالُ أَبُو هَاشِم ابْنِ مَسْعُودٍ، أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وشَاذ بْنُ فَيَّاضٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا هَلالُ أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، فَيُهُمْ، قَالَ: قَالَ الْخُراسانِي، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، فَيْهُمْ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَيْهُ، فَلا يَضُرُّهُ مَاتَ يَهُودِيّا أَوْ رَسُولُ الله عَيْهُ، فَلا يَضُرُّهُ مَاتَ يَهُودِيّا أَوْ وَرَاحِلَةً، وَلَمْ يَجُحُ بَيْتَ الله، فَلا يَضُرُّهُ مَاتَ يَهُودِيّا أَوْ وَرَاحِلَةً، وَلَمْ يَخُبُ بَيْتَ الله عَلْهُ مَا لَكُ إِلَى مِنْ اللهَ عَلْهُ اللهُ عَلْمَ فَإِلَّ اللهَ عَلْمَ فَإِنَّ اللهَ عَنِيُ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٧]».

وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، بِهِ.

وَهَكَذَا رَوَاهُ ابنُ أَبِي حَاتِم عَنْ أَبِي زُرْعة الرَّازِيِّ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ فياض، حدثنا هلال أبو هاشم الْخُرَاسَانِيُّ، فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ. وَرَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى القُطَعي، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَبْدِ الله مَوْلَى رَبيعة بْنِ عَمْرو بْنِ مُسْلِمٍ القُطَعي، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَبْدِ الله مَوْلَى رَبيعة بْنِ عَمْرو بْنِ مُسْلِمٍ

⁽١) تفسير القرطبي (٤/ ١٥٣).

الْبَاهِلِيِّ، بِهِ، وَقَالَ: [هَذَا] حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَهِلَالٌ مَعْهُولٌ، وَالْحَارِثُ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ.

وقال الْبُخَارِيُّ: هِلَالُ هَذَا مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ عَدِيِّ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بمَحْفُوظٍ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرِ الْإِسْمَاعِيلِيُّ الْحَافِظُ مِنْ حَدِيثِ [أَبِي] عَمْرِو الْأَوْزَاعِيِّ، حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُبَيْدِ الله بْنِ أَبِي الْمُهَاجِرِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْم أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: «مَنْ أَطَاقَ الْحُجَّ فَلَمْ يَحُجَّ، فَسَوَاءٌ عَلَيْهِ يَهُودِيًّا مَاتَ أَوْ نَصْرَ انِيًّا».

وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِلَى عُمَرَ ﷺ، وَرَوَى سَعِيد بْنُ مَنْصُورِ فِي سُنَنِهِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْحُطَّابِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنَّ أَبْعَثَ رِجَالًا إِلَى هَذِهِ الْأَمْصَارِ، فَيَنْظُرُوا كُلَّ مَنْ كَانَ لَهُ جَدَةٌ، فَلَمْ يَحُجَّ، فَيَضْرِبُوا عَلَيْهِمُ الجِزْية؛ مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ. مَا هُمْ بِمُسْلِمِينَ »(١).

قال الشافعي تَعَلَّلَهُ: قال عكرمة: «من كفر من أهل الملل، فإن الله عني عن العالمين»، وما أشبه ما قال عكرمة بها قال – والله أعلم -؛ لأن هذا كفر بفرض الحج، وقد أنزله الله.

والكفر بآية من كتاب الله كفر.

أخبرنا مسلم بن خالد، وسعيد بن سالم، عن ابن جريج قال: قال مجاهد في قول الله عَلَىٰ: ﴿ وَمَن كَفَرَ ﴾، قال: «هو ما إن حج لم يره برًا، وإن جلس لم يره إثمًا». كان سعيد بن سالم يذهب إلى أنه كفر بفرض الحج.

قال الشَّافِعِي تَخْلَلْهُ: ومن كفر بآية من كتاب الله كان كافراً، وهذا ـ إن شاء الله ـ كما قال مجاهد تَخْلَلُهُ، وما قال عكرمة فيه أوضح، وإن كان هذا واضحاً (٢).

⁽١) تفسير ابن كثير ت سلامة (٢/ ٨٤).

⁽٢) تفسير الإمام الشافعي (١/ ٤٨١).

مسألة: ومن الاستطاعة أن يستأجر غيره للحج عنه إذا كان مريضًا لا يثبت على الراحلة

ذهب جمهور العلماء إلى وُجُوبِ الحُجِّ عَلَى المُعْضُوبِ إذَا وَجَدَ مَالًا وَأَجِيرًا بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ.

قال النووي تعلله في مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي وُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمُعْضُوبِ إِذَا وَجَدَ مَالًا وَأَجِيرًا بِأُجْرَةِ الْمِثْلُونَ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا وُجُوبُهُ، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ عَلِيُّ الْبُحْرَةِ الْمِثْلُمَاءِ، مِنْهُمْ عَلِيُّ الْبُنُ أَبِي طَالِبٍ، وَالْحُسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحْدُ، وَإِسْحَاقُ، وَالْبُنُ الْبُحْرِةُ وَوَالُومَ مَالِكُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْحَجِّ بَغْسِهِ (۱).

كهرواستدلوا على ذلك:

بها رواه البخاري ومسلم عن عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسِ ﴿ قَالَ: كَانَ الفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ الله عَلَيْق، فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَنْعَمَ، فَجَعَلَ الفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِا، وَتَنْظُرُ إِلَى اللهِ عَلَى عَبَادِهِ فِي الحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لاَ يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَنْ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الوَدَاع (٢).

قال الشافعي تخلفه: الإسْتِطَاعَةُ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مُسْتَطِيعًا بِبَدَنِهِ وَاجِدًا مِنْ مَالِهِ مَا يُبَلِّغُهُ الحُبَّجَ، فَتَكُونُ اسْتِطَاعَتُهُ تَامَّةً، وَيَكُونُ عَلَيْهِ فَرْضُ الحُبِّج، لَا يُجْزِيهِ مَا كَانَ بِهَذَا الْحَالِ، إلَّا أَنْ يُؤَدِّيهُ عَنْ نَفْسِهِ.

وَالاِسْتِطَاعَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مُضْنُوًّا فِي بَدَنِهِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى مَرْكَبٍ، فَيَحُجَّ عَلَى الْمُرْكَبِ بِحَالٍ، وَهُوَ قَادِرُ عَلَى مَنْ يُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بِطَاعَتِهِ لَهُ، أَوْ قَادِرٌ عَلَى مَنْ يُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بِطَاعَتِهِ لَهُ، أَوْ قَادِرٌ عَلَى مَالٍ يَجِدُ مَنْ يَسْتَأْجِرُهُ بِبَعْضِهِ، فَيَحُجَّ عَنْهُ، فَيَكُونُ هَذَا مِّنْ لَزِمَتْهُ فَرِيضَةُ الْحُجِّ كَمَا

⁽١) المجموع (٧/ ١٠٠).

⁽٢) البخاري (١٥ ١٣) ومسلم (١٣٣٤).

قَدَرَ. وَمَعْرُوفٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ أَنَّ الإِسْتِطَاعَةَ تَكُونُ بِالْبَدَنِ، وَبِمَنْ يَقُومُ مَقَامَ الْبَدَنِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ: أَنَا مُسْتَطِيعٌ لَأَنْ أَبْنِيَ دَارِي، يَعْنِي: بِيَدِهِ وَيَعْنِي: بِأَنْ يَأْمُرَ مَنْ يَبْنِهَا بِإِجَارَةِ، أَوْ يَتَطَوَّعُ بِبِنَائِهَا لَهُ، وَكَذَلِكَ: مُسْتَطِيعٌ لَأَنْ أَخِيطَ ثَوْبِي، وَغَيْرُ ذَلِكَ عِمَّا يَعْمَلُهُ هُو بِنَفْسِهِ، وَيَعْمَلُهُ لَهُ غَيْرُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْحَجُّ عَلَى الْبَدَنِ، وَأَنْتَ تَقُولُ فِي الْأَعْهَالِ عَلَى الْأَبَدَانِ: إِنَّمَا يُؤَدِّيهَا عَامِلُهَا بِنَفْسِهِ مِثْلُ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ فَيُصلِّي الْرُءُ قَائِيًا، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَلَّى جَالِسًا أَوْ مُضْطَجِعًا، وَلَا يُصَلِّي عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّوْمِ قَضَاهُ إِذَا قَدَرَ، أَوْ كَفَّرَ، وَلَمْ مُضْطَجِعًا، وَلَا يُصَلِّي عَنْهُ، قِيلَ لَهُ لَه إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى لَا الشَّرَائِعُ ثَجْتَمِعُ فِي مَعْنَى، وَتَفْتَرِقُ فِي غَيْرِهِ بِهَا فَرَّقَ اللهُ بِهِ عَلَى بَيْنَهَا فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ عَلَيْهُ، أَوْ بِهَا الْجُنَمَعَ عَلَى عَوَامٌ اللهُ تَعَالَى، فَإِنْ اللهُ تَعَالَى أَوْ سُنَةٍ رَسُولِهِ عَلَيْهُ، قَالَ: عَلَى مَا وَصَفْتَ مِنْ كِتَابِ الله تَعَالَى أَوْ سُنَةٍ رَسُولِهِ عَلَيْهِ: قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ: أَذْبَرَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتَ الزَّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ سُلَيُهَانَ بَنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ اللهُ تَعَالَى أَوْ سُنَةٍ رَسُولِهِ عَلَيْهِ: قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتَ الزَّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ سُلِيكَانَ بَنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَلَى اللهُ يَعْمَ سَأَلَتْ النَّيْ عَلَى اللهُ يَعْمَ سَأَلَتْ النَّيْ يَعْمَ اللهُ فَعَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله فِي الْحَجِّ عَلَى عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَهَلْ تَرَى أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَهَلْ تَرَى أَنْ يَسْتَمْ سَلَيْ الْمَالِلَهُ عَلَى الْمَالِي عَلَى الْمَلْ اللّهِ الْمُعَمِّى الْمُ اللّهِ الْمُعَلَى الْمَعْمَ اللّهُ اللّهِ عَلَى الْمَالِلَهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ عَلَى الْمَالِلَةُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ الْمَالِقُولَ اللّهُ ال

قال سُفْيَانُ: هَكَذَا حَفِظْته عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَأَخْبَرَنِيهِ عَمْرُو بْنُ دِينَارِ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، وَمْ صُلْيُهُ وَزَادَ: فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ عَنْ سُلَيُهُانَ بْنِ يَسَارِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ عَيْكُ مِثْلُهُ، وَزَادَ: فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، فَهَلْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، مِثْلُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَيْته نَفَعَهُ. فَكَانَ فِيهَا حَفِظ سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ مَا بَيْنَ أَنَّ أَبَاهَا إِذَا أَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ الْحُبِّ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَصْتَمْسِكَ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَنَّ جَائِزًا لِغَيْرِهِ أَنْ يَحُبَّ عَنْهُ، وَلَدٌ أَوْ غَيْرُهُ، وَأَنَّ لِغَيْرِهِ أَنْ يُؤَدِّي يَسْتَمْسِكَ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَنَّ جَائِزًا لِغَيْرِهِ أَنْ يَحُبَّ عَنْهُ، وَلَدٌ أَوْ غَيْرُهُ، وَأَنَّ لِغَيْرِهِ أَنْ يُوَكِي يَسْتَمْسِكَ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَنْ جَائِزًا لِغَيْرِهِ أَنْ يَعْرُهُ مُطِيقٍ لِتَأْدِيَتِهِ بِبَدَنِهِ؛ فَالْفَرْضُ لَازِمٌ لَهُ، وَلَدٌ أَوْ عَيْرُهُ، وَأَنَّ لِغَيْرِهِ أَنْ يُوعَى عَنْهُ مَوْلِقُ لِتَا فَيْكُ إِنْ مَا أَنْ يَعْرُهُ لَكُولُ الله عَيْقِيدٍ: لَا فَرِيضَةً عَلَى أَبِيكَ إِذَا كَانَ إِنَّا أَسُلَمَ، وَلَا يَطْعُ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِهُ أَنْ يَشَعْمُ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِهُ أَنْ يَشْعَمُ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِهُ أَنْ شَاءَ الله تَعَالَى .، وَلَقَالَ: لَا يَحُبُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ اللهُ عَنْهُ مَا أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى الرَّاحِلَةِ لَ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى .، وَلَقَالَ: لَا يَكُمُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدُ عَنْ أَحَدُ

⁽١) صحيح وقد سبق.

إِنَّمَا يَعْمَلُ الْمُرُّءُ عَنْ نَفْسِهِ. ثُمَّ بَيَّنَ سُفْيَانَ. عَنْ عَمْرِو، عَنْ الزُّهْرِيِّ فِي الْحُدِيثِ مَا لَمُ يَدَعْ بَعْدَهُ فِي قَلْبِ مَنْ لَيْسَ بِالْفَهْمِ شَيْئًا، فَقَالَ فِي الْحُدِيثِ: «فَقَالَتْ لَهُ: أَيْنْفَعُهُ ذَلِكَ، يَا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ «نَعَمْ، كَمَا لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيك دَيْنٌ فَقَضَيْته نَفَعَهُ».

وَتَأْدِيَةُ الْدَّيْنِ عَمَّنْ عَلَيْهِ حَيًّا وَمَيِّتًا فَرْضٌ مِنْ الله ﷺ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ عِيْكِةٍ، وَفِي إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَخْبَرَ رَسُولُ الله عِيْكِةِ الْمُرْأَةَ أَنَّ تَأْدِيَتَهَا عَنْهُ فَريضَةَ الْحُجُّ نَافِعَةٌ لَهُ ۚ كَمَا يَنْفَعُهُ تَأْدِيَتُهَا عَنْهُ دَيْنًا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ، وَمَنْفَعَتُهُ إِخْرَاجُهُ مِنْ الْمَآتِم وَإِيجَابُ أَجْرِ تَأْدِيَتِهِ الْفَرْضَ لَهُ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الدَّيْنِ، وَلَا شَيْءَ أَوْلَى أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا مِمَّا جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَهُ، وَنَحْنُ نَجْمَعُ بِالْقِيَاسِ بَيْنَ مَا أَشْبَهَ فِي وَجْهِ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِي وَجْهِ غَيْرِهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَشَدُّ مُجَامَعَةً لَهُ مِنْهُ، فَيَرَى أَنَّ الْحُجَّةَ تَلْزَمُ بِهِ الْعُلَمَاءَ، فَإِذَا جَمَعَ رَسُولُ الله ﷺ بَيْنَ شَيْئَيْنِ، فَالْفَرْضُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ مَا جَمَعَ رَسُولُ الله ﷺ بَيْنَهُ. وَفِيهِ فَرْقٌ آخَرُ؛ أَنَّ الْعَاقِلَ لِلصَّلَاةِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ حَتَّى يُصَلِّيَهَا جَالِسًا، إَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَام، أَوْ مُضْطَجِعًا أَوْ مُومِيًا، وَكَيْفَهَا قَدَرَ، وَأَنَّ الصَّوْمَ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ قَضَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ ۚ عَلَى قَضَاءٍ كَفَّرَ، وَالْفَرْضُ عَلَى الْأَبَدَانِ مُجْتَمِعٌ فِي أَنَّهُ لَازِمٌ فِي حَالٍ، ثُمَّ يَخْتَلِفُ بِمَا خَالَفَ الله ﷺ بَيْنَهُ وَرَسُولُهُ ﷺ مُثَمَّ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ بِهَا يُفَرِّقُ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ بَعْضُ مَنْ هُوَ دُونَهُمْ، فَٱلَّذِي يُخَالِفُنَا ، وَلَا يُجِيزُ أَنْ يَحُجَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ · نَسِيَ، فَتَكَلَّمَ فِي صَلَاةٍ، لَمْ تَفْشُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ، وَمِنْ نَسِيَ، فَأَكَلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَسَدَ صَوْمُهُ، وَيَزْعُمُ أَنَّ مَنْ جَامَعَ فِي الْحَجِّ أَهْدَى، وَمَنْ جَامَعَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ تَصَدَّقَ، وَمَنْ جَامَعَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْفَرَائِضِ فِيهَا لَا يُخْصَى كَثْرَةً.

وَعِلَّتُهُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهَا خَبَرُ وَإِجْمَاعُ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ عِلَّتَهُ فَلِمَ رَدَّ مِثْلَ الَّذِي أَخَذَ بِهِ؟ قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله ابْنِ عَبَّاسٍ وَقِيَّةً فَالَ: «كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَجَاءَتُهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَتْعَمَ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ يَصْرِفُ خَتْعَمَ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ الله عَلَيْ عَبَادِهِ فِي الْحَبِّ وَجُهَ الْفَضْلِ إِلَى الشِّقِ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عَبَادِهِ فِي الْحَبِّ وَجُهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عَبَادِهِ فِي الْحَبِّ وَبُعُ الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»، أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»،

وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ(١).

قَالُ النووي تَعَلِّقُهُ: وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله فِي الْحُجِّ عَلَى عِبَادِهِ أَدْرَكُتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَشْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

وَعَنْ أَبِي رزين الفضلى أَنَّهُ أَبَى النَّبِيَ ﷺ، فَقَالَ: إِن أَبِي شَيخٌ كَبيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الظَّعْنَ، قَالَ: «حُجَّ عَنْ أَبِيك، وَاعْتَمِرْ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَاللَّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيِّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ الله تعالى عَنْهُ: أَنَّ جَارِيَةً شَابَّةً مِنْ خَثْعَمَ اسْتَفْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي شَيْخ كبير قَدْ أَقَرَّ وَقَدْ أَدْرَكَتْهُ فَرِيضَةُ الله تَعَالَى فِي الْحُجِّ، فَهَلْ يُجْزِئُ عَنْهُ أَنْ أُودِي عَنْ أَبِيكِ » رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثُ حَسَنٌ صَحِيخٌ.

وَعَنْ عَبْدِ الله ابن الزُّبَيْرِ ﴿ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ خَثْعَمَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَبِي أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ، وَهُو شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ رُكُوبَ الرَّحْلِ، وَالْحُجُّ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «قَالَ: «قَالَ: «قَالَ: «قَالَ عَلَى أَبِيكَ دِينٌ، فَقَضَيْتَهُ عَنْهُ، أَكَانَ ذَلِكَ يُجْزِئُ عَنْهُ؟ » قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاحْجُجْ عَنْهُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ (٢).

قال أبن قدامة كَالله: مَسْأَلَةُ: قَالَ (فَإِنْ كَانَ مَرِيضًا لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ، أَوْ شَيْخًا لَا يَسْتَمْسِكُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَقَامَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ وَيَعْتَمِرُ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ، وَإِنْ عُوفِي). وَجُمْلَةُ يَسْتَمْسِكُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَقَامَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ وَيَعْتَمِرُ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ لَمَانِعِ مَأْيُوسٍ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وُجِدَتْ فِيهِ شَرَائِطُ وُجُوبِ الْحُجِّ، وَكَانَ عَاجِزًا عَنْهُ لَمَانِعٍ مَأْيُوسٍ مِنْ زَوَالَهُ، أَوْ كَانَ نِضْوَ الْخُلْقِ، لَا يَقْدِرُ عَلَى النَّبُوتِ عَلَى النَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرٍ مُحْتَمَلَةٍ، وَالشَّيْخُ الْفَانِي، وَمَنْ كَانَ مِثْلَهُ، مَتَى وَجَدَ مَنْ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَا بِمَشَقَّةٍ غَيْرٍ مُحْتَمَلَةٍ، وَالشَّيْخُ الْفَانِي، وَمَنْ كَانَ مِثْلَهُ، مَتَى وَجَدَ مَنْ

الأم للشافعي (٢/ ١٢٣).

⁽Y) المجموع (V/ ١٠٠).

يَنُوبُ عَنْهُ فِي الْحَجِّ، وَمَالًا يَسْتَنِيبُهُ بِهِ، لَزِمَهُ ذَلِكَ. وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ (۱). وَلَنَا، حَدِيثُ أَبِي رَزِينٍ، وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَمَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، "إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَشْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَفِي عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَفِي لَفُظٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ، عَلَيْهِ فَرِيضَةُ الله فِي الْحَجِّ، وَهُو لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ يَكِيدٍ: "فَحُجِّي عَنْهُ". وَسُئِلَ عَلِيٌ، عَلَيْهُ مَنْ شَيْحٍ لَا يَجِدُ الإسْتِطَاعَةَ، قَالَ: يُجَهَّزُ عَنْهُ. وَلِأَنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ تَجِبُ بإِفْسَادِهَا عَنْ شَيْحٍ لَا يَجِدُ الإسْتِطَاعَة، قَالَ: يُجَهَّزُ عَنْهُ. وَلِأَنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ تَجِبُ بإِفْسَادِهَا الْكَفَّارَةُ، فَجَازَ أَنْ يَقُومَ غَيْرُ فِعْلِهِ فِيهَا مَقَامَ فِعْلِهِ، كَالصَّوْمِ إِذَا عَجَزَ عَنْهُ افْتَدَى، بِخِلَافِ الصَّوْمِ إِذَا عَجَزَ عَنْهُ افْتَدَى، بِخِلَافِ الصَّلَاةِ (۱).

قال القرطبي تَعْلَقُهُ: السَّابِعَةُ: الْمِيضُ وَالْمُعْضُوبُ، وَالْعَضْبُ الْقَطْعُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ السَّيْفُ عَضْبًا، وَكَأَنَّ مَنِ انْتَهَى إِلَى أَلَّا يَقْدِرَ أَنْ يَسْتَمْسِكَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا يَشْبَتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا يَشْبَتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا يَشْبَتَ عَلَى هَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ قُطِعَتْ أَعْضَاؤُهُ؛ إِذْ لَا يقدر على شي. وقد اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِهِمَا بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُمَا المُسِيرُ إِلَى الْحَجِّ؛ لِأَنَّ الْحُجَّ إِنَّمَا فَرْضُهُ عَلَى حُكْمِهِمَا بَعْدَ إِجْمَاعًا، وَالمُريضُ وَالمُعْضُوبُ لَا اسْتِطَاعَةَ لَمُّيًا. فَقَالَ مَالِكُ: إِذَا كَانَ مَعْضُوبًا سَقَطَ عَنْهُ فِرْضُ الْحَجِّ أَصْلًا، سَوَاءٌ كَانَ قَادِرًا عَلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِاللَّالِ أَوْ بِغَيْرِ المَّالِ، لَا يَلْزَمُهُ فَرْضُ الْحَجِّ أَصْلًا، سَوَاءٌ كَانَ قَادِرًا عَلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِالمَّالِ أَوْ بِغَيْرِ المَّالِ، لَا يَلْمُهُ فَرْضُ الْحَجِّ أَصْلًا، سَوَاءٌ كَانَ قَادِرًا عَلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِالمَّالِ أَوْ بِغَيْرِ المَّالِ، لَا يَلْرَمُهُ فَرْضُ الْحَجِّ أَصْلًا، سَوَاءٌ كَانَ قَادِرًا عَلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِالمَّالِ أَوْ بِغَيْرِ المَّالِ، لَا يَرْمُ مُ يَعْتَمُ عَنْهُ فَرْضُ الْحَجِّ أَصْلًا اللَّهُ عَلَى مَنْ يَحْجُ عَنْهُ بِالمَّالِ أَوْ بِغَيْرِ المَّالِ، لَا عَلَى مَنْ يَحْجُ عَنْهُ بِالمَّالِ أَوْ بِغَيْرِ المَّالِ، لَا يَعْدِرًا عَلَى مَنْ يَكُبُ عَنْهُ بِالمَّالِ أَوْ بِغَيْرِ المَّالِ، لَا عَلَالَهُ وَلَا عَلَى مَنْ يَكُمْ عَنْهُ بِلَالًا لِحَالَ عَلَى مَا عَلَى مَا عُنْهُ مَنْ عُنْهُ الْمَالِ الْعَلْمَ لَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى الْمَالِ الْعَرْطِي الْمَالِكُ الْمَالَالَ الْعَلْدِيْهُ الْمَالِعُ لَو الْمُعْفَى الْعُرَالِ الْعَلْمَ لَوْلُولُ الْعَرْكُولُ الْعَرْالِ الْعَلْمُ لَعْلُ عَنْهُ الْعَلْمُ الْمُ الْعَلْمِ الْمُلْعُ لَالْمُ الْمُعْمُ الْمُ الْعِلْمُ الْعُرَالَ الْعَلْمُ الْمُ الْعَلْمُ لَا عَلَى مَنْ عَلَيْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُعْلَى الْعَلْمُ لَا الْعُلْمُ الْمُ الْعُرْمُ الْمُ الْمُ الْمُرافِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْمُ الْمُلْعُلِلِهُ الْعَلْمُ الْمُلْعِلَالِهُ الْمُعْلَى الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْعَلْمُ ال

وَلَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ، ثُمَّ عُضِبَ وَزَمِنَ، سَقَطَ عَنْهُ فَرْضُ الْحَجِّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، حَجَّ عَنْهُ مِنَ يَحُجَّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، حَجَّ عَنْهُ مِنَ الثَّلْثِ، وَكَانَ تَطَوُّعًا، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَنِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النحم: ٣٦]. الثَّلْثِ، وَكَانَ تَطَوُّعًا، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَنِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النحم: ٣٩]. فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَهُ سَعْيُ غَيْرِهِ، فَقَدْ خَالَفَ ظَاهِرَ الْآيَةِ. وَبَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَهُ لَهُ سَعْيُ غَيْرِهِ، فَقَدْ خَالَفَ ظَاهِرَ الْآيَةِ. وَبَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْعَجْزِ عَنْهَا النَّيَابَةُ مَعَ الْعَجْزِ عَنْهَا النَّيَابَةُ مَعَ الْعَجْزِ عَنْهَا النَّيَابَةُ مَعَ الْعَجْزِ عَنْهَا

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢٢١).

⁽٢) المصدر السابق.

كَالْصَّلَاةِ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: ﴿إِنَّ الله ظَلَ كَالْصَّلَاةِ. وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الله ظَلَ اللهِ عَنْهُ، وَالْمُنَّذَ ذَلِكَ». خَرَّجَهُ الطَّبَرَانِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ سُلَيُهَانُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حُصَيْنِ السَّدُوسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرِ اسْمُهُ نَجِيحٌ، وَهُو صَعْشَرِ اسْمُهُ نَجِيحٌ، وَهُو ضَعِيفٌ عِنْدَهُمْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي المُرِيضِ الزَّمِنِ، وَالمُعْضُوبِ، وَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ يَكُونُ قَادِرًا عَلَى مَنْ يُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ بِالْحُجِّ عَنْهُ فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ اسْتِطَاعَةً مَا. وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَنْ يُطِيعُهُ إِذَا أَمَرَهُ بِالْحُجِّ عَنْهُ فَهُو مَسْتَطِيعٌ اسْتِطَاعَةً مَا. وَهُوَ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى مَالٍ يَسْتَأْجِرُ بِهِ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ فَرْضُ الْحَجِّ، وَهَذَا قَوْلُ عَلِي مَالِبِ فَلَيْهِ، رُويَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لِشَيْخِ كَبِيرٍ لَمْ يَحُجَّ: جَهِزْ رَجُلًا يَحُجُّ عَنْكَ. عَلْكَ بُنِ أَبِي طَالِبِ فَلَيْهُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَالنَّابِةَ، فَيَحُجُّ عَنْهُ، فَهَذَا أَيْضًا يَلْزَمُهُ وَالنَّابِةَ، فَيَحُجُّ عَنْهُ، فَهَذَا أَيْضًا يَلْزَمُهُ الْحُجُّ [عَنْهُ، فَهَذَا أَيْضًا يَلْزَمُهُ الْحُجُّ [عَنْهُ].

عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَابْنِ رَاهْوَيْهِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَلْزُمُ الْحُجُّ بِبَذْلِ الطَّاعَةِ بِحَالٍ. اسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ بِهَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَنْعَمَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ عَلِيْهِ فِعَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الحُبِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاع. فِي يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِي عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: «فَحُجِّي عَنْهُ، أَرَأَيْتِ رَوَايَةٍ: لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِي عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ: «فَحُجِّي عَنْهُ، أَرَأَيْتِ لَوَايَتْ قَاضِيَتُهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَيْنُ الله أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

فَأُوْجَبَ النّبِيُّ ﷺ الْحُجَّ بِطَاعَةِ ابْنَتِهِ إِيَّاهُ وَبَذْ لَهَا مِنْ نَفْسِهَا لَهُ بِأَنْ تَحُجَّ عَنْهُ، فَإِذَا وَجَبَ ذَلِكَ بِطَاعَةِ الْبِنْتِ لَهُ، كَانَ بِأَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ بِقُدْرَتِهِ عَلَى الْمَالِ الَّذِي يَسْتَأْجِرُ بِهِ أَوْلَى. فَأَمَّا إِنْ بَذَلَ لَهُ الْمَالَ دُونَ الطَّاعَةِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ وَالحُجُّ بِهِ عَنْ أَوْلَى. فَأَمَّا إِنْ بَذَلَ لَهُ المَّالِ لَهُ مُسْتَطِيعًا. وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا: حَدِيثُ الْخَثْعَمِيَّةِ لَيْسَ مَقْصُودُهُ الْحَثُّ عَلَى بِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَالنَّظُرُ فِي مَصَالِحِهَا دُنْيَا مَقْصُودُهُ الْحُثُّ عَلَى بِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَالنَّظُرُ فِي مَصَالِحِهَا دُنْيَا وَدِينًا، وَجَلْبُ المُنْقَعَةِ إِلَيْهِمَا جِبِلَّةً وَشَرْعًا، فَلَيَّا رَأَى مِنَ المُرْأَةِ انْفِعَالًا، وَطَوَاعِيَةً ظَاهِرَةً، وَرَعْبًا عَلَى إِيصَالِ الْخَيْرِ وَالثَّوَابِ إِلَيْهِ، فَلَا عَلَى إِيصَالِ الْخَيْرِ وَالثَّوَابِ إِلَيْهِ، فَلَا عَلَى إِيصَالِ الْخَيْرِ وَالثَّوَابِ إِلَيْهِ، فَلَاهُ مَا وَرَعْرَاعًا عَلَى إِيصَالِ الْخَيْرِ وَالثَّوَابِ إِلَيْهِ، فَلَاهُ إِلَيْهِ، وَرَعْمًا عَلَى إِيصَالِ الْخَيْرِ وَالثَّوَابِ إِلَيْهِ، وَلَا يَطْعَالًا ، وَطَواعِيَةً طَاهِرَةً، وَرَعْبَةً صَادِقَةً فِي بِرِهَا بِأَبِيهَا، وَحِرْصًا عَلَى إِيصَالِ الْخَيْرِ وَالثَّوَابِ إِلَيْهِ،

وَتَأْسَّفَتْ أَنْ تَفُوتَهُ بَرَكَةُ الْحَجِّ؛ أَجَابَهَا إِلَى ذَلِكَ.

كَمَا قَالَ لِلْأُخْرَى الَّتِي قَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تُحُجَّ، فَلَمْ تُحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيتَهُ»؟ قَالَتْ: نَعَمْ. فَفِي هَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى أُنَّهُ مِنْ بَابِ التَّطَوُّ عَاتِ وَإِيصَالِ الْبِرِّ وَالْحُيْرَاتِ لِلْأَمْوَاتِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ شَبَّهَ فِعْلَ الْحُجِّ بِالدَّيْنِ. وَبِالْإِجْمَاعِ لَوْ مَاتَ مَيِّتُ، وَعَلَيْهِ لِلْأَمْوَاتِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ شَبَّهَ فِعْلَ الْحُجِّ بِالدَّيْنِ. وَبِالْإِجْمَاعِ لَوْ مَاتَ مَيِّتُ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، لَمْ يَجِبْ عَلَى وَلِيِّهِ قَضَاؤُهُ مِنْ مَالِهِ، فَإِنْ تَطَوَّعَ بِذَلِكَ تَأَدَّى الدَّيْنُ عَنْهُ.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الحُجَّ فِي هَذَا الحُدِيثِ لَيْسَ بِفَرْضِ عَلَى أَبِيهَا مَا صَرَّحَتْ بِهِ هَذِهِ المُرْأَةُ بِقَوْ هِا: لَا يَسْتَطِيعُ، وَمَنْ لَا يَسْتَطِيعُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ. وَهَذَا تَصْرِيحٌ بِنَفْيِ الْوُجُوبِ وَمَنْع الْفَرِيضَةِ، فَلَا يَجُوزُ مَا انْتَفَى فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ قَطْعًا أَنْ يَثْبُتَ فِي آخِرِهِ الْوُجُوبِ وَمَنْع الْفَرِيفِ، فَلَا يَجُوزُ مَا انْتَفَى فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ قَطْعًا أَنْ يَثْبُتَ فِي آخِرِهِ اللَّهُ عَلَى ظَاهِرِهِ إِجْمَاعًا، فَإِنَّ دَيْنَ ظَنَّا، يُحَقِّقُهُ قَوْلُهُ: «فَدَيْنُ الله أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى» فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِه إِجْمَاعًا، فَإِنَّ دَيْنَ الْعَرْبِي الْعَبْدِ أَوْلَى بِالْقَضَاءِ، وَبِهِ يُبْدَأُ إِجْمَاعًا لِفَقْرِ الْآدَمِيِّ وَاسْتِغْنَاءِ الله تَعَالَى، قَالَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ. وَذَكَرَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ حَدِيثَ الْخَثْعَمِيَّةِ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ خَصُوصٌ بِهَا. وَقَالَ آخَرُونَ: فِيهِ اضْطِرَابٌ.

وَقَالَ ابْنُ وَهْبِ وَأَبُو مُصْعَبِ: هُوَ فِي حَقِّ الْوَلَدِ خَاصَّةً. وَقَالَ ابْنُ حَبِيبِ: جَاءَتِ الرُّخْصَةُ فِي الْحَبِّ عَنِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا مَنْهَضَ لَهُ، وَلَمْ يَحُبَّ، وَعَمَّنْ مَاتَ وَلَمْ يَحُبَّ، أَنْ يَحُبَّ عَنْهُ وَلَدُهُ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ بِهِ، وَيُجْزِثُهُ لَ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى لَ فَهَذَا الْكَلامُ عَلَى لَمُعْضُوبِ وَشَبَهِهِ. وَحَدِيثُ الْتَعْمِيَّةِ أَخْرَجَهُ الْأَئِمَّةُ، وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى الْحَسَنِ قَوْلَهُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَبُّ الْمُرَاةِ عَنِ الرَّجُلِ (۱).

قال البيهقي تخلله: وَالإِسْتِطَاعَةُ فِي دَلَالَةِ السُّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ ثَلَاثٌ: أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ يَقْدِرُ عَلَى مَرْكَبٍ، وَزَادٍ يُبَلِّغُهُ ذَاهِبًا وَجَائِيًا، وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى الْمُرْكَبِ لَيْسَ بِزَمِنٍ، لَا يَقْدِرُ عَلَى مَرْكَبٍ، وَلَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ، فَإِذَا اجْتَمَعَ ذَلِكَ لَهُ فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ، وَأَيُّ يَثْبُتُ عَلَى مَرْكَبٍ، وَلَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ، فَإِذَا اجْتَمَعَ ذَلِكَ لَهُ فَهُو مُسْتَطِيعٌ، وَأَيُّ هَذَا لَمْ يَكُنْ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ، أَوْ كَانَ دُونَهُ حَائِلٌ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ، أَوْ كَانَ غَيْرَ وَاجِدًا لِلْهَالِ، وَهُو قَوِيُّ الْبَدَنِ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ، أَوْ كَانَ وَاجِدًا لِلْهَالِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى وَاجِدًا لِلْهَالِ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى

⁽١) تفسير القرطبي (٤/ ١٥٠).

الثُّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَلَا مَرْكَبَ غَيْرَهَا، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيع بِبَدَنِهِ، وَعَلَيْهِ الإِسْتِطَاعَةُ، الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ لَهُ مَنْ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ، أَوْ يَكُونَ لَهُ مَنْ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ أَوْ يَكُونَ لَهُ مَنْ إِذَا أَمَرَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ أَطْاعَهُ» (١).

قال الخطابي تحتفه: عن عبد الله بن عباس قال: كان الفضل بن عباس رديف النبي عليه، فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه، فجعل الفضل ينظر إليها، وتنظر إليه، فجعل رسول الله على يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر، فقالت: يا رسول الله، إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخًا كبيرًا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: «نعم». وذلك في حجة الوداع.

قلت: في هذا الحديث بيان جواز حج الإنسان عن غيره حيًا وميتًا، وأنه ليس كالصلاة والصيام وسائر الأعمال البدنية التي لا تجري فيها النيابة، وإلى هذا ذهب الشافعي.

وكان مالك لا يرى ذلك، وقال: لا يجزئه إن فعل، وهو الذي روى حديث ابن عباس، وكان يقول في الحج عن الميت إن لم يوص به الميت: إن تصدق عنه، وأعتق أحب إلى من أن يحج عنه. وكان إبراهيم النخعي وابن أبي ذئب يقولان: لا يحج أحد عن أحد. والحديث حجة على جماعتهم.

قلت: وفيه دليل على أن فرض الحج يلزم من استفاد مالًا في حال كبره وزمانته، إذا كان قادرًا به على أن يأمر غيره، فيحج عنه، كما لو قدر على ذلك بنفسه. وقد يتأول بعضهم قولها: إن فريضة الله أدركت أبي شيخًا، فقال: معناه: أنه أسلم، وهو شيخ كبر (٢).

قال أبو الحسن المباركفوري كَالله: وقال الخطابي: استدل الشافعي بخبر الخثعمية على وجوب الحج على المعضوب الزمن، إذا وجد من يبذل له طاعته من ولده وولد ولده. ووجه ما استدل به من هذا الحديث: أنها ذكرت وجوب فرض الحج على أبيها

⁽١) معرفة السنن والآثار (٧/ ١٢).

⁽٢) معالم السنن (٢/ ١٧١).

في حال الزمانة، ولا بد من تعلق وجوبه بأحد أمور: إما بهال، أو بقوة بدن، أو وجود طاعة من ذي قوة، وقد علمنا عجزه ببدنه، ولم يجر للهال ذكر، وإنها جرى الذكر لطاعتها وبذلها نفسها عنه، فدل على أن الوجوب تعلق به، ومعلوم في اللسان أن يقال: فلان مستطيع لأن يبني داره، إذا كان يجد من يطيعه في ابتنائها، كها إذا وجد مالاً ينفقه في بنائها، وكها لو قدر عليه بنفسه. انتهى.

قال صاحب القرى: ولقائل أن يقول: استفسارها عن جواز الحج عنه وقع بعد إخبارها بإدراك الفرض له، فدل على تعلق الوجوب بأمر آخر غير الطواعية، فإن من لم يعلم جواز حجه عن أبيه لا يعلم وجوب الحج على أبيه بطواعيته، وهذا ظاهر لمن تأمله، وليس ذلك الأمر الآخر إلا المال لتعذر القسمين الآخرين، أما الطواعية فلها ذكرناه، وأما القوة في البدن فلإخبارها أن الفرض أدركه، وهو بحالة العجز، هذا هو الظاهر، ولا وجه لصرف اللفظ عن ظاهره، وتكون هي قد علمت أن الاستطاعة بالمال كالاستطاعة بالبدن. وعلى هذا يكون الحديث حجة على وجوب الحج على المعضوب بسبب الاستطاعة بالمال، أو بطواعية الولد قياسًا عليه، وأما غير الولد فيمكن إلحاقه به لوجود مطلق الاستطاعة. انتهى. وقال الحافظ: استدل بالحديث على أن الاستطاعة تكون بالغير كها تكون بالنفس، وعكس بعض المالكية، فقال: من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب(۱).

قال ابن بطال تعتلف: واختلف العلماء فى الذى لا يستطيع أن يستوي على الراحلة لكبر أو ضعف أو زمانة، فذكر الطبرى أن رجلا أتى على بن أبى طالب فقال: كبرتُ وضعفتُ، وفرطت فى الحج. فقال: إن شئت، فجهزت رجلًا، فحج عنك. وقال مالك: لا يلزمه فرض الحج أصلًا، وإن وجد المال، وأمكنه أن يحمل من يحج عنه. وقال أبو حنيفة والشافعى: هو مستطيع يلزمه أن يحج غيره يؤدي عنه الحج (٢).

قال أبو الوليد الباجي وَ لِللهُ: وَالَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ لَا يَخْلُو أَنْ

⁽١) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣٢٢).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٥٢٦).

يَكُونَ ذَلِكَ لِأَمْرِ عَارِضٍ أَوْ لِأَمْرِ ثَابِتٍ، فَإِنْ كَانَ لِأَمْرِ عَارِضٍ يَرْجُو بُرْأَهُ وَزَوَالَهُ كَالْأَمْرَاضِ اللَّعْتَادَةِ، فَإِنَّ هَذَا يَنْتَظِرُ الْبُرْءَ، وَيُوَدِّي الْحُجَّ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ لِأَمْرِ ثَابِتٍ عَنْهُ كَاهْرَم وَالزَّمَانَةِ، فَهُو الَّذِي سُمِّيَ المُعْضُوب، وَلَا يَلْزَمُهُ عِنْدَنَا الْحُجُّ، وَإِنْ وَجَدَ الْمَالَ، كَاهُرَم وَالزَّمَانَةِ، فَهُو الَّذِي سُمِّيَ المُعْضُوب، وَلَا يَلْزَمُهُ عِنْدَنَا الْحُجُّ، وَإِنْ وَجَدَ الْمَالَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَة وَالشَّافِعِيُّ: هُو مُسْتَطِيعٌ يَلْزَمُهُ الْنَهُ عُرْجَ غَيْرَهُ يُؤدِّي عَنْهُ الْحَجَّ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا فَإِنَّ أَبَا حَنِيفَة يَقُولُ: لَا يَلْزَمُهُ الْحُجُّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هُو مُسْتَطِيعٌ يَلْزَمُهُ الْحُجُّ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ وَجَدَ مَنْ يَبْذُلُ لَهُ الطَّاعَة مِنْ وَلَدٍ، أَوْ أَخِ، أَوْ عَبْدٍ أَعْتَقَهُ، فَإِنَّهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ وَجَدَ مَنْ يَبْذُلُ لَهُ الطَّاعَة مِنْ وَلَدٍ، أَوْ أَخِ، أَوْ عَبْدٍ أَعْتَقَهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَنْ اللَّهُ الْحَجُّ بِبَذْلِ هَذِهِ الطَّاعَة وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا نَقُولُهُ، قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ وَالْمَ أَنْ وَجَدَ مِنْ السَيْطَاعَ إِلَيْهِ مَا لِللّهِ لَمْ تَتَنَاوَلُهُ الْآيَةُ وَرَدَتْ مُقَيِّدَةً لِمَنْ يَسْتَطِيعُ وَالْمَاعَة فَي فَلَى مَا نَقُولُهُ الْآيَةُ وَرَدَتْ مُقَيِّدَةً لِنَ يَشَعْطِيعُ وَالْمَاعِة وَالْمَاعَةُ ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ ، فَلَمْ مُؤْجُودَةٌ بِالْمُسْتَطِيعِ كَالْعِلْمِ وَالْحَيْقِة ، وَإِذَا لَمْ تُوجَدْ بِهِ اسْتِطَاعَةُ ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ ، فَلَمْ فَيْرُهُ عَلَيْهُ وَيَهُ الْعَلْمِ وَالْمَالِمُ الْمُعْرِعِ كَالْعِلْمِ وَالْحَيْقِ ، وَإِذَا لَمْ تُوجَدْ بِهِ اسْتِطَاعَةٌ ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعٍ ، فَلَمْ وَالْمَا عَلَيْ عَلَيْ وَالْمَالُولُو الْمَالَ عَلْمُ مُنْ لَهُ وَلَهُ الْمَالَاعَةُ ، فَلَيْسَ بِمُسْتَطِيعِ ، فَلَمْ الْعَلْمُ مُ الْعَلْمُ وَالْمَلَقُولُ اللّهُ الْمَالِعُلُو اللّهُ الْمُلْعَلِقُ الْعَلَاقِ الْعِلْمُ الْمُؤْمِ الْمُعْرِقِ الْعَلْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمَالِعِلْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُ

وَدَلِيلُنَا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ أَنَّ هَذَا مُكَلَّفٌ لَا مُكَلَّفٌ أَنْ يَجُبُ عَلَيْهِ أَنْ يُحُجَّ غَيُرُهُ عَنْ نَفْسِهِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ. أَصْلُ ذَلِكَ الصَّحِيحُ. أَمَّا هُمْ فَاحْتَجَّ مِنْ نَصِّ قَوْهِمْ بِقَوْلِ الْخُتْعَمِيَّةِ بِالْحُدِيثِ اللَّرُوِيِّ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله فِي الحُجِّ أَذْرَكَتْ أَي شَيْخًا كَبِيرًا، أَخْبَرَتْ أَنَّ الحُجَّ أَذْرَكَتْ أَي شَيْخًا كَبِيرًا، أَخْبَرَتُ أَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهُ وَصَحَّ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُبَاشِرُهُ الْفُرْضَ عَلَى أَبِيهَا فِي حَالِ كِبِرهِ وَعَجْزِهِ عَنْ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَصَحَّ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُبَاشِرُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا ثَبَتَ بِهَذَا الْحُلِيثِ وُجُوبُ الْحَجِّ عَلَيْهِ، وَصَحَّ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُبَاشِرُهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِذَا ثَبَتَ بِهَذَا الْحُلِيثِ وُجُوبُ الْحَجِّ عَلَيْهِ، وَصَحَّ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يُبَاشِرُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ فَرْضَ الْحَجِّ عَلَى الشَّمُ أَمَّا أَرَادَتْ فَرْضَ الْحَجِّ عَلَى الشَّيْمِ فَلَى الْرَاحِلَةِ وَلَا اللهِ عَلَى السَّلَمُ أَمَّا أَرَادَتْ عَلَى السَّلَمِ عَلَى السَّلَمِ عَلَى السَّلَمُ اللهِ عَيْنَهُ وَلَى النَّهُ مِنْ الزَّهْرِيِّ، فَقَالَ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله فِي الْحَجِّ عَلَى عَبَادِهِ أَدْرَكَتُ أَي السَّلَمِ وَقَدْ كَبِيرًا لَا مَنْ الزَّهْرِيِّ، فَقَالَ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله فِي الْحَجِّ عَلَى عَبَادِهِ أَدْرَكَتُ أَي السَّالَةِ وَالْمَاكُولُوا بِهَا رَواهُ مُنْ اللَّهُ فِي الْمُعْرِينِ بْنُ أَي سَلَمَةً فِي هَذَا الْحُدِيثِ: أَنَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَنْهُ أَنْ أَحُرِي اللْعَلَى اللَّهُ الْمُعَلِي عَنْهُ أَنْ أَحُرِي اللْمُ الْمُعَلِي عَلَى النَّاسِ وَقَدْ الْعَرِيرِ بْنُ أَي سَلَمَةً فِي هَذَا الْحُدِيثِ: أَنَّهَا قَالَتْ: هَلْ يُقْضَى عَنْهُ أَنْ أَحْجُمْ الْمَعَلَى السَلَمَة فِي هَذَا الْحُدِيثِ: أَنَّهُ الْمُؤَلِقُ وَلَا يُعْتَمْ الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُ الْمُعَلَى الْمُعَلِي الْمُعَلِي الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُ

قَالُوا: فَوَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ قَالَ لَمَا: «نَعَمْ» وَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ

يُقْضَى عَنْهُ حَجُّهَا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَجُّ لَا قَضَتْ عَنْهُ شَيْئًا، كَمَا لَا تَقْضِي عَنْهُ مَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صَوْمٍ. وَالْجُوَابُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَكُونُ إلَّا فِي يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا صَوْمٍ. وَالْجُوَابُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقَضَاءَ لَا يَكُونُ إلَّا فِي الْوَاجِبِ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقْضَى عَنَّهُ مَا وَجَبَ مِثْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُلْحِقُهُ ذَلِكَ بِحَالَةِ مَنْ قَلْ وَجَبَ مِثْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُلْحِقُهُ ذَلِكَ بِحَالَةِ مَنْ قَلْ وَجَبَ مِثْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُلْحِقُهُ ذَلِكَ بِحَالَةِ مَنْ قَلْ وَجَبَ مِثْلُهُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيُلْحِقُهُ ذَلِكَ بِحَالَةِ مَنْ قَلْ وَجَبَ عَلَيْهِ، وَلَا يُوبُ عَلَيْهِ، وَلَا يُحِبُ عَلَيْهِ، وَلاَ يَكُنْ مَعَهُ مَا يَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

قال البغوي تخلفه: [و] أمّا الاستطاعة بالغير فهي أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ عَاجِزًا بِنَفْسِهِ، بِأَنْ كَانَ زَمِنًا، أَوْ بِهِ مَرَضٌ غَيْرُ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ، لَكِنْ لَهُ مَالُ يُمَكِنُهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ [به مَنْ يَخُجُّ عَنْهُ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ]، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالُ، لَكِنْ بَذَلَ لَهُ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنَبِيٍّ لِكُخُجُّ عَنْهُ، يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْمُرَهُ، إِذَا كَانَ يَعْتَمِدُ صِدْقَهُ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الْحَجِّ الطَّاعَة فِي أَنْ يَحْبُ مَنْ عَلْمُ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنَبِي يَتَعَلَّقُ بِالإِسْتِطَاعَةِ، وَيُقَالُ فِي الْعُرْفِ: فُلَانٌ مُسْتَطِيعٌ لِبِنَاءِ دَارٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يَفْعَلُهُ بِنَالِهِ وأعوانه. وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَجِبُ الْحَجُّ بِبَذُلِ الطَّاعَةِ، وَعِنْدَ مَالِكِ: لا يَجِب على المغصوب فِي المُالِ (٢).

القول الثاني: ذهب بعض العلماء إلى عدم وجوب ذلك، وأنه ليس من الاستطاعة.

قال النووي كَوْلَتُهُ: وَقَالَ مَالِكُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [النحم: ٣٩] وبقوله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] وَهَذَا لَا

⁽١) المنتقى شرح الموطإ (٢/ ٢٦٩).

⁽٢) تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٤٧٥).

يَسْتَطِيعُ، وَبِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا تَصِحُّ فيها النيابة مع القدرة، فكذا مع العجر كَالصَّلَاةِ (١٠).

قال ابن قدامة تخلفه: وَقَالَ مَالِكُ: لَا حَبَّ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَطِيعَ بِنَفْسِهِ، وَلَا أَرَى لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عران: ١٩]. وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ، وَلِأَنَّ هَذِهِ عِبَادَةٌ لَا تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ مَعَ الْقُدْرَةِ، فَلَا تَدْخُلُهَا مَعَ الْعَجْزِ، كَالصَّوْم وَالصَّلَةِ (٢).

قال ابن العربي تعلقه: المُسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: إِنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ مَغْصُوبًا لَمْ يَتَوجَّهُ عَلَيْهِ المُسيرُ إِلَى الْحَجِّ بِإِجْمَاعٍ مِنْ الْأُمَّةِ؛ فَإِنَّ الْحُجَّ إِنَّمَا فَرَضَهُ الله عَلَى المُسْتَطِيعِ إِجْمَاعًا؛ وَالمُريضُ وَالمُغْصُوبُ لَا اسْتِطَاعَةَ هَمَّا؛ فَإِنْ رَوَوْا أَنَّ الصَّحِيحَ قَدْ تَضَمَّنَ عَنْ النَّبِيِّ وَالمُريضُ وَالمُغْصُوبُ لَا اسْتِطَاعَةَ هَمًا؛ فَإِنْ رَوَوْا أَنَّ الصَّحِيحَ قَدْ تَضَمَّنَ عَنْ النَّبِيِّ وَاللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الحُجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي وَيُؤَدِّ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَريضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الحُجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي مَنْ مُنْ اللَّهُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، حُجِّي عَنْهُ». وَقَالَ النَّبِيُ وَيُونَ عَلَى أَبِيكِ دَيْنٌ، أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ؟» قَالَتْ: نَعَمْ قَالَ: «فَدَيْنُ اللهُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

وَقَدْ قَالَ بَهَذَا الْحَدِيثِ جَمَاعَةٌ مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَاخْتَارَهُ الشَّافِعِيُّ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَأَبَى ذَلِكَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْمُالِكِيَّةُ، وَهُمْ فِيهِ أَعْدَلُ قَضِيَّةً؛ فَإِنَّ مَقْصُودَ الْحَدِيثِ الْحُثُّ عَلَى بِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَالنَّظُرُ فِي مَصَالِحِهِمْ دِينًا وَدُنْيَا، وَجَلْبُ المُنْفَعَةِ إِلَيْهِمَا جِبِلَّةً وَشَرْعًا فَإِنَّهُ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَالنَّظُرُ فِي مَصَالِحِهِمْ دِينًا وَدُنْيَا، وَجَلْبُ المُنْفَعَةِ إِلَيْهِمَا جِبِلَّةً وَشَرْعًا فَإِنَّهُ رَأًى مِنْ المُرْأَةِ انْفِعَالًا بَيِّنًا، وَطَوَاعِيَةً ظَاهِرَةً، وَرَغْبَةً صَادِقَةً فِي بِرِّ أَبِيهَا، وَتَأْسَفَتْ أَنْ تَفُوتَهُ بَرَكَةُ الْحُبِّ، وَلَاعَتْ بِأَنْ تَحُجَّ عَنْهُ؛ فَأَذِنَ تَفُوتَهُ بَرَكَةُ الْحُبِّ، وَطَاعَتْ بِأَنْ تَحُجَّ عَنْهُ؛ فَأَذِنَ لَمُ النَّبِيُّ يَكِيلًا فِيهِ.

وَكَأَنَّ فِي هَٰذَا الْحَدِيثِ جَوَازَ حَجِّ الْغَيْرِ عَنْ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ مَالِيَّةٌ، وَالْبَدَنُ

⁽۱) المجموع (۷/ ۱۰۰) وقال كَتَلَتْهُ: وَالْجُوَابُ عَنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلّا مَا سَعَىٰ﴾[الحمر:٣٩]: أَنَّهُ وَجَدَ مِنْ المُعْضُوبِ السَّعْيَ، وَهُوَ بَذْلُ المال والاستئجار، وعن قَوْله تَعَالَى: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾[الحمرا:٩٧]: أَنَّ هَذَا مُسْتَطِيعٌ بِهَالِهِ، وَعَنْ الْقِيَاسِ عَلَى الصَّلَاةِ: أَنَّهَا لَا يَدْخُلُهَا المُالُ. وَاللهُ أَعْلَمُ.

⁽٢) المغني لابن قدامة (٣/ ٢٢١).

وَإِنْ كَانَ لَا يَخْتَمِلُ النّيَابَةَ فَإِنَّ الْمَالَ يَحْتَمِلُهَا، فُرُوعِي فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ جِهَةُ الْمَالِ، وَجَازَتْ فِيهِ النّيَابَةُ. وقَدْ صَرَّحَ النّبِيُّ عَيْلِيَّ بِجَوَازِ النّيَابَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمُوْضِع، وَضَرَبَ اللّهُ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيهَا دَيْنُ عَبْدٍ لَسَعَتْ فِي قَضَائِهِ، فَدَيْنُ الله أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ، إِنْ كَانَ لَا يَلْزَمُهَا تَخْلِيصُهُ مِنْ مَأْثُمِ الدّيْنِ وَعَارِ الإِقْتِضَاءِ، فَدَيْنُ الله أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ؛ وَهَذِهِ كَانَ لَا يَلْزَمُهَا تَخْلِيصُهُ مِنْ مَأْثُمِ الدّيْنِ وَعَارِ الإِقْتِضَاءِ، فَدَيْنُ الله أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ؛ وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ أَقْوَى مَا فِي الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَهُ دَيْنًا، وَلَكِنْ لَمْ يُرِدْ بِهِ هَذَا الشَّخْصَ الْكَلِمَةُ أَقْوَى مَا فِي الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَهُ دَيْنًا، وَلَكِنْ لَمْ يُرِدْ بِهِ هَذَا الشَّخْصَ اللهُ الْمُحْتَوْمُ بِالْقَضَاءِ، وَالتَّطَوُّعُ بِهِ أَوْلَى مِنْ الله إِنْ اللهِ إِنْ اللهُ إِنْ اللهُ إِنْ اللهُ إِنْ اللهُ إِنْ الله إِنْ اللهُ الْذِهُ عَلَى مِنْ اللهُ إِنْ اللهُ إِنْ اللهُ إِنْ اللهُ إِنْ اللهُ الْمَرَّ عَلَى مِنْ اللهُ إِنْ اللهُ إِنْ اللهُ الْمُؤْمُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمَلْ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ الْمُلْعُ عَلَى اللهُ الْمُؤْمُ اللهُ اللهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللهُ اللّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللهُ الْمُؤْمُ اللهُ اللهُ الْمَاءِ السُقَاءِ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمُ اللهُ اللّهُ الْعَلَا الللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْحُجَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ بِفَرْضٍ: مَا صَرَّحَتْ بِهِ الْمُرْأَةُ فِي قَوْلِمَا: "إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثُبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ»، وَهَذَا تَصْرِيحُ بِنَفْيِ الْوُجُوبِ وَمَنْعِ الْفَرِيضَةِ، وَلَا يَجُوزُ مَا انْتَهَى فِي أَوَّلِ اللهَ اَحَقُ أَنْ يَثْبُتَ فِي أَوَّلِ اللهَ اَحَقُ أَنْ يَقْضَى لَيْسَ عَلَى الْعَدِيثِ قَطْعًا أَنْ يَثُبُتَ فِي آخِرِهِ ظَنَّا. يُحَقِّقُهُ أَنَّ دَيْنَ الله أَحَقُ أَنْ يُقضَى لَيْسَ عَلَى طَاهِرِه بِإِجْمَاعِ؛ فَإِنَّ دَيْنَ الْعَبْدِ أَوْلَى بِالْقَضَاءِ، وَبِهِ يُبْدَأُ إِجْمَاعًا لِفَقْرِ الْآدَمِيِّ وَاسْتِغْنَاءِ طَاهِرِه بِإِجْمَاعٍ؛ فَإِنَّ دَيْنَ الْعَبْدِ أَوْلَى بِالْقَضَاءِ، وَبِهِ يُبْدَأُ إِجْمَاعًا لِفَقْرِ الْآدَمِيِّ وَاسْتِغْنَاءِ اللهُ تَعَلَى، فَيَتَعَيَّنُ الْعَرَضُ الَّذِي أَشَرْنَا إلَيْهِ، وَهُو تَأْكِيدُ مَا ثَبَتَ فِي النَّفْسِ مِنْ الْبِرِّ حَيَاةً وَمُوثًا وَقُدْرَةً وَعَجْزًا. وَالله أَعْلَمُ (١).

قال ابن رشد تعمّله: وَأَمَّا وُجُوبُهُ بِاسْتِطَاعَةِ النِّيَابَةِ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْبَاشَرَةِ، فَعِنْدُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ: أَنْ لَا تَلْزَمَهُ النِّيَابَةُ إِذَا اسْتُطِيعَتْ مَعَ الْعَجْزِ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهَا تَلْزَمُ، فَيَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِهِ الَّذِي عِنْدَهُ مَالْ يَقْدِرُ أَنْ يُحُجَّ بِهِ عَنْهُ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهَا تَلْزَمُ، فَيَلْزَمُ عَلَى مَذْهَبِهِ الَّذِي عِنْدَهُ مَالُ يَقْدِرُ أَنْ يُحُجَّ بِهِ عَنْهُ غَيْرُهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ هُو بِبَدَنِهِ أَنْ يُحُجَّ عَنْهُ بِهَالِهِ وَبَدَنِهِ مِنْ أَخِ أَوْ يَقْدِرْ هُو بِبَدَنِهِ أَنْ يُحُجَّ عَنْهُ عَيْرُهُ بِهِ اللّهِ، وَإِنْ وُجِدَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ بِهَالِهِ وَبَدَنِهِ مِنْ أَخِ أَوْ قَرِيبٍ سَقَطَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَهِيَ التِي يَعْرِفُونَهَا بِالْمُعْضُوبِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَشْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ. الرَّاحِلَةِ.

وَكَذَلِكَ عِنْدَهُ: الَّذِي يَأْتِيهِ الْمُوْتُ، وَلَمْ يَحُجَّ، يَلْزَمُ وَرَثَتُهُ عِنْدَهُ أَنْ يُخْرِجُوا مِنْ مَالِهِ مِمَّا يَحُجُّ بِهِ عَنْهُ. وَسَبَبُ الْخِلَافِ فِي هَذَا مُعَارَضَهُ الْقِيَاسِ لِلْأَثَرِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنَّ الْعِبَادَاتِ لَا يَنُوبُ فِيهَا أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، فَإِنَّهُ لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ بِاتِّفَاقٍ،

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٣٧٨).

وَلَا يُزَكِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

الْأَثُرُ اللَّعَارِضُ لِهِذَا، فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسِ الْشْهُورِ، خَرَّجَهُ الشَّيْخَانِ، وَفِيهِ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَثْعَم قَالَتْ لِرَسُولِ الله ﷺ: يَا رَسُّولَ الله، فَرِيضَةُ الله فِي الحُبِّ عَلَى عِبَادِهِ أَمْرَأَةً مِنْ خَثْعَم قَالَتْ لِرَسُولِ الله عَلَيْهِ: يَا رَسُّولَ الله، فَرِيضَةُ الله فِي الحُبِّ عَلَى عَبَادِهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَذَلِكَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاع. فَهَذَا فِي الْحَيِّ.

وَأَمَّا فِي الْمَيْتِ فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ قَالَ: «جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ جُهَيْنَةَ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّالِيَّ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنْ أُمِّي نَذَرَتِ الحُبَّ، فَهَاتَتْ، أَفَأَحُبُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ؟ دَيْنُ الله أَحَقُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَكُنْتِ قَاضِيَتَهُ؟ دَيْنُ الله أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ». وَلَا خِلَافَ بَيْنَ المُسْلِمِينَ أَنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْغَيْرِ تَطَوُّعًا، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي وُقُوعِهِ فَرُضًا (١).

قال الشنقيطي وَعَلَيْهُ: وَأَمَّا مَا يُسَمُّونَهُ المُسْتَطِيعَ بِغَيْرِهِ فَهُوَ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ مِنْهُمَا: هُوَ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ، لِكَوْنِهِ زَمِنًا، أَوْ هَرِمًا وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَكَنَّهُ لَهُ مَالٌ يَدْفَعُهُ إِلَى مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْحَجُّ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ بِغَيْرِهِ، وَلَكِنَّهُ لَهُ مَالٌ يَدْفَعُهُ إِلَى النَّهُ عَاجِزٌ غَيْرُهِ، فَيَدُخُلُ فِي عُمُوم الْآيةِ؟ مُسْتَطِيع بِالنَّظَرِ إِلَى نَفْسِهِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي عُمُوم الْآيةِ؟

وَبِالْقُوْلِ الْأَوَّلِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ؛ فَيَلْزَمُهُ عِنْدَهُمْ أُجْرَةُ أَجِيرٍ يَحُجُّ عَنْهُ بِشَرْطِ أَنْ يَجِدَ ذَلِكَ بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ. قَالَ النَّووِيُّ: وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ عَلَيُّ بْنُ أَبِي طَالِب، وَالْحُسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَالتَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَحُدُ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَدَاوُدُ. وَقَالَ مَالِكُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْحُجِّ بِنَفْسِهِ، وَدَاوُدُ. وَقَالَ مَالِكُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا أَنْ يَقْدِرَ عَلَى الْحُجِّ بِنَفْسِهِ، وَالْحَدْرَةِ، فَكَذَلِكَ مَعَ الْحَجْ بِنَفْسِه، فَيَصْدُقُ عَلَيْهِ اسْمُ غَيْرِ هُوبَ الْجَجْ عَلَيْهِ النّهُمُ غَيْرِ كَالصَّلَاةِ. الْمُحْرِيْ وَالْمَالُولُ مَعَ الْعَجْزِ كَالصَّلَاةِ. وَاحْتَجَ الْأَكْذُرُونَ الْقَائِلُونَ بِوُجُوبِ الْحُجِّ عَلَيْهِ بِأَحَادِيثَ رَوَاهَا الْجُمَاعَةُ.

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ٨٥).

مِنْهَا: مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِم، عَنِ ابْنِ جُرَيْح، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ الْبُنُ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ مَنْ خَثْعَمَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله عَلَيْهُ، إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ الْوَدَاعِ قَالَ: «نَعَمْ». وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْوَدَاعِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، فَهَلْ يَقْضِي عَنْهُ أَنْ أَحُجَ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ». وَفِي رِوايَةٍ فِي رَوَايَةٍ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَشْخُونَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَشْخُونَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَشْخُونَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَشْخُونَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا لَا وَدَاعِ اللهَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَا حُجَّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ (*).

مسألة: حج الإنسان عن غيره قبل أن يحج عن نفسه

🗐 اختلف أهل العلم في هذه المسالة على قولين:

القول الأول: لا يجوز له أن يحج عن غيره قبل حجه عن نفسه. واستدلوا على ذلك بها روى أصحاب السنن عن ابن عباس: أن النبي عَلَيْهُ، سمع رجلاً يقول: ليك عن شبرمة. قال: «حججت عن نفسك؟» قال: لا. قال: «حج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة» (٢).

⁽١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٤/ ٣١٩).

⁽۲) معلول: أخرجه أبو داود (۱۸۱۱)، وابن ماجه (۲۹۰۳)، والدارقطني (۲/ ۲٦۸ – ۲۷۰)، وأبو يعلى (۲/ ۲۶۵)، وابن عدي في الكامل (۲/ ۲۸۹) وغيرهم من طريق عبدة بن سليهان، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن عزرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعًا. ووجه آخر عن عبدة بإسقاط عزرة. وتوبع عبدة بن سليهان؛ تابعه محمد بن مبشر، ولكن الراوي عنه حميد بن الربيع، وهو كذاب، وتابعه محمد بن عبد الله الأنصاري، وأبو يوسف القاضي، وأبو يعلى في مسنده. وخالفهم محمد بن جعفر، والحسن بن صالح، وعبد الوهاب بن عطاء، فأوقفوه، إلا أن عبد الوهاب أسقط عزرة من السند.

وخولف ابن أبي عروبة؛ خالفه عمرو بن الحارث، فرواه عن قتادة: أن سعيدًا حدثه عن ابن عباس موقوفًا. وهذا وهم؛ فإن قتادة لم يسمع من سعيد. وأعل السند بثلاث علل (١) عدم تصريح قتادة (٢) والاختلاف في عزرة، هل هو ابن يحيى أم هو ابن عبد الرحمن أم هو ابن تميم؟

قال الشافعي كَتِنَهُ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا نُسِبَ إِلَى عِلْم بِبَلَدٍ يُعْرَفُ أَهْلُهُ بِالْعِلْم خَالَفَنَا فِي أَنْ يُحْجَ عَنْ الْمُرْءِ إِذَا مَاتَ الْحَجَّةَ الْوَاجِبَةَ عَنْهُ إِلَّا بَعْضُ مَنْ أَدْرَكْنَا بِالْمَدِينَةِ، وَأَعْلَامُ أَهْلِ اللّهِ يَحْجَ عَنْ الْمُرِعِلُ فَقَهَائِهِمْ، تَأْمُرُ بِهِ مَع سُنَّةٍ رَسُولِ الله ﷺ، وَابْنُ الْمُسَيِّب، ابْنُ أَي طَالِبٍ وَابْنُ مَاضِي فَقَهَائِهِمْ، تَأْمُرُ بِهِ مَع سُنَّةٍ رَسُولِ الله عَلَيْهُ، وَابْنُ الْمُسَيِّب، ابْنُ أَي طَالِبٍ وَابْنُ المُسَيِّب، وَعَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، وَابْنُ الْمُسَيِّب، وَرَبِيعَةً. وَالَّذِي قَالَ: لَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، قَالَهُ، وَقَدْ رُويِ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مِنْ شَلَاهُ أَنْ وَجُوهٍ سِوَى مَا رَوى النَّاسُ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ: أَنَّهُ أَمَرَ بَعْضَ مَنْ قَالَ بَقَوْلِهِ بِأَنْ وَجُوهٍ سِوَى مَا رَوى النَّاسُ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ مِنْ عَيْرِ وَي عَنْ الْبَيِّ عَلَيْهُ مِنْ عَلْم أَنْ عَمْرَ قَالَ: لَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وَالْتَبِي عَلَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ بَقُولِهِ بِأَنْ عُمْرَ قَالَ: لَا يَحُبُّ أَحَدٌ عَنْ النَّبِيِّ عَيْهُ وَالْ يَعْمُ مَنَ قَالَ بَعْضُ مَنْ قَالَ بَعْضَ مَنْ قَالَ بَعْضَ مَنْ قَالَ بَعْضُ مَنْ قَالَ بِعَنْ الْبَنِ عُمْرَ عَنْ الْبَعْ عَلَى عَنْ ابْنِ عُمْرَ عَنْدَهُ فِي هَذَا لَكُو عَنْ النَّابِعِينَ، وَمِنْهَا مَا يَدَعُهُ لِلْ جَاءَ عَنْ النَّيْ عَلَى عَنْ النَّ بِعَلَى قَوْلِ نَفْسِهِ ؟ وَكَانَ مِنْ حُبِيْتُ فِيهِ السَّنَةُ وَلِي اللهُ عَنْ عَنْ عَيْمِ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَنْ الْمَالَةُ فِي شَيْءٍ قَدْ ثَبَتَتْ فِيهِ السَّنَةُ وَلَا اللهُ عَنْ عَنْ عَيْرٍ وَكَانَ مِنْ حُبَالَ فَيهِ السَّنَةُ وَلَا اللهُ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ عَلْ اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ اللهُ ال

الأول والثاني ثقة، والثالث فيه ضعف (٣) وأعل بالوقف، وقال العيني: ورواية همام عن قتادة موقوفاً قاله في شرح البخاري، ولم أقف لروايته على سند. ورواه أبو قلابة عن ابن عباس موقوفاً، كما عند ابن أبي شيبة (١٣٣٧)، والشافعي في المسند (٢٩٦، ١٦٧٤)، ولكن أبا قلابة لم يسمع من ابن عباس، ورواه طاوس عن ابن عباس مرفوعًا، كما عند الدارقطني (٢/ ٢٦٨) وفي السند إليه الحسن بن عهارة، متروك الحديث، ورواه ابن جريج، وتابعه ابن أبي ليلي، عن عطاء مرسلا، كما عند ابن أبي شيبة (١٣٣٨)، والبيهقي (١٤٦٨)، ووصله ابن أبي ليلي في وجه آخر عن عائشة مرفوعًا، كما عند أبي يعلى (٢٦٧)، رواه عنه هشيم، وقد صرح بالتحديث. والأول المرسل عائشة مرفوعًا، كما عند أبي يعلى (٢٦٧)، رواه عنه هشيم، وقد صرح بالتحديث. والأول المرسل أصح، كما رجحه الدارقطني والبيهقي وغيرهما. روي عن عطاء عن ابن عباس من عدة طرق، كما ضعيفة، أسلمها طريق حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء به، كما عند الطبراني في الصغير (٦٣٠). وقال: لم يروه عن عمرو إلا حماد، ولا عن حماد إلا يزيد؛ تفرد به عبد الرحمن ابن خالد.

مَا لَا يَسَعُ عَالِّا؟ وَالله أَعْلَمُ (١).

قال الماوردي تخالله: وَهَذَا كَمَا قَالَ: لَيْسَ لِمَنْ لَمْ يُؤَدِّ فَرْضَ الْحُجِّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، سَوَاءٌ أَمْكَنَهُ الْحُجُّ أَمْ لَا. وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقَ. وَقَالَ أَبُو حنيفة وَمَالِكُ: يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَقَالَ التَّوْرِيُّ: إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ وَقَالَ التَّوْرِيُّ: إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ وَقَالَ التَّوْرِيُّ: إِنْ أَمْكَنَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُمُكِنّهُ جَازَهُ وَا بِحَدِيثِ الْخُتْعَمِيَّةِ، قَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله فِي الْحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، فَهَلْ تَرَى أَنْ أَحُجَ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» وَفِيهِ دَلِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ، تَقَدُّمَ حَجِّهَا عَنْ نَفْسِهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ شَبَّهَ قَضَاءَ الْحُجِّ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ، وَبِرَوَايَةِ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي عَنْ نُبَيْشَة، فَقَالَ: «حُجَّ عَنْ نبيشة، ثُمَّ حُجَّ عَنْ نفْسِكَ» وَهَذَا نَصُّ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَدْخُلُهَا النيّابَةُ، فَجَازَ أَنْ يَفْعَلَهَا عَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ عَلْيهَا مِثْلُهَا كَالزَّكَاةِ. وَدَلِيلُنَا رِوَايَةُ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهُ سَمِعَ مَلْهُا مِثْلُهَا كَالزَّكَاةِ. وَدَلِيلُنَا رِوَايَةُ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهُ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي عَنْ شبرمةٍ، فَقَالَ لَهُ: «أَخَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكً؟» قَالَ: لَا قَالَ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُرْمَةَ».

وَرَوَى عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي عَنْ شبرمةٍ، فَقَالَ: «إِنْ كُنْتَ حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ فَلَبِّ عَنْهُ، وَإِلَّا فَلَبِّ عَنْ نَفْسِكَ».

فَأَمَرُهُ أَنْ يُقَدِّمَ حَجَّ نَفْسِهِ عَلَى حَجِّ غَيْرِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَذَا الْخَبَرُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ قَدِ انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِنَقْلِهِ إِلَى نَفْسِهِ، وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِكُمْ؛ لِأَنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِحْرَامَ قَدِ انْعَقَدَ عَنْهُ لَا عَنْ غَيْرِهِ.

قِيلَ: إِنَّمَا أَمَرَهُ أَنْ يَنْقُلَ التَّلْبِيَةَ لَا الْإِحْرَامَ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «إِنْ كُنْتَ حَجَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ »(٢). نَفْسِكَ فَلَبِّ عَنْ نَفْسِكَ »(٢).

الأم للشافعي (٢/ ١٢٥).

⁽٢) الحاوي الكبير (٤/ ٢١).

قال النووي كَ اللهِ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا لَمْ عَلَيْهِ عُمْرَةُ الْإِسْلَامِ أَوْ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ أَوْ حَجَّةُ قَضَاءٍ أَوْ نَذْرٍ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَا لَمِنْ عَلَيْهِ عُمْرَةُ الْإِسْلَامِ ـ إِذَا أَوْجَبْنَاهَا ـ أَوْ عُمْرَةُ قَضَاءٍ أَوْ نَذْرٍ أَنْ يَعْتَمِرَ عَنْ غَيْرِهِ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا، فَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ عُمْرَةُ قَضَاءٍ أَوْ نَذْرٍ أَنْ يَعْتَمِرَ عَنْ غَيْرِهِ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَنَا، فَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ لَا عَنْ الْغَيْر. هَذَا مَذْهَبُنَا، وبه قال أبن عباس، والأوزاعي، وأحمد، عَنْ نَفْسِهِ لَا غَيْرِهِ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ قَالَ: وإسحق. وَعَنْ أَحْدَ رِوَايَّةٌ: أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا غَيْرِهِ، وَمِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ قَالَ: يَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ عَنْ الْغَيْر، ثُمَّ يَنْقَلِبُ عَنْ نَفْسِهِ (١).

سئل الإمام أحمد يَعْتَلله: لَا يحبِّ عَن الْغَيْر حَتَّى يحبِّ عَن نَفسه

٧٠٦ – قلت: مَا تَقُول فِي رجل لم يحجّ عَن نَفسه أيج عَن غَيره؟ وَمَا جَاءَ عَن النّبِي عَلَيْهِ أَنه قَالَ: «حج عَن نَفسك، ثمّ احجج عَن شبرمَة» وَمَا سَأَلت الحثعمية: إِن أَبي شيخ كَبير أَفاحج عَنهُ؟ فَقَالَ: «نعم» فَقَالَ: لَا يحجّ عَن أحد حَتَّى يحجّ عَن نَفسه، وقد بَين ذَلِك النّبِي عَلَيْهِ. فَقَالَ: «أحجج عَن نَفسك، ثمّ احجج عَن شبرمَة»، وحَديث ابْن عَبّاس إِذْ قَالَت المُرْأَة: يَا رَسُول الله، إِن أبي شيخ كَبِير لَا يسْتَمْسك على الرحل، أَفاحج عَنهُ؟ قَالَ: «نعم، حجي عَن أَبِيك» وَهُوَ جَلَة لم تبين حجت أَو لم تحجي؟ "ك.

قال ابن قدامة كَالله: (وَمَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، رَدَّ مَا أَخَذَ، وَكَانَتْ الْحَجَّةُ عَنْ نَفْسِهِ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لَمِنْ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِنْ فَعَلَ وَقَعَ إِحْرَامُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ. وَبِهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ.

وقال أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ: يَقَعُ الْحَجُّ بَاطِلًا، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَنْهُ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَا كَانَ مِنْ شَرْطِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ تَعْيِينُ النَّيَّةِ، فَمَتَى نَوَاهُ لِغَيْرِهِ، وَلَمْ يَنْوِ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَقَعْ لِنَفْسِهِ، كَذَا الطَّوَافُ حَامِلًا لِغَيْرِهِ، لَمْ يَقَعْ عَنْ نَفْسِهِ. وقال الحُسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمَالِكُ، وَأَبُو

⁽١) المجموع شرح المهذب (٧/ ١١٨).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٢/ ١٣٩).

حَنِيفَةً: يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ. وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ مِثْلُ ذَلِكَ. وَقَالَ النَّوْرِيُّ: إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْحُجِّ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الْحَجَّ مِمَّا تَدْخُلُهُ النِّيَابَةُ، فَجَازَ أَنْ يُؤَدِّيهُ عَنْ نَفْسِهِ، كَالزَّكَاةِ.

وَلَنَا، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: «لَبَيْكَ عَنْ شُبْرُمَةً؟» قَالَ: قَرِيبٌ لِي. قَالَ: «هَلْ حَجَجْت شُبْرُمَةً؟» قَالَ: قَرِيبٌ لِي. قَالَ: «هَلْ حَجَجْت قَطُّ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِك، ثُمَّ أُحْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةً». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمُدُ، وَأَبُو دَاوُد، وَابْنُ مَاجَهْ، وَهَذَا لَفْظُهُ. وَلِأَنَّهُ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ الْحَجِّ عَنْ نَفْسِه، فَلَمْ يَقَعْ عَنْ الْغَيْرِ، كَمَا لَوْ كَانَ صَبِيًّا.

وَيُفَارِقُ الزَّكَاةَ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنُوبَ عَنْ الْغَيْرِ، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهَا، وَهَاهُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَنُوبَ عَنْ الْغَيْرِ، وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهَا، وَهَاهُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ الْغَيْرِ مَنْ شَرَعَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ إِثْنَامِهِ، وَلَا يَطُوفَ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَطُفْ عَنْ فَيْهِ. وَذَا أَنْ عَلَيْهِ رَدَّ مَا أَخَذَ مِنْ النَّفَقَةِ؛ لِآنَهُ لَمْ يَقَعْ الْحَجُّ عَنْهُ، فَأَشْبَهَ مَا لُوْ لَمْ يَحُجُّ (١).

قَالُ البَّغُوي تَعْلَلْهُ: أَمَّا الإِسْتِطَاعَةُ بِالْغَيْرِ: هُوَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ عَاجِزًا بِنَفْسِهِ، بِأَنْ كَانَ زَمِنًا أَوْ بِهِ مَرَضٌ غَيْرُ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ، لَكِنْ لَهُ مَالُ يُمَكِنُهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ، كَانَ زَمِنًا أَوْ بِهِ مَرَضٌ غَيْرُ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ، لَكِنْ بَذَلَ لَهُ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنَبِيُّ الطَّاعَة فِي أَنْ يَجْبُ عَنْهُ، يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْتَأْجِرَ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالُ لَكِنْ بَذَلَ لَهُ وَلَدُهُ أَوْ أَجْنِبِيُّ الطَّاعَة فِي أَنْ يَجْبُ عَنْهُ، يَلْزَمُهُ أَنْ يَأْمُرَهُ إِذَا كَانَ يَعْتَمِدُ صِدْقَهُ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الْحُجِّ [يَتَعَلَّقُ] بِنَفْسِهِ، بِالإِسْتِطَاعَةِ، وَيُقَالُ فِي الْعُرْفِ: فُلَانٌ مُسْتَطِيعٌ لِبِنَاءِ دَارٍ، وَإِنْ كَانَ لَا يَفْعَلُهُ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّ اللهِ أَوْ بِأَعْوَانِهِ.

وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا يَجِبُ الْحَجُّ بِبَذْلِ الطَّاعَةِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ: لَا يَجِبُ عَلَى المُعْضُوبِ فِي الْمَالِ.

وَحُجَّةُ مَنْ أَوْجَبَهُ مَا أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ السَّرَخْسِيُّ، أَخْبَرَنَا زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ السَّرَخْسِيُّ، أَخْبَرَنَا زَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُصْعَبٍ، عَنْ مَالِكِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ أَبُو إِسْحَاقَ الْهَاشِمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُصْعَبٍ، عَنْ مَالِكِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيُهَانَ

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢٣٥).

ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ الله عَلَيْ فَجَاءَتُهُ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ تَسْتَفْتِيهِ، فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ رَسُولُ الله، وَنَظُرُ الله عَلَيْ يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشِّقِّ الْآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ وَرَبُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الحُبِّ أَدْرَكَتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»(١).

قال البغوي تَخَلَّلُهُ: قَالَ الإِمَامُ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّرُورَةَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، سُئِلَ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي أَوْفَى عَنِ الرَّجُلِ لَمْ يَحُجَّ: أَيْسْتَقْرِضُ للحَجَّ؟ فَقَالَ: لَا، وَهُوَ قَوْلُ الأَوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ.

وَفِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الصَّرُورَةَ عَنْ غَيْرِهِ يَنْقَلِبُ عَنْ فَرْضِ نَفْسِهِ، وَهُوَ قَوْلُ هَؤُلاءِ(٢).

قال الخطابي تغلّله: قلت: فيه من الفقه: أن الصرورة لا يحج عن غيره حتى يحج عن نفسه، جائز، وفيه: أن عن نفسه، جائز، وفيه: أن من أهل بحجتين لم يلزمه إلا واحدة، ولو كان لاجتهاع وجوبها مساغ في وقت واحد، لأشبه أن يجمع عليه الأمرين؛ فدل على أن الإحرام لا ينعقد إلا بواحدة (٣).

القول الثاني: قالوا بجواز ذلك، واستدلوا على ذلك بها أخرجه البخاري ومسلم عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ قَالَ: كَانَ الفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ، فَجَاءَتِ امْرَأَةُ مِنْ خَثْعَمَ، فَجَعَلَ الفَيْشُلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَجَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، يَصْرِفُ وَجْهَ الفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الحَجِّ الفَضْلِ إِلَى الشَّقِ الآخِرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ فَرِيضَةَ الله عَلَى عِبَادِهِ فِي الحَجِّ الْوَرْكَتُ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لاَ يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُبُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ (١٠).

⁽١) تفسير البغوى - طيبة (٢/ ٧٣).

⁽٢) شرح السنة للبغوي (٧/ ٣١).

⁽٣) معالم السنن (٢/ ١٧٢).

⁽٤) البخاري (١٥١٣)، (١٣٣٤).

قال الخطابي كَالله: قلتُ: في هذا الحديث بيان جواز حج الإنسان عن غيره حيًا وميتًا، وأنه ليس كالصلاة والصيام وسائر الأعمال البدنية التي لا تجري فيها النيابة، وإلى هذا ذهب الشافعي.

وكان مالك لا يرى ذلك، وقال: لا يجزئه إن فعل، وهو الذي روى حديث ابن عباس، وكان يقول في الحج عن الميت: إن لم يوص به الميت، إن تصدق عنه وأعتق، أحب إلى من أن يحج عنه. وكان إبراهيم النخعي وابن أبي ذئب يقولان: لا يحج أحد عن أحد. والحديث حجة على جماعتهم.

قلت: وفيه دليل على أن فرض الحج يلزم من استفاد مالًا في حال كبره وزمانته، إذا كان قادرًا به على أن يأمر غيره، فيحج عنه، كما لو قدر على ذلك بنفسه. وقد يتأول بعضهم قولها: إن فريضة الله أدركت أبي شيخًا، فقال: معناه: أنه أسلم، وهو شيخ كبير (١).

قال السرخسي تخالله: (قَالَ): وَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يُحِجَّ رَجُلًا عَنْ نَفْسِه، فَأَحَبُّ إِنَّ أَنْ يُحِجَّ رَجُلًا قَدْ حَجَّ عَنْ نَفْسِه؛ لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنْ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ - رَحِمَهُمْ الله تَعَالَى - وَلِأَنَّهُ أَهْدَى فِي إِقَامَةِ أَعْمَالِ الْحُجِّ لِصَيْرُورَتِهَا مَعْهُودَةً عِنْدَهُ، فَإِنْ أَحَجَّ صَرُورَةً عَنْ نَفْسِهِ يَجُوزُ عِنْدَنَا. وَعَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ يَعْلَلُهُ: لَا يَجُوزُ، وَيَكُونُ حَجُّ الصَّرُورَةِ عَنْ نَفْسِهِ لَا عَنْ الْآمِرِ. وَحُجَّتُهُ مَا رُوِي عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يُلبِي عَنْ شُبرُمَةً، فَقَالَ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ عَنْ شُبرُمَةً». وَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَنْ أَلْبِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ عَنْ شُبرُمَةً». وَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَنْ أَلْبِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ عَنْ شُبرُمَةً». وَحُجَّتُنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَنْ أَلْبِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ، ثُمَّ عَنْ شُبرُمَةً». وَكَجَتُنَا فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَنْ شَبهُ الله وَلَيْهُ جَوَّزَ لَمَا أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا، وَلَمْ يَسْتَفْسِرُ أَنَّهُ مَ عَنْ شُبرُمَةً وَلَا أَنْ تَعُجَّ عَنْ أَبْعِهُمْ وَلَا الله وَلَيْهِ جَوَّزَ لَمَا أَنْ تَعُجَّ عَنْ أَبِيهَا، وَلَمْ يَسْتَفْسِرُ أَنَّهُمْ وَلَا أَنْ تَعُرَا فَى الله وَلَالَهُ وَلَا الله وَلَالَهُ وَلَالَ الله وَلَالَهُ وَلَالَهُ وَلَالَ اللهُ وَلَكُونَ فَيْ اللهَ وَلَالَهُ وَلَالَهُ وَلَا أَنْ تَعُمِ عَنْ أَبِيهَا، وَلَمْ يَسْتَفْسِرُ أَنَّهُ اللهُ وَلَالَهُ وَلَى اللهُ اللهُ وَلَالَهُ وَلَا أَنْ تَعُمَّ عَنْ أَبِيهِ الْمَلْ وَلَاللهُ وَلَاللهُ وَلَا أَنْ عَلَى اللهُ وَلَا أَنْ تَعُمْ عَنْ أَلَا أَنْ عَلْكُ عَلَى اللهُ اللهُ وَلَا أَنْ عَلَى اللهُ اللهُ

وَفِي الْحَدِيثِ الْأَخِيرِ تَعَارُضُ، فَقَدْ رُوِيَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يُلَبِّي عَنْ نُبَيْشَةَ، فَقَالَ: «إِذَا حَجَجْت عَنْ نُبَيْشَةَ، فَحُجَّ عَنْ نَفْسِك» «مَنْ نُبَيْشَةَ؟»، فَقَالَ: هإذَا حَجَجْت عَنْ نُبَيْشَةَ، فَحُجَّ عَنْ نَفْسِك» وَتَأْوِيلُ الْحُدِيثِ الْأَخِيرِ أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ لَمْ يُحْرِمْ، وَلَكِنْ عَلَى سَبِيلِ التَّعْلِيمِ لِلْكَيْفِيَّةِ فِي

⁽١) معالم السنن (٢/ ١٧١).

التَّلْبِيَةِ عَنْ الْغَيْرِ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - بِأَنْ يَبْدَأَ بِالْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ، وَبِهِ نَقُولُ، أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَوَّلًا(١).

الدليل الثاني: ما رواه الزهري قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «ثَلَاثُ سُنَّةٌ عَلَيَّ الْدُولُ الله ﷺ عَلَيَّ اللَّهُ لَمُ عَلَيْ اللَّهُ لِمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُلِمُ اللللْمُ اللللِّهُ الللللَّهُ اللللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ الللّهُ الللللْمُلِمُ الللللْمُلِمُ الللللْمُلْمُ اللّهُ الللللْمُلِمُ الللللْمُلْمُلْمُ اللللْمُلْمُ الللللْمُلْمُ اللّهُ اللللْمُلْمُلُمُ الللللْمُلِمُ الللّهُ اللّهُ الللللْمُلْمُلِمُ الللللْمُلْمُ اللللْمُلْمُ الللّهُ الللللْمُلْمُ الللللْمُلْمُ الللّهُ اللللْمُلْمُ الللللْمُلْمُلُمُ الللّهُ الللّهُ اللللْمُلْمُلُمُ الللّهُ الللّهُ اللللْمُلْمُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللْمُلْمُ الللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللللْمُلْمُ اللللللْمُلْمُولُولُولُولُمُ الللللْمُلْمُ اللللللْمُلْمُ اللللللْمُلُمُولُمُ الللللللْمُلْمُ اللل

وهذه بعض الآثار عن الصحابة والتابعين:

🗖 أثر على بن أبي طالب ﷺ:

عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيًّا «كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَحُجَّ الصَّرُورَةُ عَنِ الرَّجُلِ»(٣).

🗖 أثر مجاهد كِتَمَلَّلُهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ، وَلَمْ يَكُنْ حَجَّ قَطُّ قَالَ: «يُجْزِي عَنْهُ وَعَنْ صَاحِبِهِ الْأَوَّلِ». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: الصَّرُورَةُ: الَّذِي لَمْ يَحُجَّ قَطُّ (١٠).

أثر الحسن البصري تعملته:

عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحُسَنِ، فِي الرَّجُلِ يَحُجُّ عَنِ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ يَحُجَّ قَطُّ، قَالَ: «يُجْزِئُهُ» (٥).

(١) المبسوط للسرخسي (٤/ ١٥١).

(٣) مُنقَطَّع: أُخرِجُه ابن أَبي شيبة (٣/ ١٩٤) قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُمَيْدُ بْنُ الْأَسْوَدِ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَلِيًّا. ومحمد بن علي بن الحسين لم يسمع من علي بن أبي طالب.

(٤) أخرجه ابن أبي شَيية (٣/ ١٩٤) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وعمر بن ذر يروي عن مجاهد أحاديث منكرة، وهذا ليس محلها.

⁽٢) مُرَسَلُ مِن أَضْعَفُ المُراسِيلِ: أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٤٧٣) قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وهذا من مراسيل الزهري.

⁽٥) صَحِيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤١٤) قَالَ: نا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحُسَن. وسنده صحيح.

وجه أخر عن الحسن البصري:

عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحُسَنِ: "أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَحُجَّ الصَّرُورَةُ عَنِ الرَّجُلِ" (١٠).

أثر سعيد بن المسيب تعلّله:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: «إِنَّ الله تَعَالَى لَوَاسِعٌ لَهُمَّا جَمِيعًا »(٢).

قال البغوي تَخَلَّلُهُ: وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يُحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ الْمُحْجُوجُ عَنْهُ عَاجِزًا عَنْ أَدَائِهِ بِنَفْسِهِ، بِأَنْ كَانَ مَيِّتًا، أَوْ حَيًّا بِهِ عِلَّةٌ لَا يُرْجَى زَوَالْهُمَا مِنْ زَمَانَةٍ، أَوْ كِبَرِ لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الْحُجَّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ، وَالشَّافِعِيِّ. وَدُهَبَ مَالِكُ، وَالثَّاوِمِيُّ وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَجَّ عَنِ الْحَيِّ الْعَاجِزِ، وَقَالَ مَالِكُ: إِنَّمَا يُحَجُّ عَنِ النَّيْتِ إِذَا أَوْصَى بِهِ، وَإِذَا أَوْصَى يُقْضَى مِنَ وَيَجُوزُ عَنِ المَيْتِ، وَقَالَ مَالِكُ: إِنَّمَا يُحَجُّ عَنِ المَيْتِ إِذَا أَوْصَى بِهِ، وَإِذَا أَوْصَى يُقْضَى مِنَ النَّخَعِيِّ ، وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: لَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَيُرْوَى عَنِ النَّخَعِيِّ مِثَلُ قَوْلِ مَالِكٍ (٣).

قال ابن عبد البر يخلفه: في هَذَا الْحُدِيثِ الْحُجُّ عَنِ الْمُيِّتِ، وَفِي هَذَا الْبَابِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ قَدْ ذَكَرْنَا أَكْثَرَهَا فِي التَّمْهِيدِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنْ لَا تُقْضَى الصَّلَاةُ عَنْ حَيٍّ وَلَا مَيْتٍ، وَاخْتَلَفُوا فِي الصِّيَامِ لِإِخْتِلَافِ الْآثَارِ فِي ذَلِكَ. وَالله أَعْلَمُ. فَفِي هَذَا الْحُدِيثِ مَعْ إِيجَابِ الْحُجِّ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ بِهَالِهِ وضعف عن إقامته ببدنه جواز حج الرَّجُلِ عَنْ غَيْرِهِ، وَقَدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ: فَقَالَ الْحُسَنُ بْنُ صَالِح بْنِ حَيِّ: لَا يَحُجُّ أَحَدُ عَنْ أَحَدٍ إِلَّا عَنْ مَيِّتٍ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَام، وَهُو قَوْلُ مَالِكٍ وَاللَّيْثِ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: لِلصَّحِيحِ أَنْ يَأْمُرَ مَنَْ يَحُجَّ عَنْهُ يَكُونُ ذَلِكَ فِي ثُلْثِهِ، وَإِنْ تَطَوَّعَ رَجُلٌ بِالْحَجِّ عَنْهُ بَعْدَ المُوْتِ أَجْزَاهُ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ أَنْ يُؤَاجِرَ أَحَدٌ نَفْسَهُ فِي الْحَجِّ،

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٩٤) قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحُسَنِ. ورواية هشام عن الحسن فيها مقال.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٩٤) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُفْيَانَ، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّب. وسنده صحيح.

⁽٣) شرح السنة للبغوي (٧/ ٢٦).

وَقَوْلُ الثَّوْرِيِّ نَحْوُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ.

قال سُفْيَانُ النَّوْرِيِّ: إِذَا مَاْتَ الرَّجُلُ، وَلَمْ يَحُجَّ، فَلْيُوصِ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ، فَإِنْ هُو لَمْ يُوصِ، فَحَجَّ عَنْهُ وَلَدُهُ، فَحَسَنُ فَإِنَّا هُوَ دَيْنٌ يَقْضِيهِ، قال: وَقَدْ كَانَ يُسْتَحَبُّ لِذِي يُوصِ، فَحَجَّ عَنْ قَرَابَتِه، فَإِنْ كَانَ لَا قَرَابَةَ لَهُ فَمَوَالِيهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَوَالِي، فَإِنْ ذَلِكَ الْقَرَابَةِ أَنْ يَكُبَّ عَنْ قَرَابَةِ، فَإِنْ كَانَ لَا قَرَابَةً لَهُ فَمَوَالِيهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَوَالِي، فَإِنْ ذَلِكَ يُسْتَحَبُّ، فَإِنْ أَحَجُّوا عَنْهُ رَجُلًا تَطَوَّعًا فَلَا بَأْسَ.

قال سُفْيَانُ: وَإِذَا أَوْصَى الرَّجُلُ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ، فَلْيُحَجَّ عَنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِرَجُلِ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ، فَلْيُحَجَّ عَنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي لِرَجُلِ أَنْ يَحُجَّ عَن فَسه.

وقال ابن أَبِي لَيْلَى، والْأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ: يُحَجُّ عَنِ الْمَيِّتِ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ بِهِ، وَكِيْزِيهِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ.

وقال مَالِكُ: يَجُوْزُ أَنْ يَحُجَّ عَنِ الْمُيِّتِ مَنْ َلَا يُحُجَّ قَطُّ، وَلَكِنَّ الاِخْتِيَارَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَوَّلًا، ثُمَّ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ والْأَوْزَاعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ،وَقَالَ: لَا يَحُجُّ عَنِ الْمُيِّتِ إِلَّا مَنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ (۱).

مسألة حج المرأة عن الرجل

ذهب جمهور العلماء إلى جواز حج المرأة عن الرجل، ولم يخالف في ذلك إلا الحسن ابن صالح، واستدلوا على ذلك.

قال البخاري رحمه الله: بَابُ حَجِّ المُرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ.

ثم ساق بسنده عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبَّاسٍ هُ قَالَ: كَانَ الفَضْلُ رَدِيفَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَجَعَلَ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ وَجَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنْ خَثْعَمَ، فَجَعَلَ الفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا، وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ يَكُلُهُ يَصُرِفُ وَجُهَ الفَضْلِ إِلَى الشِّقِّ الآخِرِ، فَقَالَتْ: إِنَّ فَرِيضَةَ الله أَدْرَكَتْ أَي شَيْخًا كَبِيرًا لاَ يَشْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُ عَنْهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الوَدَاعُ (١).

وكذلك بوب النسائي(٥/ ١١٨): حَجُّ الْمُرْأَةِ عَنِ الرَّجُلِ، وبوب أبن حبان (٩/

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٦٧).

⁽٢) البخاري (١٨٥٥) ومسلم (١٣٤٤).

٣٠٩): ذكر إباحة حج المرأة عن الرجل ضد قول من كره.

قال ابن المنذر تَعَلَلُهُ: وأجمعوا على أن حج الرجل عن المرأة، والمرأة عن الرجل؛ يجزئ، وانفرد الحسن بن صالح؛ فكره ذلك(١).

قال القرطبي يَخلَقه: وَحَدِيثُ الْخَثْعَمِيَّةِ أَخْرَجَهُ الْأَئِمَّةُ، وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى الْحَسَنِ قَوْلَهُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَجُّ الْمُرْأَةِ عَنِ الرَّجُل^(٢).

قال البغوي تَعَلَّلهُ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حَجَّ الْمُرَّةِ عَنِ الرَّجُلِ يَجُوزُ، وَزَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لَأَنَّ الْمُرَّآةَ تَلْبَسُ فِي الإِحْرَامِ مَا لَا يَلْبَسُهُ الرَّجُلُ، فَلا يَحُجُّ عَنْهُ إِلا رَجُلُ مِثْلُهُ (٣).

قال ابن بطال تخلف: وأما قول البخارى في الترجمة: والرجل يحج عن المرأة. وأدخل حديث المرأة التي سألت النبي عَلَيْ عن ذلك، فكان ينبغي أن يقول: والمرأة تحج عن المرأة. فالجواب عن ذلك: أن النبي عَلَيْ خاطب المرأة بخطاب دخل فيه الرجال والنساء، وهو قوله: «اقضوا الله»، وهذا يصح للمذكر والمؤنث، ولا خلاف في حج الرجل عن المرأة، والمرأة عن الرجل، إلا الحسن ابن صالح، وسأذكر قوله في الباب بعد هذا ـ إن شاء الله ـ (3).

قال ابن عبد البر كَلَّلَهُ: وَفِي حَدِيثِ الْخُنْعَمِيَّةِ حَدِيثِ مَالِكٍ هَذَا رَدُّ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيِّ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ الْمُرْأَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَحُجَّ عَنِ الرَّجُلِ. وَهُوَ حُجَّةٌ لَمِنْ أَجَازَ ذَلِكَ (٥).

قال ابن حجر تَعْتَلْهُ: وَأَجَابِ ابن بَطَّالٍ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَاطَبَ الْمُرْأَةَ بِخِطَابٍ دَخَلَ فِيهِ الرِّجُلِ فِيهِ الرِّجُلِ فَي جَوَازِ حَجِّ الرَّجُلِ فِيهِ الرِّجُلِ

⁽١) الإجماع لابن المنذر (ص: ٦٠).

⁽٢) تفسير القرطبي (٤/ ١٥٢).

⁽٣) شرح السنة للبغوي (٧/ ٢٧).

⁽٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٥٢٥).

⁽٥) الاستذكار (٤/ ١٦٨).

عَنِ الْمُرَّاةِ وَالْمُرَّاةِ عَنِ الرَّجُلِ، وَلَمْ يُخَالِفْ فِي جَوَازِ حَجِّ الرَّجُلِ عَنِ الْمُرَّاةِ وَالْمُرَّاةِ عَنِ الرَّجُلِ عَنِ الْمُرَّاةِ وَالْمُرَّاةِ عَنِ الرَّجُلِ إِلَّا الْحُسَنُ بْنُ صَالِح (١).

□ وإليك أقوال أصحاب المذاهب رحمهم الله:

قال السرخسي تخلفه: وإِنْ أَحَجُّوا عَنْهُ امْرَأَةً، فَإِنَّهُ يُجْزِيهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخَنْعَمِيَّةَ حِينَ اسْتَأْذَنَتْ رَسُولَ الله عَلَيْ فِي أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا، أَذِنَ لَمَا فِي ذَلِكَ، وَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ مِنْهَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِحْجَاجُ الْمُرَأَةِ عَنْ الرَّجُلِ، وَقَدْ أَسَاءُوا فِي ذَلِكَ لِنُقْصَانِ حَالِ النِّسَاءِ فِي بَابِ الْإِحْرَام حَتَّى إِنَّ المُرْأَةَ تَلْبَسُ الْخِيطَ فِي إِحْرَامِهَا، وَلا تَرْفَعُ صَوْتَهَا النَّسَاءِ فِي بَابِ الْإِحْرَام حَتَّى إِنَّ المُرْأَة تَلْبَسُ الْخِيطَ فِي إِحْرَامِهَا، وَلا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالتَّلْبِيةِ، وَلا تَرْمُلُ فِي الطَّوافِ، وَلا تَسْعَى فِي بَطْنِ الْوَادِي، وَتَثَرُّكُ طَوَافَ الصَّذِرِ بِالتَّلْبِيةِ، وَلا ضَرُورَةَ لَهُمْ فِي إحْجَاجِهَا عَنْ اللَّيَتِ؛ لِأَنَّ فِيمَنْ يَحُجُّ عَنْ الرِّجَالِ بِعُذْرِ الْحُيْضِ، وَلَا ضَرُورَةَ لَهُمْ فِي إحْجَاجِهَا عَنْ اللَّيْتِ؛ لِأَنَّ فِيمَنْ يَحُجُّ عَنْ الرِّجَالِ كَثُرُهُ وَلَا اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّكِابُ الْمُؤْورَةَ لَكُمْ فِي إِحْجَاجِهَا عَنْ اللَيْتِ؛ لِأَنَّ فِيمَنْ يَحُجُّ عَنْ الرِّجَالِ كَثُورُهُ اللَّهُ عَنْ اللَّ جَالِ اللَّهُ الْمُؤْورَةُ اللَّهُ الْمُؤْورَةُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ الْمُؤْورَةُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِلَ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْوَالِي الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

قال الشافعي تَعَلَّتُهُ: وَإِذَا أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ الْخَثْعَمِيَّةَ أَنْ تُحُجَّ عَنْ أَبِيهَا، وَرَجُلًا أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ لَنَذَرَ نَذْرَهُ أَبُوهُ؛ دَلَّ هَذَا دَلَالَةً بَيِّنَةً أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَحُرِمَ المُرْأَةُ عَنْ الرَّجُلِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَذَا كَانَ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ عَنْ الرَّجُلِ أَنْ الرَّجُلِ وَالرَّجُلُ عَنْ الرَّجُلِ وَالرَّجُلُ عَنْ المُرْأَةِ أَوْلَى، مِنْ قِبَلِ أَنَّ الرَّجُلِ أَكْمَلُ إحْرَامًا مِنْ المُرْأَةِ، وَإِحْرَامُهُ كَإِحْرَامِ الرَّجُلِ، فَأَيْ رَجُلٍ حَجَّ عَنْ امْرَأَةٍ أَوْ عَنْ رَجُلٍ، أَوْ امْرَأَةٍ حَجَّتْ عَنْ امْرَأَةٍ أَوْ عَنْ رَجُلٍ، أَوْ امْرَأَةٍ مَذْ حَجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامُ (٣).

سئل الإمام أحمد تخلله: سَمِعْتُ أَحْمَدَ، قَالَ: كَانَ سُفْيَانُ بُنُ عُيَيْنَةَ إِذَا قِيلَ لَهُ فِي الْحُجِّ الْحُجِّ عَمَّنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحُجُّ، لَا يَأْمُرُ بِهِ، يَقُولُ: اسْتَغْفِرْ لَهُ، ادْعُ الله لَهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَجَبَ عَلَيْهِ.

سَمِعْتُ أَحْدَ، قَالَ لَهُ رَجُلْ: أُرِيدُ أَنْ أَحُجَّ عَنْ أُمِّي، أَتَرْجُو أَنْ يَكُونَ لِي أَجْرُ حَجَّةٍ أَيْضًا؟ قَالَ: نَعَمْ، تَقْضِي عَنْهَا دَيْنًا عَلَيْهَا.

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٦٥).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٢٧/ ١٧٢).

⁽٣) الأم للشافعي (٢/ ١٣٧).

سَمِعْتُ أَحْمَدَ، قالَ لَهُ رَجُلُ: أُرِيدُ أَنْ أَحُجَّ عَنْ أُمِّي فَأُنْفِقُ مِنْ مَالِي وَأَنْوِي عَنْهَا، أَلَيْسَ جَائِزًا؟ قَالَ: نَعَمْ.

سَمِعْتُ أَحْمَدَ، سُئِلَ: تَحُبُّ المُرْأَةُ عَنِ الرَّجُلِ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ إِذَا كَانَتْ مُتَبَرِّعَةً. سَمِعْتُ أَحْمَدَ، يَقُولُ: ﴿لَا يَحُبُّ عَنِ المُيِّتِ إِلَّا مَنْ قَدْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ»(١).

وسئل يَعْلَللهُ: ٨٤٦ – حَدثنَا قَالَ: سَأَلت أَبِي، قلت: تحج المُرْأَة عَن المُرْأَة وَالرجل عَن المُرْأَة؟ قال: نعم.

قال إسحاق: كما قال، [لقول] النبي على الله على الله عن أبيك (٢).

قال ابن قدامة كَمْلَللهُ: [فَصْل: حَجّ الرَّجُل عَنْ المُرْأَة وَالمُرْأَة عَنْ الرَّجُل]

(٢٢٢٤) فَصْلُ: يَجُوزُ أَنْ يَنُوبَ الرَّجُلُ عَنْ الرَّجُلِ وَالْمُرْأَةِ، وَالْمُرْأَةِ عَنْ الرَّجُلِ وَالْمُرْأَةِ فِي الْحُبِّ فِي الْحُبِّ فِي الْحُبِّ فِي الْحُبِّ فِي الْحُبِّ فِي الْحُبَّ فِي الْحُبَّ فِي الْحُبَّ فِي الْحُبَّ فِي الْحُبَّ فِي الْحُبَّ الْمُرْأَةِ فِي الرَّبُ الْمُنْذِرِ: هَذِهِ غَفْلَةٌ عَنْ ظَاهِرِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ فَإِنَّهُ كَرِهَ حَجَّ المُرْأَةِ عَنْ الرَّجُلِ. قَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: هَذِهِ غَفْلَةٌ عَنْ ظَاهِرِ السُّنَّةِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ فَإِنَّهُ الْمُرَاةُ أَنْ تَكُبَّ عَنْ أَبِيهَا، وَعَلَيْهِ يَعْتَمِدُ مَنْ أَجَازَ حَجَّ المُرْءِ عَنْ غَيْرِهِ. وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ سِوَاهُ (٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية تعمله: يجوز للمرأة أن تحج عن امرأة أخرى باتفاق العلماء، سواء كانت بنتها أو غير بنتها، وكذلك يجوز أن تحج المرأة عن الرجل عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء، كما أمر النبي على المرأة الخثعمية أن تحج عن أبيها لما قالت: يا رسول الله، إن فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي، وهو شيخ كبير، فأمرها النبي على أن تحج عن أبيها، مع أن إحرام الرجل أكمل من إحرامها (٤٠).

قال الشنقيطي تَعَلِّلهُ: وَقَدْ دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ اللَّذْكُورَةُ عَلَى جَوَازِ حَجِّ الرَّجُلِ عَنِ اللَّوْ وَعَكْسِهِ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْعُلَهَاءِ، وَلَمْ يُخَالِفْ فِيهِ إِلَّا الْحُسَنُ بْنُ صَالِح بْنِ حَيٍّ.

⁽١) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني (ص: ١٨٤).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٠٨٧).

⁽٣) المغني (٣/ ٢٢٦).

⁽٤) مجموع الفتاوي (٢٦ / ١٣).

وَالْأَحَادِيثُ المُذْكُورَةُ حُجَّةُ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ مَالِكًا يَخْلَتْهُ وَمَنْ وَافَقُوهُ لَمْ يَعْمَلُوا وَالْأَحَادِيثِ اللَّذِيثِ النِّتِي ذَكَرْنَا مَعَ كَثْرَتِهَا وَصِحَّتِهَا؛ لِأَنَّهَا مُخَالِفَةٌ عِنْدَهُمْ لِظَاهِرِ فَلْهِ فَلْ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرْنَا مَعَ كَثْرَتِهَا وَصِحَّتِهَا؛ لِأَنَّهَا مُخَالِفَةٌ عِنْدَهُمْ لِظَاهِرِ اللَّهُ الْفَرْآنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ مَنِ السِّعَلَاعَ إِلَيْهِ النَّعَمَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْمَعْضُوبُ وَاللَّيْتُ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِمُسْتَطِيعٍ؛ لِصِدْقِ قَوْلِكَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ بِنَفْسِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا اشْتُهِرَ عَنْ مَالِكٍ مِنْ أَنَّهُ يَقُولُ: لَا يَحُجُّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ؛ مَعْنَاهُ عِنْدَهُ: أَنَّ الصَّحِيحَ الْقَادِرَ لَا يَصِحُّ الْحَجُّ عَنْهُ فِي الْفَرْضِ.

وَالْمُعْضُوبُ عِنْدَهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ، وَأَحْرَى الْمُيِّتُ، فَالْحُجُّ عَنْهُمَا مِنْ مَالِهِمَا لَا يَلْزَمُ عِنْدَهُ إِلَّا بِوَصِيَّةٍ، فَإِنْ أَوْصَى بِهِ صَحَّ مِنَ الثَّلُثِ، وَتَطَوُّعُ وَلَيِّهِ بِالْحُجِّ عَنْهُ خِلَافُ الْأَوْلَى عِنْدَهُ، بَلْ مَكْرُوهُ (١٠).

قوله تعالى: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجِ عَمِيقٍ ۞ لِّيَشْهَدُواْ مَنَفِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيَ أَيَّامٍ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلَمُ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ۞ ثُمَّ لُيَقْضُواْ تَفَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلَمُ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ۞ ثُمَّ لُيقُضُواْ تَقْفَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الح:٢١-٢١]

قوله تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ ﴾ [الح:٢٧]

قال الطبري تَعْلَقُهُ: يعني بقوله: ﴿وَأَذِن ﴾: أعلم، وناد في الناس أن حجوا أيها الناس، بيت الله الحرام ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ يقول: فإن الناس يأتون البيت الذي تأمرهم بحجه مشاة على أرجلهم ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ يقول: وركبانًا على كل ضامر، وهي الإبل المهازيل ﴿يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍ عَمِيقٍ ﴾ يقول: تأتي هذه الضوامر من كل فج عميق، يقول: يأتين، فجمع لأنه أريد عميق، يقول: من كل طريق ومكان ومسلك بعيد وقيل: يأتين، فجمع لأنه أريد بكل ضامر النوق، ومعنى الكل الجمع فلذلك قيل: يأتين. وقد زعم الفراء أنه قليل في كلام العرب: مررت على كل رجل قائمين، قال: وهو صواب، وقول الله: ﴿وَعَلَىٰ

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٣٢٧).

كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ ينبئ عن صحة جوازه. وذكر أن إبراهيم ـ صلوات الله عليه ـ لما أمره الله بالتأذين بالحج، قام على مقامه، فنادي: يا أيها الناس، إن الله كتب عليكم الحج، فحجوا بيته العتيق (١).

قال الطبري كَنَاتُهُ: اختلف في صفة تأذين إبراهيم بذلك فقال بعضهم: نادى بذلك...

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس، قال: «لما فرغ إبراهيم من بناء البيت قيل له: ﴿وَأَذِن فِي النَّاسِ بِالْحَجِ ﴾ [الحج: ٢٧] قال: رب، وما يبلغ صوتي؟ قال: أذن، وعلى البلاغ، فنادى إبراهيم: أيها الناس، كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق، فحجوا، قال: فسمعه ما بين السماء والأرض، أفلا ترى الناس يجيئون من أقصى الأرض يلبون؟ (٢).

وعن ابن عباس، قال: «لما بنى إبراهيم البيت أوحى الله إليه، أن أذن في الناس بالحج، قال: فقال إبراهيم: ألا إن ربكم قد اتخذ بيتًا، وأمركم أن تحجوه، فاستجاب له ما سمعه من شيء: من حجر، وشجر، وأكمة، أو تراب، أو شيء: لبيك اللهم لبيك»(٣).

⁽١) الطبري ط هجر (١٦/ ١١٥).

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٦/ ٥١٤)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٢٩)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٤٢١) من طريق قابوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: « لما فرغ إبراهيم بيشه من بناء البيت العتيق قيل له: أذن في الناس بالحج، قال: «رب، وما يبلغ صوتي»، قال: أذن، وعلي البلاغ، قال: فقال إبراهيم بيشه: يا أيها الناس، كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق، قال: فسمعه ما بين السهاء إلى الأرض، ألا ترى أن الناس يجيئون من أقاصي الأرض يلبون. وفي سنده قابوس ابن أبي ظبيان، ضعيف الحديث.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥١٥) من طريق محمد بن فضيل بن غزوان الضبي، عن عطاء بعد عن عطاء بعد السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. ومحمد بن فضيل سمع من عطاء بعد الاختلاط، وقد روي من طريق الأثبات عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، قوله. وهو الصواب.

وعن ابن عباس: قوله: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ ﴾ [الحج: ٢٧] قال: «قام إبراهيم خليل الله على الحجر، فنادى: يا أيها الناس، كتب عليكم الحج، فأسمع من في أصلاب الرجال، وأرحام النساء، فأجابه من آمن ممن سبق في علم الله أن يحج إلى يوم القيامة: لبيك اللهم لبيك (١).

أثر سعيد بن جبير كِنْلَشْهُ:

عن سعيد بن جبير: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج:٢٧] قال: «وقرت في قلب كل ذكر وأنثى»(٢).

وسند أخر عن عطاء، عن سعيد بن جبير، قال: «لما فرغ إبراهيم من بناء البيت، أوحى الله إليه: أن أذن في الناس بالحج، قال: فخرج فنادى في الناس: يا أيها الناس، إن ربكم قد اتخذ بيتًا، فحجوه، فلم يسمعه يومئذ من إنس، ولا جن، ولا شجر، ولا أكمة، ولا تراب، ولا جبل، ولا ماء، ولا شيء إلا قال: لبيك اللهم لبيك(٣).

⁽١) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (١٦/ ٥١٥) قال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا يحيى بن واضح، قال: ثنا ابن واقد، عن أبي الزبير، عن مجاهد، عن ابن عباس. وفي سنده ابن حميد شيخ الطبري هذا، «ضعيف جدا».

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (١٦/ ٥١٥) قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: ثنا عبد الرحمن، قال: ثنا سفيان، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير.

⁽٣) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٥/ ١٧٠٦) قال: حدثنا أبو يحيى الرازي، حدثنا سهل بن عثمان، حدثني يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن إسرائيل، عن عطاء، عن سعيد بن جبير ، قال: أذن يعني: إبراهيم ـ صلى الله على نبينا وعليه وسلم ـ، فأجابه كل رطب، ويابس، وجبل، وأهل الأرض وأهل السهاء: لبيك اللهم لبيك.

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٤/ ٢٨٣) قال: حدثنا محمد بن أحمد، ثنا محمد بن عثمان، ثنا أبي، ثنا جرير، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، قال: «لما أمر إبراهيم أن يؤذن في الناس بالحج قال: إن الله قد بنى بيتًا، وإنه يأمركم أن تحجوه. قال: فأجابه كل شيء من البنيان، من حجر، أو شجر، أو مدر».

أثر مجاهد تَعَلَّمْة:

عن مجاهد: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ ﴾[الحج:٢٧]، قال: «أمر إبراهيم أن يؤذن بالحج، فقام فقال: يا أيها الناس، أجيبوا ربكم، فأجابوه: لبيك اللهم لبيك (١١).

🗖 أثر عكرمة بن خالد المخزومي كَثَلَثُهُ:

عن عكرمة بن خالد المخزومي، قال: «لما فرغ إبراهيم عنى من بناء البيت، قام على المقام، فنادى نداء سمعه أهل الأرض: إن ربكم قد بنى لكم بيتًا فحجوه، قال داود: فأرجو من حج اليوم من إجابة إبراهيم هيئه (٢٠).

وعن أبي الطفيل، قال: قال ابن عباس: «هل تدري كيف كانت التلبية؟ قلت: وكيف كانت التلبية؟ الله وكيف كانت التلبية؟ قلت له وكيف كانت التلبية؟ قال: إن إبراهيم لما أمر أن يؤذن في الناس الله الله ورفعت القرى، فأذن في الناس (٣).

عن ابن عباس، قوله: ﴿ وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِ ﴾ [الحج: ٢٧] «يعني بالناس: أهل القبلة، ألم تسمع أنه قال: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارِكًا ﴾ [آل عران: ٩٦] إلى قوله: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ مَا الناس الذين إلى قوله: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ مَا الناس الذين أمر أن يؤذن فيهم، وكتب عليهم الحج، فإنه آمن، فعظموا حرمات الله تعالى، فإنها من تقوى القلوب يقول: فإن الناس يأتون البيت الذي تأمرهم بحجه مشاة على من تقوى القلوب يقول: فإن الناس يأتون البيت الذي تأمرهم بحجه مشاة على

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٣٣٠) قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن سلمة، عن مجاهد.

وأخرجه الطبرى في تفسيره، قال: حدثنا القاسم قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد، في قوله: ﴿وَأَدِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَيِّ ﴾ [الحج: ٢٧] قال: «قام إبراهيم على مقامه، فقال: يا أيها الناس، أجيبوا ربكم، فقالوا: لبيك اللهم لبيك، فمن حج اليوم فهو ممن أجاب إبراهيم يومئذ. وسنده ضعيف.

 ⁽٢) أخرجه الطبري ط هجر (١٦/ ٥١٦) من طريق ابن المثنى، قال: ثنا ابن أبي عدي، عن داود،
 عن عكرمة بن خالد المخزومي. وسنده صحيح.

⁽٣) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (١٦/ ١٦٥) حدثني محمد بن سنان القزاز، قال: ثنا حجاج، قال: ثنا حماد، عن أبي عاصم الغنوي، عن أبي الطفيل، قال: قال ابن عباس.

رجلهم(۱).

وأما قوله: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الح:٢٧]

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عن ابن جريج، قال: قال ابن عباس: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج: ٢٧] قال: «مشاة» (٢٠). وعن الحجاج بن أرطأة، قال: قال ابن عباس: «ما آسى على شيء فاتني إلا أن لا أكون حججت ماشيًا؛ سمعت الله يقول: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج: ٢٧] (٢٠).

(١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥١٧) حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي قال: ثني عمي قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس. وسنده مسلسل بالضعفاء.

(٢) له طرق يحسن بها: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥١٨) قال: حدثنا القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثنى حجاج، عن ابن جريج، قال: قال ابن عباس.

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٧) من طريق صفوان بن عيسى، قال: ثنا حميد الخراط، عن عكرمة، عن ابن عباس رهيه في هذه الآية: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الح:٢٧] قال: «مشاة وركبانًا.

وأخرجه الطبري ط هجر (١٦/ ٥١٨) من طريق معمر، عن قتادة، عن ابن عباس: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج:٢٧] قال: «على أرجلهم» يقول: «وركبانًا على كل ضامر، وهي الإبل المهازيل. وقتادة لم يسمع من عبد الله بن عباس، ورواية معمر عنه فيه مقال.

وَأَخْرِجَ عَبْدَ الرزاق في تفسيره (٢/ ٣٠٤) عن معمر، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾[الحج:٢٧]، قال: على أرجلهم ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرِ﴾[الحج:٢٧]

وأخرجه الطبري طهجر (١٦/ ٥١٨) حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج: ٢٧] قال: «الإبل». وهذا سند مسلسل بالمجاهيل.

(٣) له طرق يصح بها: أخرجه الطبري ط هجر (١٦/ ٥١٨) قال: حدثنا الحسين، قال: ثنا أبو معاوية، عن الحجاج بن أرطأة، قال: قال ابن عباس. وسنده ضعيف.

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٥) من طريق محمد بن أبي عمر، قال: ثنا سفيان، قال: ثنا عبيد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن الوليد الوصافي، «ضعيف».

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٥) من طريق سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج قال:

وعن عبد الله بن عبيد بن عمير، قال: قال ابن عباس على أسى على شيء إلا أن لم أحج ماشيًا؛ إني سمعت الله يقول: « ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج: ٢٧] فأراه بدأ بهم (١).

أثر مجاهد يَعْلَشْهُ:

عن عمر بن ذر، قال: قال مجاهد: «كانوا لا يركبون، فأنزل الله: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾[الحج:٢٧] قال: فأمرهم بالزاد، ورخص لهم في الركوب والمتجر^{٢١)}.

أثر عطاء يَخلَشه:

عن ابن جريج قال: قال إنسان لعطاء: المشي خير أم الركوب؟ قال: «النية في ذلك (٣).

قال السمعاني كَمْلَلَهُ: وقوله: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج:٢٧] أي: رجالة، وهم المشاة، وفي بعض الأخبار: أن آدم – صلوات الله عليه – حج أربعين حجة ماشيًا.

وقوله: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج:٢٧] أي: وعلى كل بعير ضامر، والضامر هو

أخبرني موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب، قال: قال ابن عباس ، فذكر نحوه، إلا أنه قال: لو أني زرت البيت ماشيًا. وفي سنده موسى بن عبيدة، «ضعيف جدًا».

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٤/ ٥٤٢) من طريق ابن وهب، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: « ما آسي على شيء ما آسي على أني لم أحج ماشيًا.

⁽١) ضعيف: أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٥) من طريق محمد بن أبي عمر، قال: ثنا سفيان قال: ثنا عبيد الله بن عبيد بن عمير، قال: ثنا عبيد الله بن عبيد بن عمير، قال: قال ابن عباس. وسنده ضعيف.

⁽٢) رجاله ثقات: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥١٩)، و عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣٢٧)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٤٣) من طريق عمر بن ذر، قال: سمعت مجاهدًا، يقول: كانوا يحجون، ولا يتزودون، فأنزل الله: كانوا يحجون، ولا يركبون، فأنزل الله: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج: ٢٧]، ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقَوَىٰ ﴾ [البقرة: ١٩٧]. غير أن عمر ابن ذريروي أحاديث مناكير عن مجاهد، ولا شك أن هذا ليس منها.

⁽٣) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٦) من طريق سعيد بن عبد الرحمن، قال: ثنا عبد المجيد، عن ابن جريج، قال: قال إنسان لعطاء: المشي خير أم الركوب؟ قال: «النية في ذلك»

المهزول، قال ابن عباس: ما أتأسف على شيء، تأسفي أني لم أحج ماشيًا؛ لأن الله تعالى قدم المشاة على الركبان.

قال القرطبي يَخَالِثُهُ: الثالثة: قوله تعالى: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الح: ٢٧] وعده إجابة الناس إلى حج البيت ما بين راجل وراكب، وإنها قال: ﴿ يَأْتُوكَ ﴾ وإن كانوا يأتون الكعبة؛ لأن المنادي إبراهيم، فمن أتى الكعبة حاجًا فكأنها أتى إبراهيم، لأنه أجاب نداءه، وفيه تشريف إبراهيم. ابن عطية: ﴿ رِجَالًا ﴾ جمع راجل، مثل تاجر وتجار، وصاحب وصحاب.

وقيل: الرجال جمع رجل، والرجل جمع راجل، مثل: تجار وتجر وتاجر، وصحاب وصحب وصاحب. وقد يقال في الجمع: رجال بالتشديد، مثل كافر وكفار. وقرأ ابن أبي إسحاق وعكرمة: «رجالًا» بضم الراء، وتخفيف الجيم، وهو قليل في أبنية الجمع، ورويت عن مجاهد. وقرأ مجاهد «رجالي» على وزن فعالى، فهو مثل كسالى. قال النحاس: في جمع راجل خمسة أوجه، ورجالة مثل ركاب، وهو الذي روي عن عكرمة، ورجال مثل قيام، ورجلة، ورجل، ورجالة. الذي روي عن مجاهد رجالًا غير معروف، والأشبه به أن يكون غير منون مثل كسالى وسكارى، ولو نون لكان على فعال، وفعال في الجمع قليل. وقدم الرجال على الركبان في الذكر لزيادة تعبهم في المشي. ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ ﴾ [الحج:٢٧] لأن معنى ﴿ضَامِرٍ » معنى ضوامر.

قال الفراء: ويجوز «يأتي» على اللفظ. والضامر: البعير المهزول الذي أتعبه السفر، يقال: ضمر يضمر ضمورًا، فوصفها الله تعالى بالمآل الذي انتهت عليه إلى مكة. وذكر سبب الضمور، فقال: ﴿يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَحٍّ عَمِيقٍ ﴿ الحج ٢٧] أي: أثر فيها طول السفر. ورد الضمير إلى الإبل تكرمة لها لقصدها الحج مع أربابها، كها قال: ﴿وَٱلْعَادِيَتِ ضَبْحًا ﴾ [العاديات: ١] في خيل الجهاد تكرمة لها حين سعت في سبيل الله. الرابعة: قال بعضهم: إنها قال «رجالا» لأن الغالب خروج الرجال إلى الحج دون الإناث، فقوله «رجالا» من قولك: هذا رجل، وهذا فيه بعد، لقوله: ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ

ضَامِرِ الحج: ٢٧] يعني: الركبان، فدخل فيه الرجال والنساء (١).

مسألة: هل الركوب في الحج أفضل أمر المشي؟

اختلف أهل العلم في الأفضل في الحج، هل الركوب أم المشي؟ فذهب بعضهم إلى أن المشي أفضل، واستحلوا بالأحاديث الآتية:

أولًا: حديث أبي سعيد ﷺ قال: حج النبي ﷺ وأصحابه مشاة من المدينة إلى مكة، وقال: «اربطوا أوساطكم بأزركم»، ومشى خلط الهرولة (٢).

ثانيًا: أثر عبد الله بن عباس عليه:

عن ابن عباس: «ما آسى على شيء فاتني إلا أن لا أكون حججت ماشيًا؛ سمعت الله يقول: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا﴾[الحج:٢٧](٣).

(۱) تفسير القرطبي (۱۲/ ٣٨).

(٢) إسناده ضعيف جدًا: أخرجه ابن ماجة [٣١١٩]، وابن خزيمة [٢٥٣٥]، والحاكم [١/ ٢٦٠]، والحاكم وابن عدي في الكامل [٢/ ٤٣٧]، وغيرهم من طريق حمران بن أعين، عن أبي الطفيل، عن أبي سعيد.

وفي سنده حمران بن أعين، ضعيف جدًا.

قال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو داود: رافضي. تراجع ترجمته في تهذيب التهذيب

(٣) له طرق يصح بها: أخرجه الطبري ط هجر (١٦/ ٥١٨) قال: حدثنا الحسين، قال: ثنا أبو معاوية، عن الحجاج بن أرطأة، قال: قال ابن عباس. وسنده ضعيف.

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٥) من طريق محمد بن أبي عمر، قال: ثنا سفيان، قال: ثنا عبيد الله بن عبيد الله بن عبيد الله بن الوليد، عن عبد الله بن عبيد الله بن الوليد الوصافى، «ضعيف».

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ٣٩٥) من طريق سعيد بن سالم، عن عثمان بن ساج، قال: أخبرني موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب، قال: قال ابن عباس على فذكر نحوه، إلا أنه قال: «لو أني زرت البيت ماشيًا» وفي سنده موسى بن عبيدة، «ضعيف جدًا».

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٤/ ٥٤٢) من طريق ابن وهب، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: « ما آسي على شيء ما آسي على أني لم أحج ماشيًا».

وذهب جمهور العلماء إلى أن الحج راكبًا أفضل، وذلك اقتداء بالنبي ﷺ ولأنه أكثر نفقة، ولأنه أعون على أداء المناسك على أكمل وجه (١).

قال القرطبي كتانثه: الخامسة: لا خلاف في جواز الركوب والمشي، واختلفوا في الأفضل منها، فذهب مالك والشافعي في آخرين إلى أن الركوب أفضل، اقتداء بالنبي على ولكثرة النفقة ولتعظيم شعائر الحج بأهبة الركوب. وذهب غيرهم إلى أن المشي أفضل لما فيه من المشقة على النفس، ولحديث أبي سعيد قال: حج النبي على وأصحابه مشاة من المدينة إلى مكة، وقال: «اربطوا أوساطكم بأزركم»، ومشى خلط الهرولة. أخرجه ابن ماجه في سننه (٢).

ولا خلاف في أن الركوب عند مالك في المناسك كلها أفضل، للاقتداء بالنبي (٣).

وقال كَالله: ولما قال تعالى: ﴿ رِجَالًا ﴾، وبدأ بهم، دل ذلك على أن حج الراجل أفضل من حج الراكب. قال ابن عباس: ما آسى على شيء فاتني إلا أن لا أكون حججت ماشيًا؛ فإني سمعت الله ﷺ يقول: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج: ٢٧]. وقال ابن أبي نجيح: حج إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ماشيين. وقرأ أصحاب ابن مسعود: «يأتون»، وهي قراءة ابن أبي عبلة والضحاك والضمير للناس (٤).

قال ابن العربي يَخْلَتْهُ: المسألة السابعة: قال علماؤنا - رحمهم الله -: لما قدم الله تعالى ذكره رجالًا على كل ضامر دل على أن حج الراجل أفضل من حج الراكب. وقد قال ابن عباس: إنها لحوجاء في نفسي أن أموت قبل أن أحج ماشيًا؛ لأني سمعت الله يقول: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج: ٢٧]، فبدأ بأهل الرجلة.

⁽١) قال النووي كَنْلَةُ في شرح مسلم (٨/ ١٧٤): قال مالك، والشافعي، وجمهور العلماء: الركوب أفضل اقتداء بالنبي ﷺ، ولأنه أعون له على وظائف مناسكه، ولأنه أكثر نفقة.

⁽٢) إسناده ضعيف جدًا: وقد سبق.

⁽٣) تفسير القرطبي (١٢/ ٣٩).

⁽٤) المصدر السابق.

وقد جاء في الأخبار أن إبراهيم وعيسى حجا ماشيين، وإنها «حج النبي ﷺ راكبًا ولم يحج ماشيًا»؛ لأنه إن اقتدى به أهل ملته لم يقدروا، وإن قصروا عنه تحسروا، وكان بالمؤمنين رءوفًا رحيهًا. ولعمر الله لقد طاف راكبًا ليرى الناس هيئة الطواف (١).

قال النووي كَالله: واختلف العلماء في الأفضل منهما: فقال مالك والشافعي وجمهور العلماء: الركوب أفضل اقتداء بالنبي على ولأنه أعون له على وظائف مناسكه، ولأنه أكثر نفقة. وقال داود: ماشيًا أفضل لمشقته. وهذا فاسد؛ لأن المشقة ليست مطلوبة (٢).

قال ابن حجر تخلف: قال ابن المنذر: اختلف في الركوب والمشي للحجاج أيها أفضل؟ فقال الجمهور: الركوب أفضل لفعل النبي ﷺ، ولكونه أعون على الدعاء والابتهال، ولما فيه من المنفعة. وقال إسحاق بن راهويه: المشي أفضل لما فيه من التعب، ويحتمل أن يقال يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، فالله أعلم (٣).

قال السرخسي يَخلَفهُ: ولأن الحج ماشيًا أفضل، فإن الله تعالى قدم المشاة على الركبان، فقال: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ [الحج:٢٧]، ولهذا كان ابن عباس ﷺ بعد ما كف بصره يتأسف على تركه الحج ماشيًا.

«والحسن بن على الله كان يمشي في طريق الحج، والجنائب تقاد بجنبه، فقيل له: ألا تركب؟ فقال: سمعت رسول الله على يقول: «مَنْ مَشَى في طريق الحجّ كتبَ اللهُ لهُ بكُلِّ خطوةٍ حسنةً منْ حسناتِ الحرمِ»، قيل: وما حسنات الحرم؟ قال: «الواحدةُ بِسَبْعِهائَةِ ضِعفٍ» (٤٠).

قال الشافعي كَاللهُ: ما أحب لأحد ترك الحج ماشيًا إذا قدر عليه ولم يقدر على

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي (٣/ ٢٨٢).

⁽۲) شرح مسلم (۸/ ۱۷٤).

⁽٣) فتح الباري (٣/ ٣٨٠).

⁽³⁾ المبسوط (1/ 181).

مركب رجل أو امرأة، والرجل فيه أقل عذرًا من المرأة، ولا يبين لي أن أوجبه عليه؛ لأني لم أحفظ عن أحد من المفتين أنه أوجب على أحد أن يحج ماشياً، وقد روي أحاديث عن النبي ﷺ تدل على أن لا يجب المشي على أحد إلى الحج، وإن أطاقه، غير أن منها منقطعة، ومنها ما يمتنع أهل العلم بالحديث من تثبيته.

قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم، عن إبراهيم بن يزيد، عن محمد بن عباد بن جعفر، قال: قعدنا إلى عبد الله بن عمر، فسمعته يقول: «سأل رجل رسول الله ﷺ، فقال: ما الحاج؟ فقال: «الشعثُ التفلُ»، فقام آخر، فقال: يا رسول الله، أي الحج أفضل؟ قال: «العجُّ والثجُّ»، فقام آخر، فقال: يا رسول الله، ما السبيل؟ فقال: «زادٌ وراحلةٌ». قال: وروي عن شريك بن أبي نمر، عمن سمع أنس بن مالك يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «السبيلُ الزَّادُ والرَّاحلةُ»(۱).

قال النووي يَعْلَلْهُ في مذاهب العلماء في الحج ماشيًا وراكبًا، أيهما أفضل؟:

قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أن الراكب أفضل، قال العبدري: وبه قال أكثر الفقهاء. وقال داود: ماشيًا أفضل، واحتج بحديث عائشة: أن النبي على قال لعائشة: «ولكنّها عَلَى قَدْرِ نفقَتِكِ – أو نَصَبِكِ –»، رواه البخاري ومسلم، وفي رواية صحيحة: «عَلَى قَدْرِ عَنَائِكِ وَنَصَبِكِ»، وروى البيهقي بإسناده عن ابن عباس، قال: «ما آسى على شيء ما آسى أني لم أحج ماشيًا»، وعن عبيدة وعمير، قال ابن عباس: «ما ندمت على شئ فاتني في شبابي إلا أني لم أحج ماشيًا»، ولقد حج الحسن بن علي خسًا وعشرين حجة ماشيًا وإن النجائب لتقاد معه، ولقد قاسم الله تعالى ماله ثلاث مرات حتى كان يعطي الخف، ويمسك النعل، ابن عمير يقول ذلك رواية عن مرات حتى كان يعطي الخف، ويمسك النعل، ابن عمير يقول ذلك رواية عن الحسن بن علي. قال البيهقي: وقد روي فيه حديث مرفوع من رواية ابن عباس، وفيه ضعف. عن ابن عباس، عن النبي على قال: «مَن حَجَّ مِن مكّة ماشِيًا حَتَى رَجَعَ إِنُهُا كَتِبَ لَه بكلِّ خطوةٍ سبعائة حسنة مِنْ حَسَنَاتِ الحَرَم، وحَسَنَاتُ الحَرَم الحَسَنَةُ الفِ حَسَنَة». وهو ضعيف، وبإسناده عن مجاهد: أن إبراهيم وإسماعيل حجا بيائة ألف حَسَنَة». وهو ضعيف، وبإسناده عن مجاهد: أن إبراهيم وإسماعيل حجا

الأم للشافعي (٢/ ١٢٦).

ماشيين. ومن حيث المعنى: أن الأجر على قدر النصب، قال المتولي: ولهذا كان الصوم في السفر أفضل من الفطر لمن أطاق الصوم، وصيام الصيف أفضل.

* واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة: «أن رسول الله ﷺ حج راكبًا»، فإن قيل: حج راكبًا لبيان الجواز، وكان يواظب في معظم الأوقات على الصفة الكاملة، فأما ما لم يفعله إلا مرة واحدة فلا يفعله إلا على أكمل وجوهه، ومنه الحج، فإنه لم يحج ﷺ بعد الهجرة إلا حجة واحدة بإجماع المسلمين، وهي حجة الوداع، سميت بذلك؛ لأنه ودع الناس فيها، لا سيها وقد قال ﷺ: «لِتَأْخُذُوا عني مَنَاسِكَكُمْ»، ولأنه أعون له على المناسك كما سبق. والله أعلم (۱).

سئل الإمام أحمد يَعَلِنهُ: قلت: الحج ماشياً أحب إليك أم راكباً؟ قال: لا أدري.

قال إسحاق: الماشي أفضل إلا أن يحمل على نفسه ما يشق عليه، قال الله كات: ﴿ يَأْتُوكَ رِجَالًا ﴾ [الحج:٢٧] بدأ بالرجال (٢٠).

قال الشنقيطي تعمّلة: اعلم أنه قد تقرر في الأصول: أن منشأ الخلاف في هذه المسألة ـ التي هي: هل الركوب في الحج أفضل أو المشي؟ ـ ونظائرها؛ كون أفعال النبي عليه بالنظر إلى الجبلة والتشريع ثلاثة أقسام:

القسم الأول: هو الفعل الجبلي المحض، أعني: الفعل الذي تقتضيه الجبلة البشرية بطبيعتها؛ كالقيام، والقعود، والأكل، والشرب، فإن هذا لم يفعل للتشريع والتأسي، فلا يقول أحد: أنا أجلس وأقوم تقربًا لله واقتداء بنبيه على لأنه كان يقوم ويجلس؛ لأنه لم يفعل ذلك للتشريع والتأسي. وبعضهم يقول: فعله الجبلي يقتضي الجواز، وبعضهم يقول: يقتضي الندب. والظاهر ما ذكرنا من أنه لم يفعل للتشريع، ولكنه يدل على الجواز.

القسم الثاني: هو الفعل التشريعي المحض، وهو الذي فعل لأجل التأسي والتشريع، كأفعال الصلاة وأفعال الحج مع قوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»

⁽۱) المجموع شرح المهذب (٧/ ٩١).

⁽٢) مسائل الإمام (٥/ ٢١٤٧).

وقُوله: ﴿خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

القسم الثالث: وهو المقصود هنا هو الفعل المحتمل للجبلي والتشريعي، وضابطه: أن تكون الجبلة البشرية تقضيه بطبيعتها، ولكنه وقع متعلقًا بعبادة، بأن وقع فيها أو في وسيلتها، كالركوب في الحج، فإن ركوبه في حجه محتمل للجبلة؛ لأن الجبلة البشرية تقتضي الركوب، كما كان يركب في أسفاره غير متعبد بذلك الركوب، بل لاقتضاء الجبلة إياه، ومحتمل للشرعي؛ لأنه في عله في حال تلبسه بالحج، وقال: «خُذُوا عنِّي مَنَاسِكُكُم».

ومشهور مذهب مالك: أن الركوب في الحج أفضل، إلا في الطواف والسعي، فالمشى فيهما واجب.

وقال سند واللخمي من المالكية: إن المشي أفضل للمشقة، وركوبه ﷺ جبلي لا تشريعي.

وما ذكرنا عن مالك من أن الركوب في الحج أفضل من المشي، هو قول أكثر أهل العلم، وبه قال أبو حنيفة، والشافعي، وغيرهما.

قال النووي في شرح المهذب: قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا أن الركوب أفضل (١).

وقوله: ﴿لِّيَشِّهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾[الحج:٢٨]

🗐 اختلف أهل التاويل في معنى المنافع:

🕸 فقال بعضهم: هي التجارة ومنافع الدنيا.

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس: ﴿ لِّيَشِّهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٨] قال: «هي الأسواق» (٢٠).

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٣٠٢).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٠) من طريق ابن حميد، قال: ثنا حكام، قال: ثنا عمرو، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس. وفي سنده «ابن حميد»، وهو ضعيف

أثر أبي رزين ﴿ عَلَشْهُ:

عن عاصم بن بهدلة، عن أبي رزين، في قوله: ﴿لِّيَشُّهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٨] قال: «أسواقهم» (١٠).

أثر سعيد بن جبير تَخلَلْهُ:

عن واقد، عن سعيد بن جبير: ﴿لِّيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ ﴿ [الحج: ٢٨] قال: «التجارة» (٢).

@ القول الثاني: هي الأجر في الآخرة، والتجارة في الدنيا.

أثر مجاهد تغلّثه:

عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ﴾[الحج:٢٨] قال: «التجارة، وما يرضي الله من أمر الدنيا والآخرة»^(٣).

جدا. وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٠) من طريق القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثنا الجهين، قال: ثنا أبو تميلة، عن أبي حمزة، عن جابر بن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: «تجارة». وسنده ضعيف.

(۱) سنده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٠) من طريق ابن بشار، قال: ثنا أبو أحمد، قال: ثنا سفيان، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي رزين.وسنده حسن.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٠) من طريق الحارث، قال: ثنا الحسين قال: ثنا استان، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين: ﴿لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [الحج: ٢٨] قال: «الأسواق». وأخرجه مجاهد في تفسيره (ص: ٤٧٩) من طريق شيبان، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي رزين، في قوله: ﴿لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [الحج: ٢٨] قال: «يعني الأسواق».

- (٢) حسن: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٠) من طرق، عن سفيان، عن واقد، عن سعيد بن جبير.
- (٣) فيه مقال: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢١) وعبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٤٠٣) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وسنده منقطع.

🕸 القول الثالث: بل هي العفو والمغفرة.

أثر أبي جعفر كَالله:

عن جابر، عن أبي جعفر: ﴿لِّيَشَّهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٨] قال: «العفو»(١١).

قال الطبري كَالله: وأولى الأقوال بالصواب قول من قال: عنى بذلك: ليشهدوا منافع لهم من العمل الذي يرضي الله والتجارة؛ وذلك أن الله عم لهم منافع جميع ما يشهد له الموسم، ويأتي له مكة أيام الموسم من منافع الدنيا والآخرة، ولم يخصص من ذلك شيئًا من منافعهم بخبر ولا عقل، فذلك على العموم في المنافع التي وصفت (٢).

قال القرطبي تَعَلَقُهُ: قوله تعالى: ﴿ لِيَشْهَدُواْ ﴾ أي: أذن بالحج يأتوك رجالًا وركبانًا ليشهدوا، أي: ليحضروا. والشهود الحضور. ﴿ مَنَفِعَ لَهُمْ ﴾ أي: المناسك، كعرفات والمشعر الحرام. وقيل: المغفرة. وقيل: التجارة. وقيل: هو عموم، أي: ليحضروا منافع لهم، أي: ما يرضي الله تعالى من أمر الدنيا والآخرة، قال مجاهد وعطاء، واختاره ابن العربي، فإنه يجمع ذلك كله من نسك، وتجارة، ومغفرة، ومنفعة دنيا وأخرى. ولا خلاف في أن المراد بقوله: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمُ جُنَاحُ أَن تَبْتَغُواْ فَضَلَا مِن رَبِّكُمُ ﴾ [البقرة:١٩٨] التجارة (٣).

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢١) من طريق سفيان، عن جابر، عن أبي جعفر. وفي سنده جابر الجعفى، وهو ضعيف جدًا.

⁽٢) تفسير الطبري ط هجر (١٦/ ٥٢٢).

⁽٣) تفسير القرطبي (١٢/ ٤١).

قوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ ﴾[الحج:٢٨]

قال الطبري تَعْلَلله: كي يذكروا اسم الله على ما رزقهم من الهدايا والبدن التي أهدوها من الإبل والبقر والغنم، ﴿ فِي أَيَّامِ مَّعُلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٨](١).

🗐 اختلف أهل العلم في الأيام المعلومات:

🕸 فقال بعضهم: «أيام العشر»، وورد ذلك عن بعض الصحابة والتابعين.

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه قال في هذه الأيام: ﴿وَاَذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيَ أَيَّامِ مَّعُدُودَاتٍ ﴾ [البترة:٢٠٣] قال: «هي أيام التشريق»، وقال في هذه: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعُلُومَاتٍ ﴾ [الحج:٢٨] قال: «أيام العشر»(٢).

أثر سعيد بن جبير كَاللهُ:

عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، قال: «الأيام المعلومات: أيام العشر، والأيام المعدودات: أيام التشريق»(٣).

□ أثر الضحاك تعتشة:

عن يحيى بن عبد الرحمن التميمي، عن الضحاك بن مزاحم، في قوله: ﴿ أَيَّامِ مَعْلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٨] قال: العشر، قال: والمعدودات: الثلاث اللاتي بعدها (٤).

⁽۱) الطبري ط هجر (۱٦/ ٥٢٢).

⁽٢) صحيح: أخرجه البيهقي في فضائل الأوقات (٢١٩)، والطبراني في فضل عشر ذي الحجة (٢٦)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٧/ ٥١٠) من طرق، عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: «الأيام المعلومات أيام العشر، والمعدودات أيام التشريق». وسنده صحيح.

⁽٣) أخرجه سعيد بن منصور في تفسيره (٣/ ٨٢٤) من طريق أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير. وسنده صحيح.

⁽٤) أخرجه الدولابي (١/ ٣٩١) من طريق عبيد الله بن سعيد، عن مروان، قال، ثنا أبو بسطام يحيي

أثر قتادة تَخْلَشْهُ:

عن معمر، عن قتادة: ﴿فِق أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ ﴾ [الحج:٢٨] قال: «أيام العشر، والمعدودات: أيام التشريق» (١).

🧆 القول الثاني: قالوا: الأيام المعلومات: هي أيام التشريق.

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيّ أَيَّامِ مَعْلُومَتٍ ﴾ [الحج:٢٨] «يعني: أيام التشريق» (٢).

أثر الضحاك تعملشه:

عبيد بن سليهان، قال: سمعت الضحاك، في قوله: ﴿ أَيَّامِ مَّعُلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٨] «يعني: أيام التشريق»، ﴿ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَمِ ﴾ [الحج: ٢٨] «يعني: البدن» (٣).

قال ابن بطال تَعْلَشُهُ: وقد اختلف العلماء في الأيام المعلومات: فقال بقول ابن عباس: أنها أيام العشر، النخعى، وبه قال الشافعى، وقال: وفيها يوم النحر. وروي عن على، وابن عمر: أن المعلومات: يوم النحر ويومان بعده، وبه قال مالك، قال الطحاوى: وإليه أذهب لقوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اَللَّهِ فِي أَيَّامِ مَعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ اللَّانَعَ اللها عند الناس كلهم معلومة للذبح فيتوخى المساكين القصد فيها معلومات؛ لأنها عند الناس كلهم معلومة للذبح فيتوخى المساكين القصد فيها

ابن عبد الرحن التميمي، عن الضحاك بن مزاحم.

⁽١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٤٠٥) و الطبري ط هجر (١٦/ ٥٢٣) من طريق معمر، عن قتادة، قال: « الأيام المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق». وسنده فيه مقال؛ رواية معمر عن قتادة فيها ضعف.

⁽٢) ضعيف جدًا: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٢): حدثني محمد بن سعد، قال: ثني أبي قال: ثني عمي قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس. وهذا سند مسلسل بالضعفاء.

⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٣) قال: حدثت عن الحسين، قال: سمعت أبا معاذ، يقول: ثنا عبيد بن سليهان، قال: سمعت الضحاك. وسنده ضعيف.

فيُعْطون(١).

قال ابن عبد البر يَخَلَفُهُ: وأجمعوا على أن قوله ﷺ: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ ۗ [الحج:٢٨] إنها قصد به أيام الذبح والنحر.

واختلفوا في تعيينها: فقالت طائفة: هي أيام العشر، وروي هذا عن ابن عباس، وإليه ذهب الشافعي والطبري وفرقة، واحتج بعض من ذهب إلى هذا بأنه جائز أن يكون مراد الله من قوله في أيام معلومات بعض تلك الأيام، وهو يوم النحر، كما قال على: ﴿ الْحَجُ اللَّهُ مُن مَعْلُومَتُ ﴾ [البقرة:١٩٧] يريد: بعض الأشهر وأقلها، كما قال على وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَ نُورًا ﴾ [نوح:١٦]. وليس القمر في السبع السموات، وإنها هو في بعضهن.

وقال الآخرون: الأيام المعلومات: هي أيام الذبح، وذلك يوم النحر ويومان بعده، وروي ذلك عن علي، وابن عمر، وابن عباس أيضًا، وعلى هذا القول أكثر الناس^(۲).

قال أبو الوليد الباجي كَالله: وقد استدل القاضي أبو الحسن في ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَيَذْ كُرُواْ اَسْمَ اللّهِ فِي أَيَّامِ مَّعُلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ اللّأَنْعَلَم ﴿ وَيَوْمَانُ بعده، والأيام المعدودات ثلاثة بعد يوم النحر؛ والأيام المعدودات ثلاثة بعد يوم النحر؛ فيوم النحر معلوم غير معدود، واليومان بعده معلومان معدودان، والرابع معدود غير معلوم، وفائدة وصفنا له بأنه معلوم أنه من أيام الذبح، وفائدة وصفنا له بأنه معدود أنه من أيام الذبح، وفائدة وصفنا له بأنه معدود أنه من أيام الرمي (٣).

قال بدر الدين العيني يَعْلَقُهُ: قوله: ﴿فِي أَيَّامِ مَّعُلُومُتِ ﴾ [الحج: ٢٨]، يعني: عشر ذي الحجة، وقيل: تسعة أيام من العشر، وقيل: يوم الأضحى وثلاثة أيام بعده، وقيل: أيام التشريق، وقيل: ثلاثة أيام أولها يوم التروية، وقيل: ثلاثة أيام أولها يوم

⁽۱) شرح صحیح البخاری (۲/ ۵۲۲).

⁽٢) التمهيد (٢٣/ ١٩٥).

⁽٣) المنتقى (٣/ ٩٩).

عرفة، والذكر ههنا يدل على التسمية على ما نحر لقوله: ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ اللَّهِ وَالْبَعْرَ وَالْغَنَم. والبهيمة اللَّانَعُمْ اللَّهُ وَالْبَعْرَ وَالْغَنَم. والبهيمة مبهمة في كل ذات أربع في البر والبحر، فبينت بالأنعام، وهي الإبل، والبقر، والضأن، والمعز (١).

قال الماوردي يَخْلَقْهُ: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِىۤ أَيَّامِ مَّعْلُومَتِ ﴾ [الحج: ٢٨]، فيها ثلاثة أقاويل: أحدها: أنها عشر ذي الحجة، آخرها يوم النحر، وهذا قول ابن عباس، والحسن، وهو مذهب الشافعي.

والثاني: أنها أيام التشريق الثلاثة، وهذا قول عطية العوفي. والثالث: أنها يوم التروية، ويوم عرفة، ويوم النحر، وهذا قول الضحاك (٢).

قال القرطبي تَعْلَقُهُ: ﴿ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهِ فِي أَيّامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمةِ الْأَنْعَلِمُ اللهِ النحر، وكان النحر في اليوم الأول، وهو يوم الأضحى، والثاني، والثالث، ولم يكن في الرابع نحر بإجماع من علمائنا، فكان الرابع غير مراد في قوله تعالى: ﴿ مَّعْلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٨] لأنه لا ينحر فيه، وكان مما يرمى فيه، فصار معدودًا لأجل الرمي، غير معلوم لعدم النحر فيه. قال ابن العربي: والحقيقة فيه: أن يوم النحر معدود بالرمي معلوم بالذبح، لكنه عند علمائنا ليس مرادًا في قوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرُواْ اللّهَ فِي أَيّامٍ مَّعْدُودَتِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣]. وقال أبو حنيفة والشافعي: الأيام المعلومات: العشر من أول يوم من ذي الحجة، وآخرها يوم النحر، لم يختلف قولهما في ذلك، ورويا ذلك عن ابن عباس.

وروى الطحاوي عن أبي يوسف: أن الأيام المعلومات: أيام النحر، قال أبو يوسف: روي ذلك عن عمر وعلى، وإليه أذهب؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي َ أَيَّامٍ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلِمِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلِمِ اللهِ اللهُ الله الكوخي عن محمد بن الحسن: أن الأيام المعلومات أيام النحر الثلاثة: يوم الأضحى، ويومان

⁽۱) عمدة القارى (۱۰/ ٥٦).

⁽٢) تفسير الماوردي (٤/ ١٩).

بعده. قال الكيا الطبري: فعلى قول أبي يوسف ومحمد لا فرق بين المعلومات والمعدودات، لأن المعدودات المذكورة في القرآن أيام التشريق بلا خلاف، ولا يشك أحد أن المعدودات لا تتناول أيام العشر، لأن الله تعالى يقول: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴿البَرَةَ:٢٠٣]، وليس في العشر حكم يتعلق بيومين دون الثالث. وقد روي عن ابن عباس: أن المعلومات: العشر، والمعدودات: أيام التشريق، وهو قول الجمهور. قلت: وقال ابن زيد: الأيام المعلومات: عشر ذي الحجة وأيام التشريق، وفيه بعد، لما ذكرناه، وظاهر الآية يدفعه. وجعل الله الذكر في الأيام المعدودات والمعلومات يدل على خلاف قوله، فلا معنى للاشتغال به (۱).

قال ابن كثير تَحَلَقَة: وقوله: ﴿وَيَذْكُرُواْ اُسْمَ اللَّهِ فِىٓ أَيَّامِ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْخُمِ اللَّهِ عَن البنر، عن سعيد]، عن ابن عباس: الأيام المعلومات: أيام العشر، وعلقه البخاري عنه بصيغة الجزم به. ويروى مثله عن أبي موسى الأشعري، ومجاهد، وعطاء، وسعيد بن جبير، والحسن، وقتادة، والضحاك، وعطاء الخراساني، وإبراهيم النخعي. وهو مذهب الشافعي، والمشهور عن أحمد بن حنبل.

قول ثان في الأيام المعلومات: قال الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: الأيام المعلومات: يوم النحر، وثلاثة أيام بعده. ويروى هذا عن ابن عمر، وإبراهيم النخعى، وإليه ذهب أحمد بن حنبل في رواية عنه.

قول ثالث: قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا علي بن المديني، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا ابن عجلان، حدثني نافع: أن ابن عمر كان يقول: الأيام المعلومات والمعدودات هن جميعهن أربعة أيام، فالأيام المعلومات: يوم النحر، ويومان بعده، والأيام المعدودات: ثلاثة أيام يوم النحر. هذا إسناد صحيح إليه، وقاله السدي، وهو مذهب الإمام مالك بن أنس، ويعضد هذا القول والذي قبله قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلَمِ ﴾ [الحج:٢٨] يعني به: ذكر الله عند ذبحها.

⁽١) تفسير القرطبي (٣/ ٢).

قول رابع: إنها يوم عرفة، ويوم النحر، ويوم آخر بعده. وهو مذهب أبي حنيفة.

وقال ابن وهب: حدثني ابن زيد بن أسلم، عن أبيه: أنه قال: المعلومات: يوم عرفة، ويوم النحر، وأيام التشريق^(۱).

قال الكاساني يَخَاللهُ: وقوله: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَبِّ ﴾ [الح: ٢٧] إلى قوله: ﴿فِيٓ أَيَّامِ مَعْلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٧] قيل: الأيام المعدودات: أيام التشريق، والمعلومات: أيام العشر، وقيل: كلاهما أيام التشريق، وقيل: المعلومات: يوم النحر، ويومان بعده، والمعدودات أيام التشريق؛ لأنه أمر في الأيام المعدودات بالذكر مطلقًا، وذكر في الأيام المعلومات الذكر على ما رزقهم من جهيمة الأنعام، وهي الذبائح، وأيام الذبائح يوم النحر ويومان بعده. ومطلق الأمر للوجوب.

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبٌ إلى اللهِ تَعَالَى الْعَمَلُ فِيْهِنَّ مِن هَذِهِ الْأَيَام، فأكْثِرُوا فِيها مِنَ التَّكْبِيرِ والتَّهْلِيلِ والتَّسْبِيْح»(٢).

قَالَ فِي المقدمات والممهدات: وأيام النحر ثلاثة: يوم النحر، ويومان بعده، وهي الأيام المعلومات التي ذكر الله في كتابه، فقال: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنَ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ ۗ [الحج:٢٨] (٣).

قال ابن رشد تَعَلَّفُهُ: وسبب اختلافهم شيئان:

أحدهما: اختلافهم في الأيام المعلومات ما هي في قوله تعالى: ﴿لِيَشُهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِى أَيَّامِ مَعْلُومَتِ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنَ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلَمِ ۗ [الحج:٢٨]؟ فقيل: يوم النحر ويومان بعده، وهو المشهور، وقيل: العشر الأول من ذي الحجة.

والسبب الثاني: معارضة دليل الخطاب في هذه الآية لحديث جبير بن مطعم، وذلك أنه ورد فيه عنه – عليه الصلاة والسلام – أنه قال: «كُلُّ فِجَاجِ مَكَّةَ مَنْحَرٌ، وكُلُّ أَيَّام التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ». فمن قال في الأيام المعلومات: إنها يوم النحر ويومان بعده

⁽١) تفسير ابن كثير ت سلامة (٥/ ٢١٦).

⁽٢) بدائع الصنائع (١/ ١٩٥).

⁽٣) المقدمات المهدات (١/ ٤٣٧).

في هذه الآية؛ ورجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور قال: «لا نحر إلا في هذه الأيام». ومن رأى الجمع بين الحديث والآية، وقال: لا معارضة بينهها؛ إذ الحديث اقتضى حكما زائدًا على ما في الآية، مع أن الآية ليس المقصود منها تحديد أيام الذبح، والحديث المقصود منه ذلك؛ قال: يجوز الذبح في اليوم الرابع؛ إذ كان باتفاق من أيام التشريق^(۱).

قال الماوردي تَعَلَّقُهُ: وأصل هذا أن الله تعالى ذكر في كتابه العزيز أيامًا معلومات، وأيامًا معدودات، قال الله عَلَى: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِى أَيَّامِ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلأَنْعَلِيُّ ﴿ اللّهَ عَلَىٰ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ فِى أَلَّهُ فِى أَلَّهُ فِى أَلَّامَ مَّعُدُودَاتٍ فَمَن تَعَجَّلَ فِى يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [المعرة: ٢٠٣].

فاختلف الناس في المعلومات والمعدودات: فذهب الشافعي الله إلى أن الأيام المعلومات: العشر من ذي الحجة، آخرها يوم النحر، والأيام المعلومات: أيام التشريق الثلاثة، وهي الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر.

وقال مالك: يوم النحر من المعلومات المحضة دون ما قبله من العشر، واليوم الثالث عشر، وهو آخر أيام التشريق من المعدودات المحضة، واليوم الحادي عشر، والثاني عشر مشتركان في المعلومات والمعدودات.

وقال أبو حنيفة: يوم عرفة ويوم النحر من المعلومات المحضة، واليوم الثاني عشر والثالث عشر من المعدودات المحضة، واليوم الحادي عشر مشترك في المعلومات والمعدودات، واستدلالًا بقوله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهِ فِي أَيّامِ مَعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ اللهِ اللهِ المعدودات، واستدلالًا بقوله تعالى: ﴿لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ اَسْمَ اللّهِ فِي أَيّامِ

قال ابن قدامة كَلَقْهُ: وكذلك يستحب التكبير في أيام العشر كلها؛ لقول الله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَعْلُومَتٍ ﴾ [الحج: ٢٨]، كما قال: ﴿وَاَذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي أَيَّامِ

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١٩٩).

⁽٢) الحاوي الكبير (٤/ ٣٦٦).

مُّعُدُودَاتٍ ﴾ [البقرة:٢٠٣]. والأيام المعلومات أيام العشر، والمعدودات أيام التشريق (١).

قال ابن حزم تَعْلَشُهُ: مسألة: والأيام المعدودات والمعلومات واحدة، وهي يوم النحر، وثلاثة أيام بعده؛ لقول الله - تعالى -: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِي آيَامِ مَّعْدُودَاتِ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴿ البَرَةَ:٣٠٣].

والتعجيل المذكور والتأخير المذكور إنها هو بلا خوف من أحد في أيام رمي الجمار. وأيام رمي الجمار. بلا خلاف ـ هي يوم النحر وثلاثة أيام بعده.

وقال - تعالى -: ﴿لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامِ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَامِ ۗ [الحج: ٢٨] فهذه بلا شك أيام النحر التي تنحر فيها بهيمة الأنعام، وهي يوم النحر وثلاثة أيام بعده.

روينا من طريق محمد بن المثنى، نا عبيد الله بن موسى، نا ابن أبي ليلى، عن الحكم ابن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: الأيام المعلومات: يوم النحر وثلاثة أيام بعده، أيام التشريق.

ومن طريق ابن أبي شيبة، نا علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فِقَ أَيَّامِ مَّعُدُودَاتِ البَرَة:٢٠٣] قال: يوم النحر، وثلاثة أيام بعد،: أيام التشريق. وهذا قولنا.

وقد روي غير هذا، وقبل وبعد، فذكر الله - تعالى - واجب في كل يوم، فلا يجوز تخصيص ذلك إلا بنص، وأما بالدعوى وقول قائل قد خولف فلا.

صح عن ابن عباس، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وعطاء، والحسن البصري: أن الأيام المعلومات: عشر ذي الحجة، آخرها يوم النحر، وأن المعدودات: ثلاثة أيام بعد يوم النحر.

روينا ذلك من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن هشيم، نا أبو بشر، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس، وعن أبي عوانة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، وعن

⁽١) المغني (٢/ ٢٩٥).

يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم، وعن سفيان، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، وعن حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد، عن عطاء، وعن حماد بن سلمة، عن حميد، عن الحسن. وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان.

وروينا من طريق إسماعيل بن إسحاق، نا علي بن عبد الله، نا عبيد الله بن موسى، عن ابن أبي ليلى، عن زر ونافع، قال زر: عن علي بن أبي طالب، وقال نافع: عن ابن عمر، ثم اتفق علي، وابن عمر، قالا جميعًا: الأيام المعدودات: يوم النحر، ويومان بعده، اذبح في أيها شئت، وأفضلها أولها.

وروينا من طريق محمد بن المثنى، نا حماد بن عيسى الجهني، نا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، قال ﴿فِيَّ أَيَّامِ مَّعْلُومَتٍ ﴾ [الحج:٢٨]: أيام التشريق.

وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان، نا ابن عجلان، نا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يقول: الأيام المعلومات: يوم النحر، ويومان بعده، والمعدودات: ثلاثة أيام بعد النحر، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه. وبه يقول مالك.

قال أبو محمد: ما نعلم له حجة إلا تعلقه بابن عمر، وقد روينا عن ابن عمر خلاف هذا، وخالفه ابن عباس، وعلي، فليس التعلق ببعضهم أولى من بعض.

واحتج الآخرون بأن قالوا: قد فرق الله - تعالى - بين اسميهما؟ قلنا: نعم، وجمع بين حكميهما في أنه أمر بذكره على فقط، وذكر الله - تعالى - لا يجوز أن يخص به يوم دون يوم، وكذلك لا يجوز أن يخص بالنحر لله - تعالى - يوم دون يوم؛ لأنه فعل خير وبر إلا بنص، ولا نص في تخصيص ذلك. وبالله - تعالى - التوفيق (١).

⁽١) المحلى بالآثار (٥/ ٣٢٠).

قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الح:٢٨]

قال الطبري تغلله: وقوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾ [الحج: ٢٨] يقول: كلوا من بهائم الأنعام التي ذكرتم اسم الله عليها أيها الناس هنالك. وهذا الأمر من الله جل ثناؤه أمر إباحة، لا أمر إيجاب، وذلك أنه لا خلاف بين جميع الحجة أن ذابح هديه، أو بدنته هنالك، إن لم يأكل من هديه، أو بدنته، أنه لم يضيع له فرضًا كان واجبًا عليه، فكان معلومًا بذلك أنه غير واجب(١).

قلت: والصحيح من أقوال العلماء أن الأمر بالأكل والإطعام ليس واجبًا، بل هو مستحب.

أثر عطاء تَعْلَشْهُ:

عن ابن جريج، عن عطاء، قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآيِسَ ٱلْفَقِيرَ﴾[الحج:٢٨] قال: «كان لا يرى الأكل منها واجبًا»^(٢).

أثر مجاهد تَخْلَشْهُ:

عن حصين، عن مجاهد، أنه قال: «هي رخصة: إن شاء أكل، وإن شاء لم يأكل، وهي كقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا ﴾ [المالدة:٢] (٣).

□ أثر إبراهيم النخعي نَعْلَلْهُ:

عن مغيرة، عن إبراهيم، في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج:٢٨] قال: «هي رخصة، فإن

⁽١) الطبري ط هجر (١٦/ ٥٢٣).

⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٣) من طريق يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء. وسنده صحيح.

وأخرَجه الطبري في تفسيره ط هَجر (١٦/ ٥٢٤) من طريق هشيم، قال: أخبرنا حجاج، عن عطاء، في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾[الحج:٢٨] قال: «هي رخصة، فإن شاء أكلها، وإن شاء لم يأكل».

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٤) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٩٥) من طريق حصين، قال: سئل مجاهد: أيأكل الرجل من أضحيته؟ قال: «لا يضره أن لا يأكل منها، إنها قوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الح: ٢٨] مثل قوله: ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصَطَادُواً ﴾ [المائدة: ٢]، فمن شاء اصطاد.

شاء أكل، وإن شاء لم يأكل»(١).

قال القرطبي يَخلَلُهُ: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا﴾ [الحج: ٢٨] أمر معناه الندب عند الجمهور. ويستحب للرجل أن يأكل من هديه وأضحيته، وأن يتصدق بالأكثر، مع تجويزهم الصدقة بالكل وأكل الكل. وشذت طائفة؛ فأوجبت الأكل والإطعام بظاهر الآية، ولقوله عِنْهُ: «فَكُلُوا، وادَّخِرُوا، وتَصَدَّقُوا» (٢).

قال الشنقيطي يَخْلَلْهُ: في هاتين الآيتين الكريمتين مبحثان:

الأول: حكم الأكل المأمور به في الآيتين، هل هو الوجوب لظاهر صيغة الأمر.، أو الندب، والاستحباب؟

المبحث الثاني: فيها يجوز الأكل منه لصاحبه، وما لا يجوز له الأكل منه، ومذاهب أهل العلم في ذلك.

أما المبحث الأول: فجمهور أهل العلم على أن الأمر بالأكل في الآيتين للاستحباب، والندب، لا للوجوب، والقرينة الصارفة عن الوجوب في صيغة الأمر هي ما زعموا من أن المشركين كانوا لا يأكلون هداياهم، فرخص للمسلمين في ذلك.

وعليه فالمعنى: فكلوا إن شئتم، ولا تحرموا الأكل على أنفسكم كها يفعله المشركون، وقال ابن كثير في تفسيره: إن القول بوجوب الأكل غريب، وعزا للأكثرين أن الأمر للاستحباب، قال: وهو اختيار ابن جرير في تفسيره، وقال القرطبي في تفسيره: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾: أمر معناه: الندب عند الجمهور، ويستحب للرجل أن يأكل من هديه وأضحيته، وأن يتصدق بالأكثر مع تجويزهم الصدقة بالكل وأكل الكل، وشذت طائفة؛ فأوجبت الأكل والإطعام بظاهر الآية، ولقوله بالكل وأكل الكل، وتصدّقوا »، قال الكيا في قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ﴾:

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٤) من طريق هشيم، قال: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم. ومغيرة يدلس، لا سيها عن إبراهيم.

⁽٢) تفسير القرطبي (١٢/ ٤٤).

يدل على أنه لا يجوز بيع جميعه، ولا التصدق بجميعه. انتهى كلام القرطبي.

ومعلوم أن بيع جميعه لا وجه لحليته، بل ولا بيع بعضه، كما هو معلوم.

قال مقيده - عفا الله عنه وغفر له -: أقوى القولين دليلاً: وجوب الأكل والإطعام من الهدايا والضحايا؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ في موضعين. وقد قدمنا أن الشرع واللغة دلا على أن صيغة (افعل) تدل على الوجوب إلا لدليل صارف عن الوجوب، وذكرنا الآيات الدالة على ذلك كقوله: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ مِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الور: ٣٠]، وأوضحنا جميع أدلة ذلك في مواضع متعددة من هذا الكتاب المبارك، منها آية «الحج» التي ذكرنا عندها مسائل الحج.

ومما يؤيد أن الأمر في الآية يدل على وجوب الأكل وتأكيده: «أن النبي ﷺ نحر مائة من الإبل، فأمر بقطعة لحم من كل واحدة منها، فأكل منها، وشرب من مرقها».

وهو دليل واضح على أنه أراد ألا تبقى واحدة من تلك الإبل الكثيرة إلا وقد أكل منها، أو شرب من مرقها، وهذا يدل على أن الأمر في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ ليس لمجرد الاستحباب والتخيير؛ إذ لو كان كذلك لاكتفى بالأكل من بعضها، وشرب مرقه دون بعض، وكذلك الإطعام، فالأظهر فيه الوجوب.

والحاصل أن المشهور عند الأصوليين أن صيغة (افعل) تدل على الوجوب إلا لصارف عنه، وقد أمر بالأكل من الذبائح مرتين، ولم يقم دليل يجب الرجوع إليه صارف عن الوجوب وكذلك الإطعام، هذا هو الظاهر بحسب الصناعة الأصولية، وقد دلت عليها أدلة الوحى، كما قدمنا إيضاحه (۱).

* 0000 *

⁽١) أضواء البيان (٥/ ١٩٤).

مسألة: الأكل من الهدي

🕸 أولًا: إذا كان الهدي تطوعًا^(١).

اتفق العلماء على أن الأكل من هدي التطوع جائز مع الاختلاف في وجوبه من استحبابه، والصحيح أن الأكل منه مستحب، كما سبق بيانه، وهو قول جمهور العلماء.

قال البغوي تَعَلَّلُهُ: واتفق العلماء على أن الهدي إذا كان تطوعًا يجوز للمهدي أن بأكل منه (٢٠).

قال ابن عبد البر تَخَلَّقُهُ: وأجمع العلماء على جواز الأكل من التطوع إذا بلغ محله لقول الله ﷺ: ﴿فَإِذَا وَجَبَتُ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج: ٣٦]، واختلفوا في جواز الأكل مما عدا هدي التطوع (٣).

قال الشوكاني يَعْلَللهُ: قال النووي: وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع

⁽١) وإن كان ثم آثار تخالف هذا الإجماع، منها الصحيح، ومنها الضعيف؛ أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، وعن عبد الكريم، عن معاذ بن سعد، عن سنان بن سلمة: أن النبي ﷺ قال: «الهديُ التطوعُ لا يُؤْكُلُ منه، فإنْ أَكَلَ غَرِمَ». وسنده ضعيف.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق عبد الله بن إدريس، عن ابن جريج، عن محمد بن ذكوان، عن الشعبي، عن علي، وعبد الله، قالا: «إن أكل منه غرم». وسنده ضعيف، ومحمد بن ذكوان «ضعيف».

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، في البدنة: «ليس عليه شيء في التطوع إلا أن يأمر فيها بأمر، أو يأكل أو يطعم، فإن فعل أبدل». وسنده صحيح.

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق ابن عيينة، عن عمرو، عن جابر بن زيد قال: «إذا أكلت من هدي التطوع غرمته». وسنده صحيح.

⁽٢) تفسير البغوي (٣/ ٣٣٥).

⁽٣) التمهيد (٢/ ١١٣).

وأضحيته سنة(١).

أثر إبراهيم النخعي تَعَلَّشُهُ:

عن منصور، عن إبراهيم، قال: «كانوا لا يأكلون من شيء جعلوه لله، ثم رخص لهم أن يأكلوا من الهدي، والأضاحي، وأشباهه»(٢).

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علمة، قال: «بعث معي عبد الله بهديه، قال: وأمرني إن نحرته: أن أتصدق بثلثه، وآكل ثلثًا، وأبعث إلى أهل أخيه بثلث».

قال الماوردي تَعَلَّفُهُ: قال الشافعي ﷺ: وما كان منها تطوعًا أكل منها لقول الله جل وعز: ﴿ فَإِذَا وَجَبَتُ جُنُوبُهَا فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج:٣٦]، وأكل النبي ﷺ من لحم هديه، وأطعم، وكان هديه تطوعا (٣).

قال البغوي تخلفه: إذا كان الهدي تطوعًا يجوز للمهدي أن يأكل منه، وكذلك أضحية التطوع، فأما ما كان واجبًا بالشرع من الهدي، مثل دم التمتع، والقران، والواجب بإفساد الحج، وفواته، وجزاء الصيد، فلا يجوز للمهدي أن يأكل منه شيئًا، بل عليه التصدق بالكل عند بعض أهل العلم، وبه قال الشافعي، وكذلك ما أوجبه على نفسه بالنذر(1).

انيًا: إذا كان الهدى واجبًا.

١ - هدي التمتع والقران.

🗐 اختلف أهل العلم في الأكل من هجي التمتع والقراق على أقوال:

القول الأول: يؤكل من هدي التمتع والقران.

⁽١) نيل الأوطار (٥/ ١٢٦).

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق جرير، عن منصور، عن إبراهيم. وسنده صحيح.

⁽٣) الحاوي الكبير (٤/ ٣٧٨).

⁽٤) شرح السنة للبغوي (٧/ ١٩٠).

وهو قول: مالك، و أحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي، وهو الصحيح.

□ واستدلوا على ذلك:

بها أخرجه البخاري ومسلم عن عمرة بنت عبد الرحمن، قالت: سمعت عائشة على تقول: خَرِجْنَا معَ رسولِ الله عَلَيْ ، لخمس بقِينَ مِنْ ذِي القعدَةِ، لا نَرى إلَّا الحَجَّ، فلمَّا دنَونَا من مكة أَمَرَ رسولُ الله عَلَيْ مَن لم يكنْ معهُ هديٌ إِذَا طافَ وسَعَى بينَ الصَّفَا والمروة أن يحلَّ، قَالَتْ: فَدُخَلَ عَلَينا يَومَ النَّحرِ بلحم بقَرٍ، فَقُلْتُ: ما هَذا؟ قالَ: نَحَرَ رسولُ الله عَلَيْ عَن أزواجِهِ، قال: يحيى، فذكرته للقاسم، فقال: أتتك بالحديث على وجهه (٢).

وعن جابر بن عبد الله قال في قصة حجة الوداع: فنحر ثلاثًا وستين بيده، ثم أعطى عليًا، فنحر ما غبر، وأشركه في هديه، ثم أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر، فطبخت، فأكلا من لحمها وشربا من مرقها(٢).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🕮:

عَنْ عُبَيْدِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «لَا يُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ، وَيُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ، وَيُؤْكَلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ»(٣).

قال الإمام مالك تخلله: قلت لابن القاسم: أرأيت الهدي الذي يكون مضمونًا،

⁽١) البخاري (١٧٠٩) ومسلم (١٢١١).

⁽۲) مسلم (۱۲۱۸).

⁽٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢/ ١٧٢) تعليقًا قال: وقال عبيد الله: أخبرني نافع، عن ابن عمر، الله عن الله ع

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٧) من طريق ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِالله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وسنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق ابن نمير، عن عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يقول: «إذا أعطبت البدنة أو كسرت، أكل منها صاحبها، أو أطعمه، ولم يبدلها إلا أن يكون نذرًا، أو جزاء صيد». وفي سنده عبد الله بن عمر، وفيه ضعف، وقد توبع من «عبيد الله ابن عمر».

أي هدي هو عند مالك؟

قال: الهدي الذي إذا هلك، أو عطب، أو استحق كان عليه أن يبدله، فهذا مضمون، قلت: فإن لم يعطب، ولم يستحق حتى نحره، أيأكل منه في قول مالك؟

قال: نعم، يأكل منه. قال: وقال مالك: يؤكل من الهدي كله إلا فدية الأذى، وجزاء الصيد، وما نذره للمساكين.

قال: وقال مالك: يأكل من هديه الذي ساقه لفساد حجه أو لفوات حجه، أو هدي تمتع أو تطوع، ومن الهدي كله إلا ما سميت لك.

قال ابن القاسم: قال مالك: كل هدي مضمون إن عطب فليأكل منه صاحبه، ولا يلطعم منه الأغنياء، والفقراء، ومن أحب، ولا يبيع من لحمه، ولا من جلاه، ولا من خطمه، ولا من قلائده شيئًا، وإن أراد أن يستعين بذلك في ثمن بدنة من الهدي فلا يفعل، ولا يبيع منه شيئًا (۱).

قال ابن قدامة تعمّلة: (ولا يأكل من كل واجب إلا من هدي التمتع). المذهب: أنه يأكل من هدي التمتع والقران دون ما سواهما. نص عليه أحمد. ولعل الخرقي ترك ذكر القران؛ لأنه متعة، واكتفى بذكر المتعة؛ لأنها سواء في المعنى، فإن سببها غير محظور، فأشبها هدي التطوع. وهذا قول أصحاب الرأي.

وعن أحمد: أنه لا يأكل من المنذور وجزاء الصيد، ويأكل مما سواهما. وهو قول ابن عمر، وعطاء، والحسن، وإسحاق؛ لأن جزاء الصيد بدل، والنذر جعله لله على بخلاف غيرهما.

ولنا: أن أزواج النبي ﷺ تمتعن معه في حجة الوداع، وأدخلت عائشة الحج على العمرة، فصارت قارنة، ثم ذبح عنهن النبي ﷺ البقرة، فأكلن من لحومها. قال أحمد: قد أكل من البقرة أزواج النبي ﷺ في حديث عائشة خاصة. وقالت عائشة: إذ النبي ﷺ أمر من لم يكن معه هدي، إذا طاف بالبيت، أن يحل، فدخل علينا يوم

⁽١) المدونة (١/ ٤١٠).

النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ فقيل: ذبح النبي علي عن أزواجه.

وروى أبو داود، وابن ماجه: «أن رسول الله ﷺ ذبح عن آل محمد في حجة الوداع بقرة». وقال ابن عمر: «تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فساق الهدي من ذي الحليفة». متفق عليه.

وقد ثبت «أن النبي ﷺ أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر، فأكل هو وعلي من لحمها، وشربا من مرقها». رواه مسلم. ولأنها دما نسك، فأشبها التطوع، ولا يؤكل من غيرهما؛ لأنه يجب بفعل محظور، فأشبه جزاء الصيد (١).

قال ابن بطال كتشه: قال ابن المنذر: اختلف العلماء فيها يؤكل من الهدي، وما لا يؤكل؛ فكان ابن عمر يقول: لا يؤكل من جزاء الصيد، ولا من النذر، ويؤكل مما سوى ذلك، وروي مثله عن طاوس والحسن، وبه قال أحمد وإسحاق (٢).

قال القرطبي تعلقه: دماء الكفارات لا يأكل منها أصحابها. ومشهور مذهب مالك ربح أنه لا يأكل من ثلاث: جزاء الصيد، ونذر المساكين، وفدية الأذى، ويأكل مما سوى ذلك إذا بلغ محله، واجبًا كان أو تطوعًا. ووافقه على ذلك جماعة من السلف وفقهاء الأمصار (٣).

قال البغوي كتلفه: وقال أحمد، وإسحاق: له أن يأكل من الكل إلا من جزاء الصيد، والمنذور، ويروى ذلك عن ابن عمر. وقال أصحاب الرأي: له أن يأكل من دم التمتع والقران، ولا يأكل من واجب سواهما(٤).

قال ابن حزم كَنْلَثُهُ: ويأكل من هدي التطوع إذا بلغ محله ولا بد، كما قلنا، ولا يحل له أن يأكل من شيء من الأهداء الواجبة إذا بلغت محلها، فإن أكل ضمن مثل ما أكل فقط، ولا يعطى في جزارة الهدي شيء منه أصلًا، ويتصدق بجلاله وجلوده ولا

⁽١) المغنى (٣/ ٤٦٦).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٩٤).

⁽٣) تفسير القرطبي (١٢/ ٤٤).

⁽٤) شرح السنة للبغوي (٧/ ١٩٠).

د(۱).

القول الثاني: لا يجوز للمهدي أن يأكل منه شيئًا، بل عليه التصدق بالكل. وهو قول الشافعي.

قال الشافعي تَعَلَّقُهُ: والهدي هديان: واجب، وتطوع. فكل ما كان أصله واجبًا على الإنسان، ليس له حبسه، فلا يأكل منه شيئًا، وذلك مثل هدي الفساد، والطيب، وجزاء الصيد، والنذور، والمتعة، فإن أكل من الهدي الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه، ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع (٢).

قال ابن بطال تَعَلَّمْ: وقال الشافعي: لا يأكل إلا هدي التطوع خاصة، ولا يأكل من المتعة والقران؛ لأنه عنده واجب، وهو قول أبي ثور. واحتج ابن القصار لقول مالك بقول الله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللّهِ فِي أَيّامٍ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ مَالكُ بقول الله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللّهِ فِي أَيّامٍ مَّعْلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ اللّهَ الله بقول الله تعلى الله وأطعِمُوا ﴿ الحج ١٨٠] ولم يخص واجبًا من تطوع، فهو عام في جواز الأكل إلا بدلالة، وأيضًا، فإن الإجماع حاصل على جواز الأكل من دم المتعة، ولا نعلم أحدًا منعه قبل الشافعي. وقول عائشة: (فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر) يرد قوله؛ لأنه لا خلاف أن لحم البقر التي نحر النبي عَنْ أزواجه كانت هدى المتعة التي متعن، وقد أمر الرسول ﷺ أن يحمل إليهن منه ليأكلنه (٣).

🕸 القول الثالث: جواز الأكل عمومًا من الهدي، سواءً كان واجبًا أو تطوعًا.

قال الشوكاني كتاتثة: والظاهر أنه يجوز الأكل من الهدي من غير فرق بين ما كان منه تطوعًا وما كان فرضًا؛ لعموم قوله تعالى ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾ [الحج: ٢٨]، ولم يفصل، والتمسك بالقياس على الزكاة في عدم جواز الأكل من الهدي الواجب لا ينتهض لتخصيص هذا العموم؛ لأن شرع الزكاة لمواساة الفقراء، فصرفها إلى المالك إخراج لها عن موضوعها، وليس شرع الدماء كذلك؛ لأنها إما لجبر نقص أو لمجرد التبرع،

⁽١) المحلي (٥/ ٣١٢) ولكن يظهر أن ابن حزم لا يرى وجوب هدي التمتع والقران.

⁽٢) الأم (٢/ ٢٨٢).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٤/ ٣٩٤).

فلا قياس مع الفارق، فلا تخصيص (١).

وحاصل أقوال العلماء في هذه المسألة كما ذكره الشنقيطي كتلفه: وأما المبحث الثاني: وهو ما يجوز الأكل منه وما لا يجوز، فقد اختلف فيه أهل العلم، وهذه مذاهبهم وما يظهر رجحانه بالدليل منها: فذهب مالك كتلفه، وأصحابه إلى جواز الأكل من جميع الهدي واجبه وتطوعه إذا بلغ محله إلا ثلاثة أشياء: جزاء الصيد، وفدية الأذى، والنذر الذي هو للمساكين، وقال اللخمي: كل هدي واجب في الذمة عن حج أو عمرة من فساد، أو متعة، أو قران، أو تعدي ميقات، أو ترك النزول بعرفة نهارًا، أو ترك النزول بمزدلفة، أو ترك رمي الجهار، أو أخر الحلق؛ يجوز الأكل منه قبل بلوغ محله وبعده. أما جزاء الصيد، وفدية الأذى فيؤكل منهما قبل بلوغهما محلهما، ولا يؤكل منهما بعده. وأما النذر المضمون إذا لم يسمه للمساكين: فإنه يأكل منه بعد بلوغه محله، وإن كان منذورًا معينًا، ولم يسمه للمساكين، أو قلده، وأشعره من غير نذر أكل منه بعد بلوغه محله، ولم يأكل منه قبله، وإن عين النذر للمساكين أو من خير التقليد والإشعار لم يأكل منه قبل ولا بعد.

والحاصل أن النذر المعين للمساكين لا يجوز له الأكل منه مطلقًا، عند مالك، وأن النذر المضمون للمساكين، حكمه عند المالكية حكم جزاء الصيد وفدية الأذى، فيمتنع الأكل منه بعد بلوغه محله، ويجوز قبله؛ لأنه باق في الذمة حتى يبلغ محله. وأما النذر المضمون الذي لم يسم للمساكين كقوله: علي لله نذر أن أتقرب إليه بنحر هدي، فله ـ عند المالكية ـ الأكل منه قبل بلوغ محله، وبعده، وقد قدمنا أن هدي التطوع إن عطب في الطريق، لا يجوز له الأكل منه عند المالكية، وأوضحنا دليل ذلك. هذا هو حاصل مذهب مالك في الأكل من الهدايا، ولا خلاف في جواز الأكل من الضحايا.

وقد قدمنا قول اللخمي من المالكية: أن كل هدي جاز أن يأكل منه جاز أن يطعم منه من شاء من غني وفقير، وكل هدي لم يجز له أن يأكل منه، فإنه يطعمه

⁽١) نيل الأوطار (٥/ ١٢٦). .

فقيرًا، لا تلزمه نفقته كالكفارة. وكره ابن القاسم من أصحاب مالك إطعام الذمي من الهدايا، كما تقدم. ومذهب أبي حنيفة كَنْشُهُ: أنه يأكل من هدي التمتع والقران، وهدي التطوع إذا بلغ محله، أما إذا عطب هدي التطوع قبل بلوغ محله، فليس لصاحبه الأكل منه عند أبي حنيفة، كما تقدم إيضاحه. ولا يأكل من غير ذلك، هو ولا غيره من الأغنياء، بل يأكله الفقراء. هذا حاصل مذهب أبي حنيفة كَنْشَهُ.

وأما مذهب الشافعي تخلّله فهو: أن الهدي إن كان تطوعًا، فالأكل منه مستحب، واستدل بعضهم لعدم وجوب الأكل بقوله: ﴿وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَتْبِرِ اللّهِ ﴿ وَٱلْبُدُنَ جَعَلْنَهَا لَكُم مِّن شَعَتْبِرِ اللّهِ ﴿ وَاللّهِ اللّهِ اللّهُ ولا يُخفى ما في هذا الاستدلال.

واعلم أنا حيث قلنا في هذا المبحث: يجوز الأكل، فإنا نعني: الإذن في الأكل الصادق بالاستحباب وبالوجوب؛ لما قدمنا من الخلاف في وجوب الأكل والإطعام، واستحبابها، والفرق بينهما بإيجاب الإطعام دون الأكل. وكل هدي واجب لا يجوز الأكل منه في مذهب الشافعي، كهدي التمتع، والقران، والنذر، وجميع الدماء الواجبة، قال النووي: وكذا قال الأوزاعي، وداود الظاهري: لا يجوز الأكل من الواجب. هذا هو حاصل مذهب الشافعي.

وأما مذهب أحمد كتشه: فهو أنه لا يأكل من هدي واجب، إلا هدي التمتع والقران، وأنه يستحب له أن يأكل من هدي التطوع، وهو ما أوجبه بالتعيين ابتداء من غير أن يكون عن واجب في ذمته، وما نحره تطوعًا من غير أن يوجبه، هذا هو مشهور مذهب الإمام أحمد. وعنه رواية: أنه لا يأكل من المنذور وجزاء الصيد، ويأكل مما سواهما.

قال في «المغني»: وهو قول ابن عمر، وعطاء، والحسن، وإسحاق؛ لأن جزاء الصيد بدل، والنذر جعله لله ـ تعالى ـ بخلاف غيرهما.

وقال ابن أبي موسى: لا يأكل أيضًا من الكفارة، ويأكل مما سوى هذه الثلاثة، ونحوه مذهب مالك؛ لأن ما سوى ذلك لم يسمه للمساكين، ولا مدخل للإطعام

فيه، فأشبه التطوع. وقال الشافعي: لا يأكل من واجب؛ لأنه هدي واجب بالإحرام، فلم يجز الأكل منه كدم الكفارة. انتهى من «المغنى».

فقد رأيت مذاهب الأربعة فيها يجوز الأكل منه، وما لا يجوز.

قال مقيده - عفا الله عنه، وغفر له -: الذي يرجحه الدليل في هذه المسألة: هو جواز الأكل من هدي التطوع وهدي التمتع والقران دون غير ذلك، والأكل من هدي التطوع لا خلاف فيه بين العلماء بعد بلوغه محله، وإنما خلافهم في استحباب الأكل منه أو وجوبه، ومعلوم أن النبي ﷺ ثبت عنه في الأحاديث الصحيحة في حجة الوداع: «أنه أهدى مائة من الإبل»، ومعلوم أن ما زاد على الواحدة منها تطوع، وقد أكل منها، وشرب من مرقها جميعا.

وأما الدليل على الأكل من هدي التمتع والقران، فهو ما قدمنا مما ثبت في الصحيح: «أن أزواج النبي عَيَالَةُ ذبح عنهن عَلَيْةً بقرًا، ودخل عليهن بلحمه، وهن متمتعات، وعائشة منهن قارنة، وقد أكلن جميعًا مما ذبح عنهن في تمتعهن وقرانهن بأمره ﷺ وهو نص صحيح صريح في جواز الأكل من هدي التمتع والقران. أما غير ما ذكرنا من الدماء فلم يقم دليل يجب الرجوع إليه على الأكل منه، ولا يتحقق دخوله في عموم: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا ﴾؛ لأنه لترك واجب أو فعل محظور، فهو بالكفارات أشبه، وعدم الأكل منه أظهر وأحوط. والعلم عند الله تعالى (١).

٢ - الأكل من هدي جزاء الصيد والنذر والفدية.

🗐 اختلف أهل العلم في جواز الأكل من جزاء الصيد والنذر والفدية:



فذهب أكثرهم إلى عدم جواز ذلك، وورد ذلك عن بعض الصحابة والتابعين.

🗖 أثر على بن أبي طالب رهيه:

عن الحكم، قال: قال علي: «لا يؤكل من النذر، ولا من جزاء الصيد، ولا مما $(^{(1)})$ جعل للمساكين

⁽١) أضواء البيان (٥/ ١٩٥).

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق شريك، عن أشعث، عن

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس قال: «V تأكل من جزاء الصيد»(۱).

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ عُبَيْدِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «لَا يُؤْكَلُ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالنَّذْرِ، وَيُؤْكَلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ»(٢).

أثر عطاء يَخلَشُهُ:

عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «ثَلَاثٌ لَا يُؤْكَلُ مِنْهُنَّ: جَزَاءُ الصَّيْدِ، وَجَزَاءُ النُّسُكِ، وَنَذْرُ الْسُاكِين» (٣).

وعن ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ: «لَا يَأْكُلُ مِنْ بَدَنَتِهِ الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ حَرَامًا، وَالْكَفَّارَاتُ كَذَلِكَ اللهِ عَلَا عَظَاءٌ: «لَا يَأْكُلُ مِنْ بَدَنَتِهِ الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ حَرَامًا،

الحكم، قال: قال على. وشريك هذا «ضعيف»، والحكم هذا لم يسمع على بن أبي طالب ١٠٠٠.

⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق يحيى بن آدم، قال: ثنا حماد بن سلمة، عن قيس بن سعد، عن عطاء، عن ابن عباس. ورواية حماد بن سلمة عن قيس بن سعد تكلم فيها العلماء.

 ⁽۲) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (۳/ ٤٠٧) من طريق ابْنُ المُثنَى، قَالَ: ثنا يَخْيَى،
 عَنْ عُبَيْلِهِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وسنده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (\sqrt{n} / $\sqrt{100}$) من طريق ابن نمير، عن عبد الله، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يقول: «إذا أعطبت البدنة أو كسرت، أكل منها صاحبها، أو أطعمه، ولم يبدلها إلا أن يكون نذرًا، أو جزاء صيد». وفي سنده عبد الله بن عمر، وفيه ضعف، وقد توبع من «عبيد الله ابن عمر».

⁽٣) صحيح وله طرق: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٦) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق عَبْدَ الْمُلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ. وسيأتي من طريق ابن جريج، عن عطاء.

⁽٤) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره طُ هجر (٣/ ٤٠٧) مَن طريق مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ.

أثر مجاهد يَخلَشه:

عَنْ سَالِم، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «جَزَاءُ الصَّيْدِ، وَالْفِدْيَةِ، وَالنَّذْرِ لَا يَأْكُلُ مِنْهَا صَاحِبُهَا، وَيَأْكُلُ مِنْ التَّطَوُّع، وَالتَّمَتُّع»(١).

🗖 أثر طاوس يَخْلَلْلهُ:

عَنْ عَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، أَنَّهُمْ قَالُوا: «لَا يُؤْكَلُ مِنَ الْفِدْيَةِ ـ وَقَالَ مَرَّةً: مِنْ هَدْيِ الْكَفَّارَةِ ـ وَلَا مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ» (٢).

أثر إبراهيم نَعَلَشْهُ:

عن الحكم، عن إبراهيم قال: «لا يأكل من جزاء الصيد»(٣).

أثر سعيد بن جبير رَحَمَلَشُهُ:

عن سالم، عن سعيد بن جبير، قال: «لا يؤكل من النذر، ولا من الكفارة، ولا مما جعل للمساكين»(٤).

أثر عبد الرحمن بن أبي ليلي تَعَلَّشُهُ:

عن عنبسة، عن ابن أبي ليلي، قال: «من الفدية، وجزاء الصيد، والنذر»(٥).

(١) سنده ضعيف جدًا: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٧) من طريق ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا حَكَّامُ، وَهَارُونُ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ سَالِم، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده ضعيف.

(٢) سنده ضعيف: أخرجه الطبري في تُفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٧) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٥) من طريق إسهاعيل ابن علية، عن ليث، عن عطاء، وطاوس، ومجاهد، أنهم قالوا: «لا يؤكل من الفدية، ولا من جزاء الصيد». وليث هذا هو «ليث بن أبي سليم»، وهو ضعيف.

(٣) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق وكيع، عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم. وسنده صحيح.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٧٦) من طريق شريك، عن سالم، عن سعيد بن جبير. وسنده ضعيف.

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٨) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا هَارُونُ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. وسنده ضعيف.

وإلى هذا ذهب أصحاب المذاهب الأربعة رحمهم الله:

المذهب الحنفي:

قال السرخسي تعلقه: وإذا أكل المحرم من جزاء الصيد فعليه قيمة ما أكل؛ لأن حق الله تعالى بالتصدق تعلق بالمذبوح، فإذا صرفه إلى حاجته صار ضامنًا قيمته للمساكين، وكذلك إن أكله بعدما ذبحه بمكة فعليه قيمته مذبوحًا بخلاف ما إذا سرق فإن الهدي قد بلغ محله حين ذبحه بمكة، وبقي وجوب التصدق معلقًا بعين المذبوح، فإذا هلك من غير صنعه لا يلزمه شيء، وإذا استهلكه بالأكل فعليه ضمان قيمته للفقراء، بمنزلة مال الزكاة (۱).

المذهب المالكي:

وقال مالك تَعْلَشه: يؤكل من الهدي كله إلا فدية الأذى، وجزاء الصيد، وما نذره للمساكين (٢).

المذهب الشافعي:

قال الشافعي تتمانه: والهدي هديان: واجب، وتطوع. فكل ما كان أصله واجبًا على الإنسان ليس له حبسه فلا يأكل منه شيئًا، وذلك مثل هدي الفساد، والطيب، وجزاء الصيد، والنذور، والمتعة، فإن أكل من الهدي الواجب تصدق بقيمة ما أكل منه، ثم ذكر ما يتعلق بالتطوع (٣).

المذهب الحنبلي:

وقال ابن أبي موسى: لا يأكل أيضًا من الكفارة، ويأكل مما سوى هذه الثلاثة. ونحوه مذهب مالك؛ لأن ما سوى ذلك لم يسمه للمساكين، ولا مدخل للإطعام فيه، فأشبه التطوع.

⁽¹⁾ المبسوط (٤/ ١٠٠).

⁽٢) المدونة (١/ ٤١٠).

⁽٣) الأم (٢/ ٢٨٢).

وقال الشافعي: لا يأكل من واجب؛ لأنه هدي وجب بالإحرام، فلم يجز الأكل منه، كدم الكفارة.

ولنا: أن أزواج النبي عَلَيْ تمتعن معه في حجة الوداع، وأدخلت عائشة الحج على العمرة، فصارت قارنة، ثم ذبح عنهن النبي عَلَيْ البقرة، فأكلن من لحومها. قال أحمد: قد أكل من البقرة أزواج النبي عَلَيْ في حديث عائشة خاصة. وقالت عائشة: إن النبي عَلَيْ أمر من لم يكن معه هدي، إذا طاف بالبيت، أن يحل، فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر، فقلت: ما هذا؟ فقيل: ذبح النبي عَلَيْ عن أزواجه.

وروى أبو داود، وابن ماجه: «أن رسول الله ﷺ ذبح عن آل محمد في حجة الوداع بقرة». وقال ابن عمر: «تمتع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج، فساق الهدي من ذي الحليفة». متفق عليه.

وقد ثبت «أن النبي ﷺ أمر من كل بدنة ببضعة، فجعلت في قدر، فأكل هو وعلي من لحمها، وشربا من مرقها». رواه مسلم. ولأنها دما نسك، فأشبها التطوع، ولا يؤكل من غيرهما؛ لأنه يجب بفعل محظور، فأشبه جزاء الصيد(١).

وذهب بعضهم إلى جواز ذلك. والصحيح الأول.

أثر حماد تَعْلَلْثُهُ:

عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ: «الشَّاةُ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، يَأْكُلُ مِنْهُ إِنْ شَاءَ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، يَأْكُلُ مِنْهُ إِنْ شَاءَ، وَيَتَصَدَّقُ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ» (٢)

أثر الحسن البصري تَعْلَقْهُ:

عن هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمُلِكِ، قَالَ: ثني مَنْ سَمِعَ الْحَسَنَ، يَقُولُ: «كُلْ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، يَعْنِي: مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَالنَّذْرِ، وَالْفِدْيَةِ» (٣).

⁽١) المغني (٣/ ٤٦٦).

⁽٢) أخرَّجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٨) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ حَمَّادٍ. وسنده ضعيف.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (٣/ ٤٠٨) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى،

وقوله تعالى: ﴿ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾[الحج:٢٨]

قال الطبري تخلّفه: وأطعموا مما تذبحون أو تنحرون هنالك من بهيمة الأنعام من هديكم وبدنكم البائس، وهو الذي به ضر الجوع والزمانة والحاجة، والفقير الذي لا شيء له (١).

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن عباس، قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾[الحج:٢٨] يعني: «الزمن الفقير»(٢).

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد كَمْلَلْهُ:

عن ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قوله: ﴿ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨] قال: «هو القانع» (٣).

أثر عكرمة يَخلَله:

عن ابن جريج، قال: أخبرني عمر بن عطاء، عن عكرمة، قال: «﴿ٱلْبَآبِسَ﴾: المضطر الذي عليه البؤس، و﴿ٱلْفَقِيرَ﴾: المتعفف(٤).

أثر عطاء يَخلَشْه:

طلحة بن عمرو، عن عطاء، في قول الله رَجَكَ: ﴿ وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج:٢٨]

قَالَ: ثنا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: ثنا الْأَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ: «أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْأَكْلِ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَنَذْرِ الْمَسَاكِينِ.

(١) الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٤).

(٢) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٤) من طريق محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس. وسنده ضعيف.

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٥) من طريق يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد.

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٥) من طريق القاسم، قال: ثنا الحسين، قال: ثني حجاج، عن ابن جريج، قال: أخبرني عمر بن عطاء، عن عكرمة.

قال: الذي يسألك(١).

أثر مجاهد تعتشه:

عن مسلم بن خالد، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، في قوله: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ اللَّهِ اللَّهِ وَاللَّهِ اللَّهِ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَّا اللَّاللَّاللَّالَاللَّالِي اللَّالِي اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

قال يحيى: قال مالك: وسمعت أن البائس هو الفقير، وأن المعتر هو الزائر (٣).

قال مالك: وسمعت أن: «البائس هو الفقير، وأن المعتر هو الزائر»، قال مالك: «فذكر الله الخيل والبغال والحمير للركوب والزينة، وذكر الأنعام للركوب والأكل»، قال مالك: «والقانع هو الفقير أيضًا»(٤).

قال ابن عبد البر تَعَلَّلُهُ: وأما قوله: ﴿ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ فلا أعلم فيه خلافًا، وربها عبروا عنه بالمسكين، والمعنى واحد، وهو الذي قد تباءس من ضر الفقر. والله أعلم (٥٠).

قال بدر الدين العيني كَلَّلَهُ: قوله: ﴿وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ﴾ [الحج: ٢٨]. أي: الذي اشتد فقره، وقال أبو الليث: البائس: الصرير الزمن، والفقير: الذي ليس له شيء. وقال الزجاج: البائس: الذي أصابه البؤس، وهو الشدة. وما يتعلق بذلك من الفقه عرف

⁽١) ضعيف جدًا: أخرجه البيهقي في الكبرى (٩/ ٤٩٤) من طريق سعدان بن نصر، ثنا وكيع بن الجراح، ثنا طلحة بن عمرو، عن عطاء. وفي سنده طلحة بن عمرو، «متروك الحديث».

⁽٢) حسن بطرقه: أخرجه أبو عبيد في الأموال (١٩٤٧) والبيهقي في الكبرى (٩/ ٤٩٥) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وفيه مقال.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٥) من طريق ابن جريج، عن مجاهد، قوله: ﴿ اَلْبَآيِسَ ﴾: «الذي يبسط يديه». وفيه مقال.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٥) من طريق محمد بن ثور، عن معمر، عن رجل، عن مجاهد: ﴿اَلْبَايِسَ الْفَقِيرَ﴾[الحج:٢٨]: «الذي يمد إليك يديه». وفي سنده مبهم.

⁽٣) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٧١١).

⁽٤) موطأ مالك ت عبد الباقى (٢/ ٤٩٧).

⁽٥) الاستذكار (٥/ ٢٩٨).

في موضعه^(۱).

قال البيهقي كتاته: باب: إطعام البائس الفقير وإطعام القانع والمعتر، وما جاء في تفسيرهم قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨]، وقال: ﴿ وَأَطْعِمُواْ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَ ﴾ [الحج: ٣٦]، قال الشافعي كتلفه: القانع: هو السائل، والمعتر: هو الزائر، والمار بلا وقت. وقال في موضع آخر: القانع: الفقير، والمعتر: الزائر، وقيل: الذي يتعرض العطية منها (٢).

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ [الح:٢٩]

قال الطبري تَعَلَّلُهُ: وقوله: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الحج:٢٩] يقول: تعالى ذكره: ثم ليقضوا ما عليهم من مناسك حجهم: من حلق شعر، وأخذ شارب، ورمي جمرة، وطواف بالبيت (٣).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عن أشعث، عن نافع، عن ابن عمر قال: «ما عليهم في المناسك»(١).

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: «التفث: الرمي، والذبح، والحلق، والتقصير، والأخذ من الشارب والأظفار واللحية» (٥).

⁽١) عمدة القاري (٩/ ١٢٩).

⁽٢) السنن الكبرى (٩/ ٤٩٤).

⁽٣) تفسير الطبري طهجر (١٦/ ٥٢٥).

⁽٤) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٥)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق أشعث ب،ن سوار عن نافع، عن ابن عمر: أنه قال: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «ما هم عليه في الحج». وفي سنده «أشعث بن سوار»، وهو «ضعيف».

⁽٥) صحيح لطرقه: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٦)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طرق، عن عبد الملك، عن عطاء، عن ابن عباس: أنه قال في قوله: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «التفث: حلق الرأس، وأخذ من الشاربين، ونتف الإبط، وحلق العانة، وقص الأظفار، والأخذ من العارضين، ورمى الجهار، والموقف بعرفة، والمزدلفة».

أثر مجاهد يَخلَنه:

عن مجاهد، قال: «الحلق، وأخذ من الشوارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط»(١).

أثر محمد بن كعب القرظي تَعَلَّلْهُ:

عن محمد بن كعب القرظي، قال: «التفث: حلق العانة، ونتف الإبط، وأخذ من الشارب، وتقليم الأظفار»(٢).

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٨) من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، قوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَقَثَهُمُ ﴾ [المجنه] قال: «يعني بالتفث: وضع إحرامهم، من حلق الرأس، ولبس الثياب، وقص الأظفار، ونحو ذلك».

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق عبيد الله بن موسى، عن عثمان ابن الأسود، عن مجاهد به.

وأخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٧) من طريق محمد بن المثنى، قال: ثنا محمد بن جعفر، قال: ثنا محمد بن جعفر، قال: ثنا شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، أنه قال في هذه الآية: ﴿ ثُمَّ لَيَقَضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «هو حلق الرأس. وذكر أشياء من الحج، قال شعبة: لا أحفظها »، قال: ثنا ابن أبي عدي، عن مجاهد، مثله. وسنده صحيح.

وأخرجه مجاهد في تفسيره (ص: ٤٨٠) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَقَثَهُمُ ۗ [الحج:٢٩]، قال: التفث: حلق الرأس والعانة، وقص اللحية والشارب والأظفار، ورمي الجهار. وفيه ابن أبي نجيح عن مجاهد، وهو لم يسمع منه.

وأخرجه سفيان الثوري (ص: ٢١١) عَنْ لَيْثِ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿لَيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ قال: حلق الرأس، ورمي الجهار، ونتف الابط، وقصر الشارب والاظفار، وحلق العانة. وليث بن أبي سليم «ضعيف الحديث».

(٢) صحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٦) من طريق ابن وهب، قال: أخبرني أبو صخر، عن محمد بن كعب القرظي، أنه كان يقول في هذه الآية ﴿ثُمَّ لَيُقَضُواْ تَفَتَهُمُ ﴾ [الج: ٢٠]: «رمي الجمار، وذبح الذبيحة، وأخذ من الشاربين، واللحية والأظفار، والطواف بالبيت، وبالصفا والمروة». وفي سنده حميد بن صخر، «صدوق له أوهام».

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق موسى بن عقبة، عن محمد بن كعب

أثر عطاء يَخلَشْهُ:

عن عطاء، قال: «الحلق، والذبح، وتقليم الأظفار، ومناسك الحج»(١).

أثر عكرمة يَخلَشه:

عن خالد، عن عكرمة، قال: «الشعر والظفر»(٢).

□ أثر الحسن البصري تختشه:

عن منصور، عن الحسن: أنه قال: «التفث: حلق الرأس»(٣).

أثر ابن جريج كِمْلَشْهُ:

عن ابن جريج، عن قوله: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ ﴾ [الح:٢٩] قال: «الأخذ من اللحية، ومن الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط، وحلق العانة، ورمى الجمار»(٤٠).

أثر قتادة بن دعامة تخلفه:

عن سعيد عن قتادة قال: «حلق الرءوس»(٥).

=

القرظى به.

⁽١) تفسير يحيى بن سلام (١/ ٣٦٧): حدثنا حماد، عن قيس بن سعد، عن عطاء، قال: التفث: حلق الشعر، وقطع الأظفار. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) من طريق أبي خالد، عن عطاء.

⁽٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٢٩) والطبري في تفسيره طهجر (١٦/ ٥٢٦). من طريق خالد، عن عكرمة، قال: "التفث: الشعر والظفر"، حدثني يعقوب، قال: "نا ابن علية، عن خالد، عن عكرمة، مثله.

⁽٣) أمالي المحاملي رواية ابن يحيى البيع (ص: ١٦٤) من طريق هشيم، قال: أخبرنا منصور، عن الحسن. وسنده صحيح.

⁽٤) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٧) من طريق نصر بن عبد الرحمن الأودي، قال: ثنا المحاربي، قال: سمعت رجلا يسأل ابن جريج.

⁽٥) سنده صحيح: أخرجه يحيى بن سلام (١/ ٣٦٧) من طريق سعيد، عن قتادة.

أثر عبد الرحمن بن زيد كِلَّلَهُ:

عن ابن وهب: قال ابن زيد، في قوله: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَثَّهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «التفث: حرمهم» (١٠).

قال بدر الدين العيني كَالله: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُم ﴾ [الحج: ٢٩]، قال عطاء، عن ابن عباس: التفث، حلق الرأس، وأخذ الشارب، ونتف الإبط، وحلق العانة، وقص الأظفار، والأخذ من العارضين، ورمي الجمار، والوقوف بعرفة، وقيل: مناسك الحج، والتفث في الأصل: الوسخ والقذارة من طول الشعر والأظفار والشعث، وقضاؤه: نقضه، وإذهابه. وقال الزجاج: أهل اللغة لا يعرفون التفث إلا من التفسير، وكأنه الخروج من الإحرام إلى الإحلال (٢).

قال ابن كثير تَعَلَّقُهُ: وقوله: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَنَّهُمْ ﴾ قال علي بن أبي طلحة: عن ابن عباس: وهو وضع الإحرام من حلق الرأس، ولبس الثياب، وقص الأظافر، ونحو ذلك، وهكذا روى عطاء ومجاهد عنه، وكذا قال عكرمة ومحمد بن كعب القرظي. وقال عكرمة: عن ابن عباس ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ ﴾ قال: التفث المناسك (٣).

قال القرطبي تختلف: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَقَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩] أي: ثم ليقضوا بعد نحر الضحايا والهدايا ما بقي عليهم من أمر الحج، كالحلق ورمي الجمار وإزالة شعث ونحوه. قال ابن عرفة: أي: ليزيلوا عنهم أدرانهم. وقال الأزهري: التفث: الأخذ من الشارب، وقص الأظفار، ونتف الإبط، وحلق العانة، وهذا عند الخروج من الإحرام. وقال النضر بن شميل: التفث في كلام العرب: إذهاب الشعث، وسمعت الأزهري يقول: التفث في كلام العرب لا يعرف إلا من قول ابن عباس وأهل التفسير.

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٨) من طريق يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد. وسنده صحيح.

⁽۲) عمدة القارى (۱۰/ ٥٦).

⁽٣) تفسير ابن كثير (٥/ ٣٦٧).

وقال الحسن: هو إزالة قشف الإحرام. وقيل: التفث: مناسك الحج كلها، رواه ابن عمر وابن عباس (١).

قَالَ ابن العربِي تَعَلَّلُهُ: قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقُضُواْ تَفَثَهُمْ وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلَيَطَّوَفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج:٢٩]: فيها أربع مسائل:

المسألة الأولى: في ذكر التفث: قال القاضي الإمام: هذه لفظة غريبة عربية لم يجد أهل المعرفة فيها شعرًا، ولا أحاطوا بها خبرًا، وتكلم السلف عليها على خمسة أقوال:

الأول: قال ابن وهب عن مالك: التفث: حلق الشعر، ولبس الثياب، وما أتبع ذلك مما يحل به المحرم.

الثاني: أنه مناسك الحج، رواه ابن عمر، وابن عباس.

الثالث: حلق الرأس، قاله قتادة.

الرابع: رمي الجهار، قاله مجاهد.

الخامس: إزالة قشف الإحرام، من تقليم أظفار، وأخذ شعر، وغسل، واستعمال طيب، قاله الحسن، وهو قول مالك الأول.

فأما قول ابن عباس وابن عمر فلو صح عنهم الكان حجة، لشرف الصحبة والإحاطة باللغة.

وأما قول قتادة: إنه حلق الرأس فمن قول مالك.

وأما قول مجاهد: إنه رمي الجمار فمن قول ابن عمر وابن عباس، ثم تتبعت التفث لغة فرأيت أبا عبيدة معمر بن المثنى قد قال: إنه قص الأظفار، وأخذ الشارب، وكل ما يحرم على المحرم، إلا النكاح، ولم يجيء فيه بشعر يحتج به.

وقال صاحب العين: التفث: هو الرمي، والحلق، والتقصير، والذبح، وقص الأظفار والشارب، ونتف الإبط.

وذكر الزجاج والفراء نحوه، ولا أراه أخذه إلا من قول العلماء.

⁽١) تفسير القرطبي (١٢/٥٠).

وقال قطرب: تفث الرجل إذا كثر وسخه، وقال أمية بن أبي الصلت:

حفوا رءوسهم لم يحلقوا تفتُّ ولم يسلوا لهم قملًا وصئبانا

وإذا انتهيتم إلى هذا المقام ظهر لكم أن ما ذكر أشار إليه أمية بن أبي الصلت، وما ذكره قطرب هو الذي قاله مالك؛ وهو الصحيح في التفث، وهذه صورة قضاء التفث لغة.

وأما حقيقته الشرعية فإذا نحر الحاج أو المعتمر هديه، وحلق رأسه، وأزال وسخه، وتطهر وتنقى، ولبس الثياب، فيقضى تفثه (١).

قوله تعالى: ﴿وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]

□ أثر عبد الله بن عباس على الله

عن علي، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]: «نحر ما نذروا من المدن» (٢٠).

أثر مجاهد تعملية:

عن مجاهد: ﴿وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴾ [الحج:٢٩]: «نذر الحج والهدي، وما نذر الإنسان من شيء يكون في الحج» (٣).

قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوُّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]

قال الطبري تختشه: وعنى بالطواف الذي أمر جل ثناؤه حاج بيته العتيق به في هذه الآية: طواف الإفاضة الذي يطاف به بعد التعريف، إما يوم النحر، وإما بعده، لا

⁽١) أحكام القرآن (٣/ ٢٨٥).

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٨) من طريق معاوية، عن علي، عن ابن عباس. وسنده ضعيف.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٩) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد. ولم يسمع منه.

أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٢٩) من طرق عن ابن جريج، عن مجاهد: ﴿وَلَيُوفُواْ لَنُورَهُمْ﴾ [الحج:٢٩] قال: «نذر الحج والهدي، وما نذر الإنسان على نفسه من شيء يكون في الحج».

خلاف بين أهل التأويل في ذلك(١).

أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن علي، عن ابن عباس، قوله: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الح: ٢٩] يعني: «زيارة البيت» (٢).

أثر الحسن البصري تَعَلَّشُهُ:

عن أشعث، عن الحسن: ﴿ وَلَيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «طواف الزيارة» (٣٠).

أثر عطاء تَخلَشُهُ:

عن حجاج وعبد الملك، عن عطاء، في قوله: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الج: ٢٩] قال: «طواف يوم النحر» (٤).

□ أثر زهير تعلله:

عن عمرو بن أبي سلمة، قال: سألت زهيرًا عن قول الله: ﴿ وَلَيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ اللهِ: ﴿ وَلَيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ اللهِ: ﴿ وَلَيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِيَّا اللهُ اللهُ

قال ابن بطال تعمّله: وأجمع العلماء أن هذا الطواف هو الواجب: طواف الإفاضة؟

⁽١) الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٣١).

⁽٢) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٣٢) من طريق معاوية، عن علي، عن ابن عباس. وسنده منقطع.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٣٢) من طرق عن أشعث، عن الحسن، قال في قوله: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] قال: «الطواف الواجب». وفي سنده «أشعث بن سوار»، وهو ضعيف.

⁽٤) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٣٢) من طريق هشيم، عن حجاج وعبد الملك، عن عطاء.

⁽٥) أخرجه الطبري في تفسيره ط هجر (١٦/ ٥٣٢) من طريق عمرو بن أبي سلمة، قال: سألت زهيرًا.

ألا ترى أن النبى المِنْ الله الموهم أن صفية لم تطف يوم النحر، قال: «أَحابِسَتُنا هِي؟» فلم أخبر أنه الله عن غيره (١).

قال القرطبي تَعْلَشُهُ: والطواف الواجب الذي لا يسقط بوجه من الوجوه، وهو طواف الإفاضة الذي يكون بعد عرفة، قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ وَلَيُوفُواْ نَفْتَهُمْ وَلَيُوفُواْ نَفْتَكُمْ وَلَيُوفُواْ نَفْتَكُمْ وَلَيُوفُواْ نَفْتَكُمْ وَلَيْطَوَفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]. قال: فهذا هو الطواف المفترض في كتاب الله ﷺ وهو الذي يحل به الحاج من إحرامه كله (٢).

قال بدر الدين العيني تَعَلَّمُهُ: ﴿ وَلَيَطَّوَّفُواْ ﴾ [الحج:٢٩]، أراد الطواف الواجب، وهو طواف الإفاضة، والزيارة الذي يطاف بعد الوقوف، إما يوم النحر أو بعده (٣).

قال البغوي تخلّله: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾، أراد به الطواف الواجب عليه، وهو طواف الإفاضة يوم النحر بعد الرمي والحلق (١٠).

قال القرطبي تَعْلَقُهُ: ﴿ وَلَيَطَّوَفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] الطواف المذكور في هذه الآية هو طواف الإفاضة الذي هو من واجبات الحج. قال الطبري: لا خلاف بين المتأولين في ذلك (٥٠).

قال ابن العربي تعلّش: قوله: ﴿وَلَيَطَّوَفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] هذا هو طواف الزيارة، وهو طواف الإفاضة، وهو ركن الحج باتفاق، وبه يتم الحج؛ لأنه أحد أعماله ونهاية أركانه (٦).

قال ابن رشد يَعْلَلهُ: وأجمعوا على أن الواجب منها الذي يفوت الحج بفواته هو طواف الإفاضة، وأنه المعني بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقُضُواْ تَفَثَهُمُ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمُ وَلْيَطَّوَّفُواْ

⁽١) شرح صحيح البخاري (٤/ ٥٠٤).

⁽٢) تفسير القرطبي (١٢/ ٥١).

⁽٣) عمدة القاري (١٠/ ٥٦).

⁽٤) تفسير البغوي (٣/ ٣٣٦).

⁽٥) تفسير القرطبي (١٢/ ٥٠).

⁽٦) أحكام القرآن (٣/ ٢٨٥).

بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج:٢٩]، وأنه لا يجزئ عنه دم.

وجمهورهم على أنه لا يجزئ طواف القدوم على مكة عن طواف الإفاضة إذا نسي طواف الإفاضة؛ لكونه قبل يوم النحر. وقالت طائفة من أصحاب مالك: إن طواف القدوم يجزئ عن طواف الإفاضة، كأنهم رأوا أن الواجب إنها هو طواف واحد(١).

قال ابن قدامة تخلفه: ثم يزور البيت، فيطوف به سبعًا، وهو الطواف الواجب الذي به تمام الحج، ثم يصلي ركعتين، إن كان مفردًا أو قارنًا). وجملة ذلك أنه إذا رمى ونحر وحلق، أفاض إلى مكة، فطاف طواف الزيارة؛ لأنه يأتي من منى فيزور البيت، ولا يقيم بمكة، بل يرجع إلى منى، ويسمى طواف الإفاضة؛ لأنه يأتي به عند إفاضته من منى إلى مكة، وهو ركن للحج؛ لا يتم إلا به، لا نعلم فيه خلافًا، ولأن الله رجي الله والله قال: ﴿ وَلَيْطَوّفُواْ بِالبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج؛ الا يتم الله الله قال: ﴿ وَلَيْطَوّفُواْ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج:٢٩].

قَال أبن عبد البر: هو من فرائض الحج، لا خلاف في ذلك بين العلماء، وفيه عند جميعهم قال الله تعالى: ﴿وَلَيَطَّوَفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩].

وعن عائشة، قالت: «حجَجْنَا معَ النبيِّ ﷺ فَأَفَضْنَا يومَ النَّحر، فَحَاضَتْ صَفِيَّةُ، فَأَرادَ النبيُّ ﷺ منها ما يُريدُ الرجلُ منْ أهلِهِ، فَقُلْتُ: يا رسولَ الله، إنَّها حائضٌ، قال: «أحابِسَتُنا هِيَ؟ قالوا: يا رسولَ الله، إنَّها قدْ أفاضَتْ يومَ النَّحرِ، قال: اخْرُجُوا» متفق عليه. فدل على أن هذا الطواف لا بد منه، وأنه حابس لمن لم يأت به. ولأن الحج أحد النسكين، فكان الطواف ركنًا كالعمرة (٢).

أخذ العلماء من هذه الآية منسكًا من مناسك الحج، وهو الطواف، وهو ركن من أركان الحج لا يتم إلا به، وهو أنواع، ولكل نوع منها أحكام تتعلق به.

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١٠٩).

⁽٢) المغني (٣/ ٣٩١).

المسألة الأولى: أنواع الطواف وحكم كل نوع

قال ابن رشد يَخلَفه: العلماء أجمعوا على أن الطواف ثلاثة أنواع: طواف القدوم على مكة، وطواف الإفاضة بعد رمي جمرة العقبة يوم النحر، وطواف الوداع.

وأجمعوا على أن الواجب منها الذي يفوت الحج بفواته هو طواف الإفاضة، وأنه المعني بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لُيَقِّضُواْ تَفَتَهُمُ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] وأنه لا يجزئ عنه دم (١).

النوع الأول: طواف القدوم

قال السرخسي تختلته: أما أحد الأطوفة في الحج فهو طواف التحية، ويسمى طواف القدوم وطواف اللقاء، وذلك عند ابتداء وصوله إلى البيت (٢).

قلت: أخرج مسلم تَخْلَقُهُ عن عمرو بن دينار، قال: سألنا ابن عمر عن رجل قدم بعمرة، فطاف بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة، أيأتي امرأته؟ فقال: «قدم رسولُ الله ﷺ فَطَافَ بالبَيْتِ سَبْعًا، وصَلَّى خَلْفَ المَقَامِ رَكْعَتَينِ، وبَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ سَبْعًا،

وأخرج مسلم تَعَلَّمُهُ: عن إسماعيل بن أبي خالد، عن وبرة، قال: كنت جالسًا عند ابن عمر، فجاءه رجل، فقال: أيصلح لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي الموقف، فقال: نعم، فقال: فإن ابن عباس يقول: لا تطف بالبيت حتى تأتي الموقف، فقال ابن عمر: «فَقَدْ حَجَّ رسولُ الله ﷺ، فَطَافَ بِالبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ المَوْقِفَ»، فبقول رسول الله ﷺ أحق أن تأخذ، أو بقول ابن عباس إن كنت صادقًا؟ (٤٠).

قال النووي تَعَلَّمْهِ: طواف القدوم، فله خمسة أسهاء: طواف القدوم، والقادم

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ١٠٩).

⁽Y) المبسوط (٤/ ٣٤).

⁽٣) مسلم (١٢٣٤).

⁽٤) مسلم (١٢٣٣).

والورود، والوارد، وطواف التحية.

ومحل طواف القدوم أول قدومه، ومحل طواف الإفاضة بعد الوقوف بعرفات ونصف ليلة النحر، ومحل طواف الوداع عند إرادة السفر من مكة بعد قضاء مناسكه كلها(١).

وقال كِثَلَثُهُ: فيه: أن المحرم إذا دخل مكة قبل الوقوف بعرفات يسن له طواف القدوم، وهو مجمع عليه (٢).

كرحكم طواف القدوم:

ذهب جمهور العلماء إلى أن طواف القدوم مستحب، وخالف الجمهور الإمام مالك تَعَلَّمُهُ، فقال بوجوبه. واستدل الجمهور بالآتي.

قال السرخسي تعلَّفه: اعلم بأن الطواف أربعة: ثلاثة في الحج، وواحد في العمرة.

أما أحد الأطوفة في الحج فهو طواف التحية، ويسمى طواف القدوم وطواف اللقاء، وذلك عند ابتداء وصوله إلى البيت، وهو سنة عندنا، وقال مالك - كَالله تعالى -: هو واجب؛ لأن «النبي على أتى به، ثم قال لأصحابه هن «خُذُوا عني مَنَاسِكَكُمْ»، فهذا أمر، والأمر على الوجوب، ولأن المقصود زيارة البيت للتعظيم، فالنسك الذي يكون عند ابتداء الزيارة يكون واجبًا بمنزلة الذكر عند افتتاح الصلاة، وهو التكبير.

وحجتنا في ذلك: أن الله رهم بالطواف، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار، وبالإجماع طواف يوم النحر واجب، فعرفنا أن ما تقدم ليس بواجب، ولأنه ثبت بالإجماع أن الطواف الذي هو ركن في الحج مؤقت بيوم النحر حتى لا يجوز قبله، فها يؤتى به قبل يوم النحر لا يكون واجبًا؛ لأنه يؤتى به في الإحرام، ولا يتكرر ركن واحد في الإحرام واجبًا، كالوقوف بعرفة، فجعلناه سنة لهذا، بخلاف طواف الصدر، فإنه يؤتى به بعد تمام التحلل، فلو جعلناه واجبًا لا يؤدي إلى تكرار الطواف

⁽¹⁾ Haraes (1/ 17).

⁽٢) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٧٥).

واجبًا في الإحرام، والطواف في الحج بمنزلة ثناء الافتتاح في الصلاة؛ لأن التلبية عند الإحرام هنا كالتكبير هناك، وكما أن ثناء الافتتاح الذي يؤتى به عقيب التكبير سنة، فكذلك الطواف الذي يؤتى به عقيب الإحرام سنة. ومما يحتج به مالك كَالله: أن السعي الذي بعد هذا الطواف واجب، ولا يكون الواجب بناء على ما ليس بواجب. وقد بينا العذر عن هذا فيما مضى (١).

قال ابن رشد تَغَلَثهُ: وأجمعوا ـ فيها حكاه أبو عمر بن عبد البر ـ أن طواف القدوم والوداع من سنة الحاج إلا لخائف فوات الحج، فإنه يجزئ عنه طواف الإفاضة. واستحب جماعة من العلماء لمن عرض له هذا أن يرمل في الأشواط الثلاثة من طواف الإفاضة، على سنة طواف القدوم من الرمل (٢).

قال ابن بطال تعلقه: قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من ترك طواف القدوم، وطاف للزيارة، ثم رجع إلى بلده، أن حجه تام، ولم يوجبوا عليه الرجوع، كما أوجبوه عليه في طواف الإفاضة (٣).

قال ابن عبد البر كلفة: وجمهور العلماء على أن طواف القدوم لا يجزئ عن طواف الإفاضة؛ لأن طواف قبل عرفة ساقط عن المكي وعن المراهق، وهم مجمعون على أن طواف الإفاضة الذي يجزئ عن طواف القدوم، إذا وصل بالسعي بين الصفا والمروة للناسي والجاهل إذا رجع إلى بلده، وعليه دم، فإن كان مراهقًا أو مكيًا فلا دم عليه ولا شيء، وهذا ما لا خلاف فيه عن مالك وغيره (3).

قال النووي تخلّله: في مذاهبهم في حكم طواف القدوم قد ذكرنا أنه سنة عندنا؛ لو تركه لم يأثم، ولم يلزمه دم، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر. وقال أبو ثور: عليه دم. وعن مالك رواية كمذهبنا، ورواية أنه إن كان مضايقًا للوقوف فلا دم في تركه، وإلا

⁽¹⁾ Humed (3/ 27).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ١٠٩).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٩٦).

⁽٤) الاستذكار (٤/ ١٧٤).

فعليه دم^(۱).

قال البغوي كَلَنَهُ: الطواف ثلاثة: طواف القدوم، وهو سنة لا شيء على من تركه. وطواف الإقامة، ويسمى طواف الزيارة، ركن من أركان الحج، لا يحصل التحلل بدونه، ولا يقوم الدم مقامه.

والثالث: طواف الوداع، لا رخصة في تركه لمن أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر، مكيًا كان أو آفاقيًا، حج أو لم يحج، فإن خرج، ولم يطف، رجع إن كان قريبًا، روي أن عمر بن الخطاب رد رجلًا من مر الظهران لم يكن ودع البيت.

ولو مضى، ولم يرجع، فلا دم عليه عند بعض أهل العلم، وبه قال عروة بن الزبير، وهو مذهب مالك، وقال بعضهم: من تركه، فعليه دم، وهو قول الشافعي، إلا المرأة الحائض أو النفساء يجوز لها أن تنفر، وتترك طواف الوداع، ولا دم عليها، وهو قول أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم، وإليه ذهب مالك، والأوزاعي، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأصحاب الرأي(٢).

قال بدر الدين العيني كتلفه: ثم الابتداء بالطواف مستحب لكل أحد، سواء كان محرمًا أو غيره، إلا إذا خاف فوت الصلاة المكتوبة عن وقتها، أو فوتها مع الجماعة، وإن كان الوقت واسعًا، أو كان عليه مكتوبة فائتة، فإنه يقدم هذا كله على الطواف، ثم هذا الطواف يسمى طواف القدوم، وهو سنة، فلو تركه صح حجه، ولا شيء عليه إلا فوت الفضيلة (٣).

قال القرطبي كتلثة: للحج ثلاثة أطواف: طواف القدوم، وطواف الإفاضة، وطواف الوداع. قال إساعيل بن إسحاق: طواف القدوم سنة، وهو ساقط عن المراهق، وعن المكي، وعن كل من يحرم بالحج من مكة. قال: والطواف الواجب الذي لا يسقط بوجه من الوجوه، وهو طواف الإفاضة الذي يكون بعد عرفة، قال

⁽¹⁾ IL جموع (N/ 19).

⁽٢) شرح السنة (٧/ ٢٣٥).

⁽٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩/ ٢٥٧).

الله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَقَهُمْ وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الح: ٢٩]. قال فهذا هو الطواف المفترض في كتاب الله على وهو الذي يحل به الحاج من إحرامه كله. قال الحافظ أبو عمر: ما ذكره إسماعيل في طواف الإفاضة هو قول مالك عند أهل المدينة، وهي رواية ابن وهب، وابن نافع، وأشهب عنه. وهو قول جمهور أهل العلم من فقهاء أهل الحجاز والعراق. وقد روى ابن القاسم وابن عبد الحكم عن مالك: أن طواف القدوم واجب. وقال ابن القاسم في غير موضع من المدونة، ورواه أيضًا عن مالك: الطواف الواجب طواف القادم مكة (١).

قال النووي تخلّله: (وأما) طواف القدوم فسنة ليس بواجب، فلو تركه فحجه صحيح، ولا شئ عليه، لكنه فاتته الفضيلة. هذا هو المذهب، ونص عليه الشافعي، وقطع به جماهير العراقيين والخراسانيين، وذكر جماعة من الخراسانيين وغيرهم في وجوبه وجهًا ضعيفًا شاذًا، وأنه إذا تركه لزمه دم (٢).

قال ابن قدامة تخلُّله: وطواف القدوم، وهو سنة، لا شيء على تاركه (٣).

قال الشنقيطي تَعَلَلله: اعلم أن الطواف في الحج المفرد والقران ثلاثة أنواع: طواف القدوم، وطواف الإفاضة، وهو طواف الزيارة، وطواف الوداع.

أما طواف الإفاضة فهو ركن من أركان الحج بإجماع العلماء، وأما طواف الوداع، وطواف القدوم فقد اختلف فيهما العلماء: فذهب مالك وأصحابه إلى أن طواف القدوم واجب يجبر بدم، وأن طواف الوداع سنة، ولا يلزم بتركه شيء، واستدل لوجوب القدوم بحديث عائشة، وعروة المتفق عليه الذي قدمناه بسنده ومتنه عند الشيخين، وفيه: أن النبي عليه إذا قدم أول ما يبدأ به الطواف، وكذلك الخلفاء الراشدون، والمهاجرون، والأنصار مع قوله عليه الذي مَنَاسِكَكُمْ».

واستدل لعدم وجوب طواف الوداع، بترخيص النبي عليه للحائض في تركه، ولم

⁽١) تفسير القرطبي (١٢/ ٥١).

⁽Y) المجموع (N/ 11).

⁽٣) المغنى (٣/ ٣٩٣).

يأمرها بدم ولا شيء، قالوا: فلو كان واجبًا لأمر بجبره، وأكثر أهل العلم: على أن طواف القدوم لا يلزم بتركه شيء. وقال ابن حجر في الفتح: وذهب الجمهور إلى أن من ترك طواف القدوم لا شيء عليه، وعن مالك وأبي ثور: عليه دم. ومن حججهم على أن طواف القدوم لا شيء في تركه: أنه تحية، فلم يجب كتحية المسجد. وأكثر أهل العلم على أن طواف الوداع واجب، يجب بتركه الدم (۱).

النوع الثاني: طواف الزيارة

أخرج البخاري تَعَلَّقُهُ: عن ابن عباس هُ قال رجل للنبي عَلَيْهُ: زرت قبل أن أرمي، قال: «لا حَرَجَ». قال: ذبحت قبل أن أذبح، قال: «لا حَرَجَ». قال: ذبحت قبل أن أرمي، قال: «لا حَرَجَ» (۲).

أخرج البخاري تَعَلَّقُهُ: عن عبد العزيز بن رفيع، عن عطاء، عن ابن عباس على قال: قال رجل للنبي على الله الله أن أرمي؟ قال: «لا حَرَجَ» قال آخر: حلقت قبل أن أدبح؟ قال: «لا حَرَجَ» قال آخر: ذبحت قبل أن أدبع؟ قال: «لا حَرَجَ» قال آخر:

قال السرخسي تَعْلَللهُ: والطواف الثاني طواف الزيارة، وهو ركن الحج، ثبت بقوله تعالى: ﴿وَلِيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْغَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] وبقوله تعالى: ﴿وَلِيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْغَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] وبقوله تعالى: ﴿وَلَوْمَ ٱلْحَجِ ٱلْأَكْبَرِ ﴾ [النوبة: ٣]، والمراد به طواف الزيارة (٤).

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٠٤).

⁽٢) البخاري (١٧٢٢).

⁽٣) البخاري (٦٦٦٦).

⁽³⁾ Thime d (3/ 37).

قال ابن عبد البر: هو من فرائض الحج، لا خلاف في ذلك بين العلماء، وفيه عند جميعهم قال الله تعالى: ﴿وَلِيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩].

وعن عائشة، قالت: «حججنا مع النبي ﷺ فأفضنا يوم النحر، فحاضت صفية، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله، فقلت: يا رسول الله، إنها حائض، قال: «أحابستنا هي؟» قالوا: يا رسول الله، إنها قد أفاضت يوم النحر، قال: «اخْرُجُوا» متفق عليه. فدل على أن هذا الطواف لا بد منه، وأنه حابس لمن لم يأت به. ولأن الحج أحد النسكين، فكان الطواف ركنًا كالعمرة (١).

کر أما عن صفته:

قال ابن قدامة تختش: وصفة هذا الطواف كصفة طواف القدوم، سوى أنه ينوي به طواف الزيارة، ويعينه بالنية. ولا رمل فيه، ولا اضطباع. قال ابن عباس: إن النبي لله على السبع الذي أفاض فيه». والنية شرط في هذا الطواف. وهذا قول إسحاق، وابن القاسم صاحب مالك، وابن المنذر. وقال الثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي: يجزئه، وإن لم ينو الفرض الذي عليه. ولنا: قول النبي عليه: "إنها الأعمال بالنيات، وإنها لكل امرئ ما نوى». ولأن النبي عليه صلاة، والصلاة لا تصح إلا بالنيات اتفاقًا(٢).

كرأما عن حكمه وماذا عليه أن يفعل من تركه:

قال ابن قدامة تخلفه: (ومن ترك طواف الزيارة، رجع من بلده حرامًا حتى يطوف بالبيت)، وجملة ذلك أن طواف الزيارة ركن الحج، لا يتم إلا به. ولا يحل من إحرامه حتى يفعله، فإن رجع إلى بلده قبله، لم ينفك إحرامه، ورجع متى أمكنه محرمًا، لا يجزئه غير ذلك. وبذلك قال عطاء، والثوري، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وأصحاب الرأي، وابن المنذر.

وقال الحسن: يحج من العام المقبل. وحكي نحو ذلك عن عطاء قولًا ثانيًا.

⁽١) المغنى (٣/ ٣٩١).

⁽٢) المصدر السابق.

وقال: يأتي عامًا قابلًا من حج أو عمرة. ولنا: قول النبي على حين ذكر له أن صفية حاضت، قال: «أحابستنا هي؟» قيل: إنها قد أفاضت يوم النحر. قال: «فلتنفر إذًا». يدل على أن هذا الطواف لا بد منه، وأنه حابس لمن لم يأت به. فإن نوى التحلل، ورفض إحرامه، لم يحل بذلك؛ لأن الإحرام لا يخرج منه بنية الخروج، ومتى رجع إلى مكة، فطاف بالبيت، حل بطوافه؛ لأن الطواف لا يفوت وقته، على ما أسلفناه (۱).

قال الطحاوي كَالله: ومنها: طواف الزيارة، الذي هو أوكدها، والذي لو لحق ببلده، ولم يفعله أمر بالرجوع إلى مكة حتى يفعله بها، وإنه باق في حرمة إحرامه على حاله (٢).

قال البغوي كتلثه: الطواف ثلاث: طواف القدوم، وهو سنة لا شيء على من تركه. وطواف الإقامة، ويسمى طواف الزيارة، ركن من أركان الحج، لا يحصل التحلل بدونه، ولا يقوم الدم مقامه (٣).

قال العظيم آبادي كَالله: والثاني: طواف الزيارة، ويسمى طواف الركن، والإفاضة، وطواف الحج، وطواف الفرض، وطواف يوم النحر، وهو ركن لا يتم الحج إلا به (٤).

قال السرخسي تَعْتَلَثُهُ: وطواف الزيارة ركن الحج، وهو الحج الأكبر في تأويل قوله تعالى: ﴿وَأَذَنُ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلحُجِّ ٱلْأَكْبَرِ ﴾ [التوبه:٣]، ووقته أيام النحر، فلا ينبغي أن يؤخره عن أيام النحر، والأفضل أداؤه في أول أيام النحر كالتضحية لقوله ﷺ: «أيام النحر ثلاثة، أفضلها أولها» (٥).

قال النووي تَعَلَّله: (ثم يفيض إلى مكة، ويطوف طواف الافاضة، ويسمى طواف

⁽١) المغنى (٣/ ٤٠٨).

⁽٢) شرح مشكل الآثار (١٢/ ٣٤٨).

⁽٣) شرح السنة (٧/ ٢٣٥).

⁽٤) عون المعبود (٥/ ٢٣٢).

⁽⁰⁾ المبسوط (٤/ ٢٢).

الزيارة لما روى جابر على: أن النبي على «رمى الجمرة، ثم ركب، وأفاض إلى البيت» وهذا الطوف ركن من أركان الحج، لا يتم الحج إلا به، والأصل فيه قوله على: ﴿ وَلَيُطَّوّفُواْ بِالنّبِي عَلَيْ وَالسّبَنا هي؟ » قلت: يا رسول الله، إنها قد أفاضت، قال: «فلا إذًا » فدل على أنه لا بد من فعله. وأول وقته إذا انتصفت ليلة النحر لما روت عائشة: أن النبي على أنه لا بد من فعله. وأول وقته إذا انتصفت ليلة النحر لما روت عائشة: أن النبي على «أرسل أم سلمة يوم النحر، فرمت قبل الفجر، ثم أفاضت » والمستحب أن يطوف يوم النحر؛ لأن النبي على «طاف يوم النحر» فان أخر إلى ما بعده وطاف جاز؛ لأنه أي به بعد دخول الوقت (١).

النوع الثالث: طواف الوداع

قال السرخسي تخلفه: والطواف الثالث: طواف الصدر، وهو واجب عندنا، سنة عند الشافعي تخلفه، قال: لأنه بمنزلة طواف القدوم، ألا ترى أن كل واحد منهما يأتي به الآفاقي دون المكي، وما يكون من واجبات الحج فالآفاقي والمكي فيه سواء (٢).

قال ابن قدامة تخلفه: والأطوفة المشروعة في الحج ثلاثة: طواف الزيارة: وهو ركن الحج، لا يتم إلا به، بغير خلاف. وطواف القدوم: وهو سنة، لا شيء على تاركه. وطواف الوداع: واجب، ينوب عنه الدم إذا تركه. وبهذا قال أبو حنيفة، وأصحابه، والثوري. وقال مالك: على تارك طواف القدوم دم، ولا شيء على تارك طواف الوداع. وحكي عن الشافعي كقولنا في طواف الوداع، وكقوله في طواف القدوم. وما عدا هذه الأطوفة فهو نفل، ولا يشرع في حقه أكثر من سعي واحد، بغير خلاف علمناه (٢).

قال ابن قدامة كَلَيْلَةِ: مسألة: قال (فإذا أتى مكة لم يخرج حتى يودع البيت، يطوف به سبعًا، ويصلي ركعتين إذا فرغ من جميع أموره، حتى يكون آخر عهده بالبيت).

⁽١) المجموع (٨/ ٢٢٠).

⁽Y) المبسوط (٤/ ٣٤).

⁽٣) المغنى (٣/ ٣٩٣).

وجملة ذلك أن من أتى مكة لا يخلو؛ إما أن يريد الإقامة بها، أو الخروج منها، فإن أقام بها، فلا وداع عليه؛ لأن الوداع من المفارق، لا من الملازم، سواء نوى الإقامة قبل النفر أو بعده. وبهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: إن نوى الإقامة بعد أن حل له النفر، لم يسقط عنه الطواف، ولا يصح، لأنه غير مفارق، فلا يلزمه وداع، كمن نواها قبل حل النفر، وإنها قال النبي عليه «لا يَنْفِرِنَ أحدٌ حتَّى يكونَ آخرُ عهدِهِ بالبيتِ». وهذا ليس بنافر.

فأما الخارج من مكة، فليس له أن يخرج حتى يودع البيت بطواف سبع، وهو واجب؛ من تركه لزمه دم. وبذلك قال الحسن، والحكم وحماد، والثوري، وإسحاق، وأبو ثور. وقال الشافعي في قول له: لا يجب بتركه شيء؛ لأنه يسقط عن الحائض، فلم يكن واجبًا، كطواف القدوم، ولأنه كتحية البيت، أشبه طواف القدوم. ولنا: ما روى ابن عباس، قال: «أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يكونَ آخرُ عَهْدِهِمْ بِالبيتِ، إلا أنَّه خفَّفَ عنِ المرأةِ الحائضِ». متفق عليه. ولمسلم، قال: كان الناس ينصر فون كل وجه، فقال رسول الله ﷺ: «لا ينفر أحدٌ حتَّى يكونَ آخرُ عَهْدِهِ بالبيتِ». وليس في سقوطه عن المعذور ما يجوز سقوطه لغيره، كالصلاة تسقط عن الحائض، وتجب على غيرها، بل تخصيص الحائض بإسقاطه عنها دليل على وجوبه على غيرها، إذ لو كان ساقطًا عن الكل لم يكن لتخصيصها بذلك معنى.

وإذا ثبت وجوبه، فإنه ليس بركن، بغير خلاف، ولذلك سقط عن الحائض، ولم يسقط طواف الزيارة، ويسمى طواف الوداع؛ لأنه لتوديع البيت، وطواف الصدر؛ لأنه عند صدور الناس من مكة. ووقته بعد فراغ المرء من جميع أموره؛ ليكون آخر عهده بالبيت، على ما جرت به العادة في توديع المسافر إخوانه وأهله، ولذلك قال النبي ﷺ: «حتى يكون آخر عهده بالبيت»(١).

⁽١) المغني (٣/ ٤٠٣).

المسألة الثانية: شروط صحة الطواف

كر أولا: الطهارة.

🗐 اختلف أهل العلم في حكم الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر للطواف:

فذهب جمهور العلماء إلى اشتراط الطهارة للطواف، وذهب بعضهم إلى عدم اشتراط ذلك وإليك بيان المسألة وأدلة كل قول.

القول الأول: الطهارة شرط لصحة الطواف.

قال النووي كتلثه في مذاهب العلماء في الطهارة في الطواف: قد ذكرنا أن مذهبنا اشتراط الطهارة عن الحدث والنجس، وبه قال مالك، وحكاه الماوردي عن جمهور العلماء، وحكاه ابن المنذر في طهارة الحدث عن عامة العلماء، وانفرد أبو حنيفة فقال: الطهارة من الحدث والنجس ليست بشرط للطواف فلو طاف وعليه نجاسة أو محدثًا أو جنبًا صح طوافه، واختلف أصحابه في كون الطهارة واجبة مع اتفاقهم على أنها ليست بشرط (١).

□ أدلة أصحاب هذا القول:

قال النووي كَثَلَثْهُ:

١- واحتج أصحابنا بحديث عائشة: "أن النبي ﷺ أول شئ بدأ به حين قدم مكة أن توضأ، ثم طاف بالبيت". رواه البخاري ومسلم.

٢- وثبت في صحيح مسلم من رواية جابر: أن النبي ﷺ قال في آخر حجته:
 «لتأخذوا عني مناسككم». قال أصحابنا: ففي الحديث دليلان:

أحدهما: أن طوافه عليه بيان للطواف المجمل في القرآن.

والثاني: قوله ﷺ: «لتأخذوا عني مناسككم» يقتضي وجوب كل ما فعله إلا ما قام دليل على عدم وجوبه.

٣- وعن عائشة أيضًا أن النبي ﷺ قال لها حين حاضت، وهي محرمة: «اصنعي

⁽١) المجموع (٨/ ١٧).

ما يصنع الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تغتسلي». رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ، وفيه تصريح باشتراط الطهارة؛ لأنه على نهاها عن الطواف حتى تغتسل، والنهي يقتضي الفساد في العبادات: (فان قيل): إنها نهاها؛ لأن الحائض لا تدخل المسجد. (قلنا): هذا فاسد؛ لأنه على قال: «حتى تغتسلي»، ولم يقل: حتى ينقطع دمك.

وبحديث ابن عباس السابق: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أن الله أباح فيه الكلام»(١) وقد سبق أن الصحيح أنه موقوف على ابن عباس، وتحصل منه الدلالة

(١) الصحيح فيه الوقف: واختلف في هذا الحديث على طاوس اختلافًا شديدًا.

أخرجه الترمذى (٩٦٠)، وابن خزيمة (٢٧٣٩)، والدارمى (١٨٤٨)، وابن الجازود (٤٦١)، وابن حبان (٩٦٠)، والحاكم (١/ ٦٣٠) من طرق (جرير – موسى بن أعين – الفضيل بن عياض – الثورى – والطريق إليه ضعيف، وابن عيينة من طرق عن عطاء بن السائب، عن طاوس، عن ابن عباس مرفوعًا.

وأخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٧)، وعبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٤٩٦)، وأشار البيهقى (٥/ ٨٧) إلى طرق (جعفر بن سليهان – حماد بن سلمة – شجاع بن الوليد –ابن فضيل) من طرق عطاء بن السائب، عن طاوس، عن ابن عباس موقوفًا. وبذلك يتبين أنه حدث خلاف على عطاء، بغض النظر عن الترجيح.

وأخرجه البيهقي (٥/ ٨٧) من طريق موسى بن أعين، عن ليث بن أبي سليم، عن طاوس، عن ابن عباس مرفوعًا. وليث بن أبي سليم حاله معروف.

وأخرجه أحمد (٣/ ٤١٤)، والنسائي (٢٩٢٢)، وغيرهم من طرق عن ابن جريج، عن الحسن ابن مسلم، عن طاوس، عن رجل أدرك النبي ﷺ. وهذا مبهم.

وأخرجه النسائى (٢٩٢٣)، والشافعى فى مسنده (٥٩٨)، وغيرهم من طريق حنظلة بن أبى سفيان، عن ابن عمر موقوفا. وهناك طريق مرفوع، أخرجه الطبرانى فى الأوسط عن حنظلة مرفوعًا. ولا يثبت.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٤٩٦)، والنسائى فى الكبرى (٣٩٤٤) من طريق (ابن جريج – أبي عوانة) عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس موقوفًا. وخالفهم] (محمد ابن عبد الله بن عبيد)، كما عند الطبرانى (١١/ ٤٠) ـ وهو ضعيف جدًا ـ فرفعه، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥/ ٤٩٦)، وابن أبى شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٧)، والبيهقى في الكبرى (٥/

أيضًا؛ لأنه قول صحابي اشتهر، ولم يخالفه أحد من الصحابة؛ فكان حجة، كما سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح. وقول الصحابي حجة أيضًا عند أبي حنيفة (١).

قال ابن قدامة كتلفه: (ويكون طاهرا في ثياب طاهرة). يعني: في الطواف؛ وذلك لأن الطهارة من الحدث والنجاسة والستارة شرائط لصحة الطواف، في المشهور عن أحمد. وهو قول مالك، والشافعي.

وعن أحمد: أن الطهارة ليست شرطًا، فمتى طاف للزيارة غير متطهر أعاد ما كان بمكة، فإن خرج إلى بلده، جبره بدم. وكذلك يخرج في الطهارة من النجس والستارة. وعنه في من طاف للزيارة، وهو ناس للطهارة: لا شيء عليه.

وقال أبو حنيفة: ليس شيء من ذلك شرطًا. واختلف أصحابه، فقال بعضهم: هو واجب. وقال بعضهم: هو سنة؛ لأن الطواف ركن للحج؛ فلم يشترط له

٨٧) من طرق (معمر – ابن عيينة – الثورى)، عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس موقوفًا. وبذلك يتبين الخلاف.

«إبراهيم بن ميسرة - عبد الله بن طاوس، ورواية عن عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس موقوفًا.

ورواية عن عطاء وليث بن أبي سليم عن طاوس مرفوعًا. ورواية الحسن بن مسلم عن طاوس عن رجل أدرك النبي على ورواية حنظلة في الراجح عن طاوس عن ابن عمر موقوفًا. ولا شك أن الأقوى هو عبد الله بن طاوس وإبراهيم بن ميسرة، حتى مع طرح الوجه الوارد عن عطاء بن السائب تبين أن الرواية الموقوفة أولى. والله أعلم، ورجح ذلك (البيهقي - النسائي - ابن الصلاح - المنذري - النووي) كما في نصب الراية (٣/ ٤٨)، وتلخيص الحبير (١/ ١٢٩)، وقال الترمذي: وقد روي هذا الحديث عن ابن طاوس وغيره عن طاوس عن ابن عباس موقوفًا. ولا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث عطاء بن السائب. ورجح الدارقطني في العلل (١٣/ ١٦٣) الحديث من حديث ابن عمر قوله. والله أعلم.

وقال النووي في المجموع (٨/ ١٤): أما الحديث الأول ـ يقصد حديث ابن عباس ـ فمروي من رواية ابن عباس مرفوعًا بإسناد ضعيف (والصحيح): أنه موقوف على ابن عباس، كذا ذكره البيهقى وغيره من الحفاظ. ويغنى عنه ما سنذكره من الأحاديث الصحيحة.

(١) المجموع (٨/ ١٨).

الطهارة، كالوقوف. ولنا: ما روى ابن عباس: أن النبي ﷺ قال: «الطُّوافُ بالبيتِ صلاةٌ، إلا أنَّكُم تتكلَّمُونَ فيهِ». رواه الترمذي، والأثرم.

وعن أبي هريرة: أن أبا بكر الصديق بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله عليها رسول الله عليها وسول الله على عجة الوداع يوم النحر، يؤذن: «لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان». ولأنها عبادة متعلقة بالبيت، فكانت الطهارة والستارة فيها شرطًا، كالصلاة، وعكس ذلك الوقوف(١).

قال ابن رشد تخلله: وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ الطَّوَافِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مَعَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ مِنْ شُنَتِهِ الطَّهَارَةَ: فَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يُجْزِئُ طَوَافٌ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ، لَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُجْزِئُهُ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ الْإِعَادَةُ، وَعَلَيْهِ دَمٌ. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: إِذَا طَافَ عَلَى غَيْرٍ وُضُوءٍ أَجْزَأَهُ طَوَافُهُ إِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ، وَلَا يُجْزِئُهُ إِنْ كَانَ يُعْلَمُ.

وَالشَّافِعِيُّ يَشْتَرِطُ طَهَارَةَ ثَوْبِ الطَّائِفِ، كَاشْتِرَاطِ ذَلِكَ لِلْمُصَلِّي. وَعُمْدَةُ مَنْ شَرَطَ الطَّهَارَةَ فِي الطَّوَافِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ لِلْحَائِضِ، وَهِي أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ: «اصْنَعِي مَا يَصْنَعُ الحُاجُّ غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ» (٢). وَهُو حَدِيثُ صَحِيحٌ. وَقَدْ يَخْتَجُونَ أَيْضًا بِهَا رُويَ: أَنَّهُ عَلَيْةٍ قَالَ: «الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ، إِلَّا أَنَّ الله أَحَلُّ فِيهِ النَّطْق، فَلَا يُنْطَقُ إِلَّا بَخَيْرٍ» (٣).

وَعُمْدَةُ مَنْ أَجَازَ الطَّوَافَ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ السَّغْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرُوةِ مِنْ غَيْرِ طَهَارَةٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عِبَادَةٍ يُشْتَرَطُ فِيهَا الطُّهْرُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ شَرْطِهَا الطَّهْرُ مِنَ الْحَيْضِ الصَّوْمُ. شَرْطِهَا الطَّهْرُ مِنَ الْحَدَثِ. أَصْلُهُ الصَّوْمُ.

قال الخطابي كَلَنَهُ: وفيه بيان أن الطواف لا يجوز إلاّ طاهرًا وهو قول عامة أهل العلم، إلاّ أنه قد حكي عَن أبي حنيفة: أنه قال: إذا طاف جنبًا، وانصرف من مكة، لم يلزمه الإعادة، ويجبره بدم. وعند الشافعي: أن الطواف لا يجزئه إلاّ بما يجزىء به

⁽١) المغني (٣/ ٣٤٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٢٩٩) ، ومسلم (١٢١١) من حديث عائشة بينخا.

⁽٣) الصحيح فيه الوقف، وقد سبق.

الصلاة من الطهارة وستر العورة، فإن ترك شيئًا منهم أعاد (١١).

قال أبو الوليد الباجي كالله: اعلم أن الطواف عندنا من شرطه الطهارة، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: الطهارة واجبة له، وليست من شرطه. والدليل على ما نقوله ما روي عن عائشة على قالت: «أول شيء بدأ به رسول الله على قدم من مكة أن توضأ، ثم طاف»، وأفعاله على عندنا على الوجوب، ودليلنا من جهة القياس: أن هذه عبادة لها تعلق بالبيت، فوجب أن يكون من شرطها الطهارة، كالصلاة (٢).

قال النووي كتالثه: وفيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض، وهذا مجمع عليه، لكن اختلفوا في علته على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف: فقال مالك والشافعي وأحمد: هي شرط. وقال أبو حنيفة: ليست بشرط. وبه قال داود، فمن شرط الطهارة قال: العلة في بطلان طواف الحائض عدم الطهارة، ومن لم يشترطها قال: العلة فيه كونها ممنوعة من اللبث في المسجد (٣).

⁽١) معالم السنن (٢/ ١٥٠).

⁽٢) المنتقى (٢/ ٢٩٠).

⁽٣) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٤٧).

قال زين الدين العراقي كتالله: استدل به الخطابي على اشتراط الطهارة في صحة الطواف؛ لأنه صلاة، فقد قال النبي على الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله - تعالى - أحل فيه الكلام»، وقال الشيخ فتح الدين العمري في شرح الترمذي: المشبه لا يقوى قوة المشبه به من كل وجه، ومعلوم أن قوله على: «الطواف صلاة» أي: يشبه الصلاة، وقد نبه على الفرق بينها بجواز الكلام فيه، وكما أنه يجوز فيه ما لا يجوز في الصلاة، فكذلك لا يشترط فيه كل ما يشترط في الصلاة، ويرد على الخطابي إباحة الكلام فيه والمشي، وليسا مما يباح. في الصلاة انتهى كلامه، وفيه نظر في مواضع:

أحدها: في قوله: إن قوله ﷺ: «الطواف صلاة» أي: يشبه الصلاة، فلقائل أن يقول: إنه صلاة حقيقة؛ فإن الأصل في الإطلاق الحقيقة، وهي حقيقة شرعية، ويكون لفظ الصلاة مشتركًا بين الصلاة المعهودة والطواف اشتراكًا لفظيًا.

ثانيها: في قوله: وقد نبه على الفرق بينهما بجواز الكلام فيه، فيقول: قد ذكر النبي على الفرق بينهما بجواز الكلام فيه، فيقول: قد ذكر النبي أنه صلاة، فثبت له جميع أحكام الصلاة إلا ما استثنى، والاستثناء معيار العموم.

ثالثها: في قوله: وكما أنه يجوز فيه ما لا يجوز في الصلاة، فكذلك لا يشترط فيه كل ما يشترط في الصلاة، فنقول: هذا قياس معارض لظاهر الحديث، وأيضًا فلا ملازمة بينهما تصحح القياس، ثم لو سلمنا صحته فذلك لا يمنع من الاستدلال بهذا الحديث على شيء يخالف القياس.

رابعها: في قوله: ويرد على الخطابي إباحة الكلام فيه والمشي، وليسا مما يباح في الصلاة، فنقول: هذا مما تقدم أن جميع ما يشترط في الصلاة يشترط في الطواف إلا ما يستثنى، وإباحة الكلام مستثناة بقوله وفعله، والمشي مستثنى بفعله، ولأنه لا يصدق اسم الطواف شرعًا إلا بالمشي. والله أعلم.

وقد دل على اشتراط الطهارة في صحة الطواف قوله – عليه الصلاة والسلام – لعائشة والمعلى العائشة والعلى ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري»، وأنه عليه الصلاة والسلام ـ طاف متطهرًا، وقال: «خذوا عني مناسككم»، وبهذا قال

الجمهور. وسيأتي إيضاحه في الحج^(١).

وهذا يدل على اشتراط الطهارة في صحة الطواف، وقد ذكر هذا الاستدلال ابن المنذر وغيره، ويدل له أيضًا ما رواه البيهقي وغيره من حديث ابن عباس: أن النبي قال: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام»، لكن الصحيح وقفه على ابن عباس، كما ذكره البيهقي وغيره، وقد يقال: إنه مرفوع حكمًا، وإن لم يكن مرفوعًا لفظًا؛ لأن مثله لا يقال من قبل الرأي، ويدل له أيضًا ما رواه البخاري ومسلم عن عائشة: أن النبي عليه أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضأ، ثم طاف بالبيت مع قوله على «خذوا عنى مناسككم».

وبهذا قال مالك، والشافعي، وأحمد، وأكثر العلماء من السلف والخلف، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر، والحسن بن علي، وأبي العالية، ومالك، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وحكاه الخطابي عن عامة أهل العلم، وحكاه النووي ـ في شرح المهذب ـ عن عامة العلماء. قال: وانفرد أبو حنيفة، فقال: الطهارة ليست بشرط للطواف، فلو طاف، وعليه نجاسة، أو محدثًا أو جنبًا، صحطوافه. واختلف أصحابه في كون الطهارة واجبة مع اتفاقهم على أنها ليست شرطًا، فمن أوجبها منهم قال: إن طاف محدثًا لزمه شاة، وإن طاف جنبًا لزمه بدنة، قالوا: ويعيده ما دام بمكة. وعن أحمد روايتان:

إحداهما: كمذهبنا.

الثانية: إن أقام بمكة أعاده، وإن رجع إلى بلده جبره بدم. وقال داود: الطهارة للطواف واجبة، فإن طاف محدثًا أجزأه إلا الحائض، وقال المنصوري من أصحاب داود: الطهارة شرط كمذهبنا. انتهى. وفيها ذكره من انفراد أبي حنيفة بذلك نظر؛ فقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن غندر، عن شعبة، قال: سألت الحكم وحمادًا ومنصورًا وسليهان عن الرجل، يطوف بالبيت على غير طهارة، فلم يروا به بأسًا، وروى ابن أبي شيبة أيضًا عن عطاء قال: إذا طافت المرأة ثلاث أطواف فصاعدًا، ثم

⁽١) طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ٢١٨).

حاضت، أجزأ عنها. وذكر ابن حزم في المحلى عن عطاء قال: حاضت امرأة، وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين، فأتمت بها عائشة بقية طوافها. قال ابن حزم فهذه أم المؤمنين لم تر الطهارة من شروط الطواف. انتهى. وفي تقييد هذه الرواية عن أحمد بالعود إلى بلده نظر؛ فقد حكى المجد بن تيمية في المحرر رواية عن أحمد: أن الطهارة واجبة تجبر بالدم، ولم يقيد ذلك بشيء. وعند المالكية قول يوافق هذا، فحكى ابن شاس . في الجواهر .، عن المغيرة: أنه إن طاف غير متطهر أعاد ما دام بمكة، فإن أصاب النساء، وخرج إلى بلده، أجزأه، وقال ابن حزم من أهل الظاهر: الطواف بالبيت على غير طهارة جائز، وللنفساء، ولا يحرم إلا على الحائض فقط للنهي فيه. وهذا جمود عجيب (١).

القول الثاني: ذهب الأحناف، وأهل الظاهر، ورواية عن الإمام أحمد إلى أن
 الطهارة ليست شرطًا من شروط صحة الطواف.

قال النووي كَتَلَشُهُ: وقال داود: الطهارة للطواف واجبة، فإن طاف محدثًا أجزأه إلا الحائض، وقال المنصوري من أصحاب داود: الطهارة شرط كمذهبنا.

واحتج أبو حنيفة وموافقوه بعموم قوله تعالى: ﴿وَلْيَطُّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ﴾[الحج: ٢٩]، وهذا يتناول الطواف بلا طهارة قياسًا على الوقوف وسائر أركان الحج

قال ابن رشد تَعْلَشْهُ: وَعُمْدَةُ مَنْ أَجَازَ الطَّوَافَ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ إِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى جَوَازِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ مِنْ غَيْرِ طَهَارَةٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عِبَادَةٍ يُشْتَرَطُ فِيهَا الطَّهْرُ مِنَ

⁽١) طرح التثريب في شرح التقريب (٥/ ١٢٠).

⁽٢) قال النووي في المجموع يَخلَثُهُ (٨/ ١٨).

⁽وأجاب) أصحابنا عن عموم الآية التي احتج بها أبو حنيفة بجوابين: (أحدهما): أنها عامة، فيجب تخصيصها بها ذكرناه.

⁽والثاني): أن الطواف بغير طهارة مكروه عند أبي حنيفة، ولا يجوز حمل الآية على طواف مكروه؛ لأن الله تعالى لا يأمر بالمكروه. (والجواب) عن قياسهم على الوقوف وغيره: أن الطهارة ليست واجبة في غير الطواف، فإنهم سلموا وجوبًا فيه على الراجح عندهم. والله أعلم.

الْحَيْضِ مِنْ شَرْطِهَا الطُّهْرُ مِنَ الْحُدَثِ.

قال السرخسي كتاته: وإن طاف لعمرته على غير وضوء، وللتحية كذلك، ثم سعى يوم النحر، فعليه دم من أجل طواف العمرة من غير وضوء. والحاصل أنه يبني المسائل بعد هذا على أصل، وهو أن طواف المحدث معتد به عندنا، ولكن الأفضل أن يعيده، وإن لم يعده فعليه دم. وقال الشافعي كالله: لا يعتد بطواف المحدث؛ لأن الطواف بالبيت بمنزلة الصلاة من حيث إنها عبادة متعلقة بالبيت، ولأن النبي عليه شبه الطواف بالصلاة فقال: «الطواف بالبيت صلاة، فأقلوا فيه الكلام»، ثم الطهارة في الصلاة شرط الاعتداد به، فكذلك الطهارة في الطواف(١).

قال ابن قدامة كَالَمْهُ: وعن أحمد: أن الطهارة ليست شرطًا، فمتى طاف للزيارة غير متطهر أعاد ما كان بمكة، فإن خرج إلى بلده جبره بدم. وكذلك يخرج في الطهارة من النجس والستارة (٢).

قال ابن حزم كتلفه: والطواف بالبيت على غير طهارة جائز، وللنفساء، ولا يحرم إلا على الحائض فقط؛ لأن رسول الله ﷺ منع أم المؤمنين - إذ حاضت - من الطواف بالبيت، كما ذكرنا قبل.

وولدت أسماء بنت عميس بذي الحليفة، فأمرها يشير بأن تغتسل وتهل، ولم ينهها عن الطواف؛ فلو كانت الطهارة من شروط الطواف لبينه [رسول الله] على الله الله عن أمر الحائض، ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱللهَوَى ﴾ [النحم: ٣] ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مم: ٢٤]. ولا فرق بين إجازتهم الوقوف بعرفة، والمزدلفة، والسعي بين الصفا والمروة، ورمي الجمرة على غير طهارة، وبين جواز الطواف على غير طهارة، إلا حيث منع منه النص فقط.

روينا عن سعيد بن منصور، نا أبو عوانة، عن أبي بشر، عن عطاء، قال: حاضت امرأة، وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين، فأتمت بها عائشة بقية طوافها، فهذه أم

⁽¹⁾ الميسوط (٤/ ٣٨).

⁽٢) المغنى (٣/ ٣٤٣).

المؤمنين لم تر الطهارة من شروط الطواف، ولا نقول بهذا في الحيض خاصة للنص الوارد في ذلك^(۱).

قال شيخ الإسلام تختلفه: وأما الطواف فلا يجوز للحائض بالنص، والإجماع، وأما الحدث ففيه نزاع بين السلف، وقد ذكر عبد الله بن الإمام أحمد في المناسك بإسناده عن النخعي، وحماد بن أبي سليمان: أنه يجوز الطواف مع الحدث الأصغر، وقد قيل: إن هذا قول الحنفية أو بعضهم، وأما مع الجنابة، والحيض فلا يجوز عند الأربعة، لكن مذهب أبي حنيفة: أن ذلك واجب فيه لا فرض، وهو قول في مذهب أحمد. وظاهر مذهبه كمذهب مالك، والشافعي أنه ركن فيه. والصحيح في هذا الباب ما ثبت عن الصحابة، - رضوان الله عليهم -، وهو الذي دل عليه الكتاب والسنة، وهو أن مس المصحف لا يجوز للمحدث، ولا يجوز له صلاة الجنازة، ولا يجوز له سجود التلاوة، فهذه الثلاثة ثابتة عن الصحابة. وأما الطواف فلا أعرف الساعة فيه نقلًا خاصًا عن الصحابة، لكن إذا جاز سجود التلاوة مع الحدث فالطواف أولى، كما قاله من التابعين (٢).

كرثانيًا: أن يجعل البيت على يساره.

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لو جعل البيت على يمينه أن ذلك لا يجزئه، ودليلهم: أن النبي ﷺ جعل البيت في الطواف على يساره، وقال شِهِ: «لتأخذوا عني مناسككم».

قال ابن قدامة تختلف: فصل: ولو نكس الطواف، فجعل البيت على يمينه، لم يجزئه. وبه قال مالك، والشافعي. وقال أبو حنيفة: يعيد ما كان بمكة، فإن رجع جبره بدم؛ لأنه ترك هيئة، فلم تمنع الإجزاء، كما لو ترك الرمل والاضطباع.

ولنا: «أن النبي ﷺ جعل البيت في الطواف على يساره، وقال الميله: «لتأخذوا عني مناسككم». ولأنها عبادة متعلقة بالبيت، فكان الترتيب فيها واجبًا كالصلاة،

⁽١) المحلي (٥/ ١٨٩).

⁽۲) الفتاوي الكبري (۱/ ٣٤٢).

وما قاسوا عليه مخالف لما ذكرنا، كما اختلف حكم هيئة الصلاة وترتيبها(١).

قال ابن بطال تَعَلَقْهُ: فإن لم يطف كها وصفنا، وجعل البيت عن يمينه، ومضى من الركن الأسود على يساره، فقد نكس طوافه، ولم يجزئه عند مالك، والشافعى، وأبى ثور، وعليه أن يرجع من بلاده ويطوف؛ لأنه كمن لم يطف، لخلافه سنة النبى البيئة في طوافه، ومن خالفه ففعله رد، والمردود غير مقبول. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يعيد الطواف ما كان بمكة، فإذا بلغ الكوفة أو أبعد كان عليه دم، ويجزئه، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَلْيَطُوّفُوا بِاللَّهِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]. قالوا: ولم يفرق بين طواف منكوس أو غيره، فوجب أن يجزئ (٢).

قال ابن عبد البر تعلّش: واختلف الفقهاء فيمن طاف الطواف الواجب منكوسًا: فقال مالك، والشافعي، وأصحابها: لا يجزئه الطواف منكوسًا، وعليه أن ينصر ف من بلاده، فيطوف؛ لأنه كمن لم يطف، وهو قول الحميدي وأبي ثور. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يعيد الطواف ما دام بمكة، فإذا بلغ الكوفة أو أبعد كان عليه دم، ويحزئه (٣).

قال النووي تختلف: ثم يطوف، فيجعل البيت على يساره، ويطوف على يمينه، لما روى جابر: «أن النبي ﷺ لما أخذ في الطواف أخذ عن يمينه»، فان طاف عن يساره لم يجزه لأنه ﷺ طاف على يمينه، وقال «خذوا عني مناسككم»، ولانه عبادة تتعلق بالبيت، فاستحق فيها الترتيب، كالصلاة (٤٠).

وذهب الأحناف إلى أنه ليس من شرائط الطواف عندهم، واستدلوا على ذلك بعموم قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾.

قال الكاساني كتلته: وأما الابتداء من يمين الحجر لا من يساره، فليس من شرائط

⁽١) المغني (٣/ ٣٤٧).

⁽٢) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٨٦).

⁽٣) الاستذكار (٤/ ١٩١).

⁽³⁾ المجموع (N/ ۳۰).

الجواز بلا خلاف بين أصحابنا، حتى يجوز الطواف منكوسًا بأن افتتح الطواف عن يسار الحجر، ويعتد به، وعند الشافعي: هو من شرائط الجواز، لا يجوز بدونه، واحتج بها روي: «أن رسول الله على افتتح الطواف من يمين الحجر، لا من يساره»، وذلك تعليم منه على مناسك الحج، وقد قال - عليه الصلاة والسلام -: «خذوا عني مناسككم»، فتجب البداية بها بدأ به النبي على ولنا قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوُّوا الْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] مطلقًا من غير شرط البداية باليمين أو باليسار.

وفعل رسول الله على الوجوب، وبه نقول: إنه واجب، كذا ذكره الإمام القاضي في شرحه مختصر الطحاوي، أنه تجب عليه الإعادة ما دام بمكة، وإن رجع إلى أهله يجب عليه الدم(١).

كم ثالثًا: من شروط صحة الطواف إدخال الحجر في الطواف.

قال ابن رشد تَعَلَّله: جمهورالْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْحِجْرَ مِنَ الْبَيْتِ، وَأَنَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ لَزِمَهُ إِدْخَالُ الْحِجْرَ فِيهِ، وَأَنَّهُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: هُوَ سُنَّةٌ.

وَحُجَّةُ الجُمْهُورِ مَا رَوَاهُ مَالِكُ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «لَوْ لَا حَدَثَانِ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ لَهَدَمْتُ الْكَعْبَةَ، وَلَصَيَّرْتُهَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؛ فَإِنَّهُمْ تَرَكُوا مِنْهَا سَبْعَةَ أَذْرُع مِنَ الْحِجْرِ، ضَاقَتْ بِهِمُ النَّفَقَةُ وَالْحُشَبُ» (٢).

وَّهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَانَ يَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَيْطَوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿ طَافَ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ وَرَاءِ الْحِجْرِ ﴾ (٣). وَحُجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٣٠).

⁽٢) البخاري (٤٨٤) و مسلم (١٣٣٣) بلفظ قريب.

⁽٣) فيه مقال: أخرجه الشافعي في مسنده (١/ ١٢٩)، وعبد الرزاق في مصنفه (٥/ ١٢٧)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٧٤٠)، والطبراني في الكبير (١١/ ٤٤)، والحاكم في مستدركه (١/ ٦٣٠) من طرق، عن سفيان بن عيينة، عن هشام بن حجير، عن طاوس، قال فيها أحسبه: عن ابن عباس، في بعض الطرق، وفي بعضها بغير شك، وفي بعضها: قال طاوس أو غيره. و هشام بن حجير مختلف فيه، ولا يتحمل هذا التفرد، خاصة مع الترد الذي في السند.

ظَاهِرُ الْآيَةِ.

قال ابن قدامة كَاتَهُ: (ويكون الحجر داخلًا في طوافه؛ لأن الحجر من البيت)، إنها كان كذلك، لأن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت جميعه، بقوله: ﴿وَلْيَطَّوّفُواْ بِٱلْبَيْتِ كَانَ كَذَلك، لأن الله تعالى أمر بالطواف بالبيت جميعه، بقوله: ﴿وَلْيَطَّوّفُواْ بِٱلْبَيْتِ الْمُعَاءِ، وَالْحَجر منه، فمن لم يطف به، لم يعتد بطوافه. وبهذا قال عطاء، ومالك، والشافعي، وأبو ثور، وابن المنذر. وقال أصحاب الرأي: إن كان بمكة، قضى ما بقي، وإن رجع إلى الكوفة، فعليه دم. ونحوه قال الحسن. ولنا: أنه من البيت، بدليل ما روت عائشة، قالت: «سألت رسول الله عليه عن الحجر، فقال: «هو من البيت، وعنها قالت: قال رسول الله عليه: «إن قومك استقصروا من بنيان البيت، ولولا حداثة عهدهم بالشرك، أعدت ما تركوا منها، فإن بدا لقومك»(١).

قال النووي تخلله: ولا يجزئه حتى يطوف حول جميع البيت، فان طاف على جدار الحجر لم يجزه؛ لأن الحجر من البيت، والدليل عليه ما روت عائشة: أن النبي عليه قال: «الحجر من البيت»، وإن طاف علي شاذروان البيت لم يجزه؛ لأن ذلك كله من البيت ".

قال البغوي تعدّلله: وروي عن سالم، عن ابن عمر: أنه أخبر بقول عائشة: إن الحجر بعضه من البيت، فقال ابن عمر: والله إني لأظن إن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله على ألم يترك استلامهما إلا أنهما ليسا على قواعد البيت، ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك.وروي عن ابن عباس، أنه قال في الحجر: من البيت، وقال الله على: ﴿وَلَيْطَوّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]. وقد طاف رسول الله على من وراء الحجر.وهذا قول عامة أهل العلم أن الطواف في الحجر لا يحسب (٣).

قال ابن بطال تختلته: وفي الحديث دليل أن الحجر من البيت، وإذا كان ذلك فإدخاله واجب في الطواف (٤).

⁽١) المغني (٣/ ٣٤٦).

⁽٢) المجموع (٨/ ٢٢).

⁽٣) شرح السنة (٧/ ١١٢).

⁽٤) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٦٤).

وقال يَعْلَلْهُ: واختلف العلماء فيمن سلك الحجر في طوافه، فكان عطاء، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأبو ثوريقولون: يقضي ما طاف قبل أن يسلك فيه، ولا يعتد بها طاف في الحجر. وقال أبو حنيفة: إن كان بمكة قضى ما بقى عليه، وإن رجع إلى بلده فعليه دم. واحتج المهلب وأخوه لهذا القول، فقالا: إنها عليه أن يطوف بها بني من البيت؛ لأن الحكم للبنيان لا للبقعة، لقوله تعالى: ﴿ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩] أشار إلى البناء، والبقعة دون البناء لا تسمى بيتًا، والنبي يشئه إنها طاف بالبيت، ولم يكن على الحجر علامة، وإنها علمها عمر إرادة استكمال البيت. ذكر ذلك عبيد الله بن أبي يزيد وعمرو بن دينار في باب: بنيان الكعبة في آخر مناقب الصحابة في هذا الديوان، قالا: «لم يكن حول البيت حائط، إنها كانوا يصلون حول البيت، حتى كان عمر فبني حوله حائطًا جدره قصير، فبناه ابن الزبير ، وكذلك كان الطواف قبل تحجير عمر حول البيت الذي قصرته قريش عن القواعد، كما قال تعالى: ﴿وَطَهِّرُ بَيْتِيَ لِلطَّآبِفِينَ ﴾ [الحج: ٢٦]، والطواف فرضه البيت المبنى، ولو كان ذراعًا منه، وقد حج الناس من زمن النبي ﷺ إلى زمن عمر، فلم يؤمر أحد بالرجوع من بلده إلى استكمال. وقد قال مالك: من حلف لا يدخل دار فلان، فهدمت، فدخلها، أنه لا يحنث، فهذا يدل أن الدار والبيت إنها يخص بالبنيان لا بالبقعة^(١).

قال ابن عبد البر تخلف: وأجمع العلماء أن كل من طاف بالبيت لزمه أن يدخل الحجر في طوافه، واختلفوا فيمن لم يدخل الحجر في طوافه: فالذي عليه جمهور أهل العلم أن ذلك لا يجزئ، وأن فاعل ذلك في حكم من لم يطف الطواف كاملًا، وأن من لم يطف الطواف الواجب كاملًا يرجع من طوافه حتى يطوفه، وهو طواف الإفاضة، وعمن قال ذلك الشافعي، وأحمد، وأبو ثور، وداود، قال مالك والشافعي ومن وافقها: من لم يدخل الحجر في طوافه، ولم يطف من ورائه شوطًا أو شوطين أو أكثر، ألغى ذلك، وبنى على ما كان طاف طوافًا كاملًا قبل أن يسلك في الحجر، ولا

⁽١) شرح صحيح البخاري (٤/ ٢٦٥).

يعتد بها سلك في الحجر.

وقال أبو حنيفة: من سلك في الحجر، ولم يطف من ورائه، وذكر ذلك وهو بمكة، أعاد الطواف، فإن كان شوطًا قضاه، وإن كان أكثر قضى ما بقي عليه من ذلك، فإن خرج من مكة، وانصرف إلى الكوفة، فعليه دم، وحجة تام.

وروي عن الحسن البصري نحو ذلك، قال: من فعل ذلك فعليه الإعادة، فإن حل أهراق دمًا.

وأما حديثه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أنها قالت: «ما أبالي أصليت في الحجر أم في البيت»، فليس فيه أكثر من أن الحجر من البيت، وأن من صلى فيه كمن صلى في البيت. وسنذكر اختلاف العلماء في الصلاة في البيت في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله -(١).

قال النووي كتلته: فإن طاف في الحجر، وبينه وبين البيت أكثر من ستة أذرع، ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: يجوز، لظواهر هذه الأحاديث، وهذا هو الذي رجحه جماعات من أصحابنا الخراسانيين. والثاني: لا يصح طوافه في شيء من الحجر، ولا على جداره، ولا يصح حتى يطوف خارجًا من جميع الحجر. وهذا هو الصحيح، وهو الذي نص عليه الشافعي، وقطع به جماهير أصحابنا العراقيين، ورجحه جمهور الأصحاب، وبه قال جميع علماء المسلمين سوى أبي حنيفة؛ فإنه قال: إن طاف في الحجر، وبقي في مكة، أعاده، وإن رجع من مكة بلا إعادة أراق دمًا، وأجزأه طوافه. واحتج الجمهور بأن النبي عليه طاف من وراء الحجر، وقال: «لتأخذوا مناسككم»، ثم أطبق المسلمون عليه من زمنه عليه إلى الآن، وسواء كان كله من البيت أم بعضه، فالطواف يكون من ورائه، كما فعل النبي عليه. والله أعلم من البيت أم بعضه، فالطواف يكون من ورائه، كما فعل النبي المنه أعلم أله.

قال السرخسي تَعْلَلله: وليكن طوافك في كل شوط وراء الحطيم. والحطيم: اسم

الاستذكار (٤/ ١٨٩).

⁽٢) شرح النووي (٩/ ٩١).

ولم يتفرغ لذلك أحد من الخلفاء الراشدين - رضوان الله عليهم -، حتى كان زمن عبد الله بن الزبير فله، وكان سمع الحديث فيها، ففعل ذلك، وأظهر قواعد الخليل علوات الله عليه م وبنى البيت على قواعد الخليل علوات الله عليه بمحضر من الناس، وأدخل الحطيم في البيت، فلما قتل كره الحجاج أن يكون بناء البيت على ما فعله ابن الزبير، فنقض بناء الكعبة، وأعاده على ما كان عليه في الجاهلية. فإذا ثبت أن الحطيم من البيت فالطواف بالبيت كما قال الله تعالى: ﴿ وَلَيْطَوّفُوا بِالبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿ الحج ٢٠٠] ينبغي له أن يطوف من وراء الحطيم، ولا يقال: لو استقبل الحطيم في الصلاة لا تجوز صلاته، ولو كان الحطيم من البيت لجازت؛ لأن كون الحطيم من البيت إنها يثبت بخبر الواحد، وفرضية استقبال القبلة بالنص، فلا يتأدى بها ثبت بخبر الواحد، والحاصل أنه يحتاط في الطواف والصلاة جميعا؛ لأن خبر الواحد يوجب العمل، ولا يوجب علم اليقين (١٠).

⁽١) الميسوط (٤/ ١٢).

كرابعًا: من شروط الطواف ستر العورة:

ذهب جمهور العلماء إلى أن من شروط الطواف ستر العورة، واستدل الجمهور بها أخرجه البخاري ومسلم عن حميد بن عبد الرحمن: أن أبا هريرة، أخبره: أن أبا بكر الصديق والمحمد في الحجة التي أمره عليها رسول الله والله والمحمد في رهط، يؤذن في الناس: «ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان» (1).

قال النووي كِلَمَهُ: ستر العورة شرط لصحة الطواف عندنا، وعند مالك، وأحمد والجمهور. وقال أبو حنيفة: ليس بشرط. دليلنا الحديث الذي ذكره المصنف: «لا يطوف بالبيت عريان». وهو في الصحيحين، كما سبق.

وعن ابن عباس قال: «كانت المرأة تطوف بالبيت، وهي عريانة، وتقول:

اليوم يبدوا كله أو بعضه فها بدا منه فلا أحله

فنزلت: ﴿ يَابَنِي ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١] رواه مسلم (٢).

وقال تَعَلِّقَةِ: «ولا يطوف بالبيت عريان»، هذا إبطال لما كانت الجاهلية عليه من الطواف بالبيت عراة، واستدل به أصحابنا وغيرهم على أن الطواف يشترط له ستر العورة. والله أعلم (٣).

قال بدر الدين العيني كتلش: «ولا يطوف بالبيت عريان»، فإن منع الطواف عاريًا يدل على وجوب ستر العورة (٤٠).

وقال كذلك: أن لا يطوف بالبيت عريان، واحتج مالك، والشافعي، وأحمد في رواية إلى أنه لو رواية بهذا، فقالوا باشتراط ستر العورة، وذهب أبو حنيفة، وأحمد في رواية إلى أنه لو

⁽١) البخاري (١٦٢٢) ومسلم (١٣٤٧).

⁽Y) المجموع (A/ 19).

⁽٣) شرح مسلم (٩/ ١١٦).

⁽٤) عمدة القارى (٤/ ٧٧).

طاف عريانًا يجبر بدم (١).

قال الشوكاني كَتَلَهُ: قوله: (لا يطوف بالبيت عريان)، فيه دليل على أنه يجب ستر العورة في حال الطواف، وقد اختلف هل الستر شرط لصحة الطواف أو لا؟ فذهب الجمهور إلى أنه شرط، وذهبت الحنفية والهادوية إلى أنه ليس بشرط، فمن طاف عريانًا عند الحنفية أعاد ما دام بمكة، فإن خرج لزمه دم، وذكر ابن إسحاق في سبب طواف الجاهلية كذلك: أن قريشًا ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد ممن يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم، فإن لم يجد طاف عريانًا، فإن خالف، فطاف بثيابه، ألقاها إذا فرغ، ثم لم ينتفع بها، فجاء الإسلام بهدم ذلك (٢).

كر أقوال أصحاب المذاهب:

قال ابن قدامة كَتَلَثُهُ: (ويكون طاهرًا في ثياب طاهرة)، يعني: في الطواف؛ وذلك لأن الطهارة من الحدث والنجاسة والستارة شرائط لصحة الطواف، في المشهور عن أحمد. وهو قول مالك، والشافعي.

وعن أحمد: أن الطهارة ليست شرطًا، فمتى طاف للزيارة غير متطهر أعاد ما كان بمكة، فإن خرج إلى بلده جبره بدم. وكذلك يخرج في الطهارة من النجس والستارة. وعنه في من طاف للزيارة، وهو ناس للطهارة: لا شيء عليه.

وقال أبو حنيفة: ليس شيء من ذلك شرطًا. واختلف أصحابه، فقال بعضهم: هو واجب، وقال بعضهم: هو سنة؛ لأن الطواف ركن للحج؛ فلم يشترط له الطهارة، كالوقوف. ولنا: ما روى ابن عباس: أن النبي على قال: «الطواف بالبيت صلاة، إلا أنكم تتكلمون فيه». رواه الترمذي، والأثرم.

وعن أبي هريرة: أن أبا بكر الصديق بعثه في الحجة التي أمره عليها رسول الله قبل حجة الوداع يوم النحر، يؤذن: «لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف

⁽١) عمدة القاري (٩/ ٢٦٦).

⁽٢) نيل الأوطار (٥/ ٥٥).

بالبيت عربان». ولأنها عبادة متعلقة بالبيت، فكانت الطهارة والستارة فيها شرطًا، كالصلاة، وعكس ذلك الوقوف^(۱).

قال ابن حزم تخلفه: ولا يجوز لأحد أن يطوف بالبيت عريانًا، فإن فعل لم يجزه، فإن غطى قبله ودبره، فلا يسمى: عريانًا، فإن انكشف ساهيًا لم يضره، قال الله على فإن غطى قبله ودبره، فلا يسمى: عريانًا، فإن انكشف ساهيًا لم يضره، قال الله على في خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ [الأعراف:٣١] روينا من طريق شعبة، عن المغيرة، عن الشعبي، عن المحرر بن أبي هريرة، عن أبيه، قال: «كنت مع علي بن أبي طالب حين بعثه رسول الله عليه إلى مكة ببراءة، كنا ننادي: إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ولا يطوف بالبيت عريان».

وقال تعالى: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَاۤ أَخْطَأْتُم بِهِ عَ الْاحزاب: ٥] (٢).

وذهب الأحناف إلى أن ستر العورة في الطواف واجب، وليس شرطا، فلو طاف عريانًا لزمه الإعادة إن كان بمكة، وإن خرج أجبر ذلك بدم.

قال الكاساني كَثَلَتُهُ: وأما ستر العورة فهو مثل الطهارة عن الحدث والجنابة، أي: إنه ليس بشرط الجواز، وليس بفرض، لكنه واجب عندنا، حتى لو طاف عريانًا فعليه الإعادة ما دام بمكة، فإن رجع إلى أهله فعليه الدم (٣).

كرخامسًا: من شروط الطواف: أن يطوف سبعة أشواط.

قال ابن قدامة كتش: فإن ترك بعض الطواف، فهو كما لو ترك جميعه، فيها ذكرنا. وسواء ترك شوطًا أو أقل أو أكثر. وهذا قول عطاء، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور.

وقال أصحاب الرأي: من طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة، أو طواف العمرة، وسعى بين الصفا والمروة، ثم رجع إلى الكوفة، إن سعيه يجزئه، وعليه دم؛ لما ترك من الطواف بالبيت. ولنا: أن ما أتى به لا يجزئه إذا كان بمكة، فلا يجزئه إذا

⁽١) المغني (٣/ ٣٤٣).

⁽۲) المحلي (٥/ ١٨٨).

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ١٢٩).

خرج منها، كما لو طاف دون الأربعة أشواط(١١).

قال النووي تخلفه: أما حكم المسألة فشرط الطواف أن يكون سبع طوفات، كل مرة من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود، ولو بقيت خطوة من السبع لم يحسب طوافه، سواء كان باقيًا في مكة أو انصرف عنها، وصار في وطنه، ولا ينجبر شئ منه بالدم، ولا بغيره، بلا خلاف عندنا، ولو شك في عدد الطواف أو السعي لزمه الأخذ بالأقل، ولو غلب على ظنه الأكثر لزمه الأخذ بالأقل. قد ذكرنا أنه لو بقي شئ من الطوفات السبع لم يصح طوافه، سواء قلت البقية أم كثرت، وسواء كان بمكة أم في وطنه، ولا يجبر بالدم. هذا مذهبنا، وبه قال جمهور العلماء، وهذا مذهب عطاء، ومالك، وأحمد، وإسحق، وابن المنذر.

وقال أبو حنيفة: إن كان بمكة لزم الإتمام في طواف الإفاضة، وإن كان قد انصرف منها، وقد طاف ثلاث طوفات، لزمه الرجوع للإتمام، وإن كان قد طاف أربعًا لم يلزمه العود، بل أجزأه طوافه، وعليه دم.

دليلنا: أن النبي ﷺ بين الطواف المأمور به سبعًا، فلا يجوز النقص منه، كالصلاة (٢).

كسادسًا: هل الطواف راكبًا شرطٌ من شروط الطواف؟.

اختلف أهل العلم في ذلك، مع اتفاقهم في صحة طواف الراكب إذا كان له عذر، وكذلك اتفاقهم أن طواف الراكب أفضل.

قال ابن قدامة تغلقه: لا نعلم بين أهل العلم خلافًا في صحة طواف الراكب إذا كان له عذر، فإن ابن عباس روى: «أن النبي على طاف في حجة الوداع على بعير، يستلم الركن بمحجن». وعن أم سلمة، قالت: «شكوت إلى رسول الله على أن أشتكي، فقال: «طوفي من وراء الناس، وأنت راكبة». متفق عليهما. وقال جابر: «طاف النبي على راحلته، بالبيت، وبين الصفا والمروة، ليراه الناس، وليشرف

⁽١) المغني (٣/ ٤٠٨).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٨/ ٢٢).

عليهم، ليسألوه، فإن الناس غشوه». والمحمول كالراكب فيها ذكرناه(١).

قال ابن بطال تَعَلَّلُهُ: قال ابن المنذر: وأجمع أهل العلم على جواز طواف المريض على الدابة (٢).

قال ابن قدامة تحمّلة: ولا خلاف في أن الطواف راجلًا أفضل؛ لأن أصحاب النبي على طافوا مشيًا، والنبي على في غير حجة الوداع طاف مشيًا، وفي قول أم سلمة: «شكوت إلى النبي على أني أشتكي، فقال: طوفي من وراء الناس، وأنت راكبة»، دليل على أن الطواف إنها يكون مشيًا، وإنها طاف النبي على راكبًا لعذر، فإن ابن عباس روى: «أن رسول الله على خرج العواتق من البيوت، وكان رسول الله على لا يضرب الناس بين عمد. حتى خرج العواتق من البيوت، وكان رسول الله على لا يضرب الناس بين يديه، فلها كثروا عليه ركب». رواه مسلم. وكذلك في حديث جابر: «فإن الناس غشوه».

وروي عن ابن عباس: «أن رسول الله على طاف راكبا؛ لشكاة به». وبهذا يعتذر من منع الطواف راكبًا عن طواف النبي على والحديث الأول أثبت. فعلى هذا يكون كثرة الناس، وشدة الزحام عذرًا. ويحتمل أن يكون النبي على قصد تعليم الناس مناسكهم، فلم يتمكن منه إلا بالركوب. والله أعلم (٣).

قال الشيرازي يحتلفه: والأفضل أن يطوف راجلًا؛ لأنه إذا طاف راكبًا زاحم الناس، وأذاهم، وان كان به مرض يشق معه الطواف راجلًا لم يكره الطواف راكبًا؛ لما روت أم سلمة: أنها قدمت مريضة، فقال لها رسول الله على: «طوفي وراء الناس، وأنت راكبة»، وان كان راكبًا من غير عذر جاز؛ لما روى جابر: «أن النبي على طاف راكبًا؛ ليراه الناس ويسألوه» (٤).

⁽١) المغنى (٣/ ٣٥٨).

⁽۲) شرح صحیح البخاری (۶/ ۳۱۲).

⁽٣) المغني (٣/ ٢٥٩).

⁽³⁾ المجموع (1/ TT).

كرثانيًا: الطواف راكبًا لغير عذر، هل يصح؟

اختلف أهل العلم في ذلك: فذهب الشافعية وابن حزم، ـ وقال النووي: وهذا هو الصحيح من مذهب أحمد، وبه قال داود وابن المنذر. ـ: إلى جواز ذلك، واستدلوا على ذلك بفعل النبي ﷺ.

قال النووي كنالثة: قوله: (أن رسول الله ﷺ طاف في حجة الوداع على بعير، يستلم الركن بمحجن)، المحجن ـ بكسر الميم، وإسكان الحاء، وفتح الجيم، وهو عصا معقفة يتناول بها الراكب ما سقط له، ويحرك بطرفها بعيره للمشي. وفي هذا الحديث جواز الطواف راكبًا(۱).

قال النووي تعملية: قد ذكرنا مذهبنا في طواف الراكب، ونقل الماوردي إجماع العلماء على أن طواف الماشي أولى من طواف الراكب، فلو طاف راكبًا لعذر أو غيره صح طوافه، ولا دم عليه عندنا في الحالين، وهذا هو الصحيح من مذهب أحمد، وبه قال داود وابن المنذر.

وقال مالك وأبو حنيفة: إن طاف راكبًا لعذر أجزأه، ولا شئ عليه، وإن طاف راكبًا لغير عذر فعليه دم، قال أبو حنيفة: وإن كان بمكة أعاد الطواف، واحتجا بأنها عبادة تتعلق بالبيت، فلا يجزئ فعلها على الراحلة، كالصلاة (٢٠).

قال ابن حزم كتله: والطواف والسعي راكبًا جائز، وكذلك رمي الجمرة لعذر ولغير عذر، روينا من طريق مسلم، ثني أبو الطاهر وحرملة بن يحيى، أنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس: «أن رسول الله على على على على بعير، يستلم الركن بمحجن». ورويناه أيضًا من طريق عائشة، وجابر بن عبد الله.

ومن طريق مسلم، نا عبد بن حميد، أنا محمد بن بكر، أنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير: أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: «طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على راحلته

⁽۱) شرح مسلم (۹/ ۱۸).

⁽٢) المجموع (٨/ ٢٧).

بالبيت وبالصفا والمروة ليراه الناس، وليشرف، وليسألوه».

قال الشنقيطي كتالله: اعلم أن أظهر أقوال أهل العلم دليلًا: أنه لو سعى راكبًا أو طاف راكبًا أجزأه ذلك، لما قدمنا في الصحيح من أنه على طاف في حجة الوداع بالبيت، وبين الصفا والمروة، وهو على راحلته، ومعلوم أن من أهل العلم من يقول: لا يجزئه السعي، ولا الطواف راكبًا إلا لضرورة، ومنهم من منع الركوب في الطواف، وكرهه في السعي إلا لضرورة، ومنهم من يقول: إن ركب، ولم يعد سعيه ماشيًا، حتى رجع إلى وطنه، فعليه الدم. والأظهر هو ما قدمنا؛ لأن النبي على طاف راكبًا، وهو ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ لا يفعل إلا ما يسوغ فعله، وقد قال لنا: «خذوا عنى مناسككم».

والذين قالوا: إن الطواف والسعي يلزم فيها المشي، قالوا: إن ركوبه لعلة، وبعضهم يقول: هي كونه مريضًا، كما جاء في بعض الروايات، وبعضهم يقول: هي كراهيته أن يرتفع، ويشرف حتى يراه الناس، ويسألوه، وبعضهم يقول: هي كراهيته أن يضرب عنه الناس، وقد قدمنا الروايات بذلك في صحيح مسلم، ففي حديث جابر عند مسلم: «طاف رسول الله على بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم الحجر بمحجنه، لأن يراه الناس، وليشرف، وليسألوه؛ فإن الناس قد غشوه». وفي رواية في صحيح مسلم عن جابر رضي الله: «طاف النبي على في حجة الوداع، على راحلته بالبيت، وبالصفا والمروة، ليراه الناس، وليشرف، وليسألوه؛ فإن الناس قد غشوه».

⁽١) المحلي (٥/ ١٩٠).

وفي صحيح مسلم من حديث عائشة على النبي على في عجة الوداع حول النبي على في على الوداع حول الكعبة على بعير يستلم الركن، كراهية أن يضرب عنه الناس»(١).

القول الثاني: وذهب الحنفية والمالكية إلى أن الطواف ماشيًا يجزئه، ويجبره بدم. وهو قول مالك. وبه قال أبو حنيفة، إلا أنه قال: يعيد ما كان بمكة، فإن رجع جبره بدم؛ لأنه ترك صفة واجبة في ركن الحج، فأشبه ما لو وقف بعرفة نهارًا، ودفع قبل غروب الشمس.

قال الكاساني تَعَلَّقُهُ: من واجبات الطواف أن يطوف ماشيًا لا راكبًا إلا من عذر، حتى لو طاف راكبًا من غير عذر فعليه الإعادة ما دام بمكة، وإن عاد إلى أهله يلزمه الدم، وهذا عندنا. وعند الشافعي: ليس بواجب؛ فإذا طاف راكبًا من غير عذر لاشيء عليه، واحتج بها روي عن رسول الله ﷺ: «أنه طاف راكبًا».

(ولنا): قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩]، والراكب ليس بطائف حقيقة، فأوجب ذلك نقصًا فيه، فوجب جبره بالدم.

وأما فعل رسول الله على فقد روي أن ذلك كان لعذر، كذا روي عن عطاء، عن ابن عباس عن أن ذلك «كان بعد ما أسن، وبدن»، ويحتمل أنه فعل ذلك لعذر آخر، وهو التعليم، كذا روي عن جابر على: «أن النبي على طاف راكبًا؛ ليراه الناس، فيسألوه، ويتعلموا منه»، وهذا عذر، وعلى هذا أيضًا يخرج ما إذا طاف زحفًا، أنه إن كان عاجزًا عن المشي أجزأه، ولا شيء عليه؛ لأن التكليف بقدر الوسع، وإن كان قادرًا عليه الإعادة إن كان بمكة، والدم إن كان رجع إلى أهله؛ لأن الطواف مشيًا، واجب عليه، ولو أوجب على نفسه أن يطوف بالبيت زحفًا، وهو قادر على المشي عليه أن يطوف ماشيًا؛ لأنه نذر إيقاع العبادة على وجه غير مشروع فلغت الجهة، وبقي النذر بأصل العبادة، كما إذا نذر أن يطوف للحج على غير طهارة، فإن طاف زحفًا أعاد إن كان بمكة، وإن رجع إلى أهله فعليه دم؛ لأنه ترك الواجب. كذا ذكر في الأصل. وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي: أنه إذا طاف زحفًا أجزأه؛ لأنه

⁽١) أضواء البيان (٤/ ٤٣٣).

أدى ما أوجب على نفسه، فيجزئه، كمن نذر أن يصلي ركعتين في الأرض المغصوبة، أو يصوم يوم النحر، أنه يجب عليه أن يصلي في موضع آخر، ويصوم يومًا آخر، ولو صلى في الأرض المغصوبة، وصام يوم النحر، أجزأه، وخرج عن عهدة النذر، كذا هذا، وعلى هذا أيضًا يخرج ما إذا طاف محمولًا، أنه إن كان لعذر جاز، ولا شيء عليه، وإن كان لغير عذر جاز، ويلزمه الدم؛ لأن الطواف ماشيًا واجب عند القدرة على المشي، وترك الواجب من غير عذر يوجب الدم (١).

قال ابن قدامة تخلفه: فأما الطواف راكبًا أو محمولًا لغير عذر، فمفهوم كلام الخرقي أنه لا يجزئ. وهو إحدى الروايات عن أحمد؛ لأن النبي على قال: «الطواف بالبيت صلاة»، ولأنها عبادة تتعلق بالبيت، فلم يجز فعلها راكبًا لغير عذر، كالصلاة. والثانية: يجزئه، ويجبره بدم. وهو قول مالك. وبه قال أبو حنيفة، إلا أنه قال: يعيد ما كان بمكة، فإن رجع جبره بدم؛ لأنه ترك صفة واجبة في ركن الحج، فأشبه ما لو وقف بعرفة نهارًا، ودفع قبل غروب الشمس. والثالثة: يجزئه، ولا شيء عليه. اختارها أبو بكر. وهي مذهب الشافعي، وابن المنذر؛ لأن النبي على طاف راكبًا. قال ابن المنذر: لا قول لأحد مع فعل النبي على ولأن الله تعالى أمر بالطواف مطلقًا، فكيفها أتى به أجزأه، ولا يجوز تقييد المطلق بغير دليل (٢).

القول الثالث: أن الطواف راكبًا لا يجزئه.

قال ابن قدامة تختلف: فأما الطواف راكبًا أو محمولًا لغير عذر، فمفهوم كلام الخرقي أنه لا يجزئ. وهو إحدى الروايات عن أحمد؛ لأن النبي ﷺ قال: «الطواف بالبيت صلاة»، ولأنها عبادة تتعلق بالبيت، فلم يجز فعلها راكبًا لغير عذر، كالصلاة (٣).

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٣٠).

⁽٢) المغني (٣/ ٣٥٨).

⁽٣) المصدر السابق.

المسألة الثالثة: سنن الطواف

كمن سنن الطواف: استلام الركن اليهاني.

أجمع أهل العلم على أن من سنن الطواف استلام الركن اليماني كذلك، كما يستلم الحجر الأسود، ولكن لا يقبله، واستدلوا لهذا الإجماع بالوارد في الصحيح وغيرة.

أخرجه البخاري عن نافع، عن ابن عمر على قال: «ما تركت استلام هذين الركنين في شدة ولا رخاء، منذ رأيت النبي على يستلمهما»، قلت لنافع: أكان ابن عمر يمشي بين الركنين؟ قال: «إنها كان يمشي؛ ليكون أيسر لاستلامه»(١).

وأخرجه مسلم عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر: أنه قال: «لم أر رسول الله على يمسح من البيت إلا الركنين اليهانيين» (٢).

وأخرج مسلم عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، قال: «لم يكن رسول الله عليه عليه عليه عن أركان البيت إلا الركن الأسود، والذي يليه، من نحو دور الجمحيين» (٣).

قال النووي تغلقه: وقد أجمعت الأمة على استحباب استلام الركنين اليهانيين، واتفق الجهاهير على أنه لا يمسح الركنين الآخرين، واستحبه بعض السلف، وممن كان يقول باستلامهها الحسن والحسين ابنا علي، وابن الزبير، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعروة بن الزبير، وأبو الشعثاء جابر بن زيد على قال القاضي أبو الطيب: أجمعت أئمة الأمصار والفقهاء على أنها لا يستلهان، قال: وإنها كان فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين، وانقرض الخلاف، وأجمعوا على أنها لا يستلهان .

⁽۱) البخاري (۱۲۰٦) و مسلم (۲/ ۹۲۶) عن عبيد الله، حدثني نافع، عن ابن عمر، قال: «ما تركت استلام هذين الركنين اليهاني، والحجر، مذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمهها، في شدة ولا رخاء».

⁽٢) أخرجه مسلم (١٢٦٧).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٢٦٨).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٩/ ١٤).

قال ابن البر كَتَلَثْهُ: ولا خلاف بين العلماء أن الركنين جميعًا يستلمان، الأسود واليماني، وإنما الفرق بينهما أن الأسود يقبل، واليماني لا يقبل(١).

قال ابن بطال تَخَلَفُهُ: وجمهور العلماء على استلام الركنين اليمانيين، وهو قول مالك، وأبى حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. وقد روي عن أنس، وجابر ومعاوية، وابن الزبير، وعروة: أنهم كانوا يستلمون الأركان كلها. والحجة عند الاختلاف في السنة، وكذلك قال ابن عباس لمعاوية حين قال له معاوية: ليس شيء من البيت مهجورًا، فقال ابن عباس: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللّهِ أُسُوةً حَسَنَةً ﴾ (٢).

قال ابن قدامة كَلَهُ: (ولا يستلم، ولا يقبل من الأركان إلا الأسود والياني) الركن اليهاني قبلة أهل اليمن، ويلي الركن الذي فيه الحجر الأسود، وهو آخر ما يمر عليه من الأركان في طوافه، وذلك أنه يبدأ بالركن الذي فيه الحجر الأسود، وهو قبلة أهل خراسان، فيستلمه، ويقبله، ثم يأخذ على يمين نفسه، ويجعل البيت على يساره، فإذا انتهى إلى الركن الثاني، وهو العراقي، لم يستلمه، فإذا مر بالثالث، وهو الشامي، لم يستلمه أيضًا، وهذان الركنان يليان الحجر، فإذا وصل إلى الرابع، وهو الركن الياني، استلمه.

قال الخرقي: (ويقبله). والصحيح عن أحمد: أنه لا يقبله. وهو قول أكثر أهل العلم وحكي عن أبي حنيفة: أنه لا يستلمه. قال ابن عبد البر: جائز عند أهل العلم أن يستلم الركن اليهاني، والركن الأسود، لا يختلفون في شيء من ذلك، وإنها الذي فرقوا به بينهما التقبيل؛ فرأوا تقبيل الأسود، ولم يروا تقبيل اليهاني، وأما استلامهما فأمر مجمع عليه (٣).

قال ابن رشد تخلّله: وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الطَّوَافِ اسْتِلَامَ الرُّكْنَيْنِ الْأَسْوَدِ وَالْيَهَانِيِّ لِلرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ. وَاخْتَلَفُوا هَلْ تُسْتَلَمُ الْأَرْكَانُ كُلُّهَا؟ أَمْ لَا؟ فَذَهَبَ

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٩٨).

⁽۲) شرح صحیح البخاری (۶/ ۲۹۱).

⁽٣) المغنى (٣/ ٣٤٤).

الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَلَمُ الرُّكْنَانِ فَقَطْ؛ لِجَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِمُ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ فَقَطْ» (١).

وَاحْتَجَّ مَنْ رَأَى اسْتِلَامَ جَمِيعِهَا بِمَا رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «كُنَّا نَرَى إِذَا طُفْنَا أَنْ نَسْتَلِمَ الْأَرْكَانَ كُلَّهَا^(٢).

وَكَانَ بَعْضُ السَّلَفِ لَا يُحِبُّ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَيْنِ إِلَّا فِي الْوِتْرِ مِنَ الْأَشْوَاطِ».

وَكَذَلِكَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ تَقْبِيلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ خَاصَّةً مِنْ سُنَنِ الطَّوَافِ إِنْ قَدَرَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الدُّخُولِ إِلَيْهِ قَبَّلَ يَدَهُ؛ وَذَلِكَ لِحِدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخُطَّابِ(٣) الَّذِي رَوَاهُ مَالِكُ: أَنَّهُ قَالَ وَهُو يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حِينَ بَلَغَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ: «إِنَّمَا أَنْتَ حَجَرٌ، وَلَوْلَا أَنْتُ رَسُولَ الله قَبَّلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ، ثُمَّ قَبَّلَهُ (٤).

كر ثالثًا: من سنن الطواف: أن يدنو من البيت:

قال الشافعي كتلته: وأحب إلى أن يدنو من البيت في الطواف، وإن بعد عن البيت، وطمع أن يجد السبيل إلى الرمل، أمرته بالبعد(٥).

قال ابن قدامة كَالله: يستحب الدنو من البيت؛ لأنه هو المقصود، فإن كان قرب البيت زحام فظن أنه إذا وقف لم يؤذ أحدًا، وتمكن من الرمل، وقف ليجمع بين الرمل والدنو من البيت. وإن لم يظن ذلك، وظن أنه إذا كان في حاشية الناس تمكن من الرمل، فعل، وكان أولى من الدنو.

⁽١) صحيح وقد سبق تخريجه.

⁽٢) ضعيف: أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (١/ ١٥٤) من طريق علي بن الحسين بن واقد، عن الحسين بن واقد، عن الحسين بن واقد، عن أبي الزبير، عن جابر. وعلي بن الحسين فيه مقال. وقد رواه زهير بن معاوية عن أبي الزبير، عن جابر، موقوفا. وهو الصواب، كما عند الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١٨٣).

⁽٣) البخاري (١٦١٠) ومسلم (١٢٧٠).

⁽٤) بداية المجتهد (٢/ ١٧٠).

⁽٥) الأم (٢/ ١٩١).

وإن كان لا يتمكن من الرمل أيضًا، أو يختلط بالنساء، فالدنو أولى، ويطوف كيفها أمكنه، وإذا وجد فرجة رمل فيها. وإن تباعد من البيت في الطواف أجزأه ما لم يخرج من المسجد، سواء حال بينه وبين البيت حائل، من قبة أو غيره، أو لم يحل؛ لأن الحائل في المسجد لا يضر، كها لو صلى في المسجد مؤتمًا بالإمام من وراء حائل، وقد روت أم سلمة، قالت: «شكوت إلى رسول الله عليه أني أشتكي، فقال: «طُوفي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ، وأَنْتِ رَاكِبَةً». قالت: فطفت ورسول الله عليه حينئذ يصلي إلى جنب البيت». متفق عليه (١).

قال ابن حزم كِلَشُهُ: ولا يجوز التباعد عن البيت عند الطواف إلا في الزحام؛ لأن التباعد عنه عمل بخلاف فعل رسول الله ﷺ، وعبث لا معنى له، فلا يجوز (٢٠).

قال النووي تخلفه: والمستحب أن يدنو من البيت؛ لأنه هو المقصود، فكان القرب منه أفضل، فإذا بلغ الركن اليهاني فالمستحب أن يستلمه، لما روى ابن عمر: أن النبي على يَكُنِينَ «كان يستلم الركن اليهاني والأسود، ولا يستلم الآخرين»، ولأنه ركن بني على قواعد إبراهيم عِنْ فيسن فيه الاستلام، كالركن الأسود (٢).

كرابعًا: هل رفع اليدين عند رؤية البيت من سنن الطواف؟

اختلف أهل العلم في رفع اليدين عند رؤية البيت: فذهب بعضهم إلى جواز ذلك، واستدلوا على ذلك بخبر ضعيف عن النبي على: أنه قال: «لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن: افتتاح الصلاة، واستقبال البيت، وعلى الصفا والمروة، وعلى الموقفين والجمرتين» (٤).

⁽١) المغنى (٣/ ٣٤١).

⁽٢) المحلي (٥/ ١٩٠).

⁽T) Haraes (1/ TT).

⁽٤) ضعيف مرفوعًا: أخرجه ابن خزيمة (٢٧٠٣)، والطبراني في الكبير (١١/ ٣٨٥)، وابن أبي شيبة (٣/ ٤٣٦) من طرق، مدارها علي ابن أبي ليلي، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس. وعن نافع، عن ابن عمر. وفي السند ابن أبي ليلي، ضعيف. وقد أخرجه الشافعي (٩٥٠) من طريق ابن جريج، قال: حدثت عن مقسم، عن ابن عباس. وهذا سند ضعيف. وقد روي موقوفًا

وقد روي موقوفًا عن ابن عباس على الله

عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «ترفع الأيدي في سبع مواطن: إذا رأى البيت، وعلى الصفا والمروة، وفي جمع، والعرفات، وعند الجمار»(١).

قال ابن قدامة كَلَمْهُ: ويستحب رفع اليدين عند رؤية البيت. روي ذلك عن ابن عمر (٢)، وابن عباس (٣). وبه قال الثوري، وابن المبارك، والشافعي، وإسحاق.

وكان مالك لا يرى رفع اليدين؛ لما روي عن المهاجر المكي، قال: سئل جابر بن عبد الله، عن الرجل يرى البيت، أيرفع يديه؟ قال: «ما كنت أظن أحدًا يفعل هذا إلا اليهود؛ حججنا مع رسول الله ﷺ فلم يكن يفعله». رواه النسائي(٤).

ولنا: ما روى أبو بكر بن المنذر، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تُرْفَعُ الأَيْدِي إلَّا في سَبْعِ مَوَاطِنَ: افتتاحِ الصَّلَاةِ، واسْتِقْبَالِ البَيْتِ، وعَلَى الصَّفَا والمَرْوَةِ، وعَلَى الموقِفَيْنِ

على ابن عباس. وسنده أفضل من هذا.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٣٦) من طريق ابن فضيل، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. ومحمد بن فضيل ممن سمع من عطاء بعد الاختلاط.

وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤٣٧) كذلك من طريق ابن فضيل، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواضع: إذا قمت إلى الصلاة، وإذا جئت من بلد، وإذا رأيت البيت، وإذا قمت على الصفا والمروة، وبعرفات، وبجمع، وعند الجهار». وفي سنده ابن أبي ليلي، ضعيف، وفي رواية الحكم عن مقسم كلام.

(٢) ضعيف، و سيأتي.

(٣) ضعيف، وقد سبق.

(٤) ضعيف: أخرجه أبوداود (١٨٧٠)، والنسائي (٢٨٩٥)، والترمذي (٨٥٥)، والطيالسي (٢٨٩٥)، والطيالسي (٢٨٧٩)، وغيرهم من طرق، عن شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَزَعَةَ الْبَاهِلِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ الْمُهَاجِرِ اللهُ لَكِيّ، قَالَ: سُئِلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله. وفي سنده مهاجر بن عكرمة المكي، قال الحافظ في تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٢٢): قال أبو حَاتم في «العلل»: لا أعلم أحدًا روى عن المهاجر بن عكرمة غير يحيي بن أبي كثير، و المهاجر ليس بالمشهور.

وقال الخطابى: ضعف الثورى، و ابن المبارك، وأحمد، و إسحاق حديث مهاجر فى رفع اليدين عند رؤية البيت؛ لأن مهاجرًا عندهم مجهول.

والجَمْرَتَيْنِ»(١).

وهذا من قول النبي على الله وذاك من قول جابر، وخبره عن ظنه وفعله، وقد خالفه ابن عمر، وابن عباس. ولأن الدعاء مستحب عند رؤية البيت، وقد أمر برفع اليدين عند الدعاء (٢).

قال البغوي يَعْلَشُهُ: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «تُرْفَعُ الأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا رُئِيَ البَيْتُ، وعَلَى الصَّفَا والمَرْوَةِ، وعَشِيَّةَ عَرَفَةً، وَبِجَمْعٍ، وعِنْدَ الجَمْرَتَيْنِ، وعِلَى اللَّيْتِ» (٣).

قال الإمام: هذا حديث منقطع، واختلف أهل العلم في رفع اليدين عند رؤية البيت: فذهب قوم إلى أنها ترفع، روي ذلك عن ابن عمر، وابن عباس، وبه قال سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق. وكرهه قوم، لما روي عن المهاجر المكي، قال: سئل جابر عن الرجل يرى البيت يرفع يديه؟ قال: «قد حججنا مع رسول الله عليه في فلم يكن يفعله» (٤٠).

وروي عن أبي هريرة، قال: «أقبل رسول الله عَلَيْمَةَ، فدخل مكة، فأقبل إلى الحجر فاستلمه، ثم طاف بالبيت، ثم أتى الصفا، فعلاه حتى ينظر إلى البيت، فرفع يديه، فجعل يذكر الله ما شاء أن يذكره، ويدعو». وقال: «والأنصار تحته» (٥).

قال البيهقي كتلثه: قال الشافعي في رواية أبي سعيد في الإملاء: وليس في رفع اليدين شيء أكرهه، ولا أستحبه عند رؤية البيت، وهو عندي حسن.

قال أحمد: وكأنه لم يعتمد على الحديث لانقطاعه. ورواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، وعن نافع، عن ابن عمر، مرة

⁽١) ضعيف مرفوعًا: وقد تقدم قريبًا.

⁽٢) المغني (٣/ ٣٣٦).

⁽٣) ضعيف، وقد سبق.

⁽٤) ضعيف، وقد سبق.

⁽٥) شرح السنة (٧/ ٩٩).

موقوفًا عليهما، ومرة مرفوعًا إلى النبي ﷺ دون ذكر البيت.

وروينا عن المهاجر المكي، أنه ذكر لجابر بن عبد الله رفع اليدين عند رؤية البيت، فقال: «ما كنت أرى أحدًا يفعل هذا إلا اليهود؛ قد حججنا مع رسول الله ﷺ، فلم نكن نفعله»، وفي رواية أخرى: «أفكنا نفعله».

وقد روينا عن ابن جريج، عن النبي عَلَيْقِ: أنه كان "إذا رأى البيت رفع يديه وقال، فذكر الدعاء الذي ذكرنا، ورواه سفيان الثوري، عن أبي سعيد الشامي، عن مكحول، عن النبي على مرسلًا، وروى سفيان، عن حبيب، عن طاوس، قال: لما رأى النبي على البيت "رفع يديه، فوقع زمام ناقته، فأخذه بشهاله، ورفع يده اليمنى"، فهذه المراسيل انضمت إلى حديث مقسم فوكدته، وليس في حديث جابر، عن النبي على نفي ما أثبت في رواية مقسم من قوله، إنها في حديث جابر نفي فعله وفعل رفاقه، ولو صرح جابر بأنه لم ير رسول الله على في حديث جابر نفي فعله وفعل رفاقه، ولو صرح جابر بأنه لم ير رسول الله على يفعل ذلك، وأثبته غيره، كان القول قول المثبت، وإن كان إسناد حديثه دون إسناد حديث جابر حتى ما اجتمع فيه شرائط القبول،

وحديث ابن عباس، وابن عمر، برواية ابن أبي ليلى اجتمع فيه شرائط القبول عند بعض من يدعي الجمع بين الآثار، فهو يحتج به وبأمثاله، ونحن لا نحتج بها ينفرد به لسوء حفظه، لكن حديثه هذا صار مؤكدًا بانضهام ما ذكرنا من الشواهد إليه. فهو إذًا حسن كها قال الشافعي كَلِيْنَهُ، وليس فيه كراهية، والله أعلم (۱).

قال الخطابي كنته: اختلف الناس في هذا: فكان ممن يرفع يديه إذا رأى البيت سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه. وضعف هؤلاء حديث جابر؛ لأن مهاجراً ـ راويه عندهم ـ مجهول، وذهبوا إلى حديث ابن عباس، عن النبي عليه قال: «ترفع الأيدي في سبعة مواطن: افتتاح الصلاة، واستقبال البيت، وعلى الصفا والمروة، والموقفين، والجمرتين». وروي عن ابن عمر: «أنه كان

⁽١) معرفة السنن والآثار (٧/ ٢٠١).

يرفع اليدين عند رؤية البيت»، وعن ابن عباس مثل ذلك(١).

قال شيخ الإسلام تَعْتَلْلهُ: فإذا رأى البيت رفع يديه، وكبر الله، وحمده، ودعا.

قال أحمد - في رواية المروذي -: إذا رأيت البيت فارفع يديك بباطن كفيك، وقل: الله أكبر الله أكبر، اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالإسلام، اللهم زدبيتك هذا تعظيًا، وتكريبًا، وإيهانًا، ومهابة....

وروي عن سعيد بن المسيب، قال: «سمعت من عمر كلمة لم يبق أحد سمعها غيري - حين رأى البيت - قال: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام» وفي لفظ: «أن عمر بن الخطاب كان إذا نظر إلى البيت قال: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، حينا ربنا بالسلام». رواه سعيد، والشافعي، وأحمد، وغيرهم.

مسألة: الدعاء عند رؤية البيت

أخرج النسائي (٥/ ٢١٣) من طريق ابن جريج، قال: حدثني عبيد الله بن أبي يزيد، أن عبد الرحمن بن طارق بن علقمة، أخبره عن أمه: «أن النبي علي الله عن إذا جاء مكانا في دار يعلى استقبل البيت، ودعا»(٣).

وأخرج الشافعي في مسنده عن ابن جريج: أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: «اللهم زد هذا البيت تشريفًا، وتعظيبًا، وتكريبًا، ومهابة، وزد من شرفه، وكرمه ممن حجه، واعتمره تشريفًا وتكريبًا وتعظيبًا وبرًا»(٤).

⁽١) معالم السنن (٢/ ١٩١).

⁽٢) شرح عمدة الفقه (٣/ ٤١٤).

⁽٣) سنده ضعيف: أخرجه أبو داود (٢/ ٢٠٩) وغيره. وسنده ضعيف.

⁽٤) ضعيف: أخرجه الشافعي في مسنده (٨٧٤) وفي الأم (٢/ ١٨٤) من طريق سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن النبي ﷺ مرسلًا.

قال الشافعي كَتَلَهُ: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج: «أن النبي عَلَيْهُ كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: «اللهم زد هذا البيت تشريفًا وتعظيمًا وتكريمًا ومهابة، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه، أو اعتمره تشريفًا، وتكريمًا، وتعظيمًا، وبرًا»(١).

أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، قال: حدثت عن مقسم مولى عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، عن النبي عليه: أنه قال: «ترفع الأيدي في الصلاة، وإذا رأى البيت، وعلى الصفا والمروة، وعشية عرفة، وبجمع، وعند الجمرتين، وعلى الميت»(٢).

أخبرنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن سعيد بن المسيب، عن أبيه: أنه كان حين ينظر إلى البيت يقول: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام (٣).

قال الشافعي: فأستحب للرجل إذا رأى البيت أن يقول ما حكيت، وما قال من حسن أجزأه ـ إن شاء الله تعالى ـ(٤).

قال ابن قدامة كتالله: ويستحب أن يدعو عند رؤية البيت، فيقول: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، حينا ربنا بالسلام، اللهم زد هذا البيت تعظيهًا، وتشريفًا، وتكريهًا، ومهابةً، وبرًا، وزد من عظمه وشرفه، ممن حجه واعتمره تعظيهًا، وتشريفًا، وتكريهًا، ومهابةً، وبرًا، الحمد لله رب العالمين كثيرًا، كها هو أهله، وكها ينبغي لكرم وجهه، وعز جلاله، الحمد لله الذي بلغني بيته، ورآني لذلك أهلًا، والحمد لله على

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٣٧) عن وكيع، عن سفيان، عن رجل من أهل الشام، عن مكحول مرسلًا أيضًا. وأخرجه الأزرقي في أخبار مكة (٣٢٥) عن مسلم بن خالد، عن ابن جريج، حدثت عن مكحول. وأخرجه الطبراني في الكبير (٣/ ١٨١) من طريق عاصم بن سليمان الكوزي، عن زيد بن أسلم، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسد. وعاصم الكوزي هذا متروك. وانظر كلام الحافظ في تلخيص الحبير (٢/ ٢٤١).

⁽١) ضعيف، وقد سبق.

⁽٢) ضعيف، وقد سبق.

⁽٣) سنده ضعيف: فيه محمد بن سعيد بن المسيب، «قال الحافظ: مقبول».

⁽٤) الأم للشافعي (٢/ ١٨٤).

كل حال، اللهم إنك دعوت إلى حج بيتك الحرام، وقد جئتك لذلك، اللهم تقبل مني، واعف عني، وأصلح لي شأني كله، لا إله إلا أنت. قال الشافعي، في «مسنده»: أخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج: «أن رسول الله عليه كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال: اللهم زد هذا البيت تشريفًا، وتكريبًا، وتعظيمًا، ومهابة، وبرًا، وزد من شرفه، ممن حجه، واعتمره تشريفًا، وتكريبًا، وتعظيمًا، وبرًا».

وروى بإسناده عن سعيد بن المسيب: أنه كان حين ينظر إلى البيت، يقول: «اللهم أنت السلام، ومنك السلام، حينا ربنا بالسلام». قال بعض أصحابنا: يرفع صوته بذلك(١).

قال الشوكاني كتالثه: وأما الدعاء عند رؤية البيت فقد رويت فيه أخبار وآثار، منها: ما في الباب، ومنها: ما أخرجه ابن المغلس: أن عمر كان إذا نظر إلى البيت قال: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام، ورواه سعيد بن منصور في السنن عن ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، ولم يذكر عمر، ورواه الحاكم عن عمر أيضًا، وكذلك رواه البيهقى عنه (١).

قال الشيرازي تغلله: (وإذا رأى البيت دعا، لما روى أبو أمامة: أن رسول الله على قال: (تفتح أبواب السهاء، وتستجاب دعوة المسلم عند رؤية الكعبة)، ويستحب أن يرفع اليد في الدعاء، لما روى ابن عمر قال: قال رسول الله على: «ترفع الايدي في الدعاء لاستقبال البيت»، ويستحب أن يقول: اللهم زد هذا البيت تشريفًا وتكريبًا وتعظيمًا ومهابة، وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفًا وتكريبًا وتعظيمًا وبرًا، لما روى ابن جريج: أن النبي على «كان إذا رأى البيت رفع يديه، وقال ذلك» ويضيف إليه: اللهم أنت السلام، ومنك السلام، فحينا ربنا بالسلام، لما روى: أن عمر كان إذا نظر إلى البيت قال ذلك").

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٣٧).

⁽٢) نيل الأوطار (٥/ ٤٥).

⁽٣) قال النووي تَعَلَشُهُ في المجموع (٨/ ٨): أما حديث أبي أمامة فغريب ليس بثابت.

كر خامسًا: من سنن الطواف «الرمل».

ذهب أكثر أهل العلم إلى استحباب الرمل في الطواف الذي يتبع بسعى، ويكون في الأشواط الثلاثة الأول، ويمشي في الأشواط الأربعة.

قال ابن عبد البر كتلته: وأما الرمل فهو المشي خببًا، يشتد فيه دون الهرولة، وهيئته أن يحرك الماشي منكبيه لشدة الحركة في مشيه. هذا حكم الثلاثة الأشواط في الطواف بالبيت طواف دخول لا غيره، وأما الأربعة الأشواط تتمة السبعة فحكمها المشي المعهود، هذا أمر مجتمع عليه، أن الرمل لا يكون إلا في ثلاثة أطواف من طواف الدخول للحاج والمعتمر، دون طواف الإفاضة وغيره (١).

قال بدر الدين العيني كتلفه: اختلف العلماء فيه: هل هو سنة من سنن الحج لا يجوز تركها؟ أو ليس بسنة لأنه كان لعلة وقد زالت، فمن شاء فعله اختيارًا؟ فروي عن عمر، وابن مسعود، وابن عمر: أنه سنة، وهو قول أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد. وقال آخرون: ليس بسنة، فمن شاء فعله، ومن شاء تركه، روي ذلك عن جماعة من التابعين منهم طاوس وعطاء، والحسن، والقاسم، وسالم، وروي ذلك عن ابن عباس (٢).

□ الأدلة على ذلك:

عن ابن عباس على قال: «قدم رسول الله ﷺ وأصحابه، فقال المشركون: إنه يقدم عليكم وقد وهنهم حمى يثرب، فأمرهم النبي ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة،

⁽وأما) حديث ابن عمر فرواه الإمام سعيد بن منصور، والبيهقي، وغيرهما، وهو ضعيف باتفاقهم؛ لأنه من رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الإمام المشهور، وهو ضعيف عند المحدثين.

⁽وأما) حديث ابن جريج فكذا رواه الشافعي والبيهقي عن ابن جريج، عن النبي ﷺ. وهو مرسل معضل. (وأما) الأثر المذكور عن عمر ﷺ فرواه البيهقي. وليس إسناده بقوي.

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٩٢).

⁽٢) عمدة القارى (٩/ ٢٤٩).

وأن يمشوا ما بين الركنين، ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها إلا الإبقاء عليهم»(١).

وعن سالم، عن أبيه الله قال: رأيت رسول الله على حين يقدم مكة «إذا استلم الركن الأسود، أول ما يطوف، يخب ثلاثة أطواف من السبع»(٢).

وعن ابن عمر كذلك قال: سعى النبي على ثلاثة أشواط، ومشى أربعة في الحج والعمرة (٣).

وعن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله على أنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ رمل من الحجر الأسود، حتى انتهى إليه، ثلاثة أطواف»(٤).

وعن أبي الطفيل، قال: قلت لابن عباس: أرأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة أطواف، ومشي أربعة أطواف، أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة، قال فقال: صدقوا، وكذبوا، قال قلت: ما قولك: صدقوا وكذبوا؟ قال: "إن رسول الله عليه قدم مكة، فقال المشركون: إن محمدًا وأصحابه لا يستطيعون أن يطوفوا بالبيت من الهزال، وكانوا يحسدونه، قال: فأمرهم رسول الله عليه أن يرملوا ثلاثًا، ويمشوا

⁽۱) أخرجه البخاري (۲/ ۱۵۰) ۱۶۰۲ قال: حدثنا سليهان بن حرب، حدثنا حماد، هو ابن زيد، عن أيوب، عن سعيد بن جبير به.

 ⁽۲) صحيح البخاري (۲/ ۱۵۰) ۱٦٠٣ حدثنا أصبغ بن الفرج، أخبرني ابن وهب، عن يونس،
 عن ابن شهاب،

⁽٣) صحيح البخاري (٢/ ١٥١) ١٦٠٤ حدثني محمد بن سلام، حدثنا سريج بن النعمان، حدثنا فليح، عن نافع.

ولفظ مسلم صحيح مسلم (٢/ ٩٢٠): ٣٣٠ – (١٢٦١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عبد الله بن نمير، ح وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر: «أن رسول الله على كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول، خب ثلاثًا ومشى أربعًا، وكان يسعى ببطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة»، وكان ابن عمر يفعل ذلك.

⁽³⁾ صحيح مسلم (7/ 971).

وحدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، حدثنا مالك، ح وحدثنا يحيى بن يحيى، - واللفظ له - قال: قرأت على مالك.

أربعًا»، قال: قلت له: أخبرني عن الطواف بين الصفا والمروة راكبًا، أسنة هو؟ فإن قومك يزعمون أنه سنة، قال: صدقوا وكذبوا، قال قلت: وما قولك: صدقوا وكذبوا؟ قال: «إن رسول الله عليه الناس، يقولون: هذا محمد، هذا محمد، حتى خرج العواتق من البيوت قال: وكان رسول الله عليه لا يضرب الناس بين يديه، فلما كثر عليه ركب، والمشى والسعى أفضل»(١).

وعن عطاء، عن ابن عباس، قال: «إنها سعى رسول الله ﷺ ورمل بالبيت، ليري المشركين قوته»(٢).

كر أقوال أهل العلم من أصحاب المذاهب وغيرهم.

قال ابن عبد البر تخلله: لا أعلم خلافا أن الرمل - وهو الحركة والزيادة في المشي - لا يكون إلا في ثلاثة أطواف من السبعة في طواف دخول مكة خاصة للقادم الحاج أو المعتمر (٣).

قال البغوي كَلَّلَهُ: العمل على هذا عند أهل العلم في الطواف، أن يرمل ثلاثًا من الحجر الأسود إلى أن ينتهي إليه، ويمشي أربعًا، فلو ترك الرمل عمدًا، قال الشافعي: فقد أساء، ولا شيء عليه.

وهو قول عامة أهل العلم، إلا سفيان الثوري، فإنه قال: من ترك الرمل في الطواف، فعليه دم.

والرمل سنة في طواف الدخول، فأما طواف الإفاضة والوداع، فلا رمل فيه، لما روي عن ابن عباس: أن النبي رهل في السبع الذي أفاض فيه».

وكذلك كل من أحرم من مكة، فلا رمل عليه في الطواف، على قول بعض العلماء، وهو أظهر قولي الشافعي، والقول الآخر: إنه يرمل في كل طواف يعقبه

⁽۱) صحيح مسلم (۲/ ۹۲۱).

⁽٢) صحيح مسلم (٢/ ٩٢٣). ٢٤١ - (١٢٦٦) وحدثني عمرو الناقد، وابن أبي عمر، وأحمد بن عبدة، جميعًا عن ابن عيينة، قال ابن عبدة: حدثنا سفيان، عن عمرو.

⁽٣) الاستذكار (٤/ ١٩٠).

السعى بين الصفا والمروة (١).

قَالَ ابن رشد تَخَلَقُهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ الرَّمَلِ فِي ثَلَاثَةِ الْأَشْوَاطِ الْأُولِ لِلْقَادِم، هَلَ هُوَ سُنَّةٌ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةً، وَإِسْحَاقُ، وَأَحْدُهُ، وَأَبُو حَنِيفَةً، وَإِسْحَاقُ، وَأَحْدُهُ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَاخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ وَأَصْحَابِهِ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ: أَنَّ مَنْ جَعَلَهُ سُنَّةً أَوْجَبَ فِي تَرْكِهِ الدَّمَ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهُ سُنَّةً لَمْ يُوجِبْ فِي تَرْكِهِ الدَّمَ، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْهُ سُنَّةً لَمْ يُوجِبْ فِي تَرْكِهِ شَيْئًا.

وَاحْتَجَّ مَنْ لَمْ يَرَ الرَّمَلَ سُنَةً بِحَدِيثِ ابْنِ الطُّفَيْلِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: زَعَمَ قَوْمُكَ أَنَّ رَسُولَ الله عَيَّا حِينَ طَافَ بِالْبَيْتِ رَمَلَ، وَأَنَّ ذَلِكَ سُنَةٌ، لَا بُنِ عَبَّاسٍ: زَعَمَ قَوْمُكَ أَنَّ رَسُولَ الله عَيَّا حِينَ طَافَ بِالْبَيْتِ رَمَلَ، وَمَا كَذَبُوا؟ قَالَ: صَدَقُوا، رَمَلَ وَهُولَ الله عَيْقِهُ حِينَ طَافَ بِالْبَيْتِ. وَكَذَبُوا، لَيْسَ بِسُنَةٍ. إِنَّ قُرَيْشًا زَمَنَ الْحُدَيْبِيةِ قَالُوا: إِنَّ بِهِ وَبِأَصْحَابِهِ هَوْلًا، وَقَعَدُوا عَلَى قُعَيْقِعَانَ يَنْظُرُونَ إِلَى النَّبِيِّ وَأَصْحَابِهِ. فَبَلَغَ وَإِلَى النَّبِي عَلَيْهِ وَأَصْحَابِهِ. فَبَلَغَ وَلَا الله عَلَيْهِ وَأَصْحَابِهِ. فَبَلَغَ وَالْمُولُ الله عَلَيْهُ وَأَصْحَابِهِ. فَبَلَغَ يَرْمُلُ مِنَ الْحُجَرِ الْأَسْوِدِ إِلَى الْيَمَانِيِّ، فَإِذَا تَوَارَى عَنْهُمْ مَشَى »(٢).

وَحُجَّةُ الجُمْهُورِ حَدِيثُ جَابِرٍ: أَنَّ «رَسُولَ الله ﷺ رَمَلَ فِي الْأَشْوَاطِ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، وَمَشَى أَرْبَعًا» (٣).

⁽١) شرح السنة للبغوي (٧/ ١٠٥).

⁽٢) الحديث في مسلم (١٢٦٤) وغيره من طرق، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس، بغير قوله: «فَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَرْمُلُ مِنَ الحُجَرِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْيَهَائِيِّ، فَإِذَا تَوَارَى عَنْهُمْ مَشَى».

وهذه الزيادة فيها مقال؛ أخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١٨٠) من طريق حجاج ابن نصير، عن فطر بن خليفة. وحجاج ضعيف. وأخرجه أحمد (١/ ٢٢٩) من طريق، عن فطر ابن خليفة. ولم يذكرها.

وأخرجه أحمد (١/ ٣١٤)، وابن ماجة (٢٩٥٣)، والطحاوي (٢/ ١٨٠) من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم. وفيه مقال، كلاهما (فطر – عبد الله بن عثمان) عن أبي الطفيل، عن ابن عباس.

⁽٣) صحيح من حديث جابر، وقد سبق.وكذلك من حديث ابن عمر عند مسلم (١٢٦٢) عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: «رَمَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا».

وَهُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ.

قالوا: وَقَدِ اخْتُلِفَ عَلَى أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَرُوِيَ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ الله عَيْ رَمَلَ مِنَ الْحُجَرِ الْأَسْوَدِ» (١٠)، وَذَلِكَ بِخِلَافِ الرِّوَايَةِ الْأُولَى.

وَعَلَى أُصُولِ الظَّاهِرِيَّةِ يَجِبُ الرَّمَلُ؛ لِقَوْلِهِ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ»(٢). وَهُوَ قَوْلُهُ، أَوْ قَوْلُ بَعْضِهِمُ الْآنَ فِيهَا أَظُنُّ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا رَمَلَ عَلَى مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَهُمُ الْمُتَمَتِّعُونَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ رَمَلُوا فِي حِينِ دُخُولِهِمْ حِينَ طَافُوا لِلْقُدُومِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي أَهْلِ مَكَّةً، هَلْ عَلَيْهِمْ إِذَا حَجُّوا رَمَلْ؟ أَمْ لَا؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ طَوَافٍ قَبْلَ عَرَفَةَ مِمَّا يُوصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّعْيِ فَإِنَّهُ يُرْمَلُ فِيهِ، وَكَانَ مَالِكٌ يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَرَى عَلَيْهِمْ رَمَلًا إِذَا طَافُوا بِالْبَيْتِ، عَلَى مَا رَوَى عَنْهُ مَالِكُ".

وَسَبَبُ الْخِلَافِ: هَلِ الرَّمَلُ كَانَ لِعِلَّةٍ؟ أَوْ لِغَيْرِ عِلَّةٍ؟ وَهَلْ هُوَ مُخْتَصُّ بِالْمَسَافِرِ؟ أَمْ لَا؟ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – حِينَ رَمَلَ وَارِدًا عَلَى مَكَّةَ.

قال ابن قدامة كتلفه: (ورمل ثلاثة أشواط، ومشى أربعة، كل ذلك من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود) معنى الرمل: إسراع المشي مع مقاربة الخطو من غير وثب. وهو سنة في الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم. ولا نعلم فيه بين أهل

⁽١) أما من حديث ابن عباس فهي ضعيفة، أخرجها أحمد (٢٣٨٠٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ١٨١) من طريق عبيد الله بن أبي زياد، عن أبي الطفيل، عن ابن عباس. وعبيد الله هذا ضعيف.

ولكن أخرجه مسلم (١٢٦٢) عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، قَالَ: «رَمَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الْحُجَرِ إِلَى الْحَجَرِ ثَلَاثًا، وَمَشَى أَرْبَعًا».

⁽٢) صحيح. وقد سبق.

⁽٣) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٦٥) عَنْ نَافِع: أَنَّ عَبْدَ اللهُ بْنَ عُمَرَ كَانَ «إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ، لَمْ يَطُفْ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرُوَةِ، حَتَّى يَرْجِعُ مِنْ مِنْي. وَكَانَ لَا يَرْمُلُ إِذَا طَافَ حَوْلَ الْبَيْتِ، إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ».

العلم خلافًا. وقد ثبت «أن النبي عَلَيْهُ رمل ثلاثًا، ومشى أربعًا». رواه جابر، وابن عباس، وابن عمر، وأحاديثهم متفق عليها. فإن قيل: إنها رمل النبي عليه وأصحابه لإظهار الجلد للمشركين، ولم يبق ذلك المعنى، إذ قد نفى الله المشركين، فلم قلتم: إن الحكم يبقى بعد زوال علته؟ قلنا: قد رمل النبي عليه وأصحابه، واضطبع في حجة الوداع بعد الفتح، فثبت أنها سنة ثابتة.

وقال ابن عباس: «رمل النبي على في عمره كلها، وفي حجه» وأبو بكر، وعمر، وعثمان، والخلفاء من بعده. رواه أحمد، في (المسند). وقد ذكرنا حديث عمر. إذا ثبت هذا، فإن الرمل سنة في الأشواط الثلاثة بكمالها، يرمل من الحجر إلى أن يعود إليه، لا يمشي في شيء منها. روي ذلك عن عمر، وابن عمر، وابن مسعود، وابن الزبير وبه قال عروة، والنخعي، ومالك، والثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي.

وقال طاوس، وعطاء، والحسن، وسعيد بن جبير، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله: يمشي ما بين الركنين؛ لما روى ابن عباس، قال: «قدم رسول الله عليه وأصحابه مكة، وقد وهنتهم الحمى، فقال المشركون: إنه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حمى يثرب، ولقوا منها شرًا. فأطلع الله نبيه على ما قالوا، فلما قدموا قعد المشركون مما يلي الحجر، فأمر النبي عليه أصحابه أن يرملوا الأشواط الثلاثة، ويمشوا ما بين الركنين، ليرى المشركون جلدهم، فلما رأوهم رملوا، قال المشركون: هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم، هؤلاء أجلد منا». قال ابن عباس: ولم يمنعه أن يأمرهم أن يرملوا الأشواط كلها، إلا الإبقاء عليهم. متفق عليه.

ولنا: ما روى ابن عمر: «أن النبي على رمل من الحجر إلى الحجر». وفي مسلم.عن جابر، قال: «رأيت رسول الله على رمل من الحجر، حتى انتهى إليه». وهذا يقدم على حديث ابن عباس؛ لوجوه، منها: أن هذا إثبات، ومنها: أن رواية ابن عباس إخبار عن عمرة القضية، وهذا إخبار عن فعل في حجة الوداع، فيكون متأخرًا، فيجب العمل به وتقديمه، الثالث: أن ابن عباس كان في تلك الحال صغيرًا، لا يضبط مثل جابر وابن عمر، فإنها كانا رجلين، يتتبعان أفعال النبي على ولأن جلة الصحابة عملوا بها ذكرنا، ولو علموا من النبي

عَلَيْهُ ما قال ابن عباس ما عدلوا عنه إلى غيره، ويحتمل أن يكون ما رواه ابن عباس اختص بالذين كانوا في عمرة القضية؛ لضعفهم، والإبقاء عليهم، وما رويناه سنة في سائر الناس (١).

قال النووي كَاللهُ: والسنة أن يرمل في الثلاثة الأولى ويمشي في الأربعة لما روى ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثًا، ومشي أربعًا» (٢٠).

قال ابن عبد البر كِتْلَثْهُ: العلماء اختلفوا في الرمل، هل هو سنة من سنن الحج لا يجوز تركها أم ليس بسنة واجبة؛ لأنه كان لعلة ذهبت وزالت، فمن شاء فعليه اختيارا؟ فروي عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهم والثوري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه: أن الرمل سنة لكل قادم مكة حاجًا أو معتمرًا في الثلاثة الأطواف الأول.

وقال آخرون: ليس الرمل بسنة، ومن شاء فعله، ومن شاء لم يفعله، روي ذلك عن جماعة من التابعين منهم عطاء، وطاوس، ومجاهد، والحسن، وسالم، والقاسم، وسعيد بن جبير، وهو الأشهر عن ابن عباس، وقد روي عنه مثل قول عمر ومن تابعه. وحجة من لم ير الرمل سنة: حديث أبي الطفيل عن ابن عباس، روى فطر، عن أبي الطفيل، قال: قلت لابن عباس: زعم قومك أن رسول الله رمل بالبيت، وقال: ذلك سنة، فقال: صدقوا وكذبوا! قلت: ما صدقوا وما كذبوا؟ قال: صدقوا، «رمل رسول الله عن طاف بالبيت، وكذبوا ليس ذلك بسنة؛ إن قريشًا زمن الحديبية قالوا: إن به وبأصحابه هزلًا، وقعدوا على قعيقعان ينظرون إلى النبي على وأصحابه، فبلغ ذلك النبي على فقال الأصحابه: «ارملوا، أروهم أن بكم قوة»،

⁽١) المغني (٣/ ٣٤٠).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٨/ ٤٠).

فكان رسول الله علي يرمل من الحجر الأسود إلى اليهاني، فإذا تواري عنهم مشي» (١).

قال النووي يختلف: وفيه أن السنة أيضًا الرمل في الثلاث الأول، ويمشي على عادته في الأربع الأخيرة، قال العلماء: الرمل هو أسرع المشي مع تقارب الخطا، وهو الخبب، قال أصحابنا: ولا يستحب الرمل إلا في طواف واحد في حج أو عمرة، أما إذا طاف في غير حج أو عمرة فلا رمل بلا خلاف، ولا يسرع أيضًا في كل طواف حج، وإنها يسرع في واحد منها، وفيه قولان مشهوران للشافعي أصحهها: طواف يعقبه سعي، ويتصور ذلك في طواف القدوم، ويتصور في طواف الإفاضة، ولا يسرع وفي طواف الوداع. والقول الثاني: أنه لا يسرع إلا في طواف القدوم، سواء أراد السعي بعده أم لا، ويسرع في طواف العمرة؛ إذ ليس فيها إلا طواف واحد. والله أعلم (۱).

مسألة: هل الرمل للنساء جائز؟

ذهب عامة العلماء إلى أن النساء لا يشرع لهن الرمل، وقد نقل الاتفاق على ذلك.

قال ابن قدامة كتلاه: قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم، على أنه لا رمل على النساء حول البيت، ولا بين الصفا والمروة، وليس عليهن اضطباع. وذلك لأن الأصل فيهما إظهار الجلد، ولا يقصد ذلك في حق النساء، ولأن النساء يقصد فيهن الستر، وفي الرمل والاضطباع تعرض للتكشف^(٣).

قال النووي تَعَلِّلهُ: واتفق العلماء على أن الرمل لا يشرع للنساء، كما لا يشرع لهن شدة السعي بين الصفا والمروة (٤).

قال ابن عبد البر كَ للله: وأجمعوا أنه ليس على النساء رمل في طوافهن بالبيت، ولا

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٩٢).

⁽۲) شرح النووي (۸/ ۱۷۵).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٣/ ٥٥٥).

⁽٤) شرح النووي على مسلم (٩/ ٧).

هرولة في سعيهن بين الصفا والمروة (١).

وورد في ذلك بعض الآثار عن الصحابة والتابعين.

□ أثر عائشة ﴿ الله عائشة عائمة إلى الله عائشة ﴿ الله عائشة عائمة عائمة عائمة عائمة عائمة عائمة إلى الله عائمة عائ

عن مجاهد، عن عائشة: أنها سئلت: على النساء رمل؟ فقالت: «أليس لكن بنا أسوة؟ ليس عليكن رمل بالبيت، ولا بين الصفا والمروة»(٢).

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عن نافع، عن ابن عمر، قال: «ليس على النساء رمل، ولا بين الصفا والمروة»(٣).

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عن ابن عباس قال: «ليس على النساء رمل»(٤).

أثر عطاء يَخلَشُهُ:

عن عبد الملك، عن عطاء، قال: «ليس على النساء رمل بالبيت، ولا بين الصفا والمروة» (٥).

أثر الحسن البصري يَعَلَّلْهُ:

عن هشام، عن الحسن، وعطاء، قال: «ليس على النساء رمل، ولا بين الصفا

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٩٥).

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٥٠) من طريق ابن فضيل، عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة. وفي سنده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

⁽٣) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٥١)، والدارقطني (٣/ ٣٦٥)، والبيهقي في الكبرى وغيرهم من طرق، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «ليس على النساء سعي بالبيت وبين الصفا والمروة، يعني: الرمل بالبيت، والسعي في بطن المسيل» ورويناه عن فقهاء التابعين من أهل المدينة.

⁽٤) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٥١) من طريق وكيع، عن ابن أبي ليلي، عن عطاء، عن ابن عباس. وفي سنده ابن أبي ليلي، «ضعيف».

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٥١) من طريق عبدة، عن عبد الملك، عن عطاء.

والمروة»(١).

كرسادسًا: من سنن الطواف الاضطباع.

قال البيهقي تعلّش: والاضطباع: أن يشتمل بردائه على منكبه الأيسر، ومن تحت منكبه الأيمن، فيكون منكبه الأيمن بارزًا حتى يكمل سبعة (٢).

اختلف أهل العلم في الاضطباع: فذهب الجمهور إلى أنه سنة في الطواف، وقال مالك كَثَلَثُهُ: لا يستحب؛ لأنه لم يعرف، ولم ير أحدًا يفعله.

ودلیل الجمهور ماروی أبو داود في سننه عن ابن عباس الله علیه و الله علیه و أصحابه «اعتمروا من الجعرانة، فرملوا بالبیت، وجعلوا أردیتهم تحت آباطهم قد قذفوها علی عواتقهم الیسری»(۳).

قال البغوي تغليثة: والاضطباع سنة في الطواف، وهو أن يشتمل بردائه على منكبه الأيسر من تحت منكبه الأيمن، فيكون منكبه الأيمن مكشوفًا، فلا يزال كذلك حتى يفرغ من الطواف والسعي بين الصفا والمروة.

روي عن يعلى بن أمية، قال: طاف رسول الله عَيْكِي مضطبعًا ببرد أخضر (١٠).

كرأقوال أصحاب المذاهب

قال الشافعي كتلفه: والاضطباع أن يشتمل بردائه على منكبه الأيسر ومن تحت منكبه الأيمن، حتى يكون منكبه الأيمن بارزًا حتى يكمل سبعة، فإذا طاف الرجل

 ⁽١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٥١) من طريق أبي أسامة، عن هشام، عن الحسن، وعطاء.

⁽٢) معرفة السنن والآثار (٧/ ٢١٧).

⁽٣) حسن لغيره: أخرجه أحمد (١/ ٣٠٦) (١/ ٣٧١)، وأبوداود (١٨٨٤)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٧٩) من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن عبد الله بن عباس على وعبد الله بن عثمان بن خثيم فيه بعض المقال. وله شاهد من حديث يعلى بن أمية عند أبي داود (١٨٨٣) والترمذي (٨٥٩).

⁽٤) شرح السنة للبغوي (٧/ ١٠٦).

ماشيًا لا علة به تمنعه الرمل لم أحب أن يدع الاضطباع مع دخوله الطواف، وإن تهيأ بالاضطباع قبل دخوله الطواف فلا بأس، وإن كان في إزار وعهامة أحببت أن يدخلها تحت منكبه الأيمن، وكذلك إن كان مرتديًا بقميص أو سراويل أو غيره، وإن كان مؤتزرًا لا شيء على منكبيه فهو بادي المنكبين لا ثوب عليه يضطبع فيه ثم يرمل حين يفتتح الطواف، فإن ترك الاضطباع في بعض السبع اضطبع فيها بقي منه، وإن لم يضطبع بحال كرهته له، كها أكره له ترك الرمل في الأطواف الثلاثة، ولا فدية عليه، ولا إعادة، أخبرنا سعيد، عن عبد الله بن عمر، عن نافع: عن ابن عمر أنه سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء: أن رسول الله عليه اخبرنا سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء: أن رسول الله عليه خببًا، ليس بينهن مشي»، أخبرنا سعيد، عن ابن جريج، عن عطاء: أن رسول الله عليه سعيد، عن عمره كلهن الأربع بالبيت وبالصفا والمروة» (١٠).

قال ابن قدامة تعمله: (ويضطبع بردائه) معنى الاضطباع: أن يجعل وسط الرداء تحت كتفه اليمنى، ويرد طرفيه على كتفه اليسرى، ويبقي كتفه اليمنى مكشوفة. وهو مأخوذ من الضبع، وهو عضد الإنسان، افتعال منه، وكان أصله: اضتبع، فقلبوا التاء طاء؛ لأن التاء متى وضعت بعد ضاد أو صاد أو طاء ساكنة قلبت طاء. ويستحب الاضطباع في طواف القدوم؛ لما روى أبو داود، وابن ماجه، عن يعلى بن أمية، أن النبي على النبي على النبي ورويا أيضًا عن ابن عباس: «أن النبي وأصحابه اعتمروا من الجعرانة، فرملوا بالبيت، وجعلوا أرديتهم تحت آباطهم، ثم قذفوها على عواتقهم اليسرى». وبهذا قال الشافعي، وكثير من أهل العلم.

وقال مالك: ليس الاضطباع بسنة. وقال: لم أسمع أحدًا من أهل العلم ببلدنا ينكر أن الاضطباع سنة. وقد ثبت بها روينا أن النبي عَلَيْ وأصحابه فعلوه، وقد أمر الله تعالى باتباعه، وقال: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسُوةً حَسَنَةٌ ﴾ [الاحزاب: ٢١].

وقد روى أسلم، عن عمر بن الخطاب: أنه اضطبع ورمل، وقال: ففيم الرمل،

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ١٩٠).

ولم نبدي مناكبنا، وقد نفى الله المشركين؟ بلى، لن ندع شيئًا فعلناه على عهد رسول الله ﷺ. رواه أبو داود. وإذا فرغ من الطواف سوى رداءه؛ لأن الاضطباع غير مستحب في الصلاة.

وقال الأثرم: إذا فرغ من الأشواط التي يرمل فيها، سوى رداءه. والأول أولى؛ لأن قوله: طاف النبي ﷺ مضطبعًا. ينصرف إلى جميعه. ولا يضطبع في غير هذا الطواف، ولا يضطبع في السعي.

وقال الشافعي: يضطبع فيه؛ لأنه أحد الطوافين، فأشبه الطواف بالبيت. ولنا: أن النبي عَلَيْهُ لم يضطبع فيه، والسنة في الاقتداء به. قال أحمد: ما سمعنا فيه شيئًا. والقياس لا يصح إلا فيها عقل معناه، وهذا تعبد محض (١).

قال النووي تعمّلة: والسنة أن يضطبع فيجعل وسط ردائه تحت منكبه الأيمن، ويطرح طرفيه على منكبه الأيسر، ويكشف الأيمن، لما روى ابن عباس على أن رسول الله على أصحابه «اعتمروا فأمرهم النبي على الله المنهم، وقذفوها على عواتقهم».

(الشرح) حديث ابن عباس هذا صحيح، رواه أبو داود بإسناد صحيح، ولفظه: عن ابن عباس: «أن رسول الله على وأصحابه اعتمروا من الجعرانة، فرملوا بالبيت، فجعلوا أرديتهم تحت آباطهم، ثم قذفوها على عواقتهم اليسرى» ورواه البيهقي بإسناد صحيح، قال: عن ابن عباس قال: «اضطبع النبي على هو وأصحابه، ورملوا ثلاثة أشواط، ومشوا أربعًا» وعن يعلى بن أمية شهد: «أن رسول الله على طاف بالبيت مضطبعًا ببرد». رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه بأسانيد صحيحة، قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وفي رواية البيهقي: «رأيت رسول الله على يطوف بالبيت مضطبعا» إسناده صحيح.

وعن أسلم مولى عمر بن الخطاب الله قال: سمعت عمر يقول: «فيم الرملان الدان، والكشف عن المناكب، وقد وطد الله الإسلام، ونفى الكفر وأهله؟ ومع ذلك

⁽١) المغني (٣/ ٣٣٩).

لا نترك شيئًا كنا نصنعه مع رسول الله على الله البيهةي بإسناد صحيح. قال أهل اللغة: الاضطباع: مشتق من الضبع – بفتح الضاد وإسكان الباء –، وهو العضد، وقيل: النصف الأعلى من العضد، وقيل: منتصف العضد، وقيل: هو الإبط، قال الأزهري: ويقال للاضطباع أيضًا: التوشح والتأبط. (وقوله): وسط ردائه، هو بفتح السين، ويجوز إسكانها، وسبق بيان هذا في باب موقف الإمام.

واتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على استحباب الاضطباع في الطواف، واتفقوا على أنه لا يسن في غير طواف الحج والعمرة، وأنه يسن في طواف العمرة، وفي طواف واحد في الحج، وهو طواف القدوم أو الإفاضة، ولا يسن إلا في أحدهما، وحاصله أنه يسن في طواف يسن فيه الرمل، ولا يسن فيها لا يسن فيه الرمل، وهذا لا خلاف فيه، وسيأتي قريبًا إن شاء الله تعالى بيان الطواف الذي يسن فيه الرمل، وختصره أن الأصح من القولين: أنه إنها يسن الرمل والاضطباع في طواف يعقبه سعي، وهو إما القدوم، وإما الافاضة، ولا يتصوران في طواف الوداع. (والثاني): أنهما يسنان في طواف القدوم مطلقًا، سواء سعى بعده أم لا، قال أصحابنا: لكن يفترق الرمل والاضطباع في شئ واحد، وهو أن الاضطباع مسنون في جميع الطوفات السبع، وأما الرمل إنها يسن في الثلاث الأول، ويمشي في الأربع الأواخر(۱).

قال الكاساني كتاتية: وأما الاضطباع فلها روينا: «أن رسول الله على كان يرمل مضطبعًا بردائه»، وتفسير الاضطباع بالرداء: هو أن يدخل الرداء من تحت إبطه الأيمن، ويرد طرفه على يساره، ويبدي منكبه الأيمن، ويغطي الأيسر، سمي اضطباعًا لما فيه من الضبع، وهو العضد، لما فيه من إبداء الضبعين، وهما العضدان، فإن زوحم في الرمل وقف فإذا، وجد فرجة رمل؛ لأنه ممنوع من فعله إلا على وجه السنة، فيقف إلى أن يمكنه فعله على وجه السنة، ويستلم الحجر في كل شوط يفتتح به إن استطاع من غير أن يؤذي أحدًا لما روي: «أن رسول الله على كان كلما مر

⁽١) المجموع شرح المهذب (٨/ ٢٠).

بالحجر الأسود استلمه»، ولأن كل شوط طواف على حدة، فكان استلام الحجر فيه مسنونًا كالشوط الأول، وإن لم يستطع استقبله وكبر وهلل(١).

وذهب مالك كَمْلَنْهُ إلى أن الاضطباع لا يشرع لزوال سببه.

قال النووي تخلف: قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الاضطباع، وقال مالك: لا يشرع الاضطباع لزوال سببه، قال أصحابنا: هذا منتقض بالرمل بها قدمناه عن عمر ابن الخطاب المناه المناه عن عمر ابن الخطاب المناه المناه عن عمر المناه المنا

كرسابعًا: من سنن الطواف صلاة ركعتين بعد الطواف:

عن نافع، عن عبد الله بن عمر على: «أن رسول الله على كان إذا طاف في الحج أو العمرة، أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف، ومشى أربعة، ثم سجد سجدتين، ثم يطوف بين الصفا والمروة (٣).

قال ابن رشد تعدّه: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الطَّوَافِ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الطَّوَافِ، وَجُمْهُورُهُمْ عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا الطَّائِفُ عِنْدَ انْقِضَاءِ كُلِّ أُسْبُوعِ إِنْ طَافَ أَكْثَرَ مِنْ أُسْبُوعِ وَاحِدٍ. وَأَجَازَ بَعْضُ السَّلَفِ أَلَّا يُفَرِّقَ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ، وَأَلَّا يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا مِنْ أُسْبُوعٍ وَاحِدٍ. وَأَجَازَ بَعْضُ السَّلَفِ أَلَّا يُفَرِّقَ بَيْنَ الْأَسَابِيعِ، وَأَلَّا يَفْصِلَ بَيْنَهُمَا بِرُكُوعٍ. ثُمَّ يَرْكُعُ لِكُلِّ أُسْبُوعٍ رَكْعَتَيْنِ. وَهُو مَرْوِيٌّ عَنْ عَائِشَةً: أَنَّهَا كَانَتْ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ الْأَسَابِيعِ، ثُمَّ تَرْكَعُ سِتَّ رَكْعَاتٍ.

وَحُجَّةُ الجُمْهُورِ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمُقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَقَالَ: خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ» (أَنَّ).

وَحُجَّةُ مَنْ أَجَازَ الجُمْعَ: أَنَّهُ قَالَ: المُقْصُودُ إِنَّهَا هُوَ رَكْعَتَانِ لِكُلِّ أُسْبُوع، وَالطَّوَافُ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَعْلُومٌ، وَلَا الرَّكْعَتَانِ المُسْنُونَتَانِ مِنْ بَعْدِهِ، فَجَازَ الجُمْعُ بَيْنَ أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ لِأَكْثَرَ مِنْ أُسْبُوعَيْنِ. وَإِنَّهَا اسْتَحَبَّ مَنْ يَرَى أَنْ يُقَرِّقَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَسَابِيعَ؛ لِأَنَّ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٤٧).

⁽Y) المجموع (A/ Y1).

⁽٣) البخاري (١٦١٦).

⁽٤) صحيح، وقد سبق تخريجه.

رَسُولَ الله ﷺ انْصَرَفَ إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ بَعْدَ وِتْرِ مِنْ طَوَافِهِ ('). وَمَنْ طَافَ أَسَابِيعَ غَيْرَ وِتْرٍ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهَا – لَمْ يَنْصَرِفْ عَنْ وِتْرِ مِنْ طَوَافِهِ (''.

قال ابن قدامة كَوْلَشُهُ: (ويصلي ركعتين خلف المقام)، وجملة ذلك أنه يسن للطائف أن يصلي بعد فراغه ركعتين، ويستحب أن يركعها خلف المقام؛ لقوله تعالى: ﴿ وَالتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة:١٢٥]. ويستحب أن يقرأ فيها: ﴿ قُلْ يَا أَيُهَا الْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون:١] في الأولى، ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدُ ﴾ [الإحلاص:١] في الثانية، فإن جابرًا روى في صفة حجة النبي عَيَيْ قال: ﴿ حتى أتينا البيت معه، استلم الركن، فرمل ثلاثًا، ومشى أربعًا، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم، فقرأ: ﴿ وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلَّى ﴾ [البقرة:١٢٥]، فجعل المقام بينه وبين البيت».

قال محمد بن على: ولا أعلمه إلا ذكره عن النبي على: كان يقرأ في الركعتين ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص: ١]، و﴿ قُلْ يَآ أَيُّهَا ٱلْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون: ١]. وحيث ركعها، ومها قرأ فيها، جاز؛ فإن عمر ركعها بذي طوى. وروي: أن رسول الله على قال لأم سلمة: ﴿ إِذَا أقيمت صلاة الصبح، فطوفي على بعيرك، والناس يصلون، ففعلت ذلك، فلم تصل حتى خرجت ».

ولا بأس أن يصليهما إلى غير سترة، ويمر بين يديه الطائفون من الرجال والنساء، فإن «النبي علي صلاهما، والطواف بين يديه، ليس بينهما شيء». وكان ابن الزبير يصلي والطواف بين يديه، فينتظرها حتى ترفع رجلها، ثم يسجد. وكذلك سائر الصلوات في مكة، لا يعتبر لها سترة. وقد ذكرنا ذلك (٣).

قال الماوردي تختلثه: قال الشافعي ﴿ فَإِذَا فَرَعْ صَلَى رَكَعَتَيْنَ خَلَفَ الْمَقَامَ، فَيَقَرَأُ فِي الْأُولَى بِأَم القرآن و ﴿ قُلَ هُوَ ٱللَّهُ أَكُونُ ﴾ وفي الثانية بأم القرآن و ﴿ قُلَ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ﴾ ».

⁽١) لم أقف عليه بهذا اللفظ، ولكن معناه صحيح؛ لأن النبي ﷺ انصرف بعد سبع، وهذا وتر.

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ١٠٧).

⁽٣) المغني (٣/ ٣٤٧).

قال الماوردي: وهذا كما قال، إذا أكمل الطائف طوافه سبعًا صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم، يقول فيهما بها ذكره الشافعي؛ لرواية جعفر بن محمد، عن أبيه جابر: أن النبي عليه «طاف بالبيت سبعًا، وصلى عند المقام ركعتين، وقرأ: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلَّى البَهِرَةِ:١٢٥]»، وقد علق الشافعي القول في هاتين الركعتين، فخرجهما أصحابنا على قولين:

أحدهما: إنهما واجبتان؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَّمَ مُصَلَّى ﴾ [البنرة:١٢٥] يعني صلاة، ولأن رسول الله ﷺ فعلهما، وفعله إما أن يكون بيانًا أو ابتداء شرع، وأيهما كان دل على الوجوب.

والقول الثاني: إنها مستحبان؛ لقوله ﷺ للأعرابي حين قال: هل علي غيرها؟ قال: «لا. إلا أن تتطوع» فجعل ما سوى الخمس تطوعًا.

وروى ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من طاف أسبوعًا، وصلى ركعتين، كان له كعدل رقبة»، وأخرجه مخرج الفضل، وجعل له ثوابه محدودًا، فدل على أنه تطوع؛ لأن الواجب غير محدود الثواب(١).

قال أبو الحسن المباركفوري تخلّفه: وفي الحديث دليل لما أجمع عليه العلماء من مشروعية صلاة ركعتين بعد الطواف، واختلفوا، هل هما واجبتان أم سنتان؟ والصحيح عند الحنفية أنها واجبتان، والأصح عند الشافعية أنها سنة. واستدل للوجوب بصيغة الأمر في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَهِمَ مُصَلًى ﴾ [البنرة: ٢٠] على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي. قيل: والنبي على طاف قرأ هذه الآية الكريمة وصلى ركعتين خلف المقام ممتثلاً بذلك الأمر، وقد قال طاف قرأ هذه الآية الكريمة والأمر في قوله: ﴿وَٱتَّخِذُواْ على القراءة المذكورة يقتضى الوجوب. وأجيب عن ذلك الاستدلال بأن الأمر في الآية إنها هو باتخاذه يقتضى الوجوب. وأجيب عن ذلك الاستدلال بأن الأمر في الآية إنها هو باتخاذه المصلى لا بالصلاة، وقد قال الحسن البصري وغيره: أن قوله: ﴿مُصَلَّى أَي: قبلة، ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف، واستدل لعدم الوجوب بحديث ضمام بن

⁽١) الحاوي الكبير (٤/ ١٥٣).

ثعلبة، لما قال النبي عَلَيْ بعد أن أخبره بالصلوات الخمس: هل عليَّ غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع»، ففي هذا الحديث التصريح بأنه لا يجب شيء من الصلاة غير الخمس المكتوبة. وقد يجاب عن هذا الاستدلال بأن الأمر بصلاة ركعتي الطواف وارد بعد قوله عَلَيْةٍ: «لا، إلا أن تطوع»(١).

قوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُّواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيُ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ تَحِلَةُ لَا فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ عَ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ عَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ الْمُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيُ فَمَن لَّمْ يَجِدُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةٍ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَامُ ثَلَاثَةٍ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبَعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَالنَّهُ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] النَّمَ عَلَمُواْ أَنَّ اللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]

الله الله ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] عدة مسائل:

المسألة الأولى: المراد بقوله تعالى: ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦]

🗐 اختلف أهل العلم في كلك على أقوال:

القول الأول: قالوا: أي: أَيَّوا الحُجَّ بِمَنَاسِكِهِ، وَسُنَنِهِ، وَأَيَّوا الْعُمْرَةَ بِحُدُودِهَا، وَسُنَنِهَا.

□ أثر عبد الله بن عباس على الله عباس

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] يَقُولُ: ﴿ مَنْ أَحْرَمَ بِحَجِّ، أَوْ بِعُمْرَةٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحِلَّ حَتَّى يُتِمَّهَا عَمَامَ الْحُجِّ يَوْمَ النَّحْرِ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، وَزَارَ الْبَيْتَ فَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ كُلِّهِ، وَتَمَامُ الْعُمْرَةِ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا، وَالْمُؤوةِ، فَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ كُلِّهِ، وَتَمَامُ الْعُمْرَةِ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا، وَالمُرُوةِ، فَقَدْ حَلَ » (٢).

⁽١) مرعاة المفاتيح (٩/ ٩٠).

 ⁽٢) منقطع: أخرجه الطبري (٣/ ٣٢٨) قال: حَدَّثنِي الْمُثَنَى، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: ثنا مُعَاوِيَةُ،
 عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وعلي بن أبي طلحة لم يسمع ابن عباس.

أثر علقمة يَعْلَشْهُ:

عَنْ عَلْقَمَةَ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: هُوَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ الله: (وَأَقِيمُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ). قَالَ اللَا تَجَاوَزُوا بِالْعُمْرَةِ الْبَيْتَ » (١).

🗖 أثر إبراهيم النخعي تَعَلَّلُهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ قَرَأَ: «وَأَقِيمُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ إِلَى الْبَيْتِ» (٢).

🗖 أثر مجاهد يَعَلَمْهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: مَا أُمِرُوا فِيهِمَا (٣). ﴿ القول الثاني: قالوا: مَمَامُهُمَا: أَنْ تُحْرِمَ بِهِمَا مُفْرَدَيْنِ مِنْ دُوَيْرِةِ أَهْلِكَ.

□ أثر علي بن أبي طالب ﷺ:

عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ لَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَأَتِنُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴿ وَأَتِنُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴿ وَالْعُمْرَةَ لِلْكَ ﴾ [البقرة:١٩٦] ﴿ أَنْ تُحْرِمَ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ ﴾ (٤).

🗖 أثر سعيد بن جبير تَعَلَّلْهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «مِنْ ثَمَامِ الْعُمْرَةِ أَنْ ثَحْرِمَ مِنْ دُوَيْرَةِ أَهْلِكَ»(٥).

⁽١) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٢٨) من طريق الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ. وسنده

⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٢٨) حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيِّ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

سَمَيُون، عَنْ سَمَسُورٍ، عَنْ بِبَرَيْمِ، (٣/ ٣٢٩) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرُو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِم، قَالَ: ثنا عِيسَى، وَحَدَّثَنِي الْمُنْتَى، قَالَ: ثنا أَبُو حُذَيْفَة، قَالَ: ثنا شِبْلٌ، جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد فيها مقال.

⁽٤) أخرجه الطبري (٣/ ٣٢٩)، وابن أبي حاتم، في تفسيره (١/ ٣٣٣)، وابن الجعد في مسنده (ص: ٢٦)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٢٥) من طريق شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِاللهُ بْنِ سَلَّمَةً، عَنْ عَلِيٍّ. ورواية عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة فيها مقال.

⁽٥) سنده صَحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٠) قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا وَكِيعٌ، عَنْ شُفْيَانَ،

🗖 أثر طاوس كِمْلَتْهُ:

عَنْ طَاوُسِ، قَالَ: «عَامُهُمَا: إِفْرَادُهُمَا مُؤْتَنَفَتَيْنِ مِنْ أَهْلِكِ»(١).

﴿ القُولِ الثَالَّثِ: قَالُوا: ثَمَّامُ الْعُمْرَةِ: أَنْ تَعْمَلَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ، وَثَمَّامُ الحُجِّ: أَنْ يُؤْتَى بِمَنَاسِكِهِ كُلِّهَا حَتَّى لَا يَلْزَمَ عَامِلَهُ دَمُّ بِسَبَبِ قِرَانٍ وَلَا مُتَّعَةٍ.

🗖 أثر قتادة كِغَلَشُهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلَهُ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [القرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ وَكَمَامُ الْعُمْرَةِ مَا كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ. وَمَا كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى يَحُجَّ فَهِي مُتْعَةٍ، عَلَيْهِ فِيهَا الْهَدْي إِنْ وُجِدَ، وَإِلَّا صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ ﴾ (٢).

وعَنْ قَتَادَةَ، قَوْلِهِ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحُبَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البَقرة:١٩٦] قَالَ: «مَا كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحُجِّ فَهِيَ عَمْرَةٌ تَامَّةٌ، وَمَا كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ فَهِيَ مُتْعَةٌ، وَعَلَيْهِ الْهَدْي » (٣).

أثر القاسم بن محمد تعلّله:

سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، يَقُولُ: «إِنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ لَيْسَتْ بِتَامَّةٍ. قَالَ: فَقِيلَ لَهُ: الْعُمْرَةُ فِي الْمُحْرِمِ؟ قَالَ: كَانُوا يَرَوْنَهَا تَامَّةً» (أ).

﴿ القول الرابع قالوا: إِمَّامُهُمَا: أَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَهْلِكِ لَا تُرِيدُ غَيْرَهُمَا.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةً، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

⁽١) أُخرِجهُ الْطَبري (٣/ ٣٣٠) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا وَكِيعٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ طَاوُسٍ.

⁽٢) حَسن: أخرجه الطبرّي (٣/ ٣٣٠) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

⁽٣) سنده صحيع: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣١) حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ.

⁽٤) أخرجه الطبري (٣/ ٣٣١) من طريق يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحُمَّدٍ.وفيه هشيم، مدلس، وقد عنعنه.

🗖 أثر سفيان كَاللَّهُ:

عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ: «هُو يَعْنِي: مَمَّامَهُمَا أَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَهْلِكِ لَا تُرِيدُ الَّا الْحَجَّ، وَالْعُمْرَةَ، وَتُهِلُّ مِنَ الْمِيقَاتِ لَيْسَ أَنْ تَخْرُجَ لِتِجَارَةٍ، وَلَا لِحَاجَةٍ، حَتَّى إِذَا كُنْتَ قَرِيبًا مِنْ مَكَّةَ قُلْتُ: لَوْ حَجَجْتُ، أَوِ اعْتَمَرْتُ. وَذَلِكَ يُجْزِئُ، وَلَكِنَّ التَّهَامَ أَنْ تَخْرُجَ لَهُ، لَا تَخْرُجُ لِغَيْرِهِ (١).

﴿ القول الخامس قالوا: أَيِّقُ الحُبَّ وَالْعُمْرَةَ لله الْإِذَا دَخَلْتُمْ فِيهِمَا.

🗖 أثر ابن زيد كَعَلَشهُ:

قال ابْنُ زَيْدٍ: «لَيْسَتِ الْعُمْرَةُ وَاجِبَةً عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُوا اللهُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُوا اللَّهَ أَنْ يُبَوْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ

المسألة الثانية: استدل عدد من العلماء على وجوب الحج والعمرة بهذه الآية

كرأولًا: حكم الحج.

لم يختلف أهل العلم في وجوب الحج بهذه الآية وغيرها، وقد دل على وجوبه الكتاب، والسنة، والإجماع.

قال ابن قدامة تخلفه: وَالْأَصْلُ فِي وُجُوبِهِ الْكِتَابُ وَالشَّنَةُ وَالْإِجْمَاعُ؛ أَمَّا الْكِتَابُ، فَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ فَقَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ ٱللَّهَ غَنِي عَنِ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [آل عمران: ١٩]. رُوي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَمِنْ كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ وَالْحَمْرَةَ لِللَّهِ ﴾ [المترة: ١٩٦].

⁽١) أخرِجه الطبري (٣/ ٣٣١) قال: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا الْحُسَيْنُ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ، عَنْ سُفْيَانَ. وسنده ضعيف.

⁽٢) أخرجه الطبري (٣/ ٣٣١) قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، ِقَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ. وسنده صحيح.

وَأَمَّا السُّنَةُ، فَقُولُ النَّبِيِّ ﷺ: «بُنِي الْإِسْلَامُ عَلَى خُسٍ». وَذَكَرَ فِيهَا الْحُجَّ، وَرَوَى مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، قَدْ فَرَضَ الله عَلَيْكُمْ الْحُجَّ، فَحُجُّوا. فَقَالَ رَجُلٌ: أَكُلَّ عَامَ يَا رَسُولَ الله؟ فَسَكَتَ حَتَّى فَرَضَ الله عَلَيْكُمْ الْحُجَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْكُمْ الْحَجُوبُ: أَكُلَّ عَامَ يَا رَسُولَ الله؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَ: ذَرُونِي قَالَ الله عَلَيْكُمْ، فَإِنَّا هَلكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا مَا يُمْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». فِي أَنْبِيائِهِمْ، فَإِذَا مَهَنْكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ سُوى هَذَيْنِ، وَأَجْمَتُ الْأُمَّةُ عَلَى وُجُوبِ الْحُجِّ عَلَى الله مَتْطِيعِ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً (۱).

قال البغوي يَخَلَفُهُ: قَوْلُهُ ﷺ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلَا ﴾ [آل عمران:٩٧]، أَيْ: وَلله َّفَرْضُ وَاجِبٌ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ (٢).

قال الجصاص تعتله: قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ١٧] قَالَ أَبُو بَكْرِ: هَذَا ظَاهِرٌ فِي إِيجَابٍ فَرْضِ الحُجِّ عَلَى شَرِيطَةِ وُجُودِ السَّبِيلِ إَلَيْهِ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ مِنْ حُكْمِ السَّبِيلِ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَمْكَنَهُ الْوُصُولُ إِلَى الْحَجِّ لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذْ كَانَتْ اسْتِطَاعَةُ السَّبِيلِ إلَيْهِ هِيَ إِمْكَانُ الْوُصُولِ إلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَهُ لِللّهِ مَلَا إِلَى مُرَدِّ مِن سَبِيلٍ ﴾ يعنى: من وصول ﴿ هَلْ إِلَى مَرَدِّ مِن سَبِيلٍ ﴾ يعنى: مِنْ وصول ﴿ هَلْ إِلَى مَرَدِّ مِن سَبِيلٍ ﴾ يعنى: مِنْ وصول ﴿ هَلْ إِلَى مَرَدٍ مِن سَبِيلٍ ﴾ يعنى: مِنْ وصول وصول ﴿ هَلْ إِلَى مَرَدِ مِن سَبِيلٍ ﴾ وَقَدْ جَعَلَ النّبِيلُ عَنِي مِنْ شَرْطِ اسْتِطَاعَةِ السَّبِيلِ إِلَيْهِ وُجُودُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ (٣).

قال ابن بطال تَعْلَلْلهُ: أَجْمَع العلماء على أن على المرء في عمره حجة واحدة، حجة الإسلام إذا كان مستطيعًا (٤).

قال الكاساني تَعَلَّلهُ: فَالْحُبُّ فَرِيضَةٌ ثَبَتَتْ فَرْضِيَّتُهُ بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَالْمُعُولِ.

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٢١٣).

⁽٢) تفسير البغوي - إحياء التراث (١/ ٤٧٣).

⁽٣) أحكام القرآن للجصاص ت قمحاوي (٢/ ٣٠٧).

⁽٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ١٨٥).

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقُوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى ٱلنّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ مَلِلاً ﴾ وَعَلَى: هَنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران ١٧] ، وَعَلَى: كَلِمَةُ إِيجَابٍ، وَالثّانِي: أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن النّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران ١٤] ، وَعَلَى: كَلِمَةُ إِيجَابٍ، وَالثّانِي: أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَن كَفَرَ بِو جُوبِ الحُجِّ، حَتَّى رُوِي عَنْ ابْنِ عَبّاسٍ ﴿ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

وَقَوْلُهُ ﷺ: "أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ، وَصَلُّوا خَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ، وَحُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ، وَخُجُّوا بَيْتَ رَبِّكُمْ، وَأَذُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ طَيِّبَةً بِهَا أَنْفُسُكُمْ؛ تَدْخُلُوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ».

وَرُوِيَ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ مَاتَ، وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْنَعَهُ سُلْطَانٌ جَائِرٌ، أَوْ مَرَضٌ حَابِسٌ، أَوْ عَدُوٌّ ظَاهِرٌ، فَلْيَمُتْ إِنَّ شَاءَ يَهُودِيًّا، وَإِنْ شَاءَ نَصْرَ انِيًّا، أَوْ مَجُوسِيًّا».

وَرُوِيَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ زَادًا وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ الله الْحُرَامِ، فَلَمْ يَحُجَّ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا».

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَلِأَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى فَرْضِيَّتِهِ.

وَأَمَّا الْمَغْقُولُ: فَهُو أَنَّ الْعِبَادَاتِ وَجَبَتْ لَحِقِّ الْعُبُودِيَّةِ، أَوْ لَحِقِّ شُكْرِ النِّعْمَةِ؛ إِذْ كُلِّ ذَلِكَ لَازِمٌ فِي المُعْقُولِ، وَفِي الحُجِّ إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ، وَشُكْرُ النِّعْمَةِ، أَمَّا إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ، وَشُكْرُ النِّعْمَةِ، أَمَّا إِظْهَارُ الْعُبُودِيَّةِ؛ فَلِأَنَّ إِظْهَارَ الْعُبُودِيَّةِ هُوَ إِظْهَارُ التَّذَلُّلِ لِلْمَعْبُودِ، وَفِي الحُجِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعُبُودِيَّةِ؛ فَلِأَنَّ إِظْهَارَ الْعُبُودِيَّةِ هُو إِظْهَارُ التَّذَلُّلِ لِلْمَعْبُودِ، وَفِي الحُجِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعُبُودِيَّةِ، فَلَانُ وَالإِرْتِفَاقِ، وَيَتَصَوَّرُ الْحُاجَ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ يُظْهِرُ الشَّعَثَ، وَيَرْفُضُ أَسْبَابَ التَّزَيُّنِ، وَالإِرْتِفَاقِ، وَيَتَصَوَّرُ بِصُورَةِ عَبْدِ سَخِطَ عَلَيْهِ مَوْلَاهُ، فَيَتَعَرَّضُ بِسُوءِ حَالِهِ لِعَطْفِ مَوْلَاهُ، وَمَرْحَمَتِهِ إِيَّاهُ، وَلَاهُ وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَضَرِّعًا حَامِدًا لَهُ وَفِي حَالِ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ عَصَى مَوْلَاهُ، فَوقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ مُتَضَرِّعًا حَامِدًا لَهُ

مُثْنِيًا عَلَيْهِ مُسْتَغْفِرًا لِزَلَّاتِهِ مُسْتَقِيلًا لِعَثَرَاتِهِ، وَبِالطَّوَافِ حَوْلَ الْبَيْتِ يُلَازِمُ الْمُكَانَ الْمُنْسُوبَ إِلَى رَبِّهِ بِمَنْزِلَةٍ عَبْدٍ مُعْتَكِفٍ عَلَى بَابِ مَوْلَاهُ لَاثِذٍ بِجَنَابِهِ.

وَأَمَّا شُكْرُ النَّعْمَةِ؛ فَلِأَنَّ الْعِبَادَاتِ بَعْضُهَا بَدَنِيَّةٌ، وَبَعْضُهَا مَالِيَّةٌ، وَاخْبُّ عِبَادَةٌ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْبَدَنِ وَالْمُالِ؛ وَلِهِذَا لَا يَجِبُ إِلَّا عِنْدَ وُجُودِ اللَّالِ وَصِحَّةِ الْبَدَنِ، فَكَانَ فِيهِ شُكْرُ النَّعْمَةِ الْسُتِعْمَالُهَا فِي طَاعَةِ الْمُنْعِمِ، وَشُكْرُ النَّعْمَةِ شُكْرُ النَّعْمَةِ وَلَيْسَ إِلَّا اسْتِعْمَالُهَا فِي طَاعَةِ الْمُنْعِمِ، وَشُكْرُ النَّعْمَةِ وَاللهِ أَعْلَمُ اللَّهُ الْمُتَعْمَالُهُا فِي طَاعَةِ المُنْعِمِ، وَشُكْرُ النَّعْمَةِ وَالله أَعْلَمُ (١).

المسألة الثالثة: في بيان حكم العمرة

🗐 اختلف أهل العلم في حكم العمرة على قولين:

القول الأول: ذهب جمهور العلماء(٢) إلى وجوب العمرة، واستدلوا بالكتاب والسنة على ذلك:

كر أولًا: الكتاب العزيز.

استدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [النرة:١٩٦]. وقد سبق بيان أقوال أهل العلم في ذلك.

قال الطبري يَعْلَفُهُ: فَتَأْفِيلُ هَؤُلَاءِ فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] أَنَّهُمَا فَرْضَانِ وَاجِبَانِ مِنَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمَرَ بِإِقَامَتِهِمَا، كَمَا أَمَرَ بِإِقَامَةِ السَّمَاةِ، وَأَنَّهُمَا فَرِيضَتَانِ، وَأَوْجَبَ الْعُمْرَةَ وُجُوبَ الْحَجِّ. وَهُمْ عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْحَالِفِينَ كَرِهْنَا تَطْوِيلَ الْكِتَابِ بِذِكْرِهِمْ، وَذِكْرِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْحَالِفِينَ كَرِهْنَا تَطْوِيلَ الْكِتَابِ بِذِكْرِهِمْ، وَذِكْرِ الرَّوَايَاتِ عَنْهُمْ. وَقَالُوا: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] وأقيمُوا

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١١٨).

⁽٢) قال البغوي تَعَلَّلَهُ شرح السنة (٧/ ١٥): وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي وُجُوبِ الْعُمْرَةِ، فَلَهَبَ أَكْثُرُهُمْ إِلَى وُجُوبِ الْعُمْرَةِ، فَلَهَبَ أَكْثُرُهُمْ إِلَى وُجُوبِهَا كَوُجُوبِ الْحُجِّ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَاسٍ.

قَالَ اَبْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّهَا لَقَرِينَتُهَا فِي كِتَابِ الله ﷺ: ﴿وَأَتِتُواْ آَلَحَجَّ وَٱلْفُمُرَةَ لِللهِ ﴾ البنرة:١٩٦١]، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْدُ، وَإِسْحَاقُ.

الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ (١).

كرثانيًا: السنة.

□ الدليل الأول: حديث عائشة وشعك:

عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنَ عَائِشَةَ عَرَجُنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ الْ يَعِلُّ حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا »، فَقَدِمْتُ قَالَ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهِلَ بِالحَجِّ وَالعُمْرَةِ، ثُمَّ لاَ يَجِلُّ حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا »، فَقَدِمْتُ مَكَةً وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَنَا، أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرْتُ، مَكَةً وَأَنَا حَائِضٌ، فَلَمَّا قَضَيْنَا حَجَنَا، أَرْسَلَنِي مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ فَاعْتَمَرْتُ، فَقَالَ عَلَيْقِيهِ: «هَذِهِ مَكَانَ عُمْرَتِكِ »، فَطَافَ الَّذِينَ أَهلُوا بِالعُمْرَةِ، ثُمَّ حَلُوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ، بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِنِي، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الحَجِّ وَالعُمْرَةِ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا (٢٠).

🗖 الدليل الثاني: حديث عبد الله بن مسعود راكه:

عَنْ عَبْدِ الله قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْةِ: «تَابِعُوا بَيْنَ الحُجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذَّنُوبَ، كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ خَبَثَ الحُدِيدِ والذهب والفضة، وليس للحجّة المبرورة جَزَاءٌ إِلَّا الجُنَّةَ».

□ الدليل الثالث: حديث زيد بن ثابت ﷺ:

عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مرفوعًا، قال: فِي الَّذِي يَعْتَمِرُ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ، قَالَ: «نُسُكَانِ للهَّ عَلَيْكَ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهَا بَدَأْتُ» (٣).

⁽١) تفسير الطبري (٣/ ٣٣٤).

⁽٢) البخاري (١٦٣٨) ومسلم (١٢١١).

⁽٣) الصحيح فيه الوقف: أخرجه الدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٦) والحاكم في مستدركه (١/ ٦٤٣) وغيرهم من طريق إسهاعيل بن مسلم، عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت. وفي سنده إسهاعيل بن مسلم، وهو ضعيف، وخولف من الأثبات في محمد بن سيرين؛ فقد رواه (أيوب هشام بن حسان) كلاهما عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت المسام موقوفًا، كما أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤)، والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٦)، والحاكم في مستدركه (١/ ٦٤٣). وقال الحاكم: والصحيح من قول زيد بن ثابت.

🗖 الدليل الرابع: حديث جابر بن عبدالله 🍩:

عن جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الحج والعمرة فريضتان واجبتان» (١).

□ الدليل الخامس: حديث أبي هريرة هُهُهُ:

عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ قَالَ: «العُمْرَةُ إِلَى العُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالحَجُّ المَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ» (٢).

□ الدليل السادس: حديث عمر بن الخطاب كالله:

مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «دَخَلَ أَعْرَابِيٌّ حَسَنُ الْوَجْهِ أَبِيَضُ الثِّيَابِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: مَا الْإِسْلَامُ يَا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ: «أَنْ تَشْهَدَ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ وَتَعْتَمِرَ، وَتَغْتَسِلَ مِنَ اَجُنَابَةِ» (٣).

□ الدليل السابع: حديث عائشة ﴿ الله السابع:

عن عائشة والله أنها قالت: يا رسول الله، هل على النساء من جهاد؟ قال: «نعم،

(١) ضعيف: أخرجه ابن عدي في الكامل (١٤٦٨/٤) والبيهقي في السنن (٤/ ٣٥٠–٣٥١) من طريق ابن لهيعة، عن عطاء، عن جابر ﷺ مرفوعاً: وفي سنده عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف.

(٢) البخاري (١٧٧٣).

(٣) الحديث في الصحيح بغير لفظ: «وتغتسل من الجنابة»: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٣١)، والنسائي في الكبرى (٥٨٥٢)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٣٧٤)، والآجري في الشريعة (٢٠٨). من طريق (عطاء بن السائب – العوام بن حوشب) عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن بريدة، عن عبد الله بن عمر به. وسنده صحيح، ولكن الحديث عند مسلم وغيره من طرق عن ابن بريدة بغير هذه الزيادة.

وأخرجه ابن خزيمة (١)، (٣٠٦٥)، وابن حبان (١٧٣)، والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤١)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٥٧٠) من طريق معتمر بن سليهان، عن أبيه، عن يحيي بن يعمر، عن ابن عمر. وقال الدارقطني: إسناد صحيح ثابت.

وقد أخرجه مسلما ولم يذكّر متنه ٤ - (٨) قال: حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ. عليهن جهاد لا قتال فيه: الحج و العمرة»(١).

□ حدیث عمر بن الخطاب ﷺ:

عن الصبي بن معبد قال: أتيت عمر، ﷺ، فقلت: يا أمير المؤمنين، إني أسلمت، وإني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي، فأهللت بها، فقال: هديت لسنة نبيك (٢).

□ حديث أبي المنتفق ﴿

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ رَجُل، عَنْ زَمِيلٍ لَهُ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ يُكَنَّى أَبَا الْمُنْتَفِقِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ، حَتَّى اخْتَلَفَتْ عُنْقُ رَاحِلَتِي وَعُنْقُ

(١) سنده حسن: أخرجه أحمد (٦/ ٧٥)، والدارقطني في السنن (٢/ ٢٨٤)، والبيهقي في الكبري (٨٥٤٠) من طرق عن حميد بن مهران، عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حطان، عن عائشة وهذا سند حسن. ورواه ابن فضيل، عن حبيب بن أبي عمرة، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة ﴿ شُخُ به. ولكن ابن فضيل خالفه الجماعة، فرووه عن حبيب دون: (والعمرة). ورواية الجهاعة من هذا الوجه مقدمة على رواية ابن فضيل. وتوبع حبيب بن أبي عمرة على هذا الوجه، تابعه معاوية ابن إسحاق في رواية جماعة عنه، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «جهادكن الحج»، ولم يذكر: «العمرة» كما عند البخاري (٢٧٢٠) وأحمد (٦/ ١٢٠، ١٦٨). ووجه آخر رواه ابن فضيل عن معاوية بن صالح به، وذكر: (العمرة) كما عند أحمد (٦/ ١٦٥) ، وابن ماجه (٢٩٠١) ، وابن خزيمة (٣٠٧٤). وله شاهد عن أم سلمة ﴿ مُ مُوعًا: «الحج والعمرة جهاد كل ضعيف» أخرجه ابن ماجه (٢٩٠٢). وفي سنده أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين لم يسمع من أم سلمة ﴿ عَلَى اللهِ شاهد عن أبي هريرة الله أخرجه النسائي (٢٦٢٦) ، والطبراني في الأوسط (٨٧١٥) ، والبيهقي (١٧٥٩١) من طريق ابن أبي بلال، عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعًا: "جهاد الكبير، والصغير، والضعيف، والمرأة: الحج والعمرة». وسنده حسن. وخالف ابن وهب، فرواه عن حيوة وعمرة بن الحارث، عن يزيد به. وأسقط أبا سلمة، وأخرجه عبد الرزاق (٩٧٠٩) عن يزيد، عن محمد بن إبراهيم مرسلًا.

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (١٧٩٩)، والنسائي (١٧١٩، ٢٧٢١)، وأحمد (١/ ٢٥، ٢٥، ٣٥، ٣٥، ٣٥) والطيالسي (٥٨) وغيرهم من طرق متعددة عن أبي وائل، عن الصبي بن معبد، عن عمر شهبه. قال الدارقطني في العلل (٢/ ١٦٥): وهو حديث صحيح، وأحسنها إسنادًا حديث منصور والأعمش، عن أبي وائل، عن الصبي بن معبد، عن عمر شه.

السلام وَيُدْخِلُنِي جَنَّتُهُ. وَاحِلَتِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أَنْبِئْنِي بِعَمَلِ يُنْجِينِي مِنْ عَذَابِ الله، وَيُدْخِلُنِي جَنَّتُهُ. قَالَ: «اعْبُدِ الله، وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وَأَقِم الصَّلَاةَ المُكْتُوبَةَ، وَأَدِّ الزَّكَاةَ المُفُرُوضَة، وَأَدِّ الزَّكَاةَ المُفْرُوضَة، وَاعْتُمِرْ » قَالَ أَشْهَلُ: وَأَظُنَّهُ قَالَ: «وَصُمْ رَمَضَانَ، وَانْظُرْ مَاذَا تُحِبُ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَأْتُوهُ إِلَيْكَ، فَافْعَلْهُ بِهِمْ، وَمَا تَكْرَهُ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَأْتُوهُ إِلَيْكَ، فَذَرْهُمْ مِنْهُ »(١).

🗖 حديث أبي رزين عليه:

عَنْ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ، رَجُلِ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ أَبِي شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْحُجَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الظَّعْنَ، وَقَدِ أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: «حُجَّ عَنْ أَبِيكَ، وَاعْتَمِرْ» (٢).

حدیث أبي قلابة تَعَلَّشُهُ:

عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَطَبَ، فَقَالَ: «اعْبُدُوا الله، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَقِيمُوا الصَّلَاة، وَآثُوا الزَّكَاة، وَحُجُّوا، وَاعْتَمِرُوا، وَاسْتَقِيمُوا يَسْتَقِمْ لَكُمْ» (٣٪.

كرالآثار عن الصحابة والتابعين:

□ أثر علي بن أبي طالب ﴿ اللهِ عَلَيْهِ :

عَنْ عَلِيٍّ: ﴿ وَأَقِيمُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلْبَيْتِ ﴾ ثُمَّ هِيَ وَاجِبَةٌ مِثْلُ الْحُجِّ () .

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٣٨) والطبراني في الكبير (٢١٠/١٩) من طريق ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةً، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ زَمِيلٍ لَهُ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ أَبُوهُ يُكَنَّى أَبَا الْمُنْتَفِقِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ. وهذا سند فيه جهالة.

⁽٢) أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٩).

حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بِنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ النُّعُهَانِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ الْعُقَيْلِيِّ، رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ. عَامِرٍ.

⁽٣) مرَّسل: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٩) من طريق ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ.وهذا مرسل.

⁽٤) ضَعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٤) من طريق ثُوَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ. وثوير بن أبى فاختة هذا ضعيف، ومدار الأثر عليه، ثم حدث عليه خلاف، كها عند أبي داود في المصاحف (ص:

🗖 أثر جابر بن عبد الله 🍩:

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الله أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ عُمْرَةٌ وَاجِبَةٌ (١).

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الله أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَ وَاجِبَتَانِ»(٢٠.

🗖 أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الْعُمْرَةُ الْحُجُّ الْخُجُّ الْأَصْغَرُ» (٣).

وفي رواية عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «وَاللهِ إِنَّهَا لَقَرِينَتُهَا فِي كِتَابِ اللهِ ﴿وَأَتِشُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦](٤).

• ١٧) قال: حَدَّثَنا عَبْدُ الله، حَدَّثَنَا عَمِّي، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْم، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، حَدَّثَنَا ثُوَيْرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله: (وَأَقِيمُوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلْبَيْتِ) قَالَ عَبْدُ اللهُ: «لَوْلَا التَّحَرُّجُ وَأَنِّي لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ فِيهَا شَيْنًا لَقُلْتُ: إِنَّ الْعُمْرَةَ وَاجِبَةٌ مِثْلُ الْحُجِّ».

وكذا البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٥٧٣) قال: أُخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الله الْحَافِظُ، وَأَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرٍو قَالَا: ثنيا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَرَّاقُ، ثنا عَبْدُ الله بْنُ رَجَاءٍ، ثَنا إِسْرَاثِيلُ، عَنْ ثُوَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: (وَأَقِيمُوا الْحُجَّ وَالْعُمُرَةَ إِلَى الْبَيْتِ، ثُمَّ يَقُولُ: وَالله لَوْلَا التَّحَرُّجُ إِنِّي لَمْ أَسْمَعْ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ فِيهَا شَيئًا لَقُلْتُ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ مِثْلُ الْحُجِّ. وعلى كلّ فالمدار فيه على ثوير بن أبى فاختة، وهو َضعيف.

(١) صحيح: أخرجه ابن خزيمة (٤/ ٣٥٦) من طريق ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ.

(٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤)، وابن خزيمّة (٣٠٦٦)، والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٦)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٥٧٢)، والحاكم في مستدركه (١/ ٦٤٤)، من طريق ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح.

(٣) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤) وابن أبي حاتم (١٧٦٢) من طريق فضيل بن غزوان، عن عكرمة، عن ابن عباس. وسنده صحيح، وثم طرق أخري عن عكرمة.

(٤) صحيح: أخرجه البخاري معلقًا، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٥٧٢) من طريق عمرو بن دينارٍ،

□ أثر زيد بن ثابت ﴿

عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فِي الَّذِي يَعْتَمِرُ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ، قَالَ: «نُسُكَانِ للهَّ عَلَيْكَ، لَا يَضُرُّ كَ بِأَيِّمِ ابَدَأْتُ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ، لَا يَضُرُّ كَ بِأَيِّمِ ابَدَأْتُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ، لَا يَضُرُّ كَ بِأَيِّمِ ابَدَأْتُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ، لَا يَضُرُّ كَ بِأَيِّمِ ابَدَأْتُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ، لَا يَضُرُّ كَ بِأَيِّمِ ابَدَأْتُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْكَ، لَا يَضُرُّ لَا يَضُرُّ لَا يَضُرُّ لَا يَضُرُّ لَا يَضُونُ اللهُ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

□ أثر عبد الله بن شداد تَخَلَلهُ:

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ شَدَّادٍ عَنِ الْحُجِّ الْأَكْبَرِ، فَقَالَ: «الْحُجُّ الْأَكْبَرُ الْعُمْرَةُ» (٢). الْأَكْبَرُ الْعُمْرَةُ» (٢).

أثر محمد بن سيرين تَعْلَلْلهُ:

عَنِ الْحُسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ قَالًا: «الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ»(٣).

أثر الحسن البصري تَعْلَلْلهُ:

عَنِ الْحُسَنِ قَالَ: «الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ»(٤).

أثر مجاهد تَعَلَّنهُ:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «كَانَ يُقَالُ: الْعُمْرَةُ هِيَ الْحُجَّةُ الصَّغْرَى(٥).

عن طاوس، عن ابن عباس ﷺ.

(٢) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الله بْنَ شَدَّادٍ. وسنده صحيح.

(٣) صَحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يُونُسَ، عَن الْحُسَن، وَابْن سِيرِينَ قَالَا.

(٤) صَحيح: أخرجُه ابنَ أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ يُونُسَ به.

(٥) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٥) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ

⁽۱) صحيح موقوفا: أخرجه الدارقطني في السنن (۳/ ٣٤٦)، والحاكم في مستدركه (۱/ ٣٤٣)، وغيرهم من طريق إسهاعيل بن مسلم، عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت. وفي سنده إسهاعيل بن مسلم، وهو ضعيف، وخولف من الأثبات في محمد بن سيرين، فقد رواه (أيوب مشام بن حسان)، كلاهما عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت هذه موقوفًا، كها أخرجه ابن أبي شيبة (۳/ ۲۲۲)، والدارقطني في السنن (۳/ ۳٤٦)، والحاكم في مستدركه (۱/ ٣٤٣). وقال الحاكم: والصحيح من قول زيد بن ثابت.

🗖 أثر أبي بردة كِتَلَلَّهُ:

عن سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ: أَنَّ الشَّعْبِيَّ، وَأَبَا بُرْدَةَ، تَذَاكَرَا الْعُمْرَةَ، قَالَ: فَقَالَ الشَّعْبِيُّ، وَأَبَا بُرْدَةَ، تَذَاكَرَا الْعُمْرَةَ، قَالَ: فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: تَطَوُّعُ، ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾[البقرة:١٩٦] ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] (١).

🗖 أثر مسروق كِخَلَلْهُ:

سَمِعْتُ مَسْرُوقًا، يَقُولُ: «أُمِرْتُمْ فِي كِتَابِ الله بِأَرْبَعِ: بِإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَالْعُمْرَةِ؛ قَالَ: ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حَجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ١٧]، ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴾ [المترة: ١٩٦] إِلَى الْبَيْتِ (٢).

□ أثر علي بن حسين وسعيد بن جبير رحمهما الله:

عن ابن جريج، قَالَ عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَسُئِلًا: أَوَاجِبَةٌ الْعُمْرَةُ عَلَى النَّاسِ؟ فَكِلَاهُمَا قَالَ: هُوَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ النَّاسِ؟ فَكِلَاهُمَا قَالَ: هَا نَعْلَمُهَا إِلَّا وَاجِبَةً، كَمَا قَالَ الله: ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللّهُ اللَّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ

طريق أخر عن سعيد بن جبير كَيْلَلْهُ:

عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْهَانَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنِ الْعُمْرَةِ،

مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

⁽١) صحبَح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٢) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شَعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ: أَنَّ الشَّعْبِيَّ، وَأَبَا بُرْدَةَ. وأخرجه الطبري (٣/ ٣٣٢) قال: شَعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ المُثَنَى، قَالَ: ثنا الْحَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، قَالَ: ثنا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ المُغيرَةِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ، نَصَبَهَا بِمَعْنَى: أَقِيمُوا فَرْضَ الْحُجِّ، وَالْعُمْرَةِ.

⁽٢) صحيح: أُخرجه الطبري (٣/ ٣٣٣) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٥٧٣) وغيرهم من طرق عن مسروق به.

⁽٣) حسن لغيره: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٣) و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) من طريق ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْر. وابن جريج مدلس، ولم يصرح بالسماع.وله شاهدُ في الطريق الذي بعده.

فَرِيضَةٌ هِيَ أَمْ تَطَوُّعٌ؟ قَالَ: فَرِيضَةٌ. قَالَ: فَإِنَّ الشَّعْبِيَّ يَقُولُ: هِيَ تَطَوُّعٌ. قَالَ: كَذَبَ الشَّعْبِيُّ وَقَرَأً: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] (١).

🗖 أثر عطاء يَخْلَلْلهُ:

عن عطاء كان يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: هُمَا وَاجِبَانِ: الْحُجُّ، وَالْعُمْرَةُ (٢).

أثر السدي كَالله:

عَنِ السُّدِّيِّ، قَوْلَهُ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] يَقُولُ: ﴿ أَقِيمُوا الْحُجَّ، وَالْعُمْرَةَ ﴾ [البقرة:١٩٦] يَقُولُ: ﴿ أَقِيمُوا الْحُجَّ،

قال الشَّافِعِيُّ كَاللهُ قَال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦٠] فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْعُمْرَةِ: فَقَالَ بَعْضُ المُشْرِقِيِّينَ: الْعُمْرَةُ تَطَوُّعُ، وَقَالَهُ سَعِيدُ بْنُ سَالِم، وَاحْتَجَّ بِأَنَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ أَخْبَرَهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي صَالِحَ الْخَنَفِيِّ فَلَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ أَخْبَرَهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي صَالِحَ الْخَنَفِيِّ فَلَّ لَهُ وَلَمُ وَالْعُمْرَةُ تَطَوَّعُ » فَقُلْت لَهُ: أَبْبَ مِثْلُ الْخَنَفِيِّ أَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَهُو وَإِنْ لَمْ تَشْبُتْ بِهِ الْحُجَّةُ فَإِنَّ حُجَّتَنَا فِي أَبْبَ مَثُلُ مَا النَّهِ عَلَى اللهُ عَلَى النَّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [ال

⁽۱) أخرجه الطبري (۳/ ۳۳۳) من طريق سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ الله، قَالَ: ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيُهَانَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ. و عَبْدِ الْمُلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيُهَانَ يحسن حديثه ما لم يخالف.

 ⁽٢) صحيح لطرقه: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٤) من طريق الحُسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَمَّنْ سَمِعَ عَطَاءً. وفيه جهالة.

وأخرَجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، قَالُوا: «الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ».وفيه ليث هَذا ضعيف.

وأخرجهً ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٤) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عَنْ دَاوُدَ قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءً، فَقُلْتُ: الْعُمْرَةُ فَرِيضَةٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

⁽٣) حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٤) قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

عران: ١٩]، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْمُوضِعِ الَّذِي بَيَّنَ فِيهِ إِيجَابِ الْحُبِّ إِيجَابِ الْعُمْرَةِ، وَأَنَّا لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ أَمِرَ بِقَضَاءِ الْعُمْرَةِ عَنْ مَيَّتٍ. فَقُلْت لَهُ: قَدْ يَحْتَمِلُ قَوْلُ الله وَ الله والله وال

قال: وَمَنْ ذَهَبَ هَذَا المُذْهَبَ أَشْبَهَ أَنْ يَتَأَوَّلَ الْآيَةَ ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] إذَا دَخَلْتُمْ فِيهِمَا، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَرْخَصَ فِي تَرْكِهَا، (قَالَ): وَهَذَا قَوْلُ يَحْتَمِلُ إِيجَابَهَا إِنْ كَانَ يُرِيدُ أَنَّ الْآيَةَ تَحْتَمِلُ إِيجَابَهَا، وَأَنْ الْأَيْمَةِ وَيُحْتَمَلُ تَأْكِيدُهَا لَا إِيجَابَهَا، وَأَنْ الْأَيْمَةِ وَيُحْتَمَلُ تَأْكِيدُهَا لَا إِيجَابُهَا. وَأَنْ

 قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَالَهُ غَيْرُهُ مِنْ مَكِّينَا، وَهُو قَوْلُ الْأَكْثِرِ مِنْهُمْ (قَالَ الشَّافِعِيُّ): قَالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ [البقرة:١٩٦]، وَسَنَّ رَسُولُ الله عَلَيْهِ فِي قِرَانِ الْعُمْرَةِ مَعَ الْحَجِ هَدْيًا، وَلَوْ كَانَ أَصْلُ الْعُمْرَةِ تَطَوُّعًا أَشْبَهَ أَنْ لَا يَكُونَ لِأَحَدِ أَنْ يَقْرِنَ الْعُمْرَةَ مَعَ الْحَجِ الْأَنَّ أَحَدًا لَا يُدْخِلُ فِي نَافِلَةٍ فَرْضَا أَشْبَهَ أَنْ لَا يَكُونَ لِأَحَدِهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الْآخَرِ، وَقَدْ يَدْخُلُ فِي أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ وَأَكْثَر نَافِلَةً قَبْلَ أَنْ يَقْصِلَ بَيْنَهُمَا بِسَلَام، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي مَكْتُوبَةٍ وَنَافِلَةٍ مِنْ الصَّلَاةِ، فَأَشْبَهَ أَنْ لَا يَلْزَمَهُ بِالتَّمَتُّعِ أَوْ الْقِرَانِ هَدْيُ، إِذَا كَانَ أَصْلُ الْعُمْرَةِ تَطَوُّعًا بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ أَصْلُ الْعُمْرَةِ تَطَوُّعًا بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ كُونُ لَوْ لَا يَكُونُ إِلَا تَطَوَّعًا بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنْ قَرْضًا فِي حَالٍ.

قال الشَّافِعِيُّ: وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «دَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الحُجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لِسَائِلِهِ عَنْ الطِّيبِ وَالثِّيَابِ: «افْعَلْ فِي عُمْرَتِك مَا كُنْتَ فَاعِلًا فِي حَجَّتِك» (أَخْبَرَنَا) مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْر: أَنَّ فَي الْحَجْتِك » (أَخْبَرَنَا) مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْر: أَنَّ وَلَا ابْنُ الْعُمْرَةَ هِيَ الْحَجُّ الْأَصْغَر، قَالَ ابْنُ الْحَمْرَةِ هِيَ الْحَجُّ الْأَصْغَر، قَالَ ابْنُ جُرَيْج: وَلَمْ يُحَدِّنِي عَبْدُ الله بْنُ أَبِي بَكْرِ عَنْ كِتَابِ رَسُولِ الله ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ شَيْئًا إِلّا قُلْتَ لَهُ: أَفِي شَكً أَنْتُمْ مِنْ أَنَّهُ كِتَابُ رَسُولِ الله ﷺ؟ فَقَالَ: لَا.

قال الشَّافِعِيُّ: فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْ امْرَأَةً أَنْ تَقْضِيَ الْحُجِّ عَنْ أَبِيهَا وَلَمْ يُخْفَظُ عَنْهُ أَنْ تَقْضِيَ الْحُمْرَةَ عَنْهُ، قِيلَ لَهُ - إِنْ شَاءَ الله -: قَدْ يَكُونُ فِي الْحَدِيثِ فَيُحْفَظُ يَحْفَظُ عَنْهُ أَنْ الْحُمْرَةِ عَنْهُ فَيُودَى بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ، وَيُجِيبُ عَمَّا يَسْأَلُ عَنْهُ، وَيَصْفَهُ دُونَ بَعْضٍ، وَيُجِيبُ عَمَّا يَسْأَلُ عَنْهُ، وَيَسْتَغْنِي أَيْضًا بِأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْحُجَّ إِذَا قُضِيَ عَنْهُ فَسَبِيلُ الْعُمْرَةِ سَبِيلُهُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: وَمَا يُشْبِهُ مَا قُلْت؟ قِيلَ: رَوَى عَنْهُ طَلْحَةُ: أَنَّهُ شُئِلَ عَنْ الْإِسْلَام، فَقَالَ: «خَشُ صَلَواتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». وَذَكَرَ الصِّيَامَ وَلَمْ يَذْكُرْ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً مِنْ الْإِسْلَام، وَغَيْرَ صَلَواتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». وَذَكَرَ الصِّيَامَ وَلَمْ يَذْكُرْ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً مِنْ الْإِسْلَام، وَغَيْرَ مَكَلًا مَا يُشْبِهُ هَذَا، وَالله أَعْلَمُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلُ: مَا وَجْهُ هَذَا؟ قِيلَ لَهُ: مَا وَصَفْت مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَبَرِ، فَيُؤَدَّى بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ، أَوْ يُكْتَفَى بِعِلْمِ السَّائِلِ، أَوْ يُكْتَفَى بِعِلْمِ السَّائِلِ، أَوْ يُكْتَفَى بِالْجُوَابِ عَنْ المُسْأَلَةِ، ثُمَّ يَعْلَمُ السَّائِلُ بَعْدُ، وَلَا يُؤَدَّى ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ السَّائِلِ، وَيُؤَدَّى

فِي غَيْرِهِ (١).

سئل الإمام أحمد كَلَيْهُ: قلت لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل: العمرة واجبة؟ قال: هي واجبة. [قلت]: ويقضي منها المتعة؟ قال: نعم. قال إسحاق: كما قال وأجاد، ظننت أنّ أحداً لا يتابعني عليه، وبيان ذلك في كتاب الله قوله: ﴿وَأَيْتُواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. [ألا يرى من رآها تطوعا قرأها: «والعمرة» لله] حتى يكون استئنافاً (٢).

قال ابن قدامة كَلَّهُ: فَصْلُ: وَتَجِبُ الْعُمْرَةُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ، فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَر، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عُمَر، وَسُعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّب، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحُسَنِ، وَابْنِ سِيرِين، السَّيْبِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحُسَنِ، وَابْنِ سِيرِين، وَالشَّانِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ. وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: وَالشَّانِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ. وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ: لَيْسَتْ وَاجِبَةً، وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَبِهِ قَالَ مَالِكُ، وَأَبُو ثَوْر، وَأَصْحَابُ لَيْسَتْ وَاجِبَةً، وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَبِهِ قَالَ مَالِكُ، وَأَبُو ثَوْر، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ لِلَا رَوَى جَابِرٌ: أَنَّ النَّبِيَ عَيْقِ ﴿ سُئِلَ عَنْ الْعُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِي؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ النَّرْمِذِيُّ مَنْ صَحِيحٌ. اللَّهُ عَنْ الْعُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِي؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْمَرُوا فَهُو أَفْضَلُ»، أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ: «الحُجُّ جِهَادُ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعُ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ. وَلِآنَهُ نُسُكُ غَيْرُ مُوقَّتِ، فَلَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، كَالطَّوَافِ المُجَرَّدِ. وَلَنَا: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ الْحُجْرِ وَ الْعُمْرَةُ لِللّهِ ﴿ اللهِ مَعْنَى الْأَمْرِ الْوُجُوبُ، ثُمَّ عَطَفَهَا تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةُ لِلّهِ ﴿ وَالْعُمْرَةُ لِللّهِ وَعَنْ المُعْطُوفِ وَالمُعْطُوفِ عَلَيْهِ. قَالَ ابْنُ عَبَاسٍ: إِنَّهَا لَقَرِينَةُ الحُبِّ فِي كِتَابِ الله. وَعَنْ الصَّبِيّ بْنِ مَعْبَدِ، قَالَ: «أَتَيْت عُمَرَ، فَقُلْت: يَا أَمِيرَ لَقَرِينَةُ الْحُبِّ فِي كِتَابِ الله. وَعَنْ الصَّبِيّ بْنِ مَعْبَدِ، قَالَ: «أَتَيْت عُمَرَ، فَقُلْت: يَا أَمِيرَ اللهُ النَّيْ وَجَدْت الحَبَّ وَالْعُمْرَةُ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ، فَأَهْلَلْت بِهَا، فَقَالَ النَّهُ إِنِّي وَجَدْت الْحَبَّ وَالْعُمْرَةُ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ، فَأَهْلَلْت بِهَا، فَقَالَ النَّيْ عَلِيْ وَوَحِدْت الْحَبَّ وَالْعُمْرَةُ مَكْتُوبَيْنِ عَلَيَّ، فَأَهْلَلْت بِهَا، فَقَالَ عُمْرَ: هُدِيت لِسُنَةِ نَبِيك عَلَيْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ. وَعَنْ أَبِي رَذِينَ : أَنَّهُ أَتَى الظَّعْنَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللهُ إِنَّ أَبِي شَيْخُ كَبِيرٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الْحَبَّ، وَلَا الْعُمْرَةَ، وَلَا الْظُعْنَ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللهُ إِنَّ أَبِي شَيْخُ كَبِيرٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الْحَبَّ، وَلَا الْعُمْرَة، وَلَا الظَّعْنَ. قَالَ: «أَلَى اللهُ عُنْ أَبِيك، وَاعْتَمِرْ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَسَائِقُ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: الْمُعْرَةُ مَنْ أَبِيك، وَاعْتَمِرْ ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَسَائِقُ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ:

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ١٤٤).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٠٧٤).

حَدِيثُ حَسَنُ صَحِيحُ. وَذَكَرَهُ أَحْمَدُ، ثُمَّ قَالَ: وَحَدِيثٌ يَرْوِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَقَالَ: الْجُمَحِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهُ فَقَالَ: أَوْصِنِي. قَالَ: «تُقِيمُ الصَّلَاة، وَتُغَوِّي الزَّكَاة، وَتَعُجُّ، وَتَعْتَمِرُ».

وَرَوَى الْأَثْرَمُ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ، وَكَانَ فِي الْكِتَابِ: «إِنَّ الْعُمْرَةَ هِيَ الحُجُّ الْأَصْغَرُ». وَلِأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنْ الصَّحَابَةِ، وَلَا مُخَالِفَ هَمُ نَعْلَمُهُ، إلّا ابْنُ مَسْعُودٍ، عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ فَقَالَ التَّرْمِذِيُّ: قَالَ الشَّافِعِيُّ: هُو ضَعِيفٌ، لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ، وَلَيْسَ فِي الْغُمْرَةِ شَيْءٌ ثَابِتٌ بِأَنَّهَا تَطَوُّعٌ. وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: رُوِيَ ذَلِكَ بِأَسَانِيدَ لَا تَصِحُّ، وَلَا تَقُومُ بِمِثْلِهَا الْحُجَّةُ. ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى المُعْهُودِ، وَهِيَ الْعُمْرَةُ الَّتِي بِأَسَانِيدَ لَا تَصِحُّ وَلَا تَقُومُ بِمِثْلِهَا الْحُجَّةُ. ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى المُعْهُودِ، وَهِيَ الْعُمْرَةُ الَّتِي بِأَسَانِيدَ لَا تَصِحُ وَ إِنَّ تَقُومُ بِمِثْلِهَا الْحُجَّةُ. ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى المُعْهُودِ، وَهِيَ الْعُمْرَةُ التَّتِي فَضَوْهَا حِينَ أُحْصِرُوا فِي الْحُكْنِبِيَةِ، أَوْ عَلَى الْعُمْرَةِ الَّتِي اعْتَمَرُوهَا مَعَ حَجَّتِهِمْ، مَعَ النَّبِيِّ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْعُمْرَةِ النَّبِيِّ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْعُمْرَةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ، فَإِنَّهَا لَمُ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ، أَوْ نَحْمِلُهُ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْعُمْرَةِ النَّبِيِّ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْعُمْرَةِ الْوَاحِدَةِ، وَتُفَارِقُ الْعُمْرَةُ الطَّوافَ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا الْإِحْرَامَ، وَالطَّوَافُ بِخِلَافِهِ (١).

قال ابن حزم تخلله: [قَالَ أَبُو مُحَمَّدً]: الحُجُّ إِلَى مَكَّةَ، وَالْعُمْرَةُ [إلَيْهَا] فَرْضَانِ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ، عَاقِل، بَالِغ، ذَكَر، أَوْ أُنْثَى، بِكْر، أَوْ ذَاتِ زَوْج. الحُثُّ وَالْعَبْدُ، وَالحُرَّةُ وَالْأَمَةُ، فِي كُلِّ ذَلِكَ سَوَّاءٌ، مَرَّةً فِي الْعُمْرِ، إِذَا وَجَدَ مَنْ ذَكَرْنَا إلَيْهَا سَبِيلًا، وَهُمَا أَيْضًا عَلَى أَهْلِ الْكُفْرِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا بَعْدَ – الْإِسْلَامِ، وَلَا يُتْرَكُونَ وَدُخُولَ الحُرَمِ حَتَّى يُؤْمِنُوا.

أَمَّا قَوْلُنَا بِوُجُوبِ الْحَجِّ - عَلَى الْمُؤْمِنِ، الْعَاقِلِ، الْبَالِغِ، الْحُرِّ، وَالْحُرَّةِ الَّتِي لَمَا زَوْجٌ الْوَ ذُو مَحُرُم يَحُجُّ مَعَهَا مَرَّةً فِي الْعُمْرِ - فَإَجْمَاعٌ مُتَيَقِّنٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُرْأَةِ، لَا زَوْجَ لَمَا، وَلَا ذَا مَحْرُم، وَفِي الْأَمَةِ وَالْعَبْدِ، وَفِي الْعُمْرَةِ. بُرْهَانُ صِحَّةِ قَوْلِنَا: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلِيَا اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلِيَا اللهُ عَمَانَ اللهُ عَلَى اللهُ عَمَانَ اللهُ عَلَى اللهُهُ إِللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٢١٨).

وقال ﷺ: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦].

وقال قَوْمُ: الْعُمْرَةُ لَيْسَتْ فَرْضًا، وَاحْتَجُّوا بِهَا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِر: سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ الْعُمْرَةِ، أَفَرِيضَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ» (١).

وَبِهَا رُوِّينَاهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ مَاهَانَ الْحَنَفِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ عَيَّا اللَّبِيِّ عَيَالِيْةِ: «الحُجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ».

وَمِنْ طَرِيقِ يَخْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ الله بْن عُمَرَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِر، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، الْعُمْرَةُ فَرِيضَةٌ كَالْحَجِّ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ».

وَمِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غَيْلَانَ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ النَّبِيِّ عَيْلِيَّةِ: «مَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَهِيَ كَحَجَّةٍ، وَمَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةِ تَطَقُّعٍ فَهِيَ كَعُمْرَةٍ تَامَّةٍ».

وَمِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ الْقَاسِمِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ النَّبِيِّ وَمَنْ مَشَى إِلَى تَسْبِيحِ الضَّحَى النَّبِيِّ وَمَنْ مَشَى إِلَى تَسْبِيحِ الضَّحَى فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْجَاجِّ، وَمَنْ مَشَى إِلَى تَسْبِيحِ الضَّحَى فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْمُعْتَمِر».

وَمِنْ طَرِيقِ مُحَاضِرِ بْنِ الْمُورِّعِ، عَنْ الْأَحْوَصِ بْنِ حَكِيم، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ حَكِيم، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ حَكِيم، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَابِرِ الْأَلْمَانِيِّ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ السُّلَمِيِّ، وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ، كَنْ عَبْدِ السُّلَمِيِّ، وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ، كَنْ مَلْ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: «مَنْ صَلَّى فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ فِيهِ سُبْحَةَ الضُّحَى، كَانَ كَأَجْرِ حَاجٍ وَمُعْتَمِرٍ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِع حَدِيثًا فِيهِ عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُوسَى، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُوسَى، عَنْ طَلِحَةَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَمِّهِ إِسْحَاقَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الحُجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ قَانِعٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْن بَحِيرٍ الْعَطَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارَ، عَنْ

⁽١) ضعيف، وقد سبق.

مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ ابْنِ عُلَيَّةَ، عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «الحُجُّ جِهَادُ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ».

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِعِ، نا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، نا ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، نا جَرِيرٌ وَأَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ وَأَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ وَالْعُمْرَةُ تَطَوَّعٌ».

وقالوا: قَدْ صَحَّ عَنْ النَّبِيِّ عَيَا لِللهِ أَنَّهُ قَالَ: «دَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْم الْقِيَامَةِ».

وَرَوَى أَبُو دَاوُد: نَا زُهَيْرُ بِنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بِنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالاً: نَا زَيْدُ بَٰنُ هَارُونَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنِ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسِ قَالَ: «يَا رَسُولَ الله، الحُبُّ فِي كُلِّ عَام، أَمْ مَرَّةً وَاحِدَةً؟ قَالَ: «بَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ لِدُخُولِهَا فَهَا زَادً فَتَطُونً عُ". قَالُوا: فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِلَّا حَجَّةٌ وَاحِدَةً، فَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ لِدُخُولِهَا فَهَا رَادً فَتَلُوا: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ الحَجَّ وَالْعُمْرَة ﴾ [البقرة: ١٩٦] لَا يُوجِبُ كَوْبَهَا فَي الْحُجْ، وَقَالُوا: قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ الْحَجَّ وَالْعُمْرَة ﴾ [البقرة: ١٩٦] لَا يُوجِبُ كَوْبَهَا فَي مَنْ دَخَلَ فِيهَا، لَا ابْتِدَاءَهَا؛ لَكِنْ كَمَا تَقُولُ: أَتِمَّ الصَّلَاةَ التَّطُونَّعَ، وَالصَّوْمَ التَّطُونَعَ.

وقالوا: لَمَّا كَانَتْ الْعُمْرَةُ غَيْرَ مُرْتَبِطَةٍ بِوَقْتٍ وَجَبَ أَنْ لَا تَكُونَ فَرْضًا، وَرُوِّينَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ: أَنَّهَا تَطَوُّعٌ؟

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا كُلُّ مَا مَوَّهُوا بِهِ، وَكُلَّهُ بَاطِلٌ، أَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرُوا فَمَكْذُوبَةٌ كُلُّهَا؛ أَمَّا حَدِيثُ جَابِرِ فَالْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ سَاقِطٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَالطَّرِيقُ الْأُخْرَى أَسْقَطُ وَأَوْهَنُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، عَنْ الْعُمَرِيِّ الصَّغِيرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ مَاهَانَ الْحَنَفِيِّ فَهُوَ مُرْسَلُ، وَمَاهَانُ هَذَا ضَعِيفٌ كُوفِيُّ. وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةً فَأَحَدُ طُرُقِهِ عَنْ حَفْصِ بْنِ غَيْلَانَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةً: وَلَمْ يَسْمَعْ مَكْحُولٌ مِنْ أَبِي أُمَامَةً شَيْئًا.

وَالْأُخْرَى مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. وَالثَّالِثَةُ: مِنْ طَرِيقِ ابْنِ المُّورِّعِ، وَهُوَ سَاقِطٌ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ المُّورِّعِ، وَهُوَ سَاقِطٌ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ

عَابِرٍ، وَهُوَ مَجْهُولُ؛ وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ ظَاهِرُ الْكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ أَجْرُ الْعُمْرَةِ كَأَجْرِ مَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةِ تَطَوُّع لَمَا كَانَ لِمَا تَكَلَّفَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ مِنْ الْقَصْدِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى مَكَّةَ مِنْ الْمُدِينَةِ مَعْنًى، وَلَكَانَ فَارِغًا، وَنَعُوذُ بِالله مِنْ هَذَا.

وَأَمَّا حَدِيثُ طَلْحَةً فَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِعٍ، وَقَدْ أَصْفَقَ أَصْحَابُ الْجَدِيثِ عَلَى تَرْكِهِ، وَهُوَ رَاوِي كُلِّ بَلِيَّةٍ وَكَذِبَةٍ؛ ثُمَّ فِيهِ عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ سندل، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِعٍ، وَيَكْفِي؛ ثُمَّ هُوَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مَجْهُولِينَ فِي نَسَقِ، لَا يُدْرَى مَنْ هُمْ؟

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَكَذِبٌ بَحْتٌ مِنْ بَلَايَا عَبْدِ الْبَاقِي بْنِ قَانِعِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا، وَالنَّاسُ رَوَوْهُ مُرْسَلًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ مَاهَانَ، كَمَا أَوْرَدْنَا قَبْلُ، فَزَادَ فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَالنَّاسُ رَوَوْهُ مُرْسَلًا مِنْ طَرِيقِ أَبِا هُرَيْرَةَ، وَاللَّهَ الْحُمْدُ.

وَلَوْ شِئْنَا لَعَارَضْنَاهُمْ بِمَا رُوِّينَاهُ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهَيعَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِر، عَنْ النَّبِيِّ عَيَّلِيَّةٍ أَنَّهُ قَالَ: «الحُجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ وَاجِبَتَانِ» وَلَكِنْ يُعِيدُنَا الله عَلَى وَلَعَاذَ الله وَلَكِنَّ ابْنَ لَهِيعَةَ إِذَا رَوَى مَا يُوَافِقُهُمْ الله وَالشَّهْرِ الْحُرَامِ مِنْ أَنْ نَحْتَجَّ بِهَا لَيْسَ حُجَّةً؛ وَلَكِنَّ ابْنَ لَهِيعَةَ إِذَا رَوَى مَا يُوَافِقُهُمْ صَارَ ضَعِيفًا؛ وَالله مَا هَذَا فِعْلُ مَنْ يُوقِنُ أَنَّهُ مُحَاسَبُ صَارَ شَعِيفًا؛ وَالله مَا هَذَا فِعْلُ مَنْ يُوقِنُ أَنَّهُ مُحَاسَبُ بِكَلَامِهِ فِي دِينِ الله تَعَالَى؟ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَعَهْدُنَا مِهِمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الصَّاحِبَ إِذَا رَوَى خَبَرًا وَتَرَكَهُ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى ضَعْفِ ذَلِكَ الْحَبَرِ.

وَقَدْ حَدَّثَنَا أَحْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّلْمَنْكِيُّ، نا ابْنُ مُفَرِّجٍ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنِ أَحْدَ بْنِ فِرَاسٍ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيْهُ بْنُ مَنْصُورَ، نا سُفْيَانُ هُوَ ابْنُ عُيئْنَةً، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: "الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ وَاجِبَتَانِ».

وَبِهِ نَصًّا إِلَى شُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ: إِنَّهَا لَقَرِينَتُهَا فِي كِتَابِ الله. وَهَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طُرُقٍ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، أَنَّهَا وَاجِبَةٌ كَوُجُوبِ الْحُجِّ.

وِنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَنْسٍ، نَا عَبْدُ الله بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عِقَالٍ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ

الدِّينَورِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الجُهْم، نَا أَبُو قِلَابَةَ، نَا الْأَنْصَارِيُّ، هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: لَيْسَ اللهُ الْقَاضِي، أَنَا ابْنُ جُرَيْج، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: لَيْسَ مُسْلِمٌ إِلَّا عَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمَّرَةٌ، ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴿ [آل عمران: ٩٧].

قال أَبُو مُحَمَّد: فَلَوْ صَحَّ مَا رَوَوْا مِنْ الْكَذِبِ الْمُلَفَّقِ لَوَجَبَ عَلَى أُصُولِهِمْ الْخَبِيثَةِ اللَّفْتَرَاةِ إِسْقَاطُ كُلِّ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَابِرٌ رَوَيَا تِلْكَ الْأَخْبَارَ بِزَعْمِهِمْ قَدْ صَحَّ عَنْهُمَ خِلَافُهَا، وَلَكِنَّ الْقَوْمَ مُتَلَاعِبُونَ كَمَا تَرُوْنَ، وَنَعُوذُ بِالله مِنْ الْخِذْلَانِ.

قَالَ أَبُو مُحُمَّدٍ: ثُمَّ لَوْ صَحَّتُ كُلُّهَا - وَمَعَاذَ الله مِنْ أَنْ يَصِّحَ الْبَاطِلُ وَالْكَذِبُ -لَمَا كَانَتْ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا حُجَّةُ.

لَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ رَبِيعِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، نَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ، نَا خَالِدُ، هُو ابْنُ الْحَارِثِ، نَا شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّعْمَانَ بْنَ سَالِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ أَوْسٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي رَزِينِ الْعُقَيْلِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ الله، قَالَ: «فَحِجَّ عَنْ أَبِيكَ، إِنَّ أَبِي شَيْخُ كَبِيرٌ، لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ وَلَا الْغُمْرَةَ وَلَا الظَّعْنَ، قَالَ: «فَحِجَّ عَنْ أَبِيكَ، وَاعْتَمِرْ».

فَهَذَا أَمْرُ رَسُولِ الله عَلَيْ بِأَدَاءِ فَرْضِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ عَمَّنْ لَا يُطِيقُهُمَا؛ فَهَذَا حُكُمٌ وَالِدُّ وَشَرْعُ وَارِدُّ؛ وَكَانَتْ تَكُونُ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ مُوَافِقَةً لِمَعْهُودِ الْأَصْلِ، فَإِنَّ الحُجَّ وَالْعُمْرَةَ قَدْ كَانَا بِلَا شَكِّ تَطَوُّعًا لَا فَرْضًا، فَإِذَا أَمَرَ بِهَمَا الله تَعَالَى وَرَسُولُهُ عَلَيْ فَقَدْ وَالْعُمْرَةَ قَدْ كَذَبَ، وَأَفِكَ، وَصَارَا فَرْضَيْنِ، فَمَنْ اذَّعَى بُطْلَانَ هَذَا الْحُكُم وَعَوْدَةَ المُنْسُوخِ فَقَدْ كَذَبَ، وَأَفِكَ، وَافْتَرَى، وَقَفَا مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمُ؛ فَبَطَلَ كُلُّ خَبَرِ المُنْسُوخِ فَقَدْ كَذَبَ، وَأَفِكَ، وَافْتَرَى، وَقَفَا مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمُ؛ فَبَطَلَ كُلُّ خَبَرِ المُنْسُوخِ فَقَدْ كَذَبَ، وَأَفِكَ، وَافْتَرَى، وَقَفَا مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمُ؛ فَبَطَلَ كُلُّ خَبَرِ المُنْسُوخِ فَقَدْ كَذَبَ، وَأَفِكَ، وَافْتَرَى، وَقَفَا مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمُ؛ فَبَطَلَ كُلُّ خَبَرِ الْمُنْوَقِ فَلْ مَنْ قَالَ: إِنَّ إِخْبَارَ النَّبِيِّ بِدُخُولِ الْعُمْرَةِ فِي الْحُجِّ، وَبِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى المُرْءِ إِلَّا حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنْبَى لَكُنْ فَا الْمُعْمَرةِ فَوْ وَعَلْ فِي كُولُونَ الْعُمْرةِ فَوْ وَعَلْ إِللَّ عَلَى اللَّهُ عِلَى الْمُعْمِودِ الْعُمْرةِ فَوْ وَعَلْ إِنَا الْعُمْرةِ فَوْ وَعَلْ إِلَا عَمَلُ وَاحِدٌ فَى كُونِ الْعُمْرةِ فَوْ وَعَلْ إِلَا عَمَلُ وَاحِدٌ فِي الْمُحْرَةِ فَوْ وَعَلْ فِي الْحُبِ الْمُؤْمِ وَلَوْ الْعُمْرةِ فَوْ وَعَلْ فَى الْمُو مِنْ وَجْهَيْنِ فَقَطْ: أَحَدُهُمَّا: أَنَّهُ يُغِزَى هَمَّا عَمَلُ وَاحِدٌ فِي الْمُرَى اللْهُولُ اللهُ الْمُولُونِ الْعُمْرةِ فَوْمَ مِنْ وَجْهَيْنِ فَقَطْ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُغِزَى هَمُ الْمُومِ وَمُ مِنْ وَجْهَيْنِ فَقَطْ: أَحَدُهُمَا أَلَا لَمُ يَعْرَى هَمُلُ وَاحِدٌ فِي الْمُومِ وَلَا اللْهُ الْمُؤْمِ وَالْمُومِ اللْهُ وَالْمُ الْمُؤْمِ وَلَا الْمُومِ وَالْمُؤْمِ وَلَا الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُومِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَلَا اللْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُ الْمُؤْمِ وَالْمُوا وَالْمُؤْمِ وَاللَّهُ الْمُؤْمِ وَالْمُوا الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ

وَالثَّانِي: دُخُوهُمَّا فِي أَنَّهَا فَرْضُ كَاحُجٍ. فَإِنْ قَالُوا: قَدْ جَاءَ أَنَّهَا الْحُجُّ الْأَصْغَرُ؟ فَلْنَا: لَوْ صَحَّ هَذَا لَكَانَ حُجَّةً لَنَا؛ لِأَنَّ الْقِرَانَ [قَدْ] جَاء بإيجَابِ الْحُجِّ فَكَانَتْ حِينَئِد تَكُونُ فَرْضًا بِنَصِّ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عران ٩٠] لَكِنَّا لَا نَسْتَحِلُ الْتَمْوِية بِهَا لَا يَصِحُّ، مَعَ أَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي ذَكَرُوا عَنْ ابْنِ عَبّاسِ لَا حُجَّةً لَمُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيهُ أَبُو سِنَانِ الدُّوَلِيُّ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ عُقَيْلُ: سِنَانٌ هُو عَبّاسِ لَا حُجَّةً لَمُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيهُ أَبُو سِنَانِ الدُّوَلِيُّ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ عُقَيْلُ: سِنَانٌ هُو عَبّاسِ لَا حُجَّةً لَمُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيهُ أَبُو سِنَانِ الدُّوَلِيُّ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ عُقَيْلُ: سِنَانٌ هُو عَبّاسٍ لَا حُجَّةً لَمُمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ رَاوِيهُ أَبُو سِنَانِ الدُّولِيُّ، وَقَدْ قَالَ فِيهِ عُقَيْلُ: سِنَانٌ هُو عَبّاسٍ لَا حُجَّةً لَمُ عُرُونَهُ وَاعِدَةً وَاحِدَةً ﴾ وَحَرَّفُوهُ وَقَدْ قَالَ فِيهِ عَقَيْلُ: سِنَانٌ هُو اللّهُ عَيْرُ مَعْرُوفِ اللّهُ عَيْرُ مَعْرُوفِ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ﴾ وَحَرَّفُوهُ وَالْوَلَا الْمُعَمُّ وَاحِدَةً ﴾ وَعَرْفُوهُ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ﴾ وَاحِدَةً وَاحِدَةً ﴾ وَاحِدَةً وَاحْدَا لَا يَعْمَ وَاحِدٍ وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحَدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحَدُهُ وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحَدَةً وَاحَدَةً وَاحَدَةً وَاحَدَةً وَاحَدَةً وَاحِدَةً وَاحَدَةً

وَأَمَّا قَوْهُمْ أَ إِنَّ الله تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَ بِإِمْمَامِهَا مَنْ دَخَلَ فِيهَا لَا بِابْتِدَائِهَا، وَأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَرَأَ: ﴿ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] بِالرَّفْع، فَقُوْلٌ كُلُّهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهَا دَعْوَى بِلَا بُرْهَانٍ وقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] لَا يَقْتَضِي مَا قَالُوا، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي وَقُوْله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] لَا يَقْتَضِي مَا قَالُوا، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي وَعُولُهُمُ وَجُوبَ المُجِيءِ بِهَا تَامَّيْنِ، وَحَتَّى لَوْ صَحَّ مَا قَالُوهُ لَكَانَ حُجَّةً عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ اللَّهُ وَلَهُمُ اللَّهُ فَيْهُ اللَّهُ وَلَكُمْ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُمُ مُ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُمُ مُ اللَّهُ وَلَا لَكُولُولُ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُكُمْ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُكُمْ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُكُمْ اللَّهُ وَلَا لَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا لَكُولُولُ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُكُمْ اللَّهُ وَلَا لَكُولُولُ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُكُمُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُكُمْ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُكُمْ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُكُمْ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا قَوْلُكُمْ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا لَلْهُ اللَّهُ وَلَا لَا لَوْلُولُهُ لَوْلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا لَهُ وَلَا لَوْلُولُولُولُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا لَولُولُولُكُمْ اللَّهُ اللَّهُ لَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَلْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَا لَا اللَّهُ وَلَى اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللْفُولُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وَقَدْ رُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَادٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: وَالله إِنَّهَا لَقَرِينَتُهَا فِي كِتَابِ الله ﴿ وَأَتِتُواْ الْحَجّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [المقرة: ١٩٦] فَأَبْنُ عَبَّاسٍ يَرَى هَذَا النَّصَ مُوجِبًا لِكَوْنِهَا فَرْضًا كَالْحَجّ، بِخِلَافِ كَيْسٍ هَوُلَاءِ الْحُذَّاقِ بِاللَّغَةِ بِالضِّدِّ، وَبِهَذَا احْتَجَ مَسْرُوقٌ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّنِ، وَنَافِعٌ فِي إِيجَابِهَا. وَمَسْرُوقٌ وَسَعِيدٌ حُجَّةٌ فِي اللَّغَةِ.

فَإِنْ قَالُواْ: أَنْتُمْ تَقُولُونَ: جِهَذَا فِي الْحَجِّ التَّطَوُّعِ، وَالْعُمْرَةِ التَّطَوُّعِ؟ قُلْنَا: لَا بَلْ هُمَا تَطَوُّعٌ غَيْرُ لَازِم جُمْلَةً، إِنْ تَمَادَى فِيهِمَا أُجِرَ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ هَذَا لَكَانَ الْحَجَّ يَتَكَرَّرُ فَرْضُهُ مَرَّاتٍ، وَهَذَا خِلَافُ حُكْمِ الله تَعَالَى فِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الدَّهْرِ.

فَإِنْ قَالُوا: فَإِنَّكُمْ تَقُولُونَ بِإِثْمَامِ النَّذْرِ، وَإِثْمَامِ قَضَاءِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ عَلَى مَنْ أَفْطَر

فِيهِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ صَارَ فَرْضًا زَائِدًا بِأَمْرِ الله تَعَالَى بِذَلِكَ وَأَمْرِ رَسُولِهِ فِيهِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ صَارَ فَرْضًا زَائِدًا بِأَمْرِ الله تَعَلَى مَنْ نَذَرَهُ؛ بَلْ هُوَ عَلَى مَنْ نَذَرَهُ فَإِنَّمَا الْحَبُّ فَرْضٌ آخَرُ، لَا نَضْرِبُ أَوَامِرَ الله تَعَالَى بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، بَلْ نَضُمُّ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، وَنَأْخُذُ بِجَمِيعِهَا.

وَأُمَّا الْقِرَاءَةُ: (وَٱلْعُمْرَةَ لِلّهِ) بِالرَّفْعِ فَقِرَاءَةٌ مُنْكُرَةٌ لَا يَحُلُ لِأَحْدِ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا، وَسُبْحَانَ مَنْ جَعَلَهُمْ يَلْجَوُنَ إِلَى تَبْدِيلِ الْقُرْآنِ، فَيَحْتَجُونَ بِهِ؟ وَأَمَّا قَوْهُمْ: لَوْ كَانَتْ فَرْضًا لَكَانَتْ مُرْتَبِطةً بِوَقْتِ؟ فَكَلَامٌ سَخِيفٌ لَمْ يَأْتِ بِهِ قَطَّ قُرْآنٌ، وَلَا سُنَةُ صَحِيحَةٌ، وَلَا رَوَايَةٌ سَقِيمَةٌ، وَلَا قَوْلُ صَاحِب، وَلَا إِجْمَاعٌ، وَلَا قِيَاسٌ يُعْقَلُ، وَهُمْ مُوافِقُونَ لَنَا عَلَى أَنَّ الصَّلاةَ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ فَرْضٌ، وَلَوْ مَرَّةً فِي الدَّهْرِ، وَلَيْسَتْ مُرْتَبِطةً بِوقْتٍ، وَأَنَّ الصَّلاةَ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ فَرْضٌ، وَلَوْ مَرَّةً فِي الدَّهْرِ، وَلَيْسَتْ مُرْتَبِطةً بِوقْتٍ، وَأَنْ النَّذَرَ فَرْضٌ، وَلَيْسَ مُرْتَبِطاً بِوقْتٍ، وَأَنْ قَضَاءَ رَمَضَانَ فَرْضٌ، وَلَيْسَ مُرْتَبِطاً بِوقْتٍ، وَالْإِحْرَامُ لِلْحَجِّ عِنْدَهُمْ فَرْضٌ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ مُرْتَبِطاً بِوقْتٍ، فَظَهَرَ هَوسُ مَا وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ مُرْتَبِطاً بِوقْتٍ، فَظَهَرَ هَوسُ مَا يَأْتُونَ بِهِ؟ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رُوِينَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَيْ شَيْبَةَ، نا عَبْدُ الْوَهَّابِ، هُو ابْنُ عَبْدِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُوبَ السِّخْتِيَائِيُّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ فِيمَنْ يَعْتَمِرُ اللهِ عَلَيْكَ لَا يَضُرُّ لِ بِأَيِّهَا بَدَأَتْ.

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، نا ابْنُ جُرَيْجُ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الله ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الله أَحَدٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَمَنْ زَادَ بَعْدَهُمَا شَيْئًا فَهُوَ خَيْرٌ وَتَطَوُّعٌ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: أُمِرْتُمْ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالْغُمْرَةِ إِلَى الْبَيْتِ. وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ آنِفًا عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخُطَّابِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، كُتِبَتْ عَلَيْكُمْ الْعُمْرَةَ.

وَعَنْ أَشْعَثَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: كَانُوا لَا يَخْتَلِفُونَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فَرِيضَةٌ. وَابْنُ سِيرِينَ أَدْرَكَ الصَّحَابَةِ وَأَكَابِرَ التَّابِعِينَ.

وَعَنْ مَعْمَرِ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ.

وَمِنْ طَرِيقٍ سُفْيَانَ التَّوْرِيِّ، وَمَعْمَرٍ، عَنْ دَاوُد بْنِ أَبِي هِنْدٍ، قُلْت لِعَطَاءٍ: الْعُمْرَةُ

عَلَيْنَا فَرِيضَةٌ كَالْحَجِّ؟ قَالَ: نَعَمْ.

وَعَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحُسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ جَمِيعًا: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ. وَعَنْ طَاوُسِ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ.

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ؛ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ فُلَانًا يَقُولُ: لَيْسَتْ وَاجِبَةً، فَقَالَ: كَذَبَ؛ إِنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَأَتِبُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦].

وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ مَسْرُوقًا يَقُولُ: أُمِرْتُمْ فِي الْقُرْآنِ بِإِقَامَةِ أَرْبَع: الصَّلاةُ، وَالزَّكَاةُ، وَالْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ شَدَّادٍ يَقُولُ: الْعُمْرَةُ الْحَجُّ الْأَصْغَرُ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ: الْحَجُّ الْأَصْغَرُ. وَعَنْ مُجَاهِدٍ: الْحُمْرَةُ وَعَنْ مُجَاهِدٍ: الْحُمْرَةُ الْحُجَّةُ الصَّغْرَى، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُمْرَةُ وَعَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: الْعُمْرَةُ الْحَجَّةُ الصَّغْرَى، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُمْرَةُ وَعَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: الْعُمْرَةُ الْحَجَّةُ الصَّغْرَى، وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُمْرَةُ وَلَيْمُ وَاجِبَةً، ﴿ وَاجِبَةً، ﴿ وَالْحِبَةُ وَالْعُمْرَةُ وَالْحَجُ وَالْعُمْرَةُ الْحُجَةُ السَّعْرَى، وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُمْرَةُ وَالْعَمْرَةُ وَاجِبَةً هِيَ؟ فَقَرَا جَمِيعًا: ﴿ وَالْحِبَةُ وَالْعُمْرَةُ الْحُجَةُ السَّعْرَاجِ، قَالَ: سَأَلْتُ هِشَامَ الْنَ عُمْرَ عَنْ الْعُمْرَةِ، أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَرَا جَمِيعًا: ﴿ وَأَتِمُوا الْحُبَ الْمُعْرَةُ الْحُجَةُ الْمُ عَنْ عَبْدِ الرَّمْنِ بْنِ السَّرَاجِ، قَالَ: سَأَلْتُ هِشَامَ وَالْعَمْرَةُ الْمُعَمْرَةُ الْمُعْرَةُ الْمُعَمِّ وَالْمَةُ وَالْمُعُوا الْمُولِ الْمُولِ الْمُؤَوْدِ الْعُمْرَةِ الْوَجِبَةُ هِي؟ فَقَرَا جَمِيعًا: ﴿ وَأَتِمُوا الْحُبَالِ اللْمُونَ وَالْمُعُودُ الْمُعْرَةُ الْمُعْرَاقِهُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَةُ الْمُعْرَةُ الْمُعْرَةُ الْمُعْرَةُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُؤْمِةُ الْمُؤْمِةُ الْمُؤْمِولُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُؤْمِ الْمُولِ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُولِ الْمُؤْمِ الْمُعْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ ا

وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، نا هُشَيْمٌ، نا مُغِيرَةً، هُوَ ابْنُ مَقْسَم، عَنْ الشَّعْبِيِّ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْعُمْرَةُ وَّاجِبَةٌ. وَعَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحُكَم، قَالَ: الْعُمْرَةُ وَّاجِبَةٌ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَالْأُوْزَاعِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَبِي سُلَيْهَانَ، وَجَمِيعِ أَصْحَابِهِمْ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكُ: لَيْسَتْ فَرْضًا. وَالْقَوْمُ يُعَظِّمُونَ خِلَافَ الصَّاحِبِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ لَهُ مُخَالِفٌ، وَهُمْ قَدْ خَالَفُوا هَاهُنَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَابْنَهُ عَبْدَ الله، وَابْنَ عَبْدَ الله، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ عَبَّاسٍ، وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَلَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ خِلَافٌ هَمْ فِي هَذَا إلَّا رِوَايَةً سَاقِطَةً مِنْ طَرِيقٍ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ عَبْدَ الله قَالَ: الْعُمْرَةُ تَطَوَّعُ، وَالصَّحِيحُ عَنْهُ خِلَافُ هَذَا كَمَا ذَكَرْنَا.

وَعَهْدُنَا بِهِمْ يُعَظِّمُونَ خِلَافَ الْجُمْهُورِ، وَقَدْ خَالَفُوا [هَاهُنَا] عَطَاءً، وَطَاوُسًا،

وَجُاهِدًا، وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرِ، وَالْحُسَنَ، وَابْنَ سِيرِينَ، وَمَسْرُوقًا، وَعَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ، وَنَافِعًا مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، وَهُشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، وَالْحُكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ، وَقَتَادَةَ. وَمَا نَعْلَمُ لَلْ قَالَ: لَيْسَتْ وَاجِبَةً لَى سَلَفًا مِنْ التَّابِعِينَ إلَّا إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ وَحْدَهُ؛ وَرِوَايَةٌ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَدْ صَحَّ عَنْهُ خِلَافُهَا، كَمَا ذَكَرْنَا، وَتَوَقَّفَ فِي ذَلِكَ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيُهَانَ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَمَوَّهَ بَعْضُهُمْ بِحَدِيثَيْنِ هُمَا مِنْ أَعْظَمِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ: أَحَدُهُمَا: الْخَبَرُ الثَّابِتُ فِي الَّذِي سَأَلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ الْإِسْلَامِ؟ فَأَخْبَرَهُ بِالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالظَّيَامِ، وَالْحَبِّ فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا يَا رَسُولُ الله؟ قَالَ: «لَا، إلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». وَالصَّلَاةَ، وَالشَّلَامُ عَلَى خُسٍ» فَذَكَرَ شَهَادَةَ التَّوْحِيدِ، وَالصَّلَاةَ، وَالرَّكَةَ، وَالصِّيامَ، وَالْحَبِّ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهُمَا أَقْوَى حُجَجِنَا عَلَيْهِمْ، لِصِحَّةِ قَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ: «دَخَلَتْ الْعُمْرَةُ فِي الْحُجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» فَصَحَّ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ بِوُجُوبِ الْحَجِّ، وَأَنَّ فَرْضَهَا دَخَلَ فِي فَرْضِ الْحَجِّ.

وَأَيْضًا، فَحَتَّى لَوْ لَمْ يَأْتِ هَذَا الْخَبَرُ لَكَانَ أَمْرُ النَّبِيِّ عَلَيْكَةً وَوُرُودُ الْقُرْآنِ بِهَا شَرْعًا زَائِدًا وَفَرْضًا وَارِدًا مُضَافًا إِلَى سَائِرِ الشَّرَائِعِ المُذْكُورَةِ، وَكُلُّهُمْ يَرَى النَّذُرَ فَرْضًا، وَالْمُضَاءَ وَلَيْسَ وَالْجُهَادَ إِذَا نَزَلَ بِالمُسْلِمِينَ فَرْضًا، وَغُسْلَ الْجُنَابَةِ فَرْضًا، وَالْوُضُوءَ فَرْضًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مَذْكُورًا فِي الْحَدِيثَيْنِ المُذْكُورَيْنِ، وَلَمْ يَرَوْا الْحَدِيثَيْنِ المُذْكُورَيْنِ حُجَّةً فِي سُقُوطِ فَرْضِ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا، فَوَضَحَ تَنَاقُضُهُمْ وَفَسَادُ مَذْهَبِهِمْ فِي ذَلِكَ. وَالْحَمْدُ اللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الْمُذَكُورَانَا، فَوضَحَ تَنَاقُضُهُمْ وَفَسَادُ مَذْهَبِهِمْ فِي ذَلِكَ. وَالْحَمْدُ اللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الْمُذَكِرِيْنَا، فَوضَحَ تَنَاقُضُهُمْ وَفَسَادُ مَذْهَبِهِمْ فِي ذَلِكَ. وَالْحَمْدُ اللهِ وَلَى الْعَالَمِينَ (١).

قال البغوي تَعَلَقُهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الْعُمْرَةِ: فَذَهَبَ أَكْثُرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى وُجُوبِ الْعُمْرَةِ: فَذَهَبَ أَكْثُرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى وُجُوبِ الْعُمْرَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: وُجُوبِهَا، وَهُو قَوْلُ عُمْرَ، وَعِلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَرَوَى عِكْرِمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: وَالله إِنَّ الْعُمْرَةَ لَقَرِينَةُ الْحُبِّ فِي كِتَابِ الله، [قَالَ الله تَعَالَى]: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَبِّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللهِ عَالَاءُ، وَطَاوُسٌ، ومجاهد، والحسن، وَقَتَادَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَإِلَيْهِ لِللَّهِ مَا عَطَاءُ، وَطَاوُسٌ، ومجاهد، والحسن، وَقَتَادَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَإِلَيْهِ

⁽١) المحلي بالآثار (٥/ ١٣).

ذَهَبَ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ. وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ، وَهُوَ قَوْلُ جَابِر، وَبِهِ قال الشَّعبي، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَأَهْلُ الْعِرَاقِ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِللَّهِ الشَّرُوعِ فِيهَمَا فَتَطَوَّعُ. وَالْعُمْرَةَ لِللَّهِ مَعْنَى: أَيَّوُهُمَا إذا دخلتم فيهما، أَمَّا ابْتِدَاءُ الشُّرُوعِ فِيهَمَا فَتَطَوَّعُ. واحتج من لم يوجبها بما:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ: أُواجبة هِيَ؟ فَقَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ» (١٠).

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾، أي: ابْتَدِئُوهُمَا، فَإِذَا دَخَلْتُمْ فِيهِا فَأَمِّوهُمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَيْ الْإِنْمَامِ، أَيْ: أَقِيمُوهُمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَيْذَا دَخَلْتُمْ فَيهِم إِنْهُ الْعَرَامُ لَهُ وَالْإِنْمَامِ، أَيْ: ابْتَدِئُوهُ، وَأَيْمُوهُ.

وعَنْ عَبْدِ الله: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تَابِعُوا بَيْنَ الحُجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ فَإِنَّهُمَا يَنْفِيَانِ الْفَقْرَ وَالذَّنُوبَ، كَمَا يَنْفِي الْكِيرُ خَبَثَ الْحُدِيدِ والذهب والفضة، وليس للحجّة المبرورة جَزَاءٌ إِلَّا الجُنَّةَ».

وقال ابْنُ عُمَرَ: لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الله أَحَدُّ إِلَّا وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ، إِنِ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سبيلا، كَمَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾، فمن زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ خَيْرٌ وَتَطَوَّعٌ (٢).

قال ابن عطية كتلثه: واختلف في فرض العمرة: فقال مالك كتلثه: هي سنة واجبة، لا ينبغي أن تترك كالوتر، وهي عندنا: مرة واحدة في العام، وهذا قول جمهور أصحابه. وحكى ابن المنذر في الإشراف عن أصحاب الرأي أنها عندهم غير واجبة، وحكى بعض القرويين والبغداديين عن أبي حنيفة أنه يوجبها كالحج، وبأنها سنة.

وقال ابن مسعود وجمهور من العلماء، وأسند الطبري النص على ذلك عن رسول الله ﷺ، وروي عن علي بن أبي طالب (٣)،.....

⁽١) ضعيف، وقد سبق.

⁽٢) تفسير البغوى (١/ ٢٤١).

⁽٣) ضعيف وقد سبق.

وابن عباس^(۱)، وابن عمر^(۱)، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، والشعبي، وجماعة تابعين: أنها واجبة كالفرض، وقاله ابن الجهم من المالكيين.

وقال مسروق: «الحج والعمرة فرض، نزلت العمرة من الحج منزلة الزكاة من الصلاة»، وقرأ الشعبي وأبو حيوة: «والعمرة لله» برفع العمرة على القطع والابتداء، وقرأ ابن أبي إسحاق: «الحج» بكسر الحاء، وفي مصحف ابن مسعود: «وأتموا الحج والعمرة إلى البيت لله»، وروي عنه: «وأقيموا الحج والعمرة إلى البيت»، وروي غير هذا مما هو كالتفسير (٣).

قال الشوكاني تعالله: قَوْلُهُ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَ ﴾ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي المُعْنَى الْمُرَادِ بِإِثْمَامِ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ للله، فَقِيلَ: أَدَاؤُهُمَا، وَالْإِنْيَانُ بِهَا مِنْ دُونِ أَنْ يَشُوبُهُمَا شَيْءٌ مِمَّا هُوَ مَخْطُورٌ، وَلَا يُجُلَ بِشَرْطٍ، وَلَا فَرْضِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتَمُهُمَا: أَنْ يَشُوبُهُمَا الْمَعْنَ أَلَيْ وَقَالَ سُفْيَانُ التَّوْرِيُّ: إِثْمَامُهُمَا: أَنْ تَفُودَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ مَمَّتُعِي هُمْ، وَقِيلَ: إِثْمَامُهُمَا: أَنْ تُفُودَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ غَيْرِ مَمَّتُعِي هُمْ، وَقِيلَ: إِثْمَامُهُمَا: أَنْ تُغْرِهِمَا وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَلَى الْمَثَلِقَ إِثْمَامُهُمَا: أَنْ يُغْرِهِمَا وَقَالَ الْمَلْبِ وَقِيلَ: إِثْمَامُهُمَا: أَنْ لَا يَسْتَحِلُوا فِيهِمَا مَا لَا يَنْبَعِي هُمْ، وَقِيلَ: إِثْمَامُهُمَا: أَنْ لَا يَسْتَحِلُوا فِيهِمَا مَا لَا يَنْبَعِي هُمْ، وَقِيلَ: إِثْمَامُهُمَا: أَنْ كُومِمِيلً وَقِيلَ: إِثْمَامُهُمَا: أَنْ لَا يَسْتَحِلُوا فِيهِمَا مَا لَا يَنْبَعِي هُمْ، وَقِيلَ: إِثْمَامُهُمَا: أَنْ لَا يَسْتَحِلُوا فِيهِمَا مَا لَا يَنْبَعِي هُمْ، وَقِيلَ: إِثْمَامُهُمَا: أَنْ لَا يَسْتَحِلُوا فِيهِمَا مَا لَا يَنْبَعِي هُمْ، وَقِيلَ: إِثْمَامُهُمَا: أَنْ لَا يَشْرَعُونَ فِي سَفُوهُمَ مَا الْحَلَالُ الطَّيِّبَ، وَسَعْلَقْ بَعْلُ مَهُمَاءُ وَلَا الْمُؤْتِ عَلَى مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْدُلُ لِكَ قَالَ عَلِيُّ مَولًا مُنَالًا كَيْتُولُ عَلَى مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْدُلُ اللَّهُ بُنُ مُنْ اللهُ بِنُ شَلَادٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأَيِ حَلَى مَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَالُ اللَّيْمِ مَنَ الْمُلْكِقَ وَالْمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْدَابُ اللَّالِكِيَةِ. وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأَي حَلَى مَاللَاكُ وَالنَّامُ وَلَى مَالِكُ وَالنَّحْمُولُ بِالْوَجُوبِ.

وَمِنَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهَا سُنَّةٌ: ابْنُ مَسْعُودٍ، وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله. وَمِنْ جُمْلَةِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ

⁽١) صحيح وقد سبق.

⁽٢) صحيح وقد سبق.

⁽٣) تفسير ابن عطية (١/ ٢٦٦).

الْأَوَّلُونَ: مَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ فِي الصَّحِيحِ: أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذَيٌ فَلَيُهِلَّ بِحَجِّ وَعُمْرَةَ». وَثَبَتَ عَنْهُ أَيْضًا فِي الصَّحِيحِ: أَنَّهُ قَالَ: «دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الحُجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الحُجَّ وَالْعُمْرَةَ فَرِيضَتَانِ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهَا بَدَأْتَ». وَاسْتَدَلَّ رَسُولُ الله عَلَيْهُ وَعَبْدُ الرَّزَاقِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ أَبِي صَالِح الْحَنَفِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الحُجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ». عَنْ أَبِي صَالِح الْحَنَفِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الحُجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ».

وَأَخْرَجَ أَبْنُ مَاجَهْ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ الله مَرْفُوعًا مِثْلَهُ. وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ - عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ عَنِ الْعُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ» وَأَجَابُوا عَنِ الْآيةِ، وَعَنِ الْعُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ» وَأَجَابُوا عَنِ الْآيةِ، وَعَنِ الْعُمْرَةِ: الْعَمْرَحِةِ بِأَنْهَ قَدْ وَقَعَ الدُّخُولَ فِيهَا، وَهِي الْأَحَادِيثِ المُصَرِّحَةِ بِأَنْهَا فَرِيضَةٌ: بِحَمْلِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الدُّخُولَ فِيهَا، وَهِي الْأَحْرَبُهُ اللَّهُ عَلَى أَنْهُ قَدْ وَقَعَ الدُّخُولَ فِيهَا، وَهِي بَعْدَ الشَّرُوعِ فِيهَا وَاجِبَةٌ بِلَا خِلَافٍ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ بُعْدٌ لَكِنَّهُ يَجِبُ المُصِيرُ إِلَيْهِ، وَهِي الشَّعْبِ، وَعَلَى وَجُوبِهِ، وَعَلَى وَجُوبِهِ، وَعَلَى وَجُوبِهِ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى وَجُوبِهِ، وَعَلَى وَجُوبِهِ اللهُ عَلَى وَجُوبِهِ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى وَهُ عَمْ اللهُ عَلَى وَعَلَى اللهُ عَلَى وَجُوبِهِ، وَعَلَى وَجُوبِهِ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى وَجُوبِهِ، وَعَلَى وَنَعْ اللهُ عَمْرَةَ هِي الشَّعْبِ، وَاللهُ عَلَى وَجُوبِهِ، وَعَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَمْرَةَ هِي الشَّعْبِ، وَاللهُ اللهُ وَتُوبِ الزَّكَةُ عَلَى وَجُوبِهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ عَمْرَةً عِيْ السَّعَبِ وَعَلَى اللهُ عَلَى وَتُوبِهِ اللهُ اللهُ وَتُعْمِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَتُعْمِ وَاللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَتُعْمِ وَاللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ ا

قال ابن بطال كِلله: اختلف النّاس فى وجوب العمرة، فكان ابن عباس وابن عمر يقولان: هى واجبة فرضًا. وهو قول عطاء، وطاوس، والحسن، وابن سيرين، والشعبى، وإليه ذهب الثورى، والشافعى، وأحمد، وإسحاق.

وقال ابن مسعود: العمرة تطوع. وهو قول أبى حنيفة وأبى ثور، وقال النخعى: هي سنة. وهو قول مالك، قال: ولا يعلم لأحد الرخصة في تركها.

واحتج الذين أوجبوها فرضًا بقول الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾

⁽١) فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٢٤).

[البقرة:١٩٦] ومعنى أتموا عندهم: أقيموا، قالوا: فإذا كان الإتمام واجبًا، فالابتداء واجب (١).

قال بدر الدين العيني تَعَلَقُهُ: وَمِمَّنْ قَالَ بفرضية الْعمرة من الصَّحَابَة: عمر بن الْخطاب، وَابْنه عبد الله بن عمر، وَعبد الله بن مَسْعُود، وَجَابِر، رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ، وَمن التَّابِعين وَغَيرهم: عَطاء، وطاووس، وَمُجاهد، وَعلي بن الْحُسَيْن، وَسَعِيد بن جُبَير، وَالْحسن، وَابْن سِيرِين، وَعبد الله بن شَدَّاد، وَابْن الحبيب، وَابْن الجهم، وَاحْتَج هَوُلاءِ أَيْضا بِأَحَادِيث أُخْرَى. مِنْها: مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِي من رِوَايَة إِسْمَاعِيل ابن مُسلم، عَن مُحَمَّد بن سِيرِين، عَن زيد بن ثَابت ـ رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ ـ قَالَ: قَالَ رَسُول الله، ﷺ: ﴿إِن الحُج وَالْعمْرة فريضتان، لَا يَضرك بِأَيْهَا بدأت».

قلت: الصَّحِيح أَنه مَوْقُوف، رَوَاهُ هِشَام بن حسان، عَن ابْن سِيرِين، عَن زيد.

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ ابْن مَاجَه من رِوَايَة حبيب بن أبي عمْرَة، عَن عَائِشَة بنت طَلْحَة، عَن عَائِشَة بنت طَلْحَة، عَن عَائِشَة بنت طَلْحَة، عَن عَائِشَة ـ رَضِي الله تَعَالَى عَنْهَا ـ قَالَت: قلت: يَا رَسُول الله، على النِّسَاء جِهَاد؟ قَالَ: «نعم، عَلَيْهِنَّ جِهَاد لَا قتال فِيهِ: الحُج وَالْعمْرَة». قلت: أخرجه البُخَارِيّ، وَلم يذكر فِيهِ الْعمرَة.

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ ابْن عدي فِي (الْكَامِل) من رِوَايَة قُتَيْبَة، عَن ابْن لَهِيعَة، عَن عَطاء، عَن جَابر: أَن رَسُول الله ﷺ قَالَ: «الحُج وَالْعَمْرَة فريضتان واجبتان». قلت: قَالَ ابْن عدي: هُوَ عَن ابْن لَهِيعَة عَن عَطاء غير مَحْفُوظ، وَأخرجه الْبَيْهَقِيّ، وَقَالَ: ابْن لَهِيعَة غير مَحْفُوظ، وَأخرجه الْبَيْهَقِيّ، وَقَالَ: ابْن لَهِيعَة غير مُحْتَج بِهِ.

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ النِّرْمِذِيِّ من حَدِيث عَمْرو بن أَوْس، عَن أَبِي رزين الْعقيلِيِّ: أَنه أَتَى النَّبِي ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُول الله! إِن أَبِي شَيخ كَبِير، لَا يَسْتَطِيع الحُبَح وَالْعمْرَة، وَلَا الظعن، قَالَ: «حج عَن أَبِيك، وَاعْتمر». وَقَالَ: هَذَا حَدِيث حسن صَحِيح، وَأَبُو رزين اسْمه: لَقِيط بن عَامر. قلت: أمره بأن يعْتَمر عَن غَيره.

وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيِّ من رِوَايَة يُونُس بن مُحَمَّد، عَن مُعْتَمر بن سُلَيْهَان، عَن

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٣٤).

أبيه، عَن يحيى بن يعمر، عَن ابْن عمر، عَن عمر بن الخطاب - رَضِي الله تَعَالَى عَنهُ - قَالَ: بَينا نَحن جُلُوس عِنْد رَسُول الله ﷺ فِي أَنَاس، إِذْ جَاءَ رجل لَيْسَ عَلَيْهِ سحناء سفر، فَذكر الحَدِيث، وَفِيه: فَقَالَ: يَا مُحَمَّد مَا الإسلام؟ فَقَالَ: «الْإِسْلَام أَن تشهد أَن لَا إِلهَ إِلاَّ الله، وَأَن مُحَمَّدًا رَسُول الله، وتقيم الصَّلَاة، وتؤتي الزَّكَاة، وتحج، وتعتمر». وقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: هَذَا إِسْنَاد ثَابت، أخرجه مُسلم بِهَذَا الْإِسْنَاد، وَقَالَ ابْن الْقطَّان: وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: هَذَا إِسْنَاد ثَابت، أخرجه مُسلم بِهَذَا الْإِسْنَاد، وَقَالَ ابْن الْقطَّان؛ وَيَادَة صَحِيحَة، وَأَخرجه أَبُو عَوَانَة فِي (صَحِيحه)، والجوزقي، وَالْحَاكِم أَيْضًا قلت: الْمُراد بِإِخْرَاج مُسلم لَهُ: أَنه أخرج الْإِسْنَاد هَكَذَا، وَلم يسق لفظ هَذِه الرِّوَايَة، وَإِنَّا اللهُ عَن البَن أَحُول عَن الشَّافِعِي وَأَحْد فِي رَوَايَة: أَن الْعمرة لَيست بواجبة، وروى ذَلِك عَن ابْن عَمْرو عَن الشَّافِعِي وَأَحْد فِي رَوَايَة: أَن الْعمرة لَيست بواجبة، وروى ذَلِك عَن ابْن عَمْرو عَن الشَّافِعِي وَأَحْد فِي رَوَايَة: أَن الْعمرة لَيست بواجبة، وروى ذَلِك عَن ابْن مَسْعُود، وَبِه قَالَ أَبُو حنيفَة، وَأَصْحَابه، وَمَالك، وَعنهُ: أَنَّهَا سنة.

قلت: قَالَ أَصْحَابِنَا: الْعمرَة سنة، وَيَنْبَغِي أَن يَأْتِي جَهَا عقيب الْفَرَاغ من أَفعَال الْحَج، وَاحْتَجُّوا بِهَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيِّ من حَدِيث جَابر: أَن النَّبِي ﷺ سُئِلَ عَن الْعمرَة: أَوَاجِبَة هِي؟ قَالَ: هَذَا حَدِيث حسن صَجِيح. أَوَاجِبَة هِي؟ قَالَ اللَّنْذِرِيّ: وَفِي تَصْجِيحه لَهُ نظر، فَإِن فِي سَنده الحُجَّاج بن أَرْطَاة، وَلم فَإِن قلت: قَالَ اللَّنْذِرِيّ: وَفِي تَصْجِيحه لَهُ نظر، فَإِن فِي سَنده الحُجَّاج بن أَرْطَاة، وَلم يُحْتَج بِهِ الشَّيْخَانِ فِي (صَجِيحَيْهِمَ)). وَقَالَ ابْن جَبَان: تَركه ابْن الْمُبَارك، وَيحيى الْقطَّان، وَابْن معِين، وَأَحمد، وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: لَا يُحْتَج بِهِ، وَإِنَّهَا روى هَذَا الحَدِيث مَوْقُوفًا على جَابر، وَقَالَ الْبَيْهَقِيّ: وَرَفعه ضَعِيف. قلت: قَالَ الشَّيْخ تَقِيّ الدّين بن مَوْقُوفًا على جَابر، وَقَالَ الْبَيْهَقِيّ: وَرَفعه ضَعِيف. قلت: قَالَ الشَّيْخ تَقِيّ الدّين بن مَوْقُوفًا على جَابر، وَقَالَ الْبَيْهَقِيّ: وَرَفعه ضَعِيف. قلت: قَالَ الشَّيْخ تَقِيّ الدّين بن مَوْقيق الْعِيد فِي كتاب (الإِمَام): وَهَذَا الحكم بالتصحيح فِي رِوَايَة الْكُرْخِي لكتاب دَقِي رَوَايَة غَيْره: حسن لَاغير.

وَقَالَ شَيخنَا زين الدّين تَعَلَّقُهُ: لَعَلَّ التِّرْمِذِيّ إِنَّمَا حكم عَلَيْهِ بِالصِّحَّةِ لمجيئه من وَجه آخر، فقد رَوَاهُ يحيى بن أَيُّوب، عَن عبد الله ابْن عمر، عَن أبي الزبير، عَن جَابر، قلت: يَا رَسُول الله، الْعمرة فَرِيضَة كَاخْجِّ؟ قَالَ: «لَا، وَإِن تعتمر خير لك». ذكره صَاحب (الإمَام)، وقَالَ: اعْترض عَلَيْهِ بِضعْف عبد الله بن عمر الْعمريّ. قلت: رَوَاهُ الدَّارَقُطُنِيِّ من رِوَايَة يحيى بن أَيُّوب، عَن عبيد الله بن المُغيرَة، عَن أبي الزبير عَن جَابر، قَالَ: قلت: يَا رَسُول الله، الْعمرة وَاجِبة فريضتها كفريضة الحُج؟ قَالَ: «لَا،

وَإِن تعتمر خير لَكَ». وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيّ من رِوَايَة يحيى بن أَيُّوب، عَن عبيد الله ـ غير مَنْ سُوب ـ عَن أَبِي الزبير، ثمَّ قَالَ: وَهُوَ عبيد الله بن المُغيرَة، تفرد بِهِ عَن أَبِي الزبير، وَهُوَ عبيد الله بن المُغيرَة، تفرد بِهِ عَن أَبِي الزبير، وَوهم الباغندي فِي قَوْله: عبيد الله بن عمر، وروى ابْن مَاجَه من حَدِيث طَلْحَة بن عبيد الله: أَنه سمع رَسُول الله عَيَّا يَقُول: «الحُج جِهَاد، وَالْعمْرَة تطوع»، وروى عبد الله: أَنه سمع رَسُول الله عَيَّا يَقُول: «الحُج جِهَاد، وَالْعمْرَة تطوع»، وروى عبد الله عَن النَّبِي عَيَّا يُنْ نَحُوه، وَكَذَا روي عَن ابْن عَبَّاس، عَن النَّبِي عَيَّا يُنْ نَحُوه (۱).

قال ابن رشد كَلَهُ: وَقَدْ بَقِيَ مِنْ هَذَا الْبَابِ الْقَوْلُ فِي حُكْمِ النَّسُكِ الَّذِي هُوَ الْعُمْرَةُ، فَإِنَّ قَوْمًا قَالُوا: إِنَّهُ وَاجِبٌ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ (٢) مِنَ الصَّحَابَةِ وَابْنِ عُمَر (٣) وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ.

وقال مَالِكُ وَجَمَاعَةُ: هِيَ سُنَّةٌ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هِيَ تَطَوُّعٌ، وَبِهِ قَالَ أَبُو تَوْرِ وَدَاوُدُ، فَمَنْ أَوْجَبَهَا احْتَجَ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَدَاوُدُ، فَمَنْ أَوْجَبَهَا احْتَجَ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَبِآثَارٍ مَرْوِيَةٍ، مِنْهَا: مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «دَخَلَ أَعْرَابِيُّ حَسَنُ الْوَجْهِ أَبِيهُ الشَّكَامِ الله ؟ فَقَالَ: «أَنْ تَشْهَدَ أَبْيضُ الثّه وَتُعَلِيهُ وَقَالَ: «أَنْ تَشْهَدَ أَلَا إِلَهُ إِلَا الله وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُوْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ، وَتَعْتَمِرَ، وَتَغْتَسِلَ مِنَ الجُنَابَةِ » (١٤).

⁽۱) عمدة القاري (۱۰/ ۱۰۷).

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤) وابن أبي حاتم (١٧٦٢) من طريق فضيل بن غزوان، عن عكرمة، عن ابن عباس. وسنده صحيح، وثم طرق أخري عن عكرمة.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤)، وابن خزيمة (٣٠٦٦)، والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٦)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٥٧٢)، والحاكم في مستدركه (١/ ٦٤٤) من طريق ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح.

⁽٤) الحديث في الصحيح بغير لفظ: وتغتسل من الجنابة: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٣١)، والنسائي في الكبرى (٥٨٥٢)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٣٧٤)، والآجري في الشريعة (٢٠٨) من طريق (عطاء بن السائب – العوام بن حوشب)، عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن بريدة، عن

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ: أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّهُ: "لَمَا نَزَلَتْ: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] قَالَ رَسُولُ الله عَلِيْةِ: «باثْنَتَيْنِ حِجَّةٌ وَعُمْرَةٌ، فَمَنْ قَضَاهُمَا فَقَدْ قَضَى الْفَرِيضَةَ ﴾ (١٠).

وَرُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: أَنَّهُ قَالَ: «الحُجُّ وَالسَّلَامُ اللَّهُ اللَّهُ قَالَ: «الحُجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهَا بَدَأْتَ» (٢).

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ» (٢). وَبَعْضُهُمْ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ عَيَّالَةٍ.

عبد الله بن عمر به. وسنده صحيح، ولكن الحديث عند مسلم وغيره من طرق عن ابن بريدة، بغير هذه الزيادة.

وأخرجه ابن خزيمة (١) ، (٣٠٦٥)، وابن حبان (١٧٣)، والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤١)، والبيهقي في الكبرى (٤/ ٥٧٠) من طريق معتمر بن سليهان، عن أبيه، عن يحيي بن يعمر، عن ابن عمر. وقال الدارقطني: إسناد صحيح ثابت.

وقد أخرجه مسلم ولم يذكر متنه ٤ - (٨) قال: حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا المُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

(١) لم أقف عليه.

(۲) الصحيح فيه الوقف: أخرجه الدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٦)، والحاكم في مستدركه (٢/ ٦٤٣)، وغيرهم من طريق إسهاعيل بن مسلم، عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت. وفي سنده إسهاعيل بن مسلم، وهو ضعيف، وخولف من الأثبات في محمد بن سيرين، فقد رواه (أيوب – هشام بن حسان) كلاهما عن محمد بن سيرين، عن زيد بن ثابت شهم موقوفًا، كها أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤)، والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٦)، والحاكم في مستدركه (١/ ٣٤٣). وقال الحاكم: والصحيح من قول زيد بن ثابت.

(٣) ضَعيف بهذا اللفظ: أخرجه البيهقي في الكبرى (٥٧٣/٤) والدارقطني في السنن (٣/ ٣٤٧)، وفي سنده إبراهيم بن أبي يحيى، وهو ضعيف.ولم أقف عليه مرفوعًا.

ولكن ورد عن ابن عباس موقوفًا، قال: هي الحج الأصغر. وسنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٢٤) وابن أبي حاتم (١٧٦٢) من طريق فضيل بن غزوان، عن عكرمة، عن ابن عباس. وسنده صحيح. وثم طرق أخري عن عكرمة.

وَأَمَّا حُجَّةُ الْفَرِيقِ الثَّانِي - وَهُمُ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً - فَالْأَحَادِيثُ الْمُشْهُورَةُ الثَّابِتَةُ الْوَارِدَةُ فِي تَعْدِيدِ فَرَائِضِ الْإِسْلَام مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكُرَ مَعَهَا الْعُمْرَةَ، مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خُسِ» (١) ذَكَرَ الْحُجَّ مُفْرَدًا.

وَمِثْلُ حَدِيثِ السَّائِلِ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ: «وَأَنْ يَحُجَّ الْبَيْتَ» (٢). وَرُبَّهَا قَالُوا: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْإِثْمَامِ لَيْسَ يَقْتَضِي الْوُجُوبَ، لِأَنَّ هَذَا يَخُصُّ السُّنَنَ وَالْفُرَائِضَ – أَعْنِي: إِذَا شَرَعَ فِيهَا أَنْ تَتِمَّ، وَلَا تُقْطَعَ –.

وَاحْتَجَّ هَوُّلَاءِ أَيْضًا - أَعْنِي: مَنْ قَالَ إِنَّهَا سُنَّةٌ - بِآثَارٍ، مِنْهَا: حَدِيثُ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ اللهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: «سَأَلَ رَجُلُ النَّبِيِّ عَيْكَةٍ عَنِ الْعُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا، وَلَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ» (٣).

قال أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَلَيْسَ هُوَ حُجَّةً فِيهَا انْفَرَدَ بِهِ. وَرُبَّمَا احْتَجَّ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تَطَوَّعٌ بِهَا رُويَ عَنْ أَبِي صَالِحِ الْحَنَفِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الحُجُّ وَاجِبٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوَّعٌ» (٤٠). وَهُو حَدِيثُ مُنْقَطِعٌ.

⁽١) متفق عليه، وقد سبق.

⁽٢) صحيح، وقد سبق.

⁽٣) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (٣١٦/٣) ، (٣٠٧/٣)، والترمذى (٩٣١)، وابن خزيمة (٣٠١)، وابن خزيمة (٣٠٦)، والدارقطني (٢/ ٢٨٥)، وأبو يعلى (١٩٣٨) من طريق الحجاج بن أرطأة، عن محمد ابن المنكدر، عن جابر. والحجاج بن أرطأة ضعيف.

وأخرجه البيهقي (٤/ ٣٤٩) والدارقطني (٢/ ٢٥٨) من طريق يحيى بن أيوب، عن ابن جريج. والحجاج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر موقوفًا. وقال البيهقي: وهو المحفوظ.

قال البيهقي في السنن الصغير (٢/ ١٤٣): وَرُوِي عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَالْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةً، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوَاجِبَةٌ؟ أَوْ قَالَ: فَرِيضَةٌ كَفَريضَةِ الْحُجِّ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرْ خَيْرٌ لَكَ» وَهَذَا هُوَ المُحْفُوظُ مَوْقُوفٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا، وَرَفْعُهُ ضَعِيفٌ.

 ⁽٤) ضعيف: أخرجه الشافعي في مسنده (٧٣٧) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٣) من طريق معاوية بن صالح، عن أبي صالح الحنفي مرسلًا.

وله طرق ضعيفة، منها ما أخرجه ابن ماجة (٢٩٨٩) من حديث طلحة بن عبيدالله. وفي سنده عمر بن قيس، متروك، وكذلك الحسن الخشني ضعيف كذلك.

فَسَبَبُ الْخِلَافِ فِي هَذَا تَعَارُضُ الْآثَارِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَتَرَدُّدُ الْأَمْرِ بِالتَّامِ بَيْنَ أَنْ يَقْتَضِيهِ. يَقْتَضِي الْوُجُوبَ أَمْ لَا يَقْتَضِيهِ.

قَالَ القرطبي يَعْالَثُهُ: الرَّابِعَةُ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِإِثْمَامِ الْحُجِّ. قَالَ الصُّبَيُّ بْنُ مَعْبَدِ: أَتَيْتُ عُمَرَ عَلَيْ، وَإِنِّي اَفُمُلْتُ إِنِّي كُنْتُ نَصْرَانِيَّا، فَأَسْلَمْتُ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَتَيْنِ عَلَيَّ، وَإِنِّي أَهْلَلْتُ كُنْتُ نَصْرَانِيًّا، فَأَسْلَمْتُ، وَإِنِّي وَجَدْتُ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَتَيْنِ عَلَيْ قَوْلَهُ: هَلِيتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ. قَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: وَلَمْ يُنكِرْ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: ﴿ وَجَدْتُ الْحُجْرِ وَالْعُمْرَةَ مَكْتُوبَتَيْنِ عَلَيًّ ». وَبِوجُوبِهَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ.

وَرَوَى الدَّارَقُّطْنِيُّ عَنِ ابْنِ جُرِيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الله أَحَدُ إِلَّا عَلَيْهِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ وَاجِبَتَانِ، مَنِ اسْتَطَاعَ ذَلِكَ سَبِيلًا، فَمَنْ زَادَ بَعْدَهَا شَيْئًا فَهُو خَيْرٌ وَتَطَوَّعٌ. قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ يَقُولُ فِي أَهْلِ مَكَّةَ شَبِيلًا، فَمَنْ زَادَ بَعْدَهَا شَيْئًا فَهُو خَيْرٌ وَتَطَوَّعٌ. قَالَ: وَلَمْ أَسْمَعْهُ يَقُولُ فِي أَهْلِ مَكَّة شَيْئًا. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأُخْبِرْتُ عَنْ عِكْرِمَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ كَوْجُوبِ الْحَجِّ، مَنِ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا. وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى وُجُوبَا مِنَ التَّابِعِينَ: عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَجُوبَا مِنَ التَّابِعِينَ: عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَجُوبَا مِنَ التَّابِعِينَ: عَطَاءٌ، وَطَاوُسٌ، وَجُعَاهِدٌ، وَالْحَسَنُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَأَبُو بُرْدَةً، وَالْمَوْرِيَ بَعْنِ الْعُمْرَةِ قَبْلُ وَمُسْرُوقٌ، وَعَبْدُ الله بْنُ شَدَّادٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَابْنُ الْجُهْمِ مِنَ المَالكينِ. وقال الثوري: سمعنا أنها واجبة. وسئل زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ مِنَ المَالكينِ. وقال الثوري: سمعنا أنها واجبة. وسئل زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ مِنَ المَالكينِ. وقال الثوري: سمعنا أنها واجبة. وسئل زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ مَنَ المَالكينِ. وقال الثوري: سمعنا أنها واجبة. وسئل زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ

وَرُوِيَ مَرْفُوعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ فَرِيضَتَانِ، لَا يَضُّرُكَ بِأَيِّهَا بَدَأْتَ». وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: «الْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ، لَا يَضُّرُكُ بِأَيِّهَا بَدَأْتَ». وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: «الْعُمْرَةُ سُنَّةٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَرْخَصَ فِي تَرْكِهَا». وَهُو قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأَيِ فِيهَا صَنَّةٌ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَرْخَصَ فِي تَرْكِهَا». وَهُو تَوْلُ النَّخَعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأَي فِيهَا حَكَى ابْنُ اللَّذِرِ. وَحَكَى بَعْضُ الْقَرْوِينِيِّينَ وَالْبَعْدَادِيِّينَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ كَانَ يُوجِبِها كالحج، وبأنها سنة ثابتة، قاله ابْنُ مَسْعُودٍ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله. رَوَى

ومن حديث ابن عباس أخرجه الطبراني في الكبير (١١/ ٤٤٢). وفي سنده محمد بن الفضل بن عطية، كذبوه.

الدَّارَقُطْنِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ زَكَرِيَّا، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيُهَانَ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهُ عَلْ اللهُ عَلْ عَنْ عَنْ اللهُ عَلَيْ عَنِ الصَّلَاةِ وَالنَّرَكَاةِ وَالْحَجِّ: أَوَاجِبٌ هُو؟ قَالَ: «لَه، قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ».

رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ حَجَّاجِ، وابن جريج، عن ابن المنكدر، عَنْ جَابِر مَوْقُوفًا مِنْ قَوْلِ جَابِر. فَهَذِهِ حَجَّةٌ مَنْ لَمْ يُوجِبْهَا مِنَ السُّنَةِ. قَالُوا: وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا حُجَّةَ فِيهَا لِلْوُجُوبِ الْإِثْمَامِ، لَا فِي الإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّهُ حُجَّةَ فِيهَا لِلْوُجُوبِ الْإِثْمَامِ، لَا فِي الإِبْتِدَاءِ، فَإِنَّهُ الْبَتَدَأَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ، فقال: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلرَّكَوٰةً ﴿ . وَالْبَتَدَأَ بِإِيجَابِ الْحُجِّ، الْبَتَدَأَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ، فقال: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلرَّكُوٰةً ﴾ . وَالْبَتَدَأَ بِإِيجَابِ الْحُجِّ، فَقَال: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلرَّكُوةَ ﴾ . وَالْمُعْمَرة أَمَر بِإِمْمَامِهَا، لَا بِابْتِدَائِهَا، فَلَوْ حَجَّ عَشْرَ حِجَجٍ، أَوِ اعْتَمَرَ عَشْرَ عُمْر، لَزِمَ الْإِثْمَامُ فِي جَمِيعِهَا، فَإِنَّا بِابْتِدَائِهَا، فَلَوْ حَجَّ عَشْرَ حِجَجٍ، أَوِ اعْتَمَرَ عَشْرَ عُمَر، لَزِمَ الْإِثْمَامُ فِي جَمِيعِهَا، فَإِنَّا بَابْتِدَائِهَا، فَلَوْ حَجَّ عَشْرَ حِجَجٍ، أَوْ اعْتَمَرَ عَشْرَ عُمْر، لَزِمَ الْإِثْمَامُ فِي جَمِيعِهَا، فَإِنَّا بَالْقَلْوِ عَلَى وُجُومِهَا بِأَنْ قَالًا: عَمَادُ الْمُعْرَةِ وَالله أَعْلَمُ وَاحْتَجَ الْمُعْرَةِ وَقُوفٌ ، فَلَوْ عَلَى وُجُومِهَا بِأَنْ قَالًا: عَمَادَ الْمُعْرَةِ وَلَوْفُ بِعَرَفَةِ، وَلَيْسَ فِي الْعُمْرةِ وُقُوفٌ ، فَلَوْ الْتَعْلَمِ عَلَى وَهُ وَعُومِهَا بَأَنْ شَنَةَ الْحَبِّ لَوَجَبَ أَنْ تُسَاوِي فَوْ أَفْعَالِهِ، كَمَا أَنَّ شُنَةَ الصَّلَاةِ تُسَاوِي فَرِيضَتَهَا فِي أَنْعَالَهِ، كَمَا أَنَّ شُنَةَ الصَّلَاةِ تُسَاوِي فَرِيضَتَهَا فِي أَنْعَالِهِ، كَمَا أَنَّ شُنَةَ الْحَبِّ لَوَجَبَ أَنْ تُسَاوِي فَوْلَاء وَالْقَالِهِ وَاللهُ الْمُؤْلِقُ الْمَالِة الْمُعَالِمِ الْمَالِهُ وَاللهُ عَلَيْهِ الْمُؤْلِقُ اللهُ الْمَالِهُ وَاللهُ اللْمَالِةُ وَالْولَالَةُ الْمَالِقُ الْمُولِقُولُ اللهُ الْمُؤْلِقُ اللهُ الْمُؤْلِقُ اللهُ الْمُؤْلِقُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمَالِمُ اللهُ الْمَالِمُ اللهُ الل

القول الثاني: قالوا باستحباب العمرة، واستدلوا على ذلك بأحاديث من السنة وآثار عن الصحابة والتابعين:

كر الأحاديث:

الدليل الأول: حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله ﷺ:

عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: «سَأَلَ رَجُلُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْعُمْرَةِ: أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا، وَلَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ»(٢).

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٦٨).

⁽۲) إسناده ضعيف: أخرجه أحمد (۳۱٦/۳) ، (۳۰۷/۳)، والترمذى (۹۳۱)، وابن خزيمة (۳۰۷)، وابن خزيمة (۳۰۱)، والدارقطنى (۲/ ۲۸۵)، وأبو يعلى (۱۹۳۸) من طريق الحجاج بن أرطأة، عن محمد ابن المنكدر، عن جابر. والحجاج بن أرطأة ضعيف.

الدليل الثاني: مارُوِيَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ الْحَنَفِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الْحُجُّ وَاجِبٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعُ»(١).

كرالآثار الواردة عن الصحابة والتابعين:

🗖 أثر عبد الله بن مسعود ﴿ الله بن مسعود ﴿ الله عِنْهُ الله عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْه

قَالَ عَبْدُ الله: «الحُبُّ فَرِيضَةٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ» (٢).

أثر سعيد بن جبير كَمْلَلْهُ:

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «الْعُمْرَةُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ»(٣).

وأخرجه البيهقي (٤/ ٣٤٩) والدارقطني (٢/ ٢٥٨) من طريق يحيى بن أيوب، عن ابن جريج والحجاج، عن محمد بن المنكدر، عن جابر موقوفًا. وقال البيهقي: وهو المحفوظ.

قال البيهقي في السنن الصغير (٢/ ١٤٣): وَرُوِي عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَالْحُجَّاجِ بْنِ أَرْطَأَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوَاجِبَةٌ؟ أَوْ قَالَ: فَرِيضَةٌ كَفَرِيضَةِ الْحُجِّ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِوْ خَيْرٌ لَكَ»، وَهَذَا هُوَ المُحْفُوظُ، مَوْقُوفٌ، وَرُوِيَ مَرْفُوعًا، وَرَفْعُهُ ضَعِيفٌ.

(١) ضعيف: أخرجه الشافعي في مسنده (٧٣٧) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٣) من طريق معاوية بن صالح، عن أبي صالح الحنفي مرسلًا.

وله طرق ضعيفة منها: ما أخرجه ابن ماجة (٢٩٨٩) من حديث طلحة بن عبيدالله. وفي سنده عمر ابن قيس، متروك، وكذلك الحسن الخشني ضعيف كذلك.

ومن حديث ابن عباس، أخرجه الطبراني في الكبير (١١/ ٤٤٢). وفي سنده محمد بن الفضل بن عطمة، كذبوه.

(٢) ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٥)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٣)، وفي المناسك لابن أبي عروبة (ص: ٩٢) من طرق عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: «الحُبُّجُ فَرِيضَةٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ».

وهذا فيه علل، منها ضعف أبي معشر. وعدم سماع إبراهيم النخعي من عبد الله بن مسعود.

(٣) أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٦) من طريق سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ. ورواية سعيد عن قتادة فيها مقال.

أثر إبراهيم النخعي تِعَلَّشُةٍ:

عَنْ سِمَاكٍ، قَالَ: «سَأَلْتُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْعُمْرَةِ، فَقَالَ: سُنَّةٌ حَسَنَةٌ»(١).

أثر الشعبي تَعَلَّشُهُ:

عن سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، أَنَّ الشَّعْبِيَّ، وَأَبَا بُرْدَةَ تَذَاكَرَا الْعُمْرَةَ، قَالَ: فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: تَطَوُّعُ، ﴿وَأَيْتُواْ مُرْدَةَ: هِيَ وَاجِبَةٌ، ﴿وَأَيْتُواْ لَكُمَّرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦]» وَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ: هِيَ وَاجِبَةٌ، ﴿وَأَيْتُواْ الْحُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] ﴿ وَأَيْتُواْ الْحُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦] (٢).

🗖 أثر حماد يَخَلَشْهِ:

عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَأَلْتُ حَمَّادًا عَنْ الْعُمْرَةِ: وَاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «قَدِ اخْتُلِفَ فِيهَا»(٣).

🗖 أثر عبد الرحمن بن زيد كَمْلَلْلهُ:

قال ابن زيد في قوله: ﴿وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿ البَّرَهُ:١٥٨]، من تَطوع خيرًا، فاعتمر، فإن الله شاكر عليمٌ. قال: فالحج فريضةٌ، والعمرةُ تطوع، ليست العمرة واجبةً على أحد من الناس^(٤).

⁽۱) أخرجه الطبري (۳/ ۳۳٦) قال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، مِثْلَهُ. حَدَّثَنَا مُثْلَهُ. حَدَّثَنَا مُثْلَهُ. حَدَّثَنَا أَبُو عَوانَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، مِثْلَهُ. حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، مِثْلُهُ. ومغيرة مدلس، وقد عنعنه.

⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٢) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ المُّنَدَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا يُخْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ: أَنَّ الشَّعْبِيَّ وَأَبَا بُرْدَةَ. وأخرجه الطبري (٣/ ٣٣٢) قال: خَدَّثَنِي بِهِ المُثَنِّى، قَالَ: ثنا الحُجَّاجُ بْنُ المِنْهَالِ، قَالَ: ثنا أَبُو عَوانَةَ، عَنِ المُغنِرَةِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «الْعُمْرَةُ وَاجِبَةٌ»، فَصَبَهَا بِمَعْنَى: أَقِيمُوا فَرْضَ الحُبِّ، وَالْعُمْرَةِ. وَأَخِبَةٌ، نَصَبَهَا بِمَعْنَى: أَقِيمُوا فَرْضَ الحُبِّ، وَالْعُمْرَةِ. وَالْعُمْرَةِ. وَأَخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٣) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمُرُ، عَنْ عَبْدِ المُلِكِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: «هِيَ تَطَوُعٌ».

⁽٣) صحَيَّح: أخرجُه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٢٣) قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ حَادًا

⁽٤) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٢٤٨) من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن زيد.

قال الطبري تَعْلَقُهُ: وَأَمَّا أَوْلَى الْقَوْلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكُرْنَا بِالصَّوَابِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ فَرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ذَلِكَ نَصْبًا فَقَوْلُ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ، وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ مِنْ أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ: وَأَعَمُّوا الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ لله إِلَى الْبَيْتِ بَعْدَ إِيجَابِكُمْ وَمَنْ قَالَ بَقُولِهِ مِنْ أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَمْرٌ مِنَ الله وَلَكَ إِبْنِيدَاءِ عَمَلِهِمَا، وَالدُّخُولُ فِيهِمَا، وَأَدَاءُ عَمَلِهِمَا بَعْدَ الله عَلَى اللَّذَيْنِ وَصَفْنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا مِنْهُ عَلَى الْعِبَادِ فَرْضُهُمَا، وَأَنْ يَكُونَ أَمْرًا مِنْهُ عَلَى الله وَلَكَ أَنَّ الْآيَةَ مُحْتَمِلَةٌ لِلْمَعْنَيْنِ اللَّذَيْنِ وَصَفْنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا مِنْهُ عَلَى الْعِبَادِ فَرْضُهُمَا، وَأَنْ يَكُونَ أَمْرًا مِنْهُ عَلَى الْعِبَادِ فَرْضُهُمَا، وَأَنْ يَكُونَ أَمْرًا مِنْهُ عَلَى الْعَبَادِ فَرْضُهُمَا، وَأَنْ يَكُونَ أَمْرًا مِنْهُ عَلَى الله وَلَا يَكُنْ بِيهِمَا، وَبَعْدَاءً، وَإِيجَابًا مِنْهُ عَلَى الْعِبَادِ فَرْضُهُمَا، وَأَنْ يَكُونَ أَمْرًا مِنْهُ عَلَى الْعَوْلِ فِيهِمَا، وَبَعْدَاءً عَلَى الْعَبَادِ فَرْضُهُمَا، وَأَنْ يَكُونَ أَمْرًا مِنْهُ عَلَى الْعَمْرَةِ خَبَرٌ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَى اللّهَ مُونَ وَصَفْنَا، فَلَا حُجَّةً فِيهَا لِأَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى الْآعَرَةِ وَلَا لَا يَكُنْ عِلَيْهِ الْعَمْرَةِ خَبَرٌ عَلَيْهِ وَعَلَى الْفَرْدِ عَلَيْهِ وَكَانَتِ الْأَمْرَةِ خَبَرٌ عَلَيْهِ الْعَبَادُ اللّه بِدَلَالَةٍ عَلَى الْوَهُ مِنْ الْعَمْرَةِ خَبَرٌ عُرَالًا عَلَى صِحَةٍ قَوْلِهِ مَعْنَى، إِذْ كَانَتِ الْفُرُومِ الْعَمْرَةِ خَبَرٌ عَلَيْهُ وَالْعَمْ وَالْعَلْ وَلُولُ مَنْ الْفَعْرُومِ عَلَى الْوَلَوْمُ الْعَنْ وَلَا عَلَى مَنْ قَلْولِهُ وَالْعَلْ وَلَولَ الْعَلْ عَلَى الْوَلَا عَلْ الْعَلْمُ الْعَلَالُهُ اللّهُ الْعَلَولُ اللّهُ وَلَلْ عَلَى الْعَلْ عَلَى الْوَلَولُ الْعَلْ عَلَى اللّهُ الْعَلْ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْعَلْمُ الْعَلْ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُو

ثم ذكر بعض الأخبار الضعيفة في ذلك، ثم قال: وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ، فَإِنَّ هَذِهِ أَخْبَارٌ لَا يَثْبُتُ بِمِثْلِهَا فِي الدِّينِ حُجَّةٌ لِوَهِي أَسَانِيدُهَا، وَأَنَّهَا مَعَ وَهْيِ أَسَانِيدِهَا هَا فِي الْأَخْبَارِ أَشْكَالُ تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ الْعُمْرَةَ تَطَوُّعٌ لَا فَرْضٌ وَاجِبٌ(١).

قال الكاساني تخلله: (أَمَّا) الْأَوَّلُ فَقَدْ اُخْتُلِفَ فِيهَا، قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ كَصَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَالْأُضْحِيَّةِ، وَالْوِثْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ اسْمَ السُّنَّةِ، وَهَذَا الْإِطْلَاقُ لَا يُنَافِي الْوَاجِبَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّهَا فَرِيضَةٌ.

وقال بَعْضُهُمْ: هِي تَطَوُّعُ، وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءِ بِهَا رُوِي عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْقِ: أَنَّهُ قَالَ: «الحُجُّ مَكْتُوبٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوَّعٌ» وَهَذَا نَصُّ، وَعَنْ جَابِر فَ اللهُ، وَأَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ الله، الْعُمْرَةُ أَهِي وَاجِبَةٌ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ». وَاحْتَجَ الشَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:

⁽١) أخرجه الطبري (٣/ ٣٣٩).

﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِللَّهِ ﴾ [المقرة:١٩٦] وَالْأَمْرُ لِلْفَرْضِيَّةِ، وَرُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ: «الْعُمْرَةُ هِيَ الْحَجَّةُ الصُّغْرَى»، وقَدْ ثَبَتَ فَرْضِيَّةُ الْحُجِّ بِنَصِّ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَلَنَا عَلَى الشَّافِعِيِّ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱستَطَاعَ إِلَيْهِ وَلَنَا عَلَى الشَّافِعِيِّ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧] وَلَمْ يَذْكُرْ الْعُمْرَةَ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ اسْمِ الْحُجِّ لَا يَقَعُ عَلَى الْعُمْرَةِ، فَمَنْ قَالَ: إِنَّا فِرِيضَةٌ، فَقَدْ زَادَ عَلَى النَّصِّ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِدَلِيلِ.

وَكَذَا حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي جَاءَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، وَسَأَلَهُ عَنْ الْإِيمَانِ وَلَلْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الْعُمْرَةَ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا الْعُمْرَةَ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: هَلُ عَلَيْ الْعُمْرَةِ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

وَأَمَّا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فَلَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى فَرْضِيَّةِ الْعُمْرَةِ؛ لِأَنَّهَا قُرِئَتْ بِرَفْعِ الْعُمْرَةِ: ﴿ وَأَلْعُمْرَةَ لِلْآَمُ اللَّهُ الْعُمْرَةَ لِلْآَمُ اللَّهُ الْعُمْرَةَ لِللَّهُ الْأَمْرِ بِالْحَجِّ، أَخْبَرَ الله تَعَالَى أَنَّ الْعُمْرَةَ لِلْأَصْنَامِ عَلَى مَا الله تَعَالَى أَنَّ الْعُمْرَةَ لِلْأَصْنَامِ عَلَى مَا كَانُوا يَجْعَلُونَ الْعُمْرَةَ لِلْأَصْنَامِ عَلَى مَا كَانُوا يَجْعَلُونَ الْعُمْرَةَ لِلْأَصْنَامِ عَلَى مَا كَانَتْ عِبَادَتُهُمْ مِنْ الْإِشْرَاكِ.

وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ فَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ فِيهَا أَمْرٌ بِإِمَّامُ الْعُمْرَةِ، وَإِمَّامُ الشَّيْءِ يَكُونُ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهِ، وَبِهِ نَقُولُ، أَنَّهَا بِالشُّرُوعِ تَصِيرُ فَرِيضَةً، مَعَ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ ﴿ مَا أَنَّهَا قَالَا فِي تَأْوِيلِ الْآيةِ: إِثَمَّامُهُمَا أَنْ ثُومَ بِهَا مِنْ دُويْرَةِ أَهْلِك. عَلَى أَنَّ هَذَا إِنْ كَانَ أَمْرًا بِإِنْشَاءِ الْعُمْرَةِ فَهَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مُطَلَقَ الْأَمْرِ يُفِيدُ الْفَرْضِيَّة بَلْ الْفُرْضِيَّةُ ؟ عِنْدَنَا ثَبَتَتْ بِدَلِيلِ زَائِدٍ وَرَاءَ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّا يُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ بَلْ الْفُرْضِيَّةُ ؟ عِنْدَنَا ثَبَتَتْ بِدَلِيلِ زَائِدٍ وَرَاءَ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّا يُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ بَلْ الْفُرْضِيَّةُ ؟ عِنْدَنَا ثَبَتَتْ بِدَلِيلِ زَائِدٍ وَرَاءَ نَفْسِ الْأَمْرِ، وَإِنَّا يُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ بَلْ الْفُرْضِيَةُ إِلَّى الْعُمْرَةِ فَى الْمُعْرَاقِ فَى الْمُعْرَاقِ فَى الْمُعْرَاقِ فَى الْمُعْرَاقِ فَى الْمُعْرَاقِ فَى الْمُعْرَاقِ فَى الْمُعْرِ وَلَا اللَّيْعَا عَلَى الْمُولِيَةُ وَلَا اللَّهُ الْمُعْرَاقِ فَى الْمُعْرَاقِ فَى الْمُعْرَاقِ فَى الْمُعْرَاقِ وَلَا اللَّيْعَ فَى الْمُعْرَاقِ وَلَا اللَّهُ عَلَى الْمُعْرَاقِ فَى الْمُعْرِ وَيَعْلَى الْمُعْرَاقِ فَى الْمُعْرِ وَلَى الْمُعْرَاقِ وَاللَّيْعُ فَى الْمُعْرَاقِ وَلَى الْمُعْرَاقِ وَلَى الْمُعْرَاقِ وَلَا اللَّكُونِ فَى اللَّالَةُ عَلَى الشَّافِعِيِّ لَا عَلَيْنَا وَلَا اللَّهُ وَلَى الْمُعْرَاقِ وَلَا اللَّيْقُ وَلَ الْمُعْرَاقِ وَلَا اللَّهُ عَلَى الشَّافِعِيِّ لَا عَلَيْنَا وَلَا اللَّي الْمُؤْلِقُ الْمُعْرَاقِ وَالْمُوعُ لَا يُعْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَرْضًا، وَنَحْنُ نَقُولُ بِوجُوبِ اللْمُعُرِقِ وَالتَطُوعُ لَا يُعْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَرْضًا، وَنَحْنُ نَقُولُ بِوجُوبِ اللْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْ

الْعُمْرَةِ، وَالْوَاجِبُ مَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَرْضًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَطَوُّعًا، فَكَانَ إطْلَاقُ الْعُمْرَةِ، وَالْوَاجِبُ مَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَرْضًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَطَوُّعًا، فَكَانَ إطْلَاقُ السَّمِ التَّطَوُّعِ صَحِيحًا عَلَى أَحَدِ الإِحْتِهَالَيْنِ، وَلَيْسَ لِلْفَرْضِ هَذَا الإِحْتَهَالُ فَلَا يَصِحُ الْإِطْلَاقُ، وَقَوْلُ السَّائِلِ فِي الْحُدِيثِ السَّابِقِ: (أَهِي وَاجِبَةٌ؟) مَحْمُولٌ عَلَى الْفَرْضِ؛ إذْ هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَمَلًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقَوْلُ النَّبِيِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَمَلًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقَوْلُ النَّبِيِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَمَلًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقَوْلُ النَّبِيِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَمَلًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقُولُ النَّابِيِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ عَمَلًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقُولُ النَّابِيِّ عَلَى الْمُعْرَاقِ عَمَالًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقُولُ النَّابِيِّ عَلَى الْمُعْلِاقِ عَمَالًا وَاعْتِقَادًا عَيْنًا، فَقُولُ النَّبِي عَلَى الْمُعْرِقُ الْمَلْوَلَ عَلَى الْمُعْلِقِيْلِهُ لَا عَلَيْلِيْ الْعَلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَوْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْعَلَاقِ الْمُؤْلِقِ الْمَالِقُلُولُولُولُولُولُ الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعَلَى الْعُلِيْلِيْلُولُ الْعَلَاقِ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَاقِ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُولُولُ اللْعَلَى الْعَلِي الْعَلَاقِ الْعَلَاقُ الْعَلَاقُولُولُولُولُولُولُ اللْعَلَاقُولُ الْعَلَاقُولُولُ الْعُلَاقِلَاقُولُولُولُولُولُ الْعَلَاقُولُ اللَّهِ الْعَلَاقُولُ الْعُلَاقُ الْعُلِيقِ الْعَلَاقُولُولُ الْعَلَاقُولُولُ الْعَلَاقُولُولُولُ الْعَلَاقُولُ الْعَلَاقُولُولُولُ الْعَلَاقُولُ الْعَلَاقُولُ الْعَلَاقُ الْعُلِيْقُولُ الْعُلَاقُولُولُ الْعَلَاقُولُ الْعَلَاقُولُولُ الْعَلَاقُولُ الْعُ

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيِّ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ تَحِلَّهُ ﴿ البَرْهَ:١٩٦]

🗐 فيها مسائل:

المسألة الأولى: في سبب نزول الآية

قال الشَّافِعِيُّ يَحْلَلْهُ: قَالَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَأَتِبُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنَ أُخْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيِ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدِّى مَحِلَّهُ ﴿ البقرة:١٩٦] قَالَ: فَلَمْ ٱسْمَعْ مِمَّنْ حَفِظْتُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ خَالِفًا فِي أَنَّ هَذِهِ الْآيةِ نَزَلَتْ بِالْحُدَيْبِيَةَ أَسْمَعْ مِمَّنْ حَفِظْتُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ خَالِفًا فِي أَنَّ هَذِهِ الْآيةِ نَزَلَتْ بِالْحُدَيْبِيةَ وَيَنْ الْبَيْتِ، وَأَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ نَحَرَ حِينَ أُحْصِرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، فَحَالً المُشْرِكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، وَأَنَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ نَحَرَ بِالْخُدُيْبِيةَ، وَحَلَق، وَرَجَعَ حَلَالًا، وَلَمْ يُصِلِّ إِلَى الْبَيْتِ، وَلَا أَصْحَابُهُ إِلّا عُثْمَانَ بْنَ عَظَلَ إِلَى الْبَيْتِ، وَلَا أَصْحَابُهُ إِلّا عُثْمَانَ بْنَ عَظَلَ إِلَى الْبَيْتِ، وَلَا أَصْحَابُهُ إِلّا عُثْمَانَ بْنَ

قال ابن العربي تَخَلَفُهُ: وَقَدْ اتَّفَقَ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ عَلَى أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ سَنَةَ سِتٍّ فِي عُمْرَةِ الْخُكَيْبِيَةِ حِينَ صَدَّ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ مَكَّةَ، وَمَا كَانُوا حَبَسُوهُ، وَلَكِنْ حَبَسُوا الْبَيْتَ، وَمَا كَانُوا حَبَسُوهُ، وَلَكِنْ حَبَسُوا الْبَيْتَ، وَمَنَعُوهُ، وَقَدْ ذَكَرَ الله تَعَالَى الْقِصَّةَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ، فَقَالَ: ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبُلُغَ مَحِلَّهُ ﴿ وَالنَّهِ اللهِ تَعَالَى الْقِصَّةَ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ، فَقَالَ: ﴿وَٱلْهَدْى مَعْكُوفًا أَن يَبُلُغَ مَحِلَّهُ ﴿ وَالنَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

قال ابن كثير تَعْلَقُهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيِّ ﴾ [القرة:١٩٦] ذَكَرُوا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي سَنَةِ سِتِّ، أَيْ: عَامَ الْخُدَيْبِيَةِ، حِينَ حَالَ الْمُشْرِكُونَ بَيْنَ

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ٢٢٦).

⁽٢) معرفة السنن والآثار (٧/ ٤٨٦).

⁽٣) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٧١).

رسُول الله عَلَيْهُ وَيَنْ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، وَأَنْزَلَ الله فِي ذَلِكَ سورةَ الْفَتْحِ بِكَمَالِهَا، وَأَنْزَلَ لَمُهُمْ رُخْصَةً: أَنْ يَذْبَحُوا مَا مَعَهُمْ مِنَ الْمُدْيِ، وَكَانَ سَبْعِينَ بَدَنَةً، وَأَنْ يَتَحَلَلُوا مِن إِحْرَامِهِمْ، فَعِنْدَ ذَلِكَ أَمَرَهُمْ الله بَأَنْ يَحْلِقُوا رُؤُوسَهُمْ، وَيَتَحَلَّلُوا، فَلَمْ يَفْعَلُوا انْتِظَارًا لِلنَّسْخِ حَتَّى خَرَجَ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ، فَفَعَلَ النَّاسُ، وَكَانَ مِنْهُمْ مَنْ قَصِّر رَأْسَهُ، وَلَا يَظُوا وَلَمْ يَعْلُوا الله عَلَيْقَهُ، فَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ: «رَحِم الله المُحَلِّقِين». قَالُوا: وَاللَّقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ الله؟ وَلَمْ يَكُونُهُ فَقَالَ فِي النَّالِثَةِ: «وَاللَّقَصِّرِينَ». وَقَدْ كَانُوا اشْتَرَكُوا فِي هَدْيهِمْ ذَلِكَ، كُلَّ سَبْعَةٍ فِي بَدَنة، وَكَانُوا أَنْفًا وَأَرْبَعَائَةٍ، وَكَانَ مَنْزِلُهُمْ بِالْحُدَيْيَةِ خَارِجَ الْخُرَمِ، وَقِيلَ: بَلْ كَانُوا عَلَى طَرف الْحَرَم، فَالله أَعْلَمُ (۱).

قال ابن عطية كتلفه: قال القاضي أبو محمد عبد الحق الله والصحيح أن حصر إنها هي فيها أحاط وجاور، فقد يحصر العدو والماء ونحوه، ولا يحصر المرض، وأحصر معناه: جعل الشيء ذا حصر، كأقبر، وأحمى، وغير ذلك، فالمرض، والماء، والعدو، وغير ذلك قد يكون محصرًا لا حاصرًا، ألا ترى أن العدو كان محصرًا في عام الحديبية، وفي ذلك نزلت هذه الآية عند جمهور أهل التأويل، وأجمع جمهور الناس على أن المحصر بالعدو محل حيث أحصر، وينحر هديه إن كان ثم هدي، ويحلق رأسه (٢).

قال الشنقيطي يَخَلَفُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] نَزَلَتْ فِي صَدِّ الْمُشْرِكِينَ النَّبِيَّ عَلَيْهُ وَأَصْحَابَهُ وَهُمْ مُحُرِّمُونَ بِعُمْرَةِ عَامَ الْخُدَنْبِيَةِ عَامَ سِتِّ بِإِطْبَاقِ الْعُلَمَاءِ (٣).

⁽١) تفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ٥٣٢).

⁽٢) تفسير ابن عطية (١/ ٢٦٦).

⁽٣) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (١/ ٧٧).

المسألة الثانية: ما المقصود بالإحصار في الآية؟

🗐 اختلف أهل العلم في المراح بالإحصار في الآية على أقوال:

القول الأول: الإحصار: هو كل مانع أو حابس منع المحرم، وحبسه عن العمل
 الذي فرضه الله عليه في إحرامه ووصوله إلى البيت الحرام.

□ واستدلوا على ذلك بوجوه:

الوجه الأول: احتجوا بِحَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حِجَّةٌ أُخْرَى»(١).

الْوَجْهُ الثَّانِي: قال الشنقيطي كَالَّتُهُ: هُوَ حَمْلُ حِلِّهِ المُذْكُورِ فِي الْحُدِيثِ عَلَى مَا إِذَا الْشَرَطَ فِي إِحْرَامِهِ أَنَّهُ يَحِلُّ حَيْثُ حَبَسَهُ الله بِالْعُذْرِ، وَالتَّحْقِيقُ: جَوَازُ الاِشْتِرَاطِ فِي الْحُجِّ بِأَنْ يُحْرِمَ وَيَشْتَرِطَ أَنَّ مَحِلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ الله، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ مَنَعَ الاِشْتِرَاطَ؛ لِشُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ عَيَالِيَّةٍ.

فَقَدْ أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ عَائِشَةَ أَمَّهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ الله عَيَا عَلَ خُبَاعَة بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَمَا: «لَعَلَّكِ أَرَدْتِ الْحُجَّ؟» قَالَتْ: وَالله مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً. فَقَالَ لَمَا: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللهمَّ تَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»، وَكَانَتْ تَحْتَ الْقُدَادِ الْبَنِ الْأَسْوَدِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَأَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ عَنِ ابْنِ

⁽۱) سنده صحيح: أخرجه أبوداود (۱۸٦٣)، والترمذي (۹٤٠)، وابن ماجه (۳۰۸۷)، والطحاوي في معاني الآثار (۲/ ۲۷)، والطبراني في الكبير (۳۲۱٤) من طرق (معمر – معاوية ابن سلام – سعيد بن يوسف) عن يحيي بن أبي كثير، عن عكرمة عن عبد الله بن رافع، عن الحجاج بن عمرو. وسنده صحيح.

وأخرجه الترمذي (٩٤٠)، وأبوداود (١٨٦٢)، والنسائي (١٩٨/٥)، وابن ماجه (٣٠٧٧)، وابن ماجه (٣٠٧٧)، واخرجه البن أبي شيبة (٣/ ١٦٢)، وأحمد (١٥٧٣١) من طريق حجاج بن الصواف، عن يحيي بن أبي كثير، عن عكرمة، عن الحجاج بن عمرو. فأسقط عبد الله بن رافع، والأول من المزيد في متصل الأسانيد. ورجح البخاري الوجه الأول، كما في علل الترمذي (١٨٨١).

عَبَّاسٍ ﴿ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ اللهُ الله الله الله الله الله عَلَىٰ الله عَبَّاسِ ﴿ اللهُ عَلَىٰ اللهُ الله الله عَلَىٰ الله عَلَىْ الله عَلَىٰ الله عَلَى الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَ

وَلِلنَّسَائِيِّ فِي رِوَايَةٍ: وَقَالَ: «فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكِ مَا اسْتَثْنَيْتِ».

🗖 أثر عبد الله بن عباس عيا

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ۗ يَقُولُ: «مَنْ أَحْرَمَ بِحَجِّ، أَوْ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ حُبِسَ عَنِ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ يَجْهَدُهُ، أَوْ عُذْرٍ يَجْبِسُهُ، فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهَا» (١).

🗖 أثر عبد الله بن مسعود رَهُيُّكُ:

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البترة:١٩٦] قَالَ: إِذَا أُحْصِرَ الرَّجُلُ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ كَسْرٍ، أَوْ شِبْهِ ذَلِكَ، بَعَثَ بَهَدْيهِ، وَمَكَثَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدْيُ مَحِلَّهُ، وَيَنْحَرَ، ثُمَّ قَدْ حَلَّ، وَيَرْجِعُ إِلَى أَهْلِهِ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ جَمِيعًا، وَهَدْيُ أَيْضًا، قَالَ: «فَإِنْ وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ مِنْ وَجْهِهِ ذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْحَجُّ مِنْ قَابِلِ (٢٠).

🗖 أثر عبد الله بن الزبير ﷺ:

عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ قَالَ: «إِنَّمَا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْخُجِّ أَنْ يُمِلُّ الرَّجُلُ بِالْحُجِّ، فَيَحْصُرُهُ إِمَّا مَرَضٌ، أَوْ عُذْرٌ يَخْبِسُهُ (٣).

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) قال: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده منقطع.

⁽٢) منقطع: أخرجه عبَد الَرزاق (١/ ٣١٦) في مصنفه من طريق مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وسنده منقطع.

⁽٣) سنده حَسنَ: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢١٣) من طريق مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيُهَانَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ. وسنده حسن.

أثر عروة بن الزبير كَالله:

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ حَبَسَ اللُّحْرِمَ فَهُوَ إِحْصَارٌ ١١).

🗖 أثر مجاهد يَخَلَقْهُ:

عن مجاهد أنه كان يقول: «الحصر» الحبس كله. يقول: أيها رجل اعترض له في حجته أو عمرته، فإنه يبعث بهديه من حيث يحبس. قال: وقال مجاهد في قوله: ﴿فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ ﴾ [القرة: ١٩٦] فإن أحْصِرتم: يَمرض إنسانٌ أو يُكْسر، أو يحبسه أمرٌ، فغلبه كائنًا ما كان، فليرسل بها استيسَر من الهدي، ولا يحلِق رأسَه، ولا يحل، حتى يوم النحر(٢).

أثر عطاء بن أبي رباح تَعَلَّشُهُ:

عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «الْإِحْصَارُ كُلِّ شَيْءٍ يَحْبِسُهُ".

🗖 أثر قتادة كِتَلَقْهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّهُ قَالَ «فِي المُحْصَرِ: هُوَ الْخَوْفُ، وَالْمَرْضُ، وَالْحَابِسُ إِذَا أَصَابَهُ ذَلِكَ بَعَثَ بِهَدْيِهِ، فَإِذَا بَلَغَ الْهَدْي مَجِلَّهُ حَلَّ (٤).

وعَنْ قَتَادَةَ، قَوْلَهُ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَال: «هَذَا رَجُلٌ أَصَابَهُ خَوْفٌ، أَوْ مَرَضٌ، أَوْ حَابِسٌ حَبَسَهُ عَنِ الْبَيْتِ، يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ، فَإِذَا بَلَغَ عَلَهُ صَارَ حَلَالًا » (٥٠).

⁽۱) سنده فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢١٣) من طريق أبي مُعَاوِيَةً، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ حَبَسَ المُحْرِمَ فَهُوَ إِحْصَارٌ». ورواية أبي معاوية عن هشام بن عروة فيها مقال.

⁽٢) فيه مقال: أخرجه الطبري: (٣/ ٣٤٢) من طريق ابن أبي نجيح، عن مجاهد. ورواية ابن أبي نجيح عن مجاهد فيها مقال.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٢) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢١٣) من طريق ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: «لَا إِحْصَارَ إِلَّا مِنْ مَرَضٍ أَوْ عَدُوًّ أَوْ أَمْرٍ حَابِسٍ».

⁽٤) سندًه صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

⁽٥) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

أثر إبراهيم النخعي تَعْلَللهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، ﴿ ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: مَرَضٌ، أَوْ خَوْفٌ ﴾ (١٩٦٠) قَالَ: مَرَضٌ، أَوْ خَوْفٌ ﴾ (١).

قال الطبري تعلّله: حَدَّثِنِي بِذَلِكَ يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ، عَنْهُ. قَالَ: وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أُخْصِرَ بِعَدُوِّ، وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ؟ فَقَالَ: يُحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَغْجُرُ هَدْيَهُ، وَيَخْلِقُ رَأْسَهُ حَيْثُ يُحْبَسُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَمْ يُحُجَّ قَطُّ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَحُجَّ قَطُّ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَكُوبَ لَمْ يَخْجُ قَطُّ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَكُوبَ لَمْ يَخْجُ فَطُ أَوْمَا فَعَلَيْهِ أَنْ يَكُوبَ لَمْ يَحْجُ عَامًا قَابِلًا وَيُهْدِي. فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْدَأَ بِهَا لَا لَهُ بَيْ عَدُو إِلَا لَهُ مَنْ قَالَ قَوْلَ مَالِكٍ .: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي حَصْرِ الْعَنْقُ وَمَنْ مَعَهُ بِنَحْرِ هَدَايَاهُمْ وَعِلَّا لَكُ مَنْ قَالَ الله عَذِهِ الْآيَةَ فِي حَصْرِ الْعَدُوِّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصْرِفَ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَذِهِ الْآيَةُ فِي مَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْ عَنْ اللّهُ عَلْ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْهُ إِلْهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلْ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلْ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلْ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ عَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

وَأُوْلَى التَّأُوِيلَيْنِ بِالصَّوَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٦] تَأْوِيلُ مَنْ تَأَوَّلُهُ بِمَعْنَى: فَإِنْ أَحْصَرَكُمْ خَوْفُ عَدُونُ عَدُونَ أَوْ مَرَضٍ، أَوْ عِلَّةٍ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، أَيْ: صَيَّرَكُمْ خَوْفُكُمْ أَوْ مَرَضُكُمْ مَحْوِفُ عَدُونَ أَنْفُسكُمْ، فَتَحْبِسُونَهَا عَنِ النَّفُوذِ لِلَا أَوْجَبْتُمُوهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ، وَالْعُمْرَةِ. فَلِذَا قِيلَ: ﴿ أُحْصِرُتُمْ ﴾ لَمَا أَسْقَطَ ذِكْرَ الْحَوْفِ، عَلَى أَنْفُسِكُمْ مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ، وَالْعُمْرَةِ. فَلِذَا قِيلَ: ﴿ أُحْصِرُتُمْ ﴾ لَمَا أَسْقَطَ ذِكْرَ الْحَوْفِ، وَالْمُرْضِ. يُقَالُ مِنْهُ: أَحْصَرَنِي خَوْفِي مِنْ فُلَانٍ عَنْ لِقَائِكَ، وَمَرَضِي عَنْ فُلَانٍ، يُرَادُ بِهِ: وَالْمُرْضِ. يُقَالُ مِنْهُ: أَحْصَرَنِي خَوْفِي مِنْ فُلَانٍ عَنْ لِقَائِكَ، وَمَرَضِي عَنْ فُلَانٍ، يُرَادُ بِهِ: جَعَلَنِي أَحْبِسُ نَفْسِي عَنْ ذَلِكَ. فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْحَابِسُ الرَّجُلَ وَالْإِنْسَانَ، قِيلَ: حَصَرَنِي خَوْفِي عَنْ فُلَانٍ عَنْ لِقَائِكَ، وَمَرَضِي عَنْ فُلَانٍ، يُرادُ بِهِ: خَصَرَنِي عَنْ فُلَانٍ عَنْ لِقَائِكَ، وَمَرَضِي عَنْ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٍ عَنْ لِقَائِكَ، وَمَرَضِي عَنْ فُلَانٍ مُنْ لَوْ الْمُعْرَقِ فَالْمُ فَلَانَ عَنْ لِقَائِكَ، وَمَرَضِي عَنْ فُلَانٍ عَنْ فُلَانٌ عَنْ لِقَائِكَ، بِمَعْنَى: حَبَسَنِي عَنْهُ.

⁽١) ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا سُوَيْدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ المُبَارَكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: أَحْسَبُهُ – عَنْ شَرِيكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وسنده ضعيف.

فَلَوْ كَانَ مَعْنَى الْآيَةِ مَا ظَنَّهُ الْمُتَأَوِّلُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البغرة:١٩٦] فَإِنْ حَبَسَكُمْ حَابِسٌ مِنَ الْعَدُوِّ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ: فَإِنْ حُصِرْتُمْ. وَمِمَّا يُبَيِّنُ صِحَةً مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ تَأْوِيلَ الْآيَةِ مُرَادٌ بِهَا إِحْصَارُ غَيْرِ الْعَدُقِ، وَأَنَّهُ إِنَّهَا يُرَادُ بِهَا الْخَوْفُ مِنَ الْعَدُوِّ، قَوْلِهِ: ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَنَ تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ ۚ إِلَى ٱلْحَجِ ﴾ [البقرة:١٩٦] وَالْأَمْنُ إِنَّمَا يَكُونُ بِزَوَالِ الْخَوْفِ. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِحْصَارَ الَّذِي عَنَى الله فِي هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ الْخَوْفُ الَّذِي يَكُونُ بِزَوَالِهِ الْأَمْنُ. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ حَبْشُ الْحَابِسِ الَّذِي لَيْسَ مَعَ حَبْسِهِ خَوْفٌ عَلَى النَّفْسِ مِنْ حَبْسِهِ دَاخِلًا فِي حُكْم الْآيَةِ بِظَاهِرِهَا الْمُتْلُوِّ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَلْحَقُ حُكْمُهُ عِنْدَنَا بِحُكْمِهِ مِنْ وَجْهِ الْقِيَاس، مِنْ أَجْلَ أَنَّ حَبْسَ مَنْ لَا خَوْفَ عَلَى النَّفْسِ مِنْ حَبْسِهِ كَالسُّلْطَانِ غَيْرِ الْمُجُونَةِ عُقُوبَتُهُ، وَالْوَالِدِ، وَزَوْجِ الْمُرْأَةِ، إِنْ كَانَ مِنْهُمْ أَوْ مِّنْ بَغْضِهِمْ حَبْسٌ، وَمَنْعٌ عَنَ الشُّخُوصِ لِعَمَلِ الْحُجِّ، أَوِ الْوَصُولِ إِلَى الْبَيْتِ بَعْدِ إِيجَابِ الْمَمْنُوعِ الْإِحْرَامَ، غَيْرَ دَاخِل فِي َ ظَاهِرِ ۚ قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُهُ ۚ [البقرة:١٩٦] لِمَا ۚ وَصَفْنَا مِنْ ۖ أَنِّ مَعْنَاهُ: فَإِنْ أَحْصَرَكُمْ خَوْفُ عَدُوِّ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ ﴾ [النفرة:١٩٦] وَقَدْ بَيَّنَ الْحِبَرَ الَّذِي ذَكَرْنَا آنِفًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: الْحَصْرُ: حَصْرُ الْعَدُّةِ. وَإِذْ كَانَ ذَلِكَ أَوْلَى التَّأُويلَيْنِ بِالْآيَةِ لِمَا وَصَفْنَا، وَكَانَ ذَلِكَ مَنْعًا مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، فَكُلُّ مَانِعِ عَرَضَ لِلْمُحْرِمِ، فَصَدَّهُ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، فَهُوَ لَهُ نَظِيرٌ فِي

القول الثاني: المقصود بالحصر: هو حصر العدو.

قال الطبري يَخْلَفُهُ: وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِي ﴿ وَاللَّهِ مِنْ اللَّهِ مُولِ إِلَى الْبَيْتِ، أَوْ حَابِسٌ قَاهِرٌ مِنْ بَنِي الْهَدِي ﴾ [البقرة:١٩٦] فَإِنْ حَبَسَكُمْ عَدُوٌ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، أَوْ حَابِسٌ قَاهِرٌ مِنْ بَنِي آدَمَ. قَالُوا: فَأَمَّا الْعِلَلُ الْعَارِضَةُ فِي الْأَبْدَانِ كَالْمُرْضِ، وَالْجِرَاحِ، وَمَا أَشْبَهَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ عَيْرُ دَاخِل فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] (٢).

⁽١) الطبري (٣/ ٣٤٦).

⁽٢) الطيرى (٣/ ٣٤٥).

□ أثر عبد الله بن عباس على الله

عن ابن عباس قَالَ: «لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُّقِ، فَأَمَّا مَنْ أَصَابَهُ مَرَضٌ أَوْ وَجَعٌ أَوْ ضَلَالٌ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ»، إِنَّمَا قَالَ الله: ﴿فَإِذَاۤ أَمِنتُمْ ﴿البِترة:١٩٦] فَلَيْسَ الْأَمْنُ حَصْرًا» (١).

وفي رواية عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَا إِحْصَارَ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ عُذْرٌ»، قَالَ: وَقَالَ: «إِنَّ الْيَوْمَ لَيْسَ إِحْصَارٌ» (٢).

□ واستدلوا على ذلك:

الأمر الأول: أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البنرة:١٩٦] نَزَلَتْ فِي صَدِّ الْمُشْرِكِينَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَهُمْ مُحُرِمُونَ بِعُمْرَةِ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ عَامَ سِتِّ بِإِطْبَاقِ الْعُلَمَاءِ.

وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ أَنَّ صُورَةَ سَبَ النَّزُولِ قَطْعِيَّةَ الدُّخُولِ، فَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهَا بِمُخَصَّصٍ، فَشُمُولُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ لِإِحْصَارِ الْعَدُوِّ، الَّذِي هُوَ سَبَبُ نُزُولِمِكَا قَطْعِيُّ، فَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهُ مِنَ الْآيَةِ بِوَجْهِ^(٣).

الأمر الثاني: قال الشنقيطي تخلفهُ: الْأَمْرُ الثَّانِي: مَا وَرَدَ مِنَ الْآثَارِ فِي أَنَّ الْمُحْصَرَ بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ.

قال النَّووِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»: إِسْنَادُهُ صَحِيخٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِم، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا ابْنُ حَجَرٍ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ

⁽۱) صحيح: أخرجه الطبري (۳/ ۳٤٥)، وابن أبي حاتم، في تفسيره (۱/ ٣٣٦)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (۳/ ۲۱۳) وغيرهم من طرق «عمرو بن دينار – طاوس – مجاهد – عطاء» عن ابن عباس.

⁽٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢١٣) عن يَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عن ابن عباس.

⁽٣) أفاده الشنقيطي يَعَيِّنهُ في أضواء البيان، وسيأتي.

كَانَ يَقُولُ: ﴿أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَةٌ رَسُولِ الله ﷺ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيُهْدِي أَوْ يَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا » وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي ﴿الْمُوطَّا »، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: يَصُومُ، إِنْ لَمُ حَمُر بِمَرَضٍ لَا يَجِلُّ حَتَى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُووَةِ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الشِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا أَوِ الدَّوَاءِ صَنَعَ ذَلِكَ، وَافْتَدَى » وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي ﴿الْمُوطَّا » وَالْبَيْهُقِيُّ أَيْضًا عَنْ أَيُّوبِ السَّخْتِيانِيّ، وَافْتَدَى » وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي ﴿الْمُوطَّا » وَالْبَيْهُقِيُّ أَيْضًا عَنْ أَيُّوبِ السَّخْتِيانِيّ، وَافْتَدَى » وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي ﴿اللَّوطَّا » وَالْبَيْهُقِيُّ أَيْضًا عَنْ أَيُّوبِ السَّخْتِيانِيّ، وَافْتَدَى » وَمِنْ أَهُلِ الْبَصْرَةِ كَانَ قَدِيهًا: أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ حَتَى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ عَنْ رَجُلِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ كَانَ قَدِيهًا: أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَةَ حَتَى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ عَنْ رَبِي وَمُنَا مُنْ عَلَيْهُ وَلَكَ اللهُ بْنُ عَبْدِ اللهُ بُنُ عَلَى اللَّهُ مُنْ عَلَى ذَلِكَ اللَّهِ مَنْ أَيْ وَاللَّهُ مِنْ أَلِكُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللّٰهُ مِنْ أَيْوِبَ ، وَمُعَلِّمُهُ مَالِكُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللهُ بْنِ زَيْدِ اللهُ بْنِ وَلَابَة ، وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طُرُقٍ ، وَسَمَّى الرَّخُ لَكَ المَّا مِنْ عَبْدِ اللهُ بْنِ الللَّهُ مِنْ الْمِنْ عَبْدِ اللهُ بْنِ وَلَابَة ، وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طُرَقٍ ، وَسَمَّى الرَّجُلَ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ اللهُ بْنِ

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «الْمُوطَّاِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ سُلَيُهَانَ بْنِ يَسَارِ: «أَنَّ سَعِيدَ بْنَ حُزَابَةَ اللَّذُومِيَّ صُرِعَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةً وَهُو مُحْرِمٌ، فَسَأَلَ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ، فَوَجَدَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، وَعَبْدَ الله بْنَ الزُّبَيْرِ، وَمَرْوَانَ بْنَ كَانَ عَلَيْهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ، فَوَجَدَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، وَعَبْدَ الله بْنَ الزُّبَيْرِ، وَمَرْوَانَ بْنَ الْحُكَمِ، فَذَكَرَ هُمُ اللَّذِي عَرَضَ لَهُ، فَكُلُّهُمْ أَمَرَهُ أَنْ يَتَدَاوَى بِهَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَيَفْتِدِي، اللهَ عُنْ الْعُتَمْرَ، فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجُّ قَابِلُ، وَيَهْدِي مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدْي».

قَال مَالِكُ: وَعَلَى هَذَا الْأَمْرِ عِنْدَنَا فِيمَنْ أُحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُوِّ، وَقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ وَهَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ حِينَ فَاتَهُمَّا الْحُجُّ، وَأَتَيَا يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَجِلَّا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعَا حَلَالًا، ثُمَّ يَحُجَّانِ عَامًا قَابِلًا، وَيَهْدِيَانِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَام فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «الْمُوطَّاِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ ﴿ عَنْ الْمَا كَانَتْ تَقُولُ: «الْمُحْرِمُ لَا يُحِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ» وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَعْنِي: غَيْرَ الْمُحْصِرِ بِعَدُوِّ، كَمَا جَزَمَ بِهِ

الزَّرْقَانِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُوطَّاِ»، هَذَا هُوَ حَاصِلُ أَدِلَّةِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِحْصَارِ فِي الْآيَةِ: هُوَ مَا كَانَ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ.

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ﴿ لَا إِحْصَارَ إِلَّا مِنْ عَدُوٍّ ﴾ (١).

قال الطبري تخلله: وقال مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: «بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ حَلَّ وَأَصْحَابُهُ بِالْحُدَيْبِيَةِ، فَنَحَرُوا الْهُ ﷺ حَلَّ وَاللَّهُ مَا لَهُ عَلَيْهِ مَا أَنْ يَطُوفُوا بِالْجُدَيْبِيَةِ، فَنَحَرُوا الله ﷺ أَنْ يَصُولُ الله ﷺ أَنْ يَصُولُ الله ﷺ أَمْرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ وَلَا مِنْ كَانَ مَعَهُ أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا، وَلَا أَنْ يَعُودُوا لِشَيْءٍ »(٢).

قال الماوردي تَعَلَقه: قال تعالى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البغرة: ١٩٦] في هذا الإحصار قولان: أحدهما: أنه كل حابس من عدوّ، أو مرض، أو عذر، وهو قول مجاهد، وقتادة، وعطاء، وأبي حنيفة.

والثاني: أنه الإحصار بالعدوّ، دون المرض، وهو قول ابن عباس، وابن عمر، وأنس بن مالك، والشافعي^(٣).

قال البيهقي تخلفه: بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الْإِحْلَالَ بِالْإِحْصَارِ بِالْمُرْضِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى ﴿ وَأَتِمُواْ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَالَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ اللهِ عَلَى اللّهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ

قال ابن العربي تَعَلَّمُ: مَسْأَلَةٌ: قَوْله تَعَالَى ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦].

المُسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]: هَذِهِ آيَةٌ مُشْكِلَةٌ عُضْلَةٌ

⁽١) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢١٣) عن وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِع، عن ابن عمر.

⁽٢) الطبري (٣/ ٤٦).

⁽٣) تفسير الماوردي (١/ ٢٥٤).

⁽٤) السنن الكبرى للبيهقى (٥/ ٣٥٨).

مِنْ الْعُضْلِ، فِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: مُنِعْتُمْ بِأَيِّ عُذْرٍ كَانَ، قَالَهُ مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ.

الثَّانِي: [مُنِعْتُمْ] بِالْعَدُوِّ خَاصَّةً، قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنَسُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ عُلَمَائِنَا، وَرَأْيُ أَكْثَرِ أَهْلِ اللَّغَةِ وَمُحَصِّلِيهَا عَلَى أَنَّ أُحْصِرَ: عُرِّضَ لِلْمَرَضِ، وَحُصِرَ: نَزَلَ بِهِ الْحُصْرُ (۱).

قال ابن الجوزي تَعَلِّللهُ: وللعلماء في هذا الإحصار قولان: أحدهما: أنه لا يكون إلا بالعدو، ولا يكون المريض محصراً. وهذا مذهب ابن عمر، وابن عباس، وأنس، ومالك، والليث، والشافعي، وأحمد. ويدل عليه قوله: ﴿فَإِذَاۤ أَمِنتُمْ﴾.

والثاني: أنه يكون بكل حابس من مرض، أو عدو، أو عذر، وهو قول عطاء، ومجاهد، وقتادة، وأبي حنيفة. وفي الكلام اختصار وحذف، والمعنى: فإن أُحصرتم دون تمام الحج والعمرة، فحللتم، فعليكم ما استيسر من الهدي(٢).

قال القرطبي تَخَلَقُهُ: الْإِحْصَارُ هُوَ المُنْعُ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تقصده بالعوائق جملة، فرجملة أَيْ: بِأَي عُذْرٍ كَانَ كَانَ حَصْرُ عَدُوِّ، أَوْ جَوْرُ سُلْطَانٍ، أَوْ مَرَضْ، أَوْ مَا كَانَ. وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَعْيِينِ اللَّانِعِ هُنَا على قولين: الأول: قال علقمة وعروة ابن الزُّبيْرِ وَغَيْرُهُمَا: هُوَ المُرَضُ لَا الْعَدُوَّ. وَقِيلَ: العدو خاصة، قاله ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَأَنْسٌ وَالشَّافِعِيُّ. قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَهُوَ اخْتِيَارُ عُلَمَائِنَا. وَرَأَي أَكْثُرُ أَهْلِ اللَّغَةِ وَعُصِرَ »: نَزَلَ بِهِ الْعَدُوُّ.

قُلْتُ: مَا حَكَاهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ مِنْ أَنَّهُ اخْتِيَارُ عُلَمَائِنَا فَلَمْ يَقُلْ بِهِ إِلَّا أَشْهَبُ وَحْدَهُ، وَخَالَفَهُ سَائِرُ أَصْحَابِ مَالِكٍ فِي هَذَا، وَقَالُوا: الْإِحْصَارُ إِنَّمَا هُوَ الْمُرْضُ، وَأَمَّا الْعَدُوُّ فَإِنَّمَا يُقَالُ فِيهِ: حَصِرَ حَصْرًا، فَهُو مَحْصُورٌ، قَالَهُ الْبَاجِيُّ فِي الْمُنْتَقَى. وَحَكَى أَبُو فَإِنَّمَا يُقَالُ فِيهِ: حَصِرَ حَصْرًا، فَهُو مَحْصُورٌ، قَالَهُ الْبَاجِيُّ فِي الْمُنْتَقَى. وَحَكَى أَبُو إِنَّمَا لَيْتَقَى اللَّنْقَى فَي اللَّمْ عَلَى اللَّهُ عَبَيْدَةَ إِسْحَاقَ الزَّجَاجُ أَنَّهُ كَذَلِكَ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ اللَّغَةِ، عَلَى مَا يَأْتِي. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَة وَالْكِسَائِيُّ: «أَحْصِرَ» بِالْمَرْضِ، وَ«حُصِرَ» بِالْعَدُقِ. وَفِي الْمُجْمَلِ لِابْنِ فَارِسٍ عَلَى وَالْكِسَائِيُّ: «أَحْصِرَ» بِالْمُرْضِ، وَ«حُصِرَ» بِالْعَدُقِ. وَفِي الْمُجْمَلِ لِابْنِ فَارِسٍ عَلَى

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٧٠).

⁽٢) زاد المسير في علم التفسير (١/ ١٥٩).

الْعَكْسِ، فَحُصِرَ بِالْمُرَضِ، وَأُحْصِرَ بِالْعَدُوِّ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُقَالُ أُحْصِرَ فِيهِمَا جَمِيعًا مِنَ الزُّبَاعِيِّ، حَكَاهُ أَبُو عُمَرَ. قُلْتُ: وَهُوَ يُشْبِهُ قَوْلَ مَالِكٍ حَيْثُ تَرْجَمَ فِي مُوطَّئِهِ «أُحْصِرَ» فِيها، فَتَأَمَّلُهُ. وَقَالَ الْفَرَّاءُ: هُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْمَرْضِ وَالْعَدُّوِّ. قَالَ الْقُشَيْرِيُّ أَبُو َنَصْرٍ: وَادَّعَتِ الشَّافِعِيَّةُ أَنَّ ٱلْإحْصَارَ يُسْتَغْمَلُ فِي الْعَدُقِ، فَأَمَّا المُرضُ فَيُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْخَصْرُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُا يُسْتَعْمَلَانِ فِيهِمَا. قُلْتُ : مَا ادَّعَتْهُ الشَّافِعِيَّةُ قَدْ نَصَّ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَغَيْرُهُ عَلَى خِلَافِهِ. قَالَ الْخَلِيلُ: حَصَرْتُ الرَّجُلَ حَصْرًا: مَنَعْتُهُ، وَحَبَسْتُهُ، وَأُحْصِرَ الْحَاجُّ عَنْ بُلُوغ الْمُنَاسِكِ مِنْ مَرَضَ أَو نحوه، هَكَذَا قَالَ، جُعِلَ الْأَوَّلُ ثُلَاثِيًّا مِنْ: حَصَرْتُ، وَالثَّانِي فِي المُرَض رُبَاعِيًّا. وَعَلَى هَذَا خَرَجَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاس: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ. وَقَالَ أَبْنُ السِّكِّيَتِ: أَحْصَرَهُ الْمُرَضُ: إِذَّا مَنَعَهُ مِنَ السَّفِّرِ أَوْ مِنْ حَاجَةٍ يُرِيدُهَا. وَقَدْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ يَحْصُرُونَهُ: إِذَا ضَيَّقُوا عَلَيْهِ، فَأَطَافُوا بِهِ، وَحَاصَرُوهُ مُحَاصَرَةً وَحِصَارًا. قَالَ الْأَخْفَشُ: حَصَرْتُ الرَّجُلَ فَهُوَ مَحْصُورٌ، أَيْ: حَبَسْتُهُ. قَالَ: وأحصرني بولي، وأحصرني مرضي، أَيْ: جَعَلَنِي أَحْصُرُ نَفْسِي. قَالَ أَبُو عَبِمْرِو الشَّيْبَانِيُّ: حَصَرَنِي الشَّيْءُ وَأَحْصَرَنِي، أَيْ: حَبَسَنِي. قُلْتُ: فَالْأَكْثَرُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ ﴿ حُصِرَ » فِي الْعَدُّوِّ، وَ«أُحْصِرَ »: فِي الْمُرَضِّ، وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٠] وَقَالَ ابْنُ مَيَّادَةً:

وَمَا هَجْرُ لَلْهِ أَنْ تَكُونَ تَبَاعَدَتْ عَلَيْكَ وَلَا أَنْ أَحْصَرَتُكَ شُعُولُ(١)

قال ابن كثير تغلله: وَلِهِذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ يُخْتَصُّ الْحُصُرُ بِالْعَدُوِّ، فَلَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا مَنْ حَصَرَهُ عَدُو، لَا مَرَضٌ وَلَا غَيْرُهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ:

فَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بن يزيد المقري، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ أَبِيهِ نَخِيح [وَمُجُاهِدٍ]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حصرُ الْعَدُوِّ، فَأَمَّا مَنْ أَصَابَهُ مَرَضٌ، أَوْ وَجَعٌ، أَوْ ضَلَالُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِنَّهَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ مَرَضٌ، أَوْ وَجَعٌ، أَوْ ضَلَالُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، إِنَّهَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾

تفسير القرطبي (٢/ ٣٧١).

[البقرة:١٩٦] فَلَيْسَ الْأَمْنُ حَصْرًا (١).

قال: وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ (٢)، وَطَاوُس، وَالزُّهْرِيِّ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ نَحْوُ ذَلِكَ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْحُصْرَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِعدُوّ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ ضَلَالٍ، وَهُوَ التَّوَهانَ عَنِ الطَّرِيقِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا وَهُو حَجَّاجِ بْنُ الصوّافُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِحْرِمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو اللهَ عَنْ يَعْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِحْرِمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو اللهَ عَنْ يَعْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِحْرِمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو اللهَ عَنْ يَعْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِحْرِمَةَ مَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو اللهَ عَنْ عَرْمَةَ مَنْ اللهَ عَنْ عَلَيْهِ اللهَ عَلَيْهِ اللهَ عَلَيْهِ يَقُولُ: «مِن كُسِر أَوْ عَرِج فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةُ أُخْرَى»(٣).

قال: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْنِ عَبَّاسِ وَأَبِي هُرَيْرَةً، فَقَالًا: صَدَقَ.

وَأَخْرَجَهُ أَصْحَابُ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِير، بِهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهْ: مَنْ عَرَجَ أَوْ كُسر أَوْ مَرض، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ. وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِم، عَنِ الْحُسَنِ بْنِ عَرَفَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُلَيَّة، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ الصَّوَّافِ، بِهِ. وَعُرْوَةَ ثُمَّ قَالَ: وَرُويَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ الزَّبَيْر، وَعَلْقَمَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْسَيِّب، وَعُرْوَةَ ابْنِ النَّبَيْر، وَعُلْقَمَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْسَيِّب، وَعُرْوَةَ ابْنِ النَّبَيْر، وَعُلْقِمَة، وَسَعِيدِ بْنِ الْسَيِّب، وَعُرْوَة ابْنِ النَّبَيْر، وَعُلْقَمَة، وَسَعِيدِ بْنِ الْسَيِّب، وَعُرْوَة ابْنِ النَّبَيْر، وَعُلْقِمَة مَانَادَ أَنَّهُمْ قَالُوا: الْإِحْصَارُ مِنْ عَذُوّ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ كَسْرٍ.

وقال الثَّوْرِيُّ: الْإِحْصَارُ مِنْ كُلِّ شَيْءِ آذَاهُ. وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلِيْهُ دَخَلَ عَلَى ضُبَاعة بِنْتِ الزَّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِب، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، وَرَوَاهُ إِنِّي أُرِيدُ الْحُجَّ وَأَنَا شَاكِيَةً. فَقَالَ: ﴿ حُجِّي، وَاشْتَرَطِي: أَنَّ مَحِلِّ حِيثُ حَبَسْتَني ﴾. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِهِ. فَذَهَبَ مِنْ ذَهَبَ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى صِحَّةِ الإشْتِرَاطِ فِي الْحُجِّ فِذَا الْحُدِيثِ. وَقَدْ عَلَّقَ الإمام محمد بن إدريس الشَّافِعِيُّ القولَ بِصِحَّةِ هَذَا الْحُديثِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ: فَقَدْ صَحَّ، وَللهُ الْجُمْدُرُكُ الْجُمْدُرُكُ الْكُولُ الْجَدِيثِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ: فَقَدْ صَحَّ، وَللهُ الْحُمْدُرُكُ الْجُمْدُرُكُ الْمَامِ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ: فَقَدْ صَحَّ، ولللهُ الْجُمْدُرُكُ اللهِ الْمُعْمِدُهُ الْحَدِيثِ.

⁽١) صحيح وقد سبق.

⁽٢) صحيح وقد سبق.

⁽٣) سنده صحيح وقد سبق.

⁽٤) تفسير ابن كثير ت سلامة (١/ ٥٣٣).

قال الشنقيطي يَعْلَفْهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦].

اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْإِحْصَارِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ صَدُّ الْعَدُّوِّ الْمُحْرِم، وَمَنْعُهُ إِيَّاهُ مِنَ الطُّوَافِ بِالْبَيْتِ.

وقال قَوْمٌ: الْمُرَادُ بِهِ: حَبْسُ اللُّحْرِم بِسَبَبِ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ.

وقال قَوْمٌ: الْمُرَادُ بِهِ: مَا يَشْمَلُ الْجُمِيعَ مِنْ عَدُوٍّ وَمَرَضٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَكِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى بَعْدَ هَذَا: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ [القرة ١٩٦٠] يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْمُوادَ بِالْإِحْصَارِ هُنَا: صَدُّ الْعَدُوِ الْمُحْرِمِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْنَ إِذَا أُطْلِقَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ انْصَرَفَ إِلَى الشَّيْءُ الَّاذِي مِنْهُ الْخُوفِ، لَا إِلَى الشَّيْءُ النَّرِضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيُوَيِّدُهُ أَنَّهُ لَا يُذْكِرِ الشَّيْءُ الَّذِي مِنْهُ الْأَمْنُ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ المُرَادَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِحْصَارِ، فَتَبَتَ أَنَّهُ الْخُوفُ مِنَ الْعَدُوّ، فَهَا الْأَمْنُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادِ بِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِحْصَارِ، فَتَبَتَ أَنَّهُ الْخُوفُ مِنَ الْعَدُوّ، فَهَا أَكُونُ مِنَ الْعَلَى مِنْ الْمُرْفِي مِنَ الْمُرْفِي مُنَ الْمُونِ مِنَ الشَّوْصِ اللَّيْ مُنَا عِلْمُ مُنْ فِيهِ مُقَيَّدٌ بِكُوْبِهِ مِنَ الْمُرْفِي ، وَالْمُولُ السُّقُوطِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْنَ فِيهِ مُقَيَّدٌ بِكُونِهِ مِنَ الْمُرْضِ ، فَلَوْ أُعْلِقَ مُنْ وَقَوْعِ اللَّنَّ مُنَ اللَّوْصِ الَّذِي هُو وَجَعُ اللَّنَ مُ وَقُوعِهَا بِهِ يُقَدِّ أَمِنَ مِنْ خَوْفِي اللَّيْ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَائِفٌ مِنْ وُقُوعِهَا، فَإِذَا أَمِنَ مِنْ خَوْفِي . وَقَدْ عُمَا بِهِ فَقَدْ أَمِنَ مِنْ خَوْفِي .

أَمَّا لَوْ كَانَتْ وَقَعَتْ بِهِ بِالْفِعْلِ فَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ: أَمِنَ مِنْهَا؛ لَأَنَّ الْخَوْفَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: هُوَ الْغَمُّ مِنْ أَمْرٍ مُسْتَقْبِلِ، لَا وَاقِع بِالْفِعْلِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ زَعْمَ إِمْكَانِ الْعَرَبِ: هُوَ الْغَمُّ مِنْ أَمْرٍ مُسْتَقْبِلِ، لَا وَاقِع بِالْفِعْلِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ زَعْمَ إِمْكَانِ إِطْلَاقِ الْأَمْنِ عَلَى الشِّفَاءِ مِنَ الْمُرضِ خِلَافُ الظَّاهِرِ. وَحَاصِلُ تَعْرِيرِ هَذِهِ الْسُأَلَةِ فِي مَعْنَى الْإِحْصَارِ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

الثَّانِي: فِي تَحْقِيقِ الْمُرَادِ بِهِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَأَدِلَّتِهَا فِي ذَلِكَ، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ ذَلِكَ كُلَّهُ إِنْ شَاءَ الله تَعَالَى.

اعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْإِحْصَارَ: هُوَ مَا كَانَ عَنْ مَرَضٍ أَوْ

وَمَا هَجْرُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ تَبَاعَدَتْ عَلَيْكَ وَلَا أَنْ أَحْصَرَتْكَ شَغُولُ

وَعَكَسَ بَعْضُ عُلَهَاءِ الْعَرَبِيَّةِ. فَقَالَ: الْإِحْصَارُ: مِنَ الْعَدُوِّ، وَالْحَصْرُ: مِنَ الْرَضِ، قَالَهُ ابْنُ فَارِسٍ فِي «اللَّجْمَلِ» نَقَلَهُ عَنْهُ الْقُرْطَبِيُّ، وَنَقَلَ الْبَغَوِيُّ نَحْوَهُ عَنْ ثَعْلَبٍ.

وقال جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرِبِيَّةِ: إِنَّ الْإِحْصَارَ يُسْتَعْمَلُ فِي الْجَمِيعِ، وَكَذَلِكَ الْحَصُرُ، وَعِمَّنْ قَالَ: بِأَنَّ الْحُصْرَ وَالْإِحْصَارَ فِي الْجَمِيعِ الْفَرَّاءُ، وَعِمَّنْ قَالَ: بِأَنَّ الْحُصْرَ وَالْإِحْصَارَ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْجَمِيعِ الْفَرَّاءُ، وَعِمَّنْ قَالَ: بِأَنَّ الْحُصْرَ وَالْإِحْصَارَ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الْجَمِيعِ أَبُو نَصْرٍ الْقُشَيْرِيُّ.

قال مُقَيِّدُهُ عَفَا الله عَنْهُ: لَا شَكَّ فِي جَوَازِ إِطْلَاقِ الْإِحْصَارِ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَدُوّ، كَمَا سَتَرَى تَحْقِيقَهُ إِنْ شَاءَ الله، هَذَا حَاصِلُ كَلَامٍ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي مَعْنَى الْإِحْصَارِ. وَأَمَّا الْمُرَادُ بِهِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَقَدِ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقُوالِ: الْأُوَّلُ: أَنَّ الْمُرادَ بِهِ: المُرادُ بِهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقُوالٍ: الْأُوَّلُ: أَنَّ الْمُرادَ بِهِ: كَصْرُ الْعَدُوِّ خَاصَةً دُونَ المُرضِ وَنَحْوِهِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَر، وَأَنسٍ، وَابْنِ المُسَيَّبِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ عَلَى مَوْوَانَ، وَهُو قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ عَلَى مَوْوَانَ، وَهُو الرِّوَايَةُ المُشْهُورَةُ الصَّحِيحَةُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلَ، وَهُو مَذْهَبُ مَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمُ الله.

وَعَلَى هَذَا الْقُوْلِ - أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِحْصَارِ مَا كَانَ مِنَ الْعَدُوِّ خَاصَّةً -، فَمَنْ أُحْصِرَ بِمَرَضِ وَنَحْوِهِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلَّلُ حَتَّى يَبْرَأَ مِنْ مَرَضِهِ، وَيَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى، فَيكُونُ مُتَحَلِّلًا بِعُمْرَةٍ، وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ مُتَرَكِّبَةٌ مِنْ أَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ الْكَرِيمَةَ الْكَرِيمَةَ النَّتِي هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمُ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البقرة:١٩٦] نَزَلَتْ فِي صَدِّ النَّرِينَ النَّبِي عَلَيْ وَأَصْحَابَهُ وَهُمْ مُحْرِمُونَ بِعُمْرَةِ عَامَ الْخُدَيْبِيةِ عَامَ سِتَّ بِإِطْبَاقِ النَّرِينَ النَّبِي عَلَيْ وَأَصْحَابَهُ وَهُمْ مُحْرِمُونَ بِعُمْرَةِ عَامَ الْخُدَيْبِيةِ عَامَ سِتَّ بِإِطْبَاقِ

الْعُلَمَاءِ.

وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ أَنَّ صُورَةَ سَبَبِ النَّزُولِ قَطْعِيَّةَ الدُّخُولِ، فَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهَا بِمُخَصَّصٍ، فَشُمُولُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ لِإِحْصَارِ الْعَدُوِّ، الَّذِي هُوَ سَبَبُ نُزُولِهَا قَطْعِيِّ، فَلَا يُمْكِنُ إِخْرَاجُهُ مِنَ الْآيَةِ بِوَجْهٍ، وَرُويَ عَنْ مَالِكٍ تَعَلِّنَهُ: أَنَّ صُورَةَ سَبَبِ النَّزُولِ طَنَيَّةُ الدُّخُولِ لَا قَطْعِيَّتُهُ، وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ الجُّمْهُورِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي «مَرَاقِي الشَّعُودِ» بقَوْلِهِ: [الرَّجَز]

وَاجْدِزِمْ بِإِذْخَدَالِ ذَوَاتِ السَّبِ وَارْوِ عَدِنِ الْإِمَامِ ظَنَّا تُصِبِ

وَ مَذَا تَعْلَمُ أَنَّ إِطْلَاقَ الْإِحْصَارِ - بِصِيغَةِ الرُّبَاعِيِّ - عَلَى مَا كَانَ مِنْ عَدُوِّ صَحِيخُ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِلَا شَكَّ كَمَا تَرَى، وَأَنَّهُ نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي هُوَ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْفَصَاحَةِ وَالْإِعْجَازِ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: مَا وَرَدَ مِنَ الْآثَارِ فِي أَنَّ الْمُحْصَرَ بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا بِالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» وَالْبَيْهَقِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرَ الْعَدُوِّ.

قال النَّووِيُّ فِي «شَرْحِ المُهَذَّبِ»: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِم، وَصَحَّحَهُ أَيْضًا ابْنُ حَجَرٍ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَةُ رَسُولِ الله ﷺ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ كَانَ يَقُولُ: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَةُ رَسُولِ الله ﷺ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ يَالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالمُرْوَةِ، ثُمَّ يَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيُهْدِي، أَوْ يَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْيًا» وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «المُوطَّأَ»، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْبَيْعِ مَرَى الْبُيْوَةِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الشَّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا أَوِ الدَّوَاءِ، صَنَعَ ذَلِكَ، وَافْتَدَى» وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «المُوطَّأِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيانِيّ، وَافْتَدَى» وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «المُوطَّأِ» وَالْبَيْهَةِيُّ أَيْضًا عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيانِيّ، وَافْتَدَى» وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «المُوطَّأِ» وَالْبَيْهَةِيُّ أَيْضًا عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيانِيّ، وَافْتَدَى» وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «المُوطَّأِ» وَالْبَيْهَةِيُّ أَيْضًا عَنْ أَيُّوبَ السِّخْتِيانِيّ، وَافْتَرَى مُنْ أَهُلِ الْبُومِرَةِ كَانَ قَدِيمًا: أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةً، حَتَّى إِذَا كُنْتُ مَنْ عَبَاسٍ، وَعَبْدُ الله بْنُ عَبَاسٍ، وَعَبْدُ الله بُنُ عَمْرَ، وَالنَّاسُ، فَلَمْ يُرَخِّصْ لِي أَحَدٌ أَنْ أُحِلَ، فَأَقَمْتُ عَلَى ذَلِكَ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَنْ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَنْ الله عَلَى ال

حَتَّى أَحْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ. وَالرَّجُلُ الْبَصْرِيُّ المُذْكُورُ الَّذِي أَبْهَمَهُ مَالِكُ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. هُوَ أَبُو وَلَابَةَ عَبْدُ اللهُ بْنُ زَيْدٍ الْجُرْمِيُّ، شَيْخُ أَيُّوبَ وَمُعَلِّمُهُ، كَمَا رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبُو بَ وَسَمَّى الرَّجُلَ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ الله بْنِ الشَّخِيرِ. الشَّخِيرِ. الشَّخِيرِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «الْمُوطَّاِ» وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ سُلَيُهانَ بْنِ يَسَارٍ: «أَنَّ سَعِيدَ بْنَ حُزَابَةَ اللَّذُرُومِيَّ صُرِعَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَسَأَلَ عَلَى اللَّهِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ، فَوَجَدَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، وَعَبْدَ الله بْنَ الزُّبَيْرِ، وَمَرْوَانَ بْنَ الْحُكَمِ، فَذَكَرَ هَمُ اللَّذِي عَرَضَ لَهُ، فَكُلُّهُمْ أَمَرَهُ أَنْ يَتَدَاوَى بِهَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ، وَيَفْتَدِيَ، فَإِذَا صَحَّ اعْتَمَرَ، فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجِّ قَابِلُ، وَيَهْدِي مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدِي».

قَال مَالِكُ: وَعَلَى هَذَا الْأَمْرِ عِنْدَنَا فِيمَنْ أُحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُوِّ، وَقَدْ أَمَرَ عُمَوُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ وَهَبَّارَ بْنَ الْأَسْوَدِ حِينَ فَاتَهُمَّا الْحَجُّ، وَأَتَيَا يَوْمَ النَّحْرِ، أَنْ يَحِلَّا بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ يَرْجِعَا حَلَالًا، ثُمَّ يَحُجَّانِ عَامًا قَابِلًا وَيَهْدِيَانِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّام فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ فِي «المُوطَّاِ»، وَالْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَا اللَّهُ اللّهُ أَنّهَا كَانَتْ تَقُولُ: «المُحْرِمُ لَا يُحِلُّهُ إِلَّا الْبَيْتُ»، وَالظَّاهِرُ أَنّهَا تَعْنِي: غَيْرَ المُحْصَرِ بِعَدُقِّ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الزَّرْقَانِيُّ فِي «شَرْحِ المُوطَّالِ». هَذَا هُوَ حَاصِلُ أَدِلَّةِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِحْصَارِ فِي الْآيَةِ هُوَ مَا كَانَ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ.

الْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْمُرَادِ بِالْإِحْصَارِ: أَنَّهُ يَشْمَلُ مَا كَانَ مِنْ عَدُوًّ وَنَحْوِهِ، وَمَا كَانَ مِنْ مَرُضٍ وَنَحْوِهِ، مِنْ جَمِيعِ الْعَوَائِقِ اللَّانِعَةِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى الْحُرَمِ. وَمِحَنْ قَالَ جِهَذَا الْقَوْلِ الْنُ مَسْعُودٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَطَاءٌ، وَقَتَادَةُ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَعَلْقَمَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالْحُسَنُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَدَاوُدُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ. وَحُجَّةُ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ جِهَةِ شَمُولِهِ لِإِحْصَارِ الْعَدُوِّ قَدْ تَقَدَّمَتْ فِي حُجَّةِ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ شُمُولِهِ لِلْإِحْصَارِ بِمَرَضٍ فَهِيَ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ

السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَالْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو السُّنَنِ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى»، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإبْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَا: صَدَقَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهْ: «مَنْ عَرِجَ، أَوْ كُسِر، أَوْ مَرِضَ»، فَذَكَرَ مَعْنَاهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ ذَكَرَهَا أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمُرْوَزِيِّ: «مَنْ حُبِسَ بِكَسْرٍ أَوْ مَرَضٍ». هَذَا الْحَدِيثُ سَكَتَ عَلَيْهِ أَبُو دَاوُدَ، وَالْمُنْذِرِيُّ، وَحَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وقال النَّووِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» بَعْدَ أَنْ سَاقَ حَدِيثَ عِكْرِ مَهَ هَذَا: رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهُ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُمْ بِأَسَانِيدَ صَحِيحَةٍ، وَبِهَذَا تَعْلَمُ وَالتَّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيدَ صَحِيحَةٍ، وَبِهَذَا مِنْ قُوَّةَ حُجَّةٍ أَهْلِ هَذَا الْقَوْلِ. وَرَدَّ اللَّخَالِفُونَ الإِحْتِجَاجَ بِحَدِيثِ عِكْرِمَةَ هَذَا مِنْ وَجُهَيْنِ: الْأُوَّلُ: مَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»، قَالَ: وَقَدْ حَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ وَجُهَيْنِ: الْأُوَّلُ: مَا ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»، قَالَ: وَقَدْ حَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ - إِنْ صَحَّ - عَلَى أَنَّهُ يَكِلُّ بَعْدَ فَوَاتِهِ بِهَا يَكِلُّ بِهِ مَنْ يَفُوتُهُ الْحَجُّ بِعَيْرِ مَرَضٍ. فَقَدُ رُوِّينَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ثَابِتًا عَنْهُ، قَالَ: لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرُ عَدُوِّ. وَالله أَعْلَمُ. انْتَهَى مِنْهُ بِلْفَظِهِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: هُوَ حَمْلُ حِلِّهِ المُذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَا إِذَا اشْتَرَطَ فِي إِحْرَامِهِ أَنَّهُ يَكُلُّ حَيْثُ حَبَسَهُ الله بِالْعُذْرِ. وَالتَّحْقِيقُ: جَوَازُ الاِشْتِرَاطِ فِي الْحُجِّ بِأَنْ يُحْرِمَ، وَيَشْتَرِطَ أَنَّ مَحِلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ الله، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ مَنَعَ الاِشْتِرَاطَ؛ لِثُبُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَقَدْ أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ عَلَيْهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَيْهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَالَتْ: وَالله مَا أَجِدُنِي إِلّا وَجِعَةً. فَقَالَ لَمَا: ﴿ حُجِّي وَاشْتَرِعِي ، وَقُولِي: اللّهِمَّ تَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ﴾ وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُقْدَادِ اللّهمَّ تَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ﴾ وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُقْدَادِ اللّهمَ اللّهمَ عَلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ﴾ وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُقْدَادِ اللّهمَ اللّهمَ عَلَيْ عَيْثُ حَبْسَتَنِي اللّهمَ عَلَيْ اللّهمَ اللّهمَ عَلَيْ عَيْثُ عَبَسْتَنِي اللّه اللّه عَلَيْ اللّهمَ اللّهمَ عَلَيْ عَيْثُ عَبْسَتَنِي اللّه الللّه الللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه الللّه اللّه الللّه اللّه اللللّه الللّه الللّه اللّه الللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه الل

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَأَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَأَحْمَدُ، وَأَصْحَابُ السُّنَنِ الْمُرَأَةُ ثَقِيلَةٌ، وَإِنِّي أُرِيدُ عَبَّاسٍ ﴿ وَهَا اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وَلِلنَّسَائِيِّ فِي رِوَايَةٍ: وَقَالَ: «فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكِ مَا اسْتَثْنَيْتِ».

﴿ الْقَوْلُ الثَّالِثُ فِي المُرَادِ بِالْإِحْصَارِ: أَنَّهُ مَا كَانَ مِنَ الْمُرَضِ وَنَحْوِهِ خَاصَّةً، دُونَ مَا كَانَ مِنَ الْمُرَضِ وَنَحْوِهِ خَاصَّةً، دُونَ مَا كَانَ مِنَ الْعَدُوِّ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ المُنْقُولُ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ اللَّغَةِ، وَإِنَّهَا جَازَ التَّحَلُّلُ مِنْ إِحْصَارِ الْعَدُوِّ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِهِذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ إِلْغَاءِ الْفَارِقِ وَأَخْذِ حُكْمِ المُسْكُوتِ عَنْهُ مِنَ المُنْطُوقِ بِهِ، فَإِحْصَارُ الْعَدُوِّ عِنْدَهُمْ مُلْحَقٌ بِإِحْصَارِ المُرضِ بِنَفْي الْفَارِقِ.

وَلَا يَخْفَى سُقُوطُ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِمَا قَدَّمْنَا مِنْ أَنَّ الْآيَةَ الْكَوِيمَةَ نَزَلَتْ فِي إِحْصَارِ الْعَدُوِّ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ، وَأَنَّ صُورَةَ سَبَبِ النَّزُولِ قَطْعِيَّةُ الدُّخُولِ، كَمَا عَلَيْهِ الجُمْهُورُ، وَهُوَ الْحُقُّ.

قال مُقَيِّدُهُ عَفَا الله عَنْهُ: الَّذِي يَظْهَرُ لَنَا رُجْحَانُهُ بِالدَّلِيلِ مِنَ الْأَقُوالِ المُذْكُورَةِ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ فِي أَشْهَرِ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ؛ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِحْصَارِ فِي الْآيَةِ إِحْصَارُ الْعَدُوِّ، وَأَنَّ مَنْ أَصَابَهُ مَرَضٌ أَوْ نَحْوُهُ لَا يَجِلُّ إِلَّا بِعُمْرَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْآيَةِ إِحْصَارُ الْعَدُوِّ، وَأَنَّ مَنْ أَصَابَهُ مَرَضٌ أَوْ نَحْوُهُ لَا يَجِلُّ إِلَّا بِعُمْرَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ الْآيَةُ، وَدَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَاۤ أَمِنتُمُ ﴾ [البقرة:١٩٦].

وَلَا سِيَّمَا عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّ الرُّخْصَةَ لَا تَتَعَدَّى بِحِلَّهَا، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عِكْرِمَةَ الَّذِي رَوَاهُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَكَا فَلَا تَنْهُضُ بِهِ حُجَّةٌ؛ لِتَعَيُّنِ حَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا اشْتَرَطَّ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ؛ بِدَلِيلِ مَا قَدَّمْنَا مِنْ حَدِيثِ عَلَيْهِ عَلَى مَا إِذَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ؛ بِدَلِيلِ مَا قَدَّمْنَا مِنْ حَدِيثِ عَالِمٍ عِنْدَ مُسْلِم، وَأَصْحَابِ السُّنَنِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَنَّهُ عَلِيْةٍ قَالَ لِضُبَاعَة بِنْتِ الزَّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ المُطَلِّبِ: «حُجِّي، السُّنَنِ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَنَّهُ عَلِيْةٍ قَالَ لِضُبَاعَة بِنْتِ الزَّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ المُطَلِّبِ: «حُجِّي، وَاشْتَرَاطِي وَلَوْ كَانَ التَّحَلُّلُ جَائِزًا دُونَ شَرْطٍ، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو، وَاجْمُعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَاجِبٌ إِذَا أَمْكَنَ، وَإِلَيْهِ عَمْرِو، وَاجْمُعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَاجِبٌ إِذَا أَمْكَنَ، وَإِلَيْهِ مَنْ عَرْمِوهِ » بِقَوْلِهِ: [الرَّجَزِ] حَدِيثِ عَمْرِو، وَاجْمُعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ وَاجِبٌ إِذَا أَمْكَنَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ فِي «مَرَاقِي السُّعُودِ» بِقَوْلِهِ: [الرَّجَزِ]

وَالْجُمْتُ عُ وَاجِتُ مَتَى مَا أَمْكَنَا ۚ إِلَّا فَلِلْأَخِ بِيرِ نَسْ خُ بَيِّنَا

وَهُوَ مُمُكِنٌ فِي الْحَدِيثَيْنِ بِحَمْلِ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرِو عَلَى مَا إِذَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي الْإِحْرَامِ، فَيَتَّفِقُ مَعَ الْحَدِيثَيْنِ الثَّابِتَيْنِ فِي الصَّحِيحِ، فَإِنْ قِيلَ: يُمْكِنُ الجُمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِغَيْرِ هَذَا، وَهُوَ حَمْلُ أَحَادِيثِ الإشتراطِ عَلَى أَنَّهُ يَجِلُّ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَلْزَمَهُ لَا حَدِيثِ عِكْرِمَةَ، عَنِ الْحُجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو وَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّهُ يَكُلُ، وَحُجَةً أُخْرَى، وَحُلَ حَدِيثُ عِكْرِمَة، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو وَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّهُ يَكُلُ، وَعَلَيْهِ حُجَّةً أُخْرَى، وَيَدُلُّ لِهِذَا الجُمْعِ أَنَّ أَحَادِيثَ الإشْتِرَاطِ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ حَجَّةٍ أُخْرَى.

وَحَدِيثُ الْحُجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ عَيْكِيْ: «فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى».

فَالْجُوَابُ: أَنَّ وُكَجُوبَ الْبَكَلِ بِحَجَّةٍ أُخْرَى أَوْ عُمْرَةٍ أُخْرَى لَوْ كَانَ يَلْزَمُ، لَأَمَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ أَصْحَابَهُ أَنْ يَقْضُوا عُمْرَتَهُمُ الَّتِي صَدَّهُمْ عَنْهَا الْمُشْرِكُونَ.

قال الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي بَابِ «مَنْ قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُحْصَرِ بَكَلُ» مَا نَصُّهُ: وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ: يَنْحَرُ هَدْيَهُ، وَيَحْلِقُ فِي أَيِّ مَوْضِعِ كَانَ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ وَأَصْحَابَهُ بِالْحُدَيْبِيَةِ نَحَرُوا، وَحَلَقُوا، وَحَلَّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ، وَقَبْلَ أَنْ يَضِلَ الْهَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ، ثُمَّ لَمْ يُذْكَرْ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَيْهٍ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضُوا شَيْءًا، وَلَا يَعُودُوا لَهُ، وَالْحُدْيْبِيَةُ خَارِجٌ مِنَ الْحُرَمِ. انْتَهَى مِنْهُ بِلَفْظِهِ.

وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ فِي «الْمُوطَّابِ»: إِنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحُدَيْبِيةِ، فَنَحَرُوا الْهَدْي، وَحَلَقُوا رُءُوسَهُمْ، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ، ثُمَّ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَا يَعُودُوا لِشَيْءٍ. انْتَهَى بِلَفْظِهِ مِنَ اللهُ طَلِّهِ مِنَ اللهُ طَلِهِ مِنَ اللهُ طَلِهُ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ اللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَيْهِ مَنَ اللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَيْهِ مَنَ اللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ مَنَ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ اللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَيْهُ مَا عَلَيْهُ عَلَمْ اللهُ عَلَيْهُ مَا اللهُ عَلَيْهِ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ مَنَ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ مَا عَلَيْهِ عَلَيْهُ مَا عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ مَا عَلَيْهُ مَا عَلَيْهِ عَلَيْهُ مَا عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْكُولُوا عَلَيْه

وَلَا يُعَارَضُ مَا ذَكَرْنَا بِهَا رَوَاهُ الْوَاقِدِيُّ فِي المُغَازِي مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ أَي مَعْشَرِ وَغَيْرِهِمَا، قَالُوا: أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ يَعْتَمِرُوا، فَلَمْ يَتَخَلَّفْ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ قُتِلَ بِخَيْبِرَ، أَوْ مَاتَ، وَخَرَجَ مَعَهُ جَمَاعَةٌ مُعْتَمِرِينَ مِثَنْ لَمْ يَشْهَدُوا الْحُدَيْبِيَة، وَكَانَتْ عِدَّتُهُمْ أَلْفَيْنِ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ يَعْلَقُهُ قَالَ: وَالَّذِي أَعْقِلُهُ فِي أَخْبَارِ أَهْلِ المُغَازِي شَيِهُ بِهَا ذَكَرْتُ؛ لِأَنَّا عَلِمْنَا مِنْ مُتَوَاطِئِ أَحَادِيثِهِمْ: أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ عَامُ الْحُدَيْبِيةِ رِجَالً

مَعْرُوفُونَ، ثُمَّ اعْتَمَرَ عُمْرَةَ الْقَضِيَّةِ، فَتَخَلَّفَ بَعْضُهُمْ بِالْمُدِينَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسٍ وَلَا مَالِ. اهـ.

فَهَذَا الشَّافِعِيُّ وَخَلَثُهُ جَزَمَ بِأَنَّهُمْ تَخَلَّفَ مِنْهُمْ رِجَالٌ مَعْرُوفُونَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسٍ وَلَا مَالٍ. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْمُثْبِتَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي.

وقال ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ»: وَيُمْكِنُ الجُّمْعُ بَيْنَ هَذَا ـ إِنْ صَحَّ ـ وَبَيْنَ الَّذِي قَبْلَهُ، بِأَنَّ الْأَمْرَ كَانَ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِحْبَابِ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ جَازِمٌ بِأَنَّ جَمَاعَةً تَخَلَّفُوا بِغَيْرِ عُذْرٍ.

وقال الشَّافِعِيُّ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ: إِنَّهَا سُمِّيَتْ عُمْرَةُ الْقَضَاءِ وَالْقَضِيَّةِ لِلْمُقَاضَاةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ، لَا عَلَى أَنَّهُمْ وَجَبَ عَلَيْهِمْ قَضَاءُ تِلْكَ الْعُمْرَةِ.اهـ.

وَرَوَى الْوَاقِدِيُّ نَحْوَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ.

وقال الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» فِي الْبَابِ الْمُذْكُورِ مَا نَصُّهُ: «وَقَالَ رَوْحُ، عَنْ شِبْل، عَن ابْنِ عَبَّاسِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ عَنْ الْبَدَلُ عَلَى مَنْ نَقَضَ حَجَّهُ بِالتَّلَذُذِ، فَأَمَّا مَنْ حَبَسَهُ عُذْرٌ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجِلُّ، وَلَا يَرْجِعُ». انْتَهَى مَحُلُّ الْغَرَضِ مِنْهُ بِلَفْظِهِ.

وَقَدْ وَرَدَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوُ هَذَا بِإِسْنَادٍ آخَرَ، أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ، وَفِيهِ: "فَإِنْ كَانَتْ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ فَعَلَيْهِ قَضَاؤُهَا، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ الْفَرِيضَةِ فَلَا قَضَاءً عَلَيْهِ اهد. فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا، وَعَلِمْتَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسِ عَنْ مُووى الْفَرِيضَةِ فَلَا قَضَاءً عَلَيْهِ اهد. فَإِذَا عَلِمْتَ هَذَا، وَعَلِمْتَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسِ عَنْ مِنْ أَعْلَمِ عَنْهُ عِكْرِمَةُ الْحَدِيثِ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِهِ، وَلَا سِيمًا إِنْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ الَّذِي دَعَا لَهُ النَّبِيُّ وَعَلَيْهِ حَبَّةٌ أَخْرَى »، حَلَّهُ مُصَرِّحٌ بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ فَعَيْثِهُ فِي حَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرُو: "وَعَلَيْهِ حَبَّةٌ أَخْرَى »، حَلَّهُ مُصَرِّحٌ بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ فَ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرُو: "وَعَلَيْهِ حَبَّةٌ أُخْرَى »، حَلَّهُ مُصَرِّحٌ بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ فَ حَدِيثِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرُو: "وَعَلَيْهِ حَبَّةٌ أُخْرَى »، حَلَّهُ وَعَيْرُهُ مِنْ عَلَمُ أَنَ الْجَمْعَ الْأَوَّلَ الَّذِي ذَكَرْنَا هُو اللْتَعَيُّنِ حَلْ وَالْعَالَةُ النَّافِويَةِ وَعَيْرُهُ مِنْ عُلَمَ الْمَاعِيَةِ، وَأَنَّ الْجَمْعَ الْأَوْلِ اللَّذِي ذَكَرْنَا هُو اللْتَعَيُّنِ حَلْ الْحَدِيرَ لَا يَصِحُ ؛ لِتَعَيُّنِ حَلْ الْحَبْقِ الْمُدَّ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ. اهد.

وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا إِحْصَارَ إِلَّا بِالْعَدُوِّ خَاصَّةً، وَأَنَّ الْمُحْصَرَ بِمَرَضِ لَا يَكُلُ حَتَّى يَبُرَأً، وَيَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ يَجُلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَجُجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيَهْدِي أَوْ يَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْيًا، كَمَا ثَبَتَ فِي «صَحِيح الْبُخَارِيِّ» مِنْ حَدِيثِ قَابِلًا، فَيَهْدِي أَوْ يَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْيًا، كَمَا ثَبَتَ فِي «صَحِيح الْبُخَارِيِّ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، كَمَا تَقَدَّمَ؛ فَهُو مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُريضَ عِنْدَهُمْ غَيْرُ مُحْصَر، فَهُو كَمَنْ أَحْرَمَ، وَفَاتَهُ وُقُوفَ عَرَفَةَ يَطُوفُ، وَيَسْعَى، وَيَحُجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَيَهْدِي أَوْ يَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا. اهـ.

﴿ وَفِي الْمُسْأَلَةِ قَوْلٌ رَابِعٌ: وَهُو أَنَّهُ لَا إِحْصَارَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِعُذْرٍ، كَائِنًا مَا كَانَ، وَهُو ضَعِيفٌ جِدًّا، وَلَا مُعَوَّلَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْإِحْصَارِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي ضَعِيفٌ جِدًّا، وَلَا مُعَوَّلَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْإِحْصَارِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ نَسْخٌ، فَادِّعَاءُ دَفْعِهِ بِلَا دَلِيلِ وَاضِحُ السُّقُوطِ، كَمَا تَرَى، هَذَا هُوَ خُلَاصَةُ الْبَحْثِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦](١).

قال ابن العربي تَعْلَقْهُ: [مَسْأَلَةٌ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]]

المُسْأَلَةُ السَّابِعَةُ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [القرة:١٩٦]: هَذِهِ آيَةٌ مُشْكِلَةٌ عُضْلَةٌ مِنْ الْعُضْلِ، فِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: مُنِعْتُمْ بِأَيِّ عُذْرٍ كَانَ، قَالَهُ مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ.

الثَّانِي: [مُنِعْتُمْ] بِالْعَدُوِّ خَاصَّةً، قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَنَسُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَهُوَ اخْتِيَارُ عُلَمَائِنَا. وَرَأْيُ أَكْثَرِ أَهْلِ اللَّغَةِ وَمُحَصِّلِيهَا عَلَى أَنَّ أُخْصِرَ عُرِّضَ لِلْمَرَضِ، وَحُصِرَ نَزَلَ بِهِ الْحُصْرُ (٢).

□ أقوال أصحاب المذاهب:

كرالذهب المالكي:

قال الإمام مالك تعمله: قَالَ مَالِكُ: فَهذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا، فِي مَنْ أُحْصِرَ بِعَدُوِّ، كَمَا أُحْصِرَ النَّبِيُ عَلَيْكِةً، وَأَصْحَابُهُ.

⁽١) أضواء البيان (١/ ٧٥).

⁽٢) أحكام القرآن (١/ ١٧٠).

قال مَالِكٌ: فَأَمَّا مَنْ أُحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُوٍّ فَإِنَّهُ لاَ يَحِلُّ دُونَ الْبَيْتِ.

قال مَالِكٌ: مَنْ حُبِسَ بِعَدُوِّ، فَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، فَإِنَّهُ يَجِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيَنْحَرُ هَدْيَهُ، وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ حَيْثُ حُبِسَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءُ (١).

وقال تَخَلَقُهُ: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ حَلَّ هُو، وَأَصْحَابُهُ بِالْحُدَيْبِيَةِ، فَنَحَرُوا الله ﷺ وَخَلُوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ، وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ. ثُمَّ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَمَرَ أَحَداً مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلاَ مِمَّنْ كَانَ مَعَهُ، أَنْ يَقْضُوا شَيْئًا، وَلاَ يَعُودُوا لِشَيْءٍ (٢).

قال ابن رشد تَخَلَقُهُ: الْقَوْلُ فِي الْإِحْصَارِ: وَأَمَّا الْإِحْصَارُ فَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمُ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ [البقرة:١٩٦].

فَنَقُولُ: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَهُوَ السَّبَ فِي اخْتِلَافِهِمْ فِي حُكْمِ الْمُحْصَرِ بِمَرَضٍ أَوْ بِعَدُوِّ: فَأَوَّلُ اخْتِلَافِهِمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ هَلِ الْمُحْصَرُ هَهُنَا هُوَ الْمُحْصَرُ هَهُنَا هُوَ الْمُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ، الْمُحْصَرُ بِالْعَدُوّ، وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُحْصَرُ هَهُنَا هُوَ الْمُحْصَرُ بِالْعَدُوّ، وَقَالَ قَوْمٌ: الْمُحْصَرُ هَهُنَا هُوَ الْمُحْصَرُ بِالْمَرْضِ.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّ المُحْصَرَ هَهُنَا هُو المُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ فَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن كَانَ مِنصُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ تَأَذَى مِّن رَّأُسِهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. قَالُوا: فَلَوْ كَانَ المُحْصَرُ بِمَرَضٍ كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ تَأْذَى مِّن رَّأُسِهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. فَالُوا: فَلَوْ مُن بَحَانَهُ: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن لَمَا كَانَ لِذِكْرِ الْمُرْضِ بَعْدَ ذَلِكَ فَائِدَةٌ، وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وَهَذِهِ حُجَّةٌ ظَاهِرَةٌ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الْآَيَةَ إِنَّمَا وَرَدَتْ فِي الْمُحْصَرِ بِالْمُرْضِ فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْمُحْصَرَ هُوَ مَنْ أَحْصِرَ، وَلَا يُقَالُ: أَحْصِرَ فِي الْعَدُوِّ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: حَصَرَهُ الْعَدُوُّ، وَأَحْصَرَهُ الْمُرْضُ. وَاللَّهُ الْمُرْضُ صِنْفَانِ: صِنْفٌ مُحْصِرٌ، وَصِنْفٌ غَيْرُ قَالُوا: وَإِنَّمَا ذَكَرَ المُرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ المُرْضَ صِنْفَانِ: صِنْفٌ مُحْصِرٌ، وَصِنْفٌ غَيْرُ مُحْضِرٍ. وَقَالُوا: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿ وَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ [البترة:١٩٦] مَعْنَاهُ: مِنَ المُرضِ.

⁽١) موطأ مالك (٣/ ٥٢٦).

⁽٢) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٥٢٤).

وَأَمَّا الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ فَقَالُوا عَكْسَ هَذَا، وَهُو أَنَّ «أَفْعَلَ» أَبدًا، وَ«فَعَلَ» فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ إِنَّهَا يَأْتِي لَمْعْنِيِّنَ: أَمَّا «فَعَلَ» فَإِذَا أَوْقَعَ بِغَيْرِهِ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ، وَأَمَّا «أَفْعَلَ» فَإِذَا أَوْقَعَ بِغَيْرِهِ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ، وَأَمَّا «أَفْعَلَ» فَإِذَا مَوْقَعَ بِغَيْرِهِ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ، وَأَقْتَلَهُ: إِذَا فَإِذَا عَرَّضَهُ لِوْقُوعِ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِهِ. يُقَالُ: قَتَلَهُ إِذًا فَعَلَ بِهِ فِعْلَ الْقَتْلِ، وَأَقْتَلَهُ: إِذَا عَرَّضَهُ لِلْقَتْلِ. وَإِذًا كَانَ هَذَا هَكَذَا فَأَحْصَرَ أَحَقُّ بِالْعَدُوِّ، وَحَصَرَ أَحَقُ بِالْمَرْضِ؛ لِأَنَّ الْعَدُوّ ، وَحَصَرَ أَحَقُ بِالْمَرْضِ؛ لِأَنَّ الْعَدُوّ ، وَالْمَرْضِ فَهُو فَاعِلُ الْإِحْصَارِ. وَقَالُوا: لَا يُطْلَقُ الْأَمْنُ الْمَدُوّ إِنَّمَا عَرَّضَ فَلِا يُصَارِ ، وَالْمَرْضُ فَهُو فَاعِلُ الْإِحْصَارِ. وَقَالُوا: لَا يُطْلَقُ الْأَمْنُ إِلَّا فِي الْمَرْضِ فَبِاسْتِعَارَةٍ، وَلَا يُصَارُ إِلَى الْإِسْتِعَارَةٍ إِلَّا لِأَمْرٍ يُوجِبُ الْخُرُوجَ عَنِ الْحَقِيقَةِ.

وَكَذَلِكَ ذِكْرُ حُكْمِ المُرِيضِ بَعْدَ الْحَصْرِ، الظَّاهِرِ مِنْهُ أَنَّ المُحْصَرَ غَيْرُ المُرِيضِ، وَكَذَلِكَ ذِكْرُ حُكْمِ المُريضِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّانِي مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةً.

وقال قَوْمٌ: بَلِ الْمُحْصَرُ هَهُنَا الْمُنْوعُ مِنَ الْحُجِّ بِأَيِّ نَوْعٍ امْتَنَعَ، إِمَّا بِمَرَضٍ، أَوْ بِعَدُوِّ، أَوْ بِخَطَأٍ فِي الْعَدَدِ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ (١).

كالمذهب الحنبلي:

وَسَوَاءٌ كَانَ الْإِخْرَامُ بِحَجِّ أَوْ بِعُمْرَةٍ، أَوْ بِهَا، فِي قَوْلِ إِمَامِنَا، وَأَبِي حَنِيفَةً، وَالشَّافِعِيِّ. وَحُكِيَ عَنْ مَالِكِ: أَنَّ الْمُعْتَمِرَ لَا يَتَحَلَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ الْفَوَاتَ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْآيَةُ إِنَّمَا نَزَلَتْ فِي حَصْرِ الْحُدَيْبِيَةِ، وَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْكَ وَأَصْحَابُهُ مُحْرِمِينَ بِعُمْرَةٍ، فَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْكَ وَأَصْحَابُهُ مُحْرِمِينَ بِعُمْرَةٍ، فَكَانَ النَّبِيُّ عَلَيْكَ وَأَصْحَابُهُ مُحْرِمِينَ بِعُمْرَةٍ، فَحَلُوا جَمِيعًا.

وَعَلَى مَنْ تَحَلَّلَ بِالْإِحْصَارِ الْهُدْيُ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ، لَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ؛ لِأَنَّهُ كَلُّلُ أَبِيحَ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ، أَشْبَهَ مَنْ أَتَمَّ حَجَّهُ. وَلَيْسَ

⁽١) بداية المجتهد.

بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى قَالَ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦]. قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي حَصْرِ الْحُدَيْبِيَةِ. وَلِآنَهُ أَبْيَحَ لَهُ التَّحَلُّلُ قَبْلَ إِثْمَامٍ نُسُكِهِ، فَكَانَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ، كَالَّذِي فَاتَهُ الْحُجُّ، وَبِهَذَا فَارَقَ مَنْ أَتُم حَجَّهُ (١).

قال ابن قدامة تخلله: مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (وَإِنْ مُنِعَ مِنْ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ بِمَرَضٍ، أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ، بَعَثَ بِهَدْيٍ، إِنْ كَانَ مَعَهُ، لِيَذْبَحَهُ بِمَكَّةً، وَكَانَ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَقْدِرَ عَلَى الْبَيْتِ). المُشْهُورُ فِي المُذْهَبِ: أَنَّ مَنْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْوُصُولُ إِلَى الْبَيْتِ بِغَيْرِ حَصْرِ الْعَدُقِ، مِنْ مَرَضِ، أَوْ عَرَج، أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ، وَنَحْوِه، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ بِذَلِكَ.

رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَرْوَانَ، وَبِهِ قَالَ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ. وَعَنْ أَخْرَى: لَهُ التَّحَلُّلُ بِذَلِكَ. رُوِيَ نَحْوُهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَإِسْحَاقُ. وَعَنْ أَخْرَى: لَهُ التَّحَلُّلُ بِذَلِكَ. رُوِيَ نَحْوُهُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَهُو قَوْلُ عَطَاءٍ، وَالنَّخِعِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ وَأَبِي ثَوْرٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْدَاهِ وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى». رَوَاهُ النَّسَائِيِّ.

وَلِأَنَّهُ مُحْصَرٌ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْله تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] يُحَقِّقُهُ (٢).

كرالمذهب الشافعي:

قال الله ﷺ ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ الْعَلَيْ وَلَا

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَلَمْ أَسْمَعْ مِمَّنْ حَفِظْت عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ مُخَالِفًا فِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ بِالحُّكَيْبِيَةِ حِينَ أَحْصِرَ النَّبِيُّ عَلِيْهِ، فَحَالًا الْمُشْرِكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، وَلَا وَأَنَّ رَسُولَ اللهُ عَثْمَانَ بُنَ عَفَّانَ وَحَدَهُ، وَسَنَذْكُرُ قِصَّتَهُ. وَظَاهِرُ الْآيَةِ أَنَّ أَمْرَ الله عَلَى أَنْ لَا يُعْلِقُوا حَتَّى يَبْلُغَ الْمُدْيُ مِحَلَّهُ، وَأَمْرَهُ وَمَنْ كَانَ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ بِفِدْيَةٍ إِيَّاهُمْ أَنْ لَا يَحْلِقُوا حَتَّى يَبْلُغَ الْمُدْيُ مِحَلَّهُ، وَأَمْرَهُ وَمَنْ كَانَ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ بِفِدْيَةٍ إِيَّاهُمْ أَنْ لَا يَحْلِقُوا حَتَّى يَبْلُغَ الْمُدْيُ مِحَلَّهُ، وَأَمْرَهُ وَمَنْ كَانَ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ بِفِدْيَةٍ

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٣٢٦).

⁽٢) المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٣١).

سَبَّاهَا، وَقَالَ عَلَىٰ ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ الله وَقَالَ عَلَى اللَّحْصَرِ بِعَدُوِّ قَضَاءُ ؟ [القرة:١٩٦] الْآيَةَ وَمَا بَعْدَهَا؛ يُشْبِهُ ـ وَالله أَعْلَمُ ـ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى اللَّحْصَرِ بِعَدُوِّ قَضَاءٌ ؟ لِأَنَّ الله تَعَالَى لَمُ يَذْكُرْ عَلَيْهِ قَضَاءً ، وَذَكَرَ فَرَائِضَ فِي الْإِحْرَام بَعْدَ ذِكْرِ أَمْرِهِ.

(قَالَ): وَالَّذِي أَعْقِلُ فِي أَخْبَارِ أَهْلِ المُغَازِي شَبِيهٌ بِمَا ذَكُرْت مِنْ ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا فِي مُتَواطِئِ أَحَادِيثِهِمْ أَنْ قَدْ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ عَامَ الْحُدَيْبِيةِ وَنَ بَأَسْمَا فِي مُنَ وَالْطِئِ أَحَادِيثِهِمْ أَنْ قَدْ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ عَمْرَةَ الْقَضِيَّةِ، وَتَخَلَّفَ بَعْضُهُمْ رَجَالٌ يُعْرَفُونَ بِأَسْمَا فِي مَنْ عَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسِ وَلَا مَالِ عَلِمْتُهِ، وَلَوْ لَزِمَهُمْ الْقَضَاءُ لَأَمْرَهُمْ رَسُولِ الله بَالْخُدَيْبِيةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسِ وَلَا مَالِ عَلِمْتُهِ، وَلَوْ لَزِمَهُمْ الْقَضَاءُ لَأَمْرَهُمْ رَسُولِ الله وَلِي تَوَاطُؤ أَخْبَرَ أَهْلُ المُغَازِي وَمَا وَصَفْت مِنْ تَخَلَّفُوا عَنْ أَمْرِ رَسُولِ الله عَلَيْ أَوْ فَي تَوَاطُؤ أَخْبَرَ أَهْلُ المُغَازِي وَمَا وَصَفْت مِنْ تَخَلَّفُوا عَنْ أَمْ وَسُولِ الله عَلَيْ الْخُورِي مَنْ الْأَرْضِ مِنْهُ مَا هُو فِي الْجِلِّ، وَمِنْهُ مَا هُو فِي الْحُرَّمِ، وَلَا فَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ الله عَلْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَى الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَلَيْ الله عَلْ الله عَلَى الله عَلْ الله عَلْ الله عَلَى الله عَلْ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلْهُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلْهُ وَلَى الله عَلَى ا

وقال تَوَلَّهُ: الْإِحْصَارُ الَّذِي ذَكَرَهُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَقَالَ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرُ تُمْ فَمَا السَّيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البترة:١٩٦] نَزَلَتْ يَوْمَ الْحُكَيْبِيةِ، ﴿ وَأُحْصِرَ النّبِيُ عَلَيْهِ بِعَدُوِّ: وَنَحَرَ اسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ [البترة:١٩٦] نَزَلَتْ يَوْمَ الْحُكَيْبِيةِ، ﴿ وَأُحْرَمِ وَإِنَّمَا ذَهَبْنَا إِلَى أَنَّهُ نَحَرَ فِي الْحَرَمِ وَإِنَّمَا ذَهَبْنَا إِلَى أَنَّهُ نَحَرَ فِي الْحَرَمِ وَإِنَّمَا فَهُ اللهُ وَهَلَا يَقُولُ: ﴿ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ فَي الْحَرَمِ وَالْهَدْى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُ ﴿ النتح: ٢٠] ، وَالْحُرَامُ كُلُّهُ مِحَلَّهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَحَيْثُمَا وَالْهَدْى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُ ﴿ النتح: ٢٠] ، وَالْحُرَامُ كُلُّهُ مَحِلَّهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَحَيْثُمُ وَالْهَدْى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّةٌ ﴿ النتح: ٢٠] ، وَالْحُرَامُ كُلُّهُ مَحِلَّهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَحَيْثُمُ وَالْهَرَى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّةٌ ﴿ النتح: ٢٠] ، وَالْحُرَامُ كُلُّهُ مَحِلُّهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَحَيْثُ أَحْرَمَ ، ذَبَعَ أَلْوِهُ مَا عَنِهُ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَجَّةُ مَا لِإِسْلَامِ، فَيَحُجَّهَا، وَهَكَذَا الْعَبْدُ يُحْرِمُ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا وَكَافِرِ، وَقَدْ الْعَبْدُ يُحْرِمُ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا وَلَانَ هُمَا أَنْ يَكُونَ حَجَّةً الْإِسْلَامَ، فَلَالِكُ مَلَ الْوَلَدِ عَلَى الْوَلَدِ، وَلَا الْمُؤْلِكِ عَلَى الْوَلَدِ عَلَى الْوَلَدِ، وَلَا الْمُؤَالِدِ عَلَى الْوَلَدِ، وَلَا الْمُؤْلِكُ مَا الْمُؤْلِدِ عَلَى الْوَلَدِ، وَلَا الْمُؤْلِدِ عَلَى الْوَلَدِ، وَلَا اللْمُؤْلِدِ عَلَى الْوَلَدِ، وَلَا اللّهُ عَلَى الْوَلَدِ عَلَى الْوَلَدِ، وَلَا الْمُؤْلِدِ عَلَى الْوَلَدِ عَلَى الْوَلَدِ وَلَا اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِدُ وَلَا اللّهُ الْمُؤْلِ اللّهُ الْمُؤْلِدِ عَلَى الْوَلَدِ وَلَا الْمُؤْلِدُ وَلَا الْعَلَامُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

الأم للشافعي (٢/ ١٧٣).

لِلْوَلِيِّ عَلَى الْمُولَى عَلَيْهِ. وَلَوْ تَأَنَّى الَّذِي أُحْصِرَ رَجَاءَ أَنْ يُحَلَّى، كَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ فَإِذَا رَأَى أَنَّهُ لَا يُحَلَّى حَلَّ؛ وَإِذَا حَلَّ، ثُمَّ خُلِّى، فَأَحَبُّ إِلَيَّ لَوْ جَدَّدَ إِحْرَامًا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لِأَنِّي إِذَا أَذِنْت لَهُ أَنْ يَجِلَّ بِغَيْرِ قَضَاءٍ، لَمْ أَجْعَلْ عَلَيْهِ الْعَوْدَةَ. وَإِذَا لَمْ يَجِدْ شَاةً يَذْبَحُهَا لِلْفُقَرَاءِ، فَلَوْ صَامَ عَدْلَ الشَّاةِ قَبْلَ أَنْ يَجِلَّى، كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، يَذْبُحُهَا لِلْفُقَرَاءِ، فَلَوْ صَامَ عَدْلَ الشَّاةِ قَبْلَ أَنْ يَجِلَّى، كَانَ أَحَبَّ إِلَى، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ، وَحَلَّى، وَهُو يَرْجُو أَنْ يُحَلِّى، نَحَاهُ وَحَلَّى، وَافْتَدَى فِي مَوْضِعِهِ، كَمَا يَفْتَذِي الْمُحْصَرُ إِذَا خُلِّى عَنْهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ، وَكَانَ مُحَالِفًا عَنْهُ، وَافْتَذَى فِي مَوْضِعِهِ، كَمَا يَفْتَذِي الْمُحْصَرُ إِذَا خُلِي عَنْهُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ، وَكَانَ مُحَالِفًا عَنْهُ أَلْ اللّهُ الْمَرَمِ، وَكَانَ مُحَالِفًا لِي اللّهُ لَلْ يَكُونَ عَلَيْهِ إِلّا أَنْ يَبْلُغَ هَدْيُهُ الْحُرَمِ، وَكَانَ مُحَالَ لَلْ السِواهُ لَمِنْ قَدَرَ عَلَى الْحُرَم، ذَلِكَ لَا يُجْزِيهِ إِلّا أَنْ يَبْلُغَ هَدْيُهُ الْحُرَمَ،

قَالَ الشَّافِعِيُّ كَثَلَلهُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا حَصْرَ إِلَّا حَصْرُ الْعَدُوِّ»، وَزَادَ أَحَدُهُمَا: «ذَهَبَّ الْحَصْرُ الْآنَ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَٱلَّذِي يَذْهَبُ إِنَّ أَنَّ الْحَصْرَ الَّذِي ذَكَرَ الله وَ الله عَلَىٰ مِنْهُ صَاحِبُهُ حَصْرُ الْعَدُوِّ، فَمَنْ حُسِ بِخَطَا عَدَد أَوْ مَرَضٍ، فَلَا يَجُلُّ مِنْ إحْرَامِهِ، وَإِنْ احْتَاجَ إِلَى دَوَاءٍ عَلَيْهِ فِيهِ فِدْيَةٌ أَوْ تَنْحِيَةُ أَذًى، فَعَلَهُ، وَافْتَدَى، وَيَفْتَدِي فِي الْحُرَمِ بِأَنْ يَفْعَلَهُ، وَافْتَدَى، وَيَفْتَدِي فِي الْحُرَمِ بِأَنْ يَفْعَلَهُ، وَيَبْعَثَ بِهَدْي إِلَى الْحُرَمِ، فَمَتَى أَطَاقَ النَّضِيَّ مَضَى، فَحَلَّ مِنْ إحْرَامِهِ بِالطَّوافِ وَيَبْعَثَ بِهَدْي إِلَى الْحُرَمِ، فَمَتَى أَطَاقَ النَّضِيَّ مَضَى، فَحَلَّ مِنْ إحْرَامِهِ بِالطَّوافِ وَلَيْعِيْمَ عَلَى إِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا فَلَا وَقْتَ عَلَيْهِ، وَيَجُلُّ، وَيَرْجِعُ، وَإِنْ كَانَ حَاجًا فَأَدْرَكَ وَالسَّعْي، فَإِنْ كَانَ مَعْتَمِرًا فَلَا وَقْتَ عَلَيْهِ، وَيَجُلُّ، وَيَرْجِعُ، وَإِنْ كَانَ حَاجًا فَأَدْرَكَ الْحَبْد وَمَا السَّغْي، فَإِنْ كَانَ مَعْتَمِرًا فَلَا وَقْتَ عَلَيْهِ، وَيَجُلُّ، وَيَرْجِعُ، وَإِنْ كَانَ مَعْتَمِرًا فَلَا وَقْتَ عَلَيْهِ، وَيَجُلُّ، وَيَرْجِعُ، وَإِنْ كَانَ مَعْتَمِرًا فَلَا وَقْتَ عَلَيْهِ، وَيَجُلُّ، وَيَرْجِعُ وَإِنْ كَانَ مَعْتَمِرًا فَلَا وَقْتَ عَلَيْهِ، وَيَجُلُّ، وَيَرْجِعُ وَإِنْ كَانَ مَعْتَمِرًا فَلَا وَقْتَ عَلَيْهِ، وَيَجُلُّ، وَيَرْجِعُ وَإِنْ كَانَ مَعْتَمِرًا فَلَا وَقَتْ عَلَيْهِ، وَيَحُلُّ وَيْنِ الصَّفَا وَالْمُوْوَةِ، وَعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلُ وَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْمُدْيِ، وَهَكَذَا مَنْ أَخْطَأَ الْعَدَدُ (١٠).

كاللذهب الحنفي:

قال الكاساني يَخَلَلهُ: أمَّا الْأُوَّلُ فَالمُحْصَرُ فِي اللَّغَةِ: هُوَ المُمْنُوعُ، وَالْإِحْصَارُ: هُوَ المُنْعُ، وَفِي عُرْفِ الشَّرْعِ: هُوَ اسْمٌ لَمِنْ أَحْرَمَ، ثُمَّ مُنِعَ عَنْ المُّضِيِّ فِي مُوجَبِ الْإِحْرَامِ، اللَّهُ وَفِي عُرْفِ الشَّرْعِ: هُوَ اسْمٌ لَمِنْ أَحْرَمَ، أَوْ الْحُبْسِ، أَوْ الْكَسْرِ، أَوْ الْعَرَجِ، وَغَيْرِهَا مِنْ المُعَانِعَ مِنْ إثْمَام مَا أَحْرَمَ بِهِ حَقِيقَةً أَوْ شَرْعًا، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا إَحْصَارَ إِلَّا مِنْ الْعَدُّقِ، وَوَجْهُ قَوْلِهِ: أَنَّ آيَةَ الْإِحْصَارِ، وَهِيَ

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ٢٤٠).

قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] نَزَلَتْ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ حِينَ أُحْصِرُوا مِنْ الْعَدُقِ، وَفِي آخِرِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿ فَإِذَا آَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] وَالْأَمَانُ مِنْ الْعَدُقِّ يَكُونُ.

وَرُوِي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عُمَر ﴿ أَنَّهُمَا قَالَا: ﴿ لَا حَصْرَ إِلَّا مِنْ عَدُوّ ﴾. وَلَنَا: عُمُومُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البقرة:١٩٦]، وَالْإِحْصَارُ هُو عُمُومُ قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ الْمَرْضِ وَغَيْرِهِ، وَالْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا الْمُنْعُ، وَالْمُعْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ عِنْدَنَا لَا السَّبَب. وَعَنْ الْكِسَائِيّ، وَأَبِي عِنْدَنَا لَا السَّبَ. وَعَنْ الْكِسَائِيّ، وَأَبِي عِنْدَنَا لَلْ بِخُصُوصِ السَّبَ إِذْ الْحُكْمُ يَتْبَعُ اللَّفْظَ لَا السَّبَ. وَعَنْ الْكِسَائِيّ، وَأَبِي مُعَاذٍ: أَنَّ الْإِحْصَارَ مِنْ الْمُرْضِ، وَالْحُصْرَ مِنْ الْعَدُوّ. فَعَلَى هَذَا كَانَتْ الْآيَةُ خَاصَّةً فِي الْمُنُوعِ بِسَبَ المُرضِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَىٰ الْأَمْنَ كَمَا يَكُونُ مِنْ الْعَدُوّ، يَكُونُ مِنْ زَوَالِ الْمُرْضِ؛ لِآنَهُ إِذَا زَالَ مَرَضُ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَمْنَ كَمَا يَكُونُ مِنْ الْعَدُوّ، يَكُونُ مِنْ زَوَالِ الْمُرْضِ؛ لِآنَهُ إِذَا زَالَ مَرَضُ الْإِنْسَانِ أَمِنَ الْمُؤتَ مِنْهُ، أَوْ أَمِنَ زِيَادَةَ الْمُرْضِ، وَكَذَا بَعْضُ الْأَمْرَاضِ قَدْ تَكُونُ أَمَانًا مِنْ الْجُنَامِ». وَالتَّانِي: أَنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى مِنْ الْبَعْضِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ: عَلَيْ اللَّيْ الْمُ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ الْمَالِمُ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ الْمِنْ الْعَدَلِ اللَّيْ اللَّيْ الْمُعْمُ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ الْمَالِي اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ الْمُولِ اللْمُولِ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ الْمُولِ الْمُولِ اللَّيْ الْمُولِ اللْمُولِ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ الْمُولِي اللْمُولِ اللَّهُ الْمُولِ اللْمُولِ اللْمُولِ اللَّيْ الْمُولِ اللَّيْ الْمُولِ الْمُولِ اللْمُولِ الْمُؤْلِ اللْمُولِ الْمُؤْلِي اللَّلِمُ الْمُولِ الْمُولِ الْمُولِ الْمُولِ اللْمُولِ ال

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٧٥).

المسألة الثالثة: المحصر بالعدو، متى يحل؟ وأين ينحر هديه؟

🗐 اختلف العلماء في المحصر بالعدو، متى يحل؟

فذهب الجمهور منهم إلى أنه يحل في مكانه الذي حبس فيه، وورد ذلك عن بعض الصحابة والتابعين.

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: «لا حصر إلا من حَبْس عدو» $^{(1)}$.

🗖 أثر الزهري يَخْلَلْهُ:

عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: «مَنْ أُحْصِرَ بِالْحُرْبِ نَحَرَ مِنْ حَيْثُ حُبِسَ، وَحَلَّ مِنَ النِّسَاءِ، وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ، كَمَا صَنَعَ رَسُولُ الله ﷺ ('').

قال القرطبي تعتلفه: جُمْهُورُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ المُحْصَرَ بِعَدُوًّ يَحِلُّ حَيْثُ أُحْصِرَ، وَيَنْحَرُ هَدْيَهُ إِنْ كَانَ ثَمَّ هَدْيِهِ إِنْ أَمْكَنَهُ، هَدْيَهُ إِنْ كَانَ ثَمَّ هَدْيِهِ إِنْ أَمْكَنَهُ، هَدْيَهُ إِنْ كَانَ ثَمَّ هَدْيِهِ إِنْ أَمْكَنَهُ، فَإِذَا بَلَغَ مِحِلَّهُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: دَمُ الْإِحْصَارِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى يَوْمِ النَّحْرِ، فَإِذَ نَبْحُهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ إِذَا بَلَغَ مِحِلَّهُ، وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ، فَقَالًا: يَتَوَقَّفُ عَلَى يَوْمِ النَّحْرِ، فَإِنْ نَحَرَ قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِهِ. وَسَيَأْتِي هِنِهِ المُسْأَلَةِ زِيَادَةُ بَيَانٍ. الرَّابِعَةُ: الْأَكْثَرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مَنْ أُحْصِرَ بِعَدُو كَافِرٍ، أَوْ مُسْلِمٍ، أَوْ سُلْطَانٍ حَبَسَهُ فِي سِجْنٍ، أَنَّ عَلَيْهِ الْمُدْيَ، وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَبِهِ قَالَ أَشْهَبُ.

وَكَانَ ابْنُ الْقَاسِمِ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى مَنْ صُدَّ عَنِ الْبَيْتِ فِي حَجِّ أَوْ عُمْرَةٍ هَدْي، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاقَهُ مَعَهُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ. وَمِنْ حُجَّتِهِمَا: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ إِنَّمَا نَحَرَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ هَدْيًا قَدْ كَانَ أَشْعَرَهُ، وَقَلَّدَهُ حِينَ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّا لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ الْهَدْيَ مَحِلَّهُ

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٢٤) وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٦) من طرق عن ابن عباس عباس عباس

⁽٢) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٤٤) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. ومحمد بن إسحاق في روايته عن الزهري مقال إذا خالف.

لِلصَّدِّ أَمَرَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ فَنَحَرَ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ هَدْيًا وَجَبَ بِالتَّقْلِيدِ وَالْإِشْعَارِ، وَخَرَجَ لِلْقَاهُ فَلَمْ يَجُزِ الرُّجُوعُ فِيهِ، وَلَمْ يَنْحَرْهُ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ أَجْلِ الصَّدِّ، فَلِذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ صُدَّ عَنِ الْبَيْتِ هَدْيٌ. وَاحْتَجَّ الجُّمُهُورُ بِأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمْ يَجِلَّ يَوْمَ الْحُدَيْبِيةِ، وَلَمْ يَحُلِقُ رَأْسَهُ، حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ إِحْلَالِ اللهُ عَلَيْ أَنَّ مِنْ شَرْطِ إِحْلَالِ اللهُ عَلَى أَنَّ مِنْ اللهِ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرْطِ إِحْلَالِ اللهُ عَلَى أَنَّ مِنْ شَرِطٍ إِحْلَالِ اللهُ عَلَى أَنَّ مِنْ اللهُ عَلَى أَنَّ مَنَ اللهُ عَلَى أَنَّ مِنْ اللهُ عَلَى أَنَّ مِنْ اللهُ عَلَى أَنَ مَنَ اللهُ عَلَى أَنَّ مِنْ اللهُ عَلَى أَنَ مِنْ اللهُ عَلَى أَنْ مَنْ مُولِلهِ عَلَى إِنْ كَانَ عِنْدَهُ مُ اللهُ اللهُ عَلَى أَنْ اللهُ مُعَلَى مَن اللهُ مَنْ مَا اللهُ عَلَى أَنْ اللهُ مُولِ اللهُ مَلْولَ اللهُ عَلَى أَنْ مَا اللهُ مَا اللهُ عَلَى أَنْ اللهُ عَلَى أَنْ مَا اللهُ مَا اللهُ اللهُ عَلَى أَنْ اللهُ عَلَى أَنْ مَا اللهُ مُعَلِى اللهُ عَلَى أَلَا اللهُ عَلَى أَنْ اللهُ مَلْ اللهُ عَلَى أَنْ اللهُ عَلَى أَلَا اللهُ عَلَى أَلَا اللهُ عَلَى أَنْ اللهُ عَلَى أَلَا اللهُ عَلَى أَلَا اللهُ عَلَى أَلَا اللهُ عَلَى أَلَا اللهُ اللهُ عَلَى أَلَا اللهُ عَلَى أَلَا اللهُ اللهُ

قال الشوكاني تَعَلَّلُهُ: ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْمُحْصَرَ بِعَدُوِّ يَحِلُّ حَيْثُ أُحْصِرَ، وَيَعْلِقُ وَأُسْحَابُهُ فِي النَّبِيُّ عَلِيْهُ هُوَ وَأَصْحَابُهُ فِي الْخُدَيْبِيَةِ (٢).

قال البغوي تختله: قَالَ الإِمَامُ: اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ إِذَا أُحْصِرَ عَنِ الْحُجِّ عِنِ الْحُجِّ بِعَدُوِّ، أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ، وَعَلَيْهِ هَدْيٌ، وَهُوَ دَمُ شَاةٍ يَذْبَحُهُ حَيْثُ أُحْصِرَ، ثُمَّ يَحْلِقَ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ الله ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ، وَلا يَجْعَلُ التَّحَلُّلُ لَمِنْ مَعَهُ هَدْيٌ حَتَّى يَذْبَحَهُ، وَمَنْ جَعَلَ الْتَحَلُّلُ لَمِنْ مَعَهُ هَدْيٌ حَتَّى يَذْبَحَهُ، وَمَنْ جَعَلَ الْتَحَلُّلُ لَمِنْ مَعَهُ هَدْيٌ حَتَّى يَذْبَحَهُ، وَمَنْ جَعَلَ الْخَلْقَ نُسُكًا، فَحَتَّى يَحْلِقَ.

وَاهْتَدَايَا كُلُّهَا يُخْتَصُّ ذَبْحُهَا بِالْحُرَمِ، إِلا هَدْيَ الْمُحْصَرِ، فَإِنَّ مِحِلَّ ذَبْحِهِ حَيْثُ يُحْصَرُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: دَمُ الإِحْصَارِ لَا يُرَاقُ أَيْضًا إِلا فِي الْحُرَمِ، فَيُقيمُ الْمُحْصَرُ عَلَى إِحْرَامِهِ، فَيَبْعَثُ بِالْهُدْيِ إِلَى مَكَّةَ، وَيُوَاعِدُ مَنْ يَذْبَحُهُ بِهَا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْوَقْتَ، حَلَّ (٣).

قال الخطابي تختلفه: وفي قوله: «ومحلي من الأرض حيث حبستني» دليل على أن المحصر يحل حيث يجبس، وينحر هديه هناك، حرمًا كان أو حلاً، وكذلك فعل رسول الله ﷺ عام الحديبية حين أحصر، نحر هديه، وحل. وقال أصحاب الرأي: دم الإحصار لا يراق إلا في الحرم، يقيم المحصر على إحرامه، ويبعث بالهدي،

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٣).

⁽٢) فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٢٥).

⁽٣) شرح السنة للبغوي (٧/ ٢٨٥).

ويواعدهم يوماً يقدر فيه بلوغ الهدي المنسك، فإذا كان ذلك الوقت حل(١).

□ أقوال أصحاب المذاهب:

كرالمذهب المالكي:

قال الإمام مالك تَعَلَّقَة: وسئل مالك عمن أحصر بعدو، وحيل بينه وبين البيت؟ فقال: يَحَلَّ من كل شيء، ويَنْحر هَدْيه، ويحلق رأسه حيث يحبس، وليس عليه قضاء، إلا أن يكون لم يحج قط، فعليه أن يحج حجة الإسلام (٢).

قال ابن عبد البر يَخْلَلُهُ: وَاتَّفَقَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّ الْمُحْصَرَ بِعَدُوٍّ يَنْحَرُ هَدْيَهُ حَيْثُ حُبِسَ، وَصُدَّ، وَمُنِعَ، فِي الْحِلِّ كَانَ أَوْ فِي الْحُرَمِ. وَخَالَفَهُمَّ الْبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ (٣).

قال ابن عبد البر يَحْلَلْهُ: وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيمَنْ حَصَرَهُ الْعَدُوُّ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ: فَقَالَ مَالِكُ: الْمُحْصَرُ بِعَدُوِّ يَنْحَرُ هَدْيَهُ حَيْثُ حُصِرَ فِي الْحَرَمِ وَغَيْرِهِ، وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَدَاود بن علي وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَنْحَرَ هَدْيَهُ إِلَّا فِي الحرم. وَقَالَ عَطَاءُ: لَا يَحِلُّ وَدَاود بن علي وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَنْحَرَ هَدْيَهُ إِلَّا فِي الحرم. وَقَالَ عَطَاءُ: لَا يَحِلُّ اللَّهُ عَمَرُ إِلَّا فِي الحرم. وَقَالَ عَطَاءُ: لَا يَحِلُّ اللَّهُ عَمَرُ إِلَّا أَنْ يَنْحَرَ هَدْيَهُ فِي الْحُرَمِ، وَقَدْ رُويِي عَنْهُ إِجَازَةُ نَحْرِ الْهَدْيِ لِلْمُحْصَرِ فِي الْحُرَمِ، وَقَدْ رُويِي عَنْهُ إِجَازَةُ نَحْرِ الْهَدْيِ لِلْمُحْصَرِ فِي الْمُحْصَرُ فِي الْمُحْصَرُ فَي الْمُو وَقُولُ مَالِكِ. وَالْمُولِي النَّرَبَيْرِ، وَهُو قَوْلُ مَالِكٍ. وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَنْحُورٌ عَيْثُ عَمْرَاتُهُ نَحَرَ بِمِنَى، وَمَنْ ثَمَّ عُمْرَتُهُ نَحَرَ بِمَكَّةَ، فَكَذَلِكَ الْمُحْصَرُ يَنْحَرُ حَيْثُ كَوْرُ حَيْثُ كَوْلِ اللّهُ أَعْلَمُ (نَا اللّهُ الْمُولِي اللّهُ عَلَمُ اللّهِ الْعَلَمُ اللّهُ الْمَحْورُ وَيْ حَيْثُ كَورُ اللّهُ أَعْلَمُ (نَا اللّهُ الْمُحْورُ وَيْ حَيْثُ كَورُ وَاللّهُ أَعْلَمُ (نَا اللّهُ الْمُحْورُ وَيْتُ اللّهُ الْمُحْورُ وَيْثُ كُولُ اللّهُ الْمُؤْنَا اللّهُ الْمُعْرَالُ اللّهُ الْمُعْرِلُولُ اللّهُ الْعَلَمُ الْمُعْرِلُ وَلَاللّهُ الْمُؤْنَا وَاللّهُ الْمُؤْنِ وَلَالِهُ الْمُؤْنِ وَلَاللّهُ الْمُعْرَالِ وَاللّهُ الْمُؤْنَا لَيْ الْمُحْورُ وَيْ وَلِلْهُ الْمُؤْنَا وَلَالِهُ الْمُؤْنَا لَلْكُولُ اللّهُ الْمُؤْنَا لِلْكُولُ اللّهُ الْمُؤْنَ الْمُؤْنَا وَاللّهُ الْمُؤْنَا لِلْكُولُ اللّهُ الْمُؤْنِ وَلَا اللّهُ الْمُؤْنِ وَلَلْهُ اللّهُ الْمُؤْنَا لِلْكُولُ اللّهُ الْمُؤْنَالِ اللّهُ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ وَلَا اللّهُ الْمُؤْنَا اللّهُ الْمُؤْنِ اللّهُ الْمُؤْنَا اللّهُ الْمُؤْنَا اللّهُ الْمُؤْنُ اللّهُ الْمُؤْنُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْنِ اللّهُ الْمُؤْنُ الْمُؤْنُ اللّهُ الْم

قال ابن رشد تَخلَته: جُمْهُورُ الْعُلَهَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُحْصَرَ عَنِ الْحَجِّ ضَرْبَانِ: إِمَّا مُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ فَاتَّفَقَ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يَجِلُّ مِنْ بِمَرَضِ، وَإِمَّا مَحْصَرُ بِعَدُوِّ. فَأَمَّا المُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ فَاتَّفَقَ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يَجِلُّ مِنْ عَمْرَتِهِ أَوْ حَجِّهِ حَيْثُ أَحْصِرَ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَالْحُسَنُ بْنُ صَالِحٍ: لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا فِي يَوْمِ

⁽١) معالم السنن (٢/ ١٥٩).

⁽٢) تفسير الطبري (٣/ ٢٥).

⁽٣) الاستذكار (٤/ ١٧١).

⁽٤) التمهيد (١٢/ ١٥٠).

لنَّحْرِ^(۱).

كرالمذهب الشافعي:

قال الشافعي تَعَلِّلُهُ: قَالَ الله ﷺ: ﴿فَإِنْ أُحْصِرُتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيُّ وَلَا تَحُلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدِّىُ تَحِلَّهُ ﴿ البقرة: ١٩٦] الْآيَةَ.

(قَالَ الشَّافِعِيُّ): فَلَمْ أَسْمَعْ مِمَّنْ حَفِظْت عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ مُحَالِفًا فِي أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ بِالْحُدَيْبِيةِ حِينَ أُحْصِرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ، فَحَالَ المُشْرِكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ، وَلَا وَأَنَّ رَسُولَ اللهُ عَلَيْهِ نَحَرَ بِالْحُدَيْبِيةِ، وَحَلَقَ، وَرَجَعَ حَلالًا، وَلَمْ يَصِلُ إِلَى الْبَيْتِ، وَلا وَأَنَّ رَسُولَ اللهُ عَيْهِ نَحَرَ بِالْحُدَيْبِيةِ، وَحَلَقَ، وَسَنَذْكُرُ قِصَّتَهُ. وَظَاهِرُ الآيَةِ أَنَّ أَهْرَ الله عَلَيْ الْبَيْتِ، وَلا عَثْمَ الله عَلَيْهُ إِلَّا عُثْمَانَ بَنِ عَفَّانَ وَحْدَهُ، وَسَنَذْكُرُ قِصَّتَهُ. وَظَاهِرُ الآيَةِ أَنَّ أَهْرَ الله عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الله تَعَالَى لَمُ يَذْكُرُ عَلَيْهِ قَضَاءً، وَذَكَرَ فَرَائِضَ فِي الْإِحْرَامِ بَعْدَ ذِكْرِ أَمْوهِ.

(قَالَ): وَالَّذِي أَعْقِلُ فِي أَخْبَارِ أَهْلِ الْمُغَاذِي شَبِيهٌ بِهَا ذَكُرْت مِنْ ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا فِي مُتَوَاطِئِ أَحَادِيثِهِمْ أَنْ قَدْ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ الْحُكَيْبِيةِ وَخَلْفَ بَعْضُهُمْ رَجَالٌ يُعْرَفُونَ بِأَسْمَائِهِمْ، ثُمَّ اعْتَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ عُمْرَةَ الْقَضِيَّةِ ، وَتَخَلَّفَ بَعْضُهُمْ بِالْحُكَيْبِيةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسٍ وَلَا مَالِ عَلِمْته، وَلَوْ لَزَمَهُمْ الْقَضَاءُ لَأَمَرَهُمُ مِنْ اللهُ وَلَيْ لَا يَتَخَلَّفُوا عَنْهُ، وَمَا تَخَلَّفُوا عَنْ أَمْرِ رَسُولِ الله وَلَيْ وَمَا تَخَلَّفُوا عَنْهُ، وَمَا تَخَلَّفُوا عَنْ أَمْرِ رَسُولِ الله وَلِي تَوَاطُو أَخْبَرَ أَهْلُ المُغَاذِي وَمَا وَصَفْت مِنْ تَخَلَّفُوا عَنْهُ مَا هُو فِي الْحُلَى بَعْضِ مَنْ أَحْصِرَ بِالْحُكَيْبِيةِ، وَالْحُورُ وَلِي تَوَاطُو أَخْبَرَ أَهْلُ المُغَاذِي وَمَا وَصَفْت مِنْ تَخَلَّفُوا عَنْهُ مَا هُو فِي الْحُلِي الله وَلِي تَوْلِ الله عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى الله عَلْمَ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلْ الله عَلَى الله

⁽١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد (٢/ ١٢٠).

وَنَحَرَ أَوْ ذَبَحَ هَدْيًا (١).

كرالمذهب الحنبلي:

قال ابن قدمة تَخَالَثُهُ: فَصْلُ: وَإِذَا قَدَرَ الْمُحْصَرُ عَلَى الْمُدْيِ، فَلَيْسَ لَهُ الْحِلُّ قَبْلَ ذَبْجِهِ. فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ قَدْ سَاقَهُ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَزِمَهُ شِرَاقُهُ إِنْ أَمْكَنَهُ، وَيُجْزِئُهُ أَدْنَى الْهَدْيِ، وَهُو شَاةٌ، أَوْ شُبْعُ بَدَنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ اللّهَدِيّ وَهُو قَوْلُ وَجُهُوزِئُهُ أَدْنَى الْهَدْيِ، وَهُو شَاةٌ، أَوْ شُبْعُ بَدَنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ اللّهَدِيّ اللّهَدِيّ اللّهَ اللّهَ اللّهُ وَهُو قَوْلُ اللّهَ اللّهُ مَنْحُرُهُ فِي مَوْضِعِ حَصْرِه، مِنْ حِلّ أَوْ حَرَم. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْدُهُ وَهُو قَوْلُ مَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ، إلَّا أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى أَطْرَافِ الْحُرَم، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: يَنْحَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ الْحُرَمُ كُلَّهُ مَنْحَرٌ، وَقَدْ قَدَرَ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي: يَنْحَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّيِ عَلَيْهِ نَحَرَهُ فِي مَوْضِعِهِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: لَيْسَ لِلْمُحْصَرِ نَحْرُ هَدْيِهِ إِلَّا فِي الْحَرَمِ، فَيَبْعَثُهُ، وَيُوَاطِئُ رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ فِي وَقْتٍ يَتَحَلَّلُ فِيهِ. وَهَذَا يُرْوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، فِي مَنْ لُدِغَ فِي الطَّرِيقِ. وَرُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ الْحُسَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، وَعَطَاءٍ.

وَهَذَا، وَالله أَعْلَمُ، فِي مَنْ كَانَ حَصْرُهُ خَاصَّا، وَأَمَّا الْحَصْرُ الْعَامُّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَهُ أَحَدُ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعَذُّرِ الْحِلِّ، لِتَعَذُّرِ وُصُولِ الْهَدْي إِلَى مَحِلِّهِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ وَأَصْحَابَهُ نَحَرُوا هَدَايَاهُمْ فِي الْحُدَيْبِيَةِ، وَهِيَ مِنْ الْحِلِّ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ النَّبِيَ عَلَيْهِ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَبْلَ الطَّوافِ، مَا لِكُ وَغَيْرُهُ: إِنَّ النَّبِيَ عَلِيهِ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَبْلَ الطَّوافِ، وَعَلْوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَبْلَ الطَّوافِ، وَعَلْمُ أَنْ يَعْفِي شَيْءًا، وَلَا يَعْفُوهُ وَقَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ شَيْءًا، وَلَا يَعْوُدُوا لَهُ يَعْوِدُ وَا لَهُ لَيْ يَعْفِي شَيْءًا، وَلَا يَعْوُدُوا لَهُ.

وَرُوِيَ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ نَحَرَ هَدْيَهُ عِنْدَ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَهَا بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ. وَهِي مِنْ الْحِلِّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السِّيرَةِ وَالنَّقْلِ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَٱلْهَدَى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ عَجَلَّهُ ﴿ وَالنَّهُ مَوْضِعَ خِلّهِ ، فَكَانَ مَوْضِعَ نَحْرِهِ ، كَالْحُرَم ، وَسَائِرُ الْهُدَايَا عَجُوزُ لِلْمُحْصَرِ نَحْرُهَا فِي مَوْضِع تَحَلَّلِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلا تَحْلِقُوا لَهُ وَلَا تَحْلِقُوا الله تَعَالَى: ﴿ وَلا تَحْلِقُوا الْمُحْصَرِ نَحْرُهَا فِي مَوْضِع تَحَلَّلِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلا تَحْلِقُوا اللهِ مُعْرَفِهُ الْهَدَى مَعِلَّهُ وَلا الله تَعَالَى: ﴿ وَلا تَحْلِقُوا الْهَ مَعْرَاكُمُ لَا الله تَعَالَى: ﴿ وَلا تَحْلِقُوا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ الْمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ المِنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

الأم للشافعي (٢/ ١٧٣).

[الحج: ٣٣]. وَلِأَنَّهُ ذَبْحُ يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْرَام، فَلَمْ يَجُزْ فِي غَيْرِ الْحَرَم، كَدَم الطِّبِ وَاللِّبَاسِ. وَاللَّبَاسِ. وَلَا يَمْكِنُ قِيَاسُ اللَّحْصَرِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ تَحَلَّلُ اللَّحْصَرِ فِي قُلْنَا: الْآيَةُ فِي حَقِّ غَيْرِ اللُّحْصَرِ، وَلَا يُمْكِنُ قِيَاسُ اللَّحْصَرِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ عَلَّلُ اللَّحْصَرِ فِي الْحِلَ، وَتَعَلَّلُ عَيْرِهِ فِي الْحُرَمِ، فَكُلُّ مِنْهُمَا يَنْحَرُ فِي مَوْضِع تَحَلُّلِهِ. وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿ حَتَّى اللَّهُ مَا اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللْعَلَيْمِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْه

وعمدة الجمهور في الاستدلال: أن هذه الآية نزلت في صلح الحديبية، والنبي عَلَيْهُ قد نحر هديه دون أن يصل إلى البيت، وإن كان خلافهم، هل هذا التحلل كان في الحرم أو دونه؟

عن ابن عمر، قال: «لما كان الهدي دون الجبال التي تطلع على وادي الثنية، عرض له المشركون، فردوا وجهه، قال: فنحر النبي على الهدي حيث حبسوه وهي الحديبية -، وحلق، وتأسى به أناس، فحلقوا حين رأوه حلق، وتربص آخرون، فقالوا: لعلنا نطوف بالبيت، فقال رسول الله على «رحم الله المحلقين!» قيل: والمقصرين! قال: «والمقصرين! قال: «والمقصرين.

قال الطبري تَعَلَّقُهُ: قالوا: فنحر النبي ﷺ هديه حين صده المشركون عن البيت بالحديبية، وحل هو وأصحابه، قالوا: والحديبية ليست من الحرم. قالوا: ففي مثل ذلك دليل واضح على أن معنى قوله: ﴿حَتَّىٰ يَبُلُغَ ٱلْهَدَىُ مَحِلَّهُ ﴿ البقرة:١٩٦١]، حتى يبلغ بالذبح أو النحر محل أكله، والانتفاع به في محل ذبحه ونحره (٣).

⁽١) المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٢٧).

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٨) قال: حدثنا به أبو كريب ومحمد بن عهارة الأسدي، قالا: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا موسى بن عبيدة، قال: أخبرني أبو مرة مولى أم هانئ، عن ابن عمر. وفي سنده موسى بن عبيدة، وهو «ضعيف».

⁽٣) تفسير الطبري (٣/ ٤٠).

القول الثاني: مَحِلُّ هَدْي المُحْصَرِ الْحُرَمُ لَا مَحِلَّ لَهُ غَيْرُهُ.

□ أثر علي بن أبي طالب ﷺ:

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ صَلَّه، عَنْ قَوْلِ الله ﷺ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا الشَّكِيْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [القرة:١٩٦] يَقُولُ: مَنْ أَحْرَمَ بِحَجِّ، أَوْ عَمْرَةٍ، ثُمَّ حُبِسَ عَنِ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ يُجْهِدُهُ، أَوْ عُذْرٍ يَجْبِسُهُ، فَعَلَيْهِ ذَبْحُ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، شَاةٌ فَهَا فَوْقَهَا يُذْبَحُ عَنْهُ. فَإِنْ كَانَتْ حَجَّةُ الْإِسْلَام، فَعَلَيْهِ قَضَاءُ عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: قَضَاءُ عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَى مَحِلَّهُ وَالبقرة:١٩٦] فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِالْحَجِ فَمَحِلُّهُ هَوْ إِلنقرة:١٩٦] فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِالْحَجِ فَمَحِلُّهُ مَرْةٌ الْقَرْدِهِ إِذَا أَتَى الْبَيْتَ ﴾ [القرة:١٩٦] فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فَمَحِلُّ هَدْيِهِ إِذَا أَتَى الْبَيْتَ ﴾ [(٢٠].

وفي وجه عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَوْلُهُ: ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [المَرة:١٩٦] فَهُو الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّد عَلَيْهِ كَانَ يُحْبَسُ عَنِ الْبَيْتِ، فَيُهْدِي إِلَى الْبَيْتِ، وَيَمْكُثُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ، فَإِذَا بَلَغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ حَلَقَ رَأْسَهُ، فَأَتَمَّ الله لَهُ حَجَّهُ. وَالْإِحْصَارُ أَيْضًا: أَنْ يُحَالَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الْحَجِّ، فَعَلَيْهِ هَدْيٌ إِنْ كَانَ مُوسِرًا مِنَ الْإِبِل، وَإِلَّا فَمِنَ الْبَقَرِ، وَإِلَّا فَمِنَ الْغَنَم، وَيَجْعَلُ حَجَّهُ عُمْرَةً، وَيَبْعَثُ مَهُ اللهِ إِلَى الْبَيْتِ، فَإِذَا نَحَرَ الْهُدْيَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ الْحَجِّ مِنْ قَابِلٍ "".

⁽١) فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٣٦٧) قال: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ، ثنا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيٌّ ﷺ.

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبرَي في تفسيره (٣/ ٣٦٦) قال: حَدَّثَنِي الْمُنْتَى، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: ثني مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وعلي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس.

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٦٦) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثني أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.وهذا سند مسلسل بالمجاهيل.

قال السرخسي تعدّله: وإذا بَعَثَ بِالْمُدْيِ فَإِنْ شَاءَ أَقَامَ مَكَانَهُ، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ؛ لِأَنّهُ مَا وَالسَّرَ مَمْنُوعًا مِنْ اللَّهَابِ يُحَيَّرُ بَيْنَ الْمُقامِ وَالإنْصِرَافِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ مُحْصَرًا بِعَدُوِّ، فَإِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِمَرَضٍ أَصَابَهُ فَعِنْدَنَا: هُو وَالمُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ سَوَاءٌ؛ يَتَحَلَّلُ بِبعْثِ فَإِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِمَرَضٍ أَصَابَهُ فَعِنْدَنَا: هُو وَالمُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ سَوَاءٌ؛ يَتَحَلَّلُ بِبعْثِ الْمُدي. وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ حَمَّلَةِ: لَيْسَ لِلْمَريضِ أَنْ يَتَحَلَّلَ، إلَّا أَنْ يَكُونَ شَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ إِخْرَامِهِ، وَلَكِنَّهُ يَصْبِرُ إِلَى أَنْ يَبْرَأً، فَإِنَّ هَذَا حُكُمْ ثَابِتُ بِالنَّصِّ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْآيَةُ فِي الْإِحْدِ الْآيَةِ: ﴿ وَلَا لَنَا مَن مَا لَكُونَ مَن الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْآيَةُ فِي الْإِحْدَةِ إِلْآيَةٍ فَوْلَهُ تَعَالَى فِي آخِرِ الْآيَةِ: ﴿ وَلَا لَنَا مَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ مُحْمَرًا بِالْعَدُوِ، فَفِيهَا لَمْ يَرِدُ فِيهِ النَّصُ يَتَمَسَّكُ بِالْأَصْلِ (١).

🕸 القول الثالث: فرقوا بين الحج والعمرة.

قال الطبري يَخْلَلهُ: وَقَالُوا: إِنَّمَا مَعْنَى ذَلِكَ: فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ أَيُّمَا الْمُؤْمِنُونَ عَنْ حَجَّكُمْ، فَمُنِعْتُمْ مِنَ الْمُضِيِّ لِإِحْرَامِهِ، لِعَائِقِ مَرَضٍ، أَوْ خَوْفِ عَدُوِّ، وَأَدَاءِ اللَّازِمِ لَكُمْ

⁽١) المبسوط للسرخسي (٤/ ١٠٧).

⁽٢) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٣٦٨).

وَحَجِّكُمْ، حَتَّى فَاتَكُمُ الْوقُوفُ بِعَرَفَةَ؛ فَإِنَّ عَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ لِمَا فَاتَكُمْ مِنْ حَجَّكُمْ مَعَ قَضَاءِ الْحَجِّ الَّذِي فَاتَكُمْ. فَقَالَ أَهْلُ هَذِهِ الْمُقَالَةِ: لَيْسَ لِلْمُحْصَرِ فِي الْحَجِّ عَجَّكُمْ مَعَ قَضَاءِ الْحَجِّ الَّذِي فَاتَكُمْ. فَقَالَ أَهْلُ هَذِهِ الْمُقَالَةِ: لَيْسَ لِلْمُحْصَرِ فِي الْحَجِّ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُووَةِ، إِنْ بِالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُووَةِ، إِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ. قَالُوا: وَالْمَعْرَةُ فَلَا إِنَّ أَطَاقَ شُهُودَ الْمُشَاهِدِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحْصَرٍ. قَالُوا: وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَلَا إِنْ أَطَاقَ شُهُودَ المُشَاهِدِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحْصَرٍ. قَالُوا: وَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَلَا إِحْصَارَ فِيهَا، لِأَنَّ وَقْتَهَا مَوْجُودٌ أَبِدًا. قَالُوا: وَالْمُعْتَمِرُ لَا يُحِلُّ إِلَّا بِعَمَلٍ آخَرَ مَا يَلْزَمُهُ فِي إِحْرَامِهِ. قَالُوا: وَلَمْ يَدْخُلُ المُعْتَمِرَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَإِنَّا عَنَى بِهَا الْحُاجَ.

🗖 أثر عائشة ﴿ 😅 :

أَنَّ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَا أَعْلَمُ اللَّحْرِمَ يُحِلُّ بِشَيْءٍ دُونَ الْبَيْتِ»(١).

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ نَافِعِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «المُحْصَرُ لَا يُحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَتَى يَبْلُغَ الْبَيْتَ، وَيُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ كَمَا هُوَ، إِلَّا أَنْ تُصِيبَهُ جِرَاحَةٌ، أَوْ جُرْحُ، فَيَتَدَاوَى بِمَا يُصْلِحُهُ، وَيَفْتَدِي. فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ، فَإِنْ كَانَتْ عَمْرَةٌ قَضَاهَا، وَإِنْ كَانَتْ حَجَّةٌ فَسَخَهَا بِعُمْرَةٍ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ، وَالْهُدْي، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ (٢).

قال الطبري تعلقه: وَأَوْلَى هَذِهِ الْأَقُوالِ بِالصَّوَابِ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الله عَلَىٰ عَنَى بِقَوْلِهِ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرَتُمْ فَمَا ٱسۡتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ وَلَا تَحْلِقُواْ وَكُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُ ﴿ البَرَةَ:١٩٦١ كُلُّ مُحْصَرٍ، فِي إِحْرَام بِعُمْرَةٍ كَانَ إِحْرَامُ المُحْصِرِ أَوْ بِحَجِّ، وَجَعَلَ كَهُ الْإِحْلَالَ مِنْ المُحْصِرِ أَوْ بِحَجِّ، وَجَعَلَ مَحِلَّ هَدْيِهِ المُوْضِعَ الَّذِي أُحْصِرَ فِيهِ، وَجَعَلَ لَهُ الْإِحْلَالَ مِنْ إِحْرَامِهِ بِيلُوغِ هَدْيِهِ مَحِلَّهُ، وَتَأَوَّلَ بِالمُحَلِّ المُنْحَرِ، أَوِ المُذْبَحِ، وَذَٰلِكَ حِينَ حَلَّ نَحْرُهُ، أَوْ

⁽١) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٣٧٠).

حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ، قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِم، أَنَّ عَائِشَة

⁽۲) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (γ / γ).

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْتَى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: ثنا عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ

ذَبْحُهُ، فَي حَرَم كَانَ أَوْ فِي حِلِّ، وَأَلْزَمَهُ قَضَاءُ مَا حَلَّ مِنْهُ مِنْ إِحْرَامِهِ قَبْلَ إِتَمَامِهِ، إِذَا وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَذَلِكَ لِتَوَاتُرِ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْ أَنَّهُ صُدَّ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ عَنِ الْبَيْتِ، وَهُو مُحْرِمٌ وَأَصْحَابُهُ بِعُمْرَة، فَنَحَرَ هُو وَأَصْحَابُهُ بِأَمْرِهِ الْهَدْي، وَحَلُّوا مِنْ الْبَيْتِ، وَهُو مَعْرُهِمْ الَّذِي حَلُّوا مِنْهُ فِي الْعَامِ الَّذِي إِحْرَامِهِمْ قَبْلُ وُصُولِهِمْ إِلَى الْبَيْتِ، ثُمَّ قَضَوْ الْحِرَامَهُمُ الَّذِي حَلُّوا مِنْهُ فِي الْعَامِ الَّذِي بَعْدَهُ. وَلَا عَيْرِهِمْ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ وَلَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسِّيرِ وَلَا غَيْرِهِمْ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ، وَلَا أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعَلْمِ اللهِ عَلْمِ بِالسَّيرِ وَلَا غَيْرِهِمْ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ وَلَا أَحَدًا مِنْ أَصُولَ الله عَلْمِ اللهِ عَلَيْهِ إِلَى الْبَيْتِ وَالْإِحْلَالِ بِالطَّوافِ بِهِ، مَنْ أَصْحَابِهِ، أَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ انْتِظَارًا لِلْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ وَالْإِحْلَالِ بِالطَّوافِ بِهِ، وَلَا الله عَلْمَ اللهُ عَلْمُ وَاللهُ عَلَى الْمَالُولُ اللهُ عَلَيْهِ إِلَى الْمَعْ مَا اللهُ عَلَى الْمَالُولُ اللهُ عَلَيْهِ إِلَى الْمُولِ اللهُ عَلَى الْهُ مُ اللّهُ عَلَى الْمُعَلِي اللّهُ عَلَى الْمَالُولُ اللّهُ عَلَى الْمَالُولُ اللّهُ عَلَى الْمُولُ اللّهُ عَلَيْهِ إِلَى الْمُعْرَمِ.

فَأُوْلَى الْأَفْعَالِ أَنْ يُقْتَدَى بِهِ فِعْلُ رَسُولِ الله ﷺ إِذْ لَمْ يَأْتِ بِحَظْرِهِ خَبَرٌ، وَلَا تَقُمْ بِالْمُنْعِ مِنْهُ حُجَّةٌ. فَإِذْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَكَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ مُخْتَلِفَيْنِ فِيهَا اخْتَرْنَا مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ، فَكَانَ ثَابِتًا بِهَا قُلْنَا عَنْ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ كَانَ ثَابِتًا بِهَا قُلْنَا عَنْ رَسُولِ الله ﷺ النَّقُلُ؛ كَانَ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ أَوْلَى الْأَمُورِ بِتَأْوِيلِ الْآيَةِ، إِذْ كَانَتْ هَذِهِ رَسُولِ الله ﷺ النَّقُلُ؛ كَانَ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ أَوْلَى الْأَمُورِ بِتَأْوِيلِ الْآيَةِ، إِذْ كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ لَا يَتَدَافَعُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهَا يَوْمَئِذٍ نَزَلَتْ، وَفِي حُكْمِ صَدِّ الْشُرِكِينَ إِيَّاهُ عَنِ الْبَيْتِ أُوحِيَتْ (١).

عن الحُجَّاجُ بْنُ عَمْرِو الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُسِرَ، أَوْ عُرِجَ، فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حُجَّةٌ أُخْرَى» قَالَ: فَحَدَّثْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ بِذَلِك، فَقَالًا: صَدَقَ^(٢).

⁽١) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٤٧٤).

⁽٢) قال الطبري تَعْلَقُهُ: مَعْنَى هَذَا الْحَيْرِ الْأَمْرُ بِقَضَاءِ الْحَجَّةِ الَّتِي حَلَّ مِنْهَا نَظِيرَ فِعْلَ النَّبِيِّ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ـ وَأَصْحَابُهُ فِي قَضَائِهِمْ عُمْرَةُ مُ الَّتِي حَلُّوا مِنْهَا عَامَ الْخُدَيْبِيَةِ مِنَ الْقَابِلِ فِي عَامِ عُمْرَةُ وَالْقَضِيَّةِ. وَيُقَالُ لِمَنْ زَعَمَ أَنَّ الَّذِي حَصَرَهُ عَدُوُّ إِذَا حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ التَّطَوُّعِ فَلَا قَضَاءً عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْمُحْصَرَ بِالْعِلَلِ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ: مَا الْعِلَّةُ الَّتِي أَوْجَبَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ، وَأَسْقَطَتْ عَنِ وَأَنَّ الْمُحْصَرَ بِالْعِلَلِ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ: مَا الْعِلَّةُ الَّتِي أَوْجَبَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ، وَأَسْقَطَتْ عَنِ الْآلَاخِرِ، وَكِلَاهُمَا قَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِ كَانَ عَلَيْهِ إِثَامُهُ لَوْ لَا الْعِلَّةُ الْعَائِقَةُ ؟ فَإِنْ قَالَ: لِأَنَّ الْاَيَةَ إِنَّا الْاَكْوَلُ فَا الْعَلْمُ لَوْ لَا الْعِلَّةُ الْعَائِقَةُ ؟ فَإِنْ قَالَ: لِأَنَّ الْاَيَّةُ إِنَّا الْعَلْمَ لِلْ الْعَلْمُ لَوْ لَا الْعِلْمُ مَا نَزَلَتْ فِيهِ، قِيلَ لَهُ: قَدْ دَفَعَكَ نَرْلَتْ فِي اللَّهُ مَا مُنْوَلِكَ مَعْ الْلَعْمُ لِلْكَ مَا أَنُولُتُ فِي الْمُعْلِقِ لِلْا لَعْلَمُ لِولَا الْعِلْمِ عَلَى الْمُعْمُ اللَّهُ عِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ الْعِلْمُ مُ لُوكُ مَا الْعُمْ مِنَ الْوصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، وَإِثْمَامُ عَمَلِ وَالْإِحْصَارِ لَهُ حُكُمُ اللَّنْعِ بِالْعَدُوّ؛ إِذْ هُمَا مُتَّفِقَانِ فِي النَّعْ مِنَ الْوصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، وَإِثْمَامُ عَمَلِ وَالْمُعْمِلِ الْعَلْمُ عَلَى الْمُعْمِلِ الْعَلَمُ وَالْمُعْمَالَ إِلَى الْمُنْ الْمُولِ إِلَى الْمُؤْمِلُ الْعَلْمُ وَالْمُعْ الْعَلَامُ الْعِلْمُ الْعَلَمُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ الْمُؤْمُ وَالْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ وَالْمُعَامِ وَالْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُعْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْم

كروهذه بعض أقوال أهل العلم:

قال الماوردي يَخلَقهُ: وفي محل هدي المحصر ثلاثة أقاويل: أحدها: حيث أُحْصِر من حِل أو حَرَم، وهذا قول ابن عمر، والمِسْوَر بن مخرمة، وهارون بن الحكم، وبه قال الشّافعي. والقول الثاني: أنه الحُرَم، وهو قول عليّ، وابن مسعود، ومجاهد، وبه قال أبو حنيفة. والقول الثالث: أن مَجلّهُ أن يتحلل من إحرامه بادئاً نسكه، والمقام على إحرامه إلى زوال إحصاره، وليس للمحرم أن يتحلل بالاحصار بعد رسول الله على إحرامه بان ورام بعمرة لم يَفُتْ، وإن كان بحج قضاه بالفوات بعد الإحلال منه، وهذا مروي عن ابن عباس، وعائشة، وبه قال مالك. ثم قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ عَ أَذَى مِن رَّأُسِهِ فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ البَهِ البَعْرة: ١٩٦] معناه: فحلَق، فعليه ذلك (١).

قال ابن عطية كتلفه: وأجمع جمهور الناس على أن المحصر بالعدو يحل حيث أحصر، وينحر هديه إن كان ثم هدي، ويحلق رأسه.

وقال قتادة وإبراهيم: يبعث بهديه إن أمكنه، فإذا بلغ محله صار حلالًا، ولا قضاء عليه عند الجميع، إلا أن يكون صرورة، فعليه حجة الإسلام.

إِحْرَامِهِمَا، وَإِنِ اخْتَلَفَتْ أَسْبَابُ مَنْعِهِمَا، فَكَانَ أَحَدُهُمَا مُنْوعًا بِعِلَّةٍ فِي بَدَنِهِ، وَالْآخَرُ بِمَنْعِ مَانِعِ؟ ثُمَّ يَسْأَلُ الْفَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ مِنْ أَصْلِ أَوْ قِيَاسٍ، فَكَنْ يَقُولَ فِي أَحَدِهِمَا شَيْتًا إِلَّا أَلْزِمَ فِي الْآخَرِ مِثْلَهُ. وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا: لَا إِحْصَارَ فِي الْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ: قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ إِنَّمَا صُدَّ عَنِ الْبَيْتِ، وَهُو لَلْذِينَ قَالُوا: لَا إِحْصَارَ فِي الْعُمْرَةِ، فَحَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ؟ فَهَا بُرُهَانُكُمْ عَلَى عَدَمِ الْإِحْصَارِ فِيهَا؟ أَوْ رَأَيْتُمْ إِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَا عُصَارَ فِي الْعُمْرَةِ، وَعَلَى الْفَائِتِ الْحَجُّ اللَّهَامُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَعَلَى الْفَائِتِ الْحَجُّ اللَّهَامُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَعَلَى الْفَائِتِ الْحَجُ اللَّهُ اللَّهُ مَنَ فِي الْإِحْصَارِ فِي الْإِحْصَارِ فِي الْإِحْصَارِ فِي الْإِحْصَارِ فِي الْإِحْصَارِ فِي الْإِحْصَارِ فِي الْمُعْرَةُ فَإِنَّ النَّبِيِّ عَيْكُ أَنَّهُ مَنَ فِي الْإِحْصَارِ فِي الْمُعْرَةُ فَإِنَّ النَّبِي عَيْكُ مِنَ فِي الْإِحْصَارِ فِي الْمُعْرَةُ فَإِنَّ النَّبِي عَيْكُ مِنَ الْمُعْرَةُ فَإِنَّ النَّبِي عَلَيْهُ مَنَ فِيهَا الْإِحْصَارِ فِي الْمُعْرَةُ وَإِنَّ النَّبِي عَلَيْهُ مَنَ فِيهَا مَا سَنَّ، وَأَنْوَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي حُكْمِهَا مَا بَيَّنَ مِنَ الْإِحْلَالِ وَالْقَضَاءِ الَّذِي فَعَلَهُ يَعْقِلُهُ فَوْقَ الْمَعْرَا لِيْنِهُ فَوْقَ؟ ثُمَّ يَعْكِسُ عَلَيْهِ الْقُولُ فِي ذَلِكَ، فَلَنْ يَقُولَ فِي أَحَدِهِمَا شَيْئًا إِلَّا أَلْزِمَ فِي الْآخِرِ وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ، فَلَنْ يَقُولُ فِي أَحَدِهِمَا شَيْئًا إِلَّا أَلْزِمَ فِي الْآخِمِ وَالْمَالِي اللْهُ الْمُعْرَادِهُ فَلَوْ يَعْمُولُ فِي أَحَدِهِمَا شَيْئًا إِلَا أَلْزِمَ فِي الْآخِمِ وَالْمَالِهُ الْمُؤْلِقُ وَلَا لَيْ اللّهُ وَالَالَهُ عَلَيْهُ وَلَا لَعَلَى الْمُؤْلُولُ وَلَالَ اللّهُ الْمُؤْمُ وَلَا فَي الْمُعْرَاقُولُ فَي الْمُؤْلِقُولُ فَي الْمُؤْمِقُولُ فَي الْمُؤْمِلُ فَي الْمُؤْمِقُولُ فَي الْمُؤْمِلُولُ وَلَا فَي الْمُؤْمِقُولُ وَلِهُ إِلَا الللهُ الْمُؤْمِلُ وَالْمُؤْمُ اللهُ اللّهُ الل

⁽١) النكت والعيون (١/ ٢٥٥).

وقال ابن الماجشون: «ليست عليه حجة الإسلام، وقد قضاها حين أحصر». قال القاضي أبو محمد: وهذا ضعيف لا وجه له (١).

المسألة الرابعة: المحصر بالمرض متى يحل؟

آ اختلف أهل العلم: فذهب جمهورهم إلى أن المحصر بالمرض لا يحل حتى يطوف بالبيت.

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🕮:

عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أُحْصِرَ دُونَ الْبَيْتِ بِمَرَضٍ، فَإِنَّهُ لا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، فَهُوَ يَتَدَاوَى مِمَّا اضْطُرَّ إِلَيْهِ، وَيَفْتَدِيَ»(٢).

وفي رواية عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ: «الْمُحْصَرُ بِمَرَضٍ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةَ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا أَوِ الدَّوَاءِ صَنَعَ ذَلِكَ، وَافْتَدَى».

🗖 أثر عائشة ﴿ 😅 :

عن عَائِشَةَ، قَالَتْ: «لَا أَعْلَمُ اللَّحْرِمَ يُحِلُّ بِشَيْءٍ دُونَ الْبَيْتِ»(٣).

قال ابن عطية كنالله: وقال مالك كنالله وجمهور من العلماء: المحصر بالمرض لا يحله إلا البيت، ويقيم حتى يفيق، وإن أقام سنين، فإذا وصل البيت بعد فوت الحج قطع التلبية في أوائل الحرم، وحل بعمرة، ثم تكون عليه حجة قضاء، وفيها يكون الهدي، وقيل: إن الهدي يجب في وقت الحصر أولًا، ولم ير ابن عباس من أحصره

(٢) صحيح: أخرجه مالك في موطئه رواية محمد بن الحسن الشيباني (ص: ١٧٠) والشافعي في مسنده (٩٨٧) قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ. وسنده صحيح.

⁽١) المحرر الوجيز (١/ ٢٦٦).

⁽٣) منقطع: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٧٠) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَخْيَى بْنَ سَعِيدٍ، يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْنِ بْنُ الْقَاسِمِ: أَنَّ عَائِشَةَ. وعبد الرحمن بن القاسم يبعد سماعه من عائشة ﴿ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِل

المرض داخلًا في هذه الآية، وقال: إن المريض إن لم يكن معه هدي حل حيث حبس، وإن كان معه هدي لم يحل حيث حبس، وإن كان معه هدي لم يحل حتى يبلغ الهدي محله، ثم لا قضاء عليه، قال: وإنها قال الله: ﴿فَإِذَاۤ أَمِنتُمْ﴾ والأمن إنها هو من العدو، فليس المريض في الآية (١).

قال القرطبي يَخلَفه: الْحَامِسَة؛ قَالَ عَطَاءٌ وَغَيْرُهُ: الْمُحْصَرُ بِمَرَضِ كَالْمُحْصَرِ بِعَدُوً. وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُما: مَنْ أَحْصَرَهُ الْمُرْضُ فَلَا يُحِيَّهُ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَإِنْ أَقَامَ سِنِينَ حَتَّى يُفِيقَ. وَكَذَلِكَ مَنْ أَحْطَأَ الْعَدَدَ أَوْ خَفِي عَلَيْهِ الْهِلَالُ. قَالَ مَالِكُ: وَإِنْ أَعْلَ مَكَةَ فِي ذَلِكَ كَأَهْلِ الْآفَاقِ. قَالَ: وَإِنِ احْتَاجَ المُرِيضُ إِلَى دَوَاءٍ تَدَاوَى بِهِ، وَافْتَدَى وَبَقِي عَلَى إِحْرَامِهِ لَا يحل من شيء، حَتَّى يَبْرَأَ مِنْ مَرَضِهِ، فَإِذَا بَرِئَ مِنْ مَرَضِهِ مَضَى إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ سَبْعًا، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَحَلَّ مِنْ حَجَّتِهِ مَضَى إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ سَبْعًا، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَحَلَّ مِنْ حَجَّتِهِ مَضَى إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ بِهِ سَبْعًا، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، وَحَلَّ مِنْ حَجَّتِهِ أَوْ عُمْرَ، وَابْنِ الثَّافِعِيِّ، وَذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا رُويَ عَنْ عُمَر، وَابْنِ عَمَر، وَابْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّهُمْ قَالُوا فِي المُحْصَرِ بِمَرْضٍ أَوْ خَطَأَ الْعَدَدِ: ﴿إِنَّهُ لَا يُعِلِّهُ إِلَّا الطَّوافُ بِالْبَيْتِ».

وَكَذَلِكَ مَنْ أَصَابَهُ كَسُرُ أَوْ بَطْنُ مُنْخَرِقٌ. وَحُكُمُ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ أَنْ يَكُونَ بِالْخِيَارِ، إِذَا خَافَ فَوْتَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ لِرَضِهِ، إِنْ شَاءَ مَضَى إِذَا أَفَامَ عَلَى إِلَى الْبَيْتِ، فَطَافَ، وَكَلَّلَ بِعُمْرَةٍ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ إِلَى قَابِل، وَإِنْ أَقَامَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَلَمْ يُواقِعْ شَيْئًا عِمَّا نَهُ عَنْهُ الْحَاجُ، فَلا هَدْيَ عَلَيْهِ. وَمِنْ حُجَّتِهِ فِي ذَلِكَ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَلَمْ يُواقِعْ شَيْئًا عِمَّا نَهُ عَنْهُ الْحَاجُ، فَلا هَدْيَ عَلَيْهِ. وَمِنْ حُجَّتِهِ فِي ذَلِكَ الطَّوافُ الْإِجْمَاعِ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَخْطأَ الْعَدَدَ أَنَّ هَذَا حُكْمُهُ، لَا يُحِلَّهُ إِلَّا الطَّوافُ بِالْبَيْتِ. وَقَالَ فِي الْمُكِيِّ إِذَا بَقِي مَحْصُورًا حَتَّى فَرَغَ النَّاسُ مِنْ حَجِّهِمْ: فَإِنَّهُ يَخُرُجُ إِلَى الْمَلُوافُ الْبَنْ مِنْ حَجِّهِمْ: فَإِنَّهُ يَخُرُجُ إِلَى الْمَلْوَافُ الْبَنْ مِنْ حَجِّهِمْ: فَإِنَّهُ يَكُوبُ إِلَى الطَّوافُ الْبَنْ مَنْ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَخْطأَ الْعَدَدَ أَنَّ هَذَا كَانَ قَابِلٌ حَجَّ، وَأَهْدَى. وَقَالَ ابْنُ الْجُلِي فَيْلًا عَيْهُ لَهُ اللَّعْمَ مِنْ أَهْلِهَا: لَا بُلَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ، وَإِنْ نُعِشَ نَعْشًا.

وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدُ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرِ الْمَالِكِيُّ، فَقَالَ: قَوْلُ مَالِكٍ فِي اللهُ عَلَى الْآفَاقِي مِنْ إِعَادَةِ الْحُجِّ وَالْهُدْيِ خِلَافُ ظَاهِرِ مَا لِكِ فِي الْمُحْصَرِ الْمُكِّيِ خِلَافُ ظَاهِرِ

⁽١) تفسير ابن عطية (١/ ٢٦٧).

الْكِتَابِ، لِقَوْلِ الله عَلَىٰ: ﴿ ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ وَ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [النرة:١٩٦]. قَالَ: وَالْقَوْلُ عِنْدِي فِي هَذَا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ فِي أَنَّ الْإِبَاحَةَ مِنَ الله عَلَىٰ لَمْ الله عَلَىٰ لَمْ الله عَلَىٰ الله عَلَى الله عَلَىٰ الله عَلَى الله الله عَلَىٰ الله الله الله عَلَىٰ الله الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله الله عَلَىٰ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَىٰ الله عَلَى الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَى الله عَلَى

وذهب بعض العلماء إلى أن المحصر بالمرض الذى حيل بينه وبين البيت، وحكمه حكم المحصر بالعدو، فعليه أن يبعث بهديه إلى الحرم، فإذا عَلم أنه قد نُحر عنه حَلَّ في مكانه من غير عمل عمرة، وإنها لم يَرَ عليه عمرة؛ لأنه محرم، والعمرة تحتاج إلى إحرام مستأنف، ولا يدخل إحرام على إحرام.

🗖 أثر عبد الله بن مسعود عرضيه:

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۗ السِّرَةِ الْهُدِي ۗ السِّرِةِ الْهُدِي الْهَدِي السِّرِةِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللِّهُ اللللِّهُ الللِّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللِّهُ الللللْمُ الللللْمُ اللللِّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللِمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْ

وعنه كذلك، عَنْ عُمَارَةَ بَنِ عُمَيْر، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ: «أَنَّ عَمْرَو بْنَ سَعِيدٍ النَّخَعِيَّ، أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَاتً الشُّقُوقِ لُدِغَ بَهَا، فَخَرَجَ أَصْحَابُهُ إِلَى الطَّرِيقِ يَتَشَرَّفُونَ النَّاسَ، فَإِذَا هُمْ بِابْنِ مَسْعُودٍ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «لِيَبْعَثْ بِهَدْيٍ، وَاجْعَلُوا بَيْنَكُمْ يَوْمَ أَمَارَةٍ، فَإِذَا ذَبَحَ الْهُدْيَ فَلْيَحِلَّ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ عُمْرَتِهِ»(٣).

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٥).

⁽٢) صحيح لغيره: أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (١/ ٣١٦) قال: حدثنا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وهذا فيه علل، منها عدم ساع مجاهد من عبد الله بن مسعود ﷺ. ولكن صح من وجه أخر.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٦٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٦٣)،

أثر مجاهد يَخلَشُهُ:

عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: أنه كان يقول: «الحصر» الحبس كله. يقول: أيها رجل اعترض له في حجته أو عمرته فإنه يبعث بهديه من حيث يحبس. قال: وقال مجاهد في قوله: ﴿فَإِنَّ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] فإن أحْصِرتم: يَمرض إنسانٌ، أو يُكْسر، أو يحبسه أمرٌ فغلبه كائنًا ما كان، فليرسل بها استيسَر من الهَدْي، ولا يحلِق رأسَه، ولا يحل، حتى يوم النحر(١).

🗖 أثر السدي يَخَلَثُهُ:

عَنِ السُّدِّيِّ، قَوْلُهُ: ﴿ فَإِن أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِن ٱلْهَدْيُ وَلَا تَخْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغُ ٱلْهَدْيُ مَحِلَّهُ ﴿ اللهِ اللهِ الرَّجُلُ يُحْرِمُ، ثُمَّ يَخْرُجُ، فَيُحْصَرُ، إِمَّا بِلَدْغِ أَوْ مَرَضٍ، فَلَا يُطِيقُ السَّيْرَ، وَإِمَّا تَنْكَسِرُ رَاحِلَتُهُ، فَإِنَّهُ يُقِيمُ، ثُمَّ يَبْعَثُ بَهَدِي شَاةً فَهَا فَوْقَهَا. فَإِنْ هُو صَحَّ، فَسَارَ، فَأَدْرَكَ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ هَدْيٌ، وَإِنْ فَاتَهُ الْحَجُّ فَإِنَّهَا تَكُونُ عَمْرَةً، وَعَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ حَجَّةٌ. وَإِنْ هُو رَجَعَ لَمْ يَزَلْ مُحْرِمًا حَتَّى يَنْحَرَ عَنْهُ يَوْمَ النَّحْرِ. فَإِنْ هُو بَكَةً، وَيُحِلُّ، وَعَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ، وَمَنِ النَّاسِ فَإِنْ هُو بَكَةً، وَيُحِلُّ، وَعَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ، وَمِن النَّاسِ يَنْحُرُ عَنْهُ بِمَكَّةً، وَيُحِلُّ، وَعَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ، وَمِنِ النَّاسِ يَنْحُرُ عَنْهُ بِمَكَّةً، وَيُحِلُّ، وَعَلَيْهِ مِنْ قَابِلِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةٌ، وَمِنِ النَّاسِ عَمْرَةً بَهُ بِمَكَّةً، وَيُحِلُّ مَعْمُونَ مَعْمُ وَبَعَثَ بِهَدْيِهِ مَنْ قَابِلِ حَجَّةٌ وَعُمْرَةً، وَمَنِ النَّاسِ عَمْرَتَانِ. وَأَنَاسٌ يَقُولُونَ: لَا، بَلْ ثَلَاثُ عُمْرَة مُ مُرَعَانِ مَعْوَا فِي الْحَجِّ حِينَ صَنَعُوا فِي الْحَجِّ وَينَ طَنَعُوا فِي الْحَجِّ حِينَ صَنَعُوا، عَلَيْهِ مِنْ قَابِل عَجَةٌ، وَعُمْرَتَانِ اللَّهُ وَعُمْرَتَانِ اللَّاسِ عَقُولُونَ: لَا، بَلْ ثَلَاثُ عُمْرَ، نَحْوُ مِا صَنَعُوا فِي الْحَجِّ حِينَ صَنَعُوا، عَلَيْهِ مُجَةً وَعُمْرَتَانِ (٢).

وغيرهم من طريق الأَغْمَشِ، عَنْ عُهَارَةَ بْنِ عُمَيْر، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ: خَرَجْنَا عُمَّارًا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِذَاتِ السُّقُوفِ لُدِغَ صَاحِبٌ لَنَا، فَاعْتَرَضْنَا الطَّرِيقَ لِنَسْأَلَ مَا يُصْغَى بِهِ، فَإِذَا ابْنُ مَسْعُودٍ فِي رَكْبٍ، فَقُلْنَا: لُدِغَ صَاحِبٌ لَنَا، فَقَالَ: «اجْعَلُوا بَيْنَكُمْ، وَبَيْنَ صَاحِبِكُمْ يَوْمَ أَمَارَةٍ، وَيُرْسِلُ بِالْهَدْيِ، فَإِذَا نُحِرَ الْهَدْيُ فَلْيُحِلَّ، وَعَلَيْهِ الْعُمْرَةُ».

⁽١) فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٢١) قال: حدثني محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد. وابن أبي نجيح لم يسمع من مجاهد.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٦٧) قال: حَدَّثَنِي مُوسَى، قَالَ: ثنا عَمْرٌو، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَن السُّدِّيِّ. وسنده حسن.

أثر قتادة بن دعامة تَعَلَّشهُ:

عن سعيد، عن قتادة: أنه قال في المحصر: هو الخوف والمرض والحابس، إذا أصابه ذلك بَعَث بهَدْيه، فإذا بلغ الهدي مجَله حَلّ (١).

وعنه في قَوْلَهُ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرُتُمْ فَمَا ٱسۡتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيِ ۗ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: «هَذَا رَجُلٌ أَصَابَهُ خَوْفٌ، أَوْ مَرَضٌ، أَوْ حَابِسٌ حَبَسَهُ عَنِ الْبَيْتِ، يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ، فَإِذَا بَلَغَ عَلَا الْبَيْتِ، يَبْعَثُ بِهَدْيِهِ، فَإِذَا بَلَغَ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ اللهُ

قال ابن بطال كتالثة: واختلفوا فيمن أحصر بمرض:فقال مالك: لا يجوز لمن أحصر بمرض أن يحل دون البيت بالطواف والسعى الذى هو عمل العمرة، ثم عليه حج قابل والهدى. وهو قول الشافعى، وأحمد، وإسحاق، وروي عن ابن عمر، وابن عباس.

وقال أبو حنيفة: المحصر بالمرض الذي حيل بينه وبين البيت، وحكمه حكم المحصر بالعدو، فعليه أن يبعث بهديه إلى الحرم، فإذا عَلم أنه قد نُحر عنه حَلَّ فى مكانه، من غير عمل عمرة، وإنها لم يَرَ عليه عمرة؛ لأنه محرم، والعمرة تحتاج إلى إحرام مستأنف، ولا يدخل إحرام على إحرام. وهو قول النخعى، وعطاء، والثورى.

واحتجوا بحدیث الحجاج بن أبی عثمان الصواف، عن یحیی بن أبی كثیر، قال: حدثنا عكرمة، قال: حدثنا عكرمة، قال: حدثنی الحجاج بن عمرو، قال: سمعت النبی الشال يقول: «من كُسر أو عرج فقد حَلَّ».

يحتمل أن يكون معناه: فقد حل له أن يحل إذا نحر الهدى في الحرم، لا على أنه قد حل بذلك من إحرامه، كما يقال: حَلَّتْ فلانة للرجل: إذا خرجت من عدتها، ليس

⁽١) أخرجه الطبري (٣/ ٢٢) قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، عن سعيد، عن قتادة. وسنده صحيح.

⁽٢) أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٣) قال: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

على معنى: أنها قد حلت للأزواج، فيكون لهم وطؤها، ولكن على معنى: أنهم قد حل لهم تزويجها، فيحل لهم حينئذ وطؤها. هذا سائغ في الكلام، وهذا يوافق معنى حديث ابن عمر: أن النبي الميشة «لم يحل من عمرته بحصر العدو إياه حتى نحر الهدى»، ومعنى هذا الحديث عند أهل المقالة الأولى (فقد حل) يعنى: إذا وصل البيت فطاف وسعى، حلًا كاملًا، وحَلَّ له بنفس الكسر والعرج أن يفعل ما شاء من إلقاء التفث ويفتدى، وليس للصحيح أن يفعل ذلك (۱).

قال ابن عبد البر يَعْلَنهُ: «بَابُ: مَا جَاءَ فِيمَنْ أُحْصِرَ بِغَيْرِ عَدُوًّ»

مَالِكٌ عن ابن شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ «المُحْصَرُ بِمَرَضٍ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةَ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلْكُومَةُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرُوّةَ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلْكُومِتُ مِنْ الشَّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا أَوِ الدَّوَاءِ صَنْعَ ذَلِكَ، وَافْتَدَى.

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ عَلِيَا ۚ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: «الْمُحْرِمُ لَا يُحِلَّهُ إِلَّا الْبَيْتُ».

وَعَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمْيِمَةَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ كَانَ قَدِيهًا: أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ الطَّرِيقِ كُسِرَتْ فَخْذِي، فَأَرْسَلْتُ إِلَى مَكَّةَ، وَبَهَا عَبْدُ الله بْنُ عَمَرَ، وَالنَّاسُ فَلَمْ يُرَخِّصْ لِي أَحَدٌ أَنْ أَحِلَ، فَأَقَمْتُ عَلَى ذَلِكَ الله بْنُ عَمَرَ، وَالنَّاسُ فَلَمْ يُرَخِّصْ لِي أَحَدٌ أَنْ أَحِلَ، فَأَقَمْتُ عَلَى ذَلِكَ الله مِسْعَةَ أَشْهُرِ حَتَّى أَحْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ.

قال أَبُو عُمَرَ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرَ مَالِكٌ فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، هُوَ أَبُو قِلَابَةَ عَبْدُ الله بْنُ زَيْدٍ الْجُرْمِيُّ شَيْخُ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ وَمُعَلِّمُهُ

رَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، قَالَ: خَرَجْتُ مُعْتَمِرًا حَتَى إِذَا كُنْتُ بِبَعْضِ الْمِيَاهِ وقعت على رجلي، فكسرت، فأرسلت إلى ابن عمر وابن عَبَّاسٍ، فَسُئِلا، فَقَالَا: «الْعُمْرَةُ لَيْسَ لَهَا وَقْتُ كَوَقْتِ الْحُجِّ، يَكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ». قَالَ: فَبَقِيتُ عَلَى ذَلِكَ اللَّهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَوْ سَبْعَةً مُحْرِمًا حَتَّى وَصَلْتُ إلى البيت.

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٥٩).

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ أَهَلَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ بِالْحُجِّ، ثُمَّ أَصَابَهُ كَسُرٌ، أَوْ بَطْنٌ مُتَحَرِّقُ، أَوِ الْمُرَأَةٌ تَطْلُقُ؟ قَالَ: مَنْ أَصَابَهُ هَذَا مِنْهُمْ فَهُوَ مُحْصَرٌ، يَكُونُ عَلَيْهِ مِثْلُ مَا عَلَى أَهْلِ الْآفَاقِ إِذَا هُمُ أُحْصِرُ وا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلِ قَدِمَ مُعْتَمِرًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ حَتَّى إِذَا قَضَى الْآفَاقِ إِذَا هُمُ أُمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْضَرَ مَعَ النَّاسِ عُمْرَتَهُ أَهْلًا بِالْحُجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ كُسِرَ، أَوْ أَصَابَهُ أَمْرٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَحْضَرَ مَعَ النَّاسِ عُمْرَتَهُ أَهْلًا بِالْحَجِّ إِلَى الْحَلَى أَنْ يَعْضَرَ مَعَ النَّاسِ الْمُؤْفِقَ، قَالَ مَالِكُ: أَرَى أَنْ يُقِيمَ حَتَّى إِذَا بَرِأَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَكَّةً، فَيُطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ يَكِلُّ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجُّ قَابِلُ وَاهْدُيُ.

قال مَالِكُ فِيمَنُ أَهَلَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّة، ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، ثُمَّ مَرضَ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْضُرَ مَعَ النَّاسِ المُوْقِفَ، قال مَالِكُ: إِذَا فَاتَهُ الحُجُّ فَإِنِ اسْتَطَاعَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ فَدَخَلَ بِعُمْرَةٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ؛ فَإِنِ اسْتَطَاعَ خَرَجَ إِلَى الْحِلِّ فَدَخَلَ بِعُمْرَةٍ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ؛ لِأَنَّ الطَّوَافَ الْأُوَّلَ لَمْ يَكُنْ نَوَاهُ لِلْعُمْرَةِ، فَلِذَلِكَ يَعْمَلُ بِهَذَا، وَعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلُ وَالْمَدْيُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةً، فَأَصَابَهُ مَرَضٌ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحُجِّ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بَانَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، كَلَّ بِعُمْرَةٍ، وَطَافَ بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بِالْبَيْتِ طَوَافًا آخَرَ، وَسَعَي بَانْ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ؛ لِأَنَّ طَوَافَهُ الْأَوَّلَ وَسَعْيَهُ إِنَّمَا كَانَ نَوَاهُ لِلْحَجِّ، وَعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلُ وَالْمُدُيُ.

قَالَ أَبُو عمر: أما قول بن عُمَرَ فِي المُحْصَرِ بِمَرَضِ: إِنَّهُ لَا يُحِلَّهُ إِلَّا الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالمُرْوَةِ، فَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهُوَ قول ابن عمر، وابن عباس، وعائشة، وبه قال مالك، والشافعي، وأحمد، وَإِسْحَاقُ، وَمَا أَعْلَمُ لِابْنِ عُمَرَ مُخَالِفًا مِنَ الصحابة في هذه المسألة، إلا ابن مسعود، فإنه قَالَ فِي المُحْصَرِ بِمَرضٍ: إِذَا بَعَثَ بِهَدْي، وواعد صاحبه ثم يوم ينحره جاز له أَنْ يَجِلَّ وَهُوَ بِمَوْضِعِهِ مِنْ الْبَيْتِ.

وَقَدْ رُوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ مِنْ طَرِيقٍ مُنْقَطِعٍ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَهُو قَوْلُ عَطَاءٍ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرٍ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ.

وَشَذَّتْ طَائِفَةٌ قَالَتْ: مَنْ أُحْصِر بِمَرَضٍ أَوْ كَسْرٍ أَوْ عَرَجٍ فَقَدْ حَلَّ بِاللَّوْضِعِ الَّذِي عَرَضَ لَهُ هَذَا فِيهِ، وَلَا هَدْيَ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

وَمِمَّنْ قَالَ بِهَذَا أَبُو ثَوْرٍ وَدَاوُدُ.

وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ الْحُجَّاجِ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَطْلِيْهُ يَقُولُ: «مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ فَقَدْ حَلَّ، وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى».

رَوَاهُ الْحُجَّاجُ بْنُ أَبِي عُثْمَانَ الصَّوَّافُ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَخْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ، قَالَ: حَدَّثَتِ به ابن عَمْرٍو، فَذَكَرَهُ، قال عكرمة: حدثت به ابن عَبَّاسِ وَأَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالًا: صَدَقَ.

هَكَذَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةً وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ الصَّوَّافِ بإِسْنَادِهِ الْمُذْكُورِ، الصَّوَّافِ بإِسْنَادِهِ الْمُذْكُورِ،

وَرَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ وَمُعَاوَيَةُ بْنُ سَلَّامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ رَافِع مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ الْحُجَّاجِ بْنُ عَمْرِو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَدْ خَلُوا بَيْنَ عِمْرِهِ عَبْدِ الله بْنَ رَافِعٍ. وَقَدْ ذَكَرْنَا الْأَسَانِيدَ بِذَلِكَ عَنْهُمْ فِي النَّمْهِيدِ

وَهَذَا يَخْتَمِلُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَقَدْ حَلَّ» أَيْ: فَقَدْ حَلَّ لَهُ أَنْ يَجِلَّ بِهَا يَجِلُّ بِهِ الْمُحْصَرُ مِنَ النَّحْرِ أَوِ الذَّبْحِ، لَا أَنَّهُ قَدْ حَلَّ بِهَا نَزَلَ بِهِ مِنْ إِحْرَامِهِ.

قالوا: وَإِنَّمَا ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: قَدْ حَلَّتْ فُلاَنَةُ لِلرِّجَالِ، إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ: حَلَّ لِلرِّجَالِ أَنْ يَخْطِبُوهَا، وَيَتَزَوَّجُوهَا بِهَا تَحِلُّ بِهِ الْفُرُوجُ فِي النّكَاحِ مِنَ الصَّدَاقِ وَغَيْرِهِ. الصَّدَاقِ وَغَيْرِهِ.

هَذَا تَأْوِيلُ من ذهب مذهب الكوفيين.

وتأول مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ الحِجَازِيِّينَ أَيْ: فَقَدْ حَلَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ حِلَّا كَامِلًا، وَحَلَّ لَهُ بِنَفْسِ الْكَسْرِ وَالْعَرَجِ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَاءَ مِنْ إِلْقَاءِ التَّفَثِ وَيَفْتَدِي،

وَلَيْسَ الصَّحِيحُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَتَبَيَّنَ فِيهِ مَذْهَبُهُ، وَهُوَ مذهب الشافعي والحجازيين،

وَأَمَّا أَهْلُ الْعِرَاقِ فَنَذْكُرُ نُصُوصَ أَقْوَالهِمْ لِيُوقَفَ كَذَلِكَ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ: قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: إِذَا أُحْصِرَ المُحْرِمُ بِالْحَجِّ بَعَثَ بِهَدْيٍ، فَنُحِرَ عَنْهُ يَوْمَ النَّحْرِ،

وَإِنْ نَحَرَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِهِ.

وَجُمْلَةُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: أَنَّهُ إِذَا أُحْصِرَ الرَّجُلُ بَعَثَ بِهِ، وَوَاعَدَ الْبُعُوثَ مَعَهُ يَوْمًا يَذْبَحُهُ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ حَلَقَ ـ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ـ أَوْ قَصَّرَ، وحل، ورجع (١).

قال بدر الدين العيني تخالف: وقد اختلف السلف في حكم المحصر على ثَلاَئة أنحاء: رُوِي عَن ابْن مَسْعُود وَابْن عَبَّاس: الْعَدو وَالْمُرْض سَوَاء، يبْعَث دَمًا، وَيحل بِهِ إِذَا أَنحر فِي الحُرم، وَهُو قُول أَبِي حنيفة وَأَصْحَابه. وَالثَّانِي: قُول ابْن عمر: إِن المُريض لَا يحل، وَلا يكون محصورا إِلَّا بالعدو، وَهُو قُول مَالك وَالشَّافِعِيِّ. وَالثَّالِث: قُول ابْن الزبير وَعُرُوة بن الزبير: إِن المُرض والعدو سَوَاء لَا يحل إِلَّا بِالطّوافِ، وَلا نعلم لَمُ الذبير وَعُرُوة بن الزبير: إِن المُرض والعدو سَوَاء لَا يحل إلَّا بِالطّوافِ، وَلا نعلم لَمُ الله مُوافقا من فُقَهَاء الْأَمْصَار. وَفِي (شرح المُوطَّأ): مَذْهَب مَالك وَالشَّافِعِيّ: أَن المُحصر بِالمُرضِ لَا يحل دون الْبَيْت، وَسَوَاء عِنْد مَالك شَرط عِنْد إِحْرَامه التَّحَلُّل للمرض، أو لم يشتَرط. وَقَالَ الشَّافِعِي: لَهُ شَرطه (٢).

قال ابن عطية يَخْتَلَثُهُ: وقال عطاء وغيره: المحصر بالمرض كالمحصر بالعدو.

وقال مالك يحتلفه وجمهور من العلماء: المحصر بالمرض لا يحله إلا البيت، ويقيم حتى يفيق، وإن أقام سنين، فإذا وصل البيت بعد فوت الحج قطع التلبية في أوائل الحرم، وحل بعمرة، ثم تكون عليه حجة قضاء، وفيها يكون الهدي، وقيل: إن الهدي يجب في وقت الحصر أولًا، ولم ير ابن عباس من أحصره المرض داخلًا في هذه الآية، وقال: إن المريض إن لم يكن معه هدي حل حيث حبس، وإن كان معه هدي لم يحل حتى يبلغ الهدي محله، ثم لا قضاء عليه، قال: وإنها قال الله: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ والأمن إنها هو من العدو، فليس المريض في الآية (٣).

قال القرطبي كَتِلَتْهُ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: كُلُّ مَنْ مَنَعَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٧٦).

⁽٢) عمدة القاري (١٠/ ١٤٠).

⁽٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٢٦٧).

الْبَيْتِ بِعَدُوِّ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ ذَهَابِ نفقة، أَوْ إِضْلَالِ رَاحِلَةٍ، أَوْ لَدْغِ هَامَةٍ، فَإِنَّهُ يَقِفُ مَكَانَهُ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَيَبْعَثُ بَهَدْيِهِ أَوْ بِثَمَنِ هَدْيِهِ، فَإِذَا نَحَرَ فَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ. مَكَانَهُ عَلَى إِحْرَامِهِ، وَيَبْعَثُ بَهَدْيِهِ أَوْ بِثَمَنِ هَدْيِهِ، فَإِذَا نَحَرَ فَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ. كَذَلِكَ قَالَ عُرُوةُ، وَقَتَادَةُ، وَالْحُسَنُ، وَعَطَاءٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَمُجَاهِدٌ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ، لَغَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرُتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيُ ﴾ [البقرة:١٩٦]» (١).

قال السرخسي تخلفه: وَإِذَا بَعَثَ بِالْهُدْيِ فَإِنْ شَاءَ أَقَامَ مَكَانَهُ، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ؛ لِآنَهُ لَل صَارَ مَمْنُوعًا مِنْ الذَّهَابِ يُحَيِّرُ بَيْنَ المُقَامِ وَالإنْصِرَافِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ مُحْصَرًا بِعَدُوِّ، فَإِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِعَدُوِّ سَوَاءٌ، يَتَحَلَّلُ بِبَعْثِ فَإِنْ كَانَ مُحْصَرًا بِمَرَضٍ أَصَابَهُ فَعِنْدَنَا: هُوَ وَالْمُحْصَرُ بِالْعَدُوِّ سَوَاءٌ، يَتَحَلَّلُ بِبَعْثِ الْمَنْ فَعَنْدَا الشَّافِعِيِّ تَحَلَقُهُ: لَيْسَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَتَحَلَّلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَنْ فَعَنْدَ الشَّافِعِيِّ تَحَلَّقُهُ: لَيْسَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَتَحَلَّلُ إِلّا أَنْ يَكُونَ شَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ إِخْرَامِهِ، وَلَكِنَّهُ يَصْبِرُ إِلَى أَنْ يَبْرًا؛ فَإِنَّ هَذَا حُكْمٌ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَةِ، وَالْآيَةُ فِي الْإِنْ مَلُولُ الله عَلَيْقَ مُحْصَرًا بِالْعَدُوِّ، بِدَلِيلِ قَوْله تَعَالَى فِي آخِرِ الْآيَةِ: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ وَالْآيَةُ فِي الْإِنْ مَكُولًا بِالْعَدُوِّ فَفِيهَا لَمْ وَلَا لَكُونَ وَلُولُ الله عَيْكُمْ مُولُ الله عَلَيْ أَلَى الْعَدُوِّ فَفِيهَا لَمْ يَعْلَقُ فَقِيمًا لَهُ اللهُ عَلَيْ فَى الْمِرَةِ إِلَى الْعَدُو فَلْمَ لَكُولُكَ كَانَ رَسُولُ الله عَيْكُمْ مُولًا بِالْعَدُو فَفِيهَا لَمْ يَرَدُ (٢).

قال محمد بن الحسن تعمله: قَالَ مُحَمَّدُ: بَلَغَنَا عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ ﴿ الله بَنِ مَسْعُودٍ ﴿ الله بَنِ مَسْعُودٍ ﴿ الله بَنِ مَسْعُودٍ فَلَهُ : أَنَّهُ جَعَلَ الله عَنْ رَجُلِ اعْتَمَرَ، فَنَهَشَتْهُ حَيَّةٌ، فَلَمْ يَسْتَطِعِ الْمُحْصَرِ بِالْعَدُو، فَسُعُودٍ: لِيَبْعَثْ جَدْي، وَيُواعِدْ أَصْحَابَهُ يَوْمَ أَمَارٍ، فَإِذَا نَحَرَ عَنْهُ اللَّهِيّ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لِيَبْعَثْ جَدْي، وَيُواعِدْ أَصْحَابَهُ يَوْمَ أَمَارٍ، فَإِذَا نَحَرَ عَنْهُ الْمُدْيَ حَلّى، وَكَانَتْ عَلَيْهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ عُمْرَتِهِ، وَجِهَذَا نَأْخُذُ، وَهُو قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ يَعَلِيهِ وَالْعَامَةِ مِنْ فُقَهَائِنَا.

تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٥).

⁽٢) المبسوط للسرخسي (٤/ ١٠٧).

المسالة الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا المسالة الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَأَتِتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا المُعْدِيِّ ﴿ البقرة:١٩٦]

الله المُثَلَفَ الهُلُ الْعِلْمِ فِي تَاثُويلِ قَوْلِهِ: ﴿فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِّ ﴿ البقرة: ١٩٦]: فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ شَاةٌ. وهَذا هو القول الأول.

🗖 أثر علي بن أبي طالب رهيه:

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦]: ﴿شَاةٌ ﴾ (١).

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنْ مُجُاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: ﴿ ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] شَاةٌ ﴾ (٢).

أثر علقمة تَعْلَشْهُ:

عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: ﴿إِذَا أَهَلَ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ فَأُحْصِرَ، بَعَثَ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةً» قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (٣).

🗖 أثر سعيد بن جبير تَخَلَّلْهُ

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيِّ ۗ قَالَ: ﴿ شَاةً ۗ ﴾ .

⁽١) منقطع: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٦)، و الطبري في تفسيره (٣/ ٣٥٢)، ومالك في موطئه «ط» الأعظمي (٣/ ٥٦٥) من طريق جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَقُولُ: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۖ [البترة:١٩٦]، شَاةٌ. ومحمد بن علي لم يسمع من جده على بن أبي طالب.

⁽٢) صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٤٨)، و ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٣١) من طرق عن ابن عباس به.

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥١) وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٤) من طريق الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ. وسنده صحيح.

⁽٤) سنده صَحيحَ: أخرَجه سعيد بن منصور (٣/ ٧٦٥) من طريق أبي بشر، عن سعيد بن جبير يَخَلَلْهُ.

أثر عطاء تَخَلَشه:

عَنْ عَطَاءٍ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] شَاةٌ (١).

أثر قتادة يَعْلَشْهُ:

عَنْ قَتَادَةَ: ﴿ ﴿ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: شَاةُ ﴾ (٢).

وفي رواية عَنْ قَتَادَةَ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِّ ۗ [البقرة:١٩٦] قَالَ: «أَعْلَاهُ بَدَنَةٌ، وَأَوْسَطُهُ بَقَرَةٌ ، وَأَخَسُّهُ شَاةٌ "(").

أثر السدي يَعْلَشهُ:

عَنِ الشُّدِّيِّ، قَالَ: «المُحْصَرُ يُبْعَثُ بِهَدْي شَاةً فَهَا فَوْقَهَا»(٤).

🗖 أثر إبراهيم كِخَلَشْهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «﴿ فَمَا آستَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيِ ﴾: شَاةُ » (°).

أثر أبي مالك الأشجعي تَحْلَلْلهُ:

عَنْ أَبِي مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ، يَقُولُ: «يُجْزِي شَاةٌ»(٦).

(١) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٠) من طريق أبي كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ يَهَانٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْج، عَنْ عَطَاءٍ.

- . ربي . وأخرَجه الطبري (٣/ ٣٥١) من طريق ابْنُ يَهَانٍ، قَالَ: ثنا مُحُمَّدُ بْنُ نَقِيعٍ، عَنْ عَطَاءٍ، مِثْلَهُ. (٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٠) من طريق مُحُمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا شُغْبَةُ، عَنْ قَتَادَةً.
- (٣) أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٠) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ، قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةِ. وأخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٥٠) قال: حَدَّثَنَا بِشُرُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْع، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةً.
- (٤) سندًه حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥١) من طريق مُوسَى بْنُ هَارُونَ، قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: ثنا أَسْبَاطُ، عَنِ السُّدِّيِّ. وسنده حسن.
- (٥) فيه مقال: أخرجُه الطبري (٣/ ٣٥٣) من طريق يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وفيه مغيرة مدلس، ولا سيها عن إبراهيم، وقد عنعن.
 - (٦) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٤) من طريق يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ.

﴿ القول الثاني: «قالوا: جَزُورٌ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ شَاةٌ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمِ».

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🥮:

عن أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُتْعَةِ، فَأَمَرَنِي بَهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ، فَقَالَ: «فِيهَا جَزُورٌ، أَوْ بَقَرَةُ، أَوْ شَاةٌ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَم»، قَالَ: وَكَأَنَّ نَاسًا كَرِهُوهَا، فَنِمْتُ فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي: حَبُّ مَبْرُورٌ، وَمُتْعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسِ عَنْ فَحَدَّثُتُهُ، فَقَالَ: «الله أَكْبَرُ، سُنَّةً أَبِي القَاسِم عَلَيْهِ»، قَالَ: وقَالَ آدَمُ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، وَغُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةً: عُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ وَحَبُّ مَبْرُورٌ الْ.

القول الثالث: قالوا: إنَّهُ جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ.

🗖 أثر عائشة ﴿ 🖳 🖰

عن القاسم بن محمد قال: كَانَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ، وَعَائِشَةُ، يَقَوْلَانِ: ﴿ وَفَمَا السَّمَ مِنَ الْهِبِل، وَالْبَقَرِ ﴾ : مِنَ الْإِبِل، وَالْبَقَرِ ﴾ : مِنَ الْإِبِل، وَالْبَقَرِ ﴾ :

وفي رواية عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنَ عُمَرَ: أَنَّهُمَا «كَانَا لَا يَرَيَانِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ إِلَّا مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ»^(٣).

□ أثر عبدالله بن عمر ﷺ:

عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: ﴿ ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُي ۗ ﴾: ﴿ الْبَقَرَةُ دُونَ الْبَقَرَةِ، وَالْبَعِيرِ ﴾: ﴿ الْبَقَرَةُ دُونَ الْبَقَرَةِ،

⁽١) البخاري (١٦٨٨).

 ⁽٢) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٥) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ، يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ، وَعَائِشَةُ.

⁽٣) أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٤) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: ثنا أَيُّوبُ، عَنِ الْفَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَنَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ.

وأخرجُه أبن أبي حاتم (١/ ٣٣٦) قال: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ، ثنا أَبُو خَالِدٍ الْأَهْرُ، عَنْ يَعْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، ثنا أَبُو خَالِدٍ الْأَهْرُ، عَنْ يَعْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عُمَرَ.

⁽٤) صَحبَحُ: أُخَرِجه الطَّبرِي (٣/ ٣٥٤) : حَدَّثَنَا مُحُمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَ: ثنا مُعْتَمِرٌ، قَالَ:

🗖 أثر مجاهد يَخَلَلْهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، وَطَاوُسٍ، قَالًا: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾: بَقَرَةُ ﴿ (١).

🗖 أثر طاوس يَخْلَلْثُهُ:

عن عبد الله بن طاوس، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «قَدْ يَسْتَيْسِرُ الْجُزُورُ وَالْبَقَرَةُ»(٢).

القول الرابع: مَنْ فَسَّرَ عَلَى أَنَّهُ قَدْرُ مَيْسَرَتِهِ.

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَمَا ٱسْتَنْسَرَ مِنَ ٱلْهَذِّيُّ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: «كُلُّ بِقَدْرِ

وعنه قَالَ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ عَلَيْهِ ـ يَعْنِي: الْمُحْصَرَ ـ هَدْي، إِنْ كَانَ مُوسِرًا فَمَنِ الْإِبِلِ، وَإِلَّا فَمَنِ الْبَقَرِ، وَإِلَّا فَمَنِ الْغَنَمِ ﴾ [المقرق الْغَنَم الْغَنَم الْعَنَم الْعَنَم الْعَنَم الله عَنِ الْإِبِلِ، وَإِلَّا فَمَنِ الْبَقِر، وَإِلَّا فَمَنِ الْغَنَم الله عَنْ عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ عَنْ الله عَنْ عَلَا الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَلْ الله عَنْ الله عَنْ عَلَى عَلَى الله عَنْ عَلَى الله عَنْ عَلَى الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ عَلَى الله عَنْ الله عَنْ عَلَى عَلَى الله عَنْ عَلَى الله عَنْ عَلَى الله عَنْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهَا عَلَى اللهُ عَلَى

سَمِعْتُ عُبَيْدَ الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وسنده صحيح. (١) فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٥) من طريق ابْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجُاهِدٍ، وَطَاوُسٍ. وفي سنده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف.

⁽٢) صحيح: أخِرَجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٣٤) من طريق وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

⁽٣) سندهً صحيحَ: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٧)، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الله الطَّهْرَانِيُّ، أَنْبَأ

عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. (٤) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٥٣) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

⁽٥) سَنده ضَعيف: أخَّرجَّه الطبري (٣/ ٣٥٣)، حَّدَّثِنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا آدَمُ الْعَسْقَلَانِيُّ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي ذِنْبِ، عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسِ.

القول الخامس: وَمَنْ فَسَّرَهُ عَلَى الرُّخصِ وَالْغَلَاءِ.

أثر عروة بن الزبير كَالله:

عن هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، فِي قَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۗ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ۗ ﴾

قال الإمام مالك يَوْلَلهُ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيُّ ﴾ [البقرة:١٩٦]، شَاةٌ.

قال يَحْيَى، قَالَ مَالِكُ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللهَ ـ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ـ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿ يَنَا يُهُ اللَّهُ عَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۚ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِن ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ عَذَوا عَدْلٍ مِنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ مُتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِن ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ عَدُوا عَدْلٍ مِنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ١٠]. فَمِيًّا يُحْكُمُ بِهِ فِي الْهَدْيِ، شَاةٌ. وَقَدْ سَيًّا هَا اللهُ هَدْياً.

وَذَٰلِكَ الَّذِي لاَ اُخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا. وَكَيْفَ يَشُكُّ أَحَدٌ فِي ذَٰلِكَ؟ وَكُلُّ شَيْءٍ لاَ يَبْلُغُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ بِشَاةٍ فَهُوَ يَبْلُغُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ بِشَاةٍ فَهُوَ يَبْلُغُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ بِشَاةٍ فَهُوَ كَفَّارَةٌ مِنْ صِيَام، أَوْ إِظُّعَام مَسَاكِينَ (٢).

قال الطبري تَعْلَقُهُ: وَأُوْلَى الْقَوْلَيْنِ بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَالَ الْسَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، وَذَلِكَ عَلَى كُلِّ مَا تَيَسَّرَ لِللَّهُ فِلَا الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ إِنَّمَا أَوْجَبَ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ، وَذَلِكَ عَلَى كُلِّ مَا تَيَسَّرَ لِللَّمُهْدِي أَنْ يَكُونَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ خَصَّ لِللَّمُهْدِي أَنْ يَكُونَ الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ خَصَّ مِنْ ذَلِكَ خَارِجًا مِنْ جُمْلَةِ مَا احْتَمَلَهُ ظَاهِرُ التَّنْزِيلِ، وَيَكُونُ سَائِرُ الْأَشْيَاءِ غَيْرَهُ مُجْزِئًا إِذَا أَهْدَاهُ الْمُهْدِي بَعْدِ أَنْ يَسْتَحِقَّ اسْمَ هَدْي.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ الَّذِي أَبُوا أَنْ تَكُونَ الشَّاةُ مِمَّا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ اسْمَ هَدْيٍ، كَمَا أَنَهُ لَوْ أَهْدَى دَجَاجَةً أَوْ بَيْضَةً لَمْ يَكُنْ مُهْدِيًا هَدْيًا مُجْزِئًا؟ قِيلَ: لَوْ كَانَ فِي الْمُهْدِيِّ الشَّاةِ لَكَانَ سَبِيلُهُمَا فِي الْمُهْدِيِّ الشَّاةِ لَكَانَ سَبِيلُهُمَا وَاحِدَةً فِي الْمُهْدِيِّ الشَّاةِ لَكَانَ سَبِيلُهُمَا وَاحِدَةً فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ أَدَى مَا عَلَيْهِ بِظَاهِرِ التَّنْزِيلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُ الْهَدْيَيْنِ

⁽١) فيه مقال: أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٧) وابن أبي شيبة (٣/ ١٣٤) من طريق يَحْيَى ابْنُ سُلَيْم، ثنا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

⁽٢) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٥٦٥).

يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُؤَدِّيًا بِإِهْدَائِهِ مَا أَهْدَى مِنْ ذَلِكَ عِمَّا أَوْجَبَهُ الله عَلَيْهِ فِي إِحْصَارِهِ. وَلَا بِلِ، وَلَكِنْ لِمَّا أَخْرَجَ المُهْدِيُّ مَا دُونَ الجُنَعِ مِنَ الضَّأْنِ، وَالثَّنِيِّ مِنَ المُعْزِ، وَالْإِبِل، وَالْبَقَرِ فَصَاعِدًا مِنَ الْأَسْنَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُهْدِيًا مَا أَوْجَبَهُ الله عَلَيْهِ فِي إِحْصَارِهِ، أَوْ مُتْعَبِهِ بِالْحُجَّةِ الْقَاطِعَةِ الْعُنْرِ، نَقْلًا عَنْ نَبِينَا عَلَيْهِ وِرَاثَةً، كَانَ ذَلِكَ خَارِجًا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا بِقَوْلِهِ: ﴿ فَمَا السَّيْسَرَ مِنَ اللَّهَدِي ﴾ [القرة: ١٩٦]، وَإِنْ كَانَ مِجَالِهُ مَنْ النَّيْسَرَ مِنَ النَّهَدِي ﴾ [القرة: ١٩٦]، وَإِنْ كَانَ مُحْزِئًا ذَلِكَ عَنْ مُهْدِيهِ الْمُدَايَا. وَلَمَّا احْتُلُفَ فِي الْجُذَعِ مِنَ الضَّأْنِ، وَالثَّنِيِّ مِنَ المُعْزِ، كَانَ مُحْزِئًا ذَلِكَ عَنْ مُهْدِيهِ لِظَاهِرِ التَّنْزِيل؛ لِأَنَّهُ مِمَّا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدِي. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَا مَحُلُّ «مَا» الَّتِي فِي قَوْلِهِ لِظَاهِرِ التَّنْزِيل؛ لِأَنَّهُ مِمَّا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدِي. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَهَا مَحُلُّ «مَا» الَّتِي فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَ: ﴿ فَمَا السَّيْسَرَ مِنَ الْهَدِي ﴾ [القرة: عَلَى قَالَ قَائِلٌ: فَهَا مَحُلُ «مَا» الَّتِي فِي قَوْلِهِ وَعَنَ الْمُعْرِي فَا أَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدِي ﴾ [القرة: قَالَ قَائِلٌ: فَهَا مَحُلُ «مَا» اللّهِ فَي أَلُهُ وَي اللهُ عَلَى وَاللّهُ عَلَى وَعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ مُهُ لِيهِ اللهِ الْعَرْبُ وَعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى الْعَلَى اللهُ الْعَلَى الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الْعَ

فَإِنْ قَالَ: بِهَاذَا؟ قِيلَ: بِمَثّرُوكِ، وَذَلِكَ «فَعَلَيْهِ»؛ لِأَنَّ تَأْوِيلَ الْكَلَامِ: وَأَيَّوُا الحُجَّ وَالْعُمْرَةَ ـ أَيُّهَا المَوْمِنُونَ ـ لله، فَإِنْ حَبَسَكُمْ عَنْ إِعْمَامِ ذَلِكَ حَابِسٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ كَسْرٍ أَوْ وَلْغَمْرَةً وَلْكَ حَابِسٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ كَسْرٍ أَوْ فَوْفِ عَدُوِّ، فَعَلَيْكُمْ لِإِحْلَالِكُمْ لِإِنْ أَرَدْتُمُ الْإَحْلَالَ مِنْ إِحْرَامِكُمْ ـ مَا اسْتَسْرَ مِنَ الْمُدْيِ. وَإِنَّهَا اخْتَرْنَا الرَّفْعَ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ أَكْثَرَ الْقُرْآنِ جَاءَ بِرَفْعِ نَظَائِرِهِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ: هُوْفَمَن كَانَ مِنصُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ قَأَذَى مِن رَّأَسِهِ عَفِدْيَةٌ مِن صِيامٍ وَلِلِكَ عَلَى اللهِ الْعَنْ الْمُدْيِ وَلَوْ قِيلَ: مَوْضِعُ (المِقْوَالَ الْمَعْفَلِهِ: (وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ عِمَّا يَطُولُ وَكَوْ قِيلَ: مَوْضِعُ (مَا» يَطُولُ وَكَوْ قِيلَ: مَوْضِعُ (مَا» نَصْبُ، وَكَوْ قِيلَ: مَوْضِعُ (مَا» نَصْبُ، وَكَوْ قِيلَ: مَوْضِعُ (مَا» نَصْبُ، الْمُدْيُ فَإِنْ أَعْدُهُ وَلَوْ قِيلَ: مَوْضِعُ (مَا» نَصْبُ، وَكَوْ قِيلَ: مَا أَشْبَهُ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ جَدِيَّةِ السَّرْجِ، وَاجْمُعُ اجْدِيُ فَاللهُ. وَأَمَّا الْمُدْيُ فَاللهُ مَرْفُونُ الْمُدْيُ الْمُدْيُ الْمُولِلُ عَنْ أَيْ الْمَكُمُ الْمُدْيُ الْمُدْيُ الْمُدْيُ الْمُولِ الْمَالُولُ مِنْ الْمُدْيُ الْمُولِ الْمُعْرِ اللهَ الْمَالِمُ مَرْ الْمُدَى الْمُولُ الْمُولِ الْمَالُولُ مِن الْمُدَى الْمُدَى الْمُدَّاءُ فِي كُلُ مِصْرٍ، إِلَّا مَا ذُكِرَ عَنِ الْأَعْرَجِ (' .

قال الماوردي تَغَلَّلُهُ: وفي ﴿فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِ ۗ [البقرة:١٩٦] قولان: أحدهما: شاةُ، وهو قول ابن عباس، والحسن، والسدي، وعلقمة، وعطاء، وأكثر الفقهاء. والثاني: بدنة، وهو قول عمر، وعائشة، ومجاهد، وطاوس، وعروة، وجعلوه فيها

⁽١) تفسير الطبري (٣/ ٣٥٦).

استيسر من صغار البُدْن وكبارها(١).

قال الشنقيطي تَعَلَّمُهُ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البقرة:١٩٦] فَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ شَاةٌ فَهَا فَوْقَهَا، وَهُو مَذْهَبُ الْأَئِمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَبِهِ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَهِ قَالَ طَاوُسٌ، وَعَطَاءٌ، وَبِهِ قَالَ طَاوُسٌ، وَعَطَاءٌ، وَبُحُاهِدٌ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، وَعَبْدُ الرَّحْنِ بْنُ الْقَاسِم، وَالشَّعْبِيُّ، وَالْخَسَنُ، وَقَتَادَةً، وَالضَّحَّاكُ، وَمُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ وَغَيْرُهُمْ، كَمَا وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّحْبِيُّ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةً، وَالضَّحَّاكُ، وَمُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ وَغَيْرُهُمْ، كَمَا وَالشَّعْبِيُّ، وَالنَّرِو وَغَيْرُهُمْ، كَمَا

وقال جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهِدْيِ: إِنَّهَا هُوَ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ دُونَ الْغَنَمِ، وَهَذَا الْقَوْلُ مَرْوِيٌّ عَنْ عَائِشَةً، وَابْنِ عُمَرَ، وَسَالِمٍ، وَالْقَاسِمِ، وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَغَيْرِهِمْ.

قال ابْنُ كَثِيرِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُسْتَنَدَ هَؤُلَاءِ فِيهَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ قِصَّةُ الْحُكَيْبِيَةِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ ذَبَحَ فِي تَحَلُّلِهِ ذَلِكَ شَاةً، وَإِنَّهَا ذَبَحُوا الْإِبِلَ وَالْبَقَرَ.

فَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ كُلُّ سَبْعَةٍ مِنَّا فِي بَقَرَةٍ».

قال مُقَيِّدُهُ عَفَا الله عَنْهُ: لَا يَخْفَى أَنَّ التَّحْقِيقَ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ مَا تَيَسَّرَ عِمَّا يُسَمَّى هَدْيًا، وَذَلِكَ شَامِلٌ لِجِمِيعِ الْأَنْعَامِ: مِنْ إِبِلٍ، وَبَقَرٍ، وَغَنَم، فَإِنْ تَيَسَّرَتْ شَاةٌ أَجْزَأَتْ، وَالنَّاقَةُ وَالْبَقَرَةُ أَوْلَى بِالْإِجْزَاءِ.

وَّقَدْ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَكَ قَالَتْ: «أَهْدَى ﷺ مَرَّةً غَنَمًا » (٢٠).

قال السرخسي تخلفه: ﴿ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ اللهَدُيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿ اللهُ اللهُ عَالَمُ اللهُ عَبَّاسٍ اللهُ اللهُ عَبَّاسٍ اللهُ عَبَّاسٍ اللهُ عَبَّاسٍ عَلَيْهُ اللهُ عَبُّالِ اللهُ عَبَّاسٍ عَلَيْهُ اللهُ عَبُّالِ اللهُ عَبُلاً عَلَيْهُ اللهُ عَبُلُولُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَبُلُولُ اللهُ عَبُلُولُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَل

وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عَلَيْهُ قَالَ: «اشْتَرَكْنَا حِينَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي الْبَقَرَةِ سَبْعَةٌ،

 ⁽١) تفسير الماوردي (١/ ٢٥٥).

⁽٢) أضواء البيان (١/ ٨٣).

وَفِي الْبَدَنَةِ سَبْعَةُ، وَفِي الشَّاةِ وَاحِدٌ»، وَالْبَقَرَةُ أَفْضَلُ مِنْ الشَّاةِ، وَالْجَزُورُ أَفْضَلُ مِنْ الْبَقَرَةُ الْبَقَرَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن يُعَظِّمُ شَعَتِيرَ ٱللَّهِ ﴾ [الحج: ٣٦] فَهَا كَانَ أَقْرَبَ فِي التَّعْظِيمِ فَذَلِكَ أَفْضَلُ، وَقَدْ «نَحَرَ رَسُولُ الله ﷺ مِائَةَ بَدَنَةٍ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ» (١٠).

قال سحنون يَخلَلهُ: قُلْتُ لِإَبْنِ الْقَاسِمِ: أَيُّ شَيْءٍ يَجْزِي فِي دَمِ الْقِرَانِ عِنْدَ مَالِكٍ؟ قال: شَاةٌ وَكَانَ يُجِيزُهَا عَلَى تَكَرُّهِ، يَقُولُ: إِنْ لَمْ يَجِدْ، وَكَانَ يَقُولُ: الَّذِي يُسْتَحَبُّ فِيهِ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ.

قال ابْنُ الْقَاسِمِ: وَكَانَ مَالِكٌ إِذَا أُضْطُرَّ إِلَى الْكَلَامِ قَالَ: ثُجْزِئُ عَنْهُ الشَّاةُ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِم: وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي كَانَ يَسْتَحِبُّهُ مَالِكٌ فِيهَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ: الْبَقَرَةُ دُونَ الْبَعِيرِ (٢٠).

قال الشَّافِعِيُّ تَعَلَّلُهُ: - أَقُولُ بِحَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّهُمْ نَحَرُوا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ».

(قَالَ الشَّافِعِيُّ): وَكَانُوا مُحْصَرِينَ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِيُ ﴾ [البنرة:١٩٦] فَلَمَّا قَالَ: ﴿ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِيُ ﴾ [البنرة:١٩٦] شَاةٌ ، فَأَجْزَأَتْ الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ مَحْصُورِينَ وَمُتَمَتَّعِينَ وَعَنْ سَبْعَةٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ قِرَانٍ أَوْ فَأَجْزَأَتْ الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ مُحْصُورِينَ وَمُتَمَتَّعِينَ وَعَنْ سَبْعَةٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ قِرَانٍ أَوْ فَأَجْزَأَتْ عَنْهُمْ شَاةٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي مَعْنَى الشَّاةِ، وَلَوْ أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَصَّتَهُ مِنْ ثَمَنِهَا أَجْزَأَتْ عَنْهُمْ، وَإِذَا مَلَكُوهَا بِغَيْرِ بَيْعِ وَلَوْ أَخْرَأَتْ عَنْهُمْ، وَإِذَا مَلَكُوهَا بِغَيْرِ بَيْعِ أَجْزَأَتْ عَنْهُمْ، وَإِذَا مَلَكُوهَا بِغَيْرِ بَيْعِ أَجْزَأَتْ عَنْهُمْ، وَإِذَا مَلَكُوهَا بِثَمَنِ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ كَانُوا أَهْلَ بَيْتٍ أَوْ غَيْرَهُمْ ؛ لِأَنَّ أَجْزَأَتْ عَنْهُمْ وَهُمْ مُتَطَوِّعُونَ بِالْفَضْلِ، كَمَا أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ، وَلا تُجْزِيعُ عَنْ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةٍ، وَلا تَجْزِيعُ عَنْ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ، وَلا تَجْزِي الْجُزُورُ وَلُو الْمَنْ مَنْ مَنْ الْمُنَاقِ وَإِذَا لَمْ تُوجَدُ الْبَدَنَةُ كَانَ عَدْهُمُ وَهُمْ مُتَطَوِّعُونَ بِالْفَضْلِ، كَمَا أَكْثَرَ مِنْ سَبْعَةٍ ، وَلا تَعْزِي الْجُورِي الْجُزُورُ ورُ عَمْ اللهُ عَنْ الْتَنْمِ قِيَاسًا عَلَى هَذَا الْجُدِيثِ، وَكَذَلِكَ الْبَقَرَةُ، وَإِذَا لَمْ تُوجَمَ أَنَّهُ قَدْ سَمَّى اللهُ سَعْقَ عَنْ الْغَنْمِ فَهُو أَمِينٌ عَلَى أَنْهُ وَلَا اللْبَاسِ أَنْ يَأْكُلُوهَا وَهُو أَمِينٌ عَلَى أَكْثُورَ مِنْ هَذَا: الْإِيمَانُ عَلَى عَذَا النَّهُ وَلَا اللْمَاتِهُ وَإِذَا لَهُ وَلَوْ الْمَلَكُومُ الْمُعْرَاقِ مَنْ الْعَنْمَ وَيُولُومُ الْمُولُومُ الْمَلَولُ الْمُعْرَاقِ الْمُؤَلِقُ الْمُ الْمُؤَلِقُ الْمُ الْمُولُومُ الْمُؤَلِقُ الْمُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَالِقُومُ الْمُولُ الللهُ اللهُ الْمُؤَلِقُولُ اللهُ اللهُ الْمُؤَلِقُ الْمُولُ اللهُ الْمُؤَالِقُولُ اللهُ الْمُؤَالِقُولُ الْمُؤَالِ اللهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤَلِقُومُ الْمُؤَالِقُ اللهُ الْمُؤَالُومُ الْمُؤُومُ الْمُؤَالِقُ اللْمُؤَالِقُومُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَالُومُ ا

⁽١) المبسوط للسرخسي (٤/ ٢٩).

⁽٢) المدونة (١/ ٤٠٠).

وَالصَّلَاةُ.

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) كَنَاتُهُ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] بَعِيرٌ أَوْ بَقَرَةٌ، (قَالَ الشَّافِعِيُّ): وَنَحْنُ وَأَنْتَ فَقُولُ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦] شَاةٌ، وَيَرْوِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِذَا جَازَ لَنَا أَنْ نَتُرُكَ عَلَى ابْنِ عُمَرَ لِإِبْنِ عَبَّاسٍ كَانَ التَّرْكُ عَلَيْهِ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ وَاجِبًا (١٠).

سئل الإمام أحمد وإسحاق رحمها الله: [١٤٧٧] قلت: ما استيسر من الهدي [ما هو]؟ قال: شاة. قال إسحاق كما قال: [والبقرة] والبدنة أفضل، والشاة وشرك في الدم يجزي (٢).

قَالَ ابِن قدامة تَخَلَّلَهُ: فَصْلُ: وَإِذَا قَدَرَ اللَّحْصَرُ عَلَى الْهَدْي، فَلَيْسَ لَهُ الْحِلُّ قَبْلَ ذَبْحِهِ. فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيُ قَدْ سَاقَهُ أَجْزَأَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ إِنْ أَمْكَنَهُ، وَيُجْزِئُهُ أَذْنَى الْهَدْيِ، وَهُوَ شَاةٌ، أَوْ سُبْعُ بَدَنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ وَيُجْزِئُهُ أَذْنَى الْهَدْيِ، وَهُو شَاةٌ، أَوْ سُبْعُ بَدَنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ [البقرة ١٩٦٠] (٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية تعلله: الْأُوّلُ: فِي الْمُدْيِ، وَيُجْزِئُ فِيهِ مَا يُجْزِئُ فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَهُو بَدَنَةٌ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ شَاةٌ، أَوْ شِرْكُ فِي دَم؛ لِأَنَّ الله قَالَ: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ الْمُحْبَةِ ﴾ [البقرة: ١٩] وَالْغَنَمُ: الْمُدْيُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ: ﴿ هَدُيّا بَلِغَ الْمُحْبَةِ ﴾ [المائدة: ١٥]، وَلَا يُقَالُ: فَقَدْ يَدْخُلُ فِي الْجُزَاءِ مَا لَا يَدْخُلُ فِي مُطْلَقِ الْمُدْيِ مِنَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ١٥]، وَلَا يُقَالُ: فَقَدْ يَدْخُلُ فِي الْجُزَاءِ مَا لَا يَدْخُلُ فِي مُطْلَقِ الْمُدْيِ مِنَ الصَّغِيرِ وَالمُعِيبِ، وَيُسمَّى هَدْيًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا وَفِي آيَةِ التَّمَتُّع أَطْلَقَ الْمُدْيَ، وَلَمْ يَعْتَبِرُ المُعْبَةِ فَيْءٍ وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُ عَلَى أَنَّ المُعِيبَ وَالصَّغِيرَ مِنَ الْأَزْوَاجِ الثَّانِيةِ يَكُونُ فَيهِ مُعَاثَلَةَ شَيْءٍ؛ وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُعِيبَ وَالصَّغِيرَ مِنَ الْأَزْوَاجِ الثَّانِيةِ يَكُونُ فَيهِ مُعَاثَلَةَ شَيْءٍ؛ وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المُعِيبَ وَالصَّغِيرَ مِنَ الْأَزْوَاجِ الثَّانِيةِ يَكُونُ وَهِ الْعَثْقِ، لَكُنَّ الْوَاجِبَ فِي الْعَثْقِ، لَكِنَّ الْوَاجِبَ فِي الْمُدِي وَالرَّقَبَةِ إِنَّا يَكُونُ صَحِيحًا عَلَى الْوَجْهِ المُشْرُوعِ.

الأم للشافعي (٧/ ٢٦٧).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢١٩٧).

⁽٣) المغنى لابن قدامة (٣/ ٣٢٧).

وَعُلِمَ ذَلِكَ بِالسُّنَّةِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «أَهْدَى مَرَّةً غَنَمًا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١).

قال أبن حزم تَ تَلَقْهُ: وَأَمَّا قَوْلُنَا: إِنَّ الْهُدْيَ الْوَاجِبَ عَلَى الْمُتَمَّعِ رَأْسٌ مِنْ الْغَنَمِ، أَوْ مِنْ الْإِبِلِ، أَوْ مِنْ الْبَقْرِ، أَوْ شِرْكُ فِي بَقَرَةٍ أَوْ نَاقَةٍ بَيْنَ عَشْرَةٍ فَأَقَلَ، سَوَاءٌ كَانُوا مُتَمَعِينَ مِنْ الْإِبِلِ، أَوْ مِنْ الْبَقْرِ، أَوْ شِرْكُ فِي بَقَرَةٍ أَوْ نَاقَةٍ بَيْنَ عَشْرَةٍ فَأَقَلَ، سَوَاءٌ كَانُوا مُتَمَعِينَ أَوْ بَعْضُهُم ، أَوْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يُرِيدُ نَصِيبَهُ لَحُهُم لِلْأَكُل، أَوْ الْبَيْعِ، أَوْ لِنَذْرٍ، أَوْ لِتَطَوَّعِ ؛ فَلَا قَلْ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْجَجِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي اللهُ الله تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْجَجِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَاسْمُ الْهُدْي يَقَعُ عَلَى الشّاةِ، وَالْبَقَرَةِ، وَالْبَدَنَةِ.

وَرُوِّينَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُ كَانَ يُجِيزُ فِي ذَلِكَ الشَّاةَ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسِ مِثْلَ ذَلِكَ.

وَاخْتُلِفَ فِيهِ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ؛ فَرُوِيَ عَنْهَا مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرُوِيَ عَنْهَا أَيْضًا، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ فِي ذَلِكَ شَاةٌ، وَأَنَّهُ إِنَّهَا فِي ذَلِكَ النَّاقَةُ أَوْ الْبَقَرَةُ.

كَمَا رُوِّينَا عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، ـ هُوَ السَّبِيعِيِّ -، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْشَبِيعِيِّ -، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عُمَرَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الشَّبِيعِيِّ -، عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عُمَلَ: هَا رَجَعْت إِلَى أَهْلِك أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاةٍ».

وَمِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، قَالَ: سَمِعْت ابْنَ عُمَرَ يَسْأَلُ عَنْ هَدْيِ الْمُتَّعَةِ - وَهُمْ يَذْكُرُونَ الشَّاةَ -، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «شَاةٌ شَاةٌ، وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ، لَا، بَلْ بَقْرَةٌ، أَوْ نَاقَةٌ» وَعَنْ عُرُوةَ بْنِ الزُّبَيْرِ مِثْلُ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

وَرُوِّينَا عَنْ طَاوُسِ التَّرْتِيبَ، رُوِِّينَا مِنْ طَرِيقِ إِسْهَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، نَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الله ـ هُوَ ابْنُ اللَّدِينِيِّ -، نَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، أَنَا ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ طَاوُسِ يَزْعُمُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «بِقَدْر يَسَارِ الرَّجُلِ، إِنَّ اسْتَيْسَرَ جَزُورٌ فَجُرُورٌ، وَإِنْ اسْتَيْسَرَ بَقَرَةٌ فَبَقَرَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَيْسِرْ إِلَّا شَاةً فَشَاةً». قَالَ: وَكَانَ أَبِي يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا اسْتَيْسَرَ وَتَيَسَّرَ: مَا شَاءَ.

⁽١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج (٧٢٨) (٣/ ٣٢٧).

قَالَ أَبُو مُحَمَّد: وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ، نَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُور، أَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمَيْلٍ، أَنَا شُعْبَةُ، نَا أَبُو جَمْرَةَ ـ هُوَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضَّبَعِيُّ -، قَالَ: سَأَلْت ابْنَ عَبَّاسٍ شَمَيْلٍ، أَنَا شُعْبَةً، نَا أَبُو جَمْرَةَ ـ هُوَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضَّبَعِيُّ -، قَالَ: سَأَلْت ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ الْمُدِي، فَقَالَ: «فِيهَا جَزُورٌ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ شَاةً، أَوْ شَاةً، أَوْ شَاقًا فَي تَفْسِيرِ هَدْيِ المُتّعَةِ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَوْ شَاقًا لَيْهَا لِهِ مَمْرَةً، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِهَذَا نَأْخُذُ.

فَأَمَّا إِجَازَةُ الشَّاةِ فِي ذَلِكَ فَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَمَّا الشِّرْكُ فِي الدَّمِ فَبِهِ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَحْدُ بْنُ حَنْبَل، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو تَوْرٍ، وَأَبُو سُلَيْهَانَ؛ إلَّا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ: لَا يَجُوزُ الشِّرْكُ فِي الدَّمَ إِلَّا بِأَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ يُرِيدُونَهُ لِلْهَدْيِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْبَابُهُمْ.

وقال صَاحِبُهُ زُفَرُ بْنُ الْمُنَذَيْلِ: لَا يَجُوزُ إِلَّا بِأَنْ تَكُونَ أَسْبَابُهُمْ وَاحِدَةً، مِثْلُ أَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ مُتَمَّتِينَ، أَوْ كُلُّهُمْ مُفْتَدِينَ، وَنَحْوُ هَذَا.

وقال الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو سُلَيْهَانَ كَمَا قُلْنَا، إِلَّا أَنَّهُمْ [كُلَّهُمْ] قَالُوا: لَا يَجُوزُ أَنْ يُشْرَكَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ سَبْعَةٍ.

فَأَمَّا قَوْلُ مَالِكٍ فَإِنَّهُمْ احْتَجُّوا بِرِوَايَةٍ رُوِّينَاهَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَالِيَةِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَابْنِ سِيرِينَ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (١٠).

المسألة السادسة: الاشتراط في الحج، ويسمى عند البعض: «الاستثناء في الحج»

قال ابن عبد البر تخلف: الإستشناءُ أَنْ يَشْتَرِطَ، وَيَسْتَشْنِي، فَيَقُولُ عِنْدَ إِحْرَامِهِ: لَبَيْكَ اللهمَّ لَبَيْكَ حَجَّا أَوْ عُمْرَةً، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَنِي مِنْهُ مَا لَا أَقْدِرُ عَلَى النُّهُوضِ، فَيَكُونُ مَحَلِّي كَانَ لَهُ شَرْطُهُ وَمَا اسْتَثْنَاهُ، إِنْ نَابَهُ شَيْءٌ، أَوْ عَاقَهُ عَائِقٌ يَقُومُ مَحَلُّهُ فِي ذَلِكَ المُوْضِع، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (٢).

⁽١) المحلى بالآثار (٥/ ١٥١).

⁽٢) الاستذكار (٤/ ٤١٠).

كرأقول ـ وبالله التوفيق ـ:

الخُتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الإَشْتِرَاطِ فِي الْحَجُّ:

فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الرُّخْصَةِ فِيهِ، وَقَالَ: إِذَا أَحْرَمَ، وَشَرَطَ أَنْ يَخْرُجَ بِعُذْرِ كَذَا، يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ، وَلَهُ الْخُرُوجُ بِالْعُذْرِ الَّذِي سَمَّى، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَحَدُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ.

واستدلوا بها ورد في الصحيح عَنْ عَائِشَة، قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى ضُبَاعَة بِنْتِ الزُّبَرِ، فَقَالَ لَمَا: «لَعَلَّكِ أَرَدْتِ الحَجَّ؟» قَالَتْ: وَالله لاَ أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً، فَقَالَ لَمَا: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللهمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» وَكَانَتْ تَحْتَ المِقْدَادِ اللهمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» وَكَانَتْ تَحْتَ المِقْدَادِ اللهمَّ مَعِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» وَكَانَتْ تَحْتَ المِقْدَادِ اللهمَّ مَعِلِي اللهمَّ مَعِلِي اللهمَّ مَعِلَي عَيْثُ مَبَسْتَنِي وَكَانَتْ تَحْتَ المِقْدَادِ اللهمَّ مَعِلَي مَا اللهمَّ مَعَلِي اللهمَ اللهمَّ اللهمَ المَا اللهمَ اللهمُ اللهمَ اللهمَ

وكذلك بها أخرجه مسلم تَخلَتْهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﴿ فَهَا اللّهِ عَلِيْهِ ، فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحُجَّ، فَهَا لَلْهِ عَلِيْهِ ، فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ ، وَإِنِّي أُرِيدُ الْحُجَّ، فَا الله عَلِي اللهِ عَلْمُ تَعْبِسُنِي » قَالَ: فَأَدْرَكَتْ (٢). تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «أَهِلِي بِالْحُجّ، وَاشْتَرِطِي أَنَّ يَحِلِي حَيْثُ تَعْبِسُنِي » قَالَ: فَأَدْرَكَتْ (٢).

قلت: والذين منعوا الاشتراط في الحج لهم في هذا الحديث مسالك منها:

المسلك الأول: طعنوا في ثبوت هذا الحديث:

قال النووي تَخَلَّلُهُ: وَأَشَارَ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَى تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: قَالَ الْأَصِيلُيُّ: لَا يَثْبُتُ فِي الْإِشْتِرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ مَعْمَرِ (٣).

قلت: وقد رد العلماء على هذه العلة، ودحضوها بم الايدع مجالًا للشك في ثبوت الخبر، وهو الصواب.

⁽١) البخاري (٥٠٨٩) ومسلم (١٢٠٧).

⁽۲) مسلم (۲۰۸).

⁽٣) شرح مسلم (٨/ ١٣٢).

□ أقوال أهل العلم في رد هذه العلة:

قال النووي يَعَلَّهُ: وَهَذَا الَّذِي عَرَّضَ بِهِ الْقَاضِي، وَقَالَ الْأَصِيلِيُّ، مِنْ تَضْعِيفِ الْخَدِيثِ؛ غَلَطٌ فَاحِشُ جِدًّا، نَبَّهْتُ عَلَيْهِ لِئَلَّا يُغْتَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحُدِيثَ مَشْهُورٌ فِي الْخَدِيثِ؛ غَلَطٌ فَاحِشُ جِدًّا، نَبَّهْتُ عَلَيْهِ لِئَلَّا يُغْتَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثِ مَشْهُورٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِم، وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَسَائِرِ كُتُبِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِم، وَسُئِنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَسَائِرِ كُتُبِ الْخُديثِ المُعْتَمَدةِ مِنْ طُرُقِ مُتَعَدِّدَةٍ، بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ، عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَفِيهَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنْ تَنْوِيعِ طُرُقِهِ أَبْلَغُ كِفَايَةٍ (١)

قال زين الدين العواقي تخلفه: فَهَذِهِ آثَارٌ مُتَظَاهِرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ لَا يَسَعُ أَحَدًا الْخُرُوجُ عَنْهَا، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ غَيْرُ مَعْمَرِ، وَقَالَ فِي مَوْضِعِ آخَرَ: لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ مَعْمَرٍ غَيْرُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ لِيهَا أَعْلَمُ لَهُ وَأَشَارَ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَّ آخَرَ: لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ مَعْمَرٍ غَيْرُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ لِي يَثْبُتُ فِي الإشْتِرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَقَالَ الْأَصِيلِيُّ: لَا يَثْبُتُ فِي الإشْتِرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَسْنَدَهُ عَنْ الزَّهْرِيِّ غَيْرُ مَعْمَرٍ.

قال النَّووِيُّ فِي شَرْح مُسْلِم: وَهَذَا الَّذِي عَرَّضَ بِهِ الْقَاضِي، وَقَالَهُ الْأَصِيلُّ، مِنْ تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ؛ غَلَطْ فَاحِشُ جِدًّا، نَبَهْتُ عَلَيْهِ لِئَلَّا يُغْتَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ فِي صَحِيحَيْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِم، وَسُنَنِ أَبِي دَاوُد، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَلَيْسَائِيُّ المُعْتَمَدَةِ مِنْ طُرُقِهِ أَبْلَغَ كِفَايَةٍ. وَقَالَ وَالِدِي تَعَلَيْهُ فِي شَرْحِ السَّحَابَةِ، وَفِيهَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنْ تَنْوِيعِ طُرُقِهِ أَبْلَغَ كِفَايَةٍ. وَقَالَ وَالِدِي تَعَلِيهُ فِي شَرْحِ السَّحَابَةِ، وَقَالَ وَالبِدِي تَعَلِيهُ فِي شَرْحِ السَّخَابَةِ، وَلَيْ النَّوْرَادِهِ بِهِ عَنْ النَّهُ هِي شَرْحِ اللَّرِّهِ فِي أَلْكُورُهِ إِللَّهُ مِنْ النَّوْرَادِهِ مَعْمَر بِهِ مُطْلَقًا، بَلْ بِانْفِرَادِهِ بِهِ عَنْ النَّهُ هُرِيِّ، وَلَا الشَّافِيُّ لَمْ النَّهُ مُولِهُ أَلْقَاسِمُ عَنْهَا، وَلَوْ انْفَرَد بِهِ مَعْمَرٌ مُطْلَقًا عَنْ اللَّهُ السَّامَة، وَسُفْيَانُ بَنُ الْمُعْرَدِهُ وَلَا الشَّافِعِيِّ لَهُ وَالْمُعَلِيْ الْمُؤْرَادِ وَلَا يَضُرَّ وَلَا الشَّافِعِيِّ لَهُ وَالْكُومُ مُنْ الْإِنْفِرَادِ الْقَاسِمُ عَنْهَا، وَلَوْ انْفَرَد بِهِ مَعْمَرٌ مُطْلَقًا وَصَلَ، هَذَا الشَّافِعِيِّ لَهُ وَالْمُعُولِ وَلَا يَضُرُّ إِرْسَالُ الشَّافِعِيِّ لَهُ وَالْحُكُمُ لِنَ وَصَلَ، هَذَا مَعْنَى كَلَامُهُ (٢).

قال البيهقي يَعْمَلُهُ: قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ الْمُنَاسِكِ: لَوْ تُبَتَ حَدِيثُ عُرْوَةً، عَنِ

⁽۱) شرح مسلم (۸/ ۱۳۲).

⁽٢) طرح التثريب (٥/ ١٦٦).

النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي الإِسْتِثْنَاءِ لَمْ أَعْدُهُ إِلَى غَيْرِهِ الْأَنَّهُ لَا يَحِلُّ عِنْدِي خِلَافُ مَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ النَّبِيِّ قَالَ الشَّيْخُ: قَدْ ثَبَتَ هَذَا الْحُدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ (١).

قال القرطبي كَالله: قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ ضُبَاعَةَ لَمْ أَعُدْهُ، وَكَانَ مَحِلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ الله. قُلْتُ: قَدْ صَحَّحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ أَبُو حَاتِمِ الْبُسْتِيُّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قال لضباعة بنت الزبير: «حجي، واشترطي» (٢).

قال ابن حجر يَعْلَشُهُ: وَحَكَى عِيَاضٌ عَنِ الْأَصِيلِيِّ، قَالَ: لَا يَثْبُتُ فِي الْإِشْتِرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، قَالَ عِيَاضٌ: وَقَدْ قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَسْنَدَهُ عَنِ النُّهْرِيِّ غَيْرَ مَعْمَرٍ. وَتَعَقَّبَهُ النَّوَوِيُّ بِأَنَّ الَّذِي قَالَهُ عَلَطٌ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ صَحِيحٌ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ. انْتَهَى. وَقَوْلُ النَّسَائِيِّ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَضْعِيفُ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ الَّتِي تَفَرَّدَ مَا مَعْمَرٌ، فَضَلًا عَنْ بَقِيَّةِ الطَّرُقُ؛ لِأَنَّ مَعْمَرًا ثِقَةٌ حَافِظٌ، فَلَا يَضُرُّهُ التَّفَرُّ دُ، كَيْفَ وَقَدْ وَجِدَ لِمَا رَوَاهُ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ ؟ (٣).

المسلك الثاني: قالوا: إن هذه قضية حال خاصة بضباعة بنت الزبير والنفي .

قال زين الدين العراقي تختلته: وَمَنْ قَالَ بِالْإِنْكَارِ مِنْهُمْ مِنْ ضَعْفِ الْحَدِيثِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَرَدَّهُ، وَمِنْ أَوَّلُهُ، وَفِي تَأْوِيلِهِ أَوْجُهُ:

أُحدُها: أَنَّهُ خَاصٌّ بِضُبَاعَةً، حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ عَنْ بَعْضِهمْ، وَقَالَ: يُشْبهُ أَنْ يَكُونَ بِهَا مَرَضٌ أَوْ حَالٌ كَانَ غَالِبُ ظَنِّهَا أَنَّهُ يُعَوِّقُهَا عَنْ إِثْمَامِ الْحُجِّ، وَهَذَا كَمَا أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ مَرْضِ أَوْ حَالٌ كَانَ غَالِبُ ظَنِّهَا أَنَّهُ يُعَوِّقُهَا عَنْ إِثْمَامِ الْحُجِّ، وَهَذَا كَمَا أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ فِي رَفْضِ الْحُجِّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمْ، وَقَالَ النَّووِيُّ فِي شَرْحٍ مُسْلِم بَعْدَ ذِكْرِهِ هَذَا اللَّهُ عَنْ الْحُونِيُّ عَلَى أَنَّهَا قَضِيَّةُ عَيْنٍ، وَأَنَّهُ خَصُوصٌ بِضُبَاعَةً، وَحَكَاهُ فِي اللَّهُ هَبْ اللَّهُ عَنْ الرُّويَانِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا تَأْوِيلٌ بَاطِلٌ، وَخَكَالُفٌ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّهُ إِنَّهُ إِنَّهُ الْحُدِيثُ لَمْ أَعْدُهُ. وَلَمْ يَتَأُولُهُ، وَلَمْ يَكُولُهُ.

السنن الكبرى (٥/ ٣٦١).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٥).

⁽٣) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٨).

الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَاهُ: مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتنِي بِالْمُوْتِ، أَيْ: إِذَا أَدْرَكَتْنِي الْوَفَاةُ انْقَطَعَ إَحْرَامِي، حَكَاهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ عَنْ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا تَأْوِيلُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، وَعَجِبْت مِنْ جَلَالَةِ الْإِمَامِ كَيْفَ قَالَهُ؟

الثَّالِثُ: أَنَّ الْرَادَ التَّحَلُّلُ بِعُمْرَةٍ، لاَ مُطْلَقًا، حَكَاهُ الْحِبُّ الطَّبَرِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَيُرُدُّهُ حَدِيثُ ضُبَاعَةَ الَّذِي سَنَذْكُرُهُ فِي الْفَائِدَةِ الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ، فَإِنَّ فِيهِ التَّصْرِيحَ بِالتَّحَلُّلِ الْمُطْنَقِ عَنْ الحُجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا، وَحَكَى ابْنُ حَزْمٍ عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كُالِفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَيْمُواْ الْحُبَّ وَالْعُمْرَةَ لِلّهِ ﴿ اللّهِ الْعَرْاءِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

كرثانيًا: الآثار عن الصحابة والتابعين:

□ أثر عمر بن الخطاب ﷺ:

عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ: «يَا أَبَا أُمَيَّةَ، حُجَّ، وَاشْتَرِطْ، فَإِنَّ لَكَ مَا اشْتَرَطْتَ (٢).

⁽١) طرح التثريب في شرح التقريب (٥/ ١٦٨).

⁽٢) صحيح إذا سمعه الشافعي من عبد الرحمن بن مهدي: أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٣٦٤) أُخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدِ بْنُ أَبِي عَمْرُو، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ، أنا الرَّبِيعُ، قَالَ: قَالَ الشَّافِعِيُّ حِكَايَةً عَنِ ابْنِ مَهْدِيِّ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ: قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ

□ أثر عثمان ﷺ:

عَنْ هِشَامٍ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: رَأَى عُثْمَانُ رَجُلًا وَاقِفًا بِعَرَفَةَ، فَقَالَ لَهُ: «اشْتَرَطْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ (١٠).

🗖 أثر على بن أبي طالب رهيا الم

عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «اللهمَّ حَجَّةً إِنْ تَيَسَّرَتْ، أَوْ عُمْرَةً إِنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ، وَإِلَّا، فَلَا حَرَجَ» (1).

🗖 أثر عبد الله بن مسعود عرضي 🗖

عَنْ عَمِيرَةَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الله ـ يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ ـ، قَالَ: «حُجَّ، وَاشْتَرِطْ، وَقُلِ: اللهُمَّ الْحَجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمَدْتُ، فَإِنْ تَيَسَّرَ، وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ (٣).

الْخَطَّابِ عَيِّيَّةٍ.

وقال ابَن حزم تَخَلَقْهُ: وَرُوِّينَا أَيْضًا الْأَمْرَ بِالاِشْتِرَاطِ فِي الحُجِّ مِنْ طَرِيقِ: وَكِيعٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، كُلِّهِمْ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُوْيَد بْنِ عَفْلَةَ عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ – وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى: أَنَّهُ قَالَ لَهُ: «أَفْرِدْ الحُجَّ، وَاشْتَرِطْ، فَإِنَّ لَك مَا اشْتَرَطْت، وَلَلهَ عَلَيْك مَا شَرَطْت».

قلت: فإن ثبت هذه الأسانيد فالأثر صحيح. والله أعلم.

(١) منقطع: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠/ ٣٤٠) والطحاوي في مشكل الآثار (١٥٥/١٥) من طرق عن « هشام – أيوب – حبيب)، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عن عثمان. ومحمد بن سيرين لم يسمع عثمان بن عفان.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٤١) عن الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عُثْهَانَ، نَحْوَهُ. ورواية الجماعة أولى.

(٢) ضَعيف: أخرجه ابنَ أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤٠) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مَيْسَرَةً، عَنْ عَلِيٍّ. وعطاء الخراساني هذا لم يسمع على بن أبي طالب.

(٣) فيه مقال: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٠/٣) والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٦٥) من طرق عَنْ أبي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمِيرَةَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ـ يَعْنِي: ابْنَ مَسْعُودٍ ـ. وفي سنده عميرة بن زياد هذا، لم أقف له على توثيق معتبر.

أثر عائشة ﴿ أَثْنَا : اللهِ عَائشة ﴿ إِنَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

عَنْ هِشَام، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ: «هَلْ تَسْتَثْنِي إِذَا حَجَجْتَ؟» فَقُلْتُ هَا: مَاذَا أَقُولُ؟ فَقَالَتْ: قُل: «اللهمَّ الْحُجَّ أَرَدْتُ، وَلَهُ عَمَدْتُ، فَإِنْ يَسَّرْتَهُ فَهُوَ الْحُجُّ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَهِيَ عُمْرَةٌ» (١).

وفي رواية عَنْ عَائِشَةَ ﴿ اللَّهُمَّ الْخَبَّ اللَّهُمَّ الْحُبَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمُ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ اللَّهُمُ اللَّهُمَّ اللَّهُمُ اللّهُمُ اللَّهُمُ اللّ

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، قَالَ: «كَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ عَيَّا تَأْمُرُنَا إِذَا حَجَجْنَا بِالإِشْتِرَاطِ»(٣).

أثر علقمة تَعْلَشْهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُهُ وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَوْزِ، ثُمَّ قَالَ: «اللهمَّ إِنِّ أُرِيدُ حَجَّةً إِنْ تَيَسَّرَتْ، وَإِلَّا، فَعُمْرَةٌ إِنْ تَيَسَّرَتْ» (٤٠).

أثر الأسود بن يزيد كِتْلَتْهُ:

عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: كَانَ الْأَسْوَدُ تُعَادِلُهُ رَاحِلَتُهُ، فَإِذَا أَتَى جِنَايَةً نَحَرَ

(١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤٠)، والشافعي في مسنده (١/٢٣)، وغيرهم من طرق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وسنده صحيح.

(٢) أُخرِجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٣٦٥) من طريق سُرَيْجٌ، أنا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ وَفِي سنده مقال

(٣) فيه مقال: أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ٣٦٥) قال: أَخْبَرَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ مُحُمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَارِسِيُّ، أنا أَبُو إِسْحَاقَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيُهانَ بْنِ فَارِسٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْهَاعِيلَ الْفُارِسِيُّ، أنا أَبُونُسُ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْبُخَارِيُّ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ بْنُ يَعِيشَ، ثنا يُونُسُ، أنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ هذا، قال الحافظ عَنْلَثَهُ: «مقبول». ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ هذا، قال الحافظ عَنْلَثَهُ: «مقبول».

(٤) صَحَيِع: أخرجه اَبَنَ أَبِي شيبة في مصنفَه (٣/ ٠٠٤ عُــــُ")، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عِلْقَمَةَ. وسنده صحيح.

الــــــال دَمًا، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَبَ قَالَ: «اللهمَّ حَجَّةً إِنْ تَيَسَّرَتْ، وَإِلَّا، عُمْرَةً إِنْ تَيَسَّرَتْ، ثُمَّ وَيَّدِ مَنْ يَرِّدُ يُلَبِّي بِالْحُجِّ»^(۱).

🗖 أثر الحسن وعطاء رحمهما الله:

عَنْ رَبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنِ الْحُسَنِ، وَعَطَاءٍ، فِي الْمُحْرِمِ يَشْتَرِطُ قَالًا: «لَهُ شَرْطُهُ» (٢).

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُهَارَةَ: أَنَّ شُرَيْعًا كَانَ يَشْتَرِطُ فِي الْحُجِّ، فَيَقُولُ: «إِنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ نِيَّتِي وَمَا أُرِيدُ، فَإِنْ كَانَ أَمْرًا، فَأَتْمِمْهُ، فَهُو أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَلَا حَرَجَ»(٣).

🗖 أثر أبي بكر بن عبد الله الحارث كَعَلَلْهُ.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الله الْحَارِثِ: «أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ

قَالَ ابن عبد البر عَهِ اللهِ وَهَذِهِ الْمُسْأَلَةُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا: فَقَالَ مَالِكٌ: الإِشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ بَاطِلٌ، وَيَمْضِي عَلَى إِحْرَامِهِ حَتَّى يُتِمَّهُ عَلَى سُتَّتِهِ، وَلا يَنْفَعُهُ قَوْلُهُ: كَلِي حَيْثُ حَبَسَتْنِي، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالتَّوْرِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، والنَّوْرِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، والنَّوْرِيُّ، وَهُو قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وابن شهاب الزهري، وهو قول ابن عُمَرَ.

⁽١) فيه مقال: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤٠) قال: حَدَّثَنَا سَلَّامٌ، عَنْ مُغِيرَة، عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ الْأَسْوَدُ.ومغيرة مدلس، لا سيها عن إبراهيم، وقد عنعنه.

⁽٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ رَبِيع بْنِ صَبِيح، عَنِ الْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ. والربيع بن صبيح هذا، قال الحافظ: صدوق سئ الحفظ.

⁽٣) سِنده صحيح: أخرِجِه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ: أَنَّ شُرَيْحًا. ولكن نقل ابن أبي شيبة، قَالَ: «بَلَغَنِي أَنَّ أَبَا مُعَاوِيَةَ رَجَعَ عَنَّ

⁽٤) فيه مقال: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قال: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الله الْحَارِثِ وفي سنده هلال بن أبي هلال هذا، لا يعرف.

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: وَأَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُ الإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ، وَيَقُولُ: حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رسول الله، أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ، فَإِنْ حَبَسَ أَحَدَكُمْ عَنِ الْحَجِّ، وَيَقُولُ: حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رسول الله، أَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ، فَإِنْ حَبَسَ أَحَدَكُمْ عَنِ الْحَجِّ حَابِسٌ، فَطَافَ بِالْبَيْتِ، فَلْيَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، وَلِيَحْلِقْ، وَيُعْدِي أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا (١).

وقال الشَّافِعِيُّ: إِنْ ثَبَتَ حَدِيثُ ضُبَاعَةً لَمْ أُعِدْهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الإشْتِرَاطُ بَاطِلٌ.

وَرُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُسٍ: أَنَّهُمَا أَنْكَرَا الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحُجِّ، وذهبا فيه مذهب ابن عُمَرَ.

وقال أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُّو ثَوْرٍ، وَدَاوَدُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ، وَيَنْفَعَهُ شَرْطُهُ، عَلَى مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

قال أَبُو عُمَرَ: رُوِيَ الْإِشْتِرَاطُ فِي الْحُجِّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ عَنْ علي، وعمر، وعثمان، وابن عباس، وابن مَسْعُودٍ، وَعَمَّارٍ، وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ بِالْمُدِينَةِ، مِنْهُمْ: سَعِيدُ بْنُ الْسَيْبِ، وَعُرْوَةُ بِالْكُوفَةِ، وَمِنْهُمْ: عَلْقَمَةُ، وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ، وَشُرَيْحُ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءِ الْبَنِ أَبِي رباح (٢).

قال البغوي تختلف: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْاشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ: فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى اللَّ خُصَةِ فِيهِ، وَقَالَ: إِذَا أَحْرَمَ، وَشَرَطَ أَنْ يَخْرُجَ بِعُذْرِ كَذَا، يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ، وَلَهُ اللَّخْصَةِ فِيهِ، وَقَالَ: إِذَا أَحْرَمَ، وَشَرَطَ أَنْ يَخْرُجَ بِعُذْرِ كَذَا، يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ، وَلَهُ النَّذُو فِي الْعُذْرِ الَّذِي سَمَّى؛ لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ.

وَهَوُّلاءِ يَقُولُونَ: لَا يُبَاحُ التَّحَلُّلُ بِعُذْرٍ سِوَى حَصْرِ الْعَدُوِّ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ؛ لِأَنَّ التَّحَلُّلُ لَوْ كَانَ مُبَاحًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ لِمَا كَانَتْ تَحْتَاجُ ضُبَاعَةُ إِلَى الشَّرْطِ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ إِخْرَامَهُ مُنْعَقِدٌ، وَلا يُبَاحُ لَهُ التَّحَلُّلُ بِالشَّرْطِ، كَمَنْ أَخْرَمَ مُطْلَقًا، وَجَعَلُوا ذَلِكَ رُخْصَةً خَاصَّةً لِضُبَاعَةً، كَمَا أَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ فِي رَفْضِ

⁽١) سنده صحيح، وسيأتي.

⁽٢) الاستذكار (٤/ ٤١٠).

الْحُجِّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمْ.

وَفِي هَذَا الْحُدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّحْصَرَ يَحِلُّ حَيْثُ يُحْبَسُ، مِنْ حِلِّ أَوْ حَرَمٍ؛ لِقَوْلِهِ: «عَلِّي حَيْثُ حَبْسُ، مِنْ حِلِّ أَوْ حَرَمٍ؛ لِقَوْلِهِ: «عَلِّي حَيْثُ حَبْسْتَنِي»(١).

قال القرطبي يَخلَقهُ: قَالَ مَالِكُ وَأَصْحَابُهُ: لَا يَنْفَعُ الْمُحْرِمَ الْإِشْتِرَاطُ فِي الحج إذا خاف الحصر بمرض أَوْ عَدُوِّ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابِهِمْ. وَالْإِشْتِرَاطُ أَنْ يَقُولَ إِذَا أَهَلَّ: لَبَيْكَ اللهمَّ لَبَيْكَ، وَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي مِنَ الْأَرْضِ.

وقال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وَأَبُو تَوْر: لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِ طَ، وَلَهُ شَرْطُهُ، وَقَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَحُجَّتُهُمْ: حَدِيثُ ضُبَاعَةَ بِنْتِ النَّرْبَيْرِ بْنِ عَبْدِ المطلب: أنها أتت رَسُولَ الله عَلَيْ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أَرَدْتُ النَّبَيْكَ، اللهم لَبَيْكَ، النَّبَيْكَ اللهم لَبَيْك، الحُجَّ، أَأَشْتَرطُ؟ قَالَ: «قُولِي: لَبَيْكَ اللهم لَبَيْك، الحَجَّ اللهم لَبَيْك، وَعَيْرُهُمَا. قَالَ وَحَجِي مِنْ الْأَرْضِ حَيْثُ حَبَسْتَنِي». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ ضَبَاعَةً لَمْ أَعُدْهُ، وَكَانَ عَجَلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ الله. قُلْتُ: قَدْ صَحَّحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، مِنْهُمْ أَبُو حَاتِم الْبُسْتِيُّ وَابْنُ المُنْذِرِ، قَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ الله عَيْلِيَّةٍ قال لضباعة بنت الزبير: «حجي، واشترطي».

قال ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَبِالْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَقُولُ (٢).

قال ابن كثير تَعْلَقُهُ: وَثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلِيْهُ دَخَلَ عَلَى ضُبَاعة بِنْتِ النُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أُرِيدُ الْحُجَّ وَأَنَا شَاكِيَةٌ. فَقَالَ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي: أَنَّ مَحِلِّي حيثُ حبَسْتَني». وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمِثْلِهِ. فَذَهَبَ مِنْ ذَهَبَ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى صِحَّةِ الإشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ لِهَذَا الْحُدِيثِ. وَقَدْ عَلَّقَ الإمام محمد بن إدريس الشَّافِعِيُّ القولَ بِصِحَّةِ هَذَا المُذْهَبِ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْحُدِيثِ. الْحُدِيثِ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْحُفَّاظِ: فَقَدْ صَحَّ، وَللهُ الْحُمْدُ (٣).

⁽١) شرح السنة (٧/ ٢٨٩).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٥).

⁽٣) تفسير ابن كثير (١/ ٥٣٣).

قال النحاس تَعَلَّلَهُ: وَمِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ الْإشْتِرَاطُ فِي الْحُجِّ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ إِذَا لَبَّى بِالْحُجِّ: إِنَّ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسَنِي، فَمِمَّنْ قَالَ بِالْإشْتِرَاطِ فِي الْحُجِّ عُمَرُ، وَعَلَاءٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءٌ، وَالْحُسَنُ، وَقَادَةُ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَهُو قَوْلُ أَحْدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَقَوْلُ وَابْنُ سِيرِينَ، وَهُو قَوْلُ أَحْدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْعَرَاقِ، ثُمَّ تَرَكَهُ بِمِصْرَ، وَمِمَّنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ مَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ بِمِصْرَ (۱).

قال الترمذي كَنَهُ: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، يرون الاشتراط في الحج، ويقولون: إن اشترط فعرض له مرض أو عذر فله أن يحل، ويخرج من إحرامه، وهو قول الشافعي، وأحمد، وإسحاق، ولم ير بعض أهل العلم الاشتراط في الحج، وقالوا: إن اشترط فليس له أن يخرج من إحرامه، ويرونه كمن لم يشترط (٢).

قال زين الدين العراقي تخلفه: فِيهِ: أَنَّهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أَمَرَهَا أَنْ تَشْتَرِطَ فِي إِحْرَامِهَا التَّحَلَّلَ عِنْدَ الْمُرْضِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْأَمْرِ، هَلْ هُوَ عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ، أَوْ الإِسْتِحْبَابِ، أَوْ الْإِيجَابِ؟ وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ مُتَّفِقَةٌ عَلَى الإِسْتِرَاطِ فِي الْجُمْلَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهُ لِعَدَم صِحَّةِ الْحَدِيثِ عِنْدَهُ، كَمَا تَقَدَّمَ، أَوْ لِتَأْوِيلِهِ، كَمَا سَيَأْتِي. وَحَاصِلُ هَذَا الْخِلَافِ أَقْوَالُ:

أَحَدُهَا: جَوَازُهُ، وَهُوَ المُشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ، وَعَلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ فِي الْجَدِيدِ عَلَى صِحَّتِهِ، وَقَدْ صَحَّ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَلِذَلِكَ قَطَعَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ بِصِحَّتِهِ، وَأَجْرَى غَيْرُهُ فِيهِ قَوْلَيْنِ فِي الْجَدِيدِ، أَظْهُرُهُمَا الصِّحَّةُ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي صَيْبَةً فِعْلَهُ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، وَشُرَيْح، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّمْمَنِ بْنِ شَيْبَةً فِعْلَهُ عَنْ عَلِيٍّ، وَعَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، وَشُرَيْح، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّمْمَنِ بْنِ الله بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَنْ عُثْهَانَ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا اللهُ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَنْ عُثْهَانَ: أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا وَافِقًا بِعَرَفَةَ، فَقَالَ لَهُ: «أَشَارَطْتَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، وَعَنْ الْحُسَنِ وَعَطَاءٍ فِي الْمُحْرِمِ قَالَا: (لَهُ شَرْطُهُ». وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ الْأَمْرُ بِهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَقَالَ ابْنُ المُنْذِرِ: عِثَنْ رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ

⁽١) الناسخ والمنسوخ (ص: ١٣٣).

⁽۲) سنن الترمذي ت شاكر (۳/ ۲۷۰).

رَأَى الإشْتِرَاطَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَي طَالِبِ، وَعَبْدُ الله بْنُ مَسْعُودٍ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِر، وَهُو مَذْهَبُ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيِّ، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، وَعَلْقَمَةَ، مَسْعُودٍ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِر، وَهُو مَذْهَبُ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيِّ، وَالْأَسْوِدِ بْنِ يَزِيدَ، وَعَلْقَمَةَ، وَعَطَاءِ ابْنِ أَي رَبَاحٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ بِمِصْر، وَبِهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذْ هُو بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ وَقَفَ عَنْهُ فِي شَرْحِ وَبِالْأَوْلِ أَقُولُ، وَحَكَاهُ وَالِدِي يَعْلَمُهُ فِي الْعَلَامِ الشَّافِعِيْ بَعْدَهُمْ.

الثَّانِي: اسْتِحْبَابُهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ؛ فَإِنَّ ابْنَ قُدَامَةَ جَزَمَ بِهِ فِي المُغْنِي، وَهُوَ المُفْهُومُ مِنْ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ وَالمُجْدِ بْنِ تَيْمِيَّةَ فِي نُحْتَصَرَيْهِمَا عِنْدَ ذِكْرِ الْإِحْرَامِ: وَيَشْتَرِطُ، أَيْ: المُحْرِمُ، إِنْ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ الْوُجُوبُ.

الثَّالِثُ: إِيجَابُهُ، ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ حَزْمِ الظَّاهِرِيُّ مَّسُّكًا بِالْأَمْرِ.

الرَّابِعُ: إِنْكَارُهُ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، قَالَ: كَانَ أَبِي لَا يَرَى الإشْتِرَاطَ فِي الْحُجِّ شَيْئًا.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: كَانُوا لَا يَشْتَرِطُونَ، وَلَا يَرَوْنَ الشَّرْطَ شَيْئًا. وَعَنْ طَاوُس، وَالحُكُم، وَحَمَّادٍ: الإشْتِرَاطُ فِي الحُبِّ لَيْسَ بِشَيْء، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر: إِنَّمَا الإشْتِرَاطُ فِي الحُبِّ فَيْسُ بِشَيْء، وَعَنْ الْمُسْتَثْنَى سَوَاءٌ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّيْمِيِّ: كَانَ عَلْقَمَةُ يَشْتَرِطُ فِي الحُبِّ، وَلَا يَرَاهُ شَيْئًا، وَرَوَى التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَةُ النَّيْمِيِّ: كَانَ عَلْقَمَةُ يَشْتَرِطُ فِي الحُبِّ، وَلَا يَرَاهُ شَيْئًا، وَرَوَى التَّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَةُ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عُمَر: أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُ الإِشْتِرَاطَ فِي الحُبِّ، وَيَقُولُ: أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَةَ رَسُولِ اللهَ عَنْهُ فَي وَوايَتِهِ: أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطْ أَيْ: النَّيِيُّ عَنِيْهُ، وَهُو فِي صَحِيحِ النَّسَائِيِّ بِكُونِ أَوْلِهِ، وَلَفْظَهُ: ﴿ الْمُسْتِرَاطَ فِي الْحُبِّ، وَيَقُولُ: النِّيْسَ عَسْبُكُمْ سُنَةَ رَسُولِ اللهَ عَنْهُ؟ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ سُنَةَ رَسُولِ اللهَ عَنْهُ؟ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عُنْهُ وَلَا بَنِ بُكُمْ مُنَةً رَسُولِ اللهَ عَنْهُ؟ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنْ الْخُبِعُ عَامًا قَابِلًا، عَنْ الْجُبِّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالمُرْوَةِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَكُبُع عَامًا قَابِلًا، وَحَكَى ابْنُ المُنْذِرِ إِنْكَارَهُ عَنْ الزَّهْرِيِّ أَيْفَا عَنْ الْبُرِّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَحَكَاهُ الْمُوبِ وَعَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِيِّ عَنْ الْمُوبِ وَعَلَ الْبُونُ عَنْ الْمُؤْمِقُ ثَابِتُ عِنْدُهُ بِكُلُ إِحْصَادٍ. وَقَالَ ابْنُ عَنْهُ وَنَا عَنْ الشَّرْطُ شَيْئًا، لَوْ السَّرُطُ السَّرُ طَ اللَّرُونَ الشَّرُطُ شَيْئًا، لَوْ السَّرَعُ وَنَ الشَّرْطَ شَيْئًا، لَوْ السَّرَعُ وَنَ الشَّرُطُ الْمَالِونَ السَّرُطُ الْمَالِهُ وَا اللَّرُونَ الشَّرُطُ الْمَالُولُ اللَّرُونَ الشَّرُطُ شَيْئًا، لَوْ وَمُولُ الْمُونَ الشَّرُطُ الْمَالُولُ الْمَلْ الْمَوْلُ اللَّرُونَ الشَرَّطُ شَيْئًا، لَوْ الْمَالُولُ اللَّرُونَ الشَّرُ طَ شَيْئًا، لَوْ اللَّرَاءُ اللَّهُ عَنْ اللَّرُونَ الشَّرُ الْمُ الْمُؤْلُولُ اللْمُ عَنْ اللَّرُونَ الشَّرُا الْمُؤْلُولُ اللْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْلُولُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤُلُولُ اللْمُ الْمُؤُلُول

أَنَّ الرَّجُلَ ٱبْتِلِيَ، وَرَوَيْنَا عَنْهُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَشْتَرِطُوا فِي الْحُجِّ، قَالَ ابْنُ حَزْم: هَذَا تَنَاقُضُ؛ مَرَّةً كَانُوا يَكْرَهُونَ، فَأَقَلُ مَا فِي هَذَا تَرْكُ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ لِإِضْطِرَابِهَا.

الثّانِيَةُ: فَمَنْ قَالَ بِالْجُوازِ عَسَّكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَرَأَى أَنَّ الْأَمْرَ بِهِ تَرْخِيصٌ، وَتَوْسِعَةُ، وَتَخْفِيفٌ، وَرِفْقُ، وَأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِمَصْلَحَةٍ دُنْيُويَّةٍ، وَهِي مَا يَحْصُلُ هَا مِنْ الْمُشَقِّةِ بِمُصَابَرَةِ الْإِحْرَامِ مَعَ الْمُرْضِ. وَمَنْ قَالَ بِالإِسْتِحْبَابِ رَأَى المُصْلَحَة فِيهِ دِينِيَّةً، وَهُوَ الإِحْتِيَاطُ لِلْعِبَادَةِ؛ فَإِنَّهَا بِتَقْدِيرِ عَدَمِهِ قَدْ يُعْرَضُ لَمَا مَرَضٌ يُشَعِّثُ الْعِبَادَةَ، وَيُوقِعُ الإِحْتِيَاطُ لِلْعِبَادَةِ؛ فَإِنَّهَا بِتَقْدِيرِ عَدَمِهِ قَدْ يُعْرَضُ لَمَا مَرَضٌ يُشَعِّثُ الْعِبَادَةَ، وَيُوقِعُ الإِحْتِيَاطُ لِلْعِبَادَةِ؛ فَإِنَّهُ الْعَبَادَةِ، وَهُو أَبْعَدُ مِنْ الْمُعْرَفِي الْعَبَادَةِ وَلَا الصَّحَابَةُ وَلَا الْعَبَادَةِ، وَهُو أَبْعَدُ مِنْ النَّيْ يَعْلِيهِ وَلَا الصَّحَابَةُ عَلَى وَهُو أَبْعَدُ مِنْ اللَّهِ فَيَا الْمُعْرَاقِ السَّحَابَةُ عَلَى الْعَبَادَةِ وَلَا الصَّحَابَةُ عَلَى الْعَبَادَةِ النَّيِّ عَلَيْهِ لَنَهُ مَنْ أَوْلُهُ وَقِعُ النَّيْ يَعْلِيهِ لَلْهُ مَنْ أَنْ فَعَلُوا وَمَنْ قَالَ بِالْإِنْكَارِ مِنْهُمْ مِنْ ضَعْفِ الْحُدِيثِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَرَدَّهُ، وَمِنْ هَالَ بِالْإِنْكَارِ مِنْهُمْ مِنْ ضَعْفِ الْحُدِيثِ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَرَدَّهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْلُهُ، وَفِي تَأْوِيلِهِ أَوْجُهُ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَاصُّ بِضُبَاعَةً، حَكَاهُ الْحَطَّابِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ، قَالَ: وَقَالَ يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ بِهَا مَرَضُ أَوْ حَالً كَانَ غَالِبُ ظَنَهَا أَنَّهُ يُعَوِّقُهَا عَنْ إِثْمَامِ الْحُجِّ، وَهَذَا كَمَا أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ فِي رَفْضِ الْحُجِّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمْ، وَقَالَ النَّووِيُّ فِي شَرْحٍ مُسْلِم بَعْدَ لِأَصْحَابِهِ فِي رَفْضِ الْحُجِّ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمْ، وَقَالَ النَّووِيُّ فِي شَرْحٍ مُسْلِم بَعْدَ ذِكْرِهِ هَذَا اللَّهُ هَبَ وَهَذَا الْحُدِيثَ عَلَى أَنَّهَا قَضِيَّةُ عَيْنٍ، وَأَنَّهُ خَصُوصٌ بِضُبَاعَةَ، وَحَكَاهُ فِي شَرْحِ اللَّهُ الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهَا قَضِيَّةُ عَيْنٍ، وَأَنَّهُ خَصُوصٌ بِضُبَاعَةَ، وَحَكَاهُ فِي شَرْحِ اللَّهُ اللَّ وَيَانِيٍّ مِنْ أَصْحَابِنَا، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا تَأْوِيلُ بَاطِلُ، وَحَكَاهُ لِي شَرْحِ اللَّهُ الْمَافِعِيِّ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا قَالَ: لَوْ صَحَّ الْحُدِيثُ لَمْ أَعْدُهُ. وَلَمْ يَتَأَوَّلُهُ، وَلَمْ فَكُولُكُ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ إِنَّهَا قَالَ: لَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ لَمْ أَعْدُهُ. وَلَمْ يَتَأَوَّلُهُ، وَلَمْ فَلَادَ لَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ لَمْ أَعْدُهُ. وَلَمْ يَتَأَوّلُهُ، وَلَمْ فَلَادَ لَوْ مَنَ السَّافِعِيِّ، فَإِنَّهُ إِنَّهُ قَالَ: لَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ لَمْ أَعْدُهُ. وَلَمْ يَتَأَوّلُهُ، وَلَمْ فَلَادُ لَوْ مَنْ السَّوْلِكُ لِنَا لَهُ إِنَّهُ إِنَّهُ إِنَّا قَالَ: لَوْ صَحَّ الْحَدِيثُ لَمْ أَعْدُهُ. وَلَمْ يَتَأَوْلُهُ، وَلَمْ فَلَادُ لَوْ عَلَى اللَّهُ الْمَالِقُ لِي شَرِحِ اللَّهُ الْمُنْ الْوَلِهُ لَلَا اللَّهُ الْمَالَا عَلَادِيثُ لَوْ الْمَالِمُ الْمَالَةُ عَلَى الْمُؤْلِقُ الْمُولِقُ الْعَلَى الْحَلَاقُ الْمَالَةُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمَالَةُ الْمَالَةُ عَلَى الْمُؤْلِقُ الْمُولِي الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُؤْلُولُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِق

الثَّانِي: أَنَّ مَعْنَاهُ: مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتنِي بِالْمُوْتِ، أَيْ: إِذَا أَدْرَكَتْنِي الْوَفَاةُ انْقَطَعَ إِحْرَامِي، حَكَاهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ عَنْ إِمَامِ الْحُرَمَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا تَأْوِيلُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، وَعَجِبْت مِنْ جَلَالَةِ الْإِمَام، كَيْفَ قَالَةً؟

الثَّالِثُ: أَنَّ المُرَادَ التَّحَلُّلُ بِعُمْرَةٍ، لَا مُطْلَقًا، حَكَاهُ المُحِبُّ الطَّبَرِيُّ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَيَرُدُّهُ حَدِيثُ ضُبَاعَةَ الَّذِي سَنَذْكُرُهُ فِي الْفَائِدَةِ الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ؛ فَإِنَّ فِيهِ التَّصْرِيحَ

بِالتَّحَلُّلِ المُطْلَقِ عَنْ الحُّجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا، وَحَكَى ابْنُ حَزْمِ عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّ هَذَا الْحُدِيثُ خُالِفٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴿ الْبَرة:١٩٦] وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَلْهُ مُوالِّهُ فَعَالَاتُهُ وَالْمَدَى اللَّهُ وَالْمُولِهِ الْمَدَى اللَّهُ وَالْمَدَى اللَّهُ وَالْمَدَى اللَّهُ وَالْمُولِهِ الْمَدَى اللَّهُ وَالْمُولِهِ الْمَدَى اللَّهُ وَالْمُولِهِ الْمَدَى اللَّهُ وَعَلَاهُ وَعَطَاءٌ وَالْمُولِهُ الْمِدَى اللَّهُ فَهُو بَاطِلٌ ﴾ وَعَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ مَا السَّلَامُ -: ﴿ كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَهُو بَاطِلٌ ﴾ وَعَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّ هَذَا الْحَبَرَ رَوَاهُ عُرْوَةً وَعَطَاءٌ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْر ، وَطَاوُسٌ ، وَرُومِي عَنْهُمْ خِلَافُهُ ، وَمَا الْمُنْ خَرْمِ: سَمِعْنَاكُمْ تَعْتَلُونَ بِهَذَا فِي الصَّاحِبِ ، فَعَدَّيْتُمُوهُ إِلَى التَّابِعِ ، وَإِنْ فَمُ وَلَا مَنْ بَعْدَنَا ، فَصَارَ كُلُّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثُ فَتَرْكُهُ حُجَّةٌ فِي رَدِّهِ وَلَا فَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُمْ ، وَلَا يُغَلِّفُهُ وَلِيثُ فَالُهُ مُ عَلَيْتُهُ وَكُولُ وَلَوْ الْمَعْرَاءُ فَصَارَ كُلُّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثُ فَتَرْكُهُ حُجَّةٌ فِي رَدِّهِ وَلَاهُ أَعْلَمُ وَلَوْ الْمَالِقُ بُولُولُ اللَّذَى وَلَاهُ أَعْدُمُ وَلَاهُ مَنْ بَعْدِيثُ فَلَا الْمُنْ عَلَى التَّابِعِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ وَلَا الْمُؤْلِقُ بَلَعْهُ عَلَى الْمُؤْلِولُ وَالْمُلْكِ وَالْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُولُ اللهُ الْمُؤْلُولُولُ اللهُ الْمُؤْلُولُ وَاللهُ أَعْلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْلُولُولُ اللهُ اللهُ

قال ابن حجر تعتلفه: وصحَّ الْقَوْلُ بِالإشْتِرَاطِ عَنْ عُمَر، وَعُثْمَانَ، وَعلِي، وعار، وابن مَسْعُودٍ، وَعَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَة، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَصِحَّ إِنْكَارُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إلا عَن ابن عُمَر، وَوَافَقَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْحُنَفِيَّةِ وَاللَّالِكِيَّةِ، وَحَكَى عِيَاضٌ عَنِ الْأَصِيلِيِّ، قَالَ: لَا يَثْبُتُ فِي الإشْتِرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَاللَّالِكِيَّةِ، وَحَكَى عِيَاضٌ عَنِ الْأَصِيلِيِّ، قَالَ: لَا يَثْبُتُ فِي الإشْتِرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، قَالَ عِيَاضٌ: وَقَدْ قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَسْنَدَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ مَعْمَرٍ. وَتَعَقَّبَهُ النَّووِيُّ بِأَنَّ الَّذِي قَالَهُ غَلَطُ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ صَحِيحٌ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ. النَّووِيُّ بِأَنَّ النَّذِي قَالَهُ عَلَطُ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ صَحِيحٌ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ. النَّووِيُّ بِأَنَّ النَّذِي قَالَهُ عَلَطُ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ صَحِيحٌ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ. النَّوويُ بَانَ النِّي تَفَرَّدَ بَهَا مَعْمَرٌ، فَضَلًا عَنْ بَقِيَّةِ الطَّرُقُ؛ لِأَنَّ مَعْمَرًا ثِقَةٌ حَافِظٌ، فَلَا يَضُرُّهُ التَّفُرُدُ، كَيْفَ وَقَدْ وُجِدَ لَمَا رَوَاهُ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ؟

قَوْلُهُ: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رَسُولُ الله ﷺ؟ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الحُبِّ طَافَ. قَالَ عِيَاضُ: ضَبَطْنَاهُ سُنَّةً بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، أَوْ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ، أَيْ: مَنَّةً كَانُ وَشَبَهُهُ، وَخَبَرُ حَسْبُكُمْ فِي قَوْلِهِ: طَافَ بِالْبَيْتِ، وَيَصِحُّ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّ: سُنَّةً كَسَّكُوا، وَشَبَهُهُ، وَخَبَرُ حَسْبُكُمْ فِي قَوْلِهِ: طَافَ بِالْبَيْتِ، وَيَصِحُّ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّ: سُنَّةً

⁽١) طرح التثريب في شرح التقريب (٥/ ١٦٨).

خَبَرُ حَسْبُكُمْ أَوِ الْفَاعِلُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ فِيهِ وَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا تَفْسِيرًا لِلسُّنَةِ، وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ: مَنْ نَصَبَ سُنَّةً فَإِنَّهُ بِإِضْهَارِ الْأَمْرِ، كَأَنَّهُ قَالَ: الْزَمُوا سُنَّةَ نَبِيكُمْ. وَقَدْ قَدَّمْتُ الْبَحْثَ فِيهِ. قَوْلُهُ طَافَ بِالْبَيْتِ، أَيْ: إِذَا أَمْكَنَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: الْبَحْثَ فِيهِ. قَوْلُهُ طَافَ بِالْبَيْتِ، أَيْ: إِذَا أَمْكَنَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: إِنْ حَبَسَ أَحَدًا مِنْكُمْ حَابِسٌ عَنِ الْبَيْتِ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ طَافَ بِهِ. الْحَدِيثَ. وَالَّذِي إِنْ حَبَسَ أَحَدًا مِنْكُمْ حَابِسٌ عَنِ الْبَيْتِ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ طَافَ بِهِ. الْحَدِيثَ. وَالَّذِي كَامَ مَنْ الْإَشْرِيَاطِ فِي الْحُبِّ وَالْعُمْرَةِ أَقُوالُ: أَحَدُهَا: مَشْرُوعِيَّتُهُ، ثُمَّ اخْتَلَفَ مَنْ قَلَلَ بِهِ، فَقِيلَ: وَاجِبٌ، لِظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَهُو قَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ، وَقِيلَ: مُسْتَحَبُّ، وَهُو قَوْلُ الظَّاهِرِيَّة، وَقِيلَ: مُسْتَحَبُّ، وَهُو قَوْلُ الطَّاهِرِيَّة، وَقِيلَ: مَعْنَهُ إِنْكَارَهُ، وَقِيلَ: جَائِزْ، وَهُو المُشْهُورُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّة، وقَطَعَ بِهِ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ.

وَالْحُقُّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ، وَعَلَّقَ الْقَوْلَ بِصِحَّتِهِ فِي الْجُدِيدِ، فَصَارَ الصَّحِيحُ عَنْهُ الْقَوْلُ بِهِ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ التَّرْمِذِيُّ عَنْهُ، وَهُو أَحَدُ الْمُواضِعِ الَّتِي عَلَّقَ الْقَوْلَ بِهَا عَلَى صِحَّةِ الْحُدِيثِ، وَقَدْ جَمَعْتُهَا فِي كِتَابٍ مُفْرَدٍ، مَعَ الْكَلَامِ عَلَى تِلْكَ الْقَوْلِ بَهَا عَلَى صِحَّةِ الْحُدِيثِ، وَقَدْ جَمَعْتُهَا فِي كِتَابٍ مُفْرَدٍ، مَعَ الْكَلَامِ عَلَى تِلْكَ الْقَوْلِيَّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، قَالَ النَّووِيَّ، وَالَّذِينَ أَنْكُرُوا مَشْرُوعِيَّةَ الإِشْتِرَاطِ أَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ ضُبَاعَةَ بِأَجْوِبَةٍ، مِنْهُ الْخُوبَةِ، وَاللَّهُ خَاصٌ بِضُبَاعَةَ، حَكَاهُ الْخَطَّايِّ، ثُمَّ الرُّويَانِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، قَالَ النَّووِيُّ: وَهُو تَأْوِيلُ بَاطِلُ. وَقِيلَ: إِنَّهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، وَقِيلَ: إِنَّ وَقِيلَ: إِنَّ مُعْنَاهُ: عِلَى مَنْ سَيَاقِ مُسلم. وقد أطنب ابن حَزْمٍ فِي التَّعَقُّبِ عَلَى مَنْ أَنْكُرَهُ النَّوْوِيُّ، وَقَالَ: إِنَّهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ، وَقِيلَ: إِنَّ ضُبَاعَةَ فِي الإَشْتِرَاطَ بِهَ لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ حَدِيثِ ضُبَاعَةً فِي الإَشْتِرَاطَ بِهَ لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةٍ حَدِيثِ ضُبَاعَةً فِي الإَشْتِرَاطَ عَلَى الْمُسَاعَةَ فِي الإَشْتِرَاطَ بَهَ لَا هَ مَزِيدَ عَلَيْهِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى بَقِيَّةِ حَدِيثِ ضُبَاعَةً فِي الإَشْتِرَاطِ، وَيُنْ شَاءَ الله تَعَالَى ۔ (۱).

قال النووي تَعَلَّلُهُ: فِيهِ حَدِيثُ ضَبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ﴿ فَا النَّبِيِّ عَلِيْهُ قَالَ لَهَا: «حُجِّي، وَاشْتَرَطِي: أَنَّ عَيْثُ حَبَسْتَنِي»، فَفِيهِ دَلَالَةٌ لِمَنْ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَ الْحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ فِي إِحْرَامِهِ، أَنَّهُ إِنْ مَرِضَ تَحَلَّل، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْحَطَّابِ، وعلي، وابن مَسْعُودٍ، وَآخَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ ﴿ وَهَاعَة مِن التابعين، وأحمد، وإسحق، وابن مَسْعُودٍ، وَآخَرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٨).

وَأَبِي ثَوْرٍ، وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَحُجَّتُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الصَّعِيعُ الصَّحِيحُ الصَّعِيعُ الصِّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعِ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعِ الصَّعِيعُ الْعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعِ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعِيعُ الصَّعُ الصَاعِمِ الصَاعِمُ الصَّعُ الصَّعِيعُ الصَّعُ الصَّعُ الصَاعِمُ الصَّعُ ال

قَالَ الصنعاني تَعَلَقه: «حُجِّي، وَاشْتَرطِي: أَنَّ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتنِي» مُتَّفَقٌ عَلَيْه. فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ المُحْرِمَ إِذَا اشْتَرَطَ فِي إِحْرَامِهِ، ثُمَّ عَرَضَ لَهُ الْمُرْضُ، فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ طَافِفَةٌ مِنْ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمِنْ أَثِمَّةِ المُذَاهِبِ: أَحْدُ، وَإِسْحَاقُ، وَهُو الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وَمَنْ قَالَ: إِنَّ عُذْرَ الْإِحْصَارِ يَدْخُلُ فِيهِ المُرْضُ، وَلَا يَلْزَمُهُ وَاللَّهِ هَذَا الْحُدِيثِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُحْصَرًا لَهُ حُكْمُهُ. وَظَاهِرُ هَذَا الْحُدِيثِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُحْصَرًا اللهُ حُكْمُهُ. وَظَاهِرُ هَذَا الْحُدِيثِ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُحْصَرًا اللهُ عَرْهِ، وَقَالَ عَيْلُ حَيْثُ حَصَرَهُ المُرضُ، وَلَا يَلْزَمُهُ مَا يَلْزَمُ المُحْصَرَ مِنْ هَدْيٍ، وَلَا غَيْرِه، وَقَالَ طَائِفَةٌ مِنْ الْفُقَهَاءِ: إِنَّهُ لَا يَصِحُ الإِشْتِرَاطُ، وَلَا حُكْمَ لَهُ، قَالُوا: وَحَدِيثُ ضُبَاعَةً قِصَّةً عَصْرًا عَدْمُ الْفُقَهَاءِ: إِنَّهُ لَا يَصِحُ الإِشْتِرَاطُ، وَلَا حُكْمَ لَهُ، قَالُوا: وَحَدِيثُ ضَبَاعَةً قِصَّةً عَنْ مَوْقُوفَةٍ مَنْ مُوحَةٍ أَوْ مَنْسُوحَةٍ، أَوْ أَنَّ الْحُدِيثَ ضَعِيفٌ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَرْدُودُ؛ إِذْ طُرُقُ مُ مَا عَدَمُ النَّسْخِ، وَالْحَديثِ فَعَيْنَ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَرْدُودٌ؛ إِذْ الشَّرَةِ، عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ، وَالتَّرْمِذِيِّ المُعْتَمِدَةِ مِنْ الصَّحَابَةِ.

وَدَلَّ مَفْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي إحْرَامِهِ فَلَيْسَ لَهُ التَّحَلُّلُ، وَيَصِيرُ مُحْصَرًا لَهُ حُكْمُ الْمُحْصَرِ، عَلَى مَا هُوَ الصَّوَابُ. عَلَى أَنَّ الْإِحْصَارَ يَكُونُ بِغَيْرِ الْعَدُوِّ^(٢).

□ أقوال أصحاب المذاهب رحمهم الله:

كرالمذهب الشافعي:

قال الشافعي تَعْلَلْهُ: [بَابُ الإسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ]

(قَالَ الشَّافِعِيُّ): أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: "أَنَّ رَسُولَ الله وَيَالَةُ مَرَّ بضباعة بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: "أَمَّا تُريدِينَ الحُجَّ؟» فَقَالَتْ: إَنِّي شَاكِيَةٌ فَقَالَ لَمَا: "حِجِّي، وَاشْتَرِطِي: أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبْسَتَنِي»، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: مَاذَا أَقُولُ؟ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ: هَلْ تَسْتَثْنِي إِذَا حَجَجْت؟ فَقُلْت لَمَا: مَاذَا أَقُولُ؟

⁽١) شرح النووي (٨/ ١٣٢).

⁽٢) سبل السلام (١/ ١٦٦).

فَقَالَتْ: قُلْ: «اللهمَّ الحُجَّ أَرَدْت، وَلَهُ عَمَدْت، فَإِنْ يَسَّرْت فَهُوَ الحُجُّ، وَإِنْ حَبَسْتَنِي بِحَابِسِ فَهِيَ عُمْرَةُ ».

(قَالَ الشَّافِعِيُّ): وَلَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ عُرْوَةَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي الْاسْتِثْنَاءِ لَمْ أُعَدِّهِ إِلَىٰ عَيْرِهِ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُ عِنْدِي خِلَافُ مَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْهِ، وَكَانَتْ الْحُجَّةُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ المُسْتَثْنَى مُحَالِفًا غَيْرَ المُسْتَثْنَى مِنْ مُحْصَرِ بِعَدُوِّ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ ذَهَابِ مَالِ، أَوْ خَطَأِ عَدَدٍ، أَوْ تَوَانٍ، وَكَانَ إِذَا اشْتَرَطَ، فَحُسِسَ بِعَدُوِّ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ ذَهَابِ مَالٍ، أَوْ خَطَأِ عَدَدٍ، أَوْ نَوَانٍ، وَكَانَ إِذَا اشْتَرَطَ، فَحُسِسَ بِعَدُوِّ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ ذَهَابِ مَالٍ، أَوْ ضَعْفِ عَنْ الْبُلُوعِ، حَلَّ فِي المُوضِعِ الَّذِي حُسِسَ فِيهِ بِلَا هَدْيٍ، وَلَا كَفَّارَةِ غَيْرِهِ، وَلَا كَفَّارَةِ غَيْرِهِ، وَلَا تَضَاءَ عَلَيْهِ، إلَّا أَنْ يَكُونَ لَا يَحُجَّةً الْإِسْلَامِ، فَيحُجُّهَا، وَكَانَ مُولِ الله عَلَيْهِ، إلَّا أَنْ يَكُونَ لَا يَحُجَّةً الْإِسْلَامِ، فَيحُجُّهَا، وَكَانَ حَدِيثُ عُرُوةَ عَنْ عَائِشَةَ يُوافِقُهُ فِي مَعْنَى أَنَّهَا أَمْرَتْ بِالشَّرْطِ، وَكَانَ وَجُهُ أَمْرُ بِهِ، وَكَانَ حَدِيثُ عُرُوةَ عَنْ عَائِشَةَ يُوافِقُهُ فِي مَعْنَى أَنَّهَا أَمَرَتْ بِالشَّرْطِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا يَأْمُرُ بِهِ، وَكَانَ حَدِيثُ عُرُوةَ عَنْ عَائِشَةَ يُوافِقُهُ فِي مَعْنَى أَنَّهُ الْمَرَتْ بِالشَّرْطِ، وَكَانَ مَوْجُودًا فِي قَوْلِمَا أَنْهُ لَا إِلللهُ أَعْلَى مَا يَأْمُولُ الله أَعْلَمُ وَكَانَ مَوْجُودًا فِي قَوْلِمَا أَنَّهُ لَا وَكَانَ مَوْجُودًا فِي قَوْلِمَا أَنَّهُ لَا وَكَانَ مَوْجُودًا فِي قَوْلِمَا أَنَّهُ لَا عَمْرَةً، وَكَانَ مَوْجُودًا فِي قَوْلِمَا أَنَّهُ لَا عَمْرَةً وَكَانَ مَوْجُودًا فِي قَوْلِمَا أَنَّهُ لَا عَلَيْهِ وَكَانَ مَوْ كُولَ الْمُؤْدِي وَلَكَ أَنْ مَوْمُ وَلَا أَعْلَمُ مُنَالِهُ أَعْلَمُ اللهُ أَعْلَمُ اللهُ أَعْلَمُ اللهِ أَعْلَمُ مَلِيهِ اللله أَعْلَمُ الْمَالَةُ عَلَيْهِ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْمُ الْمَالَةُ عَلَيْ اللهُ الْمَلْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللهُ أَعْلَمُ اللهُ الْمُؤْمُ اللهُ أَعْلَمُ اللهُ الْمُؤْمُ اللهُ أَعْلَمُ الللهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللهُ أَعْلَمُ اللهُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ اللهُ الْمُؤْمُ

وَمَنْ أَوْ يُشِتْ حَدِيثَ عُرْوَةَ لِانْقِطَاعِهِ عَنْ النَّبِي ﷺ احْتَمَلَ أَنْ يَخْتَجَّ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ، لِأَنْهَا تَقُولُ: إِنْ كَانَ حَجِّ، وَإِلَّا فَهِي عُمْرَةً، وَقَالَ: أَسْتَدِلُّ بِأَنَّهَا لَمْ تَرَهُ يَجِلُ إِلَّا فَهِي عُمْرَةً، وَقَالَ: أَسْتَدِلُّ بِأَنَّهَا لَمْ تَرَهُ يَجِلُ إِللَّهُ عِلْمُ وَصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، وَلَوْ كَانَتْ إِذَا ابْتَدَأَتْ أَنْ تَأْمُرهُ بِشَرْطٍ رَأَتْ لَهُ أَنْ يَكِلَّ بِعَيْرِ وَصُولِ إِلَى الْبَيْتِ، أَمَرَتُه بِهِ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الإِشْتِرَاطَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الإِشْتِرَاطَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ عَلَى الْمُنْ اللَّهُ عَلَى إِنَى عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَنْ مَنْ الْمُنْ عَلَى الْمَنْ عَلَى الْمُنْ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ الْمَالَ اللِسَلَاءَ وَالطَّيْبَ، وَالطَّيْبَ الللَّهُ عَلَى عَلَيْهِ الْمُقَارَةَ فِيهَا أَصَالَ الللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالَ اللِّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللللِّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ الْمَالَ اللللَّهُ اللَّهُ اللْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَا اللَّهُ الللَّهُ عَلَى الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وَأَنْ يَعُودَ حَرَامًا حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، ثُمَّ يَقْضِيَ حَجًّا، إِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِحَجٍّ، أَوْ عُمْرَةٍ إِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِحَجٍّ، أَوْ عُمْرَةٍ إِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ (١).

كرالمذهب الحنبلي:

سئل الإمام أحمد يَعَلَفهُ: حكم الإشْتِرَاط فِي الْحَج

قلت: تذهب في الإشتراط إلى حَدِيث ضباعة؟ قَالَ: نعم (٢).

وسئل كذلك تَعَلَّلُهُ: قلت: الشرط في الحج؟ قال: جيد صحيح، [قال]: إذا اشترط لا يكون محصراً "".

قال ابن قدامة تخلفه: مسْأَلَةُ: (وَيَشْتَرِطُ، فَيَقُولُ: إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي. فَإِنْ حُبِسَ حَلَّ مِنْ المُوْضِعِ الَّذِي حُبِسَ فِيهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ). يُسْتَحَبُّ لَمِنْ أَحْرَمَ بِنُسُكٍ أَنْ يَشْتَرِطَ عِنْدَ إِحْرَامِهِ، فَيَقُولَ: إِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ، فَمَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتِنِي. وَيُفِيدُ هَذَا الشَّرْطُ شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ إِذَا عَاقَهُ عَائِقٌ مِنْ عَدُوِّ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ ذَهَابِ نَفَقَةٍ، وَنَحُوه، أَنَّ لَهُ التَّحَلُّلُ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَتَى حَلَّ بِذَلِكَ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ، وَلَا صَوْمَ. وَعِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى الإشْتِرَاطَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ: عُمَرُ، وَعَلِيٌّ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَمَّارٌ. وَذَهَبَ إلَيْهِ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ، وَعَلْقَمَةُ، وَالْأَسْوَدُ، وَشُرَيْحٌ، وَسَعِيدُ بْنُ اللَّسَيِّبِ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَطَاءُ بْنُ عَمَر، وَطَاوُسُ، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَادٍ، وَعِكْرِمَةُ، وَالشَّافِعِيُّ إِذْ هُوَ بِالْعِرَاقِ. وَأَنْكَرَهُ ابْنُ عُمَر، وَطَاوُسُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالزَّهْرِيُّ، وَمَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَةً.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْإِشْتِرَاطَ يُفِيدُ سُقُوطَ الدَّمِ، فَأَمَّا التَّحَلُّلُ فَهُو ثَابِتٌ عِنْدَهُ بِكُلِّ إِحْصَارٍ. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُنْكِرُ الإِشْتِرَاطَ، وَيَقُولُ: «حَسْبُكُمْ سُنَّةُ نَبِيكُمْ عَيْكُ الإَشْتِرَاطَ، وَيَقُولُ: «حَسْبُكُمْ سُنَّةُ نَبِيكُمْ عَيْكُ اللَّمْ وَيَقُولُ: هَا، كَالصَّوْمِ نَبِيكُمْ عَيْكُ اللَّهُمْ عَلَى الشَّرْعِ. فَلَمْ يُفِذُ الإِشْتِرَاطُ فِيهَا، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ. وَلَنَا: مَا رَوَتْ عَائِشَةُ عِيْكُ، قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ عَلَى ضُبَاعَة بِنْتِ

⁽١) الأم للشافعي (٢/ ١٧٢).

⁽٢) مسائل الإمام أحمد: رواية ابنه أبي الفضل صالح (١/ ١٣٧).

⁽٣) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٥/ ٢٠٨٣).

الزُّبَيْرِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أُرِيدُ الْحُجَّ، وَأَنَا شَاكِيَةٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُجِّي، وَاشْتَرَطِي: أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتنِي». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ ضُبَاعَةَ آَتَتْ النَّبِيِّ عَيَّةٍ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أُرِيدُ الحُجَّ، فَكَيْفَ أَقُولُ؟ فَقَالَ: «قُولِي: لَبَيْكَ اللهمَّ لَبَيْكَ، وَيَحِلِي مِنْ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحْبِسُنِي. فَإِنَّ لَكُ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَثْنَيْتَ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَلَا قَوْلَ لَأَحَدِ مَعَ قُوْلِ رَسُولِ الله عَيْقَ، فَكَيْفَ يُعَارَضُ بُقُولِ ابْنِ عُمَر؟ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَدِيثُ لَكَانَ قَوْلُ الْخَلِيفَتَيْنِ فَكَيْفَ يُعَارَضُ بُقُولِ ابْنِ عُمَر، وَفَيْ السَّحَابَةِ وَلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَر، وَغَيْرُ الرَّاشِدَيْنِ وَمَعَ مَنْ قَدْ ذَكَوْنَا قَوْلَهُ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ وَأَلْ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَر، وَغَيْرُ اللَّاشِدَيْنِ وَمَعَ مَنْ قَدْ ذَكَوْنَا قَوْلَهُ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ وَأَلْ مَنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَر، وَغَيْرُ اللَّاشِدَيْنِ وَمَعَ مَنْ قَدْ ذَكُوْنَا قَوْلَهُ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ وَأَلْ المُقْصُودَ المُعْنَى، وَالْعِبَارَةُ إِنَّا تُعْتَبَرُ مَعَ مَنْ قَدْ ذَكُونَا مُقُومُ مَقَامَهُ وَلَا اللَّفْضِ وَالْعِبَارَةُ إِنَّا المُقْصُودَ المُعْنَى، وَالْعِبَارَةُ إِنَّا تُعْتَبَرُ لِتَا وَلَا مِيْدُ اللَّهُ فَيْهِ الْمُعْنَى، وَالْعِبَارَةُ إِنَّا تُعْتَبَرُ لِيَقُومُ مَقَامَهُ وَلَا اللَّوْمِ وَالْمُ عَلَى مِنْ قَدْ اللّهُ مَا يُقُومُ مَقَامَهُ وَلَا اللَّهُ صُودَ المُعْنَى، وَالْعِبَارَةُ إِنَّا الْمَعْنَى وَالْعِبَارَةُ إِنَّا الْمَافِي اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُعْنَى وَالْعِبَارَةُ إِنَّا لَي عَلَيْهُ الْكُولِ اللّه الْمُعْنَى وَالْعَبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَا اللّهُ عُمْرَا وَلَا اللّهُ الْعَلَى مِنْ قَوْلِ اللّهُ الْمُعْنَى وَالْعَبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْعَبَارَةُ إِنْ اللّهُ اللّهُ مِنْ فَقَامِهُ الْمَالَةُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ا

قال إِبْرَاهِيمُ: خَرَجْنَا مَعَ عَلْقَمَةً، وَهُو يُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَقَالَ: «اللهمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ إِنْ تَيَسَّرَتْ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ عَلَيَّ». وَكَانَ شُرَيْحٌ يَشْتَرِطُ: «اللهمَّ قَدْ عَرَفْت نِيَّتِي، وَمَا أُرِيدُ، فَإِنْ كَانَ أَمْرًا تُتِمُّهُ فَهُو أَحَبُّ إِلَيَّ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ عَلَيَّ». وَنَحْوُهُ عَنْ الْأُسُودِ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ لِعُرْوَةِ: قُلْ: «اللهمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحُجَّ، وَإِيَّاهُ نَوَيْت، فَإِنْ تَيَسَّر، وَإِلَّا فَعُمْرَةُ». وَنَحْوُهُ عَنْ عَمِيرَةَ بْنِ زِيَادٍ (۱).

قال الشنقيطي تَعَلَّلُهُ: وَالتَّحْقِيقُ: جَوَازُ الإِشْتِرَاطِ فِي الْحُبِّجِ بِأَنْ يُحْرِمَ، وَيَشْتَرِطَ أَنَّ مِحِلَّهُ حَيْثُ حَبَسَهُ الله، وَلَا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ مَنَعَ الإِشْتِرَاطَ؛ لِثُبُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ

فَقَدْ أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ، عَنْ عَائِشَةَ ﴿ فَكَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى فَضَاعَةَ بِنْتِ اللَّهُ بَيْرِ، فَقَالَ لَمَا: «لَعَلَّكِ أَرَدْتِ الحُجَّ؟» قَالَتْ: وَالله مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً. فَقَالَ لَمَا: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي: اللَّهُمَّ نَجِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»، وَكَانَتْ تَحْتَ اللَّهُمَّ نَجِلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»، وَكَانَتْ تَحْتَ اللَّهُمَّ نَجِلِي الْأَسْوَدِ (٢).

قلت: وقد أجاد وأفاد ابن حزم تَغَلَثهُ في هذا المبحث، فنقلت كلامه برمته حتى يتسنى للقارئ الوقوف عليه.

⁽١) المغني (٣/ ٢٦٥).

⁽٢) أضواء البيان (١/ ٧٩).

قال ابن حزم تِعَلَقْهُ: وَأَمَّا الْإِشْتِرَاطُ: فَلِمَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُف، نَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْح، نَا عَبْدُ الله بْنُ عَلِيٍّ، نَا مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ، نَا أَبُو كُرَيْبِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا أَحْمَدُ بْنُ عُرَوَةً وَلَمْ اللهِ عَلَيْهُ عَلَى ضَامَةً، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً وَلَمْ اللهِ عَنْ عَائِشَةً، قَالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزَّبَيْرِ لَهُ وَ ابْنُ عَنْ عَائِشَةً، قَالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزَّبَيْرِ لَهُ وَ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ -، فَقَالَ لَهَا: «أَرَدْتِ الْحَجَّ؟» قَالَتْ: وَالله مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً؟ فَقَالَ لَمَا: «حُجِّي، وَاشْتَرْطِي، وَقُولِي: اللهمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي»، وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُقْدَادِ (١٠).

وَرُوِّينَاهُ ـ أَيْضًا ـ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهْوَيْهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ عَيَّكِيٍّ: أَنَّهُ قَالَ لِضُبَاعَةَ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي: أَنَّ تَحِلِّي حَيْثُ تَخْبِسُنِي».

وَرُوِّ يِنَاهُ ـ أَيْضًا ـ مِنْ طَرِيقِ طَاوُسٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، كُلِّهِمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ لِضُبَاعَةَ: «أَهِّلِي بِالْحُجِّ، وَاشْتَرِطِي: أَنَّ مَحِلِّي حَيْثُ تَحْبِسُنِي (٢).

وَرُوِّ يِنَاهُ - أَيْضًا - مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ ضُبَاعَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ. وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

فَهَذِهِ آثَارٌ مُتَظَاهِرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ لَا يَسَعُ أَحَدًا الْخُرُوجُ عَنْهَا.

وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ سُوَيْد بْنِ غَفَلَةَ، قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: «إِنْ حَجَجْت، وَلَسْت صَرُورَةً، فَاشْتَرَطَ: إِنْ أَصَابَنِي مَرَضٌ، أَوْ كَسْرٌ، أَوْ حَبْسٌ، فَأَنَا حِلُّ» (٣).

وَرُوِّينَا ـ أَيْضًا ـ الْأَمْرَ بِالإِشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، كُلِّهِمْ عَنْ سُفْيَانَ النَّوْرِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سُوَيْد بْنِ غَفَلَةَ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ - وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى: أَنَّهُ قَالَ لَهُ: «أَفْرِدْ الْحَجَّ، وَاشْتَرِطْ، فَإِنَّ لَك مَا اشْتَرَطْت، وَلله عَلَيْك مَا شَرَطْت».

⁽١) صحيح، وقد سبق.

⁽٢) صحيح، وقد سبق.

⁽٣) سبق تخريجه.

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ نَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عُثْهَانَ بْنِ عَفَّانَ، مِثْلُ مَا رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: أَنَّ عُثْهَانَ رَأَى رَجُلًا وَاقِفًا بِعَرَفَةَ، قَالَ لَهُ: «أَشَارَطْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ (۱).

وَمِنْ طَرِيقِ جَهَّةِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مَيْسَرَةَ: أَنَّ عَلِيَّ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَجَّ قَالَ: "(اللهمَّ حَجَّةٌ إِنْ تَيَسَّرَتْ، أَوْ عُمْرَةٌ إِنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ» (٢).

وَمِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ زِيَادٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ مَسْعُودٍ: «حُجَّ، وَاشْتَرِطْ، وَقُلْ: اللهمَّ الْحُجُّ أَرَدْت، وَلَهُ عَمَدْت، فَإِنْ تَيَسَّرَ، وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ ﴾(٣).

وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: «اللهمَّ لِلْحَجِّ خَرَجْت، وَلَهُ عَمَدْت، فَإِنْ قَضَيْت فَهُوَ الْحُجُّ، وَإِنْ حَالَ دُونَهُ شَيْءٌ فَهِيَ عُمْرَةٌ »، وَإِنَّ كَانَتْ تَأْمُرُ عُرْوَةَ بِأَنْ يَشْتَرِطَ كَذَلِكَ.

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْمِنْهَالِ، عَنْ عَبَّارٍ - هُوَ ابْنُ يَاسِرٍ -: أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا أَرَدْت الْحَجَّ فَاشْتَرِطْ».

وَمِنْ طَرِيقِ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُو بِالإشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ.

فَهَؤُلَاءِ: عُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيُّ، وَعَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَمِنْ التَّابِعِينَ: عُمَيْرَةُ بْنُ زِيَادٍ.

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ الْلِنْهَالِ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، قَالَ: كَانُوا يَشْتَرِطُونَ فِي الْحَجِّ وَالْغُمْرَةِ، يَقُولُ: اللهمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ إِنْ تَيَسَّرَ، وَإِلَّا فَعُمْرَةٌ إِنْ تَيَسَّرَ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ عَلَيَّ.

⁽١) فيه مقال، وقد سبق.

⁽٢) فيه مقال، وقد سبق.

⁽٣) فيه مقال، وقد سبق.

وَمِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ، نَا الرَّبِيعُ، عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، قَالَا جَمِيعًا فِي الْمُحْرِم يَشْتَرِطُ، قَالًا جَمِيعًا: «لَهُ شَرْطُهُ».

وَمِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: كَانَ عَلْقَمَةُ، وَالْأَسْوَدُ يَشْتَرِطَانِ في الْحُجِّ.

وَمِنْ طَرِيقِ شُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ المُغِيرَةِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ المُسَيِّبِ بْنِ رَافِعٍ: أَرَدْت الْحُجَّ فَأَرْسِلْ إِلَيَّ عَبِيدَةُ ـ هُوَ السَّلْمَانِيُّ – أَنْ اشْتَرِطْ».

وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُهَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ: كَانَ شُرَيْحٌ الْقَاضِي يَشْتَرِطُ فِي الْحُجِّ، فَيَقُولُ: «اللهمَّ إنَّك قَدْ عَرَفْت نِيَّتِي، وَمَا أُرِيدُ؛ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا حَرَجَ».

وَعَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَام: أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ فِي الْعُمْرَةِ؛ وَجَاءَ أَيْضًا [نَصَّا] عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ صَحَّ الْحُبَرُ قُلْت بهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَدْ صَحَّ الْخَبَرُ، وَبَالَغَ فِي الصِّحَّةِ، فَهُوَ قَوْلُهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدُ، وَإِلَىٰ وَإِلَىٰ اللَّهُ وَأَبِي شَلْكُانَ. وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَأَلَ عَنْ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ؟ قَالَ: ﴿لَا أَعْرِفُهُ ﴾.

وَرُوِّينَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ اضْطِرَابًا؛ فَرُوِّينَا عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ المُغِيرَةِ: أَنَّهُ قَالَ: «كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يَشْتَرِطُوا عِنْدَ الْإِحْرَامِ، وَكَانُوا لَا يَرَوْنَ الشَّرْطَ شَيْئًا، لَوْ أَنَّ الرَّجُلَ أَبْتُلِيَ»، وَرُوِّينَا عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ: أَنَّهُ قَالَ: «كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَشْتَرِطُوا فِي الْحُجِّ».

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا تَنَاقُضُ فَاحِشُ، مَرَّةً: كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ الشَّرْطَ، وَمَرَّةً: كَانُوا يَكْرَهُونَهُ، فَأَقَلُ مَا فِي هَذَا تَرْكُ رِوَايَةٍ إِبْرَاهِيمَ جُمْلَةً، لِإضْطِرَابِهَا.

وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُمَا قَالَا: «الْمُشْتَرِطُ وَغَيْرُ المُشْتَرِطِ سَوَاءٌ، إِذَا أَحْصَرَ فَلْيَجْعَلْهَا عُمْرَةً».

وَمِنْ طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةً - وَهُوَ سَاقِطٌ -، عَنْ عَطَاءٍ مِثْلُ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ

جُبَيْرِ هَذَا، وَالصَّحِيحُ عَنْ عَطَاءٍ خِلَافُ هَذَا.

وَمِنْ طَرِيقِ هِشَام بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحُجِّ شَيْئًا. وَعَنْ طَاوُس: «الْإِشْتِرَاطُ فِي الْحُجِّ لَيْسَ شَيْئًا».

وَعَنْ إِبْرَاهِيمً بْنِ مُهَاجِرٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ -، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الاِشْتِرَاطَ فِي الْحُبِّ شَيْئًا.

وَعَنْ الْحُكَم بْنِ عُتَيْبَةً، وَحَمَّادٍ: مِثْلُ هَذَا؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالْحَنَفِيِّينَ.

قال أَبُو مُحَمَّدٍ: وَشَغَبُوا فِي مُحَالَفَةِ السُّنَنِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، بِأَنْ قَالُوا: هَذَا الْجَبَرُ خِلَافٌ لِللَّهُ آلَٰذِ؟ لِأَنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَأَيْتُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦].

قال عَلِيٌّ: هَذِهِ الْآيَةُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، لَا عَلَيْنَا؛ لِأَنَّهُمْ يُفْتُونَ مَنْ عَرَضَ لَهُ عَارِضٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ أَنْ يَحِلَّ بِعُمْرَةٍ، إِنْ فَاتَهُ الْحَبُّ؛ فَقَدْ خَالَفُوا الْآيَةَ فِي إِثْمَامِ الْحُبِّ، وَأَمَّا نَحْنُ فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ، وَأُمِرَ بِبَيَانِ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ لَنَا، قَدْ أَمَرَ بِنِيَانِ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ لَنَا، قَدْ أَمَرَ بِلِيَانِ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ لَنَا، قَدْ أَمَرَ بِلِيَانِ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ لَنَا، قَدْ أَمَر بِلِيَانِ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ لَنَا، قَدْ أَمَر بِلِيَانِ مَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَنِهُ وَبُهُ تَعَالَى بِالْقَدَرِ النَّافِذِ؛ فَنَحْنُ لَمْ نُخَالِفْ الْآيَةِ إِلَى مُحَلِيقٍ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ الْفَاسِدَةِ إِلَى مُحَالَفَتِكُمْ الْفَاسِدَةِ إِلَى مُحَالَفَتِكُمْ الْفَاسِدَةِ إِلَى مُحَالَفَتِكُمْ الْفَاسِدَةِ إِلَى مُحَالَفَتِكُمْ اللَّيْجَى وَالْفَتِكُمْ الْفَاسِدَةِ إِلَى مُحَالَفَتِكُمْ اللَّيْجَى اللَّيْجَى وَالَّذِي أَنْتُمْ خَالَفْتُمُوهَا بِآرَائِكُمْ الْفَاسِدَةِ إِلَى مُحَالَفَتِكُمْ الْفَاسِدَةِ إِلَى مُحَالَفَتِكُمْ اللَّيْجَى الْفَالِدَةِ فِي ذَلِكَ.

وقالوا: هَذَا الْخَبُرُ خِلَافٌ لِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرُتُمْ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْمَدِي ﴾ [البنرة:١٩٦]؟ قُلْنَا: كَذَبَ مَنْ ادَّعَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ خِلَافٌ لِجِذِهِ الْآيَةِ، بَلْ أَنْتُمْ خَالَفْتُمُوهَا؛ إِذْ قُلْتُمْ: مَنْ أُحْصِرَ بِمَرْضِ لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِعُمْرَةٍ، بِرَأْيٍ لَا نَصَّ فِيهِ، وَأَمَّا نَحْنُ فَقُلْنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ: إِنْ لَمْ يَشْتَرِطُ كَمَا أَمَرَ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ وَأَمْرَ بِبَيَانِهَا لَكُنْ فَقُلْنَا بِهَذِهِ الْآيَةِ: إِنْ لَمْ يَشْتَرِطُ كَمَا أَمْرَ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَةُ وَأَمْرَ بِبَيَانِهَا لَكُنَا عَلَيْهِ اللّهُ وَعَمَلَ فَي وَمُنْ جَعَلَ هَذِهِ السُّنَّةُ مُعَارِضَةً لِلْقُرْآنِ فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَجْعَلَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى اللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْهُمْ فِي اللّهُ مُعَلِي مَنْ حَرَجٌ ﴾ [المتوة: ٢٨]، لأنَّ حَدِيثَ الْإِشْتِرَاطِ لَمْ يُضْطَرَبُ فِي عَشَرَةِ دَرَاهِمَ فَي الْقَطْعِ فِي رَبْعِ دِينَارِ فَي عَشَرَةِ دَرَاهِمَ. بَلْ قَوْهُمُ هُو المُخَالِفُ عَلَيْهِ الْفُرْآنِ عَلَى اللهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي عَشَرَةٍ دَرَاهِمَ. بَلْ قَوْهُمُ هُو المُخَالِفُ لِلْقُرْآنِ حَقًا؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الْتِينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ [المع: ٢٧٨]، للقُرْآنِ حَقًا؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِينِ مِنْ حَرَجٌ ﴾ [المع: ٢٧٨]،

وقال تَعَالَى: ﴿لَا يُكِلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسُعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وقال تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ [البقرة:١٨٥].

وَلَا حَرَجَ، وَلَا عُسْرَ، وَلَا تَكْلِيفَ مَا لَيْسَ فِي الْوُسْعِ أَكْثُرُ مِنْ إِيجَابِ الْبَقَاءِ عَلَى حَالِ الْإِحْرَامِ، وَمَنْعِ الثِّيَابِ، وَالطِّيبِ، وَالنِّسَاءِ، لَمِنْ قَدْ مَنْعَهُ الله تَعَالَى مِنْ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؛ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذِهِ الْآيَاتُ لَكَفَّتْ فِي وُجُوبِ إِحْلَالِ مَنْ عَاقَهُ عَائِقٌ عَنْ إِثْمَامِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَكَيْفَ وَالسُّنَّةُ قَدْ جَاءَتْ بِذَلِكَ نَصَّا؟ وَشَغْبَ بَعْضُهُمْ بِالْحَبَرِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ الله عَنْهُمْ بِالْحَبَرِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْقِ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ الله فَهُو بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِاثَةَ شَرْطٍ، مَا بَالُ وَلَيْسَ فِي كِتَابِ الله ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله وَلَيْسَ فِي كِتَابِ الله كَانَ مِائَةً شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله وَلَيْسَ فِي كِتَابِ الله كَانُ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ الله وَلَيْسَ لَهُ ، كِتَابُ الله أَحَقُ ، وَشَرْطُ الله أَوْتَقُ ».

قال أَبُو مُحَمَّد: هَذَا مِنْ أَعْجَبْ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهُمْ احْتَجُّوا بِهَا هُوَ أَعْظَمُ حُجَّةً عَلَيْهِمْ، وَالإِشْتِرَاطُ فِي الْحَبِّ هُوَ فِي كِتَابِ الله تَعَالَى مَنْصُوصٌ مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿لَا مُنْكُوصٌ مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْله تَعَالَى: ﴿لَا مُنْكَلِفُ ٱللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ يُكِلِفُ ٱللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ اللّهِ مَنْ اللّهِ مِنْ عَرَجٍ ﴾ [البعرة:٢٨٩]، وَيِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَالَى لِلنَّاسِ مَا نُزِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [البعر:٤٤]، وقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَمَا خَالَى اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ اللّهُ مُنْ اللّهُ مَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ اللّ

وَإِنَّهَا الشُّرُوطُ الَّتِي لَيْسَتْ فِي كِتَابِ الله تَعَالَى فَهِيَ الشُّرُوطُ الَّتِي أَبَاحُوا: مِنْ أَنّ كُلَّ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا عَلَى فُلَانَةَ امْرَأَتِهِ فَهِيَ طَالِقٌ، وَكُلَّ أَمَةٍ اشْتَرَاهَا عَلَيْهَا فَهِيَ حُرَّةٌ.

وَأَنْ يَكُونَ بَعْضُ الصَّدَاقِ لَا يَلْزَمُ إِلَّا إِلَى كَذَا وَكَذَا عَامًا، وَالله تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِسَآءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحُلَةً ﴾ [الساء:٤]، وَكَبَيْعِ السُّنْبُلِ وَعَلَى الْبَائِعِ دَرْسُهُ، وَكَنْزُولِ أَهْلِ الْحُرْبِ وَبِأَيْدِيهِمْ الْأَسْرَى مِنْ المُسْلِمِينَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُمْنَعُوا مِنْ الْوَطْءِ لَمُنَّ وَلَا مَنْ رَدِّهِمْ إِلَى بِلَادِ الْكُفْرِ، وَسَائِرُ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ الَّتِي أَبَاحُوا. وَاحْتَجُوا بِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ رَوَاهُ عُرْوَةُ، وَعَطَاءُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَطَاوُسٌ، وَرُويَ عَنْهُمْ خِلَافُهُ.

قال أَبُو مُحَمَّد: فَقُلْنَا: سَمِعْنَاكُمْ تَقْبَلُونَ هَذَا فِي الصَّاحِبِ إِذَا رَوَى الْخَبَرَ، وَخَالَفَهُ، فَأَنْكُرْنَاهُ، حَتَّى أَتْيْتُمْ بِالْآبِدَةِ إِذْ جَعَلْتُمْ تَرْكَ التَّابِعِ لِمَا رَوَى حُجَّةً فِي تَرْكِ السُّنَنِ؛ وَهَذَا

إِنْ أَدْرَجْتُمُوهُ بَلَغَ إِلَيْنَا وَإِلَى مَنْ بَعْدَنَا، فَصَارَ كُلُّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، فَتَرَكَهُ كَائِنًا مَنْ كَانَ مِنْ النَّاسِ، حُجَّةً فِي رَدِّ السُّنَنِ، وَهَذَا حُكْمُ إِبْلِيسَ اللَّعِينِ، وَمَا أَمَرَنَا الله تَعَالَى بِاتِّبَاعِ رَأْيِ مَنْ ذَكَرْتُمْ؛ وَإِنَّمَا أَمَرَنَا بِاتَّبَاعِ رِوَايَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ ثِقَاتٌ عُدُولٌ، وَلَيْسُوا مَعْصُومِينَ مِنْ الْخَطَأ فِي الرَّأْي.

وَلَا عَجَبَ مِمَّنْ يَعْتَرِضُ فِي رَدِّ السُّنَنِ بِأَنَّ طَاوُسًا، وَعَطَاءً، وَعُرُوةَ، وَسَعِيدَ بْنَ جُبَيْرِ خَالَفُوا مَا رَوَوْا مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ لَوْ أَنَّهُ عَزَمَ عَلَى صَبْعِ قَمِيصِهِ أَخْضَرَ، فَقَالُوا لَهُ: جُبَيْرِ خَالَفُوا مَا رَوَوْا مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ لَوْ أَنَّهُمْ حُجَّةً، وَلَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ الْأَخْذَ بِهِ، ثُمَّ رَأْيُهُمْ حُجَّةٌ بَلْ أُصْبُغْهُ أَحْرَ، لَمْ يَرَ رَأْيُهُمْ فِي ذَلِكَ حُجَّةً، وَلَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ الْأَخْذَ بِهِ، ثُمَّ رَأْيُهُمْ حُجَّةٌ فِي خُالَفَةِ رَسُولِ الله ﷺ، وَلَئِنْ كَانَ خَالَفَ هَوُلَاءِ مَا رَوَوْا فَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُهُمْ، وَلَمْ يَكُالِفُهُ، كَعِكْرِمَةَ، وَعَطَاءٍ وَلَا يَصِحُ عَنْ عَطَاءٍ إِلَّا الْقَوْلُ بِهِ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَاسٍ، وَأَخَذَا بِهِ.

وقالوا: لَمْ يَعْرِفْهُ ابْنُ عُمَرَ، فَقُلْنَا: فَكَانَ مَاذَا؟ فَقَدْ عَرَفَهُ عُمَرُ، وَعُثْمَانُ وَعَلِيُّ، وَعَائِشَةُ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَعَمَّارٌ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَخَذُوا بِهِ، وَهَذَا مِمَّا خَالَفُوا فِيهِ جُمْهُورَ الصَّحَابَةِ بَلْ لَيْسَ لَابْنِ عُمَرَ هَاهُنَا خِلَافٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِإِبْطَالِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: «لَا الصَّحَابَةِ بَلْ لَيْسَ لَابْنِ عُمَرَ هَاهُنَا خِلَافٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِإِبْطَالِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: «لَا أَعْرِفُهُ».

وَالْعَجَبُ كُلُّهُ أَنَّ عُمَرَ رَأَى الإشْتِرَاطَ فِي الْحُجِّ، وَمَعَهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، فَخَالَفُوهُ، وَتَعَلَّقُوا فِي ذَٰلِكَ بَأَنَّ ابْنَهُ عَبْدَ الله لَمْ يَعْرِفْهُ.

وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ الْإِهْلَالُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ، وَمَعَهُ السُّنَةُ، فَخَالَفُوهُ، وَتَعَلَّقُوا بِمِ الْهِ هَمَر، وَعُلْمَانُ، بِالإشْتِرَاطِ فِي الْحَجِّ، فَخَالَفُوهُمَا، وَمَعَهُمَا السُّنَّةُ، وَتَعَلَّقُوا بِهَا فِي المُنْعِ مِنْ فَسْخِ الْحُجِّ فِي عُمْرَةٍ؛ إِذْ جَاءَ عَنْهُمَ فَخَالَفُوهُمَا، وَمَعَهُمَا السُّنَةُ، وَتَعَلَّقُوا بِهَا فِي المُنْعِ مِنْ فَسْخِ الْحُجِّ فِي عُمْرَةٍ؛ إِذْ جَاءَ عَنْهُمْ خِلَافُ أَمْرِ النَّبِيِّ عَلَيْقِهُ، فَكَأَنَّهُمْ مُغْرَمُونَ بِمُخَالَفَةِ السُّنَنِ، وَخُكَلَفَةِ الصَّحَابَةِ فِيهَا جَاءَ عَنْهُمْ مِنْ مُوافَقَةِ السُّننِ. وَالْقَوْمُ عَرْقَى فِي بِحَارِ هَوَاهُمْ، وَبِكُلِّ مَا يُرْدِي الْغَرِيقَ تَعَلَّقُوا. وَذَكُرُوا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ: «كَانُوا يَشْتَرِطُونَ فِي الْحَجِّ، وَلاَ يَرُونَهُ شَيْئًا» قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا كَلَامُ فِي عَايَةِ الْفَسَادِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنَّهُ يَصِفُهُمْ بِفَسَادِ الرَّأَي وَالتَّلاعُبِ؛ إِذْ يَشْتَرِطُونَ مَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَلا يَصِحُّ وَلاَ يَجُوزُ، وَهَذِهِ صِفَةُ مَنْ لَا فَائِدَةً فِيهِ، وَلا يَصِحُّ وَلا يَجُوزُ، وَهَذِهِ صِفَةُ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ، وَيَكُوفِي مِنْ هَذَا كُلِّهُ أَنَّ السُّنَةَ إِذَا صَحَّتْ لَمْ يَحِلُ لِأَحَدِ خِلَافُهَا، وَلَا يُكُنْ قَوْلُ عَقْلُ لَهُ، وَيَكُوفِي مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ السُّنَةَ إِذَا صَحَّتْ لَمْ يَحِلُ لِأَحَدِ خِلَافُهَا، وَلَا يُكُنْ قُولُ

أَحَدٍ حُجَّةً فِي مُعَارَضَتِهَا - وَبِالله تَعَالَى التَّوْفِيقُ - (١).

القول الثاني: ذهب بعض العلماء إلى عدم الاشتراط، وقد مر جوابهم على الأحاديث الواردة في ذلك، واستدلوا ببعض الآثار في ذلك.

□ أثر عبدالله بن عمر ﷺ:

عَنْ سَالْمٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُنْكِرُ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحُجِّ، وَيَقُولُ: «أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رَسُولِ الله ﷺ إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحُجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ، وَبِالصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا، وَيُهْدِي، وَيَصُومُ، إِنْ لَمْ يَجِذْ هَذْيًا» (٢٠).

قال زين الدين العراقي تَعْلَلهُ: وَأَطْنَبَ ابْنُ حَزْم فِي رَدِّ هَذِهِ الْمُقَالَاتِ، وَهِيَ حَقِيقَةٌ بِذَكِ. وَاللهُ أَعْلَمُ. وَالظَّنَّ بِمَنْ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مِمَّنْ خَالَفَ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: عِنْدِي: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَوْ بَلَغَهُ حَدِيثُ ضُبَاعَةَ فِي الْإِشْتِرَاطِ لَمْ يُنْكِرْهُ، كَمَا لَمْ يُنْكِرْهُ أَبُوهُ "".

⁽١) المحلى في الآثار (٥/ ١٠٦).

⁽۲) سنده صحيح: أخرجه الترمذي (۹٤۲)، والنسائي في الصغرى (۲۷٦٩)، وأحمد في مسنده (۲۸۸۱)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٦٥)، وغيرهم من طرق عن (معمر – يونس)، عن الزهرى، عن سالم، عن عبد الله بن عمر.

قال ابن حجر تَعَلَقٰهُ: وَأَمَا إِنْكَار ابن عُمَرَ الإِشْتِرَاطَ فَثَابِتٌ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ هَذِهِ، فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهُقِيُّ مِنْ طَرِيقِ السَّرَاجِ، عَنْ أَبِي كريب، عَن بن المُبَارَكِ، عَنْ يُونُس. وَأَشَارَ ابن عُمَرَ بِإِنْكَارِ يُونُس. وَأَشَارَ ابن عُمَرَ بِإِنْكَارِ الشَّرَاطِ إِلَى مَا كَانَ يُفْتِي بِهِ ابن عَبَاس. قَالَ الْبَيْهَقِيِّ: لَو بلغ ابن عُمَر حَدِيثُ ضُبَاعَةَ فِي الإشْتِرَاطِ لَقَالَ بِهِ، وَقد أخرجه الشَّافِعِي عَن ابْنُ عُيئِنَة، عَنْ هِشَام بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ الله عَيَّةِ مَرْ بَضُبَاعَة بِنْتِ الزُّيْرِ، فَقَالَ: ﴿ أَمَا تُرِيدِينَ الْحَجِّ ﴾ فَقَالَتْ: إِنِي شَاكِيةٌ، فَقَالَ هَأَ: ﴿ حُجِي، وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَيَدَ حَدِيثُ عُرْوَةً لَمْ أَعْدُهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِآنَهُ لا عَلَيْ عَرْوَةً لَمْ أَعْدُهُ إِلَى عَيْرِهِ؛ لِآنَهُ لا عَيْلِ عِنْدِى خِلَافُ مَا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ الله عَيْقِ. : لَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ عُرْوَةً لَمْ أَعْدُهُ إِلَى عَيْرِهِ؛ لِآنَهُ لا يَكُلُّ عَنْمَ وَلَا اللَّهُ الْعَيْقُ.

⁽٣) طرح التثريب في شرح التقريب (٥/ ١٧١).

أثر عروة بن الزبير يَعْلَشْهُ:

عَنْ هِشَام بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: «كَانَ أَبِي لَا يَرَى الْإِشْتِرَ اطَ فِي الْحَجِّ شَيْئًا»(١).

أثر إبراهيم النخعي نَعْلَشْهُ:

عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَسَلَّامٍ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «كَانُوا لَا يَشْتَرِطُونَ، وَلَا يَرَوْنَ الشَّرْطَ فِيهِ شَيْئًا (٢).

🗖 أثر طاوس يَخْلَفْهُ:

عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: «الإشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ لَيْسَ بِشَيْءٍ»(٣).

أثر سعيد بن جبير تَعَلَقْهُ:

عَنْ هِلَالِ بْنِ خَبَّابٍ، قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَرَأَيْتَ الْإِشْتِرَاطَ فِي الْحَجِّ؟ قَالَ: «إِنَّمَا الْإِشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ النَّاسِ» (٤).

□ أثر الحكم وحماد رحمهما الله:

عَنْ شُعْبَةً، عَنِ الْحَكَمِ وَحَمَّادٍ، فِي الإشْتِرَاطِ قَالَ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ» (٥).

(١) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٣٤٠) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عن أبيه. وسنده صحيح.

(٢) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤٠) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً، عَنِ الْأَعْمَش، عَنْ إِبْرَاهِيم، وَسَلَّام، عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيم. وسنده صحيح عن إبراهيم

الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَسَلَّامٍ، عَنْ مُغِيرَةً، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وسنده صحيح عن إبراهيم (٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ طَاوُسٍ. وحبيب مدلس، وقد عنعنه.

(٤) سَنده حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قال: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنْ هِلَالِ ابْن خَبَّابِ عن سعيد بن جبير به.

ولهَ طريقً أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) من طريق يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «المُسْتَثْنِي وَغَيْرُ المُسْتَثْنِي سَوَاءٌ».

(٥) سنده صحيح: أَخرجُه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٪ ٣٤١) قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحُكَم وَحَمَّادٍ. وسنده صحيح.

□ أثر علقمة تعَلَشْهُ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، قَالَ: «كَانَ عَلْقَمَةُ يَشْتَرِطُ فِي الْحُجِّ، وَلَا يَرَاهُ شَيْئًا»(١).

🗖 أثر الزهري يَخلَلْهُ:

عن مَالِكٌ: أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ الإِسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ، فَقَالَ: «أَوَ يَصْنَعُ ذلِكَ أَحَدٌ؟»، وَأَنْكَرَ ذلِكَ (٢٠).

قال ابن بطال تخلفه: وأنكر الاشتراط طائفة أخرى، وقالوا: هو باطل، روي ذلك عن ابن عمر، وعائشة، وهو قول النخعى، والحكم، وطاوس، وسعيد بن جبير، وإليه ذهب مالك، والثورى، وأبو حنيفة، وقالوا: لا ينفعه اشتراط، ويمضى على إحرامه حتى يتمه، وكان ابن عمر ينكر ذلك، ويقول: «أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ أنه لم يشترط، فإن حبس أحدكم بحابس عن الحج، فليأت البيت، فليطف به، وبين الصفا والمروة، ويحلق أو يقصر، وقد حل من كل شيء حتى يحج قابلاً، ويهدى أو يصوم إن لم يجد هديًا». وأنكر ذلك طاوس، وسعيد بن جبير، وهما رويا الحديث عن ابن عباس، وأنكره الزهرى، وهو روى الحديث عن عروة، وهذا كله عا يوهن الاشتراط (۳).

⁽١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٤١) قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدِ الْأَحْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، قَالَ: كَانَ عَلْقَمَةُ. وفي سنده إبراهيم بن مهاجر، وهو ضعيف.

⁽٢) موطأ مالك ت الأعظمي (٣/ ٦٢٦).

⁽٣) شرح صحيح البخاري (٧/ ١٨٦).

فَيَهْدِيَ أَوْ يَصُومَ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

وَذَهَبُ الشَّافِعِيُّ، وَأَهْدُ، وَطَائِفَةٌ إِلَى جَوَازِهِ وَنَفْعِهِ، لِحِدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا عَنْ عَائِشَةَ: «دَخَلَ النَّبِيُّ عَلَيْ صُبَاعَة بِنْتِ النُّبَيْ عَنْ عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَّا شَاكِيةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَيْقٍ : «حُجِّي، وَاشْتَرَطِي، وَقُولِي: اللهمَّ عَلِي حَيْثُ حَبْسَتني » وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ ضُبَاعَةَ أَتَتِ النَّبِي عَيَّقٍ اللهمَّ عَلِي حَيْثُ حَبْسَني »، قَالَ: فَأَرْدَكُتْ »، وَأَجَابَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّمَا قَضِيَّةُ عَيْنِ خَاصَةٌ فَقَالَتْ: إِنِي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ، وَإِنِي أَرِيدُ الْحُجَّ، فَهَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «أَهِلِي بِالحُجِّ، وَاشْتَرَطِي أَنَّ لَكُوبَ عَلْي أَنْ اللّهَا وَلَي أَرِيدُ الْحَجَّ، وَاللّهَمَّ الْحَبِّ الْوَلُونَ بِأَنِّهَا قَضِيَّةُ عَيْنِ خَاصَةٌ بِعُلِي حَيْثُ ثَعْرُومَ فِيهَا، وَتَأَوَّلَهُ آخَرُونَ عَلَى أَنَّ الْمُرَاقِ التَّحَلُّلُ بِعُمْرَةٍ، وَكَذَلِكَ جَاءَ مُغَلِي عَيْثَ وَاللّهَمَّ الْحَجَّ أَرَدُتُ ، وَاللّهُ مَّ الْحَجَّ أَرَدُتُ ، وَلَا لَكُ عَلَى أَنَّ اللّهُ وَلَا يَعْرَفُونَ اللّهُ مَّ الْحَجْ أَرَدُتُ ، فَإِنْ يَشَرَطُ: «اللهمَّ الحُجَّ أَرَدُتُ ، وَلَا يَسَرَقِ وَكَذَلِكَ جَاءَ وَلَا تَسْتَرَطُ إِذَا كَعَمْرَةً وَلَا عَمْرَةً وَلَا يَسْرَطُ: «اللهمَّ الحُجَّ أَرَدْتُ ، وَلَوْ تَسْتَرِطُ إِذَا كَجَجْتَ؟ وَإِنْ تَسْتَرَطُ: «اللهمَّ الْحَجْرَةُ وَالْتَعْفِقِيُّ وَالْبَيْهُوقِيُّ (الْ عَائِسُ فَهُو عُمْرَةً ﴾، وَعَنْ عُرْوَةً: أَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَهُ عَمْدْتُ ، فَإِنْ يَسَرْقُ لَعُولُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا مَا اللّهُ وَالْمَالِعِي وَالْبَيْهُوقِيُّ (الْ).

قال النووي تَعَلَّقُهُ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةً، وَمَالِكُ، وَبَعْضُ التَّابِعِينَ: لَا يَصِحُّ الإشْتِرَاطُ، وَحَمُلُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهَا قَضِيَّةُ عَيْنِ، وَأَنَّهُ مَحْصُوصٌ بِضُبَاعَةً، وَأَشَارَ الْإَشْتِرَاطِ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَى تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: قَالَ الْأَصِيلُّ: لَا يَثْبُتُ فِي الإشْتِرَاطِ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَى تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: قَالَ الْأَصِيلُّ: لَا يَشْتِرَاطِ إِسْنَادُ صَحِيحٌ، قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ عَنِ الزَّهْرِيِّ غَيْرَ مَعْمَرٍ. وَهَذَا الَّذِي عَرَّضَ بِهِ الْقَاضِي وَقَالَ الْأَصِيلُ مِنْ تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ عَلَطُ فَاحِشُ جِدًّا، وَلَيْ عَيْرَ مَعْمَرِ الْمُحَلِيثِ عَلَيْهُ لِعَلَّا لَيْعَالَمُ فَاحِشُ جِدًّا، وَلَيْنَ عَلَيْهِ لِعَلَّا يُغْتَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَشْهُورٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِم، وَسُنْنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَسَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ المُعْتَمَدةِ مِنْ طُرُقٍ وَسُنْنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِدِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَسَائِرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ اللْعَتَمَدةِ مِنْ طُرُقِ وَسُنْنِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتَّرْمِ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. وَفِيهَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنْ تَنْوِيعِ طُرُقِهِ مُنَا الْجَدِيثِ دَلِيلُ عَلَى أَنَّ المُرضَ لَا يُبِيحُ التَّحَلُّلُ إِذَا لَمْ يَكُنِ اشْتِرَاطُ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ. وَاللهُ أَعْلَمُ (٢).

⁽١) شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٢٠٤).

⁽٢) شرح النووي (٨/ ١٣٢).

السألة السابعة: عند عجز المحصر عن الهدي ماذا يجب عليه؟

🗐 اختلف أهل العلم في عجز المحصر عن الهجي:

فقال بعضهم يصوم إن لم يجد هديًا.

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ ﴿ مَهُ مَقُولُ: ﴿ أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ رَسُولِ الله ﷺ وَبِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، ثُمَّ سُنَّةَ رَسُولِ الله ﷺ وَبِالصَّفَا وَالمَرْوَةِ، ثُمَّ صَنْ كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى يَحُجَّ عَامًا قَابِلًا، فَيُهْدِي أَوْ يَصُومُ إِنْ لَمْ يَجِذْ هَذَيًا ﴾ (١).

وفي رواية عن ابن شهاب، عن سالم، قال: كان عبد الله بن عمر ينكر الاشتراط في الحج، ويقول: «أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ؟ إن حبس أحدكم عن الحج؛ طاف بالبيت، والصفا والمروة، ثم حل من كل شيء، حتى يحج عامًا قابلًا، ويهدي أو يصوم، إن لم يجد هديًا» (٢).

قال البغوي تَوَلَّفُهُ: وَاخْتَلَفَ الْقُوْلُ فِي الْمُحْصَرِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا: فَفِي قَوْلِ: لَا بَدَلَ لَهُ، فَيَتَحَلَّلُ، وَالْهَدْيُ فِي فِي ذِمَّتِهِ إِلَى أَنْ يَجِدَ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَهُ بَدَلُ، فَعَلَى هَذَا اخْتَلَفَ الْقَوْلُ فِيهِ: فَفِي قَوْلٍ: ثَقَوَّمُ الشَّاةُ بِدَرَاهِمَ، وَيَجْعَلُ الْقَوْلُ فِيهِ: فَفِي قَوْلٍ: ثُقَوَّمُ الشَّاةُ بِدَرَاهِمَ، وَيَجْعَلُ الدَّرَاهِمَ طَعَامًا، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِطْعَامِ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ مِنَ الطَّعَامِ الدَّرَاهِمَ طَعَامًا، فَيتَصَدَّقُ بِهِ، فَإِنَّ المُحْرِمَ إِذَا احْتَاجَ إِلَى سَثْرِ رَأْسِهِ لِحِرٍّ أَوْ بَرْدٍ، أَوْ يَوْمًا، كَمَا فِي فِدْيَةِ الطَّيْبِ وَاللَّبْسِ، فَإِنَّ المُحْرِمَ إِذَا احْتَاجَ إِلَى سَثْرِ رَأْسِهِ لِحِرٍّ أَوْ بَرْدٍ، أَوْ وَفِي مِيصٍ، أَوْ مَرَضٍ، فَاحْتَاجَ إِلَى مُدَاوَاتِهِ بِدَوَاءٍ فِيهِ طِيبٌ؛ فَعَلَ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَفِدْيتُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلَيْهِ ذَبْحُ شَاةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ يُقَوِّمُ الشَّاةَ بِدَرَاهِمَ، وَفِدْيتُهُ عَلَى التَرْتِيبِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلَيْهِ ذَبْحُ شَاةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدُ يُقَوِّمُ الشَّاةَ بِدَرَاهِمَ، وَالدَّرَاهِمُ مُنْ كُلُ مُدَّ الْمَعْرَامُ فَي فِي اللَّاتَ إِنْ كَانَ إِحْرَامُهُ بِغَرَضٍ قَدِ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ فَذَلِكَ الْغَرَضُ فِي ذِمَّتُهِ، وَإِنْ كَانَ إِحْرَامُهُ بِغَرَضٍ قَدِ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ فَذَلِكَ الْغَرَضُ فِي ذِمَّاهُ إِلَى أَنْ كَلَا لَكَ الْفَضَاءَ، وَهُو قَوْلُ مُجَاهِدٍ، وَهُو قَوْلُ مُجَاعِةٌ إِلَى أَنْ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ، وَهُو قَوْلُ مُجَاهِدٍ، وَهُو قَوْلُ مُجَاهِدٍ،

⁽١) البخاري (١٨١٠).

⁽٢) أخرجه الطبري (٣/ ٤٧) وغيره من طرق عن الزهري. وسنده صحيح.

وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْي (١).

قال القرطبي يَحَلَثه: وقال الشافعي في المحصر إذا أعسر بالهدي: فيه قولان: لا يحل أبدًا إلا بهدي.

والقول الآخر: أنه مأمور أن يأتي بها قدر عليه، فإن لم يقدر على شي كان عليه أن يأتى به، إذا قدر عليه.

قال الشافعي: ومن قال هذا قال: يحل مكانه، ويذبح إذا قدر، فإن قدر على أن يكون الذبح بمكة لم يجزه أن يذبح إلا بها، وإن لم يقدر ذبح حيث قدر. قال: ويقال: لا يجزيه إلا هدي. ويقال: إذا لم يجد هديًا كان عليه الإطعام أو الصيام. وإن لم يجد واحدًا من هذه الثلاثة أتى بواحد منها، إذا قدر. وقال في العبد: لا يجزيه إلا الصوم، تقوم له الشاة دراهم، ثم الدراهم طعامًا، ثم يصوم عن كل مد يومًا(٢).

قال الجصاص يَعْلَقُهُ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمُحْصَرِ، لَا يَجِدُ هَدْيًا: فَقَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يَحِلُّ حَتَّى يَجِدَ هَدْيًا، فَيَذْبَحَ عَنْهُ. وَقَالَ عَطَاءٌ: يَصُومُ عَشَرَةَ أَيَّامٍ، وَيَجِلُ، كَالْمُتَمَّعِ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا. وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجِلُّ أَبِدًا إِلَّا بِهَدْيٍ، وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجِلُ أَبِدًا إِلَّا بِهِدْيٍ، وَالْآخَرُ: إِذَا لَمْ يَقْدِرَ عَلَى شَيْءٍ حَلَّ، وَأَهْرَاقَ دَمًا، إِذَا قَدَرَ عَلَيْهِ، وَقِيلَ: إِذَا لَمْ يَقْدِرْ أَهُ، وَعَلَيْهِ الطَّعَامُ، أَوْ صِيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدْ، وَلَمْ يَقْدِرْ.

قال أَبُو بَكْرِ: وَاحْتَجَّ مُحَمَّدٌ لِذَلِكَ بِأَنَّ هَدْيَ الْمُتْعَةِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْمُتَمَّعِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِيهَا يَلْزَمُ مِنْ هَذْيِ أَوْ صِيَامٍ، إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيَا، وَالْمُنْصُوصَاتُ لَا الْمُتَمَّعِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِيهَا يَلْزَمُ مِنْ هَذْيِ أَوْ صِيَامٍ، إِنْ لَمْ يَجُدْ هَدْيَا، وَالمُنْصُوصَاتُ لَا يُقَاسُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَوَجْهُ آخَرُ وَهُو: أَنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ إثْبَاتُ الْكَفَّارَاتِ بِالْقِيَاسِ، فَلَيَّا كَانَ الدَّمُ مَذْكُورًا لِلْمُحْصِرِ لَمْ يُجُزْ لَنَا إثْبَاتُ شَيْءٍ غَيْرًهُ قِيَاسًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دَمُ جِنَايَةٍ عَلَى وَجْهِ الْكَفَّارَةِ لِامْتِنَاعٍ جَوَازِ إثْبَاتُ الْكَفَّارَةِ قِيَاسًا، وَأَيْضًا فَإِنَّ فِيهِ تَرْكَ المنصوص عَلَيه وَ".

⁽١) تفسير البغوى (١/ ٢٢٢).

⁽۲) تفسير القرطبي (۲/ ۳۸۰).

⁽٣) أحكام القرآن للجصاص ط العلمية (١/ ٣٣٩).

قال الشنقيطي يَخْلَفُهُ: الْفَرْعُ الثَّانِي: إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ المُحْصَرِ هَدْيٌ، فَهَلَّ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُدْيَ وَلَا يَجِلَّ حَتَّى يَهْدِي، أَوْ لَهُ أَنْ يَجِلَّ بِدُونِ هَدْي؟ ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ لِشَرَيَ الْمُدْيَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ إِلَى أَنَّ الْمُدْيَ وَافِقَ الجُمْهُورَ أَلَهُ التَّحَلُّلُ بِدُونِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَوَافَقَ الجُمْهُورَ أَشْهَبُ مِنْ اللهَدِي اللهِ الْمُحْسَرِ إِنْ لَهُ التَّحَلُّلُ بِدُونِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَوَافَقَ الجُمْهُورَ أَلْهُ التَّحَلُّلُ بِدُونِهِ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ، وَوَافَقَ الجُمْهُورَ أَلْشَالَةِ، فَقَالَا: لَا أَصْحَابِ مَالِكٍ. وَخَالَفَ مَالِكُ، وَابْنُ الْقَاسِمِ الجُمْهُورَ فِي هَذِهِ المُسْأَلَةِ، فَقَالَا: لَا هَدْيَ عَلَى الْمُحْصَرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَاقَهُ مَعَهُ قَبْلَ الْإِحْصَارِ.

وَحُجَّةُ الْحُمْهُورِ وَاضِحَةٌ، وَهِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أَحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ عَلَى الْإِحْصَارِ تَعْلِيقُ الْجُزَاءِ عَلَى الْإِحْصَارِ تَعْلِيقُ الْجُزَاءِ عَلَى الْإِحْصَارِ تَعْلِيقُ الْجُزَاءِ عَلَى الْمُدِي بِالْإِحْصَارِ لِمَنْ أَرَادَ التَّحَلُّلُ بِهِ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ، كَمَا تَرَى، فَهُ اللهِ عَجَزَ المُحْصَرُ عَنِ الْهُدْي، فَهَلَ يَلْزَمُهُ بَدَلُ عَنْهُ أَوْ لَا؟

قال بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا بَدَلَ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ، وَمِمَّنْ قَالَ: لَا بَدَلَ لِمَدْيِ الْمُحْصَرِ، أَبُو حَنِيفَةَ يَحْلَنْهُ؛ فَإِنَّ الْمُحْصَرَ عِنْدَهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا يَبْقَى مُحُرِمًا حَتَّى يَجِدَ هَدْيًا، أَوْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

وقال بَعْضُ مَنْ قَالَ بِأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ: إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا حَلَّ بِدُونِهِ، وَإِنْ تَيَسَّرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ هَدْيًا حَلَّ بِدُونِهِ، وَإِنْ تَيَسَّرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ هَدْيٌ أَهْدَاهُ.

وقال جَمَاعَةُ: إِنْ لَمْ يَجِدِ الْمُدْيَ فَلَهُ بَدَلُ، وَاخْتَلَفَ أَهْلُ هَذَا الْقَوْلِ فِي بَدَلِ الْهَدْيِ فِي فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَوْمُ عَشَرَةِ آيَامٍ، قِيَاسًا عَلَى مَنْ عَجَزَ عَمَّا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ فِي التَّمَتُّع، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَهُو إِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَأَصَحُّ التَّمَتُّع، وَإِلَى هَذَا الشَّافِعِيَّة فِي بَدَلِ هَدْيِ الْمُحْصِرِ أَنَّهُ بِالْإِطْعَامِ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي اللَّوَايَاتِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي بَدَلِ هَدْيِ الْمُحْصِرِ أَنَّهُ بِالْإِطْعَامِ، فَقِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ وَيَتَصَدَّقُ بِقِيمَتِهَا طَعَامًا، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ وَيَتَصَدَّقُ بِقِيمَتِهَا طَعَامًا، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ وَيَتَصَدَّقُ بِقِيمَتِهَا طَعَامًا، فَإِنْ عَجَزَ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِي يَوْمًا وَقِيلَ: بَدَلُهُ عَلَى الشَّاقُ، وَيَعَرَفُ قَدْرُ مَا تُسَاوِي صَوْمُ ثَلَاثَةُ السَّاقُ، وَيُعْرَفُ قَدْرُ مَا تُسَاوِي صَوْمُ عَنْ كُلِّ يَوْمِ مُدًّا، وَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقُوالِ دَلِيلٌ وَاضِحٌ، وَأَقْرَبُهَ وَيَالُهُ عَلَى التَّمَتِّعِ. وَالله تَعَالَى أَعْلَمُ (١).

⁽١) أضواء البيان (١/ ٨٥).

أقوال أصحاب المذاهب.

كرالمذهب الحنفي:

قال الكاساني تَعَلَّقُهُ: وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِالْهَدْي، فَلَمْ يَجِدْ هَدْيًا يَبْعَثُ وَلَا ثَمَنَهُ، هَلْ يَجِلُّ بِالصَّوْم، وَيَكُونُ الصَّوْمُ بَدَلًا عَنْهُ؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ: لَا يَجِلُّ بِالصَّوْمِ، وَلَيْسَ الصَّوْمُ بَدَلًا عَنْ هَدْي الْمُحْصَرِ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ.

وَيُقِيمُ حَرَامًا حَتَّى يُذْبَحَ الْهَدْيُ عَنْهُ فِي الْحَرَمِ، أَوْ يَذْهَبَ إِلَى مَكَّةَ، فَيَحِلُّ مِنْ إحْرَامِهِ بِأَفْعَالِ الْعُمْرَةِ، وَهُوَ: الطَّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، وَيَخْلِقُ أَوْ يُقَصِّرُ، كَمَا يَفْعَلُهُ إِذَا فَاتَهُ الْحُجُّ، وَهُوَ: أَحَدُ قَوْلِيُ الشَّافِعِيِّ.

وقال عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ فِي الْمُحْصَرِ، لَا يَجِدُ الْهُدْيَ: قَوَّمَ الْهُدْيَ طَعَامًا، وَتَصَدَّقَ بهِ عَلَى الْسَاكِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنُّ عِنْدَهُ طَعَامٌ صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا، وَهُوَ مَرَّوِيٌّ عَنَّ أَبِي يُوسُفَ.

وقال الشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِ: إِنَّ لَهَدْيَ الْإِحْصَارِ بَدَلًا، وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي مَاهِيَّةِ الْبَدَلِ: فَقَالَ فِي قَوْلِ: الْبَدَلُ هُوَ الْإِطْعَامُ، وَهَلْ فَقَالَ فِي قَوْلِ: الْبَدَلُ هُوَ الْإِطْعَامُ، وَهَلْ يَقُومُ اللَّبْعَةِ، وَفِي قَوْلِ: الْبَدَلُ هُوَ الْإِطْعَامُ، وَهَلْ يَقُومُ الصَّوْمُ مَقَامَهُ؟ لَهُ فِيهِ قَوْلَانِ: وَجْهُ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ لَهُ بَدَلًا، أَنَّ هَذَا دَمٌ يَقَعُ بِهِ التَّحَلُّلُ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ بَدَلُ، كَدَم المُتْعَةِ.

وَلَنَا قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحُلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُ ۚ [البنرة:١٩٦] أَيْ: حَتَّى يَبْلُغَ الْهُدْيُ مَحِلَّهُ فَيُذْبَحُ، نَهَى الله عَنْ حَلْقِ الرَّأْسِ ثَمْدُودًا إِلَى غَايَةِ ذَبْحِ الْهَدْيِ.

وَالْحُكُمُ الْمُدُودُ إِلَى غَايَةٍ لَا يَنْتَهِي قَبْلَ وُجُودِ الْغَايَةِ، فَيَقْتَضِي أَنْ لَا يَتَحَلَّلَ مَا لَمْ يَذْبَحْ الْهَدْيَ، سَوَاءٌ صَامَ، أَوْ أَطْعَمَ، أَوْ لَا.

وَلِأَنَّ التَّحَلُّلِ بِالدَّمِ قَبْلَ إِثْمَامِ مَوَاجِبِ الْإِحْرَامِ عُرِفَ بِالنَّصِّ بِخِلَافِ الْقِيَاسِ، فَلَا يَجُوذُ إِقَامَةُ غَيْرِهِ مَقَامَهُ بِالرَّأْيِ^(۱).

⁽١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٢/ ١٨٠).

كرالمذهب المالكي:

ذكر سحنون يَخَلَّله: قَالَ: وَقَالَ مَالِكُّ: كُلُّ هَدْيٍ وَجَبَ عَلَى رَجُلِ مِنْ أَجْلِ عَجْزٍ عَنْ الْمُشِي، أَوْ وَطِئَ أَهْلَهُ، أَوْ فَاتَهُ الْحُجُّ، أَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّمُ لِشَيْءٍ تَرَكَهُ مِنْ الحُجِّ، يَجْبُرُ بِذَلِكَ الدَّمُ مَا تَرَكَ مِنْ حَجِّهِ؛ فَإِنَّهُ يَهْدِي، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا صَامَ، وَلَا يَرَى الطَّعَامَ مَوْضِعَ هَذَا الْهَدْي، وَلَكِنْ يَرَى مَكَانَهُ الصِّيَامَ.

قُلْتُ لِابْنِ الْقَاسِمِ: فَكُمْ يَصُومُ مَكَانَ هَذَا الْهَدْيِ؟ قَالَ: يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَسَبْعَةً، تُخْمَلُ هَدْيَ الْمُتَمَّعِ، وَإِنَّمَا يَجْعَلُ لَهُ مَالِكٌ فِي هَذَا كُلِّهِ أَنْ يَصُومَ مَكَانَ هَذَا الْهُدْي؛ إذْ هُوَ لَمْ يَجِدْ الْهُدْيُ (۱).

قَالَ ابن عبد البر تعلقه: وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَوْ أُحْصِرَ مُوسِرٌ لَا يَجِدُ هَدْيًا مَكَانَهُ أَوْ مُعْسِرٌ بِهَدْيٍ، فَفِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَجِلُّ إِلَّا بَهَدْيٍ، وَالْآخَرُ: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَأْتِي بِهَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَكِلْ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ خَرَجَ عِمَّا عَلَيْهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ بِمَكَّة وَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ: لَا يَجِلُ مَكَانَهُ، وَيَذْبَحُ إِذَا قَدَرَ، فَإِنْ قَدَرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ بِمَكَّة لَمْ يُجْزِهِ أَنْ يَذْبَحَ إِلَّا بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ ذَبْحَ حَيْثُ قَدَرَ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيُقَالُ: لَا يَجْزِئُهُ إِذَا لَمْ يَعْدِدْ هَدْيًا طَعَامٌ أَوْ صِيَامٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الطَّعَامُ كَانَ كَمَنْ لَمْ إِلَّا هَدْيٌ وَيُقَالُ: لَا يَجْزِئُهُ إِذَا لَا يَعْدِدُ هَدْيًا وَلَا طَعَامًا، وَإِذَا قَدَرَ أَدًى أَيَّ هَدْي كَانَ عَلَيْهِ، فَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ الْمُدْيَ عِنْدُ فَيْدَا وَبَكْ مَكَانُهُ وَفِي قَالَ أَشْهَبُ، وَعَلَيْهِ، فَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ الْمُدْيَ عِنْدَ وَاجِبٌ لِإِحْلَالِهِ، وَبِهِ قَالَ أَشْهِبُ، وَعَلَيْهِ أَكْثُو الْعُلَمَاءِ. وَاجْبُ لِإِحْلَالِهِ، وَبِهِ قَالَ أَشْهِبُ، وَعَلَيْهِ أَكْثُو الْعُلَمَاءِ. وَالْحُبُونُ فَيْ ذَلِكَ عَلَى أَنْ رَسُولَ الله قَيَّةً لَمْ يَوْمُ الْخُلَيْبِيةِ، وَلَمْ وَعَلَى مَتَى وَجَدَهُ، وَقَدَرَ عَلَيْهِ وَلَى مَنْ وَجَدَهُ وَلَكُ مَنْ وَالْكَ عَلَى أَنْ وَالْكَ عَلَى أَنْ وَالْكَ عَلَى أَنْ مَنْ شَوْلًا الشَّالَةِ يَطُولُ اللَّهُ عَلَى أَنْ عَلَى الْمُولُ الْمُعْلَى وَيَهُ الْكُوبُ الْعُلَامُ وَفِيهَا ذَكُونَا كَفَا يَهُ لَا كُونَ عَلَى اللَّهُ يَعْوَلُولُ الْمُعْلَى الْعَلَى وَيْهُ وَلَوْلَ الْعُلَمُ مُ فِي هَذِهِ الْمُشَالَةِ يَطُولُ ، وَفِيهَا ذَكُونَا كَفَايَةٌ (*).

كرالمذهب الشافعي:

قال الشافعي تَعْلَلله: (قَالَ): وَلَوْ أُحْصِرَ وَلَا هَدْيَ مَعَهُ اشْتَرَى مَكَانَهُ هَدْيًا، وَذَبَحَهُ، وَحَلَّ، وَلَوْ وُهِبَ لَهُ، أَوْ مَلَكَهُ بِأَيِّ وَجْهٍ مَا كَانَ، فَذَبَحَهُ، أَجْزَأَ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ

⁽١) المدونة (١/ ٤٠٢).

⁽٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٥/ ١٩٩).

مُوسِرًا لَأَنْ يَشْتَرِيَ هَدْيًا، وَلَمْ يَجِدْ هَدْيًا مَكَانَهُ، أَوْ مُعْسِرًا جِهَدْي، وَقَدْ أُحْصِر؛ فَفِيهَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: لَا يَحِلُّ إِلَّا جِهَدْي، وَالْآخَرُ: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَأْتِيَ بِهِا يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَإِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ: يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ خَرَجَ مِمَّا عَلَيْهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِي بِهِ إِذَا قَدَرَ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ: يَقْدِرْ عَلَى شَيْءٍ خَرَجَ مِمَّا عَلَيْهِ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ الذَّبْحُ بِمَكَّةً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَذْبَحَ إِلَّا يَكُونَ الذَّبْحُ بِمَكَّةً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَذْبَحَ إِلَّا جَهَا، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ ذَبَحَ حَيْثُ يَقْدِرُ.

ُ (قَالَ): وَيُقَالُ: لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا هَدْيُّ، وَيُقَالُ: يُجْزِئُهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ هَدْيًا إِطْعَامُ أَوْ صِيَامٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ الطَّعَامَ كَانَ كَمَنْ لَمْ يَجِدْ الْهَدْيَ، وَإِنْ لَمْ يَقِدْرْ عَلَى الصِّيَامِ كَانَ كَمَنْ لَمْ يَجِدُ الْهَدْيَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصِّيَامِ كَانَ كَمَنْ لَمْ يَجِدُ هَدْيًا وَلَا طَعَامًا، وَإِذَا قَدَرَ أَدَّى أَيَّ هَذَا كَانَ عَلَيْهِ (۱).

كرالمذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة كَانَهُ: وَإِذَا قَدَرَ الْمُحْصَرُ عَلَى الْهَدْي، فَلَيْسَ لَهُ الْحِلُّ قَبْلَ ذَبْحِهِ. فَإِنْ كَانَ مَعَهُ لَزِمَهُ شِرَاقُهُ إِنْ أَمْكَنَهُ، وَيُجْزِئُهُ أَدْنَى كَانَ مَعَهُ مَذِي قَدْ سَاقَهُ أَجْزَأُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لَزِمَهُ شِرَاقُهُ إِنْ أَمْكَنَهُ، وَيُجْزِئُهُ أَدْنَى الْهَدِي الْفَرْقِي وَهُو شَاةٌ، أَوْ سُبْعُ بَدَنَةٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البقرة:١٩٦]. وَلَهُ نَحْرُهُ فِي مَوْضِع حَصْرِهِ، مِنْ حِلِّ أَوْ حَرَمٍ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، وَهُو قَوْلُ مَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى أَطْرَافِ الْحَرَمِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمُا: يَلْزَمُهُ نَحْرُهُ وَالشَّافِعِيِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى أَطْرَافِ الْحَرَمِ، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمُا: يَلْزَمُهُ نَحْرُهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِي عَيْكِ فَي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِي عَمْدُ مَدْرَهُ فِي مَوْضِعِهِ؛ لِأَنَّ النَّبِي عَيْكِ فَي مَوْضِعِهِ.

وَعَنْ أَخْمَدَ: لَيْسَ لِلْمُحْصَرِ نَحْرُ هَدْيِهِ إِلَّا فِي الْحُرَمِ، فَيَبْعَثُهُ، وَيُوَاطِئُ رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ فِي وَقْتٍ يَتَحَلَّلُ فِيهِ. وَهَذَّا يُرْوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي مَنْ لُدِغَ فِي الطَّرِيقِ. وَرُوِيَ نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ الْحُسَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالنَّخَعِيِّ، وَعَطَاءٍ.

وَهَذَا، وَالله أَعْلَمُ، فِي مَنْ كَانَ حَصْرُهُ خَاصًا، وَأَمَّا الْحَصْرُ الْعَامُّ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَهُ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعَذُّرِ الْحِلِّ، لِتَعَذُّرِ وُصُولِ الْهُدْي إِلَى مَحِلِّهِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ وَأَصْحَابَهُ نَحَرُوا هَذَايَاهُمْ فِي الْحُدَيْبِيَةِ، وَهِيَ مِنْ الْحِلِّ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: قَالَ النَّبِيَ عَلِيْهِ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَبْلَ الطَّوافِ، مَالِكُ وَغَيْرُهُ: إِنَّ النَّبِيَ عَلِيْهِ وَأَصْحَابَهُ حَلَقُوا، وَحَلُّوا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، قَبْلَ الطَّوافِ،

الأم للشافعي (٢/ ١٧٥).

وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْهَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ. وَلَمْ يُذْكَرْ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَقْضِيَ شَيْئًا، وَلَا أَنْ يَعُودُوا لَهُ.

وَرُوِيَ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهُ نَحَرَ هَدْيَهُ عِنْدَ الشَّجَرَةِ الَّتِي كَانَتْ تَحْتَهَا بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ، وَهِي مِنْ الْحِلِّ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السِّيرَةِ وَالنَّقْل، قَالَ الله تَعَالى: ﴿ وَٱلْهَدْى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ عَجَلَّهُ ﴿ وَالْهَدْى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ عَجَلَّهُ ﴿ وَالنَّهُ مَوْضِعَ نَحْرِهِ ، كَالْحُرَم، وَسَائِرُ الْمُدَايَا عَجَلَّهُ ﴿ وَالنَّهُ مَوْضِعَ حَلِّهِ ، فَكَانَ مَوْضِعَ نَحْرِهِ ، كَالْحُرَم، وَسَائِرُ الْمُدَايَا يَجُوزُ لِلْمُحْصَرِ نَحْرُهَا فِي مَوْضِع تَحَلَّلِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا لَا مُؤْوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَى مَحِلَّهُ ﴿ وَالنَّوْمَ: ١٩٦].

وقال: ﴿ ثُمَّ مَحِلُهُمْ إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج:٣٣]. وَلِأَنَّهُ ذَبْحٌ يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْرَام، فَلَمْ يَجُزْ فِي غَيْرِ الْحُصَرِ، وَلَا يُمْكِنُ يَجُزْ فِي غَيْرِ الْحُصَرِ، وَلَا يُمْكِنُ قِياسُ الْمُحْصَرِ عَلَيْهِ ؟ لِأَنَّ تَحَلَّلَ الْمُحْصَرِ فِي الْحِلِّ، وَتَحَلَّلَ غَيْرِهِ فِي الْحُرَم، فَكُلُّ مِنْهُمَا يَنْحَرُ فِي مَوْضِعِ تَحَلَّلِهِ ، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ : ﴿ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْى تَحِلَّهُ ﴿ البَوَهَ الْمَارِ فِي مَوْضِع حِلّهِ ، اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ عَيَالَةً () . أَيْ: حَتَّى يُنْدَبَحَ ، وَذَبْحُهُ فِي حَقِّ المُحْصَرِ فِي مَوْضِع حِلّهِ ، اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ عَيَالَةً () .

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّةً فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ اَلَّذَى مِّن رَّأْسِهِ عَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [البقرة:١٩٦]

قال الطبري تعتشه: يعني بذلك جل ثناؤه: فإن أحصرتم، فأردتم الإحلال من إحرامكم، فعليكم ما استيسر من الهدي. ولا تحلوا من إحرامكم إذا أحصرتم حتى يبلغ الهدي ـ الذي أوجبته عليكم لإحلالكم من إحرامكم الذي أحصرتم فيه، قبل تمامه وانقضاء مشاعره ومناسكه ـ محله. وذلك أن حلق الرأس إحلال من الإحرام الذي كان المحرم قد أوجبه على نفسه. فنهاه الله عن الإحلال من إحرامه بحلاقه، حتى يبلغ الهدي -الذي أباح الله جل ثناؤه له الإحلال جل ثناؤه بإهدائه - محله (٢).

قال أبو الليث السمر قندي كَاللهُ: قال تَعَالَيْ: ﴿ وَلَا تَحُلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ اللهِ اللهِ السمر قندي كَاللهُ: ﴿ وَلَا تَعَالَيْ: ﴿ وَلَا تَحُلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٣٢٧).

⁽٢) تفسير الطبري (٣/ ٣٦).

إحرامه ما لم يذبح هديه. يقول: لا يحلق رأسه، حتى يكون اليوم الذي واعده فيه، ويعلم أن هديه قد ذبح. ثم صار هذا أصلاً لجميع الحجاج من كان قارناً أو متمتعاً، لا يجوز له أن يحلق رأسه إلا بعد أن يذبح هديه، وإن لم يكن محصراً (١).

قال ابن عطية كَالله: وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] الآية، الخطاب لجميع الأمة، محصر ومخلى، ومن العلماء من يراها للمحصرين خاصة، ومحل الهدي حيث يحل نحره، وذلك لمن لم يحصر بمنى، ولمن أحصر بعدو حيث أحصر، إذا لم يمكن إرساله، وأما المريض فإن كان له هدي فيرسله إلى محله (٢).

قال القرطبي يَخلَفهُ: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحُلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدُىٰ تَحِلَّهُۥ ﴾ [البقرة:١٩٦] الخطاب لجميع الأمة، محصر ومخلى. ومن العلماء من يراها للمحصرين خاصة، أي: لا تتحللوا من الإحرام حتى ينحر الهدي.

والمحل: الموضع الذي يحل فيه ذبحه، فالمحل في حصر العدو عند مالك والشافعي: موضع الحصر، اقتداء برسول الله والشيخ زمن الحديبية، قال الله تعالى: ﴿وَالْهَدَى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُ ﴿ النح: ٢٠] قيل: محبوسًا إذا كان محصرًا ممنوعًا من الوصول إلى البيت العتيق. وعند أبي حنيفة: محل الهدي في الإحصار: الحرم، لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ مَحِلُهُمّا إِلَى البَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿ الحج: ٣٣]. وأجيب عن هذا بأن المخاطب به الآمن الذي يجد الوصول إلى البيت. فأما المحصر فخارج من قول الله تعالى: ﴿ ثُمَّ مَحِلُهُمّا إِلَى البَيْتِ العَتِيقِ ﴾ [الحج: ٣٣] بدليل نحر النبي وأصحابه هديهم بالحديبية، وليست من الحرم. واحتجوا من السنة بحديث ناجية ابن جندب صاحب النبي واليست من الحرم. واحتجوا من السنة بحديث ناجية ابن جندب صاحب النبي واليه: أنه قال للنبي والم المعدي، فأنحره بالحرم. قال: «فكيف تصنع به؟» قال: أخرجه في الأودية لا يقدرون عليه، فأنطلق به حتى أنحره في الحرم. وأجيب بأن هذا لا يصح، وإنها ينحر حيث حل، اقتداء بفعله هن بالحديبية، وهو الصحيح الذي رواه الأئمة، ولأن الهدي تابع للمهدي، والمهدي حل بموضعه، فالمهدى أيضًا الذي رواه الأئمة، ولأن الهدي تابع للمهدى، والمهدى حل بموضعه، فالمهدى أيضًا الذي رواه الأئمة، ولأن الهدي تابع للمهدى، والمهدى حل بموضعه، فالمهدى أيضًا الذي رواه الأئمة، ولأن الهدى تابع للمهدى، والمهدى حل بموضعه، فالمهدى أيضًا الذي رواه الأئمة، ولأن الهدى تابع للمهدى، والمهدى حل بموضعه، فالمهدى أيضًا الذي رواه الأنها المهدى المهدى المهدى المؤلى المهدى المهدى المهدى المهدى المهدى المهدى المؤلى المهدى المؤلى ا

⁽١) بحر العلوم (١/ ١٣١).

⁽٢) تفسير ابن عطية (١/ ٢٦٧).

يحل معه^(۱).

قال ابن كثير تَعْلَقْهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَى تَحِلَّهُ ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، وَلَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، كَمَا زَعَمَهُ ابْنُ جَرِير، عَلَى قَوْلِهِ: ﴿ وَأَصْحَابَهُ عَامَ الْخُدَيِّ ﴾ [البقرة:١٩٦]، كَمَا زَعَمَهُ ابْنُ جَرِير، وَمَلَدَهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَ عَلِي اللهُ عَلَى اللهُ عَامَ الْحُدَيْبِيةِ لَمَّا حَصَرَهُمْ كُفَّارُ قُرِيْشِ عَنِ الدُّخُولِ إِلَى الْحُرَم، وَلَا الْمَانِ وَالْوُصُولِ إِلَى الْحُرَم، فَأَمَّا فِي حَالِ الْأَمْنِ وَالْوُصُولِ إِلَى الْحُرَم، فَلَا يَجُوزُ الْحُلُقُ ﴿ حَتَى يَبْلُغَ ٱلْهَدَى تَحِلَّهُ ﴿ وَالبقرة:١٩٦] (١٠).

المسألة الأولى: بينت هذه الآية محظوراً من محظورات الإحرام، وهو حلق الرأس وما في معناه من التقصير والنتف

وهذا المحظور ثابت بالكتاب والسنة والإجماع.

كر أولًا: الكتاب العزيز.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْئُ تَحِلَّةً ﴿ [البقرة:١٩٦].

كرثانيًا: السنة.

ما ورد من طرق كثيرة مما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عَبْدَ الرَّهْنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَة، حَدَّثَهُ، قَالَ: وَقَفَ عَلِيَّ رَسُولُ الله ﷺ بِالحُدَيْبِيةِ وَرَأْسِي يَتَهَافَتُ قَمْلًا، فَقَالَ: «يُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاحْلِقُ رَأْسَكَ، أَوْ - يَتَهَافَتُ قَمْلًا، فَقَالَ: فِي زَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ مَّ أَذَى مِن وَأُسِهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

وفي رواية عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَعْقِلٍ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﴿ فَهُ اللَّهُ ا

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٧٩).

⁽٢) تفسير ابن كثير (١/ ٥٣٤).

⁽٣) البخاري (١٨١٥) ومسلم (١٢٠١).

عَنِ الفِدْيَةِ، فَقَالَ: نَزَلَتْ فِيَ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةً، حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَالقَمْلُ يَتَنَاثُرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى – أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى – أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى –، تَجِدُ شَاةً؟» فَقُلْتُ: لاَ، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطُعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاع»(١).

وفي رواية عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَهِ اللهِ عَلَيْهِ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ رَآهُ، وَأَنَّهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجُهِهِ، فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّك؟»، قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَخْلِقَ وَهُوَ بِالحُدَيْبِيةِ، وَلَمْ يَتَبَيَّنَ لَمُمْ أَنَّهُمْ يَحِلُّونَ بِهَا، وَهُمْ عَلَى طَمَعِ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَأَنْزَلَ الله الفِدْيَةَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ الله عَيْلِيَةٍ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةٍ، أَوْ يَمُدِي شَاةً، أَوْ يَصُومَ ثَلاَثَةَ أَيَّام (١٠).

ومن طريق ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ هُوَ ابْنُ عُجْرَةَ، قَالَ: أَتَى عَلَيَّ النَّبِيُّ عَلَيْ زَمَنَ الحُدَيْبِيةِ، وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ بُرْمَةٍ، وَالقَمْلُ يَتَنَاثُرُ عَنْ رَأْسِي، فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَالْمُك؟» الحُدَيْبِيةِ، وَأَنَا أُوقِدُ نَكُمْ ، قَالَ: «فَاحْلِقْ، وَصُمْ ثَلاَئَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً» قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ ، قَالَ: ﴿ فَاحْلِقْ، وَصُمْ ثَلاَئَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً » قَالَ أَيُّوبُ: لاَ أَدْرِي بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأً ().

قال ابن قدامة تَعَلَّلُهُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُلْقَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مُحَرَّمًا، وَشَعْرُ الرَّأْسِ وَالْجُسَدِ فِي ذَلِكَ سَوَاءُ (٤).

كرثالثًا: الإجماع.

قال القرطبي كَالله: أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من حلق شعره، وجزه، وإلا في حالة العلة، كما نص على ذلك القرآن (٥٠).

قال ابن قدامة تَعْلَشُهُ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَخْذِ شَعْرِهِ، إلَّا مِنْ عُذْرٍ. وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ الله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَىٰ تَحِلَّهُ ﴿ عُلَا مِن

⁽۱) البخاري (۱۸۱٦) ومسلم (۱۲۰۱).

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المصدر السابق.

⁽٤) المغني (٣/ ٢٩٦).

⁽٥) تفسير القرطبي (٢/ ٣٨٤).

[البقرة:١٩٦].

وَرَوَى كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لَعَلَّك يُؤْذِيك هَوَامُّ رَأْسِك؟» قَالَ: «احْلِقْ رَأْسَك، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيْسِك؟» قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ الله. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «احْلِقْ رَأْسَك، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أُنْسُكْ شَاةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُلْقَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مُحَرَّمًا، وَشَعْرُ الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ فِي ذَلِكَ سَوَاءُ (١).

قال النووي تَعَلِّقُهُ: وإذا أحرم الرجل حرم عليه حلق الرأس لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعُلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبُلُغَ ٱلْهَدَى تَحَلِّهُ ﴿ البقرة:١٩٦] ويحرم حلق شعر سائر البدن؛ لأنه حلق يتنظف به، ويترفه به، فلم يجز كحلق الرأس، وتجب به الْفِدْيَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ عَ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ عَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ عَ أَذَى مِّن رَّأْسِه عَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، ولما روى كعب بن عجرة على: ﴿الله عَلَيْهُ قال: ﴿لعلك آذاك هُوامُ والله عَلَيْهُ قال: ﴿لعلك آذاك هُوامُ والله عَلَيْهُ والله عَلَيْهُ وَلَا الله عَلَيْهُ أَيْام، أو أطعم رأسك؟ ﴾ قلت: نعم، يا رسول الله، قال: ﴿احلق رأسك، وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك شاة ﴾.

ويجوز له أن يحلق شعر الحلال؛ لأن نفعه يعود إلى الحلال، فلم يمنع منه، كما لو أراد أن يعممه، أو يطيبه، ويحرم عليه أن يقلم أظفاره؛ لأنه جزء ينمى، وفي قطعه ترفيه وتنظيف، فمنع الإحرام منه كحلق الشعر، وتجب به الفدية، قياسًا على الحلق (٢).

قال الكاساني كَتِنْهُ: أَمَّا الْحُلْقُ فَنَقُولُ: «لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَخْلِقَ رَأْسَهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ تَحِلَّهُ ﴿ الْمَرَانِهِ اللَّهُ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ تَحِلَّهُ ﴿ اللَّهُ عَلَهُ الْمَاتُجُ ؟ فَقَالَ: النّبِيِّ عَيْلِهُ اللَّهُ مِنْ الْحَاتُّجُ ؟ فَقَالَ: «اللَّهُ عِثُ النَّفِثُ»، وَحَلْقُ الرَّأْسِ يُزِيلُ الشَّعَثَ وَالتَّفَثَ؛ وَلِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الإرْتِفَاقِ بِمَرَافِقِ المُقْمِمِينَ، وَالمُحْرِمُ مَنْنُوعٌ عَنْ ذَلِكَ ؟ وَلِأَنَّهُ نَوْعُ نَبَاتٍ اسْتَفَادَ الْأَمْنَ بِسَبَبِ

⁽١) المغني (٣/ ٢٩٦).

⁽٢) المجموع شرح المهذب (٧/ ٢٤٦).

الْإِخْرَامِ، فَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ، كَالنَّبَاتِ الَّذِي اسْتَفَادَ الْأَمْنَ بِسَبَبِ الْحُرَمِ، وَهُوَ الشَّجَرُ وَالْخَلَى.

وَكَذَا لَا يُطْلِي رَأْسَهُ بِنُورَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَلْقِ؛ وَكَذَا لَا يُزِيلُ شَعْرَةً مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ، وَلَا يُطْلِيهَا بِالنُّورَةِ، لَمِا قُلْنَا.

فَإِنْ حَلَقَ رَأْسَهُ، فَإِنْ حَلَقَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ، لَا يُجْزِيهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ ارْتِفَاقُ كَامِلٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَة، وَإِنْ حَلَقَهُ لِعُذْرٍ فَعَلَيْهِ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ، لِقَوْلِهِ عَلَىٰ: ﴿فَمَن كَامِلٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَة، وَإِنْ حَلَقَهُ لِعُذْرٍ فَعَلَيْهِ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ، لِقَوْلِهِ عَلَىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ تَأَذَى مِن رَّأُسِهِ عَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامِ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ تَأْذَى مِن حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً؛ وَلِأَنَّ الضَّرُورَةَ لَمَا أَثَرٌ فِي السَّرَة، عَنْفِيفًا وَتَيْسِيرًا (١).

قال الْمَاوَرْدِيِّ تَخْلَفُهُ: أَمَّا الْمُحْرِمُ فَمَمْنُوعٌ مِنْ حلق رأسه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحُلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُ ﴿ البنرة:١٩٦]. فَإِنْ قِيلَ: لمَا مَنَعَ الله سُبْحَانَهُ الْمُحْرِمَ مِنْ حَلْقِ رَأْسِهِ؟

قِيلَ: لَمِصْلَحَةٍ عَلِمَهَا، وَإِنْ لَمْ يُعْقَلْ مَعْنَاهَا، ويجوز أن يكون ليتذكر بِطُولِ شَعْرِهِ، وَشَعَثِ بَدَنِهِ مَا هُوَ عَلَيْهِ من إحرامه، فيمنع من الوطئ وَدَوَاعِيهِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا نَهَى عَنْ حَلْقِهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُحْرِمًا بِشَعْرِهِ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ عِنْدَ إِحْرَامِهِ: أَحْرَمَ لَكَ شَعْرِي، وَبَشَرِي، وَلَحْمِي، وَعَظْمِي، وَدَمِي.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْأَوْلَى لِلرَّجُلِ إِذَا أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَحْلِقَ شَعْرَهُ، أَوْ يُلَبِّدَهُ وَلَا يَمَسَّهُ؟ قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَحْلِقَهُ، وَالْأَوْلَى: أَنْ يُلَبِّدَهُ، وَلَا يَمَسَّهُ، وَيَعْقِصَهُ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ الله عَيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَحْلِقَهُ وَالْأَوْلَى: أَنْ يُلَبِّدُهُ، وَلَا يَمَسَّهُ، وَيَعْقِصَهُ، كَمَا فَعَلَ رَسُولُ الله عَيْقِي فِي حَجِّهِ، وَإِنْ حَلَقَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ، وَلَمْ يُلَبِّدُ، كَانَ لَهُ إِذَا حَلَّ أَنْ يَحْلِقَ أَوْ يُقَصِّرَ، وَإِنْ لَبُدُهُ وَعَقَصَهُ، فَعَلَى قَوْلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا ـ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي الْقَدِيمِ ـ: عَلَيْهِ أَنْ يَحْلِقَ، وَلَا يُقَصِّرَ، وَذَلِكَ فَائِدَةُ التَّلْبِيدِ، وَالْإِطَالَةِ.

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩٢).

وَالثَّانِي. وَهُوَ قَوْلُهُ فِي الجُدِيدِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ - أَنَّهُ إِنْ شَاءَ حَلَقَ، وَإِنْ شَاءَ قَصَّرَ، لعموم قوله تعالى: ﴿ مُحَلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [النتح:٢٧](١).

﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَىٰ تَحِلَّةُ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذَى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ۚ [البقرة:١٩٦]

هذه الآية أصل في بيان فدية الأذي، وهي مجمع عليها بين العلماء.

قال ابن رشد تَعْمَلَتُهُ: وَأَمَّا فِدْيَةُ الْأَذَى فَمُجْمَعٌ أَيْضًا عَلَيْهَا؛ لِوُرُودِ الْكِتَابِ بِذَلِكَ وَالسُّنَّةِ؛ أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ ـ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ [البقرة:١٩٦].

وَأَمَّا السُّنَةُ فَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ الثَّابِتُ: «أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ مُحْرِمًا، فَا ذَاهُ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوِ انْسُكْ بِشَاةٍ، أَيَّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ أَطْعِمْ سِتَّةً مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوِ انْسُكْ بِشَاةٍ، أَيَّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ عَنْكَ » وَثَلَتَ الْجُزَأَ عَنْكَ اللهُ عَلْتَ الْجُزَأَ اللهُ عَنْكَ اللهُ عَلْتَ الْجُزَأَ اللهُ عَلْكَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْمُ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١) الحاوي الكبير (٤/ ١٠٤).

⁽٢) البخاري (١٨١٤) ومسلم (١٢٠١) بلفظ «اخلِقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ». وفي بعض الطرق في الصحيح: «لكل مسكين نصف صاع» وفي بعضها: «وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ»، وَالْفَرَقُ ثَلاَثَةُ آصُع.

وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف: «أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ»، تفرد بذكره مالك، كما أخرجه في موطئه والنسائي في سننه (٥/ ١٩٤) عن مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكٍ الْجَرَدِيّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فَيْ اللهُ عَلَيْهُ أَنْ يَخْلِقَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَامٍ، أَوْ أَطْحِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ، أَوْ انْسُكْ شَاةً، أَيَّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأً عَنْك». وسنده صحيح.

المسألة الثانية: الفدية تجب على من حلق بضرورة بالإجماع في المحصر وغيره، والخلاف بينهم فيمن حلق بغير ضرورة، كما سيأتي بيانه

قال ابن رشد تختلثه: فَأَمَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ الْفِدْيَةُ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ أَمَاطَ الْأَذَى مِنْ ضَرُورَةٍ لِوُرُودِ النَّصِّ بِذَلِكَ.

قال ابن بطال تَعْلَقُهُ: فلم يختلف أهل العلم فى المحرم بالحج والعمرة مِمَّنْ لم يحصر، أنه إذا أصابه أذى فى رأسه، أو أصابه مرض، أنه يحلق، وأن عليه الفدية المذكورة فى الآية التى تليها، وأن القصد بها إلى المحصرين لا يمنع أن يدخل فيها من سواهم من المحرمين غير المحصرين (١).

وقال تَخَلَّلْهُ: أجمع العلماء أنه من حلق رأسه لعذر، أنه مخير فيها نص الله من الصيام، أو الصدقة، أو النسك^(٢).

□ الدليل على ذلك من الكتاب، والسنة، والأثر، والإجماع:

كر أولًا: الكتاب العزيز.

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ تَحِلَّهُ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ ۦ فَفِدْيَةُ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ [البقرة:١٩٦].

كرواليك أقوال أهل العلم في تأويل الآية.

🗖 أثر على بن أبي طالب ﴿ اللهِ عَلَيْهِ:

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ، ﴿ عَنْ قَوْلِ الله جَلَّ ثَنَاقُهُ: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ عَ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ عَفْدِيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ [البقرة: ١٩٦] قَالَ: ﴿ هَذَا قَبْلَ أَنْ يَنْحَرَ الْهَذْيَ، إِنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ﴾ ["".

⁽۱) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٣٧١).

⁽٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٧١).

⁽٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٨٠) قال: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ، قَالَ: ثني بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيُّ، ﷺ. وفي سنده

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🕮:

عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ: «اللَّحْصَرُ بِمَرَضٍ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، فَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى لُبْسِ شَيْءٍ مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا، أَوِ الدَّوَاءِ، صَنَعَ ذَلِكَ، وَافْتَدَى (١٠).

وجه أخر عن عبد الله بن عباس ﷺ.

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلِهِ: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ٓ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ - فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [ابقرة:١٩٦]، فَمَنِ اشْتَدَّ مَرَضُهُ، أَوِ آذَاهُ رَأْسُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَعَلَيْهِ صِيَامٌ، أَوْ نُسُكُ، وَلَا يَحْلِقُ رَأْسَهُ حَتَّى يُقَدِّمَ فِذْيَتَهُ قَبْلَ ذَلِكَ » (٢).

🗖 أثر علقمة يَخَلَلْثُهُ:

عن إبراهيم، عن علقمة، قال: «إذا أهل الرجل بالحج فأحصر بعث بها استيسر من الهدي شاة، فإن عجل قبل أن يبلغ الهدي محله، فجلق رأسه، أو مس طيبًا، أو تداوى، كان عليه فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك». قال إبراهيم: فذكرت ذلك لسعيد بن جبير، فقال: كذلك قال ابن عباس (٣).

🗖 أثر الزهري يَخَلَلْهُ:

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: «مَنْ أُحْصِرَ عَنِ الْحَجِّ، فَأَصَابَهُ فِي حَبْسِهِ ذَلِكَ مَرَضُ أُو أَذًى بِرَأْسِهِ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ فِي مَحُبْسِهِ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكٍ»(٤).

مقال تم التعليق عليه في أماكن متفرقة من الكتاب.

(١) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٦١) قال: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَر. وسنده صحيح.

(٢) ضَعيفُ: َ أخرجه الطبري (٣/ ٠/٣٨) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: ثني أَبِي، قَالَ: ثني عَمِّي، قَالَ: ثني أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وهذا سند مسلسل بالضعفاء، وقد مر تباعًا قبل ذلك.

(٣) سنده صَحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٥٥) قال: حدثني عبيد بن إسهاعيل الهباري، قال: حدثنا عبد الله بن نمير، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة به.

(٤) أخرجه الطبري (٣/ ٣٧٩) من طريق الْمُثنَّى، قَالَ: ثنا أَبُو صَالِحٍ، كَاتِبُ اللَّيْثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي

أثر مجاهد يَخلَشْهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدَيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: «مَنْ أُحْصِرَ بِمَرَضٍ أَوْ كُسِرَ، فَلْيُرْسِلْ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، وَلَا يَحْلِقُ رَأْسِهُ، وَلَا يُحِلَّ حَتَّى يَوْمِ النَّحْرِ. فَمَنْ كَانَ مَرِيضًا، أَوِ اكْتَحَلَ، أَوِ ادَّهَنَ، أَوْ تَدَاوَى، أَوْ كَانَ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ، فَحَلَقَ، فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكٍ ﴾ (١).

أثر قتادة بن دعامة تَخلَشهُ:

عن سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلِهِ: ﴿ وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَىٰ مَحِلَّهُۥ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ آذَا كَانَ قَدْ بَعَثَ بِهَدْيِهِ، ثُمَّ احْتَاجَ إِلَى حَلْقِ رَأْسِهِ مِنْ مَرَضٍ، وَإِلَى طِيبٍ، وَإِلَى ثَوْبٍ يَلْبَسُهُ، قَمِيصٍ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؛ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ﴾ (٢٠).

قال الطبري تختلف: يعني بذلك جل ثناؤه: فإن أحصرتم فها استيسر من الهدي، ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله، إلا أن يضطر إلى حلقه منكم مضطر، إما لمرض، وإما لأذى برأسه، من هوام أو غيرها، فيحلق هنالك للضرورة النازلة به، وإن لم يبلغ الهدي محله، فيلزمه بحلاق رأسه ـ وهو كذلك ـ فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك (٢).

اللَّيْثُ، عَنْ عَقِيلِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. وفيه مقال.

⁽١) حسن لطرقه: أُخِّرجهُ الطَّبري (٣/ ٣٧٩) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا عِيسَى، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده فيه مقال.

وأخرجه ابن أبي حاَتم فَي تَفسيره (١/ ٣٣٨) من طريق حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ حُرَّةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده فيه مقال.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٣٧) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَوَادٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده فيه مقال، وبمجموعها يحسن الأثر لطرقه.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٧٩) قال: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

⁽٣) جامع البيان ت شاكر (٣/ ٥٤).

كرثانيًا: من السنة النبوية:

وفي رواية عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَعْقِل، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الفِدْيَةِ، فَقَالَ: نَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةً، مُحِلْتُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَالْقَمْلُ يَتَنَاثُرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى الوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى - أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى -، تَجِدُ شَاةً؟» فَقُلْتُ: لأَ، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلاَثَةً أَيّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ»(٢).

وَفِي رَوَايَة عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ رَآهُ، وَأَنَّهُ يَسْقُطُ عَلَى وَجُهِهِ، فَقَالَ: ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّالَمُوا الللَّهُ الللللَّهُ اللَّاللَّهُ الللّه

ومن طريق ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبٍ ـ هُوَ ابْنُ عُجْرَةَ ـ، قَالَ: أَتَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ، وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ بُرْمَةٍ، وَالقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَنْ رَأْسِي، فَقَالَ: «أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّك؟» قَلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاحْلِقْ، وَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً»، قَالَ أَيُّوبُ: لاَ أَدْرِي بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأَنْ.

⁽١) البخاري (١٨١٥) ومسلم (١٢٠١).

⁽٢) البخاري (١٨١٦) ومسلم (١٢٠١).

⁽٣) البخاري (١٨١٧) ومسلم (١٢٠١).

⁽٤) البخاري (٥٧٠٣) ومسلم (١٢٠١).

ثالثًا: الإجماع وقد سبق نقله قبل ذلك.

المسألة الرابعة: من حلق لغير ضرورة

قال ابن بطال تَعْلَقُهُ: واختلفوا فيمن حلق، أو لبس، أو تطيب عامدًا من غير ضرورة: فقال مالك: بئس ما فعل، وعليه الفدية، وهو مخير فيها. وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور: ليس مخيرًا إلا في الضرورة؛ لشرط الله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ مَ أَنِي مِن رَّأُسِهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] فأما إذا حلق، أو تطيب، أو لبس عامدًا من غير ضرورة، فعليه دم.

وحجة مالك: أن السُّنَّة وردت فى كعب بن عجرة فى حلقه رأسه، وقد آذاه هوامه، ولو كان حكم غير الضرورة مخالفًا لها لَبَيَّنَهُ عِيْسِ، ولما لم تسقط الفدية من أجل الضرورة، علم أن من لم يكن بمضطر أولى ألا تسقط عنه الفدية (۱).

قال القرطبي تعتلفه: واختلفوا فيها على من فعل ذلك، أو لبس، أو تطيب بغير عذر عامدًا؛ فقال مالك: بئس ما فعل! وعليه الفدية، وهو مخير فيها. وسواء عنده العمد في ذلك والخطأ، لضرورة وغير ضرورة. وقال أبو حنيفة والشافعي وأصحابها وأبو ثور: ليس بمخير إلا في الضرورة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ تَ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] فإذا حلق رأسه عامدًا، أو لبس عامدًا لغير عذر، فليس بمخير، وعليه دم لا غير (٢).

⁽۱) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٧١).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ٣٨٤) وأبعد ابن حزم كَنْتَشَ، فقال: فَإِنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، أَوْ حَلَق بَعْضَ رَأْسِهِ دُونَ بَعْضِ عَامِدًا عَالِمًا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، بَطَلَ حَجُّهُ، فَلَوْ قَطَعَ مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ مَا لَا يُسَمَّى بِهِ حَالِقًا بَعْضَ رَأْسِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، لَا إِثْمَ وَلَا كَفَّارَةَ بِأَيِّ وَجْهٍ قَطَعَهُ، أَوْ نَزَعَهُ.

بُرْهَانُ ذَٰلِكَ: قَوْلُ الله ﷺ ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم ۗ مَرِيضًا أَوْ بِهِءَ أَذَى مِن وَأُسِهِ قَفِدُيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [المرة: ١٩٦] فكانَ في هَذِهِ الآيةِ التَّخييرُ فِي أَيِّ هَذِهِ الثَّلاَثَةِ الْأَعْمَالِ أَحَبَّ، وَلَيْسَ فِيهَا بَيَانُ كُمْ يَصُومُ؟ وَلَا بِكُمْ يَتَصَدَّقُ؟ وَلَا بِهَاذَا يَنْسَك؟ وَفِي الْآيَةِ أَيْضًا حَذْفٌ بَيَّنَهُ الْإِجْمَاعُ، وَالسُّنَّةُ، وَهُوَ: فَحَلَقَ رَأْسَهُ. المحلى بالآثار (٥/ ٢٢٧).

المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ﴾ [البترة:١٩٦]، هل هي على التخيير، أمر أن النسك يقدم أولًا؟

🗐 اختلف أهل العلم في ذلك:

فقال بعضهم: هو مخير بين الخلال الثلاث، يفتدي بأيها شاء.

واستدلوا بها في الصحيح عن عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﴿ مَنْ رَسُولِ الله عَلَيْهِ أَنَّهُ وَاسْتَدَلُوا بها فَيَ اللهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَاللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ وَاللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَي

قالوا: قوله ﷺ: «أَحْلِقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلاَئَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ»، أو هنا على التخيير.

قال ابن بطال تَعْلَشُهُ: قوله: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم ﴾ [البقرة:١٩٦] معناه: من حلق ففدية، أجمع العلماء أنه من حلق رأسه لعذر، أنه مخير فيها نص الله من الصيام، أو الصدقة، أو النسك (١).

قال ابن عبد البر كَلَمْتُهُ: وَقَدْ أَجْمَعُوا أَنَّ الْفِدْيَةَ مَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ فِي كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ مِنَ التَّخْيِيرِ فِي الصِّيَامِ، أَوِ الصَّدَقَةِ، أَوِ النَّسُكِ.

وَالنَّسُكُ ههنا لَمِنْ لَيْسَ مَهْدِي، وَمَا قَالَهُ مَالِكُ أَوْلَى من قول الزهري. والله أعلم. فليس ههنا أَمْرُ يُهْدِي فِيهَا قَالَهُ مَالِكٌ لَمِنْ شَاءَ أَنْ لَا يَنْسِكَ بِشَاةٍ، وَإِنَّهَا هُوَ صِيَامٌ وَصَدَقَةٌ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَنْسِكَ بِشَاةٍ كَانَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا حِلُّ مَنْ لَزِمَهُ الْهُدْيُ عِنْدَ جَمَاعَةِ الْفُقَهَاء (٢).

قلت: وقد استدل بعضهم بها ورد في الصحيح من بعض الطرق عن عَبْدَ الله بْنَ مَعْقِل، قَالَ: قَعَدْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي هَذَا المَسْجِدِ ـ يَعْنِي: مَسْجِدَ الكُوفَةِ ـ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامِ ﴾، فَقَالَ: حُمِلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى فَسَأَلْتُهُ عَلَى

⁽١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٤/ ٤٧١).

⁽٢) الاستذكار (٤/ ١٨٤).

وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أُرَى أَنَّ الجُهْدَ قَدْ بَلَغَ بِكَ هَذَا، أَمَا تَجِدُ شَاةً؟». قُلْتُ: لاَ، قَالَ: «صُمْ ثَلاَثَةَ آيَام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ، وَاحْلِقْ رَأْسَكَ»، فَنَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهْيَ لَكُمْ عَامَّةً.

وذلك أن النبي عَلَيْهُ قد سأله قائلًا له: «أما تجد شاة؟» فسأله عن الشاة أولًا. وقد أجاب أهل العلم على ذلك بها نقله ابن حجر يَعْلَشُه.

قال ابن حجر تَعَلَقُهُ: قَالَ أَبُو عَوَانَةً فِي صَحِيحِهِ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ وَجَدَ نُسُكًا لَا يَصُومُ يَعْنِي: وَلَا يُطْعِمُ، لَكِنْ لَا أَعْرِفُ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا مَا رَوَاهُ الطَّبَرِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «النَّسُكُ شَاةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قُومَتِ الشَّاةُ دَرَاهِم، وَالدَّرَاهِمُ طَعَامًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا». أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ مِثْلَهُ. فَحِينَظِ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْهُ، قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيم، فَقَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ مِثْلَهُ. فَحِينَظِ كُوتُهُ إِلْإِبْرَاهِيم، فَقَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ مِثْلَهُ. فَحِينَظِ يُعْتَاجُ إِلَى الجُمْعِ بَيْنَ الرِّوايَتَيْنِ، وَقَدْ جُمِعَ بَينهما بأوجه: مِنْها: مَا قَالَ ابن عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّ يُعْتَاجُ إِلَى الجُمْعِ بَيْنَ الرِّوايَتَيْنِ، وَقَدْ جُمِعَ بَينهما بأوجه: مِنْها: مَا قَالَ ابن عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّ يُعْتَاجُ إِلَى الجُمْعِ بَيْنَ الرِّوايَتِيْنِ، وَقَدْ جُمِعَ بَينهما بأوجه: مِنْها: مَا قَالَ ابن عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّ يُعْتَاجُ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الرِّوايَتِيْنِ، وَقَدْ جُمِع بَينهما بأوجه: مِنْها: مَا قَالَ النَّووِيُّ: لَيْسَ الْمُرادُ أَنَّهُ السِّيَامَ أَو الْإِطْعَامِ وَالْإِطْعَامِ وَالْإِطْعَامِ، وَإِنْ لَمْ مَعَهُ هَدْيُ أَوْ لَكُ بَنَ السِّيَامَ وَالْوَسُومِ وَخُدَانِ الذَّبُوحِ تَعْيِينَهُ، وَحُصَلَهُ أَنَّهُ لَو مَنْ سُؤَالِهِ عَنْ وِجْدَانِ الذَّبْحِ تَعْيِينَهُ، لَاحْتَمَ لَا عُلَمَهُ أَنَّهُ عَيْرُهُ لَا يَلْوَلُومَ مَنْ شُؤَالِهِ عَنْ وِجْدَانِ الذَّبُحِ تَعْيِينَهُ، لَا عُيَمَهُ أَنَّهُ فَي مُنْ شُؤَالِهِ عَنْ وِجْدَانِ الذَّبُحِ تَعْيِينَهُ، لَا عُلَمَهُ أَنَّهُ عَيْدُهُ لَأَنْهُ لَلْ يَلْوَمُ مِنْ شُؤَالِهِ عَنْ وِجْدَانِ الذَّبُومِ تَعْيِينَهُ الْ الْعَلَمَهُ أَنَّهُ عَيْمُهُ أَنَّهُ لَا يَعْمُوا وَالْمَامُ وَالْعَامِ وَالْمَامُ وَالْعَامِ وَالْمَوْمِ الْمَامِ وَالْمَامِ وَالْمَامُ وَالْمَامُ وَالْمَامُ وَالْمَامُ وَالْمَامُ وَالْمَامُ وَالْمَامِ وَالْمَامِ وَالْمَامِ وَالْمَامِ وَلْمَامُ أَنَّهُ لَا مَا مَا عَلَامُهُ أَنَّهُ لَا عَمْهُ الْلَهُ

وَمِنْهَا: مَا قَالَ غَيْرُهُمَا: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُ عَلَيْهِ لَا أَذِنَ لَهُ فِي حَلْقِ رَأْسِه بِسَبَبِ الْأَذَى، أَفْتَاهُ بِأَنْ يُكَفِّرَ بِالذَّبْحِ عَلَى سَبِيلِ الْإجْتِهَادِ مِنْهُ عَلَيْهِ، أَوْ بِوحْي غَيْرِ مَتْلُوِّ، فَلَمَا أَنَّهُ لَا يَجُدُ نَزَلَتِ الْآيَةُ بِالتَّخْيِرِ بَيْنَ الذَّبْحِ وَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ، فَخَيَّرَهُ حِينَئِذِ بَيْنَ الصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ وَالْإِطْعَامِ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا ذَبْحَ مَعَهُ، فَصَامَ لِكَوْنِهِ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يُطْعِمُهُ، وَيُورِّخُهُ وَلَيْ مَعْهُ مَا يُطْعِمُهُ، وَيُورِ مَعْقِلِ المُذْكُورِ حَيْثُ قَالَ: «أَنَجِدُ الله بْنِ مَعْقِلِ المُذْكُورِ حَيْثُ قَالَ: «أَنَجِدُ الله بْنِ مَعْقِلِ المُذْكُورِ حَيْثُ قَالَ: «أَنَجُدُ وَيُورُقَلَةً أَيَّامٍ، وَفِي رَوايَة عَطَاء الحرساني: قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، فَقَالَ: «وَايَةُ مُسْلِمٍ فِي وَلِيَة عَطَاء الحرساني: قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، فَقَالَ: «وَايَة عَطَاء الحرساني: قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، وَفِي رَوايَة عَطَاء الحرساني: قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، وَفِي رَوايَة عَطَاء الحرساني: قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، وَالْعِمْ عَلَى وَلَيْهُ لَيْسَ عِنْدِي مَا أَنْسُكُ بِهِ. وَنَحُوهُ فِي رَوايَة عَطَاء الحرساني: قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَة أَيَّامٍ، وَلَا يَعْ مَا أَنْهُ لَيْسَ عِنْدِي مَا أَنْسُكُ بِهِ. وَنَحُوهُ فِي رَوايَة مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَظِيِّ عَنْ كَعْبٍ. وَسِيَاقُ الْآيَةِ يُشْعِرُ بِتَقْدِيمِ الصَّيَامِ عَلَى رَوايَة مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَطِيِّ عَنْ كَعْبٍ. وَسِيَاقُ الْآيَة يُشْعِرُ بِتَقْدِيمِ الصَّيَامِ عَلَى الْمَامِ عَلَى الْمَامِ عَلَى الْمَامِ عَلَى الْمُورِ فَيْ يَعْلَى الْمُعْرَامِ الْمُعْمُ بِلَاكُولُولَ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُعْرَامِ الْمُعْرَامِ الْمُؤْمِلِ الْمُؤْمِلُ عَلَى الْمُعْرَامِ الْمُعْرَامِ الْمُعْرَامِ الْمُعْرَامِ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُعْرَامِ الْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ عَلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُومِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ ا

غَيْرِه، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ أَفْضَلَ فِي هَذَا الْقَامِ مِنْ غَيْرِه، بَلِ السِّرُ فِيهِ أَنَّ الصَّحَابَةَ الَّذِينَ خُوطِبُوا شِفَاهًا بِذَلِكَ كَانَ أَكْثَرُهُمْ يَقْدِرُ عَلَى الصَّيَامِ أَكْثَرُ مِمَّا يَقْدِرُ عَلَى النَّبْحِ النَّبِ النَّبْعِ وَايَة أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّ كَعْبًا افتدى بالصيام، وَوقع فِي رِوايَة ابن وَالْإِطْعَامِ، وَعُرِفَ مِنْ رِوايَة أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّ كَعْبًا افتدى بالصيام، وَوقع فِي رِوايَة ابن إِسْحَاق مَا يشعر بأنه افْتَدَى بِالذَّبْحِ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ: «صُمْ، أَوْ أَطْعِمْ، أَو انْسُكْ شَاةً»، وَالله فَالَ: فَحَلَقْتُ رَأْسِي، وَنسَكْتُ. وَرَوى الطَّبَرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ضَعِيفَةٍ عَنْ عَطَاءِ، عَن قَالَ: فَحَلَقْتُ رَأْسِي، وَنسَكْتُ. وَرَوى الطَّبَرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ ضَعِيفَةٍ عَنْ عَطَاءِ، عَن كَعْبِ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ الله، خِرْ لِي، قَالَ: «أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ». وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ فِي الْبَابِ الْأَخِيرِ، وَفِيهِ بَقِيَّةُ مَبَاحِثِ هَذَا الْحَدِيثِ . إِنْ شَاءَ الله وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ فِي الْبَابِ الْأَخِيرِ، وَفِيهِ بَقِيَّةُ مَبَاحِثِ هَذَا الْحَدِيثِ . إِنْ شَاءَ الله عَالَى . (١).

كروهذه بعض الآثار في ذلك:

🗖 أثر عبد الله بن عباس عليه:

سُفْيَانُ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عن ابن عباس، قال: «كل شيع فِي الْقُرْآنِ أَوْ أَوْ نَحْوَ قوله: ﴿مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ﴾ فهو فيه مخير مَا كَانَ ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ فَهُوَ عَلَى الْأَوَّلِ، ثُمَّ يُحَيِّرُ فيه»(٢).

🗖 أثر مجاهد يَعَلَمْهُ:

عن سَيْفِ بْنِ سُلَيُهَانَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ (أَوْ أَوْ) فَهُوَ بِالْخِيَارِ، مِثْلُ الْجِرَابِ فِيهِ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ، وَالْأَسْوَدُ، فَأَيُّهُمَا خَرَجَ أَخَذْتَهُ"."

وفي روَاية عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ (أَوْ أَوْ) فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ، يَأْخُذُ الْأَوْلَى فَالْأَوْلَى».

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ١٥).

⁽٢) سنده فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩٨) و سفيان الثوري في تفسيره (ص: ٦١) سُفْيَانُ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ عن ابن عباس. وفي سنده ليث بن أبي سليم، وهو «ضعيف الحديث».

⁽٣) صحيح: أخرجه الطبري في تفسيرُه (٣/ ٣٩٦) قالُ: حَدَّثُنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا يَحْبَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَيْفِ بْنِ سُلَيَهَانَ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده صحيح.

□ أثر عطاء وعمرو بن دينار رحمهما الله:

عن ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ لِي عَطَاءٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِءَ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ عَفَدْيَةُ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴿البقرة:١٩٦]، قَالَا: «لَهُ أَيْتُهُنَّ شَاءَ» (١).

□ أثر عكرمة تَخلَشُهُ:

عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ (أَوْ أَوْ)، فَلْيَتَخَيَّرْ أَيَّ الْكَفَّارَاتِ شَاءَ، فَإِذَا كَانَ ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدُ﴾، فَالْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ» (٢٠).

قال الطبري تعتلفه: وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا مَا ثَبَتَ بِهِ الْخَبَرُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وَتَظَاهَرَتْ بِهِ عَنْهُ الرِّوَايَةُ: أَنَّهُ أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ بِحَلْقِ رَأْسِهِ مِنَ الْأَذَى الَّذِي كَانَ بِرَأْسِهِ، وَيَفْتَدِيَ إِنْ شَاءَ بِنُسُكِ شَاةٍ، أَوْ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامِ فَرْقِ مِنْ طَعَامٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، كُلُّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ. وَلِلْمُفْتَدِي الْجِيَارُ بَيْنَ أَيِّ فَوْقٍ مِنْ طَعَامٍ بَيْنَ الله لَمْ يَحْصُرْهُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِعَيْنِهَا، قَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْدُوهَا إِلَى فَيْرِهَا، بَلْ جَعَلَ إِلَيْهِ فِعْلَ أَيَّ الثَّلَاثِ شَاءَ.

وَمَنْ أَبَى مَا قُلْنَا مِنْ ذَلِكَ قِيلَ لَهُ: مَا قُلْتَ فِي الْمُكَفِّرِ عَنْ يَمِينِهِ، أَمُحَيِّرٌ إِذَا كَانَ مُوسِرًا فِي أَنْ يُكَفِّر بِأَيِّ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ شَاءَ؟ فَإِنْ قَالَ: لَا، خَرَجَ مِنْ قَوْلِ جَيِعِ الْأُمَّةِ، وَإِنْ قَالَ: بَلَى، سُئِلَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُفْتَدِي مِنْ حَلْقِ رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ مِنْ أَذًى الْأُمَّةِ، وَإِنْ قَالَ: بَلَى، سُئِلَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ المُفْتَدِي مِنْ حَلْقِ رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ مِنْ أَذًى بِهِ، ثُمَّ لَنْ يَقُولَ فِي أَحَدِهِمَا شَيْئًا إِلّا أُلْزِمَ فِي الْآخِرِ مِثْلَهُ. عَلَى أَنَّ مَا قُلْنَا فِي ذَلِكَ إِجْمَاعٌ مِنَ الْإَسْتِشْهَادِ عَلَى صِحَتِهِ بِغَيْرِهِ. وَأَمَّا الزَّاعِمُونَ أَنَّ مَنَ الْحُجَّةِ، فَفِي ذَلِكَ مُسْتَغْنَى عَنِ الْإِسْتِشْهَادِ عَلَى صِحَتِهِ بِغَيْرِهِ. وَأَمَّا الزَّاعِمُونَ أَنَّ مَنَ الْحُفَارَةَ الْحُلْقِ قَبْلُ الْخَلْقِ، فَإِنَّهُ يُقَالُ هُمْ: أَخْبِرُونَا عَنِ الْكَفَّارَةِ لِلْمُتَمَّعِ، قَبْلَ التَّمَتُعِ أَوْ لَكُمُونَ أَنْ بَعْدَهُ؟ فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ لَقُلْ الْمُعْذَ وَكَذَلِكَ الْكَفَّارَةُ عَنِ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ. فَإِنْ نَعَمُوا أَنَّهَ لَلْهُ قِيلَ هَمْ: وَكَذَلِكَ الْكَفَّارَةُ عَنِ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ. فَإِلْ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ. فَإِنْ نَعَمُوا أَنَّهُ لِلْهُ قِيلَ هَمْ: وَكَذَلِكَ الْكَفَّارَةُ عَنِ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ. فَإِنْ نَعَمُوا أَنَّهُ اللَّهُ قِيلَ هَمْ: وَكَذَلِكَ الْكَفَارَةُ عَنِ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ. فَإِنْ

⁽١) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٩٧) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ لِي عَطَاءٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ. وسنده صحيح.

⁽٢) أخرَّجه الطبري في تفسيَّره (٣/ ٩٨) و ابن أبي حاتم في تفسيره (٣/ ١٠٣٥) من طرق عن دَاوُدُ بن أبي هند، عن عكرمة.

زَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ خَرَجُوا مِنْ قَوْلِ الْأُمَّةِ.

وَإِنْ قَالُوا: ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، قِيلَ: وَمَا الْوَجْهُ الَّذِي مِنْ قِبَلِهِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ قَبْلَ الْخُلْقِ قَبْلَ الْخَلْقِ، وَهَدْيُ الْمَتْعَةِ قَبْلَ التَّمَتُّعِ، وَلَمْ يَجِبْ أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ قَبْلَ الْيَمِينِ؟ وَهَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ عَكَسَ عَلَيْكُمُ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ، فَأَوْجَبَ كَفَّارَةَ الْيَمِينِ الْيَمِينِ، وَأَبْطَلَ أَنْ تَكُونَ كَفَّارَةُ الْحُلْقِ كَفَّارَةً لَهُ إِلَّا بَعْدَ الْحُلْقِ؛ فَرْقٌ مِنْ أَصْلٍ أَوْ فَلْمِ اللَّهِ الْلَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَى عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُلْمُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُلْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللَّلَةُ الللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللل

وَأَمَّا الْقَائِلُونَ: إِنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْحَالِقِ رَأْسَهُ مِنْ أَذًى مِنَ الصِّيَامِ عَشَرَةُ أَيَّام، وَمِنَ الْإِطْعَامِ عَشْرَةُ مَسَاكِينَ، فَمُخَالِفُونَ نَصَّ الْخَبَرِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ الله عَيَّالًا. فَيُقَالُ هَمْ: أَرَأَيْتُمْ مَنْ أَصَابَ صَيْدًا، فَاخْتَارَ الْإِطْعَامَ أَوِ الصِّيَامَ، أَتُسُوُّونَ بَيْنَ جَمِيعِ فَيُقَالُ هَمْمْ: أَرَأَيْتُمْ مَنْ أَصَابَ صَيْدًا، فَاخْتَارَ الْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ، أَمْ تُفَرِّقُونَ بَيْنَ ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ بِقَتْلِهِ الصَّيْدِ صَغِيرَهُ وَكَبِيرَهُ مِنَ الْإطْعَامِ وَالصِّيَامِ، أَمْ تُفَرِّقُونَ بَيْنَ ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ افْتَرَاقِ المُقْتُولِ مِنَ الصَّيْدِ فِي الصِّغَرِ وَالْكِبَرِ؟ فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ يُسَوُّونَ بَيْنَ جَمِيعِ ذَلِكَ افْتَرَاقِ المُقْتُولِ مِنَ الصَّيْدِ فِي الصِّغَرِ وَالْكِبَرِ؟ فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ يُسَوُّونَ بَيْنَ جَمِيعِ ذَلِكَ سَوَّوْا بَيْنَ مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ قَتَلَ وَلَدَ ظَبْيَةٍ مِنَ الْإِطْعَام، وَالصِّيَام، وَذَلِكَ قَوْلُ إِنْ قَالُوهُ لِقَوْلِ الْأُمَّةِ خُحَالِفٌ.

وَإِنْ قَالُوا: بَلْ نُخَالِفُ بَيْنَ ذَلِكَ، فَنُوجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ عَلَى قَدْرِ قِيمَةِ الْمُصَابِ مِنَ الطَّعَام، وَالصِّيام. قِيلَ: فَكَيْفَ رَدَدْتُمُ الْوَاجِبَ عَلَى الْحَالِقِ رَأْسَهُ مِنْ أَذًى مِنَ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْوَاجِبِ عَلَى الْوَاجِبِ عَلَى الْمُتَعِّعِ مِنَ الصَّوْم، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الْمُتَمَّعِ غَيْرُ مُحْيَّرِ بَيْنَ الصِّيام، وَالْإِطْعَام، وَالْمُدْيِ، وَلاَ هُو مُتْلِفٌ شَيْئًا وَجَبَتْ عَلَيْهِ مِنْهُ الْكَفَّارَةُ، وَإِنَّمَا هُو تَارِكُ عَمَلًا مِنَ الْأَعْبَالِ، وَتَرَكْتُمْ رَدَّ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ، وَهُو مُتْلِفٌ بِحَلْقِ رَأْسِهِ مَا كَانَ مَنْوعًا مِنْ إِنْلَافِهِ، وَخُيَّرٌ بَيْنَ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ، نَظِيرَ مُصِيبِ الصَّيْدِ، الَّذِي هُوَ بِإِصَابَتِهِ إِيَّاهُ لَهُ مُثْلِفٌ وَخُيَّرٌ بَيْنَ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ، نَظِيرَ مُصِيبِ الصَّيْدِ، الَّذِي هُو بِإِصَابَتِهِ إِيَّاهُ لَهُ مُثْلِفٌ وَخُيَّرٌ فِي تَكْفِيرِهِ بَيْنَ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ؟

وَهَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ خَالَفَكُمْ فِي ذَلِكَ، وَجَعَلَ الْحَالِقَ قِيَاسًا لِمُصِيبِ الصَّيْدِ، وَجَعَلَ الْحَالِقَ قِيَاسًا لِمُصِيبِ الصَّيْدِ، وَجَمَعَ بَيْنَ حُكْمَهِ وَخُكْمِ وَحُكْمِ الْمُتَعَعِ فِي ذَلِكَ لِإِخْتِلَافِ أَمْرِهِمَا فِيهَا وَصَفْنَا؛ فَرْقٌ مِنْ أَصْلٍ أَوْ نَظِيرٍ؟ فَلَنْ يَقُولُوا فِي

ذَلِكَ قَوْلًا إِلَّا أُلْزِمُوا فِي الْآخَرِ مِثْلَهُ، مَعَ أَنَّ اتِّفَاقَ الْحِجَّةِ عَلَى تَخْطِئَةِ قَائِلِ هَذَا الْقَوْلِ فَي قَوْلِهِ هَذَا كِفَايَةٌ عَنِ الإسْتِشْهَادِ عَلَى فَسَادِهِ بِغَيْرِهِ، فَكَيْفَ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ خِلَافُ مَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وَالْقِيَاسُ عَلَيْهِ بِالْفَسَادِ شَاهِدٌ(١).

قال الإمام مالك تخلفه: فيمنْ أَرَادَ أَنْ يَلْبَسَ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، أَوْ يُقَصِّرَ شَعَرَهُ، أَوْ يَمَسَّ طِيبًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، لِيَسَارَةِ مُؤْنَةِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ. قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّهَا أُرْخِصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ. وَعَلَى الْفِدْيَةِ مِنَ الصِّيَامِ، أَوِ الصَّدَقَةِ، أَوِ النَّسُكِ: مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِدْيَةِ مِنَ الصِّيامِ، أَوِ الصَّدَقَةِ، أَوِ النَّسُكِ: أَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا النَّسُكُ؟ وَكَمِ الطَّعَامُ؟ وَبِأَيِّ مُدِّ هُو؟ وَكَمِ الصِّيَامُ؟ وَمَا النَّسُكُ؟ وَكَمِ الطَّعَامُ؟ وَبِأَيِّ مُدِّ وَكَمِ الصَّيَامُ؟ وَمَا النَّسُكُ وَكَمِ الطَّعَامُ؟ وَبِأَيِّ مُدِّ وَكَمِ الصَّيَامُ؟ وَمَا النَّسُكُ وَكَمِ الطَّعَامُ؟ وَبِأَيِّ مُدِّ وَكَمِ الصَّيَامُ؟ وَمَا النَّسُكُ؟ وَكَمِ الطَّعَامُ؟ وَبِأَيِّ مُدِّ وَكَمِ الصَّيَامُ؟ وَمَا النَّسُكُ وَكَمِ الصَّيَامُ؟ وَمَا النَّسُكِ؟ وَكَمِ الطَّعَامُ؟ وَبِأَيِّ مُدَّ وَكَمِ الصَّيَامُ؟ وَمَا النَّسُكُ؟ وَكَم الطَّعَامُ وَبِأَيِّ مُدِّ وَكَمِ الصَّيَامُ؟ وَمَا النَّسُكُ وَمَا السَّعَامُ؟ وَكَمْ الطَّعَامُ وَبِأَيْ مَنْ مَنْ وَلَاكَ مَالِكُ: «كُلُّ شَيْءٍ أَحَبَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فَعَلَ وَلِكَ فَعَلَ وَلِكَ فَعَلَ وَلِكَ فَعَلَ الطَّعَامُ فَيُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، وَأَمَّا الطَّعَامُ فَيُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، وَأَمَّا الطَّعَامُ فَيُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدَّانِ بِاللَّهُ الْأَوْلِ مُدًّ النَّبِيِ عَيَّاكِهِ اللَّهُ الْمُعَامُ فَيُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدَانِ بِاللَّهُ الْأَوْلِ مُدًّ النَّبِي عَيَّالِهُ اللَّهُ الْمُلِي اللَّهُ الْمُعَامُ فَيُطُعِمُ سِتَّةً مَسَاكِينَ، وَلَكُلُ مِسْكِينٍ مُدَانِ بِاللَّهُ الْأَوْلِ مُدًّ النَّبِي عَلَيْهِ إِلَاللَّهُ اللَّهُ الْمُعَامُ فَيُطُعِمُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعِمُ وَلَا الْمُ اللَّهُ الْمُعْمِلُ وَلَا الْمُعْمَا وَلَوْلُ الْمُعْمِلُ وَلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْمِلُ وَلَا اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ اللَّهُ اللَّ

قال البغوي كَلَّلَهُ: وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيْلُ عَلَى أَنَّ فِدْيَةَ الْأَذَى خُيَّرَةٌ، يَتَخَيَّرُ الرَّجُلُ فِيهَا بَيْنَ الْهُدْيِ، وَالإطْعَامِ، وَالصِّيَامِ، عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَلا فَرْقَ فِي التَّخْيِيرِ بَيْنَ أَنْ يَخْلِقَ رَأْسَهُ بِعُذْرٍ، أَوْ بِغَيْرِ عُذْرٍ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ، إِنْ حَلَقَ يَغَيْرِ عُذْرٍ، فَعَلَيْهِ دَمٌ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ لَا غَيْرَ، وَكَذَلِكَ فِدْيَةُ قَلْمِ الْأَظْفَارِ عَلَى التَّخْيِيرِ وَالتَّقْدِيرِ، كَفِدْيَةِ الْحُلْقِ، وَجَزَاءُ الصَّيْدِ عَلَى التَّخْييرِ وَالتَّعْدِيلِ، فَإِنْ شَاءَ ذَبَحَ المِثْلُ، أَوْ وَالتَّعْدِيلِ، فَإِنْ شَاءَ ذَبَحَ المِثْلُ، أَوْ قَوْمَ الْمِثْلُ دَرَاهِمَ، وَالدَّرَاهِمَ طَعَامًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ صَامَ عَنْ كُلِّ مُدِّ يَوْمًا "".

⁽۱) تفسير الطبرى (٣/ ٣٩٨).

⁽٢) موطأ مالك ت عبد الباقي (١/ ٤١٩).

 ⁽٣) شرح السنة للبغوي (٧/ ٢٧٩).

القول الثاني: قالوا: بَلِ الْوَاجِبُ عَلَى الْحُالِقِ النَّسُكُ، شَاةً إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ، فَإِنْ لَمُ الْحَامُ النَّسُكُ، شَاةً إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ، فَإِنْ لَمُ تَكُنْ عِنْدَهُ قُوِّمَتِ الشَّاةُ دَرَاهِمَ، وَالدَّرَاهِمُ طَعَامًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ، وَإِلَّا صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاع يَوْمًا.

أثر سعيد بن جبير تَعْلَللهُ:

عنِ الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَأَلَ إِبْرَاهِيمُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْر، عَنْ هَذِهِ الْآيةِ: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامِ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البترة:١٩٦] فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿ يُحْكُمُ عَلَيْهِ إِطْعَامٌ، فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ اشْتَرَى شَاةً، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ قُوِّمَتِ الشَّاةُ دَرَاهِم، فَجَعَلَ مَكَانَهُ طَعَامًا، فَتَصَدَّقَ، وَإِلَّا صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاع يَوْمًا ﴾ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَذَلِكَ سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ يَذْكُرُ. قَالَ: لَمَا قَالَ لِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْر: هَذَا مَا أَظْرَفَهُ، قَالَ: قُلْتُ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: مَا أَظْرَفَهُ، كَانَ يُجَالِسُنَا، انْتَفَضَ مِنْهَا (١٠). فَكَالِسُنَا، انْتَفَضَ مِنْهَا (١٠).

أثر مجاهد تَعَلَشْهُ:

عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «يُحْكَمُ عَلَى الرَّجُلِ فِي الصَّيْدِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ جَزَاءَهُ قُوِّمَ طَعَامًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَعَامٌ صَامَ مَكَانَ كُلِّ مُدَّيْنِ يَوْمًا، وَكَذَلِكَ الْفِدْيَةُ» (٢٪.

قال ابن حجر تعمله: قَالَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ وَجَدُّ نُسُكًا لَا يَصُومُ - يَعْنِي: وَلَا يُطْعِمُ -، لَكِنْ لَا أَعْرِفُ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا مَا رَوَاهُ الطَّبَرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْر، قَالَ: «النَّسُكُ شَاةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قُومَتِ الشَّاةُ دَرَاهِمَ وَالدَّرَاهِمُ طَعَامًا، فَتَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ صَامَ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا». أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ عَنْهُ، قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيم، فَقَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَّةً. مِثْلَهُ.

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٩٥) قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، قَالَ: ذَكَرَ الْأَعْمَشُ، قَالَ: سَأَلَ إِبْرَاهِيمُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ. وسنده فيه مقال.

⁽٢) ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩٦) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا هَارُونُ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وسنده فيه مقال، فيه ابن حميد، «ضعيف»، وعدم سماع ابن أبي نجيح من مجاهد التفسير.

المسألة السادسة: اختلاف العلماء في مبلغ الطعام والصيام

القول الأول:

قال الطبري يَعَلَشُهُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَبْلَغِ الصِّيَامِ، وَالطَّعَامِ اللَّذَيْنِ أَوْجَبَهُمَا اللَّهُ عَلَى مَنْ حَلَقَ شَعْرَهُ مِنَ المُحْرِمِينَ فِي حَالِ مَرَضِهِ، أَوْ مِنْ أَذَى بِرَأْسِهِ: فَقَالَ بَعْضُهُمُ: الْوَاجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الصِّيَامِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَمَنِ الطَّعَامِ ثَلَاثَةُ آصَعِ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ. وَاعْتَلُوا بِالْأَخْبَارِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا قَبْلُ (۱).

قلت: وقد ورد في الصحيح وغيره من حديث كعب بن عجرة ما يدل على ذلك.

منها: ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ كَعْبَ ابْنَ عُجْرَةَ، حَدَّثَهُ قَالَ: وَقَفَ عَلَيَّ رَسُولُ الله عَلَيْ بِالحُدَيْبِيةِ، وَرَأْسِي يَتَهَافَتُ قَمْلًا، فَقَالَ: «فَأَحْلِقُ رَأْسَكَ، أَوْ قَالَ: احْلِقْ»، قَالَ: «فَأَحْلِقْ رَأْسَكَ، أَوْ قَالَ: احْلِقْ»، قَالَ: فَقَالَ: «فَأَحْلِقْ رَأْسَكَ، أَوْ قَالَ: احْلِقْ»، قَالَ: فَقَالَ: «فَازْنَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ مَ أَذَى مِن رَّأْسِهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] إلى آخِرِهَا، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْتٍ: «صُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَةٍ، أَوْ انْسُكْ بِهَا تَيَسَرَ» (٢).

وفي رواية عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَعْقِل، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﴿ فَهَا أَلَتُهُ عَنِ الفِدْيَةِ، فَقَالَ: نَزَلَتْ فِيَّ خَاصَّةً، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةً، حُمِلْتُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، وَالْقَمْلُ يَتَنَاثُرُ عَلَى وَجْهِي، فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أُرى الوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى، - أَوْ مَا كُنْتُ أُرى الوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى، - أَوْ مَا كُنْتُ أُرى الجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى -، تَجِدُ شَاةً؟» فَقُلْتُ: لاَ، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلاثَةَ آيَامٍ، كُنْتُ أُرى الجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى -، تَجِدُ شَاةً؟» فَقُلْتُ: لاَ، فَقَالَ: «فَصُمْ ثَلاثَةَ آيَامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينِ نِصْفَ صَاعٍ» (٣).

⁽١) تفسير الطبري (٣/ ٣٩١).

⁽٢) البخاري (١٨١٥) ومسلم (١٢٠١).

⁽٣) البخاري (١٨١٦) ومسلم (١٢٠١).

رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يُطْعِمَ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةٍ، أَوْ يُهْدِيَ شَاةً، أَوْ يَصُومَ ثَلاَثَةَ أَيَّام (١).

ومن طريق ابْنِ أَي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ ـ هُوَ ابْنُ عُجْرَةَ ـ، قَالَ: أَتَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَمَنَ الحُدَيْبِيَةِ، وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ بُرْمَةٍ، وَالقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَنْ رَأْسِي، فَقَالَ: «أَيُوْذِيكَ هَوَامُّك؟» قَلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاحْلِقْ، وَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً، أَوْ انْسُكْ نَسِيكَةً»، قَالَ أَيُوبُ: لاَ أَدْرِي بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأُلا).

كروهذه بعض الآثار عن الصحابة والتابعين.

أثر على بن أبي طالب تَخلَقْهُ:

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيٌّ، ﴿ عَنْ قَوْلِ الله: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ وَ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [القرة: ١٩٦]، قَالَ: «الصِّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ: ثَلَاثَةُ أَصُعٍ عَلَى سِتَّةٍ مَسَاكِينَ، وَالنَّسُكُ: شَاةً ﴾ (٣).

🗖 أثر أبي مجلز كِخَلَلْهُ:

عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ قَالَ: «الصِّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ: سِتَّةُ مَسَاكِينَ، وَالنَّسُكُ: شَاةٌ» (١٤).

🗖 أثر محمد بن كعب تخلّلهُ:

عَنْ حَرْبِ بْنِ قَيْسٍ، مَوْلَى يَحْيَى بْنِ أَبِي طَلْحَةً: أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبِ، وَهُوَ يَذْكُرُ الرَّجُلَ الَّذِي نَزَلَ فِيهِ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ٓ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ ۗ يَذْكُرُ الرَّجُلَ الَّذِي نَزَلَ فِيهِ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ٓ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، قَالَ: فَأَفْتَاهُ رَسُولُ الله عَلَيْ الله عَلَيْ : ﴿أَمَّا الصِّيَامُ فَثَلاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَمَّا النُسَاكِينُ فَسِتَةً، وَأَمَّا النُسُكُ فَشَاةٌ ﴾ (٥).

⁽١) البخاري (١٨١٧) ومسلم (١٢٠١).

⁽٢) البخاري (٥٧٠٣) ومسلم (١٢٠١).

⁽٣) سنده فيه مقال، وقد سبق بيانه.

⁽٤) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٣٥) قال: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ. وسنده صحيح.

⁽٥) أُخرِجُه الطبري (٣/ ٣٩٣) قال: حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله بْنُ صَالِح، قَالَ: ثني اللَّيثُ،

□ أثر علقمة وعلشه:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: «إِذَا أَهَلَّ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ، فَأُحْصِرَ، بَعَثَ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ شَاةً، فَإِنْ عَجِلَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَةُ، حَلَقَ رَأْسَهُ، أَوْ مَسَّ طِيبًا، أَوْ تَدَاوَى، كَانَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَام، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكِ، وَالصِّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّام، وَالصَّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّام، وَالصَّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّام، وَالصَّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَصْعٍ عَلَى سِتَّةٍ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، وَالنَّسُكُ: شَاةً اللَّهُ اللللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ الللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّةُ اللللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الْعَلَامِ اللللْهُ اللَّهُ الللللْهُ اللَّهُ الللللْهُ الللللْهُ اللَّهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللللْمُ الللللْهُ الللللْمُ الللللْهُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللْمُلْلُلُهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُولِي الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الل

أثر أبي مالك رَيْخَلَشْهُ:

عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكِ: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البترة: ١٩٦] قَالَ: «الصِّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالطَّعَامُ: إِطْعَامٌ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَالنُّسُكُ: شَاةٌ » (٢).

أثر إبراهيم النخعي تَعَلَّلْهُ:

عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَمُجَاهِدٍ: أَنَّهُمَا قَالَا فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَا: «الصِّيَامُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَالطَّعَامُ: إِظْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَالظَّعَامُ: أِشْكُ: شَاةٌ فَصَاعِدًا» (٣).

أثر السدي تَعْلَشْهُ:

عَنِ السُّدِّيِّ: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ - فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴾ [البقرة:١٩٦]: «إِنْ صَنَعَ وَاحِدًا فَعَلَيْهِ فِدْيَةٌ، وَإِنْ صَنَعَ اثْنَيْنِ فَعَلَيْهِ

قَالَ: ثني يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ حَرْبِ بْنِ قَيْسٍ، مَوْلَى يَخْيَى بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ مُحُمَّدَ بْنَ كَعْبٍ. وسنده فيه مقال.

⁽١) صُحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٥)، و ابن أبي شيبة (٣/ ٢٣٥) من طريق الْأَعْمَشِ، عن إبراهيم، عن علقمة.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩١) قَال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثنا ابْنُ يَهَانٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ السُّدِّيِّ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ.

 ⁽٣) أُخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٩٢) قال: حَدَّثنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، عَنْ مُغِيرَة، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، وَمُجَاهِدٍ. وفي سنده مقال.

فِدْيَتَانِ، وَهُوَ نُحُيَّرٌ أَنْ يَصْنَعَ أَيَّ الثَّلَاثَةِ شَاءَ. أَمَا الصِّيَامُ فَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ. وَأَمَّا الصَّدَقَةُ فَسِتَّةُ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ، وَأَمَّا النُّسُكُ فَشَاةٌ فَهَا فَوْقَهَا»، نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، كَانَ أَحْصِرَ، فَقَمِلَ رَأْسُهُ، فَحَلَقَهُ»(١).

أثر مجاهد يَخلَفه:

عَنْ مُجَاهِدٍ: «فَمَنْ كَانَ مَرِيضًا، أَوِ اكْتَحَلَ، أَوِ ادَّهَنَ، أَوْ تَدَاوَى، أَوْ كَانَ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ مِنْ قَمْلٍ، فَحَلَقَ، فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ فَرْقٌ بَيْنَ سِتَّةٍ مَسَاكِينَ، أَوْ نُسُكٍ، وَالنَّسُكُ: شَاةٌ» (٢٠).

أثر الربيع تَخلَشْهُ:

عَنِ الرَّبِيعِ: ﴿ وَلَا تَخْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ تَحِلَّهُ ﴿ البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ فَإِنْ عَجَلَ قَبْلُ فَالْ اللَّهِ عَجَلَ قَبْلُ أَنْ يَبْلُغَ الْهُدْيُ مَحِلَّهُ، فَحَلَقَ، فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكِ. قَالَ: فَالصِّيامُ: ثَلَاثَةُ أَيّامٍ، وَالصَّدَقَةُ: إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، بَيْنَ كُلِّ مِسْكِينَيْنِ صَاعٌ. وَالنَّسُكُ: شَاةٌ ﴾ (٣).

أثر سعيد بن جبير تَحْلَلْلهُ:

عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجُزَرِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرِ فِي إِطْعَامِ الطَّعَامِ: أَجْمَعُهُمْ فِي بَيْتِي، وَأُطْعِمُهُمْ؟ قَالَ: «لَا، مُدَّانِ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدًّا لِطَّعَامِهِ، وَمُدَّا لِإِدَامِهِ» (٤).

قال الشافعي يَخلَلْهُ: وقال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى

⁽١) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩٢) قال: حَدَّثَنِي مُوسَى، قَالَ: ثنا عَمْرٌو، قَالَ: ثنا أَسْبَاطٌ، عَن السُّدِّيِّ.

 ⁽٢) صُحيح لطرقه: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩٢)، و ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٣٧)، و ابن أبي
 حاتم في تفسيره (١/ ٣٣٨) من طرق عن مجاهد به.

⁽٣) ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٣٩٢) قال حُدِّثْتُ عَنْ عَبَّارِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الرَّبِيعِ

⁽٤) صحَيح: أخَرجه عَبد الرَّزاق في مصنفه (٨/ ٥٠٩) من طريق عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجُزَرِيِّ قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وسنده صحيح.

مِّن رَّأُسِهِ، فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ ﴿ [البقرة:١٩٦] الآية، فبيّن رسول الله ﷺ عن الله عَلَى بأن الصوم ثلاث، والإطعام ستة مساكين فَرَقاً من طعام، والنسك شاة، فكانت الكفارات تعبداً، وخالف الله ﷺ بينها كها شاء، لا معقب لحكمه (١).

قال ابن عبد البر يَعَلَقُهُ: قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَمْ يَخْتَلِفِ الْفُقَهَاءُ أَنَّ الْإِطْعَامَ لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَأَنَّ النَّسُكَ شَاةٌ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، إِلَّا شَيْئًا رُوِيَ عَنِ الْحُسَنِ، وَعِكْرِمَةَ، وَنَافِع: أَنَّهُمْ قَالُوا: الْإِطْعَامُ: لِعَشَرَةِ مَسَاكِينَ وَالصِّيامُ: عَشَرَةُ أَيَّامٍ، وَلَمْ يُتَابِعُهُمْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَهَاءِ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا فِي السُّنَّةِ فِي حَدِيثِ كعب بن عجرة من خلافه (٢).

وقال تَعْلَله: وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي مَبْلَغِ الْإِطْعَامِ فِي فِدْيَةِ الْأَذَى: فَقَالَ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُمْ: الْإِطْعَامُ فِي ذَلِكَ مُدَّانِ، مُدَّانِ بِمُدِّ النَّبِيِّ عَشِيْ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، سِتَّةُ مَسَاكِينَ. وَهُو قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، وَإِسْحَاقَ، وَدَاوُدَ.

وَرُوِيَ عَنِ الثَّوْرِيِّ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْفِدْيَةِ: مِنَ الْبُرِّ نِصْفُ صَاعٍ، وَمِنَ التَّمْرِ، وَالشَّعِيرِ، وَالنَّزِيبِ صَاعٌ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَيْضًا مِثْلَهُ، جَعَلَ نِصْفًا مِنْ بُرِّ يَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَشَعِيرٍ، وَهُوَ أَصْلُهُ فِي الْكَفَّارَاتِ.

وقال أَحْمَدُ بْنُ حنبل مرة كها قال مالك والشافعي، ومرة قَالَ: إِنْ أَطْعَمَ بُرًّا فَمُدُّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، وَإِنْ أَطْعَمَ تَمَرًا فَنِصْفُ صَاع^(٣).

قال البغوي تَعْتَشُهُ: قَالَ الإِمَامُ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ الإِطْعَامَ، يُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاع، سَوَاءٌ أَطُعَمَ حِنْطَةً، أَوْ شَعِيرًا، أَوْ تَمَرَّا، أَوْ زَبِيبًا.

وَذَّهَبَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ إِلَى أَنَّهُ، إِنْ تَصَدَّقَ بِالْبُرِّ أَطْعَمَ كُلَّ مِسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِتَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ، أَطْعَمَ كُلَّ وَاحِدٍ صَاعًا. وَالْأَوَّلُ

⁽١) تفسير الإمام الشافعي (١/ ٣١٣).

⁽٢) الاستذكار (٤/ ٣٨٥).

⁽٣) المصدر السابق.

أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي قِلابَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى فِي هَذَا الْحُدِيثِ: «أَوْ أَطْعَمَ ثَلاثَةَ آصُع مِنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ»(١).

قال القرطبي كتلفه: اختلف العلماء في الإطعام في فدية الأذى: فقال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وأصحابهم: الإطعام في ذلك مدان بمد النبي كي وهو قول أبي ثور وداود. وروي عن الثوري أنه قال في الفدية: من البر نصف صاع، ومن التمر، والشعير، والزبيب صاع. وروي عن أبي حنيفة أيضا مثله، جعل نصف صاع بر عدل صاع تمر. قال ابن المنذر: وهذا غلط، لأن في بعض أخبار كعب: أن النبي قال له: «أن تصدق بثلاثة أصوع من تمر على ستة مساكين». وقال أحمد بن حنبل مرة كما قال مالك والشافعي، ومرة قال: إن أطعم برًا فمد لكل مسكين، وإن أطعم تمرًا فنصف صاع.

الخامسة: ولا يجزي أن يغدي المساكين، ويعشيهم في كفارة الأذى، حتى يعطي كل مسكين مدين بمد النبي ﷺ. وبذلك قال مالك، والثوري، والشافعي، ومحمد ابن الحسن. وقال أبو يوسف: يجزيه أن يغديهم، ويعشيهم (٢).

قال ابن عبد البر يختلف قال أَحْمَدُ بْنَ صَالِح - يَعْنِي: الْمُصْرِيَّ -: حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ فِي الْفِدْيَةِ سُنَةٌ مَعْمُولُ جِهَا، لَمْ يَرْوِهَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرُهُ، وَلَا رَوَاهَا عَنْ عُجْرَةَ فِي الْفِدْيَةِ سُنَةٌ مَعْمُولُ جِهَا، لَمْ يَرْوِهَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ غَيْرُهُ، وَلَا رَوَاهَا عَنْ كعب بن عجرة إلا رجلان: عبد الرحمن بْنُ أَبِي لَيْلَ، وَعَبْدُ الله بْنُ مَعْقِل، وَهَذِهِ سُنَةٌ أَخَدَهَا أَهْلُ اللّهِ ينة وَغَيْرُهُمْ عَنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ. قَالَ أَحْدُدُ اللّه ابْنُ شِهَابِ: سَأَلْتُ عَنْهَا عُلَمَا عَنَا كُلّهُمْ حَتَّى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، فَلَمْ يُشْبِعُوا كَمْ عَدُدُ الْمُسَاكِينِ؟ وَأَجْعُوا أَنَّ الْفِدْيَةَ وَاجْبَةٌ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ عُذْرٍ وَضَرُورَةٍ، وَأَنَّهُ مُحْبَرٌ فِيهَا نَصَّ الله وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ، وَاجْبَةٌ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ عُذْرٍ وَضَرُورَةٍ، وَأَنَّهُ مُحْبَرٌ فِيهَا نَصَّ الله وَرَسُولُهُ عَلَيْهِ، عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ غَيْرٍ ضَرُورَةٍ عَامِدًا، أَوْ لَبِسَ لِغَيْرٍ عُذْرٍ عَامِدًا، قَالَ مَالِكٌ: بِعْسَ مَا عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ وَهُو مُحْرُورَةٍ عَامِدًا، أَوْ لَبِسَ لِغَيْرٍ عُذْرٍ عَامِدًا: فَقَالَ مَالِكٌ: بِعْسَ مَا فَعَلَى وَعَلَى اللهِ الْفِدْيَةُ وَهُو مُحْرُورَةٍ عَامِدًا، أَوْ لَبِسَ لِغَيْرٍ عُذْرٍ عَامِدًا: فَقَالَ مَالِكٌ: بِعْسَ مَا فَعَلَى وَعَلَى الْفَدْيَةُ وَهُو مُحْرُورَةٍ عَامِدًا، أَوْ لَبِسَ لَغَيْرٍ عُذْرٍ عَامِدًا: فَقَالَ مَالِكٌ: بِعْسَ مَا وَعَلَى الْفَدْيَةُ وَهُو مُحْتَى رَأَسُهُ مَا وَعَلَى الْفَدْ اللهِ الْمَدْيَةُ وَهُو مُعْتَى الْ فَا اللهُ عَلَى الله وَرَاسُولُكُ اللهُ عَلَى مَا اللهُ وَالْمَاءَ وَالْمَاءُ وَالْمُ الْوَلَا عَلَى اللهُ الْمُؤْلِقُ وَالْمُعُولُ اللهُ الْمُعْتَى وَالْمَا الْمُ الْمُ الْمُؤْلُونَهُ اللهُ اللهُ وَالْمُ اللهُ ال

⁽۱) شرح السنة للبغوي (۷/ ۲۷۸).

⁽٢) تفسير القرطبي (٢/ ٣٨٤).

شَاءَ أَطْعَمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ مِنْ قُوتِهِ، أي ذلك شاء فعل. وَسَوَاءٌ عِنْدَهُ الْعَمْدُ فِي ذَلِكَ شاء فعل. وَسَوَاءٌ عِنْدَهُ الْعَمْدُ فِي ذَلِكَ عِنْدَهُ (١).

قال الماوردي تخلقه: أما الصيام ففيه قو لان: أحدهما: صيام ثلاثة أيام، وهذا قول مجاهد، وعلقمة، وإبراهيم، والربيع، وبه قال الشافعي. والقول الثاني: صيام عشرة أيام كصيام المتمتع، وهو قول الحسن وعكرمة. وأما الصدقة ففيها قو لان: أحدهما: ستة مساكين، وهو قول من أوجب صيام ثلاثة أيام. والقول الثاني: إطعام عشرة مساكين، وهو قول من أوجب صيام عشرة أيام. وأما النسك فشاة (٢).

قال النووي يَعَلِنهُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَتَوُّذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ؟؟» قَالَ: نَعَمْ قال: «فاحلِقْ، وصم ثلاثة أَيَّام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوِ انْسُكْ نَسِيكَةً»، وَفِي رِوَايَةٍ: فَأَمَرَنِي بِفِدْيَةٍ مِنْ ضِيَام أَوْ صَّٰدَقَةٍ أَوْ نُشُكِ مَا تَيَسَّر، وَفِي رِوَايَةٍ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام، أَوْ تَصَدَّقْ بَفَرَقِ بَيْنَ سِتَّةٍ، أَوِ انْسُكْ مَا تَيَسَّرِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَأَطْعِمْ فَرَقًا بِين سَتَةٌ مساكين ـ والَفرق ثلاثة آصع . أوصم ثَلَاثَةَ أَيَّام، أَوِ انْسُكْ نَسِيكَةً» ٰ وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوِ اذْبَحْ شَاةً» وَفِي رِوَايَةٍ: «أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ آصُع مِّنْ تَمْرٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ»َ وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «صَوْمُ ثَلَاثَةٍ أَيَّام أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ أَنِصْفَ صَاع طَعَامًا لِكُلِّ مِسْكِينِ » وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: «هَلْ عِنْدُّكَ نُسُكٌ؟ » قَالَ: مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامً، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مسكينين صاع». هذه روايات الباب، وكلها متفقة فِي المُعْنَى، وَمَقْصُودُهَا أَنَّ مَنِ احْتَاجَ إِلَى حَلْقِ الرَّأْسِ لِضَرَرٍ مِنْ قَمْل، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ نَحْوِهِمَا، فَلَهُ حَلْقُهُ فِي الْإَحْرَام، وَعَلَيْهِ الْفَدْيَةُ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ فَأَمَن كَانَ مِنْكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مَّنَ الْإَحْرَام، وَعَلَيْهِ أَنَّ الصِّيَامَ ثَلَاثَةُ وَأُسِهِ عَلَيْهِ أَنَّ الصِّيَامَ ثَلَاثَةُ وَأُسُكِ ﴾ [القرة:١٩٦] وَبَيَّنَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ أَنَّ الصِّيَامَ ثَلَاثَةُ أَيَّام، وَالصَّدَقَةَ ثَلَاثَةُ آصِع لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاع، وَالنُّسُكَ شَاةٌ، وهِّي شاة تِجزيء فِي الْأُضَّحِيَّةِ. ثُمَّ إِنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ وَالْأَحَادِيثَ مُتَّفِقَةٌ عَلَى أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةِ، وَهَكَذَا الْحُكَّمُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، أَنَّهُ مُخَيِّرٌ بَيْنَ الثَّلاثَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي

⁽١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢/ ٢٣٩).

⁽٢) النكت والعيون (١/ ٢٥٦).

رِوَايَةٍ: «هَلْ عِنْدَكَ نُسُكُ؟» قَالَ: مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَن الصوم لا يجزئ إِلَّا لِعَادِمِ الْهُدْيِ، بَلْ هُوَ مَحْمُولُ عَلَى أَنَّهُ سَأَلَ عَنِ النُّسُكِ فَإِنْ وَجَدَهُ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ خُنَيَّرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ، وَإِنْ عَدِمَهُ فَهُوَ خُنَيَّرٌ بَيْنَ الصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ، وَإِنْ عَدِمَهُ فَهُوَ خُنَيَّرٌ بَيْنَ الصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ، وَإِنْ عَدِمَهُ فَهُو خُنَيَّرٌ بَيْنَ الصِّيَامِ وَالْإِطْعَامِ.

وَاتَّفَقَ جَمَاهِيَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَالشَّعِيرُ، وَعَنْ أَحْدَ بْنِ حَنْبُل رِوَايَةُ: أَنَّهُ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُلَّا مِنْ حَنْطَةٍ، أَوْ نِصْفُ صَاعٌ لِكُل مِسْكِينِ مُلَّا مِسْكِينٍ مُلَّا مِنْ حِنْطَةٍ، أَوْ نِصْفُ صَاعٌ مِنْ تَمْرِهِ، وَعَنِ الْحُسَنِ الْبَصْرِيِّ وَبَعْضِ السَّلَفِ: أَنَّهُ يَجِبُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ صَوْمُ عَشَرَةِ آيَّامٍ. وَهَذَا ضَعِيفٌ مُنَابِذٌ لِلسَّنَّةِ مَوْدُودٌ قَوْلُهُ وَاللَّهُ الْعُلْمِ مَا كُنْ اللَّهُ الْعَلْمِ مِنْ تَمْرِ عَلَى سِتَةٍ مَسَاكِينَ» (١).

القول الثاني:

قال الطبري تَعْلَلْهُ: وَقَالَ آخَرُونَ: الْوَاحِبُ عَلَيْهِ إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ مِنْ أَذًى، أَوْ تَطَيَّبَ لِعِلَّةٍ مِنْ مَرَضٍ، أَوْ فَعَلَ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِعْلَهُ فِي حَالِ صِحَّتِهِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ؛ مِنَ الصَّوْمِ: صِيَامُ عَشَرَةٍ أَيَّامٍ، وَمِنَ الصَّدَقَةِ: إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ (٢).

□ أثر الحسن البصري تخلّله:

عَنِ الْحُسَنِ، فِي قَوْلِهِ: ﴿فَفِدْيَةُ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦]، قَالَ: ﴿إِذَا كَانَ بِالْمُحْرِمِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ حَلَق، وَافْتَدَى بِأَيِّ هَذِهِ الثَّلاَثَةِ شَاءَ: فَالصِّيَامُ: عَشَرَةُ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ: عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ، كُلُّ مِسْكِينٍ مَكُّوكَيْنِ: مَكُّوكًا مِنْ تَمْرٍ، وَمَكُّوكًا مِنْ بُرِّ، وَمَكُّوكًا مِنْ بُرِّ، وَمَكُّوكًا مِنْ بُرِّ، وَالنَّسُكُ: شَاةً ﴾ (٣).

⁽۱) شرح النووي على مسلم (۸/ ۱۱۸).

⁽٢) تفسير الطبري = جامع البيان ط هجر (٣/ ٣٩٤).

⁽٣) صحيح لغيره: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٩٤) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ، قَالَ: ثنا عُبَيْدُالله بْنُ مُعَاذِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَشْعَتَ، عَنِ الْحُسَنِ. وسنده فيه مقال، ولكنه يصحح بها بعده. فله

وفي رواية عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «الصِّيَامُ عَشَرَةُ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، وَالنَّسُكُ شَاةٌ فَصَاعِدًا»(١).

أثر عكرمة تَعْلَشْهُ:

عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِيمَنْ حَجَّ، فَأَصَابَهُ مَرَضٌ، أَوِ الَّذِي بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ: «فَعَلَيْهِ صِيَامُ عَشَرَةِ أَيَّام، أَوْ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ، أَوْ نُسُكُ شَاةٍ»(٢).

قال الطبري تَعْلَشْهُ: وَقَاسَ قَائِلُو هَذَا الْقَوْلِ كُلَّ صِيَامٍ وَجَبَ عَلَى مُحْرِم، أَوْ صَدَقَةٍ جَزَاءً مِنْ نَقْصٍ دَخَلَ فِي إِحْرَامِهِ، أَوْ فَعَلَ مَا لَمْ يَكُنْ لَةً فِعْلُهُ، بَدَلًا مِنْ دَم؛ عَلَى مَا أَوْجَبَ الله عَلَى المُتَمَعِّ مِنَ الصَّوْمِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُدْيَ. وَقَالُوا: جَعَلَ الله عَلَى المُتَمَعِّ وَحَبَ الله عَلَى المُتَمَعِّ صَيَامَ عَشَرَةَ أَيَّامٍ مَكَانً الله عَي إِذَا لَمْ يَجِدُهُ، قَالُوا: فَكُلُّ صَوْمٍ وَجَبَ مَكَانَ دَمٍ فَمِثْلُهُ، قَالُوا: فَكُلُّ صَوْمٍ وَجَبَ مَكَانَ دَمٍ فَمِثْلُهُ، قَالُوا: فَكُلُّ صَوْمٍ وَجَبَ مَكَانَ دَمٍ فَمِثْلُهُ، قَالُوا: فَكُلُّ مَنْ جَعَلَ الْإِطْعَامَ مِسْكِينٍ مَكَانَ صَوْمٍ يَوْمٍ لِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ. قَالُوا: فَكُلُّ مَنْ جَعَلَ الْإِطْعَامَ لَهُ مَكَانَ صَوْمٍ يَوْمٍ لِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ. قَالُوا: فَكُلُّ مَنْ جَعَلَ الْإِطْعَامَ لَهُ مَكَانَ صَوْمٍ يَوْمٍ لِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ. قَالُوا: فَكُلُّ مَنْ جَعَلَ الْإِطْعَامَ لَهُ مَكَانَ صَوْمٍ يَوْمٍ لِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ. قَالُوا: فَكُلُّ مَنْ جَعَلَ الْإِطْعَامَ لَهُ مَكَانَ صَوْمٍ لَوْمُ فَهُو نَظِيرُهُ، فَلِذَلِكَ أَوْجَبُوا إِطْعَامَ عَشَرَةٍ مَسَاكِينَ فِي فِدْيَةِ اخْتُقِ (٣).

طرق صحيحة، منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٣٥) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ يُونُسَ، عَن الْحَسَن.

ومُنها: مَا أَخرِجه الطبري في تفسيره (٣/ ٣٩٥) قال: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمِلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ، قَالَ: ثنا بِشْرُ بْنُ عَمْرِو، قَالَ: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَنِ، وَعِكْرِمَةَ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ﴾[البترة:١٩٦] قَالَ: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ».

⁽١) أخرجه سعيد بن منصَور في التَّفسير (٣/ ٧٤٣) قال: حدثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: نَا مَنْصُورٌ، عَنِ الْحُسَنِ. وسنده صحيح.

⁽٢) أخرَّجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٣٦) قَالَ: حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ. وسنده حسن.

⁽٣) تفسير الطبري (٣/ ٣٩٥).

المسألة السابعة: اختلاف العلماء في موضع النسك

اَ خُتَلَفَ أَهُلُ الْعِلْمِ فِي الْمَوْضِعِ الَّخِي أَمَرَ الله أَيْ يَنْسُكَ نُسُكَ الْحَلْقِ، وَيُطْعِمَ فِذْيَتَهُ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: النُّسُكُ وَالْإِطْعَامُ بِمَكَّةَ، لَا يُجْزِئُ بِغَيْرِهَا مِنَ الْبُلْدَانِ.

أثر الحسن البصري تَعَلَّشُة:

عَنْ هِشَام، عَنِ الْحُسَنِ، قَالَ: «مَا كَانَ مِنْ دَمٍ أَوْ صَدَقَةٍ فَبِمَكَّةَ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ حَنْتُ شَاءَ» (٩٠).

🗖 أثر طاوس كِعْلَلْلَهُ:

عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: «كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْحَجِّ فَبِمَكَّةَ، إِلَّا الصَّوْمَ»(٢).

أثر عطاء تَغَلَمْهُ:

عن ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءً عَنِ النُّسُكِ، قَالَ: «النُّسُكُ بِمَكَّةَ لَا بُدَّ»(٣).

القول الثاني: النُّسُكُ فِي الْحُلْقِ، وَالْإِطْعَامِ، وَالصَّوْمِ حَيْثُ شَاءَ الْمُفْتَدِي.

أخرج الطبري يَعْلَقُهُ (٤٠٢/٣) قال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَسْمَاءَ، هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَسْمَاءَ، هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو أَسْمَاءَ، مَوْلَى ابْنِ جَعْفَر، قَالَ: رَضُوانُ الله عَلَيْهِمْ، مَوْلَى ابْنِ جَعْفَر، قَالَ: فَإِذَا نَحْنُ بِرَجُلِ نَائِم وَنَاقَتُهُ فَارْتَكُلَ عُثْمَانُ، قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: أَيُّهَا النَّائِمُ، فَاسْتَيْقَظَ، فَإِذَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ. قَالَ: فَحَمَلَهُ ابْنُ عِنْدَ رَأْسِهِ، قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: أَيُّهَا النَّائِمُ، فَاسْتَيْقَظَ، فَإِذَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ. قَالَ: فَحَمَلَهُ ابْنُ

⁽١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٠١) قال: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ، قَالَ: ثنا فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ هِشَام، عَنِ الْحَسَنِ: ورواية هشام عن الحسن فيها مقال.

⁽٢) فيه مقالً: أُخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٨٥) والطبري في تفسيره (٣/ ٤٠١) قال: حَدَّتَنِي يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ، ثنا فُضَيْلٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ. وفيه ليث، وهو ابن أبي سليم، وهو «ضعيف».

⁽٣) سنده صحيح: أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٠١) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قال سألت عطاء.

جَعْفَر حَتَّى أَتَى بِهِ السُّفْيَا. قَالَ: فَأَرْسَلَ إِلَى عَلِيٍّ، فَجَاءَ وَمَعَهُ أَسْهَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ. قَالَ: فَمَرَّضَّنَاهُ نَحْوًا مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً. قَالَ: فَقَالَ عَلِيٌّ لِلْحُسَيْنِ: مَا الَّذِي تَجِدُ؟ قَالَ: فَأَوْمَأَ إِلَى رَأْسِهِ. قَالَ: «فَأَمْرَ بِهِ عَلِيٌّ فَحَلَقَ رَأْسَهُ، ثُمَّ دَعَا بِبَدَنَةٍ، فَنَحَرَهَا». وسنده ضعيف.

🗖 أثر مجاهد يَخَلَنْهُ:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «الْفِدْيَةُ حَيْثُ شِئْتَ»(١).

🗖 أثر إبراهيم النخعي يَعَلَمْهُ:

عَنِ الْحُكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي الْفِدْيَةِ فِي الصَّدَقَةِ، وَالصَّوْمِ، وَالدَّمِ: «حَيْثُ شَاءَ»(٢).
القول الثالث: مَا كَانَ مِنْ دَمِ نُسُكٍ فَبِمَكَّةَ، وَمَا كَانَ مِنْ إِطْعَامٍ، وَصِيَامٍ فَحَيْثُ شَاءَ النُّفْتَدِي.

🗖 أثر عطاء يَخلَلْثُهُ:

عَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَا كَانَ مِنْ دَمٍ فَبِمَكَّةَ، وَمَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ، وَصِيَامٍ فَحَيْثُ شَاءَ» (٣).

قال الطبري يختلف: وَالصَّوَابُ مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ، أَنَّ الله أَوْجَبَ عَلَى حَالِقِ رَأْسِهِ مِنْ أَذًى مِنَ الْمُحْرِمِينَ فِدْيَةً مِنْ صِيَام، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكٍ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ مِنْ أَذًى مِنَ الْمُحْرِمِينَ فِدْيَةً مِنْ صِيَام، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكٍ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ مَكَانٍ مَنَ أَوْ أَطْعَم، أَوْ صَامَ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، بَلْ أَبْهَمَ ذَلِكَ، وَأَطْلَقَهُ، فَفِي أَيِّ مَكَانٍ نَسَكَ، أَوْ أَطْعَم، أَوْ صَامَ فَيَجْزِي عَنِ اللهُ تَدِي؛ وَذَلِكَ لَقِيَامِ الْحِجَّةِ عَلَى أَنَّ الله إِذْ حَرَّمَ أُمَّهَاتِ نِسَائِنَا، فَلَمْ يَحُثُونُ مَوْدُودَاتِ الْأَحْكَامِ يَحْشُوهُ مُنَّ عَلَى أَنْ يَكُنَّ مَوْدُودَاتِ الْأَحْكَامِ يَحْصُونُ مِينَ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُنَّ مَوْدُودَاتِ الْأَحْكَامِ

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ١٨٥) والطبري في تفسيره (٣/ ٤٠٤) قال: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: ثنا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

⁽٢) صَّحيح لغيره: أخرَجه الطبري في تفسيره (٣/ ٤٠٤) قال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَجَّاجٌ، عَنِ الْحُكَم، عَنْ إِبْرَاهِيمَ.

وقال: حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

⁽٣) حسن لغيره: أخرجه الطبري (٣/ ٤٠٤) قال: حدثني يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: ثنا هُشَيْمٌ، قَالَ: أُخْبَرَنَا حَجَّاجٌ، وَعَبْدُ الْمُلِكِ، وَغَيْرُهُمُمَا، عَنْ عَطَاءٍ.

عَلَى الرَّبَائِبِ المُحْصُورَاتِ، عَلَى أَنَّ المُحَرَّمَةَ مِنْهُنَّ المُدْخُولُ بِأُمِّهَا، فَكَذَلِكَ كُلُّ مُبْهَمَةٍ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُ جَائِزِ رَدُّ حُكْمِهَا عَلَى المُّفَسَّرَةِ قِيَاسًا، وَلَكِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَحْكُمَ لِكُلِّ وَالْقُرْآنِ غَيْرُ جَائِزِ رَدُّ حُكْمِهَا عَلَى المُّفَسَّرَةِ قِيَاسًا، وَلَكِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يَحْكُمَ لِكُلِّ وَالْجَدَةِ مِنْهُمَا بِهَا احْتَمَلَهُ ظَاهِرُ التَّنْزِيلِ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ خَبَرٌ عَنِ الرَّسُولِ وَالجَدَةِ مُحَكُم ظَاهِرِهِ إِلَى بَاطِنِهِ، فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ حِينَئِذٍ لِحُكْمِ الرَّسُولِ؛ إِذْ كَانَ هُو اللَّهِ عَنْ مُرَادِ الله. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الصِّيَامَ مُجُنْزِئٌ عَنِ الْحَالِقِ رَأْسَهُ مِنْ أَذَى حَيْثُ صَامَ مِنَ الْبِلَادِ (١٠).

قال الطبري تخالفه: وَعِلَّةُ مَنْ قَالَ: الدَّمُ وَالْإِطْعَامُ بِمَكَّةَ: الْقِيَاسُ عَلَى هَدْيِ جَزَاءِ الصَّيْدِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الله شَرَطَ فِي هَدْيِهِ بُلُوغَ الْكَعْبَةِ فَقَالَ: ﴿ يَخْصُمُ بِهِ وَوَلْ يَهِ عَدْلٍ مِّنصُمُ الصَّيْدِ؛ وَذَلِكَ أَن كُلُ هَدْيٍ وَجَبَ مِنْ جَزَاءٍ، أَوْ فِدْيَةٍ فِي إِحْرَام، هَدْيًا بَلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المالدة: ١٥]، قَالُوا: فَكُلَّ هَدْيٍ وَجَبَ مِنْ جَزَاءٍ، أَوْ فِدْيَةٍ فِي إِحْرَام، فَسُيلُهُ سَبِيلُ جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي وُجُوبِ بُلُوغِهِ الْكَعْبَةَ. قَالُوا: وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ حُكْمُ فَلَكُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ، وَذَلِكَ أَنَّ اللهُ الْهَدْيُ، وَجَزَاءُ كَالدَّم، فَحُكْمُهُمَا وَاحِبَةٌ لَمِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْهُدْيُ، وَذَلِكَ أَنْ الْإِطْعَامَ فِدْيَةٌ، وَجَزَاءُ كَالدَّم، فَحُكْمُهُمَا وَاحِدٌ.

وَأَمَّا عِلَّهُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ لِلْمُفْتَدِي أَنْ يَنْسُكَ حَيْثُ شَاءَ، وَيَتَصَدَّقَ، وَيَصُومَ: أَنَّ الله لَمْ يَشْتَرِطْ عَلَى الْحَالِقِ رَأْسَهُ مِنْ أَذًى هَدْيًا، وَإِنَّمَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ نُسُكًا، أَوْ إِطْعَامًا، أَوْ صِيَامًا، وَصِيَامًا، وَحَيْثُمَا نَسَكَ، أَوْ أَطْعَمَ، أَوْ صَامَ، فَهُو نَاسِكٌ، وَمُطْعِمٌ، وَصَائِمٌ، وَإِذَا دَخَلَ صِيَامًا، وَحَيْثُمَا نَسَكَ، أَوْ أَطْعَمَ، أَوْ صَامَ، فَهُو نَاسِكٌ، وَمُطْعِمٌ، وَصَائِمٌ، وَإِذَا دَخَلَ فِي عِدَادِ مَنْ يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ الإسْمِ كَانَ مُؤَدِّيًا مَا كَلَّفَهُ الله؛ لِأَنَّ الله لَوْ أَرَادَ مِنْ إِلْزَامِ الْحَالِقِ رَأْسَهُ فِي نُسُكِهِ بُلُوغَ الْكَعْبَةِ لَشَرَطَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، كَمَا شَرَطَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ، وَفِي تَرْكِ اللهِ لَلْ وَاضِحٌ أَنَّهُ حَيْثُ نَسَكَ، أَوْ أَطْعَمَ، أَجْزَأً.

وَأَمَّا عِلَّةُ مَنْ قَالَ: النُّسُكُ بِمَكَّةَ، وَالصِّيَامُ وَالْإِطْعَامُ حَيْثُ شَاءَ: فَالنَّسُكُ دَمٌ كَدَمِ الْهَدْيِ، فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ هَدْيِ قَاتِلِ الصَّيْدِ. وَأَمَّا الْإِطْعَامُ فَلَمْ يَشْتَرِطِ الله فِيهِ أَنْ يُصْرَفَ الْهَدْيِ، فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ هَدْيِ قَاتِلِ الصَّيْدِ. وَأَمَّا الْإِطْعَامُ فَلَمْ يَشْتَرِطِ الله فِيهِ أَنْ يُصْرَفَ إِلَى أَهْلِ مَسْكَنَةِ مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَقَى هَدْيِ الْجُزَاءِ بُلُوغَ الْكَعْبَةِ، فَلَيْسَ لِأَحْدِ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ دَلِكَ لِأَهْلِ مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، إِذْ لَمْ يَكُنِ الله شَرَطَ ذَلِكَ لِأَهْلِ مَكَانٍ بِعَيْنِهِ، كَمَا لَيْسَ لِأَحْدِ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ مَا جَعَلَهُ الله مِنَ الْهَدْيِ لِسَاكِنِي الْحُرَمِ مَكَانٍ بِعَيْنِهِ، كَمَا لَيْسَ لِأَحْدِ أَنْ يَدَّعِي أَنَّ مَا جَعَلَهُ الله مِنَ الْهَدْيِ لِسَاكِنِي الْحُرَمِ

تفسير الطبري (٣/ ٤٠٥).

لِغَيْرِهِمْ، إِذْ كَانَ الله قَدْ خَصَّ أَنَّ ذَلِكَ لَمِنْ بِهِ مِنْ أَهْلِ الْمُسْكَنَةِ (١).

□ أقوال أصحاب المذاهب في هذه المسائل.

كرالمذهب الحنفي:

قال السرخِسي تَعْلَيْهُ: وَإِنْ أَصَابَ الْمُحْرِمَ أَذًى فِي رَأْسِهِ، فَحَلَقَ قَبْلَ يَوْم النَّحْرِ، فَعَلَيْهِ أَيُّ الْكَفَّارَآتِ الثَّلَاثِ شَاءَ، وَالْأَصْلَ فِيهِ حَدِيَّتُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً هَا اللَّهَ، «قَالَ: مَرَّ بِي رَسُولُ الله ﷺ، وَالْقُمَّلُ يَتَهَافَتُ عَلَى وَجْهِي، وَأَنَا أُوَقِدُ كَخْتَ قِدْرٍ لِي، فَقَالَ: «أَتُؤَذِيك هَوَامُّ رَأْسِكَ»، فَقُلْت: نَعَمْ، فَأَنْزَلَ اللهَ ۚ عَلَىٰ قَوْلُهُ: ﴿فَفِدْيَةُ مِّن مَسِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍّ ﴾ [البقرة ١٩٦٠]، فَقُلْت: مَا الصِّيَامُ، يَا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ: «ثَلَاثَةُ أَيَّام» فَقُلْت: وَمَا الصَّدَقَةُ؟ قَالَ: «ثَلَاثَةُ آصُعَ مِنْ حِنْطَةٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ، فَقُلْت: وَمَّا النُّسُكُ؟ قَالَ: شَاةً"، وَفِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الثَّلاقَةِ؛ لِأَنَّهَا ذُكِرَتْ بِحَرْفٍ أَوْ، وَذَلِكَ يُوجِبُ التَّخْيِيرَ كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، وَلَوْ لَمْ يَرِدْ النَّصُّ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ بِتَقْدِيرِ الصَّوْم بِثَلَاثَةِ أَيَّامَ، لَكُنَّا نُقَدِّرُهُ بِسِتَّةِ أَيَّام؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّرَ الطَّعَامُ بِطَعَامَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَصَوْمٌ يَوْم بِمَنْزِلَةً طَعَامِ الْمِسْكِينِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْزَمَهُ صَوْمُ سِتَّةً أَيَام، وَلَكِنْ ثَبَتَ بَيَانُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّ الصَّوْمَ ثَلَاثَةُ أَيَام، فَسَقَطَ اعْتِبَارُ كُلِّ قِيَاسٍ بِمُقَّابَلَتِهِ، وَكَذَلِكَ الْجُوَابُ فِي كُلِّ مَا أُضْطُرَّ إِلَيْهِ، مِمَّا لَوْ فَعَّلَهُ غَيْرُ مُضْطَرِّ لَزِمَهُ الدَّمُّ، فَإِذَا فَعَلَهُ الْمُضْطَرُّ فَعَلَيْهِ أَيُّ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثَةِ شَاءَ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى المُنْصُوصِ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَيَكُونِ مُلْحَقًا بِهِ، فَإِنْ اخْتَارَ الصِّيامَ يَصُومُ فِي أَيِّ مَوْضِع شَاءَ، مِنْ الْحَرَم أَوْ غَيْرِ الْحُرَم؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ فِي كُلِّ مَكَان.

وَإِنْ اخْتَارَ الطَّعَامَ يُحْزِئُهُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْحَرَمِ، وَغَيْرِ الْحَرَمِ عِنْدَنَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ - يَعَلَيْهُ تَعَالَى -: لَا يُحْزِئُهُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْحَرَمِ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ بِهِ رِفْقُ فُقَرَاءِ الْحَرَمِ، وَوَصُولُ الْمُنْفَعَةِ إِلَيْهِمْ. وَلَكِنَّا نَقُولُ: التَّصْدِيقُ بِالطَّعَامِ قُرْبَةٌ فِي أَيِّ مَكَان كَانَ، فَهُو وَصُولُ المُنْفَعَةِ إلَيْهِمْ. وَلَكِنَّا نَقُولُ: التَّصْدِيقُ بِالطَّعَامِ قُرْبَةٌ فِي أَيِّ مَكَان كَانَ، فَهُو بِمَنْزِلَةِ الصِّيَامِ. وَإِنَّ اخْتَارَ النَّسُكَ كَانَ خُتَصًا بِالْحَرَم بِالْإِتِّفَاقِ؛ لِأَنَّ إِرَاقَةَ الدَّمِ لَا يَكُونُ قُرْبَةً إِلَّا فِي وَقْتٍ خَصُوصٍ، وَهُو أَيَّامُ النَّحْرِ، أَوْ مَكَان خَصُوصٍ هُوَ الْحَرَمُ،

تفسير الطبري (٣/ ٤٠٤).

کرالذهب المالکی:

قال الإمام مالك كَاللهُ: فِيمَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْبَسَ شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَهَا وَهُو مُحُرِمٌ، أَوْ يُقَصِّرَ شَعَرَهُ، أَوْ يَمَسَّ طِيبًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، لِيَسَارَةِ مُؤْنَةِ الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ. قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّهَا أُرْخِصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ. وَعَلَى الْفِدْيَةِ عَلَيْهِ. قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ، وَإِنَّهَا أُرْخِصَ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ. وَعَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْفِدْيَةُ »، وَسُئِلَ مَالِكُ عَنِ الْفِدْيَةِ مِنَ الصِّيَامِ، أَوِ الصَّدَقَةِ، أَوِ النَّسُكِ: أَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ فِي ذَلِكَ؟ وَمَا النَّسُكُ؟ وَكَمِ الطَّعَامُ؟ وَبِأَيِّ مُدِّ هُو؟ وَكَمِ الصِّيَامُ؟ وَهَلْ يُؤخِّو شَيئًا مِنْ ذَلِكَ؟ قَمَا النَّسُكُ؟ وَكَمِ الطَّعَامُ؟ قَالَ مَالِكُ: «كُلُّ شَيءً فِي كِتَابِ وَهَلْ يُؤخِّو شَيئًا مِنْ ذَلِكَ، أَمْ يَفْعَلُهُ فِي فَوْرِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: «كُلُّ شَيءً فِي كِتَابِ وَهَلْ يُؤخِّو شَيئًا مِنْ ذَلِكَ، أَمْ يَفْعَلُهُ فِي فَوْرِهِ ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: «كُلُّ شَيءً فِي كِتَابِ اللهِ فِي الْكَفَّارَاتِ كَذَا أَوْ كَذَا، فَصَاحِبُهُ مُحْيَّرٌ فِي ذَلِكَ؟ قَالَ مَالِكُ: «كُلُّ شَيءً أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ اللهُ فِي الْكَفَّارَاتِ كَذَا أَوْ كَذَا، فَصَاحِبُهُ مُحْيَّرٌ فِي ذَلِكَ؟ أَيَّ شَيءٍ أَحَبَّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ مَنْ الطَّعَامُ: فَيُطْعِمُ سِتَهَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدَّانِ بِاللَّهُ الْأَوْلِ، مُدِّ النَّبِي عَيْكِيْهِ » وَأَمَّا الطَّعَامُ: فَيُطْعِمُ سِتَهُ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدَّانِ بِاللَّهُ الْأَوْلِ، مُدِّ النَّبِي عَيْكِيْهِ » وَأَمَّا الطَّعَامُ: فَيُطْعِمُ سِتَهُ مَسَاكِينَ، لِكُلًّ مِسْكِينٍ مُدَّانِ بِاللَّهُ الْأَوْلِ، مُدِّ النَّبِي عَيْكِيْقٍ » أَنْ مَسْكِينِ مُدَّانِ بِاللَّهُ الْأَوْلِ، مُدِّ النَّبِي عَيْكِيْقٍ الْمَالِقُ عَلَى مَالِكُ مَا السَّعَامُ السَّعَامُ الْمَا الطَعَامُ السَلِكَ السَّعَلَ وَلَالِكَ عَلَى الْعَلَامُ السَلِي الْمُلْكَالِقُ السَلِكَ السَّعَلَ فَيْ الْمُعْمَالِ السَّعَامُ السَّعَامُ السَّعَلِقَ السَالِكَ اللَّهُ السَالِقُ عَلَى السَالِلُ السَّعَالِ السَّعَامُ السَّعَامُ السَّعَامُ السَلَعَ السَّ

قال ابن رشد كَلَلهُ: [الْقَوْلُ فِي فِدْيَةِ الْأَذَى، وَحُكْمُ الْحَالِقِ رَأْسَهُ قَبْلَ مَحَلِّ الْحُلْقِ] وَأَمَّا فِدْيَةُ الْأَذَى فَمُجْمَعٌ أَيْضًا عَلَيْهَا؛ لِوُرُودِ الْكِتَابِ بِذَلِكَ وَالسُّنَّةِ: أَمَّا الْكِتَابُ

⁽١) المبسوط للسرخسي (٤/ ٧٤).

⁽٢) موطأ مالك ت عبد الباقى (١/ ٤١٩).

فَقُولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ٓ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ ۚ فَفِدْيَةُ مِّن صِيَامٍ أَوْ مَهَ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦]. وَأَمَّا السُّنَّةُ فَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ الثَّابِتُ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْهِ عُرْمًا، فَاذَاهُ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ الله عَلَيْهِ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ، وَقَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةً مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوْ أَنْسُكْ بِشَاةٍ، أَيَّ فَعَلْتَ أَجْزَأً عَنْكُ اللهُ عَنْكُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلْقَ مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ، أَوْ أَنْسُكْ بِشَاةٍ، أَيَّ فَعَلْتَ أَجْزَأً عَنْكُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْمَ اللهُ اللهُ عَلْمَ اللهُ ا

وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَنْ تَجِبُ الْفِدْيَةُ، وَعَلَى مَنْ لَا تَجِبُ؟ وَإِذَا وَجَبَتْ فَهَا هِيَ الْفِدْيَةُ الْوَاجِبَةُ؟ وَفِي أَيِّ شَيْءٍ تَجِبُ الْفِدْيَةُ؟ وَلَمِنْ تَجِبُ؟ وَمَتَى تَجِبُ؟ وَأَيْنَ تَجِبُ؟ فَأَمَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ الْفِدْيَةُ فَإِنَّ الْعُلَهَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ أَمَاطَ الْأَذَى مِنْ ضَرُورَةٍ لِوُرُودِ النَّصِّ بِذَلِكَ، وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَمَاطَهُ بِغَيْرِ ضَرُورَةٍ: فَقَالَ مَالِكٌ: عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ المُنْصُوصُ عَلَيْهَا.

وقال الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ حَلَقَ دُونَ ضَرُورَةٍ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ دَمٌ فَقَطْ.

وَاخْتَلَفُوا هَلْ مِنْ شَرْطِ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ بِإِمَاطَةِ الْأَذَى أَنْ يَكُونَ مُتَعَمِّدًا؟ أَوِ النَّاسِي فِي ذَلِكَ وَالنَّاسِي وَاحِدٌ. وَهُوَ أَوِ النَّاسِي فِي ذَلِكَ وَالنَّاسِي وَاحِدٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالثَّوْرِيِّ، وَاللَّيْثِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ . فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ .، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ: لَا فِدْيَةً عَلَى النَّاسِي.

فَمَنِ اشْتَرَطَ فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ الضَّرُورَةَ فَدَلِيلُهُ النَّصُّ، وَمَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ الْمُضْطَرِّ فَهِيَ عَلَى غَيْرِ الْمُضْطَرِّ أَوْجَبُ. وَمَنْ

⁽۱) البخاري (۱۸۱٤) ومسلم (۱۲۰۱) بلفظ: «احْلِقْ رَأْسَكَ، وَصُمْ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ انْسُكْ بِشَاةٍ» وفي بعض الطرق في الصحيح: «لكل مسكين نصف صاع»، وفي بعضها: «وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَالْفَرَقُ ثَلاَثَةُ آصُع».

بعضهاً: «وَأَطْعِمْ فَرَقاً بَيْنَ سِتَّةٍ مَسَاكِنَ، وَالْفَرَقُ ثَلاَقَةُ آصُعٍ».
وهذا اللفظ الذي ذكره المصنف: «أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ لِكُلِّ إِنْسَانٍ»، تفرد بذكره مالك، كما أخرجه في موطئه والنسائي في سننه (٥/ ١٩٤) عن مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكِ الجُزَرِيّ، عَنْ جُبُوهُ وَ مُولِ الله ﷺ مُحْرِمًا، فَأَنْ أَنَهُ كَانَ مَعَ رَشُولِ الله ﷺ مُحْرِمًا، فَأَذَهُ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ الله ﷺ مُحْرِمًا، فَأَذَهُ الْقَمْلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمْرَهُ رَسُولُ الله ﷺ مُحْرِمًا، مَسَاكِينَ، مُدَّيْنِ، مُدَّيْنِ، أَوْ انْسُكْ شَاةً، أَيَّ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْرَأً عَنْكَ». وسنده صحيح.

فَرَّقَ بَيْنَ الْعَامِدِ وَالنَّاسِي فَلِتَفْرِيقِ الشَّرْعِ فِي ذَلِكَ بَيْنَهُمَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، وَلِعُمُومِ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [الاحراب:٥]، وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الخُطأُ وَالنَّسْيَانُ ﴾ (١).

وَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا فَقِيَاسًا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي لَمْ يُفَرِّقِ الشَّرْعُ فِيهَا بَيْنَ الْخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ.

وَأَمَّا مَا يَجِبُ فِيهِ فِذْيَةُ الْأَذَى؟ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا ثَلَاثُ خِصَالٍ عَلَى التَّخْيِرِ: الصِّيَامُ، وَالْإِطْعَامُ، وَالنَّسُكُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ لَلتَّخْيِرِ: الصِّيَامُ، وَالْإِطْعَامُ، وَالنَّسُكُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِسَاكِينَ، وَأَنَّ النَّسُكَ أَقَلَهُ نَسُكٍ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وَالجُّمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْإِطْعَامَ هُو لِسِتَّةِ مَسَاكِينَ، وَأَنَّ النَّسُكَ أَقَلَهُ شَاةٌ. وَرُويَ عَنْ الْحُسَنُ، وَعِكْرِمَةَ وَنَافِعٍ: أَنَّهُمْ قَالُوا: الْإِطْعَامُ لِعَشَرَةٍ مَسَاكِينَ، وَالصِّيامُ عَشَرَةُ آيًام.

وَدَلِيلُ الْجُمْهُورِ حَدِيثُ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةً (٢) الثَّابِثُ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: الصِّيَامُ عَشَرَةُ أَيَّامٍ، فَقِيَاسًا عَلَى صِيَامِ التَّمَتُّعِ وَتَسْوِيَةِ الصِّيَامِ مَعَ الْإِطْعَامِ، وَلِمَا وَرَدَ أَيْضًا فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَالِكَ صِيَامًا ﴾ [المائدة: ١٥].

وَأَمَّا كَمْ يُطْعِمُ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِنَ الْمَسَاكِينِ السِّتَّةِ الَّتِي وَرَدَ فِيهَا النَّصُّ؟ فَإِنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ؛ لِإخْتِلَافِ الْآثَارِ فِي الْإِطْعَامِ فِي الْكَفَّارَاتِ: فَقَالَ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُمُ: الْإِطْعَامُ فِي ذَلِكَ مُدَّانِ بِمُدِّ النَّبِيِّ عَلَيْهِ لِكُلِّ مِسْكِينٍ.

وَرُوِيَ عَنِ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مِنَ الْبُرِّ نِصْفُ صَاعٍ، وَمِنَ التَّمْرِ، وَالزَّبِيبِ، وَالشَّعِيرِ صَاعٌ. وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُهُ، وَهُوَ أَصْلُهُ فِي الْكَفَّارَاتِ.

وَأَمَّا مَا تَجِبُ فِيهِ الْفِدْيَةُ فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا تَجِبُ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِضَرُورَةِ مَرَضٍ، أَوْ حَيَوَانٍ يُؤْذِيهِ فِي رَأْسِهِ.

⁽١) صحيح لشواهده، وقد سبق.

⁽٢) البخاري (١٨١٤) ومسلم (١٢٠١).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ^(۱): «الْمُرَضُ: أَنْ يَكُونَ بِرَأْسِهِ قُرُوحٌ، وَالْأَذَى: الْقَمْلُ وَغَيْرُهُ». وَقَالَ عَطَاءٌ: «الْمُرَضُ: الصَّدَاعُ، وَالْأَذَى: الْقَمْلُ وَغَيْرُهُ».

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا مُنِعَهُ المُحْرِمُ مِنْ لِبَاسِ الشَّيَابِ المُخِيطَةِ، وَحَلْقِ الرَّأْسِ، وَقَصِّ الْأَظْفَارِ، أَنَّهُ إِذَا اسْتَبَاحَهُ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، أَيْ: دَمْ، عَلَى اخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِك، وَقَصِّ الْأَظْفَارِ، أَنَّهُ إِذَا اسْتَبْعَالُ الطِّيبِ. أَوْ إِطْعَام، وَلَمْ يُفرِّقُوا بَيْنَ الضَّررِ وَغَيْرِهِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاء، وَكَذَلِكَ اسْتِعْمَالُ الطِّيبِ. وَقَالَ قَوْمٌ: فِيهِ دَمٌ. وَحَكَى ابْنُ المُنْذِرِ أَنَّ مَنْعَ المُحْرِم قَصَّ الْأَظْفَارِ أَنْ مَنْعَ اللَّهُ مَنْعَ اللَّهُ مَنْعَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَقَالَ قَوْمٌ: فِيهِ دَمٌ. وَحَكَى ابْنُ المُنْذِرِ أَنَّ مَنْعَ المُحْرِم قَصَّ الْأَظْفَارِ إِجْمَاعٌ.

وَاَخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَخَذَ بَعْضَ أَظْفَارِهِ: فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ: إِنْ أَخَذَ وَاحِدًا أَطْعَمَ مِسْكِينًا وَاحِدًا، وَإِنْ أَخَذَ ظُفْرَيْنِ أَطْعَمَ مِسْكِينَيْنِ، وَإِنْ أَخَذَ ثَلَاثًا فَعَلَيْهِ دَمٌ فِي مَقَامِ وَاحِدٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ حَتَّى يَقُصَّهَا كُلَّهَا.

وقال أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَزْمِ: يَقُصُّ الْمُحْرِمُ أَظْفَارَهُ وَشَارِبَهُ. وَهُوَ شُذُوذُ، وَعِنْدَهُ أَنْ لَا فِدْيَةَ إِلَّا مِنْ حَلْقِ الرَّأْسِ فَقَطْ؛ لِلْعُذْرِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى مَنْع حَلْقِ الرَّأْسِ، وَاخْتَلَفُوا فِي حَلْقِ الشَّعْرِ مِنْ سَائِرِ الجُسَدِ: فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ فِيهِ الْفِدْيَةَ. وقال دَاوُدُ: لَا فِدْيَةَ فِيهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ نَتَفَ مَنْ رَأَسَهُ الشَّعْرَةَ وَالشَّعْرَتَيْنِ، أَوْ مِنْ لَخَمِهِ: فَقَالَ مَالِكُ: لَيْسَ عَلَى مَنْ نَتَفَ الشِّعْرَ الْيَسِيرَ شَيْءُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَمَاطَ بِهِ أَذًى، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ.

وقال الْحَسَنُ: فِي الشَّعْرَةِ مُدُّ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ مُدَّانِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ دَمٌ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرِ. الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرِ.

وقال عَبْدُ الْمَلِكِ صَاحِبُ مَالِكٍ: فِيهَا قَلَّ مِنَ الشَّعْرِ إِطْعَامٌ، وَفِيهَا كَثُرَ فِدْيَةٌ.

فَمَنْ فَهِمَ مِنْ مَنْعِ الْمُحْرِمِ حَلْقَ الشَّعْرِ أَنَّهُ عِبَادَةٌ سَوَّى بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، وَمَنْ فَهِمَ مِنْ ذَلِكَ مَنْعَ النَّظَافَةِ، وَالزَّيْنِ، وَالإِسْتِرَاحَةِ الَّتِي فِي حَلْقِهِ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ؛ لِأَنَّ الْقَلِيلَ لَيْسَ فِي إِزَالَتِهِ زَوَالُ أَذًى.

⁽١) لم أقف عليه.

أَمَّا مَوْضِعُ الْفِدْيَةِ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ: فَقَالَ مَالِكُ: يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ أَيْنَ شَاءَ، بِمَكَّةَ وَبِغَيْرِهَا، وَإِنْ شَاءَ بِبَلَدِهِ. وَسَوَاءٌ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ ذَبْحُ النَّسُكِ، وَالْإِطْعَامُ، وَالْطِعَامُ، وَهُوَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ. وَالَّذِي عِنْدَ مَالِكٍ هَهُنَا هُوَ نُسُك، وَلَيْسَ بَهَدْيٍ؛ فَإِنَّ الْمُدْيَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَكَّةَ أَوْ بِمِنِي.

وقال أَبُو حَنِيفَةً وَالشَّافِعِيُّ: الدَّمُ وَالْإِطْعَامُ لَا يُجْزِيَانِ إِلَّا بِمَكَّةَ، وَالصَّوْمُ حَيْثُ شَاءَ.

وقال ابْنُ عَبَّاسٍ^(۱): «مَا كَانَ مِنْ دَمِهِ فَبِمَكَّةَ، وَمَا كَانَ مِنْ إِطْعَامٍ وَصِيَامٍ فَحَيْثُ شَاءَ». وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ مِثْلُهُ. وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ دَمَ الْإِطْعَامِ لَا يُجْزِئُ إِلَّا لِسَاكِينِ الْحُرَم.

وَسَبَبُ الْخِلَافِ اسْتِعْمَالُ قِيَاسِ دَمِ النَّسُكِ عَلَى الْهُدْيِ؛ فَمَنْ قَاسَهُ عَلَى الْهَدْيِ أَوْجَبَ فِيهِ شُرُوطَ الْهُدْيِ، مِنَ الذَّبْحِ فِي الْمُكَانِ الْمُخْصُوصِ بِهِ، وَفِي مَسَاكِينِ الْحُرَم.

وَإِنْ كَانَ مَالِكُ يَرَى أَنَّ الْهُدْيَ يَجُوزُ إِطْعَامُهُ لِغَيْرِ مَسَاكِينِ الْحُرَمِ. وَالَّذِي يَجْمَعُ النُّسُكَ وَالْهَدْيَ هُوَ أَنَّ اللهُ. وَالْمُخَالِفُ النُّسُكَ وَالْهُدِي هُوَ أَنَّ اللهُ. وَالْمُخَالِفُ يَقُولُ: إِنَّ الشَّرْعَ لَمَا فَرَقَ بَيْنَ اسْمِهِهَا؛ فَسَمَّى أَحَدَهُمَا نُشُكًا، وَسَمَّى الْآخَرَ هَدْيًا، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُمَا نُحُكُمُهُمَا خُتَلِفًا.

وَأَمَّا الْوَقْتُ فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَفَّارَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ إِمَاطَةِ الْأَذَى، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَدْخُلَهُ الْخِلَافُ قِيَاسًا عَلَى كَفَّارَةِ الْأَيْمَانِ. فَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ فِي كَفَّارَةِ إِمَاطَةِ الْأَذَى. الْأَذَى.

كرالمذهب الحنبلي:

قال ابن قدامة يَخَلَفُهُ: الْفَصْلُ الْأَوَّل: أَنَّ عَلَى الْمُحْرِمِ فِدْيَةً إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ. وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وُجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى مَنْ حَلَقَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِغَيْرِ عِلَّةٍ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ

⁽١) لم أقف عليه.

ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُ مَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ عَ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ - فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البقرة:١٩٦]. وقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: «لَعَلَّك آذَاك هَوَامُّك؟» قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ الله. فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: «احْلِقْ رَأْسَك، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيّام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَشْكُ شَاةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ: «أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينِ نِصْفُ صَاعٍ مَّرْ». وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ إِزَالَةِ الشَّعْرِ بِالْحَلْقِ، أَوْ النُّورَةِ، أَوْ قَصِّهِ، أَوْ عَيْرِ ذَلِكَ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا.

وقال يَعْلَقْهُ: الْفَصْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ الْفِدْيَةَ هِيَ إِحْدَى الثَّلاَثَةِ المُذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ وَالْخَبَرِ، أَيَّمَا شَاءَ فَعَلَ؛ لِأَنَّهُ أُمِر بِهَا بِلَفْظِ التَّخْيِرِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ المُعْذُورِ وَعَيْرِهِ، وَالْعَامِدِ وَالمُخْطِئِ. وَهُو مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ. وَعَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ إِذَا حَلَقَ لِغَيْرِ عُذْرِ فَعَلَيْهِ الدَّمُ، مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ. وَهُو مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةً؛ لِأَنَّ الله تَعَالَى خَيَر بِشَرْطِ الْعُذْرِ، فَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ وَجَبَ زَوَالُ التَّخْيِيرِ. وَلَنَا: أَنَّ اللهُ تَعَالَى خَيْرِ بِشَرْطِ الْعُذْرِ، فَإِذَا عُدِمَ الشَّرْطُ وَجَبَ زَوَالُ التَّخْيِيرِ. وَلَنَا: أَنَّ اللهُكُمْ ثَبَتَ فِي غَيْرِ اللهُ لَمُ اللهُ اللهُ اللهُ وَجَبَ زَوَالُ التَّخْيِيرُ. وَلِنَا: أَنَّ اللهُ تَعَالَى خَيْر اللهُ اللهُ وَجَبَ زَوَالُ التَّخْيِرِ. وَلَنَا: أَنَّ اللهُ تَعَالَى خَيْر اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَجَبَ رَوَالُ التَّخْيِرِ. وَلَنَا: أَنَّ اللهُ تَعَالَى خَيْر اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَجَبَ وَالتَبَعُ لَا يُخَالِفُ أَصْلَهُ، وَلِأَنَّ كُلَّ كَفَّارَةٍ ثَبَتَ التَخْيِيلُ فِيهَا إِذَا كَانَ سَبَهُهَا مُبَاحًا لَهُ، وَالتَبَعُ لَا يُخَالِفُ أَصْلَهُ، وَلِأَنَّ كُلَّ كَفَّارَةٍ ثَبَتَ التَّغْيِيلُ فَيْ اللهُ اللهُ

الْفَصْلُ السَّادِسُ: أَنَّ الْفِدْيَةَ الْوَاجِبَةَ بِحَلْقِ الشَّعْرِ هِيَ الْمُذْكُورَةُ فِي حَدِيثِ كَعْبِ
ابْنِ عُجْرَة، بِقَوْلِ النَّبِيَّ ﷺ: «احْلِقْ رَأْسَك، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَام، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ،
لِكُلِّ مِسْكِينٍ، نِصْفُ صَاعٍ، أَوْ أَنْسُكْ شَاةً». وَفِي لَفْظِ: «أَوْ أَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنَ سِتَّةِ
مَسَاكِينَ». مُتَّفَقُ عَلَيْه. وَفِي لَفْظٍ: «أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ بَيْنَ كُلِّ مِسْكِينَيْنِ صَاعٌ».
وَفِي لَفْظٍ: «فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَإِنْ شِئْت فَتَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ آصُعٍ مِنْ تَمْرٍ، بَيْنَ سِتَةِ
مَسَاكِينَ». رَوَاهُ كُلَّهُ أَبُو دَاوُد.

وَبِهَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَأَبُو مِجْلَزِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَالِكُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وقال الْحُسَنُ، وَعِكْرِ مَةُ، وَنَافِعٌ: الصِّيَامُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ. وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ الثَّوْرِيِّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، قَالُوا: يُجْزِئُ مِنْ الْبُرِّ نِصْفُ

صَاعٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، وَمِنْ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ صَاعٌ صَاعٌ. وَاتِّبَاعُ السُّنَّةِ أَوْلَى (١).

كر الذهب الظاهري:

قال ابن حزم تخلله: وَمَنْ احْتَاجَ إِلَى حَلْقِ رَأْسِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ ـ لِرَضٍ، أَوْ صُدَاعٍ، أَوْ لِقَمْلِ، أَوْ لِجُرْحِ بِهِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُؤْذِيهِ – فَلْيَحْلِقْهُ، وَعَلَيْهِ أَحَدُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءً، هُوَ مُحْيَّرٌ فِي أَيُّهَا شَاءً لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَحَدِهَا:

إِمَّا أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَإِمَّا أَنْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُتَغَايِرِينَ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مِنْهُمْ نِصْفُ صَاعٍ تَمْرٍ وَلَا بُدَّ، وَإِمَّا أَنْ يُمْدِيَ شَاةً يَتَصَدَّقُ جَمَا عَلَى الْمُسَاكِينِ، أَوْ يَصُومَ، أَوْ يُطْعِمَ، أَوْ يَنْسَكُ الشَّاةَ فِي الْمُكَانِ الَّذِي حَلَقَ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ (٢).

* 0000 *

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٤٢٩).

⁽٢) المحلى بالآثار (٥/ ٢٢٧).

محظورات الإحرام

محظورات الإحرام: أي: المحظورات بسبب الإحرام.

والمحظور: الممنوع، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ تَحَظُّورًا﴾[الإسراء:٢٠]، أي: ممنوعاً(١).

الله وهي أنواع:

النوع الأول: فيما يتعلق باللباس

المحظور الأول: لبس المخيط، ومنه: «لبس القميص، والسروال، والحظاف»

وهذا من محظورات الإحرام بالسنة والإجماع.

كرأولًا: من السنة.

أُخرج البخاري (٢) ومسلم (٣) في صحيحيها عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّةٍ، وَعَنِ النَّبِيِّ عَنْ سَالِم، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّةٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ النُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ عَيَّةٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لاَ يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلاَ العِمَامَة، وَلاَ السَّرَاويلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ تَوْبًا مَسَّهُ الوَرْسُ أَوِ الزَّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الكَعْبَيْنِ» (١٠).

⁽١) انظر الشرح الممتع (٧/ ١١٤).

قال ابن منظور في لسان العرب (٤/ ٢٠٢): والمَحْظُورُ: المُحَرَّمُ. حَظَرَ الشيءَ يَحْظُرُه حَظْرًا وحِظارًا، وحَظَرَ عَلَيْهِ: مَنَعَهُ، وكلُّ مَا حَالَ بَيْنكَ وَبَيْنَ شَيْءٍ، فَقَدْ حَظَرَهُ عَلَيْكَ.

وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ تَحْظُورًا﴾. وَقَوْلُ الْعَرَبِ: لَا حِظارَ عَلَى الأَسماء، يَعْنِي: أَنه لَا يُمْنَعُ أَحد أَن يُسَمِّي بِهَا شَاءَ، أَو يَتَسَمَّى بِهِ. وحَظَرَ عَلَيْهِ حَظْراً: حَجَرَ، ومَنَعَ.

⁽٢) البخاري (١/ ٣٩).

⁽٣) مسلم (٢/ ٤٣٨).

⁽٤) قال الكاساني تَعْلَفْهُ في بدائع الصنائع (٢/ ١٨٣): فَإِنْ قِيلَ: فِي هَذَا الْحَدِيثِ ضَرْبُ إِشْكَالٍ؛ لِأَنَّ

قال النووي تخلُّثه: قَالَ الْعُلَمَاءُ هَذَا مِنْ بَدِيعِ الْكَلَامِ وَجَزِلِهِ؛ فَإِنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَمَّا

وَالنَّانِيَ: يُحْتَمَٰلُ أَنَّ النَّبِيَ ﷺ وَمَقْصُودِهِ، وَنَظِيرُهُ قَوْله تَعَالَى خَبَرًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ - عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالنَّانِيَ: يُحْتَمَٰلُ أَنَّ النَّبِيِّ وَيَقَلِيْهِ وَامْدَا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الشَّمَرَتِ مَنْ عَامَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ وَالسَّلاَمُ -: ﴿ وَمَ نَصْفَرَ فَأُمَتِعُهُ وَلَلِيلًا ثُمَّ أَضْظَرُ هُوَ ﴾ [البقرة ٢٦١]، سَأَلَ الْاَحِيْ البقرة ٢٢١]، فَأَكُنْ بِقُولِهِ: ﴿ وَمَن صَفْرَ فَأُمْتِعُهُ وَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُ هُوَ ﴾ [البقرة ٢٦١]، سَأَلَ إِبْرَاهِيمُ - عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ - رَبَّهُ عَلَى مَا أَنْ يُرْزُقَ مَنْ آمَنَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةً مِنْ الثَّمَرَاتِ، فَأَجَابَهُ اللهُ تَعَالَى عَبًا كَانَ فِي ضَمِيرِهِ، كَذَا هَذَا.

وَالْنَّالِثُ: أَنَّهُ لِمَّا خُصَّ المُخِيطَ أَنَّهُ لاَ يَلْبَسُهُ الْمُحْرِمُ بَعْدَ تَقَدُّمِ السُّؤَالِ عَمَّا يَلْبَسُهُ، دَلَّ أَنَّ الْحُكْمَ فِي غَيْرِ الْمَالِثُولِ اللَّهُ الْمُخِيطِ بِخِلافِهِ، وَالتَّنْصِيصُ عَلَى حُكْمٍ فِي مَذْكُورٍ إِنَّهَا لاَ يَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِ ذَلِكَ الْحُكْمِ بِهِ بِشَرَائِطَ الْمُخِيطِ بِخِلافِهِ، وَالتَّنْصِيصُ عَلَى حُكْمٍ فِي مَذْكُورٍ إِنَّهَا لاَ يَدُلُّ عَلَى الْحَيْدُ، وَلَا يَكُونَ فِيهِ حَيْدٌ عَنْ الجُوَابِ عَنْ لاَ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْحَيْدُ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ، صَيَانَةً لِمُنْصِبِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ الْحُيْدِ عَنْ الجُّوَابِ عَنْ السُّوَالِ. وَالثَّانِي: مِنْ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ غَيْرِ اللَّذْكُورِ خِلَافَ حُكْمِ الْمُذْكُورِ، وَهَهُنَا لَا يُحْتَمَلُ؛ لِآنَهُ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَلْبَسَ المُحْرِمُ أَصْلًا، وَفِيهِ تَعْرِيضُهُ لِلْهَلَاكِ بِالْحَرِّ، أَوْ الْبَرْدِ، وَالْعَقْلُ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ فَكَانَ المُنْعُ مِنْ أَحَدِ النَّوْعَيْنِ فِي مِثْلِهِ إطْلَاقًا لِلنَّوْعِ الْآخَرِ.

وَنَظِيرُهُ قَوْلهُ تَعَالَى: ﴿ اللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكَنُواْ فِيهِ ﴾ [عنر:١١] إنَّ جَعْلَ اللَّيْلِ لِلسُّكُونِ يَدُلُّ عَلَى جَعْلِ النَّهَارِ لِلْكَسْب، وَطَلَبِ المُعَاشِ؛ إذْ لَا بُدَّ مِنْ الْقُوتِ لِلْبَقَاءِ، وَكَانَ جَعْلُ اللَّيْلِ لِلسُّكُونِ تَعْيِينًا لِلنَّهَارِ لِطَلَبِ المُعَاشِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّ يَكُونَ ذَلِكَ فِي عَيْرِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَأَمَّا فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَيَدُّلُ عَلَيْهِ، لِمَا قَدْ صَحَّ مِنْ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا، أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌّ عَنْ ضِدِّهِ، وَالنَّهْيَ عَنْ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ.

وَالتَّنْصَيصُ هَهُنَا فِي مَحِلِّ النَّهْيِ، فَكَانَّ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ فِي غَيْرِ الْمُخيطِ بِخِلَافِهِ. وَالله ﷺ الْمُؤفِّقُ. الْمُوَفِّقُ. يَلْبُسُهُ الْمُخُورَاتِ، وَيَلْبَسُ مَا سِوَى ذَلِكَ، وَكَانَ التَّصْرِيحُ بِهَا لَا يَلْبَسُ أَوْلَى؛ لِآنَهُ مُنْحَصِرٌ، اللَّهُ وَرَاتِ، وَيَلْبَسُ مَا سِوَى ذَلِكَ، وَكَانَ التَّصْرِيحُ بِهَا لَا يَلْبَسُ أَوْلَى؛ لِآنَهُ مُنْحَصِرٌ، فَضُبِطَ الجُمِيعُ بِقَوْلِهِ عَلَيْ لَا يُلْبَسُ كَذَا وَأَمَّا المُلْبُوسُ الجُائِزُ لِلْمُحْرِمِ فَغَيْرُ مُنْحَصِرٍ، فَضُبِطَ الجُمِيعُ بِقَوْلِهِ عَلَيْ لَا يَلْبَسُ كَذَا وَكَذَا، يَعْنِي: وَيَلْبَسُ مَا سِوَاهُ. وَأَجْمَعَ الْعُلَّمَاءُ على أنه لا يجوز للمحرم لبس شئ مِنْ هَذِهِ المُذْكُورَاتِ، وَأَنَّهُ نَبَهُ بِالْقَمِيصِ وَالسَّرَاويلِ عَلى جَمِيعِ مَا فِي مَعْنَاهُمَا، وَهُو مَا كَانَ هَيْ عَيْطًا أَوْ خَيطًا مَعْمُولًا عَلَى قَدْرِ الْبَدَنِ، أَوْ قَدْرِ عُضْوٍ مِنْهُ، كَالْجُوشَنِ، وَالتَّبَانِ، وَالْقَلَّانِ، وَغَيْرِهَا، وَنَبَّهُ عَلَى قَدْرِ الْبَرَانِسِ عَلَى كُلِّ سَاتِرٍ لِلرَّأْسِ، يَحِيطًا كَانَ أَوْ عَيْرِهَا، وَنَبَّهُ عَلَيْ بِالْعَمَائِمُ وَالْبَرَانِسِ عَلَى كُلِّ سَاتِرٍ لِلرَّأْسِ، يَحِيطًا كَانَ أَوْ غَيْرِهُمَا، وَهُو مَا كَانَ أَوْ غَيْرِهَا، وَلَيْ مَنَاهُمَا وَهُو مَا كَانَ أَوْ عَيْرِهَا، وَلَيْ مَنَهُ الْفِدْيَةُ، وَنَبَّهُ عَلَيْ بِالْغَقَافِ عَلَى كُلِّ سَاتِرٍ لِلرِّأُسِ، مَذَاعِ، أَوْ غَيْرِهِمَا، وَلَوْمَتُهُ الْفِدْيَةُ، وَنِبَهُ عَلَيْ بِالْغَقَافِ عَلَى كُلِّ سَاتِرٍ لِلرِّجُلِ مِنْ مَدَاسٍ، وَجُمْجُمٍ، وَجَوْرَبِ، وَغَيْرِهَا. وَهَذَا كُلُّهُ حُكُمُ الرِّجَالِ ('').

كرثانيًا: الإجماع.

قال ابن المنذر تَعَلَّلُهُ: وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من لبس القميص، والعمامة، والسراويل، والخفاف، والبرانس^(٢).

قال ابن رشد تَعَلَّقُهُ: فَمِمَّا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَلْبَسُ المُحْرِمُ قَمِيصًا، وَلَا شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا شَيْئًا مِمَّا أَهُ مِنْ خِيطِ الثَّيَابِ، وَأَنَّ هَذَا خَصُوصٌ بِالرِّجَالِ - في هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِنْ خِيطِ الثَّيَابِ، وَأَنَّ هَذَا خَصُوصٌ بِالرِّجَالِ - أَعْنِي: تَحْرِيمَ لُبْسِ الْقَمِيصِ، وَالدِّرْعِ، وَالدِّرْعِ، وَالنَّهُ لَا بَأْسَ لِلْمَرْأَةِ بِلُبْسِ الْقَمِيصِ، وَالدِّرْعِ، وَالسَّرَاوِيل، وَالْخِفَافِ، وَالْخُمُرِ (٣).

قال ابن قدامة تخلله: (وَلَا يَلْبَسُ الْقُمَّصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنُسَ). قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ تَمْنُوعٌ مِنْ لُبْسِ الْقُمَّصِ، وَالْعَهَائِمِ، وَالْعَهَائِمِ، وَالْعَهَائِمِ،

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ

شرح النووي على مسلم (٨/ ٧٤).

⁽٢) الإجماع رقم (١٥١).

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ٩١).

مِنْ الثَّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا يَلْبَسُ الْقُمَّصَ، وَلَا الْعَهَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبَرَانِسَ، وَلَا الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ وَلَا الْبَرَانِسَ، وَلَا الْخُفَافَ، إلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ الْخُفَّيْنِ، وَلَا الْوَرْسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. مِنْ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ، وَلَا الْوَرْسُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

نَصَّ النَّبِيُّ عَيَّا مَا فَي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، وَأَخْقَ بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ مَا فِي مَعْنَاهَا، مِثْلَ الْجُبَّةِ، وَالدُّرَّاعَةِ، وَالثَّيَابِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ. فَلَيْسَ لِلْمُحْرِم سَتْرُ بَدَنِهِ بِهَا عُمِلَ عَلَى قَدْرِهِ، وَلَا سَتْرُ عُضُو مِنْ أَعْضَائِهِ بِهَا عُمِلَ عَلَى قَدْرِهِ، كَالْقَمِيصِ لِلْبَدَنِ، وَالسَّرَاهِيلِ لِبَعْضِ سَتْرُ عُضُو مِنْ أَعْضَائِهِ بِهَا عُمِلَ عَلَى قَدْرِهِ، كَالْقَمِيصِ لِلْبَدَنِ، وَالسَّرَاهِيلِ لِبَعْضِ الْبَدَنِ، وَالْقُولِي لِبَعْضِ الْبَدَنِ، وَالْقُفَّانِ لِلرِّجْلَيْنِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي هَذَا كُلّهِ الْبَدَنِ، وَالْقُفَّانِ لِلرِّجْلَيْنِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِي هَذَا كُلّهِ الْبَدِّنِ. الْبَيْرُ لِلْبَاتُ شَيْءٍ مِنْ المُخِيطِ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الذُّكُورُ دُونَ النِّسَاءِ (١٠).

قال النووي تعلقه: ويحرم عليه لبس القميص، لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ عَلَا النّبِيَّ قَالَ فِي المحرم: «لا يلبس الْقَمِيصَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا الْعِمَامَة، وَلَا النّبُونُ مَنْ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا يَلْبَسُ مِنْ الثّيَابِ ما الخُفّ، إلّا أَنْ لاَ يَجِد نَعْلَيْنِ، فيقطعها أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ، وَلا يَلْبَسُ مِنْ الثّيَابِ ما الفدية، كالحلق، ولا فرق بين أن يكون ما يلبسه من الخرق، أو الجلود، أو اللبود، أو الفدية، كالحلق، ولا فرق بين أن يكون ما يلبسه من الخرق، أو الجلود، أو اللبود، أو معنى المخيط. والعباءة والدارعة كالقميص فيها ذكرناه؛ لأنه في معنى القميص، ويحرم عليه لبس السراويل لحديث ابن عمر رضى الله عنهما، وتجب به الفدية، لما ذكرناه من المعني، والتبان والران كالسراويل فيها ذكرناه؛ لأنه في معنى السراويل، وما ذكرناه من المعني، والتبان والران كالسراويل فيها ذكرناه؛ لأنه في معنى السراويل، وما على الساقين كالبابكين، ويجوز أن يعقد عليه إزاره، لأن فيه مصلحة له، وهو أن على الساقين كالبابكين، ويجوز أن يعقد عليه إزاره، لأن فيه مصلحة له، وهو أن يثبت عليه، ولا يعقد الرداء عليه؛ لأنه لا حاجة به إليه، وله أن يغرز طرفيه في إزاره، وإن جعل لإزاره حجزة، وأدخل فيها التكة، واتزر به جاز، وإن اتزر، وشد فوقه وأن جعل لإزاره حجزة، وأدخل فيها التكة، واتزر به جاز، وإن اتزر، وشد فوقه تكة، عاز. قال في الإملاء: وإن زَرَّهُ، أَوْ خَاطَهُ، أَوْ شَوَّكَهُ، لَمْ يُخْز؛ لأنه يصير تكة، حاز. قال في الإملاء: وإن زَرَّهُ، أَوْ خَاطَهُ، أَوْ شَوَّكَهُ، لَمْ يُخْز؛ لأنه يصير

⁽١) المغني (٣/ ٢٨٠).

كالمحيط^(١).

قال الكاساني كَتَلَّهُ: أَمَّا الْأَوَّلُ: فَالمُحْرِمُ لَا يَلْبَسُ المُخِيطَ جُمْلَةً، وَلَا قَمِيصًا، وَلَا قَبُاءَ، وَلَا جُبَّةً، وَلَا جُبَّةً، وَلَا جُبَّةً، وَلَا جُبَّةً، وَلَا جُبَّهُ وَلَا عَلَمْ اللَّهُ عَلَيْنِ، فَلَا بَأْسُ خُفَيْنِ، إلَّا أَنْ يَجِدَ فَعَلَيْنِ، فَلَا بَأْسُ أَنْ يَقْطَعُهُمَ أَسْفَلَ الْكَعْبَيْنِ، فَيَلْبَسُهُمَا، وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رُوِي عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَ عَلَيْ وَقَالَ: مَا يَلْبَسُ المُحْرِمُ مِنْ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ: «لَا اللهُ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِي عَلَيْهُ وَقَالَ: مَا يَلْبَسُ المُحْرِمُ مِنْ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنْ الثِيَابِ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقُومِيصَ، وَلَا الْعَرَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَاتِ، وَلَا الْبَرَانِسَ، وَلَا الْخَفَافَ إلَّا أَحَدُ لَا يَنْبَسُ مِنْ الثَيَابِ يَعْمَى اللهُ الْوَرْسُ، وَلَا تَنْتَقِبُ المُرْأَةُ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّارَيْنِ " ().

مسألة: لبس السروايل لمن لا يجد الإزار

ذهب جمهور العلماء إلى أن للمحرم أَنْ يَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ، إذَا لَمْ يَجِدْ الْإِزَارَ، وليس عليه فدية، وهو الصحيح، واستدلوا على ذلك.

🗖 حديث عبد الله بن عباس 🍩:

عن عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَيَّا يُغْلُبُنِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ لِلْمُحْرِمِ» (٣).

🗖 حديث جابر بن عبد الله 🍩:

عَنْ جَابِرٍ ﴿ اللَّهِ مَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ »(٤).

قَالَ ابن قدامة تَعَلَّلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، لَبِسَ السَّرَاوِيلَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدَ نَعْلَيْنِ، لَبِسَ الْشَرَاوِيلَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدَ نَعْلَيْنِ، لَبِسَ الْخُفَّيْنِ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا، وَلَا فِدَاءَ عَلَيْهِ). لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ لِلْمُحْرِمِ

⁽¹⁾ HARAGES (V/ PZY).

⁽٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٣).

⁽٣) البخاري (١٨٤١) ومسلم (١١٧٨).

⁽٤) مسلم (١١٧٩).

أَنْ يَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ، إِذَا لَمْ يَجِدْ الْإِزَارَ، وَالْخُفَّيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ. وَبَهَذَا قَالَ عَطَاءُ، وَعِكْرِمَةُ، وَالشَّوْرِيُّ، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْي، وَغَيْرُهُمْ. وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: «سَمِعْت النَّبِيَّ عَيَّا يُخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ لِلْمُحْرِمِ». مُتَّفَقٌ «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ لِلْمُحْرِمِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَرَوَى جَابِرٌ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ فِي لُبْسِهِهَا عِنْدَ ذَلِكَ، فِي قَوْلِ مَنْ سَمَّيْنَا، إلَّا مَالِكًا وَأَبَا حَنِيفَةَ، قَالَا: عَلَى كُلِّ مَنْ لَبِسَ السَّرَاوِيلَ الْفِدْيَةُ ؛ لِجَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ. وَلِأَنَّ مَا وَجَبَتْ الْفِذْيَةُ بِلُبْسِهِ مَعَ وُجُودِ الْفِذْيَةُ ؛ لِجَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ. وَلِأَنَّ مَا وَجَبَتْ الْفِذْيَةُ بِلُبْسِهِ مَعَ وُجُودِ الْإِزَارِ، وَجَبَتْ مَعَ عَدَمِهِ، كَالْقَمِيصِ.

وَلَنَا: خَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْإِبَاحَةِ، ظَاهِرٌ فِي إِسْقَاطِ الْفِدْيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِلْبَسِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَةً، وَلِأَنَّهُ يَخْتَصُّ لَبْسُهُ بِحَالَةِ عَدَمٍ غَيْرِه، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ فِدْيَةٌ، كَالْخُقَيْنِ الْمُقْطُوعَيْنِ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ خُصُوصٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ. فَأَمَّا الْقَمِيصُ فَيُمْكِنُهُ أَنْ يَتَزِرَ بِهِ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ، وَيَسْتَتِرَ، بِخِلَافِ السَّرَاوِيلِ (أَ).

قال ابن رشد تَعْمَلَثُهُ: وَاخْتَلَفُوا فِيمَنَٰ لَمْ يَجِدْ غَيْرَ السَّرَاوِيلِ، هَلْ لَهُ لِبَاسُهَا؟ فَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ لَهُ لِبَاسُ السَّرَاوِيلِ، وَإِنْ لَبِسَهَا افْتَدَى.

وقال الشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو ثَوُّرٍ، وَدَاوُدُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَجِدْ إِزَارًا.

وَعُمْدَةُ مَذْهَبِ مَالِكٍ: ۚ ظَاهِرٌ لِحِدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَقَدِّمِ، ۚ قَالَ: وَلَوْ كَانَ فِي َذَلِكَ رُخْصَةٌ لَاسْتَثْنَاهَا رَسُولُ الله ﷺ كَمَا اسْتَثْنَى فِي لُبْسِ الْخُفَّيْنِ.

وَعُمْدَةُ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عن اَبْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «السَّرَاوِيلُ لَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَّارَ، وَالْخُفُّ لَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِزَّارَ، وَالْخُفُّ لَنْ لَمْ يَجِدِ اللَّائِذَارَ، وَالْخُفُّ لَنْ لَمْ يَجِدِ اللَّائِذَارَ، وَالْخُفُّ لَنْ لَمْ يَجِدِ اللَّائِذَارَ، وَالْخُفُّ لَنْ لَمْ يَجِدِ اللَّهُ لَيْنِ »(٢).

قول الإمام مالك يَعْتَشْهُ: قَالَ يَعْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّا ذُكِرَ عَنِ النَّبِيِّ عَيْكِيْرُ: أَنَّهُ قَالَ:

⁽١) المغني (٣/ ٢٨١).

⁽٢) البخاري (١٨٤١) ومسلم (١١٧٨).

وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ، فَقَالَ: «لَمْ أَسْمَعْ بِهَذَا. وَلَا أَرَى أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ سَرَاوِيلَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الشَّرَاوِيلَاتِ، فِيهَا نَهَى عَنْهُ مِنْ لُبْسِ الثِّيَابِ الثِّيَابِ النَّيَابِ النَّيَابِ لَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَهَا، وَلَمْ يَسْتَثْنِ فِيهَا، كَمَا اسْتَثْنَى فِي الْخُفَّيْنِ (١٠).

مسألة: لبس الخفين لن لم يجد النعلين

🗖 حديث عبد الله بن عمر 🍩:

أخرج البخاري (٢) ومسلم (٣) عَنْ نَافِع، عَنْ ابْنِ عُمَر، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهُ وَعَنِ النَّبِيِّ الْمُحْرِمُ؟ النَّبِيِّ عَنْ سَالِم، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ النَّهْرِيِّ، عَنْ سَالُهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لاَ يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلاَ العِمَامَة، وَلاَ السَّرَاويلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ ثَوْبًا مَسَّهُ الوَرْسُ أَوِ الزَّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَ حَتَى يَكُونَا تَحْتَ الكَعْبَيْنِ».

🗖 حديث عبد الله بن عباس 🍩:

أخرج البخاري ومسلم عن عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، سَمِعْتُ ابْنَ عَيْدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ عَبَّاسٍ هَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ اللَّهُ عُرِم» (٤٠).

قال ابن رشد كَتْلَلَهُ: وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى إِجَازَةِ لِبَاسِ الْخُفَّيْنِ مَقْطُوعَيْنِ لَمِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ.

وقال أَحْدُ: جَائِزٌ لَمِنْ لَمْ يَجْدِ النَّعْلَيْنِ أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَّيْنِ غَيْرَ مَقْطُوعَيْنِ؛ أَخْذًا بِمُطْلَقِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وقال عَطَاءٌ: فِي قَطْعِهِمَا فَسَادٌ، وَالله لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ.

⁽١) موطأ مالك (١/ ٣٢٥).

⁽٢) البخاري (١٣٤).

⁽٣) مسلم (١١٧٧).

⁽٤) البخاري (١٨٤١) ومسلم (١١٧٨).

وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ لَبِسَهُمَا مَقْطُوعَيْنِ مَعَ وُجُودِ النَّعْلَيْنِ، فَقَالَ مَالِكُ: عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَبِهِ قَالَ أَبُو ثَوْرِ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ، وَالْقَوْلَانِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَسَنَذْكُرُ هَذَا فِي الْأَحْكَام (١).

قال أبن قدامة تَعَلَّلُهُ: مَسْأَلَةُ: قَالَ: (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، لَبِسَ السَّرَاوِيلَ، وَإِنْ لَمْ يَجِدَ نَعْلَيْنِ، لَبِسَ الْخُفَّيْنِ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا، وَلَا فِدَاءَ عَلَيْهِ). لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي نَعْلَيْنِ، لَبِسَ الْخُفَيْنِ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا، وَلَا فِدَاءَ عَلَيْهِ). لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَ السَّرَاوِيلَ، إِذَا لَمْ يَجِدْ الْإِزَارَ، وَالْخُفَيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ. وَبَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَالتَّوْرِيُّ، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَعَيْرُهُمْ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْت النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، يَقُولُ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ لِلْمُحْرِمِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. عَلَيْهِ. عَلَيْهِ. عَلَيْهِ.

وَرَوَى جَابِرٌ، عَنْ النَّبِيِّ عَيْكَةً مِثْلَ ذَلِكَ. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ فِي لُبْسِهِمَا عِنْدَ ذَلِكَ، فِي قَوْلِ مَنْ سَمَّيْنَا، إلَّا مَالِكًا وَأَبَا حَنِيفَةَ، قَالَا: عَلَى كُلِّ مَنْ لَبِسَ السَّرَاوِيلَ الْفِدْيَةُ؛ لِحِدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ. وَلِأَنَّ مَا وَجَبَتْ ابْفِدْيَةُ بِلُبْسِهِ مَعَ وُجُودِ الْإِزَارِ، وَجَبَتْ مَعَ عَدَمِهِ، كَالْقَمِيصِ.

وَلَنَا: خَبِرُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَهُو صَرِيحٌ فِي الْإِبَاحَةِ، ظَاهِرٌ فِي إِسْقَاطِ الْفِدْيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بِلُسِهِ، وَلَا يَذْكُرْ فِدْيَةً، وَلِأَنَّهُ يَخْتَصُّ لَبْسُهُ بِحَالَةِ عَدَمٍ غَيْرِهِ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ فِدْيَةٌ، كَالْخُفَيْنِ الْمُقْطُوعَيْنِ. وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ خَصُوصٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ. فَأَمَّا الْقَمِيصُ فَيُمْكِنُهُ أَنْ يَتَّزِرَ بِهِ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ، وَيَسْتَتِرَ، بِخِلَافِ السَّرَاوِيلِ (١٠).

⁽١) بداية المجتهد (٢/ ٩٢).

⁽٢) المغنى (٣/ ٢٨١).

مسألة: هل يقطع الخفين حتى يكونا أسفل من الكعبين؟

اختلف العلماء في من لم يجد النعلين، ووجد الخفين، هل يقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين أم أنه يلبسهما على حالهما؟

فذهب جمهور العلماء من الحنفية، والمالكية، والشافعية، ورواية عن الحنابلة إلى قطعهما، وقال بعضهم: إن لم يقطع لزمته الكفارة.

واستدلوا بها أخرجه البخاري (١) ومسلم (٢) عَنْ نَافِع، عَنْ ابْنِ عُمَر، عَنِ النَّبِيِّ وَالنَّبِيِّ وَعَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّرِيِّ وَعَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّرِيِّ وَعَنِ النَّرِيِّ وَعَنِ النَّرِيِّ وَعَنِ النَّبِيِّ وَعَنِ النَّرِيِّ وَعَنَ النَّرُونُس، وَلاَ الْعَمَامَة، وَلاَ السَّرَ اوِيل، وَلاَ البُرْنُس، وَلاَ تَوْبًا النَّرُونُسُ أَو الزَّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا مَعْبَيْنِ (الْكَعْبَيْنِ (اللَّهُ الْكَعْبَيْنِ (اللَّهُ الْكَعْبَيْنِ (اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَعُهُمُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللللْهُ الللْهُ اللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ ال

كروهذه بعض الآثار في ذلك.

أثر عروة بن الزبير كَالله:

عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «إِذَا اضْطُرَّ الْمُحْرِمُ إِلَى لُبْسِ الْخُفَّيْنِ، خَرَقَ

⁽١) البخاري (١٣٤).

⁽۲) مسلم (۱۱۷۷).

⁽٣) وله طرق عن ابن عمر، منها ما أخرجه البخاري (١/ ٨٢) (٣٦٦) ومسلم (١١٧٧) عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لاَ يَلْبَسُ القَمِيصُ وَلاَ السَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ تَوْبًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ، وَلاَ وَرْسٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْحُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ».

ومنها: مَا أَخرَجه البِخَارِي (٧/ ١٥٤) (٥٨٥٢) ومسلم (١١٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، ﷺ قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرُسٍ. وَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ».

قلت: وإنها ذكرت ذلك ردًا على من جعل لفظة: (وليقطعهها) من قول نافع، وقد تبين أنها من قول النبي ﷺ كما ورد ذلك من عدة طرق عن ابن عمر.

ظُهُورَهُمَا، وَتَرَكَ فِيهِمَا مَا يَسْتَمْسِكُ رِجْلَاهُ اللهُ (١٠).

أثر نافع رَحَمَلَتُهُ:

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، قَالَ: قَالَ نَافِعٌ: «يَقْطَعُ الْخُفَّيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ»(٢).

أثر إبراهيم كِمْلَشْهُ:

عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «إِذَا اضْطُرَّ المُحْرِمُ إِلَى الْخُفَّيْنِ خَرَقَهُمَا، وَتَرَكَ فِيهِمَا قَدْرَ الشِّرَاكِ، وَيَقْطَعُهَا مِنْ قِبَلِ كَعْبَيْهِ» (٣).

قال الخطابي كِتَلَفَهُ: وفيه أنه إذا لم يجد نعلين، ووجد خفين، قطعهما، ولم يكن ذلك من جملة ما نهي عنه من تضييع المال لكنه مستثنى منه. وكل إتلاف من باب المصلحة فليس بتضييع. وليس في أمر الشريعة إلاّ الإتباع.

وقد اختلف الناس في هذا: فقال عطاء: لا يقطعها؛ لأن في قطعها فسادًا، وكذلك قال أحمد بن حنبل، وممن قال: يقطع، كما جاء في الحديث مالك، وسفيان، والشافعي، وإسحاق. قلت: أنا أتعجب من أحمد في هذا؛ فإنه لا يكاد يخالف. وقول عطاء: إن قطعها فساد، يشبه أن يكون لم يبلغه حديث ابن عمر، وإنها الفساد أن يفعل ما نهت عنه الشريعة، فأما ما أذن فيه الرسول عليه فليس بفساد (٤).

قال ابن عبد البر تخلفه: وَاخْتَلَفُوا فيمن لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، هَلْ يَلْبَسُ الْخُفَّيْنِ، وَلَا يَقْطعها؟ ذَهَبَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمِ الْقَدَّاحُ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ لَبِسَ الْخُفَّيْنِ، وَلَا يَقْطَعُهُمَّا، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ، قَالَ

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٥) قال: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ. أَبِيهِ وسنده صحيح.

⁽٢) حسنَ: أخرجه ابن أَبِي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٥) قال: حدثنا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْ وَانَ، قَالَ: قَالَ نَافِعٌ.

 ⁽٣) صحیح: أخرجه ابن أبي شیبة في مصنفه (٣/ ٣٢٥) قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. وسنده صحیح.

⁽٤) معالم السنن (٢/ ١٧٦).

قال الحافظ العراقي تعمله: {التَّاسِعة عَشْرَة}: فِيهِ أَنَّهُ يَحُرُمُ عَلَى المُحْرِمِ لُبْسُ الْخُفَّيْنِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَيَجُوزُ لَهُ حِينَئِدٍ لُبْسُ الْخُفَّيْنِ، بِشَرْطِ أَنْ يَقْطَعَهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَة، وَالشَّافِعِيُّ، وَالجُّمْهُورُ، وَهُو يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ، وَبِهَذَا قَالَ مَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَة، وَالشَّافِعِيُّ، وَالجُّمْهُورُ، وَهُو رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَد. وَالمُشْهُورُ عَنْهُ جَوَازُ لُبْسُهُمَا بِحَالِمَا عِنْدَ فَقْدِ النَّعْلَيْنِ، وَلا يَجِبُ وَالْعَهُمَا، وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ»

⁽١) الاستذكار (٤/ ١٦).

⁽٢) النووي على مسلم (٨/ ٧٤).

وَهُمَا فِي الصَّحِيحِ، وَلَيْسَ فِيهِهَا ذِكْرُ الْقَطْعِ، وَزَعَمَ أَصْحَابُهُ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ الْمُصَرِّحَ بِقَطْعِهِهَا مَنْسُوخٌ، وَقَالُوا: قَطْعُهُمَا إضَاعَةُ مَالٍ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: وَلَا أَشُرِي أَيُّ الْحُدِيثَيْنِ نَسَخَ الْآخَرَ، أَنْظُرُوا أَيُّهُمَا قَبْلُ.

وقال الجُمْهُورُ: يَجِبُ حَمْلُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُا مُطْلَقَانِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ زِيَادَةً لَمْ يَذْكُرَاهَا لَيَجِبُ الْأَخْذُ بِهَا. قَالَ الشَّافِعِيُّ: ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ كِلَاهُمَا صَادِقٌ حَافِظٌ، وَلَيْسَ زِيَادَةُ أَحِدِهِمَا عَلَى الْآخَر شَيْئًا لَمْ يُؤَدِّهِ عُمْرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ كِلَاهُمَا صَادِقٌ حَافِظٌ، وَلَيْسَ زِيَادَةُ أَحِدِهِمَا عَلَى الْآخَر شَيْئًا لَمْ يُؤَدِّهِ وَإِمَّا سَكَتَ عَنْهُ، وَإِمَّا أَدَّاهُ، فَلَمْ يُؤَدِّهُ الْآخَرُ، إمَّا عَزْبَ عَنْهُ، وَإِمَّا شَكَ فِيهِ، فَلَمْ يُؤَدَّ، وَإِمَّا سَكَتَ عَنْهُ، وَإِمَّا أَدَّاهُ، فَلَمْ يُؤَدِّهُ وَإِمَّا سَكَتَ عَنْهُ، وَإِمَّا أَدَّاهُ، فَلَمْ يُؤَدِّهُ وَإِمَّا صَدْوَدُ؛ فَإِنَّ الْإِضَاعَةُ إِنَّا عَنْهُ، لِبَعْضٍ هَذِهِ الْمُعَانِي اخْتَلَفَا اهِ. وَقَوْهُمْ عَنْ يَأْهُ إِضَاعَةُ مَالٍ مَرْدُودٌ؛ فَإِنَّ الْإِضَاعَةُ إِنَّا لَكُونُ فِي المُنْعِيِّ عَنْهُ، وَأَمَّا مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ فَهُو حَقُّ يَجِبُ الْإِذْعَانُ لَهُ. وَالله أَعْلَمُ.

وَحَكَى الْخَطَّابِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّهُ لَا يَقْطَعُهُمَا؛ لِأَنَّ فِي قَطْعِهِمَا إِفْسَادًا، ثُمَّ قَالَ: يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَبْلُغْهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: وَالْعَجَبُ مِنْ أَحْمَدُ فِي هَذَا؛ فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُخَالِفُ سُنَّةً تَبْلُغُهُ، وَقَلَتْ سُنَّةً لَمْ تَبْلُغْهُ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَمَّا عَطَاءٌ فَيَهِمُ فِي يَكَادُ يُخَالِفُ سُنَّةً تَبْلُغُهُ، وَقَلَّتْ سُنَّةً لَمْ تَبْلُغْهُ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَمَّا عَطَاءٌ فَيَهِمُ فِي الْفَتْوَى، وَأَمَّا أَحْمَدُ فَعَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، قَالَ: وَهَذِهِ الْقَوْلَةُ لَا أَرَاهَا صَحِيحةً؛ فَإِنَّ الْفَتْوَى، وَأَمَّا أَحْمَدُ فَعَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، قَالَ: وَهَذِهِ الْقَوْلَةُ لَا أَرَاهَا صَحِيحةً فِي الْفَوْلَةُ لَا الْطُلُقِ عَلَى الْمُقَلِّقِ عَلَى الْمُقَلِّ مَنْ النَّسَائِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فِي حَدِيثِ مُلْ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَلِّ مِنْ النَّسَائِيِّ بإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فِي حَدِيثِ ابْن عَبَّاسٍ: ﴿ وَإِذَا لَمْ يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسُ الْحُقَيْنِ، وَلْيَقَطَعُهُمَ اللَّسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ النَّسَائِةِ تَعْقِي الدِّيْنِ هُنَا بَحْثُ رَدَّهُ الْوَالِدُ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ، وَبَسَطَ فِيهِ هَذِهِ الْمُنْالَةُ أَنَى الشَّالِةِ فَي اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلِي اللَّهُ اللَّهُ وَقَلَى الْمُعْلَى مِنْ الْكَعْبَيْنِ اللَّالَةُ الْعَرْفِي اللَّهُ وَلِي الللْهُمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ الْعَلْمُ اللَّهُ الْمَالَةُ الْمَالِكُ وَلِي اللْمَالَةُ وَالْمَالِلْهُ وَلَا اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ الْمُؤْلِ وَلَالْمُ الْمُؤْلِ الْمُ الْمُؤْلِ الْقَالِدُ فِي شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ اللْمَالِدُهُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ اللْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقِي الْمُؤْلِ اللْمُقَالِقُولُ اللْمُؤْلِ اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولِ الللْمُؤْلِ الْمُؤْلِي اللْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِي اللْمُؤْلِ اللْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُولُولُ اللْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُلُولُ الْمُؤْلُولُولُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْ

قال بدر الدين العيني تعدّله: وَاخْتَلْفُ الْعَلَمَاء فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثِين، أَعنِي: حَدِيث ابْن عمر اللَّذْكُور، وَحَدِيث ابْن عَبَّاس وَجَابِر: فَزعم أَصْحَابِ أَحْمَد أَن حَدِيث ابْن عَبَّاس وَجَابِر: فَزعم أَصْحَابِ أَحْمَد أَن حَدِيث ابْن عَبَّاس وَجَابِر نَاسخ لحَدِيث عبد الله بن عمر بِالْقطع؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَة مَال. وَقَالَ الْحُمْهُور: اللَّطلق مَحْمُول على المُقيد، وَزِيَادَة الثَّقَة مَقْبُولَة، والإضاعة إِنَّا تكون فِيهَا الْجُمْهُور: اللَّطلق مَحْمُول على المُقيد، وَزِيَادَة الثَّقة مَقْبُولَة، والإضاعة إِنَّا تكون فِيها نهى عَنهُ، أما مَا ورد الشَّرْع بِهِ فَلَيْسَ إِضَاعَة، بل هُو حق يجب الْإِيهَان بِهِ، وادعاء النَّسخ ضَعيف جدًا فَإِن قلت: قَالَ ابْن قدامَة: يُخْتَمل أَن يكون الْأَمر بقطعها قد

⁽١) طرح التثريب في شرح التقريب (٥/ ٥٢).

نسخ؛ فَإِن عَمْرو بن دِينَار روى الحُدِيثِين جَمِيعًا، وَقَالَ: انْظُرُوا أَيهَا كَانَ قبل. وَقَالَ النَّارَقُطْنِيّ: قَالَ أَبُو بكر النَّيْسَابُورِي: حَدِيث ابْن عمر قبل؛ لِآنَهُ قد جَاءَ فِي بعض رواياته: نَادَى رجل رَسُول الله ﷺ فِي المُسْجِد، يَعْنِي: فِي المُدِينَة، فَكَأَنَّهُ كَانَ قبل الْإِحْرَام، وَحَدِيث ابْن عَبَّاس يَقُول: سمعته يخْطب بِعَرَفَات. الحَدِيث، فَيدل على الْإِحْرَام، وَحَدِيث ابْن عمر، فَيكون نَاسِخًا لَهُ؛ لِآنَهُ لَو كَانَ الْقطع وَاجِبًا لبينه للنَّاس؛ إذْ لَا يجوز تَأْخِير الْبَيَان عَن وَقت الْحَاجة إلَيْهِ. قلت: يُفسر هَذَا كُله مَا ذكره ابْن خَرَيْمَة فِي صَحِيحه عَن ابْن عَبَّاس، سَمِعت النَّبِي وصلى الله تَعَالَى عَلَيْهِ وَآله وَسلم وَهُو يَخْطب، وَيَقُول: «السَّرَاوِيل لمن لَا يجد الْإِزَار» وَحدثنا أَحْد ابن الْقدَاد، حدثنا وَهُو يَذَاك وَهُو بِذَاك مَا ذَكرُوهُ، وادعوه من النسخ. وَالله الْكَان، فَقَالَ: يَا رَسُول الله، مَا يلبس الْحرم؟ الحَدِيث. كَأَنَّهُ يُشِير بذلك الْكَان إِلَى عَمْر: فَاتَ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِك فَلَيْسَ فِيهِ دَلَالَة على مَا ذكرُوهُ، وادعوه من النسخ. وَالله عَلَى عَلْم.

فَإِن قلت: قد قيل: إِن قَوْله: «وليقطعها» من كَلَام نَافِع، وَكَذَا فِي أَمالِي أَبِي قَاسم ابن بشر بِسَنَد صَحِيح: أَن نَافِعًا قَالَ بعد رِوَايَته لهَذَا الحَدِيث: «وليقطع الْخُفَّيْنِ أَسْفَل الْكَعْبَيْنِ»، وَذكر ابْن الْعَرَبِيّ وَابْن التِّين أَن جَعْفَر بن برْقَان قَالَ فِي رِوَايَته: قَالَ نَافِع: «وَيقطع الخفان أَسْفَل من الْكَعْبَيْنِ».

وقال ابْن الجُوْزِيّ: روى حَدِيث ابْن عمر مَالك، وَعبيد الله، وَأَيوب فِي آخَرين، فوقفوه على ابْن عمر، وَحَدِيث ابْن عَبَّاس سَالم من الْوَقْف مَعَ مَا عضده من حَدِيث جَابر، وَقد أَخذ بِحَدِيث عمر، وَعلي، وَسَعِيد، وَابْن عَبَّاس، وَعَائِشَة عَيْ، ثمَّ إنا نحمل قَوْله: «وليقطعها» على الجُوَاز من غير كَرَاهَة لأجل الْإِحْرَام، وَينْهى عَن ذَلِك فِي غير الْإِحْرَام، لما فِيهِ من الْفساد.

قلت: قَالَ أَبُو عمر: قد اتّفق الحفاظ من أَصْحَاب مَالك على لَفْظَة: «وليقطعهما» أَنَّهَا من لفظ الحَدِيث، وَأما جَعْفَر بن برْقَان فَوَهم فِيهِ فِي موضِعين: الأول: جعله هَذَا من قول نَافِع أَنه قَالَ فِيهِ: «من لم يجد إزارًا فليلبس سَرَاوِيل»، وَلَيْسَ هَذَا حَدِيث ابْن عمر. وَالثَّانِي: جعله هَذَا مَوْقُوفًا، وَقد روى أَحْمد بن حَنْبَل حَدِيث ابْن عمر مَرْفُوعًا

فِيه ذكر الْقطع، وَقَالَ لَيْسَ: نجد أحدًا رَفعه غير زُهَيْر، قَالَ: وَكَانَ زُهَيْر من معادن الصدْق. ذكره عَنهُ المُيْمُونِيَّ^(۱).

□ أقوال أصحاب المذاهب.

قال النووي يَعْلَشُهُ: فِي مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِيمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ:

قَدْ ذَكَوْنَا أَنَّ مَذْهَبَنَا أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ لُبْسُ خُفَيْنِ، بِشَرْطِ قَطْعِهِمَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ قَطْعِهِمَا، وَبِهِ قَالَ مَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَدَاوُد، وَالْجُمْهُورُ، وَهُوَ مَرْ فِي عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، وَعُرْوَةَ، وَالنَّخَعِيِّ.

وقال أَحْمَدُ: يَجُوزُ لُبْسُهُمَا مِنْ غَيْرِ قَطْع، وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاء، وَسَعِيدِ بْنِ سَالِمِ الْقَدَّاحِ، وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، يَقُولُ: «السَّرَاوِيلُ لَمِنْ لَمْ يَجِدْ الْإِزَارَ، وَالْجِفَافُ لَمِنْ لَمْ يَجِدْ النَّعْلَيْنِ، يَعْنِي بِعَرَفَاتٍ، يَقُولُ: «السَّرَاوِيلُ لَمِنْ لَمْ يَجِدْ الْإِزَارَ، وَالْجِفَافُ لَمِنْ لَمْ يَجِدْ النَّعْلَيْنِ، يَعْنِي المُحْرِمَ». رَوَاهُ الله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَاحْتَجَّ أَصْحَابُنَا بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَ ﷺ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنْ الثِّيَابِ؟ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ السَّابِقَ فِي أَوَّلِ الفصل، إلى قَوْلِهِ ﷺ قَوْلِهِ عَلَيْهِ: "إِلَّا أَحَدُ لَا يَجِدُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسُ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ. وَأَجَابَ فَلْيَلْبَسُ النَّفَقِيُّ وَالْأَصْحَابُ عَنْ حَدِيثِيْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِر، بِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ زِيَادَةُ، فَالأَخْذُ بِهِ أَوْلَى، وَلِأَنَّهُ مُفَسَّرٌ، وَحَبَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ مُجْمَلًا، فَوَجَبَ تَرْجِيحُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَر وَابْنُ عَبَّاسٍ مُجْمَلًا، فَوَجَبَ تَرْجِيحُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَر، قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَابْنُ عُمَر وَابْنُ عَبَّاسٍ حَافِظَانِ عَذْلَانِ، لَا مُخالفة بينهما، لكن زاد أَحَدَهُمَا زِيَادَةً، فَوَجَبَ قَبُوهُمَا. وَالله أَعْلَمُ (۱).

قال ابن قدامة كَتَلَفْهُ: وَإِذَا لَبِسَ اخْفَقَيْنِ، لِعَدَمِ النَّعْلَيْنِ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَطْعُهُمَا، فِي المُشْهُورِ عَنْ أَجْهَدَ، وَيُهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَعِكْرِمَةُ، عَنْ أَبِي طَالِبٍ رَفِي اللهِ عَنْ عَلَيْ بُنِ أَبِي طَالِبٍ رَفِي اللهِ عَنْ عَلَاءٌ، وَعِكْرِمَةُ،

⁽١) عمدة القاري (٢/ ٢٢٤).

⁽Y) Hجموع (V/ 770).

⁽٣) لم أقف عليه.

وَسَعِيدُ بْنُ سَالِمِ الْقَدَّاحُ.

وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَقْطَعُهُمَا، حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ، فَإِنْ لَبِسَهُمَا مِنْ غَيْرِ قَطْعِ، افْتَدَى. وَهَذَا قَوْلُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَمَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنِ المُنْذِرِ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ: «فَمَنْ لَمْ يَجِدُ وَهُو نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسُ الْحُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا، حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَهُو مُتَضَمِّنْ لِزِيَادَةٍ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرٍ، وَالزِّيَادَةُ مِنْ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ.

قال الْخُطَّابِيُّ: الْعَجَبُ مِنْ أَحْمَدَ فِي هَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ ثُخَالِفُ سُنَّةٌ تَبْلُغُهُ، وَقَلَّتْ سُنَّةٌ لَمْ تَبْلُغُهُ، وَاحْتَجَّ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَابِرِ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسْ خُفَّيْنِ»، مَعَ قَوْلِ عَلِيٍّ فَصَادُ، يَلْبَسُهُ إَكَا هُمَا». مَعَ مُوافَقَةِ الْقِيَاسِ، فَإِنَّهُ مَلْبُوسٌ أَبِيحَ لِعَدَم غَيْرِهِ، فَأَشْبَهَ السَّرَاوِيل، وَقَطْعُهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَالَةِ الْحَظْرِ، فَقَلْ فُلْبُوسٌ الْمُصْحِيح، وفِيهِ إِنْلَافُ مَالِهِ، فَإِنَّ لُبْسَ المُقْطُوع مُحَرَّمٌ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى النَّعْلَيْنِ، كَلُبْسِ الصَّحِيح، وفِيهِ إِنْلَافُ مَالِهِ، وَقَدْ نَبِي الْقَاسِم بْنِ بَشْرَانَ) بِإِسْنَادٍ وَقَدْ نَبِي الْقَاسِم بْنِ بَشْرَانَ) بِإِسْنَادٍ صَحِيح: أَنَّ نَافِعًا قَالَ بَعْدَرُو ايَتِهِ لِلْحَدِيثِ: «وَلْيَقْطَعْ الْخُفُيْنِ أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ».

وَرَوَى ابْنُ أَيِ مُوسَى، عَنْ صَفِيَّة بِنْتِ أَيِ عُبَيْدٍ، عَنْ عَائِشَة عِلَىٰ عَمَر يُفْتِي الله عَلَيْ وَكَانَ ابْنُ عُمَر يُفْتِي الله عَلَيْ وَخَصَ لِلْمُحْرِم أَنْ يَلْبَسَ الْحُقَيْنِ، وَلَا يَقْطَعُهُمَا»، وَكَانَ ابْنُ عُمَر يُفْتِي بِقَطْعِهِمَا، قَالَتْ صَفِيَّةُ: فَلَمَّا أَخْبَرْته مِهَذَا رَجَعَ. وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ، فِي (شَرْحِهِ) بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: «أَنَّهُ طَافَ وَعَلَيْهِ خُفَّانِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: «وَالْخُفَّانِ مَعَ الْقَبَاءِ»، فَقَالَ: «قَدْ لَبِسْتُهُمَا مَعَ مَنْ هُو خَيْرٌ مِنْك ـ يَعْنِي رَسُولَ الله عَلَيْدٍ.». وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِقَطْعِهِمَا مَنسُوخًا؛ فَإِنَّ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ رَوَى الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا، وَقَالَ: قَالُ الدَّارَقُطْنِيّ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِقَطْعِهِمَا مَنسُوخًا؛ فَإِنَّ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ رَوَى الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا، وَقَالَ: قَبْلُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلُ الدَّارَقُطْنِيّ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَنْ مَنْ الله عَلَيْنِ مَعْمَلُ الله عَلَيْنِ مَعْمَلُ الله عَلَيْ وَهُو فِي الله عَلَيْ وَهُو فِي الله عَلَيْنِ وَهُو فِي الله عَلَيْقِ وَهُو فِي الله عَلَيْقِ وَهُو لَى الله عَلَيْ مَنَ الله عَلَيْ فَعَلَ أَبُو بَكُو الْقَالُ الله عَلَيْنِ الله عَلَيْقِ وَهُو فِي الله عَلَيْنِ مَعْمَلُ الله عَلَيْنِ الله عَلَيْ مَنَ مَلُولُ الله عَلَيْ مَنَ عَلَى الله عَلَى تَأْلُو كَانَ الْقَطْعُ وَاجِبًا الله عَلَيْ فَلُ الْمَوْلُ الله عَلَى تَأْتُولُ الله عَلَيْ مَوْلَ الله عَلَى تَأْتُولُ الله عَلَى تَأْتُولُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى تَأْتُولُ الله عَلَى تَأْتُولُ الْمُعْمُ وَاجِبًا فَيُكُونُ نَاسِخًا لَهُ الله عَلَى تَأْتُولُ كَانَ الْقَطْعُ وَاجِبًا فَيَالُ الْمُؤْلُ عَلَى الْمُولِ الله عَلَى تَأْتُولُ الْمَالُمُ وَاجِبًا فَيْنَ الْمُعْمُ وَاجِبًا فَي الله عَلَى تَأْتُولُ الله عَلْمُ الْمُ عَمَرَ الْمَوْلُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلْمُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلْمَالُ الله عَلَى الله عَلْمُ الله عَلَى الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلْمُ الله

لَبِيْنَهُ لِلنَّاسِ، إذْ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبِيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَالْفُهُومُ مِنْ إطْلَاقِ لَبُسِهِمَا لُبْسُهُمَا عَلَى حَالِمَمَا مِنْ غَيْرِ قَطْع. وَالْأَوْلَى قَطْعُهُمَا، عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَخُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ، وَأَخْذًا الْإحْتِيَاطِ(١).

قال ابن حزم تَخَلَّلهُ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: حَدِيثُ رَسُولِ الله عَلِيَّةِ لَا يَجِلُّ خِلَافُهُ، فَلْيَلْبَسْ السَّرَاوِيلَ كَمَا هِيَ، وَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا الْحُفَّانِ فَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِيهِ زِيَادَةُ الْقَطْعِ حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَلَا يَجِلُّ خِلَافُهُ، وَلَا تَرْكُ الزِّيَادَةِ.

وَرُوِّينَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبِ: «إِذَا لَمْ يَجِدْ النَّعْلَيْنِ لَبِسَ الْحُفَّيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ السَّرَاوِيلَ»، وَصَحَّ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ.

وَرُوِّينَا مِنْ طَرِيقِ سَعِيَدِ بْنِ مَنْصُورٍ، َنَا هُشَيْمٌ، أَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ، نَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «إِذَا لَمْ يَجِدْ الْمُحْرِمُ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ».

وَمِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: «إِذَا لَمْ يَجِدْ الْمُحْرِمُ النَّعْلَيْنِ لَبِسَ الْخُفَيْنِ أَسْفَلَ مِنْ الْكَعْبَيْنِ».

وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ المُعْتَمِرِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ قَالَ فِي المُّحْرِمِ لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ: قَالَ: «يَلْبَسُ الْخُفَّيْنِ، وَيَقْطَعُهُمَا حَتَّى يَكُونَا مِثْلَ النَّعْلَيْنِ»، وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَسُفْيَانَ، وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي سُلَيُهَانَ، وَبِهِ نَأْخُذُ. وَرُوِّينَا عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ النَّوْمِنِينَ، وَالْمِسْوَرِ بْنِ مَحْرَمَةَ إِبَاحَةَ لِبَاسِ الْخُفَّيْنِ بِلَا ضَرُورَةٍ لِلْمُحْرِمِ مِنْ الرِّجَالِ (٢).

⁽١) المغني (٣/ ٢٨١).

⁽٢) المحلي (٥/ ٦٦).

🕸 وذهب بعض العلماء إلى عدم قطعهما.

أثر عكرمة يَخلَشه:

عَنْ عُثْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: «يَتَخَفَّفُ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ»، قَالَ: قُلْتُ: أَيْشُقُّهُمَا؟ قَالَ: «إِنَّ الله لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ»(١).

أثر الحسن تخلّلة:

عَنْ أَشْعَثَ، عَنِ الْحُسَنِ: «أَنَّهُ يُرَخِّصُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَلْبَسَ خُفَّيْنِ لَيْسَا بِمَقْطُوعَيْنِ» (٢).

قَالَ ابِنَ قدامة عَلَقَهُ: وَإِذَا لَبِسَ الْخُفَّيْنِ، لِعَدَمِ النَّعْلَيْنِ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَطْعُهُمَا، فِي الْمُشْهُورِ عَنْ أَجْهَدَ، وَيُهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَعِكْرِمَةُ، وَعِكْرِمَةُ، وَعِكْرِمَةُ، وَعِكْرِمَةُ، وَعِكْرِمَةُ،

مسألة: لبس الثوب المصبوغ بالورس والزعفران

قال ابن المنذر تَعْلَلُهُ: وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من لبس زعفران أو ورس (٥). قال ابن رشد تَعْلَلُهُ: وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ المُحْرِمَ لَا يَلْبَسُ الثَّوْبَ المُصْبُوغَ بِالْوَرْسِ وَالزَّعْفَرَانِ؛ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «لَا تَلْبَسُوا مِنَ الثَّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرْسُ» (٦).

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٥) من طريق غُنْدَرٌ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ غِيَاثٍ، عَنْ عُكْرِمَةَ. وسنده صحيح.

⁽٢) أُخَرِجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٥) من طريق غُنْدَرٌ، عَنْ أَشْعَتُ، عَنِ الْحَسَنِ.

⁽٣) لم أقف عليه.

⁽٤) المغني (٣/ ٢٨١).

⁽٥) الإجماع رقم (١٥٤).

⁽٦) البخاري (٣٦٦) ، (٣٥٤) ومسلم (١١٧٧) عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: ﴿لاَ يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلاَ السَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ تَوْبًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ، وَلاَ وَرْسٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الزَّعْفَرَانُ، وَلاَ وَرْسٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُعَصْفَرِ، فَقَالَ مَالِكُ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِطِيبٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالتَّوْرِيُّ: هُوَ طِيبٌ، وَفِيهِ الْفِدْيَةُ. وَحُجَّةُ أَبِي حَنِيفَةَ مَا خَرَّجَهُ مَالِكُ عَنْ عَلِيٍّ: «أَنَّ النَّبِيَّ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ – نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقِسِيِّ، وَعَنْ لُبْسِ الْمُعَصْفَرِ»(١).

قال ابن قدامة تَعْلَقُهُ: (وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَسَّهُ وَرْسٌ، وَلَا زَعْفَرَانٌ، وَلَا طِيبٌ). لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي هَذَا، وَهُو قَوْلُ جَابِر، وَابْنِ عُمَرَ، وَمَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَأَصْحَابِ الرَّأْي. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ وَالْ النَّرَّ عَنْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ قَالَ النَّيْ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ فِي هَذَا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ قَالَ النَّيْ عَلَيْهِ النَّيْ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ الْوَرْسُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ فَا النَّوْمُ عَلَيْهِ مَاءِ وَرْدٍ، أَوْ بُخِّر بِعُودٍ، فَلَيْسَ لِلْمُحْرِمِ لَئِسُهُ، وَلَا النَّوْمُ عَلَيْهِ ، وَلَا النَّوْمُ عَلَيْهِ .

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالُ لَهُ، فَأَشْبَهَ لُبْسَهُ. وَمَتَى لَبِسَهُ، أَوْ اسْتَعْمَلَهُ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ. وَبِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ رَطْبًا يَلِي بَدَنَهُ، أَوْ يَابِسًا يُنْفَضُ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَطَيِّب.

وَلَنَا: أَنَّهُ مَنْهِيُّ عَنْهُ لِأَجْلِ الْإِخْرَامِ، فَلَزِمَتْهُ الْفِدْيَةُ بِهِ، كَاسْتِعْهَالِ الطِّيبِ فِي بَدَنِهِ. وَلِأَنَّهُ مُنْهِيُّ عَنْهُ لِأَجْلِ الْإِخْرَامِ، فَلَزِمَتْهُ الْفِذْيَةُ بِهِ كَالرَّطْبِ. فَإِنْ غَسَلَهُ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَهَاءِ (٢).

قال الكاساني تَعَلَّقُهُ: وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا أُصْبِغَ بِوَرْسٍ أَوْ زَعْفَرَانٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَخِيطًا لِخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ؛ وَلِأَنَّ الْوَرْسَ وَالزَّعْفَرَانَ طِيبٌ، وَالْمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْتِعْمَالِ الطَّيبِ فِي بَدَنِهِ، وَلَا يَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ، وَهُوَ: الْمُصْبُوعُ بِالْعُصْفُرِ عِنْدَنَا.

وَقَالِ الشَّافِعِيُّ: يَجُوزُ، وَاحْتَجَّ بِهَا رُوِيَ: أَنَّ عَائِشَةَ ﴿ اللهِ بُنِ جَعْفَرِ لَبْسَ اللَّعَصْفَرَةَ وَهِي مُحُرِمَةٌ، وَرُوِيَ: أَنَّ عُثْهَانَ ﴿ اللهِ أَنْكَرَ عَلَى عَبْدِ الله بْنِ جَعْفَرِ لُبْسَ المُعَصْفَرِ فِي الْإِحْرَامِ، فَقَالَ عَلِيُّ: ﴿ مَا أَرَى أَنَّ أَحَدًا يُعَلِّمُنَا السُّنَّةَ ﴾. وَلَنَا: مَا رُوِيَ: أَنَّ عُمَرَ ﴿ اللهِ عُرَامِ، فَقَالَ عَلِيُّ:

الكَعْبَيْنِ».

⁽١) أخرجه مسلم (٢٠٧٨).

⁽٢) المغني (٣/ ٢٩٤).

أَنْكَرَ عَلَى طَلْحَةَ لُبْسَ المُعَصْفَرِ فِي الْإِحْرَامِ، فَقَالَ طَلْحَةُ: ﴿ إِنَّمَا هُوَ مُمَشَّقُ بِمَغْرَةٍ ﴾، فَقَالَ عُمَرُ وَاعْتِذَارُ طَلْحَةَ ﴿ يَقَالَ عُمَرُ وَاعْتِذَارُ طَلْحَةَ ﴿ عَلَى الْعَارُ عُمَرَ وَاعْتِذَارُ طَلْحَةَ ﴿ عَلَى الْعَرْمَ مَنْوعٌ مِنْ ذَلِكَ.

وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ المُمَشَّقَ مَكْرُوهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: "إِنَّكُمْ أَئِمَّةٌ يُقْتَدَى بِكُمْ"، أَيْ: مَنْ شَاهَدَ ذَلِكَ رُبَّهَا يَظُنُّ أَنَّهُ مَصْبُوغٌ بِغَيْرِ المُغْرَةِ، فَيَعْتَقِدُ الْجُوَازَ، فَكَانَ سَبَبًا لِلْوُقُوعِ مَنْ شَاهَدَ ذَلِكَ رُبَّهَا يَظُنُّ أَنَّهُ مَصْبُوغٌ بِغَيْرِ المُغْرَةِ، فَيَعْتَقِدُ الْجُوازَ، فَكَانَ سَبَبًا لِلْوُقُوعِ فِي الْحُرَامِ عَسَى فَيُكْرَهُ، وَلِأَنَّ المُعَصْفَرَ طِيبٌ؛ لِأَنَّ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، فَكَانَ كَالْوَرْسِ وَالزَّعْفَرَانِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ ﴿ فَ فَقَدْ رُوِي عَنْهَا: أَنَّهَا كَرِهَتْ المُعَصْفَرَ فِي الْإِحْرَام، أَوْ يُحْمَلُ عَلَى المُصْبُوعِ بِمِثْلِ الْعُصْفُرِ، كَالمُغْرَةِ وَنَحْوِهَا، وَهُو الجُوَابُ عَنْ قَوْلِ عَلِيٍّ ﴿ يَكُمُلُ عَلَى الْمُصْبُوعِ بِمِثْلِ الْعُصْفُرِ، كَالمُغْرَةِ وَنَحْوِهَا، وَهُو الْجُوابُ عَنْ قَوْلِ عَلِيٍّ عَلَى اللَّهُ عَوْلَهُ مُعَارِضٌ بِقَوْلِ عُثْهَا إِذَا كَانَ قَدْ غُسِلَ حَتَّى صَارَ لَا يَنْفُضُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، لَللَّ مَنْ الْبَي عَبَّسٍ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ: ﴿ لَا يَأْسَ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبِ مُصْبُوعِ بِورْسٍ، أَوْ زَعْفَرَانِ قَدْ غُسِلَ، وَلَيْسَ لَهُ نَفْضٌ، وَلَا رَدْغُ الرَّجُلُ فِي ثَوْبِ مَصْبُوعِ بِورْسٍ، أَوْ رَعْفَرَانِ قَدْ غُسِلَ، وَلَيْسَ لَهُ نَفْضٌ، وَلَا رَدْغُ الرَّجُلُ فِي ثَوْبِ مَصْبُوعِ بِورْسٍ، أَوْ رَعْفَرَانِ قَدْ غُسِلَ، وَلَيْسَ لَهُ نَفْضٌ، وَلَا رَدْغُ الرَّجُ اللَّهُ اللَّهُ مَا لَهُ مَا لَكُ مَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ مَا لَهُ مَا لَهُ مَا اللَّهُ وَلَكِنْ يَفُوحُ مِي اللَّهُ مِنْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّ

وقال أَبُو يُوسُفَ فِي الْإِمْلَاءِ: «لَا يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَوَسَّدَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِالزَّعْفَرَانِ، وَلَا الْوَرْسِ، وَلَا يَنَامُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُسْتَعْمِلًا لِلطِّيبِ فَكَانَ كَاللَّبْسِ» (١).

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٥).

مسألة: لبس الطيلسان

أثر يونس بن جبير كَالله:

عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ، فِي الطَّيْلَسَانِ الْمُزَرِّرِ، قَالَ: «يَنْزِعُ أَزْرَارَهُ»(١).

أثر سعيد بن جبير كَالله:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: سُئِلَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ الطَّيْلَسَانِ، أَنْ يُزَرِّرَهُ الْمُخْرِمُ، فَقَالَ: «لَا تُزَرِّرُهُ عَلَيْكَ، وَلَا بَأْسَ بِالطَّيْلَسَانِ» (٢).

🗖 أثر عطاء يَخلَلْثُهُ: ِ

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ بُرْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ: «أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالطَّيْلَسَانِ لِلْمُحْرِم، مَا لَمْ يُزَرِّرْهُ عَلَيْهِ»(٣).

أثر عروة بن الزبير كِفَلَتْهُ:

عَنْ هِشَام بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّهُ كَانَ يُحْرِمُ فِي الطَّيْلَسَانِ أَزْرَارُهُ الدِّيبَاجُ، وَلَا يُزَرِّرُهُ عَلَيْهِ» (٤).

قَالِ الْكَاسَانِ تَعْلَقُهُ: وَالْمُحْرِمُ غَيْرُ مَمْنُوعِ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَلْبَسَ الطَّيْلَسَانَ؟ لِأَنَّ الطَّيْلَسَانَ لَيْسَ بِمَخِيطٍ، وَلَا يَزُرُّهُ، كَذًا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

⁽١) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٨) قال: حَدَّثَنَا غُنْدُرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، كُيدَّتُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ. وسنده صحيح.

⁽٢) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٦٩) قال: حدثنا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْهَاعِيلَ، قَالَ: سُئِلَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ. وسنده حسن.

وَأَخَرِجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٩) من طريق وَكِيعٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ذَرِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: «كَانَ يُحْرِمُ فِي الطَّيْلَسَانِ، وَأَرَى أَبِي كَانَ يَفْعَلُهُ». وسنده صحيح.

⁽٣) حسن: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٩ ٣٣) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ سَوَّارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ بُرْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ. وسنده حسن.

⁽٤) صحيح: أَخرَجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٣٢٩) من طريق عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيِّ، عَنْ حَمَّادِ ابْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ. وسنده صحيح.

وَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ وَالصَّحِيحُ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ اللَّانَّ الزِّرَةَ خَجِيطٌ فِي نَفْسِهَا، فَإِذَا زَرَّهُ لَا يَخْتَاجُ فِي حِفْظِهِ إِلَى تَكَلُّف، فَقَدْ اشْتَمَلَ المُخِيطُ عَلَيْهِ، فَيُمْنَعُ مِنْهُ وَلِأَنَّهُ إِذَا زَرَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي حِفْظِهِ إِلَى تَكَلُّف، فَقَدْ اشْتَمَلَ المُخِيطِ، بِخِلَافِ الرِّدَاءِ، وَالْإِزَارِ.

وَيُكُرُهُ أَنْ يُخُلِّلُ الْإِزَارَ بِالْخِلَالِ، وَأَنْ يَعْقِدَ الْإِزَارَ لِلَا رُوِيَ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ وَيُكُونُهُ أَنْ يُعْقِدَ الْإِزَارَ لِلَا أَنْ يَعْقِدَ الْإِزَارَ بِالْخِلَالِ، وَأَنْ يَعْقِدَ الْمُورِيَ عَنْ الْبُنِ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ يُشْبِهُ اللَّخِيطَ فِي عَدَمِ الْخَاجَةِ عَمَرَ (٢) ﴿ فَعَلَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ يُشْبِهُ اللَّخِيطَ فِي عَدَمِ الْخَاجَةِ فِي حِفْظِهِ إِلَى تَكَلُّفٍ، وَلَوْ فَعَلَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَخِيطٍ (٣).

المحظور الثاني: هو تغطية الرأس

الدليل: من السنة والإجماع.

كه أولًا: من السنة.

أخرج البخاري^(١) ومسلم^(٥) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ قَالَ: بَيْنَهَا رَجُلُ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَوَقَصَتْهُ – أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتْهُ –، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِهَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلاَ ثُحُنِّطُوهُ، وَلاَ ثُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ القِيَامَةِ مُلَبِّيًا».

كرثانيًا: الإجماع.

قال ابن المنذر كَالله: وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من تخمير رأسه (٦). قال ابن قدامة كَالله: (وَلَا يُغَطِّي شَيْئًا مِنْ رَأْسِهِ، وَالْأُذُنَانِ مِنْ الرَّأْس). قَالَ ابْنُ

⁽۱) ضعيف: أخرجه الشافعي (۱۱۹/۱) والبيهقي في السنن الكبرى (۸۲/۵) من طريق ابن جريج مرسلًا.

⁽٢) صحيح: أخرجه الشافعي (١/٩١١)، وسنده صحيح.

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٥).

⁽٤) البخاري (١٢٦٥).

⁽٥) مسلم (١٢٦٠).

⁽٦) الإجماع رقم (١٥٣).

المُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَخْمِيرِ رَأْسِهِ. وَالْأَصْلُ فِي ذَٰلِكَ «نَهْيُ النَّبِيِّ عَيْكَةُ عَنْ لُبْسِ الْعَمَائِمِ وَالْبَرَانِسِ». وَقَوْلُهُ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ: «لَا تَخْمَرُ وَا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِيًا». عَلَّلَ مَنْعَ تَخْمِيرِ رَأْسِهِ بِبَقَائِهِ عَلَى إحْرَامِهِ، فَعُلِمَ أَنَّ النَّهِ عَلَى إحْرَامِهِ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِيًا». عَلَّلَ مَنْعَ تَخْمِيرِ رَأْسِهِ بِبَقَائِهِ عَلَى إحْرَامِهِ، فَعَلَى مَنْ ذَلِكَ. وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: «إحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ، وَإِحْرَامُ المُرْأَةِ فِي الْقَاضِي، فِي (الشَّرْحِ): أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهِ قَالَ: «إحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ، وَإِحْرَامُ المُرْأَةِ فِي وَجْهِهَا». وَأَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ يَشُدَّ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالسَّيْرِ (۱).

قَال النووي تَخَلَقهُ: (ويحرم عليه أَن يستر رَأْسُهُ، لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنَّ النَّبِيَّ قَالَ فِي المُحْرِمِ الَّذِي خَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ: «لا تخمروا رأسه؛ فانه يبعث يوم القيامة ملبيًا»، وتجب به الفدية؛ لِأنَّهُ فِعْلُ مُحَرَّمٌ فِي الْإِحْرَامِ، فَتَعَلَّقَتْ بِهِ الفدية كالحلق، ويجوز أن يحمل على رأسه مكتلًا؛ لأنه لا يقصد به الستر، فلم يمنع منه، كَمَا لَا يُمْنَعُ المُحْدِثُ مِنْ حَمْلِ المُصْحَفِ في عيبة المتاع حين لم يقصد حمل المصحف، ويجوز أن يترك يده على رأسه، لأنه يحتاج إلى وضع اليد على الرأس في المسح، فعفي عنه (٢).

قال الكاساني كَاللهُ: وَلَا يُغَطِّي رَأْسَهُ بِالْعِمَامَةِ، وَلَا غَيْرِهَا عِمَّا يَقْصِدُ بِهِ التَّغْطِيَةَ؛ لِأَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ عَنْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ بِهَا يَقْصِدُ بِهِ التَّغْطِيَةَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رُوِي عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتُهُ فِي أَخَاقِيقِ جُرْذَانَ، فَهَاتَ: (لَهُ عَلَيْهُ، وَلَا تُقَرِّبُوهُ طِيبًا؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا» (٣).

⁽١) المغني (٣/ ٢٩٩).

⁽Y) HARAGES (V/ P. 87).

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٤).

مسألة: تخمير الحرم وجهه

🗐 اختلف أهل العلم في تخمير المحرم وجهه:

فذهب بعض العلماء إلى عدم جواز تخمير المحرم وجهه، واستدلوا على ذلك بها :

من السنة: ما جاء عند مسلم (١٢٠٦) قال: وحَدَّثَنَا أَبُو كُريْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ، وَهُو مُحْرِمٌ، فَهَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِهَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا ثُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِيًا».

□ أثر عبد الله بن عمر ﷺ:

عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: «مَا فَوْقَ الذَّقَنِ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا يُخَمِّرُهُ الْمُحْرِمُ» (١١).

قال ابن رشد يخالله: وَاخْتَلَفُوا فِي تَخْمِيرِ الْمُحْرِمِ وَجْهَهُ، بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحَمِّرُ وَأْسَهُ: فَرَوَى مَالِكُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ مَا فَوْقَ الذَّقَنِ مِنَ الرَّأْسِ لَا يُحَمِّرُهُ لَكُحْرِمُ» (٢)، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكُ، وَرُوِيَ عَنْهُ: أَنَّهُ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ، وَلَا يَنْزِعْهُ مِنْ مَكَانِهِ، الْمُحْرِمُ وَجْهَهُ الشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَأَبُو ثَوْرٍ: يُخَمِّرُ المُحْرِمُ وَجْهَهُ إِلَى الْحَاجِبَيْنِ، وَرُوِيَ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ عُثْهَانَ (٣)، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ (١)،.....

- (۱) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (۱/ ٣٢٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨/ ٤١١)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٨٧) من طرق عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح.
- (٢) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٢٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨/ ٤١١)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٨٧) من طرق عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح.
- (٣) أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٢٧) والبيهقى في الكبرى (٣١٢/٥) من طريق عبد الله بن عامر ابن ربيعة. ونفس المصادر مع زيادة ابن أبي شيبة (٣/ ٢٨٤) من طريق الفرافصة بن عمير. ولم أقف له على كبير توثيق. كلاهما عن عثمان ١٨٤٠.
- (٤) في سنده مقال: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٨٥)والبيهقى في الكبرى (٣١٢/٥) وغيرهم من طرق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْفُرَافِصَةِ، قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ، وَزَيْدًا، وَابْنَ الزُّبَيْرِ.

وَجَابِرٍ (١)، وَابْنِ عَبَّاسِ (٢)، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصِ (٣).

قَالُ ابن قَدَامَة كَنَلَهُ: إِحْدَاهُمَا: يُبَاحُ. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُثَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَبْدِالرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ الزَّبَيْر، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَجَابِر، وَالْقَاسِم، وَطَاوُسٍ، وَالنَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ. وَالثَّانِيَةُ: لَا يُبَاحُ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ؛ فَطَاوُسٍ، وَالنَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ. وَالثَّانِيَةُ: لَا يُبَاحُ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَمَالِكٍ؛ لَمْ رُاحِلَتِه، فَأَقْعَصَتْهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: لَمُ الرُّعِيلِةِ، وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيامَةِ يُلْبَيِّ. وَلِأَنَّهُ مُحَرَّمُ عَلَى الْرُأَةِ، فَحُرِّمَ عَلَى الرَّجُل، كَالطِّيب.

وَلَنَا: مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَمَّمْ مُخَالِفًا فِي عَصْرِهِمْ، فَيَكُونُ إ إِجْمَاعًا، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ، وَإِحْرَامُ الْمُزَّآةِ فِي وَجْهِهَا».

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسِ الْشُهُورُ فِيهِ: "وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ" هَذَا الْمَتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: "وَلَا تُحَمِّرُوا وَأْسَهُ" هَذَا الْمَتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: "وَلَا تُحَمِّرُوا وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ". وَهَذَا يَدُلُّ فَجَاءَ بِالْحَدِيثِ كَمَا كَانَ يُحَدِّثُ، إلَّا أَنَّهُ قَالَ: "وَلَا تَحْمَرُوا وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ". وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَعَفَ هَذِهِ الزِّيَادَة. وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ: "خَمِّرُوا وَجْهَهُ، وَلَا تَحْمَّرُوا مَ عَلَى أَنَّهُ ضَعَفَ هَذِهِ الزِّيَادَة. وَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ: "خَمِّرُوا وَجْهَهُ، وَلَا تَحْمَّرُوا وَأُسَهُ". وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِلُبْسِ الْقُفَّازِيْنِ (١٠).

والفراصة هذا لم أقف له على توثيق معتبر.

⁽١) سنده صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة (٣/ ٢٨٥) من طريق عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «يُغَطِّي وَجْهَهُ بِثَوْبِهِ إِلَى شَعْرِ رَأْسِهِ». وسنده صحيح.

⁽٢) لم أقف عليه.

⁽٣) لم أقف عليه.

⁽٤) المغنى (٣/ ٣٠١).

مسألة: الاستظلال بالفسطاط

قال الكاساني تَعْلَقُهُ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَظِلَّ الْمُحْرِمُ بِالْفُسْطَاطِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ. وقال مَالِكُ: يُكْرَهُ، وَاحْتَجَّ بِهَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ: أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ.

وَلَنَا: مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ عَلَيْهُ: أَنَّهُ «كَانَ يُلْقِي عَلَى شَجَرَةٍ ثَوْبًا، أَوْ نِطْعًا، فَيَسْتَظِلِّ بِهِ»، وَرُوِيَ: أَنَّهُ «ضُرِبَ لِعُثْمَانَ عَلَيْهُ فُسْطَاطٌ بِمِنِّى، فَكَانَ يَسْتَظِلُّ بِهِ»؛ وَلِأَنَّ الإسْتِظْلَالَ بِالسَّقْفِ، وَذَا غَيْرُ مَمْنُوع عَنْهُ، كَذَا هَذَا، فَإِنْ دَخَلَ تَحْتَ سِتْرِ الْكَعْبَةِ حَتَّى غَطَّاهُ، فَإِنْ كَانَ السِّتْرُ يُصِيبُ وَجْهَةً وَرَأْسَهُ يُكْرَهُ لَهُ فَإِنْ كَانَ السِّتْرُ يُصِيبُ وَجْهَةً وَرَأْسِهُ يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ؛ لِآنَهُ يُشْبِهُ سَتْرَ وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ بِثَوْبٍ، وَإِنْ كَانَ مُتَجَافِيًا فَلَا يُكْرَهُ؛ لِآنَهُ بِمَنْزِلَةِ الدُّخُولِ ثَحْتَ ظُلَّةٍ (۱).

مسائل تتعلق بالمرأة

قال ابن المنذر تعتلثه: وأجمعوا على أن المرأة ممنوعة مما منع منه الرجال في حال الإحرام إلا بعض اللباس^(٢).

وأجمعوا على أن للمرأة المحرمة: لبس القميص، والدّروع، والسراويل، والخمر، والخفاف (٣).

مسألة: تغطية الرأة لوجهها

قال ابن قدامة يَعْلَقْهُ: (٢٣٦٩) مَسْأَلَةٌ: قَالَ: (وَالْمُرْأَةُ إِخْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا، فَإِنْ احْتَاجَتْ سَدَلَتْ عَلَى وَجْهِهَا). وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرْأَةَ يَحُرُمُ عَلَيْهَا تَغْطِيَةُ وَجْهِهَا فِي احْرَامِهَا، كَمَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ تَغْطِيَةُ رَأْسِهِ. لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا، إلَّا مَا رُوِي عَنْ إِحْرَامِهَا، كَمَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ تَغْطِيةُ رَأْسِهِ. لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا، إلَّا مَا رُوِي عَنْ أَسْمَاءَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تُغَطِّيهِ بِالسَّدُلِ عِنْدَ أَسْمَاءَ: «أَنَّهَا كَانَتْ تُغَطِّيهِ بِالسَّدُلِ عِنْدَ الْمُرْتُعِ ثَابِتَةٌ عَنْ سَعْدٍ، وَابْنِ الْمُنْ الْمُرْتُعِ ثَابِتَةٌ عَنْ سَعْدٍ، وَابْنِ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٦).

⁽٢) الإجماع رقم «١٥٥».

⁽٣) الإجماع رقم «١٥٢».

عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَائِشَةً، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ.

وَقَدْ رَوى الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْ ۚ قَالَ: «وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ اللَّحْرِمَةُ، وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ اللَّحْرِمَةُ، وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ اللَّحْرِمَةُ، وَلَا تَنْتَقِبُ اللَّرْأَةُ اللَّحْرِمَةُ، وَلَا تَنْتَقِبُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا تَنْتَقِبُ اللَّهُ اللَّ

فَأَمَّا إِذَا احْتَاجَتْ إِلَى سَرُ وَجْهِهَا، لِرُورِ الرِّجَالِ قَرِيبًا مِنْهَا، فَإِنَّمَا تَسْدُلُ الثَّوْبَ مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا. رُويَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ، وَعَائِشَةَ. وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَمَالِكٌ، وَالشَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ. وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِمَا وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ. وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِمَا وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَكُمَّدُ بْنُ الْحُسَنِ. وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا؛ وَذَلِكَ لِمَا رُويَ عَنْ عَائِشَةَ عِنْ عَائِشَةً عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا اللهُ عَلَيْهِ، فَإِذَا جَاوَزُونَا جَلْابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا جَاوَزُونَا كَشَفْنَاهُ» (٢). رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالْأَثْرَمُ.

(۱) أخرجه البخارى (۱۸۳۸) من طريق الليث، عن نافع، عن عبد الله بن عمر مرفوعًا. وإن كان فى النفس شيء من هذه الزيادة، وقال أبو داود: وقد روى هذا الحديث حاتم بن إسهاعيل ويحيى ابن أيوب عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ، على ما قال الليث، ورواه موسى ابن طارق عن موسى بن عقبة، موقوفًا على ابن عمر، وكذلك رواه عبد الله بن عمر، ومالك، وأيوب، موقوفًا. وقال في نصب الراية (٣/ ٢٢): قال الحاكم النيسابورى: قال أبو على الحافظ: (ولا تنتقب المرأة) من قول ابن عمر، وأدرج في الحديث. وكذلك قال البيهقى عن أبى على الحافظ (٥/ ٤٧).

قلت: فقد أخرجه البخارى (١٧٤٥) ومسلم (١١٧٧) من طريق ابن شهاب، وأخرجه النسائى (٢٦٧٠) من طريق عبد الله بن عمر، وأخرجه البخارى (١٥٤٢) ومسلم (١١٧٧) من طريق مالك بن أنس، وأخرجه النسائى (٦٧٥) من طريق عمر، عن نافع، وأخرجه النسائى من طريق ابن أبى ذئب، وأخرجه المحميدى ابن عون (٢٦٧٧) وأخرجه البخارى (١٣٤) من طريق ابن أبى ذئب، وأخرجه الحميدى (٦٢٧) عن أيوب السختيانى، وأيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية. كل هؤلاء (مالك بن أنس اسماعيل بن أمية – أيوب السختيانى – أيوب بن موسى – عبد الله بن عمر – ابن عون – ابن أبى ذئب – عمر بن نافع – ابن جريج) عن نافع، عن ابن عمر. ولم يذكروا هذه الزيادة ألا وهى: «لا تتنقب المرأة، ولا تلبس القفازين». فالله أعلم، هل هى ثابتة من حديث ابن عمر أم لا؟ ولكن البخارى اعتمدها. وراجع علل الدارقطنى (٣/ ٤٢).

⁽٢) ضعيف: أخرجه أبو داود (١٨٣٣) ، وأحمد (٦/ ٣٠)، وابن ماجة (٢٩٣٥) وابن خزيمة

وَلِأَنَّ بِالْمُرْأَةِ حَاجَةً إِلَى سَثْرِ وَجْهِهَا، فَلَمْ يَحُرُمْ عَلَيْهَا سَثُرُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، كَالْعَوْرَةِ. وَذَكَرَ الْقَاضِي: أَنَّ الثَّوْبَ يَكُونُ مُتَجَافِيًا عَنْ وَجْهِهَا، بِحَيْثُ لَا يُصِيبُ الْبَشَرَةَ، فَإِنْ أَصَابَهَا، ثُمَّ زَالَ، أَوْ أَزَالَتْهُ بِسُرْعَةٍ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا، كَمَا لُوْ أَطَارَتْ الرِّيحُ النَّوْبَ عَنْ عَوْرَةِ المُصلِّي، ثُمَّ عَادَ بِسُرْعَةٍ، لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ. وَإِنْ لَمْ تَرْفَعْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ؛ النَّذَرة؛ لِأَنَّمَا اسْتَدَامَتْ السِّرْءَا.

قال ابن رشد يختلف: وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ المُرْأَةِ فِي وَجْهِهَا، وَأَنَّ لَمَا أَنْ تُعَطِّيَ رَأْسَهَا، وَتَسْتُرَ شَعْرَهَا، وَأَنَّ لَمَا أَنْ تَسْدِلَ ثَوْبَهَا عَلَى وَجْهِهَا مِنْ فَوْقِ رَأْسِهَا سَدْلًا خَفِيفًا تُسْتَرُ بِهِ عَنْ نَظَرِ الرِّجَالِ إِلَيْهَا، كَنَحْوِ مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ، فَإِذَا مَرَّ بِنَا رَكِبٌ سَدَلْنَا عَلَى وُجُوهِنَا الشَّوْبَ مِنْ قِبَلِ رَسُولِ الله ﷺ، وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ، فَإِذَا مَرَّ بِنَا رَكِبٌ سَدَلْنَا عَلَى وُجُوهِنَا الشَّوْبَ مِنْ قِبَلِ رَحُوسِنَا، وَإِذَا جَاوَزَ الرَّحْبُ رَفَعْنَاهُ» (٢٠).

وَلَمْ يَأْتِ تَغْطِيَةُ وُجُوهِهِنَّ إِلَّا مَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ: أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنَّا نُخَمِّرُ وُجُوهَنَا وَنَحْنُ مُحُرِمَاتٌ مَعَ أَسْهَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرِ الصِّدِّيقِ»(٣).

(٢٦٩١)، والبيهقي في الكبرى (٤٨/٥)، وإسحاق بن راهوية (١١٨٩)، وابن الجارود (٤١٨) عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن عائشة.

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٩٥) عنه عن مجاهد، عن أم سلمة ﴿ شَكَ . ومدار الحديث عنهما على يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف.

⁽١) المغنى (٣/ ٣٠١).

⁽٢) ضعيف: سبق تخريجه.

وأخرجه الدارقطني (٢/ ١٩٥) عنه عن مجاهد عن أم سلمة وشيخ ومدار الحديث عنهما على يزيد ابن أبي زياد وهو ضعيف.

⁽٣) صحيح: أخرجه ابن خزيمة (٢٦٩٠) ، والحاكم (١٦٦٨) عن محمد بن العلاء، عن زكريا بن عدي، عن إبراهيم بن حميد، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسهاء، قالت: «كنا نغطي وجوهنا من الرجال، وكنا نمتشط قبل ذلك في الإحرام». وأخرجه مالك في الموطأ (٧١٨) عن هشام، عن زوجته فاطمة بنت المنذر، قالت: «كنا نخمر وجوهنا، ونحن محرمات، ونحن مع أسهاء بنت أبي بكر هيئنا ».

قال الكاساني تخالف: وَلا بَأْسَ أَنْ تُعَطِّي الْمُرْأَةُ سَائِرَ جَسَدِهَا وَهِي مُحْرِمَةٌ بِهَا شَاءَتْ مِنْ الثِّيَابِ المُخِيطَةِ وَغَيْرِهَا، وَأَنْ تَلْبَسَ الْحُفَّيْنِ، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تُعَطِّي وَجْهَهَا، أَمَّا سَتُرُ النَّيِ بَدَنَهَا فَلِأَنَّ بَدَنَهَا عَوْرَةٌ؛ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ بِهَا لَيْسَ بِمَخِيطٍ مُتَعَذَّرٌ، فَدَعَتْ الضَّرُ ورَةُ إِلَى لَيْسِ بِمَخِيطٍ مُتَعَذَّرٌ، فَدَعَتْ الضَّرُ ورَةُ إِلَى لَيْسِ المُخِيطِ، وَأَمَّا كَشْفُ وَجْهِهَا فَلِهَا رَوَيْنَا عَنْ النَّبِيِّ وَيَلِيَّةِ: أَنَّهُ قَالَ: "إحْرَامُ المُرْأَةِ فِي وَجْهِهَا"، وَعَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: "كَانَ الرُّكْبَانُ يَمُرُّونَ بِنَا وَنَحْنُ مُحْرِمَاتٌ مَعَ رَسُولِ الله وَيَلِيْهِ، فَإِذَا حَاذَوْنَا أَسْدَلَتْ إِحْدَانَا جِلْبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا، فَإِذَا كُورُونَا رَفَعْنَا"، فَذَلَ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُغَطِّي وَجْهَهَا، وَأَنَّهَا لَوْ جُلَامَ إِلَى وَجْهِهَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُغَطِّي وَجْهَهَا، وَأَنَّهَا لَوْ عَلَى وَجْهِهَا شَيْئًا، وَجَافَتُهُ عَنْهُ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ وَلِأَنَهَا إِذَا جَافَتُهُ عَنْ وَجْهِهَا فَا أَنْ الْعَرْوَدُ كَالُونَ عَلَى وَجْهِهَا أَنْ الْعَرْاقِ أَنْ تُعَلِي وَجْهَهَا، وَأَنَّهُ اللهُ عَلَى وَجْهِهَا أَنْ اللهُ عَلَى وَجْهِهَا أَوْدَا كُولُونَا رَفَعْنَا إِذَا جَافَتُهُ عَنْهُ وَلَا الْمُرْاقِ أَنْ تُعَلِّي وَجُهَهَا إِذَا جَافَتُهُ عَنْ وَجْهِهَا صَارَكَمَا لَوْ جَلَسَتُ فِي قُنَةٍ، أَوْ اسْتَتَرَتْ بِفُسُطَاطٍ.

وَلَا بَأْسَ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحَرِيرَ وَالذَّهَبَ، وَتَتَحَلَّى بِأَيِّ حِلْيَةٍ شَاءَتْ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ. وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْعَامَّةِ لِمَا رُويَ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلَيْ الْعُلَمَاءِ. وَعَنْ عَطَاءٍ: أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ قَوْلُ الْعَامَّةِ لِمَا رُويَ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ عَلَيْ كَانَ يُلْبِسُ نِسَاءَهُ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ فِي الْإِحْرَامِ؛ وَلِأَنَّ لُبْسَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ بَابِ التَّزَيُّنِ، وَالْمُحْرِمُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْ الزِّينَةِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا؛ لِأَنَّ المُانِعَ مَا فِيهِ مِنْ التَّرَيُّنِ، وَالْمُحْرِمُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْ الزِّينَةِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا؛ لِأَنَّ المُانِعَ مَا فِيهِ مِنْ

⁽¹⁾ المجموع (٧/ ٢٥٠).

الصَّبْغ مِنْ الطِّيبِ، لَا مِنْ الزِّينَةِ، وَالْمُرْأَةُ تُسَاوِي الرَّجُلَ فِي الطِّيبِ(١).

مسألة: لبس القفازين

🗖 أثر عبد الله بن عمر 🍩:

عَنْ نَافِعِ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: «لَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ»(٢٠).

□ أثر عائشة ﴿ الله عائشة الله عائشة ﴿ الله عائشة الله عائشة ﴿ الله عائشة الله عائمة الله عائمة الله عائمة الله عائمة الله عائمة الله عائمة الله عائشة الله عائمة الله عائمة

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «تَلْبَسُ الْمُحْرِمَةُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ إِلَّا الْبُرْقُعَ، وَالْقُفَّازَيْنِ، وَلَا تَنَقَّبُ»(٣).

🗖 أثر عبد الله بن عباس 🕮:

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «تَلْبَسُ الْمُحْرِمَةُ الْقُفَّازَيْنِ، وَالسَّرَاوِيلَ»(١٠).

विष्युं चित्र विष्युं ।

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: «تَلْبَسُ الْمُحْرِمَةُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ إِلَّا الْبُرْقُعَ وَالْقُفَّازَيْنِ» (٥٠).

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٦).

⁽٢) صحيح: أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٢٨) من طريق مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ. وسنده صحيح.

⁽٣) منقطع: أخرَجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٨٤) من طريق ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَائِشَةَ. وسنده منقطع.

⁽٤) مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٢٨٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ زَمْعَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَن ابْن عَبَّاس.

⁽٥) حَسنَ: أخرجُه ابنَ أبي شَّيبة في مصنفه (٣/ ٢٨٣) من طريق ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ الْمُلِكِ، عَنْ عَطَاءِ. وسنده حسن.

أثر مجاهد يَعَلَشْهُ:

عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «تَلْبَسُ مَا شَاءَتْ إِلَّا الْبُرْقُعَ»(١).

🗖 أثر الحسن وعطاء رحمهما الله:

عَنِ الْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ، قَالَا: «تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ وَالسَّرَاوِيلَ، وَلَا تَبَرْقَعُ وَتَلَثَّمُ، وَتَلْبَسُ مَا شَاءَتْ مِنَ الثِّيَابِ، إِلَّا تَوْبًا يَنْفُضُ عَلَيْهَا وَرْسًا أَوْ زَعْفَرَانًا»(٢).

□ أثر الحكم وحماد رحمهما الله:

عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَأَلْتُ الْحُكَمَ وَحَمَّادًا عَنِ الْقُفَّازَيْنِ، فَقَالَا: «لَا بَأْسَ بِهِ»(٣).

قال ابن عبد البر تعتلفه: وَعَلَى كَرَاهَةِ النِّقَابِ لِلْمَرْأَةِ جُمْهُورُ عُلَمَاءِ الْسُلِمِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، لَمْ يُخْتَلِفُوا فِي كَرَاهَةِ التَّبَرْقُعِ وَالنَّقَابِ لِلْمَرْأَةِ النَّبِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ فُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ، لَمْ يُخْتِلفُوا فِي كَرَاهَةِ التَّبَرْقُعِ وَالنَّقَابِ لِلْمَرْأَةِ اللَّحْرِمَةِ، إِلَّا شَيْءٌ رُويَ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكُر: أَنَّهَا كَانَتْ تُغَطِّي وَالنَّقَابِ لِلْمَرْأَةُ اللَّحْرِمَةُ وَجُهَهَا إِنْ وَجُهَهَا إِنْ شَاءَتْ»، وَرُويَ عَنْهَا: أَنَّهَا لَا تَفْعَلُ. وَعَلَيْهِ النَّاسُ (٤).

قال الخطابي تختلف: وإذا لبست المرأة القفازين فقد اختلفوا في ذلك، هل يجب عليها شيء أم لا؟ فذكر أكثر أهل العلم أنه لا شيء عليها، وعللوا حديث ابن عمر بأن ذكر القفازين إنها هو من قول ابن عمر، ليس عن النبي ﷺ. وعلق الشافعي القول في ذلك، وقد قال في المرأة إذا اختضبت: أنه لا شيء عليها، فإن لفت على يديها خرقة لزمتها الفدية (٥).

⁽١) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٨٣) من طريق عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُجَاهِدٍ. وفيه يزيد بن أبي زياد هذا، ضعيف.

⁽٢) أُخرِجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٨٣) من طريق عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، وَعَطَاءٍ.

⁽٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢٨٤) من طريق شُعْبَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ الْحَكَمَ، وَحَمَّادًا. وسنده صحيح.

⁽٤) الاستذكار (٤/ ١٥).

⁽٥) معالم السنن (٢/ ١٧٧).

قال ابن الجوزي يَحْتَلَثُهُ: وَقد اخْتَلَف الْفُقَهَاء فِي لَبِس القفازين: فَقَالَ أَحْمد: لَا يَجُوز للمحرمة لبسهها. وَقَالَ أَبُو حنيفَة: يجوز. وَعَن الشَّافِعِي كالمذهبين، وَقَالَ أَبُو عبيد: النَّاس على الرُّخْصَة فِي هَذَا؛ لِأَن الْإِحْرَام إِنَّمَا هُوَ فِي الرَّأْس وَالْوَجْه (١).

قال ابن رشد كَلَّلَهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي لُبْسِ الْقُفَّازَيْنِ لِلْمَرْأَةِ: فَقَالَ مَالِكُ: إِنْ لَبِسَتِ الْمُؤَةُ الْقُفَّازَيْنِ افْتَكَتْ، وَرَخَّصَ فِيهِ الثَّوْرِيُّ، وَهُو مَرْوِيٌّ عَنْ عَائِشَةَ. وَالْحُجَّةُ لِمَالِكِ مَا خَرَّجَهُ دَاوُدُ عَنِ النَّيِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّقَابِ مَا خَرَّجَهُ دَاوُدُ عَنِ النَّقَابِ وَالْقَفَّازَيْنِ (٢). وَبَعْضُ الرُّواةِ يَرْوِيهِ مَوْقُوفًا عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَصَحَّحَهُ بَعْضُ رُواةِ الْحَدِيثِ - أَعْنِي: رَفْعَهُ إِلَى النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -.

فَهَذَا مَشْهُورُ اخْتِلَافِهِمْ وَاتَّفَاقِهِمْ فِي اللَّبَاسِ. وَأَصْلُ الْخِلَافِ فِي هَذَا كُلِّهِ: اخْتِلَافُهُمْ فِي قِيَاسِ بَعْضِ الْمُسْكُوتِ عَنْهُ عَلَى الْمُنْطُوقِ بِهِ، وَاحْتِبَالُ اللَّفْظِ الْمُنْطُوقِ بِهِ وَاحْتِبَالُ اللَّفْظِ الْمُنْطُوقِ بِهِ وَاحْتِبَالُ اللَّفْظِ الْمُنْطُوقِ بِهِ وَثُبُوتُهُ أَوْ لَا ثُبُوتُهُ أَنَّ اللَّفْظِ الْمُنْطُوقِ بِهِ

كر أقوال الحنفية:

قال الكاساني تختله: وَأَمَّا لُبْسُ الْقُفَّازَيْنِ فَلَا يُكْرَهُ عِنْدَنَا، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ، وَعَائِشَةَ قَالَ السَّانِ السَّانِ الْعَنْفَةِ: لَا يَجُوزُ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَا السَّانُ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي آخِرِهِ: (وَلَا تَنْتَقِبُ الدُّرَاةُ، وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ»؛ وَلِأَنَّ الْعَادَةَ فِي بَدَنِهَا السَّثُرُ فَيَجِبُ خَالَفَتُهَا بِالْكَشْفِ كَوَجْهِهَا.

وَلَنَا: مَا رُويَ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصِ ﴿ كَانَ يُلْبِسُ بَنَاتِهِ وَهُنَّ مُحْرِمَاتٌ الْقُفَّازَيْنِ » وَلِأَنَّ لُبْسَ الْقُفَّازَيْنِ لَيْسَ إِلَّا تَغْطِيَةَ يَدَيْهَا بِالْمُخِيطِ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مَمْنُوعَةٍ عَنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ لَيْسَ الْقُفَّازَيْنِ لَيْسَ إِلَّا تَغْطِيَةَ يَدَيْهَا بِالْمُخِيطِ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مَمْنُوعَةٍ عَنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ لَمَا أَنْ تُعَطِّيَهُمَ بِقَمِيصِهَا، وَإِنْ كَانَ نَجْيِطًا، فَكَذَا بِمِخْيَطٍ آخَرَ، بِخِلَافِ وَجُههَا.

وَقَوْلُهُ: «وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ» نَهْيُ نَدْبٍ، حَمَلْنَاهُ عَلَيْهِ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلَائِلِ بِقَدْرِ

⁽١) كشف المشكل (٢/ ٤٧٩).

⁽٢) سبق تخريجه قريبًا.

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ٩٣).

الْإِمْكَانِ^(١).

قال السرخسي تَعَلِّشُهُ: وَلَا بَأْسَ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْقُفَّازَيْنِ، هَكَذَا رُوِيَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَبِيَّهُ: «أَنَّهُ كَانَ يُلْبِسُ بَنَاتَه الْقُفَّازَيْنِ فِي الْإِحْرَامِ»(٢).

كراقوال الشافعية:

قال الشَّافِعِيُّ يَعَلَيْهُ: وَلَمْ يَأْمُرُ النَّبِيُّ عَيَّكَ بِكَفَّارَةٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ تَلْبَسَ الْمُرَّأَةُ الْمُحْرِمَةُ الْقُفَّازَيْنِ؛ «كَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ يَأْمُرُ بَنَاتِهِ أَنْ يَلْبَسْنَ الْقُفَّازَيْنِ فِي الْإِحْرَامِ». وَلَا تَتَبَرْقَعُ المُحْرِمَةُ (٣).

كرأقوال الحنابلة:

قال ابن قدامة كَالله: مَسْأَلَةُ: قَالَ: (وَلَا تَلْبَسُ الْقُفَّازَيْنِ، وَلَا الْخَلْخَالَ، وَمَا أَشْبَهَهُ). الْقُفَّازَانِ: شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ، تُدَخِّلهُمَا فِيهِمَا مِنْ خَرْقٍ، تَسْتُرُهُمَا مِنْ الْحُرِّ، وَلَا الْحُلِّ، وَمَا مِثْلُ مَا يُعْمَلُ لِلْبَرْدِ، فَيَحْرُمُ عَلَى المُرْأَةِ لَبْسُهُ فِي يَدَيْهَا فِي حَالِ إحْرَامِهَا.

وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، وَطَاوُسُّ، وَهُجَاهِدٌ، وَالنَّخَعِيُّ، وَمَالِكُ، وَإِسْحَاقُ. «وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ يُلْبِسُ بَنَاتِهِ الْقُفَّازَيْنِ وَهُنَّ مُحْرِمَاتٌ». وَرَخَصَ فِيهِ عَلِيُّ، وَعَائِشَةُ، وَعَطَاءُ، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ. وَلِلشَّافِعِيِّ كَالمُذْهَبَيْنِ. وَاحْتَجُوا بِمَا رُويَ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ: «إحْرَامُ المُرْأَةِ فِي وَجْهِهَا»، وَأَنَّهُ عُضْوٌ يَجُوزُ سَتْرُهُ بِهِ، كَالرِّجْلَيْنِ. سَتْرُهُ بِعَيْرِ المُخِيطِ، فَجَازَ سَتْرُهُ بِهِ، كَالرِّجْلَيْنِ.

وَلَنَا: مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ الْحَرَامُ، وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ الْحَرَامُ، وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُرْأَةُ الْحَرَامُ، وَلَا تَنْتَقِبُ الْمُرَاقِينَ النِّبِيِّ عَلَيْهِ «نَهَى النِّسَاءَ فِي الْبُسُ الْقُفَّازَيْنِ وَالْخَلْخَالِ».

وَلِأَنَّ الرَّجُلَ لَمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ كَشْفُ رَأْسِهِ، تَعَلَّقَ حُكْمُ إِحْرَامِهِ بِغَيْرِهِ، فَمُنِعَ مِنْ لُبْسِ الْمُخِيطِ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ، كَذَلِكَ المُرْأَةُ لَمَّا لَزِمَهَا كَشْفُ وَجْهِهَا، يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَلَّقَ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٦).

⁽Y) المبسوط (٤/ NYN).

⁽٣) الأم (١/ ٣٢٢).

حُكْمُ الْإِحْرَامِ بِغَيْرِ ذَلِكَ الْبَعْضِ، وَهُوَ الْيَدَانِ. وَحَدِيثُهُمْ الْمُرَادُ بِهِ الْكَشْفُ. فَأَمَّا السَّتْرُ بِغَيْرِ الْمُخِيطِ، فَأَمَّا الْخَلْخَالُ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ السَّتْرُ بِغَيْرِ الْمُخِيطِ، فَأَمَّا الْخَلْخَالُ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ السَّوَارِ وَالدُّمْلُوجِ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لُبْسُهُ (١).

سئل الإمام أحمد تعملنه: المحرمة تلبس الخفين والقفازين.

قال: أما الخفان فنعم، وأما القفازان فلا يعجبني (٢).

كرأقوال الظاهرية:

قال ابن حزم تَحَلَّفُهُ: وَرُوِّينَا عَنْ عَائِشَةً أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ نَهْيَ الْمُؤَاةِ عَنْ الْقُفَّازَيْنِ، وَعَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ، وَالْحُسَنِ، وَعَطَاءٍ، وَغَيْرِهِمْ.

وَرُوِّينَا عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ إِبَاحَةَ الْقُفَّازَيْنِ لِلْمَرْأَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْحُكَمِ، وَحَلَّادٍ، وَعَطَاءٍ، وَمَكْحُولٍ، وَعَلْقَمَةَ، وَغَيْرِهِمْ. وَحَدِيثُ رَسُولِ الله ﷺ الْذِي ذَكَرْنَا هُوَ الْحَاكِمُ عَلَى مَا سِوَاهُ (٣).

المحظور الثالث: تطيب المحرم (٤)

قال ابن قدامة كَلَهُ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ الطِّيبِ. وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ وَقِيلًا فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَتْهُ رَاحِلَتُهُ: «لَا تَمَسُّوهُ بِطِيبٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي لَفْظٍ: «لَا تُحَنِّطُوهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فَلَّمَا مُنِعَ الْمُنِّتُ مِنْ الطِّيبِ لِإِحْرَامِهِ، فَالْحَيُّ أَوْلَى. وَمَتَى تَطَيَّبَ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ

⁽١) المغني (٣/ ٣٠٤).

⁽٢) مسائل الإمام (٥/ ٢١٨٩).

⁽٣) المحلى بالآثار (٥/ ٦٧).

⁽٤) قال ابن قدامة كَثَلَثُهُ في المغني (٣/ ٢٩٣): وَمَعْنَى الطِّيبِ: مَا تَطِيبُ رَائِحَتُهُ، وَيُتَّخَذُ لِلشَّمِّ، كَالْمِسْكِ، وَالْعَنْبَرِ، وَالْكَافُورِ، وَالْغَالِيَةِ، وَالزَّعْفَرَانِ، وَمَاءِ الْوَرْدِ، وَالْأَذْهَانِ الْمُطَيِّبَةِ، كَدُهْنِ الْبَنَفْسَجِ وَنَحْوِهِ.

اسْتَعْمَلَ مَا حَرَّمَهُ الْإِحْرَامُ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ، كَاللِّبَاس(١).

قال ابن رشد تخلله: وَأَمَّا الشَّيْءُ الثَّانِي مِنَ المُتْرُوكَاتِ فَهُوَ الطِّيبُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعُلْمَاءَ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الطِّيبَ كُلَّهُ يَحْرُمُ عَلَى المُحْرِم بِالْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ (٢).

قال الكاساني تَعْلَقْهُ: أمَّا الطِّيبُ فَنَقُولُ: لَا يَتَطَيَّبُ المُحْرِمُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ: ﷺ (اللَّحْرِمُ الْأَشْعَثُ الْأَغْبَرُ»، وَالطِّيبُ يُنَافِي الشَّعَثَ.

وَرُوِي: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ مَقْطَعَانِ مُضَمَّخَانِ بِالْخَلُوقِ، فَقَالَ: مَا أَصْنَعُ فِي حَجَّتِي يَا رَسُولَ الله؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ عَلَيْهٍ حَتَّى أَوْحَى الله إلَيْهِ، فَلَمَّا سَرَى عَنْهُ قَالَ: «اغْسِلْ هَذَا الطِّيبَ عَنْك، عَنْهُ قَالَ: «اغْسِلْ هَذَا الطِّيبَ عَنْك، وَرَوَيْنَا: أَنَّ عُوْمًا وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتُهُ، وَاصْنَعْ فِي حَجَّتِك مَا كُنْت صَانِعًا فِي عُمْرَتِك»، وَرَوَيْنَا: أَنَّ عُوْمًا وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتُهُ، وَاصْنَعْ فِي حَجَّتِك مَا كُنْت صَانِعًا فِي عُمْرَتِك»، وَرَوَيْنَا: أَنَّ عُوْمًا وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتُهُ، فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ: «لَا ثُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، وَلَا تُقَرِّبُوهُ طِيبًا؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِيًا» فَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ مُوْمًا عِلَةً حُوْمَةِ تَخْمِيرِ الرَّأْسِ، وَالتَّطَيُّبِ فِي حَقِّهِ، فَإِنْ طَيَّبَ عُضُوا كَامِلًا جَعْلُ كَوْنِهِ مُحْرِمًا عِلَّةُ حُوْمَةِ تَخْمِيرِ الرَّأْسِ، وَالتَّطَيُّبِ فِي حَقِّهِ، فَإِنْ طَيَّبَ عُضُوا كَامِلًا كَالِيَّ أُسِ، وَالْفَخِذِ، وَالسَّاقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ دَمُّ، وَإِنْ طَيَّبَ أَقَلَّ مِنْ عُضُو فَعَلَيْهِ فَعَلَيْهِ وَمُ أَنْ طَيَّبَ أَقَلَ مِنْ عُضُو فَعَلَيْهِ فَعَلَيْهِ وَمُ أَو إِنْ طَيَّبَ أَقَلَ مِنْ عُضُو فَعَلَيْهِ وَمُ أَسِلُ وَالْمَالِقَ، وَالسَّاقِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَعَلَيْهِ وَمُ أَنْ وَإِنْ طَيَّبَ أَقَلَ مِنْ عُضُو فَعَلَيْهِ صَافَةٌ (٣).

⁽١) المغنى (٣/ ٢٩٣).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٤).

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ١٨٩).

مسألة: اختلاف العلماء في الطيب عند الإحرام.

قال ابن رشد يَعَلَفُهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ لِلْمُحْرِمِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، لِمَا يَبْقَى مِنْ أَثَرِهِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِحْرَام: فَكَرِهَهُ قَوْمٌ، وَأَجَازَهُ آخَرُونَ، وَمِمَّنْ كَرِهَهُ مَالِكٌ، وَرَوَاهُ عَنْ عُمَر ""، وَهُو قَوْلُ عُثْمَانَ "، وَابْنَ عُمَر ""، وَجَمَاعَةٍ مِنَ النَّابِعِينَ.

وَعِنَّنْ أَجَازَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَالثَّوْرِيُّ، وَأَحْدُ، وَدَاوُدُ، وَالْحُجَّةُ لِمَاكِ وَعَلَلْهُ مِنْ جِهَةِ الْأَثْرِ حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَفِيهِ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى مِنْ جِهَةِ الْأَثْرِ حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَفِيهِ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ عَيَا اللهِ عَيَا اللهِ عَلَيْهِ الجَّبَةِ مُضَمِّخَةٍ بِطِيبٍ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلِ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي جُبَّةٍ بَعْدَمَا تُضَمَّخُ بِطِيبٍ؟ فَأَنْزِلَ الْوَحْيُ عَلَى رَسُولِ الله عَيَا الله عَيَا أَفَاقَ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ آنِفًا؟»، فَالْتُمِسَ الرَّجُلُ، فَأْتِي بِهِ، فَقَالَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ: «أَمَّا الطَّيْبُ اللَّهِ عَنْ الْعُمْرَةِ آنِفًا؟»، فَالْتُمِسَ الرَّجُلُ، فَأْتِي بِهِ، فَقَالَ – عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ: «أَمَّا الطَيْبُ اللَّهِ عَنْ فَعَالَ عَنْكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا الجُبَّةُ فَانْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ مَا الطَيْبُ اللطِيبُ الَّذِي بِكَ فَاغْسِلْهُ عَنْكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَأَمَّا الجُبَّةُ فَانْزِعْهَا، ثُمَّ اصْنَعْ فِي حَجَّتِكَ » (نَا أَنْ الْحَمْرُتُ الْحُدِيثَ، وَفِقْهُهُ هُو الَّذِي شِعْمَا فَيْ عَمْرَتِكَ، كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ » (نَا أَنْ عَصَرْتُ الْحُدِيثَ، وَفِقْهُهُ هُو الَّذِي ذَكُرْتُ.

وَعُمْدَةُ الطَّرِيقِ الثَّانِي: مَا رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أُطَيِّبُ رَأْسَ رَسُولِ الله ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ» (٥).

⁽١) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٢٩)، والبيهقي في الكبرى (٥/ ٥٥)، وفي معرفة السنن (٧/ ١١٥) من طريق نافع، عن أسلم مولى ابن عمر، عن عمر بن الخطاب به. وثم طرق أخرى عن عمر به.

⁽٢) ضَعيف: أخرجه البيهقي في الكبرى (٥/ ١١٣) من طريق مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ ابْنًا لِعُثْمَانَ ﷺ تُوُفِّيَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَلَمْ يُحَمِّرْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُقَرِّبُهُ طِيبًا. وفيه مسلم بن خالد، «ضعف».

⁽٣) أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٢٧) عَنْ نَافِع: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَفَّنَ ابْنَهُ وَاقِدَ بْنَ عَبْدِ الله، وَمَاتَ بِالْجُحْفَةِ مُحْرِمًا، وَخَمَّرَ رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ، وَقَالَ: «لَوْلَا أَنَّا خُرُمٌ لَطَيَّبْنَاهُ». وسنده صحيح.

⁽٤) البخاري (٤٣٢٩) ومسلم (١١٨٠).

⁽٥) البخاري (١٥٣٩) ومسلم (١١٨٩).

وَاعْتَلَّ الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ بِهَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا قَالَتْ - وَقَدْ بَلَغَهَا إِنْكَارُ ابْنِ عُمَرَ تَطَيُّبُ اللهِ عَبْدِ الرَّحْمَ ِ طَيَّبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، تَطَيُّبُ اللهُ عَبْدِ الرَّحْمَ ِ طَيَّبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَطَافَ عَلَى نِسَائِهِ، ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرِمًا»(۱).

قالوا: وَإِذَا طَافَ عَلَى نِسَائِهِ اغْتَسَلَ، فَإِنَّمَا يَبْقَى عَلَيْهِ أَثَرُ رِيحِ الطِّيبِ لَا جِرْمُهُ نَفْسُهُ. قَالُوا: وَلَّا كَانَ الْإِجْمَاعُ قَدِ انْعَقَدَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ ابْتِدَاقُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، مِثْلَ لُبْسِ الثِّيَابِ وَقَتْلِ الصَّيْدِ، لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِصْحَابُهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الطِّيبُ كَذَٰلِكَ.

فَسَبَبُ الْخِلَافِ: تَعَارُضُ الْآثَارِ فِي هَذَا الْحُكْمِ (٢).

مسألة: في شمر الطيب للمحرم

قال ابن قدامة تَعَلَّقُهُ: (وَلَا يَتَعَمَّدُ لِشَمِّ الطِّيبِ)، أَيْ: لَا يَقْصِدُ شَمَّهُ مِنْ غَيْرِهِ بِفِعْلِ مِنْهُ، نَحْوِ أَنْ يَجْلِسَ عِنْدَ الْعَطَّارِينَ لِذَلِكَ، أَوْ يَدْخُلَ الْكَعْبَةَ حَالَ تَجْمِيرِهَا، لِيَعْلِ مِنْهُ، نَحْوِ أَنْ يَجْلِسَ عِنْدَ الْعَطَّارِينَ لِذَلِكَ، أَوْ يَدْخُلَ الْكَعْبَةَ حَالَ أَحْدُ: شُبْحَانَ الله، لَيَجِدَ رِيحَهَا. قَالَ أَحْدُ: شُبْحَانَ الله، كَيْفَ يَجُوزُ هَذَا؟ وَأَبَاحَ الشَّافِعِيُّ ذَلِكَ، إلَّا الْعُقْدَةَ تَكُونُ مَعَهُ يَشُمُّهَا، فَإِنَّ أَصْحَابَهُ اخْتَلَفُوا فِيهَا؛ لِأَنَّهُ يَشُمُّ الطِّيبَ مِنْ غَيْرِهِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ.

وَلَنَا: أَنَّهُ شَمَّ الطِّيبَ قَاصِدًا مُبْتَدِئًا بِهِ فِي الْإِحْرَامِ، فَحُرِّمَ، كَمَا لَوْ بَاشَرَهُ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الْقَصْدَ شَمَّهُ لَا مُبَاشَرَتُهُ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ مَسَّ الْيَابِسَ الَّذِي لَا يَعْلَقُ بِيدِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْقَصْدَ شَمَّهُ لَا مُبَاشَرَتُهُ، بِذَلِيلِ مَا لَوْ مَسَّ الْيَابِسَ الَّذِي لَا يَعْلَقُ بِيدِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْقَدْيَةُ، وَلَوْ لَمْ يُبَاشِرْهُ، فَأَمَّا شَمَّهُ مِنْ غَيْرِ شَيْءٌ، وَلَوْ لَمْ يُبَاشِرْهُ، فَأَمَّا شَمَّهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ، كَالْجَالِسِ عِنْدَ الْعَطَّارِ لِحَاجَتِهِ، وَدَاخِلِ السُّوقِ، أَوْ دَاخِلِ الْكَعْبَةِ لِلتَّبَرُّكِ بِهَا، وَمَنْ يَشْتَرِي طِيبًا لِنَفْسِهِ وَلِلتِّجَارَةِ، وَلَا يَمَسُّهُ، فَعَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ وَمَنْ مَنْوعٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ وَمَنْ مَنْوعٍ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ

قال الكاساني يَعْلَلْهُ: وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَشُمَّ الطِّيبَ وَالرَّجْحَانَ، كَذَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ

⁽١) البخاري (٢٦٧) ومسلم (١١٩٢)، واللفظ له.

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٤).

⁽٣) المغني (٣/ ٢٩٩).

عُمَرَ وَجَابِرِ هِ : أَنَّهُمَا كَرِهَا شَمَّ الرَّيْحَانِ لِلْمُحْرِمِ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ هَ : أَنَّهُ لَا بَأْسَ به. وَلَوْ شَمَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ عِنْدَنَا.

وقال الشَّافِعِيُّ: تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ. وَجْهُ قَوْلِهِ: أَنَّ الطِّيبَ مَا لَهُ رَائِحَةٌ، وَالرَّيْحَانُ لَهُ رَائِحَةٌ فَكَانَ طِيبًا، وَإِنَّا نَقُولُ: نَعَمْ، إِنَّهُ طِيبٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يَلْتَزِقْ بِبَدَنِهِ وَلَا بِثِيَابِهِ شَيْءٌ مِنْهُ، وَإِنَّمَا شَمْ رَائِحَتَهُ فَقَطْ، وَهَذَا لَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ، كَمَا لَوْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَّارِينَ فَشَمَّ رَائِحَةَ الْعِطْرِ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ الإِرْتِفَاقِ.

وَكَذَا كُلُّ نَبَاتٍ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، وَكُلُّ ثَمَرَةٍ لَهَا رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ؛ لِأَنَّهُ ارْتِفَاقٌ بِالرَّائِحَةِ وَلَوْ فَعَلَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِقْ بِبَدَنِهِ وَثِيَابِهِ شَيْءٌ مِنْهُ.

وَحُكِيَ عَنْ مَالِكِ: أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِرَفْعِ الْعَطَّارِينَ بِمَكَّةَ فِي أَيَّامِ الْحُجِّ، وَذَلِكَ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ.

فَإِنْ شَمَّ الْمُحْرِمُ رَائِحَةَ طِيبِ تَطَيَّبَ بِهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ لَا بَأْسَ بِهِ الْأَنَّ اسْتِعْهَالَ الطِّيبِ حَصَلَ فِي وَقْتٍ مُبَاحٍ، فَبَقِي شَمُّ نَفْسِ الرَّائِحَةِ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ، كَهَا لَوْ مَرَّ بِالْعَطَّارِينَ، وَرَوَى ابْنُ سِهَاعَةً عَنْ مُحُمَّدٍ: أَنَّ رَجُلًا لَوْ دَخَلِ بَيْتًا قَدْ أَجْرَ، وَطَالَ مُكْتُهُ بِالْعَطَّارِينَ، فَوَرَوَى ابْنُ سِهَاعَةً عَنْ مُحَمَّدٍ: أَنَّ رَجُلًا لَوْ دَخَلِ بَيْتًا قَدْ أَجْرَ، وَطَالَ مُكْتُهُ بِالْبَيْتِ، فَعَلِقَ فِي ثَوْبِهِ شَيْءٌ يَسِيرٌ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الرَّائِحَة لَمْ تَتَعَلَّقْ بِعَيْنٍ، وَعَدْ اسْتَجْمَرَ بِثَوْبِ، فَعَلِقَ بِثَوْبِهِ شَيْءٌ كَثِيرٌ، فَعَلَيْهِ دَمْ؛ وَلِمُحَرَّدِ الرَّائِحَةَ هَهُنَا تَعَلَّقَتْ بِعَيْنٍ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهَا فِي بَدَنِهِ، فَصَارَ كَمَا لَوْ تَطَيَّبُ (١٠).

قال ابن قدامة كَالله: فَصْلُ: وَالنَّبَاتُ الَّذِي تُسْتَطَابُ رَائِحَتُهُ عَلَى ثَلاَثَةِ أَضْرُبِ: أَحَدُهَا: مَا لَا يَنْبُتُ لِلطِّيبِ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ، كَنَبَاتِ الصَّحْرَاءِ، مِنْ الشِّيحِ، وَالْقَيْصُومِ، وَالْخُزَامَى، وَالْفَوَاكِهِ كُلِّهَا مِنْ الْأَتُرُجِّ، وَالتُّفَّاحِ، وَالسَّفَرْجَل، وَغَيْرِه، وَمَا يُنْبِتُهُ وَالْخَرْامَى، وَالْفَوَاكِهِ كُلِّهَا مِنْ الْأَتُوجِّ، وَالتُّفَاحِ، وَالسَّفَرْجَل، وَغَيْرِهِ، وَمَا يُنْبِتُهُ الْاَدَمِيُّونَ لِغَيْرِ قَصْدِ الطِّيبِ، كَالْجِنَّاءِ وَالْعُصْفُر، فَمُبَاحُ شَمَّهُ، وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا، إلَّا مَا رُويَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَشَمَّ شَيْئًا مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ، مِنْ الشِّيح وَالْقَيْصُومِ وَغَيْرِهِمَا. وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا؛ فَإِنَّهُ لَا يُقْصَدُ لِلطِّيبِ، وَلَا يُتَخذُ مِنْهُ طِيبٌ، أَشْبَهَ سَائِرَ نَبَاتِ الْأَرْضِ. قَدْ رُوِيَ: «أَنَّ أَزُواجَ يُقْصَدُ لِلطِّيبِ، وَلَا يُتَخذُ مِنْهُ طِيبٌ، أَشْبَهَ سَائِرَ نَبَاتِ الْأَرْضِ. قَدْ رُويَ: «أَنَّ أَزُواجَ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩١).

رَسُولِ الله ﷺ كُنَّ يُحْرِمْنَ فِي الْمُعَصْفَرَاتِ».

الثَّانِي: مَا يُنْبَتُهُ الْآدَمِيُّونَ لِلطِّيبِ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ، كَالرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ، وَالْمُرْزَجُوشِ وَالنَّرْجِسِ، وَالْبَرَم، فَفِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: يُبَاحُ بِغَيْرِ فِدْيَةٍ. قَالَهُ عُثْمَانُ ابْنُ عَفَّانَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحُسَنُ، وَمُجَاهِدٌ، وَإِسْحَاقُ. وَالْآخَرُ: يَحْرُمُ شَمَّهُ، فَإِنْ فَعَلَ ابْنُ عَفَّانَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحُسَنُ، وَمُجَاهِدٌ، وَإِسْحَاقُ. وَالْآخَرُ: يَحْرُمُ شَمَّهُ، فَإِنْ فَعَلَ فَعَلَ الْفِدْيةُ. وَهُو قَوْلُ جَابِر، وَابْنِ عُمَر، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ؛ لِأَنَّهُ يُتَّخَذُ لِلطِّيبِ، فَأَشْبَهَ الْوَرْدَ. وَكَرِهَهُ مَالِكُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَلَمْ يُوجِبُوا فِيهِ شَيْئًا. وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِيهِ غُتَمِلٌ هَا؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي الرَّيْحَانِ: لَيْسَ مِنْ آلَةِ المُحْرِمِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَتَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ، فَأَشْبَهَ الْعُصْفُرَ.

الثَّالِثُ: مَا يَنْبُتُ لِلطِّيبِ، وَيُتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ، كَالْوَرْدِ، وَالْبَنَفْسَجِ، وَالْيَاسَمِينِ، وَالْخَيْرِيِّ، فَهَذَا إِذَا اسْتَعْمَلَهُ، وَشَمَّهُ، فَفِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ فِيهَا يُتَّخَذُ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ فِي أَصْلِهِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى فِي الْوَرْدِ: لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ فِي شَمِّهِ؛ لِأَنَّهُ زَهْرٌ شَمَّهُ عَلَى جِهَتِهِ، أَشْبَهَ زَهْرَ سَائِرِ الشَّجَرِ. وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي هَذَا وَأَلَّذِي قَبْلَهُ رِوَايَتَيْنِ. وَالْأَوْلَى تَحْرِيمُهُ؛ لِأَنَّهُ يَنْبُتُ لِلطِّيبِ، وَيُتَّخَذُ مِنْهُ، أَشْبَهَ الزَّعْفَرَانَ وَالْعَنْبَرَ. قَالَ وَالْأَوْلُ إِنَّ الْعَنْبَرَ ثَمَرُ شَجَرٍ، وَكَذَلِكَ الْكَافُورُ (۱).

أمورلا بأس بها للمحرم

قال الكاساني تخلفه: وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَخْتَجِمَ اللَّحْرِمُ، وَيَفْتَصِدَ، وَيَبُطَّ الْقُرْحَةَ، وَيَعْصِبَ عَلَيْهِ الْخِرْقَةَ، وَيَجْبُرَ الْكَسْرَ، وَيَنْزِعَ الضِّرْسَ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ، وَيَدْخُلَ الْحُيَّامَ وَيَعْضِبَ عَلَيْهِ الْخِرْقَةَ، وَيَجْبُرَ الْكَسْرَ، وَيَنْزِعَ الضِّرْسَ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ، وَيَدْخُلَ الْحُيَّامَ وَيَعْضِبَ لِلَا رُوِيَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَيْكِيَّ «احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ مُحْرِمٌ» بِالْقُرْحَةِ وَالْفَصْدُ وَبِعَلَّ الْقُرْحَةِ وَالْجُرْحِ فِي مَعْنَى الْحِجَامَة؛ وَلِآنَهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا شَقُّ الْجِلْدَةِ وَالْمُحْرِمُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ عَنْ ذَلِكَ، وَلِأَنَّهَا مِنْ بَابِ التَّذَاوِي، وَالْإِحْرَامُ لَا يَمْنَعُ مِنْ التَّذَاوِي. وَكَذَا جَبُرُ الْكَسْرِ مِنْ بَابِ الْعِلَاجِ، وَالْمُحْرِمُ لَا يُمْنَعُ مِنْهُ.

⁽١) المغني (٣/ ٢٩٣).

وَكَذَا قَلْعُ الضِّرْسِ، وَهُوَ أَيْضًا مِنْ بَابِ إِزَالَةِ الضَّرَرِ، فَيُشْبِهُ قَطْعَ الْيَدِ مِنْ الْأَكَلَةِ، وَذَا لَا يُمْنَعُ مِنْهُ الْمُحْرِمُ، كَذَا هَذَا.

وَأَمَّا الْإِغْتِسَالُ فَلَمَا رُوِيَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اغْتَسَلَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَقَالَ: «مَا نَفْعَلُ ب**أَوْسَاخِنَا**»^(۱).

مسألة: غسل الرأس بالخطمي

قال ابن قدامة تخلّله: وَاتَّفَقُوا عَلَى مَنْعِ غَسْلِهِ رَأْسَهُ بِالْخِطْمِيِّ. وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ افْتَدَى. وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَغَيْرُهُ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (٢).

وقالَ تَعْلَلله: (٢٣٢٣) فَصْلُ: وَيُكُرَهُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ بِالسِّدْرِ، وَالْخِطْمِيِّ، وَنَحْوِهِمَا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ الشَّعْثِ، وَالتَّعَرُّضِ لِقَلْعِ الشَّعْرِ. وَكَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. فَإِنْ فَعَلَ فَلَا فِدْيَةً عَلَيْهِ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَابْنُ المُّنْذِرِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ. وَبِهِ قَالَ مَالِكُ، وَأَبُو حَنِيفَةَ. وَقَالَ صَاحِبَاهُ: عَلَيْهِ صَدَقَةٌ؛ لِأَنَّ الْخِطْمِيَّ تُسْتَلَذُّ رَائِحَتُهُ، وَتُزِيلُ الشُّعْثَ، وَتَقْتُلُ الْمُوَامَّ، فَوَجَبَتْ بِهِ الْفِدْيَةُ كَالُورْس.

وَلَنَا: أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ فِي المُحْرِمِ الَّذِي وَقَصَّهُ بَعِيرُهُ: «اغْسِلُوهُ بَهَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا ثُحُنِّمُ وَلَا ثُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِيًّا». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. فَأَمَرَ بِغَسْلِهِ بِالسِّدْرِ، مَعَ إِثْبَاتِ حُكْمِ الْإِحْرَامِ فِي حَقِّهِ، وَالْخِطْمِيُّ كَالسِّدْرِ. وَلِآنَهُ لَيْسَ بِطِيبِ، فَلَمْ تَجِبْ الْفِدْيَةُ بِاسْتِعْ اللهِ كَالتَّرَابِ.

وَقَوْ لَهُمْ: تُسْتَلَذُّ رَائِحَتُهُ. مَمْنُوعٌ، ثُمَّ يَبْطُلُ بِالْفَاكِهَةِ وَبَعْضِ التَّرَابِ. وَإِزَالَةُ الشَّعْثِ تَعْصُلُ بِذَلِكَ أَيْضًا، وَقَتْلُ الْمُوَامِّ لَا يُعْلَمُ حُصُولُهُ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْوَرْسِ؛ لِأَنَّهُ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩١).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٥).

طِيبٌ، وَلِذَلِكَ لَوْ اسْتَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ الْغَسْلِ، أَوْ فِي ثَوْبٍ لَمْنِعَ مِنْهُ، بِخِلَافِ مَسْأَلْتِنَا (١٠).

قال الكاساني تَعَالَثُهُ: فَإِنْ غَسَلَ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ بِالْخِطْمِيِّ فَعَلَيْهِ دَمٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّد: عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، لَهُمَّا: أَنَّ الْخِطْمِيَّ لَيْسَ بِطِيب، وَإِنَّمَا يُزِيلُ الْوَسَخَ فَأَشْبَهَ الْأَشْنَانَ، فَلَا يَجِبُ بِهِ الدَّمُ، وَتَجِبُ الصَّدَقَةُ؛ لِأَنَّهُ يَقْتُلُ الْهُوَامَّ، لَا لِأَنَّهُ طِيبٌ، وَلَاتَحَةً طَيِّبَةً، فَيَجِبُ بِهِ الدَّمُ، كَسَائِر طِيبٌ، وَلَا يَ وَلَا يَبِ الدَّمُ، كَسَائِرِ الطِّيبِ، وَلِأَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الْخِطْمِيَّ طِيبٌ؛ لِأَنَّ لَهُ رَائِحةً طَيِّبَةً، فَيَجِبُ بِهِ الدَّمُ، كَسَائِرِ أَنْ الطَّيب؛ وَلِأَنَّهُ يُزِيلُ الشَّعَث، وَيَقْتُلُ الْهُوَامَّ، فَأَشْبَهَ الْخُلْقُ (٢).

مسألة: الغسل من الجنابة

قال ابن المنذر كترتثه: وأجمعوا على أن للمحرم أن يغتسل من الجنابة. وانفرد مالك، فقال: يكره للمحرم أن يغطس رأسه في الماء^(٣).

قال ابن رشد تخلله: وَأَمَّا المُمْنُوعُ الرَّابِعُ: فَهُو إِلْقَاءُ التَّفَثِ، وَإِزَالَةُ الشَّعَرِ، وَقَتْلُ الْقَمْلِ، وَلَكِنِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ مِنَ الجُّنَابَةِ، وَاخْتَلَفُوا فِي كَرَاهِيَةِ غُسْلِهِ مِنْ غَيْرِ الجُّنَابَةِ: فَقَالَ الجُّمْهُورُ: لَا بَأْسَ بِغَسْلِ رَأْسَهُ. وَقَالَ مَالِكُ: بِكَرَاهِيَةِ ذَلِكَ.

وَعُمْدَتُهُ: «أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ إِلَّا مِنَ الإَحْتِلَام»(٤).

وَعُمْدَةُ الجُمْهُورِ: مَا رَوَاهُ مَالِكُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ جُبَيْرٍ: «أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَالْمِسْوَرَ بْنَ خُرُمَةَ: لَا خُرُمَةَ اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ، فَقَالَ عَبْدُ الله: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأَسَهُ، وَقَالَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرُمَةَ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، قَالَ الْمِسُورُ بْنُ مَخُرَمَةَ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ، قَالَ: فَأَرْسَلَنِي عَبْدُ الله بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ، وَهُو مُسْتَتِرٌ بَثُوبٍ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: عَبْدُ الله بْنُ عَبَّاسٍ، أَسْأَلُكَ: كَيْفَ كَانَ فَقُلْتُ: عَبْدُ الله بْنُ عَبَّاسٍ، أَسْأَلُكَ: كَيْفَ كَانَ

⁽١) المغني (٣/ ٢٨٠).

⁽٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٩١).

⁽٣) الإجماع رقم «١٦٢».

⁽٤) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٢٤) من طريق نافع، عن ابن عمر. وسنده صحيح.

رَسُولُ الله ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ، فَتَطَأْطَأَ حَتَّى بَدَا نِي رَأْسُهُ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ: صب، فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ مِهِمَا، وَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَفْعَلُ "(١).

وَكَانَ عُمَرُ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَيَقُولُ: «مَا يَزِيدُهُ الْمَاءُ إِلَّا شَعَتًا» (٢) رَوَاهُ مَالِكُ فِي الْمُوطَّالِ.

وَحَمَلَ مَالِكٌ حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ عَلَى غُسْلِ الْجُنَابَةِ، وَالْحُجَّةُ لَهُ: إِجْمَاعُهُمْ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ قَتْلِ الْقَمْلِ، وَنَتْفِ الشَّعَرِ، وَإِلْقَاءِ التَّفَثِ - وَهُوَ الْوَسِخُ -، وَالْغَاسِلُ رَأْسَهُ هُوَ إِمَّا أَنْ يَفْعَلَ هَذِهِ كُلَّهَا أَوْ بَعْضَهَا (٣).

قال ابن قدامة تخالئه: فَصْلُ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ وَبَدَنَهُ بِرِفْقِ، فَعَلَ ذَلِكَ عُمَرُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْر، وَلَكَ عُمَرُ، وَالنَّافِعِيُّ، وَأَبِهُ وَجَابِرٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْر، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَكَرِهَ مَالِكُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَغْطِسَ فِي اللَّهِ، وَيُغَيِّبَ فِيهِ رَأْسَهُ. وَلَعَلَّهُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَكَرِهَ مَالِكُ لِلْمُحْرِمِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِسِتْر، وَلِهَذَا لَا يَقُومُ مَقَامَ السُّتْرَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَقَدْ رُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «رُبَّمَا قَالَ لِي عُمَرُ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ بِالْجُحْفَةِ: تَعَالَ أَبُاقِيكَ أَيْنَا أَطْوَلُ نَفَسًا فِي الْمَاءِ». وَقَالَ: «رُبَّمَا قَامَسْت عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِالْجُحْفَةِ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ». رَوَاهُمَا سَعِيدٌ. وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِسِتْرٍ مُعْتَادٍ، وَشَعَ يَدَيْهِ عَلَيْهِ، أَوْ وَضْعَ يَدَيْهِ عَلَيْهِ.

وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الله بْنُ حُنَيْنٍ، قَالَ: «أَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيّ، فَأَتَيْته وَهُوَ يَغْتَسِلُ، فَسَلَّمْت عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْت: أَنَا عَبْدُ الله بْنُ حنين أَرْسَلَنِي إِلَيْك عَبْدُ الله بْنُ عَبَّاسٍ، يَسْأَلُك: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحُرِمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَّهُ عَلَى الثَّوْبِ، فَطَأْطَأَهُ حَتَّى بَدَا لِي رَأْسُهُ، ثُمَّ قَالَ وَهُو مُحُرِمٌ؟

⁽١) البخاري (١٨٤٠) ومسلم (١٢٠٥).

⁽٢) منقطع: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٢٤) من طريق عطاء بن أبي رباح، عن عمر. وسنده منقطع.

⁽٣) بداية المجتهد (٢/ ٩٤).

لإنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ: صُبَّ. فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّك رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهَا، وَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْت رَسُولَ الله ﷺ يَفْعَلُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وَأَدْبَرَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْت رَسُولَ الله ﷺ يَفْعَلُ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَأَدْبَرَ مَنَ الْجُنَابَةِ (١).

مسألة: الخضب بالحناء

قال الكاساني يَخلَقه: فَإِنْ خَضَّبَ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ بِالْحِنَّاءِ فَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِأَنَّ الْحِنَّاءَ طِيبٌ لِمَا لَهُ وَيَا اللهُ عَلَيْهِ وَمُّ؛ لِأَنَّ الْحِنَّاءَ طِيبٌ الْمَا رُوِيَ: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ نَهَى المُعْتَدَّةَ أَنْ تَخْتَضِبَ بِالْحِنَّاءِ، وَقَالَ: «الْحِنَّاءُ طِيبٌ».

وَلِأَنَّ الطِّيبَ مَا لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، وَلِلْحِنَّاءِ رَائِحَةٌ طَيِّبَةٌ، فَكَانَ طِيبًا.

وَإِنْ خَضَّبَتْ المُحْرِمَةُ يَدَيْهَا بِالْجِنَّاءِ فَعَلَيْهَا دَمٌ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا فَعَلَيْهَا صَدَقَةٌ؛ لِأَنَّ الإِرْتِفَاقَ الْكَامِلَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِتَطْيِيبِ عُضْوٍ كَامِلٍ. وَالْقُسْطُ طِيبٌ؛ لِأَنَّ لَهُ رَائِحَةٌ طَيِّبُةٌ، وَلِهَذَا يُتَبَخَّرُ بِهِ، وَيُلْتَذُ بِرَائِحَتِهِ (٢).

قال ابن قدامة تَعَلَّقه: فَصْلُّ: وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْتَضِبَ بِالْجِنَّاءِ عِنْدَ الْإِحْرَام؛ لِلاَ وَيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ قَالَ: «مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تَدْلُكَ الْمُرْأَةُ يَدَيْهَا فِي حِنَّاءٍ». وَلِأَنَّ هَذَا مِنْ زِينَةِ النِّسَاءِ، فَاسْتُحِبَّ عِنْدَ الْإِحْرَام، كَالطِّيبِ. وَلَا بَأْسَ بِالْخِضَابِ فِي حَالِ إحْرَامِها.

وقال الْقَاضِي: يُكْرَهُ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ الزِّينَةِ، فَأَشْبَهَ الْكُخْلَ بِالْإِثْمِدِ. فَإِنْ فَعَلَتْهُ، وَلَمْ تَشُدَّ يَدَيْهَا بِالْإِثْمِدِ. فَإِنْ مَالِكُ وَمُحَمَّدُ بْنُ تَشُدَّ يَدَيْهَا بِالْخِرَقِ، فَلَا فِدْيَةَ. وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَابْنُ المُّنْذِرِ. وَكَانَ مَالِكُ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْخَسَنِ يَكْرَهَانِ الْخِضَابَ لِلْمُحْرِمَةِ، وَأَلْزَمَاهَا الْفِدْيَةَ.

وَلَنَا: مَا رَوَى عِكْرِمَةُ، أَنَّهُ قَالَ: «كَانَتْ عَائِشَةُ، وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَخْتَضِبْنَ بِالْجِنَّاءِ، وَهُنَّ حُرُمُّ». وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ، وَلَيْسَ هَاهُنَا دَلِيلٌ يَمْنَعُ مِنْ نَصِّ وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا هِيَ فِي مَعْنَى الْمُنْصُوصِ^(٣).

⁽١) المغني (٣/ ٢٧٩).

⁽٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٩١).

⁽٣) المغني (٣/ ٣٠٥).

المحظور الرابع: حلق الرأس

قال ابن المنذر كتلته: وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من حلق رأسه، وجزه، وإتلافه بجزه، أو نورة، وغير ذلك(١).

وأجمعوا على أن له حلق رأسه من علة^(٢).

وأجمعوا على وجوب الفدية على من حلق، وهو محرم ٣٠٠).

قال النووي تَعْلَلهُ: فَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَخْرِيمِ حَلْقِ شَعْرِ الرَّأْسِ، نَقَلَ الْإِجْمَاعَ فِيهِ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ، وَسَوَاءٌ فِي تَحْرِيمِهِ الرَّجُلُ وَاللَّرْأَةُ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الصَّبِيِّ المُحْرِم أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ إِزَالَةِ شَعْرِهِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ تَمْكِينُ الصَّبِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ إِزَالَتِهِ

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَا يَخْتَصُّ التَّحْرِيمُ بِالْحُلْقِ، وَلَا بِالرَّأْسِ، بَلْ تَحْرُمُ إِزَالَةُ الشَّعْرِ قَبْلَ وَجوب التَّحَلُّلِ، وَكَلْ بِالرَّأْسِ، وَاللَّحْيَةِ، وَالشَّارِبِ، وَالْإِبْطِ، وَالْخَيْةِ، وَالشَّارِبِ، وَالْإِبْطِ، وَالْعَانَةِ، وَسَائِرِ الْبَدَنِ، وَسَوَاءُ الْإِزَالَةُ بِالْحُلْقِ، وَالتَّقْصِيرِ، وَالْإِبَانَةُ بِالنَّتْفِ، أَوْ الْإِحْرَاقِ، وَغَيْرِهِمَا، وَلَا خِلَافَ فِي هَذَا كُلِّهِ عِنْدَنَا.

وقال تَعَلَّقُهُ: وإذا أحرم الرجل حرم عليه حلق الرأس؛ لقوله تعالى ﴿وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ تَحِلَّهُ ﴿البَرَةَ:١٩٦]، ويحرم حلق شعر سائر البدن؛ لأنه حلق يتنظف به، ويترفه به، فلم يجز، كحلق الرأس. وتجب به الْفِدْيَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ مَّ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ مَّ أَذَى مِّن رَّأُسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِ ﴾ [البَرَةَ:١٩٦]، ولما روى كعب ابن عجرة ﴿الله عَلَيْهُ قال: ﴿العلك آذاك هوام رأسك؟ وصم ثلاثة أيام، أو هوام رأسك؟ قلت: نعم، يا رسول الله، قال: ﴿الحلق رأسك، وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك شاة ﴾ ويجوز له أن يحلق شعر الحلال؛ لأن نفعه يعود ألله الحلال، فلم يمنع منه، كما لو أراد أن يعممه، أو يطيبه، ويحرم عليه أن يقلم أظفاره؛ لأنه جزء ينمى، وفي قطعه ترفيه وتنظيف، فمنع الإحرام منه، كحلق الشعر، أظفاره؛ لأنه جزء ينمى، وفي قطعه ترفيه وتنظيف، فمنع الإحرام منه، كحلق الشعر،

⁽١) الإجماع رقم (١٤٦).

⁽٢) الإجماع رقم (١٤٧).

⁽٣) الإجماع رقم (١٤٨).

وتجب به الفدية قياسًا على الحلق)(١).

وقال ابن قدامة كَتَلَفُهُ: الْفَصْلُ الْأَوَّل، أَنَّ عَلَى الْمُحْرِمِ فِدْيَةً إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى وُجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى مَنْ حَلَقَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِغَيْرِ عِلَّةٍ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبُلُغَ وَهُو مُحْرِمٌ بِغَيْرِ عِلَّةٍ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبُلُغَ الْهَدَى عَن رَّأُسِهِ عَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ الْهَدَى عَن رَّأُسِهِ عَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [البقرة: ١٩٦]. ﴿ وَقَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: ﴿ لَعَلَّك آذَاك هَوَامُّك؟ ﴾ قَلَ: ﴿ وَقَالَ اللّهِ عَلَيْهِ لَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ: ﴿ لَعَلَّك آذَاك هَوَامُّك؟ ﴾ قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ الله. فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: ﴿ احْلِقُ رَأْسَك، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام، أَوْ قَلْدِ مَن كَنْ أَوْلَ اللهُ عَلَيْهِ. وَفِي لَفُظٍ: ﴿ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أَنْسُكُ شَاةً ﴾. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَفِي لَفُظٍ: ﴿ أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ النُّورَةِ، لَكُلُ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ غَرْ ». وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ إِزَالَةِ الشَّعْرِ بِالْحُلْقِ، أَوْ النُّورَةِ، أَوْ النُّورَةِ، أَوْ قَصِّهِ، أَوْ عَيْر ذَلِكَ، لَا نَعْلُمُ فِيهِ خِلَافًا ﴿ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَنْهُ وَلِكَ بَيْنَ إِزَالَةِ الشَّعْرِ بِالْحُلْقِ، أَوْ النُّورَةِ، الْعَلْمَ وَلِهُ خَلَالًا إِلَاكُ اللهُ عَيْر ذَلِكَ، لَا نَعْلُمُ فِيهِ خِلَافًا اللهُ اللهُ عَيْمَ الْمُولِ الْعَلْمَ الْمَالِقُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَيْمُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

وقال تَخْلَفُهُ: (وَلَا يَقْطَعُ شَعْرًا مِنْ رَأْسِهِ، وَلَا جَسَدِهِ). أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا جَسَدِهِ فَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ لَهُ مَنْوَعٌ مِنْ أَخْدِ شَعْرِهِ، إلَّا مِنْ عُذْرٍ. وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ لَهُ مِنْ عُذَهِ البَرَهَ:١٩٦]. رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْئُ مِحِلَّهُ ﴿ البَرَهَ:١٩٦].

وَرَوَى كَعْبُ بَنُ عُجْرَةً، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «لَعَلَّك يُؤْذِيك هَوَامُّ رَأْسِك؟» قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ الله. فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «اَحْلِقْ رَأْسَك، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام، أَوْ أَطْعِمْ سِنَّةَ مَسَاكِينَ، أَوْ أُنْسُكْ شَاةً». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

ُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ مُحُرَّمًا، وَشَعْرُ الرَّأْسِ وَالجُسَدِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

فَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، مِنْ مَرَضٍ، أَوْ وَقَعَ فِي رَأْسِهِ قَمْلٌ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَتَضَرَّرُ بِإِبْقَاءِ الشَّعْرِ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ، لِلْآيَةِ وَالْحَبَرِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا ﴾ الشَّعْرِ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ، لِلْآيَةِ وَالْحَبَرِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا ﴾ [البقرة:١٩٦]. أَيْ: قَمْلُ. ثُمَّ [البقرة:١٩٦]. أَيْ: قَمْلُ. ثُمَّ يَنْظُرُ؛ فَإِنْ كَانَ الضَّرَرُ اللَّاحِقُ بِهِ مِنْ نَفْسِ الشَّعْرِ، مِثْلَ أَنْ يَنْبُتَ فِي عَيْنِهِ، أَوْ طَالَ يَنْظُرُ؛ فَإِنْ كَانَ الضَّرَرُ اللَّاحِقُ بِهِ مِنْ نَفْسِ الشَّعْرِ، مِثْلَ أَنْ يَنْبُتَ فِي عَيْنِهِ، أَوْ طَالَ

⁽١) المجموع (٧/ ٢٤٦).

⁽٢) المصدر السابق.

حَاجِبَاهُ فَغُطَّيًا عَيْنَهِ، فَلَهُ قَلْعُ مَا فِي الْعَيْنِ، وَقَطْعُ مَا اسْتَرْسَلَ عَلَى عَيْنَهِ، وَلا فِدْيَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ آذَاهُ، فَكَانَ لَهُ دَفْعُ أَذِيَّتِهِ بِغَيْرِ فِدْيَةٍ، كَالصَّيْدِ إِذَا صَالَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَذَى مِنْ غَيْرِ الشَّعْرِ، لَكِنَّ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ إِزَالَةِ الْأَذَى إِلَّا بِإِزَالَةِ الشَّعْرِ، كَالْقَمْلِ وَالْقُرُوحِ بِرَأْسِهِ، أَوْ صُدَاعٍ بِرَأْسِهِ، أَوْ شِدَّةِ الْحَرِّ عَلَيْهِ لِكَثْرَةِ شَعْرِهِ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ وَالْقُرُوحِ بِرَأْسِهِ، أَوْ صُدَاعٍ بِرَأْسِهِ، أَوْ شِدَّةِ الْحَرِّ عَلَيْهِ لِكَثْرَةِ شَعْرِهِ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ وَالْقُمْلُ مِنْ الشَّعْرِ، وَالْحُرُّ صَبَبُهُ كَثْرَةُ الشَّعْرِ. قُلْنَا: لَيْسَ الْقَمْلُ مِنْ الشَّعْرِ، وَالْحُرُّ مَنَ الزَّمَانِ، بِدَلِيلِ مِنْ الشَّعْرِ، وَالْحَرُّ مَنِ الْبَرْدِ، فَلَا يَتَأَذَى بِهِ، وَالله أَعْلَمُ (۱).

قال الكاساني كَتَلَّقُهُ: أَمَّا الْحُلْقُ فَنَقُولُ: لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَخْلِقَ رَأْسَهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَى عَجِلَّهُ ﴿ وَالبَرَهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ وَ الْمَدْعُ عَلَهُ ﴿ وَسُئِلَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: مَنْ الْحَاجُّ؟ فَقَالَ: النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «اللَّحْرِمُ الْأَشْعَثُ الْأَغْبَرُ»، ﴿ وَسُئِلَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ: مَنْ الْحَاجُّ؟ فَقَالَ: «اللَّمْعِثُ التَّقِفُ»، وَحَلْقُ الرَّأْسِ يُزِيلُ الشَّعَثَ وَالتَّفَثُ؛ وَلِاَنَّهُ مِنْ بَابِ الإِرْتِفَاقِ بِمَرَافِقِ الْمُقيمِينَ، وَالمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ عَنْ ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّهُ نَوْعُ نَبَاتٍ اسْتَفَادَ الْأَمْنَ بِسَبِ الْمُرَمِ، وَهُو الشَّجُرُ وَالْخَرَمِ، وَهُو الشَّجُرُ وَالْخَلَى.

وَكَذَا لَا يُطْلِي رَأْسَهُ بِنُورَةٍ؛ لِآنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَلْقِ؛ وَكَذَا لَا يُزِيلُ شَعْرَةً مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ، وَلَا يُطْلِيهَا بِالنُّورَةِ لِمَا قُلْنَا.

فَإِنْ حَلَقَ رَأْسَهُ، فَإِنْ حَلَقَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَعَلَيْهِ دَمْ، لَا يُجْزِيهِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ ارْتِفَاقٌ كَامِلٌ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَة، وَإِنْ حَلَقَهُ لِعُذْرٍ فَعَلَيْهِ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَىٰ: ﴿فَمَن كَامِلُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَة، وَإِنْ حَلَقَهُ لِعُذْرٍ فَعَلَيْهِ أَحَدُ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَىٰ: ﴿فَمَن كَانَ مِنصُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ تَأَذَى مِن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكِّ كَانَ مِنصُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ تَأْذَى مِن رَّأْسِهِ عَجْرَةً؛ وَلِأَنَّ الضَّرُورَة لَمَا أَثَرٌ فِي النَّارَةِ تَعْفِيفًا وَتَيْسِيرًا (٢).

التَخْفِيفِ، فَخُيِّرَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ تَخْفِيفًا وَتَيْسِيرًا (٢).

⁽١) المغني (٣/ ٢٩٦).

⁽٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٩٢).

المحظور الخامس: تقليم الأظفار

قال ابن المنذر يَعَلَنهُ: وأجمعوا على أن المحرم ممنوع من أخذ أظفاره (١).

قال النووي تخلّفه: وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى تَحْرِيم قَلْمِ الظُّفْرِ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَعَلَّهُمْ لَمْ يَعْتَدُّوا بِدَاوُد، وَفِي الْإعْتِدَادِ بِهِ فِي الْإِجْمَاعِ خِلَافٌ، سَبَقَ مَرَّاتٍ (٢).

قال ابن قدامة تعمّله: (وَلَا يَقْطَعُ ظُفْرًا إِلَّا أَنْ يَنْكَسِرَ). أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرِمَ مَمْنُوعٌ مِنْ قَلْمِ أَظْفَارِهِ، إلَّا مِنْ عُذْرِ؛ لِأَنَّ قَطْعَ الْأَظْفَارِ إِزَالَةُ جُزْءٍ يَتَرَفَّهُ بِهِ، الْمُحْرِمَ، كَإِزَالَةِ الشَّعْرِ. فَإِنْ انْكَسَرَ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ تَلْزَمُهُ. قَالَ ابْنُ النَّيْدِرِ: أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُزِيلَ ظُفْرَهُ بِنَفْسِهِ إِذَا انْكَسَرَ، وَلِأَنْ مَا انْكَسَرَ، وَلِأَنْ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُزِيلَ ظُفْرَهُ بِنَفْسِهِ إِذَا انْكَسَرَ، وَلِأَنْ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَنَّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يُزِيلَ ظُفْرَهُ بِنَفْسِهِ إِذَا انْكَسَرَ، وَلِأَنْ مَا انْكَسَرَ يُؤْذِيهِ، وَالصَّيْدَ الصَّائِلَ عَلَيْهِ. فَإِنْ قَصَّ أَكْثَرَ مِمَّا انْكَسَرَ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ لِذَلِكَ الزَّائِدِ، كَمَا لَوْ قَطَعَ مِنْ الشَّعْرِ أَكْثَرَ مِمَّا يَعْتَاجُ إِلَيْهِ.

وَإِنْ احْتَاجَ إِلَى مُدَوَّاةِ قُرْحَةٍ، فَلَمْ يُمْكِنْهُ إِلَّا بِقَصِّ أَظْفَارِهِ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ لِذَلِكَ. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِم، صَاحِبُ مَالِكٍ: لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ. وَلَنَا: أَنَّهُ أَزَالَ مَا مُنِعَ إِزَالَتُهُ لِضَرَرِ فِي عَلَيْهِ، وَلَنَا: أَنَّهُ أَزَالَ مَا مُنِعَ إِزَالَتُهُ لِضَرَرِ فِي عَلَيْهِ، وَإِنْ وَقَعَ فِي أَظْفَارِه مَرَضْ، فَأَزَاهَا لِذَلِكَ عَيْرِهِ، فَأَشْبَهَ حَلْقُ رَأْسِهِ دَفْعًا لِضَرَرِ قَمْلِهِ. وَإِنْ وَقَعَ فِي أَظْفَارِه مَرَضْ، فَأَزَاهَا لِذَلِكَ الْمَرضِ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَزَاهَا لِإِزَالَةِ مَرَضِهَا، فَأَشْبَهَ قَصَّهَا لِكَسْرِهَا (٣).

قَالَ الكاسانِ تَعْلَقُهُ وَأَمَّا قَلْمُ الطُّفْرِ فَنَقُولُ: لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ قَلْمُ أَطْفَارِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَقَهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩] وَقَلْمُ الْأَظْفَارِ مِنْ قَضَاءِ التَّقَثِ، رَتَّبَ الله تَعَالَى قَضَاءَ التَّفْثِ عَلَى الذَّبْح؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بِكَلِمَةٍ مَوْضُوعَةٍ لِلتَّرْتِيبِ مَعَ التَّرَاخِي بِقَوْلِهِ عَلَى قَضَاءَ التَّفْثِ عَلَى الذَّبْح؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ بِكَلِمَةٍ مَوْضُوعَةٍ لِلتَّرْتِيبِ مَعَ التَّرَاخِي بِقَوْلِهِ عَلَى الْفَقِيرَ ﴿ وَلِأَنَهُ وَمُ اللّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلأَنْعَلِمُ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ الْمَالَمِينَ اللّهُ لِعَلَى الذَّبْحُ؛ وَلِأَنَهُ الْمَاتِيسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٩]، فَلَا يَجُوزُ الذَّبْحُ؛ وَلِآنَهُ

⁽١) الإجماع رقم (١٤٩).

⁽٢) المجموع (٧/ ٢٤٨).

⁽٣) المغني (٣/ ٢٩٦).

ارْتِفَاقٌ بِمَرَافِقِ الْمُقِيمِينَ، وَالْمُحْرِمُ مَمْنُوعٌ عَنْ ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّهُ نَوْعُ نَبَاتٍ اسْتَفَادَ الْأَمْنَ بِسَبَبِ الْإِحْرَام، فَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ كَالنَّوْعِ الْآخِرِ، وَهُوَ النَّبَاتُ الَّذِي اسْتَفَادَ الْأَمْنَ بِسَبَبِ الْحُرَم، فَإِنْ قَلَمَ أَظَافِيرَ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ مِنْ غَيْرٍ عُذْرٍ وَضَرُ ورَةٍ فَعَلَيْهِ دَمٌ؛ لِلْآنَهُ ارْتِفَاقٌ كَامِلُ، فَتَكَامَلَتْ الْجِنَايَةُ فَتَجِبُ كَفَّارَةٌ كَامِلَةٌ (١).

المحظور السادس: الصيد

قال ابن المنذر كتلفه: وأجمعوا على أن المحرم إذا قتل صيدًا عامدًا لقتله ذاكرًا لإحرامه أن عليه الجزاء، وانفرد مجاهد، فقال: إن قتله متعمدًا لقتله ناسيًا لحرمه، فهذا الخطأ المكفّر؛ وإن قتله ذاكرًا لحرمه متعمدًا له، لم يحكم عليه. قال أبو بكر: وهذا خلاف الآية (٢).

قال ابن قدامة تَخَلَفه: (وَلَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَا يَصِيدُهُ، وَلَا يُضِيرُ إلَيْهِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُلُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُلُّ عَلَيْهِ وَاصْطِيَادِهِ عَلَيْهِ، حَلَالًا وَلَا حَرَامًا). لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِ الصَّيْدِ وَاصْطِيَادِهِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ شُبْحَانَهُ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ شُبْحَانَهُ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمُ ﴾ [المائدة: ١٥].

وقال تَعَالَى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَا ۗ ﴿ اللَّهُ ١٩٦].

وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الصَّيْدِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ «لَمَا صَادَ الْحَارَ الْوَحْشِيَّ، وَأَصْحَابُهُ مُحْرِمُونَ، قَالَ النَّبِيُ عَلَيْهِ لِأَصْحَابِهِ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدُ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟». وَفِي لَفْظٍ مُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «فَأَبْصَرُ وا حِمَارًا وَحْشِيًّا، وَأَنَا مَشْعُولُ أَخْصِفُ نَعْلِي، فَلَمْ يُوْذِنُونِي، وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّ أَبْصَرْ ته». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ مَشْعُولُ أَخْصِفُ نَعْلِي، فَلَمْ يُوْذِنُونِي، وَأَحَبُّوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْ ته». وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا تَحْرِيمَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، وَسُوَالُ النَّبِيِّ عَيْكَةً هَمْ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدُ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟» يَدُلُّ عَلَى تَعَلَّقِ التَّحْرِيمِ بِذَلِكَ لَوْ وُجِدَ مِنْهُمْ. وَلِآنَهُ تَسَبَّبَ عَلَيْهِ، فَحُرِّمَ، كَنَصْبِهِ الْأَحْبُولَةَ (٣).

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩٤).

⁽۲) الإجماع رقم «٢٥١».

⁽٣) المغنى (٣/ ٢٨٨).

قال ابن رشد تعمّلة: وَأَمَّا المُحْظُورُ الْخَامِسُ فَهُوَ الإصْطِيَادُ: وَذَلِكَ أَيْضًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَقِلاً: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمُ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٦].

وَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ٩٠].

وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ صَيْدُهُ، وَلَا أَكْلُ مَا صَادَ هُوَ مِنْهُ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا صَادَهُ حَلَالُ، هَلْ يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَكْلُهُ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالِ: قَوْلٍ: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ(١) وَالزُّبَيْرِ(١).

وقال قَوْمٌ: هُوَ مُحُرَّمٌ عَلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣)، وَعَلِيٍّ^(٤)، وَابْنِ عُمَر^(٥)، وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ.

وقال مَالِكُ: مَا لَمْ يُصَدْ مِنْ أَجْلِ الْمُحْرِمِ أَوْ مِنْ أَجْلِ قَوْمٍ مُحْرِمِينَ فَهُوَ حَلَالُ، وَمَا صِيدَ مِنْ أَجْلِ الْمُحْرِمِ فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الْمُحْرِمِ.

وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ: تَعَارُضُ الْآثَارِ فِي ذَلِّكَ.

فَأَحَدُهَا: مَا خَرَّجَهُ مَالِكُ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِبَعْضِ طُرُقِ مَكَّةَ تَخَلَّفُ مَعَ أَصْحَابِ لَهُ مُحْرِمِينَ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِم، فَرَأَى حِمَارًا وَحْشِيًّا، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ، فَسَأَلُ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاوِلُوهُ سَوْطَهُ، فَأَبُوْا عَلَيْهِ، فَسَأَلْهُمْ

⁽۱) أخرجه الطبري (۱۱/ ۷٦) من طريق قتادة وغيره عن سعيد، عن أبي هريرة، عن عمر به. وسنده صحيح. و أخرجه الطبري (۱۱/ ۷۲) من طريق الحسن، عن عمر. والحسن لم يسمع من عمر بن الخطاب الله. وثم طرق أخري عن عمر.

⁽٢) لم أقف عليه.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٤٢٨) وابن أبي شيبة (٣/ ٣٠٨) وغيرهم من طرق عن طاوس، عن ابن عباس به. وسنده صحيح

 ⁽٤) أخرجه الطبري (١١/ ٧٦) من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب، عن علي به. وسنده صحيح.
 وثم طرق أخري عن على في الطبري وغيره.

⁽٥) أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٤٢٥) من طريق معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر. وسنده

وَالْحَدِيثُ الثَّانِي: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسِ خَرَّجَهُ أَيْضًا مَالِكُ: «أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ الله عَلَيْهِ مَارًا وَحْشِيًّا، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرُمٌ» (٣).

وللاختِلافِ سَبَبٌ آخَرُ: وَهُوَ هَلْ يَتَعَلَّقُ النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ بِشَرْطِ الْقَتْلِ، أَوْ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّهْيُ عَنِ الإنْفِرَادِ؟ فَمَنْ أَخَذَ بِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: إِنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ. وَمَنْ أَخَذَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: النَّهْيُ يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ.

فَمَنْ ذَهَبَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَذْهَبَ التَّرْجِيحِ قَالَ إِمَّا بِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ، وَإِمَّا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ قَالَ بِاَلْقَوْلِ الثَّالِثِ.

قالوا: وَالْجُمْعُ أَوْلَى، وَأَكَّدُوا ذَلِكَ بِهَا رُوِيَ عَنْ جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «صَيْدُ الْبَرِّ حَلَالٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ، مَا لَمُ تَصِيدُوهُ، أَوْ يُصَدْ لَكُمْ» (٤٠٠.

البخاري (٢٩١٤) ومسلم (١٩٦٦) (٥٧).

⁽٢) أُخْرِجُهُ مَسلم (١٩٧) عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْهَانَ التَّيْوِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ ابْنِ عُبَيْدِ الله، وَنَحْنُ حُرُمٌ، فَأَهْدِيَ لَهُ طَيْرٌ، وَطَلْحَةُ رَاقِدٌ، فَمِنَّا مَنْ أَكَلَ، وَمِنَّا مَنْ تَوَرَّعَ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَقَقَ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: «أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ.

⁽٣) البخاري (١٨٢٥) ومسلم (١١٩٣).

⁽٤) ضعيف: أخرجه أبوداود (١٨٥١)، والترمذي (٨٤٦)، وابن خزيمة (٤/ ١٨٠)، وأحمد (٣/ ٢٦٠)، والنسائي (٥/ ١٨٧)، وابن الجارود (٤٣٧) من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب، عن جابر. وهو لم يسمع منه.

قال الكاساني تَعْلَلْهُ: مُحْظُورَاتُ الْحُرَمِ، فَنَذْكُرُهَا، فَنَقُولُ ـ وَبِالله التَّوْفِيقُ ـ: مَحْظُورَاتُ الْحُرَم نَوْعَانِ: نَوْعٌ يَرْجِعُ إِلَى الصَّيْدِ، وَنَوْعٌ يَرْجِعُ إِلَى النَّبَاتِ.

أَمَّا الَّذِي يَرُجِعُ إِلَى الصَّيْدِ فَهُوَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ قَتْلُ صَيْدِ الْحَرَمِ لِلْمُحْرِمِ وَالْحَلَالِ جَمِيعًا، إِلَّا الْمُؤْذِيَاتِ الْمُبْتَدِئَةَ بِالْأَذَى غَالِبًا، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي صَيْدِ الْإِحْرَامِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوُا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنَا ﴾ [العنكوت: ١٧].

وقَوْله تَعَالَى: ﴿ يَآ أَيُهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمُ ﴾ [المائدة: ٥٠] وقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمَا ﴾ [المائدة: ٦٠] وَهَذَا يَتَنَاوَلُ صَيْدَ الْإِحْرَامِ وَالْحُرَم جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ أَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِحْرَام، وَأَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِحْرَام، وَأَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِحْرَام، وَأَعْرَقَ إِذَا دَخَلَ فِي الْإِحْرَام، وَأَعْرَقَ إِذَا دَخَلَ فِي الْعِرَاق، وَأَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ نَجْدَ، وَأَتَّهُمَ إِذَا دَخَلَ جَهَامَةَ، وَأَعْرَقَ إِذَا دَخَلَ الْعِرَاق، وَأَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ فِي عُثْمَانَ: ﴿ اللهُ الْعَرَامِ الْمُعْرَاقِ، وَأَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ فِي عُثْمَانَ: ﴿ اللهَ اللهُ اللهُ الْعَرَاقَ، وَأَحْرَمَ إِذَا دَخَلَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ فِي عُثْمَانَ: ﴿ اللهُ ال

قُتِلَ ابْنُ عَفَّانَ الْخَلِيفَةُ مُحْرِمًا وَدَعَا فَلَهُ أَرَمِثْلَهُ مَخْدُدُولًا

الْخَلِيفَةُ مُحْرِمًا، أَيْ فِي الشَّهْرِ الْجَرَامِ.

وَأَمَّا بَيَانُ أَنْوَاعِهُ، وَبَيَانُ مَا يَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ اصْطِيَادُهُ، وَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْ كُلِّ نَوْعَ، فَنَقُولُ وَ وَبِاللهُ التَّوْفِيقُ وَ: الصَّيْدُ فِي الْأَصْلِ نَوْعَانِ: بَرِّيُّ، وَبَحْرِيُّ، فَالْبَحْرِيُّ هُوَ الَّذِي فَنَقُولُ وَ وَبِاللهُ التَّوْفِيقُ وَالْبَرِّ، وَالْبَرِّ، وَالْبَرِّيُ وَالْبَرِّ، وَالْبَرِّ، وَالْبَرِّ، وَالْبَرِّ وَالْبَحْرِ، مَا يَكُونُ تَوَالُدُهُ فِي الْبَرِّ، سَوَاءٌ كَانَ لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَرِّ، أَوْ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ، وَالْبَحْرِ، مَا يَكُونُ تَوَالُدُهُ فِي الْبَرِّ، سَوَاءٌ كَانَ لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْبَرِّ، أَوْ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ، وَالْبَحْرِ، فَا الْبَحْرِ، فَيَحِلُّ اصْطِيَادُهُ لِلْحَلَالِ وَاللَّوْرِمِ جَمِيعًا، مَأْكُولًا كَانَ، فَالْعِبْرَةُ لِلتَّوَالُدِ. أَمَّا صَيْدُ الْبَحْرِ فَيَحِلُّ اصْطِيَادُهُ لِلْحَلَالِ وَاللَّوْمِ جَمِيعًا، مَأْكُولًا كَانَ، وَالْعَبْرَةُ لِلتَّالِوَ اللَّهُ وَالْمَالَةُ مِنْ الْبَحْرِ فَيَحِلُّ اصْطِيَادُهُ لِلْعَلَالُ وَاللَّوْمِ وَطَعَامُهُ وَمَتَعَا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةً ﴾ وَالْمَدْمَ مِعْ الْبَحْرِ عَلَيْكُ اللَّيَارَةِ ﴾ وَالْمَدْدِمُ عَلَيْهُ الْبَعْرَادُهُ فِي الْمُعْرِيدُ فَي الْبَعْرِ عَلَيْكُ أَلْكُولُ الْكَالُمُ وَطَعَامُهُ وَمَتَعَا لَاكُمْ وَالْمَادُ وَالْبَعْمِ عَالًا لَالْمُولِ الْمَالُولُ وَالْمَالِلَّ وَالْمَالِلُولُ الْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَلَا كَالُولُ وَلَا اللَّاكُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالِلْالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالِلُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالِمُ وَالْمُ وَالْمُولِ الْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالِمُولُ وَالْمَالِلُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمَالَلُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمُولُ وَلَا الْمُعْرِالِ وَالْمُعْرِقِ وَالْمُولِ وَالْمَالُولُ وَلَا لَكُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالِ وَالْمُعْرِالِ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالِمُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالِمُ وَالْمُعَالِي وَالْمَالُولُ وَالْمَالِمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَالْمُولُ وَال

قال أبو عيسى: حديث جابر حديث مفسر، والمطلب لا نعرف له سماعًا عن جابر. وكذا قال البخاري، والدارمي، وغيرهم.

نَحْوَ الظَّبْيِ، وَالْأَرْنَبِ، وَحِمَارِ الْوَحْشِ، وَبَقَرِ الْوَحْشِ، وَالطَّيُورِ الَّتِي يُؤْكُلُ لُحُومُهَا بَرِّيَّةً كَانَتْ، أَوْ بَحْرِيَّةً لِأَنَّ الطُّيُورَ كُلَّهَا بَرِّيَّةً لِأَنَّ تَوَالْدَهَا فِي الْبَرِّ، إِنَّمَا يَدْخُلُ بَعْضُهَا فِي الْبَحْرِ لِطَلَبِ الرِّزْقِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة: ٩٠] وقَوْله تَعَالَى: ﴿ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ٩٠] ظَاهِرُ الْآيَتَيْنِ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ صَيْدِ الْبَرِّ لِلْمُحْرِمِ عَامًا أَوْ مُطْلَقًا، إلَّا مَا خُصَّ أَوْ قُيِّدَ بِدَلِيل.

وَأَمَّا غَيْرُ الْمَاْكُولِ فَنَوْعَانِ: نَوْعٌ يَكُونُ مُؤْذِيًا طَبْعًا مُبْتَدِئًا بِالْأَذَى غَالِبًا، وَنَوْعٌ لَا يَبْتَدِئُ بِالْأَذَى غَالِبًا فَللْمُحْرِمِ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ نَحْوَ الْأَسَدِ، وَالذَّنْبِ، وَالنَّمِرِ، وَالْفَهْدِ؛ لِأَنَّ دَفْعَ الْأَذَى مِنْ غَيْرِ سَبَبِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ نَحْو الْأَسَدِ، وَالذَّنْبِ، وَالنَّمِرِ، وَالْفَهْدِ؛ لِأَنَّ دَفْعَ الْأَذَى مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مُوجِبٍ لِلْأَذَى وَاجِبٌ فَضْلًا عَنْ الْإِبَاحَةِ، وَلِحَذَا أَبَاحَ رَسُولُ الله عَلَيْ قَتْلَ الْحُمْسِ الْفَواسِقِ يَقْتُلُهُنَّ الْحُمْسِ الْفَواسِقِ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ فِي الْجِلِّ وَالْحَرِّمِ بِقَوْلِهِ: عَلَيْهِ «خَمْسُ مِنْ الْفَوَاسِقِ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ فِي الْفَواسِقِ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ فِي الْفَارِةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْعُلْرَابُ، وَرُويَ: وَالْحَلْمُ اللهُ عَلَيْهِ الْمُحْرِمُ فِي الْحِلْ وَالْحَرْمِ: الْفَوَاسِقِ يَقْتُلُهُنَّ الْمُحْرِمُ فِي الْحَلْ وَالْحَرْمِ: وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْعُلْرَابُ، وَالْعَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ الْمُعْلَى اللهُ عَلَى اللهُ الْعَقُورُ، وَالْعَلْمُ الْعَقُورُ، وَالْعَلْمُ اللهُ عَلَى الْمُعْرَابُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْعَلْمُ وَالْعَلْمُ الْعَقُورُ». وَالْمَارَةُ، وَالْعَلْمُ وَالْحَلْمُ الْعَقُورُ».

وَرُوِي عَنْ عَائِشَةَ مَ الْخَرَابُ، قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ بِقَتْلِ خُسِ فَواسِقَ فِي الْحِلِّ وَالْحَدَّرَةِ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْعَقْرِبُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». وَعِلَّةُ الْإِبَاحَةِ فِيهَا هِي الْإِبْتِدَاءُ بِالْأَذَى، وَالْعَدُو عَلَى النَّاسِ غَالِبًا؛ فَإِنَّ مِنْ عَادَةِ الْحِدَأَةِ أَنْ تُغِيرَ عَلَى اللَّحْمِ وَالْكَرِشِ، وَالْعَقْرَبُ تَقْصِدُ مَنْ تَلْدَعُهُ، وَتَثَبَعُ حِسَّهُ، وَكَذَا الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ يَقَعُ عَلَى دُبُرِ الْبَعِيرِ، وَصَاحِبُهُ قَرِيبٌ مِنْهُ، وَالْفَأْرَةُ تَسْرِقُ أَمْوَالَ النَّاسِ، وَالْكَلْبُ الْمَعْوَرُ مِنْ شَأْنِهِ الْعَدُو عَلَى النَّاسِ وَعَقْرِهِمْ الْبِتِدَاءَ مِنْ حَيْثُ الْغَالِبِ، وَلَا يَكَادُ يَهُرَبُ الْمَعْوَلُ مِنْ شَأْنِهِ الْعُدُو عَلَى النَّاسِ وَعَقْرِهِمْ الْبِتِدَاءَ مِنْ حَيْثُ الْغَالِبِ، وَلَا يَكَادُ يَهُرَبُ الْمَعْوَى وَهُ النَّاسِ وَعَقْرِهِمْ الْبِتِدَاءَ مِنْ حَيْثُ الْغَالِبِ، وَلَا يَكَادُ يَهُرَبُ الْمَعْوَى مِنْ شَأْنِهِ الْعُنَى مَوْجُودٌ فِي الْأَسَدِ، وَالذِّئْبِ، وَالْفَهْدِ، وَالنَّمِرِ، فَكَانَ وُرُودُ النَّسِ فِي تِلْكَ الْأَشْيَاءِ وُرُودًا فِي هَذِهِ دَلَالَةً. قَالَ أَبُو يُوسُفَ: «الْغُرَابُ اللَّذَى يَأْكُلُ الْجِيفَ، أَوْ يُخِلِطُ مَعَ الْجِيفِ؛ إذْ هَذَا النَّوْعُ هُو الَّذِي يَأْكُلُ الْجِيفَ، وَلَا يَبْتَدِئُ بِالْأَذَى» وَالْعَقْعَقُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْكُلُ الْجِيفَ، وَلَا يَبْتَدِئُ بِالْأَذَى» وَالْعَقْعَقُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْكُلُ الْجِيفَ، وَلَا يَبْتَدِئُ بِالْأَذَى» وَالْعَقْعَقُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْكُلُ الْجِيفَ، وَلَا يَبْتَدِئُ بِالْأَذَى.

وَأَمَّا الَّذِي لَا يَبْتَدِئُ بِالْأَذَى غَالِبًا، كَالضَّبُع، وَالثَّعْلَبِ، وَغَيْرِهِمَا، فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ إِنْ عَدَا عَلَيْهِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا قَتَلَهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا الثَّلَاثَةِ. وَقَالَ زُفَرُ: يَلْزَمُهُ الجُزَاءُ، وَجُهُ قَوْلِهِ: أَنَّ المُحرِّمَ لِلْقَتْلِ قَائِمٌ، وَهُو الْإِحْرَامُ، فَلَوْ سَقَطَتْ الْحُرْمَةُ إِنَّا تَسْفُطُ بِفِعْلِهِ. وَفِعْلُ الْعَجْمَاءِ جُبَارٌ، فَبَقِي مُحَرِّمُ الْقَتْلِ كَمَا كَانَ، كَاجْمَلِ الصَّنُولِ إِذَا قَتَلَهُ إِنْسَانٌ، أَنَّهُ يَضْمَنُ لِمَا قُلْنَا، كَذَا هَذَا. وَلَنَا: أَنَّهُ لَمَا عَدَا عَلَيْهِ، وَابْتَدَأَهُ بِالْأَذَى، فَتَعْلِيلُهُ إِنْسَانٌ، أَنَّهُ ابْتَدَأَ قَتْلَ الْبَدَائِهِ فَاللَهُ إِنْسَارَةٌ إِلَى أَنَهُ ابْتَدَأَ قَتْلَ ضَبُع، فَأَدَّى جَزَاءَهَا، وَقَالَ: "إِنَّا ابْتَدَأَنَاهَا»، فَتَعْلِيلُهُ بِابْتِدَائِهِ قَتْلَهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَهُ الْبَدَأَلُهُ الْمُتَلَقِّ فَيْلُهُ الْمُتَكَلِّ الْمُتَكَلِّ الْمُتَكَلِّ الْمُتَكَلِّ الْمَيْدِ، لَا فِي وُجُوبِ تَحَمُّلِ الْأَذَى، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ الْأَذَى، لَا يَتَعَرَّضَ لَا يَتَعَرَّضَ لَلْكَيْدِ، لَا فِي وُجُوبِ تَحَمُّلِ الْأَذَى، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ دَفْعُ الْأَذَى، فَلَمْ يَجِبُ الْجَلَافِ فَتْلَهُ الْمَارَةُ لِللَّ الْمَاكِ وَاجِبٌ، فَسَقَطَتْ عِصْمَتُهُ فِي حَالِ الْأَذَى، فَلَمْ يَجِبُ الْجُزَاءُ بِخِلَافِ فَيْلُهُ وَاجِبٌ، فَسَقَطَتْ عِصْمَتُهُ فِي حَالِ الْأَذَى، فَلَمْ يَجِبُ الْجُزَاءُ بِخِلَافِ الْمُثَالِ الْمَارِقُ لَلْ الْعَصْمَة ، وَلَمْ يُوجِدُهُ مِنْ عَيْلُهُ الْعِصْمَة ، وَلَمْ يُوجِدُهُ وَالْمُ الْمُؤَلُونِ وَإِنْ لَمْ يَعْدُ عَلَيْهِ لَا يُبَاتُ لَوْ يَبْعَلُهُ إِلْقَتْلِ، وَإِنْ لَمْ يَعْدُ عَلَيْهِ لَا يُبَاتُ لَهُ أَنْ يَبْتَذِنَهُ بِالْقَتْلِ، وَإِنْ قَتَلَهُ الْتِدَاءُ فَعَلَيْهِ الْجُزَاءُ عِنْدَنَا.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: يُبَاحُ لَهُ قَتْلُهُ ابْتِدَاءً، وَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ إِذَا قَتَلَهُ. وَجْهُ قَوْلِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ وَالْحَابَ عَلَيْهِ إِذَا قَتَلَهُ. وَجْهُ قَوْلِهِ: أَنَّ النَّبِيِّ أَبَاحَ لِلْمُحْرِمِ قَتْلَ خُسْ مِنْ الدَّوَابِّ، وَهِي لَا يُؤْكُلُ لَحُمُهَا، وَالضَّبُعُ وَالثَّعْلَبُ مَا لَا يُؤْكُلُ لَحُمُهُ، فَكَانَ وُرُودُ النَّصِّ هُنَاكَ وُرُودًا هَهُنَا، وَلَنَا قَوْله تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْتُلُواْ ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمُ ﴾ [الملاة: ٩٥]، وقوْلُهُ: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمُتُمْ حُرُما ﴾ وقولُهُ: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ مَا لَكُمُ لِهُ فِي مِنَ ٱلصَّيْدِ وَعَوْلُهُ: ﴿ وَعَلَيْكُمْ وَرِمَاحُكُمْ ﴾ [الملاة: ٤٩]، عَامًا أَوْ مُطْلَقًا، مِنْ غَيْرِ فَصْلِ بَيْنِ المُأْكُولِ وَغَيْرِ المُأْكُولِ لِوُجُودِ حَدِّ الصَّيْدِ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَالنَّهُ لِيَلُو عَلَى اللَّاكُولِ وَغَيْرِ المُأْكُولِ لِوُجُودِ حَدِّ الصَّيْدِ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَالنَّالِي عَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

صَيْدُ الْمُلُوكِ أَرَانِ بُ وَثَعَالِبُ، وَإِذَا رَكِبْ تُ فَصَيْدِي الْأَبْطَ الْ

أَطْلَقَ اسْمَ الصَّيْدِ عَلَى التَّعْلَبِ، إِلَّا أَنَّهُ خَصَّ مِنْهَا الصَّيْدَ الْعَادِيَ الْمُبْتَدِئَ بِالْأَذَى غَالِبًا، أَوْ ثُيِّدَتْ بِدَلِيل، فَمَنْ ادَّعَى تَخْصِيصَ غَيْرِهِ، أَوْ التَّقْبِيدَ فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الضَّبُعُ صَيْدٌ، وَفِيهِ شَاةٌ، إِذَا قَتَلَهُ المُحْرِمُ»، وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَلِيٍّ وَعَنْ عَلِيٍّ

وَ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهَ اللّهَ اللّهُ اللهُ اللهُ

وقال زُفَرُ فِي الْخِنْزِيرِ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْجَزَاءُ فِيهِ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بُعِثْت بِكَسْرِ الْمُعَازِفِ، وَقَتْلِ الْخُنَازِيرِ»، نَدَبَنَا ﷺ إِلَى قَتْلِهِ.

وَالنَّذُبُ فَوْقَ الْإِبَاحَةِ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجُزَاءُ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولُ عَلَى غَيْرِ حَالِ الْإِحْرَامِ، أَوْ عَلَى حَالِ الْعَدْوِ وَالاِبْتِدَاءِ بِالْأَذَى، حَمْلًا لِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَلَى مُوَافَقَةِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، وَعَلَى هَذَا الاِخْتِلَافِ سِبَاعُ الطَّيْرِ. وَالله أَعْلَمُ (١).

قَالَ ابن قدامة تَعَلَيْهِ: وَلَا تَحِلُّ لَهُ الْإِعَانَةُ عَلَى الْصَّيْدِ بِشَيْءٍ، فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «ثُمَّ رَكِبْت، وَنَسِيت السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْت لَمُمْ: نَاولُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْت لَمُمْ: نَاولُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْت لَمُمْ: نَاولُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، قَالُوا: وَالله، لَا نُعِينُونِي». وَفِي رِوَايَةٍ: «فَاسْتَعَنْتهمْ، فَأَبُوا أَنْ يُعِينُونِي». وَهَا لَا عَانَةِ، وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ أَقَرَّهُمْ عَلَى ذَلِكَ. وَلِأَنَّهُ إِعَانَةُ عَلَى فَتْل الْآدَمِيِّ (٢).

(وَلَاَّ يَأْكُلُهُ إِذَا صَادَهُ الْحَلَالُ لِأَجْلِهِ). لَا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِ الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرِمِ إِذَا صَادَهُ أَوْ ذَبَحَهُ. وَقَدْ قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا [المئذة: ٩٦].

وَإِنْ صَادَهُ حَلَالٌ وَذَبَحَهُ، وَكَانَ مِنْ الْمُحْرِم إعَانَةٌ فِيهِ، أَوْ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ، أَوْ إشَارَةٌ

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩٧).

⁽٢) المغني (٣/ ٢٨٨).

إلَيْهِ، لَمْ يُبَحْ أَيْضًا. وَإِنْ صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ، لَمْ يُبَحْ لَهُ أَيْضًا أَكْلُهُ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: لَهُ أَكْلُهُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدُ أَمَرَهُ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْء؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ خُمِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. فَدَلَّ عَلَى أَنْ التَّحْرِيمَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِشَارَةِ، وَالْأَعْرِ، وَالْإِعَانَةِ، وَلِأَنَّهُ صَيْدٌ مُذَكَّى، لَمْ فَدَلَّ عَلَى أَنْ التَّحْرِيمَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِشَارَةِ، وَالْأَمْرِ، وَالْإِعَانَةِ، وَلِأَنَّهُ صَيْدٌ مُذَكًى، لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ وَلَا فِي سَبِهِ صُنْعٌ مِنْهُ، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ أَكْلُهُ، كَمَا لَوْ لَمْ يُصَدْ لَهُ. وَحُكِي عَنْ عَلَى مَلَهُ وَالْإِنْ عَمَرَ، وَعَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَاسٍ: أَنَّ خَمْ الصَّيْدِ يَحْرُمُ عَلَى المُحْرِم بِكُلِّ حَالٍ، وَبِهِ قَالَ طَاوُسٌ. وَكَرِهَهُ التَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ: ﴿ وَحُرِمَ عَلَيْطُمُ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا لُكُمْ مَا لَكُمْ وَمُو لِهِ: ﴿ وَحُرِمَ عَلَيْطُمُ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا كُمُ السَّيْدِ عَرُمُ عَلَى الْمُحْرِم بِكُلِّ حَالٍ، مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [الماتِونَة عَلَيْهِ أَكُولُ عَلَى الْمُعَلِي قَتَالَ طَاوُسٌ. وَكَرِهَهُ التَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ؛ لِعُمُومٍ قَوْلِهِ: ﴿ وَحُرِمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ

وَرُوِي عَنْ ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَّامَةَ اللَّيْثِيِّ: أَنَّهُ «أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ مَارًا وَحْشِيًّا، وَهُوَ بِالْأَبُوَاءِ أَوْ بِوَدَّانَ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ الله عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ الله عَلَيْهِ، فَلَمَّا وَفِي رَوَايَةٍ: هَمُ مَا فِي وَجْهِهِ، قَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلّا أَنَّا حُرُمٌ». مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَفِي لَفْظٍ: «أَهْدَى الصَّعْبُ بْنُ جَثَّامَةَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ رِجْلَ حِمَارٍ. وَفِي رَوَايَةٍ: عَجُزَ حِمَارٍ». وَفِي رَوَايَةٍ: شِقَ الصَّعْبُ بْنُ جَثَّامَةَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ رَجْلَ حِمَارٍ. وَفِي رَوَايَةٍ: عَجُزَ حِمَارٍ». وَفِي رَوَايَةٍ: شِقَ عَارٍ. رَوَى ذَلِكَ كُلَّهُ مُسْلِمٌ. وَرَوَى أَبُو دَاوُد بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِيهِ مِنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُثْمَانَ عَلَى الطَّائِفِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَصَنَعَ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُثْمَانَ عَلَى الطَّائِفِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَصَنَعَ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُثْمَانَ عَلَى الطَّائِفِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَصَنَعَ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ الْحَارِثُ خَلِيفَةَ عُثْمَانَ عَلَى الطَّابِهِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، وَصَنَعَ فِيهِ مِنْ أَبِيهِ مَلْ عَلَى الْمُؤْمِ وَ الْعِمُونَ قَوْمًا حَلَالًا، فَأَنَا حُرُمٌ مُ الْوَحْشِ، فَبَعْثَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَجَاءَهُ، فَقَالَ: (اللهُ اللهُ ال

وَلَنَا: مَا رَوَى جَابِرٌ، قَالَ: سَمِعْتَ رَّسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ، أَوْ يُصَدْ لَكُمْ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالنَّسَائِيُّ، وَالتَّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هُو أَحْسَنُ خَدِيثٍ فِي الْبَابِ. وَهَذَا صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ، وَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَبَيَانُ اللَّخْتَلِفِ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ. وَهَذَا صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ، وَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَبَيَانُ اللَّخْتَلِفِ مَنْهَا، فَإِنَّ تَرْكَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَكْلِ مِمَّا أُهْدِيَ إلَيْهِ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِعِلْمِهِ أَنَّهُ صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ أَوْ ظَنِّهِ، وَيَتَعَيَّنُ مَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ، لِمَا قَدَّمْت مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ، وَأَمْرِ النَّبِيِ ﷺ أَصْحَابَهُ بِأَكُلِ الْحِمَادِةُ وَلَقَدْ، وَعَنْ طَلْحَةَ: أَنَّهُ أُهْدِيَ لَهُ طَيْرٌ، وَهُو رَاقِدٌ، فَأَكُلُ أَصْحَابَهُ بِأَكْلِ الْحِمَادِ الَّذِي صَادَهُ. وَعَنْ طَلْحَةَ: أَنَّهُ أُهْدِيَ لَهُ طَيْرٌ، وَهُو رَاقِدٌ، فَأَكُلُ

بَعْضُ أَصْحَابِهِ وَهُمْ مُحْرِمُونَ، وَتَوَرَّعَ بَعْضُ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَافَقَ مَنْ أَكَلَهُ، وَقَالَ: «أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي (الْمُوطَّأِ): أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ خَرَجَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرَّوْحَاءِ، إِذَا حَارُ وَحْشٍ عَقِيرٌ، فَجَاءَ الْبَهْزِيُّ، وَهُوَ صَاحِبُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهُ، شَانْكُمْ بِهَذَا الْجَارِ، فَأَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ أَبَا بَكْرٍ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرِّفَاقِ». وَهُو حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَحَادِيثُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ذِكْرُ أَنَّهُ صِيدَ مِنْ أَجْلِهِمْ، فَتَعَيَّنَ ضَمُّ هَذَا الْقَيْدِ صَحِيحٌ. وَأَحَادِيثُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ذِكْرُ أَنَّهُ صِيدَ مِنْ أَجْلِهِمْ، فَتَعَيَّنَ ضَمُّ هَذَا الْقَيْدِ إِلَيْهَا لِجَدِيثِنَا، وَجَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ، وَدَفْعًا لِلتَنَاقُضِ عَنْهَا، وَلِأَنَّهُ صِيدَ لِلْمُحْرِمِ، فَحُرِّمَ، كَمَا لَوْ أَمَرَ أَوْ أَعَانَ (١٠).

الحظور السابع: الجماع

قال ابن رشد تَعْلَقَهُ: وَأَمَّا الْمُتُرُوكُ الثَّالِثُ: فَهُوَ مُجُامَعَةُ النِّسَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَجْمَعَ الْمُسلِمُونَ عَلَى أَنَّ وَطْءَ النِّسَاءِ عَلَى الْحَاجِّ حَرَامٌ مِنْ حِينِ يَحْرِمُ؛ لِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ فَلَا وَلَا خِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٧](٢).

قال الكاساني كَالله: وَأَمَّا بَيَانُ مَا يُفْسِدُ الْحُجَّ، وَبَيَانُ حُكْمِهِ إِذَا فَسَدَ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَالَّذِي يُفْسِدُ الْحُجَّ الْجُهَاعُ، لَكِنْ عِنْدَ وُجُودِ شَرْطِهِ، فَيْقَعُ الْكَلَامُ فِيهِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي فَالَّذِي يُفْسِدُ الْحُجَّ فِي الْجُمْلَةِ، وَفِي بَيَانِ شَرْطِ كَوْنِهِ مُفْسِدًا. أَمَّا الْأَوَّلُ: فَالدَّلِيلُ بَيَانِ أَنَّ الْجُهَاعَ يُفْسِدًا. أَمَّا الْأَوَّلُ: فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ مَا رُوِيَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ عَلَيْهُ مَا اللهِ عَنْ جَامَعَ امْرَأَتُهُ - وَهُمَا عَيْمِ مَا فَرَاتُهُ - وَهُمَا عَيْمِ مَانِ اللهِ عَرَامِهِمَا، وَعَلَيْهِمَا هَدْيُّ، وَيَقْضِيانِ مِنْ قَابِل، وَيَفْتِرِقَانِ؛ وَلِأَنَّ عُرْمَانِ -: مَضَيَا فِي إِحْرَامِهِمَا، وَعَلَيْهِمَا هَدْيُّ، وَيَقْضِيانِ مِنْ قَابِل، وَيَفْتِرِقَانِ؛ وَلِأَنَّ عَلْمَانَ فِي خَايَةِ الْجِنَايَةِ عَلَى الْإِحْرَامِ، فَكَانَ فِي خَايَةِ الْجِنَايَةِ عَلَى الْإِحْرَامِ، فَكَانَ مُفْسِدًا لِلْإِحْرَامِ ".

قال ابن قدَامة تَعْتَلَله: (فَإِنْ وَطِئَ الْمُحْرِمُ فِي الْفَرْجِ، فَأَنْزَلَ، أَوْ لَمْ يُنْزِلْ، فَقَدْ فَسَدَ حَجُّهُمَا، وَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا، وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

⁽١) المغني (٣/ ٢٩٠).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٤).

⁽٣) بدائع الصنائع (٢/ ٢١٦).

بَدَنَةٌ). أَمَّا فَسَادُ الْحَجِّ بِالْجِهَاعِ فِي الْفَرْجِ، فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ.

قال ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَفْسُدُ بِإِنْيَانِ شَيْءٍ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ إِلَّا الْجِهَاعَ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رُويَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلُهُ، فَقَالَ: الْإِحْرَامِ إِلَّا الْجِهَاعَ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رُويَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلُهُ، فَقَالَ: إِنِّي وَقَعْت بِامْرَأَتِي، وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ. فَقَالَ: «أَفْسَدْت حَجَّك، انْطَلِقْ أَنْتَ وَأَهْلُك مَعَ النَّاسِ، فَاقْضُوا مَا يَقْضُونَ، وَحِلَّ إِذَا حَلُّوا، فَإِذَا كَانَ فِي الْعَامِ اللَّقْبِلِ فَاحْجُجْ أَنْتَ وَامْرَأَتُك، وَاهْدِيَا هَدْيًا، فَإِنْ لَمْ تَجِدًا، فَصُومَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ». وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ الله بْنُ عَمْرِو. لَمْ نَعْلَمْ هُمْ فِي عَصْرِهِمْ مُخَالِفًا.

رَوَى حَدِيثَهُمْ الْأَثَّرَمُ فِي (سُنَنِهِ)، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَيَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ كُوْرِمَانِ، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا». قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَعْلَى شَيْءٍ رُوِيَ فِي مَنْ وَطِئ فِي حَجِّهِ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ﷺ. وَبِهِ قَالَ ابْنُ الْمُسَيِّب، وَعَطَاءُ، وَالنَّخْعِيُّ، وَالنَّخْعِيُّ، وَالنَّخْوِيُّ، وَالنَّخْوِيُّ، وَالنَّخْوِيُّ، وَالنَّفُورِ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَسَدَ حَجُّهُ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَهُ لَمْ يَفْسُدُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيَ ﷺ: «الحُجُّ عَرَفَةَ». وَلِأَنَّهُ مَعْنَى يَأْمَنُ بِهِ الْفَوَاتَ، فَأَمِنَ بِهِ الْفَسَادَ، كَالتَّحَلُّل.

وَلَنَا : أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ رَوَيْنَا قَوْهُمْ، مُطْلَقٌ فِي مَنْ وَاقَعَ مُحْرِمًا، وَلاَّنَهُ جِمَاعٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامَّا، فَأَفْسَدَهُ، كَمَا قَبْلَ الْوُقُوفِ. وَقَوْلُهُ هِئِهِ: «الحُجُّ عَرَفَةَ»، يَعْنِي: مُعْظَمُهُ، أَوْ أَنَّهُ رُكْنُ مُتَأَكِّدٌ فِيهِ. وَلا يَلْزَمُ مِنْ أَمْنِ الْفَوَاتِ أَمْنُ الْفَسَادِ، بِدَلِيلِ الْعُمْرَةِ. إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى المُجَامِعِ بَدَنَةٌ، رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُس، وَمُجَاهِدٍ، وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ.

وقالً الثَّوْرِيُّ، وَإِسْحَاقُ: عَلَيْهِ بَدَّنَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَشَاةٌ. وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ: إِنْ جَامَعَ قَبْلَ الْوُقُوفِ فَسَدَ حَجُّهُ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ، وَحَجُّهُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْوُقُوف مَعْنَى يُوجِبُ الْقَضَاءَ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ بَدَنَةٌ، كَالْفَوَاتِ. وَلَنَا: أَنَّهُ جَمَاعٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًّا، فَوَجَبَتْ بِهِ الْبَدَنَةُ، كَبَعْدِ الْوُقُوفِ، وَلِأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا

مِنْ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ.

وَأَمَّا الْفَوَاتُ فَهُو مُفَارِقٌ لِلْجِمَاعِ بِالْإِجْمَاعِ، وَلِذَلِكَ لَا يُوجِبُونَ فِيهِ الشَّاةَ، بِخِلَافِ الْجِمَاعِ. وَإِذَا كَانَتْ الْمُرْأَةُ مُكْرَهَةً عَلَى الْجِمَاعِ، فَلَا هَدْيَ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُهْدِيَ عَنْهَا، وَلَا عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُهْدِيَ عَنْهَا. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّهُ جِمَاعٌ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ حَالَ الْإِكْرَاهِ أَكْثُرُ مِنْ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا فِي الصِّيَامِ.

وَهَذَا قَوْلُ إِسْحَاقَ، وَأَبَي ثَوْرٍ، وَالْبِنِ المُنْذِرِ. وَعَنْ أَهْدَ، رِوَايَةٌ أُخْرَى: أَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يُهْدِي عَنْهَا. وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَمَالِكٍ؛ لِأَنَّ إِفْسَادَ الْحَجَّ وُجِدَ مِنْهُ فِي حَقِّهِمَا، فَكَانَ عَلَيْهِ لِإِفْسَادِهِ حَجَّهَا هَدْيٌ، قِيَاسًا عَلَى حَجِّهِ، وَعَنْهُ: مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَدْيَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ فَسَادَ الْحُجَّ ثَبَتَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا، فَكَانَ الْهُدْيُ عَلَيْهَا، كَمَا لَوْ طَاوَعَتْ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الْهَدْيَ عَلَيْهَا، يَتَحَمَّلُهُ الزَّوْجُ عَنْهَا، فَلَا يَكُونُ رِوَايَةً ثَالِئَةً. فَأَمَّا حَالَ الْمُطَاوَعَةِ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةٌ. هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّب، وَالنَّخَعِيِّ، وَالضَّحَّاكِ، وَمَالِكٍ، وَالْحُكَم، وَحَمَّادٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: «اهْدِ نَاقَةً، وَلْتُهْدِ نَاقَةً، لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: «اهْدِ نَاقَةً، وَلْتُهْدِ نَاقَةً». لِأَنَّهَا أَحَدُ الْمُتَجَامِعَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ، فَلَزِمَتْهَا بَدَنَةٌ كَالرَّجُل.

وَعَنْ أَحْمَدَ: أَنَّهُ قَالَ: أَرْجُو أَنْ يُجْزِئَهُمَا هَدْيٌ وَاحِدٌ. وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ، وَهُو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ؛ لِآنَهُ جِمَاعٌ وَاحِدٌ فَلَمْ يُوجِبْ أَكْثَرَ مِنْ بَدَنَةٍ، كَحَالَةِ الْإِكْرَاهِ، وَالنَّائِمَةُ كَالْمُكْرَهَةِ فِي هَذَا.

وَأَمَّا فَسَادُ الْحُجِّ، فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ حَالِ الْإِكْرَاهِ وَالْمُطَاوَعَةِ. لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا (١٠). قال الكاساني يَعْلَمُهُ: (وَأَمَّا) شَرْطُ كَوْنِهِ مُفْسِدًا فَشَيْئَانِ: .

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْجِهَاعُ فِي الْفَرْجِ، حَتَّى لَوْ جَامَعَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ، أَوْ لَسَ بِشَهْوَةٍ، أَوْ عَانَقَ، أَوْ قَبَّلَ، أَوْ بَاشَرَ، لَا يَفْسُدُ حَجُّهُ؛ لِانْعِدَامِ الاِرْتِفَاقِ الْبَالِغ، لَكِنْ تَلْزَمُهُ الْكَفَّارَةُ، سَوَاءٌ أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلْ، لِوُجُودِ اسْتِمْتَاعٍ مَقْصُودٍ عَلَى مَا بَيَّنَا فِيهَا تَقَدَّمَ، وَفَرَّ قُنَا بَيْنَ اللَّمْسِ وَالنَّظَرِ عَنْ شَهْوَةٍ.

⁽١) المغني (٣/ ٣٠٨).

وَلَوْ وَطِئَ بَهِيمَةً لَا يَفْسُدُ حَجُّهُ؛ لِمَا قُلْنَا، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا أَنْزَلَ؛ لِإَنَّهُ لَيْسَ بِاسْتِمْتَاع مَقْصُودٍ، بِخِلَافِ الجِّمَاعِ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ.

وَأَمَّا الْوَطْءُ فِي الْمُوْضِعِ الْمُكْرُوهِ، فَأَمَّا عَلَى أَصْلِهِمَا يَفْسُدُ الْحَجُّ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الجِّمَاعِ فِي الْقُبُلِ عِنْدَهُمَا، حَتَى قَالُوا بِوُجُوبِ الْحَدِّ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِيهِ رِوَايَتَانِ: فِي رِوَايَةٍ : يُفْسِدُ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ الْوَطْءِ فِي الْقُبُلِ فِي قَضَاءِ الشَّهْوَةِ، وَيُوجِبُ الإِغْتِسَالَ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَفِي لِسُوءِ الْمُحَلِّ، وَعَنْ أَيْ لِعَدَمِ كَمَالِ الإِرْتِفَاقِ؛ لِقُصُورِ قَضَاءِ الشَّهْوَةِ فِيهِ لِسُوءِ المُحَلِّ، وَفِي لِسُوءِ المُحَلِّ، وَفَيْ الْفَرْجِ؛ وَلِهِ ذَا قَالَ مُحَمَّدٌ يَخْتَقَهُ: إِنَّهُ لَا يَجِبُ الْحُدُّ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْوُقُوفِ بِهَا لَا يَفْسُدُ الْحَجُّ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ، وَيَفْسُدُ الْحُجُّ قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ، (وَجُهُ) قَوْلِهِ: إِنَّ الْجِهَاعَ إِنَّمَا عُرِفَ مُفْسِدًا لِلْحَجِّ لِكَوْنِهِ مُفْسِدًا لِلْإِحْرَام، وَبَعْدَهُ، (وَجُهُ) قَوْلِهِ: إِنَّ الْجِهَاعَ إِنَّمَا عُرِفَ مُفْسِدًا لِلْحَجِّ لِكَوْنِهِ مُفْسِدًا لِلْإِحْرَام، وَلَا يُتَصَوَّرُ وَالْإِحْرَام، وَلَا يُتَصَوَّرُ بَقَاءُ الرُّيَارَةِ -، وَلَا يُتَصَوَّرُ بَقَاءُ الرُّيْنِ بِدُونِ الْإِحْرَام، فَصَارَ الْحَالُّ بَعْدَ الْوُقُوفِ كَا لَمْالً قَبْلُ.

(وَلَنَا): أَنَّ الرُّكُنَ الْأَصْلِيَّ لِلْحَجِّ هُوَ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ وَلَقُولِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ «الحُجِّ عَرَفَةَ» أَيْ: الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ ، فَمَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، أَخْبَرَ عَنْ مَّمَام الْحَجِّ بِالْوُقُوفِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ التَّهَامَ الَّذِي هُوَ ضِدُّ النَّقْصَانِ وَالْفَوَاتِ، وَلِأَنَّ بِنَفْسِ الْوُقُوفِ، فَعُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ خُرُوجُهُ عَنْ احْتَهَالِ الْفَسَادِ وَالْفَوَاتِ، وَلِأَنَّ اللَّوَقُوفَ رُكُنُ مُسْتَقِلِ بِنَفْسِهِ وُجُودًا وَصِحَّةً، لَا يَقِفُ وُجُودُهُ وَصِحَّتُهُ عَلَى الرُّكُنِ الْآخِرِ، وَمَا وُجِدَ وَمَضَى عَلَى الصَّحَّةِ لَا يَبْطُلُ إِلَّا بِالرِّدَّةِ، وَلَمْ تُوجَدْ، وَإِذَا لَمْ يُفْسِدُ الْمُاضِي لَا يُفْسِدُ الْبَاقِيَ وَلَمْ الْمَادَةُ بِفَسَادِهِ، وَلَكِنْ يَلْزَمُهُ بَدَنَةٌ وَلَمْ لَلْ كُرُهُ (١).

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ٢١٧).

مسألة: توابع الجماع

وَسُئِلَتْ عَائِشَةُ ﴿ اللَّهُ عَمَّا يَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ مِنْ امْرَأَتِهِ ؟ فَقَالَتْ: «يَحْرُمُ عَلَيْهِ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْكَلَامَ» فَإِنْ جَامَعَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلْ، أَوْ قَبَّلَ، أَوْ لَسَ بِشَهْوَةٍ، أَوْ الْكَلَامَ» فَإِنْ جَامَعَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ، أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلْ، أَوْ قَبَلَ، أَوْ لَسَ بِشَهُوَةٍ، أَوْ الْكَلَامَ، فَعَلَيْهِ دَمُ "، لَكِنْ لَا يَفْسُدُ حَجُّهُ، أَمَّا عَدَمُ فَسَادِ الْحَجِّ؛ فَلِأَنَّ ذَلِكَ حُكُمُ مُتَعَلِّقُ بِالْجِهَاعِ فِي الْفَرْجِ عَلَى طَرِيقِ التَّغْلِيظِ.

وَأَمَّا وُجُوبُ الدَّمِ فَلِحُصُولِ ارْتِفَاقِ كَامِلٍ مَقْصُودٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا بَاشَرَ الْمُحْرِمُ امْرَأَتَهُ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَلَمْ يَرَوْ عَنْ غَيْرِهِ خِلَافَهُ، وَسَواءٌ فَعَلَ ذَاكِرًا أَوْ نَاسِيًا عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. وَلَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ عَنْ شَهْوَةٍ فَأَمْنَى، فَلَا ذَاكِرًا أَوْ نَاسِيًا عِنْدَنَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. وَلَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ عَنْ شَهْوَةٍ فَأَمْنَى، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ اللسِّ عَنْ شَهْوَةٍ أَنَّهُ يُوجِبُ الدَّمَ، أَمْنَى أَوْ لَمْ يُمْنِ، وَوَجْهُ الْفَرْقِ: أَنَّ اللَّمْسَ اسْتِمْتَاعٌ بِالمُرْأَةِ وَقَضَاءٌ لِلشَّهْوَةِ فَكَانَ ارْتِفَاقًا كَامِلًا، فَأَمَّا النَّظُرُ فَلَيْسَ مِنْ بَالِ السَّمْوَةِ فَكَانَ ارْتِفَاقًا كَامِلًا، فَأَمَّا النَّظُرُ فَلَيْسَ مِنْ بَالِ السَّمْ وَقَعْ الْقَلْبِ، وَالْمُحْرِمُ السَّهُوةِ فِي الْقَلْبِ، وَالمُحْرِمُ السَّهُوةِ فَي الْقَلْبِ، وَالمُحْرِمُ بَالِ الشَّمْوةِ عَلَى السَّهُوةِ فَكَانَ ارْتِفَاقًا كَامِلًا الشَّمْوةِ فِي الْقَلْبِ، وَالمُحْرِمُ بَالِ الشَّرُطِ؛ لِأَنَّهُ ذُكِرَ فِي الْقَلْبِ، وَالمَّهُوةِ كَالْأَكُلِ. وَذُكِرَ فِي الْجُامِعِ الصَّغِيرِ إِذَا لَمَن بِشَهُوةٍ، فَأَمْنَى، فَعَلَيْهِ دَمًا، وَقُولُهُ: «أَمْنَى» لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الشَّرْطِ؛ لِإِنَّهُ ذُكِرَ فِي الْأَصْلِ أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا، وَعَلَيْهِ ذَمًا، وَقُولُهُ: «أَمْنَى» لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ ذُكِرَ فِي الْأَصْلِ أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا، وَعَلْ الْمَالَ أَنْ لَمُ وَلَا أَنْ لَا لَكُمْ الْمَالِ أَنْ لَا اللَّهُ هُو الْمُعْدِي الْمُعْلِي الْمُعْمَى الْمُعْمَى الْمُنَاقِ عَلَى سَبِيلِ الشَّرْطِ؛ لِلْأَنَّهُ ذُكُورَ فِي الْأَصْلِ أَنَّ عَلَيْهِ وَمَاء الْمَالَ أَنْ لَا أَلَى اللْمُ الْمَالَ السَّعْفِرِ اللْمَالُ الْمَالَ الْمَالَ السَّالِ السَّوْمِ الْمُؤْمِ الْمَالِقُولُ الْمَالِ أَنْ الْمَالَ السَّالِ السَّوالِ السَّوْمِ الْمَلْمُ الْمُ الْمَالِ الْمَالَ السَّوالِ الْمَالَ الْمَالَ الْمَالَ الْمَلْمُ الْمَالِ الْمَالِ اللْمَالِ الْمَالَ الْمَالَ الْمَالَ الْمَالَ الْمُؤْمِ الْمَالِ الْمَالَ الْمَالَ الْمَالَ الْمَالَا الْمَالَا الْمَالَ ال

قال ابن قدامة كَنْشُهُ: (وَيَتَوَقَّى فِي إِحْرَامِهِ مَا نَهَاهُ الله عَنْهُ، مِنْ الرَّفَثِ، وَهُوَ الجِّمَاعُ، وَالْفُسُوقِ، وَهُوَ السِّبَابُ، وَالجِّدَالِ، وَهُوَ الْمِرَاءُ). يَعْنِي بِقَوْلِهِ: (مَا نَهَاهُ الله عَنْهُ)، قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ اللهِ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

⁽١) بدائع الصنائع (٢/ ١٩٥).

عُمَرَ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ، وَالنَّخَعِيِّ، وَالزُّهْرِيِّ، وَقَتَادَةً.

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ قَالَ: الرَّفَثُ: غَشَيَانُ النِّسَاءِ، وَالتَّقْبِيلُ، وَالْغَمْزُ، وَأَنْ يَعْرِضَ لَمَا بِالْفُحْشِ مِنْ الْكَلَامِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الرَّفَثُ: لَغَا الْكَلَامِ. وَأَنْشَدَ قَوْلَ الْعَجَّاجِ:

عَنْ اللَّغَا وَرَفَثِ التَّكَلُّم.

وَقِيلَ: الرَّفَثُ: هُوَ مَا يُكَنَّى عَنْهُ مِنْ ذِكْرِ الْجِهَاعِ. وَرُّوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسِ: أَنَّهُ أَنْشَدَ بَيْتًا فِيهِ التَّصْرِيحُ بِهَا يُكَنَّى عَنْهُ مِنْ الْجِهَاعِ، وَهُوَ مُحُّرِمٌ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّهَا الرَّفَثُ مَا رُوجِعَ بِهِ النِّسَاءُ». وَفِي لَفْظٍ: «مَا قِيلَ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ النِّسَاءِ».

وَكُلُّ مَا فُسِّرَ بِهِ الرَّفَثُ يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَجْتَنِبَهُ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْجِمَاعِ أَظْهَرُ؛ لِمَا ذَكُرْنَا مِنْ تَفْسِيرِ الْأَئِمَّةِ لَهُ بِذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ فِي مَوْضِعِ آخَرَ، وَأُرِيدَ بِهِ الْجِمَاعُ، قَالَ الله تَعَالَى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَ إِلَىٰ نِسَآيِكُمْ ﴿ وَالْبَرَةِ: ١٨٧١] فَأَمَّا الْفُسُوقُ: فَهُوَ السِّبَابُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَيَالِةٍ: ﴿ سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ ﴾. مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: الْفُسُوقُ: فَهُو السِّبَابُ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ عَيَالِةٍ: ﴿ سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ ﴾. مُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَقِيلَ: الْفُسُوقُ: الْفُسُوقُ: الْمُعَادِي وَقَالُوا أَيْضًا: الْفُسُوقُ: الْمُعَادِي وَقَالُوا أَيْضًا: الْفُسُوقُ: الْمُعَادِي وَقَالُوا أَيْضًا: الْفُسُوقُ: الْمُعَادِي وَقَالُ الْبُنِ عَبَاسٍ: ﴿ هُو أَنْ ثَمَارِي صَاحِبَكَ حَتَى تُغْضِبَهُ ﴾. وَالْمُولُ الْمُعَلِي الْمُعْرَمِ مَنْ ذَلِكَ كُلّهِ، قَالَ النَّبِيُّ عَيَالِهِ: ﴿ مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرْفُثُ، وَلَمْ يَوْفُثُ وَلَا جِدَالَ فِي مَنْ ذَلِكَ كُلّهِ، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ، فِي قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي الْمُحْرِمُ وَلَكَ تُلُولُ اللهِ الْمُعَلِي فَوْلِ الْمُعَادِدُ فِي قَوْلُه تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ عَلَيْهِ لِهِ الْمُحْرِمُ اللّهُ فِي الْحَجِّةِ اللّهِ فَي الْمُحَدِّ أَنَّهُ فِي ذِي الْحُجَّةِ. وَقُولُ الْمُعُودِ أَوْلَى (١).

⁽١) المغني لابن قدامة (٣/ ٢٧٧).

المحظور الثامن: نكاح الحرم

قال ابن رشد تخلفه: وَاخْتَلَفُوا فِي نِكَاحِ الْمُحْرِمِ: فَقَالَ مَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ، وَاللَّيْثُ، وَاللَّيْثُ، وَاللَّيْثُ، وَاللَّيْثُ، وَاللَّيْثُ، وَالْأَوْزَاعِيُّ: لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكِحُ، فَإِنْ نَكَحَ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ^(۱)، وَالْأَوْزَايِدِ بْنِ ثَابِتٍ (١٠).

وقالَ أَبُو حَنِيفَةً وَالثَّوْرِيُّ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَنْكِحَ اللَّحْرِمُ أَوْ أَنْ يُنْكِحَ.

وَالسَّبَبُ فِي اخْتِلَافِهِمُ: اخْتِلَافُ الْآثَارِ فِي ذَلِكَ، فَأَحَدُهَا: مَا رَوَاهُ مَالِكُ مِنْ حَدِيثِ عُثْهَانَ بْنِ عَفَّانَ: أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يُنْكِحُ،

وَاخْدِيثُ الْمُعَارِضُ لِهَذَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَكَحَ مَيْمُونَةَ، وَهُوَ مُحْرِمُ» (٢٠). خَرَّجَهُ أَهْلُ الصِّحَاحِ، إِلَّا أَنَّهُ عَارَضَتْهُ آثَارٌ كَثِيرَةٌ. عَنْ مَيْمُونَةَ: «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُو حَلَالً ﴾ (٧)، رَوَيْتُ عَنْهَا مِنْ طُرُقٍ شَتَّى عَنْ أَبِي رَافِعٍ، وَعَنْ شَلَيْهَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَهُو مَوْلَاهَا، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ الْأَصَمِّ.

وَيُمْكِنُ الْجُمْعُ بَيْنَ الْحُدِيثَيْنِ بِأَنْ يُحْمَلَ الْوَاحِدُ عَلَى الْكَرَاهِيَةِ، وَالثَّانِي عَلَى الجُوَازِ.

⁽۱) رجاله ثقات: أخرجه مالك في الموطأ (۷۷۳) والدارقطني (۳/ ۲٦٠) من طريق داود بن الحصين، عن أبي غطفان: أن أباه طريفاً تزوج امرأة، وهو محرم، فرد عمر بن الخطاب الله نكاحه. وهذا سند رجاله ثقات، ولم أقف على إثبات، ولا نفى سماع لإبي غطفان من عمر.

⁽٢) منقطع: أخرجه البيهقى في الكبرى (٧/ ٣٤٧) وغيره من طرق عن الحسن، عن علي. وسنده منقطع.

⁽٣) صحيح: أخرجه مالك في موطئه (١/ ٣٤٩) والشافعي (١/ ٢٥٤) من طرق عن نافع، عن ابن عمر به. وسنده صحيح.

⁽٤) أخرجه البيهقي في الكبرى (٧/ ٣٤٧)، وسنده ضعيف.

⁽٥) أخرجه مسلم (١٤٠٩)، وأحمد (١/ ٦٤) وغيرهما. وانظر علل الدارقطني (٣/ ١٠).

⁽٦) أخرجه البخاري (١٨٣٧)، ومسلم (١٤١٠).

⁽۷) أخرجه مسلم (۱٤۱۱) من حديث ميمونة بنت الحارث، وأخرجه النسائى فى الكبرى (۷۰ من حديث صفية بنت شيبة.

فَهَذِهِ هِيَ مَشْهُورَاتُ مَا يَحْرُمُ عَلَى اللَّحْرِم^(١).

قال ابن قدامة تخلله: (وَلَا يَتَزَوَّجُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُزَوِّجُ، فَإِنْ فَعَلَ، فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ). قَوْلُهُ: (لَا يَتَزَوَّج) أَيْ: لَا يَقْبَلُ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ، (وَلَا يُزَوِّجُ) أَيْ: لَا يَكُونُ وَلِيَّا فِي النِّكَاح، وَلَا وَكِيلًا فِيهِ. وَلَا يَجُوزُ تَزْوِيجُ الْمُحْرِمَةِ أَيْضًا.

رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِهِ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﴿ وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْسَيِّبِ، وَسُلَيُهَانُ بْنُ يَسَارٍ، وَالزُّهْرِيُّ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَمَالِكُ، وَالشَّافِعِيُّ. وَأَجَازَ ذَلِكَ كُلَّهُ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَهُو قَوْلً أَبِي حَنِيفَةً؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ «تَزَوَّجَ مَيْمُونَةً وَهُو مُحْرِمٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلِأَنَّهُ عَقْدٌ يَمْلِكُ بِهِ الإسْتِمْتَاعً، فَلَا يُحِرِّمُهُ الْإِحْرَامُ، كَشِرَاءِ الْإِمَاءِ.

وَلَنَا: مَا رَوَى أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ هَا وَلَا يَعْكُونَ اللهَ وَكَالَ اللهَ وَكَالَ اللهَ وَلَا يَنْكِحُ اللهُ عَنْ عُثَانَ اللهِ عَلَّابٌ، وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ يُحَرِّمُ الطِّيب، وَلَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ ، وَلَا يَخْطُبُ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ يُحَرِّمُ الطِّيب، فَيُحرِّمُ النَّكَاحَ، كَالْعِدَّةِ. فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَدْ رَوَى يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ: «أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ تَزُوَّجَهَا حَلَالًا، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا، وَمَاتَتْ بِسَرِفٍ، فِي الظَّلَّةِ مَيْمُونَةَ: «أَنَّ النَّبِيَ عَلَيْهُ تَزُوَّجَهَا حَلَالًا، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا، وَمَاتَتْ بِسَرِفٍ، فِي الظَّلَّةِ التَّي بَنَى بِهَا فِيهَا». رَوَاهُ أَبُو دَاوُد، وَالْأَثْرَمُ.

وَعَنْ أَبِي رَافِعِ، قَالَ: "تَزَوَّجَ رَسُولُ الله عَلَيْهُ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ، وَكُنْت أَنَا الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَمَيْمُونَةُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهَا، وَأَبُو رَافِع صَاحِبُ الْقِصَّةِ، وَهُوَ السَّفِيرُ فِيهَا، فَهُمَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَوْلَى بِالتَّقُدِيمِ لَوْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَبِيرًا، فَكَيْفَ وَقَدْ كَانَ صَغِيرًا لَا يَعْرِفُ حَقَائِقً الْأَمُورِ، وَلَا يَقِفَ عَلَيْهَا؟ وَقَدْ أَنْكِرَ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ.

وقال سَعِيدُ بْنُ الْسَيِّبِ: وَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمَا تَزَوَّجَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهُ إِلَّا حَلَالًا. فَكَيْفَ يُعْمَلُ بِحَدِيثٍ هَذَا حَالُهُ؟ وَيُمْكِنُ حَمُّلُ قَوْلِهِ: (وَهُوَ مُحْرِمٌ). أَيْ: فِي الشَّهْرِ الْحَرَام، أَوْ فِي الْبَلَدِ الْحُرَام، كَمَا قِيلَ:

قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانِ الْخَلِيفَةَ مُحْرِمًا

⁽١) المغنى (٣/ ٢٧٧).

وَقِيلَ: تَزَوَّجَهَا حَلَالًا، وَأَظْهَر أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ. ثُمَّ لَوْ صَحَّ الْحَدِيثَانِ، كَانَ تَقْدِيمُ حَدِيثِنَا أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ، وَذَلِكَ فِعْلُهُ، وَالْقَوْلُ آكَدُ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَعْدِيمُ حَدِيثِنَا أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِهَا فَعَلَهُ. وَعَقْدُ النِّكَاحِ ثَجَّالِفُ شِرَاءَ الْأَمَةِ، فَإِنَّهُ يَحُرُمُ بِالْعِدَّةِ، وَالرِّدَّةِ، وَالرِّدَةِ، وَالرِّذَةِ، وَالرِّدَةِ، وَالرِّذَةِ، وَالرِّدَةِ، وَالرَّذَةِ، وَالْمُهُمُ وَاللَّهُ وَعِهُ النَّاكُونِ المُنْكُوحَةِ أَخْتًا لَهُ مِنْ الرَّضَاعِ، وَيُعْتَبَرُ لَهُ شُرُوطُ عَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي الشِّرَاءِ (١٠).

قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾[البقرة:١٩٦]

القول في تأويل قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]

القول الأول: معناه: فإذا برأتم من مرضكم الذي أحصركم عن حجكم أو عمرتكم.

أثر علقمة يَخلَشه:

عن إبراهيم، عن علقمة: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]: «فإذا برأتم» (٢).

أثر عروة بن الزبير كَالله:

عن هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَاۤ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى الْحَبِّ ﴿ اللَّهِ مِنْ وَجَعِكَ، فَعَلَيْكَ الْمَتِهَ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

🕸 القول الثاني: قالوا معنى ذلك: فإذا أمنتم من خوفكم.

🗖 أثر قتادة كَغَلَلْلهُ:

عن قتادة قوله: ﴿ ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] لتعلموا أن القوم كانوا خائفين

⁽١) المغني (٣/ ٣٠٦).

⁽٢) سنده صحيح، وقد تم التعليق عليه قبل ذلك.

⁽٣) أخرجه عبد الرزاق (١/ ٣١٩) والطبري في تفسيره (٣/ ٨٧) من طريق معمر، عن هشام بن عروة. وقد تكلم العلماء في رواية معمر عن البصريين.

يومئذ»(١).

أثر الربيع كَالله:

عن الربيع: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُم ﴾ [البقرة: ١٩٦] قال: "إذا أمن من خوفه وبرأ من مرضه" (١٠ قال الطبري وَ الله قال أبو جعفر: وهذا القول أشبه بتأويل الآية، لأن "الأمن" هو خلاف «الخوف»، لا خلاف «المرض»، إلا أن يكون مرضًا مخوفًا منه الهلاك، فيقال: فإذا أمنتم الهلاك من خوف المرض وشدته، وذلك معنى بعيد. وإنها قلنا: إن معناه: الخوف من العدو؛ لأن هذه الآيات نزلت على رسول الله عليه أيام الحديبية وأصحابه من العدو خائفون، فعرفهم الله بها ما عليهم إذا أحصرهم خوف عدوهم عن الحج، وما الذي عليهم إذا هم أمنوا من ذلك، فزال عنهم خوفهم ".

قال القرطبي تَعْلَقُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ [البنرة:١٩٦] قِيلَ: مَعْنَاهُ: بَرَأْتُمْ مِنَ الْمَرْضِ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: بَرَأْتُمْ مِنَ الْمَدُوِّ الْمُحْصِرِ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةُ. وَهُوَ أَشْبَهُ بِاللَّفْظِ، إِلَّا أَنْ يَتَخَيَّلَ الْحُوْفَ مِنَ الْمَرْضِ، فَيَكُونُ الْأَمْنُ مِنْهُ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَالله أَعْلَمُ (الْمَانُ مِنْهُ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَالله أَعْلَمُ (الْمَانُ مِنْهُ مَانُهُ مَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الل

قال أبن كثير تَعْلَلُهُ: وَقَوْلُهُ: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِيْ ﴾ [البغرة: ١٩٦] أَيْ: إِذَا تَمَكَّنْتُمْ مِنْ أَدَاءِ المُناسِكِ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَمَتِّعًا بِالْعُمْرة إِلَى الْحُجِّ، وَهُو يَشْمَلُ مَنْ أَحْرَمَ بِهَا، أَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرة أَوَّلًا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهَا أَحْرَمَ بِالْعُمْرة إِلَى الْحُجِّ، وَهُو التَّمَتُّعُ الْخَاصُّ، وَهُوَ المُعْرُوفُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ. وَالتَّمَتُّعُ الْعَامُ يَشْمَلُ الْقِسْمَيْنِ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الأحاديثُ الصِّحَاحُ، فَإِنَّ مِنَ الرُواة مَنْ يقولُ: تَمَتَّعَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ. وَآخَرُ يَقُولُ: قَرَن. وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ سَاقَ الْهُدْيَ (٥).

⁽۱) سنده حسن: أخرجه الطبري (۳/ ۸۷) من طريق بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة.

⁽٢) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٨٧) قال: حدثت عن عمار بن الحسن، قال: حدثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع. وسنده ضعيف.

⁽٣) تفسير الطبري (٣/ ٨٧).

⁽٤) تفسير القرطبي (٢/ ٣٨٦).

⁽٥) تفسير ابن كثير (١/ ٥٣٥).

قال الشوكاني تعلقه: قَوْلُهُ: ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِ فَمَا السّتيْسَرَ مِنَ الْهَدُيِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] أَيْ: بَرِأْتُمْ مِنَ الْمُرْضِ. وَقِيلَ: مِنْ خَوْفِكُمْ مِنَ الْعَدُوِّ، عَلَى الْخِلافِ السَّابِقِ، وَلَكِنَّ الْأَمْنَ مِنَ الْعَدُوِّ أَظْهَرُ مِنَ اسْتِعْمَالِ أَمِنتُمْ فِي ذَهَابِ الْمُرْضِ، فَيكُونُ السَّابِقِ، وَلَكِنَّ الْأَمْنَ مِنَ الْعَدُوِّ أَظْهَرُ مِنَ اسْتِعْمَالِ أَمِنتُمْ فِي ذَهَابِ الْمُرْضِ، فَيكُونُ مُقَوِّيًا لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ ﴾ المُرادُ بِهِ: الْإِحْصَارُ مِنَ الْعَدُوِّ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿ فَمَن كَانَ مِنصُمْ مَرِيضًا ﴾ يُقَوِّي قَوْلَ مَنْ قَالَ بِذَلِكَ، لِإِفْرَادِ عُذْرِ المُرْضِ بَالذَّكُورِ فَي الْمَحْرُونَ خَاصَةً أَمْ جَمِيعُ الْأُمَّةِ؟ بِالذِّكُرِ. وَقَدْ وَقَعَ الْخِلَافُ: هَلِ اللَّخَاطَبُ بَهَذَا هُمُ اللَّحْصُرُ وَنَ خَاصَةً أَمْ جَمِيعُ الْأُمَّةِ؟ بِالذِّكُورِ فِي الْآيَةِ: أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ عَلَى حَسَبِ مَا سَلَفَ، وَالْمُرَادُ بِالتَّمَتُّعِ المُذْكُورِ فِي الْآيَةِ: أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ عَلَى حَسَبِ مَا سَلَفَ، وَالْمُرَادُ بِالتَّمَتُّع المُذْكُورِ فِي الْآيَةِ: أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ، ثُمَّ عَلَى حَسَبِ مَا سَلَفَ، وَالْمُرَادُ بِالتَّمَتُّعِ المُذْكُورِ فِي الْآيَةِ: أَنْ يُحْرِمَ السَّبَاحَةُ إِلَى الْمُحْرِمِ اسْتِبَاحَتُهُ، وَهُو اسْتَمْتَعَ وَاسْتَمْتَعَ مَا لَا يَكُلُولُ وَالْمُعْرَاقِ الْمُعْوَلِ مَا لَا يَعْلَى الْمُعْرَقِ الْمُعْتَقِ الْمُعْرَقِ الْمُقَالِقُ الْمُعْرَقِ الْمُعْتَعِ الْمُؤْمِ الْمُعْرَقِ الْمُعْتَقِ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُعْتَعَ وَاسْتَمْتَعَ وَاسْتَمْتَعَ وَاسْتَعْتَعَ الْمُؤْمِ الْمُعْتَعَ الْمُؤْمِ الْمُعْمَاقِهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُعْتَعِلَى الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُسْتِمِا الْمُعَلِي الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْ

قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ ﴾ [الفرة:١٩٦]

قال الطبري تَعْلَقُهُ: يَعْنِي بِذَلِكَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ، فَهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَزَالَ عَنْكُمْ خَوْفُكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ أَوْ هَلَاكِكُمْ مِنْ مَرَضِكُمْ، فَتَمَتَّعْتُمْ بِعُمْرَتِكُمْ إِلَى حَجِّكُمْ، فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ (٢).

مسألة: المقصود بالتمتع في هذه الآية

قال الطبري تَعْلَقُهُ: اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي صِفَةِ التَّمَتُّعِ الَّذِي عَنَى الله بِهَذِهِ الْآيَةِ: الْقَوْلِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

⁽١) فتح القدير (١/ ٢٢٦).

⁽٢) تفسير الطبري (٣/ ٤١١).

⁽٣) المصدر السابق.

أثر عبد الله بن الزبير ﷺ:

عن إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ، وَهُوَ يَخْطُبُ، وَهُوَ يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، وَالله مَا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ كَهَا تَصْنَعُونَ، إِنَّهَا التَّمَتُّعُ أَنْ يُهِلَّ الرَّجُلُ بِالْخُجِّ، فَيَحْصُرُهُ عَدُوَّ أَوْ مَرَضٌ أَوْ كَسْرٌ، أَوْ يَجْبِسُهُ أَمْرٌ، حَتَّى تَذْهَبَ أَيَّامُ الْحُجِّ، فِيَعْدَمُ، فَيَجْعَلُهَا عُمْرَةً، فَيَتَمَتَّعُ بِحِلِّهِ إِلَى الْعَامِ الْقَابِلِ ثُمَّ يَحُجُّ، وَيَهْدِي هَدْيًا، فَهَذَا التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ» (1).

🗖 أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هِيَ لَنْ أُحْصِرَ، وَمَنْ خُلِّيتْ سَبِيلُهُ» (٢).

الْفَدْيِ، فَإِذَا أَمِنْتُمْ، وَقَدْ حَلَلْتُمْ مِنْ إِحْرَامِكُمْ، وَلَمْ تَقْضُوا عُمْرَةً تَخْرُجُونَ بِهَا مِنْ الْمُدْيِ، فَإِذَا أَمِنْتُمْ، وَقَدْ حَلَلْتُمْ مِنْ إِحْرَامِكُمْ، وَلَمْ تَقْضُوا عُمْرَةً تَخْرُجُونَ بِهَا مِنْ إِحْرَامِكُمْ، وَلَمْ تَقْضُوا عُمْرَةً تَخْرُجُونَ بِهَا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِالْهَدْيِ، وَأَخَرْتُمُ الْعُمْرَةَ إِلَى السَّنَةِ إِحْرَامِكُمْ بِحَجِّكُمْ، وَلَكِنْ حَلَلْتُمْ حِينَ أُحْصِرْتُمْ بِالْهَدْيِ، وَأَخَرْتُمُ الْعُمْرَةَ إِلَى السَّنَةِ الْقَابِلَةِ، فَاعْتَمَرْتُمْ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، ثُمَّ حَلَلْتُمْ، فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِإِحْلَالِكُمْ إِلَى حَجِّكُمْ؛ فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ.

🗖 أثر علي بن أبي طالب عليه:

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ: ﴿ فَإِذَاۤ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة:١٩٦]، ﴿ فَإِنْ أَخْرَ الْعُمْرَةَ حَتَّى يَجْمَعَهَا مَعَ الْحُجِّ فَعَلَيْهِ الْهُذْيُ ﴾ (٣).

(٢) أخرجه الطبري (٣/ ٤١٢) قال: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْدٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح، عَنْ عَطَاءٍ عن ابن عباس به.

⁽۱) سنده حسن: أخرجه الطبري (۳/ ٤١٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٢١٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٢٥٦) من طرق عن إسحاق بن سويد، سمعت ابن الزبير.

⁽٣) فيه مقالَ: أُخِرَجُهُ الطَّبري (٣/ ٤١٤) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ، قَالَ: ثنا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ. وهذا سند ضعيف قد مر التعليق عليه قبل ذلك.

□ أثر علقمة كتلته:

عَنْ عَلْقَمَةَ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ: ﴿ إِذَا أَهَلَ الرَّجُلُ بِالْحَبِّ فَأَحْصِرَ، قَالَ: يَبْعَثُ بِهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ شَاةً. قَالَ: فَإِنْ عَجِلَ قَبْلَ أَنْ يَبْلَغَ الْهُدْيُ مَجِلَّهُ، وَحَلَقَ رَأْسَهُ، أَوْ مَسَّ طِيبًا، أَوْ تَدَاوَى، كَانَ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ، أَوْ صَدَقَةٍ، أَوْ نُسُكِ. ﴿ فَإِذَا أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]: فَإِذَا بَرَأَ فَمَضَى مِنْ وَجْهِهِ ذَلِكَ حَتَّى أَتَى الْبَيْتَ، حَلَّ مُنْ حَجِّهِ بِعُمْرَةٍ، وَكَانَ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ. وَإِنْ هُوَ رَجَعَ، وَلَمْ يُتِمَّ إِلَى الْبَيْتِ مِنْ وَجْهِهِ ذَلِكَ حَتَّى أَتَى الْبَيْتِ مِنْ وَجْهِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّ عَلَيْهِ حَجَّةً، وَعُمْرَةً، وَدَمًا لِتَأْخِيرِهِ الْعُمْرَةَ، فَإِنْ هُو رَجَعَ مُتَمَتِّعًا فِي وَجْهِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّ عَلَيْهِ حَجَّةً، وَعُمْرَةً، وَدُمًا لِتَأْخِيرِهِ الْعُمْرَةَ، فَمَنْ لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَامٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِنْ عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدِي شَاةً، فَمَنْ لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْخَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ».

قال إِبْرَاهِيمُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ كُلِّه(١).

أثر قتادة يَخْلَشُهُ:

عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] قَالَ: ﴿ هَذَا رَجُلٌ أَصَابَهُ خَوْفٌ، أَوْ مَرَضٌ، أَوْ حَابِسٌ حَبَسَهُ حَتَّى يَبْعَثَ بَهَدْيِهِ، فَإِذَا بَلَغَتْ مَحِلَّهَا صَارَ حَلَالًا، فَإِنْ أَمِنَ، أَوْ بَرَأَ، وَوَصَلَ إِلَى الْبَيْتِ، فَهِي لَهُ عُمْرَةٌ، وَأَحَلَّ، وَعَلَيْهِ الْحَبُّ عَامًا قَابِلًا، وَإِنْ هُو لَمْ يُصِلْ إِلَى الْبَيْتِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ، فَعَلَيْهِ عُمْرَةٌ، وَحَجَّةٌ، وَهَدْيٌ. قَالَ قَتَادَةُ: وَالمُتْعَةُ الَّتِي لَا يَتَعَاجَمُ النَّاسُ فِيهَا أَنَّ أَصْلَهَا كَانَ هَكَذَا ﴾ (٢).

أثر إبراهيم النخعي تعلشه:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فِي قُوْلِهِ: ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ ﴾ [البقرة:١٩٦] إِلَى وَلِيهُ الْمُعَمُّ إِذَا أَمِنَ فَعَلَيْهِ الْمُتْعَةُ فِي الْحُجِّ، وَاللّهِ اللّهُ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة:١٩٦]، قَالَ: «هَذَا اللّهْصَرُ إِذَا أَمِنَ فَعَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ الْحُجِّ، وَلِيهَا وَهَا الْعُمْرَةَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحُجِّ فَعَلَيْهِ فِيهَا

⁽١) سنده صحيح، وقد سبق التعليق عليه قبل ذلك.

⁽٢) سنده حسن: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٤) من طريق بِشْرٌ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، قَالَ: ثنا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ. وسنده حسن.

هَدْئٌ»^(۱).

القول الثالث: عَنَى بِذَلِكَ: المُحْصَرَ وَغَيْرَ المُحْصَرِ.

عن عَطَاءُ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، كَانَ يَقُولُ: «المُتْعَةُ لِمَنْ أُحْصِرَ، وَلِمَنْ خُلِّيَ سَبِيلُهُ». وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسِ يَقُولُ: «أَصَابَتْ هَذِهِ الْآيَةُ المُحْصَرَ وَمَنْ خُلِّيَ سَبِيلُهُ» (٢).

القول الرابع: مَعْنَى ذَلِكَ: فَمَنْ فَسَخَ حَجَّهُ بِعُمْرَةٍ، فَجَعَلَهُ عُمْرَةً، وَاسْتَمْتَعَ بِعُمْرَتِهِ إِلَى حَجِّهِ، فَعَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْي.

أثر السدي رَحَمْلَتْهُ:

عَنِ الشَّدِّيِّ، قَوْلُهُ: ﴿فَإِذَا أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴿ الْبَعْرَةِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ وَقَدْ خَرَجَ الْهَدُي ﴾ [البقرة:١٩٦]: أَمَّا اللَّتْعَةُ فَالرَّجُلُ يُحْرِمُ بِحَجَّةٍ، ثُمَّ يَهْدِمُهَا بِعُمْرَةٍ. وَقَدْ خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ رَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ أَسُولُ الله ﷺ: «مَنْ أَحْبٌ مِنْكُمْ أَنْ يَجِلَّ فَلْيَحِلَّ »، قَالُوا: فَهَا لَكَ يَا رَسُولَ الله ؟ قَالَ: «أَنَا مَعِي هَدْيٌ "".

القول الخامس: بَلْ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَقْدَمُ مُعْتَمِرًا مِنْ أُفُقٍ مِنَ الْآفَاقِ فِي أَشْهُرِ الحُجِّ، فَإِذَا قَضَى عُمْرَتَهُ أَقَامَ حَلَالًا بِمَكَّةَ حَتَّى يُنْشِئَ مِنْهَا الْحُجَّ، فَيَحُبُّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ، فَيَكُونُ مُسْتَمْتِعًا بِإِحْلَالٍ إِلَى إِحْرَامِهِ بِالْحُجِّ.

□ أثر عبد الله بن عباس ﷺ:

عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدِيِ ﴾ [البقرة:١٩٦] يَقُولُ: مَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ (١)

⁽١) سنده ضعيف: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٤) من طريق ابْنُ مُمَيْدٍ، قَالَ: ثنا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ. فيه ابن حميد، متهم، ومغيرة مدلس، وقد عنعنه.

⁽٢) أخرجُه الطبري (٣/ ١٥\٤) من طريق ابْنُ الْبَرْقِيِّ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عطاء، عن ابن عباس.

⁽٣) سنده حسن: أخرجه الطبرِّي (٣/ ٤١٥) من طريق موسى بن هارون، قال: ثنا عمرو، قال: ثنا أسباط، عن السدي. وسنده حسن.

⁽٤) فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٧) من طريق المُثنَّى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ،

🗖 أثر عبد الله بن عمر ﴿ الله عِلْمُهُ:

عَنْ نَافِعِ، قَالَ: قَدِمَ ابْنُ عُمَرَ: مَرَّةً فِي شَوَّالٍ، فَأَقَمْنَا حَتَّى حَجَجْنَا، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ قَدِ اسْتَمْتَعْتُمْ إِلَى حَجِّكُمْ بِعُمْرَةٍ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْدِيَ فَلْيُهْدِ، وَمَنْ لَا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»(١).

وفي طريق عَنْ نَافِع: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، مُعْتَمِرِينَ فِي شَوَّالٍ، فَمُّ وَقَالٍ، فَمُّ حَجَّ، فَهُو فَأَدْرَكَهُمَا الْحُجُّ وَهُمَا بِمَكَّةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَنِ اعْتَمَرَ مَعَنَا فِي شَوَّالٍ، ثُمَّ حَجَّ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحُجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ» (٢).

أثر عطاء تَخَلَشْهُ:

كَانَ عَطَاءٌ، يَقُولُ: «الْمُتَّعَةُ لِخِلْقِ الله أَجْمَعِينَ: الرَّجُلِ، وَالْمُرْأَةِ، وَالْحُرِّ، وَالْعَبْدِ، هِيَ لِكُلِّ إِنْسَانٍ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الحُجِّ، ثُمَّ أَقَامَ، وَلَا يَبْرَحْ حَتَّى يَحُجَّ، سَاقَ هَدْيًا مُقَلَّدًا، أَوْ لَا يَشْهُورِ الْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ بِعُمْرَةٍ إِلَى الْحَجِّ، لَا يُسُقُ، إِنَّهَ اعْتَمَرَ فِي شُهُورِ الْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ بِعُمْرَةٍ إِلَى الْحَجِّ، وَلَا يُسَمَّ النَّعَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اعْتَمَرَ فِي شُهُورِ الْحَجِّ، فَتَمَتَّعَ بِعُمْرَةٍ إِلَى الْحَجِّ، وَلَا يَتُمَتَّع بِعُمْرَةٍ إِلَى الْحَجِّ، وَلَا يَعْبَ بِعُمْرَةً إِلَى الْحَجِّ، وَالْمَعْةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَكِلُّ بِتَمَتَّعِ النِّسَاءِ (٣).

□ أثر سعيد بن المسيب تعملته:

عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ قَالَ: «مَنِ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالِ، أَوْ فِي ذِي الْمَعْدَةِ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى يَحُجَّ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ،

عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده ضعيف.

(١) صحيح: أُخَرجُه الطبرَّي (٣/ ٤١٦) من طرق عن أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: قَدِمَ ابْنُ عُمَرَ. وسنده صحيح.

(٢) سنده صحبح: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٦) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ، قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَخْيَى بْنُ سَعِيدٍ عنه. وسنده صحيح.

(٣) أُخُرِجه الطبري (٣/ ٤١٨) من طريقُ ابْنُ الْبَرْقِيِّ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي مَوْيَمَ، قَالَ: أُخْبَرَنَا نَافِعٌ، قَالَ: أُخْبَرَنَا نَافِعٌ، قَالَ: أُخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: كَانَ عَطَاءٌ. وسنده صحيح.

(٤) سنده صحيح: أخرُّجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٥٥)، ومالك في الموطأ (١/ ٣٤٥)،

قال الطبري تعلقه: وَأَوْلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِتَأْوِيلِ الْآيَةِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنَى بِهَا: فَإِنْ أَحْصِرْ تُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ فِي حَجِّكُمْ فَهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُدْيِ، فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ مَّتَعَ مِمَّنْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ بِسَبَبِ الْإِحْصَارِ بِعُمْرَةِ اعْتَمَرَهَا لِفَوْتِهِ الْحَجِّ فِي السَّنَةِ الْقَابِلَةِ فِي مَنْ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ إِلَى قَضَاءِ الْحِجَّةِ الَّتِي فَاتَنهُ حِينَ أُحْصِرَ عَنهَا، ثُمَّ دَحَلَ فِي عُمْرَتِهِ فَاسْتَمْتَعَ بِإِحْلَالِهِ مِنْ عُمْرَتِهِ إِلَى أَنْ يُحْجَ وَقَضَاهَا، ثُمَّ حَلَّ مِنْ الْمُدْيِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَاسْتَمْتَعَ بِإِحْلَالِهِ مِنْ عُمْرَتِهِ إِلَى أَنْ يَحْجَ وَقَضَاهَا، ثُمَّ حَلَّ مِنْ الْمُدْيِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ مُتَمَتَّعًا مَنْ أَنْشَأَ عُمْرَةً فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَقَضَاهَا، ثُمَّ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ، وَأَقَامَ عَلْمُ مَنَّ أَنْ الَّذِي هُوَ أَوْلَى بِالَّذِي ذَكْرَهُ الله فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَمَن يَكُونُ مُتَمَتَّعً بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْخَجِّ وَالْعَمْرَةِ إِلَى الْمُعْرَةِ إِلَى اللهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَمَن عَمْرَتِهِ وَالْعَمْرَةِ إِلَى الْمُعْرَةِ إِلَى الْمُعْمِرِ عَنِ الْحَجِ ﴿ إِللَّهُ مَلْمَ وَمَا وَصَفْنَا، مِنْ أَجْلِ اللّذِي مَكَانَ مِنَّا أَخْبَرَ وَلَى اللّهُ عَلَى الْمُحْرَةِ إِلَى الْحُجِ وَالْمَامِ فِي إِحْصَارِهِ، فَكَانَ مِنَ أَخْبَرَ وَلَى اللّهُ عَلَى الْمُعْمِرِ عَنِ الْحَجِ ، وَالْعُمْرَةِ مِنَ الْأَحْمُرَةِ إِلَى الْمُعْمِرِ عَنِ الْحَجِ ، وَالْعُمْرَةِ مِنَ الْأَحْمُرَةِ إِلَى الْمُعْمِرِ عَنِ الْحُجِ ، وَالْعُمْرَةِ مِنَ الْأَحْمُرةِ إِلَى اللّهِ عَلْكَ وَالْمَعْمَلِ مِنْ إِحْمَلِ اللّهِ مِنْ إِنْ لَكُونَ مِنْ أَنْ لَمُ عَلِي مِنَ الْعَمَلِ بِسَبِ الْإِحْلَالِ اللّذِي كَانَ مِنْهُ فِي حَجِّهِ اللّذِي عُلْوَلَ اللّهِ فَلَى مَنْ الْمُعْمَلِ بِسَبِ الْمُ حَلَى اللّهُ عَمْرَتُهُ وَلَا حَوْمُ اللّهُ وَلَى مَنْ الْمُعْمَلُ بِسِبِ الْمُؤْمِ وَلَا عَلْمَ عَلَى مِنْ الْمُعْمَلِ بِسَبِ الْإِحْمَلِ اللّذِي كَانَ مِنْهُ فِي حَجِّهِ اللْذِي عَلَى مَنْ الللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ عَلَى مَاللّهُ وَا الْمَوْمُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَا الْمُؤْمِ الللّهِ اللْعَمْ اللّهُ اللللّهِ ا

قال الماوردي يَعَلَمُهُ: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيُ ﴾ [البقرة:١٩٦] اختلفوا في هذا المتمتع على ثلاثة أقاويل:

أحدها: أنه المُحْصَرُ بالحج، إذا حَلَّ منه بالإحصار، ثم عاد إلى بلده متمتعاً بعد إحلاله، فإذا قضى حجَّه في العام الثاني، صار متمتعاً بإحلالٍ بيْن الإحْرَامَين، وهذا قول الزبير.

والثاني: فمن نسخ حَجَّهُ بعمرة، فاستمتع بعمرة بعد فسخ حَجِّهِ، وهذا قول السدي.

والثالث: فمن قَدِمَ الحرم معتمراً في أشهر الحج، ثم أقام بمكة حتى أحرم منها

والطبري في تفسيره (٣/ ٤١٧) من طرق عن يحيي بن سعيد، عن سعيد بن المسيب. وسنده صحيح.

تفسير الطبري (٣/ ٤١٨).

بالحج في عامِهِ، وهذا قول ابن عباس، وابن عمر، ومجاهد، وعطاء، والشافعي(١).

قال السمعاني تَعَالَشُهُ: وَقُوله تَعَالَى: ﴿ فَإِذَاۤ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ ﴾ [البقرة:١٩٦] قَالَ ابْن الزبير: يخْتَص التَّمَتُّع بالمحصر؛ لقَوْله تَعَالَى: ﴿ فَإِذَآ أَمِنتُمْ ﴾ [البقرة:١٩٦]، وعَامة الصَّحَابَة على أنه جَائِز على الْعُمُوم للكافة.

ثمَّ مَذْهَب المُدَنِين، والكوفين: أن التَّمَتُّع هُوَ: أَنْ يحرم بِالْعُمْرَةِ فِي أشهر الْحُج ثمَّ يُقيم بِمَكَّة، ويحج من عَامه ذَلِك.

وسمى تمتعا؛ لِأَنَّهُ يَسْتَمْتع بالمحظورات إِذا تحلل عَن الْعمرَة إِلَى أَن يحرم بِالْحُجِّ. وقال طَاوس: لَا يَخْتَص التَّمَتُّع بأشهر الْحُج، بل إِذا أحرم بِالْعُمْرَةِ فِي غير أشهر الْحُج يكون مُتَمَتِّعا^(١).

قال ابن العربي تَخَالَثُهُ: المُسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَبِ ﴾ [ابقرة: ١٩٦] المُعْنَى أَكْمِلُوا مَا بَدَأْتُمْ بِهِ مِنْ عِبَادَةٍ، مِنْ حَبِّ أَوْ عُمْرَةٍ، إلَّا أَنْ يَمْنَعَكُمْ مَانِعٌ؛ فَإِنْ كَانَ مَانِعٌ حَلَلْتُمْ حَيْثُ حُبِسْتُمْ، وَتَرَكْتُمْ مَا مُنِعْتُمْ مِنْهُ، وَيَجْزِيكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهُدْيِ بَعْدَ حَلْقِ رُءُوسِكُمْ؛ فَإِذَا أَمِنْتُمْ، أَيْ: زَالَ المَّانِعُ، وَقَدْ كُنْتُمْ حَلَلْتُمْ عَلَاتُمُ عَنْ عُمْرَةٍ، فَحَجَجْتُمْ، فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهُدْيِ.

وَالنَّمَتُّعُ يَكُونُ بِشُرُوطٍ ثَمَانِيَةٍ:

الْأُوَّلُ: أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحُجِّ.

الثَّانِي: فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ.

الثَّالِثُ: فِي عَام وَاحِدٍ.

الرَّابِعُ: فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

الخُامِسُ: تَقْدِيمُ الْعُمْرَةِ.

السَّادِسُ: أَلَّا يَجْمَعَهُمَا؛ بَلْ يَكُونُ إِحْرَامُ الْحَجِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ الْعُمْرَةِ.

⁽١) تفسير الماوردي (١/ ٢٥٦).

⁽٢) تفسير السمعاني (١/ ١٩٧).

السَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ الْعُمْرَةُ وَالْحَجُّ عَنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ. الثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ (١).

قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحُجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ ﴾ [الفرة:١٩٦]

قال الطبري تَعْلَقُهُ: يَعْنِي بِذَلِكَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: فَإِنْ أُحْصِرْ تُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ فَهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ، فَإِذَا أَمِنتُمْ، فَزَالَ عَنْكُمْ خَوْفُكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ أَوْ هَلَاكِكُمْ مِنْ مَرَضِكُمْ، فَتَمَتَّعْتُمْ بِعُمْرَتِكُمْ إِلَى حَجِّكُمْ، فَعَلَيْكُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ(٢).

مسألة: اختلف العلماء في صور التمتع بعد اتفاقهم أن التمتع المراد في الآية المقصود به العمرة في أشهر الحج

قال القرطبي تَعْلَقْهُ: فَالتَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهِ، مِنْهَا وَجُهٌ وَاحِدٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ، وَالثَّلَاثَةُ مُخْتَلَفٌ فيها:

فَأَمَّا الْوَجْهُ اللَّجْتَمَعُ عَلَيْهِ:

فَهُوَ التَّمَتُّعُ المراد بقول الله وَ الله والله وا

الْأُوَّلُ: أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْحُجِّ وَالْعُمْرَةِ.

⁽١) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ١٧٨).

⁽٢) تفسير الطبري (٣/ ٤١١).

الثَّانِي: فِي سَفَرِ وَاحِدٍ.

الثَّالِثُ: فِي عَام وَاحِدٍ.

الرَّابِعُ: فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ.

الْخَامِسُ: تَقْدِيمُ الْعُمْرَةِ.

السَّادِسُ: أَلَّا يَمْزُجَهَا، بَلْ يَكُونُ إِحْرَامُ الْحَجِّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْعُمْرَةِ.

السَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ الْعُمْرَةُ وَالْحَجُّ عَنْ شَخْصِ وَاحِدٍ.

الثَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةً. وَتَأَمَّلُ هَذِهِ الشُّرُوطَ فِيهَا وَصَفْنَا مِنْ حُكْمِ التَّمَتُّع تَجِدْهَا (١).

قَالَ النووي تَعْلَقُهُ: قَالَ ابن عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّمَتُّعَ الْمُرَادَ بِقَوْلِ الله تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدُيُّ ﴾ [البقرة:١٩٦] هو الاعتمار في أشهر الحج قبل الحُجِّ (٢).

قال ابن عبد البر تعلقه: وَلا خِلَافَ عَلِمْتُهُ بَيْنَ عُلَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي جَوَازِ التَّمَتُّعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَذَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَذَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنْهُ مَتَّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، وَذَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنْهُ مَتَّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّةِ فَمَا الْوَجْهُ الله عَلَى أَنَّهُ التَّمَتُّعُ الْمُرَادُ بِقَوْلِ الله عَلَى أَنَّهُ مَتَّعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّةِ فَمَا السَّيْسَرَ الله عَلَى أَنَّهُ التَّمَتُ عَلَى أَنَهُ التَّمَتُ عَلَى أَنَّهُ التَّمَتُ عَلَى أَلُوهُ اللهُ عَمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّةِ وَقَلْ اللهُ عَمْرَةٍ فِي أَشْهُ لِللهُ عَمْرَةً فِي أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَنَهُ اللّهُ عَلَى أَنَّهُ اللّهُ عَلَى أَنِهُ اللّهُ عَلَى أَنَّهُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَلْهُ اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَلْهُ عَلَى أَلْهُ عَلَى أَلْهُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَلْهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ عَلَى أَنْهُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ الللّهُ عَلَى أَنْهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ الللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى أَلْهُ الللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ

قال ابن حجر تَعَلَّلهُ: قَالَ ابن عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّمَتُّعَ الْمُواد بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ ﴾ [القرة:١٩٦] أَنَّهُ الْإعْتِارُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ قَبْلَ

⁽١) تفسير القرطبي (٢/ ٣٩١).

⁽٢) شرح النووي على مسلم (٨/ ١٦٩).

⁽٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٨/ ٣٤٢).

لْخُجِّ (١).

قال ابن رشد كَ تَلَهُ: الْعُلَمَاءَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ النَّسُكِ الَّذِي هُوَ المُعْنِيُّ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِي ﴾ [البزة:١٩٦] هُوَ أَنْ يُمِلَّ الرَّجُلُ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَسْكُنُهُ خَارِجًا عَنِ الْحُرَم، ثُمَّ يَأْتِي حَتَّى يَصِلَ الْبَيْتَ، فَيَطُوفَ لِعُمْرَتِه، وَيَسْعَى، وَيَحْلِقَ فِي تِلْكَ الْأَشْهُرِ بِعَيْنِهَا مِنْ الْحَرَم، ثُمَّ يُكُلِّ بِمَكَّة، ثُمَّ يُنْشِئُ الْحَجَّ فِي ذَلِكَ الْعَامِ بِعَيْنِهِ. وَفِي تِلْكَ الْأَشْهُرِ بِعَيْنِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى بَلَدِهِ، إِلَّا مَا رُويَ عَنِ الْحُسَنِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: هُو مُتَمَتِّعٌ، وَإِنْ عَادَ إِلَى بَلَدِهِ وَلَمْ يَعُلِي وَ فَوْله تَعَالَى: ﴿ فَمَن الْمُعْرِ الْعَنْ مَاللَّهُ مُنَا اللّهُ مُن اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ كَانَ يَقُولُ: عُمْرَةً فِي أَلْهُ مُن اللّهُ مُن اللّهُ اللّهُ مُن اللّهُ مُن اللّهُ مُن اللّهُ اللّهُ مُن اللّهُ مُنْ اللّهُ مُن اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مُن اللّهُ اللّهُ مُن اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مُن اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الل

كروهذه بعض الآثار في ذلك:

🗖 أثر عبد الله بن عباس على الله

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ. ﴿ فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُ ﴾ [البقرة:١٩٦] يَقُولُ: «مَنْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَهَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهُدْيِ » (٣).

□ أثر عبدالله بن عمر ﷺ:

عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: قَدِمَ ابْنُ عُمَرَ، مَرَّةً فِي شَوَّالِ، فَأَقَمْنَا حَتَّى حَجَجْنَا، فَقَالَ: ﴿إِنَّكُمْ قَدِ اسْتَمْتَعْتُمْ إِلَى حَجِّكُمْ بِعُمْرَةٍ، فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْدِيَ فَلْيُهْدِ، وَمَنْ لَا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّام وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ (٤٠).

⁽١) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٤٢٣).

⁽٢) بداية المجتهد (٢/ ٩٧).

⁽٣) فيه مقال: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٧) من طريق الْمُثَنَّى، قَالَ: ثنا عَبْدُ الله، قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وسنده ضعيف.

⁽٤) صحيح: أُخرجُه الطبرِّي (٣/ ٤١٦) من طرق عن أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: قَدِمَ ابْنُ عُمَرَ. وسنده صحيح.

وفي طريق عَنْ نَافِع: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ ابْنِ عُمَرَ، مُعْتَمِرِينَ فِي شَوَّالٍ، فَأَدْرَكُهُمَا الْحَبُّ وَهُمَا بِمَكَّة، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَنِ اعْتَمَرَ مَعَنَا فِي شَوَّالٍ، ثُمَّ حَجَّ، فَهُو فَأَدْرَكُهُمَا الْحَبُّ وَهُمَا بِمَكَّة، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَنِ اعْتَمَرَ مَعَنَا فِي شَوَّالٍ، ثُمَّ حَجَّ، فَهُو مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ»(۱).

أثر عطاء يَخلَشه:

كَانَ عَطَاءٌ، يَقُولُ: «الْمُتْعَةُ لِخِلْقِ الله أَجْمَعِينَ: الرَّجُلِ، وَالْمُرْأَةِ، وَالْحُرِّ، وَالْعَبْدِ، هِيَ لِكُلِّ إِنْسَانِ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، ثُمَّ أَقَامَ، وَلَمْ يَبْرَحْ حَتَّى يَحُجَّ، سَاقَ هَدْيَا مُقَلَّدًا، أَوْ لَمُ يَسُقْ، إِنَّمَ اعْتَمَرَ فِي شُهُورِ الْحُجِّ فَتَمَتَّعَ، بِعُمْرَةٍ إِلَى الْحُجِّ، وَلَمْ يُسَقَّ، إِنَّهُ اعْتَمَرَ فِي شُهُورِ الْحُجِّ فَتَمَتَّعَ، بِعُمْرَةٍ إِلَى الْحُجِّ، وَلَمْ يُسَمَّ المُتَعَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اعْتَمَرَ فِي شُهُورِ الْحُجِّ فَتَمَتَّعَ، بِعُمْرَةٍ إِلَى الْحُجِّ، وَلَمْ يُتَمَتَّعَ النِّسَاءِ (٢).

□ أثر سعيد بن المسيب وعلائه:

عَنْ يَخْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: «مَنِ اعْتَمَرَ فِي شَوَّالِ، أَوْ فِي ذِي الْفَعْدَةِ، ثُمَّ أَقَامَ حَتَّى يَحُجَّ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ، عَلَيْهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَصِيامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ، وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ»(٣).

وخلاصة القول: أن من أهل بعمرة في أشهر الحج، وأقام بمكة حتى حج، أنه متمتع، وعليه الفدية، وذلك بإجماع العلهاء.

قال ابن المنذر كَتَلَثه: وأجمعوا على أن من أهل بعمرة في أشهر الحج من أهل الآفاق، وقدم مكة، ففرغ منها، فأقام بها، فحج من عامه، أنه متمتع، وعليه الهديُ إذا

(٢) أُخُرِجه الطبري (٣/ ٤١٨) من طريقَ ابْنُ الْبَرْقِيِّ، قَالَ: ثنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أُخْبَرَنَا نَافِعٌ، قَالَ: أُخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: كَانَ عَطَاءٌ. وسنده صحيح.

⁽١) سنده صحيح: أخرجه الطبري (٣/ ٤١٦) من طريق ابْنُ بَشَّارٍ، وَعَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانٍ، قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عنه. وسنده صحيح.

⁽٣) سنده صحيح: أخرَّجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ١٥٥)، ومالك في الموطأ (١/ ٣٤٥)، والطبري في تفسيره (٣/ ٤١٧) من طرق عن يحيي بن سعيد، عن سعيد بن المسيب. وسنده صحيح.

وجد، وإلا فالصيام (١).

قال ابن قدامة كَتَنه: قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ مِنْ الْمِيقَاتِ، وَقَدِمَ مَكَّةَ، فَفَرَغَ مِنْهَا، وَأَقَامَ بِهَا، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ، أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ، وَعَلَيْهِ الْهُدْيُ إِنْ وَجَدَ، وَإِلَّا فَالصِّيَامُ (٢).

قال ابن عبد البر يَعَلَنثُهُ: وَمَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ، وَهُوَ يُرِيدُ الْحُجَّ فِي عَامِهِ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ بِإِجْمَاعٍ، إِذَا حَجَّ (٢).

ك وهذه بعض صور التمتع التي حدث فيها خلاف بين العلماء:

قال القرطبي تعلقه: وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وُجُوهِ التَّمَتُّع بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ: الْقِرَانُ، وَهُو أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَ إِنِي إِحْرَام وَاحِدٍ، فَيُهِلُّ بِهَا جَمِيعًا فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ أَوْ غَيْرِهَا، يَقُولُ: لَبَيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا، فَإِذَا قَدِمَ مَكَةً طَافَ لِحَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ طَوَافًا وَاحِدًا، وَسَعَى لَبَيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا، فَإِذَا قَدِمَ مَكَةً طَافَ لِحَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ طَوَافًا وَاحِدًا، وَسَعَى سَعْيًا وَاحِدًا، عِنْدَ مَنْ رَأَى ذَلِكَ، وَهُمْ مَالِكٌ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُمْ وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَهُو مَذْهَبُ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَالْحُسَنِ، وَجُاهِدٍ، وَطَاوُسٍ، لِحَديثِ عَائِشَةَ وَالْعَرْبُ قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ وَالْحُسَنِ، وَجُاهِدٍ، وَطَاوُسٍ، لِحَديثِ عَائِشَةَ وَفِيهِ: «وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فِي حجة الوداع فأهللنا بعمرة». الحديث. وَفِيهِ: «وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرةِ فِي حجة الوداع فأهللنا بعمرة». الحديث. وَفِيهِ: «وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرةِ فَلِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. وَقَالَ عَلَيْهُ لِعَائِشَةَ يَوْمَ النَّفْرِ، وَلَمْ تَكُنْ فَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. وَقَالَ عَلَيْهِ لِعَائِشَةَ يَوْمَ النَّفْرِ، وَلَمْ تَكُنْ عَرَالِكَ طَافُوا فَا وَالْمُوا فَالْمُوا وَالْمُوا وَالْمُوافِ بِالصَّفَا وَالْمُو وَمَ عَنْ حَجِّكِ وَعُمْرَتِكِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

أَوْ طَافَ طَوَافَيْنِ، وَسَعَى سَعْيَيْنِ، عِنْدَ مَنْ رَأَى ذَلِكَ، وَهُوَ أَبُو حنيفة، وأصحابه، والثوري، والأوزاعي، والحسن بن صَالِحٍ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَرُوِيَ عَنْ عَلْ عَلْمٌ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ.

وَاحْتَجُّوا بِأَحَادِيثَ عَنْ عَلِيٍّ عِلِيٍّ عِلِيٍّ عَلِيٍّ عَلَيْ عَلِيًّ عَلِيًّ عَلَى الْعُمْرَةِ، فَطَافَ لَمُّهَا

⁽١) الإجماع لابن المنذر (ص: ٥٦).

⁽٢) المغني لابن قدامة (٣/ ٤١٢).

⁽٣) الاستذكار (٤/ ٣٦٣).

طُوَافَيْنِ، وَسَعَى لَهُمُّا سَعْيَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: «هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ فَعَلَ». أَخْرَجَهُمَا اللَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ، وَضَعَّفَهَا كُلَّهَا، وَإِنَّمَا جُعِلَ الْقِرَانُ مِنْ بَابِ التَّمَتُّعِ؛ لِأَنَّ الْقَارِنَ يَتَمَتَّعُ بِبَرْكِ النَّصَبِ فِي السَّفَرِ إِلَى الْعُمْرَةِ مَرَّةً، وَإِلَى الْحُبِّ أَخْرَى، وَيَتَمَتَّعُ بِجَمْعِهِمَا، ولم يَتَمَتَّعُ بِجَمْعِهِمَا، الله عَلَى الْعُمْرَةِ، فَلَخَلَ عَمْتَ قَوْلِ الله عَلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ إِلَى الْعُمْرَةِ، فَلَخَلَ عَمْتَ وَوْلِ الله عَلَى الْعُمْرَةِ، فَلَا وَجُهُ مِنَ اللهَدِي ﴿ اللهَ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

وَأَهْلُ اللَّدِينَةِ لَا يُجِيزُونَ الْجُمْعَ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ إِلَّا بِسِيَاقِ الْهَدْيِ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ بَدْنَةٌ لَا يَجُوزُ دُونَهَا. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِرَانَ مَّتُّعٌ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْقِرَانُ لِكَنَّ لَا يَجُوزُ دُونَهَا. وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقِرَانَ مَتُعَ قُولُ ابْنِ عُمَرَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْقِرَانُ لِمَ يَكُنْ أَهْلُهُ وَ حَاضِرِي الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ، وَمَّتَعَ، أَوْ قَرَنَ، لَمْ يَكُنْ الْمُسْجِدِ الْحُرَامِ، وَمَّتَعَ، أَوْ قَرَنَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَمُ قِرَانٍ وَلَا مَتَتَع مَ قَالَ مَالِكُ: "وَمَا سَمِعْتُ أَنَّ مَكِيًّا قُرْنَ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَمْ وَلَا صِيَامٌ"، وَعَلَى قَوْلِ مَالِكِ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ فِي ذَلِكَ.

وقال عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمَاجِشُونِ: إِذَا قَرَنَ الْمُكِّيُّ الْحُجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ كَانَ عَلَيْهِ دَمُ الْقِرَانِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللهِ إِنَّمَا أَسْقَطَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ الدَّمَ وَالصِّيَامَ فِي التَّمَتُّع.

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ مِنَ التَّمَتُّعِ: هُو الَّذِي تَوَعَدَ عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخُطَّابِ وَقَالَ: «مُتْعَتَانِ كَانَتَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ أَنَا أَنْهَى عَنْهُمَا، وَأُعَاقِبُ عَلَيْهِمَا: مُتْعَةُ النِّسَاءِ، وَمُتْعَةُ الْخَجِّ». وَقَدْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ فِي جُوازِ هَذَا بَعْدُ هَلُمَّ جَرَّا، وَذَلِكَ أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ يَوْمَ حَتَّى إِذَا دَخَلَ مَكَّةَ فَسَخَ حَجَّهُ فِي عُمْرَةٍ، ثُمَّ حَلَّ، وَأَقَامَ حَلَالًا حَتَّى يُمِلَّ بِالْحَجِّ يَوْمَ الرَّجُولِ بِالْحَجِّ يَوْمَ الرَّعْلَ عَنْ النَّبِيِّ فِيهِ أَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فِي النَّرْوِيَةِ. فَهَذَا هو الوجه الذي تَوَارَدَتْ بِهِ الْآثَارُ عَنِ النَّبِيِّ فِيهِ أَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فِي حَجَّتِهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيُ، وَلَمْ يَسُقْهُ، وَقَدْ كَانَ أَحْرَمَ بِالْحُجِّ، أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَصْحِيحِ الْآثَارِ بِذَلِكَ عَنْهُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَدْفَعُوا شَيْئًا مِنْهَا، إِلَّا أَنَّهُمُ اخْتَلَفُوا فِي الْقَوْلِ بِهَا وَالْعَمَلِ، لِعِلَلِ: فَجُمْهُورُهُمْ عَلَى تَرْكِ الْعَمَلِ بِهَا؛ لِأَنَّهَا عَنْدُهُمْ خُصُوصٌ خَصَّ بِهَا رَسُولُ عَلَيْهِ أَصْحَابَهُ فِي حَجَّتِهِ تِلْكَ. قَالَ أَبُو ذَرِّ: «كَانَتِ عَنْدُهُمْ خُصُوصٌ خَصَّ بِهَا رَسُولُ عَلَيْهِ أَصْحَابَهُ فِي حَجَّتِهِ تِلْكَ. قَالَ أَبُو ذَرِّ: «كَانَتِ الْمُعْتَانِ الْمُعَدَّةُ لَنَا فِي الْحَجِّ خَاصَّةً». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَصْلُحُ المُتْعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاصَّةً» يَعْنِي: مُتْعَةَ النِّسَاءِ، وَمُتْعَةَ الْحُجِّ». وَالْعِلَّةِ فِي الْخُصُوصِيَّةِ وَوَجْهُ الْفَائِدَةِ

فِيهَا مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَهُ قَالَ: «كَانُوا يَرُوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحُجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْض، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفَرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبَرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَالْفَجُورِ فِي الْأَرْض، وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفَرًا، وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ الدَّبَرُ، وَعَفَا الْأَثَرُ، وَالْسَكَخَ صَفَرُ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِنِ اعْتَمَر. فَقَدِمَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحة رَابِعَة مُهلِّنَ بِالْحَجِّ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَعْعَلُوهَا عُمْرَةً، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله، أَيُّ الْحِلِّ كُلُّهُ ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَعَلَى هَذَا جَمَاعَةُ فَقَهَاءِ الْحِجَازِ، والعراق، والشام، إلا شيء يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَاسٍ، وَالْحُسَنِ، وَالسُّدِّيِّ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبِلِ. قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَرُدُّ تِلْكَ الْآثَارَ الْوَارِدَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ الصِّحَاحَ فِي فَسْخِ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ بِحَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ الْوَارِدَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ الصِّحَاحَ فِي فَسْخِ الْحَجِّ فِي الْعُمْرَةِ بِحَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَبِقَوْلِ أَبِي ذَرِّ. قَالَ: وَلَمْ يُجْمِعُوا عَلَى مَا قَالَ أَبُو ذَرِّ، وَلَوْ أَجْمَعُوا كَانَ حُجَّةً، قَالَ: وَقَدْ خَالَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَبَا ذَرِّ وَلَمْ يَجْعَلْهُ خُصُوطًا. وَاحْتَجَ أَحْمُ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «لَوْ أَنِي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا كَحَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ فِي الْحُجِّ، وَفِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «لَوْ أَنِي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ لَا أَسُقِ، الْمُدِي وَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً»، فَقَامَ شُرَاقَةُ بْنُ مَالِكُ بْنُ جُعْشُم، فَقَالَ: السَّعَ أَسُولُ الله عَلَيْهِ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْأَخْرَى، وَلَا لَا الله الله عَلَيْهِ أَصَابِعَهُ وَاحِدَةً فِي الْمُحْرَة فِي الْحُجِ مرتِين -، لا، بل لأبد أَبَلِه الْفَقُ مُسْلِم.

وَإِلَى هَذَا ـ وَاللهُ أَعْلَمُ ـ مَالَ الْبُخَارِيُّ حَيْثُ تَرْجَمَ: «بَابَ مَنْ لَبَّى بِالْحُجّ، وَسَمَّاهُ»،

وَسَاقَ حَدِيثَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَيْكَ بِالْحَجِ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ الله عَلَيْ الْإِحْلَالِ كَانَ فَأَمْرَنَا رَسُولُ الله عَلَيْ الله عَلْ الله عَلَيْ الله عَلَى الله عَلَيْ الله عَلْمَ الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلَى الله عَلْمُ الله عَلْهُ الله عَلَيْ الله عَلَى الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلَيْ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلْمُ الله عَلَى الله عَلْمُ الله الله عَلْمُ الله الله عَلْمُ الله الله عَلْمُ الله الله الله عَلْمُ الله الله عَلْمُ الله الله الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله الله الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله عَلْمُ الله الله عَلْمُ الل

وَالْوَجْهُ الرَّابِعُ مِنَ الْمُتَّعَةِ: مُتْعَةُ المُحْصَرِ، وَمَنْ صُدَّ عَنْ الْبَيْتِ، ذَكَرَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ التَّبُوذَكِيُّ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ، قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الله ابن الزُّبَيْرِ، وَهُوَ يَخْطُبُ، يَقُولُ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ وَالله لَيْسَ التَّمَتُّعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَبِّ كَمَا تَصْنَعُونَ، وَلَكِنِ التَّمَتُّعُ أَنْ يَخْرُجَ الرَّجُلُ حَاجًا، فَيَحْبِسُهُ عَدُونُ أَوْ أَمْرٌ يُعْذَرُ بِهِ حَتَى تَذْهَبَ أَيَّامُ الْحُبِّ، فَيَأْتِي الْبَيْتَ، فَيَطُوفُ، وَيَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَاللهُ وَهُمْ يَحْبُهُ وَيُهْدِي».

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مسألة: الهلال لليلة التي رؤي فيها
o	•
١٣	الاعتماد على الحساب الفلكي في رؤية هلال رمضان
، أهل البلد	مسألة: لو شرع في الصوم في بلد ثم سافر إلى بلد بعيد لم يروا فيه الهلال حين رآه
١٨	الأول
۲ •	حكم صيام يوم الشك النية
٣٩	النيةا
٣٩	حكم النية لصيام رمضان
٤٧	مسألة: هل تكفي نية واحدة لجميع الشهر أم لكل يوم نية؟
٤٩	
٥١	مسألة: من أصبح في رمضان بلا نية فجامع قبل الزوال
٥٢	مسألة: متى تكون النية في صوم التطوع
۲۰	مسألة: هل يجوز إنشاء النية من النهار بعد الزوال؟
٦٣	مسألة: صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه
٦٣	من شرع في صيام التطوع ثم أراد أن يفطر هل يلزمه القضاء أم لا؟
٧٨	مسألة: على مَنْ يجِب الصيام؟
۸٠	مسألة: هل يجب الصوم على الكافر؟
	إذا أسلم الكافر في أثناء النهار هل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه؟
۸۱	مسألة: إذا أسلم الكافر هل يجب عليه قضاء ما مضي من الشهر؟
۸۲	2

لزمه قضاء ما مضي من الشهر؟٨	مسألة: إذا آفاق المجنون في أثناء شهر رمضان هل يـ
	ذا أفاق المجنون في أثناء شهر رمضان وجب عليه ه
٨٥	مسألة: إذا أفاق المجنون بعد مضي الشهر ماذا عليه
، في أثناء النهار هل يمسك باقى اليوم؟ ٨٥	مسألة: إذا أسلم الكافر وأفاق المُجنون وبلغ الصبي
	ت مسألة: إذا طهرت الحائض وقدم المسافر وصح المر
۸٧	قية النهار؟
طلوع الفجر فلم يفق حتى غربت الشمس	مسألة: من نوى الصيام من الليل فأغمي عليه قبل
۸۸	هل يجزئه صيام ذلك اليوم؟
. هل يصح صومه؟	مسألة: من أغمي عليه بعض النهار وأفاق في بعضه
91	ببطلات الصيام
٩٣	حكم الأكل والشرب ناسيا هل يفطر أم لا؟
ك يفسدعليه صومه فأكل وشرب وجامع	مسألة: إذا أكل أو شرب أو جامع ناسيًا فظن أن ذل
99	متعمدًا لذلك ماذا عليه؟
مس أو عدم طلوع الفجر فبان خلافه ١٠٠	مسألة: إذا أكل أو شرب أو جامع ظانًّا غروب الشـ
١٠٨	مسألة: من شك في طلوع الفجر هل له أن يطعم؟ .
فرقون بين صورتين الصورة الأولى: من	مسألة: القيء هل يفطر الصائم أم لا؟ أهل العلم ين
118	ذرعه القيء الصورة الثانية: من استقاء عامدًا
هل يبطل صومه؟	مسألة: إذًا ابتلع شيئًا صلبًا أو ما لا يؤكل في العادة
\YY	مسألة: هل بلع الريق يفطر الصائم؟
برها أو ابتلع شيئًا مما يبقى في الفم بعد	مسألة: لو ابتلع شيئًا يسيرًا جدًّا كحبة سمسم أو غي
١٢٨	لأكل أو بين أسنانه متعمدًا هل يبطل صومه؟
١٣٠	مسألة: هل ابتلاع النخامة يبطل الصوم؟
١٣٢	حكم التداوي بالحقن
١٣٨	نانيا: الجهاع
١٤٠	مسائل تتعلق بالجماع في صوم رمضان
١٤٠	مسألة القبلة للصائم

	
109.	مسألة: حكم المباشرة للصائم؟
177.	مسألة: إذا باشر أو قبَّل فأمنى ماذا عليه؟
. ۸۲۱	
179.	4
۱۷۱.	رابعًا: من نوى الفطر
۱۷۲.	خامسًا: الَّردة
۱۷۳.	مسألة: ما حكم الحجامة للصائم؟
١٩٠.	مسألة التبرع بالدم في نهار رمضان
١٩١.	الأحكام المتعلقة بالقضاء في الصيام
١٩١.	
۱۹۳.	مسألة: إذا خافت الحامل والمرضع على أنفسها أو على أنفسها وولديها عليها القضاء
١٩٤.	مسألة: من أغمي عليه جميع النهار هل يقضي يومًا مكانه؟
١٩٤.	
۲۰۰.	مسألة: هل يجوز التطوع بالصيام لمن عليه أيام من رمضان؟
۲۰۳.	
۲۱۰.	·
۲۱۱.	
۲۱۲.	·
۲۱۲.	وتمكن من القضاء ولم يقض هل يصام عنه أو يطعم عنه؟
۲۱۸.	
۲۱۸.	مسألة: حكم من جامع امرأته في نهار رمضان عامدًا ذاكرًا؟
۲۱۹.	مسألة: هل على المرأة كفارة كما على الرجل أم لا؟
	الحالة الأولى: إذا كانت المرأة مطاوعة لزوجهًا في هذا الفعل
224.	الحالة الثانية: إذا كانت المرأة مكرهة على الجماع أو نائمة أو نحو ذلك
778.	حكم من تكرر منه الجماع في يوم واحد هل عليه كفارة واحدة؟
	حكم من جامع ناسيًا أو جاهلاً أو مكرهًا

۲۳۱	إذا أكل وشرب ليجامع
عدم طلوع الفجر فبان خلافه٢٣٣	مسألة: إذا أكل أو شرب أو جامع ظانًّا غروب الشمس أو
۲۳٤	مسألة: من طلع عليه الفجر وهو يجامع ماذا عليه؟
لحال	الصورة الأولى: من طلع عليه الفجر وهو يجامع فنزع في ا-
777	من جامع في يوم رأى فيه الهلال فرد الحاكم شهادته
کم کفارة؟۲۳۸	مسألة: إذا جامع في يوم ثم كفر ثم جامع في يوم آخر عليه
۲۳۸	من جامع مرارًا في يوم واحد
۲۳۸	مسألة: هُل تسقط الكفارة عند العجز؟
۲٤٠	مباحات الصيام
۲٤٠	١ – المضمضة والاستنشاق
787	الاغتسال والتبرد بالماء
۲٤٣	السواك للصائم
7	حكم استعمال معجون الأسنان للصائم
۲۰۰	
Y 0 Y	ابتلاع الريق
Y 0 Y	صيام التطوع
707	صيام ستة أيام من شوال
Yov	هل تصام متتابعة أم يجوز تفريقها
	هل يجوز تقديم صيام الست من شوال على قضاء رمضان
Υολ	صيام العشر الأول من ذي الحجة
۲٦٠	هل ثبت أن النبي عَلَيْ صام هذه الأيام؟
778	صوم يوم عرفة
779	صيام يوم عرفة لمن كان بعرفة
۲۷۲	صيام شهر الله المحرم وصيام عاشوراء
YVX	فضل صيام عاشوراء
۲۸٠	هل عاشوراء هو العاشم من محرم؟

۲۸۲	مسألة: هل كان صوم عاشوراء واجبًا؟
۲۹۰	صوم الأشهر الحرم
۲۹۲	صوم رجب
798	صوم شعبان
790	الجمع بين حديثين ظاهرهما التعارض
	هل يجوز تخصيص يوم النصف من شعبان؟
	صيام ثلاثة أيام من كل شهر
۳۰۱	صيام يوم وإفطار يوم
	الصيام المنهي عنه
۳۰۲	صيام العيدين
۴۰۳	صيام أيام التشريق
۳•٤	استقبال رمضان بصيام يوم أو يومين
	الصيام المختلف فيه
۴۰٦	صيام يوم السبت
۳۱۲	مسائل تتعلق بصيام التطوع
۴۱۲	مسألة: متى تكون النية في صوم التطوع
	مسألة: هل يجوز إنشاء النية من النهار بعد الزوال؟
أن يفطر هل	مسألة: صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه. من شرع في صيام التطوع ثم أراد أ
۳۲۲	يلزمه القضاء أم لا؟
۲۳۷	الاعتكاف
۳۳۸	حكم الاعتكاف
۰۳۹	مكان الاعتكاف
	وقت دخول المعتكف
۳٤٧	وقت الخروج من المعتكف
	حكم خروج المعتكف من المسجد لحاجته
	إذا خرج المعتكف من المسجد لغير حاجة

۳٥۴	إذا خرج المُعتكف من المسجد ناسيًا
۳٥٤	حكم خروج المعتكف من المسجد لعيادة المرضى واتباع الجنائز
٣٥٩	هل يشترط الصيام للمعتكف؟
۳٦٧	أقل الاعتكاف
٣٦٨	اعتكاف النساء
٣٦٩	ليلة القدر
رِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ	قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَكُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۞ وَمَآ أَدْرَنكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ۞ لَيْلَةُ ٱلْقَدْ
۳٦٩[٥٠	۞ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَتهِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۞ سَلَامٌ هِيَ﴾[القدر: ١-
۳۸۱	زكاة الفطر
۳۸٥	زكاة فطر الزوجة
۳۸٥	على من تجب زكاة فطر الزوجة؟ على نفسها أم على زوجها؟
۳۸۷	زكاة فطر المرأة قبل الزواج
۳۸۷	زكاة فطر الصغير
۳۸۹	زكاة فطر الجنين
٣٩٠	هل يعتبر في صدقة الفطر نصاب؟
٣٩٦	الأصناف التي تخرج منها زكاة الفطر
{ * *	متى تجب زكاة الفطر؟
٤٠٣	هل يجوز إخراج صدقة الفطر نقودًا؟
٤٠٩	مسألة: تقديم زكاة الفطر قبل وقت وجوبها هل يجوز ذلك؟
٤١٢	حكم تأخير صدقة الفطر إلى ما بعد صلاة العيد
٤١٧	مسألة: تأخير زكاة الفطر بعد يوم العيد وحكم ذلك
٤١٨	مصارف زكاة الفطر
٤١٩	مسألة: قال الشافعي الله: «ويقسمها على من تقسم عليه زكاة المال»

كتاب الحج

٤٢٢	باب فرض الحبح
ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ	وقوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَكُ بَيِّنَكُ مَّقَامُ إِبْرَهِيمٌ وَمَن دَخَلَهُ وكَانَ ءَامِنَا ۗ وَيلَّهِ عَلَى أ
٤٢٣	ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ﴾[آل عمران:٩٧]
٤٣٣	المسألة الأولى: قوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَتُ بَيِّنَتُ ﴾
ξΥV	المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبْرَاهِيمُّ﴾ [آل عمران:٩٧]
٤٣١	المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ ءَامِنَا ﴾ [آل عمران:٩٧]
٤٤٨	مسألة: هل تقام الحدود على الجاني في الحرم؟
٤٤٩	باب وجوب الحج
£ £ 9 [97	وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:
207	قوله: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾[آل عمران:٩٧]
٤٧٦	مسألة: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَلَمِينَ﴾[آل عمران:٩٧] .
بت على الراحلة ٤٨٥	مسألة: ومن الاستطاعة أن يستأجر غيره للحج عنه إذا كان مريضًا لا يث
٤٩٩	مسألة: حج الإنسان عن غيره قبل أن يحج عن نفسه
٥٠٨	مسألة حج المرأة عن الرجل
َجِّ عَمِيقِ ۞ لِّيَشْهَدُواْ	قوله تعالى: ﴿وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَ
كُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ	مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامِ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنَ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَلِمُ ۖ فَا
لحج: ٢٧ - ٢٩] ١٦٥	ٱلْبَآيِسَ ٱلْفَقِيرَ ۞ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَتَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[ا
017	2 4 4 6
710	وأما قوله: ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾[الحج:٢٧]
019	مسألة: هل الركوب في الحج أفضل أمّ المشي؟
٥٧٤	وقوله: ﴿لِّيَشُهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ﴾[الحج:٢٨]
ليم [الحج: ٢٨] ٧٢٥	قوله تعالى: ﴿وَيَدُكُرُواْ ٱُسُمَ ٱللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعُلُومَتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَ
	قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآبِسِ ٱلْفَقيرَ ﴾[الحج:٢٨]
٥٣٩	مسألة: الأكل من الهدي
007	

٥٥٤	قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لُيَقْضُواْ تَفَتَّهُمْ وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمْ﴾[الحج:٢٩]
٥٥٩	قوله تعالى: ﴿وَلَيُوفُواْ نُذُورَهُمُ﴾[الحج:٢٩]
٥٥٩	قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُواْ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾[الحج:٢٩]
۰٦٣	المسألة الأولى: أنواع الطواف وحكم كل نوع
۰٦٣	النوع الأول: طواف القدوم
٥٦٨	النوع الثاني: طواف الزيارة
٥٧١	النوع الثالث: طواف الوداع
۵۷۳	المسألة الثانية: شروط صحة الطواف
٥٩٨	المسألة الثالثة: سنن الطواف
٦٠٥	مسألة: الدعاء عند رؤية البيت
٦١٥	مسألة: هل الرمل للنساء جائز؟
وسَكُمُ حَتَى	قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ يلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُ
قَةٍ أَوْ نُسُكِ	يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ تَحِلَّةُ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذَى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَ
مِ فِی ٱلْحَتِج	فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّا
نَّقُواْ ٱللَّهَ	وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُّ تِلَّكَ عَشَرَةُ كَامِلَةُ ۚ ذََالِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ. حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحُرَامُّ وَٱتَّ
٠٠٠٠٠ ٢٢٤	وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [البقرة:١٩٦]
٦٢٤	المسألة الأولى: المراد بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحُجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة:١٩٦]
۰۲۷	المسألة الثانية: استدل عدد من العلماء على وجوب الحج والعمرة بهذه الآية
۲۳۰	المسألة الثالثة: في بيان حكم العمرة
ئ	قُولُهِ تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِّ وَلَا تَحْلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَىٰ يَبُلُغَ ٱلْهَدْء
٦٦٥	تَحِيَّلُهُ ۚ [البقرة:١٩٦]
٦٦٥	المسألة الأولى: في سبب نزول الآية
	المسألة الثانية: ما المقصود بالإحصار في الآية؟
٦٩٣	المسألة الثالثة: المحصر بالعدو، متى يحل؟ وأين ينحر هديه؟
٧٠٤	المسألة الرابعة: المحصر بالمرض متى يحل؟
	المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ ۚ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ

قرة: ۱۹۲]	ٱلْهَدُيِّ﴾[الب
مادسة: الاشتراط في الحج، ويسمى عند البعض: «الاستثناء في الحج»	المسألة الس
مابعة: عند عجز المحصر عن الهدي ماذا يجب عليه؟٧٥٣	
: ﴿وَلَا تَحُلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدَىٰ تَحِلَّةُ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذَى مِّن	قوله تعالى
يَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوُ نُسُكِّ﴾[البقرة:١٩٦]	,
ولى: بينت هذه الآية محظورًا من محظورات الإحرام، وهو حلق الرأس وما في معناه	
ير والنتفير	
واْ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْيُ تَحِلَّهُۥ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذَى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةُ	
ُّوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكَِّ﴾[البقرة:١٩٦]	
انية: الفدية تجب على من حلق بضرورة بالإجماع في المحصر وغيره، والخلاف بينهم	المسألة الثا
ن بغیر ضرورة، کها سیأتی بیانه	
إبعة: من حلق لغير ضرورة٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
نامسة: قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍّ﴾[البقرة:١٩٦]، هل هي على	المسألة الخ
م أن النسك يقدم أولًا؟	
مادسة: اختلاف العلماء في مبلغ الطعام والصيام	المسألة الس
مابعة: اختلاف العلماء في موضع النسكVAV	المسألة الس
الإحرام	
ل: فيها يتعلق باللباس٧٩٨	النوع الأو
لأول: لبس المخيط، ومنه: «لبس القميص، والسروال، والعمامة، والبرانس،	المحظور ا
	والخفاف»
س السروا يل لمن لا يجد الإزار	مسألة: لبـ
س الخفين لمن لم يجد النعلين	•
ل يقطع الخفين حتى يكونا أسفل من الكعبين؟	مسألة: ها
س الثوب المصبوغ بالورس والزعفران ٨١٤	مسألة: لبـ
س الطيلسان	مسألة: لب
لثاني: هو تغطية الرأسلثاني: هو تغطية الرأس	المحظور ا

	<u>~ 0</u>
۸۲۰	مسألة: تخمير المحرم وجهه
۸۲۲	مسألة: الاستظلال بالفسطاط
۸۲۲	مسائل تتعلق بالمرأة
۸۲۲	مسألة: تغطية المرأة لوجهها
۲۲	مسألة: لبس القفازين
	المحظور الثالث: تطيب المحرم
۸۳۲	مسألة: اختلاف العلماء في الطيب عند الإحرام.
	مسألة: في شم الطيب للمحرم
	أمور لا بأس بها للمحرم
	مسألة: غسل الرأس بالخطمي
	مسألة: الغسل من الجنابة
۸۳۹	مسألة: الخضب بالحناء
	المحظور الرابع: حلق الرأس
	المحظور الخامس: تقليم الأظفار
λξξ	المحظور السادس: الصيد
۸٥٢	المحظور السابع: الجماع
	مسألة: توابع الجماع
۸٥٨	المحظور الثامن: نكاح المحرم
ة:٢٩١]	قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيُّ [البقر
۸٦٠	القول في تأويل قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَمِنتُمْ﴾ [البقرة:١٩٦]
۲۲	قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحُجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ ﴾ [البقرة:١٩٦]
	مسألة: المقصود بالتمتع في هذه الآية
۸٦٩	قوله تعالى: ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيُّ ﴾ [البقرة:١٩٦]
المقصود به العمرة	مسألة: اختلف العلماء في صور التمتع بعد اتفاقهم أن التمتع المراد في الآية
	في أشهر الحج
	فهرس الموضوعات